معجم البلاغة العربية

تأليف
الدكتور بدوي طبانة

دار المنارة
للنشر والتوزيع
جدة

دار الرفاعي
للنشر والطباعة والتوزيع
الرياض

مُعْجَم
البلاغة العربية


بسم الله الرحمن الرحيم

معجم البلاغة العربية

تأليف

الدكتور بدوي طبانة

الطبعة الثالثة
مزيدة ومنقحة





صدر من هذا المعجم

الطبعة الأولى
سنة ١٣٩٥ هـ = سنة ١٩٧٥ م

الطبعة الثانية
سنة ١٤٠١ هـ = سنة ١٩٨١ م

الطبعة الثالثة
سنة ١٤٠٨ هـ = سنة ١٩٨٨ م

دار المنارة
للنشر والتوزيع جدة - هاتف: ٦٦٠٣٢٣٨ - ٦٦٠٣٦٥٢ - تلكس: ٦٠٣٠٦٧
ص. ب.: ١٢٥٠/٢١٤٣١

دار الرفاعي
للطباعة والنشر والتوزيع
ص. ب: ١٥٩٠ - الرياض ١١٤٤١ - تليفون: ٤٧٨٨٨٣٣
تلكس: ٤٠١٣٦٧ (الفرات) - فاكسميلي: ٤٧٩٤٣٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدّمةُ الطّبعةِ الثالثة

الحمد للّه الأوّل بلا بداية، والآخر بلا نهاية، تعالى مجدُ ربّنا ما اتخذ صاحبةً ولا ولداً، ولم يُشركْ في حكمه أحداً.

والصلاة والسّلام على خاتم النبيّين، وإمام المرسلين سيّدنا ومولانا محمد المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيّبين الطاهرين، ومن اهتدى بهدْيهم إلى يوم الدين.

وبعد؛ فإنه ليسرّني اليوم أن أقدّم الطبعة الثالثة من (معجم البلاغة العربية) في هذه الصورة الجديدة الجميلة التي عُنِيتْ بها «دار المنارة» في جدّة و«دار الرّفاعي» في الرياض، فأخرجتا هذا الأثر في هذا الثوب القشيب في مجلّد واحد، بعد أن صدر في طبعتيه السّابقتين في مجلّدين، ليخفّ بذلك محمله، وتسهل الإفادة منه من غير أن ينقص من مادته العلميّة شيء.

وإذا كان الله قد وفّق بفضله إلى استخراج ثلاثة وعشرين فنّاً أو مصطلحاً من فنون البلاغة العربية ومصطلحاتها وأدواتها أضفتُها إلى الطبعة الثانية من هذا المعجم فقد يسّر بفضله في هذه المرة استخراج تسعة عشر فنّاً أضفتُها إلى هذه الطبعة الجديدة.

وبذلك يتمّ ما تهيّأ لي استخراجه بعد صدور الطبعة الأولى اثنين وأربعين من أدوات البلاغة وفنونها ومصطلحاتها، تضمّنتها الطبعة الثانية وهذه الطبعة الثالثة.

ويدفعنا إلى هذا الجهد الموصول الذي نبذله راضين طموحنا إلى خدمة الدارسين والباحثين على أتمّ الوجوه وأحسنها وأجداها، ثم تطلّعنا الدائم إلى طلب الكمال الذي نؤمن بأنه أمل بعيد المنال، وأنه يعزّ على قدرات البشر، ولكنهم برغم ذلك يحاولون

ويحاولون في حدود هذه القدرات، وبمقدار ما يتحملون من طاقات.

وليس يفوتني وأنا أقدم هذه الطبعة الجديدة أن أزجي الشكر خالصاً إلى إخوة علماء وأساتذة فضلاء قدّروا هذا الجهد، وأكبروا هذا الصنيع، وعدّوه عملاً رائداً في خدمة البلاغة العربية، يضطلع به رجل واحد، وأثنوا على صاحبه بما شاء لهم أدبهم وإنصافهم، وبما هم أهل له من الفضل.

وكان لمقالاتهم المنشورة أبعد الأثر في شعوري بالرضا عمّا قدّمت، وعمّا بذلت من جهد متواضع في خدمة جانب عظيم من جوانب تفكيرنا العربي الأصيل.

ولا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم.

وكتب في القاهرة صبيحة يوم السبت
٨ من شعبان سنة ١٤٠٨ هـ
٢٦ من مارس سنة ١٩٨٨ م

الدكتور بدوي طبانة

مُقَدّمَةُ الطّبعَةِ الثّانِيَة

«ربِّ أَوْزِعْني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ، وأن أعمل صالحاً ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين».

لا يسعني، وأنا أقدم هذه الطبعة الجديدة من «معجم البلاغة العربية»، إلا أن أتوجه إلى الله بهذه الدعوات، وأناجيه بهذه الكلمات، كفاء ما أنعم وتفضل، وما أعطى فأجزل.

وماذا يجد المخلوق الضعيف، والعبد الفاني، وهو مستغرق في آيات ربه الكبرى، وفي كل شيء له آية، وغارق في بحار أنعمه، وليس لنعمة منها نهاية، ماذا يجد إلا أن يسبح بحمد ربه، ويخرّ ساجداً أمام جلال عظمته ومجده؟!

* * *

وبعد، فهذه ثمرات أعان الله على اقتطافها من غراس الأسلاف، وخلاصة مركزة لما وعينا بفضل الله من تراث خاصة العلماء والمفكرين في علم من علومهم الأصيلة التي شرعوها لخدمة دينهم، والذبّ عن معجزة نبيّهم، وهي القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بإثبات إعجازه، وتحدّيه للمكابرين، وإفحامه للملاحدة والمعاندين، عن طريق إبراز صور البيان الرفيع التي تحدّى بها ذوي اللسن، وأعلام الفصاحة والبيان فيهم.

وكانت الغلبة لله ولرسوله ولمعجزته الكبرى التي بقيت على الأيام شاهدة خالدة، وستبقى بأمر الله ناصعة هادية، حتى يقوم الناس لرب العالمين.

وقد اتسعت سرادقات هذا العلم العربي الأصيل، ليتجاوز القرآن، وقضية الإعجاز، إلى وضع معالم ومنارات للبيان الرفيع، يهتدي بها أولئك الذين يتطلعون إلى أن يُسلكوا في سلك الأدباء صنّاع الكلام...

ولم تكن تلك المعالم الهادية، أو الفنون البلاغية التي يقوم عليها هذا العلم إلا ثمرة بحث، وخلاصة استقراء طويل، وتأمل عميق، وتذوق فني واع لعيون الأدب وروائعه، وهداهم ذلك النظر والتأمّل والتذوق إلى مواضع الإحسان، وعناصر الجمال التي يمتاز بها التعبير الفني الممتاز، فحصروا تلك المواضع، وحددوا هذه المعالم الجمالية، ثم صبّوها في قوالب العلم، والمعرفة المستنيرة، التي تلتقي فيها الحدود والتعريفات بالمصطلحات والتقسيمات.

وأصبحت البلاغة بذلك علماً من علوم الأدب، بل لقد كانت البلاغة أوّل علم استقلّ وتميزت مباحثه من بين العلوم الأدبية أو العلوم الجمالية. ثم انقسم هذا العلم الواحد إلى ثلاثة علوم، كما هو معلوم، وتحددت معالم كل علم منها، وتميزت مباحثه، وتعددت روافده، حتى كان ذلك التراث الهائل من البحوث البلاغية التي زخرت بها المكتبة العربية.

وقد تأثر البحث البلاغي في أثناء مسيرته الطويلة بكثير من العوامل التي أثرت في حياة هذه الأمة، وساعدت على تكوين مزاجها الفني. فقد غلب الطابع الأدبي والمزاج الذوقي ببساطته في القرون الأولى، ثم جنح إلى التأمل العميق، وقياس الأشباه والنظائر، والإفادة من النظرات الجديدة الوافدة على البيئات العربية والإسلامية في عصور الحضارة الزاهرة، وانتهى إلى التعقيد العلمي الذي تأثر بمبادىء الفلسفة والمنطق، ومباحث الأصول، وعلم الكلام.

وقد تشبعت عقول كثير من البلاغيين بتلك الثقافات، فجرت آثارها على أقلامهم، وانعكست معالمها على كتاباتهم في هذا الفن البلاغي الذي أصبح على أيديهم غير خالص للنظرات الجمالية، وتبيُّن نواحي الإبداع، وضروب الافتنان في الأعمال الأدبية، كما كانت طبيعة البحث البلاغي وغايته منذ شرع التفكير فيه.

ولعل شيئاً من ذلك كان من جملة الأسباب في ركود ريح البلاغة في العصور المتأخرة، فقد صعب محملها على كثير من الراغبين فيها، وفرّ منها من رهب وعورة المسلك، وجور الطريق، ومئونة التحصيل.

وبذلك أصبح الناس في زماننا تجاه البلاغة رجلاً من رجلين، إمّا جاهلاً بها، يمقتها ويجتويها، لا يكتفي بجهله، ولكنه يتجاوزه إلى تنفير غيره من الخوض في غمار البلاغة، أو التعرض لأهوالها. وإمّا حافظاً لقواعدها وأقسامها وضوابطها، ولكنه ضعيف

المنَّة، حرم ذوق الأديب، وخبرة الناقد البصير، ومثل هذا لا يتوقع منه تمهيد لبعث البلاغة، أو إحياء لما كاد يدرس من معالمها. وتلك حال تدعو إلى الأسف من غير شك.

فما أبعد الفراق بين بلاغة الأمس تذبّ عن القرآن، وتنبه إلى وجوه الإعجاز البياني فيه، وتحكّم في الآداب، وتوجهها إلى حيث ينبغي أن تكون، وبلاغة اليوم، وهي في أحسن أحوالها عند نابتة هذا الزمان حدود تذكر، وأقسام تحصر، وشواهد تستظهر.

وهيهات لبلاغة تصير إلى هذا المصير أن تنبّه خاملاً، أو توقظ غافلاً، أو تنشط ملكة بيان، أو تحلّ معقود لسان، أو تعين على نقد أو تمييز!

ولا تتحمل البلاغة وحدها هذا الوزر، فإن البلاغة معرفة مستنيرة بفنون الأدب وأصولها ومظاهر الإبداع فيها، ترفدها أذواق النخبة الواعية من ذوي البصيرة بالفن الأدبي.

وقد أصاب البلاغة ما أصاب غيرها من معارف هذه الأمة ومقوّماتها الأصيلة في العلم والفكر والفن. وهي تحاول الآن أن تنفض عن نفسها غبار الأحداث.

والأمل كبير في عون الله على تحقيق هذه الغايات إذا أخذت هذه الأمة أمورها مأخذ الجد، وشقّت لنفسها بنفسها طريق المجد. وقد عبده الأسلاف، ولم يكونوا يملكون من الأسباب أقل مما يملك أخلافهم في هذا الزمان. ولكنهم بلغوا ما بلغوا من المنازل الرفيعة بالجد المخلص، وبالعزم الصادق، حتى تخطوا الحواجز والسّدود، ووصلوا بتوفيق الله إلى الهدف المنشود.

* * *

وإذا كان (معجم البلاغة العربية) الذي أقدم اليوم طبعته الجديدة مجتمعاً لبحوث البلاغة وفنونها ومصطلحاتها، بما يلمّ من شتاتها المتفرق في عشرات الأسفار، ويحفظ تراثها من تصاريف الأيام، فإن هذا الجهد الذي أترك للتاريخ تقديره والحكم عليه، يدعمه جهد آخر بذلت له من نفسي ووقتي بمقدار ما حملته طاقتي.

ويتمثل ذلك الجهد في كتابي (البيان العربي) وهو دراسة عميقة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب، ومناهجها، ومصادرها الكبرى. وقد ظهرت منه سبع طبعات حتى الآن، وأفاد منه خلق كثير في بيئات الفكر العربي الحديث، ومن أراد الوقوف على خط سير التفكير الفني عند العرب من أولئك الذين يؤرخون لحضارات الفكر الإنساني.

وبهذا وذاك أستطيع أن أقرر في غير نفج أو ادعاء أنني خدمت البلاغة العربية في جانبها الفني الذي دونت خلاصته في هذه الموسوعة «معجم البلاغة العربية» وفي جانبها التاريخي في كتاب (البيان العربي) الذي تابعت فيه مسيرة التفكير البلاغي عند هذه الأمة العربية، في مدّه وانحساره، وفي تدفقه وتراخيه، منذ نشأته حتى وصلت به إلى زماننا هذا.

ويبقى بعد هذين العملين الكبيرين عمل ثالث لا يقلّ عنهما خطراً، ولا يقل عنهما نفعاً. وهو إخراج (البلاغة الجديدة) التي بنيتها بخير ما في القديم الموروث، وانتفعت في سبيل ذلك بما جدَّ من دراسات في علم الأسلوب، وإدراكي للآفاق التي يمكن أن يصل إليها البحث البلاغي، حتى يتجدد الأمل في بعث جديد، لهذا العلم العربي العتيد.

وما يزال ذلك الأمل يراودني منذ حين، وما أزال أعمل على تحقيقه، وأجتهد في تنسيقه، حتى ييسّر الله بفضله أن يقارب الكمال، ليرى نور الحياة، ويحقق ما صبوت إليه من الآمال.

* * *

ومما تنبغي الإشارة إليه أن هذه الطبعة الجديدة من (معجم البلاغة العربية) تمتاز عن سابقتها بزيادة فنون جديدة، ندّتْ عن الطبعة الأولى.

وقد بلغت عِدّة ما زيد في هذه الطبعة ثلاثة وعشرين فنًّا، أو مصطلحاً بلاغياً، اهتديت إليها بإدامة النظر، ومتابعة البحث والتنقيب في أصول البلاغة ومصادرها.

كما تمتاز بالتنقيح، وتصحيح ما وقعت عليه العين من أخطاء ظهرت في الطبعة الأولى التي اقتضت الظروف أن يراجع تجاربها أحد الزملاء الفضلاء نيابة عني.

وسبحان ذي العزة والجلال، الذي تفرَّد بالكمال، لا نحصي ثناء عليه، ولا نستمد العون إلا منه. «سبحانك لا علم لنا إلاّ ما علّمتنا إنك أنت العليم الحكيم». إليك المرجع والمآب، وعندك وحدك ما نرجو من حسن الثواب.

وعلى الله قصد السبيل، وله الحمد في الأولى والآخرة.

وكتب في الرياض ظهر يوم الاثنين
١٩ من ربيع الآخر سنة ١٤٠١ هـ
٢٣ من فبراير (شباط) سنة ١٩٨١ م

الدكتور بدوي طَبَانة

مُقَدِّمَةُ الطَّبعَةِ الأولى

أحمد الله تعالى حمد معترف بأفضاله التي لا تحصى، ونعمه التي لا تستقصى، سبحانه تفرّد بالكمال، بيده الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير.

وأصلّي وأسلّم على خير خلقه، وأشرف رسله، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله، أفصح من نطق بالضاد، الذي أرسله ربّه رحمةً للعالمين، بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وبعثه بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون، وجعل معجزته الكبرى قرآناً حكيماً، وكتاباً مبيناً، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام، ويهديهم إليه صراطاً مستقيماً، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين... آمين.

وبعد، فهذا «معجم البلاغة العربية» يراه الناس للمرة الأولى وهو ينضم إلى ذلك التراث الخالد الذي خلّفته الأمة العربية، فملأت به الآفاق علماً ونوراً، ويحتل منزلته بين نتاج الفكر الإنساني، ليشهد لمبدعيه بالأصالة، والقدرة على التصرف في فنون المعرفة، والافتنان في الغوص على شواردها ونوادرها.

* * *

وقد مضت سنون طوال وأنا أهمّ بنشر هذا الأثر، ثم لا ألبث حتى يغلب التردّد فأحجم عن هذا النشر. ولذلك ظل هذا الجهد المضني الذي بذلت فيه من الوقت والجهد ومن نور العينين ما لا يعلمه إلا الله، وما لا يقدره إلا من عرّض نفسه لمثل هذا الابتلاء الذي بلوت نفسي به - ظل هذا الجهد حبيساً بين أعزّ ما كتبت مما لم يسمح الزمان بنشره بين الناس حتى الآن...

وقد يكون من دواعي العجب أن يكون الدّافع إلى الإقدام على نشر هذا المعجم اليوم وثيق الصلة بالدافع الذي كان يدعو إلى التردّد والإحجام عن ذلك النشر عاماً بعد عام، على الرغم من حرص بعض الناشرين على القيام بطبع هذا المعجم ونشره، إذا قرءوا في ذيل كل كتاب من كتبي المطبوعة اسم هذا المعجم في بيان الكتب التي ألفتها وأعددتها للطباعة والنشر.

نعم! كان عامل الإقدام وعامل الإحجام ينبعث كلاهما عن إحساس صادق بضرورة هذا العمل الذي أعدّه ديناً في عنقي وأعناق غيري من المتخصصين في مجالات البحث البلاغي على قلتهم في هذا الزمان. وهو دين واجب الأداء، وفاءً لأمتنا وتاريخها وتفكيرها وتراثها الجدير بالبقاء. كما كان كلاهما ينبعث عن رغبة صادقة أيضاً في أن يكون هذا العمل الخالص لوجه الله ووجه العلم ووجه الثقافة العربية وتراثها في المعرفة ناضجاً وافياً بالمقصود من كتابته ونشره. وذلك ما كنت أشفق على نفسي منه كل الإشفاق، وذلك أيضاً ما دعاني إلى أن أبذل فيه جهد الطاقة، أو طاقة الجهد، حقبة من العمر تجاوز عشرين عاماً قضيتها في البحث والمراجعة ومحاولة الاستقصاء، حتى لا يندّ عنه في موضوعه فكرة من الفكر، أو مصطلح من مصطلحات هذا الفن الأصيل في مجالات التفكير العربي.

ولعلّ من أعظم الآمال التي كنت أمنّي النفس بها أن يرى هذا العمل النور وأنا ما أزال في قيد الحياة، حتى يكون ذلك أيضاً سبباً من أسباب الكمال الذي نشدته له. وذلك إذا ما أتيح للعارفين أن يقرءوه، وأن يقفوا على ثغرات نقص فيه، يستطيعون أن ينبهوا إليها مؤلف الكتاب ليتداركها، ويقوّم منآدها، إذا وقعت عيونهم على نقص في الاستقراء، أو خلل في التأليف، وذلك ما لا أنزّه هذا المعجم ولا أي أثر من آثاري المطبوعة عن الوقوع فيه، فأنا واحد من جملة البشر الذين استولى عليهم النقص، وإن كنت لم أقصّر في نشدان الكمال!

ذلك أنني كنت أشعر دائماً بأن ما أقدم عليه من محاولة إخراج معجم جامع لمصطلحات البلاغة العربية وأدواتها وفنونها ليس بالشيء اليسير، فلا يستطيع جهد واحد من المختصين أن يوفيه حقه كاملاً إلا بعناية الله، وعون منه، لعظم المئونة، وفداحة العبء، والحاجة إلى التفرغ الذي تهون فيه الأعمار إذا كان أصحابها يؤمنون بالعمل

الذي تقضى فيه، ويصدقون مع أنفسهم في الإحساس بضرورة هذا العمل، والاعتقاد بفائدته المحققة للأجيال التي يعنيها الوقوف على تراث الأسلاف، والحفاظ على كل ما هو نافع وأصيل فيه، ثم التعرف على مدى الجهد الذي بذلوه راضين محتسبين جزاءهم الأوفى عند الله. . .

ومن الحق أن أقرّر صادقاً أن الإقدام على تأليف كتاب أو معجم جامع لفنون تلك الثقافة البلاغية عند العرب، كان عبئاً ثقيلاً، وكنت أول من يحس بفداحة هذا العبء، وبعد أثره في الحفاظ على هذا التراث.

وربما كان من المناسب في هذا المقام أن أذكر للتاريخ أنني قدمت أصول هذا المعجم كاملة إلى صديق عربي رأيت أنه يشاركني في الاختصاص، ليعيد النظر فيه، ويضيف إليه ما يرى أنه فاتني، وشرحت له شفوياً وفي كتب متبادلة بيننا النحو الذي ينحوه في العمل كما أراه، وأعطيته الحق في أن يضع اسمه بجانب اسمي، وأن يشرف على طبع هذا المعجم فقد يكون عنده من قوة الجسد، وقدرة الشباب ما لا أجد. وقد ظلت أصول هذا المعجم بين يديه خمس سنوات كاملة، ثم كان أن ذهبت إلى بلده العربي الشقيق مشاركاً في أحد المؤتمرات العربية التي أقيمت فيه، وكانت المفاجأة أن يعيد إليّ ذلك الصديق أصول هذا المعجم قائلاً إن ما صنعته فيه الكفاية والكمال المنشودان، وإنه لم يستطع في هذه السنوات الخمس أن يعدّل في الكتاب شيئاً، أو يضيف إليه فنّاً. فشكرته وحملت أصول كتابي معي إلى القاهرة!.

* * *

هكذا كانت دواعي الإقدام شديدة الاتصال بأسباب الإحجام. فقد كنت أقدم لأني أؤمن إيماناً شديداً بحاجة المكتبة العربية إلى هذا المعجم الذي تتم أو تكاد أن تتم به حلقات سلسلة المعاجم وأصول التراث التي تيسرها هذه المعاجم فيها. وأقدم أيضاً لأنني رأيت من واجبي أو من حق العلم عليّ وحق التخصص والمعاناة المتصلة أكثر ما سلف من الحياة أن أقوم بهذا الواجب وأتحمل وحدي عبء النهوض به.

ومع الإحساس بهذه الضرورة كنت أتردّد وأحجم تقديراً مني لخطورة العمل الذي عقدت عليه العزم، وأعددت له عدته من الجدّ الموصول، والأناة في تخطي عقبات الطريق واجتيازها في سبيل الغاية التي نشدت الوصول إليها.

وأخيراً صحّ العزم، وتغلبت دواعي الإقدام قبل أن يتصرّم حبل الأجل، وتبقى أصول هذا المعجم عرضة للضياع وعاديات الزمان، وكأن صاحبه لم يصنع فيه شيئاً، فاستخرت الله، واستمددت منه العون والتأييد، لأخرج ما صدقت عليه العزم في الصورة التي رأيتها، تاركاً للزمن سدّ ثغراته، ولأهل الدراية من المختصين أن يمحّصوه، وأن يضيفوا إليه ما يعنّ لهم مما قد يكون فاتني تسجيله في هذا المعجم، إذا لم تمتد بي الحياة، ولم أستطع الإفادة بنفسي من نظراتهم وملاحظاتهم واستدراكاتهم في حياتي، ثم استدراك ذلك كله في طبعة لاحقة، فإن الفائدة المرجوّة من مثل هذه الأعمال ينبغي أن تظل خالصة لوجه العلم والمعرفة، لأن الحقيقة هي التي ينبغي أن تبقى خالدة ما دامت السموات والأرض، وخدمتها دين في أعناق الذين يملكون أسبابها في كل زمان ومكان.

* * *

ومن الإنصاف أن أقرر أن كثيراً من علمائنا المتخصصين في ضروب الثقافة الإنسانية بعامة، والثقافة العربية بخاصة، قد أدّوا كثيراً مما وجب عليهم من خدمة تراث أمتهم الحافل في شتى فنون المعرفة، وعملوا ما وسعهم الجهد على صيانة هذا التراث في النواحي التي حذقوها أو تخصصوا فيها.

والمكتبة العربية تزخر بطاقة هائلة من المصنفات التي عنيت بخدمة هذا التراث. وفي طليعته التراث اللغوي الذي حفظ التاريخ منه ثروة طائلة من كتب اللغة ومعاجمها منذ مسّت الحاجة إلى تدوينها والتأليف فيها. وقد عني أولئك المؤلفون بإحصاء ألفاظها وضبطها، والإبانة عن دلالاتها الإفرادية والتركيبية، وألوان التصرّف في هذه الدلالات عبر الزمان، وعبر الأجيال المتلاحقة التي تداولت هذه الألفاظ والصيغ التعبيرية، وطوّعتْها لمقتضيات الحياة والبيئات والعصور وألوان الحضارات.

واستطاعت هذه المعجمات أن تحافظ على أصول اللغة ودلالاتها، كما استطاعت أن تصل حاضر هذه اللغة بماضيها، وأصبحت بذلك عاملاً مهماً من عوامل الحفاظ على اللغة ومتابعة إصلاحها وتقويمها لمتابعة ركب الحياة ومقتضيات الحضارة المتحركة المتجددة، فأسدت بذلك فائدة كبرى في بعث اللغة وإحيائها وتجديدها، وهي اللغة التي يفيدها عامة المتعاملين بها وخاصتهم في هذا الزمان وفي قرون سبقته بالتعلم والتلقين، لا عن طريق الفطرة الواعية التي اكتسبتها هذه اللغة في أول عهدها عن طريق

السماع والمزاولة المتأثرة بوحدة البيئة ووحدة المفاهيم التي أدت إلى وحدة اللسان في التعبير عنها، حتى أصبح هنالك عرف لغوي عام، هو الذي نعبر عنه بقولنا «الدلالة اللغوية» أو «الدلالة الوضعية» أو «الحقيقة اللغوية». وفي هذا اللون من ألوان الدلالة وحدة، وفيه أيضاً دقة وتحديد يعرفهما واضعو اللغة وأصحابها الأصليون، وهم دائماً الحجة التي يعتدّ بها، والمرجع الذي يعتمد عليه في إدراك ما خفي من أصول التعبير وأسراره.

ولا مجال للتعريف بتلك الآثار اللغوية النافعة، ولا بمعجمات اللغة، فإنها تستعصي على الحصر، وتعزّ على الإحصاء والاستقصاء، ولا يتعلق بها الغرض في هذا المضمار. ولكن لا سبيل إلى إنكار جدواها على كل مرتاد لها أو باحث عنها من أهل الحرص عليها، وذوي البصيرة بها.

وأذكر أيضاً في هذا المجال أن هنالك طبقة أخرى من العلماء يمتّون إلى علماء هذه اللغة العربية بأوثق الأسباب، مع ثقافة أخرى أفادوها في فن من فنون المعرفة. وقد استطاع أعلام من هذه الطبقة أن يجردوا من ألفاظ العربية ودلالاتها ألفاظاً ميّزها العرف الخاص في علم من العلوم، أو فن من الفنون، أو في صناعة من الصناعات، بدلالة خاصة، فأصبحت بها ذات مفهوم خاص عند أرباب هذه المعارف والصناعات. واستطاع أولئك العلماء المختصون أن يجمعوا تلك المصطلحات في معاجم مختصة بضروب خاصة من المعارف والعلوم والفنون... فكانت هنالك معاجم للطب، ومعاجم للنبات، ومعاجم للحيوان، ومعاجم للبلدان، ومعاجم للرجال، ومعاجم للموسيقى، وغيرها مما حرص أولئك العلماء على جمعه وتدوينه مما استطاعوا إحصاءه، ليسهل الرجوع إليه والإفادة منه على طالبي المعرفة، وفهم ما يدل عليه في العرف الخاص لكل ضرب من هذه الضروب الثقافية، العلمية منها والفنية على السواء.

وذلك بالإضافة إلى حشد كبير من الموسوعات ودوائر المعارف، التي اتسع فيها نطاق البحث ليشمل ضروباً شتى من المعارف والثقافات التي تعم بها الفائدة لجماعات الباحثين في الثقافة الإنسانية على اختلاف تخصصاتها...

* * *

وبقيت بعد ذلك «البلاغة العربية» من غير معجم يلمّ شمل فنونها، ويضم شتات

مصطلحاتها التي كانت لها دلالات وضعية عند أصحاب اللغة الأولين، ثم جنح بها العرف البلاغي الخاص إلى تحديد المفهوم الخاص لكل دلالة من تلك الدلالات الوضعية، لتصبح مصطلحاً بلاغياً محدود المعنى، واضح المفهوم.

نعم! بقيت البلاغة العربية من غير معجم حتى هذا الزمان، مع أن علم البلاغة كان في طليعة العلوم المرموقة بين العلوم اللسانية والعلوم الأدبية، وكان في الوقت نفسه من أغنى علوم العربية، وأغزرها بالدلالات الخاصة والمصطلحات الفنية، لأنه العلم الجمالي الذي يبحث في صناعة الأدب، الذي يمتاز بالعبارة الفنية الممتازة، ويحصي أسرار القوّة والجمال والوضوح، ومظاهر الإجادة في التعبير الفني.

وتلك الأسباب هي التي دفعتني إلى تأليف هذا المعجم منذ أحسست بفراغ مكانه في المكتبة العربية، وبالحاجة الملحّة إلى ملء هذا الفراغ منذ جنح بي التخصص العلمي إلى البحث البلاغي والنقد الأدبي منذ أكثر من ثلاثين عاماً.

* * *

ومن نافلة القول أن مؤلفي المعاجم في كل علم أو فن لم يكونوا هم الذين ابتدعوا تلك الدلالات أو المصطلحات التي اشتملت عليها معجماتهم، ولم يخلقوا شيئاً لم يكن موجوداً من قبلهم. ولكن الفضل الأول في ذلك الصنيع كان لأصحاب تلك العلوم والفنون الذين محصوا مسائلها، ودرسوها مفصلة في أبوابها وفصولها، حتى استطاعوا حصر مباحثها وموضوعاتها، وعاشت الفكرة في الزمن، وانتقلت من عالم إلى عالم، ومن عصر إلى عصر، وانضم جهد إلى جهد، ليتكون أخيراً الصرح العام لتلك العلوم والمعارف في الإنسانية، وتصبح ذات ضوابط ورسوم ومصطلحات يعرفها كل خبير بلون من ألوانها، ويلقنها الراغب فيها والحريص عليها، ليقف عند حدود المعرفة والتحصيل، أو يضيف إليها ما يستطيع استخراجه بالنظرة الممعنة، والبصيرة الواعية، والإدراك العميق.

ولست أحبّ أن يفهم من هذا الكلام أن أصحاب المعاجم أو ما أصبح يسمى في زماننا بدوائر المعارف كانوا بمعزل عن تلك الثقافات التي ألّفوا معجماتها، بل إن العكس هو الصحيح.

ذلك أنه لا يستطيع أن يتصدى لإحصاء المصطلحات والكشف عن دلالاتها

الخاصة في لون من ألوان المعرفة إلا من كان حاذقاً فيه، عالماً بمباحثه، عارفاً بأصوله وفروعه، خبيراً بمظانّه، وأصول البحث فيه، قادراً على الموازنة بين الآراء، ليمخض زبدتها، ويستخرج الصالح النافع منها.

* * *

تلك بعض الخواطر التي عنّت لي وأنا أقدم هذا الكتاب، وبدا لي أنها توقف على شيء من طبيعة هذا التأليف ونظائره، أرجو أن يكون في تسجيلها فائدة لمن يقرأ هذا المعجم، أو يكون له شيء من الملاحظات الجادة التي تعين على تحقيق الغاية المرجوّة من تأليفه.

ولا بد من الإشارة إلى أنني استعنت في تأليف هذا المعجم بجميع ما استطعت الوصول إليه من أصول البلاغة ومراجعها المعتمدة منذ بدأ التفكير والتدوين فيها، ثم تابعت الآثار المختلفة التي سجّل فيها الأسلاف من علماء هذا الفن خلاصة جهدهم، وثمرات تتبعهم، في سبيل تنميته وازدهاره، حتى نضج واستوى على سوقه، وأصبحت البلاغة على أيديهم علماً متكاملاً، وما أكثر المراجع أو المصنفات التي خلّفوها وبذلوا فيها ما لا يقدره إلاّ أهل الخبرة والممارسة.

وقد فتح المتقدمون منهم إلى التأليف في البلاغة ومحاولة استخراج فنونها الباب في سبيل ذلك على مصراعيه، ولم يقل واحد منهم إن صنيعه في ذلك هو نهاية المطاف. وإمامهم في ذلك عبد الله بن المعتز (ت ٢٩٦ هـ) الذي كتب في كتابه «البديع» بعد فنونه الخمسة التي أحصاها في أول كتابه، وهي: الاستعارة، والتجنيس، والمطابقة، وردّ أعجاز الكلام على ما تقدمها، والمذهب الكلامي، وبعد أن همَّ أن يختم كتابه بها، وينهي تأليفه بإحصاء هذه الفنون الخمسة، عاد بعد ذلك ليقول: «قد قدّمنا أبواب البديع الخمسة، وكمل عندنا، وكأني بالمعاند المغرم بالاعتراض على الفضائل قد قال: البديع أكثر من هذا»! ثم يتبع ابن المعتز هذا بقوله: «نحن الآن نذكر بعض محاسن الكلام والشعر، ومحاسنهما كثيرة لا ينبغي للعالم أن يدّعي الإحاطة بها، حتى يتبرأ من شذوذ بعضها عن علمه وذكره. وأحببنا لذلك أن تكثر فوائد كتابنا للمتأدبين، ويعلم الناظر أنا اقتصرنا بالبديع على الفنون الخمسة اختياراً، من غير جهل بمحاسن الكلام، ولا ضيق في المعرفة. فمن أحبَّ أن يقتدي بنا، ويقتصر بالبديع على تلك

الخمسة فليفعل، ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئاً إلى البديع، وارتأى غير رأينا فله اختياره»!

فقد شجع هذا القول الذي قاله ذلك الرائد الكبير في التأليف البلاغي جماعة من العلماء والنقاد على إثبات قدرتهم وأصالتهم، فاستخرجوا من عيون الأدب فنوناً بلاغية كثيرة، وفرّعوا من تلك الفنون فنوناً أخرى، وأخذ بعضها يستقل عن بعض. وغني بذلك الدرس البلاغي، واتسع نطاقه، وأصبحت فنون البلاغة ومصطلحاتها تراثاً مشهوداً تزهى به المكتبة العربية، ويزهى به التفكير العربي.

وهذه الفنون البلاغية الكثيرة، والمصطلحات التي لا يكاد يدركها الحصر، هي ما نحاول أن نصل خيوطه، ونلم شتاته في هذا المعجم الجديد.

* * *

وكان الطريق الذي سلكناه في تأليف هذا المعجم وتنسيقه، حتى يحقق غايته، وييسر الانتفاع به، يقوم على الأسس الآتية:

١ ـ قسمنا هذا المعجم إلى أبواب مرتبة على حسب ترتيب حروف الهجاء.

٢ ـ رتبنا المصطلحات والفنون البلاغية في داخل هذه الأبواب على حسب ترتيب حروف الهجاء أيضاً، فالهمزة أولاً، ثم الهمزة مع الألف، ثم الهمزة مع الباء... وهكذا حتى الهمزة مع الياء، وهكذا كان الضبط والتنظيم في جميع الأبواب التي جعلت حروف الهجاء عناوين عليها.

٣ ـ عمدنا في هذا الترتيب إلى الأصول اللغوية في كل مادة من مواد المعجم بعد تجريدها من حروف الزيادة، كما هو متبع في معاجم اللغة التي تراعي الحرف الأول في الكلمات، وتجعله الأساس في الترتيب.

٤ ـ لم نقتصر في هذا المعجم على ذكر الفنون البلاغية، ولكننا ضممنا إليها من حروف المعاني ما قد يتفاوت في الأداء، وما يؤدي أغراضاً بلاغية في بعض وجوه الاستعمال الفني.

٥ ـ عمدنا إلى التعريف الذي رأينا أنه يفي بالحاجة في كل فن من الفنون أو مصطلح من المصطلحات، وقد راعينا في هذا التعريف أن يكون موجزاً بقدر الإمكان، بشرط أن يبقى الوضوح المنشود في المعاجم، وقد يدعو حرصنا على هذا الوضوح

إلى شيء من التفصيل إذا دعت الضرورة إلى جلاء المفهوم.

٦ - قد يكون المصطلح البلاغي واحداً، ثم تتعدد مفاهيمه عند العلماء الذين يعتدّ بعلمهم ورأيهم. وفي هذه الحالة يتكرر اسم المصطلح في المادة الواحدة، بحسب تكرار المفاهيم واختلافها.

٧ - وقد يكون الأمر على عكس ذلك، فيتحد المفهوم ويختلف اسم المصطلح من عالم إلى عالم، وفي هذه الحالة تحصى هذه المصطلحات المؤتلفة لمعنى، ثم نضع كل لقب أو مصطلح منها في الموضع الذي يقتضيه تركيب حروفه وترتيبها. ونكتفي بإيضاح المفهوم في أشهر الألقاب التي عرف بها، ثم نحيل إليه غيره، مشيرين إلى أن هذا هو ذاك، وقد يقتضي الأمر أن نشير أيضاً إلى اسم العالم أو البلاغي الذي خالف غيره في تلك التسمية.

٨ - وقد كان لي في بعض فصول هذا المعجم ملاحظات استدركت بها على بعض علماء البلاغة، ولم يسعني إلاّ أن أسجلها مسبوقة بعبارة: (قُلْتُ:)، فحيثما وجد القارىء هذه العبارة فليعلم أن ما بعدها من تعقيبات مؤلف هذا المعجم.

ولم أرد أن يكون لهذا المعجم الجفاف الذي يحس به قارىء المعجمات المتخصصة، ولذلك بذلت الجهد في التوضيح الكافي الذي يجد فيه القارىء بغيته من التعرف الواضح على المفاهيم الحقيقية لكل مصطلح من المصطلحات، حتى يستطيع أن يستغني بهذا المعجم عن الرجوع إلى المصادر المتباينة، ويبعد عن متاهاتها بقدر الإمكان.

* * *

وأجد لزاماً عليّ أن أقدم واجب الشكر والعرفان إلى جامعة طرابلس بالجمهورية العربية الليبية التي منحت هذا الجهد عنايتها حرصاً منها على خدمة العلم ونشر المعرفة.

وأخيراً أضرع إلى الله أن يبارك هذا الجهد، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يديم به النفع... آمين.

والحمد لله على ما هدى إليه، وأعان عليه، له الحمد في الأولى والآخرة.

نعم المولى ونعم النصير

وكتب في طرابلس الغرب بالجمهورية العربية الليبية

يوم الخميس ٧ من ربيع الأول ١٣٩٥ هـ - ٢٠ من مارس ١٩٧٥ م.

مُعْجَمُ البلاغة العربية

باب الهمزة

باب الهمزة

١ - الهَمْزة

أداة للنداء، وهو من الإنشاء الطلبي، وينادى بها القريب. وقد ينادى البعيد بالهمزة، أي ينزل منزلة القريب، إشارة إلى قربه من القلب، وحضوره في الذهن، كقول أبي الطيب وهو في الاعتقال:

أمالِكَ رِقّي ومَن شأنُه
هِباتُ اللّجين وعتقُ العبيد
دعوتُك عند انقطاع الرجا
ءِ، والموتُ منّي كحبل الوريد

وكقول الآخر:

أسُكّانَ نَعمان الأراكِ تيقّنوا
بأنكم في ربع قلبي سُكّانُ

انظر (الإنشاء) في باب النون.
وانظر (الطلبي) في باب الطاء.

٢ - الهمزة

أداة للاستفهام، وهو من الإنشاء الطلبي.

وتستعمل لطلب (التصديق) نحو: أسافر محمد؟ في الجملة الفعلية، ونحو: أمحمد مسافر؟ في الجملة الاسمية.

وتستعمل أيضاً لطلب (التصور) كقولك في طلب تصور المسند إليه: أمحمد مسافر أم علي؟ حين تكون عالماً بسفر أحدهما، طالباً تعيين المسافر. وفي طلب تصور المسند: أفي القاهرة أخوك أم في الإسكندرية؟ حين تكون عالماً بكون أخيه في واحد من البلدين، طالباً تعيين أحدهما.

والمسئول عنه بالهمزة هو ما يليها، كالفعل في نحو: أأكرمت الضيف؟ إذا

كان الشك في نفس الفعل، أي الإكرام الصادر من المخاطب على الضيف، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده، فتكون لطلب التصديق... ويحتمل أن تكون لطلب تصور المسند كما في هذا المثال، بأن تعلم أنه قد وقع من المخاطب أمر لعليّ، ولكنك لا تعلم أنه إكرام أو غيره.

فكل تركيب ولي الهمزة فيه فعل محتمل لأن يكون لطلب التصديق، وأن يكون لطلب التصور. وتعيين أحد الأمرين بالقرائن، كاقتران المعادل لما يلي الهمزة بأم المنقطعة أو المتصلة. فمثل أأكرمت عليّاً أم لا؟ لطلب التصديق. وقولك: أأكرمت عليّاً أم أهنته؟ لطلب التصور.

وقد يسأل بالهمزة عن الفاعل فيليها، نحو: أأنت خطبت؟ إذا كان الشك في الخطيب، فكأنك تقول له: الذي صدرت منه الخطابة أنت أم غيرك؟

والمراد بالفاعل هنا الفاعل المعنوي لا الصناعي، إذ أن الفاعل الصناعي لا يجوز تقديمه على الفعل.

وقد يسأل بالهمزة عن المفعول، فيلي الهمزة أيضاً، نحو: أعليّاً كرّمت؟ إذا كان الشك في المكرَّم.

وكذا يسأل عن سائر المعمولات فتلي الهمزة، نحو: أفي دار علي نزلت؟ أيوم الجمعة قدمت؟ أتأديباً ضربت؟ أراكباً جئت؟ ونحو ذلك.

وقد أحصى ابن هشام ثمانية مواضع تخرج فيها الهمزة عن الاستفهام الحقيقي:

أحدها: (التسوية) قال: وربما تُوهِّم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصيتها، وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالي» و «ما أدري» و «ليت شعري» ونحوهن.

والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلها نحو: ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾، ونحو: «ما أبالي أقمت أم قعدت». ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه...

الثاني: (الإنكار الإبطالي)، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدّعيه كاذب، نحو: ﴿ أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً ﴾، و ﴿ فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون ﴾، و ﴿ أفسحر هذا ﴾، و ﴿ أشهدوا خلقهم ﴾، و ﴿ أيحب

أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً ﴾، و﴿ أفعيينا بالخلق الأول ﴾.

ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً، لأن نفي النفي إثبات. ومنه: ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ أي: الله كاف عبده. ولهذا عطف «ووضعنا» على ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ لما كان معناه شرحنا. ومثله: ﴿ ألم يجدك يتيماً فآوى، ووجدك ضالاً فهدى ﴾، و﴿ ألم يجعل كيدهم في تضليل، وأرسل عليهم طيراً أبابيل ﴾. ولهذا أيضاً كان قول جرير في عبد الملك:

ألسْتم خيرَ من ركبَ المطايا
وأنـدَى العالمينَ بطون راحِ

مدحاً، بل قيل إنه أمدح بيت قالته العرب. ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتة.

الثالث: (الإنكار التوبيخي)، فيقتضي أن ما بعدها واقع، وأن فاعله ملوم، نحو: ﴿ أتعبدون ما تنحتون ﴾، و﴿ أغير الله تدعون ﴾، و﴿ أإفكاً آلهة دون الله تريدون ﴾، و﴿ أتأخذونه بهتاناً ﴾. وقول العجاج:

أطرباً وأنتِ قِنَّسْرِيُّ
والدهرُ بالإنسان دَوّارِيُّ

أي: أتطرب وأنت شيخ كبير.

الرابع: (التقرير)، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه... ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به. تقول بالتقرير بالفعل: أضربت زيداً، وبالفاعل: أأنت ضربت زيداً، وبالمفعول: أزيداً ضربت، كما يجب ذلك في المستفهم عنه.

وقوله تعالى: ﴿ أأنت فعلت هذا بآلهتنا ﴾ محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير بأن يكونوا قد علموا... ولا يكون استفهاماً عن الفعل، ولا تقريراً به، لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله: ﴿بل فعله كبيرهم هذا...﴾.

الخامس: (التهكم)، نحو: ﴿ أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا ﴾.

السادس: (الأمر)، نحو: ﴿ أأسلمتم ﴾، أي: أسلموا.

السابع: (التعجب)، نحو: ﴿ ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظل ﴾.

الثامن: (الاستبطاء)، نحو: ﴿ ألم يَأْنِ للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ﴾.

[مغني اللبيب ١/ ١٧]

* * *

وللفرق بين استعمال الهمزة وهل في الاستفهام انظر (هل) في باب الهاء.

وانظر (التصديق) في باب الصاد.

وانظر (التصوُّر) في باب الصاد أيضاً.

وانظر (أم) المتصلة والمنقطعة، وستأتي في هذا الباب.

وانظر (المسند) و(المسند إليه) في باب السين.

٣ ـ آ

(آ) بالمد أداة نداء، ينادى بها البعيد.

وانظر (يا) في باب الياء لمعرفة الدواعي البلاغية لإنزال القريب منزلة البعيد.

٤ ـ تأتي الإنكار

من الأسباب التي تدعو إلى حذف المسند إليه، وذلك لأنه قد تدعو الحاجة إلى التكلم بشيء، ثم تدعو الحاجة إلى إنكاره. ومثال ذلك أن يذكر شخص فتقول: فاجرٌ فاسقٌ. ثم تخشى مغبّة هذا القول فتنكره، فلو ذكرت المسند إليه فقلت: «زيد فاجر فاسق» لقامت عليك البينة بهذا التصريح. وإذا حذفت تأتى لك الإنكار بأن تقول: ما أردت زيداً بل غيره!.

وقد يسمى هذا الداعي (تيسير الإنكار عند الحاجة).

وانظر (حذف المسند إليه) في باب الحاء.

٥ ـ أجلْ

بسكون اللام حرف جواب مثل (نعمْ) فيكون تصديقاً للمخبر، وإعلاماً للمستخبر، ووعداً للطالب. فتقع بعد نحو قام زيد، ونحو أقام زيد، ونحو أضرب زيداً. وقيد بعضهم الخبر بالمثبت، والطلب بغير النهي. وقيل لا تجيء بعد الاستفهام، وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من (نعم)، و(نعم) بعد الاستفهام أحسن منها. وقيل: تختص بالخبر.

٦ ـ تأخير المسند إليه

ويكون ذلك لاقتضاء المقام تقديم المسند على ما سيجيء بيانه.

وانظر (تقديم المسند) في باب القاف.

وانظر (تقديم المسند إليه) في باب القاف أيضاً.

٧ ـ تأخير المسند

ويكون ذلك اتباعاً للأصل، لأن ذكر المسند إليه أهم، إذ هو المحكوم عليه. وكل غرض بلاغي يدعو إلى تقديم المسند إليه يقتضي تأخير المسند.

وانظر (تقديم المسند إليه) و (تقديم المسند) في باب القاف.

٨ ـ المؤاخاة

أوردها بهاء الدين السُّبكي في «عروس الأفراح». وقال عن هذا الفن إنه أخصُّ من الائتلاف، وهو أن تكون معاني الألفاظ متناسبة. ومثّل له بقول ذي الرُّمّة:

لمياءُ في شفتيها حُوَّةٌ لَعَسٌ
وفي الثنايا وفي أنيابها شنبُ[1]

احترازاً عن مثل قول الكُميت:

وقد رأيْنا بها خوداً منعمة
بيضاً تكامل فيها الدلُّ والشنبُ

فذكر الشنب مع الدلِّ غير مناسب، وهذا في الحقيقة نوع من اختلاف المعنى واللفظ.

٩ ـ أداة التشبيه

هي كل لفظ يدل على المماثلة والاشتراك، وهي حرفان: «الكاف» و «كأن» وسيأتيان في باب الكاف.

ومن أدوات التشبيه «مثل» وما يشتق من المماثلة، وما يؤدي هذا المعنى؛ كالمضاهاة، والمحاكاة، والمشابهة، وما يشتق منها.

وقد يذكر فعل ينبىء عن التشبيه مثل «علم» في قولك: علمتُ زيداً أسداً، ونحوه.

وإنما يستعمل «علمتُ» لإفادة التشبيه، إن قرب ذلك التشبيه، بأن يكون وجه الشبه قريب الإدراك، فيحقق بأدنى التفات إليه. وذلك لأن العلم معناه التحقق. وذلك يناسب الأمور الظاهرة البعيدة عن الخفاء.

---

(١) انظر (شروح التلخيص) ٤٧١/٤. واللمى سمرة في الشفة تستحسن، ورجل «ألمى» وجارية «لمياء» بينة اللمى. والحوة لون يخالط الكمتة مثل صدأ الحديد. وقال الأصمعي: الحوة حمرة تضرب إلى السواد. والحوة أيضاً سمرة في الشفة، يقال: رجل «أحوى» وامرأة «حواء»، واللعس بفتحتين لون الشفة إذا كانت تضرب إلى السواد قليلاً، وذلك يستلمح، = يقال: شفة «لعساء». والشنب: الحدّة في الأسنان، وقيل: برد وعذوبة.

فإن بعد أدنى بعد قيل: «خلتُه» و«حسبته» ونحوهما، لبعد الوجه عن التحقق، وخفائه عن الإدراك العلمي. وذلك لأن الحسبان ليس فيه الرجحان. ومن شأن البعيد الإدراك أن يكون إدراكه كذلك، دون التحقق المشعر بالظهور وقرب الإدراك.

وعلماء البلاغة يقسمون التشبيه باعتبار الأداة إلى (مرسل) وسيأتي في باب الراء، و(مؤكد) وسيأتي في هذا الباب.

وقد يسمى التشبيه الذي ذكرت فيه الأداة (التشبيه المظهر).

والتشبيه الذي لم تذكر فيه الأداة (التشبيه المضمر) وسيأتي في باب الضاد.

١٠ - إذا

أداة شرط، والأصل أن تستعمل عند الجزم بوقوع الشرط في المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح، ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً، فسبِّح بحمد ربِّك واستغفره إنه كان توّاباً ﴾، فمجيء النصر وما بعده مما يجب تحققه في المستقبل.

وانظر (إنْ)، وستأتي في هذا الباب.

وانظر (الشرط) في باب الشين.

١١ - التأريخ الحرفي

وهو (التأريخ الشعري) وسيأتي مفصلاً...

١٢ - التأريخ الشعري

ويسمونه «التأريخ الحرفي» أيضاً، لأن المرجع فيه إلى حساب الأحرف الأبجدية.

ولا يعرف بالتعيين أول من استعمله في الشعر. وقد ذكر بعضهم أنه كان في الجاهلية الأولى عند شعرائها، وهو وهم. ولكن أقدم ما وقف عليه من ذلك قول بعضهم في تأريخه لسنة (٨٢٢ هـ):

تاريخه: خير بدا
مع كمال العفةِ

ويريد بقوله: «مع كمال العفة» حرف التاء الذي هو تمام لفظ «العفة» وحسابه في الجمَّل هاء. وهذا النوع يسمونه (المذيَّل) وهو أن يكون جُمَّله ناقصاً، فيكمل بحرف أو أكثر مع التنبيه على ذلك. وهذا شبيه ببعض أنواع (المعمّى).

وأقدم من ذلك، ولكنه ليس على طريقة التأريخ، بل على طريق الإشارة والرمز، قول ابن الشبيب من أهل القرن السادس في الإمام المستنجد بالله، وهو

الخليفة الثاني والثلاثون من خلفاء العباسيين:

أنت الإمامُ الذي يحكي بسيرته
من تاب بعد رسول الله أو خلفا
أصبحت «لبّ» بني العباس كلهم
إن عُدِّدتْ بحروف الجُمَّل الخُلفا

وجمل حروف «لب» ٣٢.

ولصلاح الدين الصفدي من أدباء القرن الثامن في قلم ممدوحه بدر الدين:

لصفات بدر الدين فضل شائعٌ
تصبو له الأفكارُ والأسماعُ
انظر إلى «القلم» الذي يحوي فقد
صحّ الحسابُ بأنه «نفّاعُ»

وذلك أن جُمَّل «القلم» ٢٠١، و «نفّاع» كذلك ٢٠١.

وقد ذكر القرماني في تأريخه عند الكلام على فتح القسطنطينية سنة ٨٥٧ هـ أن السلطان محمداً فاتحها حباه الله هذا الفتح لكونه أعلم الملوك وأعدلهم وأحسنهم سيرة وأخلصهم نية وطوية. قال: وضمّن بعضهم هذا المعنى في تأريخ الفتح، فقال:

رام أمرَ الفتح قوم أوّلونْ
حازه بالنصر قوم آخرونْ

وقعت لفظة «آخرون» تأريخ فتح المدينة. وقيل في تأريخها أيضاً «بلدة طيبة».

وقد أخذ العرب اصطلاح الدلالة على الأعداد بالأحرف قديماً عن السريان، فإنهم كانوا يعبّرون عن الأعداد بالحروف، كالعبرانيين واليونانيين. والحروف عند السريانيين مرتبة ترتيب حروف (أبجد...) غير أن العرب زادوا عليها كلمتي «ثخذ» و «ضظغ» وهي التي سموها «الروادف» وأعدادها من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ لأن هذه الحروف الستة لا توجد في لغة السريان ولا في لغة العبرانيين. ولكن يوجد فيها ما يقابلها، وهي ستة أحرف فرعية نوعوا بهما الأحرف الأصلية التي هي: الباء، والجيم، والدال، والكاف، والفاء، والثاء. فهذه الأحرف عندهم إما جاسية جافية، وإما مخففة ليّنة. وتعرف باصطلاح السريانيين بالمقسّاة والمركخة. فإذا كانت جاسية تلفظ كما تلفظ في العربية، وتعلم بنقطة فوقها عند السريانيين، وفي وسطها عند العبرانيين. وإذا كانت مخففة فإن الباء تنطق كالفاء الفارسية، والجيم كالغين العربية، وتلفظ الدال ذالاً، والكاف خاء، والفاء باء فارسية، والثاء تاء...

والأنواع التي اصطلح عليها في هذا التأريخ هي:

(المستوفى): وهو ما لا تحتاج كلماته إلى ضميمة غيرها، كأكثر التواريخ المتداولة.

و (المذيَّل): وقد مرَّ مثاله. وعكسه أن يكون التأريخ زائداً، فينبّه فيه على حرف إذا أسقط جمَّله من المجموع كان الباقي هو التأريخ، كقول جمال الدين العصامي في تأريخ وصول قاضي مكة، وكان اسمه حسناً، وذلك سنة ١٠٧٤ هـ، وهو «حُسْنٌ قاضينا حُسْنٌ بلا كلام» فإذا أسقطت جمّل «بلا كلام» من جمّل «حسن قاضينا حُسْنٌ» كان التأريخ ما بقي.

و (المتوَّج): وهو ما تحسب أول كلماته دون باقيها، كقول بعضهم لسنة ١١٠٢ هـ:

قد جاء عام جديد
لكل خير يجوز
أرِّخ أوائل «قول
بكل خير تفوز»

و (الممثَّل): ما كان بالتمثيل كقوله لتأريخ ٩٨٩ إنه محمل بين علمين، لأن صورة هذه الأرقام تماثل صورة المحمل بين العلمين، ومثله: «علم بين محملين» لسنة ٨٩٨. ومن عجيب هذا النوع قول بعضهم يؤرخ وفاة بعض العلماء سنة ٨٨٨ وهو «انقلب محراب الديانة والدين والزهد». والمراد حروف الدال في هذه الكلمات. والدال كما لا يخفى ترسم هكذا (د) فإذا انقلبت الدالات الثلاث صارت هكذا (٨٨٨) وهو عدد السنة المؤرخ بها. وهذا النوع قلَّ أن يتفق في المنظوم إلا بتكلف سمج.

ومن أنواع التأريخ (المقابلة)، وهو أن يقابل حساب جمّل الشيء المؤرَّخ اسماً أو نعتاً أو نحوهما بجمّل جملة مناسبة للحال مع التصريح بالمقابلة، كما يقال في تأريخ مولود اسمه «ضياء»: «تأريخه مقابل لاسمه»، أي سنة ٨١٢.

وقد استعمل التأريخ الشعري في بديعية الشيخ عبد الغني النابلسي، ثم جاء تلميذه الشيخ شاكر النحلاوي، ويقولون إنه ابتكر في التأريخ طريقة جديدة، وهي جعل كل شطرة من القصيدة تأريخاً، وإنه نظم في ذلك قصيدة في مدح أستاذه تواريخها لسنة ١١٣٦ هـ.

وذكر صاحب «الشقائق النعمانية» في ترجمة المولى الشهير بابن الشيخ الشبستري أنه نظم قصيدة فارسية في ستين بيتاً مصراع كل بيت تأريخ لسنة ٩٢٦. والقصيدة تهنئة بجلوس السلطان سليمان بن السلطان سليم، وكان

المصراع الأخير تأريخاً لفتح قلعة رودس. وهذا الأديب نفسه صنف أيضاً بالفارسية رسالة في المعمّى، وجعل أمثلة قواعده كلها على اسم السلطان سليم خان. فيكون النحلاوي ناقلاً لا مخترعاً، وإن كان أول من أدخل ذلك في النظم العربي.

ثم اخترع بعده الشيخ أحمد البدير الشاعر طريقة المعجم والمهمل، فأرخ وفاة الأمير منصور الشهابي سنة ١١٨٨ في بيت حروفه المهملة تأريخ، وحروفه المعجمة كذلك.

وافتنّ المتأخرون بعد ذلك، فجمعوا في البيت الواحد تأريخين متفقين أو مختلفين من الهجري والميلادي، وثلاثة وأربعة أيضاً، ووضعوا طريقة يجتمع فيها في بيتين ثمانية وعشرون تأريخاً، وذلك أن تنصَّف السنة المؤرخ بها، ولا بد أن تكون زوجاً، ليكون لها نصف صحيح، ويجعل كل شطر من الأبيات نصفين، يكون مجموع جُمَّل معجمه نصفاً، ومجموع المهمل نصفاً آخر. فيكون في كل شطر من البيتين تأريخ، وبضم معجمه أو مهمله إلى معجم أي شطر أو مهمله يخرج بقية العدد... إلى كثير من ضروب التصرف في التأريخ الشعري افتنّ فيها المتأخرون. (وانظر في ضروب هذا الافتنان تأريخ آداب العرب للرافعي ٢/٤٠٣).

١٣ ـ الأصلية

تنقسم الاستعارة باعتبار لفظها إلى استعارة أصلية، واستعارة تبعية.

فيطلق عليها الاستعارة (الأصلية) إذا كان المستعار اسم جنس غير مشتق سواء أكان اسم ذات كأسد، أم اسم معنى كالقتل للإذلال. وسواء أكان اسم جنس حقيقة، أم تأويلاً في الأعلام التي اشتهرت بنوع من الوصف كحاتم في قولك: «رأيت اليوم حاتماً» تريد رجلا كامل الجُود.

فكما أن «أسداً» يتناول الحيوان المفترس حقيقة، والرجل الشجاع ادعاء، كذلك «حاتم» يتناول الطائي حقيقة، والجواد ادّعاء.

والاستعارة مبنية على ادعاء أن المشبه فرد من أفراد المشبه به، فلا بد أن يكون المشبه به كلياً ذا أفراد.

والمراد باسم الجنس غير المشتق ما يصلح لأن يصدق على كثيرين.

وانظر (التبعية) وستأتي في باب التاء.

١٤ - التأكيد

من الأسباب التي تستدعي وصف المسند إليه، لتقييده بالتوابع وغيرها، نحو قولك: أمس الدابر كان يوماً مشهوداً، فلفظ «أمس» يدل على المضي بدون ذكر كلمة «الدابر»، ولكنه وصف بالذابر أي الماضي، للتأكيد.

وانظر مادة (وصف) في باب الواو.

١٥ - التأكيد

قال العلوي في الطراز: أعلم أن التأكيد تمكين الشيء في نفسه، وتقوية أمره. وفائدته إزالة الشكوك وإماطة الشبهات لما أنت بصدده. وهو دقيق المأخذ، كثير الفوائد. وله مجريان:

المجرى الأول: عام، وهو ما يتعلق بالمعاني الإعرابية. وينقسم إلى لفظي ومعنوي، وليس من همِّنا إيراده ها هنا لأمرين:

أما أولاً فلانحراف ما يتعلق بمقاصد الإعراب عما يتعلق بمقاصد البلاغة، وما نحن فيه إنما هو كلام في مقاصد البلاغة، وأما ثانياً فلأن كتابنا إنما يخوض فيه من له ذوق في علم العربية، وكانت له حظوة وافرة فيها.

المجرى الثاني: خاص، يتعلق بعلوم البيان. ويقال له (التكرير) أيضاً. وليس يخفى موقعه البليغ، ولا علو مكانه الرفيع، وكم من كلام هو عن التحقيق طريد، حتى يخالطه صفو التأكيد، فعند ذلك يصير قلادة في الجيد، وقاعدة للتجويد.

ثم ما يكون متعلقاً بعلوم البيان قد يكون تأكيداً في اللفظ والمعنى، وقد يتعلق بالمعنى دون اللفظ، فهذان قسمان:

القسم الأول: ما يكون تأكيداً في اللفظ والمعنى جميعاً:

... فمن ذلك قوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿ فبأيّ آلاء ربكما تكذّبان ﴾ فهذا تكرير من جهة اللفظ والمعنى. ووجه ذلك أن الله تعالى إنما أوردها في خطاب الثقلين الجن والإنس، فكل نعمة يذكرها أو ما يئول إلى النعمة فإنه يردفها بقوله: ﴿ فبأيّ آلاء ربكما تكذبان ﴾ تقريراً للآلاء، وإعظاماً لحالها. ومن ذلك في سورة القمر قوله: ﴿ ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدَّكر، فكيف كان عذابي ونُذر ﴾، وإنما كرره لما يحصل فيه من إيقاظ النفوس بذكر قصص الأولين، والاتعاظ بما أصابهم من المثلات، وحل بهم من أنواع العقوبات، فيكون بمنزلة قرع العصا، لئلا تستولي

عليهم الغفلة، ويغلب عليهم الذهول والنسيان. . .

والقسم الثاني: من التكرير في المعنى دون اللفظ:

وهذا القسم يستعمل كثيراً في القرآن وغيره، ويجيء مفيداً وغير مفيد.

الضرب الأول: ما يرد على جهة الفائدة: وهذا كقوله تعالى: ﴿ إنّا عرضْنا الأمانة على السموات والأرض والجبال ﴾، فقوله تعالى: ﴿ والجبال ﴾ وارد على جهة التأكيد المعنوي، وفائدته تعظيم شأن هذه الأمانة المشار إليها وتفخيم حالها. وقوله تعالى: ﴿ ولْتكنْ منكم أمةٌ يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾، فقوله: «يدعون إلى الخير» عامّ في كل شيء، وإنما كرر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على جهة التأكيد والمبالغة.

وكما يرد التأكيد المعنوي على ما ذكرناه قد يرد ببرهان يشهد له، وتارة يرد على جهة العزيمة، ومرة بغير ذلك؛ فهذه وجوه ثلاثة:

أولها: ما يرد ببرهان دال عليه. وهذا كقول أبي نواس:

قل للذي بصروف الدهر عيّرنا
هل عاند الدهرُ إلا من له خطرُ

أما ترى البحرَ تعلو فوقه جِيَفٌ
وتستقرّ بأقصى قعره الدررُ

وفي السماء نجومٌ لا عديدَ لها
وليس يكسفُ إلا الشمس والقمرُ

فقوله: «أما ترى البحر»، وقوله: «وفي السماء نجوم» إنما أوردهما على جهة الاستدلال والتقرير لما ادّعاه من معاندة الدهر لذوي الأخطار وأهل المراتب العالية.

وثانيها: أن يكون وارداً على جهة العزيمة والاهتمام بأمره، وهذا كقوله تعالى: ﴿ فلا أُقسم بمواقع النجوم، وإنه لَقَسَمٌ لو تعلمون عظيم ﴾، فقوله: «وإنه لقسم» إنما ورد على جهة التأكيد لقوله: «فلا أقسم» على جهة العزيمة، لكونه قسماً بالغاً عظيماً.

وثالثها: أن يكون وارداً على خلاف هذين الوجهين، وهذا كقوله:

فدَعَوْا نَزَالِ فكنت أولَ نازلٍ
وعلامَ أرْكبُه إذا لم أنزِلِ

فقوله: «وعلام أركبه» وارد على جهة التأكيد لقوله: «فكنت أول نازل» بالاستفهام على جهة التقرير. وكقوله:

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم
بهنّ فلولٌ من قِراع الكتائبِ

فقوله: «غير أن سيوفهم» إنما ورد على جهة التأكيد المعنوي، لكونهم شجعاناً، فأورده على صيغة الاستثناء.
وكقول طرفة:

فسقى ديارَكِ غيرَ مفسِدِها
صوبُ الربيعِ وديمةٌ تهمي

فقوله: «غير مفسدها» وارد على جهة التأكيد بصيغة الاستثناء.

الضرب الثاني: ما يرد من التأكيد من غير فائدة: وهو أن ترد لفظتان مختلفتان تدلان على معنى واحد. وهذا كقول أبي تمام:

قسَمَ الزمانُ ربوعَنا بين الصَّبا
وقَبولِها ودَبورِها أثلاثا

فالصَّبا والقبول لفظتان تدلان على معنى واحد، وهما اسمان للريح التي تهبّ من ناحيةالمشرق[1] ونحو قول الحطيئة:

قالت أمامة: لا تجزعْ، فقلت لها
إن العزاءَ وإن الصبرَ قد غُلبَا

فالعزاء هو الصبر، لأن معناهما واحد... وكقول بعض الشعراء من أهل الحماسة:

إني وإن كان ابن عمّي غائباً
لمقاذفٌ من خلفه وورائهِ

فقوله: «من خلفه وورائه» كلمتان دالتان على معنى واحد. هذا ما ذكره ابن الأثير. والأقرب أن «وراء» قد تستعمل بمعنى «قُدام» كما قال تعالى: ﴿وكان وراءهم مَلِكٌ﴾ أي قدّامهم، ولأنه إذا كان بمعنى قُدّام كان أدخل في المدح وأعظم، لتضمنه تعميم الأحوال في الحياطة والدفاع عنه.

وهذا وما شاكله قد وقع فيه نزاع بين علماء البيان، فمنهم من ردّه، وقال إن ما هذا حاله بمنزلة التكرار اللفظي، فإذا كان التكرار معيباً فلا فرق بين أن يكون من جهة اللفظ، أو يكون حاصلاً من جهة المعنى. ومنهم من قبله محتجّاً بأن الألفاظ إذا كان فيها تغاير فليس معيباً، وقد استعمله الفصحاء، فدلّ ذلك على جوازه.

ورأى العلوي أن الناثر فيها لا يغتفر له مثل هذا، وهو أن يأتي بكلمتين دالّتين على معنى واحد من غير فائدة. وليس هناك ضرورة تلجئه إلى ذلك، فلهذا كان معدوداً في النثر من العيّ المردود.

وأما الناظم فإنه إن أتى بهما في صدر البيت فلا عذر له في ذلك، لأنه مخالف

(١) الصبا ريح مهبها المستوى أن تهب من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار، ومثلها القبول، ويقابلهما الدبور.

للبلاغة والبراعة في الفصاحة، ويدل على ضيق العطن في الطلاقة والذلاقة.

وإن كان في عجز الأبيات يغتفر له من أجل الضرورة الشعرية. وقد اغتفر أئمة الأدب للشعراء كثيراً من الضرورات.

١٦ ـ تأكيد الذم بما يشبه المدح

من البديع المعنوي، وهو ضربان:

أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم، بتقدير دخولها في صفة المدْح. ومعلوم أن نفي صفة المدح ذم. فإذا أثبتت صفة ذمّ بعد هذا النفي الذي هو ذم جاء التأكيد كما سيأتي في تأكيد المدح، كقولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى مَنْ يحسن إليه.

والضرب الآخر: أن يثبت للشيء صفة ذم، ويعقّب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له، كقولك: فلان فاسق، إلا أنه جاهل.

وتحقيق القول في هذين الوجهين على ما يأتي في (تأكيد المدح بما يشبه الذم).

١٧ ـ تأكيد المدح بما يشبه الذم

من محاسن الكلام عند ابن المعتز: قال: ومنها تأكيد المدح بما يشبه الذمّ، كقول الذبياني:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفَهمْ
بهنَّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

وقول الجعدي:

فتىً كملتْ أخلاقُه غيرَ أنّه
جوادٌ فما يُبقي من المال باقيا

وهو عند البلاغيين من البديع المعنوي، وهو عندهم ضربان:

أولهما وأفضلهما: أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء، بتقدير دخول صفة المدح في صفة الذمّ، كقول النابغة الذبياني:

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفَهمْ
بهنَّ فلولٌ من قِراعِ الكتائبِ

أي إن كان فلول السيف من قراع الكتائب من قبيل العيب فأثبت شيئاً من العيب، على تقدير أن فلول السّيف منه، فهو في المعنى تعليق بالمحال، والمعلّق على المحال محال، كقولهم: «حتى يبيضّ القار»!.

فالتأكيد فيه من وجهين:

أحدهما: أنه كدعوى الشيء ببيّنة، لأنه علّق نقيض المدَّعى، وهو إثبات شيء من العيب، بالمحال. والمعلّق

بالمحال محال، فعدم العيب محقق.

والوجه الآخر: أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، فإذا نطق المتكلم بإلّا أو نحوها توهم السّامع قبل أن ينطق بما بعدها أن ما يأتي بعدها مُخرَج مما قبلها، فيكون شيء من صفة الذم ثابتاً، وهذا ذمّ. فإذا أتت بعدها صفة مدح تأكد المدح، لكونه مدحاً على مدح، وإن كان فيه نوع من الخلابة!.

والضرب الآخر من ضربي تأكيد المدح بما يشبه الذمّ: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويعقُب بعدها بأداة استثناء تليها صفة مدح أُخرى له، كقول النبي ﷺ: «أنا أفصح العرب بَيْدَ أني من قريش» على أن «بَيْد» بمعنى «غير» وهو أداة استثناء.

وأصل الاستثناء في هذا الضرب أيضاً أن يكون منقطعاً، لكنه باقٍ على حاله لم يقدّر متصلاً، إذ ليس هنا صفة ذمّ منفيّة عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها. فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين. ولهذا قيل إن الضرب الأول أفضل.

ومن هذا الضرب قول النابغة الجعدي:

فتىً كملتْ أخلاقه غير أنّه
جوادٌ فيما يُبقي من المال باقيا

وأما قوله تعالى: ﴿لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً إلّا قِيلًا سلاماً سلاماً﴾ فيحتمل الوجهين.

وأما قوله تعالى: ﴿لا يسمعون فيها لغواً إلّا سلاماً﴾ فيحتملهما، ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون الاستثناء من أصله متصلاً، لأن معنى السلام هو الدعاء بالسلامة، وأهل الجنة عن الدعاء بالسلامة أغنياء، فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام، لولا ما فيه من فائدة الإكرام.

ومن تأكيد المدح بما يشبه الذمّ ضرب ثالث، وهو أن يأتي فيه الاستثناء مفرغاً، كقوله تعالى: ﴿وما تنقِمُ منّا إلا أن آمنّا بآيات ربِّنا لما جاءتنا﴾ أي: وما تعيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر كلها، وهو الإيمان بآيات الله. ونحوه قوله تعالى: ﴿قل يا أهلَ الكتاب هل تنقمون منا إلّا أن آمنّا بالله وما أنزل علينا﴾ فإن الاستفهام فيه للإنكار.

واعلم أن (الاستدراك) في هذا الباب يجري مجرى الاستثناء، كما في قول أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني:

هو البدرُ إلا أنه البحرِ زاخراً
سوى أنه الضِّرْغامُ لكنّه الوبلُ

وتأكيد المدح بما يشبه الذم هو

(الاستثناء) عند بعض البلاغيين. وسيأتي في باب الثاء.

١٨ ـ المؤكّد

من التشبيه: هو ما حذفت منه الأداة سواء كانت مقدّرة في نظم الكلام نحو: ﴿وهي تمرّ مرَّ السحاب﴾، ومنه نحو: ذهب الأصيل، ولجين الماء، في قول أبي إسحاق ابن خفاجة الأندلسي:

والريح تعبث بالغصون وقد جرى
ذهبُ الأصيل على لُجين الماءِ

أو لم تكن مقدرة في نظم الكلام، بل جعل المشبه به محمولاً على المشبّه مبالغة كما في التشبيه البليغ، نحو: زيد أسد، على معنى: زيد كالأسد، وكقول الفاضل:

لله قاتلة من حيّ ذي سَلَم
هي التي صبغت أذيالها بدمي
إن أنكرتْ حقّ مقتول فواعجباً
دمي بذمتها نار على علَم

ووجه المبالغة فيه أنه يشبه الاستعارة من حيث الظاهر، وليس باستعارة عند الجمهور، إذ هو على تقدير الأداة، فالتشبيه ملحوظ، والاستعارة مبنية على تناسي التشبيه. فالتشبيه في جميع ذلك مؤكد.

١٩ ـ مؤكدات الحكم

في الضربين الطلبي والإنكاري من أضرب الخير، هي:

إنّ، وأنّ، والقسَم، ونونا التوكيد، ولام الابتداء، واسمية الجملة عند قصد التأكيد بها، وتكرير الجملة، وأمَّا الشرطية، وحروف التنبيه، وحروف الزيادة، وضمير الفصل، وتقديم الفاعل المعنوي في نحو محمد يكتب، والسين إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه، لأنها تفيد الوعد أو الوعيد بحصول الفعل، وقد التي للتحقيق، وكأن، ولكن، وإنما، وليت، ولعل، وتكرير النفي.

واسمية الجملة تكون مؤكداً إن قصد التأكيد بها، على أن تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال، بل على سبيل التبعية، فإن كان هناك مؤكد آخر جعلت اسمية الجملة من المؤكدات، وإلا فلا. وقد اختلف في أنَّ المفتوحة وجعلها من مؤكدات الحكم، فلم يعدّها بعضهم من المؤكدات لأن ما بعدها في حكم المفرد، والتأكيد المقصود هو تأكيد النسبة، لا تأكيد المسند إليه، ولا تأكيد المسند. ولكن ابن هشام يعدُّ أنّ المفتوحة من مؤكدات النسبة.

٢٠ - (ألْ) الجنسية

أل (الجنسية): وتسمّى (لام الحقيقة) تدخل على المسند إليه لأغراض أربعة:

١ - للإشارة إلى الحقيقة من حيث هي، بقطع النظر عن عمومها وخصوصها نحو: الإنسان حيوان ناطق، وتسمّى (لام الجنس) لأن الإشارة فيه إلى نفس الجنس، بقطع النظر عن الأفراد نحو: الذهب أثمن الفضة.

٢ - للإشارة إلى الحقيقة في ضمن فرد مبْهم، إذا قامت القرينة على ذلك. كقوله تعالى: ﴿ وأخافُ أن يأكله الذئب ﴾ ومدخولها في العبارة كالنكرة فيعامل معاملتها. وتسمّى (لام العهد الذهني).

٣ - للإشارة إلى كل الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة، بمعونة قرينة حالية، نحو: ﴿ عالم الغيب والشهادة ﴾ أي: كل غائب وشاهد، أو بمعونة قرينة لفظية نحو: ﴿ إنّ الإنسان لفي خُسْر ﴾ أي: كل إنسان، بدليل الاستثناء بعده. وتسمّى (استغراقاً حقيقياً).

٤ - أو للإشارة إلى كل الأفراد مقيّداً، نحو: جمع الأمير التجار، أي جمع الأمير تجار مملكته، لا تجار العالم أجمع. ويسمّى (استغراقاً عرفياً).

٢١ - (ألْ) العهدية

أل (العَهْدية) تدخل على المسند إليه للإشارة إلى فرد معهود خارج بين المتخاطبين، وعهده يكون:

١ - إما بتقدم ذكره صريحاً كقوله تعالى: ﴿ كما أرسلْنا إلى فرعونَ رسولاً فعصى فرعونُ الرسول ﴾. ويسمى (عهداً صريحياً).

٢ - وإما بتقدم ذكره تلويحاً، كقوله تعالى: ﴿ وليس الذكَر كالأنثى ﴾. فالذكر وإن لم يكن مسبوقاً صريحاً، إلا أنه إشارة إلى «ما» في الآية قبله: ﴿ ربِّ إني نذرتُ لك ما في بطني محرَّراً ﴾ فإنهم كانوا لا يحرّرون لخدمة بيت المقدس إلا الذكور، وهو المعني بما ويسمى «كنائياً».

٣ - وإما بحضوره بذاته، نحو: ﴿ اليومَ أكملتُ لكم دينكم ﴾ أو يعرفه السامع له، نحو: هل انعقد المجلس؟ ويسمّى (عهداً حضورياً).

٢٢ - أَلَا

بفتح الهمزة والتخفيف، ترد في الكلام على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون للتنبيه، فتدلّ على

تحقّق ما بعدها. وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا إنهم هُمُ السُّفَهاءُ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ أَلَا يومَ يأتيهمْ ليس مصروفاً عنهم ﴾. ويقول المعربون فيها حرف استفتاح، فيبيّنون مكانها، ويهملون معناها.

وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا. وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق، نحو: ﴿ أليسَ ذلك بقادرٍ على أن يُحْيي المَوْتَى ﴾.

قال الزمخشري: ولكنها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلّا مصدَّرةً بنحو ما يتلقى به القسم، نحو: ﴿ أَلَا إنّ أولياءَ الله لا خوف عليهم ولا همْ يحزنون ﴾ وأختها (أَمَا) من مقدمات اليمين وطلائعه كقوله:

أَمَا والّذي لا يعلمُ الغيبَ غيرُه
ويُحْيِي العظامَ البِيضَ وهيَ رميمُ

وقوله:

أَمَا والّذي أبكَى وأضْحَك والذي
أمَاتَ وأحْيا والذي أمرهُ الأمرُ

والثاني: التوبيخ والإنكار، كقول الشاعر:

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرسانَ عَاديةً
إلّا تجشُّؤكُمْ حولَ التّنانيرا!

وقوله:

أَلَا ارعَواءَ لمنْ ولّت شَبيبتُهُ
وآذنتْ بمشيبٍ بعدَه هَرَمُ

والثالث: التّمني، كقول الشاعر:

أَلَا عُمْرَ ولّى مستطاعٌ رجوعُهُ
فَيرأَبَ ما أثْأَتْ يدُ الغَفَلاتِ؟

ولهذا نصب «يرْأب» لأنه جواب تمنٍّ مقرون بالفاء.

والرابع: الاستفهام عن النفي، كقول الشاعر:

أَلَا اصطبارَ لِسَلْمَى أَمْ لها جَلَدُ
إذا أُلاقي الّذي لاقاهُ أمْثالي

وهذه الأقسام الثلاثة مختصّة بدخول (أَلَا) على الجملة الاسمية، وتعمل عمل (لا التبرئة). ولكن تختصُّ التي للتمني بأنها لا خبر لها لفظاً ولا تقديراً لأنها بمعنى «أتمنّى»، و«أتمنّى» لا خبر له.

والخامس: العرْض والتحْضيض: ومعناهما طلب الشيء. لكن (العرض) طلب بلينٍ، و(التحْضيض) طلب بحثّ...

وتختصّ (أَلَا) هذه بالجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُحِبُّون أنْ يغفرَ الله لكمْ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ أَلَا تقاتلونَ قوماً نكثوا أيمانَهم ﴾.

٢٣ - ألّا

من حروف التنديم، إذا دخلت على الفعل الماضي أفادت جعل المخاطب نادماً على ترك الفعل، نحو: ألّا أكرمت الضيف، على معنى: ليتك أكرمته، قصداً إلى جعله نادماً على ترك الإكرام.

وهي من حروف التحضيض، إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت حضّ المخاطب وحثّه على الفعل نحو: ألّا تغيث المنكوبين، على معنى ليتك تغيثهم، قصداً إلى حثّه على الإفادة.

قال السكاكي: كأنّ (ألّا) مأخوذة من «هل» التي للتمني مركبة مع «لا» المزيدة، فلا ركبت مع هل فصارت (هلّا) ثم أبدلت الهاء همزة فصارت (ألّا).

وانظر (هل) و(هلّا) في باب الهاء.

٢٤ - إلّا

أداة استثناء. وانظر (القصر) وسيأتي في حرف القاف. وانظر أيضاً (النفي والاستثناء) في باب النون.

٢٥ - ائتلافُ الطّباق والتكافُؤ

من أقسام الطباق عند بعض البلاغيين. وذلك أن يجيء أحد الضدّين أو أحد المتقابلين حقيقة والآخر مجازاً، كقوله تعالى: ﴿ وترى الأرضَ هامدةً فإذا أنزلْنا عليها الماءَ اهتزَّت وربَتْ وأنْبَتَتْ من كل زوجٍ بهيج ﴾.

فهُمودُ الأرض واهتزازها ضدّان، لأن الهمود سكون خاص، والاهتزاز هنا حركة خاصة، وهما مجازان. والرّبو والإنبات ضدان، وها حقيقتان. وإنما قلنا ذلك لأن الأرض تربو حالة نزول الماء عليها، وهي لا تنبت في تلك الحالة. فإذا انقطعت مادة السماء، وجفت رطوبة الماء خمد الرّبو، وعادت الأرض إلى حالها من الاستواء، وتشقّقت وأنبتتْ.

فصدرُ الآية تكافُؤ وما قبل في عَجُزها طباق. وفيها مع التكافؤ والطباق إرداف، وهو ضربٌ من البديع، وسيأتي ذكرُه في باب الرّاء. وبيانه للعدول عن لفظي الحركة والسكون الحقيقيين إلى إردافهما من لفظي الهمود والاهتزاز لما في الإرداف من الملاءمة للمعنى المراد، ليأتي لفظها معنوياً بالائتلاف، لأن الهمود يراد به الصوت، والأرض في حال عطلتها من السّقي والنبات موات، فكأن العدول إلى لفظ الهمود المعبّر به عن الموت أولى من لفظ السكون والاهتزاز المجازي، مُشعِر بالعطاء، كاهتزاز

الممدوح للمدح، فلذلك عدل عن لفظ الحركة العام إلى لفظة الحركة الخاص بما يُشعر بأن الأرض ستعطي عند سقيها ما يرضي من نباتها، فتنزل السقي لها منزلة ما يسرّها، فاهتزت بالعطاء.

وانظر (الطباق) في باب الطاء.
وانظر (التكافؤ) في باب الكاف.

٢٦ ـ ائتلاف القافية

مع ما يدل عليه سائر البيت. من مستخرجات قدامة بن جعفر في كتابه (نقد الشعر). وهو أن تكون القافية متعلقة بما تقدم من معنى البيت تعلّق نظم له، وملاءمة لما مَرّ فيه.

وانظر (التوشيح) في باب الواو.
وانظر (الإيغال) في باب الواو أيضاً.

٢٧ ـ ائتلاف اللفظ مع اللفظ

هو أن يكون في الكلام معنى يصح معه هذا النوع ويأخذ عدة معانٍ، فيختار منها لفظة بينها وبين الكلام ائتلاف، كقول البحتري في الإبل النحيلة:

كالقسيِّ المعطَّفات بل الأسـ
ـهم مبريَّةً بل الأوتار

فإن تشبيه الإبل بالقسي كناية عن هزالها، فلو شبهها بغير ذلك كالعرجون والدّال جاز، لكن المناسبة والائتلاف بين الأسهم والأوتار والقسيّ حسّنت التشبيه.

٢٨ ـ ائتلاف اللفظ مع المعنى

هذا النوع ذكره قدامة ولم يبين معناه، وشرحه الآمدي وأطال، ولم توف عبارته بإيضاحه، وأوضحه ابن أبي الإصبع، فقال: هو أن تكون ألفاظ المعاني المطلوبة ليس فيها لفظة غير لائقة بذلك المعنى، إن كان اللفظ جزلاً كان المعنى فخماً، أو رشيقاً رقيقاً كان المعنى غريباً، كقول زهير بن أبي سلمى:

أثافيَّ سُفْعاً في مُعرَّس مِرْجل
ونؤياً كجِذم الحوض لم يتثلّم
فلما عرفت الدار قلت لربعها
ألا انعم صباحاً أيها الربع واسلم

فإن زهيراً قصد تركيب البيت الأول من ألفاظ تدل على معنى غريب لكن المعنى غير غريب، فركبه من ألفاظ متوسطة بين الغرابة والاستعمال. ولما جنح في البيت الثاني إلى معنى أبين من الأول وأغرب ركبه من ألفاظ مستعملة معروفة.

٢٩ ـ ائتلاف اللفظ مع الوزن

وهو من مستخرجات قدامة أيضاً. وقد

عرفه بأن تكون الأسماء والأفعال في الشعر تامة مستقيمة كما بنيت، لم يضطر الأمر في الوزن إلى نقضها عن البنية بالزيادة عليها والنقصان منها، وأن تكون أوضاع الأسماء والأفعال والمؤلفة منهما، وهي الأقوال، على ترتيب ونظام لم يضطر الوزن إلى تأخير ما يجب تقديمه، ولا إلى تقديم ما يجب تأخيره منها، ولا اضطر أيضاً إلى إضافة لفظة أخرى يلتبس المعنى بها، بل يكون الموصوف مقدماً والصفة مقولة عليه، وغير ذلك مما لو ذهبنا إلى شرحه لاحتجنا إلى إثبات كثير من صناعتي المنطق والنحو في هذا الكتاب، فكان يصعب النظر فيه على أكثر الناس. ولكن فيما أجملته في هذا القول وأشرت إليه من التنبيه على الطريق التي يعرف بها جودة هذا الباب ما كفى وأغنى عند ذوي القرائح السليمة، ومَن قد تعلق ببعض الآداب السهلة.

ومن هذا الباب أيضاً ألا يكون الوزن قد اضطر إلى إدخال معنى ليس الغرض في الشعر محتاجاً إليه، حتى أنه إذا حذف لم تنقص الدلالة لحذفه، أو إسقاط معنى لا يتم الغرض المقصود إلا به حتى أن فقده قد أثر في الشعر تأثيراً بانَ موقعه.

قال قدامة: ولم آت في هذا الباب بأمثلة لأن كل شعر سليم مما ذكرت فهو مثال لذلك. فأما الأشعار التي لم تسلم منه فأنا أذكرها في باب عيوب الشعر.

وانظر (نقد الشعر) لقدامة بن جعفر.
وانظر (الحشو) في باب الحاء.
وانظر (التثليم) في باب الثاء.
وانظر (التذنيب) في باب الذال.
وانظر (التغيير) في باب الغين.
وانظر (التفصيل) في باب الفاء.

٣٠ ـ ائتلاف المعنى والوزن

وهو من مستخرجات قدامة. قال: وهو أن تكون المعاني تامة مستوفاة لم يضطر الوزن إلى نقصها عن الواجب، ولا إلى الزيادة فيها عليه، وأن تكون المعاني أيضاً مواجهة للغرض لم تمتنع من ذلك ولم تعدل عنه من أجل إقامة الوزن والطلب لصحته. قال: والسبب في تركنا أن نأتي في هذا الجنس بأمثلة من الشعر هو السبب في تركنا ذلك في باب ائتلاف اللفظ مع الوزن، ونحن نذكر ما يجب ذكره من أمثلة عيوب هذا الباب في جملة ما سنذكره من عيوب الشعر.

انظر (المبتور) في باب الباء.
وانظر (المقلوب) في باب القاف.
وانظر (التضمين) في باب الضاد.

٣١ ـ الائتلاف مع الاختلاف

ذكر بهاء الدين السبكي في «عروس الأفراح» أن الائتلاف مع الاختلاف ضربان:

الأول منهما: أن تكون المؤتلفة بمعزل عن المختلفة، كما في قول الشاعر:

أَبَى القلبُ أن يأتي السَّديرَ وأهلَهُ
وإن قيل عيشٌ بالسَّدير غزيرُ
به البَقُّ والحمَّى وأسْدٌ تحفُّه
وعمرو بنُ هندٍ يعتدي ويجورُ

والضرب الآخر: ما كانا فيه متداخلين، كقول الشاعر:

وصالُكُم هَجْرٌ، وحبُّكم قِلًى
وعطفكمُ صَدٌّ، وسَلْمُكُم حربُ

٣٢ ـ الآليـة

من علاقات (المجاز المرسل) وذلك إذا ذكر اسم الآلة، وأريد الأثر الذي ينتج عنها، نحو: «إنـي أتتني لسان ما أُسَرُّ بهـا» أراد باللسان الخبر، واللسان أداته.

وكقوله تعالى: ﴿ واجعلْ لي لسانَ صدْقٍ في الآخرين ﴾ أي ذكراً حسناً، واللسان أداة هذا الذكر. ونحو: ﴿ فأتوا به على أعين الناس ﴾ أي: على مرأى منهم. والأعين آلة الرؤية.

٣٣ ـ أَمْ (المتصلة والمنقطعة)

تقع (أم) المتصلة بعد همزة التسوية كما تقع بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين.

ففي الحالة الأولى: لا تقع غالباً إلا بين جملتين مؤولتين بمفردين سواء أكانت الجملتان المتعاطفتان في هذه الحالة اسميتين أم فعليتين أم مختلفتين مثل: ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾.

وفي الحالة الثانية: أي حالة وقوعها بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين، يغلب في أم أن تقع بين مفردين كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ أي أيهما عندك؟ وكقوله تعالى: ﴿ وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾.

أما (أَمْ) المنقطعة فإنها تكون بمعنى (بل) كقولك: أقمت أم طلعت الشمس؟ ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد، فلا بد من وقوع الجملة بعدها.

ولا تأتي (أم) المتصلة بعد هل، وإنما تجيء بعد الهمزة سواء أكانت للتسوية أم للتعيين. فإذا جاءت أم بعد «هل» التي هي لطلب التصديق فحسب نحو: «هل قام زيد»؟ و«هل عمرو قاعد»؟ فإنها تكون حينئذ منقطعة كما في قول الشاعر:

ألا ليت شعري هل تغيرت الرحى
رحى الحرب أم أضحت بفلْجٍ كما هيا

٣٤ - أَمْ (الاستفهامية)

تأتي (أَمْ) بمعنى همزة الاستفهام، كما في قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أصحاب الكهف والرَّقيم كانوا من آياتنا عجباً ﴾. و «حسِبْتَ» بمعنى «علِمْتَ».

ويكون الاستفهام في «حَسِبْتَ» بمعنى الأمر، كما تقول لمن تخاطبه: «أعلمْتَ أن زيداً خرج؟» بمعنى الأمر، أي: اعلمْ أن زيداً خرج.

قالوا: فعلى هذا التدريج يكون تأويل الآية: اعلمْ يا محمد أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجباً... (الصاحبي ١٦٩).

٣٥ - أمَا

بالفتح والتخفيف، ترد على ثلاثة وجوه:

الأول: أن تكون حرف استفتاح، وتكثر قبل القسم، كقول الشاعر:

أمَا والذي أبكَى وأضحكَ والذي
أماتَ وأحْيا والـذي أمرُه الأمـرُ

والثاني: أن تكون بمعنى حقاً نحو: أمَا إنك لَصَادِق، أي حقًّا إنك صادق.

والثالث: أن تكون عرضاً بمنزلة (ألَا)، فتختص بالفعل، نحو: أما تقوم؟ وأما تقعد؟. وقد تحذف منها الهمزة، كما في قول الشاعر:

ما تَرى الدهرَ قَدْ أبادَ مَعَداً
وأبـادَ السَّراة منْ عَـدْنـانِ

وانظر (ألا) وقد سبقت في هذا الباب.

٣٦ - أمّا

بالفتح والتشديد، حرف شرط وتفصيل يفيد التوكيد، ذكر ذلك الزمخشري وقال: فائدة (أمّا) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: «زيد ذاهب» فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: «أمَّا زيدٌ فذاهبٌ».

وهي من مؤكدات الحكم في الضربين الطلبي والإنكاري من الخبر.

وانظر (مؤكدات الحكم) وقد سبقت في هذا الباب.

٣٧ - إمّا

بالكسر والتشديد، ولها خمسة معانٍ:

١ ـ الشكّ: نحو: جاءني إما زيدٌ وإما عمرو، إذا لم تعلم الجائي منهما.

٢ ـ الإبهام: نحو قوله تعالى: ﴿ وآخرون مُرْجَوْن لأمر الله إمّا يعذّبهم وإما يتوبُ عليهم ﴾.

٣ ـ التخيير: نحو قوله تعالى: ﴿ إما أن تعذّب وإما أن تتخذ فيهم حسناً ﴾، وقوله تعالى: ﴿ إما أن تلقي وإما أن نكون أول من ألقي ﴾.

٤ ـ الإباحة: نحو: تعلَّم إما فقهاً وإما نحواً.

٥ ـ التفصيل: نحو: ﴿ إما شاكراً وإما كفوراً ﴾.

وهذه المعاني لـ (أو) وستأتي في هذا الباب.

٣٨ ـ الأمر

الأمر عند العرب: ما إذا لم يفعله المأمور به سمي المأمور به عاصياً، ويكون بلفظ «اِفْعَل» و«ليفعل» نحو: ﴿ أقيموا الصلاة ﴾، ونحو: «ولْيحكُم أهلُ الإنجيل» ـ ابن فارس في (الصاحبي). قال: فإن قال قائل: فما حال الأمر في وجوبه وغير وجوبه؟ قيل له: أما العرب فليس يحفظ عنهم في ذلك شيء، غير أن العادة جارية بأن من أمر خادمه بسقيه ماء فلم يفعل قيل إن خادمه عاص، وأن الآمر معصيٌّ وكذلك إذا نهى خادمه عن الكلام فتكلم، لا فرق عندهم في ذلك بين الأمر والنهي.

وعند البلاغيين أن الأمر هو طلب الفعل، غير الكف، على جهة الاستعلاء، مع الإلزام.

والمراد بالاستعلاء هنا عدُّ الآمر نفسه عالياً، سواء أكان عالياً في نفسه أم لا.

وللأمر أربع صيغ:

١ ـ فعل الأمر: نحو: اتبع أمري.

٢ ـ المضارع المقترن بلام الأمر: نحو لتفِ بوعدك.

٣ ـ اسم فعل الأمر: نحو عليك بالصدق.

٤ ـ المصدر النائب عن فعل الأمر: نحو صبراً على الشدائد.

والأظهر أن صيغة الأمر بأنواعها موضوعة لطلب الفعل استعلاء كما قدمنا، لتبادر الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنى. وقد تخرج عن معناها الأصلي إلى معان أخر تفهم من سياق الكلام، وذلك:

كالدعاء، في باب الدال.
والالتماس، في باب اللام.
والتمني، في باب الميم.
والإباحة، في باب الباء.

والتسوية، في باب السين.
والتهديد، في باب الهاء.
والتعجيز، في باب العين.
والتسخير، في باب السين.
والإهانة، في باب الهاء.

وقد يكون الكلام أمراً والمعنى خبر كقوله جل ثناؤه: ﴿ فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً ﴾ المعنى أنهم سيضحكون قليلاً، ويبكون كثيراً.

والأمر من (الإنشاء الطلبي عند البلاغيين).

٣٩ - إنْ

أداة شرط، والأصل أن تستعمل عند عدم الجزم بوقوع الشرط في المستقبل؛ ولذلك لا تقع في كلام الله إلا حكاية، كما في قوله تعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿ وإن لا تصرف عني كيدهن أَصْبُ إليهن﴾. أو على ضرب من التأويل، كالنظر إلى حال المخاطب الذي لا يجزم بوقوع الشرط.

ولأن الأصل مع (إنْ) عدم الجزم بالوقوع، ومع (إذا) الجزم به، كان الحكم النادر الذي لا يقطع بوجوده غالباً موقعاً لكلمة (إنْ) وغلب أن يؤتى مع (إذا) بلفظ الماضي، وإن كان مراداً به الاستقبال، لدلالته على الوقوع قطعاً نظراً إلى نفس اللفظ. ومن ذلك قوله تعالى في قوم موسى عليه السلام: ﴿ فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبْهم سيئة يَطَّيَّرُوا بموسى ومن معه ﴾ فاستعملت (إذا) في المقطوع بحصوله، و (إنْ) فيما يقلُّ في نفسه أو في وقوعه. ولهذا عُرفت (الحسنة) بأل، الدالة على الحقيقة في فردٍ معين من أفرادها. وهذا ما لا بد من تحققه لكثرة نعم الله واتساعها. ونكرت (السيئة) لندرة وقوعها بجانب النعم.

وقد تستعمل (إنْ) في حالة الجزم بوقوع الشرط، على خلاف الأصل، لأغراض بلاغية، منها:

١ - **التجاهل**: وذلك حين يكون المتكلم عالماً بوقوع الشرط، ولكنه لا يريد أن يظهر علمه للمخاطب، فيتجاهل حتى لا يؤاخذ بكلامه، كقول الخادم لمن يسأله عن سيده: إن كان هناك أُخبرك به! ويرجع في الأمر إلى سيده ليعرف رأيه.

٢ - **مجاراة المخاطب في اعتقاده**: كقولك لمن يكذّبك: إن صدقتُ فماذا تفعل في أمري؟ مع علمك بأنك صادق.

٣ - **التوبيخ**: كقولك لمن يؤذي أباه:

إن كان أباك فلا تؤذِه، فهو يعلم أنه أبوه. ولكنه نزّل منزلة الجاهل، لمخالفته لمقتضى العلم.

٤ ـ **تصوير الشرط في صورة ما لا ينبغي أن يقع إلا على سبيل الفرض والتقدير**، لوجود ما ينهي عن وقوعه، كقولك لصديق لم يحافظ على صحبتك: أأهجرك إن هجرْتني؟. فقد وقع الهجر منه، ولكنك تريد لومه عليه، وتشير إلى أنه مما لا ينبغي أن يصدر عنه، لوجود ما ينهي عن وقوعه، من وصلك له، وحفظك لحقوق الصحبة.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ أفنضربُ عنكم الذكْرَ صفحاً إنْ كنتم قوماً مُسْرفين ﴾ على قراءة (إنْ) بكسر الهمزة، إذ الإسراف مقطوع به، وجيء بلفظ (إنْ) للتوبيخ، وتصوير ما وقع في صورة ما يجب ألّا يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير.

٥ ـ **تغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به**: كما في قولك لطالبين تعلم أن نجاح أحدهما محقق، وأن نجاح الآخر غير محقق: إن نجحتما أعطيت كل ناجح جائزة.

وقوله تعالى: ﴿ وإن كنتم في ريب مما نزَّلْنا على عبدنا فأْتوا بسورة من مثله ﴾ يحتمل أن يكون للتوبيخ على أن الخطاب للمرتابين، وأن يكون للتصوير، وأن يكون لتغليب غير المرتابين، إذ كان في المخاطبين من يعرف الحق ولكنه ينكره عناداً. فجعل الجميع كأنه لا ارتياب عندهم.

والذي سوّغ استعمال (إنْ) أنها تقلب كان إلى الاستقبال كثيرها من الأفعال الماضية، كما هو مذهب الجمهور. أو أن الشرط لما صار قطعيّ الانتفاء بهذا التغليب استعملت (إنْ) على تنزيل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه للتبكيت والإلزام، كما في قوله تعالى: ﴿ قل إن كان للرحمن ولدٌ فأنا أولُ العابدين ﴾.

الجملة الشرطية مع كل من (إنْ)[1] و(إذا) تكون فعلية استقبالية. إذ هما لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في المستقبل.

وقد يعدل عن لفظ الفعل المستقبل إلى الماضي، لِنُكَتٍ بلاغية، من أهمها:

١ ـ إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، لقوة الأسباب الداعية إلى حصوله، نحو: إن سافرنا فعلنا

(١) قد تقع إن لمجرد الربط دون الشرط بعد واو الحال، نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل.

كذا. . . تقول ذلك عند تهيؤ أسباب السفر، فكأنه وقع فعلاً.

٢ ـ التفاؤل، أو الرغبة في وقوع الشرط، نحو: إن نجحتَ سافرتَ إلى أوروبة. ونحو قوله تعالى: ﴿ ولا تُكرهوا فتياتكم على البغاء إنْ أردْنَ تحصُّناً ﴾ لم يقل: «إنْ يردْنَ» لإظهار كون التحصّن مرغوباً فيه في نفس الأمر منهنّ، أو مرضيّاً عنه من الله تعالى.

٣ ـ التعريض: وهو أن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره ممن حصل منه الشرط فعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أشركتَ ليحبطنّ عملُك ﴾ فالخطاب للنبيّ ﷺ، والغرض التعريض بأن من صدر عنهم الإشراك من الكفار قد حبطت أعمالهم واستحقوا العقوبة.

ونظير هذا في التعريض، وإن لم يكن من هذا الباب ـ قوله تعالى ـ: ﴿ وما لي لا أعبدُ الذي فطرني وإليه تُرجَعون؟ ﴾، وكأن هذا تجوّز بالتعبير عن النفس، والمراد يخاطبون، على معنى: وما لكم لا تعبدون الذي فطركم؟ بدليل قوله تعالى: ﴿ وإليه ترجعون ﴾.

ووجه الحسن في استعمال التعريض بدلاً من التصريح، أن المتكلم يستطيع أن يُرِيَ أعداءه الحق في صورة لا تزيد في غضبهم، فيكون ذلك أدعى إلى قبول نصحه، واتباع أمره.

وانظر (إذا) وقد سبقت في هذا الباب.

وانظر (الشرط) وسيأتي في باب الشين.

٤٠ ـ الاستئناف

من المواضع التي يجب فيها الفصل بين الجملتين:

انظر (شبه كمال الاتصال)، وسيأتي في باب الشين.

ويكون بين الجملتين إذا كانت الجملة الثانية جواباً عن سؤال اقتضته الجملة الأولى.

والاستئناف ثلاثة أضرب، لأن السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى:

١ ـ إما أن يكون عن سبب مطلق للحكم الكائن فيها. وذلك إذا كان السامع يجهل السبب من أصله. نحو قوله:

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عَليلُ
سهرٌ دائمٌ، وحزنٌ طويلُ

فقوله: «عليل» خبر لمبتدأ محذوف، أي: أنا عليلٌ. وهذه الجملة اقتضت سؤالاً، أي: ما بالك عليلاً؟ فكان الجواب: سهر دائمٌ، وهو خبر لمبتدأ محذوف أيضاً، أي: سبب علتي سهرٌ دائمٌ.

وإنما كان السؤال هنا عن السبب المطلق، لا عن السبب الخاص، بقرينة العرف والعادة، لأنه إذا قيل: فلان مريض، فإن العادة تقتضي بأن يُسأل عن مطلق السبب، بأن يقال: ما سبب مرضه؟ ولم تجر العادة بأن يقال: هل الحمّى سبب مرضه أو البرودة؟ على وجه التردّد في ثبوت سبب خاص.

وإذا كانت العادة تمنع أن يُسأل عن سبب خاص يتردّد فيه فأحْرِ بها أن تمنع من أن يقال: هل سبب مرضه السهر أو الحزن؟ لأنه لا يتوهَّم سببية السهر والحزن للمرض، حتى يسأل عنهما، لأنهما من أبعد الأسباب المحدثة للمرض!

٢ ـ وإمّا أن يكون عن سبب خاص لهذا الحكم، نحو قوله تعالى: ﴿وما أبرّىء نفسي، إن النفس لأمّارةٌ بالسّوء﴾.

فالحكم في الجملة الأولى بنفي تبرئة النفس من الزلل يتبادر منه أن ذلك لانطباعها من أصلها على أنها تطلب ما لا ينبغي وتأمر به، فكأن المقام مقام تردد في ثبوت أمرها بالسّوء بعد تصوّره، وكأنه قيل: لَم لا تبرّىء نفسك؟ هل لأن النفس أمّارة بالسوء؟ أي: منطبعة عليه. فكان الجواب: إن النفس لأمّارة بالسّوء!

فالسؤال هنا عن السبب الخاص، بقرينة التأكيد بإنَّ واللام، فالتأكيد دليل على أن السّائل سأل عن سبب خاص مع التردّد فيه، إذ أن السؤال عن مطلق السبب لا يؤكّد جوابه.

وهذا النوع من السؤال، أي السؤال عن السبب الخاص، يستحسن فيه تأكيد الجواب، لأنّ المخاطب قد ينزّل منزلة المتردّد الطالب، إذا قدم إليه ما يلوّح بالخبر، فيستشرف استشراف المتردّد، فيستحسن حينئذ تقوية الحكم بالتأكيد. وفي هذه الآية: ﴿وما أبرّىء نفسي﴾ ما يلوّح بالخبر.

٣ ـ وإما أن يكون عن غيرهما، بأن يكون عن شيء آخر يقتضي المقام السؤال عنه، نحو قوله تعالى: ﴿قالوا سلاماً، قال سلام﴾ أي: قال الملائكة المرسلون «سلاماً» أي: نسلّم عليك يا إبراهيم سلاماً، فهو مفعول مطلق لفعل محذوف، فكأنه قيل: فماذا كان جواب

إبراهيم في جواب سلامهم؟ فكان الجواب: «قال: سلامٌ» أي: سلام عليكم! فهو مبتدأ حذف خبره، واستفيد منه أنه حيّاهم بتحية أحسن، لأن تحيته كانت بالجملة الاسمية الدالّة على الدوام والثبوت، بخلاف تحيتهم، فإنها بالجملة الفعلية.

ونحو قول الشاعر:

زعَم العواذلُ أنني في غمرةٍ
صدَقُوا، ولكن غَمرتي لا تَنْجلي

فكأنه قيل: أصدقوا أم كذبوا؟ فقال: صَدقوا!.

وإذا كان السؤال عن السبب، فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة، وإلّا فلا وجه لاشتماله عليه، كما في مثال الضرب الثالث.

هذا، وللاستئناف تقسيم آخر:

١ ـ فمنه ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف الحديث عنه، نحو: أحسنت إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان، بإعادة اسم «زيد».

٢ ـ ومنه ما يبني على صفته دون اسمه. والمراد صفة تصلح لترتيب الحديث عليها، نحو: أحسنت إلى زيد، صديقك القديم أهل لذلك.

والسؤال المقدّر في النوعين: لماذا أحسن إليه؟ أو: هل هو حقيق بالإحسان؟.

والنوع الثاني أبلغُ، لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم الذي تضمّنه الجواب، كالصداقة القديمة في المثال المذكور.

وقد يحذف صدر الاستفهام فعلاً كان أو اسماً:

فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿يسبِّح له فيها بالغدُوِّ والآصال، رجالٌ﴾ على قراءة يسبَّح مبنياً للمجهول، كأنه قيل: من يسبِّحه؟ فقيل: رجالٌ، أي: يسبِّحه رجال.

والثاني: كقول الشاعر: «سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ» أي: سبب علَّتي سهر دائم. ونحو: نعْم الصديقُ، أو نِعْم صديقاً خالدٌ ـ إذا جعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو خالد، فتكون الجملة استئنافاً جواباً للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم.

وقد يحذف عجز الاستئناف، كالمثال السّابق، إذا جعل المخصوص مبتدأ حذف خبره. أما إذا جعل المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله فلا حذف أصلاً، وليس في الكلام استئناف.

وقد يحذف الاستئناف كله:

أ ـ إمّا مع قيام شيء مقامه، نحو قول مساور بن هند بن قيس بن زهير العبسي يهجو بني أسد:

زعمتُمْ أنَّ إخـوتكم قـريْشٌ
لهمْ إلْفٌ وليس لـكم إلَافُ
أولئـك أومنوا جـوعاً وخـوفاً
وقد جاءتْ بنو أسَدٍ وخـافوا

فكأنه قيل: أصدقنا في هذا الزعم أم كذبْنا؟ فقيل: كذبتم، فحـذف الاستئناف كله، وأقيم قوله: «لهمْ إلف وليس لكم إلاف» مقامه، لدلالته عليه.

ب ـ وإمّا بدون قيام شيء مقامه، اكتفاء بمجـرد القرينـة، نحـو: ﴿فنعم الماهدون﴾ أي: نحن، على قول من يجعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هم نحن، أو مبتدأ والخبر محذوف.

٤١ ـ أَنَّ

من مؤكـدات الحكم في الضربين الطلبي والإنكاري من أضرب الخبر. وقد سبقت في (مؤكدات الحكم) في هذا الباب. وقد اختلف في جعلها من هذه المؤكـدات، لأن المقصود بـالتـأكيـد النسبة، لا تأكيد المسند إليه، ولا تأكيد المسند، وما بعد (أنَّ) في حكم المفرد. ولكن ابن هشام يذكر أنها لتأكيد النسبة، وقـال إن الأصح أنهـا فرع عن (إنَّ) المكسورة الهمزة.

٤٢ ـ أَنَّ

تكون (أنَّ) بمعنى (لعلّ) في مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿وما يُشْعِرُكمْ أنها إذا جاءتْ لا يؤمنون﴾ بمعنى «لعلها إذا جاءتْ».

وحكى الخليل: «ائتِ السُّوق أنّك تشتري لنا شيئاً» بمعنى «لعلَّك».

٤٣ ـ إنَّ

بكسر الهمزة من مؤكدات الحكم في الضربين الطلبي والإنكـاري من أضرب الخبر، لا خلاف في ذلك بين البلاغيين.

٤٤ ـ أَنَّما

بفتح الهمزة من أدوات القصر مثل (إنما) المكسورة الهمزة. ذهب إلى ذلك الزمخشري، وأيّده في ذلك ابن هشام الذي قال في (أَنَّ) إنها فرع عن إن المكسورة، ومن هنا صحّ للزمخشري أن يدّعي أن «أنّما» بالفتح تفيـد الحصر كإنما. وقد اجتمعتا في قوله تعـالى:

﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحي إليّ أنما إلٰهكم إلٰهٌ واحد ﴾، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس. وقول أبي حيان: هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلا في (إنما) بالكسر، مردود بما ذكرت، وقوله إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد مردود أيضاً بأنه حصر مقيد، إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى ما أوحي إليّ في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك، ويسمى ذلك «قصر قلب» لقلب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذي يقول هو في نحو: «وما محمد إلا رسول» فإن ما للنفي وإلا للحصر قطعاً، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة. ولكن لما استعظموا موته جُعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى «قصر إفراد». . . . وانظر (مغني اللبيب ١/٣٨).

٤٥ - إنّما

من وسائل القصر، وقد اختلف في ذلك، وفي تضمنها معنى ما وإلّا فأنكره بعضهم، والصحيح إفادتها القصر، واستدلّ على ذلك بثلاثة أوجه:

١ - قول المفسرين: معنى: ﴿ إنما حرّم عليكم الميتة ﴾ بالنصب: ما حرَّم عليكم إلا الميتة، وهذا المعنى هو المطابق لقراءة رفع الميتة. .

وتقرير هذا الكلام أن في الآية ثلاث قراءات:

أ - إنما حرَّم عليكم الميتةَ، بنصب الميتة، وبناء الفعل للفاعل.

ب - إنما حرَّم عليكم الميتةُ، برفع الميتة، وبناء الفعل للفاعل.

جـ - إنما حُرِّم عليكم الميتةُ، برفع الميتة، وبناء الفعل للمفعول.

فعلى القراءة الأولى:

(ما) في (إنما) كافة، ولا يجوز أن تكون موصولة، إذ لو كانت موصولة لبقيت إنّ بلا خبر، والموصول بلا عائد.

وعلى القراءة الثانية:

(ما) في (إنما) موصولة اسم إنّ، و(الميتة) خبرها، والعائد محذوف. والتقدير: إن الذي حرّمه الله عليكم هو الميتة. وهذا يفيد القصر، أي قصر التحريم على الميتة. وطريق القصر فيه تعريف ركني الإسناد.

فإذا كانت (إنّما) في القراءة الأُولى مفيدة للحصر، أي: ما حرّم عليكم إلا الميتة، كانت مطابقة للقراءة الثانية

المفيدة للحصر بتعريف الجزأين، وإلا لم تطابقها.

وأما على القراءة الثالثة، أي برفع الميتة وحرِّم مبنياً للمفعول، فيحتمل أن تكون (ما) كافة، أي: ما حرِّم عليكم إلا الميتة، وأن تكون موصولة، أي: إن الذي حرِّم عليكم الميتة.

٢ ـ قول النحاة: «إنما لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه»، فإذا قلت في قصر الموصوف: إنما محمود هازل، فقد أثبتّ له الهزل، ونفيت عنه ما سواه من الجدّ. وإذا قلت في قصر الصفة: إنما هازل محمود، فقد أثبتّ الهزل له، ونفيته عن سواه من محمد وخالد وغيرهما.

٣ ـ صحة انفصال الضمير معها، نحو: إنما يؤدّي الواجب أنا. فالقاعدة أن الضمير متى أمكن وصله وجب الوصل. ولا يعدَل إلى الانفصال إلّا حيث يتعذر الاتصال، كتقديم الضمير في نحو: ﴿ إيّاك نعبد وإياك نستعين ﴾، وكوجود فاصل بينه وبين عامله كما في نحو: ما حضر إلا أنت. ولا تعذر هنا إلا بأن يكون المعنى: ما يؤدي الواجب إلا أنا، فيقع بين الضمير وعامله فصل. ومن ذلك قول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمارَ وإنما
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فغرض الشاعر أن يخص المدافع لا المدافَع عنه، ولذا فصل ضميره وأخره. إذ لو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم، لصار المقصور عليه من أحسابهم. ولكان المعنى أني أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، وهو ليس بمقصود. ولا يجوز أن يقال: إنه محمول على الضرورة، لأنه كان يصح أن يقال: إنما أدافع عن أحسابهم أنا ـ على أن يكون (أنا) تأكيداً.

فإن قيل إن (ما) موصولة اسم إن، وأنا خبرها، والقصر مستفاد من تعريف الجزأين، فالجواب أنّ المقام مقام افتخار، فلا يناسبه التعبير بما التي هي لغير العاقل، مع إمكان التعبير بمن واستقامة وزن البيت، وفوق ذلك أنها لو كانت موصولة لكتبت مفصولة عن إن.

وانظر (القصر) وسيأتي في باب القاف.

٤٦ ـ إنما

من (مؤكدات الحكم) في الضربين الطلبي والإنكاري، وقد سبق في هذا الباب.

٤٧ ـ أنَّى

من أدوات الاستفهام، وتستعمل تارة

بمعنى كيف ـ ويجب أن يكون بعدها فعل، بخلاف كيف ـ نحو: ﴿ أنى يُحيي هذه الله بعد موتها ﴾؟، وتارة بمعنى مِنْ أيْنَ ـ وهذه لا يجب أن يكون بعدها فعل ـ نحو: ﴿ أنى لكِ هذا ﴾؟ أي: من أين لك هذا الرزق الآتي كل يوم؟ وللاستفهام عن الزمان، نحو: أنّى يفيض نهر النيل؟ على معنى في أي وقت؟.

وقال بعض النحاة: (أنّى) إذا لم تكن بمعنى (كيف) يكون معناها (أين) دائماً، لكن تكون (مِنْ) قبلها، إما مقدّرةً كما في الآية، أو ظاهرةً كما في قوله: « من أين عشرون لنا من أنّى »؟.

٤٨ ـ أَوْ

يرد هذا الحرف لمعان كثيرة، منها:

١ ـ الشكّ: نحو قوله تعالى: ﴿ لبِثْنا يوماً أوْ بعضَ يَوْم ﴾.

٢ ـ الإبهام: نحو قوله تعالى: ﴿ وإنّا أو إياكمْ لعَلَى هدىً أو في ضلالٍ مُبين ﴾.

٣ ـ التخيير: إذا وقعت بعد طلب، وذلك فيما يمتنع فيه الجمع. وإذا كان العلماء قد مثلوا بآيتي الفدية والكفارة للتخيير، وقال بعضهم بجواز الجمع، فقد ردّ على ذلك ابن هشام في «المغني» بقوله: لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير على أن الجميع الكفّارة، ولا بين الصيام والصدقة والنُّسُك على أنهنّ الفدية. بل تقع واحدة منهنّ كفّارة أو فدية، والباقي قُرْبة..

انظر (مغني اللبيب) ١/٥٩.

٤ ـ **الإباحة**: وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو: جالسْ العلماء أو الزهّاد.

وإذا أدخلت (لا) الناهية امتنع فعل الجميع، نحو قوله تعالى: ﴿ ولا تُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً ﴾ إذ المعنى: لا تطع أحدهما.

٥ ـ **الإضراب**: مثل (بلْ) كما قال جرير:

ماذا ترى في عيالٍ قد بَرِمتُ بهمْ
لم أُحْصِ عِدَّتهمْ إلّا بعدّادِ
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً
لولا رجاؤكَ قد قتّلْتُ أولادي

٦ ـ **التقسيم**: كما في قول الشاعر:

وقالوا لَنا: ثِنْتانِ لا بدّ منهما
صدورُ رِماحٍ أشْرِعتْ أو سَلاسلُ

٧ ـ **أن تكون بمعنى (إلّا) في الاستثناء**. وهذه ينتصب بعدها المضارع بإضمار (أن) كما في قوله:

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ
كسرْتُ كعوبَها أو تستقيما

وقال ابن فارس: (أو) حرف عطف يأتي بعد الاستفهام للشكّ، تقول: «زيد عندك أو بكر»؟، تريد: «أحدهما عندك»؟.

فالجواب: «لا» أو «نعمْ».

وإذا جعلت مكانها (أمْ) فأنت مثبت أحدهما، غير أنّك شاكّ فيه بعينه، فتقول: «أزيد عندك أمْ عمرو»؟.

فالجواب: «زيد» أو «عمرو»..

وانظر (الصاحبي) ١٧٠.

٤٩ - آي

حرف لنداء البعيد.

وانظر ما سبق في نداء القريب والبعيد بالهمزة في هذا الباب.

٥٠ - أيْ

أداة استفهام للقريب، على خلاف بين النحاة، قال ابن هشام في المغني: (أيْ) حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط، على خلاف في ذلك.

٥١ - أيا

أداة لنداء البعيد، وفي الصِّحاح: أنه حرف لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، وقد تبدل همزتها هاء.

٥٢ - أيّانَ

من أدوات الاستفهام، ويُسألُ بها عن الزمان المستقبل خاصة، وتستعمل في مواضع التفخيم، نحو: ﴿ يسألُ أيانَ يومُ القيامة».

٥٣ - أيْنَ

من أدوات الاستفهام، ويسأل بها عن المكان.

٥٤ - أيّ

من أدوات الاستفهام، ويسأل بها عما يميِّز أحد المتشاركين في أمر يعمهما، نحو: «أيُّ الفريقين خيرٌ مقاماً» أي: أنحن أم أصحاب محمد؟. وتكون للترجيح بين أمرين، تقول: «أيًّا ما فعلْتَ فلي كذا» أي: إن فعلت هذا وإن فعلت هذا.

وتكون للتعجب نحو: «أيُّ رجلٍ زيدٌ»!

وقال ابن هشام: (أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على خمسة أوجه:

١ - شرطاً، نحو ﴿ أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسْنى ﴾.

٢ - واستفهاماً، نحو ﴿ أَيُّكُمْ زادتْه هذه إيماناً ﴾. وقد تخفَّف كقول الشاعر:

تنظَّرْتُ نصراً والسِّماكين أَنهُما
عليّ من الغيث استهلّتْ مواطرُهْ

٣ - وموصولاً، نحو ﴿ لننزعَنَّ من كل شيعة أَيُّهم أشدُّ على الرحمٰن عِتِيّاً ﴾ التقدير: لننزعنّ الذي هو أشدّ، قاله سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لأنهم يرون أن (أيّاً) الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية.

٤ - أن تكون دالة على معنى الكمال، فتقع صفة للنكرة نحو «زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ» أي كامل في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة نحو «مَرَرْتُ بعبد الله أيَّ رجل».

٥ - أن تكون وصلة لنداء ما فيه (الْ) نحو «يأيّها الرجل» وزعم الأخفش أن (أيّاً) لا تكون وصلة، وأن أيّاً هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى يا مَنْ هو الرجل..

وانظر (مغني اللبيب) ١/٧٣

بَابُ البَاءِ

بـاب البـاء

٥٥ ـ البـاء

الباء (التجريدية) هي التي تدخل على المنتزع منه، نحو قولهم: «لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر» فقد بـالغ في اتصافه بالسماحة، حتى انتزع منه بحراً فيها.

انـظر (التجريـد) وسيأتي في بـاب الجيم.

٥٦ ـ المبتـور

عند قدامة، من عيوب ائتلاف المعنى والوزن، وهو أن يطول المعنى عن أن يحتمل العروض تمامه في بيت واحد، فيقطعه بالقافية، ويتمه في البيت الثاني، مثال ذلك قول عروة بن الورد:

فلوْ كـاليـوم كـان عليّ أمـري
ومن لـك بالتـدبـر في الأمـور

فهـذا البيت ليس قائمـاً بنفسه في المعنى، ولكنـه أتى في البيت الثاني بتمامه، فقال:

إذاً لملكْتُ عصمــة أُمِّ وهبٍ
على ما كان منْ حَسَكِ الصدورِ

وقال امرؤ القيس:

أبَعْدَ الحارِثِ الملكِ ابن عمرو
وبعد الخيرِ حُجْـرٍ ذي القِبابِ

فالمعنى ناقص عن تمامه، فأتمه في البيت الثاني، وقال:

أُرجِّي من صروف الدهـر ليناً
ولم تغفُلْ عن الصُّمِّ الصِّلابِ

(نقد الشعر ١٤٠)

وانظر (التضمين) وسيأتي في باب الضاد.

٥٧ ـ الابتدائـي

من أضرب الخبر. هو الضرب الأول،

ويستغني فيه عن مؤكدات الحكم، إذا كان المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه الخبر والتردد فيه. وقد استغنى فيه عن المؤكدات لتمكنه في الذهن حيث وجده خالياً. ومن أمثلته ما كتب به معاوية إلى أحد عماله: «لا ينبغي لنا أن نسوس الناس سياسة واحدة، لا نلين جميعاً فيمرح الناس في المعصية، ولا نشتد جميعاً فنحمل الناس على المهالك، ولكن تكون أنت للشدة والغلظة، وأكون أنا للرأفة والرحمة». واعتبار النفي هنا كاعتبار الإثبات. فتقول لخالي الذهن: ما عليٌّ خائناً أو ليس عليٌّ خائناً. من غير تأكيد.

وانظر (أضرب الخبر) في باب الضاد.

وانظر أيضاً (خروج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر). وسيأتي في باب الخاء.

٥٨ - الإبداع

هو أن يخترع المتكلم معاني غير مسبوق إليها. قال عبد الحميد: خير الكلام ما كان لفظه فحلاً، ومعناه بكراً.

وهو ضربان:

أحدهما: ما يبتدع عند الحوادث المتجددة. لما بنى عبد الملك باباً للمسجد الأقصى وبنى الحَجّاج آخر مثله بإزائه، فاحترق باب عبد الملك بالصاعقة دونه، فشق ذلك عليه، فكتب إليه الحجاج: وما مثلي ومثلك إلا كمثل ابني آدم ﴿ إذ قرّبا قرباناً فتُقبِّل من أحدهما، ولم يتقبل من الآخر ﴾. فسرِّي عنه. ولما عصفت الريح بخيمة سيف الدولة. وكانت خيمة كبيرة، سقطت فتطيَّر من ذلك، فقال المتنبي من جملة قصيدة:

تضيق بشخصك أرجاؤها
ويركض في الواحد الجحفلُ
ولا تنكرنّ لها صرعة...
فمن فرح النفس ما يقتلُ
ولما أمرتَ بتطنيبها
أشيع بأنك لا ترحلُ
فما اعتمد الله تقويضها
ولكن أشار بما تفعلُ

أي أشار بما تفعله من الارتحال.

قال السيد حيدر الحلي في «العقد المفصل»:

ومما اتفق لي في وصف خيمة تنصب على صحن دار سيدنا المهدي الشهير بالقزويني في العشر الأوائل من المحرم لإقامة مأتم الحسين، وكانت الخيمة أول عام سوداء، ثم جعل مكانها في العام الثاني بيضاء، فقلت في ذلك:

اليوم قد صوّت ناعي المهدي
يفصح بالنعي ولا يكنّي

ينعي قتيل الطَّف عند ابنه
المهدي مولى الإنس والجنِّ
وقائل ذا السقف ما باله
ابيضَّ وعهدي فيه كالدجنِ
قلت رأى المهدي مستشعر الـ
ـسواد حزناً باكي الجفنِ
فصار عيناً كلّه للبكا
وها هي ابيضّت من الحزنِ

وكان الإمام فخر الدين الرازي يجلس للوعظ، إذ أقبلت حمامة وخلفها صقر، فألقت نفسها في حجر الإمام فقال ابن عنين:

جاءت سليمانَ الزمانِ حمامةٌ
والموت يلمع من جناحي خاطفِ
من نبَّأ الورقاء أن محلكم
حرمٌ وأنك ملجأ للخائفِ

وثانيهما: ما يبتدع من غير شاهد حال، قال المتنبي في كافور:

فجاءت بنا إنسانَ عين زمانه
وخلّت بياضاً خلفها ومآقيا

وقال أيضاً:

صدَمْتهم بخميس أنت غُرَّتُهُ
وسمهريته في وجهه غممُ
فكان أثبتَ ما فيه جسومُهم
يسقطن حولك والأرواح تنهزمُ

وقال التهامي:

ألا إن طيّاً للمكارم قبلة
وحسان منها ركنها ومقامها
تزاحم تيجان الملوك ببابهِ
ويكثر في يوم السلام زحامها
إذا عاينْته من بعيد ترجَّلت
وإن هي لم تفعل ترجَّل هامها

وجاء قول بعض المغاربة في الخمر أبدع ما يكون:

ثقلت زجاجات أتتنا فرّغاً
حتى إذا ملئتْ بصرف الراحِ
خفّت فكادت أن تطير بما حوت
وكذا الجسوم تخفُّ بالأرواحِ

وروي أن أبا نواس مرّ على أديب يفيد الناس بشعره، فلما افتتح قوله في الخمر:

ألا فاسقني خمراً وقل لي هي الخمر
ولا تسقني سراً إذا أمكن الجهر

وقف وقال: انظر ما عساه يقول، فقال الأديب أشار الشاعر بقوله: (وقل لي هي الخمر) إلى حظ حسن السمع، ليحظى بتمام حسه، فتعجب منه أبو نواس وقال: ما هجس هذا المعنى في خلدي.

٥٩ ـ الإبداع

هو أن تكون كل لفظة من لفظ الكلام

على انفرادها متضمنة بديعاً أو بديعين بحسب قوة الكلام، وما يعطيه معناه، بحيث يأتي في البيت الواحد والجملة الواحدة عدة ضروب من البديع، ولا تخلو لفظة منه من بديع، فما زاد عليه.

قال ابن أبي الأصبع: وما رأيت ولا رويت في الكلام المنثور والشعر الموزون كآية من كتاب الله تعالى استخرجتُ منها واحداً وعشرين ضرباً من البديع، وعددها سبع عشرة لفظة، وهي قوله تعالى: ﴿ وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماءُ أقلعي وغيض الماء وقُضي الأمر واستوت على الجوديّ وقيل بعداً للقوم الظالمين ﴾. وتفصيل ما جاء فيها من البديع (المناسبة التامة) في ابلعي واقلعي، و (المطابقة اللفظية) في ذكر السماء والأرض، و (الاستعارة) في قوله: ابلعي وأقلعي، للأرض والسماء، و (المجاز) في قوله: «يا سماء» فإن الحقيقة: ويا مطر السماء أقلع، و (الإشارة) في قوله: «وغيض الماء» فإنه سبحانه وتعالى عبر بهاتين اللفظتين عن معان كثيرة، لأن الماء، لا يغيض حتى يقلع مطر السماء وتبلع الأرض ما يخرج من عيون الماء فينقص الحاصل على وجه الأرض من الماء، و (الإرداف) في قوله: «واستوت على الجودي» فإنه عبر عن استقرار السفينة على هذا المكان وجلوسها جلوساً متمكناً لا زيغ فيه ولا ميل، لطمأنينة أهل السفينة، بلفظ قريب من لفظ الحقيقة، و (التمثيل) في قوله: «وقضي الأمر» فإنه عبر بذلك عن هلاك الهالكين ونجاة الناجين بلفظ فيه بُعْد ما من لفظ الحقيقة بالنسبة إلى لفظ الإرداف، و (التعليل) لأن غيض الماء علة الاستواء، و (صحة التقسيم) حين استوعب سبحانه أقسام أحوال الماء حالة نقصه، إذ ليس إلا احتباس ماء السماء، واحتقان الماء الذي ينبع من الأرض، وغيض الماء الحاصل على ظهر الأرض، و (الاحتراس) في قوله: ﴿ وقيل بعداً للقوم الظالمين ﴾ محترساً من توهم من يتوهم أن الهلاك ربما عم من لا يستحق الهلاك، فجاء سبحانه بالدعاء على الهالكين، ليعلم أنهم مستحقو الهلاك، فإن عدله منع أن يدعو على غير مستحق للدعاء عليه، و (الانفصال) فإن لقائل أن يقول إن لفظة «القوم» مستغنى عنها، فإنه لو قيل: «وقيل بعداً للظالمين» لتم الكلام، والانفصال عند ذلك أن يقال لما سبق في صدر الكلام قبل الآية قوله تعالى: ﴿ وكلما مرَّ عليه ملأ من قومه سخروا منه ﴾، وقال سبحانه قبل ذلك مخاطباً نوحاً عليه السلام: ﴿ ولا

تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون﴾ فاقتضت البلاغة أن يؤتى بلفظ «القوم» التي (ال) التعريف فيها للعهد، ليتبين أنهم القوم الذين تقدم ذكرهم في قوله تعالى: ﴿وكلما مر عليه ملأ من قومه﴾، ووصفهم بالظلم وأخبر بسابق علمه أنهم هالكون بقوله: ﴿ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون﴾ فحصل الانفصال عن الإشكال، وعلم أن لفظة «القوم» ليست فضلة في الكلام، و(المساواة) لأن لفظ الآية لا يزيد عن معناه ولا ينقص عنه، و(حسن النسق) في عطف القضايا بعضها على بعض بأحسن ترتيب حسبما وقعت أولاً فأولاً، فإنه سبحانه أمر الأرض بالابتلاع، ثم عطف على ذلك استواء السفينة على الجوديّ، ثم عطف على ذلك الدعاء على الهالكين، فجاء عطف هذه الجمل على ترتيب وقوعها في الوجود، و(ائتلاف اللفظ مع المعنى)، لكون كل لفظة لا يصلح في موضعها غيرها، و(الإيجاز) لأنه سبحانه اقتص القصة بلفظها مستوعبة، بحيث لم يخلّ منها بشيء في أخصر عبارة، بألفاظ غير مطولة، و(التسهيم) لأن من أول الآية إلى قوله تعالى: ﴿أقلعي﴾ يقتضي آخرها، و(التهذيب) لأن مفردات الألفاظ موصوفة بصفات الحسن، كل لفظة سهلة مخارج الحروف، عليها رونق الفصاحة، مع الخلو من البشاعة، والتركيب سليم من التعقيد وأسبابه، و(حسن البيان) من جهة أن السامع لا يتوقف في فهم معنى الكلام، ولا يشكل عليه شيء منه، و(التمكين) لأن الفاصلة مستقرة في قرارها، مطمئنة في مكانها، غير قلقة ولا مستدعاة، و(الانسجام) وهي تحدُّر الكلام بسهولة وعذوبة سبك مع جزالة لفظ كما ينسجم الماء القليل مع الهواء، وما في مجموع ألفاظ الآية من (الإبداع)، وهو الذي سمي به هذا الباب، إذ في كل لفظة بديع وبديعات، لأنها كما تقدم سبع عشرة لفظة تضمنت أحداً وعشرين ضرباً من البلاغة، سوى ما يتعدد من ضروبها، فإن الاستعارة وقعت في موضعين، وهما استعارة الابتلاع والإقلاع. فانظر رحمك الله إلى عظمة هذا الكلام، وما انطوى عليه نظمه، وما تضمنه لفظه، لتقدره قدره.

(بديع القرآن ٣٤٣)

٦٠ - إبداع القرائن

من ضروب السجع، ذكره عبد الرحمن بن عليّ اليزدادي، وقال إنه سماه به لأن القرينة الثانية فاضلة في البدعة

على القرينة الأولى، وقد مثل له بقول القائل: «فقد شاع هذا الفعل في جميع البشر، بل صار غرَّةً على جَبْهة الشمس والقمر».

[وانظر (كمال البلاغة) في رسائل شمس المعالي قابوس بن وشمكير لليزدادي] ٢٦.

٦١ - البديع

قال عبد الله بن المعتز في خطبة كتاب (البديع):

«قد قدمنا في أبواب كتابنا هذا بعض ما وجدنا في القرآن واللغة وأحاديث رسول الله ﷺ وكلام الصحابة والأعراب وغيرهم وأشعار المتقدمين من الكلام الذي سماه المحدثون (البديع) ليعلم أن بشاراً ومسلماً وأبا نواس ومن تقيلهم(١) وسلك سبيلهم لم يسبقوا إلى هذا الفن، ولكنه كثر في أشعارهم، فعرف في زمانهم، حتى سمي بهذا الاسم فأعرب عنه، ودلّ عليه.

ثم إن حبيب بن أوس الطائي من بعدهم شغف به، حتى غلب عليه وتفرّع فيه، وأكثر منه، فأحسن في بعض ذلك، وأساء في بعض، وتلك عقبى الإفراط، وثمرة الإسراف.

وإنما كان يقول الشاعر من هذا الفن البيت والبيتين في القصيدة، وربما قرئت من شعر أحدهم قصائد من غير أن يوجد فيها بيت بديع. وكان يستحسن ذلك منهم إذا أتى نادراً، ويزداد حظوة بين الكلام المرسل.

وقد كان بعض العلماء يشبه الطائي في (البديع) بصالح ابن عبد القدوس في الأمثال، ويقول: لو أن صالحاً نثر أمثاله في شعره، وجعل بينها فصولاً من كلامه لسبق أهل زمانه، وغلب على مدّ ميدانه، وهذا أعدل كلام سمعته في هذا المعنى.

والبديع عند ابن المعتز خمسة فنون:

١ - الاستعارة = وتأتي في باب العين.
٢ - التجنيس = ويأتي في باب الجيم.
٣ - المطابقة = وتأتي في باب الطاء.
٤ - رد أعجاز الكلام على ما تقدمها = ويأتي في باب الراء.
٥ - المذهب الكلامي = ويأتي في باب الذال.

قال ابن المعتز:

«ولعل بعض من قصَّر عن السبق إلى تأليف هذا الكتاب ستحدثه نفسه وتمنيه مشاركتنا في فضيلته، فيسمي فناً من فنون

(١) تقيل الولد أباه نزع إليه في الشبه واحتذى حذوه.

(البديع) بغير ما سميناه به، أو يزيد في الباب من أبوابه كلاماً منثوراً، أو يفسر شعراً لم نفسره، أو يذكر شعراً قد تركناه، ولم نذكره، إما لأن بعض ذلك لم يبلغ في الباب مبلغ غيره فألقيناه، أو لأن فيما ذكرناه كافياً ومغنياً. وليس من كتاب إلا وهذا ممكن فيه لمن أراده.

وإنما غرضنا في هذا الكتاب تعريف الناس أن المحدثين لم يسبقوا المتقدمين إلى شيء من أبواب البديع. ومن دون ما ذكرنا مبلغ الغاية التي قصدناها، وبالله التوفيق».

وانظر (محاسن الكلام) = في باب الحاء.

٦٢ - البديع = علم البديع

علم تعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال. وهو أحد علوم البلاغة الثلاثة (المعاني، والبيان، والبديع) ومن البلاغيين من يسمي هذه العلوم الثلاثة (علم البديع) ويعللون هذا الإطلاق بأن البديع هو الشيء الذي يستحسن لطرفته وغرابته، وعدم وجود مثاله من جنسه، وهذه العلوم كذلك. ومنهم من يسمي علمي (البيان والبديع) علم البيان، تغليباً للبيان المتبوع على البيان التابع.

ووجوه تحسين الكلام التي يبحث فيها (علم البديع) قسمان: قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللفظ، فهو علم المحسنات اللفظية، والمحسنات المعنوية.

٦٣ - بدل البداء

وهو الذي يؤتى به قصداً للترقي من الأدنى إلى الأعلى، نحو: هندٌ بدر شمس. وهذا يقع في فصيح الكلام، وهو غير بدل الغلط الذي يكون عن سبق لسان أو نسيان، ولا يقع في كلام الفصحاء.

٦٤ - التبديل

انظر (العكس) وسيأتي في باب العين.

٦٥ - التبديل

انظر (المضادة) وستأتي في باب الضاد.

٦٦ - المبتذل

من المعاني، هو الذي سبق إليه المتقدم ففاز به، ثم تدوول من بعده فكثر واستعمل، فصار كالمعنى المشترك في

الجلاء والاستشهاد والاستفاضة على ألسن الأدباء، فحمى نفسه عن الوصف بالسرقة، وأزال عن صاحبه مذمة الأخذ، كما يشاهد ذلك في تمثيل الطلل بالكتاب والبُرد، والفتاة بالغزال في جيدها وعينيها، والمهاة في حسنها وصفائها.

وتلك المعاني التي اشتهرت وتدوولت واستفاضت لا يحكم عليها بالسرقة، وإن كان الأصل فيها لمن انفرد بها، وأولها للذي سبق إليها.

٦٧ - البراءة

ومحلها الهجاء. وهي كما قال أبو عمرو بن العلاء، وقد سئل عن أحسن الهجاء، فقال: هو الذي إذا أنشدْته العذراء في خدرها لا يقبح عليها.

ذكر ذلك بهاء الدين السبكي في «عروس الأفراح» مما استدرك به ما أغفله القزويني في «تلخيص المفتاح» من فنون البلاغة.

وانظر (شروح التلخيص): صفحة ٤٧٠ من الجزء الرابع.

٦٨ - البراعة

أطلق هذا الاسم على (البلاغة) في بعض مراحل حياتها، ثم هجر.

٦٩ - براعة المطلب

هي أن يلوِّح الطالب بالطلب بألفاظ عذبة مهذبة منقحة مقترنة بتعظيم الممدوح، خالية من الإلحاف والتصريح، بل يشعر بما في النفس دون كشفه، كقول أبي الطيب المتنبي:

وفي النفس حاجات وفيك فطانة
سكوتي بيان عندها وخطابُ

وكقول أمية بن أبي الصلت:

أأذكر حاجتي أم قد كفاني
حياؤك إن شيمتك الحياءُ
إذا أثنى عليك المرْءُ يوماً
كفاه من تعرضه الثناءُ

والفرق بين براعة المطلب وبين (الإدماج) أن الإدماج أن يقدر معنى من المعاني، ثم يدمج غرضه ضمنه ويوهم أنه لم يقصده، وهذا مقصور على الطلب فقط، وهو أيضاً فرق بينه وبين الكناية.

٧٠ - براعة المقطع

مقطع الكلام هو الموضع الذي ينهي فيه المتكلم كلامه ويقطعه. وينبغي أن يكون آخر الكلام الذي يقف عليه المترسل أو الخطيب أو الشاعر مستعذباً حسناً، لأنه آخر ما يفهمه السامع ويحفظه من القصيدة أو الخطبة أو الرسالة، ويرتسم

في نفسه، فإن كان ذلك مختاراً حسناً تلقاه بغاية القبول، واستلذه استلذاذاً يجبر به ما وقع فيما سبقه من التقصير.

وجبر الواقع من التقصير يعود إلى مجموع الكلام بالقبول والمدح، وإلا كان الأمر على العكس ومَجَّه السامع، وأعرض عنه وذمه. وذلك مما قد يعود على مجموع الكلام بالذم، لأنه ربما أنسى محاسنه السابقة قبل الانتهاء، فيعمه الذم.

وذلك كالأمر في المذوقات، فإن آخر الطعم إذا كان لذيذاً أنسى مرارته الأولى، وإن كان مرّاً أنسى حلاوته الأولى.

ومن المجيدين في (براعة المقطع) أبو نواس، ومن إجادته فيها قوله في خاتمة قصيدة مدح بها الخصيب:

وإني جديرٌ إذ بلغتك بالمنى
وأنتَ بما أمّلْتُ منكَ جديرُ
فإنْ تُولني منك الجميل فأهلُه
وإلّا فإنّي عاذرٌ وشكورُ

ومن أحسن ذلك قوله أيضاً للمأمون:

فبقيت للعلم الذي تَهْدِي لهُ
وتقاعَسَتْ عن يومكَ الأيامُ

وكذلك قول أبي تمام في خاتمة قصيدته التي مدح فيها المعتصم، وهنأه فيها بفتح عمورية:

إنْ كان بينَ صروفِ الدهرِ من رحمٍ
موصولةٍ أو ذمامٍ غير مقتضَبِ
فبينَ أيامكَ اللاتي نُصرت بها
وبين أيام بدْرٍ أقربُ النسبِ
أبقتْ بني الأصفر الممراض كاسمهم
صُفْرَ الوجوهِ وجلّتْ أوجُه العَرَبِ

وأحسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام، أي ما أعلم بأن الكلام الذي جعل ذلك آخره قد انتهى، والإشارة إلى الانتهاء بأن يشتمل ما جعل آخراً على ما يدل على الختم، كلفظ الختم، ولفظ الانتهاء، ولفظ الكمال، وشبه ذلك. وإما أن يكون مدلوله مفيداً عرفاً أنه لا يؤتى بشيء بعده، فلا يبقى للنفس تشوف لغيره وراء ذلك، كقول أبي العلاء المعري:

بَقيتَ بقاءَ الدهر يا كهفَ أهلهِ
وهذا دعاءٌ للبرية شاملُ

فقد آذن هذا الدعاء بانتهاء الكلام، لأنه قد تعورف الإتيان بالدعاء في آخر الكلام، فإذا سمع السامع ذلك لم يتشوف لشيء وراءه. ومثل ذلك قول أبي الطيب المتنبي:

وأُعْطيتَ الذي لم يُعطَ خلْقٌ
عليكَ صلاةُ ربِّك والسلامُ

وكذلك قوله:

قد شرّفَ اللهُ أرضاً أنت ساكنُها
وشرّف الناسَ إذْ سوّاك إنسانا

فإن هذا يقتضي تقرر كل ما مدح ممدوحه به، فعلم أنه قد انتهى كلامه، ولم يبق للنفس تشوف لشيء وراءه. وكذلك قوله:

فلا حطّتْ لكَ الهيجاءُ سرْجاً
ولا ذاقتْ لك الدنيا فراقا

وغاية الغايات في ذلك مقاطع الكتاب العزيز في خواتم السور الكريمة، وكذلك فواتحها، فإنها جميعاً واردة على أحسن وجوه البلاغة وأكملها.

وهذا النوع من أنواع البلاغة (براعة المقطع) ذكر ابن أبي الأصبع أنه من مستخرجاته، في حين أنه موجود في كتب غيره بغير الاسم الذي اختاره هو.

والاسم الذي اختاره ابن أبي الأصبع لهذا الفن هو (الخاتمة).

واختار له شرف الدين التيفاشي اسم (حسن المقطع).

واختار له سائر البلاغيين (الختام) و (حسن الختام).

ومنهم من يسميه (الانتهاء) أو (حسن الانتهاء).

وهذه الألقاب متقاربة في دلالالتها اللغوية تقارباً كثيراً يدنيها من المترادفات.

وانظر (الختام) وسيأتي في باب الخاء.

وانظر (الخاتمة) وستأتي أيضاً في باب الخاء.

وانظر (حسن الختام) وسيأتي في باب الحاء.

وانظر (حسن الابتداء) وسيأتي في باب الحاء.

وانظر (براعة الاستهلال) وستأتي في هذا الباب.

وانظر (حسن التخلص) وسيأتي في باب الحاء.

٧١ - براعة الاستهلال

فرَّع المتأخرون من حسن الابتداء (براعة الاستهلال) في النظم والنثر وفيها زيادة على حسن الابتداء، فإنهم شرطوا في «براعة الاستهلال» أن يكون مطلع القصيدة دالاً على ما بنيت عليه، مشعراً بغرض الناظم من غير تصريح، بل بإشارة لطيفة تعذب حلاوتها في الذوق السليم، ويستدل بها على قصده من عتب أو عذر أو تنصل أو تهنئة، أو مدح أو هجو. وكذلك في النثر، فإذا جمع الناظم بين حسن الابتداء وبراعة الاستهلال كان من

فرسان هذا الميدان، وإن لم يحصل له براعة الاستهلال فليجتهد في سلوك ما يقوله في حسن الابتداء.

وما سمي هذا النوع (براعة الاستهلال) إلا لأن المتكلم يُفهم غرضه من كلامه عند ابتداء رفع صوته، ورفع الصوت في اللغة هو الاستهلال، يقال استهل المولود صارخاً إذا رفع صوته عند الولادة، وأهلّ الحجيج إذا رفعوا أصواتهم بالتلبية، وسمي الهلال هلالاً لأن الناس يرفعون أصواتهم عند رؤيته. ومما وقع من براعة الاستهلال التي تشعر بغرض الناظم وقصده في قصيدة براعة قصيدة الفقيه نجم الدين عمارة اليمني حيث قال:

إذا لم يسالمك الزمان فحاربِ
وباعد إذا لم تنتفع بالأقاربِ

فإشاراته من العتب والشكوى لا تخفى على أهل الذوق في هذه البراعة، ويفهم منها أن بقية القصيدة تعرب عن ذلك... (خزانة الأدب ٨).

وكقول الشاعر يهنىء بمولود:

بُشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا
وكوكب المجد في أفق العلا صعدا

وكقول آخر في الرثاء:

هي الدنيا تقول بملء فيها
حذار حذار من بطشي وفتكي
فلا يغرركُم مني ابتسامٌ
فقولي مضحك والفعل مُبْكِ

وانظر (حسن الابتداء) - وسيأتي في باب الحاء.

٧٢ - البسط

قال ابن أبي الأصبع: وهو ضد الإيجاز وغير الإطناب، وهو أن يأتي المتكلم إلى المعنى الواحد الذي يمكنه الدلالة عليه باللفظ القليل، فيدل عليه باللفظ الكثير، لا لقصد إفهام البليد وإسماع البعيد، والتقرير والتوكيد، بل للإتيان بمعان من معاني البديع. ومعاني النفس لا يتأتى مجيئها في اللفظ الوجيز، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل أئنكم لَتكفرون بالذي خلقَ الأرضَ في يومين وتجعلون له أنداداً ذلك رب العالمين. وجعل فيها رواسيَ من فوقها وبارك فيها وقدّر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين. ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين. فقضاهن سبع سموات في يومين وأوحى في كل سماء أمرها﴾.

فانظر - هداك الله - إلى هذا البسط بالنسبة إلى قول تعالى في هذا المعنى في غير موضع من القرآن: إنه خلق

السموات السبع والأرضين وما بينهما في ستة أيام، لتعلم أنه سبحانه بسط الكلام ها هنا ليفيد البسط معاني شتى من إيضاح إشكال، وتفصيل إجمال، وإخراج الكلام مخرج التقريع لمن جعل لله سبحانه أنداداً من مخلوقاته.

فإن قلت: التقريع يحصل مع الإيجاز بقوله: ﴿ الله الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ﴾ فما فائدة البسط؟ قلت: فائدته فائدة جليلة، فإن الاستدلال بما قرب من نظر الخصم أوضح من الاستدلال بما بَعُد، فإن تقدير أقوات الحيوان البرِّي والبحري، وتخصيص كل صنف بقوت مألوف يميل إليه بطبعه الذي خلق له وطبع عليه كاللحوم للسباع، والحبوب للبهائم والأوساخ للهمج، والتراب للحشرات، والبقول والخضروات لغير هذه الأصناف. وجعل بعض الحيوان، يجمع في الأكل بين ذلك كله، أعني اللحوم والحَب والنبات على اختلاف أصنافه كالإنسان وبعض الحيوان، وتركه تلك الأقوات الموجبة لكفاية جميع الحيوانات بما تخرجه الأرض من الأقوات أقرب لفهم المخاطب، وأرفع لاحتمال ما يقع لبعض الضعفاء من توهم أن هذه الأمور من صنع السموات والأرض، لا من صنع صانعهما المختار كما يعتقد بعض الناس من الطبائعيين وأمثالهم، فاقتضت البلاغة أن يقدم ذكر الأرض وما يترتب على ذكرها من ذكر لوازمها، لقربها من المخاطب، ولأن الأنداد التي عُبدت منها، فالأصنام من حجارتها، والأوثان من خشبها، وألوان الشخوص من معادنها، ليعرِّف سبحانه بعظمة قدرته في خلقه الأرض كلها في يومين، ثم ثنَّى بذكر الجبال التي تثبت الأرض بإذنه، والتي تكون الجواهر المعدنية وغيرها منها، ثم ذكر البركة التي لولاها لما نبت النبات، ولا عاش الحيوان، ولا تنوَّع الجماد، ولا حصلت المنافع التي بها قوام الأجسام، ممتناً بذلك على عباده، وحق له الامتنان، ثم ثلَّث سبحانه بذكر تقدير الأقوات في جميع الأوقات، ليحض بذلك على التوكل ويبعث النفوس على الاشتغال عن التفكير في التكسب بصالح الأعمال كما قال رسول الله ـ ﷺ ـ في خطبة خطبها عند منصرفه من أُحُد: «أيها الناس أقبلوا على ما كُلفتموه من أمر آخرتكم وأعرضوا عما ضُمن لكم من أمر دنياكم، ولا تستعملوا جوارح غذيت بنعمته من التعرض لسخطه بمعصيته، واجعلوا سعيكم لالتماس معرفته، واصرفوا هممكم للتقرب إليه بطاعته، إنه

من بدأ بنصيبه من الدنيا فات نصيبه من الآخرة، ولا يدرك منها ما يريد. ومن بدأ بنصيبه من الآخرة وصل إليه نصيبه من الدنيا، وأدرك من الآخرة ما يريد».

ثم أخبر سبحانه أن ذلك كله في يومين آخرين داخلين في اليومين المتقدمين حيث قال: «في أربعة أيام» يعني - وهو أعلم - أنه أرسى الجبال، وبارك في الأرض، وقدر فيها الأقوات، مع خلقه لها في أربعة أيام، ثم ختم بذكر خلق السموات السبع، وما تعرف العرب وغيرهم من نجومها والهداية بها، وأنوائها وإنزال الغيث من جهتها، ومقدمات ذلك من الرعد والبرق، وتصريف الرياح، ومنافع النَّيِّرين، ثم أخبر أنه سبحانه خلق ذلك كله في يومين، ثم اقتصر - عزَّ وجل - في هذه الآية وفي غيرها على ذكر الأفلاك السبعة، لما في هذا العدد من السر الإلهي الذي لا يتَّسع هذا المكان لذكره، وقد ذكرته في مواضع من كتابين: أحدهما «الخواطر السوانح في ذكر سرائر الفواتح» وفي «الكافلة بتأويل تلك عشرة كاملة» ولكون العرب لا تعرف من الأفلاك إلا المكوكبة منها، لرقبتها لها عند سَمَرِها في الليالي وسراها فيها، ولمعرفتها لكواكب الفلك الثامن من المزية التي ليست لغيرها، لكونها كواكب الأنواء التي ينتجع عليها، وتعرف علامات الجدب والخصب منها، أتى بذكر فلكها في الكتاب العزيز منفرداً، لينبىء عن فضله على سائر الأفلاك المكوكبة حيث قال تعالى: ﴿والسماء ذات البروج﴾ ولكون الفلك التاسع أطلس لا كواكب فيه، لا تعرفه العرب، فألغى ذكره في الكتاب العزيز، وإنما استدل أهل الهيئة على وجوده بحركته اليومية، فإن بها تطلع الشمس بإذن الله سبحانه وتعالى في كل يوم من المشرق، وتغرب في المغرب، ثم تعود تطلع من الموضع الذي طلعت منه أبداً، فيظهر للحس أنها قطعت دائرة الفلك في يوم وليلة، وقد دلت أدلة الهيئة على أن فلكها الرابع يقطع دائرته في إثني عشر شهراً، فعلم أن حركته اليومية ليست حركة فلكه الطبيعية، وإنما هي حركة قسرية قسره عليها الفلك التاسع بحركته.

وهذه ليست من علوم العرب، فلذلك لم يصرح الكتاب العزيز بذكره، وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن الفلك التاسع هو العرش، والثامن هو الكرسي، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾ وزعم أنه سبحانه أراد الأفلاك المكوكبة، وأراد وهو أعلم بالعرش الفلك

التاسع، وبقوله سبحانه: ﴿ وسع كرسيه السموات والأرض ﴾ يريد الفلك الثامن المسمى منطقة البروج، كأنه محيط بالأفلاك السبعة: فلك زحل، وفلك المشتري، وفلك المريخ، وفلك الشمس، وفلك الزهرة، وفلك عطارد، وفلك القمر، وبكرة الأرض وما بينها وبين فلك القمر من كرات بقية العناصر، وهذا التفسير فيه نظر، لأنه لا مستند لقائله من جهة النقل الصحيح، ومثل هذا لا يتلقى إلا من الرسول ـ ﷺ ـ فقد أفاد هذا البسط ما ذكرت من المعاني، وتضمن لفظه عدة ضروب من (البديع) لولا البسط لم يحصل ذلك، فإنه تضمن المذهب الكلامي، والإدماج، والإرداف، والتعليق، والافتنان.

فأما (المذهب الكلامي) ففي قوله تعالى: ﴿ ذلك رب العالمين ﴾ فإن ذلك نتيجة قوله سبحانه: ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين ﴾ فإن تقدير الكلام أن يقال: لا تطيع السماء والأرض إلا ربهما، لأنهما عبارة عن العالمين، وقد أطاعتا الله سبحانه فهو رب العالمين.

و (الإدماج): هو إدماج الإرداف في المذهب الكلامي لأنه أراد أن يقول: قل أئنكم لَتكفرون بالقدر المطلق، فعدل عن اللفظ الخاص إلى إفادة لفظ (الإرداف) من ذكر تفاصيل المخلوقات لِيُنبِّه على عظمة القدرة، فعظم سبحانه الإنكار على مَنْ عبد غيره.

و (التعليق): في كونه سبحانه علق على فن الفخر، إذ يمدح بالقدرة على اختراع هذه المصنوعات، فن العتاب، فإنه ـ عز وجل ـ وصف نفسه بما يستحقه، وأثنى على ذاته بما هو أهله، في ضمن العتب الموبخ، والتقريع المقرب، حيث قال سبحانه: ﴿ أئنكم لتكفرون بالذي ﴾ فعل وصنع ﴿ وتجعلون له أنداداً ﴾ فحصل التعليق والافتنان، فهذه فائدة البسط في الكلام الذي عدل فيه عن الإيجاز والاختصار. . .

وانظر (بديع القرآن ٢٥٧)

٧٣ ـ بسْط الكلام

من دواعي ذكر المسند إليه، وذلك حين يكون إصغاء السّامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه. كما في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿هي عصايَ أتوكأ عليها ﴾ وكان يكفيه في الجواب أن يقول «عصا» لكنه ذكر المسند إليه لبسط الكلام في هذا المقام. حيث يريد أن يطيل

الحديث في مناجاته لربّه، ليزداد بذلك شرفاً وفضلاً. ولذلك زاد على الجواب المطلوب أيضاً في قوله: ﴿ أتوكأ عليها وأهشّ بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى ﴾.

٧٤ ـ الاستبطاء

من المعاني التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الأصلي نحو: كم دعوتك!.

٧٥ ـ الاستبعاد

من الأغراض التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الحقيقي نحو: ﴿ أنّى لهم الذكرى ﴾؟! فإنه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام، بل المراد استبعاد أن يكون لهم ذكرى، بقرينة قوله: ﴿ وقد جاءهم رسول مبين ثم تولّوا عنه ﴾ فكأنه قيل: من أين لهم التذكر والرجوع للحق، والحال أنهم جاءهم رسول يعلمون أمانته، فتولّوا عنه وأعرضوا عنه.

٧٦ ـ البُقْيَا

من بعض مقاصد (التعريض) في عرض.

٧٧ ـ البلاغة

قال أبو هلال العسكري: (البلاغة) من قولهم: بلغت الغاية إذا انتهيت إليها، وبلّغتُها غيري. ومبلغ الشيء: منتهاه، والمبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته.

فسميت البلاغة بلاغة، لأنها تُنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه. ويُقال: بلُغ الرجل بلاغة: إذا صار بليغاً، كما يقال: نبُل نبالة: إذا صار نبيلاً، وكلام بليغ وبلْغ (بالفتح) كما يقال: وجيز ووَجْز...

ويُقال أبلغتُ في الكلام إذا أتيت بالبلاغة فيه، كما تقول: أبرحت إذا أتيت بالبرحاء وهو الأمر الجسيم. قال: والبلاغة من صفة الكلام لا من صفة المتكلم، فلهذا لا يجوز أن يُسمّى الله جلّ وعز بأنه بليغ، إذ لا يجوز أن يوصف بصفة كان موضوعها الكلام، وتسميتُنا المتكلم بأنه بليغ توسُّع، وحقيقته أن كلامه بليغ، كما تقول: فلان رجلٌ محكم، وتعني أن فعاله محكمة، قال الله تعالى: ﴿ حكمة بالغة ﴾ فجعل البلاغة من صفة الحكمة، ولم يجعلها من صفة الحكيم، إلا أن كثرة الاستعمال جعلت تسميةَ المتكلم بأنه بليغ كالحقيقة، كما أنها جعلت تسمية المزادة راوية

كالحقيقة، وكان الراوية حامل المزادة، وهو البعير، وما يجري مجراه.

ثم عرّف (البلاغة) بأنها كل ما تبلِّغ به المعنى قلبَ السامع، فتمكّنه في نفسه كتمكنه في نفسك، مع صورة مقبولة، ومعرض حسن.

وقال: وإنما جعلنا حسن المعرض وقبول الصورة شرطاً في البلاغة لأن الكلام إذا كانت عبارته رثة، ومعرضه خلقاً لم يسمّ بليغاً، وإن كان مفهوم المعنى، مكشوف المغزى. ألا ترى إلى معنى الكاتب الذي كتب إلى بعض معامليه: «قد تأخّر الأمر فيما وعدت حمله ضحوة النهار، والقوم غير مقيمين، وليس لهم صَبْري، وهم من الخروج آنفاً، فإن رأيت في إزاحة العلّة مع الجهبْذ فعلت إن شاء الله» فمعناه مفهوم، ومغزاه معلوم، وليس كلامه ببليغ.

فهذا يدل على أن شرط البلاغة أن يكون المعنى مفهوماً واللفظ مقبولاً على ما قدَّمناه.

ومن قال: إن البلاغة هي إفهام المعنى فقط، فقد جعل الفصاحة واللكنة، والخطأ والصواب، والإغلاق والإبانة، سواء! وأيضاً فلو كان الكلام الواضح السهل، والقريب السلس الحلو بليغاً، وما خالفه من الكلام المستبهم المستغلق، والمتكلف المتعقد أيضاً بليغاً، لكان كل ذلك محموداً، وممدوحاً مقبولاً، لأن البلاغة اسم يمدح به الكلام.

فلما رأينا أحدهما مستحسناً والآخر مستهجَناً علمنا أن الذي يستحسن البليغ، والذي يستهجن ليس ببليغ. وقال العتّابي: كل من أفهمك حاجته فهو بليغ، وإنما عنى: إن أفهمك حاجته بالألفاظ الحسنة والعبارة النيِّرة فهو بليغ.

ولو حملنا هذا الكلام على ظاهره للزم أن يكون الألكن بليغاً، لأنه يفهمنا حاجته، بل ويلزم أن يكون كل الناس بلغاء حتى الأطفال، لأن كل أحد لا يعدم أن يدل على غرضه بعجمته أو لكنته أو إيمائه، أو إشارته، بل لزم أن يكون السِّنَّوْر بليغاً، لأنا نستدل بضغائه على كثير من إرادته. وهذا ظاهر الإحالة.

ونحن نفهم رطانة[1] السُّوقيّ وجمجمة[2] الأعجمي للعادة التي جرت لنا في سماعها، لا لأنَّ تلك بلاغة، ألا ترى أن الأعرابي إن سمع ذلك لم يفهمه، إذ لا عادة له بسماعه؟.

---

(١) الرطانة بفتح الراء وكسرها: الكلام بالأعجمية.
(٢) الجمجمة: ألا يبين الإنسان كلامه.

وأراد رجل أن يسأل بعض الأعراب عن أهله، فقال: كيف أهلِك؟ بالكسر. فقال له الأعرابي: صَلْباً، إذ لم يشك أنه إنما يسأله عن السبب الذي يهلك به! وقال الوليد بن عبد الملك لأعرابي شكا إليه ختناً له، فقال: من ختنك؟ ففتح النون. فقال: معذّر[1] في الحيّ، إذ لم يشكّ في أنه إنما يسأل عن خاتنه!.

وقال رجل لأعرابي: ألقي عليك بيتاً؟ فقال: ألق على نفسك! وسمع أعرابي قصيدة أبي تمام:

* طللَ الجميع لقد عفوتَ حميداً *

فقال: إن في هذه القصيدة أشياء أفهمها، وأشياء لا أفهمها، فإما أن يكون قائلها أشعر من جميع الناس، وإما أن يكون جميع الناس أشعر منه. ونحن نفهم معاني هذه القصيدة بأسرها، لعادتنا بسماع مثلها، لا لأنّا أعرف بالكلام من الأعراب..

ومما يؤيد ما قلنا من أن البلاغة إنما هي «إيضاح المعنى وتحسين اللفظ» قول بعض الحكماء: «البلاغة تصحيح الأقسام، واختيار الكلام».

وقال محمد بن الحنفية رضي الله عنه: «البلاغة قول تضطر العقول إلى فهمه بأسهل العبارة»، فقوله: «تضطر العقول إلى فهمه» عبارة عن إيضاح المعنى، وقوله: «بأسهل العبارة» تنبيه على تسهيل اللفظ، وترك تنقيحه. ومثل ذلك من النثر قول بعضهم لأخ له: «ابتدأتني بلطف من غير خبرة، ثم أعقبتني جفاء من غير هفوة، فأطمعني أوّلك في إخائك، وأيأسني آخرك من وفائك، فسبحان من لو كشف إيضاح الرأي في أمرك عن عزيمة الشك في حالك، فأقمنا على ائتلاف، أو افترقنا على اختلاف!».

وكتب بعض الكتاب إلى أخ له: «تأخّرْت عني كتبك تأخّراً ساء له ظني، إشفاقاً من الحوادث عليك، لا توهماً للجفاء منك، إذ كنتُ أثق من مودتك بما يغنيني عن معاتبتك!»...

وقال إسحاق بن حسان: لم يفسر أحدٌ البلاغة تفسير ابن المقفع، إذ قال: البلاغة اسم لمعان تجري في وجوه كثيرة، منها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون شعراً، ومنها ما يكون سجعاً، ومنها ما يكون خُطباً، وربما كانت رسائل. فعامة ما يكون من هذه الأبواب فالوحي فيها والإشارة إلى المعنى أبلغ، والإيجاز هو (البلاغة).

---

(١) الختن: الصهر، والمعذر: الخاتن.

فقوله: «منها ما يكون في السكوت» فالسكوت يسمى (بلاغة) مجازاً، وهو في حالة لا ينجع فيها القول، ولا ينفع فيها إقامة الحجج، إمَّا عند جاهل لا يفهم الخطاب، أو عند وضيع لا يرهب الجواب، أو ظالم سليط يحكم بالهوى، ولا يرتدع بكلمة التقوى. وإذا كان الكلام يَعْرى من الخير، أو يجلب الشر، فالسكوت أولى، كما قال أبو العتاهية:

ما كلُّ نطق له جوابٌ
جوابُ ما يُكره السكوتُ

وقال معاوية رضي الله عنه لابن أوس: ابغ لي مُحدِّثاً. قال: أو تحتاج معي إلى مُحدِّث؟ قال: أستريح منه إليك، ومنك إليه، وربما كان صمتك في حال أوفق من كلامك!.

وله وجه آخر، وهو قولهم: كل صامت ناطق من جهة الدلالة، وذلك أن دلائل الصفة في جميع الأشياء واضحة، والموعظة فيها قائمة. وقال الرَّقَاشيّ: «سل الأرض، من شق أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك؟ فإن لم تجبك حواراً، أجابتك اعتباراً». ولما مات الإسكندر وقف عليه بعض اليونانيين، فقال: قد طالما وعظنا هذا الشخص بكلامه، وهو اليوم بسكوته لنا أوعظ!.

فنظم أبو العتاهية هذا الكلام في قوله:

وكانت في حياتك لي عظاتٌ
وأنت اليوم أوعظُ منك حيّا

وأحسن من هذا الكلام كله وأبلغ قول الله عز وجل: ﴿ وإن من شيء إلا يسبِّح بحمده، ولكن لا تفقهون تسبيحهم ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابّة ﴾ معناه: يدل على الله بصنعته فيه، فكأنه يسجد، وإن لم يسجد، ولم يقرّ بذلك. وقوله تعالى: ﴿ ولله يسجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وظلالهم بالغدوِّ والآصال ﴾، وقوله سبحانه: ﴿ تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن، وإن من شيء إلا يُسبِّح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم ﴾ أي لا تفهمونه من جهة السمع، وإن كنتم تفهمونه من جهة العقل.

وقد قال بعض الهند: «جُمّاع[1] البلاغة: البصر بالحجّة، والمعرفة بمواقع الفرصة. ومن البصر بالحجة أن يدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها إذا كان طريق الإفصاح وعْراً، وكانت الكناية أحضر نفعاً»، وذلك مثل ما أخبرنا به

(١) هو من كل شيء مجتمع أصله.

أبو أحمد عن أبيه عن عسل بن ذكوان، قال: دخل عبيد الله بن زياد بن ظبيان على عبد الملك بن مروان وأراد أن يقعد معه على سريره، فقال له عبد الملك: ما بال العرب تزعم أنك لا تشبه أباك؟ قال: والله لأنا أشبه بأبي من الليل بالليل، والغراب بالغراب، ولكن إن شئت خبَّرتك عمن لا يشبه أباه، قال: من ذاك؟ قال: من لم تنضجه الأرحام، ولم يولد لتمام، ولم يشبه الأخوال والأعمام! قال: ومن ذاك؟ قال: سويد بن منجوف. قال عبد الملك: أكذاك أنت يا سويد؟. قال: نعم! فلما خرجا قال عبيد الله لسويد: ورَيت بك زنادي، والله ما يسرُّني بحلمك عنّي حُمْرُ النَّعَم! قال سويد: وأنا والله ما يسرُّني أنك نقصته حرفاً، وإن لي سود النّعم[1] وإنما كان عرَّض بعبد الملك، وكان ولد لسبعة أشهر...

وقال الهندي أيضاً: «البلاغة وضوح الدلالة، وانتهاز الفرصة، وحسن الإشارة».

وقال عبيد الله بن عتبة: «البلاغة دُنُوُّ المأخذ، وقرع الحجة، وقليل من كثير».

(١) النعم: المال الراعي، وأكثر ما يطلق على الإبل. والحمر: خيار الإبل.

قال أبو هلال: فأما البصر بالحجة، فمثل ما أخبرنا أبو أحمد عن أبيه عن عسل قال: قال الهيثم بن عدي: أنبأني عطاء بن مصعب، قال: كان أبو الأسود شيعة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان جيرانه عثمانية، فرموه يوماً، فقال: أترمونني؟ قالوا: بل الله يرميك! قال: كذبتم، إنكم تخطئون، وإن الله لو رماني لما أخطأ! وقال بعضهم لأبي علي محمد ابن عبد الوهاب: ما الدليل على أن القرآن مخلوق؟ قال: إن الله قادر على مثله! فما أحار السائل جواباً..

ومن وضوح الدلالة وقرع الحجة، قول الله سبحانه: ﴿ وضرَب لنا مثلاً ونسي خلقه، قال من يحيي العظام وهي رميم، قل يحييها الذي أنشأها أولَ مرَّة، وهو بكل خلق عليم ﴾، فهذه دلالة على أن الله تعالى قادرٌ على إعادة الخلق، مستغنية بنفسها عن الزيادة فيها، لأن الإعادة ليست بأصعب في العقول من الابتداء. ثم قال تعالى: ﴿ الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً فإذا أنتم منه توقدون ﴾ فزادها شرحاً وقوةً، لأن من يخرج من النار من خضراء، وهما ضدان، ليس بمنكر عليه أن يعيد ما أفناه. ثم قال تعالى: ﴿ أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن

يخلق مثلهم﴾ فقواها أيضاً، وزاد في شرحها، وبلغ بها غاية الإيضاح والتأكيد، لأن إعادة الخلق ليست بأصعب في العقول من خلق السموات والأرض ابتداءً.

وأما انتهاز الفرصة فمثاله قول أبي يوسف بعرفة، وقد صلّى خلف الرشيد، فلما سلم في الركعتين، قال: يا أهل مكة، أتموا صلاتكم، فإنا قومٌ سفر. فقال بعض أهل مكة: من عندنا خرج العلم إليكم. فقال أبو يوسف: لو كنت فقيهاً لما تكلمت في الصلاة!.

وقال حكيم الهند: «أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، متخيِّر اللفظ، لا يكلم سيِّد الأمّة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة، ويكون في قواه التصرف في كل طبقة، ولا يدقق المعاني كل التدقيق، ولا ينقح الألفاظ كل التنقيح، ويصفيها كل التصفية، ويهذبها كل التهذيب، ولا يفعل ذلك حتى يصادف حكيماً وفيلسوفاً عظيماً، ومن تعوَّد حذف فضول الكلام وإسقاط مشتركات الألفاظ، ونظر في صناعة المنطق على جهة الصناعة والمبالغة فيها، لا على جهة الاستطراف والتطرف لها.

قال: واعلم أن حق المعنى أن يكون الاسم له طبقاً، وتلك الحال له وفقاً، ولا يكون الاسم فاضلاً، ولا مقصراً، ولا مُشْتَرَكاً، ولا مضمّناً، ويكون تصفحه لمصادر كلامه بقدر تصفحه لموارده، ويكون لفظه مونقاً، ومعناه نيّراً واضحاً. ومدار الأمر على إفهام كل قوم بقدر طاقتهم، والحمل عليهم على قدر منازلهم، وأن تواتيه آلته، وتتصرف معه أداته، ويكون في التهمة لنفسه معتدلاً، وفي حسن الحظ بها مقتصداً. فإنه إن تجاوز الحق في مقدار حسن الظن أودعها تهاون الآمنين، وإن تجاوز بها مقدار الحق في التهمة ظلمها وأودعها ذل المظلومين، ولكل ذلك مقدار من الشغل، ولكل شغل مقدار من الوهن، ولكل وهن مقدارٌ من الجهل».

وقال بعض الحكماء: «البلاغة قول يسير، يشتمل على معنى خطير»، وهذا مثل قول الآخر: «البلاغة حكمة تحت قول وجيز»، وقول الآخر: «البلاغة علم كثير في قول يسير»، ومثاله قول الأعرابي - وقد سئل عن مال يسوقه -: لمن هو؟ فقال: لله في يدي! فأي شيء لم يدخل تحت هذا الكلام القليل من الفوائد الخطيرة، والحكم البارعة الجسيمة؟. وقال الله عز وجل اسمه:

﴿ ومن يتوكل على الله فهو حسبه ﴾ وقد دخل تحت قوله: «فهو حسبه» من المعاني ما يطول شرحه من إيتاء ما يرجى، وكفاية ما يخشى. وهذا مثل قوله عز وجل: ﴿ وفيها ما تشتهي الأنفس وتلذُّ الأعين ﴾. وسئل بعض الأوائل: ما كان سبب موت أخيك؟ قال: كونه! فأحسن ما شاء.

وقال الرومي: «البلاغة حسن الاقتضاب عند البداهة، والغزارة عند الإطالة».

وقال جعفر بن يحيى: «البلاغة أن يكون الاسم يحيط بمعناك، ويُجلِّي عن مغزاك، وتخرجه من الشركة، ولا تستعين عليه بطول الفكرة، ويكون سليماً من التكلف، بعيداً من سوء الصنعة، بريئاً من التعقيد، غنياً عن التأمُّل».

وقال العربي: «البلاغة التقرب من المعنى البعيد، والتباعد من حشو الكلام، وقرب المأخذ، وإيجاز في صواب، وقصد إلى الحجة، وحسن الاستعارة».

ومثله قول الآخر: «البلاغة تقريب ما بعد من الحكمة بأيسر خطاب، والتقرب من المعنى البعيد، وهو أن يعمد إلى المعنى اللطيف فيكشفه، وينفي الشواغل عنه، فيفهمه السامع من غير فكر فيه وتدبر له».

وقال محمد بن علي رضي الله عنهما: «البلاغة قول مفقه في لطف» فالمفقَّه المفهم، واللطيف من الكلام: ما تعطف به القلوب النافرة، ويؤنس القلوب المستوحشة، وتلين به العريكة الأبية المستعصية، ويُبلغ به الحاجة، وتقام به الحجة، فتخلص نفسك من العيب، ويلزم صاحبك الذنب، من غير أن تهيجه وتقلقه، وتستدعي غضبه، وتستثير حفيظته... ومن الكلام الذي يعطف القلوب النافرة قول رجل لأخ له: زيّن الله إلفتنا بمعاودة صلتك، واجتماعنا بترادف زيارتك، وأيامنا الموحشة لغيبتك برؤيتك. توعدتني بالانتقام على إخلالي بمطالعتك، وحسبي من عقوبتك ما ابتليت به من عدم مشاهدتك».

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «البلاغة إيضاح المُلتبِسات وكشف عُوَّار[1] الجهالات، بأسهل ما يكون من العبارات».

وقال ابن المقفع: «البلاغة كشف ما غمض من الحق، وتصوير الحق في صورة الباطل» والذي قاله أمرٌ صحيح لا يخفى موضع الصواب فيه على أحد من أهل التمييز والتحصيل، وذلك أن الأمر

---

(١) عوار: كل ما أعلّ العين من الرمد والقذى.

الظاهر الصحيح الثابت المكشوف ينادي على نفسه بالصحة، ولا يحوج إلى التكلف لصحته، حتى يوجد المعنى فيه خطيباً. وإنما الشأن في تحسين ما ليس بحسن، وتصحيح ما ليس بصحيح بضرب من الاحتيال والتخيُّل، ونوع من العلل والمعاريض والمعاذير، ليخفي موضع الإشارة، ويغمض موقع التقصير.

وما أكثر ما يحتاج الكاتب إلى هذا الجنس عند اعتذاره من هزيمة، وحاجته إلى تغيُّر رسم، أو رفع منزلة دنيء له فيه هوى، أو حط منزلة شريف استحق ذلك منه، إلى غير ذلك من عوارض أموره.

فأعلى رتب البلاغة أن يحتج للمذموم حتى يخرجه في معرض المحمود، وللمحمود حتى يُصيره في صورة المذموم. وقد ذم عبد الملك بن صالح المشورة، وهي ممدوحة بكل لسان فقال: ما استشرت أحداً إلا تكبّر عليّ وتصاغرتُ له، ودخلته العزَّة، ودخلتني الذلة، فعليك بالاستبداد فإن صاحبه جليل في العيون، مهيب في الصدور، وإذا افتقرت إلى العقول حقرتك العيون، فتضعضع شأنك، ورجفت بك أركانك، واستحقرك الصغير، واستخف بك الكبير، وما عز سلطان لم يغنه عقله عن عقول وزرائه، وآراء نصحائه.

ومدح بعضهم الموت فقال:

قد قلت إذ مدحوا الحياة فأكثروا
في الموت ألف فضيلة لا تعرفُ
فيه أمان لقائه بلقائه
وفراق كلِّ مُعاشر لا ينصِفُ

فالمتمكن من نفسه يضع لسانه حيث يريد... (الصناعتين ٥٤).

* * *

وقال أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني: أصل البلاغة الطبع، ولها مع ذلك آلات تعين عليها وتوصل القوة فيها، وتكون ميزاناً لها، وفاصلة بينها وبين غيرها. وهي ثمانية أضرب: الإيجاز، والاستعارة، والتشبيه، والبيان، والنظم، والتصرف، والمشاكلة، والمثل..

وقال آخر: البلاغة أن تفهم المخاطب بقدر فهمه من غير تعب عليك.

وقال آخر: البلاغة معرفة الفصل من الوصل.

وقيل: البلاغة أن يكون أول كلامك يدل على آخره، وآخره يرتبط بأوله.

وقيل: البلاغة القوة على البيان مع حسن النظام. ومن كلام ابن المعتز:
ومن كلام ابن المعتز: البلاغة بلوغ المعنى، ولما يطل سفر الكلام.

وقال ابن الأعرابي: البلاغة التقرب من البغية، ودلالة قليل على كثير.

وقال بعض المحدثين: البلاغة إهداء المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ.

وقال بعضهم: البلاغة ما صعب على التعاطي، وسهل على الفطنة. وقال: خير الكلام ما قلَّ ودلَّ وجلَّ ولم يُملّ. وقال: أبلغ الكلام ما حسن إيجازه، وقل مجازه، وكثر إعجازه، وتناسبت صدوره وأعجازه.

وقال عبد الله بن محمد بن جميل المعروف بالباحث: البلاغة الفهم والإفهام، وكشف المعاني بالكلام، ومعرفة الإعراب، والاتساع في اللفظ، والسداد في النظم، والمعرفة بالقصد، والبيان في الأداء، وصواب الإشارة، وإيضاح الدلالة، والمعرفة بالقول، والاكتفاء بالاختصار عن الإكثار، وإمضاء العزم على حكومة الاختيار.

قال: وكل هذه الأبواب محتاج بعضها إلى بعض كحاجة بعض أعضاء اليدين إلى بعض، لا غنى لفضيلة أحدهما عن الآخر. فمن أحاط معرفة بهذه الخصال، فقد كمل كل الكمال، ومن شذ عنه بعضها لم يبعد من النقص بما اجتمع فيه منها.

قال: والبلاغة تخيُّر اللفظ في حسن إفهام.

وسئل الكندي عن البلاغة، فقال: ركنها اللفظ، وهو على ثلاثة أنواع: فنوع لا تعرفه العامة ولا تتكلم به، ونوع تعرفه وتتكلم به، ونوع تعرفه ولا تتكلم به، وهو أحمدها... (العمدة ١/١٦٥).

قال صاحب البرهان: وقد ذكر الناس (البلاغة) ووصفوها بأوصاف لم تشتمل على حدها، وذكر الجاحظ كثيراً مما وصفت به، وكل وصف منها يقصر عن الإحاطة بحدِّها.

قال: وحدُّها عندنا: أنها القول المحيط بالمعنى المقصود مع اختيار الكلام، وحسن النظام، وفصاحة اللسان. قال: وإنما أضفنا إلى الإحاطة بالمعنى اختيار الكلام، لأن العاميّ قد يحيط قوله بمعناه الذي يريده إلا أنه بكلام مرذول من كلام أمثاله، فلا يكون موصوفاً بالبلاغة.

وزدنا فصاحة اللسان، لأن الأعجمي واللّحّان قد يبلغان مرادهما بقولهما، فلا يكونان موصوفين بالبلاغة. وزدنا حسن النظام لأنه قد يتكلم الفصيح بالكلام

الحسن الآتي على المعنى، ولا يحسن ترتيب ألفاظه، وتعبير كل واحدة منها مع ما يشاكلها، فلا يقع ذلك موقعه. فمما أتى في نهاية النظم قول أمير المؤمنين رضي الله عنه في بعض خطبه: أين من سعى واجتهد، وجمع وعدَّد، وزخرف ونجّد، وبنى وشيّد؟ فأتبع كل حرف بما هو من جنسه وما يحسن معه نظمه. ولم يقل: أين من سعى ونجّد، وزخرف وشيّد، وبني وعدّد؟ ولو قال ذلك لكان كلاماً مفهوماً، ومن قائله مستقيماً، وكان مع ذلك فاسد النظم قبيح التأليف... (البرهان في وجوه البيان ٧٧).

وانظر (البيان ـ علم البيان) وسيأتي في هذا الباب.

٧٨ ـ بلاغة الكلام

البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته. أي لا تتحقق بلاغة الكلام عند أرباب المعاني إلا إذا كان الكلام فصيحاً مطابقاً لما يقتضيه حال الخطاب، والحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما، وتلك الخصوصية هي مقتضى الحال. مثلاً: كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي التأكيد للحكم، وذلك التأكيد اعتبار مناسب، وهو مقتضى الحال، وقولك: إن زيداً لعالم، كلامك مطابق لمقتضى الحال. ويتفاوت مقتضى الحال بحسب المقامات والأحوال، إذ المقام الذي يدعو إلى تنكير المسند إليه أو المسند يباين المقام الذي يناسبه تعريفه، أي لا يكون هناك مقام يناسب التنكير والتعريف معاً، والمقام الذي يناسبه تقديمه يباين المقام الذي يناسب تأخيره كما سبق، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه كذلك، ومقام إطلاق الحكم يباين مقام تقييده، وكذا مقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وذلك أن الأول يناسبه من الاعتبارات اللطيفة، والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي، وبقدر رعاية المناسبات والأغراض التي يصاغ لها الكلام واعتبار تلك الخصوصيات ليطابق الكلام المشتمل عليها تلك الأغراض يرتفع شأن الكلام حسناً وقبولاً. ولذا كانت مراتب البلاغة متفاوتة بقدر تفاوت المقتضيات والاعتبارات. ومن هنا كان القرآن الكريم في الدرجة القصوى منها، لما أن الله عالم بكميات الأحوال وكيفياتها، فاشتمل كلامه في كل مقام على جميع مقتضيات الأحوال التي له في نفس الأمر، لما أنه عالم بجميعها،

وروعيت كلّها حق المراعاة. . .
(أنوار الربيع ص ١١).

٧٩ - بلاغة المتكلم

والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ، أي كيفية راسخة في النفس يقدر بها صاحبها على أن يؤلف كلاماً مطابقاً لمقتضى الحال فصيحاً في أي معنى قصده، وفي أي نوع أراده. فلو لم يكن ذا ملكة يقتدر بها على ما ذكر لم يكن بليغاً على قياس ما سيأتي في الفصاحة.

ومن تأمل ما سبق علم أن البلاغة أخصّ، والفصاحة أعمّ، وأنّ كل ما يطلق عليه لفظ «البليغ» كلاماً كان أو متكلماً يطلق عليه لفظ «الفصيح» لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة. وليس كل ما يطلق عليه لفظ «الفصيح» يطلق عليه لفظ «البليغ»، لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال، أو متكلم ذو ملكة يقتدر بها على الفصيح الغير المطابق لمقتضى الحال، وليعلم أن البلاغة يتوقف حصولها وتحققها على حصول أمرين:

الأول: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المقصود، إذ ربما أدّى المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال، فلا يكون بليغاً.

الثاني: تمييز الكلام الفصيح من غيره، إذ ربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح، لاختلال ركن من أركان فصاحة الكلام فيه، فلا يكون بليغاً.

فمسّت الحاجة إلى علمين يحترز بهما عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وعن التعقيد المعنوي المخلّ بفصاحة الكلام. والأول منهما هو «علم المعاني» والثاني «علم البيان»، ويسمّيان بعلمي البلاغة لذلك.

ولما كان «علم البديع» به تعرف وجوه تحسين الكلام جعل تابعاً لهذين العلمين، حتى تعرف طرق التحسين الذاتي بهما، والعرضيّ به، فانحصر المقصود من علمي البلاغة وتوابعها في ثلاثة فنون (أنوار الربيع، ص ١٣).

٨٠ - البليغ

(التشبيه البليغ) ما بلغ درجة القبول لحسنه، أو هو الطيّب الحسن. فكلما كان وجه الشبه قليل الظهور يحتاج في إدراكه إلى إعمال الفكر كان ذلك أفضل في النفس، وأدعى إلى تأثّرها واهتزازها،

لما هو مركوز في الطبع من أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له والاشتياق إليه، ومعاناة الحنين نحوه، كان نيله أحلى، وموقعه في النفس أجلّ وألطف.

وسبب هذه التسمية أن ذكر الطرفين فقط يوهم اتحادهما، وعدم تفاضلهما فيعلو المشبه إلى مستوى المشبه به. وهذه هي المبالغة في قوة التشبيه.

(والتشبيه البليغ) هو ما حذفت فيه أداة التشبيه ووجه الشبه، نحو قول الشاعر:

فاقضوا مآركم عجالاً إنما
أعماركم سَفَر من الأسفار

ونحو قول الشاعر:

عَزَماتهم قضبٌ وفيضُ أكفِّهم
سحبٌ وبيض وجوههم أقمارُ

ومن التشبيه البليغ أن يكون المشبه به مصدراً مبيناً للنوع، نحو: أقدم الجندي إقدام الأسد، وراغ المدين روغان الثعلب.

ومنه أيضاً إضافة المشبه به للمشبه نحو: لبس فلان ثوب العافية. ومنه أيضاً أن يكون المشبه به حالاً نحو: حمل القائد على أعدائه أسداً.

٨١ - التبليغ

من المبالغة، مأخوذ من قولهم: «بلّغ الفارس» إذا مدّ يده بالعنان ليزداد الفرس بالجري.

والتبليغ عند البلاغيين أن يكون الأمر المدّعى ممكناً عقلاً وعادةً، لأن فيه مجرد الزيادة على المقدار المتوسط. وذلك كقول امرىء القيس في وصف فرسه:

فعادَى عِداءً بين ثور ونعجةٍ
دراكاً فلم ينضح بماءٍ فيُغْسَلِ

و «الثور» الذكر من بقر الوحش، و «النعجة» الأنثى منها، ادّعى أن فرسه أدرك ثوراً ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق. وهذا ممكن عقلاً وعادة. ومثل قول أبي الطيب:

وأصرعُ أيَّ الوحش قفَّيتُه به
وأنزلُ عنه مْثلَه حين أركبُ

وانظر (المبالغة) وستأتي بعد في هذا الباب.

وانظر (الإغراق) في باب الغين.

وانظر (الغلوّ) في باب الغين.

٨٢ - التبليغ

عند الحاتميّ وأصحابه هو (الإيغال) وسيأتي في باب الواو.

٨٣ - المبالغة

من أنواع نعوت المعاني عند قدامة.

وهي أن يذكر الشاعر حالاً من الأحوال في شعر، لو وقف عليه لأجزأه ذلك في الغرض الذي قصده، فلا يقف حتى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الحال ما يكون أبلغ فيما قصد له. وذلك مثل قول عمير ابن الأيهم التغلبي:

ونكـرمُ جـارَنـا مـا دام فينـا
ونتبعُـه الكـرامـةَ حيث مـالا

فـإكرامهم للجـار ما دام فيهم من الأخلاق الجميلة الموصوفة، وإتباعهم إيّاه الكرامة حيث كان من المبالغة في الجميـل. ومثـل ذلـك قـول الحكم الخضْريّ:

وأقبحُ من قرد وأَبْخلُ بالقِـرَى
من الكلب أمسى وهو غرثانُ أعجفُ

فقد كان يجزىء في الذمّ أن يكون هذا المهجوّ أبخـل من الكلب، ومن المبالغة في هجائه قوله: «وهو غرْثانُ أعجفُ». ومن هذا الجنس لدُرَيْد بـن الصِّمَّة:

متى ما تدْعُ قومك أدْعُ قومي
فيـأتي من بنـي جُشَـم فئـامُ
فـوارسُ بُهْمَـةٌ حُشَـدٌ إذا مـا
بـدا حضـرُ الحيّيـةِ والحُـذامُ

والمبالغة الشديدة في هذا الشعر في قوله «الحييّة». ومنه للحكم الخضْري أيضاً:

فكنْ يـا جارَهم في خيـر دارٍ
فـلا ظُلمٌ عليـك ولا جفـاءُ

فقوله: «فلا ظلم عليك ولا جفاء» توكيد ومبالغة. ومنه قول رؤاس بن تميم أحد الغطاريف الأزدي:

وإنّـا لنُعطي النّصْفَ منّـا وإنّنا
لنـأخـذهُ من كـلّ أبلخَ ظـالمِ

فالتوكيد في قوله: «وإننا لنأخذه من كل أبلخَ ظالم»، فهذه مبالغة مكرّرة. ومنه قول مضرّس:

بِهِمْ تُمترى الحربُ العَوانُ وفيهمُ
تؤدّى الفروض حلوُها ومريرُها

فقوله: «ومريرها» مبالغة. وكذلك قول أوس بن غلفاء الهجيمي:

وهمْ تركوكَ أسلحَ من حُبارَى
رأت صقراً، وأشردَ من نعـامِ

ففي قوله: «رأت صقراً» مبالغة... (نقد الشعر ٧٨).

٨٤ ـ المبَالغـة

عند أبي هلال العسكري: أن تبلغ بالمعنى أقصى غاياته، وأبعد نهاياته، ولا تقتصر في العبارة عنه على أدنى

منازله وأقرب مراتبه. ومثاله من القرآن قول الله تعالى: ﴿ يومَ ترونَها تذْهلُ كل مُرضِعة عما أرضَعتْ وتضعُ كلّ ذات حملٍ حملها، وترى الناس سُكارَى وما همْ بسكارَى ﴾، ولو قال: «تذهل كلّ امرأة عن ولدها» لكان بياناً حسناً وبلاغة كاملة، وإنما خصّ المرضعة للمبالغة، لأن المرضع أشفق على ولدها، لمعرفتها بحاجته إليه، وأشغف به لقربه منها، ولزومها له، لا يفارقها ليلاً ولا نهاراً. وعلى حسب القرب تكون المحبّة والإلف، ولهذا قال امرؤ القيس:

فمثلك حُبلَى قد طرقتُ ومرضعٌ
فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ

لما أراد المبالغة في وصف محبة المرأة له قال: إني ألهيتها عن ولدها الذي ترضعه، لمعرفته بشغفها به، وشفقتها عليه في حال إرضاعها إيّاه.

وقوله تعالى: ﴿ كسراب بِقيعَة يحسبه الظمآن ماءً ﴾ لو قال: يحسبه الرائي لكان جيداً، ولكن لما أراد المبالغة ذكر الظمآن، لأن حاجته إلى الماء أشدّ، وهو على الماء أحرص.

قال أبو هلال: ومن المبالغة نوع آخر، وهو أن يذكر المتكلم حالاً لو وقف عليها أجزأته في غرضه منها، فيجاوز ذلك حتى يزيد في المعنى زيادة تؤكده، ويلحق به لاحقة تؤيده... (الصناعتين ٣٦٧).

ويتضح من هذا أن مفهوم النوع الثاني هذا هو مفهوم (المبالغة) عند قدامة.

٨٥ - المبَالغـة

قال ابن وهب في (البرهان):

وأما (المبالغة) فمن شأن العرب أن تبالغ في الوصف والذمّ، كما من شأنها أن تختصر وتوجز. وذلك لتوسّعها في الكلام، واقتدارها عليه. ولكل من ذلك موضع يستعمل فيه.

و(المبالغة) تنقسم قسمين: أحدهما في اللفظ، والآخر في المعنى.

فأمّا المبالغة في اللفظ فتجري مجرى التأكيد، كقولنا: رأيت زيداً نفسه، وهذا هو الحق بعينه، فتؤكد «زيداً» بالنفس، و«الحق» بالعين. وإن كان قولك: هذا زيد، وهذا هو الحق، قد أغنياك عن ذكر النفس والعين. ولكن ذلك مبالغة في البيان. ومنه قول الشاعر:

ألا حبذا هندٌ وأرضٌ بها هِندُ
وهندٌ أتى من دونها النأيُ والبُعْدُ

وأما المبالغة في المعنى فإخراج القول على أبلغ غايات معانيه، كقوله عزّ وجلّ:

﴿ وقالت اليهودُ يدُ الله مغلولة ﴾، وإنما قالوا: إنه قد قتّر علينا، فبالغ الله عزّ وجلّ في تقبيح قولهم، فأخرجه على غايات الذم لهم.

ومن المبالغة في المعنى قول الشاعر:

وفيهنّ ملهى للّطيف ومنظرٌ
أنيقٌ لعين الناظر المتوسِّمِ

فلم يرض أن يكون فيهن ملهى، وإن كان ذلك مدحاً لهنّ، حتى قال: «اللطيف» لأن اللطيف لا يلهو إلا بفائق، وقال: «منظر أنيق» وهذا في الوصف مجزىء، فلم يكتف به حتى قال: «لعين الناظر المتوسم» لأن الناظر إذا كرّر نظره وتوسم تبينت له العيوب عند توسمه وتكراره نظره، ولذلك قال الشاعر:

يزيدك وجهه حسناً
إذا ما زدته نظرا

ومن هذا المعنى قول الشاعر أيضاً:

فلما صرّح الشرُّ
فأمسى وهو عريانُ
مشينا مِشيَةَ الليث
غدا والليثُ غضبانُ

فلم يرض بتصريح الشر حتى عرّاه عن كل ما يستره، ولم يرض بمشيةَ الليث حتى جعله غضبان. وأشباه هذا كثير في القرآن... (البرهان ٧١).

٨٦ ـ المبالغة

و(المبالغة المقبولة) عند البلاغيين من البديع المعنوي. وقيدت بالمقبولة إشارة إلى أن من المبالغة ما لا يقبل، فلا تكون من البديع المعنوي ردّاً على من قال: تقبل مطلقاً، إذ حاصلها أن يثبت في الشيء من القوة أو الضعف ما ليس فيه، وأعذب الكلام أكذبه مع إيهام الصحة، وظهور المراد، فتكون من المحسنات مطلقاً. وإنما قيل: «مع إيهام الصحة وظهور المراد» لئلّا يتوهم أن أحداً من العقلاء يقول في الكلام الكذب المحض الذي قصد ترويج ظاهره مع فساده إنه مستحسن، وردّاً على من قال لا تقبل مطلقاً إذ لا خير في كلام أوهم باطلاً أو حققه، كما قال سيدنا حسّان رضي الله تعالى عنه:

وإنما الشعر لبُّ المرءِ يعرضُهُ
على المجالس إن كَيْساً وإنْ حمقا
فإن أشعر بيتٍ أنت قائلُه
بيت يقال إذا أنشدته صدقا

والذي فيه مبالغة لا صدق فيه، فهو ليس من أشعر بيت، فهذان قولان مطلقان.

والمختار أن المبالغة منها مقبولة، ومنها مردودة.

وانظر في اختلاف العلماء في قبول المبالغة وردها، وفي محاسنها وعيوبها: «سر الفصاحة» للخفاجي، و«أسرار البلاغة» لعبد القاهر، و«العمدة» لابن رشيق، وكتابنا «قدامة بن جعفر والنقد الأدبي».

ويعرف البلاغيون المبالغة مطلقاً بأن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدّاً مستحيلاً أو مستبعداً، وإنما يدعى ذلك لئلّا يظن أن ذلك الوصف غير متناهٍ في الشدة أو في الضعف. وتنحصر المبالغة عندهم في:

١ - التبليغ: وقد سبق في هذا الباب.
٢ - الإغراق: وسيأتي في باب الغين.
٣ - الغلوّ: وسيأتي في باب الغين أيضاً.

وانظر (الإفراط في الصفة) وسيأتي في باب الفاء.

٨٧ - البنود والمستزاد

البنود جمع (بند) وهي فارسية معربة. وقد ذكر في التاج أنها تطلق على الألغاز والمعميات، على أن المراد بها هنا هذا النوع من السجع الذي بنيت جمله على التوقيع، وقسمت إلى أجزاء قصيرة من العروض تنتظم أوزاناً مختلفة، فتكسبها شبهاً من الشعر، وهي ليست منه.

وتلك صناعة في النثر لا يعرف مخترعها. ولكن الكلام كله لا يخلو من بعض جمل تتفق مع هذا النوع اتفاقاً قريباً أو بعيداً، ولا سيما بعض أسجاع العرب.

وكلمة (البند) المطلقة على هذه الصناعة تدل على واحد من أمرين: إما أنها ملحقة في أصلها. وإما أنها من صنعة أحد أدباء العجم، سواء احتذاها على مثال أو ابتدأها. وهذا أرجح الرأيين، لأنه لم يعرف من هذه الطريقة شيء قبل البنود الخمسة التي رصفها الشاعر المعروف بابن معتوق المتوفي سنة ١٠٨٧ هـ وهي ملحقة بديوانه. وقد جعل الأول في وصف الآيات السماوية، والثاني في وصف الآيات الأرضية، والثالث يتخلص فيه إلى ذكر نعمة إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام، ثم ينتهي في الرابع والخامس إلى مدح شخص مسمى.

وهذه المعاني كما ترى من أغراض الشعر، فهي دليل على حقيقة الصنعة.

ومن البند الأول قوله: «أيها الراقد في الظلمة، نبه طرف الفكرة، من رقدة الغفلة، وانظر أثر القدرة، واجل غلس

الحيرة، في فجر سنى الخبرة، وارنُ إلى الفلك الأطلس والعرش، وما فيه من النقش، وهذا الأفق الأدكن، في ذا الصنع المتقن، والسبع السموات، ففي ذلك آيات». .

ومما يعجب له أن ابن معتوق ختم جميع بنوده الخمسة بالراء المفتوحة، ولم يلتزم فيها غير ذلك مما يطرد في الجميع. فكان ختام الأول «سرّاً وجهاراً»، والثاني «مساءً ونهاراً»، والثالث «بهاراً ونضاراً»، والرابع «عذاراً»، والخامس «مزاراً». . . فتكون تلك القوافي قرارات للنغم. ولم يضرب على قالب ابن معتوق إلا القليل، كالأديب المسمى بابن خلفة البغدادي، وهو من أدباء القرن الثاني عشر، فقد عثُر له على بند من مثل ذلك أوله:

«أيها اللائم في الحبّ، دع اللومَ عن الصبّ، فلو كنت ترى الحواجب الزُّج، فوق الأعين الدُّعْج. . . إلى أن يقول في ختامه: لو ترانا كلّ يبدي لدى صاحبه العتْب، ويُسري فرط شوقٍ كامنٍ أضمره القلب».

وهناك نوع قريب من البنود إلا أنه مستقل باسمه وصفاته. وهو النوع المعروف بالمستزاد، ولعل مأخذ البند منه، إلا أن الذي أخذه أطلق الوزن وهو في المستزاد مقيّد.

وللمولى خضر بيك بن جلال الدين الذي كان يلقب بجراب العلم - وهو من علماء عصر السلطان محمد الفاتح - له منظومة من المستزاد وأولها: «يا من ملك الإنس بلطف الملكات في حسن صفات. . .» الخ.

وانظر [تاريخ آداب العرب للرافعي] ٤٣٧/٢.

٨٨ - الإبهام

وهو أن يقول المتكلم كلاماً يحتمل معنيين متغايرين، لا يتميز أحدهما عن الآخر.

والفرق بينه وبين الاشتراك المعيب أن الاشتراك لا يقع إلاّ في لفظة مفردة لها مفهومان لا يعلم أيهما أراد المتكلم.

والإبهام لا يكون إلاّ في الجمل المؤتلفة المفيدة. ويختص بالفنون كالمدح، والهجاء، والعتاب، والاعتذار، والفخر، والرثاء، والنسيب، وغير ذلك. ولا كذلك الاشتراك.

ومنه نوع آخر يقع لأحد أمرين: إما لامتحان جودة الخاطر، وإما لامتحان قوة الإيمان من ضعفه.

ومثال هذا النوع - وهو الذي يأتي لامتحان الإيمان - ما جاء في الكتاب العزيز من عدم التصريح بمعجزات بعض الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين - ليقال: ما الفائدة في اختصاص موسى وعيسى وأمثالهما عليهم السلام ممن صرح بذكر معجزاته دون نوح وهود ولوط وشعيب وأمثالهم عليهم السلام ممن لم يصرح بذكر معجزاتهم. وقد علم أنهم رسل الله، ولا بد لكل رسول من الإتيان بخارق قرين دعوى النبوة، يتحدى به مَنْ بعث إليهم ليكون علامة صدقه؟ فيقال: إنما أبهم الأمر في هذا لتُعلَم قوة إيمان المؤمن من ضعفه، فإن المؤمن القوي الإيمان يصدق بنبوة هؤلاء الذين نطق الكتاب بنبوتهم، وشهد برسالتهم، وإن لم يسمع لهم بمعجزة كما سمع لغيرهم. فربَّما كان مِن ضعف إيمانه ونقص عقله ميل إلى اعتقاد أهل الكتاب فيهم، فإن أهل الكتاب لا يعتقدون نبوة نبي إلاّ من بني إسرائيل، من لدن موسى عليه السلام إلى قبيل زمن عيسى عليه السلام.

غير أن البلاغة وما يؤثر فيها من حسن البيان توجب على المتكلم الإشارة إلى ما أبهمه في كلامه، لتأتي الإشارة مدمجة في أثناء الكلام، كما جاء ذلك في الكتاب العزيز، فإن قصة نوح عليه السلام قد جاءت في سورة هود وغيرها عرية عن ذكر معجز له مصرح بذكره، وأتت في سورة يونس مشاراً فيها إلى أنه جاء قومه بآيات في الجملة، وإن لم يذكر عينها، وذلك قوله تعالى في سورة يونس عليه السلام: ﴿ واتلُ عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه يا قوم إن كان كبرَ عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله ﴾، فأخبر عن نفسه أنه ذكرهم بآيات ربّهم في الجملة، ولم يعينها، ليبقى اسم الإبهام على هذا المكان. وإن كان يجوز أن تكون الآيات التي ذكرهم بها مواعظ يذكر فيها قدرة الله تعالى وصنعه في العالم وغير ذلك، وإن لم يرد بها المعجزات، ويحتمل أن يريد المعجزات. وأصرح من هذا الموضع قوله تعالى في قصة شعيب في سورة الأعراف: ﴿ قد جاءتكم بينة من ربكم ﴾ وتقدير الكلام قد جاءتكم آية بينة من ربكم، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه.

ومن القسم الذي يمتحن الخاطر فيه ما يخرجه المتكلم مخرج المُلَح، ومنه ما حُكِيَ أن بعض الشعراء هنأ الحسن بن سهل بصهره المأمون حين بنى بابنته «بُوران» فيمن هنّأه، فأثاب الناس كلهم وحرمه. فلقيه يوماً وقال: والله لئن دمت على حرماني لأعملن فيك شعراً لا يعلم

أحد مدحتك فيه أم هجوتك!، فضحك الحسن وقال: والله لا أعطيك شيئاً حتى تعمل ذلك، فقال:

بارك الله للحسنْ
ولبُوران في الختنْ
يا إمام الهدى ظفر
تَ ولكن ببنت مَنْ؟

فلم يدر أحد قوله: «ببنت من؟» في العظمة والجلالة، أم في السفالة والدناءة، فاستحسن الحسن ذلك منه وسأله: هل ابتكرت هذا المعنى أو نقلته؟ فقال: بل نقلته، فقال: ممن؟ فقال: من شاعر في بلدنا خامل فصَّل قباء عند خياط أعور اسمه زيد، فقال له الخياط بطريق العبث به: سآتيك به لا يعرف أحد ممن يراه أو قباء أم دُوَّاج! فقال: إن فعلت لأعملن فيك بيتاً لا يعرف أحد دعوت لك فيه أم دعوت عليك! فوفى الخياط بما وعد، وأتاه بالقباء لا يُعْرَف هل هو قباء أم دُوّاج، فقال:

خاط لي زيد قباء
ليت عينيه سواء

فما علم أحد ما أراد بتمنيه، أأراد أن تساوي الصحيحةُ السقيمةَ أو العكس. قال: فازداد الحسن إعجاباً لحذقه وصدقه، وأضعف له جائزته.

والبلاغيون يقصرون فن (الإبهام) على هذا المفهوم الآخر، ويعرفونه مثل تعريفه، وهو أن يقول المتكلم كلاماً مبهماً يحتمل معنيين متضادين، ويمثلون له بقول ذلك الشاعر في الحسن بن وهب، وبقول بشار في ذلك الخياط الأعور. (وانظر بديع القرآن ٣١٠).

٨٩ ـ الإبهام والتفسير

قال العلوي في الطراز: إن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهماً فإنه يفيده بلاغة، ويكسبه إعجاباً وفخامةً، وذلك لأنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب. ومصداق هذه المقالة قوله تعالى: ﴿وقضينا إليه ذلك الأمر﴾ ثم فسره بقوله: ﴿أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين﴾. وهكذا في قوله تعالى: ﴿إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما﴾ فأبهمه أولاً ثم فسره بقوله: ﴿بعوضة فما فوقها﴾. ففي إبهامه في أول وهلة، ثم تفسيره بعد ذلك تفخيم للأمر وتعظيم لشأنه، فإنه لو قال: وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع، وإن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً بعوضة، لم يكشف فيه من الفخامة وارتفاع مكانه في الفصاحة مثل ما لو أبهمه قبل ذلك. قال:

ويؤيد ما ذكرناه أن الإبهام أولاً يوقع السامع في حيرة وتفكر واستعظام لما قرع سمعه، فلا تزال نفسه تنزع إليه، وتشتاق إلى معرفته، والاطلاع على كنه حقيقته. ألا ترى أنك إذا قلت: هل أدلك على أكرم الناس أباً، وأفضلهم فعلاً وحسباً، وأمضاهم عزيمة، وأنفذهم رأياً، ثم تقول: فلان، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل في مدحه مما لو قلت: فلان الأكرم الأفضل الأنبل. وما ذاك إلا لأجل إبهامه أولاً وتفسيره ثانياً. وكل ذلك يؤكد في نفسك عظم البلاغة في الكلام إذا أبهم أولاً ثم فسر ثانياً.

ثم إن الكلام في إفادته لما يفيده من ذلك ضربان:

الضرب الأول منهما: ما يرد مبهماً من غير تفسير، ووروده في القرآن كثير، وهذا كقوله تعالى في قصة موسى: ﴿ وفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ التي فَعَلْتَ ﴾ فلم يذكر الفعلة بعينها مع كونها معلومة لما في ذلك من المبالغة في أمرها، وتعظيم شأنها، كأنه قال: تلك الفعلة التي عظم أمرها، وارتفع شأنها.

وكقوله تعالى: ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوَم ﴾ يريد بذلك الطريقة أو الحالة أو الخصلة إلى غير ذلك من المحتملات المتعددة. وأي شيء من هذه الأمور قدَّرته فإنك لا تجد له من البلاغة، وإن بالغت في الإفصاح به، الذي تجده من مذاق الفصاحة مع الإبهام، من جهة أن الوهم يذهب معه كل مذهب لما فيه من المحتملات الكثيرة.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ فغشيَهم من اليمّ ما غشيَهم ﴾ يريد أنه بلغ مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه، فحذف ذاك وأقام الإبهام مقامه، لأنه أدل على البلاغة فيه...

والضرب الثاني: هو الإبهام الذي ظهر تفسيره كقوله تعالى: ﴿ إذ أوحينا إلى أمكَ ما يوحى أن اقذفيه في التابوت ﴾ فسر قوله: «ما يوحي» بقوله: «أن اقذفيه» فحصل فيه من البلاغة ما ترى. (وانظر الطراز ج ٢ ص ٨٨).

٩٠ ـ الإباحة

من الأغراض التي تخرج إليها صيغة الأمر عن معناها الأصلي، كقوله تعالى: ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾، ونحو: كلْ من هذه الفاكهة أو تلك، فيجوز له أن يأكل من إحداهما أو

كليهما، كما يجوز له ألا يأكل من واحدة منهما أصلاً.

وتفارق الإباحة (التخيير) بأنه لا يجوز الجمع بين الأمرين في التخيير دون الإباحة.

ويتعين (التخيير) في مثل قولك: «سافر اليوم أو غداً» فإنه لا يجوز الجمع بينهما.

ثم إن الإباحة يخاطب بها من يتوهم أن الفعل محظور عليه، فيؤذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك.

٩١ ـ البيان

نقل[٤] الجاحظ عن بعض جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني قولهم: المعاني القائمة في صدور الناس، المتصورة في أذهانهم، والمتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم ـ مستورةٌ خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة. لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره، وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره. وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم وإخبارهم عنها، واستعمالهم إيّاها.

وهذه الخصال هي التي تقربها من الفهم، وتجليها للعقل، وتجعل الخفي منها ظاهراً، والغائب شاهداً، والبعيد قريباً. وهي التي تلخص الملتبس، وتحل المنعقد، وتجعل المهمل مقيداً، والمقيد مطلقاً، والمجهول معروفاً، والوحشي مألوفاً، والغُفْلَ موسوماً، والموسوم معلوماً.

وعلى قدر وضوح الدلالة، وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل يكون إظهار المعنى. وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح، وكانت الإشارة أَبْيَنَ وأنور كان أنفع وأنجع.

والدلالة الظاهرة على المعنى الخفيّ هو (البيان) الذي سمعت الله عز وجل يمدحه، ويدعو إليه، ويحث عليه. بذلك نطق القرآن، وبذلك تفاخرت العرب، وتفاضلت أصناف العجم.

قال: والبيان اسم جامع لكل شيء، كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائناً ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان ذلك الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام.

فبأي شيء بلغت الإفهام، وأوضحت عن المعنى فذلك هو (البيان) في ذلك الموضع. . . (انظر البيان والتبيين ١/٧٦).

وقال ثمامة: قلت لجعفر بن يحيى: ما البيان؟ قال: أن يكون الاسم يحيط بمعناك، ويجلي عن مغزاك، وتخرجه عن الشركة، ولا تستعين عليه بالفكرة. والذي لا بد منه أن يكون سليماً من التكلف، بعيداً من الصنعة، بريئاً من التعقيد، غنيّاً عن التأويل. . .

وقال أبو الحسن الرمّاني: (البيان) هو إحضار المعنى للنفس بسرعة إدراك. وقيل ذلك لئلا يلتبس بالدلالة، لأنها إحضار المعنى للنفس، وإن كان بإبطاء.

وقال: (البيان) الكشف عن المعنى حتى تدركه النفس من غير عُقْلَة. وإنما قيل ذلك لأنه قد يأتي التعقيد في الكلام الذي يدل، ولا يستحق اسم بيان.

وذكر صاحب البرهان أن (البيان) على أربعة أوجه:

١ - فمنه بيان الأشياء بذواتها، وإن لم تبن بلغاتها.
٢ - ومنه البيان الذي يحصل في القلب عند إعمال الفكرة واللب.
٣ - ومنه البيان الذي هو نطق باللسان.
٤ - ومنه البيان بالكتاب الذي يبلغ من بعد أو غاب.

وانظر (الدلالة) وستأتي في باب الدال.

وانظر (النُّصبة) وستأتي في باب النون.

وانظر (الاعتقاد) وسيأتي في باب العين.

وانظر (اللفظ) وسيأتي في باب اللام.

وانظر (الخط) وسيأتي في باب الخاء.

وانظر (الاعتبار) وسيأتي في باب العين.

وانظر (العَقد) وسيأتي في باب العين.

وانظر (الإشارة) وستأتي في باب الشين.

وانظر (علم البيان) وسيأتي في هذا الباب.

٩٢ - البيَان بعد الإبهام

من الأغراض البلاغية التي يحذف من أجلها المفعول به، ليكون ذلك أدعى إلى الشوق إلى معرفته، كما في فعل المشيئة والإرادة ونحوهما، فيحذف مفعوله إذا وقع شرطاً لدلالة الجواب. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة﴾ أي: لو شاء جعْلَ

الناس أمة واحدة لجعلهم، فحذف مفعول فعل الشرط لدلالة الجواب عليه. وهذا أوقع في النفس، وأدعى إلى تشوّق السّامع إلى معرفة ما علّقت عليه المشيئة.

ولا يحسن حذف ما تعلّق به فعل المشيئة ونحوه إذا كان تعلّقه بالمفعول به غريباً، كما في قول الشاعر:

ولو شئتُ أن أبكي دماً لبكيتُه
عليه، ولكن ساحةُ الصبر أوسعُ

فإن تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب، فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به، وإن كان الجواب دالاً عليه. وليس من هذا قول الآخر:

فلم يُبْقِ منّي الشوقُ غير تفكّري
فلو شئتُ أن أبكي بكيت تفكّرا

إذ ليس التقدير لو شئت أن أبكي تفكراً بكيت تفكراً، فيكون فعل المشيئة مذكوراً لغرابته، لأن المراد بالبكاء الأول البكاء الحقيقي، لا البكاء التفكري. فهو يريد أن يقول: أفناني النحول حتى لم يبق مني غير خواطر تجول فيّ، حتى لو شئت بكاء شيء ما، فعصرت عينيّ ليسيل منهما دمع، لخرج منهما بدل الدمع التفكر. وذكر مفعول المشيئة هنا مع عدم غرابته لعدم دلالة جواب الشرط عليه.

٩٣ ـ البيان = علم البيان

(البيان) لغة الكشف والتوضيح والظهور، وهو في الاصطلاح عبارة عن المنطق الفصيح المعبّر عما في الضمير. وقد يستعمل بمعنى الإثبات بالدليل. وقيل: الفرق بين (البيان) و(التبيان) أن البيان هو إظهار المراد، والتبيان يحتوي على كدّ الخاطر وإعمال القلب. وقريب منه ما قيل: التبيان بيان مع دليل وبرهان.

و(البيان) عند البلاغيين: هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة على المعنى المراد، بأن تكون دلالة بعضها أجلى من بعض.

و(علم البيان) هو الذي يحترز به عن التعقيد المعنوي.

وسمّي «علم البيان» لأنه له مزيد تعلّق بالوضوح والبيان، من حيث أن علم البيان يعرف به اختلاف طرق الدلالة في الوضوح والبيان.

وكثير من البلاغيين يسمّي علوم البلاغة الثلاثة ـ المعاني والبيان والبديع ـ علم البيان، لتعلقها جميعاً بالبيان، وهو

المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير.

وبعضهم يسمّي البيان والبديع (علم البيان) تغليباً للبيان المتبوع على البيان التابع. وهذا يقع كثيراً في كلام الزمخشري في «الكشاف».

والفصاحة، والبلاغة، والبيان، ألفاظ تشترك في كثير من المعاني، ويختصّ كل واحد منها بما ليس للآخر. لكن الفصاحة أصلها الخلوص من الشوائب، لقولهم: أفصَح اللبنُ وفَصُح، إذا خلص من اللباء. وذلك في الكلام لا يكاد ينفكّ عن أن يكون بيِّناً. فالفصاحة أعمّ من البيان من وجه، والبيان أعمّ من الفصاحة من وجه. فإن البيِّن قد لا يكون كلاماً، والخالص من الشوائب قد لا يكون بيِّناً. وكذلك البلاغة مع كل من الفصاحة والبيان. ومعنى البلاغة انتهاء الشيء إلى غايته المطلوبة. وكل واحد من الألفاظ الثلاثة يستعمل في الكلام وفي غيره. والكلام في هذه المعاني الثلاثة هو بالنسبة إلى وقوعها في الكلام لا غير.

فالفصاحة تكون بالنسبة إلى اللفظ من وجهين: أحدهما أن يخرج المتكلم الحروف من مخارجها، ويخلّص بعضها من بعض. والثاني أن يكون اللفظ مما تداوله فصحاء العرب، وكثر في كلامهم. وتكون الفصاحة أيضاً بالنسبة إلى المعنى، وهو أن يكون الكلام مخلصاً من غيره.

والبلاغة تتعلق بالمعنى فقط، وهو أن يبلغ المعنى من نفس السامع مبلغه. ومما يعين على ذلك الفصاحة في كلام العرب، لا أن الفصاحة من أجزاء البلاغة، فإن الأعجمي إذا كلّم الأعجمي، فبلغ منه المعنى غاية مبلغه كان كلامه بليغاً، ووصف بالبلاغة، وكلامه ليس من كلام العرب.

والبيان في عرف الكلام أتمّ من كل واحد من الفصاحة والبلاغة، لأن كل واحد منهما من مادّته، وداخل في حقيقته. ولذلك قلنا «علم البيان»، وتكلمنا فيه في الفصاحة والبلاغة وغيرهما، ولم يوضع علم للفصاحة، ولا علم للبلاغة.

و (البيان) عند البلاغيين ـ كما سبق ـ علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه.

فمثال إيراد المعنى بطرق مختلفة، في باب (الكناية) أن يقال في وصف زيد بالجود مثلاً: زيد مهزول الفصيل، وزيد جبان الكلب، وزيد كثير الرماد. فهذه

التراكيب تفيد وصفه بالجود على طريق الكناية، لأن هزال الفصيل إنما يكون بإعطاء لبن أمه للأضياف. وجبن الكلب لكثرة الأضياف فلا يعادي أحداً، ولا يتجاسر عليه، وهو معنى جبنه. وكثرة الرماد من كثرة الإحراق للطبائخ من كثرة الأضياف.

وهي مختلفة وضوحاً. وكثرة الرماد أوضحها، فيخاطب به عند المناسبة كأن يكون المخاطب لا يفهم بغير ذلك.

ومثال إيراده بطرق مختلفة في باب (الاستعارة) أن يقال مثلاً في وصفه بالجود: رأيت بحراً في الدار، في الاستعارة (التحقيقية)، وطمّ زيد بالإنعام جميع الأنام، في (الاستعارة بالكناية)، لأن الطموم، وهو الغمر بالماء من وصف البحر، فدلّ على أنه أضمر تشبيهه بالبحر في النفس، وهو الاستعارة بالكناية، ولجّة زيد تتلاطم أمواجها، لأن اللجّة والتلاطم للأمواج من لوازم البحر. وذلك مما يدلّ على إضمار التشبيه في النفس أيضاً. وأوضح هذه الطرق الأوّل، وأخفاها الوسط.

ومثال إيراده في التشبيه أن يقال: زيد كالبحر في السخاء، وزيد بحر. وأظهرها ما صرّح فيه بالوجه، وأخفاها - وهو أوكدها - ما حذف فيه الوجه والأداة معاً.

فيخاطب بكل من هذه الأوجه في هذه الأبواب بما يناسب المقام من الخفاء والوضوح. ويعرف ذلك بهذا الفن.

ومما تقدم يعلم أن (البيان) يطلق على معنيين:

١ - معنى أدبي واسع يشمل الإفصاح عن كل ما يختلج في النفس من المعاني والأفكار والأحاسيس والمشاعر بأساليب لها حظها الممتاز من الدقة والإصابة والوضوح والجمال. وهو بهذا التعميم يجمع فنون البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع.

٢ - معنى علمي محدود، وهو التعبير عن المعنى الواحد بطريق الحقيقة أو المجاز أو الكناية، كما سلف.

وقد حصر البلاغيون أصول علم البيان في أربعة أصول هي:

١ - أصلان ذاتيان، وهما المجاز والكناية.

٢ - أصل واحد وسيلة، وهو التشبيه.

٣ - أصل واحد، جزء من أصل، وهو الاستعارة.

٩٤ - التبيين

هو اللقب الذي اختاره أبو هلال

العسكري لما سمّاه قدامة بن جعفر (التوشيح) وسيأتي في باب الواو.

٩٥ - المبيِّنَة

التورية (المبيِّنة) هي ما ذكر فيها لازم المعنى البعيد.

وقد سمّيت بذلك لتبيين المورّى عنه بذكر لازمه، إذ كان قبل ذلك خفيّاً، فلما ذكر لازمه تبيّن. نحو قول الشاعر:

يا من رآني بالهموم مطوّقاً
وظلِلْت من فقدي غصوناً في غصون
أتلومُني في عظم نَوْحي والبكا
شأن المطوّق أن ينوحَ على غصون

والتورية المبيَّنَة قسمان بحسب ذكر اللازم قبلها أو بعدها.

٩٦ - المبَادهة(*)

ذكر ضياء الدين بن الأثير في فروع (الإرداف) فرعاً سمّاه (فعل المبادهة)، ومثل له بقوله تعالى: ﴿ومن أظلمُ مِمَّنْ افترى على الله كذباً أوْ كذّب بالحقّ لمّا جاءه﴾.

وقال: إنّ المراد بقوله تعالى «لمّا جاءه» أي أنه سفيه الرأي، يعني أنه لم يتوقّف في تكذيب وقت ما سمعه، ولم يفعل كما يفعل المراجيح العقول، المتثبّتون في الأشياء، فإن من شأنهم إذا ورد عليهم أمر أو سمعوا خبراً أن يستعملوا فيه الرويّة والفكر، ويتأنوْا في تدبّره إلى أن يصحّ لهم صدقه أو كذبه.

ألا ترى إلى قوله تعالى «لمّا جاءه» أي أنه ضعيف العقل، عازب الرأي، فعدل عن ذلك إلى ما هو دليل عليه، وأرْدف له، وهو قوله تعالى «لمّا جاءه»؟ وذلك آكدُ وأبلغ.

ومن هذا الباب أيضاً قوله تعالى: ﴿وإذا تُتْلى عليهمْ آياتُنا بيّناتٍ قالوا ما هذا إلّا رجلٌ يريدُ أن يصُدَّكم عما كان يعبدُ آباؤكم، وقالوا ما هذا إلّا إفكٌ مفترىً وقال الذين كفروا للحقّ لما جاءهمْ إنْ هذا إلّا سحرٌ مبين﴾. والكلام في هذا كالكلام على الذي قبله(١).

٩٧ - البَسْط

سبق أن ذكرنا (البسْط) الذي يأتي المتكلم فيه إلى المعنى الواحد الذي يمكنه الدلالة عليه باللفظ القليل، فيدلّ عليه باللفظ الكثير، لا لقصد إفهام البليد، وإسماع البعيد، والتقرير

* نأسف لتخلف هذا المصطلح والمصطلح الذي يليه عن موضعيهما في هذا الباب.

(١) انظر (الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور) ص١٦٠.

والتوكيد، بل للإتيان بمعانٍ من البديع..

كما ذكرنا (بَسْط الكلام) الذي يدعو إلى ذكر المسنَد إليه حين يكون إصغاء السّامع مطلوباً للمتكلم..

و(البسْط) بهذين المفهومين من أصول البلاغة ومحاسن الكلام، يبحث في العبارة كلها، أو في التركيب المفيد.

ولكن ابن فارس يعرض مصطلح (البسْط) في مفهوم مختلف عن هذين المفهومين، لأنه بَسْط في اللفظ المفرد يخرجه عن أصل وضعه اللغوي المعروف عند أصحاب اللغة وغيرهم.

يقول ابن فارس:

«العرب تبسط الاسم والفعل فتزيد في عدد حروفهما. ولعلّ أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر، وتسْوِية قوافيه، وذلك كقول القائل:

ولـيـلةٍ خـامـدةٍ خُـمـودَا
لمخياءَ تُغْشِي الجدْيَ والفُرْقُودَا

فزاد في «الفَرقَد» الواو، وضمَّ الفاء، لأنه ليس في كلامهم «فَعْلول»، ولذلك ضمّ الفاء.

وقال في الزيادة في الفعل:

لو أنّ عَمْراً همّ أن يَرْقُودَا
فانهضْ فَشُدَّ المئزرَ المعْقُودا

ومنه قول الشاعر:

أقولُ إذْ خرّتْ على الكَلْكالِ
يا ناقتي ما جُلْتِ من مَجَالِ

أراد «الكلكل».

وفي بعض الشعر «فأنظُورُ» أراد «فَأَنْظُر»... يشير إلى قول الشاعر:

وأنّني حيثما يسْري الهوَى بَصَري
من حيثما نظروا أدْنُو فأنظورُ

وقد وصف ابن فارس هذه الزيادة بأنها لا معنى لها[1].

وفي موضع آخر يصف مثل ذلك بأنه «قبيحٌ جِدّاً» وبأنه «من أغاليط من يغلط، والعرب لا تعرفه»[2]..

ولهذا نأخذ على ابن فارس قوله في أول الكلام «العرب تَبْسُطُ.. الخ» وكان أحْرَى به أن يقول: إن بعض الشعراء قد يُضْطرُّون إلى هذا (البسْط).

(١) انظر (الصاحبي) ٣٨٠.
(٢) (الصاحبي) ٤٠.

باب التاء

باب التاء

٩٨ - الإتباع بالبدل

يأتي في الكلام لتقرير المسند إليه والإسناد، زيادة على أصل المعنى، لأن البدل على نية تكرير العامل، ففيه تقرير للمسند إليه بذكره مرتين. وفيه تقرير للإسناد كذلك، نحو: جاءني أخوك زيد، في بدل الكل، وجاءني القوم أكثرهم، في بدل البعض، وسُلب زيد ثوبه، في بدل الاشتمال.

ووجه التقرير في بدل البعض والاشتمال أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالاً في بدل البعض، ويشعر به بحيث يصح إفادة المعنى بكل من البدل والمبدل منه في بدل الاشتمال.

أما بدل الغلط عن سبق لسان أو نسيان فلا يقع في كلام الفصحاء. أما إذا ذكر قصداً للترقي من الأدنى إلى الأعلى، نحو: زيدٌ بدرٌ شمسٌ، فهذا مما يقع في الفصيح. ويسمى (غلط بداء).

٩٩ - الإتباع بالعطف

ويكون لتفصيل المسند إليه مع الاختصار، نحو: جاءني زيد وعمرو، ففيه تفصيل للفاعل، من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معاً أو مرتبين، مع مهلة أو بدونها.

وكما يكون العطف لتفصيل المسند إليه يكون لتفصيل المسند في نحو: جاء زيد فعمروٌ، أو ثم عمرو، أو جاء القوم حتى خالد، فتدل الفاء على التعقيب، وثم على التراخي.

وتفصيل المسند في العطف بحتى معتبر من تعلقه بالمتبوع أولاً، وبالتابع ثانياً، من حيث أنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها، من غير أن يلاحظ فيها ترتيب خارجي.

وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة، وإن كان حاصلاً، إلا أنه غير مقصود لذاته.

وقد يكون العطف لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، نحو: جاء زيدٌ لا عمرٌو. أو لصرف الحكم عن محكوم عليه إلى محكومٍ عليه آخر في نحو: جاء زيد بل عمرٌو، وفي نحو: ما جاء زيد بل عمرو، فإن (بل) للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع. والمصروف إلى التابع عند سبق النفي حكم مثبت عند الجمهور، فالمراد بالصرف فيه تغيير الحكم، لا إثبات النفي.

وقد يكون العطف للشك أو التشكيك في نحو: جاءني زيد أو عمرو. أو للإيهام في نحو قوله تعالى: ﴿وإنّا أو إياكم لعلى هدًى أو في ضلالٍ مُبين﴾. والشاهد في (أوْ) الأولى العاطفة على المسند إليه.

وقد يكون للتخيير أو الإباحة في نحو: كُلْ رمّاناً أو تفاحاً.

١٠٠ - الإتباع بعطف البيان

إتباع المسند إليه بعطف البيان يكون لإيضاحه، إما باسم مختص به، نحو: قدم صديقك خالدٌ، أو بغير الاسم، كقول الشاعر:

والمؤمنُ العائذاتِ الطيرَ تمسحُها
رُكبانُ مكّةَ بين الغيلِ والسَنَدِ

فالطير عطف بيان للعائذات.

١٠١ - تتابع الإضافات

عيب يخل بفصاحة الكلام، وهو كون الاسم مضافاً إضافة متداخلة غالباً، مثل قول ابن بابك:

حمامةَ جرعا حومة الجندل اسجعي
فأنت بمرأى من سعاد ومسمعِ

ففيه إضافة (حمامة) إلى (جرعا) ثم إضافة (جرعا) إلى (حومة) ثم إضافة (حومة) إلى (الجندل).

١٠٢ - الإتباع والمزاوجة

قال ابن فارس في مقدمة كتابه «الإتباع والمزاوجة»:

هذا كتاب الإتباع والمزاوجة، وكلاهما على وجهين:

أحدهما: أن تكون كلمتان متواليتان على روي واحد.

والوجه الآخر: أن يختلف الرويان.

ثم تكون بعد ذلك على وجهين:

أحدهما: أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف.

والآخر: أن تكون الثانية غير واضحة المعنى، ولا بيّنة الاشتقاق، إلا أنها كالإتباع لما قبلها.

وكذلك روى عن بعض العرب أنه سئل عن هذا الإتباع، فقال: شيء نَتِدُ به كلامنا!...

تقول العرب: إنه لساغِبٌ لاغبٌ، فالساغب الجائع، واللاغب المعيي الكالّ، وهو السَّغوب واللَّغوب... قال الأصمعي: رجل خيّاب تيّاب، قال: «خياب» من خاب، و«تياب» تزويج، وهو يصلح أن يكون إتباعاً. ويقال: «خياب هياب» فهاتان معروفتا المعنى...

ومما يرد في تأليف الكلام قولهم: «أرَبَّ فلانٌ وألبَّ»، فهو «مُربٌّ ملبّ» إذا أقام. و«ما زال يفعله مذ شبّ إلى أن دبّ» يريدون مذ كان شابّاً إلى أن دبّ على العصا. ويسألون المرأة فيقولون: «أشابة أم ثابّة» كأن الثابة خلاف الشابة، و«ماله حَلوبة ولا رَكوبة» الحلوبة ما تحلب، والركوبة ما تركب... (الإتباع والمزاوجة ٣).

وقال ابن فارس في خاتمة كتابه: قد ذكرت ما انتهى إليّ من هذا الباب، وتحريت ما كان منه كالمقفى، وتركت ما اختلف رويُّه...

(الإتباع والمزاوجة ٢٤)

١٠٣ - الاستتباع

من المحسنات المعنوية، وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، كقوله:

نهبْتَ من الأعمار ما لو حويْتَه
لهنِّئَت الدنيا بأنك خالدُ

مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها.

١٠٤ - التّتبيع

من أنواع (الإشارة) عند ابن رشيق، وقوم يسمونه (التجاوز). وهو أن يريد الشاعر ذكر الشيء، فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه في الصفة، وينوب عنه في الدلالة عليه. وأول من أشار إلى ذلك امرؤ القيس يصف امرأة:

ويُضحِي فتيتُ المسكِ فوقَ فراشها
نَئُومُ الضُّحا لم تنتطقْ عن تفضُّلِ

فقوله: «يضحي فتيت المسك» تتبيع، وقوله: «نئوم الضحا» تتبيع ثان، وقوله:

«لم تنتطق عن تفضل» تتبيع ثالث. وإنما أراد أن يصفها بالترفُّه والنعمة وقلة الامتهان في الخدمة، وأنها شريفة مكفية المئونة، فجاء بما يتبع الصفة ويدل عليها أفضل دلالة.

ونظيره قول الأخطل يصف نساءً:

لا يصطلين دخان النار شاتية
إلا بعُود يلنجوجٍ على فحمِ

فذكر أنهنّ ذوات تملك وشرف حال. وأين هذا من قول النابغة في معناه وقصده:

ليستْ من السود أعقاباً إذا انصرفتْ
ولا تبيعُ بِجَنْبَيْ نخلة البُرَمَا؟

كأنها إن لم تكن سوداء العقبين بياعة للبرم كانت في نهاية الحسن والشرف والدعة!.

وقال النابغة ـ وأراد أن يصف طول العنق وتمام الخلقة فيها ـ فذكر القرط، إذ كان مما يتبع وصف العنق، ولم يسبقه إلى ذلك أحد من الشعراء:

إذا ارتعشت خاف الجبان رعاثها
ومن يتعلّقْ حيثُ عُلِّق يَفْرقِ

فجعل رعاثها يخاف ويفرق، وعذره ببعد مسقطه. فتناول هذا المعنى عمر بن أبي ربيعة، فأوضحه بقوله:

بعيدةُ مهوى القرط إمّا لنوفلٍ
أبوها وإمّا عبد شمسٍ وهاشمِ

وانظر (الكناية) في باب الكاف.
وانظر (الإرداف) في باب الراء.

١٠٥ ـ التبعية

تنقسم الاستعارة بحسب لفظها إلى استعارة أصلية، واستعارة تبعية.

والاستعارة (التبعية) هي التي لا يكون المستعار فيها اسم جنسٍ غير مشتق، فيكون فعلاً أو اسماً مشتقاً أو حرفاً.

وسميت هذه الاستعارة (تبعية) لأنها تابعة لاستعارة أخرى في المصدر، لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً، والأفعال والصفات المشتقة منها بمعزل عن أن توصف. والمحتمل للاستعارة في الأفعال والصفات المشتقة منها هي مصادرها، وفي الحروف متعلقات معانيها. فتقع الاستعارة هناك، ثم يسري فيها.

ومتعلقات معاني الحروف ما يعبّر عنها عند تفسيرها، مثل قولنا: إن معنى «من» ابتداء الغاية، ومعنى «إلى» انتهاء الغاية.

فاستعارة الفعل نحو قول الله تعالى: ﴿ بل نقذفُ بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ﴾ فالمعنى على الحقيقة:

بل نورد الحق على الباطل فيذهبه.

فقد شبه الإيراد بالقذف، واستعير لفظ المشبه به للمشبه، ثم اشتق من القذف بمعنى الإيراد «قذف» بمعنى «أورد» على سبيل الاستعارة التصريحية «التبعية» واستعار الدمغ للمحو بجامع الإذهاب في كل.

واستعارة المشتق نحو: حكم على قاتلك بالسجن، من القتل بمعنى الضرب الشديد.

واستعارة الحرف نحو قوله تعالى: ﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾ فقد شبّه مطلق الارتباط بين المستعلي والمستعلى عليه بمطلق الارتباط بين الظرف والمظروف، بجامع التمكن أو مطلق الارتباط في كل، فسرى التشبيه من الكليين إلى الجزئيات. واستعير لفظ «في» من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه على سبيل الاستعارة التبعية.

١٠٦ - المتابعة

هي إثبات الأوصاف في اللفظ على ترتيب وقوعها. مثل قول الله عز وجلّ: ﴿ خلقكمْ من ترابٍ ثم من نطْفةٍ ثم من عَلَقةٍ ﴾. ومثل قول زهير بن أبي سلمى:

يؤخِّرْ فيوضع في كتابٍ فيدخرْ
ليوم الحسابِ أو يعجَّل فينقَمِ

١٠٧ - التوابع

انظر (الإرداف والتوابع) وسيأتي في باب الراء.

١٠٨ - التّام

أحد قسمي التجنيس: التام، وغير التام.

والتجنيس التام أن تتفق الكلمتان في لفظهما، ووزنهما، وحركاتهما، ولا تختلفا إلا من جهة المعنى. وأكثر ما يقع في الألفاظ المشتركة.

ومثاله من كتاب الله تعالى: ﴿ ويوم تقومُ الساعةُ يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة ﴾، وليس في القرآن من التجنيس الكامل إلا هذه الآية. فالساعة الأولى عبارة عن القيامة، والساعة الثانية هي واحدة الساعات، لكنهما اتفقتا لفظاً، فلهذا كان جناساً تاماً.

ومن السنة النبوية قوله ﷺ، لما نازع الصحابة جرير بن عبد الله في أُحُد زمام ناقة الرسول أيهم يقبضه، فقال عليه السلام: «خلّوا بين جرير والجرير!».

ومنه قول أبي تمام:

ما مات مِنْ كرم الزمان فإنه
يَحْيَا لدى يحيى بنِ عبدِ اللهِ

ومنه قولهم: لولا اليمين لقبّلتُ اليمين، فاليمين الأولى الألية أو القسم، واليمين الثانية الجارحة. ومنه قولهم: ما ملأ الراحة من استوطن الراحة، فالراحة الأولى هي الجارحة، والراحة الثانية هي نقيض الشقاء.

والتجنيس التام يسميه قدامة بن جعفر (المطابق) وسيأتي في باب الطاء.

ويسمى أيضاً (المستوفي) وسيأتي في باب الواو.

ويسمي كذلك (المماثلة) وستأتي في باب الميم.

ويسمى أيضاً (التجنيس الكامل).

١٠٩ - التتميم

عند قدامة من نعوت المعاني. وهو عنده أن يذكر الشاعر المعنى، فلا يدع من الأحوال التي تتم بها صحته وتكمل معها جودته شيئاً إلّا أتى به، مثل قول نافع بن خليفة الغَنَوي:

رجالٌ إذا لم يُقبلِ الحقُّ منهمُ
ويُعْطَوْهُ عاذُوا بالسيوف القواطعِ

وإنما تمت جودة المعنى بقوله: «ويُعطوه» وإلا كان المعنى منقوص الصحة. ومثل قول عُمَيْر بن الأيْهم التغلبي:

بها نِلْنا القرائب من سِوانا
وأحرزْنا القرائب أن تُنالا

فالذي أكمل جودة هذا البيت قوله: «وأحرزنا القرائب أن تنالا» مع أنهم نالوا القرائب من سواهم، ومثله قول طرفة:

فسقَى ديارك غيرَ مفسدِها
صوبُ الربيع وديمةٌ تهمي

فقوله: «غير مفسدها» إتمام لجودة ما قاله، لأنه لو لم يقل: «غير مفسدها» لعيب كما عيب ذو الرمة في قوله:

ألا يا اسلمي يا دارَ ميِّ على البِلَى
ولا زال منهلاً بجرْعائِكِ القطرُ

فإن الذي عابه في هذا القول إنما هو بأن نسب قوله هذا إلى أن فيه إفساداً للدار التي دعا لها، وهو أن تغرق بكثرة المطر. ومثل قول مضرِّس بن رِبْعي:

والمانعون إذا كانتْ ممانعةٌ
والعائدون بحُسْناهمْ إذا قدرُوا

... ومثل قول النمرِ بن تولب:

لقد أصبحَ البيضُ الغوانيِ كأنما
يَرَيْنَ إذا ما كنتُ فيهنَّ أجرَبا
وكنتُ إذا لاقيتهنَّ ببلدةٍ
يقلْن على النكراء: أهلاً ومَرْحَبا

فقـوله: «على النكـراء» أتم لجودة المعنى، وإلا فلو كانت بينهم معرفة لم ينكر أن يقلن له: «أهلا ومرحبا»!.

وعقد أبو هلال في (الصناعتين) فصلاً في «التتميم والتكميل» قال: وهو أن توفيّ المعنى حظه من الجودة، وتعطيه نصيبه من الصحة، ثم لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلا تورده، أو لفظاً فيه توكيده إلا تذكره، كقـول الله تعالى: ﴿ من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنُحْيينّه حياة طيبـة ﴾، فبقولـه تعالى: «وهو مؤمن» تم المعنى.

ونحو قوله سبحانه: ﴿ إن الذين قالوا ربُّنا اللهُ ثم استقاموا ﴾، فبقوله تعالى: «استقاموا» تم المعنى أيضاً. وقد دخل تحته جميع الطاعات، فهو من جوامع الكلم...

ومن البـلاغيين من يسمي التتميم (التمام).

وانظر (التحرز مما يوجب الطعن) في باب الحاء.

وانظر (الاحتراس) في بـاب الحاء أيضاً.

وانظر (التكميل) في باب الكاف.

وانظر (الإيغال) في باب الواو.

١١٠ - التتميـم

وهـو من ضروب (الإطنـاب) عنـد البلاغيين. وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام.

ويكون ذلك لنكتة بلاغية، كالمبالغة في نحو قوله تعالى: ﴿ ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً ﴾ على وجه، وهو أن يكون الضمير في «حبه» راجعاً إلى الطعام، أي يطعمونه مـع اشتهائه والاحتياج إليه. فإن جعل الضمير لله تعالى، أي: على حب الله، فهو لتأدية أصل المراد.

ونحوه: ﴿ وآتى المال على حبه ﴾، وكذا: ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾. وقول الشاعر:

إني - على ما ترَيْنَ من كِبَرِي
أعـرفُ من أينَ تؤكَلُ الكتفُ!

وقول زهير:

من يلقَ يوماً، على عِلّاته، هَرِماً
يلقَ السماحةَ منه والنَدى خُلقَا

١١١ - التمام

عند بعض البلاغيين هو (التتميم). وقد سبق في هذا الباب.

١١٢ - المتوّج

من (التأريخ الشعري): وهو ما تحسب أول كلماته دون باقيها، كقول بعضهم مؤرخاً لسنة ١١٠٢ هـ:

قد جاء عامٌ جديدٌ
لكلّ خيرٍ يحوزُ

أرخ أوائل «قول
بكلّ خير تَفوزُ»

وانظر (التأريخ الشعري) وقد سبق في باب الهمزة.

بَابُ الثَّاءِ

باب الثاء

١١٣ - الإثبات

من المجاز، هو (المجاز العقلي)، وسمِّي مجازاً في إثبات أحد الطرفين للآخر. والتقييد بالإثبات لأشرفيته، فمثل: ﴿فما ربحتْ تجارتُهم﴾ جعل من قبيل المجاز لكون إسناد الربح إلى التجارة إسناداً إلى غير ما هو له. أو أن ما ربحت تجارتهم بمعنى خسرتْ، فالمجاز العقلي كما يكون في الإسناد المثبت يكون في المنفيّ أيضاً.

وانظر (المجاز) في باب الجيم.
وانظر (العقلي) في باب العين.

١١٤ - إثبات الشيء للشيء بنفيه عن غير ذلك الشيء

وهو أن يقصد المتكلم أن يفرد إنساناً بصفة لا يشركه فيها غيره، فينفي تلك الصفة في أول كلامه عن جميع الناس، ويثبتها له خاصة، كقول الخنساء في أخيها صخر:

وما بلغتْ كفُّ امرىءٍ متناولاً
من المجد إلّا والذي نلتَ أطولُ
وما بلغ المهدُون للناس مِدْحةً
وإن أطنبوا إلّا الذي فيك أفضلُ

فتناوله أبو نواس، فقالَ في مدح محمد الأمين:

إذا نحنُ أثنينا عليك بصالح
فأنت كما نُثني وفوقَ الذي نُثْني
وإنْ جرت الألفاظ منّا بمدْحةٍ
لغيرك إنساناً فأنت الذي نعني

لم يتعرض أبو نواس للبيت الأوَّل من بيتي الخنساء البتّة، وإنما تناول معنى البيت الثاني، فعمله برمّته في بيته الأول، وعلم لحذقه أن المعنى ناقص من جهة أنه لم يأتِ منه إلا بتفضيل ما قيل في ممدوحه على ما قيل في غيره من سائر

الناس، وهو معنى الخنساء، وقد بقي من تمام معنى هذا الممدوح المخصوص بما يقوله هو في مدح غير ممدوحه، فأخبر أنه يعني به ممدوحه وثبوته له، وإن واجهت الألفاظ غيره، فجعل لفظ مدحه لغير ممدوحه، ولممدوحه معناه.

ومن هذا الباب قسم يقع في التشبيه والإخبار، وهو أن يكون للمشبّه أو المخبَر عنه صفات، فيعمد المتكلم إلى نفي بعضها نفياً يلزم منه إثبات ما في تلك الصفات له، كقول رسول الله ﷺ للإمام علي: «أمَا ترضَى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبيَّ بعدي»؟! فسلبه النبوّة مستثنياً لها من جميع ما كان لها من موسى وهارون عليهما السّلام.

ومن القسم الأول من هذا الباب جميع معجزات الرسل - صلوات الله عليهم وسلامه - فإن صورة المعجزة تنسب للنبيّ الذي جاءت على يده، وتعدّ من فعله مجازاً، وهي في الحقيقة فعل الله تعالى. ومن ذلك في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿ وما رميْتَ إذ رميْتَ ولكنّ الله رمَى ﴾ فأثبت الرمي للنبيّ ﷺ، إذ جاءت صورته على يده، ونفى معناه عنه؛ إذ كان لا يتأتى مثل ذلك الرمي إلا من الله سبحانه، فإن كل حصاة أصابت عين إنسان. وهذا لا يكون إلّا من فعل الله تعالى. (وانظر بديع القرآن ٣٠٤).

١١٥ - التثليم

عند قدامة، من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن. وهو أن يأتي الشاعر بأشياء يقصر عنها العروض، فيضطر إلى ثلمها والنقص منها. مثال ذلك قول أمية بن أبي الصلت:

لا أرى من يعينني في حياتي
غيرَ نفسي إلّا بني إسْرالِ

أراد بني إسرائيل... وقال علقمة بن عَبَدة:

كأن إبريقهم ظبيٌ على شرَفٍ
مفدَّمٌ بِسَبا الكتّان ملثومُ

أراد «بسبائب الكتّان» فحذف للعروض. وقال لبيد بن ربيعة:

* دَرَسَ المنَا بمُتَالعٍ فأبانِ *

أراد «المنازل» فقال «المنَا»... فثلم ونقص الكلمة للعروض -.

وانظر «نقد الشعر» ١٣٧.

١١٦ - الاستثناء

قال أبو هلال العسكري: والاستثناء على ضربين:

فالضرب الأول: هو أن تأتي بمعنى تريد توكيده والزيادة فيه، فتستثني بغيره، فتكون الزيادة التي قصدتها، والتوكيد الذي توخّيته في استثنائك، كما أخبرنا أبو أحمد، قال: أخبرني أبو عمر الزاهد، قال: قال أبو العباس: قال ابن سلام لجندل بن جابر الفزاري[1]:

فتىً كملتْ أخلاقُهُ غيرَ أنّه
جوادٌ فيما يُبقي من المال باقيا
فتىً كان فيه ما يسرُّ صديقه
على أنّ فيه ما يُسوء الأعاديا

فقال: هذا اسْتثناء، فتبين هذا الاستثناء لهم، كما قال النابغة[2]:

ولا عيب فيهم غيرَ أنّ سيوفَهم
بهنَّ فلولٌ من قِراع الكتائبِ

ومثله قول أبي تمام:

تنصلَّ ربّها من غيرِ جُرْمٍ
إليك سوى النصيحة في الوِداد

وقال أبو هلال:

ولا عيبَ فيه غير أنّ ذوي النّدى
خِساسٌ إذا قيسُوا به ولئامُ

والضرب الآخر: استقصاء المعنى، والتحرّز من دخول النقصان فيه. مثل قول طرفة:

فسقى ديارَكِ غيرَ مُفسِدِها
صوبُ الربيعِ وديمةٌ تهمي

وقول الآخر:

فلا تبعَدَنْ إلاّ من السّوءِ إنني
إليك وإنْ شطتْ بيَ الدارُ نازعُ

وقال الربيع بن ضبع:

فَنِيتُ ولا يفنى صَمِيمِي ومنطقي
وكلّ امرىءٍ إلا أحاديثَه فانِ

وقال أعرابي يصف قوساً:

* خرقاءُ إلا أنّها صَنَاعُ *

وقال آخر في الخيل:

منها الدَّجُوجيُّ ومنها الأرْمَكُ[1]
كالليْلِ إلا أنها تَحرَّكُ

(انظر الصناعتين ٤٠٨).

قلت: الضرب الأول هو (تأكيد المدح بما يشبه الذم) عند البلاغيين وابن المعتز، والضرب الثاني هو (الاحتراس).

وانظر (تأكيد المدح): وقد سبق في باب الهمزة.

(١) البيتان في أكثر المصادر للنابغة الجعدي.
(٢) هو النابغة الذبياني.

(١) الدجوجي: الشديد السواد، والأرمك الذي يخالط غبرته سواد.

وانظر (الاحتراس): وسيأتي في باب الحاء.

١١٧ - الاستثناء

قال ابن أبي الأصبع: الاستثناء كالاستدراك، كلٌ منهما على قسمين: لغويّ، وصناعي. فاللغويّ قد فرغ النحاة من تقريره، والصناعي هو المتعلق بعلم البيان.

والفرق بينهما أن الصناعيّ لا بدّ أن يتضمّن ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدلّ عليه اللغويّ، كقوله تعالى في (الاستدراك): ﴿قالتِ الأعرابُ آمنّا قل لم تؤمنوا ولكنْ قولوا أسلمْنا﴾ فإن الكلام لو اقتصر فيه على ما دون الاستدراك لكان منفِّراً لهم، لأنهم ظنّوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقادهما إيماناً، فأوجبت البلاغة تبيين الإيمان، فاستدرك ما استدركه من الكلام، ليعلم أن الإيمان موافقة القلب للّسان، ولأن انفراد اللسان بذلك يسمّى إسلاماً لا إيماناً، وزاده إيضاحاً بقوله تعالى: ﴿ ولمّا يدخلِ الإيمانُ في قلوبكم﴾. فلما تضمّنَ الاستدراك إيضاح ما على ظاهر الكلام من الإشكال عُدّ من المحاسن.

وكذلك (الاستثناء) لا بدّ من تضمّنه معنى زائداً على الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿ فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعونَ إلاّ إبليس﴾ فإن هذا الاستثناء لو لم يتقدّم لفظه هذا الاحتراس من قوله تعالى: ﴿ كلّهم أجمعون﴾ لما جاز إثباته في أبواب البديع، فإنه لو اقتصر فيه على قوله: ﴿ فسجد الملائكة إلا إبليس﴾ لاحتمل أن يكون من الملائكة من لم يسجد، فيتأسَّى به إبليس، ولا يكون منفرداً بهذه الكبيرة، لاحتمال أن تكون آلة التعريف للعهد لا للجنس. فلمّا كان هذا الإشكال يتوجّه على الكلام إذا اقتصر فيه على ما دون التوكيد وجب الإتيان بالتوكيد، ليعلم أن آلة التعريف للجنس، فيرتفع هذا الإشكال بهذا الاحتراس. فحينئذ تعظم كبيرة إبليس، لكونه فارق جميع الملأ الأعلى، وخرق إجماع الملائكة، فيستحق أن يفرد بما جرى عليه من اللعن إلى آخر الأبد.

ومن الاستثناء نوع لا يدخل في أبواب البديع إلا بعد أن يوصف المستثنى بوصف يتضمن نوعاً من المحاسن، أو يذيّل بمعنى مرتبط بمعناه يتضمن معنى من معاني البديع. كقوله تعالى: ﴿ فأمّا الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق. خالدينَ فيها ما دامتِ السمواتُ والأرضُ إلاّ ما شاء ربُّك إنّ ربّك فعالٌ

لما يريد. وأما الذين سعدوا ففي الجنةِ خالدينَ فيها ما دامتِ السمواتُ والأرضُ إلا ما شاء ربّك عطاء غير مجذوذ ﴾.

فإنه سبحانه كما علم أن أهل الشقاوة الذين تناولهم هذا الوعيد صنفان: عُصاة المؤمنين، وكفار الأمم. وأحد الصنفين غير مخلّد في النار على مذهب أهل الحق. استثنى سبحانه من خلود الأشقياء استثناء مذيلاً بمعنى يشعر بانقطاع الخلود حيث قال: ﴿ إن ربّك فعّال لما يريد ﴾. فكان مفهوم ذلك الإعلام بأنه لا اعتراض عليه في إخراج بعض أهل الشقاوة من النار.

ولما علم بأن كل من دخل الجنة لا يخرج منها، وأن أهل السّعادة كلهم سواء في الخلود كقوله تعالى: ﴿ وما هم منها بمخرَجين ﴾ وإن تفاوتت درجاتهم فيها، وصف سبحانه خلودهم بعدم الانقطاع، حيث قال: ﴿ عطاء غير مجذوذ ﴾ أي غير منقطع. وإذا علم أن خلودهم في الجنة غير منقطع علم أن ذلك الاستثناء إنما كان لمدة مُقامهم في البرزخ، أو مقامهم في عرصة القيامة، أو غير ذلك من الأقوال التي يوحيها التأويل الذي وجّه إليه لامتناع الاستثناء من الخلود. ولما كان المستثنى في هذا الاستثناء موصولاً بصلة تصحح معنى الكلام، وتوضح ما على ظاهره من الإشكال ليوصف بحسن البيان، استحق دخوله في أبواب البديع... وانظر (بديع القرآن ١٢٣).

١١٨ - الاستثناء العَدديّ

ذكره بهذا الاسم ضياء الدين بن الأثير[١]، قال: وهو ضرب من المبالغة، لطيف المأخذ، وفائدته أنّ أول ما يطرق سمع المخاطب ذكر العَقْدِ من العدد، فيكثر موقع ذلك عنده.. وذلك كقول القائل: أعطيتهُ مائةً إلاّ عشْرةً، أو أعطيته ألفاً إلاّ مائة، فإن ذلك أبلغ من أن لو قال: أعطيتُه تسْعين، أو تسعمائة.

وعليه ورد قوله تعالى: ﴿ ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه، فلبِثَ فيهم ألفَ سنةٍ إلاّ خمسين عاماً ﴾. ولم يقُلْ: تسعمائةٍ وخمسين عاماً، لفائدة حسنة، وهي ذكرُ ما ابتُليَ به نوحٌ من أمّته، وما كابده من طول المصابرة، ليكون ذلك تسليةً لرسول الله ﷺ فيما يلقاه من أمّته، وتثبيتاً له، فإنّ ذكرَ رأس العدد الذي هو منتهى العقود وأعظمُها أوقعُ وأوْصلُ إلى الغرض من استطالة السّامع مدّة صبره، وما لاقاه من قومه.

---

(١) انظر (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) ٢/٢٢٥ بتحقيقنا ـ نشر دار الرفاعي بالرياض ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣ م.

وقال ابن أبي الأصبع[1] في قوله تعالى: ﴿فلبث فيهم ألفَ سنةٍ إلّا خمسين عاماً﴾ إن الإخبار عن هذه المدة بهذه الصيغة يمهّد عذر نوح عليه السلام في دعائه على قومه بدعوة أهلكتهم عن آخرهم. إذْ لو قيل: فلبث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً، لما كان لهذه العبارة من التهويل ما للأولى، لأن لفظة الألف في العبارة الأولى هي أول ما يطرق السمع، فيشتغل بها عن سماع بقية الكلام من الاستثناء. وإذا راجع الاستماع لم يبق للاستثناء بعدما تقدّمه وَقْع يزيل ما حصل عنده من ذكر الألف، فتعظم كبيرة قوم نوح عليه السلام في إصرارهم على المعصيةمع طول مدة الدعاء.

قلتُ: ما أشبه كلام ابن أبي الأصبع هذا بكلام ابن الأثير الذي سبق، فلعلّه نقل عنه، وإن لم يشر إليه!

وقد أدخل ابن أبي الأصبع كلامه هذا في عموم كلامه في باب (الاستثناء)، وانفرد ابن الأثير بتسميته (الاستثناء العددي) كما تقدّم.

١١٩ ـ الاستثناء من غير موجب

وهو من فروع (الإرداف).

قال ابن الأثير[2]: وذلك من غرائب الكناية، كقوله تعالى: ﴿ليس لهم طعامٌ إلّا من ضَرِيع﴾.. الآية. و «الضّريع» نبت ذو شوك، تسمِّيه قريش «الشِّبْرق» في حالة خضرته وطراوته، فإذا يبس سمّته العرب «الضَرِيع»، والإبل ترعاه طريّاً، ولا تقربه يابساً.

والمعنى: ليس لهم طعامٌ أصلاً، لأن «الضّريع» ليس بطعام للبهائم فضلاً عن الإنس. وهذا مثل قولك: «ليس لفلان ظلّ إلا الشمس»، تريد بذلك نفي الظلّ عنه كما هو. وذكر «الضريع» رادف لانتفاء الطعام.

وعلى نحو من هذا جاء قول بعضهم:

وتفرَّدوا بالمكرُماتِ فلم يكنْ
لسِوَاهمُ منها سِوَى الحرمانِ

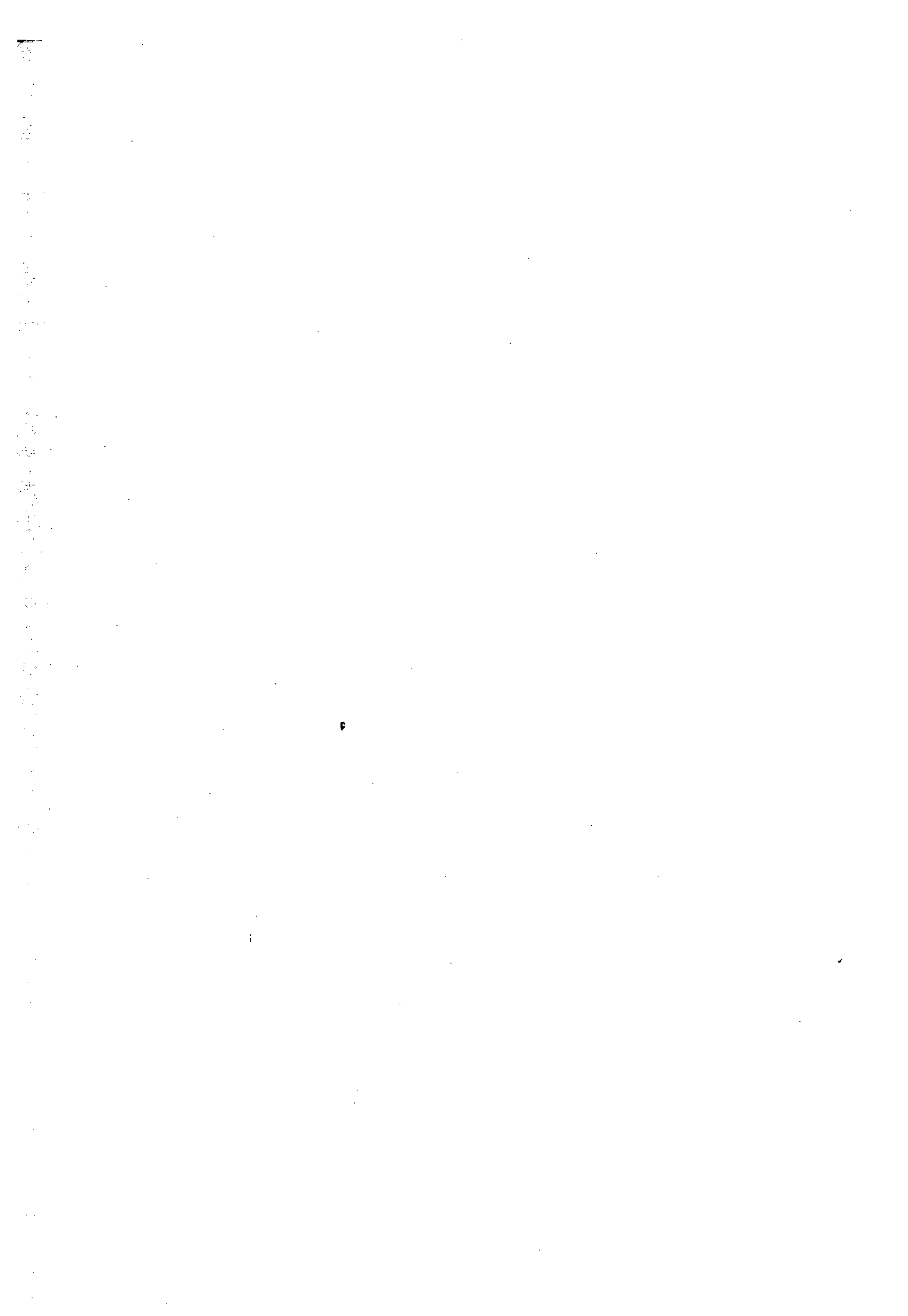
والمراد نفي المكرمات عن سواهم، لأنه إذا كان لهم الحرمان من المكرمات فما لهم منها شيءُ البتّة.

---

(١) انظر (بديع القرآن) ١٢٢.

(٢) انظر (الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور) ١٦٢.

بَابُ الجِيمِ



باب الجيم

١٢٠ ـ المجْدُود

من الشعر: ما اشتهر وجرى على ألسنة الناس، نحو قول عنترة:

* وكما علمتِ شمائلي وتكرّمي *

فقد رزقَ جَدّاً واشتهاراً على قول امرىء القيس:

وشمائلي ما قد علمتِ وما
نبحتْ كلابُك طارقاً مثلي

ومنه أخذ عنترة بيته الذي اشتهر وجرى على ألسنة الناس. ونحو قول سَلْم الخاسر:

من راقبَ الناسَ مات غمّاً
وفاز باللّذةِ الجسورِ

فقد رزق جدّاً واشتهاراً على قول بشار:

من راقبَ الناسَ لم يظفرْ بحاجته
وفاز بالطّيبات الفاتكُ اللّهجُ

ومنه أخذ سَلْم بيته الذي اشتهر وجرى على ألسنة الناس.

١٢١ ـ الاجتذاب والتركيب

أن يؤلف الشاعر البيت من أبيات قد ركب بعضها من بعض. مثل قول يزيد بن الطثرية:

إذا ما رآني مقْبِلاً غضّ طرفَهُ
كأنّ شعاعَ الشمسِ دُوني يقابلُهْ

فأوّله من قول جميل:

إذا ما رأوني طالعاً من ثنيّةٍ
يقولون من هذا؟ وقد عرَفوني

ووسطه من قول جرير:

فغُضّ الطرف إنك من نمير
فلا كعباً بلغت ولا كلابا

وعجزه من قول عنترة الطائي:

إذا أبصرْتني أعرضْت عنّي
كأنّ الشمسَ من حولي تدورُ

وبعض العلماء يسمى مثل هذا (الالتقاط والتلفيق).

١٢٢ - التجريد

وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمراً آخر مثله في تلك الصفة، مبالغة في كمالها فيه، وهو أقسام:

منها نحو قولهم: لي من فلان صديق حميم. أي بلغ من الصداقة حدّاً صحّ معه أن يُستخلص منه صديق آخر.

ومنها نحو قولهم: لئن سألت فلاناً لتسألنّ به البحر. ومنه قول الشاعر:

وشوهاء تعدُو بي إلى صارخ الوغى
بمستلئم مثل الفَنيق المرحَّل

أي تعدو بي، ومعي من استعدادي للحرب لابسُ لامةً.

ومنها قوله تعالى: ﴿ لهمْ فيها دارُ الخُلد ﴾ لأن جهنّم أعاذنا الله منها هي دار الخلد، لكن انتزع منها مثلها، وجعل فيها مقرّاً للكفار، تهويلاً لأمرها.

ومنها نحو قول الحماسي:

فإذا بقيت لأرحلن بغزوةٍ
تحوي الغنائمَ أو يموتَ كريم

وعليه قراءة من قرأ: ﴿ فإذا انشقت السّماء فكانتْ وردةٌ كالدِّهان ﴾ بالرفع بمعْنى فحصلت سماءٌ وردةٌ. وقيل تقدير الأول: أو يموت مني كريم. وتقدير الثاني: فكانت منها وردة كالدهان.

ومنها نحو قوله:

يا خيرَ مَن يركبُ المطيَّ ولا
يشربُ كأساً بكفِّ مَنْ بَخِلا

ونحوه قول الآخر:

إن تلْقني لا ترى غيري تناظره
تنسَ السِّلاحَ وتعرفْ جبهةَ الأسد

ومنها مخاطبة الإنسان غيره، وهو يريد نفسه، كقول الأعشى:

ودِّع هُرَيرةَ إنّ الركبَ مرتحِلُ
وهل تطيقُ وداعاً أيّها الرجلُ

ومنه قول أبي الطيّب:

لا خيلَ عندك تُهديها ولا مالُ
فليُسعدِ النطقُ إن لمْ تُسعِدِ الحالُ

ومنه قول الصِّمّة العنبريّ:

حننتَ إلى ريّا ونفسُك باعدتْ
مزارَكَ من ريّا وشعباكُما معَا
فما حسنٌ أن تأتيَ الأمرَ طائعاً
وتجزعَ أنْ داعي الصبابة أسمَعَا

ومنه قول الحيْص بيْص:

إلامَ يراك المجدُ في زيّ شاعرٍ
وقد نحلتْ شوقاً فروعُ المنابرِ

كتمتَ بصِيتِ الشعر علماً وحكمةً
ببعضهما ينقاد صعبُ المفاخرِ
أمَا وأبيكَ الخَير إنك فارس الـ
ـكلام ومحيـي الدَّارِسَاتِ الغوابرِ

١٢٣ ـ التجريـد

قال العلوي في الطراز: إن التجريد في أصل اللغة هو إزالة الشيء عن غيره في الاتصال، فيقال: جرّدت السيفَ عن غمده، وجرّدت الرجل عن ثيابه، إذا أزلتهما عنهما. ومنه قوله عليه السلام: «لا مدّ ولا تجريد» يعني في حدّ القذف وحدّ الشرب. وأراد أنّ المحدود لا يمدّ على الأرض، ولا يجرّد عن ثيابه.

فأما في مصطلح علماء البيان فهو مقول على إخلاص الخطاب إلى غيرك وأنت تريد به نفسك. وقد يطلق على إخلاص الخطاب على نفسك خاصة دون غيرها.

وهو من محاسن علم البيان ولطائفه. وقد استعمل على ألسنة الفصحاء كثيراً، فصار مقصوراً على هـذين الوجهين، فَلْنَقْصُر الكلام فيه عليهما، ونذكر له تقريرين:

التقرير الأول في (التجريد المحض): وهو أن تأتي بكلام يكون ظاهره خطاباً لغيرك، وأنت تريـده خطابـاً لنفسك، فتكون قد جردت الخطاب عن نفسك، وأخلصته لغيرك، فلهذا يكون تجريداً محققـاً ـ وقـد سبقت أمثلة ذلـك في (التجريد) السابق.

التقرير الثاني في بيان (التجريد غير المحض): وهـو أن تجعـل الخـطاب لنفسك على جهة الخصوص دون غيرها. والتفرقة بين هذا والأول ظاهرة، فإنك في الأول جردت الخطاب لغيرك وأنت تريد به نفسك، فإطلاق اسم (التجريد) عليه ظاهر، بخـلاف الثاني، فـإنه خـطاب لنفسك لا غير. وإنما قيل له (تجريد) لأن نفس الإنسان لما كانت منفصلة عن هذه الأبعاض والأوصال صارت كأنها منفصلة عنه، فلهذا سمي تجريداً. ومثاله ما قال عمرو بن الإطنابة:

أقول لها وقد جَشأَتْ وجاشتْ
مكـانكِ تُحمـدي أو تستريحي

ومن هذا ما قاله بعض الشعراء:

أقـول للنفس تـأسـاءً وتعـزيـةً
إحدى يديَّ أصـابتْني ولم تُرِدِ

من ذلك ما قاله الأعشى:

ودِّع هُريرة إن الركبَ مرتحـلُ
وهل تطيقُ وداعاً أيها الرجل؟

فهو في هذه الأبيات كلها خطابه مقصور على نفسه دون غيره.

فإذا تمهدت هذه القاعدة فهل يطلق اسم التجريد على النوع الثاني على جهة الحقيقة أم لا؟ وفيه مذهبان. ذلك أن بعض علماء البيان يذهبون إلى أنّ هذا النوع لا يطلق عليه اسم (التجريد) وإنما يقال له «نصف تجريد» وهذا هو الذي زعمه ابن الأثير، فإن التجريد الحقيقي هو ما ذكرناه في النوع الأول، وهو أن تخاطب غيرك وتوجّه الخطاب إليه وأنت تريد نفسك.

وأما ما هذا حاله فإنك توجه الخطاب فيه إلى نفسك، فلهذا كان (نصف تجريد) كما ترى. والحقيقة أن الإنسان لا يخاطب نفسه، وإنما يخاطب غيره...

وانظر (الطراز ٣/٧٦) و (المثل السائر ٢/١٦٩ - ١٧٧).

١٢٤ - المجرّدة (الاستعارة)

من (الاستعارة) هي التي تقترن بما يلائم المستعار له (المشبه) كقول البحتري:

يؤدون التحيةَ من بعيد
إلى قمرٍ من الإيوانِ بادِ

فقوله: «من الإيوان باد» تجريد، لأنه من ملائمات الرجل الذي هو المشبه، لا من ملائمات القمر الذي هو المشبه به، وكقولك رأيت أسداً يتكلم، ولقيت بحراً يضحك.

وانظر (المطلقة) وستأتي في باب الطاء.

وانظر (المرشحة) وستأتي في باب الراء.

وذكر العلوي أن الاستعارة تنقسم باعتبار اللازم لها إلى (مجردة) و (موشحة).

فإذا استعير لفظ لمعنى آخر فليس يخلو الحال إما أن يذكر معه لازم المستعار له، أو يذكر لازم المستعار نفسه، فإن كان الأول فهو (التجريد) وإن كان الثاني فهو (التوشيح)[1] فأما الاستعارة المجردة فإنما لقبت بهذا اللقب لأنك إذا قلت: «رأيت أسداً يجدِّل الأبطال بنصله، ويشك الفرسان برمحه» فقد جردت قولك: «أسداً» عن لوازم الآساد وخصائصها، إذ ليس من شأنها

(١) لا يقتصر الأمر على هذين النوعين اللذين ذكرهما العلوي، فإن من الاستعارات ما يقترن بما يلائم المستعار له والمستعار منه معاً؛ أو يخلو من ملائمات كل منهما وذلك النوع من الاستعارة يجمع البلاغيون على تسميته (الاستعارة المطلقة).

تجديل الأبطال، ولا شك الفرسان بالرماح والنّصال.

١٢٥ ـ المجرَّدة (التورية)

التورية (المجرّدة) هي التي لم تقترن بما يلائم المعنيين القريب أو البعيد. كقول الخليل لما سأله الجبّار عن زوجته، فقال: هذه أختي! أراد أخوّة الدين. وكقوله تعالى: ﴿ وهو الذي يتوفّاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار﴾.

١٢٦ ـ مجاراة المخاطب في اعتقاده

من الأغراض البلاغية التي تسوغ استعمال (إنْ) في حالة الجزم بوقوع الشرط. كقولك لمن يكذّبك: إنْ صدقتُ فماذا تفعل في أمري؟ مع علمك بأنك صادق.

وانظر (إنْ) وقد سبقت في باب الهمزة.

١٢٧ ـ الجزاءُ عن الفعل بمثل لفظه والمعنيان مختلفان

من وجوه (مخالفة ظاهر اللفظ معناه). وسيأتي في باب الخاء.

١٢٨ ـ الجزئية

من علاقات (المجاز المرسل). وهي تسمية الشيء باسم جزئه، كالعين في الربيئة، لكونها الجارحة المقصودة في جعل الرجل «ربيئة» وما عداها لا يغني شيئاً مع فقدها، فصارت كأنها الشخص كله. وعليه قوله تعالى: ﴿ قم الليل إلاّ قليلاً ﴾ أيْ: صَلِّ. ونحو: ﴿لا تقم فيه أبداً﴾ أي: لا تصلِّ. ونحو: ﴿فتحرير رقبةٍ مؤمنةٍ ﴾ وحقيقته: فتحرير عبد مؤمن، ونحو قول الشاعر:

وكمْ علّمتُه نظم القوافي
فلمّا قال قافية هجاني

وحقيقته: وكم علمته نظم الشعر، والقافية جزء من هذا الشعر... وقد اشترطوا في العلاقة أن يكون الكلّ مركباً تركيباً حقيقياً، فلا يعبّر بالأرض عن مجموع الأرض والسماء، وأن يستلزم انتفاء هذا الجزء انتفاء ذلك الكل، وأن يكون لهذا الجزء مزيد اختصاص بالمعنى المقصود.

١٢٩ ـ التجزئة

هي أن يأتي المتكلم ببيت ويجزئه جميعه أجزاء عروضية، ويجمعها كلها على وزنين مختلفين جزءاً بجزء،

أحدهما على رويّ يخالف روي البيت، والثاني على روي البيت، كقول الشاعر:

هنـديّـة لحـظاتها خـطـيّـة
خـطراتها داريّـة نفحاتها

١٣٠ - الاجتلاب

هو أن يعجب الشاعر ببيت من الشعر، فيصرفه إلى نفسه على جهة المثل. وقد يسمى (الاستلحاق)، وهذا نحو قول النابغة الذبياني:

وصهباء لا تخفي القذى وهو دونها
تصفق في راووقها حين تقطب
تمزّزْتها والديك يدعو صباحه
إذا ما بنو نعش دَنَوْا فتصوّبُوا

فاستلحق البيت الأخيرْ فقال:

وإجّانة ريّا السرور كأنها
إذا غمست فيها الزجاجة كوكبُ
تمزّزْتها والديك يدعو صباحه
إذا ما بنو نعش دَنَوْا فتصوّبُوا

وربما اجتلب الشاعر البيتين على جهة المثل، فلا يكون في ذلك بأس، كما قال عمرو ذو الطوق:

صَدَدْتِ الكأسَ عنا أمَّ عمرو
وكانَ الكأسُ مجراهُ اليمينا
وما شرُّ الثلاثةِ أمَّ عمروٍ
بصاحبكِ الذي لا تصبحينا

فاستلحقهما عمرو بن كلثوم، فهما في قصيدته. وكان أبو عمرو بن العلاء وغيره لا يرونَ ذلكَ عيباً.

وقال جرير للفرزدق - وكان يرميه بانتحال شعر أخيه «الأخطل بن غالب»:

ستعلم من يكون أبوه قَيْناً
ومن كانت قصائده اجتلابا

فإنما وضع جرير «الاجتلاب» مكان «السّرقة» و«الانتحال» لضرورة القافية، وهذا رأي العلماء المحدثين.

أما ابن سلام الجمحي فينقل عن خلف الأحمر أنه سمع أهل البادية من بني سعد يروون بيت النابغة الذبياني:

تعدو الذئاب على من لا كلاب له
وتتقي مربض المستنفر الحامي

للزبرقان بن بدر. قال ابن سلام: سألت يونس عن هذا البيت فقال: هو للنابغة، أظن الزبرقان استزاده في شعره كالمثل حين جاء موضعه، لا «مجتلِباً» له. وقد تفعل ذلك العرب لا يريدون به السرقة. وقد قال النابغة الجعدي في كلمة فخر بها ورد فيها على القشيري:

فإن يكن حاجب ممن فخرت به
فلا يكن حاجب عمّاً ولا خالا

هلاّ فخرت بيومي رَحرحان[1] وقد
ظنت هوازن أن العزّ قد زالا

تلك المكارم لا قعبان[2] من لبن
شيبا بماءٍ فعادا بعدُ أبوالا

فإن بني عامر يروونه للنابغة الجعدي، ولكن الرواة مجمعون على أن قائله أبو الصلت بن ربيعة الثقفي. فإن ابن سلام جعل ما يأتي من كلام الغير على سبيل المثال ليس (اجتلاباً) أي أن الاجتلاب عنده هو السرقة أو (الانتحال). فقد ذهب ابن سلام في «الاجتلاب» مذهب جرير في بيته السابق الذي هجا فيه الفرزدق. قال ابن رشيق: ولم أر محدثاً غيره يقول هذا القول.

١٣١ - الجامع

في التشبيه هو (وجه الشبه)، وهو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقاً أو تخييلاً.

وانظر (التحقيقي) في باب الحاء.
وانظر (التخييلي) في باب الخاء.

(١) رحرحان: اسم جبل قرب عكاظ كان له يوم من أيام العرب.
(٢) القعبان: مثنى القعب، وهو القدح الضخم الذي يروي الرجل.

١٣٢ - الجامع

في الفصل والوصل، هو أمر بسببه يقتضي اجتماع الشيئين. والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين جميعاً، أي أنه لا بد أن يتحقق جامع بين المسند إليه في الجملة الأولى وبين المسند إليه في الثانية، وكذا بين المسندين فيهما. فيصح العطف في نحو: «يشعر علي ويكتب» لأن المسند إليهما في الجملتين متحدان، فبينهما جامع عقلي. والمسندان هما الشعر والكتابة بينهما جامع خيالي، لتقارنهما في خيال الأدباء. وفي نحو: «يعطي الأمير ويمنع» لاتحاد المسند إليه فيهما أيضاً، وتناسب العطاء والمنع بحكم التضاد، فبينهما جامع وهمي.

هذا عند اتحاد المسند إليهما كما رأيت في المثالين، أما عند تغايرهما فلا بد من مناسبة خاصة بينهما، ويكفي في ذلك المناسبة العامة، فالعطف صحيح في نحو: «علي شاعر وخالد كاتب»، وفي نحو: «علي طويل وخالد قصير» عند تحقق مناسبة خاصة معلومة بين خالد وعلي، كأخوّة أو صداقة أو عداوة، أو اشتراكهما في تجارة، أو

اتصافهما بعلم أو إمارة أو شجاعة. . . الخ.

أما مطلق المناسبة في شيء ما كالجرمية أو الحيوانية أو الإنسانية فلا تكفي. ففي المثالين المذكورين لا يصح العطف بدون مناسبة خاصة بين علي وخالد، بألّا يكونا أخوين أو صديقين. . . ولو كانت فيهما مناسبة بين المسندين. ولهذا حكموا بامتناع نحو: «خفّي ضيق وخاتمي ضيق» مع اتحاد المسندين، لأنه لا مناسبة خاصة بين الخفّ والخاتم. ولا عبرة بكونهما معاً ملبوسين مثلاً، لبعد هذه المناسبة. وكذا لا يصح العطف في نحو: «علي شاعر وخالد طويل» مطلقاً أي سواء كان بين علي وخالد مناسبة أو لم يكن، لعدم تناسب المسندين، وهما الشعر وطول القامة.

والجامع بين الشيئين - مسنداً إليهما أو مسندين - إمّا عقلي أو وهمي أو خيالي، لأن العلاقة الجامعة لهما في القوة المفكرة، فإن كان أمراً حقيقياً فهو (العقلي).

وإن كان أمراً اعتبارياً، فإن كان غير محسوس فهو (الوهمي).

وإن كان محسوساً فهو (الخيالي).

ولصاحب علم المعاني حاجة أكيدة إلى معرفة الجامع، لأهمية باب (الفصل والوصل) فيه، وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي، فإن مبناه على العرف والعادة.

وانظر (الجامع العقلي) في باب العين.

وانظر (الجامع الوهمي) في باب الواو.

وانظر (الجامع الخيالي) في باب الخاء.

١٣٣ - الجَمْع

وهو أن يجمع بين متعدّد اثنين أو أكثر في حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿ المال والبنون زينة الحياة الدنيا ﴾. ونحو قول أبي العتاهية:

إن الشبابَ والفراغَ والجِدَهْ
مَفسدةٌ للمرْء أيُّ مَفسدَهْ

١٣٤ - الجمع

تشبيه الجمع: إذا تعدد المشبه به دون المشبه سمي (تشبيه جمع) للجمع فيه بين مشبهات بها. كقول البحتري:

بات نديماً لي حتى الصباح
أغيدُ مجدولُ مكانِ الوشاح

كـأنـمـا يـبـسـم عـن لـؤلـؤ
منضـد أو بـرد أو أقَـاح[1]

فقد شبه ثغره بثلاثة أشياء.

١٣٥ - الجمعُ مع التفريق

وهـو أن يُدخـل شيئان في معنى، ويفرّق بين جهتي الإدخال، أو أن يشبّه المتكلم شيئين بشيء، ثم يفـرق بين وجهي الاشتباه. كقول الشاعر:

فـوجهـك كـالنـار في ضـوئهـا
وقلبي كـالـنـار في حَـرِّهـا

١٣٦ - الجمـع مـع التفـريـق والتقسيم

كقوله تعالى: ﴿يومَ يأتي لا تَكَلَّم نفسٌ إلا بإذنه فمنهم شقيّ وسعيد فأما الذين شَقُوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والأرضُ إلا ما شاء ربّك إنّ ربَّكَ فَعال لما يريد. وأمّا الذين سُعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلّا ما شاء ربّك عطاءً غيرَ مجذوذ﴾، فقد جمع الأنفس بقوله: ﴿لا تكلم نفسٌ﴾ ثم فرّق بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد، ثم قسّم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار، وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله: فأمّا الذين شقوا... الآية.

١٣٧ - الجمع مع التقسيم

وهو إمّا أن يجمع المتكلم أموراً كثيرة تحت حكم ثم يُقَسِّم بعد ذلك، أو يقسّم ثم يجمع. ومثال الأول قول المتنبي:

حتى أقام على أرباض خرشنة
يشقى به الروم والصلبان والبيع
للسبْي ما نكحوا والقتل ما ولدوا
والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

فجمع في البيت الأول أرض العدو وما فيها من معنى الشقاوة، ثم في البيت الثاني ذكر التقسيم.

ومثال الثاني قول حسّان بن ثابت:

قوم إذا حاربوا ضرُّوا عـدوّهـمُ
أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا
سجية تلك منهم غير محـدثَـةٍ
إن الحوادث فاعلم شرُّها البدع

١٣٨ - جمـع الأوصـاف

انظر (التقسيم) وسيأتي في باب القاف.

(١) الأغيد الناعم، والمجـدول من الجدل وهـو الفتل، والمراد هنا دقة الخصر، والوشاح أديم عريض مرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها وخصرها، والمنضـد المـنـظم، والبـرد حب الغمام، والأقاح جمع أقحوان، وهو ورد له نور.

١٣٩ - جمع المختلفة والمؤتلفة

وهو عبارة عن أن يريد المتكلم التسوية بين ممدوحين، فيأتي بمعان مؤتلفة في مدحهما، ثم يروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة فضل لا ينقص به مدح الآخر، فيأتي لأجل ذلك الترجيح بمعان تخالف معاني التسوية. وذلك كقول الخنساء في أخيها صخر، وقد أرادت مساواته في الفضل بأبيها، مع مراعاة حق الوالد بزيادة فضل لا ينقص به مدح الولد، فقالت:

جارى أباه فأقبلا وهما
يتعاوران ملاءة الحُضْرِ
وهما وقد برزا كأنهما
صقران قد حطّا إلى وكر
حتى إذا نزت القلوب وقد
لزّت هناك العذر بالعذر
وعلا هتاف الناس أيهما
قال المجيب هناك: لا أدري
برقت صحيفة وجه والده
ومضى على غلوائه يجري
أولى فأولى أن يساويه
لولا جلال السن والكبر

ومن هذا قول بعض المحدثين:

خُلقوا وما خُلقوا لمكرمة
فكأنهم خُلقوا وما خُلقوا
رُزِقُوا وما رُزِقُوا سماح يدٍ
فكأنهم رُزِقُوا وما رُزِقُوا

فكل صدر من كل بيت مؤتلف المعنى، وكل عجز من كل بيت مختلف المعنى، وكل بيت جامع للمؤتلف والمختلف.

وهذا غير القسم الأول الذي مُثّل عليه بشعر الخنساء.

(وانظر بديع القرآن ١٣١).

١٤٠ - جمع المؤتلف والمختلف

عند أبي هلال العسكري: هو أن يجمع في كلام قصير أشياء كثيرة مختلفة أو متفقة، كقول الله تعالى: ﴿ فأرسلنا عليهم الطوفانَ والجرادَ والقُمَّلَ والضفادعَ والدمَ آياتٍ مفصلات ﴾، وقال عزّ اسمه: ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهي عن الفحشاء والمنكر والبغي ﴾.

ومثاله من النثر ما كتب به الشيخ أبو أحمد: فلو عاش حتى يرى ما منينا به من وَغْد، حقير، نقير، نذل، رذل، غثّ، رثّ، لئيم، زنيم، أشح من كلب، وأذل من نقد، وأجهل من بغل، سريع إلى الشر، بطيء عن الخير، مغلول عن الحمد، مكتوف عن البذل... لجوج،

حقود، حَزِق، نَزِق... يعتزي إلى أنباط سُقّاط، أهل لؤم أعراق، ورقّة أخلاق، وينتمي إلى أخبث البقاع تراباً، وأمرّها شراباً، وأكمدها ثياباً، فهو كما قال الله تعالى: ﴿والذي خَبُثَ لا يخرُجُ إلاَّ نَكِداً﴾، ثم كما قال الشاعر:

نبطيٌّ آباؤه لم يلده
ذو صلاح ولم يلد ذا صلاحِ
معشر أشبهوا القرود ولكن
خالفوها في خفة الأرواحِ

ومثاله من المنظوم قول امرىءِ القيس:

سماحة ذا وبِرُّ ذا ووفاءُ ذا
ونائل ذا إذا صحا وإذا سَكِر

وقوله ـ وقد جمع فيه أوصاف الدمع من كثرته وقلته ـ:

فدمعها سَكْبٌ وسَحٌّ وديمةٌ
ورشٌّ وتَوْكافٌ وتنهملان

وانظر كتاب (الصناعتين) ٤٠٢

١٤١ ـ التجميع

من عيوب القوافي عند قدامة، قال: وهو أن تكون قافية المصراع الأول من البيت الأول على رَوِيّ متهيىء لأن تكون قافية آخر البيت بحسبه، فتأتي بخلافه، مثل ما قال عمرو بن شاس:

تذكرت ليلى لاتَ حيسن ادّكارها
وقد حُني الأصلاب ضلاًّ بتضلال

ومثل قول الشماخ:

لمن منزلٌ عافٍ ورسم منازل
عفت بعد عهد العاهدين رياضها

(انظر نقد الشعر) ١٠٩

وقد شرح هذا ابن سنان الخفاجي فقال: لما قال «ادّكارها» أوهم أن الروي حرف الراء بوصل وخروج وردف قبله، ثم جاء بالقافية على اللام كذلك قول الشماخ.

(وانظر سر الفصاحة) ٢٢٠

وقال ابن رشيق عن (التجميع) إنه تسمية قدامة، كأنه من الجمع بين رويين وقافيتين. قال: ورأيت من يقول (التخميع) بالخاء، كأنه من الخمع[1] في الرجل.

(وانظر العمدة ١/١١٤)

وانظر (التصريع) في باب الصاد.
وانظر (التقفية) في باب القاف.
وانظر (المشطور) في باب الشين.

١٤٢ ـ التجميع

عند قدامة أيضاً: هو ترك المناسبة في

(١) يقال خمع في مشيته أي ظلع، وبابه قطع وخضع. وبه (خماع) بالضم أي ظلع.

مقاطع الفصول في النثر، مثل قول سعيد ابن حميد في أول كتاب له: «وصل كتابك فوصل به ما يستعبد الحرَّ، وإن كان قديم العبودية، ويسترق الشكر، وإن كان سالف فضلك لم يبقِ شيئاً منه» لأن المقطع على «العبودية» منافر للمقطع على «منه».

قلت: لعل قدامة لا يرى المنثور إلا مسجوعاً، وليس ذلك إلا لتعلقه بمذهب الصنعة.

١٤٣ - الجملة الاسمية

الجملة الاسمية يؤتى بها للثبوت أو الثبات أي الدوام، فالأول بحسب الوضع، والثاني بحسب المقام، كما في المدح والذم، لأغراض تتعلق بذلك. كقول الشاعر:

لا يألف الدرهم المضروب صرَّتنا
لكن يمرُّ عليها وهو منطلق

يعني أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائماً.

قال عبد القاهر: موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً، فلا تعرض في «زيد منطلق» لأكثر من إثبات الانطلاق فعلاً، كما في «زيد طويل وعمرو قصير».

والجملة الاسمية المشتملة على الفعل، بأن يكون الخبر فيها جملة فعلية تفيد التجدد لا مجرد الثبوت ولا الثبات، وإنها تفيد الثبوت بأصل وضعها، أو الثبات بالمقام والقرائن في حالتين:

١ - **الأولى**: ما إذا كان خبرها مفرداً نحو: زيد طويل. ونحو: «هو منطلق» في البيت السابق.

٢ - **والثانية**: ما إذا كان خبرها جملة خالية من الفعل، نحو: زيد أبوه قائم، ونحو: عمرو أبوه مكرم الضيفان، لا في مثل: «زيد أبوه قام» أو «زيد قام أبوه».

١٤٤ - الجملة الشرطية

يؤتى بالجملة الشرطية لتقييد الفعل، أي الجزاء بالشرط، لاعتبارات تظهر من معاني أدواته. وذلك لأن المقصود من الجملة الشرطية هي النسبة التي يتضمنها الجزاء خبرية كانت أو إنشائية، والشرط قيد لها.

قال السكاكي: قد يقيد الفعل بالشرط لاعتبارات تستدعي التقييد به، ولا يخرج الكلام بتقييده به عما كان عليه من الخبرية أو الإنشائية.

فالجزاء إن كان خبراً فالجملة خبرية نحو: إن جئتني أكرمك، أي أكرمك لمجيئك. وإن كان إنشاءً فإنشائية، نحو: إن جاء زيد فأكرِمْه، أي أكرمه وقت مجيئه، فالحكم عنده في الجمل المصدرة بإنْ وأمثالها في الجزاء. أما الشرط فهو قيد للمسند فيه.

١٤٥ ـ الجملة الظرفية

يؤتى بالجملة ظرفية في نحو: زيد عندك، لاختصار الفعلية، إذ الجملة الظرفية هي الظرف مع فاعله. أعني الظرف المستقر الذي يحذف متعلقه، ويصير نسياً منسياً، فيحصل الاختصار.

١٤٦ ـ الجملة الفعلية

الجملة الفعلية قد يؤتى بها للتجدد والزمان باختصار. وبيان ذلك أن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة بدون احتياج لقرينة، بخلاف الاسم فإنه يدل عليه بها كقولنا: زيد قائم الآن، أو أمس، أو غداً.

ولما كان التجدد لازماً للزمان وهو غير قارّ الذات، أي لا تجتمع أجزاؤه في الوجود، وكان الزمان جزءاً من مفهوم الفعل كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيداً للتجدد أيضاً.

ويؤتى بها، أي بالجملة الفعلية، للاستمرار التجددي في المضارع، وذلك بحسب المقام، لا بحسب الوضع نظير الاستمرار الثبوتي في الجملة الاسمية، نحو: «زيد منطلق» أي يحصل منه الانطلاق شيئاً فشيئاً، كقول طريف بن تميم:

أَوَ كلَّما وردتْ عكاظَ قبيلةٌ
بعثوا إليَّ عريفهم يتوسَّمُ

أي يصدر عنه تفرس الوجوه، وتأملها شيئاً فشيئاً، ولحظة فلحظة.

١٤٧ ـ المجمل

المجمل من التشبيه هو الذي لم يذكر فيه وجه الشبه، وهو ما وجهه ظاهر يفهمه كل أحد، نحو: زيد كالأسد. وما وجهه خفي لا يفهمه إلا الخواص، كقول فاطمة الأنمارية ـ وقد سئلت عن بنيها: أيهم أفضل؟ ـ «هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها». أي أنهم متناسبون في الشرف كما أن الحلقة المفرغة متناسبة الأجزاء في الصورة.

١٤٨ ـ المجنَّب

جعله ضياء الدين بن الأثير مما يشبه

التجنيس، وهو أن يجمع مؤلف الكلام بين كلمتين إحداهما كالتبع للأخرى، والجنيبة لها. ومثل له بقول البستي:

أبا العباس لا تحسب بأنّي
لشيءٍ من حُلاَ الأشعارِ عَارِي
فلي طبع كسلسالٍ مَعين
زلالٍ من ذُرا الأحجار جاري

وقال: إن دخول هذا الضرب في باب (لزوم ما لا يلزم) أولى من دخوله في التجنيس، لأنه بعيد عن مفهوم التجنيس الذي حاصله اتفاق اللفظ واختلاف المعنى. وهنا لم يتفق إلا جزء من اللفظ وهو أقله... وأي معنى نحصل عليه من قولنا «أشعار» و«عار» و«أحجار» و«جار»؟!

والعلوي يطلق على هذا النوع اسم (التجنيس المزدوج) وقال: هو أن تأتي في أواخر الأسجاع في الكلام المنثور، أو القوافي من المنظوم بلفظتين متجانستين، إحداهما ضميمة إلى الأخرى، على جهة التتمة والتكملة لمعناها... [الطراز ٢/٣٦٤].

١٤٩ ـ المجنَّح

وهو في الجناس غير التام أحد قسمي (القلب). والمقلوب المجنح هو الذي يقع فيه أحد المتجانسين جناس القلب في أول البيت والآخر في آخره، لأن اللفظين في هذا الجناس القلبي صارا للبيت كالجناحين للطائر في وقوعهما متوازيين في الطرفين المتقابلين.

ومثاله قول الشاعر:

لاح أنوار الهدى من
كفّه في كلّ حال

وانظر (القلب) في باب القاف.
وانظر (المردد) في باب الراء.

١٥٠ ـ الجناس

هو (التجنيس) وسيأتي.

١٥١ ـ الجناس اللفظي

وينقسم إلى قسمين:

١ ـ **الجناس التام**: وهو ما اتفق فيه اللفظان المتجانسان في أربعة أشياء: نوع الحروف، وعددها، وهيئاتها الحاصلة من الحركات والسكنات، وترتيبها. مع اختلاف المعنى.

فإذا كان اللفظان المتجانسان من نوع واحد كاسمين، أو فعلين، أو حرفين سمي الجناس (مماثلًا) ويسمى أيضاً (مستوفياً).

وإذا كانا من نوعين كفعل واسم خُصَّ باسم (الجناس المستوفى) نحو: ارع الجار ولو جار. ونحو قول الشاعر:

إذا رماك الدهر في معشر
قد أجمع الناس على بغضهم
فدارِهم ما دمت في دارهم
وأرضِهم ما دمت في أرضهم

٢ ـ **الجناس غير التام**: وهو ما اختلف فيه اللفظان في واحد أو أكثر من الأربعة السابقة ـ ويجب ألا يكون الاختلاف في العدد بأكثر من حرف.

واختلافهما يكون إما بزيادة حرف:

في الأول نحو: دوام الحال من المحال. ويسمى الجناس (المردوف).

أو في الوسط نحو: جدي جهدي. ويسمى الجناس (المكتنف) أو في الآخر نحو: الهوى مطية الهوان. ويسمى الجناس (المطرف).

ومنه (الجناس المطلق): وهو الذي يتوافق فيه اللفظان في الحروف وترتيبها بدون أن يجمعها اشتقاق كقول ﷺ: «أسلم سالمها الله»، و«غفار غفر الله لها»، و«عصية عصت الله ورسوله».

فإن جمعها اشتقاق نحو: ﴿ لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ﴾ فقد يسمى هذا (جناس الاشتقاق).

ومنه (الجناس المذيل) وهو الذي يكون الاختلاف بأكثر من حرفين في آخره.

ومنه (الجناس المطرف) ويكون الاختلاف بزيادة حرفين في أوله.

ومنه (الجناس المضارع) الذي يكون باختلاف ركنيه في حرفين لم تتباعدا مخرجا:

إما في الأول نحو: ليل دامس، وطريق طامس.

وإما في الوسط نحو: ﴿ وهم ينهون عنه وينأون عنه ﴾.

وإما في الآخر نحو قوله ﷺ: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة».

ومنه (الجناس اللاحق) ويكون الاختلاف بين ركنيه في متباعدين.

إما في الأول نحو: (هُمزة لُمزة).

وإما في الوسط نحو: ﴿إنه على ذلك لشهيد وإنه لحبِّ الخير لشديد﴾.

وإما في الآخر نحو: ﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به﴾.

١٥٢ ـ الجناس المعنوي

وهو نوعان:

١ - جناس الإضمار، وسيأتي في باب الضاد.

٢ - جناس الإشارة، وسيأتي في باب الشين.

١٥٣ - التجنيس

هو الباب الثاني من البديع عند ابن المعتز، قال: هو أن تجيء الكلمة تجانس أخرى في بيت شعر وكلام. ومجانستها لها أن تشبهها في تأليف حروفها.

ونقل عن الخليل: الجنس لكل ضرب من الناس والطير والعروض والنحو. فمنه: ما تكون الكلمة تجانس أخرى في تأليف حروفها ويشتق منها مثل قول الشاعر:

يومٌ خَلَجتْ على الخليج نفوسهم[1]

أو يكون تجانسهما في تأليف الحروف دون المعنى، مثل قول الشاعر:

يا صاح إن أخاكَ الصّبّ مهمومُ
فارفق به إن لوم العاشق اللوم[2]

وانظر (كتاب البديع) **٥٥**

وقال أبو هلال العسكري: التجنيس أن يورد المتكلم كلمتين تجانس كل واحدة منهما صاحبتها في تأليف حروفها...

فمنه ما تكون الكلمة تجانس الأخرى لفظاً واشتقاق معنى: ومنه ما يجانسه في تأليف الحروف دون المعنى.

وانظر (كتاب الصناعتين) **٣٢٣**

والتجنيس تفعيل من التجانس، وهو التماثل، وإنما سمي هذا النوع جناساً لأن التجنيس الكامل أن تكون اللفظة تصلح لمعنيين مختلفين، فالمعنى الذي تدل عليه هذه اللفظة هي بعينها التي تدل على المعنى الآخر من غير مخالفة بينهما، فلما كانت اللفظة الواحدة صالحة لهما جميعاً كان جناساً.

وحقيقة التجنيس في مصطلح علماء البيان هو أن تتفق اللفظتان في وجه من الوجوه ويختلف معناهما.

وانظر التجنيس (التام) وقد سبق في باب التاء.

وانظر التجنيس (الناقص) وسيأتي في باب النون.

١٥٤ - تجانس البلاغة

ذكره أبو الحسن علي بن عيسى الرماني في أقسام البلاغة.

(١) البيت للخريمي وشطره الثاني (غضباً وأنت لمثلها مستام).

(٢) اللوم مخفف اللؤم.

وهو بيان بأنواع الكلام الذي يجمعه أصل واحد في اللغة.

وتجانس البلاغة على وجهين: مزاوجة، ومناسبة:

فالمزاوجة: تقع في الجزاء، كقوله تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ أي: جازوه بما يستحق على طريق العدل، إلا أنه استعير للثاني لفظ الاعتداء، لتأكيد الدلالة على المساواة في المقدار، فجاء على مزاوجة الكلام لحسن البيان.

قلت: وهذا الوجه هو الذي يعرف عند البلاغيين باسم (المشاكلة).

والمناسبة: وهي تدور في فنون المعاني التي ترجع إلى أصل واحد، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ثمّ انصرفوا صرف الله قلوبهم﴾ فجونس بالانصراف عن الذكر صرف القلب عن الخير. والأصل فيه واحد، وهو الذهاب عن الشيء، أمّا هم فذهبوا عن الذكر، وأما قلوبهم فذهب عنها الخير.

قلت: وهذا الوجه ضرب من (الجناس) عند البلاغيين.

وانظر (المشاكلة) وستأتي في باب الشين.

وانظر (التجنيس) في هذا الباب.

١٥٥ ـ المجانس

عند قدامة، هو أن تكون المعاني اشتراكها في ألفاظ متجانسة على جهة الاشتقاق، مثل قول أوس بن حجر:

لكنْ بفِرْتاجْ فالخلْصاءِ أنتَ بها
فحنبلٍ فعُلا سَرَّاءَ مسرورُ

ومثل قول زهير:

كأنّ عيني وقدْ سال السَّليلُ بهم
وجِيرَةٌ ما هُم لو أدنهمْ أمَمُ[1]

ومثل قول العوّام في يوم العظالى:

وفاضَ أسيراً هانىءٌ وكأنّما
مفارق مفروق تغشَّيْنَ عنْدما

١٥٦ ـ التجاهل

من الأغراض البلاغية التي تسوغ استعمال (إنْ) في حالة الجزم بوقوع الشرط. وذلك حين يكون المتكلم عالماً بوقوع الشرط، ولكنه لا يريد أن يظهر علمه بذلك، فيتجاهل حتى لا يؤاخذ بكلامه، كقول الخادم لمن سأله عن سيده: إنْ كان هنا أُخْبرك. ويرجع في

(١) سال السليل أي ساروا فيه سيراً سريعاً لما انحدروا فيه، والسليل واد بعينه، وجيرة ـ ويروي عبرة، أي هم عبرة لي أي سبب عبرتي وبكائي، وما زائدة لتوكيد المعنى، أمم قريب، وجواب لو محذوف.

الأمر إلى سيده ليعرف رأيه. . .

وانظر (إنْ) وقد سبقت في باب الهمزة.

١٥٧ - تجاهل العارف

من محاسن الكلام عند ابن المعتز، قال: ومنها تجاهل العارف، كقول زهير:

وما أدْري ولستُ إخالُ أدري
أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ

وقال ابن أبي أُمية:

فديتُك لم تشبعْ ولمْ تَرْوَ من هجري
أتستحسنُ الهجرانَ أكثرَ من شهْرِ؟
أُراني سأسْلُو عنكَ إنْ دام ما ترى
بلا ثقةٍ، لكنْ أظنُّ ولا أدري!

وسماه أبو هلال العسكري (تجاهل العارف ومزج الشك باليقين) وعرفه بأنه إخراج ما تعرف صحته مخرج ما يشك فيه، ليزيد بذلك تأكيداً.

قال: ومثاله من النثر ما كتبته إلى بعض أهل الأدب: «سمعت بورود كتابك، فاستفزني الفرح قبل رؤيته، وهز عطفي المرح أمام مشاهدته. فما أدري أسمعتُ بورود كتاب، أم ظفرتُ برجوع شباب؟ ولم أدْرِ ما رأيت: أخطّ مسطور، أم روض ممطور؟ وكلام منثور، أم وشي منشور؟ ولم أدرِ ما أبصرتُ في أثنائه: أأبيات شعر، أم عقود در؟ ولم أدر ما حمَّلْتَه: أغيثٌ حل بوادي ظمآن، أم غَوْث سبق إلى لهفان؟».

قال: ونوع منه، ما كتب كافي الكفاة:

كتبت إليك والأحشاء تهفُو
وقلبي ما يقرّ له قرارُ

عن سلامة، إن كان في السالمين من اتصل سهاده، وطال رقاده. ففؤاده يجف، ودمعه يكف، ونهاره للفكر، وليله للسهر.

ومن المنظوم قول بعض العرب:

بالله يا ظبياتِ القاع قلن لنا
ليلايَ منكنَّ أمْ ليلى من البشر؟

وقول آخر:

أأنتِ ديار الحيّ أيّتها الرُّبا الْـ
ـلأنيقة أم دار المها والنعائمِ؟
وسِرْبُ ظباء الوحش هذا الذي أرى
بِرَبْعِك أم سرب الظباء النواعمِ؟
وأدمعنا اللاتي عفاك انسجامُها
وأبلاك أم صوبُ الغمام السَّواجمِ؟
وأيامنا فيك اللواتي تصرَّمتْ
مع الوصل أمْ أضغاث أحلام نائمِ؟

وانظر (سوق المعلوم مساق غيره) وسيأتي في باب السين.

وانظر (التشكك) وسيأتي في باب الشين.

١٥٨ - الجهامة

من عيوب الكلام، وهي إيراد الكلمات القبيحة في السمع، والنابية عن الذوق.

١٥٩ - جودة الفاصلة

هي حسن موقعها، وتمكنها في موضعها، وهي معدودة من (حسن المقطع).

وتأتي جودة الفاصلة على ثلاثة أضرب:

١ - فضرب منها أن يضيق على الشاعر موضع القافية، فيأتي بلفظه قصيراً قليل الحروف، فيتمم به البيت، كقول زهير:

وأعلمُ ما في اليومِ والأمس قبله
ولكنّني عن علم ما في غدٍ عَمِ

وقول النابغة:

كالأقحوان غداةَ غِبِّ سمائِه[1]
جفَّتْ أعاليه وأسفلُه نَدِ

وقول الأعشى:

(١) السماء: المطر.

وكأسٍ شربتُ على لَذةٍ
وأخرى تداويتُ منها بِها

٢ - وضرب منها أن يضيق به المكان أيضاً، ويعجز عن إيراد كلمة سالمة تحتاج إلى إعراب ليتم بها البيت، فيأتي بكلمة معتلة لا تحتاج إلى الإعراب فيتمه بها. مثل قول امرىء القيس:

بعثْنا ربيئاً قبل ذاك مُخمَّلاً
كذئبِ الغضَا يمشي الضرَّاء[1] ويتقي

وقول زهير:

وقد كنتُ من سلْمَى سنيناً ثمانياً
على صِيرِ أمرٍ[2] ما يمُرُّ وما يحلُو

٣ - والضرب الثالث أن تكون الفاصلة بما تقدمها من ألفاظ الجزء من الرسالة أو البيت من الشعر لائقة، ومستقرة في قرارها، ومتمكنة في موضعها، حتى لا يسد غيرها مسدها، وإن لم تكن قصيرة قليلة الحروف. كقول الله تعالى: ﴿ أنه هو أضحك وأبْكى، وأنه هو أمات وأحيا، وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وللآخرة خيرٌ لك من الأولى. ولسوف

(١) مشي الضراء: المشي فيما يواريك ممن تكيده وتختله.

(٢) صير الأمر: منتهاه وصيرورته.

يُعطيك ربك فترضَى ﴾.

فقـولـه: «أبكى» مـع «أضحـك»، و «أحيـا» مع «أمـات»، و «الأنثى» مع «الذكر»، و «الأولى» مع «الآخرة» والرضا مع العطية في نهاية الجودة، وغاية حسن الموقع.

ومن الشعر قول الحطيئة:

هُمُ القـومُ الـذين إذا ألمَّتْ
من الأيـام مـظلمـةٌ أضـاءُوا

وقال زيد بن جميل:

هُمُ البحورُ عطاءً حين تسألُهمْ
وفي اللقاءِ إذا تلقى بِهِمْ بُهُمُ[1]

وهذا مستحسن جداً، لما تضمنه من التجنيس.

ومنه قول أبي نواس:

إذا امتحن الدنيا لبيبٌ تكشَّفتْ
له عن عدوٍّ في ثياب صديقِ

«الصديق» ها هنا جيد الموقع، لأن معنى البيت يقتضيه، وهو محتاجٌ إليه. وقول أبي هلال:

وقـد زُيِّنَتْ أسـواقُـه بـطرائفٍ
إذا انصرفتْ عنها العيون تعودُ

«تعود» ها هنا جيد متمكن الموقع.

(١) البهم جمع بهمة وهو الجريء الشجاع القلب.

ومما عيب من القوافي قول ابن قيس الرقيَّات، وقد أنشد عبد الملك:

إنّ الحـوادث بـالمـدينـةِ قـدْ
أوْجَـعْـنَني وقَــرعْـنَ مَــرْوتيـه

وَجَببْنَني جبَّ السَّنـامِ فـلم
يتــركْنَ ريشـاً في منـاكِبيـهْ

فقال له عبد الملك: أحسنت إلا أنك تخنثت في قوافيك! فقال: ما عَدوتُ قول الله عز وجل: ﴿ ما أغنَى عني ماليه. هلك عني سلطانيه ﴾. وليس كما قال، لأن فاصلة الآية حسنة الموقـع. وفي قوافي شعره لينٌ...

وانظر كتاب (الصناعتين) ٤٥٠

وانظر (المقاطع والمطالع) وستأتي في باب القاف.

١٦٠ ـ المجـاورة

مما استخرجه أبو هلال العسكري، وهي تردد لفظتين في البيت، ووقوع كل واحدة منهما بجنب الأخرى، أو قريباً منها، من غير أن تكون إحداهما لغواً لا يحتاج إليها. وذلك كقول علقمة:

ومُطعِمُ الغُنْم يومَ الغُنْمِ مطعمُه
أنَّى تـوجَّه والمَحـرومُ محـرومُ

فقوله: «الغُنْم يوم الغنم» مجاورة، و «المحروم محروم» مثله.

وقول أبي تمام:

إنّـا أتيناكم نَصُـورُ[1] مـآربـاً
يستصغرُ الحدثَ العظيمَ عظيمُها

وقولـه:

رَدَعوا الزمـانَ وهم كهولٌ جِلَّةٌ
وسـطوْا على أحداثـه أحـداثـا

وقول ابن الرومي:

مـشتـرك الـحظ لا مُحصِّـله
مُحصِّلُ المجد غيرُ مشتركهْ
منتهـكٌ المـال لا مـمنّعـه
ممنّـع العِـرْضِ غيـر منتَهكهْ

وقول المسلم بن الوليد:

أتتْـك المطايـا تهتدي بمـطيّـةٍ
عليها فتى كالنَّصلِ يؤنسُه النصلُ

(وانظر «الصناعتين» ٤١٥)

قلتُ: في بعض ما مثل به أبو هلال العسكـري للمجـاورة، اختلطت أمثلة المجاورة بالتجنيس. والذي يفهم من إفراده باباً للمجاورة أن معنى اللفظتين المترددتين في البيت واحد، مع حاجة المعنى إلى كل منهما.

١٦١ ـ المجـاورة

من علاقات (المجاز المرسل)، نحو: خلت الراوية، تريد المزادة أو السقاء. والراوية في الأصل البعير الذي يحملها، سميت باسمه لكونه حاملاً أو مجاوراً لها عند الحمل.

ومن المجاورة الذهنيـة أو الذكـرية (التغليب) في مثل: قابلتُ أبويك، ويشيب الله القانتين، وأنت تريد أباه وأمه، والقانتين والقانتات. ونحو قوله تعالى: ﴿ إلا امرأته كانت من الغابرين ﴾.

١٦٢ ـ الإجـازة

الإجازة هنا مشتقة المعنى من الإجازة في السقي. يقال: أجاز فلانٌ فلاناً إذا سقى له أو سقاه... وقال ابن السِّكيت: يقال للذي يَرِد على أهل الماء فيستقي «مستجيز»، قال القطامي:

وقالوا: فُقَيْمٌ قديم الماء فاستجزْ
عَبـادة إن المستجيز على قتـر

ويجوز أن يكون من «أجزْتُ عن فلان الكـأس»، إذا تركتـه، وسقيت غيره، فجازت عنه دون أن يشربها، قال أبو نواس:

وقلت لساقينا أجـزْنا فلم أكنْ
ليـأبَى أميـرُ المؤمنين وأشـرَبـا
فجوَّزها عنّي عُقـاراً ترى لهـا
إلى الشرف الأعلى شعاعاً مطنّباً

ومعنى (الإجازة) هو أن يبني الشاعر

---

(١) نصور: نجتني.

بيتاً أو قسيماً يزيد على ما قبله. وربما أجاز بيتاً أو قسيماً بأبيات كثيرة.

فأما ما أجيز فيه قسيم بقسيم فقول بعضهم لأبي العتاهية: أجز:

* بردَ الماءُ وطابا *

فقال أبو العتاهية:

* حبَّذا الماءُ شرابا *

وأمّا ما أجيز فيه بيت ببيت فقول حسان، وقد أرق ذات ليلة، فقال:

متاريك أذناب الأمور إذا اعْتَرتْ
أخذْنا الفروعَ واجتنبنا أصولَها

وأجْبَلَ[1]، فقالت ابنته: يا أبتِ، ألا أجيز عنك؟ فقال: أوَ عندكِ ذاك؟ قالت: بلى! قال: فافعلي، فقالت:

مقاويلُ للمعروف خُرسٌ عن الخنا
كرامٌ يعاطون العشيرةَ سُولَها

فحمي الشيخ عند ذاك، فقال:

وقافيةٍ مثلِ السِّنان ردفتُها
تناولْتُ من جوّ السماء نزولَها

فقالت ابنته:

براها الذي لا يُنطق الشعرُ عنده
ويعجز عن أمثالها أن يقولَها

[1] أجبل الشاعر: إذا توقفت قريحته.

ويروى أن العباس بن الأحنف دخل على الذلفاء، فقال: أجيزي عنّي هذا البيت:

أهدَى له أحبابُه أُتْرُجَّةً
فبكى وأشفق من عيافة زاجرِ

فقالت غير مفكرة:

خافَ التلوُّن إذ أتته لأنها
لونان، باطنُها خلافُ الظاهرِ

فحلف لها بكل الأيمان ـ وكانت تعزّه ـ لئن ظهر البيت إن دخلتُ منزلكم أبداً. وأضافه إلى بيته.

وأما ما أجيز فيه قسيم ببيت ونصف فقول الرشيد للشعراء: أجيزوا:

* الملكُ لله وَحدَهْ *

فقال الجماز:

* وللخليفة بعدَهْ *
وللمحبّ إذا ما
حبيبُه بات عندَهُ

واستجاز سيف الدولة أبا الطيب قول عباس بن الأحنف:

أَمِنّي تخاف انتشار الحديث
وحظّي في ستره أَوْفَرُ؟

فصنع القصيدة المشهورة:

هواكَ هوايَ الذي أُضمِرُ
وسرُّك سرّي فما أظهرُ

إلا أنه خرج فيها عن المقصد.

١٦٣ ـ الإجازة

قال ابن قتيبة في (الإجازة): اختلفوا في الإجازة، فقال بعضهم: هو أن تكون القوافي مقيدة، فتختلف الأرداف. كقول امرىء القيس:

* لا يدّعي القومُ أنّي أفِرّ *

فكسر الرِّدف. وقال في بيت آخر:

* وكِنْدةُ حولي جميعاً صُبُرْ *

فضم الرِّدف. وقال في بيت آخر:

* . . . ألحقتْ شرّاً بشَرّ *

ففتح الرِّدْف.

وقال الخليل بن أحمد: هو أن تكون قافية ميماً والأخرى نوناً، كقول القائل:

يـا رُبَّ جَعْدٍ منهُمُ لـو تَدرِينْ
يضرِبُ ضرْبَ السَّبِطِ المقاديمْ

أو طاءً والأخرى دالاً . . . وهذا إنما يكون في الحرفين يخرجان من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين. قال ابن الأعرابي: الإجازة مأخوذة من إجازة الحبـل والـوتـر. . .

وانظر (الشعر والشعراء) ١/٤٤.

١٦٤ ـ التجاوُز

هـو من أنواع (الإشـارة) عند ابن رشيق. وهو (التتبيع) وقد سبق في باب التاء.

١٦٥ ـ المجَاز

قال ابن فارس: وأما (المجاز) فمأخوذ من جاز يجوز، إذا اسْتَنَّ ماضياً، تقول: جاز بنا فلان، وجاز علينا فارس. هذا هو الأصل.

ثم تقول: يجوز أن تفعل كذا، أي: ينفذ ولا يُرَدّ ولا يُمنع. وتقول: عندنا دراهمُ وَضَحٌ وازنة، وأخرى تجوز جواز الوازنة. أي: إن هذه وإن لم تكن وازنة فهي تجوز مجازها، وجوازهـا لقربهـا منها. فهذا تأويل قولنا (مجاز). أي: أن الكلام الحقيقي يمضي لسَنَنِهِ لا يعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه، إلّا أن فيه من تشبيه واستعارة وكفّ ما ليس في الأول. وذلك كقولك: «عطاءُ فلانٍ مُزْنٌ واكفٌ» فهذا تشبيه. وقد جاز مجاز قولك. عطاؤه وافٍ.

ومن هذا في كتاب الله جلّ ثناؤه: ﴿سِنَسِمُـهُ على الخُرطـوم﴾ فهـذا استعارة. وقال: ﴿وله الجواري المنْشَئاتُ في البحر كالأعلام﴾ فهذا تشبيه.

ومنه قول الشاعر:

ألَمْ تـرَ أنّ الله أعطاك سُـورَةً
ترى كلَّ مَلْك دونها يتذبـذبُ
بـأنك شمسٌ والملوك كـواكبٌ
إذا طلعتْ لم يبدُ منهنَّ كوكبُ

فالمجاز هنا عند ذكر «السورة» وإنما هي من البناء، ثم قال: «يتـذبذب». والتذبذبُ يكون لذباذب الثوب، وهـو مـا يتـدلّى منـه فيضـطرب، ثم شبّهـه بالشمس وشبّههمْ بالكواكب...

وانظر كتاب (الصاحبي ١٦٨).

قال ابن رشيق:

والمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقـة، وأحسنُ موقعاً في القلوب والأسماع. وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ، ثم لم يكن محالاً محضاً، فهو (مجاز) لاحتماله وجوه التأويل. فصار التشبيه والاستعارة وغيرها من محاسن الكلام داخلة تحت المجاز، إلا أنهم خصّوا به ـ أعني اسم المجاز ـ باباً بعينه. وذلك أن يسمّى الشيءُ باسم ما قاربه، أو كان منه بسبب، كما قال جرير بن عطيّة:

إذا سقط السمـاءُ بأرض قـوم
رعينـاه وإن كـانـوا غِضَابـا

أراد المطر، لقربه من السماء، ويجوز أن تريد بـالسماء السحـاب، لأن كلّ ما أظلّك فهو سماء. وقال «سقط» يريد سقوط المطر الذي فيه. وقال: «رعيناه» والمطر لا يُرعى، ولكن أراد النبْت الذي يكون عنه. فهذا كلّه مجاز. وكذلك قول العتّابي:

يـا ليلةً لي بجـوّارين سـاهـرةً
حتى تكلّم في الصبح العصافيرُ

فجعل الليلة «ساهرة» على المجاز، وإنما يُسْهَر فيها. وجعل للعصافير كلاماً، ولا كلام لها على الحقيقة.

ومن المجـاز عندهم قـول الشاعـر وغيـره: «فعلتُ ذاك والـزمـانُ غِـرّ»، و «الزمان غلام» وما أشبه ذلك، وهو يريد نفسـه، ليس الزمـان. ولا أرى ذلـك مستقيمـاً، بل الصـواب عندي ونفس الاستعارة أن يبقى الكلام على ظاهره مجازاً، لأنا نجد في هذا النوع ما لا يُسْتَسَاغُ فيه هذا التأويل، كقول بعضهم:

سـألَتني عن أنـاسٍ هلكُـوا
شـربَ الـدهـرُ عليهمْ وأكـلْ

فليس معناه شربت أو أكلت عليهم، لأنه إنما يعني بُعد العهد، لا السُّلوّ وقلة الوفاء. وقال أبو الطيب:

أفْنَتْ مـودّتَها الليـالي بعـدنـا
ومشَى عليها الدهرُ وهو مقيّـدُ

فـإنما أراد الـدهـر حقيقـة. وقـال الصنوبري:

كان عيشي بهم أنيقاً فولّى
وزماني فيها غلاماً فشاخا

فليس مراده كنتُ فيهم غلاماً فشخْت.

ولكل موضع ما يليق به من الكلام، ويصحُّ فيه من المعنى.

قال: وأما كون (التشبيه) داخلاً تحت المجاز فلأن المتشابهين في أكثر الأشياء، إنما يتشابهان بالمقارنة على المسامحة والاصطلاح، لا على الحقيقة.

وكذلك (الكناية) في مثل قوله عزَّ وجلَّ إخباراً عن عيسى ومريم عليهما السّلام: ﴿ كانا يأكلان الطعام ﴾ كناية عما يكون عنه من حاجة الإنسان.

وقوله تعالى حكاية عن آدم وحوّاء صلى الله عليهما: ﴿ فلمّا تغشّاها ﴾ كناية عن الجماع. وقول النبي ﷺ لحادٍ كان يحدو به: «إياكَ والقوارير» كناية عن النساء لضعف عزائمهن...

وانظر (العمدة) ١/ ١٨٠.

و (المجاز) هو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وهو مأخوذ من جاز هذا الموضع إلى هذا الموضع، إذا تخطّاه إليه. فالمجاز إذن اسم للمكان الذي يجاز فيه كالمعاج والمزار وأشباههما. وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى مكان، فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محلٍّ إلى محلٍّ كقولنا: «زيدٌ أسدٌ» فإن زيداً إنسان، والأسد هو هذا الحيوان المعروف، وقد جُزْنا من الإنسانية إلى الأسدية، أي عبرنا من هذه إلى هذه لوصلة بينهما. وتلك الوصلة هي صفة الشجاعة.

وقال السّكاكي: (المجاز) هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع.

وعرّف عبد القاهر (المجاز) بأنه كلّ كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع الواضع لملاحظة بين الثاني والأول، قال: وإن شئت قلت: كل كلمة جُزْت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعاً، لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز. فإطلاق لفظ «الشمس» على الوجه المليح مجاز، وإطلاق لفظ «البحر» على الرجل الجواد مجاز أيضاً.

فلفظ: «الشمس» له دلالتان: إحداهما حقيقية، وهي هذا الكوكب العظيم المعروف، والأخرى مجازية،

وهي الوجه المليح. وللفظ البحر دلالتان أيضاً، إحداهما هذا الماء العظيم الملح، وهي حقيقة، والأخرى هذا الرجل الجواد، وهي مجازية. ولا يمكن أن يقال إن هاتين الدلالتين سواء وأن الشمس حقيقية في الكوكب والوجه المليح، وأن البحر حقيقة في الماء العظيم والرجل الجواد، لأن ذلك لو قيل لكان اللفظ مشتركاً، بحيث إذا ورد أحد هذين اللفظين مطلقاً بغير قرينة تخصصه لم يفهم المراد به ما هو من أحد المعنيين المشتركين المندرجين تحته، ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك... وإنما أهل الخطابة والشعر الذين توسّعوا في الأساليب المعنوية، فنقلوا الحقيقة إلى المجاز، ولم يكن ذلك من واضع اللغة في أصل الوضع.

وكل مجاز له حقيقة، لأنه لم يطلق عليه لفظ (مجاز) إلا لنقله عن حقيقة موضوعه. وليس من ضرورة كل حقيقة أن يكون لها مجاز.

والمجاز عند البلاغيين قسمان

١ ـ **المجاز العقلي**: يكون في الإسناد، ونسبة الشيء إلى غير ما هو له، ويسمى «المجاز الحكمي» و«الإسناد المجازي». ولا يكون إلا في التركيب...

٢ ـ **المجاز اللغوي**: ويكون في نقل الألفاظ عن حقائقها اللغوية إلى معان أخرى بينها صلة ومناسبة.

وهذا المجاز يكون في المفرد كما يكون في التركيب المستعمل في غير ما وضع له.

وهذا النوع (المجاز اللغوي) قسمان:

أ ـ مجاز تكون العلاقة فيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المشابهة، ويسمّى «المجاز الاستعاري» كما يسمّى «الاستعارة». وستأتي في باب العين.

ب ـ مجاز لا تكون فيه العلاقة هي المشابهة، ويسمّى «المجاز المرسل» وسمّي مرسَلاً لأنه لم يقيّد بعلاقة المشابهة، أو لأن له علاقات كثيرة لا تكاد تحصر. وسيأتي «المجاز المرسل» في باب الراء.

وانظر (المجاز العقلي) وسيأتي في باب العين.

وانظر (الحقيقة) في باب الحاء.

وانظر (التوسع) في باب الواو.

١٦٦ ـ المجازي

من الإسناد، هو (المجاز العقلي)،

وسمّي إسناداً مجازياً نسبة إلى المجاز بمعنى المصدر، لأن الإنسان جاوز به المتكلم حقيقته وأصله إلى غير ذلك.

وانظر (المجاز) وقد سبق.

وانظر (المجاز العقلي) وسيأتي في باب العين.

باب الحاء

باب الحاء

١٦٧ - محبوك الطرفين

يريدون بهذا النوع من المنظوم أن تكون كل أبيات القصيدة أو القطعة مبتدأة ومختتمة بحرف واحد من حروف المعجم.

وأول من جاء بشيء من ذلك أبو بكر محمد بن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ وقد نظم قطعاً مربعة على عدد الحروف لم يلتزم فيها بحراً واحداً، بل جعل كل قطعة منها مستقلة عن سائرها في الوزن. وأولها قوله في حرف الهمزة:

أبقيتَ لي سقَماً يمازج عَبْرتي
مَنْ ذا يلَذُّ مع السقام بقاءَ
أشمتَّ بي الأعداء حين هجرتني
حاشاك مما يشمتُ الأعداءَ
أبكيتني حتى ظننت بأنني
سيصير عمري ما حييت بكاءَ
أخفي وأعلن باضطرار أنني
لا أستطيع لما أُجِنُّ خفاءَ

وجاء بعد ابن دريد أبو الحسن علي بن محمد الأندلسي البرزي، فنسج على منواله، ولكنه جعل أبيات كل قطعة عشرة. ولذلك تعرف منظومته بالقصائد المعشَّرة.

وتلاهما صفيُّ الدين الحلّيّ (ت ٧٥٠ هـ) فنظم من هذا النوع تسعاً وعشرين قصيدة على عدد الحروف الهجائية، والتزم هذا العدد في كل قصيدة. وقد مدح الحلِّي بقصائده تلك السلطان الأرتق المنصور نجم الدين أبا الفتح، ولذلك تعرف تلك القصائد بالأرتقيات. ومطلع القصيدة الأولى منها:

أبت الوصال مخافة الرقباء
وأتتك تحت مدارع الظلماء
أصفتْك من بعد الصدود مودةً
وكذا الدواء يكون بعد الداء

وللشيخ أبي عبد الله بن عمران في

المديح، وهو يذكر في أول كل بيت حرفاً من حروف المعجم منطوقاً به على أن يكون جزءاً من عروضه ومطلعها:

أَلِفٌ، أيا خير البرية هذي
مِدَحِي وما أنا في مقامي هاذي
باء، بها أظهرت صدق محبتي
وبذلك الجاه الكريم لِيَاذِي

ومن هذا النوع أخذ المتأخرون ما يسمونه (التطريز) وسيأتي في باب الطاء.

وللصفي أيضاً أبيات تقرأ طولاً وعرضاً فلا يتغير وضعها ومن هنا قوله:

لَيتَ شِعْرِي لكَ علمٌ   من سقَامي   يا شِفَائي
لكَ عِلْمٌ   مِنْ زَفيري   ونحُولي   وضَنَائي
مِنْ سِقامي   ونُحُولي   دَاوِني إذْ   أنتَ دَائي
يا شِفَائي   وضَنائي   أنتَ دائي   ودَوَائي

١٦٨ ـ الاحتجاج

انظر (الاستشهاد والاحتجاج) وسيأتي في باب الشين.

١٦٩ ـ الأحجية

هي (اللغز) وسيأتي في باب اللام.

١٧٠ ـ المحاجاة

ذكر ابن رشيق أن الناس في وقته كانوا يسمون (اللحن) محاجاة، لدلالة الحجة عليه.

وانظر (اللحن) في باب اللام.

١٧١ ـ المحذور

انظر (الاستفهام) وسيأتي في باب الفاء.

١٧٢ ـ الحذف

من أقسام (الإشارة) نحو قول نعيم بن أوس يخاطب امرأته:

إن شئتِ أشرفنا جميعاً فدعا
اللهَ كُلٌّ جَهْدَهُ فأسمعا
بالخير خيراً وإن شرًّا فا
ولا أريد الشرّ إلاّ أنّ تا

كذا رواه أبو زيد الأنصاري، وساعده من المتأخرين علي بن سليمان الأخفش، وقال لأن الرجز يدل عليه، إلا أن رواية النحويين: «وإنْ شرًّا فا»، و«إلا أن أتى» قالوا: يريد «وإن شرّاً فشرّ» و«إلا أن تشائي»، وأنشدوا:

ثم تنادوا بعد تلك الضوضا
منهم بهات وهل ويا يا
نادى منادٍ منهمُ ألا تا
قالوا جميعاً كلهم: بلى فا

وأنشد الفرَّاء:

* قلت لها: قُومي، فقالت: قافْ *

يريد: قد قمت...

وانظر كتاب (العمدة) ١/٢١٣.

١٧٣ - الحذف

أحد قسمي الإيجاز، ويكون بحذف ما لا يخل بالمعنى ولا ينقص من البلاغة، بل لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته، ولصار إلى شيء مُسْترَكٍ مسترذل، ولكان مبطلاً لما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقة.

ولا بد من الدلالة على ذلك المحذوف، فإن لم يكن هناك دلالة عليه فإنه يكون لغواً من الحديث، ولا يجوز الاعتماد عليه، ولا يحكم عليه بكونه محذوفاً بحال.

ويظهر المحذوف من جهتين:

إحداهما: من جهة الإعراب، على معنى أن الدال على المحذوف هو من طريق الإعراب. وهذا كقولك: «أهلاً وسهلاً» فإنه لا بد لهما من ناصب ينصبهما، يكون محذوفاً، لأنهما منقولان من المعنى.

والأخرى: ليست من جهة الإعراب، وهذا كقولنا: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، فإن تقدير المحذوف لا يظهر من جهة إعرابه، وإنما يكون ظاهراً من جهة المعنى، لأن معناه فلان يعطي المال، ويمنع الذمار، ويصل الأرحام، ويقطع الأمور برأيه ويفصلها.

وهذا الإيجاز بالحذف يكون بحذف الجمل، ويكون بحذف المفردات.

ويرد على ضروب أربعة:

الضرب الأول: حذف الأسئلة المقدرة، ويلقب في علوم البيان بالاستئناف، ثم هو يجري على وجهين:

١ - أن يكون استئنافاً بإعادة الصفات المتقدمة، ومثاله قوله تعالى في صدر سورة البقرة: ﴿ هدًى للمتقين، الذين يؤمنون بالغيب ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾ فموضع الاستئناف من الآية هو قوله تعالى: ﴿ أولئك على هدى من ربهم ﴾ لأنه لما عدد صفات المتقين بالإيمان بالغيب وبإقامة الصلاة، وبالإنفاق... الخ، اتجه السائل أن يسأل بأن هؤلاء قد اختصوا بهذه الصفات، فهل يختصون بغيرها. فأجيب عنه بأن الموصوفين بتلك الصفات هم المستحقون للفوز بالهداية عاجلاً، وللفلاح آجلاً.

٢ - أن يكون الاستئناف واقعاً بغير

الصفات. ومثاله قوله تعالى: ﴿ وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿ وجعلني من المكرمين ﴾.

فموقع الاستئناف هو قوله تعالى: ﴿ قيل ادخُل الجنة ﴾ كأن سائلاً سأل: كيف حال هذا الرجل الذي لم يعبد إلّهاً غيره، وأخلص في عبادته عند لقاء ربه بعد التصلب في دينه، والسخاء له بروحه؟ فقيل: ﴿ قيل ادخل الجنة ﴾، وطرح الجار والمجرور، ولم يقل: قيل له، لانصباب القصد إلى القول، لا إلى المقول له مع كونه معلوماً، فلهذا لم يذكره.

الضرب الثاني: أن يكون الحُذف من جهة السبب، لأن السبب والمسبب متلازمان، ولذلك جاز حذف أحدهما وإبقاء الآخر.

الضرب الثالث: الحذف على شريطة التفسير، وهو أن تحذف جملة من صدر الكلام ثم يؤتى في آخره بما له تعلق به، فيكون دليلاً عليه. وذلك يكون فيما يرد على جهة الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه فويلٌ للقاسية قلوبهم من ذكر الله ﴾، لأن التقدير في الآية أفمن شرح الله صدره كمن جعل قلبه قاسياً؟ وقد دل على ذلك بقوله: ﴿ فويل للقاسية قلوبهم ﴾.

وقد يكون وارداً على جهة النفي والإثبات كقوله تعالى: ﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ﴾ لأن تقدير الآية لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل، ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل. وقد دل عليه المحذوف بقوله: ﴿ أولئك أعظم درجةً من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ﴾.

وقد يرد على غير هذين الوجهين كقوله تعالى: ﴿ والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وَجلة أنهم إلى ربهم راجعون ﴾، فالمعنى في الآية: والذين يعطون ما أعطوا من الصدقات وسائر القرب الخالصة لوجه الله تعالى «وقلوبهم وجلة» أي خائفة من أن ترد عليهم صدقاتهم، فحذف قوله: ويخافون أن تردَّ عليهم هذه النفقات.

وعلى هذا المعنى يحمل قول أبي نواس:

سنّةُ العشاق واحدةٌ
فإذا أحببت فاستكنِ

فحذف الاستكانة من الأول وذكرها في المصراع الثاني، لأن التقدير واحدة

وهي أن يستكينوا ويتضرعوا، فإذا أحببت فاستكن.

الضرب الرابع: ما ليس من قبيل الاستئناف، ولا من جهة التسبب، ولا من الحذف على شريطة التفسير. وهذا في القرآن كثير الورود، ولا سيما في القصص، ومما ورد في الشعر من هذا قول المتنبي:

لا أُبغِضُ العِيس لكني وقيت بها
قلبي من الهم أو جسمي من السقم

وهذا البيت فيه محذوف تقديره: لا أبغض العيس لما يلحقني بسببها من ألم السفر ومشقته، ولكني وقيت بها كذا وكذا.

ومن حذف الجمل أيضاً حذف جملة الشرط، ولذلك جاز تقدير الشرط بعد الأمر والنهي والتمني والاستفهام، فيورد الجواب عقبها مجزوماً بإنْ المقدرة مع الشرط.

ومنه حذف جواب الشرط، إما لمجرد الاختصار نحو: ﴿ وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم تُرحمون ﴾ أي أعرضوا، بدليل ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿ وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين ﴾، أو للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب، ومثالهما قوله تعالى: ﴿ ولو ترى إذ وُقفوا على النار ﴾، وقوله: ﴿ ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم ﴾ أي لرأيت أمراً فظيعاً. وحذف جواب القسم من نحو: ﴿ والفجر وليالٍ عشر... ﴾ أي لتعذبنَّ يا كفار مكة.

وهو أوسع مجالاً من حذف الجمل، لأن المفردات أخف في الاستعمال، فلهذا كثر فيها.

وحذف المفردات أنواع كثيرة، يضيق المجال عن الإفاضة فيها في هذا المقام. وهي مفصلة في أبواب النحو، ومفصلة مقاصدها ودواعيها البلاغية في كثير من مصادر البلاغة المعتمدة.

ويتسنى لمن يتطلب المزيد مما يحذف من المفردات أن يجد غايته في كتب كثيرة منها: شروح التلخيص، وكتاب الطراز للعلوي، وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، وغيرها من مراجع البلاغة المعتمدة.

١٧٤ ـ حذف المسند

يحذف المسند لقصد الاختصار، والاحتراز من العبث، لوجود قرينة دالة عليه، كما في قول الشاعر:

ومن يكُ أمسى بالمدينة رحله
فـإن وَقَيـارٌ بهـا لـغـريـبُ

فالمسند إلى (قيار) محذوف لقصد الاختصار، إذ التقدير: فإني لغريب، وقيار غريب.

ومن حذف المسند إذا كان فعلاً قوله تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذن لأمسكتم خشية الإنفاق﴾ فأنتم فاعل لفعل محذوف لوجود ما يفسره.

ولا بد للحذف من قرينة تدل عليه، كوقوع الكلام جواباً عن سؤال محقق، نحو قوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السمـوات والأرض ليقولنّ الله﴾ إذ التقدير خلقهن الله. أو يكون السؤال كما في قول الشاعر:

لِيُبْـكَ يزيـد ضارع لخصـومـة
ومختبط مما تطيح الطوائـح[1]

فضارع فاعل لفعل محذوف مدلول عليه بسؤال مقدر، كأنه قيل: مَنْ يبكيه؟ فقال: يبكيه ضارع.

وقد روي هذا البيت بنصب يزيد، وبناء الفعل مثله للفاعل، ولكن المعنى على الرواية الأولى أفضل، لما فيها من تكرر الإسناد، والتفصيل بعد الإجمال، وهو أوقع في النفس.

١٧٥ ـ حـذف المسنـد إليـه

ويحـذف المسند إليـه عند البلغـاء لسبب بلاغي من الأسباب الآتية:

١ ـ الاحتراز من العبث: وذلك حين توجد قرينة تدل عليه فلا يكون موجب لذكره، وإن كان ركناً في الكلام، فائدة، نحو:

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليلُ
سهـرٌ دائمٌ وحُـزْنٌ طـويـلُ

لم يقل: «أنا عليل» لوجود القرينة الدالة عليه، وهي السؤال عنه.

٢ ـ اختبـار تنبه السـامع أو مقـدار تنبهه، وذلك عندما تكون القرينـة بحيث تخفى إلا على ذوي الفطنة أو الذكاء النادر، كقولك لرجـل زاره شخصان، أحدهما أقدم صحبة من الآخر، وكل منهما يطلب المعونة: «أهل للمعونة» تريد أقدمهما صحبة.

٣ ـ صونه عن اللسان تعظيماً له، أو صون اللسان عنه تحقيراً لشأنه. فالأول كقولك عند جواد: يعطي الجزيـل، والثاني كقولك لمن يشهد بالباطل: شاهد

(١) الضارع: الذليل، والمختبط: طالب المعروف بلا شفيع أو واسطة.

زور. تريد الإخبار عن شاهد معين، فلا تذكر اسمه تحقيراً له.

٤ ـ تأتِّي الإنكار، وقد سبق في باب الهمزة.

٥ ـ تعيّن المراد أو ادعاء تعيُّنه، فالأول نحو: ﴿ فعالٌ لما يريد ﴾ تريد الله عز وجل. والثاني كقولك: وَهّاب الألوف، تريد جواداً تدعي تعينه.

وقد يكون الحذف لأغراض أخر، كضيق المقام، أو خوف فوات الفرصة، كقولك للصياد: «غزال»!.

وكالمحافظة على سجع، أو وزن، أو قافية.

وكالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين فتقول: «جاء» وأنت تريد معيناً معروفاً لمخاطبك.

وكاتباع الاستعمال، كقولهم: «رمية من غير رام» أي هذه رمية، ونحو: «نعم الرجل زيد» إذ المعنى هو زيد.

وانظر (ذكر المسند إليه) في باب الذال.

١٧٦ ـ المحاذاة

قال ابن فارس: معنى (المحاذاة) أن يجعل كلام بحذاء كلام، فيؤتى به على وزنه لفظاً، وإن كانا مختلفين، فيقولون: «الغدايا والعشايا»، فقالوا: «الغدايا» لانضمامها إلى «العشايا». ومثل قولهم: أعوذ بك من السامة واللامة، فالسامة من قولك سَمَّتْ، إذا عضت، واللامة أصلها «ألمّت». لكن لما قرنت بالسامة جعلت في وزنها.

وذكر بعض أهل العلم أن من هذا الباب كتابة المصحف، كتبوا ﴿ والليل إذا سجى ﴾ بالياء، وهو من ذوات الواو لما قرن بغيره مما يكتب بالياء.

قال: ومن هذا الباب في كتاب الله جل ثناؤه: ﴿ولو شاء الله لسلطهم عليكم﴾ فاللام التي في ﴿لسلطهم﴾ جواب «لو» ثم قال: ﴿فلقاتلوكم﴾ فهذه حوذيت بتلك اللام، ولا فالمعنى: لسلطهم عليكم فقاتلوكم. ومثله: ﴿ لأعذبنه عذاباً شديداً أو لأذبحنه ﴾ فهما لاما قسم، ثم قال: ﴿ أو ليأتيني ﴾ فليس ذا موضع قسم، لأنه عذر للهدهد، فلم يكن ليقسم على الهدهد أن يأتي بعذر، لكنه لما جاء به على أثر ما يجوز فيه القسم أجراه مجراه. فكذا باب (المحاذاة).

قال: ومن الباب وزنته فاتزن، وكِلْته فاكتال، أي استوفاه وزناً وكيلاً. ومنه قوله

جل ثناؤه: ﴿ فما لكم عليهن من عدَّة تعتدُّونها ﴾ تستوفونها، لأنها حق للأزواج على النساء.

قال: ومن هذا الباب الجزاء على الفعل بمثل لفظه، نحو: ﴿ إنما نحن مستهزئون الله يستهزىء بهم ﴾ أي: يجازيهم جزاء الاستهزاء. و ﴿ مكروا ومكر الله ﴾ و ﴿ يسخرون منهم سخر الله منهم ﴾ و ﴿ نسوا الله فنسيهم ﴾ و ﴿ جزاء سيئة سيئة مثلها ﴾. ومثل هذا في شعر العرب قول القائل:

ألا لا يجهلَنْ أحد علينا
فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وانظر كتاب (الصاحبي) ١٩٦

وانظر (المشاكلة) وستأتي في باب الشين.

وانظر (الترصيع) وسيأتي في باب الراء.

١٧٧ - الاحتراز من العبث

من الأسباب البلاغية التي تقتضي حذف المسند إليه. وقد سبق في هذه المادة.

١٧٨ - التحرز مما يوجب الطعن

أن يأتي المتكلم بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن، فيأتي بما يتحرز به من ذلك الطعن.

وهذا هو اللقب الذي أختاره ابن سنان الخفاجي في «سر الفصاحة». وهو (الاحتراس) عند البلاغيين، وسيأتي.

ومما مثل به الخفاجي قول الشريف الرضي في وصف المطر المستسقى به القبر، وذكر السحابة:

تجري، وذاك الرَّمسُ غيرُ مرُوَّع
منها، وذاك التربُ غيرُ مُثارِ

واستقبح قول أبي الطيّب:

سقَى مثواكَ غادٍ في الغوادي
نظيرُ نوالِ كفِّكِ في النوال
لساحيه على الأجداث حَفْشٌ
كأيدي الخَيلِ أبْصَرتِ المخالي[1]

ومن الاحتراز أيضاً قول عبد الله بن المعتز في صفة الخيل:

صبَبْنا عليها ظالمين سياطنا
فطارتْ بها أيدٍ سراعٌ وأرجلُ

فإنه لو لم يقل «ظالمين» لكان للمعترض عليه أن يقول إنما ضربت هذه

---

(١) الساحي الذي يقشر الأرض بشدة انصبابه، والأجداث القبور، وحفش وقع شديد، والمخالي التي يوضع فيها الشعير للخيل.

الخيل لبطئها. . .

وانظر (التكميل) وسيأتي في باب الكاف.

١٧٩ - الاحتراس

من ضروب (الإطناب)، وهو (التكميل) وسيأتي في باب الكاف.

ونقل ابن رشيق أن الاحتراس ضرب من ضروب (التتميم) وقد سبق في باب التاء. قال: إن معنى التتميم أن يحاول الشاعر معنى فلا يدع شيئاً يتم به حسنه إلا أورده وأتى به، إما مبالغة، وإما احتياطاً واحتراساً من التقصير، وينشدون بيت طرفة:

فَسَقى ديارِكَ غَيرَ مُفسِدِها
صَوبُ الربيعِ وديمةٌ تهمي

لأن قوله: «غير مفسدها» تتميم للمعنى، واحتراس للديار من الفساد بكثرة المطر. ومثله قول جرير:

فسقاكِ حيثُ حللْتِ غير فقيدةٍ
هزَجُ الرّواح وديمة لا تقلعُ

فقوله: «غير فقيدة» تتميم لما أراد من دنوها وسقياها غير راحلة ولا ميتة، إذ كانت العادة أن يدعى للغائب الميت بالسقي، فاحترس من ذلك. وقد عاب قدامة على ذي الرمة قوله:

ألا يا اسْلمي يا دار ميٍّ على البِلى
ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ

فإنه لم يحترس كما احترس طرفة، فرد ذلك عليه بأنه الشاعر قدم الدعاء بالسلامة للدار في أول البيت. وهذا هو الصواب.

١٨٠ - الاحتراس

من بعض مقاصد (التعريض) وسيأتي في باب العين.

١٨١ - التحريف

من ضروب التجنيس غير التام، وفيه يتغير الشكل فقط، مثل مسْلم ومُسلّم، واللّها واللُّهى. وانظر (المحرّف) وسيأتي في هذا الباب بعد هذا.

١٨٢ - المحرَّف

وهو أن يختلف اللفظان المتجانسان في هيئات الحروف فقط، ويتفقا في النوع والعدد والترتيب.

وسمّي هذا النوع محرّفاً لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئة الأخرى. والاختلاف قد يكون بالحرف، كقولهم: جُبّة البُرْد جُنّة البَرد. فالجبّة والجنّة

جناسهما من (اللاحق) وليس من هذا، ولكن الذي فيه هو البُرْد والبَرْد، فقد وقع الاختلاف بينهما في حركة الباء، لأنها في الأول ضمة وفي الثاني فتحة.

ونحوه قولهم: الجاهل إمّا مُفْرِط أو مُفرِّط، الأول من الإفراط وهو تجاوز الحدّ، والثاني من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه. وإنما نص على هذا لئلا يتوهم أنّه من (الناقص) بناء على أن الحرف المشدّد فيه حرفان، لأن الحرف المشدّد في حكم الواحد في هذا الباب لوجهين:

أحدهما: أن اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد، وإن كان في الحرفين ثقل ما، إلا أنه لم يعتبر لقرب أمره.

والآخر: أنهما في الكتابة شيء واحد، وأمارة التشديد منفصلة، فجعلا كالحرف الواحد. ولذلك قيل إن الحرف المشدّد في هذا الباب في حكم المخفف، فمفْرِط ومفرِّط إنما اختلفا في سكون الفاء في الأول وفتحها في الثاني.

وقد يكون الاختلاف بالحركة والسّكون جميعاً، كقولهم: البِدعة شَرَكُ الشِّرْك، فإن الشين من الأول مفتوح ومن الثاني مكسور، والراء من الأول مفتوح، ومن الثاني ساكن. وكقول أبي العلاء:

والحسْنُ يظهرُ في بيتين رونقُه
بيتٍ من الشَّعْر أو بيتٍ من الشَّعَرِ

وانظر (غير التامّ) في باب الغين.
وانظر (اللاحق) في باب اللام.
وانظر (الناقص) في باب النون.

١٨٣ - تحريك الهمّة إلى ما ينبغي تحصيله

من الأغراض البلاغية التي تستفاد من (الخبر) نحو: لكلِّ مجتهدٍ نصيب، ومثل قوله تعالى: ﴿ للّذين أحسنوا الحُسْنَى وزيادة ﴾.

١٨٤ - التحسّر والتحزّن

من أغراض الخبر، كما في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: ﴿ ربِّ إنّي وضعتُها أنثى ﴾. ونحو قول الشاعر:

قَوْمي هُم قتلوا - أُمَيْمَ - أخي
فإذا رميْتُ يصيبني سَهْمي
فلئن عفوتُ لأعفوَنْ جللاً
ولئن سَطَوْتُ لأوهنَنْ عَظْمي

١٨٥ - الحسِّي

من الصفات الحقيقية، وهو ما يدرك

بالحواس الخمس... وذلك كالألوان والأشكال والمقادير والحركات، وما يتصل بذلك من حسن وقبح المدركة بالبصر، وكالأصوات القوية والضعيفة، والتي بين المدركة بالسمع، وكالطعوم من حرافة ومرارة وملوحة وحموضة، وغير ذلك مما يدرك بالذوق، وكالروائح التي تدرك بالشمّ، وكالحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والخشونة والملاسة، واللين والصلابة، والخفة والثقل، والمدركة باللمس.

وانظر (الجامع) وقد سبق في باب الجيم.

وانظر (التمثيل) وسيأتي في باب الميم.

١٨٦ - حسن الابتداء

وهو آخر ما ذكر ابن المعتز من محاسن الكلام. قال: ومنها حسن الابتداءات، قال النابغة:

كلِيني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ
وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكبِ

وقال الأعشى:

* كفَى بالذي تُولينَهُ لو تجسّما *

وقال بعض المحدثين:

كأنّ اللواتي قلن لي أتسيرُ
غصونُ رمالٍ فوقهن بدورُ

وقال أبو تمام:

أجلْ أيّها الربع الذي خفَّ آهلُهْ
لقد أدركتْ فيك النوى ما تحاولُهْ

وقال أيضاً:

* يا رَبْعُ لو رَبعُوا على ابن همومِ *

ونقل أبو هلال العسكري عن بعض الكتاب:

«أحسنوا معاشر الكتاب الابتداءات، فإنهنّ دلائل البيان».

وقالوا: ينبغي للشاعر أن يحترز في أشعاره، ومفتتح أقواله ممّا يتطيّر منه ويُستجفَى من الكلام والمخاطبة والبكاء ووصف إقفار الديار وتشتيت الآلاف ونعي الشباب، وذم الزمان، لا سيّما في القصائد التي تتضمن المدائح والتهاني، ويستعمل ذلك في المراثي ووصف الخطوب الحادثة، فإن الكلام إذا كان مؤسّساً على هذا المثال تطيّر منه سامعه، وإن كان يعلم أن الشاعر إنما يخاطب نفسه دون الممدوح، مثل ابتداء ذي الرُّمة:

ما بالُ عينِك منها الماء ينسكبُ
كأنّه من كُلَىً مفريّةٍ سَرِبُ

وقد أنكر الفضل بن يحيى البرمكي على أبي نواس ابتداءه:

أربَعَ البلى إنّ الخشوعَ لَبادِ
عليك وإني لم أخُنْك ودادِي

قال: فلما انتهى إلى قوله:

سلامٌ على الدّنيا إذا ما فُقِدتُم
بني برْمكٍ من رائحين وَغادِ

وسمعه استحكم تطيّره، وقيل إنه لم يمض أسبوعُ حتى نكبُوا... وأنشد البحتري أبا سعيد قصيدة أوّلها:

لكَ الويلُ من ليلٍ تَطاوَل آخرُه
ووشْك نوَى حيٍّ تُزَمُّ أباعِرُهْ

فقال أبو سعيد: بل الويل والحرَبُ لك! فغيّره وجعله «له الويلُ» وهو رديء أيضاً. وأنشد أبو مقاتل الداعي:

لا تقلْ بُشرَى، ولكنْ بُشرَيان
غُرَّةُ الداعي، ويومُ المهرجان

فأوجعه الدّاعي ضرباً، ثم قال: هلاّ قلتَ: «إنْ تقل بشرى فعندي بشْريان»؟!.

فإذا أراد أن يذكر داراً فليذكرها كما ذكرها الخُرَيمي:

ألا يا دارُ دامَ لك الحبورُ
وسَاعدك الغضارةُ والسرورُ

وكما قال أشجع:

قصرٌ عليه تحيّةٌ وسلامُ
نَشَرتْ عليه جمالَها الأيامُ

وأحسنُ مرثية جاهلية ابتداءً قول أوس ابن حجر:

أيتها النفس أجملي جزعاً
إنّ الذي تحذرين قد وقعا

قالوا: وأحسنُ مرثية إسلامية ابتداء قول أبي تمام:

أصمَّ بكَ الناعي وإن كان أسْمَعَا
وأصبح مغنَى الجودِ بعدك بلْقعا

وقول الآخر:

أنعَى فَتى الجودِ إلى الجودِ
ما مثلُ مَن أنعَى بموجودِ
أنعَى فتىً مصَّ الثرى بعدهُ
بقيّة الماءِ من العُودِ

وسئل بعضهم عن أحذق الشعراء، فقال: من يتفقّد الابتداء والمقطع.

والابتداء أول ما يقع في السمع من كلامك، والمقطع آخر ما يبقى في النفس من قولك، فينبغي أن يكونا جميعاً مونقين... وإذا كان الابتداء حسناً بديعاً ومليحاً رشيقاً كان داعية إلى الاستماع لما يجيء بعده من الكلام. ولهذا المعنى يقول الله عزّ وجلّ: آلم، وحم، وطس،

وطسم، وكهيعص، فيقرع أسماعهم بشيء بديع ليس لهم بمثله عهد، ليكون ذلك داعية إلى الاستماع لما بعده، والله أعلم بكتابه. ولهذا جعل أكثر الابتداءات بالحمد لله، لأن النفوس تتشوّف للثناء على الله، فهو داعية إلى الاستماع. وقال رسول الله ﷺ: «كلّ كلام لم يبدأ فيه بحمد الله تعالى فهو أبتر».

فأما الابتداء البارد، فابتداء أبي العتاهية:

ألَا ما لسيّدتي؟ ما لها؟
أدَلّتْ فأحمل إدلالها

وانظر كتاب (الصناعتين) ٣٤٧

وانظر (براعة الاستهلال) وقد سبقت في باب الباء.

١٨٧ ـ حسْن البيَان

هو إبراز المعنى في أحسن الصور الموضحة له، وإيصاله إلى فهم المخاطب بأقرب الطرق وأسهلها، وهو عين البلاغة. وكتاب الله العزيز كله موصوف بالدرجة العليا من حسن البيان، لمطابقة أسلوبه من الحقيقة والمجاز والكناية والإيجاز والإطناب وغير ذلك لمقتضيات الأحوال، وتهبط بعد كتاب الله درجات البيان، فتتفاوت على حسب قربها وبعدها في حسن البيان.

والفرق بين (حسن البيان) و (الإيضاح) من وجهين:

أحدهما: أن الإيضاح لا يردُ إلا على ما فيه إشكال من الكلام، فيوضحه، ولا كذلك حسن البيان.

والثاني: أن الإيضاح يكون بالعبارة الفاضلة وبالعبارة النازلة، وحسن البيان لا يكون إلا بالعبارة الفاضلة.

وحسن البيان منه المتصل، ومنه المنفصل.

فالمتصل منه هو الكلام الذي يأتي حسن بيانه في نفس نظمه، ويفهم من تأليف عبارته.

والمنفصل هو الكلام الذي لا تحصل الإبانة عنه إلاّ من خارجه.

ومن هذا القسم المنفصل قوله تعالى: ﴿ وضرب لنا مثلاً ونسي خلْقه ﴾... الآية، فإنه سبحانه صرّح بذكر المثل، وليس في الكلام كلّه ولا قبله ولا بعده ما خرج مخرج المثل، ولا ما يصلح أن يكون مثلاً. وهو أن أميّة بن خلف أتى رسول الله ﷺ بعظم نَخِر في يده، وقال: يا محمد، أنت تزعم أنّ ربّك يحيى هذا بعد أن صار إلى هذه الحال. فنزلت الآية

الكريمة... وانظر (بديع القرآن) ٢٠٦.

١٨٨ - حُسْن الاتِّباع

وهو أن يأتي المتكلم إلى معنى اخترعه غيره، فيحسن اتِّباعه فيه، بحيث يستحقه، ويُحكم له به دون الأول.

قال ابن أبي الأصبع: هذا الباب ممّا يخصّ كلام المخلوقين، وما أخذ بعضهم من بعض، ولا مدخل لشيء من القرآن العزيز فيه، فإن القرآن متّبَعٌ لا متّبِع.

ومن اتِّباع أبي تمام غيره، أي عنترة، في قول عنترة واصفاً فرسه:

فازورّ من وقع القنا بلبانه
وشكا إليّ بعبرةٍ وتحمحُمِ

فقال أبو تمام:

لو يعلم الركنُ من قد جاء يلثمهُ
لخرَّ يلثمُ منه موطىء القدمِ

قلتُ: ليس في بيت أبي تمام اتّباع لبيت عنترة إلاّ في إسناد الفعل إلى ما لا يعقل.

واتّبع البحتريّ أبا تمام فقال:

لو أن مشتاقاً تكلّف فوق ما
في وُسْعِهِ لسعَى إليك المنبرُ

واتبع المتنبي البحتري في ذلك، فقال:

لو تَعْقِلُ الشجر التي قابلْتها
مدّتْ محيّيةً إليكَ الأغصُنا

وكل هذا من قول الفرزدق في زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين:

يكادُ يمسكه عِرفانَ راحته
ركنُ الحطيم إذا ما جاء يستلمُ

١٨٩ - حُسْن الختام

ويسمّى (حسن الانتهاء) وهو أن يكون آخر الكلام مستعذباً حسناً، لتبقى لذته في الأسماع، مؤذناً بالانتهاء، بحيث يبقى المستمعون يحسّون ببلاغة المتكلم، ويتمنون الاستزادة من حديثه، كقول أبي نواس في ختام قصيدته:

وإني جديرٌ إذ بلغتُك بالمنى
وأنتَ بما أمّلتُ فيك جديرُ

فإنْ تُولني منك الجميل فأهلُه
وإلاّ فإني عاذرٌ وشكورُ

وقول غيره:

بَقيت بقاءَ الدهر يا كهفَ أهله
وهذا دعاء للبريّةِ شاملُ

وانظر (براعة الاستهلال) وقد سبقت في باب الباء.

١٩٠ - حُسْن التخلّص

انظر (التخلص) وسيأتي في باب الخاء.

وانظر (حسن الخروج) وسيأتي في هذا الباب.

وانظر (الاستطراد) وسيأتي في باب الطاء.

١٩١ - حسن التشبيه

من محاسن الكلام عند ابن المعتز. قال: ومنها حسن التشبيه، نبدأ بإمام الشعراء، قال امرؤ القيس:

ومسرُودةُ السّكِّ مَوْضونةٌ
تَضَاءَلُ في الطيِّ كالمبرِدِ
تفيض على المرء أردانُها
كفيضِ الأتيِّ على الجدْجدِ(١)

وقال:

كأن قلوبَ الطير رطباً ويابساً
لَدى وكرِها العُنّابُ والحشفُ البالي

... وكتب مروان إلى بعض الخوارج: إني وإياك كالزجاجة والحجر، إنْ وقع عليها رضّها، وإن وقعتْ عليه فضّها...

وانظر (التشبيه) وسيأتي في باب الشين.

١٩٢ - حسن التعليل

حسن التعليل أن ينكر الأديب صراحة أو ضمناً علّة الشيء المعروفة، ويأتي بعلّة أُخرى أدبية طريفة، لها اعتبار لطيف، ومشتملة على دقة النظر، بحيث تناسب الغرض الذي يرمي إليه. فيدَّعي لوصف علّة مناسبة غير حقيقية، ولكنَّ فيها حسناً وطرافة، فيزداد بها المعنى المراد الذي يرمي إليه جمالاً وشرفاً.

ومثله قول المعرّي في الرثاء:

وما كلْفةُ البدر المنير قديمة
ولكنها في وجهه أثر اللّطمِ

يقصد أنّ الحزن على المرثيِّ شمل كثيراً من مظاهر الكون، فهو لذلك يَدَّعي أنّ كلفة البدر - وهي ما يظهر على وجهه من كدرة - ليست ناشئة عن سبب طبيعي. وإنما هي حادثة من أثر اللطم على فراق المرثي.

ومثله قول الشاعر:

(١) قال قدامة: وصف الدرع في حال طيها بالبيت الأول، ثم وصفها في حال نشرها بالثاني. ومعنى البيت الأول: إذا طويت صغرت ولطفت حتى تصير كالمبرد. والدرع المسرودة: من السرد وهو تداخل الحلق بعضها في بعض أو المثقوبة، والسك الدرع: الضيقة الحلق. والموضونة: المنسوجة، والآتي: السيل، والجدجد: الصخور الصلبة.

أمّا ذُكاءُ فلم تصفرّ إذ جنحتْ
إلا لفرقة ذاك المنظرِ الحسنِ

يقصد أن الشمس لم تصفرّ عند الجنوح إلى المغيب للسبب المعروف، ولكنها اصفرّت مخافة أن تفارق وجه الممدوح.

وكقول الشاعر:

ما قَصَّرَ الغيثُ عن مصر وتربتها
طبعاً ولكن تعدّاكم من الخجلِ
ولا جرى النيل إلّا وهو معترف
بسبْقكمْ فلذا يجري على مَهَلِ

ثم الوصف أعمّ من أن يكون ثابتاً فيقصد بيان علّته، أو غير ثابت فيراد إثباته.

فالوصف الثابت غير الظاهر العلة كقول الشاعر:

لم يَحْكِ نائلك السحابُ وإنما
حمّتْ به فصبيبها الرّحضاءُ

أي أن السحاب لا تقصد محاكاة جودك بمطرها، لأن عطاءك المتابع أكثر من مائها وأغزر، ولكنها حمتْ حسداً لك، فالماء الذي ينصبّ منها هو عرق تلك الحمى.

والوصف الثابت الظاهر العلة غير التي تذكر كقول المتنبّي:

ما به قتلُ أعاديه ولكن
يتقي إخلاف ما ترجو الذئابُ

فإن قتل الأعادي عادة للملوك، لأجل أن يسلموا من أذاهم وضرّهم. ولكن الشاعر اخترع لذلك سبباً غريباً، فتخيل أن الباعث له على قتل أعاديه لم يكن إلا ما اشتهر وعرف به، حتى لدى الحيوان الأعجم من أن الكرم ومحبته إجابة طالب الإحسان، ومن ثم فتك بهم، لأنه علم أنه إذا غدا للحرب رجت الذئاب أن يتسع رزقها، وتنال من لحوم أعدائه القتلى.

والوصف غير الثابت قد يكون ممكناً كقول مسلم بن الوليد:

يا واشياً حسنت فينا إساءته
نجّى حذارُك إنْساني من الغَرَقِ

فاستحسان إساءة الواشي ممكن، ولكنه لما خالف الناس فيه، عقّبه بذكر سببه، وهو أن حذاره من الواشي منعه من البكاء، فسلم إنسان عينيه من الغرق في الدموع.

وقد يكون غير ممكن كقول الشاعر:

لو لم تكنْ نيّة الجوزاء خدمتَه
لَما رأيت عليها عقد منتطقِ

فقد ادّعى الشاعر أن الجوزاء تريد

خدمة الممدوح، وهذه صفة غير ممكنة، ولكنّه علّلها بعِلّة طريفة، ادّعاها أيضاً ادّعاء أدبياً مقبولاً، إذ تصوّر أن النجوم التي تحيط بالجوزاء، إنما هي نطاق شدّته حولها على نحو ما يفعل الخدم، ليقوموا بخدمة الممدوح.

ومثله تعليل ابن المعتز لحمرة عين حبيبته:

قالوا: اشتكَتْ عينه، فقلتُ لهمْ
من شِدَّةِ الفَتْكِ نالها الوصبُ
حمرتُها من دماء مَن قتلتْ
والدَّمُ في النّصل شاهدٌ عجبُ

فأنكر أن يكون سبب حمرتها الرمد الذي أصابها، وادّعى هذه العلة الطريفة التي أكدها بهذا التشبيه البديع كما ترى.

١٩٣ ـ حسن التضمين

من محاسن الكلام عند ابن المعتز. وسيأتي عند ذكر (التضمين) في باب الضاد.

١٩٤ ـ حسْن الخروج

وهو أيضاً من محاسن الكلام عند ابن المعتز، قال: ومنها حسن الخروج من معنى إلى معنى، قال بعضهم:

إذا ما اتّقى اللهَ الفتى وأطاعه
فليسَ به بأسٌ وإنْ كان من جَرْمِ

وقال بشار:

خليليّ من جَرْمٍ أعينا أخاكما
على دهره إنّ الكريم مُعينُ
ولا تَبخَلا بخلَ ابن قَزْعَة إنهُ
مخافَةَ أن يُرْجَى نَداه حَزينُ
إذا جئتَه في الحقّ أغلقَ بابَهُ
فلمْ تلْقَهُ إلاّ وأنت كَمينُ

وقال آخر، ويقال إنه السموْءَل بن عاديا اليهودي:

وإنّا لقومٌ ما نرى القتلَ سُبّةً
إذا ما رأته عامرٌ وسَلُولُ

وقال أبو العتاهية:

وأحببْتُ من حبِّها الباخلين
حتّى وَمِقْتُ ابن سَلْمٍ سعيدا
إذا سيلَ عُرْفاً كسَا وجهَهُ
ثياباً من المنعِ صفراً وسُودا
يُغيرُ على المال فعلَ الجوادِ
وتأبى خلائقُهُ أن يجودا

قلت: إن معنى «حسن الخروج» عند ابن المعتز هو (الاستطراد) عند سائر البلاغيين والنقاد.

وانظر (الاستطراد) وسيأتي في باب الطاء.

١٩٥ ـ حسن الانتقال

هو (التخلّص) وسيأتي في باب الخاء.

١٩٦ ـ حُسْن النسَق

هو أن يأتي المتكلم بالكلمات من النثر والأبيات من الشعر متتاليات متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسناً، لا معيباً مستهجناً.

من ذلك أن يكون كل بيت إذا أفرد قام تاماً بنفسه، واستقلّ معناه بلفظه، وإن ردفه مجاوره صارا بمنزلة البيت الواحد، بحيث يعتقد السّامع أنهما إذا انفصلا تجزّأ حسنهما، ونقص تمامهما، وتقسّم معناهما، وهما ليسا كذلك، بل حالهما في تمام المعنى وكمال الحسن مع الانفراد والافتراق، كحالهما مع الالتئام والاجتماع.

ومن شواهد هذا الباب من الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿وقيل يا أرضُ ابلعي ماءَكِ، ويا سماءُ اقلعي، وغِيضَ الماءُ وقُضِيَ الأمرُ، واستوتْ على الجوديّ وقيل بُعْداً للقوم الظّالمين﴾. فأنت ترى إتيان هذه الجمل معطوفاً بعضها على بعض بواو النسَق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة.

١٩٧ ـ محاسن الكلام

قال ابن المعتز بعد أن أنهى الكلام في فنون (البديع) الخمسة:

«ونحن الآن نذكر بعض محاسن الكلام والشعر، ومحاسنهما كثيرة لا ينبغي للعالم أن يدّعي الإحاطة بها، حتى يتبرّأ من شذوذ بعضها عن علمه وذكره. وأحببنا لذلك أن تكثر فوائد كتابنا للمتأدبين، ويعلم الناظر أنّا اقتصرنا بالبديع على الفنون الخمسة اختياراً، من غير جهل بمحاسن الكلام، ولا ضيق في المعرفة. فمن أحبّ أن يقتدي بنا، ويقتصر بالبديع على تلك الخمسة فليفعل، ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئاً إلى البديع، ولم يأت غير رأينا فله اختياره»...

ومحاسن الكلام عند ابن المعتز ثلاثة عشر فنّاً، هي على الترتيب:

١ ـ الالتفات: وسيأتي في باب اللام.
٢ ـ الاعتراض: وسيأتي في باب العين.
٣ ـ الرجوع: وسيأتي في باب الراء.
٤ ـ حسن الخروج: وقد سبق في هذا الباب.
٥ ـ تأكيد المدح: وقد سبق في باب الهمزة.

٦ ـ تجاهل المعارف: وقد سبق في باب الجيم.
٧ ـ الهزل يراد به الجدّ: وسيأتي في باب الهاء.
٨ ـ حسن التضمين: وسيأتي في باب الضاد.
٩ ـ التعريض والكناية: وسيأتيان في بابي العين والكاف.
١٠ ـ الإفراط في الصفة: وسيأتي في باب الفاء.
١١ ـ حسن التشبيه: وقد سبق في هذا الباب.
١٢ ـ لزوم ما لا يلزم: وسيأتي في باب اللام.
١٣ ـ حسن الابتداء: وقد سبق في هذا الباب.

قلت[١]: وربما خطر بالبال سؤال عن علة فصل الفنون الخمسة اختصها ابن المعتز باسم (البديع) عن هذه الفنون الثلاثة عشر التي سماها «محاسن الكلام»، وهل هناك فرق بين الأولى والثانية؟.

يخيّل إلينا ألاّ فرق بين الفنون الخمسة وغيرها، إلا أن يقال إن الأولى أكثر وروداً في الشعر والكلام من الأُخرى، وذلك قول غير صحيح، لأنّ «المذهب الكلامي» و«ردّ أعجاز الكلام على ما تقدمها» ـ وقد جعلها ابن المعتز من فنون البديع الخمسة ـ ليسا أكثر وروداً أو استعمالاً في الشعر والأدب من «التشبيه» أو «الكناية والتعريض» وقد جعلهما ابن المعتز من محاسن الكلام، حتى إن صحّ هذا القول فإنه لا ينهض مسوّغاً للفصل بين النوعين. وقد حاولت أن أهتدي إلى العلّة فلم أجدها بعد الفحص والتأمل، إلا في أن ابن المعتز لم يؤلف كتابه في وقت واحد، بل ألّفه على مرحلتين. وقد أحصى في المرحلة الأولى الفنون الخمسة التي سماها «البديع» وهي: الاستعارة، والتجنيس، والمطابقة، وردّ أعجاز الكلام على ما تقدمها، والمذهب الكلامي. ثم وقف عندها، وأنهى كتابه، وكتب خاتمته التي اعتاد كل مؤلف أن ينهي بها تأليفه، ونصّ هذه الخاتمة: «وألّفته سنة أربع وسبعين ومائتين، وأوّل من نسخه منّي علي بن هارون بن يحيى ابن أبي منصور المنجّم».

ولعل ابن المعتز سمع بعد ذلك من بعض النقاد والمتتبّعين اعتراضاً على قصر (البديع) على هذه الفنون الخمسة، وأنهم رأوا أن (البديع) أكثر مما ذكر،

(١) انظر كتابنا (دراسات في نقد الأدب العربي) الطبعة السادسة، ص ٢٥٧.

فأقرَّهم على دعواهم، وجمع بقية المحسنات، لينفي عن نفسه وعن علمه مظنة الجهل بمحاسن الكلام الكثيرة التي لا ينبغي للعالم أن يدّعي الإحاطة بها، حتى يتبرأ من شذوذ بعضها عن علمه وذكره.

وانظر (البديع) وقد سبق في باب الباء.

١٩٨ - الحَشْوُ

هو (الاعتراض) عند بعض البلاغيين - وسيأتي في باب العين - وهو كل كلام أدخل في غيره بحيث لو أسقط لم تختل فائدة الكلام.

١٩٩ - الحَشْوُ

زيادة في الكلام لغير فائدة، وذلك إذا كانت هذه الزيادة متعينة، وهو إما مفسد للمعنى، كلفظ «الندى» في قول المتنبي:

ولا فضلَ فيها للشجاعة والنّدى
وصبْر الفتى لولا لقاءُ شَعُوب

فيها: أي في الدنيا، وشعوب: علَم للمنيّة. فإنّ عدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر، لتيقُّن الشجاع بعدم الهلاك، وتيقن الصابر بزوال المكروه، بخلاف الباذل ماله إذا تيقن بالخلود، وعرف احتياجه إلى المال دائماً، فإن بذله حينئذٍ أفضل مما إذا تيقّن بالموت وتخليف المال.

وإما غير مفسد للمعنى كلفظه «قبله» في قول زهير:

وأعلمُ علمَ اليوم والأمس قبله
ولكنّني عن علم ما في غدٍ عمٍ

وهذا بخلاف نحو أبصرته بعيني، وسمعته بأذني، وكتبته بيدي، في مقام يفتقر إلى التأكيد.

أما إذا كانت الزيادة غير متعينة فإنها تختص باسم (التطويل) وسيأتي في باب الطاء.

٢٠٠ - الحَشْوُ

من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن عند قدامة، وهو أن يُحْشَى البيت بلفظ لا يحتاج إليه لإقامة الوزن. مثال ذلك ما قال أبو عدي القرشي:

نحن الرؤوسُ، وما الرؤوسُ إذا سمتْ
في المجدِ للأقوام كالأذنابِ

فقوله «للأقوام» حشو لا منفعة فيه. وقال مَصقَلَةُ بن هُبيرة:

أَلِكْني إلى أهلِ العراقِ رسالةً
وخصَّ بها ـ حُيِّيتَ ـ بكرَ بن وائلِ

فقولـه: «حيِّيت» حشـو لا منفعـة فيه...

٢٠١ ـ الحَشْـوُ

عنـد أبي هلال العسكـري ثـلاثـة أضرب: اثنان منها مذمومان، وواحـد محمود.

فأحد المذمومين هـو إدخالـك في الكلام لفظاً لو أسقطته لكان الكلام تامّاً مثل قول الشاعر:

أنعَى فتىً لم تذرَّ الشمسُ طالعةً
يوماً من الدهر إلا ضرَّ أو نفعَا

فقوله: «يوماً من الـدهر» حشـو لا يحتاج إليه، لأن الشمس لا تطلع ليلاً.

وقول بعض بني عبس:

أبَعْـدَ بني بكـر أؤمِّـل مُقبـلاً
من الدهر أو آسَى على إثْرِ مُدْبِرِ
وليس وراء الفـوْت شيء يَردُّه
عليك إذا ولّى سوى الصَّبرِ فاصْبرِ
أُولاكَ بنـو خيـر وشـرٍّ كليهمـا
جميعـاً ومعروفٍ أُريـدَ ومنكَـرِ

فقوله: «أُريدَ» حشو وزيادة، وقوله: «كليهما» يكاد يكون حَشواً، وليس به بأس. وباقي الكـلام متوازن الألفـاظ والمعاني، لا زيادة فيه ولا نقصان. وهذا الجنس كثير في الكلام.

والضرب الآخر: العبارة عن المعنى بكلام طويل لا فائدة في طوله، ويمكن أن يعبّر عنه بأقصر منه. مثل قول النابغة:

تبيَّنْتُ آيـاتٍ لهـا فعـرفتُهـا
لستّـةِ أيـامٍ وذا العـامُ سـابـعُ

كان ينبغي أن يقول: لسبعة أعوام، ويتم البيت بكلام آخر يكون فيه فائدة، فعجز عن ذلك، فحشا البيت بما لا وجه له.

وأما الضرب المحمود فكقول كثير:

لَـو آن البـاخلين وأنت فيهم
رأوك تعلّمـوا منـك المـطالا

قـوله: «وأنت فيهم» حشـو إلا أنه مليح. ويسمي أهل الصنعة هذا الجنس (اعتراض كلام في كلام). ومنه قول الآخر:

إن الـثمـانـين ـ وبـلِّغـتـهـا ـ
قد أحوجت سمعي إلى تَرْجُمَان

٢٠٢ ـ الحشو وفضول الكلام

وسماه قوم (الاتكاء) وذلك أن يكون في داخل البيت من الشعر لفظ لا يفيد

معنى، وإنما أدخله الشاعر لإقامة الوزن. فإن كان ذلك من أجل القافية فهو (استدعاء).

وقد أتى العتابي بما فيه كفاية حيث يقول:

إن حشو الكلام من لكنة المر
ء وإيجازه من التقويم

فجعل الحشو لكنة. وليس كل ما يحشى به الكلام لزيادة فائدة لكنة، وإنما أراد ما لا حاجة إليه ولا منفعة.

٢٠٣ - الحَصْر

هو تخصيص أمر بأمر في صفة من الصفات، وهو (القصْر) وسيأتي في باب القاف.

٢٠٤ - حصر الجزئي وإلحاقه بالكليّ

وهو أن يأتي المتكلم إلى نوع ما فيجعله بالتعظيم له جنساً بعد حصر أقسام الأنواع منه والأجناس، كقوله تعالى: ﴿ وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبةٍ في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين ﴾. فإنه سبحانه وتعالى بعد إخباره بأن عنده مفاتح كل غيب، إذ اللام للجنس ها هنا، مجملاً في القول، تمدّح بأنه يعلم ما في البر والبحر من أصناف الحيوان والنبات والجماد، وحصر الكليّات المولَّدات. ورأى سبحانه أن الاختصار على ذلك لا يكمل به معنى التمدح، لاحتمال أن يظن ضعيف أنه يعلم الكليات دون الجزئيات، فإن المولَّدات الثلاث، وإن كانت جزئيات بالنسبة إلى العالم، فكل واحد منها كلي بالنسبة إلى ما تحته من الأجناس المتوسطة والأنواع وأصنافها، فقال لكمال التمدح: ﴿ وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ﴾ وعلم أن ذلك قد يشاركه فيه من مخلوقاته كل من خلق له إدراكاً، وهداه إلى طريق ذلك فشارك فيه، فتمدح سبحانه بما لا يشارَك فيه بقوله: ﴿ ولا حبة في ظلمات الأرض ﴾ ثم ألحق هذه الجزئيات بعد حصرها بالكليات حيث قال: ﴿ ولا رطب ولا يابس ﴾ لأن جميع المولدات وعناصرها التي تولدت منها ما كان منها في باطن الأرض وما خرج إلى ظاهرها لا تخرج عن هذين القسمين. وألغى ذكر المعتدل فإنه ممتزج من هذين القسمين، فاستغنى بذكر الأصل عن الفرع. ثم قال: ﴿ إلا في كتاب مبين ﴾ إشارة إلى أن علمه بذلك علم من معلومه

مقيد في كتاب مبين.

ومن هذا قول الشاعر:

إليك طوى عرض البسيطة جاعل
قصارى المطايا أن يلوح له القصرُ
وكنت وعزمي والظلام وصارمي
ثلاثة أشباه كما اجتمع النسرُ
فسرت بآمالي لملك هو الورى
ودارٍ هي الدنيا ويوم هو الدهرُ

ففي البيت الأخير يتضح ذلك الفن، فإن هذا الشاعر قصد تعظيم الممدوح، وتفخيم أمر داره التي قصده فيها، ويتخيل يومه الذي لقيه فيه، فجعل الممدوح جميع الورى، وجعل داره التي قصده فيها كل الدنيا، وجعل يومه الذي لقيه فيه جملة الدهر، فجعل الجزئي كلياً بعد حصر أقسام الجزئي.

٢٠٥ ـ التحضيض والتنديم

هناك حروف تسمى حروف التنديم والتحضيض، وهي: هَلَّا، وألّا، ولولا، ولوما.

وسميت حروف التنديم لأنها إذا دخلت على الماضي أفادت جعل المخاطب نادماً على ترك الفعل.

وسميت حروف التحضيض لأنها إذا دخلت على المضارع أفادت حضّ المخاطب، وحَثّه على الفعل.

قال السكاكي: كأن حروف التنديم والتحضيض مأخوذة من (هل) و(لو) اللتين للتمني مركبتين مع (لا) و (ما) المزيدتين. فـ(لا) ركبت مع (هل) فصارت (هَلًّا) ثم أبدلت الهاء همزة فصارت (ألّا). وركبت مع (لو) فصارت (لولا). و(ما) ركبت مع (لو) فصارت (لوما).

والغرض من تركيب هل ولو مع ما ذكر هو جعلهما متضمنتين معنى التمني، أي مشتملتين دالتين عليه، لكي يتولد من ذلك المعنى الذي تضمنتاه معنى التنديم في الماضي، والتحضيض في المضارع. فنحو: هلّا أكرمت علياً، ولولا أكرمته على معنى ليتك أكرمته، قصد إلى جعله نادماً على ترك الإكرام. ونحو: هلا تغيث المنكوبين، ولوما تغيثهم، على معنى ليتك تغيثهم، قصد إلى حثّه على الإغاثة.

٢٠٦ ـ التحقير

من الأغراض البلاغية التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الأصلي، نحو: مَنْ هذا؟ بقصد تحقيره مع أنك تعرفه.

٢٠٧ ـ تحقير المسند إليه

من الأغراض البلاغية التي يعرّف من أجلها المسند إليه.

وهو أيضاً من الأغراض البلاغية التي تدعو إلى تنكير المسند إليه.

٢٠٨ ـ التحقيق

التحقيق عند علي بن عيسى الرُمّاني: هو التشبيه على الإطلاق، وهو التشبيه بالنفس، مثل تشبيه الغراب بالغراب، وحجر الذهب بحجر الذهب إذا كان مثله سواء، وحمرة الشقائق بحمرة الشقائق.

انظر (التشبيه) وسيأتي في باب الشين.

وانظر (التقدير) وسيأتي في باب القاف.

٢٠٩ ـ الاستحقاق

من (المقابلة) وسيأتي في باب القاف.

٢١٠ ـ الحقيقة

قال ابن فارس: إن (الحقيقة) من قولنا: «حَقَّ الشيءُ» إذا وجب واشتقاقه من الشيء المحقّق، وهو المحكم، تقول: ثوب محقق النسج، أي محكمه... فالحقيقة: هي الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: أحمد الله على نعمه وإحسانه. وهذا أكثر الكلام. قال الله جلّ ثناؤه: ﴿ والذين يؤمنون بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون ﴾ وأكثر ما يأتي من الآي على هذا.

وقد كثر كلام العلماء والبلاغيين في تحديد الحقيقة، ولا يخرج كلامهم عن المعنى السابق.

فالسكاكي يعرّفها بأنها «الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع» كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص، فلفظ الأسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه.

قال ولك أن تقول: الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة.

ونقل العلوي في الطراز عن أبي الحسين البصري أن الحقيقة ما أفاد معنى مصطلحاً عليه في الوضع الذي وقع التخاطب فيه.

وعند ابن الأثير أن الحقيقة هي اللفظ الدالّ على موضوعه الأصلي، والحقيقة

اللغوية هي حقيقة الألفاظ في دلالتها على المعاني. ويُعَرِّف عبد القاهر الجرجاني الحقيقة في المفرد بأنها كل كلمة أريد بها ما وضعت له في وضع واضع، وإن شئت قلت في مواضعة، أو ادّعى الاستئناف فيها. وإنما اشترط هذا كله لأن وصف اللفظة بأنها حقيقة أو مجاز حكم فيها من حيث أن لها دلالة على الجملة، لا من حيث هي عربية أو فارسية، أو سابقة في الوضع أو محدثة مُوَلّدة.

ويقسم الباحثون في الألفاظ ودلالتها الحقيقية إلى أقسام ثلاثة هي:

١ ـ الحقيقة اللغوية.

٢ ـ الحقيقة العرفية.

٣ ـ الحقيقة الشرعية.

٢١١ ـ الحقيقة اللغوية

هي ما وضعها واضع اللغة ودلت على معان مصطلح عليها في تلك المواضعة. وهذا كألفاظ الورد، والكثيب، والجبل، والبرق. وتلك الألفاظ تستعمل في معناها الأصلي فتكون حقيقة، وتستعمل في غيره فتكون مجازاً. والمجاز لا بد أن يكون مسبوقاً بالحقيقة المفهومة لدى صاحب اللغة وواضعها. ولا يقضي بكونها حقيقة لغوية فيما دلت عليه إلاّ إذا كانت مستعملة في موضعها الأصلي، فلا بد من سبق وضعها أولاً.

ومن هنا قال العلماء: إن الوضع الأول للكلمة ليس مجازاً ولا حقيقة، وإنما يكون وصفها بذلك بعد الاستعمال.

٢١٢ ـ الحقيقة العرفيّة

وهي التي نقلت من مدلولها عند صاحب اللغة إلى مدلول آخر بالاستعمال والتّعارف بين الناس. وتنقسم الحقيقة العرفية إلى قسمين:

١ ـ الحقيقة العرفية الخاصة:

وهي التي وضعها أهل عرف خاص، وجرت على ألسنة العلماء من الاصطلاحات التي تختص بكلّ علم، فإنها في استعمالها عندهم حقائق، وإن خالفت الأوضاع اللغوية. وهذا نحو ما يجريه النحويون في اصطلاحاتهم من الرفع والنصب والجزم والحال والتمييز، وما يستعمله المتكلمون في مباحثهم في علوم النظر كالجوهر والعرض والكون، وما يجري على ألسنة أهل الحِرف والصناعات فيما يفهمونه بينهم، ويجري وفق مصطلحاتهم مجرى الحقائق اللغوية في وضوحها بحسب تعارفهم عليها.

٢ ـ الحقيقة العرفية العامة:

وهي تنحصر في صورتين: الصورة

الأولى: أن يشتهر استعمال المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة مستنكراً، كحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كقولنا: حرِّمت الخمر، فالتحريم مضاف إلى الخمر، وهو في الحقيقة مضاف إلى الشرب. وقد صار هذا المجاز أعرف من الحقيقة، وأسبق إلى الفهم. وكتسميتهم الشيء باسم ما يشابهه، كتسميتهم حكاية كلام المتكلم بأنه كلامه، كما يقال لمن أنشد قصيدة لامرىء القيس بأنه كلام امرىء القيس، لأن كلامه بالحقيقة هو ما نطق به، وأما حكايته فكلام غيره، ولكنه صار حقيقة لسبقه إلى الأفهام بخلاف الحقيقة، وكتسميتهم الشيء باسم ما له تعلّق به. وهذا نحو تسميتهم قضاء الحاجة بالغائط، وهو المكان المطمئن من الأرض، فإذا أطلق فإن السّابق إلى الفهم منه مجازه، وهو قضاء الحاجة، دون حقيقته، وهو المكان المطمئن.

فصارت هذه الأمور المجازية حقائق بالتعارف من جهة أهل اللغة، تسبق إلى الأفهام معانيها دون حقائقها الوضعية اللغوية.

الصورة الثانية: قصر الاسم على بعض مسمّياته وتخصيصه به، وهذا نحو لفظ «الدابّة» فإنها جارية في وضعها اللغوي على كل ما يدبّ من الحيوان من الدودة إلى الفيل. ثم إنها اختصت ببعض البهائم، وهي ذوات الأربع من بين سائر ما يدبّ على الأرض. وكلفظي «الجنّ» و «القارورة» فإن الأول موضوع لكل ما استتر، والثاني موضوع لكل مقر للمائعات. ثم اختص «الجنّ» ببعض من يستتر عن العيون، واختصّت «القارورة» ببعض الآنية دون غيرها مما يستقر فيه.

ولا بد في هذه الحقيقة أيضاً أن تكون مسبوقة بالوضع اللغوي، حتى تحصل في العرف مقصورة على بعض مجازيه. ومثلها الحقيقة العرفية العامية لا بدّ فيها من وضع لغوي سابق.

٢١٣ - الحقيقَة الشرعيـة

وهي اللفظة التي يستفاد من جهة الشرع وضعها لمعنى غير ما كانت تدلّ عليه في أصل وضعها اللغوي.

وتنقسم إلى أسماء شرعية، وهي التي لا تفيد مدحاً ولا ذماً عند إطلاقها، كالصلاة، والزكاة، والحج، وسائر الأسماء الشرعية. وإلى دينية تفيد مدحاً وذمّاً، وهذا نحو: المسلم، والمؤمن، والكافر، والفاسق، وغير ذلك من الأسماء الدينية.

وهذه الأسماء صارت منقولة بالشرع إلى معانٍ أُخرى، ونسيت معانيها اللغوية. فالصلاة مفيدة لهذه الأعمال المخصوصة، وهكذا حال الزكاة والصوم، فهي مقيدة بهذه المعاني على جهة الحقيقة دون غيرها من معانيها اللغوية.

٢١٤ ـ الحقيقي

أحد قسمي القصر (الحقيقي) و (الإضافي).

والقصر الحقيقي ما كان التخصيص فيه بحسب الحقيقة والواقع، بحيث لا يتجاوز المقصورُ المقصورَ عليه إلى غيره أصلاً. نحو: لا كامل إلا الله، ولا يروي مصر إلا نهر النيل. وقصر الموصوف على الصفة من (الحقيقي) لا يكاد يوجد، لتعذر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداه بالكلية، بل هو محال؛ لأننا إذا أثبتنا بطريق القصر صفة ونفينا ما سواها من الصفات، فتلك الصفات المنفية لها نقائض، وهذه النقائض لا بد من ثبوتها، ولا يمكن نفيها معها.

والإلزام ارتفاع الصفات وارتفاع نقائضها، وهو محال. ففي قولنا: ما إبراهيم إلّا فارس. إذا أردنا أنه لا صفة له من الواقع غير الفروسية لزم ذلك ألا يتصف بالكرم ولا بنقيضه، ولا يتصف بالنباهة ولا بنقيضها، وهكذا هو محال.

والقصر الحقيقي قسمان:

١ ـ الحقيقي حقيقة:

وهو ما لا يتجاوز فيه المقصورُ المقصور عليه إلى غيره حقيقة كما مُثِّل، فالقصر فيه بالنظر إلى الحقيقة في ذاتها.

٢ ـ الحقيقي ادعاء:

ما لا يتجاوز المقصورُ المقصور عليه ادعاء، فهو مبني على المبالغة، بفرض أن ما عدا المقصور عليه في حكم المعدوم فلا يعتد به. نحو: لا شاعر إلّا شوقي، على ادعاء أن جميع الشعراء ممن عدا شوقي في حكم العدم، لأنهم لا يسامونه في منزلته الشعرية.

٢١٥ ـ الحقيقي

أحد قسمي (الاستغراق) الذي ينقسم إلى:

١ ـ **حقيقي**: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة، نحو: ﴿ عالم الغيب والشهادة ﴾ أي كل غيب وكل شهادة.

٢ ـ **عُرْفِيّ**: وهو أن يراد كل فرد مما

يتناوله اللفظ بحسب العرف، نحو: جمع الأمير الصاغة، تريد صاغة بلده أو مملكته.

و (الاستغراق) بقسميه من دواعي (تعريف المسند إليه) وسيأتي في باب العين.

٢١٦ - الحقيقية

الصفة الحقيقية، يراد بها الهيئة المتمكّنة في الذات، المتقررة فيها بحيث تستقل الذات بالاتصاف بها، لكونها ليست معنى متعلقاً بشيئين. وتنقسم إلى حسيّة وعقليّة.

٢١٧ - الحقيقية

أحد قسمي (الاستعارة) التي تنقسم باعتبار ذاتها إلى حقيقية وخيالية.

قال العلوي في الطراز: أما (الحقيقية) فهي أن تذكر اللفظ المستعار مطلقاً، كقولك: رأيت أسداً. والضابط لها أن يكون المستعار له أمراً محققاً، سواء جرد عن حكم المستعار له أو لم يجرد بأن يذكر الاستعارة ثم يأتي بعد ذلك بما يؤكد أمر المستعار له، ويوضح حاله. وهذا مثاله قولك: رأيت أسداً على سرير ملكه، وبدراً على فرس أبلق، وبحراً على بابه الوفاد... فيأتي بهذه الأمور عقيب ذكر الاستعارة من أجل تأكيد أمرها، وإيضاح حالها، لأنك إذا قلت: «رأيت أسداً» فقد حصل مطلق الاستعارة اختصاصه بالشجاعة التي هي خاصة الأسد، فهذه استعارة مطلقة، ثم لما قلت على سرير ملكه فصلته عن حكم الآساد، إذ ليس الجلوس على السرر من شأنها، وإنما جيء بذلك من أجل تأكيد المستعار له، وهذه تسمى (مجردة).

وانظر (الاستعارة الخيالية) في باب الخاء.

وانظر (المجردة) وقد سبقت في باب الجيم.

٢١٨ - التحقيقي

من وجه الشبه، أن تكون الصفة موجودة على حقيقتها في طرفي التشبيه، نحو تشبيه الشعر بالليل، ووجه الشبه السواد في كل منهما، وكتشبيه النشر بالمسك، ووجه الشبه طيب الرائحة في كل منهما. فوجه الشبه هنا مأخوذ من صفة موجودة في كل واحد من الطرفين. وذلك أن السواد ملاحظ في الشعر والليل، والطيب مراعى في رائحتها وفي رائحة المسك، وكلاهما على حقيقته موجود في الإنسان وفيها.

وكذلك إذا شبهت الرجل بالأسد، فالوصف الجامع بينهما الشجاعة وهي على حقيقتها موجودة في الإنسان، وموجودة في الأسد. وإنما يقع الفرق بينه وبين السبعُ الذي شبه به من جهة القوة والضعف، والزيادة والنقصان.

وانظر (التخييلي) وسيأتي في حرف الخاء.

٢١٩ - المحَقَّق

المحقَّق من التجنيس ما اتفقت فيه الحروف دون الوزن، رجع إلى الاشتقاق أو لم يرجع. نحو قول أحد بني عبس:

وذلكم أن ذُلّ الجار حالفكم
وأنَّ أنْفكُم لا يعـرف الأنَفـا

فاتفقت الأنْف مع الأنَف في جميع حروفها دون البناء، ورجعا إلى أصل واحد.

والقاضي الجرجاني يسميه (التجنيس المطلق) وسيأتي في باب الطاء.

٢٢٠ - الحُكْمِي

من المجاز، هو (المجاز العقلي)، والحكمي منسوب للحكم بمعنى الإدراك، أو أنه نسبة للحكم بمعنى النسبة والإسناد لتعلقه بها.

والمراد بالحكم المنسوب إليه والمتعلق به مطلق نسبة سواء كانت إسنادية أو إضافية أو إيقاعية، وحينئذ فهو من نسبة الخاص للعام، أو من تعلق الخاص بالعام. فالمجاز كما يكون في الحكم وهو النسبة التامة يكون في النسبة الإضافية كمكر الليل، والإيقاعية لنوّمت الليل أي أوقعت النوم عليه.. فالمراد بالحكم الذي تعلق به المجاز ليس خصوص النسبة التامة، بل مطلق نسبة.

فالمجاز إذا كان من الإضافية أو الإيقاعية يصدق عليه أنه متعلق بالحكم بمعنى مطلق نسبة من تعلق الخاص العام.

وانظر (المجاز) وقد سبق في باب الجيم.

وانظر (العقلي) وسيأتي في باب العين.

٢٢١ - الحَلِف على المراد

ويكون بما فيه من تعظيم المقسم أو غير ذلك بما يناسبه. وذلك كما في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ فَوربِّ السّماءِ والأرضِ إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون ﴾. فقد أقسم الله تعالى بما يتضمن عظمته.

ذكر ذلك البهاء السّبكي في «عروس

الأفراح» - وانظر (شروح التلخيص) ٤/٤٦٩.

٢٢٢ - الحلّ

هو (نثر النظم). وإنما يقبل إذا كان جيد السبك، حسن الموقع. وذلك كقول الشاعر:

إذا ساءَ فعلُ المرءِ ساءت ظنونُه
وصدّق ما يعتاده من توهُّمِ

فيقال مثلاً في نثر هذا البيت: لما قبحت أفعاله، لم يزلْ سوءُ الظنّ يقتادُه، ويصدِّق توهمه الذي يعتاده.

٢٢٣ - الحاليّة

من علاقات (المجاز المرسل). وذلك إذا ذكر لفظ «الحالّ» وأريد «المحلّ» لما بينهما من الملازمة، نحو قوله تعالى: ﴿ وأمّا الذين ابيضّت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾ أي في جنته التي تحلّ بها الرحمة. وقوله تعالى: ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ أي لباسكم، لحلول الزينة فيه، فالزينة حالّ، واللباس محلها. ونحو قول الشاعر:

قلْ للجبان إذا تأخّر سرجُه
هلْ أنتَ من شرك المنيّة ناجِ؟

يريد إذا تأخر فرسه، والسّرج حالّ، والفرس محلّ له.

٢٢٤ - المحلّية

من علاقات (المجاز المرسل) أيضاً فيما إذا ذكر لفظ المحلّ، وأريد الحال فيه، نحو قولهم: «جرى الميزاب» يريدون ماءه، وكقوله تعالى: ﴿ فليدعُ ناديَه ﴾ يريد المجتمعين فيه، وقوله تعالى: ﴿ واسأل القرية التي كنّا فيها ﴾ أطلق لفظ القرية، وأراد سكانها. وقد يكون هذا من (مجاز الحذف)، أي حذف المضاف، أي: ماء الميزاب، وأهل النادي، وسكان القرية.

٢٢٥ - الحال

هو الأمر الدّاعي إلى إيراد الكلام على صورة مخصوصة، سواء أكان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع، أم كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم كتنزيل المخاطب غير السائل منزلة السائل، وجعل غير المنكر كالمنكر، والمنكر كغير المنكر.

وانظر (ظاهر الحال) في باب الظاء.

وانظر (مقتضى الحال) في باب القاف.

٢٢٦ - الحيدة والانتقال

وهو أن يجيب المسئول بجواب لا

يصلح أن يكون جواباً عما سئل عنه، أو ينتقل المستدل إلى استدلال غير الذي كان آخذاً فيه. وإنما يكون هذا بلاغة إذا أتى به المستدل بعد معارضته بما يدل على أن المعارض لم يفهم وجه استدلاله، فينتقل عنه إلى استدلال يقرب من فهم الخصم يكون فيه قطعه عن المعارضة، فيكون استدلاله الأول محتملاً للمعارضة، واستدلاله الثاني لا يحتمل ما يبطله بوجه صحيح ولا بوجه سقيم، كما جاء في مناظرة الخليل - صلوات الله وسلامه عليه - مع الجبار لما قال له الخليل: ﴿ ربي الذي يحيي ويميت ﴾ فقال الجبار: ﴿أنا أحيي وأميت﴾ ثم دعا من وجب عليه القتل فأعتقه، ومن لا يجب عليه القتل فقتله. فعلم الخليل عليه السلام أنه لم يفهم معنى الإحياء والإماتة، أو علم ذلك وغالط بهذا الفعل، فانتقل - صلوات الله عليه - إلى استدلال لا يجد الجبار له وجهاً يتخلص به منه، فقال: ﴿ فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ﴾ فانقطع الجبار ﴿ فبهت الذي كفر ﴾ . . . وانظر (بديع القرآن) ٢٨٢.

٢٢٧ - الاحتياط

انظر (الاحتراس) وقد سبق في هذا الباب.

٢٢٨ - الاحتياط

لضعف التعويل على القرينة: من دواعي ترجيح ذكر المسند. كما في قولك: «عقلٌ في السماء، وحظ مع الجوزاء» فلو حذف قوله «مع الجوزاء» ما دلّ عليه المذكور دلالة قاطعة، إذ يحتمل أن يكون الحظ عاثراً، كما هو شأن الكثيرين من ذوي الآراء والعقول.

وهو كذلك من دواعي ترجيح ذكر المسند إليه، كأن تقول: شوقي نعم الشاعر، فتذكر المسند إليه «شوقي» إذا سبق لك ذكره في حديث سابق، وطال عهد السامع به، أو ذكر معه كلام في شأن غيره.

٢٢٩ - الاستحالة والتناقض

من عيوب المعاني عند قدامة، وهما أن يذكر في الشعر شيء فيجمع بينه وبين المقابل له من جهة واحدة. والأشياء تتقابل على أربع جهات:

إما على طريق المضاف: ومعنى المضاف هو الشيء الذي إنما يقال بالقياس إلى غيره، مثل الضِّعف إلى نصفه، والمولى إلى عبده، والأب إلى ابنه. فكل واحد من الأب والابن، والمولى والعبد، والضِّعف والنصف،

يقال بالإضافة إلى الآخر. وهذه الأشياء من جهة ما إن كلٍّ واحد منهـا يقال بالقياس إلى غيره من المضاف. ومن جهة أن كل واحد منها بإزاء صاحبـه كالمقابل له، فهي من المتقابلات.

وإما على طريق التضاد: مثل الشرير للخير. والحار للبارد، والأبيض للأسود.

وإما على طريق العدم والقنية: مثل الأعمى والبصير، والأصلع وذي الجُمّة.

وإما على طريق النفي والإثبات: مثل أن يقال: زيد جالس، زيد ليس بجالس.

فإذا أتى في الشعر جمع بين متقابلين من هذه المتقابلات، وكان هذا الجمع من جهة واحدة، فهو عيب فاحش غير مخصوص بالمعاني الشعرية، بل هـو لاحق بجميع المعاني.

والمقصود بالجمع من جهة واحدة أنه قد يجوز أن يجتمع في كلام منثور أو منظوم متقابلان من هذه المتقـابلات، ويكون ذلك الاجتماع من جهتين، لا من جهة واحدة، فيكون الكلام مستقيماً غير محال ولا متناقض، مثال ذلك أن يقال في تقابل المضاف: إن العشرة مثـلاً ضعف، وأنها نصف، لكن يقال إنها ضعف لخمسة، ونصف لعشرين، فلا يكون ذلك محالاً إذا قيل من جهتين.

فأما من جهة واحدة كما إذا قيل إنها ضعف ونصف لخمسة فلا.

وكذلك يجوز أن تجتمع المتقابلات على طريق العدم والقنية من جهتين. مثال ذلك أن يقال: زيد أعمى العين بصير القلب، فيكون ذلك صحيحاً، فأما من جهة واحدة كما لو قيل في إنسان واحد: إنه أعمى العين بصيرها، فلا.

وكذلك في التضاد أن يقال في الفاتر حار عند البارد، وبارد عند الحار، فأما عند أحدهما، فلا.

وفي النفي والإثبات أن يقال: زيد جالس في وقته الحاضر الذي هو فيه جالس، وغير جالس في الوقت الآتي الذي يقوم فيه إذا قام، فذلك جائز، فأما في وقت واحد وحال واحدة جالس وغير جالس، فلا.

ولهذه العلة يجوز ما يأتي في الشعر على هذا السبيل، كقول خفاف ابن ندبة:

إذا انتكث الحبـل ألفيتـه
صبـور الجنـان رزينـاً خفيفـا

فلو لم تكن إرادته أنه رزين من حيث ليس خفيفاً، وخفيف من حيث ليس رزيناً لم يجز. وكذلك قول الشنفري:

فدقّتْ وجلّتْ واسبكرّتْ وأكملتْ
فلو جُنّ إنسان من الحسن جُنّتِ

فإنه إنما أراد «دقت»، من جهة، و«جلّت» من أخرى، فأما لو كان أراد أنها «دقت» من حيث «جلّت» لم يكن جائزاً.

وقد جاء في الشعر من الاستحالة والتناقض ما لا عذر فيه. وما جمع فيما قيل فيه بين المتقابلات من جهة واحدة، ومنه ما التناقض فيه ظاهر يعلم في أول ما يلقى السمع - ومنه ما يحتاج إلى تنبيه على موضع التناقض فيه.

فمما جاء من ذلك على جهة التضاد قول أبي نواس يصف الخمر:

كأن بقايا ما عفا من حُبابها
تفاريقُ شيبٍ في سواد عِذارِ

فشبه حباب الكأس بالشيب، وذلك قول جائز، لأن الحباب يشبه الشيب في البياض وحده، لا في شيء آخر غيره، ثم قال:

تردّتْ به ثم انفرى عن أديمها
تَفَرِّيَ ليل عن بياض نهارِ

فالحباب الذي جعله في هذا البيت الثاني كالليل كان في البيت الأول أبيض كالشيب، والخمر التي كانت في البيت الأول كسواد العذار هي التي صارت في البيت الثاني كبياض النهار. وليس في هذا التناقض مُنصرف إلى جهة من جهات العذر، لأن الأبيض والأسود طرفان متضادان، وكل واحد منهما في غاية البعد عن الآخر. ولعل قوماً أن يحتجوا لأبي نواس بأن يقولوا إن قوله: «تفري ليل عن بياض نهار» لم يرد به أسود ولا أبيض، لكن الذي أراده إنما هو ذات التفري وانحسار الشيء عن الشيء، أسود كان أو أبيض أو غير ذلك من الألوان. فنقول: من يحتج بهذه الحجة تبطل حجته من جهات، إحداها أن الرجل قد صرح بأنه لم يرد غير اللون فقط بقوله: «بياض نهار». والثانية تشبيه الحباب بالشيب، لأن الحباب لا يشبه الشيب من جهة من الجهات غير البياض. والثالثة أن النهار والليل ليسا غير الضياء والظلمة، فيظن بالجاعل لهما في وصف من الأوصاف أنه أراد شيئاً آخر.

ومما جاء في الشعر من التناقض على طريق المضاف قول عبد الرحمن القس:

فإني إذا ما الموتُ حلّ بنفسها
يُزال بنفسي قبل ذاك فأُقبرُ

فقد جمع بين «قبل» و«بعد» وهما من المضاف، لأنه لا قبْل إلا لبعد، ولا بعد إلا لقبل، حيث قال: إنه إذا وقع الموت بها، وهذا القول كأنه شرط وضعه، ليكون له جواب يأتي به، وجوابه هو قوله: يزال بنفسه قبل ذاك. وهذا شبيه

بقول القائل: «إذا الكوز انكسر انكسرت الجرةُ قبله».

ومما جاء في الشعر من التناقض على طريق القنية والعدم قول ابن نوفل:

لأعــلاج ثـمــانـيــةٍ وشيــخٍ
كبيـر السن ذي بصـر ضـريـرِ

فلفظة: «ضرير» للذي لا بصر به، وقول هذا الشاعر في هذا الشيخ إنه ذو بصر. وإنه ضرير تناقض من جهة القنية والعدم، وذلك أنه كأنه يقول: إن له بصراً ولا بصر له! فهو بصير أعمى.

ومن التناقض قول ابن هرمة:

تراه إذا ما أبصر الضيف كلبُه
يكلمـه من حبـه وهــو أعجمُ

فإن هذا الشاعر أفنى الكلب الكلام في قوله إنه يكلمه، ثم أعدمه إياه عند قوله إنه أعجم، من غير أن يزيد في القول ما يدل على أن ما ذكره إنما أجراه على طريق الاستعارة.

ومما جاء في الشعر من التناقض على طريق الإيجاب والسلب قول عبد الرحمن القس:

أرى هجرها والقتلَ مثلين فاقصروا
مـلامكُم فالقتـل أعفى وأيسـرُ

فأوجب هذا الشاعر أن الهجر والقتل مثلان، ثم سلبهما ذلك بقوله: إن القتل أعفى وأيسر، فكأنه قال: إن القتل مثل الهجر وليس هو مثله...

وانظر (نقد الشعر) ١٣١.

قال ابن سنان الخفاجي: وقد ذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر إلى أن قول ابن هرمة في صفة الكلب:

تراه إذا ما أبصر الضيفَ مقبلاً
يكلمـه من حبـه وهــو أعجمُ

من المتنـاقض، لأنـه أفنى الكلب الكلام في قوله: «يكلمه» ثم أعدمه إياه عند قوله: «وهو أعجم». وهذا غلط من أبي الفرج طريف، لأن الأعجم ليس هو الذي قد عدم الكلام جملة كالأخرس، وإنما هو الذي يتكلم بعجمة ولا يفصح. قال الله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿ لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين ﴾ وإذا قيـل: فلان يتكلم وهـو أعجم، لم يكن متناقضاً. على أن الرواية الصحيحة في بيت ابن هرمة: يكاد إذا ما أبصر الضيف مقبلاً.

وهذا البيت من إحسان ابن هـرمة المشهور... انظر (سر الفصاحة) ٢٨٥.

٢٣٠ ـ الاستحيـاء

من بعض مقاصد (التعريض) وسيأتي في باب العين.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

باب الخاء

باب الخاء

٢٣١ - الخبر

قال ابن فارس: أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، تقول: أخبرته، أخبره، والخبر هو العلم. وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه.

وهو إفادة المخاطب أمراً في ماض من زمان أو مستقبل أو دائم، نحو: «قام زيد» و «يقوم زيد» و «قائم زيد».

ثم يكون واجباً وجائزاً وممتنعاً. فالواجب قولنا: «النار محرقة» والجائز قولنا: «لقي زيد عمراً» والممتنع قولنا: «حملت الجبل».

وقال صاحب البرهان: والخبر كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده كقولك: قام زيد، فقد أفدته العلم بقيامه.

ومن الخبر ما يبتدىء المخبر به، فيخص باسم (الخبر). ومنه ما يأتي بعد سؤال فيسمى (جواباً). كقولك في جواب من سألك: ما رأيك في كذا؟ فتقول: رأيي كذا. وهذا يكون ابتداء منك، فيكون خبراً. فإذا جاء بعد سؤال كان جواباً.

قال: وليس في صنوف القول وفنونه ما يقع فيه الصدق والكذب غير الخبر والجواب، إلّا أن (الصدق والكذب) يستعملان في الخبر، ويستعمل مكانهما في الجواب (الخطأ والصواب).

والمعنى واحد، وإن فرق اللفظ بينهما، وكذلك يستعمل في الاعتقاد في موضع الصدق والكذب (الحق والباطل). والمعنى قريب من قريب.

والخبر منه جزم، ومنه مستثنى، ومنه ذو شرط.

فالجزم مثل «زيد قائم» وقد جزمت في

خبرك بقيامه. والمستثنى: «قام القوم إلا زيداً» فقد استثنيت زيداً ممن قام. وذو الشرط: «إذا قام زيد صرت إليك» فإنما يجب مصيره إليه إذا قام زيد، فهو معلق بشرط.

وكل واحد من هذه المعاني إما أن يكون مثبتاً، وإما أن يكون منفياً. فالمثبت: كقولك: «قام زيد». والمنفي: «ما قام زيد» والمستثنى من المثبت منفي، والمنفي إذا استثني منه مثبت. ولا يخلو بعد ذلك من أن يكون عاماً كلياً، أو خاصاً جزئياً، أو مهملاً.

فكل ما ظهر فيه لفظ العموم فهو (عام) كقولك: «كل القوم جاءنا» و «جميع المال أنفقت». ومنه قول الله عز وجل: ﴿ كل شيء هالكٌ إلا وجهه ﴾، فهذا لا يجوز أن يراد به الخصوص، لظهور لفظ العموم فيه.

وكل ما ظهر فيه لفظ الخصوص فهو (خاص) كقولك: «بعض المال قبضت» و «من القوم من جاءنا». ومثله قول الله عز وجل: ﴿ ومن الأعراب من يتخذ ما ينفق مغرماً ﴾ فهذا لا يجوز أن يراد به العموم، لظهور لفظ الخصوص فيه. وما لم يظهر فيه لفظ العموم ولا لفظ الخصوص فهو (مهمل). وقد يكون عاماً، وقد يكون خاصاً، واعتباره أن تنظر: فإن كان من الأشياء الواجبة أو الممتنعة فهو عام، وإن كان لفظه واحداً، كقول الله عز وجل: ﴿ بل الإنسان على نفسه بصيرة ﴾ لأنه من الواجب أن يكون كل أحد على نفسه بصيرة. وإن كان من الممكن فهو (خاص)، كقول الله عز وجل: ﴿ الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ﴾ فهذا خاص، وهذه لفظة على الجماعة، لأن القول ممن قال، والجمع ممن جمّع من الأشياء الممكنة، وجائز أن يقع منهم وألا يقع. فهذا أصل يعمل به في الخاص، والعام، والمهمل.

ومن البين للعقل أن الأخبار المثبتة الجازمة في الأمر الواجب، ماضيها، ومستقبلها، وما أنت فيه منها، وعامها، وخاصها، ومهملها صدقٌ أجمع.

وأن منفيات ذلك كله كذب.

وأن مثبتات هذه الأخبار في الأحوال التي قدمنا ذكرها إذا كانت من الممتنع فهي كذب، ومنفياتها صدقٌ.

وأن جميع هذه الأخبار في هذه الأحوال إذا جاءت في الأمر الممكن فقد يكون صدقاً، وقد يكون كذباً.

وانظر (صدق الخبر وكذبه) وسيأتي في باب الصاد.

قال ابن فارس: والمعاني التي يحتملها لفظ (الخبر) كثيرة. فمنها (التعجب) نحو: ما أحسن زيداً!

و (التمني) نحو: وددتك عندنا.

و (الإنكار) نحو: ما له عليّ حق.

و (النفي) نحو: لا بأس عليك.

و (الأمر) نحو قوله جل ثناؤه: ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾.

و (النهي) نحو قوله: ﴿ لا يمسُّه إلا المطهرون ﴾.

و (التعظيم) نحو: سبحان الله.

و (الدعاء) نحو: عفا الله عنه.

و (الوعد) نحو قوله جل وعز: ﴿ سنريهم آياتنا في الآفاق ﴾.

و (الوعيد) نحو قوله: ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴾.

و (الإنكار والتبكيت) نحو قوله جل ثناؤه: ﴿ ذق إنك أنت العزيز الكريم ﴾.

وربما كان اللفظ خبراً والمعنى شرطاً وجزاءً، نحو قوله تعالى: ﴿ إنا كاشفو العذاب قليلاً إنكم عائدون ﴾، والمعنى: إنّا إن نكشف عنكم العذاب تعودوا. ومثله: ﴿ الطلاق مرتان ﴾، المعنى: من طلق امرأته مرتين فليمسكها بعدهما بمعروف، أو يسرحها بإحسان.

ويكون اللفظ خبراً والمعنى دعاءً وطلباً، ونحو: ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ معناه: فأعنا على عبادتك. ويقول القائل: أستغفر الله، والمعنى: اغفر.

٢٣٢ ـ اختبار تنبه السامع

من الأغراض البلاغية التي تقتضي حذف المسند إليه. وقد سبق في باب الحاءِ.

٢٣٣ ـ الاستخبار

قال ابن فارس: (الاستخبار) طلب خُبْر ما ليس عند المستخبر، وهو (الاستفهام). وذكر ناس أن بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق، قالوا: وذلك أن أولى الحالين الاستخبار، لأنك تستخبر فتجاب بشيء، فربما فهمته، وربما لم تفهمه. فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم، تقول: أفهمني ما قلته لي. قالوا: والدليل على ذلك أن الباري جل ثناؤه يوصف بالخُبْر، ولا يوصف بالفهم.

وجملة باب الاستخبار أن يكون ظاهره موافقاً لباطنه، كسؤالك عما لا تعلمه، فتقول: ما عندك؟ ومن رأيت؟.

ويكون استخباراً في اللفظ، والمعنى (تعجب)، نحو: ﴿ ما أصحاب

الميمنة ﴾! وقد يسمى هذا (تفخيماً). ومنه قوله: ﴿ماذا يستعجل منه المجرمون﴾ تفخيم للعذاب الذي يستعجلونه. ويكون استخباراً، والمعنى (توبيخ) نحو: ﴿أذهبتم طيباتكم﴾، ومنه قول الشاعر:

أغَررتني وزعمْتَ أنّـ
ـك لابنٌ بالصيف تامرْ

ويكون اللفظ استخباراً والمعنى (تفجع). نحو: ﴿ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرةً﴾.

ويكون استخباراً، والمعنى (تبكيت) نحو: ﴿أأنت قلت للناس﴾ تبكيت للنصارى فيما ادّعوه.

ويكون استخباراً، والمعنى (تقرير). نحو قوله جلّ ثناؤه: ﴿ألستُ بربكم﴾.

ويكون استخباراً، والمعنى (تسوية) نحو: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾.

ويكون استخباراً، والمعنى (استرشاد) نحو: ﴿أتجعل فيها من يفسد فيها﴾.

ويكون استخباراً، والمعنى (إنكار) نحو: ﴿أتقولون على الله ما لا تعلمون﴾.

ويكون استخباراً، والمعنى (عَرْض) كقولك: ألا تنزل؟.

ويكون استخباراً، والمعنى (تحضيض) نحو قولك: هلّا خيراً من ذلك.

ويكون استخباراً والمراد به (الإفهام) نحو قوله جلّ ثناؤه: ﴿وما تلك بيمينك﴾ قد علم الله أن لها أمراً قد خفي على موسى عليه السلام، فأعلمه من حالها ما لم يعلمه.

ويكون استخباراً، والمعنى (تكثير) نحو قوله جلّ ثناؤه: ﴿وكم من قريةٍ أهلكناها﴾ و﴿كأيِّن من قرية﴾.

ويكون استخباراً، والمعنى (نفي)، قال الله جلّ ثناؤه: ﴿فمن يهدي من أضلَّ الله﴾ فظاهره استخبار والمعنى: لا هادي لمن أضل الله.

وقد يكون اللفظ استخباراً والمعنى (إخبار وتحقيق) نحو قوله جلّ ثناؤه: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾؟ قالوا: معناه قد أتى.

ويكون بلفظ الاستخبار والمعنى (تعجب) كقوله جلّ ثناؤه: ﴿عمّ يتساءلون﴾ و﴿لأي يوم أُجِّلت﴾...

انظر (الصاحبي) ١٥٤.

وانظر (الاستفهام) وسيأتي في باب الفاء.

٢٣٤ - الاستخدام

من المحسّنات المعنوية، وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحد المعنيين، ثم يراد بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه الآخر. أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين، ثم يراد بضميره الآخر معناه الآخر. وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين، وأن يكونا مجازيين، وأن يكونا مختلفين:

فالأول: وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر قوله:

إذا نزل السماء بأرض قوم
رعيناه وإن كانوا غضابا

أراد بالسماء الغيث، وبضميره في «رعيناه» النبت، وكلا المعنيين مجازي.

والثاني: وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين، وبضمير الآخر معناه الآخر قوله:

فسقَى الغَضَا والسّاكنيه وإن همُ
شبُّوه بين جوانحي وضلوعي

أراد بأحد ضميري «الغضا» المكان الذي فيه شجر الغضا، وبالآخر الذي في «شبّوه» النار الحاصلة في شجر الغضا. وكلاهما مجازي.

٢٣٥ - الاستخدام

وهو أن يأتي المتكلم بلفظة لها محملان، ثم يأتي بلفظتين تتوسط تلك اللفظة بينهما، تستخدم كل لفظة منهما أحد محملي اللفظة المتوسطة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لكل أجلٍ كتابٌ يمحو الله ما يشاء ويثبت ﴾، فإن لفظة «كتاب» تحمل الأمد المحتوم بدليل قوله تعالى: ﴿ حتى يبلغ الكتابُ أجله ﴾ أي حتى يبلغ الكتاب أمده، أي أمد العدة، وأجله منتهاه. والكتاب المكتوب.

وقد توسطت لفظة «كتاب» بين لفظتي «أجل» و«يمحو»، فاستخدمت لفظة «أجل» أحد مفهوميها، وهو الأمد. واستخدمت لفظة «يمحو» مفهومها الآخر، وهو المكتوب. فيكون تقدير الكلام على ذلك: لكل حدّ مؤقت مكتوب يمحو ويثبت.

٢٣٦ - الخروج

انظر (حسن الخروج) وقد سبق في باب الحاء.

وانظر (التخلص) وسيأتي في هذا الباب.

وانظر (الاستطراد) وسيأتي في باب الطاء.

٢٣٧ - الخُروج من النسيب

إلى المدح وغيره. قال أبو هلال العسكري: كانت العرب في أكثر شعرها تبتدىء بذكر الديار والبكاء عليها، والوجد بفراق ساكنيها، ثم إذا أرادت الخروج قالت: فدع ذا وَسَلِّ الهمّ عنك بكذا، كما قال:

فدع ذا وسلِّ الهمّ عنك بِجَسرة
ذمولٍ إذا صام النهار وهجّرا[١]

وكما قال النابغة:

فَسَلّيْتُ ما عندي بروحة عِرْمِسٍ
تخبّ برحلي مرةً وتُناقِلُ[٢]

وربما تركوا المعنى الأول، وقالوا: «وعيس» أو «وهوجاء». وما أشبه ذلك كما قال علقمة:

إذا شاب رأس المرء أو قلَّ ماله
فليس له من ودّهن نصيبُ
وعنس يُريناها كأن عيونها
قوارير في أدهانهن نُصوبُ[٣]

فإذا أرادوا ذكر الممدوح قالوا: «إلى فلان»، ثم أخذوا في مديحه، كما قال علقمة:

وناجية أفنَى ركيبَ ضُلوعها
وحارِكَها تَهجُّر ودُءُوبُ
وتصبح عن غبّ السُّرَى وكأنها
مولّعة تخشى القنيص شبوبُ[١]

فوصفها، ثم قال:

إلى الحارث الوهاب أعملت ناقتي
لكلكلها والقصريين وجيبُ[٢]

وربما تركوا المعنى الأول، وأخذوا في الثاني من غير أن يستعملوا ما ذكرناه. قال النابغة:

تقاعس حتى قلت ليس بمنقض
وليس الذي يرعى النجوم بآيب
عليّ لعمروٍ نعمةٌ بعد نعمةٍ
لوالده ليست بذات عقارب

فأما الخروج المتصل بما قبله فقليل في أشعارهم. ومنه قول دجّانة بن عبد قيس التميمي:

وقال الغواني قد تضمّر جلده
وكان قديماً ناعم المتبذَّل

---

(١) الجسرة: الناقة العظيمة. والذمول: التي تسير سيراً ليناً. وصام النهار: إذا اعتدل وقام قائم الظهيرة.
(٢) العرمس: الصخرة، وشبهت بها الناقة إذا كانت صلبة شديدة. والمناقلة: أن تناقل يديها ورجليها في السير، وهو وضع الرجل مكان اليد.
(٣) العنس: الناقة القوية.

(١) الناجية: الناقة القوية. ركيب ضلوعها: ما ركب على ضلوعها من الشحم واللحم. الحارك: مقدم السنام. القنيص: الصائد. الشبوب: الحسنة.
(٤) القصريان: ضلعان تليان الترقوتين. والوجيب: الخفقان.

فلا تأسَ أني قد تلافيت شيبتي
وهزَّ الغواني من شميط مُرَجّلِ
بمشرفة الهادي نبذٌ عِنَانَها
يمين الغلام الملجم المتدلّلِ

فوصل وصف الفرس بما تقدم من وصفه الشيب وصلاً.

قال ابن رشيق: وأما (الخروج) فهو عندهم شبيه (بالاستطراد) وليس به، لأن الخروج إنما هو أن تخرج من نسيب إلى مدح أو غيره بلطف تخيّل، ثم تتمادى فيما خرجت إليه. كقول حبيب في المدح:

صب الفِراق علينا صبّ من كَثَبٍ
عليه إسحاق يوم الروع منتقِما
سيف الإمام الذي سمّته هيبته
لما تخرَّمَ أهلَ الأرض مخترما

ثم تمادى في المدح إلى آخر القصيدة.

ومن الناس من يسمي الخروج (تخلصاً) و(توصُّلاً). وانظرهما في بابي الخاء والواو.

٢٣٨ - خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

يسمّى خروج الكلام على الوجوه المذكورة في (أضرب الخبر) وهي الخلوّ عن التأكيد في (الضرب الابتدائي)، والتقوية بمؤكد استحساناً في الضرب الطلبي، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في (الضرب الإنكاري) يسمَّى كل ذلك إخراجاً للكلام على خلاف مقتضى الظاهر.

وكثيراً ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر:

١ - فيجعل غير السّائل كالسّائل: أي فيؤكد له استحساناً، إذا قدم له ما يلوّح بالخبر، فيستشرف له استشراف الطالب المتردّد، نحو قوله تعالى: ﴿ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرَقون﴾، فقوله: ﴿ولا تخاطبني...﴾ أي لا تَدْعُنِي يا نوح في شأن قومك الذين ظلموا، وفي استدفاع العذاب عنهم، يلَوّح بالخبر تلويحاً، فهو يشير إلى جنس الخبر، وأنه إغراق. نعم يشعر مع ضميمة قوله قبل «واصنع الفلك» فصار المقام مظنّة التردّد والطلب، أي مقام أن يتردّد المخاطب ويسأل: أصاروا محكوماً عليهم بالإغراق أم لا؟ فكان الجواب: ﴿إنهم مغرقون﴾ مؤكداً بإنّ، أي محكوماً عليهم بالإغراق.

٢ - ويجعل غير المنكر كالمنكر: أي فيؤكد له وجوباً إذا لاح عليه شيء من

أمارات الإنكار، نحو قول حَجْل بن نضلة:

جـاء شقيقٌ عـارضـاً رمحَـهُ
إنّ بني عمّـك فيهمْ رمـاحْ

فشقيق لا ينكر أنّ في بني عمّه رماحاً، لكنّ مجيئه عارضاً رمحه، أي واضعاً الرمح على عرضه من غير اكتراث وتهيؤ للقائهم، علامة على أنه يعتقد أن لا رمح فيهم، بل كلهم عُزْل لا سلاح معهم، فأنزل منزلة المنكر، وخوطب خطاب التفات من الغيبة إلى الخطاب... بقوله: «إنّ بني عمك فيهم رماح» مؤكداً بإنّ.

قال السعد: وفي البيت - أي في عجزه - تهكم من الشاعر بشقيق واستهزاء به. كأنه يرميه بالضعف والجبن، بحيث إنه لو علم أن فيهم رماحاً لما التفت لِفْتَ الكفاح أي جانبه، ولم تقْوَ يده على حمل الرماح، على طريقة قوله:

أقـولُ لمحـرزٍ لمـا التقيْنـا
تـنكّـبْ لا يقـطِّرْكَ الـزحـامُ

أي تجنب القتال، وتنحّ عنه، لئلا يلقيك الزحام على أحد جانبيك، يرميه بأنه لم يباشر الشدائد، ولم يدفع إلى مضايق المجامع، كأنه يخاف عليه أن يداس بالقوائم، كما يخاف على الصبيان والنساء، لقلة غنائه، وضعف بنائه.

٣ - ويجعل المنكر كغير المنكر، فيلقي إليه الخبر غير مؤكد، إذا كان معه شيء من الدلائل إن تأمله ارتدع عن إنكاره. ومعنى كونه معه أن يكون معلوماً له، مشاهداً عنده، كما يقال لمنكر الإسلام: «الإسلام حقّ» من غير تأكيد، لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الإسلام.

وهناك مواضع أُخرى يخرج فيها الكلام مطلقاً على خلاف مقتضى الظاهر، ومنها:

١ - وضع المضمَر مكان المظهر: وسيأتي في باب الواو.
٢ - وضع المظهر مكان المضمر: وسيأتي في باب الواو.
٣ - الالتفات: وسيأتي في باب اللام.
٤ - أسلوب الحكيم: وسيأتي في باب السين.
٥ - التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، للإشارة إلى تحقق وقوعه.
٦ - القلب: وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر لنكتة بلاغية نحو: عرضت الناقة على الحوض، مكان: «عرضت الحوض على الناقة».

وانظر (أضرب الخبر) في باب الضاد.

وانظر (الضرب الابتدائي) في باب الباء.

وانظر (الضرب الطلبي) في باب الطاء.

وانظر (الضرب الإنكاري) في باب النون.

وانظر (مؤكدات الحكم) وقد سبقت في باب الهمزة.

٢٣٩ ـ إخراج الشيء المحمود بلفظ يوهم غير ذلك

هو (تأكيد المدح) بما يشبه الذم، عند ابن المعتز وأكثر البلاغيين، وهو (الاستثناء) عند غيرهم.

وهذه التسمية ذكرها ابن فارس... (الصاحبي) ٢٢٤.

وانظر (تأكيد المدح) وقد سبق في باب الهمزة.

وانظر (الاستثناء) وقد سبق في باب الثاء.

٢٤٠ ـ المختـرَع

المخترع من الشعر هو ما لم يُسبق إليه قائله، ولا عمل أحد من الشعراء قبله نظيره أو ما يقرب منه، كقول امرىء القيس:

سموْت إليها بعدما نام أهلُها
سموَّ حَباب الماء حالاً على حالِ

فإنه أوّلُ من طرق هذا المعنى وابتكره، وسلّم إليه الشعراء فلم ينازعه أحد إيّاه. وقوله:

كأنّ قلوبَ الطير رطباً ويابساً
لدى وكْرِها العُنّابُ والحشَفُ البالي

وله اختراعات كثيرة يضيق عنها الموضع، وهو أول الناس اختراعاً وأكثرهم توليداً ـ كما يقول ابن رشيق ـ ومن الاختراع قول طرفة:

ولولا ثلاثٌ هنَّ من لذّة الفتى
وجدِّك لم أحفلْ متى قام عُوَّدي
فمنهنّ سبقُ العاذلات بشَرْبةٍ
كميْتٍ متى ما تعْلَ بالماء تزْبدِ
وكرِّي إذا نادى المضاف محنّباً
كسيد الغضا نبّهتَه المتورِّدِ
وتقصيرُ يوم الدّجْن والدجن معجبٌ
ببهكنةٍ تحت الخباءِ المعمّدِ

وقال يصف السفينة في جريها:

يشق حبَابَ الماء حيزومُها بها
كما قَسَم التُّرْبَ المفايِلُ باليدِ

وله أيضاً اختراعات أكثرها من هذه القصيدة. . .

قال ابن رشيق: والفرق بين (الاختراع) و (الإبداع) وإن كان معناهما في العربية واحداً، أن (الاختراع) خلق المعاني التي لم يسبق إليها، والإتيان بما لم يكن منها قطّ. و (الإبداع) إتيان الشاعر بالمعنى المستطرف والذي لم تجر العادة بمثله، ثم لزمته هذه التسمية حتى قيل له (بديع) وإن كثر وتكرّر، فصار الاختراع للمعنى، والإبداع للفظ، فإذا تمّ للشاعر أن يأتي بمعنى مخترع في لفظ بديع فقد استولى على الأمر، وحاز قصب السّبق. . .

(العمدة) ١/١٧٧

قلتُ: لقد خان التوفيق ابن رشيق في محاولته الفصل بين الاختراع والإبداع، وجعله الاختراع في المعنى، والإبداع في اللفظ، مع قوله إن معناهما في العربية واحداً. وناقض بذلك نفسه حيث قال إنّ معنى (الإبداع) إتيان الشاعر بالمعنى المستطرف، والذي لم تجر العادة بمثله، فالكلام في الإبداع كالكلام في الاختراع، فكيف ينتهي إلى القول بأن الاختراع للمعنى، والإبداع للّفظ؟!.

وانظر (الإبداع) وقد سبق في باب الباء.

٢٤١ - الاختصار الذي ينوب عن الإطالة

ذكره ابن طباطبا في (عيار الشعر)، ولم يعرِّفه، ومثل له بقول لبيد بن ربيعة العامري:

وبَنُو الربّان أعداء لـ «لا»
وعلى أَلْسُنِهِمْ ذلَّتْ «نَعَمْ»!
زَيَّنَتْ أحسَابُهُمْ أنسابَهُمْ
وكذاكَ الحلمُ زَينٌ للكَرَمْ!

٢٤٢ - التخصيص

من الأغراض البلاغية التي تقتضي وصف المسند إليه - انظر باب الواو -.

ومن الأغراض البلاغية التي تقتضي تقديم المسند إليه - انظر باب القاف -.

٢٤٣ - تخصيص المسند إليه

تخصيص المسند إليه مما يستدعي تقييده بالوصف، والتخصيص يكون بتمييزه إن كان نكرة، وبتوضيحه إن كان معرفة.

وفي عرف النحاة أن (التخصيص) هو تقليل الاشتراك في النكرات، وأن (التوضيح) هو رفع الاحتمال في المعارف.

وبيان ذلك أن كلمة «رجل» مثلاً تدل على كل رجل، فإذا قلت جاءني رجل فقد اشترك في مدلول كلمة رجل مع الرجل الذي جاءك سائر الرجال. ولكنك إذا قلت مثلاً جاءني «رجل عالم» فإنه لا يشترك في مدلول كلمة «رجل» هنا مع الرجل الذي جاءك إلا من كان من طائفة العلماء. وكلمة «أحمد» مثلاً تطلق على أشخاص مختلفين منهم التاجر، والكاتب، والشاعر، والخطيب... فإذا قلت مثلاً جاءني «أحمد التاجر» أصبحت كلمة (أحمد) نصّاً في واحد بعينه، لا يحتمل غيره.

٢٤٤ ـ تخصيص المسند

يخصّص المسند بالإضافة في نحو: زيدٌ غلامُ رجلٍ.

ويخصص أيضاً بالوصف في نحو: زيدٌ رجلٌ عالم.

والغرض من التخصيص أن تكون الفائدة أتمّ. ويترك تخصيصه بهما إذا دعت الحال لتركه.

٢٤٥ ـ المختَصُّ

من المعاني، وهو الذي حازه المبتدىء فملكه، وأحياه السّابق فاقتطعه، ولذلك صار المعتدي عليه مختلساً سارقاً، والمشارِكُ له محتذياً تابعاً.

٢٤٦ ـ الخاصِّيّة

تنقسم الاستعارة المصرّحة باعتبار الجامع إلى نوعين، هما الاستعارة العامية، والاستعارة الخاصية...

والاستعارة (الخاصية) هي الغريبة التي يكون الجامع فيها غامضاً، لا يدركه إلا أصحاب المدارك من الخواص. كقول كثيرٌ يمدح عبد العزيز بن مروان:

غَمْر الرداء إذا تبسّم ضاحكاً
غَلِقَتْ لضحكته رقابُ المالِ

غمر الرداء: كثير العطايا والمعروف، استعار الرداء للمعروف، لأنه يصون ويستر عرض صاحبه، كستر الرداء ما يلقى عليه. وأضاف إليه الغمر، وهو القرينة على عدم إرادة معنى الثوب، لأن الغمر من صفات المال، لا صفات الثوب.

وهذه الاستعارة لا يظفر بإدراكها وتذوّقها إلا ذوو الفطر السليمة، والخبرة التامة.

وانظر (العامية) وستأتي في باب العين.

٢٤٧ - الخطّ

من التجنيس هو «جناس التصحيف» وسيأتي في باب الصّاد.

٢٤٨ - الخط

من أصناف الدلالات، ووجوه البيان، ذكره الجاحظ، قال: فأما الخطّ فمما ذكر الله عز وجلّ في كتابه من فصيلة الخطّ، والإنعام بمنافع الكتاب، قوله لنبيّه عليه السلام: ﴿ اقرأ وربّك الأكرم، الذي علّم بالقلم. علّم الإنسان ما لم يعلَمْ ﴾ وأقسم به في كتابه المنزل على نبيّه المرسل، حيث قال: ﴿ نّ. والقلم وما يَسْطُرون ﴾. ولذلك قالوا: القلم أحد اللسانين، كما قالوا: قلّة العيال أحد اليسارَين. وقالوا: القلم أبْقى أثراً، واللسان أكثرُ هذراً.

وقال عبد الرحمن بن كيسان: استعمال القلم أجدر أن يحضّ الذهن على تصحيح الكتاب، من استعمال اللسان على تصحيح الكلام.

وقالوا: اللسان مقصور على القريب الحاضر، والقلم مطلق في الشاهد والغائب، وهو للغابر الحائن[1]، مثله للقائم الراهن.

(١) الحائن: الهالك.

والكتاب يُقْرأ بكلّ مكان، ويدرس في كل زمان، واللسانُ لا يعدو سامعه، ولا يتجاوزه إلى غيره... (البيان والتبيين) ١/ ٨٠.

وانظر (الدلالة) في باب الدال.
وانظر (الكتاب) في باب الكاف.

٢٤٩ - الخطابُ العامّ

والمقصود منه أن يخاطب به غير معيّن، إيذاناً بأن الأمر لعظمته حقيق بأن لا يخاطب به أحدٌ دون أحدٍ.

ومنه قول الله عزّ وجلّ: ﴿ ولو تَرى إذْ وقفوا على النّار ﴾.

وقول رسول الله ﷺ: «بَشّر المشّائين في الظّلم». وربّما يخاطَب في هذا واحد بأسلوب التثنية، كما قال امرؤ القيس:

خليليَّ مُرّا بي على أمّ جُنْدبِ
نُقَضِّ لُبانات الفؤادِ المعذَّبِ

ومثل هذا كثير في الشعر العربي، وبخاصة في مطالع القصائد.

قال الطّيبي: إن المراد بالخطاب العام هو عموم استغراق الجنس في المفرد. فهو كالألف واللام الداخلة على اسم الجنس.

قال: وتسميته خطاباً عاماً مأخوذ من

قول صاحب «الكشّاف»: ما أصابك يا إنسان؟ خطاب عامّ...

وانظر (عروس الأفراح) - (شروح التلخيص) صفحة ٤٧٣ من المجلد الرابع.

٢٥٠ - التخفيف

من بعض مقاصد (التعريض) وسيأتي في باب العين.

٢٥١ - الاختلاس

هو تحويل المعنى من غرض إلى غرض، وقد يسمى أيضاً «نقل المعنى» مثل قول أبي نواس:

ملكٌ تصوَّر في القلوب مثالُه
فكأنَّه لم يخْلُ منه مكانُ

اختلسه من قول كثير:

أريدُ لأنسَى ذكرها فكأنّما
تمثَّلُ لي ليلَى بكلِّ سبيلِ

وقول عبد الله بن مُصعب:

كأنك كنت محتكماً عليهمْ
تخيَّرُ في الأبُوَّة ما تشاءُ

اختلسه من قول أبي نواس:

خليتْ والحسنُ تأخذُهُ
تنتقي منه وتنتخبُ

فاكتست منه طرائفه
ثمَّ زادتْ فضلَ ما تهبُ

والاختلاس في البيت الأول. ومن هذا النوع قول امرىء القيس:

إذا ما ركبْنا قال ولدانُ حيِّنا
تعالَوْا إلى أن يأتنا الصيدُ نخطبُ

فقد نقله ابن مقبل إلى القدح، فقال:

إذا امتحنته من معدٍّ عصابةٌ
نزاريّة قبل الإفاضةِ يقدح!

٢٥٢ - التّخلّص

قال ابن رشيق: من الناس من يسمِّي (الخروج) تخلُّصاً وتوصُّلاً، وينشدون أبياتاً منها:

إذا ما اتّقى الله الفتى وأطاعَه
فليسَ به بأسٌ وإنْ كان من جَرمِ
ولو أنّ جرماً أطعمُوا شحم جفرةٍ
لباتُوا بطاناً يضرطون من الشحمِ

وأولى الشعر بأن يسمّى تخلّصاً ما تخلّص فيه الشاعر من معنى إلى معنى، ثم عاد إلى الأول، وأخذ في غيره، ثم رجع إلى ما كان فيه، كقول النابغة الذبياني آخر قصيدة اعتذر بها إلى النعمان بن المنذر:

وكفكفتُ منّي عبـرةً فـرددْتُهـا
إلى النّحـر منهـا مستهـلٌ ودامـعُ
على حين عاتبتُ المشيبَ على الصّبا
وقلْت ألمّـا أصْحُ والشيبُ وازعُ

ثم تخلص إلى الاعتذار فقال:

ولكنَّ همّـاً دون ذلك شـاغـلٌ
مكان الشغاف تبتغيه الأصابـعُ
وعيدُ أبي قابوسَ في غير كُنهه
أتاني ودُوني راكسٌ فالضواجعُ

ثم وصف حاله عندما سمع من ذلك، فقال:

فبتّ كـأني سَـاورتني ضئيلةٌ
من الرُّقْش في أنيابها السّم ناقعُ
يسهّـدُ في ليل التمـام سليمُها
لحلْي النساء في يديـه قعاقـعُ
تناذرها الراقون من سُوء سمّها
تـطلقـه طـوراً وطـوراً تـراجـعُ

فوصف الحية والسَّليم الذي شبّه به نفسه ما شاء، ثم تخلص إلى الاعتذار الذي كان فيه فقال:

أتـاني أبيْتَ اللعنَ أنك لمتني
وتلك التي تسْتكُ منها المسامعُ

ويروى: «وخبِّرْتُ خيرَ الناس أنك لمتني» ثم اطَّرد ما شاء من تخلّص إلى تخلّص، حتى انقضت القصيـدة...

(العمدة) ١/١٥٩.

وقال العلويّ إنّ معنى (التخلص) في ألسنة علماء البيان أن يسردَ الناظم والناثر كلامهما في مقصد من المقاصـد غير قاصد إليه بانفراده، ولكنه سبب إليه، ثم يخرج فيه إلى كلام هو المقصود بينه وبين الأول عُلْقة ومناسبة. وهذا نحو أن يكون الشاعر مستطلعاً لقصيدته بالغزل، حتى إذا فرغ منه خرج إلى المدح على مخرج مناسب للأول، بحيث يكون الكلام آخذاً بعضه برقاب بعض، كأنه أفرغ في قالب واحد.

والتخلص في النثر أسهل منـه في النظم، لأن الناظم يراعي القافية والوزن.

وقد عجب العلوي من الغانمي حيث أنكر أن يكون التخلص واقعاً في كتاب الله تعالى. قال وما ذاك إلاّ من أجل اشتغاله بفن الشعر والكتابة عن الاطلاع على أسرار كتاب الله تعالى. ثم أورد العلوي طائفة من آيات الله في كتابه العزيز، وشرح بإفاضة ما فيها من حسن التخلص، وكذلك أورد من الأحاديث النبوية ومن كلام الإمام علي شواهد على هذا الفن. وكذلك أورد طائفة من كلام البلغـاء في المنثـور والمنـظوم.

انظر (الطراز) ٢/٣٤٧.

٢٥٣ - التخليع

من عيوب الوزن عند قدامة. وهو أن يكون الشعر قبيح الوزن، قد أفرط قائله في تزحيفه، وجعل ذلك بنية للشعر كله، حتى ميّله إلى الانكسار، وأخرجه عن باب الشعر الذي يعرف السامع له صحة وزنه في أول وهلة إلى ما ينكره، حتى ينعم ذوقه أو يعرضه على العروض فيصحّ فيه، فإن ما جرى من الشعر هذا المجرى ناقص الطلاوة، قليل الحلاوة. وذلك مثل قول الأسْود بن يَعْفُر:

إنــا ذممنــا على مــا خَيّلَتْ
سعد بن زيد وعمراً من تميمْ
وضبّــة المشتري العــار بنــا
وذاك عــمٌّ بنــا غيــرُ رحيــمْ
لا ينتهون الدّهر عن مولى لنا
قَـوْرك بالسهم حـافـات الأديمْ
ونــحــن قــوم لــنــا رمــاحٌ
وثــروة مــن مــوال وصَـميـمْ
لا نشتكي الوصم في الحرب ولا
نئِنُّ منهـا كتـأنـان السليـمْ

ومثل قول عروة بن الورد:

يــا هــنــد بــنــت أبي ذراع
أخلفتني ظني ووتـرتني عشقي
ونكحت راعي ثُلّةٍ يثـمّـرهـا
والــدهــر فــائتــه بمــا يبقى

ومثل قصيدة عبيد بن الأبرص، وفيها أبيات قد خرجت عن العروض البتة، وقبح ذلك جودة الشعر، حتى أصاره إلى حدّ الرديء منه. فمن ذلك قوله:

والمـرء ما عـاش في تكـذيب
طــول الحيــاة لــه تعــذيب

فهذا معنى جيد ولفظ حسن، إلاّ أن وزنه قد شانه، وقبـح حسنه، وأفسـد جيده.

فما جرى من التزحيف هذا المجرى في القصيدة أو الأبيات كلها أو أكثرها كان قبيحاً من أجل إفراطه في التخليع واحدة، ثم من أجل دوامه وكثرته ثانية.

وإنما يستحب من التزحيف ما كان غير مفرط، أو كان في بيت أو بيتين من القصيدة من غير توال ولا اتساق يخرجه عن الوزن، مثل ما قال مُتَمِّم بن نويرة:

وفقد بني أمٍ تداعوا فلم أكن
خــلافهمُ لأستكين وأضــرعــا

فأما الإفراط والدوام فقبيح.

وقال إسحاق يحكي عن يونس أنه قال: أهون عيوب الشعر الزحاف، وهو أن ينقص الجزء عن سائر الأجزاء، فمنه ما نقصانه أخفى، ومنه ما هو أشنع، وهو في ذلك جائز في العروض، قال خالد بن

أخي أبي ذؤيب الهُذَلي:

لعلك إمّا أمُّ عمرو تبدّلتْ
سواكَ خليلاً شاتمي تستخيرها

وهذا مزاحَف في كاف «سواك». ومَنْ أنشده «خليلاً سواك» كان أشنع. قال: وكان الخليل بن أحمد يستحسنه في الشعر إذا قلَّ البيت أو البيتان، وإذا توالى وكثر في القصيدة سمج. قال إسحاق: فإن قيل: كيف يستحسن وهو عيب؟ قيل: يكون مثل هذا الحوَل والقَبَل واللثغ في الجارية يشتهي القليل منه، وإن كثر هجن وسمج. والوَضَحُ في الخيل يُشتهى، ويستطرف خفيفه، الغُرَّةُ والتحجيل، فإذا فشا وكثر كان هجنة ووهناً. قال: وخفيف البَلَق يحتمل، ولم أر أبلق سابقاً، ولم أسمع به...

انظر (نقد الشعر) ١٠٨.

٢٥٤ ـ الخُلْفُ

انظر (صدق الخبر وكذبه) وسيأتي في باب الصاد.

٢٥٥ ـ المخالف

عند بعض البلاغيين، هو الذي يقرب من التضادّ، كقول أبي تمام:

تردَّى ثياب الموت حُمراً فما أتى
لها الليلُ إلاّ وهي من سُندسٍ خضْرُ

فإن الحمْر والخضْر من (المخالف). وبعض الناس يجعل هذا من (المطابق). وكذلك قول عمرو بن كلثوم:

بأنّا نُوردُ الراياتِ بيضاً
ونصدرُهنَّ حُمْراً قد رَوينَا

وقول الوليد بن عبيد البحتري:

وإلاّ لقيتُ الموتَ أحمرَ دُونَه
كما كان يَلْقي الدهرَ أغبرَ دوني

والصحيح أنهم يعتبرون في التضاد استعمال الألفاظ، والأحمر والأبيض ليسا بضدّين على عُرفهم، وإنما ضد البياض السّواد.

ومن قبيح المخالف قول أبي تمام:

مكرُمْ عنده فصيحٌ وإنْ همْ
خاطبوا مكره رأَوْه جليبا

لأنه لما أراد أن يخالف بين فصيح وجليب ـ وهو الذي قد جُلب في السّبي فلم يفصح بالكلام ـ جعل المكر جليباً، وذلك من الاستعارات المستحيلة والأغراض الفاسدة...

وانظر (سرّ الفصاحة) ٢٤.

وانظر (الطباق)، وسيأتي في باب الطاء.

وانظر (التدبيج)، وسيأتي في باب الدال.

٢٥٦ ـ المخَالـفُ

من التجنيس، وهو أن تشتمل كل واحـدة من الكلمتين عـلى حـروف الأخرى، دون ترتيبها، كقول أبي تمام:

بيض الصفائح لا سود الصحائف في
متــونهنَّ جـلاء الشّـكِّ والـرِّيَبِ

وقول البحتري:

شـواجـر أرمــاحٍ تقطّعُ بينَهُمْ
شواجنَ أرحامٍ ملُومٍ قـطوعُها

وقول المتنبي:

مـمتَّـعـة ممـنـعـة رداحٌ
يكلّف لفظُها الطيرَ الـوقُوعَا

فإن اشتملت كل كلمة على حروف الأخرى وكان بعض هذه قلب حروف هـذه خصّ بـاسم (جنـاس العكس) كقوله ﷺ: «يقالُ لصاحب القرآن يومَ القيامة اقرأْ وارقأ». وقـول عبد الله بن رواحة يمدح النبيّ ﷺ:

تحمله النـاقةُ الأدْمـاءُ معتجـراً
بالبُرْد كالبدْرِ جلّى نُورُهُ الظُّلَما

٢٥٧ ـ المخالفـة

هي الخروج على مذاهب الشعراء، وترك الاقتفاء لآثارهم.

٢٥٨ ـ مخالفـة العـرف

عند قدامة، من عيوب المعاني مخالفة العرف، والإتيان بمـا ليس في العادة والطبع، مثل قول المرَّار:

وخالٍ على خدَّيك بادٍ كـأنّه
سَنا البدر في دَعْجاءَ بادٍ دُجونها

فالمتعارف المعلوم أن الخيلان سُودٌ أو ما قاربهـا في ذلك اللون، والخـدود الحسانُ إنما هي البيض، وبذلك تُنْعت، فأتى الشاعر بقلب هذا المعنى.

ومن هــذا الجنس قــولُ الحـكم الخُضْري:

كــانت بنــو غــالبٍ لأمّتهــا
كـالغيث في كلّ سـاعةٍ يكفُ

فليس في المعهود أن يكون الغيث واكفـاً في كـلّ سـاعـة... (نقد الشعر) ١٣٤.

٢٥٩ ـ مخالفة ظاهر اللفظ معناه

له وجوه كثيرة، منها:

١ - الدعاء على جهة الذم لا يراد به الوقوع:

كقول الله عزّ وجلّ: ﴿ قُتل الخرّاصون ﴾ و﴿ قُتل الإنسانُ ما أكفره ﴾! و﴿ قاتلهم الله أنّى يؤفكون ﴾ وأشباه ذلك. ومنه قول رسول الله ﷺ للمرأة: «عَقْرَى حَلْقَى» أي: عقرها الله، وأصابها بوجع في حلقها.

وقد يراد بهذا أيضاً (التعجب) من إصابة الرجل في منطقه، أو في شعره، أو رميه، فيقال: «قاتله الله، ما أحسن ما قال!»، و«أخزاه الله ما أشعره!» و«لله درُّه، ما أحسن ما احتج به!». ومن هذا قول امرىء القيس في وصف رامٍ أصاب:

فهو لا تنمى رَمِيَّتُه
ما له لا عدَّ من نَفَرِهْ!

يقول: إذا عدّ نفره أي قومه، لم يعدّ معهم، كأنه قال: قاتله الله، أماته الله. وكذلك قولهم: هوت أمّه، وهبلته، وثكلته. قال كعب بن سعد الغَنَوي:

هَوتْ أمّه ما يبعثُ الصّبح غادياً
وما ذا يؤدِّي الليل حين يثوبُ

٢ - الجزاء عن الفعل بمثل لفظه والمعنيان مختلفان. نحو قوله تعالى: ﴿ إنّما نحن مستهزئون، الله يستهزىء بهم ﴾ أي يجازيهم جزاء الاستهزاء.

وكذلك: ﴿ سخر الله منهمْ ﴾ و﴿ ومكرُوا ومكَرَ الله ﴾ و﴿ وجزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلها ﴾؛ هي من المبتدىء سيئة، ومن الله عزّ وجلّ جزاء.

٣ - أن يأتي الكلام على مذهب (الاستفهام) وهو (تقرير) كقوله تعالى: ﴿ قلْ من يكلؤكمْ بالليل والنهار من الرحمن ﴾.

٤ - أن يأتي على مذهب (الاستفهام) وهو (توبيخ). كقوله تعالى: ﴿ أتأتون الذكرانَ من العالمين ﴾.

٥ - أن يأتي على لفظ (الأمر) وهو (تأديب) كقوله تعالى: ﴿ وأشهدوا ذَوَيْ عدل منكم ﴾ و﴿ واهجروهن في المضاجع واضربوهن ﴾.

٦ - أن يأتي على لفظ (الأمر) وهو (إباحة) كقوله تعالى: ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾.

٧ - أن يأتي على لفظ (الأمر) وهو (فرض) كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾.

٨ - ومنه عام يراد به خاص، كقوله سبحانه حكاية عن النبي ﷺ: ﴿وأنا أول المسلمين﴾ لم يرد كل المسلمين، لأن

الأنبياء السابقين كانوا مؤمنين ومسلمين. وإنما أراد مسلمي زمانه.

٩ ـ ومنه جمع يراد به واحد واثنان، كقوله تعالى: ﴿ وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ﴾ واحد واثنان فما فوق. وكقوله سبحانه: ﴿ فإن كان له إخوة فلأمه السُّدس ﴾ أي أخوان فصاعداً.

١٠ ـ ومنه واحد يراد به الجمع، كقوله تعالى: ﴿ لا نفرق بين أحد من رسله ﴾ والتفريق لا يكون إلا بين اثنين فصاعداً.

١١ ـ ومنه أن تصف الجميع صفة الواحد، نحو قوله سبحانه: ﴿ وإن كنتم جنباً فاطهروا ﴾.

١٢ ـ ومنه أن يوصف الواحد بالجمع، نحو قول الشاعر:

* جاء الشتاء وقميصي أخلاق *

١٣ ـ ومنه أن يجتمع شيئان ولأحدهما فعل فيجعل الفعل لهما. كقوله سبحانه: ﴿ فلما بلغا مجمع بينهما نسيا حوتهما ﴾. روي في التفسير أن الناسي كان يوشع بن نون، ويدلك قوله لموسى عليه السلام: ﴿ إني نسيت الحوت ﴾.

١٤ ـ ومنه أن يجتمع شيئان فيجعل الفعل لأحدهما أو تنسبه لأحدهما، وهو لهما. كقوله تعالى: ﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها ﴾.

١٥ ـ ومنه أن يخاطب الشاهد بشيء، ثم يجعل الخطاب له على لفظ الغائب، كقوله عز وجل: ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها ﴾.

١٦ ـ ومنه أن يجعل خطاب الغائب للشاهد كقول الهذلي:

يا ويح نفسي كان جدة خالد
وبياض وجهك للتراب الأعفر

١٧ ـ ومنه أن يخاطب الرجل بشيء، ثم يجعل الخطاب لغيره، كقوله سبحانه: ﴿ فإن لم يستجيبوا لكم ﴾ الخطاب للنبي ﷺ، ثم قال للكفار: ﴿ فاعلموا أنما أُنزل بعلم الله وألا إلٰه إلا هو ﴾ يدلك على ذلك قوله: ﴿ فهل أنتم مسلمون ﴾.

١٨ ـ ومنه أن تأمر الواحد والاثنين والثلاثة فما فوق أمرك الاثنين فتقول: افعلا. قال الله تعالى: ﴿ القيا في جهنم كل كفار عنيد ﴾ الخطاب لخزنة جهنم أو زبانيتها.

قال الفراء: والعرب تقول: ويلك أرحلاها وازجراها، وأنشد لبعضهم:

فقلت لصاحبي لا تحبسانا
بنزع أصوله واجتز شيحا

وقال الشاعر:

فإن تزجُراني يا ابن عفّان أنزجِرْ
وإن تدعاني أحمِ عرضاً ممنّعا

١٩ ـ ومنه أن يخاطب الواحد بلفظ الجميع، كقوله سبحانه: ﴿ قال ربِّ ارجعُون ﴾.

٢٠ ـ ومنه أن يتصل الكلام بما قبله، حتى يكون قول واحد وهو قولان. نحو قوله تعالى: ﴿ إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون ﴾ ليس ﴿وكذلك يفعلون﴾ من قولها.

٢١ ـ ومنه أن يجيء المفعول به على لفظ الفاعل، كقوله سبحانه: ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ أي لا معصوم من أمره.

٢٢ ـ ومنه أن يأتي «فعيل» بمعنى «مُفْعل» نحو قوله: ﴿ بديع السموات والأرض ﴾ أي مبدع. وكذلك ﴿ عذاب أليم ﴾ أي مؤلم.

٢٣ ـ ومنه أن يجيء «فعيل» بمعنى «فاعل» نحو: حفيظ، وقدير، وسميع، وبصير، وعليم.

٢٤ ـ ومنه أن يأتي الفاعل على لفظ المفعول به، وهو قليل، كقوله: ﴿ إنه كان وعده مأتياً ﴾ أي: آتياً.

٢٦٠ ـ مخالفة القياس

مما يخل بفصاحة الكلمة، وهو كون الكلمة جارية على خلاف القانون الصرفي، مثل لفظ «الأجلل» في قول الشاعر:

الحمدُ لله العليِّ الأجلَلِ
أنت مليكُ الناسِ ربّاً فاقبَلِ

فإن القانون «الأجلّ» بالإدغام لا الفكّ.

نعمْ، إن ما سمع عن العرب على خلاف القانون لا يخل بالفصاحة.

٢٦١ ـ الخَلَلُ

من عيوب الشعر، وهو (الإخلال) وسيأتي.

٢٦٢ ـ الإخلال

الإخلال أن يكون اللفظ ناقصاً عن أصل المراد به غير واف به، كقول الحارث بن حِلزة:

والعيشُ خيرٌ في ظلا
لِ النُّوك ممّن عاش كدًّا

وأصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل، ولفظه غير واف بذلك.

٢٦٣ - الإخلال

عند قدامة، من عيوب ائتلاف اللفظ والمعنى، وهو أن يترك الشاعر من اللفظ ما يتم به المعنى، مثال ذلك قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:

أعاذلَ عاجلُ ما أشتهي
أحبُّ من الأكثر الرائث

فإنما أراد أن يقول: عاجل ما أشتهي مع القلة أحبُّ إليّ من الأكثر المبطىء. فترك «مع القلة» وبه يتم المعنى. ومثل ذلك قول عروة بن الورد:

عجبتُ لهم إذ يقتلون نفوسَهم
ومقتلُهم عند الوغَى كان أعذرا

فإنما أراد أن يقول: «عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم في السلم ومقتلهم عند الوغى أعذر» فترك «في السلم». . .

قال: ومن عيوب هذا الجنس عكس العيب المتقدم، وهو أن يزيد في اللفظ ما يفسد به المعنى. مثال ذلك قول بعضهم:

فما نطفَةٌ من ماءٍ نحض عُذَيبةٌ
تمنّعُ من أيدي الرُّقاةِ ترومُها

بأطيبَ من فيها لو أنّك ذُقْتَهُ
إذا ليلةٌ أسْحَتْ وغارت نجومُها

فقول هذا الشاعر: «لو أنك ذقته» زيادة توهم أنه لو لم يذقه لم يكن طيباً. وانظر (نقد الشعر) ١٣٦.

٢٦٤ - المخلخَل

من السجع، ذكره عبد الرحمن بن علي اليزدادي، وقال إنه سماه به لأنّ قبل السجع في القرينتين سجعاً آخر متصلاً به، فهو كالخلخال له، كقوله: «وأزال عنه خجلَ الكساد، وأذاقَه لذّة نيل المراد»، يعني خجل الكساد في القرينة الأولى، ونيل المراد في القرينة الثانية. . . [وانظر كمال البلاغة] ٢٥.

٢٦٥ - التخميع

هو (التجميع) وقد سبق في باب الجيم. ذكر ذلك ابن رشيق في «العمدة» بقوله: ورأيت من يقول (التخميع) بالخاء، كأنه من الخمع في الرِّجل[1]. . . (العمدة) ١/١١٤.

٢٦٦ - التخيير

من الأغراض البلاغية التي تخرج إليها

(١) يقال خمع في مشيته من باب قطع إذا ظلع.

صيغة الأمر عن معناها الأصلي. والفرق بينه وبين الإباحة أنه لا يجوز الجمع بين الأمرين في التخيير دون الإباحة، وإن كان الأصوليون قد فسروا الإباحة بالتخيير، فإن التحقيق أنها خلافه، لأن (الإباحة) إذنٌ في الفعل وإذنٌ في الترك ينتظم إذنين معاً. و (التخيير) إذن في أحدهما من غير تعيين...

وانظر (الإباحة) وقد سبقت في باب الباء.

٢٦٧ - التخيير

هو أن يأتي الشاعر أو الناثر بفصل من الكلام أو بيت من الشعر يسوغ أن يقفّى بقواف شتى، فيتخير منها قافية مرجحة على سائرها بالدليل، يدل اختياره لها على حذقه، كقول الشاعر:

إنّ الغريبَ الطويلَ الذيلِ ممتَهنٌ
فكيف حالُ غريبٍ ما له قوتُ

فإنه يسوغ أن يقول: «ما له مال» و «ما له نشب» و «ما له نسب» و «ما له صفد» و «ما له سبد» و «ما له أحد». وإذا نظرت إلى قوله: «ما له قوت» وجدتها أبلغ من الجميع، وأدل على الفاقة، وأمس بذكر الحاجة، وأبين للضرورة، وأشجى للقلوب، وأدعى للاستعطاف، فلذلك رجحت على ما ذكرناه.

ومن هذا قول ديك الجن الحمصي:

قولي لطيفك ينثني
عن مَضْجَعي وَقْتَ المنام
فعسى أنامُ وتَنْطفي
نارٌ تأجّجُ في العِظام
جَسَدٌ تقلّبه الأكُفُّ (م)
على فراشٍ من سقام
أمّا أنا فكما عَلِمْـ
ـتِ، فهلْ لوصْلِكِ من دَوام

فإنه يصلح مكان «منام»: رقاد، هجوع، هجود، وسن.

ومكان «عظام»: فؤاد، ضلوع، كبود، بدن.

ومكان «سقام»: قتاد، دموع، وقود، حزن.

ومكان «دوام»: معاد، رجوع، وجود، ثمن.

وفي الكتاب العزيز من هذا النوع ما لا يُلحق سبقاً، كقوله تعالى في أول سورة الجاثية: ﴿ إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين. وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون. واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾.

فإن البلاغة تقتضي أن تكون فاصلة الآية الأولى «للمؤمنين» دون غيرها، لأنه سبحانه ذكر العالم بجملته حيث قال: ﴿السموات والأرض﴾ ومعرفة ما في العالم من الآيات الدالة على أن مخترعه قادر عالم حكيم مختار، فرع على التصديق بوجود صانع على هذه الصفات، إذ لا بد من اعتقاد وجود ذات أوّلاً موصوفة بهذه الصفات. وإذا اقتضت البلاغة تقديم التصديق بالذات حتى يترتب عليها الصفات رجح أن تكون الفاصلة «المؤمنين» دون غيرها لا سيما والعلم بذلك والإيمان به متلقى من الشرع، فهو موقوف على التصديق بالرسول الذي تلقينا منه ذلك. فلا تكون الفاصلة إلا كما جاءت.

وكذلك قوله تعالى في الآية الثانية: ﴿لقوم يوقنون﴾ فإن نفس الإنسان، وتدبر خلق الحيوان، أقرب إلى فهمه من الأول، وتفكره في ذلك مما يزيده يقيناً في معتقده الأول. وكذلك معرفة جزئيات العالم من اختلاف الليل والنهار، وتعاقبهما بسبب ظهور الشمس للحس من وراء مخروط الظل للأرض، واستتارها عن الحس بمخروط ظل الأرض، فإن الأول عبارة عن النهار، والثاني عبارة عن الليل، وإنزال الرزق من السماء، وإحياء الأرض بعد موتها، وتصريف الرياح التي تلقح السحاب، فتمطر الماء به، فينبت به النبات، وتعيش الحيوانات، يقتضي رجاحة العقل ورصانته، ليعلم أن من صنع هذه الجزئيات هو الذي صنع الكليات التي هي كرة الأفلاك وما اشتملت عليه، لأن هذه الجزئيات من عوارض تلك الكليات، ولا يجوز أن يكون بعضها صنع بعضاً بعد قيام البرهان على أن للعالم الكلي صانعاً مختاراً. وإذا كان الكلي مركباً من أجزاء، فالأحكام الجارية عليه من حيث هو كلي جارية على الأجزاء التي هو مركب منها. فلذلك اقتضت البلاغة أن تكون فاصلة الآية الثالثة «يعقلون» وإن احتيج إلى العقل في الجميع إلا أن ذكره ها هنا أمسُّ بالمعنى من الأول. . .

٢٦٨ - التخيير

ومن (التخيير) ضرب غير هذا، وهو أن يؤتى بقطعة من الكلام أو بيت من الشعر جملة، وقد عطف بعضها على بعض بأداة التخيير، كقوله تعالى: ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ﴾.

ومن شرط هذا النوع من التخيير أن يتضمن صحة التقسيم، فيستوعب كلامه أقسام المعنى الذي يأخذ فيه المتكلم، كما جاء في هذه الآية، فإنه سبحانه حصر فيها أصناف الكفارة التي لا يجزىء الموسر غيرها.

٢٦٩ - التخيير

انظر (ذوات القوافي). وستأتي في باب الذال.

٢٧٠ - الأخياف

انظر (المعجم والمهمل) وسيأتي في باب العين.

٢٧١ - الخيالي

من أقسام الجامع: وهو أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماع الشيئين في القوة المفكرة، بأن يكون بينهما تقارن في الخيال سابق على العطف لأسباب مؤدية إلى ذلك. وهذه الأسباب مختلفة، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتباً ووضوحاً. فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال، وهي في خيال آخر مما لا تجتمع أصلاً، كصور القلم والدواة والقرطاس في خيال الكاتب، فإذا حضرت صورة أحدها في خياله حضرت صور الباقي، لكثرة إلف خياله لها، على حين أنها لا تجتمع في خيال النجار أو البناء مثلاً، وإن استحضر واحداً منها بأن رآه... لقلة إلف خياله له. وقل مثل ذلك بالنسبة للقدوم والمنشار والمثقاب في خيال النجار، والسيف والرمح والدرع في خيال المقاتل، وهكذا.

وكم من صور لا تغيب عن خيال، وهي في خيال آخر مما لا يجتمع قط، كصورة محبوب خالد، فإنه لا يغيب عن خياله هو، ولكنها لا تقع في خيال عليّ الذي هو غير محبّ...

وقد حكي أن وراقاً وصف حاله فقال:

«عيْشي أضيق من محبرة، وجسمي أدق من مسطرة، وجاهي أرقّ من الزجاج، وحظي أخفى من شق القلم، وبدني أضعف من قصبة، وطعامي أمرّ من العفص، وشرابي أشد سواداً من الحبر، وسوء الحال ألزم لي من الصمغ».

وذكر السكاكي في «مفتاح العلوم» أقوالاً في وصف الكلام البليغ على لسان أرباب الحرف والصناعات منها:

قال على لسان جوهري: أحسن الكلام ما ثقبته الفكرة، ونظمته الفطنة، وفصل جوهر معانيه في سمط ألفاظه،

فحملته نحور الرُّواة!.

وقال على لسان صيرفي: أحسن الكلام ما نقدته يد البصيرة، وجلته عين الروية، ووزنه معيار البلاغة، فلا ينطق فيه بزائف، ولا يسمع فيه ببهرج!.

وقال على لسان جمال يصف بليغاً: البليغ من أخذ بخطام كلامه فأناخه في مبرك المعنى، ثم جعل الاختصار له عقالاً، والإيجاز له مجالاً. فلم يند عن الأذهان، ولم يشذ عن الآذان!.

٢٧٢ - الخيالي

مما يدخله البلاغيون في «الحسِّي» في كلامهم عن (طرفي التشبيه). والخيالي عندهم هو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من عدة أمور، فأدركت أفراده بالحسّ، أي أجزاء كل جزئي منه، ولم تدرك هيئته الاجتماعية، فيكون ملحقاً بالحسِّي، لاشتراك الحس والخيال في أن المدرك بهما صورة لا معنى. ومثله قول الشاعر:

وكأنّ مُحْمَرَّ الشقيـ
ـقِ إذا تصوّبَ أو تصعّدْ
أعلامُ ياقوتٍ نُشِرْ
نَ على رماحٍ من زَبَرْجَدْ[1]

فالهيئة التركيبية التي قصد التشبيه بها، وهي هيئة نشر أعلام مخلوقة من الياقوت على رماح مخلوقة من الزبرجد لم تشاهد قط، لعدم وجودها، ولكن هذه الأشياء التي اعتبر التركيب معها التي هي مادة أي أصل تلك الهيئة، وهي العلم والياقوت والزبرجد شوهد كل واحد منها لوجوده، فهو محسوس، وكقول الشاعر:

كلُّنا باسط اليدِ
نحو نيلوفرٍ نَدِ
كدبابيس عسجدٍ
قُضْبُها من زبرْجَدِ

٢٧٣ - الخيالية

أحد قسمي (الاستعارة) الحقيقية والخيالية اللتين تنقسم إليهما باعتبار ذاتها.

والاستعارة الخيالية الوهمية أن تستعير لفظاً دالاً على حقيقة خيالية تقدرها في الوهم، ثم تردفها بذكر المستعار له إيضاحاً لها وتعريفاً لحالها، كما قال الشاعر:

وإذا المنيةُ أنشبت أظفارها
أُلفيت كلَّ تميمة لا تنفعُ

---

(١) الشقيق: نور يتفتح كالورد أوراقه حمر وفي = وسطه سواد. تصوب مال إلى أسفل. تصعد مال إلى أعلى. الياقوت: حجر نفيس أحمر. الزبرجد حجر نفيس أخضر.

وذلك تخييل للاستعارة، لأنه لما شبه المنية بالسبع في عدوانها وتضريتها على الإنسان جعل لها مخالب، ليزداد أمر التخييل ويكثر.

٢٧٤ ـ التخييلي

وجه الشبه التخييلي ما لا يكون في أحد الطرفين إلا على سبيل التخييل، بأن تجعل المخيلة ما ليس بمحقق محققاً، نحو تشبيه السيرة بالمسك، والأخلاق بالعنبر. فقد شاع وصف كل من السيرة والأخلاق بالطيب توسعاً، حتى تخيل أنهما من الأجناس ذات الرائحة الطيبة. فشبهوهما بكل من المسك والعنبر في الطيب. وكقول القاضي التنوخي:

وكأن النجوم بين دجاه
سنن لاح بينهن ابتداع

فقد شاع وصف البدعة والشبهة، وكل ما كان باطلاً بأنه مظلم أو أسود، وأصبح يقال: «شاهدت سواد الكفر» أو «ظلمة الجهل» من جبين فلان. وكان من أثر هذا الشيوع أن تخيل البدعة نوعاً من الأنواع التي لها ظلمة وسواد. ومن هذا صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين البدع على قياس تشبيههم النجوم في الظلام ببياض الشيب في سواد الشباب، أو بالأزهار المؤتلفة بين نبات شديد الخضرة.

ولا يتم هذا التشبيه إلا بتخيل الألوان فيما لا لون له، فإن وجه الشبه في البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود، فهي غير موجودة في المشبه به، وهو السنن والابتداع، إلا على طريق التخييل.

وانظر (التخصيص) من وجه الشبه وقد سبق في باب الخاء.

٢٧٥ ـ خذلان المخاطب

وهو الأمر بعكس المراد، ويدلّ ذلك على الاستهانة بالمأمور، وقلّة المبالاة بأمره، أي أني مقابلك على فعلك، ومجازيك بحسنه.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وإذا مسّ الإنسانَ ضُرٌّ دعا ربَّه مُنيباً إليه ثمّ إذا خوَّله نعمةً منه نسي ما كان يدعو إليه من قبلُ وجعلَ لله أنداداً ليضلَّ عن سبيله قُلْ تمتّع بكفرِكَ قليلاً إنك من أصحاب النار ﴾.

فقوله «تمتع بكفرك» من باب (الخذْلان)، كأنه قال له: إذ قد أبيْتَ ما أمرتُ به من الإيمان والطاعة فمن حقك ألاّ تؤمر به بعد ذلك، وتؤمر بتركه.

وهذا مبالغة في خذلانه، لأن المبالغة في الخذلان أشدُّ من أن يبعث على ضدّ ما أُمِر به.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ قُل اللهَ أعبدُ مخلصاً له ديني فاعْبُدوا ما شِئتمْ من دونه ﴾.. الآية[1]، فإن المراد بهذا الأمر الوارد على وجه التخيير المبالغة في الخذلان.. وفي هذا الكلام معنيان لطيفان:

الأول: أن عبادتكم لله وعبادتكم لغيره إنما تنفع أو تضرّ لكم لا لمن سواكم. والله تعالى لا يؤثر ذلك عنده شيئاً، لأنه مستغنٍ عن عبادتكم له.

الثاني: توعّده لهم بالمقابلة على فعلهم من غير تصريح بالوعيد، وذلك أبلغ من التصريح به، لوقوع الموعود في حيرة من أمره، وترامي وهمه عند ذلك إلى كلّ خطب عظيم من المجازاة والمقابلة، كقولك لمن عصى «افعلْ ما شئت إني مقابلك..» وهذا نوع من علم البيان شريف[2]..

(١) سورة الزمر: الآية ١٤. وتمامها ﴿ قُلْ إنّ الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهليهم يوم القيامة ألا ذلك هو الخسران المبين ﴾. وانظر (الجامع الكبير) ١٩٨.

(٢) تأخر هذا الفن عن موضعه الهجائي في هذا الباب.

باب الدال

باب الدال

٢٧٦ - التدبيج

ألحقه البلاغيون بالطباق، وهو مأخوذ من: دبَّج المطر الأرض أي زينها. وأصله من الديباج، وهو الحرير. وشبه به ما وجد بالمطر من ألوان النبات.

ومعنى التدبيج عند البلاغيين: أن يذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان، لقصد إيجاد الكناية في تلك الألوان أو بعضها، أو لقصد التورية كذلك.

وأرادوا بالألوان ما فوق الواحد. وقالوا إنه داخل في (الطباق) لأن الألوان أمور متقابلة، فهي جزئية من جزئيات الطباق، وخُصّت باسم (التدبيج) لتخيل وجود ألوان فيها كوجود ألوان النبات بالمطر.

فالتدبيج الذي هو (الكناية) كقول أبي تمام في الرثاء:

تردّى ثياب الموت حُمراً فما أتى
لها الليل إلاّ وهي من سندس خُضْرُ

ومعنى البيت أن المرثي لبس الثياب الملطخة بالدم حين قتل، ولم يدخل عليه الليل حتى صارت تلك الثياب من السندس[1]، وصارت خضراً. فقد جمع بين لونين فقط، والأول وهو حمرة الثياب كناية عن القتل، لاستلزامه إيّاه عرفاً مع قرينة السياق، والثاني وهو خضرة الثياب كنى به عند دخول الجنة لما علم أن أهل الجنّة يلبسون الحرير الأخضر.

وصيرورة هذه الثياب عبارة عن انقلاب حال القتل إلى حالة النعمة بالجنة.

وكقول أبي حيّوس:

طالما قلت للمسائل عنكُمْ
واعتمادي هداية الضُّلَّالِ
إن ترد علم حالهِمْ عن يقين
فالْقَهُمْ يوم نائل أو نزالِ

(١) السندس: الحرير.

تلق بيض الوجوه سودَ مُثار النّـ
ـقع خضرَ الأكناف حمرَ النصالِ

وتدبيج (التورية) كقول الحريري في مقاماته «فمذ ازْوَرَّ المحبوبُ الأصفر، واغبرّ العيش الأخضر، اسْوَدّ يومي الأبيض، وابيضّ فودي الأسود، حتى رثى لي العدو الأزرق، فيا حبّذا الموت الأحمر».

فمعنى «ازورّ المحبوب الأصفر» أي مال عني المحبوب الأصفر، وفي هذا اللون وقعت التورية، فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الموصوف بالصفرة المحبوبة، وازوراره بُعده عن ساحة الاتصال. والمعنى البعيد هو الذهب الأصفر لأنه محبوب، وهو المراد به، فكان تورية.

وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية كما توهمه بعضهم، بل يجوز أن تجمع على أن بعضها تورية وبعضها كناية، كما في عبارة الحريري، فإن وصف العيش بالاخضرار كناية عن طيبه ونعومته، والاغبرار كناية عن ضيق العيش ونقصانه، واسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال، وكثرة الهموم. ووصفه بالبياض كناية عن سعة الحال والفرح. وابيضاض الشعر كناية عن كثرة الحزن والهمّ. ووصف العدو بالزرقة كناية عن شدة العداوة، لأن أشهر الناس بالعداوة، وأشدهم فيها للمسلمين الروم، وأكثرهم زرق العيون، فاشتهر وصفهم بالعداوة مع زرقة أعينهم، حتى صار كناية عن كل عدوٍّ شديد العداوة.

وانظر (المخالف) وقد سبق في حرف الخاء.

٢٧٧ ـ الاستدراج

قال ابن الأثير إنه هو الذي استخرج هذا الباب من كتاب الله تعالى. وقال هو مخادعات الأقوال التي تقوم مقام مخادعات الأفعال، وإن مدار البلاغة كلها عليه، لأنه لا انتفاع بإيراد الألفاظ المليحة الرائقة، ولا المعاني اللطيفة الرقيقة دون أن تكون مستجلبة لبلوغ غرض المخاطب بها. وذكر من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وقال رجلٌ مؤمنٌ من آل فرعونَ يكتم إيمانه أتقتلون رجلاً أن يقول رَبِّيَ الله، وقد جاءكم بالبينات من ربكم؟ وإن يكُ كاذباً فعليه كذبه، وإن يكُ صادقاً يصبكم بعض الذي يعدكم، إن الله لا يهدي من هو مسرف كذّاب﴾ فإنه أخذهم بالاحتجاج على طريقة التقسيم، فقال لا يخلو هذا الرجل من أن

يكون كاذباً، فكذبه يعود عليه ولا يتعداه، أو يكون صادقاً، فيصيبكم بعض الذي يعدكم إن تعرضتم له. فقد علم أنه نبيّ صادق وأن كل ما يعدهم به لا بد وأن يصيبهم بعضه، لأنه احتجاج في مقاولة خصوم موسى عليه السلام أن يسلك معهم طريق الإنصاف والملاطفة في القول، ويأتيهم من جهة المناصحة، ليكون أدعى إلى سكونهم إليه، فجاء بما علم أنه أقرب إلى تسليمهم لقوله، وأدخل في تصديقهم إياه، فقال: ﴿ وإن يك صادقاً يصبكم بعض الذي يعدكم ﴾ وهو كلام المنصف في مقابلة غير المشتط. وذلك أنه حين فرضه صادقاً فقد أثبت أنه صادق في جميع ما يعد به، ليريهم أنه ليس بكلام من أعطاه حقه وافياً، فضلاً عن أن يتعصب له، تقديم الكاذب على الصادق من هذا القبيل، لئلا ينفروا منه.

٢٧٨ - التدريج

من (التقسيم) وسيأتي في باب القاف.

٢٧٩ - الاستدراك

انظر (الالتفات) وسيأتي في باب اللام.

٢٨٠ - الاستدراك

يجري مجرى (تأكيد المدح بما يشبه الذم) في مثل قول بديع الزمان الهمذاني:

هو البدر إلاّ أنه البحر زاخراً
سوى أنه الضرغام لكنه الوَبْلُ

وقد سبق في باب الهمزة. وانظر (الاستثناء) وقد سبق في باب الثاء.

٢٨١ - الاستدراك والرجوع

وهو على قسمين: قسم يتقدم الاستدراك فيه تقرير، وقسم لا يتقدمه ذلك.

فمثال ما يتقدمه التقرير قوله تعالى: ﴿ إذ يريكهم الله في منامك قليلاً، ولو أراكهم كثيراً لفشلتم، ولتنازعتم في الأمر، ولكنّ الله سلّم ﴾.

ومثال ما تقدم الاستدراك فيه نفي لا تقرير قوله تعالى: ﴿ فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم، وما رميت إذ رميت، ولكن الله رمى ﴾.

فأتى الاستدراك في هذه الكلمات في موضعين كل منهما مرشح للتعطف، فإن لفظة تقتلوهم، وقتلهم، ورميت، ورمى تعطف. وهذا أقرب استدراك وقع في

الكلام، لتوسط حرفه بين لفظتي التعطف في الموضعين. وجاء الانتقال في نظم هذه الكلمات على طريق البلاغة، إذ حصل الانتقال من القتل إلى الرمي، لأن الرمي كان أعجب آية من القتل، فإن القتل مما يظن بظاهره أنه من فعل القاتل، والرمي في هذا المكان ليس كذلك، فإن المراد به رمية الرسول ﷺ الكف من الحصباء، فأصابت كل حصاة عين إنسان، وهذا مما لا يظن أنه مقدور للبشر. فحصل في هذه الكلمات على هذا التأويل الاستدراك، والترشيح، والتعطف، والتهذيب، وحسن النسق، وحسن البيان. وكلها من آيات البلاغة.

٢٨٢ ـ الدّعاء

١ ـ من الأغراض التي تخرج إليها صيغة الأمر عن معناها الأصلي، وهو الطلب على سبيل التضرّع، فيكون من الأدنى إلى الأعلى، نحو: ﴿واعْفُ عنّا، واغفرْ لنا، وارحمْنا﴾.

قال ابن فارس: إن (الدّعاء والطلب) يكون لمن فوق الداعي والطالب، نحو: «اللهمّ اغْفِرْ» ويقال للخليفة: «انظر في أمري».

إليكَ أشكو، فتقبّلْ ملقَى
واغفر خطاياَيَ وثمِّرْ وَرِقي

٢ ـ ومن الأغراض التي تخرج إليها صيغة النهي عن معناها الأصلي، نحو: ﴿ربّنا لا تزغْ قلوبَنا بعد إذ هديْتَنا﴾.

٢٨٣ ـ الدعَاء

الدعاء على جهة الذمّ لا يراد به الوقوع ـ من (مخالفة ظاهر اللفظ معناه) وقد سبق في باب الخاء.

٢٨٤ ـ الاستدعاء

انظر (الحشو وفضول الكلام) وقد سبق في باب الحاء.

وانظر (استدعاء القافية) وسيأتي بعد هذا.

٢٨٥ ـ استدعاء القافية

من عيوب ائتلاف المعنى والقافية عند قدامة، قال: من هذه العيوب أن القافية تكون مستدعاة، قد تكلّف في طلبها، فاشتغل معنى سائر البيت بها، مثل ما قال أبو تمام الطائي:

كالظبية الأدْماءِ صَافَتْ فارتعتْ
زهرَ العَرار الغضَّ والجثجاثا[1]

فجميع هذا البيت مبني لطلب هذه

[1] الأدماء: التي أشرب لونها بياضاً، وصافت: أقامت صيفاً، والعرار والجثجات: نباتان.

القافية. وإلاّ فليس في وصف الظبية بأنها ترعى «الجثجاث» كبير فائدة، لأنه إنما توصف الظبية إذا قصد نعتها بأحسن أحوالها، بأنْ يقال إنها تعطو الشجر، لأنها حينئذ رافعة رأسها، وتوصف بأن ذعراً يسيراً قد لحقها. كما قال الطِّرمّاح:

مثلَ ما عاينْتَ مخروفةٌ
نَصَّها ذاعرُ رَوْعٍ مُؤامْ[1]

فأمّا بأن ترعى «الجُثجاث» فلا أعرف له معنى في زيادة الظبية من الحسْن، لا سيّما والجثجاث ليس من المراعي التي توصف بأنّ ما يرتعي يُؤْثره.

قال: ومن عيوب هذا الجنس أن يؤتى بالقافية لتكون نظيرة لأخواتها في السجع، لا لأنّ لها فائدة في معنى البيت. كما قال علي بن محمد البصري:

وسابغة الأذيال زَغْفٍ مُفاضةٍ
تكنّفها منّي بجادٌ مخطّطُ[2]

فليس لأن يكون هذا النجّاد مخططاً صنع في وصف الدِّرع وتجويد نعتها. ولكنه أتى به من أجل السجع.

ومن هذا الجنس قول أبي عديّ القرشيّ:

وَوُقِيتَ الحتوفَ من وارثٍ وا
لٍ وأبقاكَ صالحاً ربُّ هُودِ

فليس نسبة هذا الشاعر الله عزَّ وجلّ إلى أنه ربُّ هود بأجودَ من نسبته إلى أنه ربّ نوح! ولكنّ القافية كانت داليّة، فأتى بذلك السجع، لا لإفادة معنى بما أتى به منه...

(نقد الشعر ١٤٢)

٢٨٦ ـ الادْعَاء

أن يدّعي غير الشاعر لنفسه شعر غيره.

والفرق بين (الادعاء) و (الانتحال) أن الانتحال أخذُ الشاعر من الشاعر. أمّا الادّعاء فهو سرقة غير الشاعر من الشاعر، ولذلك قال البحتريّ:

رَمتْني غُواة الشعر من بين مُفْحَمٍ
ومنتحلٍ ما لَمْ يقلْه ومُدَّعي

فقد قسّم الشعراء إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ مُفحَم: قد عجز عن الكلام فضلاً عن التحلّي بالشعر.

(١) المخروفة: الناقة ولدت في الخريف، أو في مثل الوقت الذي حملت فيه، ونصها: استخرج أقصى ما عندها من السير، والمؤام: الأمر الشديد.
(٢) الزغف: الدرع اللينة الواسعة المحكمة، أو الرقيقة الحسنة السلاسل.

٢ - ومنتحل: يأخذ من شعر غيره ما هو أجود من شعره.
٣ - ومُدَّع: لا يحسنُ شيئاً من صناعة الشعر.

٢٨٧ - دفع توهُّم السّهو

من الأغراض البلاغية التي تقتضي توكيد المسند إليه، كقولك: نجح محمّد محمّد، فتؤكد محمّداً خوفاً أن يتوهم السّامع أن الذي نجح شخص آخر غير محمد، وأنك ذكرت اسم «محمد» على سبيل السّهو.

٢٨٨ - دفع توهُّم المجاز

وهو أيضاً من الأغراض البلاغية التي تقتضي توكيد المسند إليه، نحو: جاء الوزير نفسه، فقد أكد المسند إليه بالنفس، لدفع توهّم السامع التجوّز بأن يكون الجائي واحداً غيره، كنائبه مثلاً.

٢٨٩ - دفع توهُّم عدم الشمول

وهو كذلك من الأغراض البلاغية التي تقتضي توكيد المسند إليه كقولك هجم جنود الأعداء كلهم، فيؤكد «جنود الأعداء» بلفظ العموم والشمول «كلّهم» خوفاً من أن يتوهم السامع أن بعضهم لم يهلك، ولكن المتكلم لم يعتدّ بهم، فأطلق جنود الأعداء على المعتدّ بهم على سبيل إطلاق الكل وإرادة البعض.

٢٩٠ - الدلالة

ذكر الجاحظ أن جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد:

أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العَقْد، ثم الخطُّ، ثمّ الحال التي تسمّى «نُصْبَةً». والنُّصْبَة هي الحال الدالّة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات.

ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبتها، وحلْية مخالفة لحلية أختها. وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير، وعن أجناسها وأقدارها، وعن خاصِّها وعامِّها، وعن طبقاتها في السّارِّ والضارّ، وعما يكون منها لغواً بهرَجاً، وساقطاً مطّرحاً...

(البيان ١/٧٦).

وانظر (الإشارة) وستأتي في باب الشين.
وانظر (العبارة) وستأتي في باب العين.

وانظر (النصبة) وستأتي في باب النون.

وانظر (الاعتقاد) وسيأتي في باب العين.

وانظر (الخطّ) وقد سبق في باب الخاء.

وانظر (البيان) وقد سبق في باب الباء.

وانظر (الكتاب) وسيأتي في باب الكاف.

وانظر (الاعتبار) وسيأتي في باب العين.

وانظر (العَقْد) وسيأتي في باب العين.

٢٩١ - الدلالة

كما تكلم علماء البيان في اختلاف الأساليب في وضوح الدلالة على المعنى المراد، تكلموا كذلك في «الدلالة اللفظية»، فقسموها إلى ثلاثة أقسام:

١ - دلالة (المطابقة): وهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، كدلالة «الإنسان» على الحيوان الناطق.

وهذه لا تحتاج في الفهم لأكثر من العلم بالوضع، ولذلك لا تتفاوت هذه الدلالة وضوحاً وخفاءً.

٢ - دلالة (التضمّن): وهي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له، كدلالة «الإنسان» على الناطق، أو على الحيوان. فإذا رأيت شبحاً من بُعد، فقلت: أصاهل هذا أم ناطق؟ فقيل: إنه إنسان، فهم منه أنه ناطق.

٣ - دلالة (الالتزام): وهي دلالة اللفظ على لازم مسمّاه، فإذا رأيت شبحاً من بُعد، فقلت: أجماد هذا أم متحرك ماشٍ؟ فقيل لك: هذا أسد، فهمت أنه متحرك ماش، لأن التحرّك والمشي لازمان له.

وتفاوت الدلالة في الوضوح لا يتأتّى في دلالة المطابقة. وإنما يتأتّى في (الدلالة العقلية) التي تشمل عند البيانيين دلالتي «التضمّن» و«الالتزام» لجواز أن يكون للشيء الواحد لوازم بعضها قريب، وبعضها بعيد.

وكل كلمة لمعناها لازم يصحّ أن يعبّر بها عنه. وكل كلمة بين معناها ومعنى آخر مشابهة يصحّ أن يعبّر بها عنه.

٢٩٢ - الإدماج

انظر (الاستطراد) وسيأتي في باب الطاء.

باب الذال

باب الذال

٢٩٣ ـ ذكر المسنَد

يذكر المسند لأن ذكره هو الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه، أو لضعف التعويل على القرينة، أو ليتعين بذكره كونه اسماً فيفيد الثبوت صريحاً، أو فعلاً فيفيد التجدد. نحو: «عليٌّ مسافر» للثبوت. و «عليٌّ سافر» للتجدد. ولكل سبب من هذه الأسباب تفصيل يذكر في بابه.

وانظر (حذف المسند) في باب الحاء.

٢٩٤ ـ ذكر المسند إليه

يذكر المسند إليه للأسباب الآتية:

١ ـ أن الذكر هو الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه من غير قرينة مذكورة أو مفهومة.
٢ ـ الاحتياط لضعف التعويل على القرينة.
٣ ـ زيادة الإيضاح والتقرير.
٤ ـ إظهار تعظيمه.
٥ ـ التبرك بذكره.
٦ ـ بسط الكلام حين يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه.
٧ ـ التسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار.

وسيأتي تفصيل لأهم ذلك في موضعه.

وانظر (حذف المسند إليه) وقد سبق في باب الحاء.

٢٩٥ ـ التذنيب

من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن عند قدامة. وهو عكس (التثليم)، وذلك أن يأتي الشاعر بألفاظ تقصر عن العروض، فيضطر إلى الزيادة فيها. مثال ذلك ما قال الكميت:

لا كعبدِ المليكِ أو كيزيدٍ
أو سليمانَ بعدُ أو كهشامِ

فالملك والمليك اسمان لله عزّ وجلّ. وليس إذا سميَ الإنسان بالتعبّد لأحدهما وجب أن يكون مسمى بالآخر، كما أنه ليس مَنْ سُمّي «عبد الرحمن» هو مَنْ سمّي «عبد الله»... (نقد الشعر ١٣٨).

وانظر (التثليم) وقد سبق في باب الثاء.

٢٩٦ ـ المذهب الكلامي

هو الباب الخامس من البديع عند ابن المعتز. قال: وهو مذهب سمّاه عمرو الجاحظ (المذهب الكلامي) قال: وهذا باب ما أعلم أني وجدت في القرآن منه شيئاً، وهو ينسب إلى التكلف، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

المتقدمون: قال أبو الدرداء: إن أخوف ما أخاف عليكم أن يقال عملتُ! فماذا عملت؟. وقال الفرزدق:

لكل امرىء نفسان: نفس كريمة
وأخرى يعاصيها الفتى ويطيعها
ونفسك من نفسيك تشفع للندى
إذا قلَّ من أحرارهن شفيعها

وقال عمر لعبد الله بن عباس: مَنْ ترى أن نوليّه حمص؟ قال: رجلاً صحيحاً منك صحيحاً لك!. قال: كن أنت ذلك الرجل! قال: لا يُنْتَفَعُ بي مع سوء ظنّي في سوء ظنك بي!.

المحدثون: قال أبو عبد الرحمن العطوي:

فَوَحَقِّ البيان يعضُدُه البُرْ
هانُ في مأقطٍ ألدِّ الخصامِ
ما رأينا سوى الحبيبة شيئاً
جمَعَ الحُسْنَ كلّه في نظامِ
هي تجري مجرى الأصالة في الرّ
أي ومجرى الأرواح في الأجسامِ

وقال إبراهيم بن المهدي للمأمون:

البرُّ بي وطّأ العُذرَ عندك لي
فيما فعلتُ فلم تعذلْ ولم تلُمِ
وقَام علمُك بي فاحتجّ عندك لي
مقام شاهِد عدلٍ غيرِ متّهمِ

وقال إبراهيم بن العباس:

وعلّمتني كيفَ الهوى وجهلتَه
وعلّمكم صَبرِي على ظُلْمكم ظُلْمِي
وأعلمُ ما ليَ عندكمْ فيميلُ بي
هوايَ إلى جَهْلي فأعرضُ عَن حِلْمِي

وقال أبو نُواس:

إنّ هذا يرى ـ ولا رأي لِلْـ
ـلأحمقِ ـ أنّي أعدُّه إنسانا

ذاك في الظنِّ عنده، وهو عندي
كالذيَ لم يكنْ وإنْ كانَ كانا

وكتب أحمد بن يوسف إلى إسحاق بن إبراهيم الموصلي، وقد زاره إبراهيم ابن المهدي: عندي من أنا عنده، وحجّتنا عليك إعلامنا ذلك إياك بالسلام...
انظر (البديع ١٠٤)

قلتُ: لم أعثر فيما قرأت من كتب الجاحظ على هذا الاصطلاح (المذهب الكلاميّ) بلفظه كما نسبه إليه ابن المعتز، ولكني وجدت في البيان قول الجاحظ: وقد تحسن أيضاً ألفاظ المتكلمين في مثل شعر أبي نواس وفي كلّ ما قالوه على وجه التظرّف والتملّح، كقول أبي نواس:

وذاتِ خـدٍّ مُـورَّدْ
قُـوهَـيـة(١) الـمـتـجـرِّدْ
تـأمَّـلُ الـعـيـنُ فـيـهـا
مـحـاسـنـاً لـيس تَـنـفـدْ
فـبـعـضـهـا قـد تـنـاهَـى
وبـعـضـهـا يـتـولّـدْ
والـحُـسـن في كـل عُـضْـوٍ
مـنـهـا مُـعـادٌ مُـردّدْ

وكقوله:

يـا عـاقِـدَ الـقـلـبِ مـنـي
هـلَّا تـذَكَّـرْتَ حَـلَّا
تَـركـتَ مـنّـي قـلـيـلًا
مـن الـقـلـيـل أقـلَّا
يـكـاد لا يـتـجـزَّا
أَقَـلُّ فـي الـلـفظِ مِـنْ لا
وانظر (البيان ١/١٤١)

وعقّب أبو هلال العسكري على قول ابن المعتزّ إن (المذهب الكلامي) ينسب إلى التكلف بقوله: نسبه إلى التكلّف وجعله من البديع! (الصناعتين ٤١٠).

وعدم علم ابن المعتز بأنه لا يعلم أنه وجد في القرآن منه شيئاً، ليس مانعاً من علم غيره، ولم يستشهد على المذهب الكلامي بأعظم من شواهد القرآن.

قلتُ: إنه تبيّن لي أن مفهوم (المذهب الكلامي) عند الجاحظ وعند ابن المعتز أيضاً هو استعمال مصطلحات علم الكلام وأساليب المتكلمين في الأدب المنظوم والمنثور على السّواء.

٢٩٧ ـ المذهب الكلامي

والمذهب الكلاميّ عند البلاغيين من البديع المعنوي، وهو أن يورد المتكلم حجة لما يدعيه على طريقة أهل الكلام، وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب، نحو قوله تعالى:

(١) القوهي: ضرب من الثياب بيض منسوبة إلى قوهستان.

﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا ﴾ واللازم وهو فساد السموات والأرض باطل، لأن المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه، فكذا الملزوم وهو تعدّد الآلهة. وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي يكتفي بها في الخطابيات دون القطعيات المعتبرة في البرهانيات. وكقوله تعالى: ﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيدُه وهو أهْونُ عليه ﴾ أي والإعادة أهون عليه من البدء، والأهون من البدء أدخل في الإمكان من البدء، فالإعادة أدخل في الإمكان من البدء، وهو المطلوب. وقوله تعالى: ﴿ فلما أفَل قال لا أحبّ الآفلين ﴾ أي: القمر آفل، وربّي ليس بآفِل، فالقمر ليس ربي!. وقوله تعالى: ﴿ قُلْ فلِمَ يعذِّبكم بذنوبكم ﴾ أي: أنتم تعذَّبون، والبنون لا يعذّبون، فلستم ببنين له.

ومنه قول النابغة يعتذر إلى النعمان:

حلفتُ فلم أتركْ لنفسك ريبة
وليس وراء الله للمرء مطلبُ

لئِنْ كنتَ قد بلِّغْتَ عني خيانةً
لمُبْلغُك الواشي أغشُّ وأكذبُ

ولكنني كنتُ امْرَأً لي جانبٌ
من الأرض فيه مُستَرادٌ ومذهبُ

ملوكٌ وإخوانٌ إذا ما مدحتُهمْ
أُحكّمُ في أموالِهم وأقرّبُ

كفعلك في قومٍ أراك اصطَنعْتَهم
فل تَرَهُمْ في مدحهم لك أذنبُوا

أي لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين إليّ والمنعمين عليّ كما لا تعاتب قوماً أحسنت إليهم فمدحوك، فكما أن مدح أولئك لك لا يعدّ ذنباً كذلك مدحي لمن أحسن إليّ لا يعد ذنباً، على طريق التمثيل.

٢٩٨ - ذوات القوافي

هذا نوع من النظم يعطيك أنواعاً من البحور والقوافي، كلما قلبته على جهة من جهات الاستخراج نُظم عليها.

والأصل فيه النوع البديعي الذي سمّوه (التشريع)، وسماه ابن أبي الأصبعُ (التوأم)، لأن شرطه عندهم أن يبني الشاعر بيته على وزنين من أوزان القريض وقافيتين. فإذا أسقط من أجزاء البيت جزءاً أو جزأين صار من وزن آخر غير وزنه الأول. وعلى هذا النوع بنى الحريري قصيدته في المقامة الثالثة والعشرين، وهي من ثاني الكامل وأولها:

يا خاطبَ الدنيا الدنيةِ إنها
شَرَكُ الرّدى وقرارة الأكدار

دارٌ متى ما أضحكتْ في يومها
أبكتْ غداً بُعداً لها من دار

وقد تنتقل بالإسقاط إلى ثامن الكامل، فتصير:

يا خاطب الدُّنيا الدنيـ
ـة إنها شركُ الرّدى
دارٌ متى ما أضحكتْ
في يومها أبكت غدا

وقد تنبه الحريري إلى استخراج هذا النوع من قول بعض العرب:

وإذا الرياح مع العَشِيِّ تناوحتْ
هوج الرمال بكثبهن شمالا
ألفيتنا نقري العَبيط لضيفنا
قبل القتال ونقتل الأبطالا

فإن هذا الشعر بعد الإسقاط يخرج منه:

وإذا الرياح مع العشيِّ
تناوحتْ هوج الرمال
ألفيتنا نقري العَبيط
لضيفنا قبل القتال

فالحريري هو أول مَنْ قصد له، ثم وطىء عقبه فيه أصحاب البديع والمتكلفون لمثل ذلك. وقد وجدوا الرجز أوسع البحور فيه، فإنه يقع مستعملاً تاماً، ومجزوءاً، ومشطوراً، ومنهوكاً، فيمكن أن يعمل للبيت منه أربع قوافٍ، فإذا أسقطت ما بعد القافية الأولى بقي البيت منهوكاً، وإذا أسقطت ما بعد الثانية بقي مشطوراً، ويبقى إذا أسقطت ما بعد الثالثة مجزوءاً، ثم هو تام إذا كان على حاله من غير إسقاط. وعلى ذلك قول أبي عبد الله محمد بن جابر الضرير الأندلسي:

يرنو بطرفٍ فاترٍ مهما رَنا
فهو المنَى لا أنتهي عن حبه
يهفو بغُصْنٍ ناضرٍ حلو الجَنَى
يشفي الضَنى لا صبرَ لي عن قرْبه

وهي أربعة أبيات. والأوجه الثلاثة التي تستخرج منها غير التام هي:

يرنو بطرف فاتر
مهما رنا فهو المنى

وهي من المجزوء. وقوله:

يرنو بطرف فاتر
مهما رنا

وهو المشطور. وقوله:

يرنو بطرف فاتر

وهو المنهوك.

قالوا: ولكن القوة في ذلك، والمُكْنة في ملكة الأديب أن يأتي بالتشريع في بيت واحد. والإعجاز فيه أن يخرجَ من البيت بيتان، كقول ابن حجّة الحموي في بديعيته مورِّياً بتسمية النوع:

طاب اللِّقا لذَّ تشريع الشعور لنا
على النّقا فنعمنا في ظلالهمُ

فإنه يستخرج منه:

طاب اللّقا
على النّقا

وهو من منهوك الرّجز. ويكون الباقي من البيت:

لذّ تشريع الشعور لنا
فنعمنا في ظلالهم

وهو من البديع والبيت كله من البسيط.

ومن (ذوات القوافي) نوع في النظم سمّاه أهل البديع (التخيير) وقالوا: وهو أن يأتي الشاعر ببيت يسوغ فيه أن يقفّى بقوافٍ مختلفة، فيتخير منها قافيةً يرجحها على سائرها، ويرسل لها البيت، فيكون ذلك دليلاً على حسن اختياره.

وهذا تعليل لا معنى له، لأن تمكن القافية شرط في الشعر، وسواء بعد ذلك أن يُقفّى بقوافٍ أُخرى، أو كان أمره مقصوراً على القافية الواحدة.

وانظر (التخيير) وقد سبق في باب الخاء.

٢٩٩ - التذييل

هو تعقيب الجملة بجملة أُخرى تشتمل على معناها بعد إتمام الكلام، لإفادة التوكيد، وتقريراً لحقيقة الكلام.

وهو معدود من ضروب (الإطناب) والتذييل ضربان:

١ - ضرب أُخرج مخرج المثَل: بأن يقصَد بالجملة الثانية حكم كليّ منفصل عمّا قبله جارٍ مجرى الأمثال في الاستقلال وفشوّ الاستعمال، نحو قوله تعالى: ﴿ وقلْ جاء الحقُّ وزهق الباطل، إن الباطلَ كان زهوقاً ﴾.

٢ - وضرب منه لم يخرج مخرج المثل، بأن لم يستقلّ بإفادة المراد، بل يتوقّف على ما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿ ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا الكفور ﴾ على وجه. وهو أن يراد: وهل يجازَى ذلك الجزاء المخصوص المذكور فيما قبل، وهو إرسال العَرِم عليهم، وتبديل جنّتيهم، إلا الكَفُور، فيتعلق بما قبله.

وأما على الوجه الآخر، وهو أن يراد: وهل يُعاقَب إلا الكفور، بناء على أن المجازاة هي المكافأة إن خيراً فخير، وإن شرّاً فشرّ، فهو من الضرب الأول.

ومن هذا الضرب قوله تعالى: ﴿ وما جعلْنا لبشر منٍ قبلكَ الخُلدَ أفإن متَّ فهم الخالدون، كلٌّ نفس ذائقة الموت ﴾ فقد

ذيّلها بتذييلين، كل واحد منهما محقّق لفائدتها، ودالّ على مضمونها: الأول منهما قوله: ﴿أفإن متّ فهم الخالدون﴾؟ فهذا الاستفهام وارد على جهة الإنكار عليهم في زعمهم الخلود، وأراد: لا تتصوّرْ أن تكون أنت ميّتاً وهم خالدون بعدك. فإذا كان لا خلود لك مع ما اختصصت به من المكانة عند الله تعالى، فهم أحقُّ بالانقطاع والزوال لا محالة.

والثاني قوله: ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ فهذا أيضاً توكيد لقوله: ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلْد﴾ لأن هذا العموم قاطع لكل ظنّ، ويأسٌ عن كلّ أمرٍ يطمع بالخلود، وهذا التذييل من الضرب الأول.

و (التذييل) أيضاً إمّا أن يكون لتأكيد منطوق كما في قوله: ﴿وقلْ جاءَ الحقُّ وزهق الباطلُ إنّ الباطل كان زهوقاً﴾. وإمّا لتأكيد مفهوم، كقول النابغة الذبياني:

ولستَ بمستبْقٍ أخاً لا تلمُّه
على شعثٍ أيُّ الرجال المهذبُ؟

فالجملة الأولى تدلّ بمفهومها على نفي الكامل من الرجال، وقد أكّد بالثانية، والاستفهام فيها للإنكار، أي: ليس في الرجال مرضيّ الخصال.

قال أبو هلال العسكري: وللتذييل في الكلام موقع جليل، ومكان شريف خطير، لأن المعنى يزداد به انشراحاً، والمقصد اتضاحاً.

وقال بعض البلغاء: للبلاغة ثلاثة مواضع: الإشارة، والتذييل، والمساواة. . .

ومثال (التذييل) من المنظوم قول الحطيئة:

قومٌ همُ الأنفُ والأذنابُ غيرهُمُ
ومن يقيسُ بأنف الناقة الذّنبا

فاستوفى المعنى في النصف الأول، وذيّل بالنصف الثاني، وقول الآخر:

فَدَعوْا: نزالِ، فكنتُ أولَ نازلٍ
وعلامَ أركبُه إذا لم أنزلِ؟!

وقول أبي نواس:

عَرِم الزمانُ على الذين عهدتُهم
بِكَ قاطنينَ وللزّمان عُرَامُ[1]

قوله: «وللزمان عُرام» تذييل.

٣٠٠ - المذيَّل

من الجناس غير التام، وهو زيادة

(١) العرام: الشدة والقسوة، ونقل في التهذيب أن العرام هو السيل الذي لا يطاق.

حرف في أحد اللفظين المتجانسين كقول أبي تمام:

يمدون من أيدٍ عواصٍ عواصمٍ
تصول بأسيافٍ قواضٍ قواضبِ

وقول البحتري:

لئن صدفتْ عنّا فرُبّتَّ أنفُسٍ
صوادٍ إلى تلك الوجوهِ الصوادفِ

وقد يسمّى هذا النوعُ «مطَرّفاً».

وانظر (الجناس الناقص) وسيأتي في باب النون.

٣٠١ - المذيّل

من التأريخ الشعري، وهو الذي يكون جُمَّلُهُ ناقصاً، فيكمل بحرف أو أكثر مع التنبيه على ذلك...

وانظر (التأريخ الشعري) وقد سبق في باب الهمزة.

باب الراء

باب الراء

٣٠٢ - الرئيسة = الجملة الرئيسة

يقسم علماء المعاني الجمل إلى جمل رئيسة، وجمل غير رئيسة.

والجملة الرئيسة عندهم هي الجملة المستقلة التي لم تكن قيداً في جملة أخرى.

والجملة غير الرئيسة ما كانت قيداً في غيرها، وليست مستقلة بنفسها..

وانظر (القيد) في باب القاف.

٣٠٣ - الترتيب

من استخراجات التيفاشي، وهو الذي سماه بهذا الاسم، وهو أن يجنح الشاعر إلى أوصاف شتى في موضوع واحد أو في بيت وما بعده على الترتيب، ويكون ترتيبها في الخلقة الطبيعية. ولا يدخل الناظم فيها وصفاً زائداً عما يوجد علمه في الذهن أو في العيان، كقول مسلم بن الوليد:

هيفاء في فرعها ليل على قمرٍ
على قضيب على حق النّقا الدهس

فإن الأوصاف الأربعة على ترتيب خلقة الإنسان من الأعلى إلى الأسفل.

٣٠٤ - الرجوع

وهو من محاسن الكلام عند ابن المعتز، قال: ومنها (الرجوع) وهو أن يقول شيئاً ويرجع عنه، كقول بشار:

نُبِّئْتُ فاضحَ أمِّه يغتابني
عند الأمير، وهلْ عليَّ أميرُ؟

وقال أبو نواس:

يا خيرَ من كانَ ومَنْ يكونُ
إلّا النبيَّ الطاهر الأمينُ
إمام عدلٍ ما لهُ قرينُ
أستغفرُ الله بليَ هارونُ

وقال آخر:

أليسَ قليلاً نظرةٌ إن نظرتُها
إليكِ وكلاًّ ليس منك قليلُ

وقال بعضهم: ما معك من العقل شيء، بلى! مقدار ما تجب الحجّة به عليك، والنارُ لك!..

وانظر كتاب (البديع) ١٠٩

و (الرجوع) عند البلاغيين من البديع المعنوي، ويعرّفونه بأنه العودُ إلى الكلام السّابق بالنقض.

ويشترط في كون الرجوع إلى نقض الكلام من البديع أن يكون ذلك النقض لنكتة، كأن يفهم من السّياق أن المتكلم لم يعدْ لإبطال الكلام الأوّل لمجرّد كونه خطأً. وإنما ذلك لإظهار التحسّر والتحزّن، وكون العَوْد دالاً على التحسّر والتحزّن حتى يجعل لإفادته، وتكون تلك الإفادة هي النكتة، مثلاً إن الإنسان إذا كان متولّهاً في الحبّ مغلوباً على عقله ربما يظن الشيء واقعاً، وليس بواقع، ثم إنه قد يستفيق بعد الإخبار بغير الواقع المرغوب المظنون، فيعود إلى إبطاله بالإخبار بالحقيقة، فيظهر من ذلك أنه راجعٌ إلى الصدق كرهاً، وفي ضمن ذلك أنه متأسّف على فوات ما رغب فيه، وغيّبه الحبّ عن إدراك خلافه. فإذا دلّ الدليل على أنه لم يغب عن عقله حقيقة فُهم من عَوْدِه أنه بمنزلة المغيّب بالحبّ المتأسّف على ما فات، فيفهم منه أنه أراد أن يظهر التحسّر والتحزّن على فوات ما أخبر به أوّلاً. وذلك كقول زهير:

قِفْ بالديار التي لم يَعفُها القدمُ
بلى وغيّرها الأرواحُ والدِّيَمُ

قيل: لمّا وقف على الدار تسلطتْ عليه كآبة أذهلتْه، فأخبر بما لم يتحقق، فقال: «لم يعفُها القدم» ثم ثاب إليه عقله، فتدارك كلامه، فقال: «بلى وغيّرها الأرواحُ والدِّيمُ». وعلى هذا بيت الحماسة:

أليس قليلاً نظرة إن نظرتُها
إليكِ وكلاًّ ليس منكِ قليلُ

ومثال العود لنقض الكلام السابق بِبَلْ قوله:

* فأفٍ لهذا الدهر بل لأهله *

ومثال العود لنقض الكلام السابق بعبارة «أستغفر الله» قوله:

تنَزّه طرْفي في تعابيرك الغُرّ
وجال بها فكري من السّطرِ للسّطرِ
فما خِلْتُها إلا حدائق بهجة
مكلّلة الأرجاء بالزَّهر والزهْرِ
ولكنها ـ أستغفر الله ـ نسخةٌ
مزينة الأرقام بالدُّر والتِّبرِ

طربتُ بها لما فهمت نقوشها
كما يطربُ النشوانُ من لذّة الخمرِ

٣٠٥ ـ الترجيع

من الجناس غير التامّ، وهو أن يرجع الكلمة بذاتها غير أنها تزيد حرفاً واحداً أو حرفين مثل: «رُبَّهم بِهِم»، وكقول أبي تمام:

يمدُّون من أيدٍ عواصٍ عواصمٍ
تصولُ بأسيافٍ قَواضٍ قَواضبِ

وابن رشيق يسمى (تجنيس الترجيع) (مضارعة)، وهي عنده ضرب من التجنيس، تزيد فيه الحروف وتنقص، ومثل له ببيت أبي تمام المذكور.

٣٠٦ ـ المراجعة

وهي أن يحكي المتكلم مراجعة في القول جَرَتْ بينه وبين محاور له في الحديث، أو بين اثنين غيره بأوجز عبارة، وأبلغ إشارة، وأعذب ألفاظ وأجزلها، إما من بيت واحد أو أبيات، أو جملة واحدة أو جمل.

ومن شواهده الشعرية قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

بينما ينعتنني أبصرنني
مثل قيد الرمح يعدو بي الأغرْ

قالت الكبرى: ترى من ذا الفتى
قالت الوسطى لها: هذا عمرْ
قالت الصغرى وقد تيّمْتُها
قد عرفناه، وهل يخفى القمر؟

٣٠٧ ـ المترجَم

هو (المعمّى) وسيأتي في باب العين.

٣٠٨ ـ الاسترحام

من الأغراض البلاغية للخبر. مثل قوله تعالى: ﴿ ربِّ إني لما أنزلتَ إليَّ من خيرٍ فقير﴾. ومثل قول المتنبي:

أبا المسْك أرجو منك نصراً على العِدَا
وآمُلُ عِزّاً يَخْضِبُ البيضَ بالدَّمِ

٣٠٩ ـ رد أعجاز الكلام على ما تقدمها

هو الباب الرابع من البديع عند عبد الله بن المعتز. قال: وهذا الباب ينقسم على ثلاثة أقسام:

١ ـ فمن هذا الباب ما يوافق آخرُ كلمة فيه آخِرَ كلمة في نصفه الأول مثل قول الشاعر:

تُلْقَى إذا ما الأمرُ كان عَرَمْرَماً
في جيش رأْيٍ لا يُفَلُّ عَرَمْرَمِ

٢ - ومنه ما يوافق آخرُ كلمة منه أوّلَ كلمةٍ في نصفه الأول. مثل قول الشاعر:

سريعٌ إلى ابن العم يشتُمُ عِرْضَهُ
وليس إلى داعي الندى بسريع

٣ - ومنه ما يوافق آخرُ كلمة فيه بعض ما فيه كقول الشاعر:

عميـد بني سُلَيم أقْصـدتْـه
سهـامُ الموت وهي لـه سهـامُ

وقال الله تعالى: ﴿ انظر كيف فضّلنا بعضهم على بعض ولَلآخرة أكبر درجات وأكبر تفضيلاً ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿ لا تفتروا على الله كذباً فيُسْحتكم بعذاب وقد خاب من افترى ﴾.

وقـال تقـدست أسمـاؤه: ﴿ ولقـد استُهزىء برسلٍ من قبلك فحاقَ بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزئون ﴾، وفي الحديث: «مَنْ مقت نفسه فقد آمنه الله من مقته».

وقال طفيل:

محارمكَ امنعْها من القوم إنني
أرى حقبة قد ضاع فيها المحارمُ

وقال أبو هـلال العسكريّ في (ردّ الأعجاز على الصدور): أول ما ينبغي أن تعلمه أنك إذا قـدمت ألفاظـاً تقتضي جواباً، فالمرضِيُّ أن تأتي بتلك الألفاظ في الجواب، ولا تنتقل عنها إلى غيرها مما هو في معناها. كقول الله تعالى: ﴿ وجزاء سيئةٍ سيئةٌ مثلُها ﴾[1].

وكتب بعض الكتاب في خلاف ذلك: من اقترف ذنباً عامداً، أو اكتسب جُرماً قاصداً لزمه ما جناه، وحاق به ما توخّاه. والأَحْسَنُ أن يقول: «لزمه ما اقترف، وحاق به ما اكتسب». وهذا يدلّك على أن لردّ الأعجاز على الصدور موقعاً جليلاً من البلاغة، وله في المنظوم خاصة محلاً خطيراً.

وهو ينقسم أقساماً[2].... ومنها ما يقع في حشو النصفين كقول النمر:

يودُّ الفتى طول السّلامةِ والغنى
فكيف ترى طول السّلامة يفعلُ

وقال أبو هلال:

ألا لا يذمّ الدهرِ من كان عاجزاً
ولا يعذلُ الأقدارَ من كان وانيا
فمن لم تبلّغـه المعالي نفسـه
فغيـرُ جديـر أن ينال المعـاليا

(١) هـذه الآية من (المشـاكلة) وليست من هذا الباب، والمشاكلة هي التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير، وجزاء السيئة عقوبة، ولكنه عبر بلفظ السيئة لوقـوعها في صحبة السيئة مراعاة للمشاكلة في الأسلوب.
(٢) هي أقسام ابن المعتز التي سلفت.

وقفتُ على يحيى رجائي وإنما
وقفت على صوب الربيع رجائيا
إذا ما الليالي أدركتْ ما سعتْ له
تمطّيْتُ جدواه ففُتّ اللياليا
(الصناعتين) ٣٨٨

* * *

و (رد العجز على الصدر) يكون في النثر وفي النظم.

ففي النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين وهما المتفقان لفظاً ومعنى، أو أحد المتجانسين وهما المتشابهان في اللفظ دون المعنى، أو أحد الملحقين بالمتجانسين - والاشتقاق والمشابهة سيأتيان في باب الشين - في أول الفقرة، ويجعل اللفظ الآخر منهما في آخر تلك الفقرة. ففي ردّ العجز على الصدر في النثر أربعة أقسام، لأن اللفظين الموجود أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها إمّا أن يكونا مكررين، أو متجانسين، أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق، أو ملحقين بهما من جهة شبه الاشتقاق، فهذه أربعة، وأمثلتها على الترتيب:

القسم الأول: وهو ما يوجد فيه أحد المكررين في أول الفقرة، والآخر في آخرها نحو قوله تعالى: ﴿ وتخشى الناسَ والله أحقُّ أن تخشاه ﴾ فقد وقع (تخشى) في أول الفقرة وكررها في آخرها.

والقسم الثاني: وهو ما يوجد فيه أحد المتجانسين في أول الفقرة والآخر في آخرها نحو قولهم: سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل، فـ «سائل» في أول الفقرة و «سائل» في آخرها متجانسان. لأن الأول من السؤال، والثاني من السيلان.

والقسم الثالث: وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق في أول الفقرة والآخر في آخرها، نحو قوله تعالى: ﴿ استغفروا ربّكُمْ إنه كان غفّاراً ﴾، فبين «استغفروا» و «غفّاراً» شبه التجانس بالاشتقاق، لأن مادتهما المغفرة، ولم يعتبر في الآية لفظ «فقلت» قبل «استغفروا» لأن «استغفروا» هو أول الفقرة في كلام نوح عليه السّلام.

والقسم الرابع: وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة شبه الاشتقاق في أول الفقرة والآخر في آخرها، نحو قوله تعالى: ﴿ قال إني لعملكم من القالين ﴾، فبين «قال» و «القالين» شبه اشتقاق، وبه ألحقا بالمتجانسين.

* * *

وردّ العجز على الصدر الذي يوجد في النظم هو أن يكون أحد اللفظين

المكررين أو أحد المتجانسين أو أحد الملحقين بالمتجانسين بطريق الاشتقاق أو أحد الملحقين بهما بطريق شبه الاشتقاق، في آخر البيت، ويكون اللفظ الآخر المقابل في صدر المصراع الأول من البيت، وهو نصفه الأول أو يكون في حشوه أو يكون في آخره. أو يكون ذلك الآخر في صدر المصراع الثاني من البيت، وهو نصفه الثاني. وقد فهم من هذا أن أحد اللفظين مما ذكر ليس له إلّا محل واحد من البيت وهو الآخر، ومقابله الآخر له أربعة من المحال: أول المصراع الأول ووسطه وآخره، وأول المصراع الثاني، وبقي من التقسيم العقلي وسط المصراع الثاني، ولا معنى لاعتباره صدراً رُدَّ عليه العجز، واعتبره السّكاكي، فتكون المحال على اعتباره خمسة.

١ - فمثال ما كان الصدر فيه في أول المصراع الأول وهما متكرران قول الشاعر:

سَريعٌ إلى ابن العمِّ يلطمُ وجهه
وليس إلى داعي النّدى بسريع

٢ - ومثال ما كان الصدر منه في آخر المصراع الأول، وهما متكرران، قول الحماسي:

تمتّع من شمِيم عَرارِ نجدٍ
فما بعد العشيّة من عَرَارِ

٣ - ومثال ما كان الصدر منه في آخر المصراع الأول وهما متكرران قول أبي تمام:

ومن كان بالبيضِ الكواعب مُغرماً
فما زلتُ بالبيض القواضبِ مغرما

٤ - ومثال ما كان الصدر منه في أول المصراع الثاني، وهما متكرران قول الحماسي:

وإن لم يكنِ إلا معرَّجُ ساعةٍ
قليلاً فإني نافعٌ لي قليلها

٥ - ومثال ما كان الرد فيه بالجناس والصدر في أول المصراع الأول قول القاضي الأرَجّاني:

دعاني من ملامكما سَفَاها
فداعي الشوق قبلكما دعاني

فإن (دعاني) الأول من الودع بمعنى الترك، و(دعاني) الثاني من الدعاء بمعنى الطلب. وقول الآخر:

سَلْ سبيلاً إلى راحة النفـ
ـس براحٍ كأنها سلسبيلُ

وقول الشاعر:

ذوائبُ سودٌ كالعناقيد أُرْسِلتْ
فمن أجلها منها النفوس ذوائبُ

٦ ـ ومثال ما كان الصدر فيه في حشو المصراع الأول، وهما متجانسان قول الشاعر:

وإذا البلابل أفصحتْ بلُغاتها
فانفِ البلابل باحتساءِ بلابلِ

فإن «البلابل» في المصراع الأول جمع بلبل، وفي آخر البيت جمع «بلبلة» وهي ظرف الخمر، والمراد بها هنا مجازاً.

٧ ـ ومثال ما كان الصدر منه في آخر المصراع الأول، وهما متجانسان، قول الحريري:

فمشغوفٌ بآيات المثاني
ومفتونٌ برنّات المثاني

«المثاني» الأول القرآن، والآخر جمع مثني وهو آلة من آلات اللهو.

٨ ـ ومثال ما كان الصدر منه في أول المصراع الثاني، وهما متجانسان، قول الأرّجاني:

أمّلْتُهم ثم تأمّلْتُهمْ
فلاح لي أن ليس فيهم فلاح

٩ ـ ومثال ما إذا كانا ملحقين بالجناس بالاشتقاق الأصغر[1] والصدر في أول المصراع الأول قول البحتري:

ضرائب أبدعْتها في السماح
فلسنا نرى لك فيها ضريبا

فإن «الضرائب» الأشكال، و «الضريب» الشكل والشبيه.

١٠ ـ ومثال ما كان كالسابق والصدر في حشو المصراع الأول قول امرىء القيس:

إذ المرءُ لم يَخْزُن عليه لِسَانَه
فليس على شيء سواه بخزّان

فـ «يخزن» في حشو المصراع الأول مشتق مع «خزّان» الذي في العجز من الخَزْن.

١١ ـ ومثال ما كان كالسّابق والصدر في آخر المصراع الأول قول الشاعر:

فَدَعِ الوعيد فما وعيدُك ضائري
أطنين أجنحة الذّباب يضيرُ

١٢ ـ ومثال ما كان ملحقاً بالجناس بحسب الاشتقاق الأصغر والصدر في أول المصراع الثاني قول أبي تمام:

وقد كانت البيضُ القواضبُ في الوغى
بواترَ وهي الآن من بعده بُتْرُ

فإنهما مشتقان من البتر، وهو القطع.

(١) هو أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والترتيب مثل ضرب من الضرب.

وقال ابن أبي الأصبع: إن «ردّ الأعجاز على الصدور» ويسمّى (التصدير) عبارة عن كلام بين صدره وعجزه رابطة لفظية غالباً، أو معنوية نادراً. تحصل بها الملاءمة والتلاحم بين قسمي كل كلام. قال: وقد قسمه ابن المعتز ثلاثة أقسام: وكل هذه الأقسام من الضرب الأول الذي رابطته لفظية.

وأمّا ما رابطته معنوية فمنه قوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضلّ إذا اهتديتم ﴾، فإن معنى صدر الكلام يقتضي معنى عجزه.

والفرق بين هذا الضرب من (التصدير) وبين (التسهيم) أن هذا الضرب معنوي، والتسهيم لفظيّ... (بديع القرآن) ٣٠.

وقد انتقد ابن الأثير أن يجعل ما سبق باباً مستقلاً، وأن يسمى (ردّ الأعجاز على الصدور) وعدّه من باب التجنيس. قال: ورأيت الغانمي قد ذكر في كتابه باباً وسمّاه (ردّ الأعجاز على الصدور) خارجاً عن باب التجنيس، وهو ضرب منه، وقسم من جملة أقسامه. فمما أورده الغانمي من الأمثلة في ذلك قول بعضهم:

وَنَشْرِي بجميل الصُّنْـ
ـعِ ذكراً طيّب النّشْرِ
وَنَفْرِي بسيوف الهنْـ
ـدِ من أسرفَ في النّفْرِ
وبحري في شرا الحمد
على شاكلة البحْر

وكذلك قول بعضهم في الشيب:

يا بياضاً أذرى دموعي حتّى
عادَ منها سوادُ عيني بياضا

وكذلك قول البحتري:

وأغرّ في الزمنِ البهيم مُحجّل
قد رحتُ منه على أغرّ مُحَجّلِ
كالهيكل المبنيّ إلا أنّه
في الحسن جاء كصورة في هيكلِ

قال: وليس الأخذ على المعاني في ذلك مناقشة على الأسماء، وإنما المناقشة على أن ينصب نفسه لإيراد علم البيان وتفصيل أبوابه، ويكون أحد الأبواب التي ذكرناها داخلاً في الآخر، فيذهب عليه ذلك ويخفي عنه، وهو أشهر من فلق الصباح.

وانظر (التسهيم) وسيأتي في باب السين.

٣١٠ - رد الأعجاز على الصدور

سبق.

٣١١ - رد العجز على الصدر

سبق.

٣١٢ - الترديد

من أقسام الطباق عند بعض البلاغيين، لأن الطباق الذي يأتي بألفاظ الحقيقة عندهم على ثلاثة أقسام:

١ - طباق سلب.
٢ - طباق إيجاب.
٣ - طباق ترديد.

وطباق (الترديد) أن يُرَدّ آخر الكلام المُطَابِق على أوّله. فإن لم يكن مطابقاً فهو (ردّ الأعجاز على الصدور).

والترديد أيضاً إيجاب وسلب، نحو قوله تعالى: ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شرٌّ لكم، والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾.

فجمعت هذه الآية الكريمة بين المقابلة وبين طباق السلب المعنوي، فإن المقابلة جاءت من صدرها في قوله تعالى: ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شرٌّ لكم ﴾، مقابل الكراهية بالحب، والخير بالشر، والطباق المعنوي في قوله: ﴿ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ لأن تقدير المعنى فيه: والله يعلم وأنتم تجهلون... (بديع القرآن) ٢٦.

ومن ترديد الطباق في الشعر قول الأعشى:

لا يرقعُ الناسُ ما أوْهَوْا وإن جهدوا
طول الحياة ولا يوهون ما رقعوا

وانظر (الطباق) وسيأتي في باب الطاء.

وانظر (التكافؤ) وسيأتي في باب الكاف.

٣١٣ - الترديد

هو أن يأتي الشاعر بلفظة متعلقة بمعنى، ثم يرددها بعينها متعلقة بمعنى آخر في البيت نفسه، أو في قسيم منه، وذلك نحو قول زهير:

من يَلْقَ يوماً على علّاته هَرِماً
يلق السماحة منه والندى خُلقا

فعلّق «يَلْقَ» بهرم، ثم علقها بالسماحة. وكذلك قوله أيضاً:

ومن هاب أسباب المنايا يَنَلْنَه
ولو رام أسباب السماء بسلَّم

فردد «أسباب» وعلقها بالمنايا، ثم علقها بالسماء.

وهذا النوع في أشعار المحدثين أكثر منه في أشعار القدماء جدّاً. والعلماء بالشعر مجمعون على تقديم أبي حَيّة النميري. وتسليم فضيلة هذا الباب إليه في قوله:

ألا حيٍّ من أجل الحبيب المغانيا
لبسْنَ البلى لما لَبِسْنَ اللياليا
إذا ما تقضى المرءُ يوماً وليلة
تقاضاه شيءٌ لا يملُّ التقاضيا

والترديد الذي انفرد فيه بالإحسان عندهم قوله: «لبسْن البلى لما لبسْنَ اللياليا»، وكذلك قوله: «إذا ما تقاضى المرء يوماً وليلة» ثم قال: «تقاضاه شيء لا يمل التقاضيا»، لأن الهاء كناية عن المرء، وإنّ اختلف اللفظ.

٣١٤ - المردَّد

من الجناس غير التام. والمردَّد هو الذي يلي أحد المتجانسين فيه الآخر، ويسمى مردّداً، ومزدوجاً، ومكرّراً، كقوله تعالى: ﴿ وجئتك من سبأ بنبأ يقين ﴾. وما جاء في الخبر: المؤمنون هينون لينون، وقولهم: من طلب وجدَّ تَوَجَّدَ، وقولهم: من قرع باباً ولجَّ ولَجَ.

٣١٥ - المردود

من التشبيه، وينقسم التشبيه باعتبار الغرض إلى (مقبول) وهو الذي يحقق غرضاً لولا التشبيه لم يتحقق. و(المردود) ما يكون قاصراً عن إفادة الغرض.

٣١٦ - المردوف

هو ضرب من الجناس غير التام، اختلف فيه اللفظان بالزيادة في أحد اللفظين بحرف واحد في أوله مثل: دوام الحال من المحال. ومثل قوله تعالى: ﴿ والتفّت الساقُ بالساق إلى ربك يومئذ المساق﴾.

٣١٧ - الإرداف

من أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى عند قدامة. وهو أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني، فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى، بل لفظ يدل على معنى هو رِدْفه وتابع له، فإذا دلّ على التابع أبان عن المتبوع، بمنزلة قول ابن أبي ربيعة:

بعيدة مهوَى القُرطِ إمّا لنوفل
أبوها وإما عبد شمس وهاشم

وإنما أراد هذا الشاعر أن يصف طول الجيد، فلم يذكره بلفظه الخاص به، بل أتى بمعنى هو تابع لطول الجيد،

وهو بُعد مهوى القُرط. ومثل قول امرىء القيس:

ويُضْحِي فتيتُ المسكِ فوق فِراشها
نئوم الضحا لم تنتطق عن تفضُّل

وإنما أراد امرؤ القيس أن يذكر ترفّه هذه المرأة، وأن لها من يكفيها، فقال: «نئوم الضحا» وأن فتيت المسك يبقى إلى الضحا فوق فِراشها، وكذلك سائر البيت. أي: هي لا تنتطق لتخدُم، ولكنها في بيتها متفضلة، ومعنى «عَنْ» في هذا البيت معنى «من بعد». وكذلك قوله:

وقد أغتدي والطير في وُكناتها
بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكل

فإنما أراد أن يصف هذا الفرس بالسرعة، وأنه جواد، فلم يتكلم باللفظ بعينه، ولكن بأردافه ولواحقه التابعة له، وذلك أن سرعة إحضار الفرس يتبعها أن تكون الأوابد، وهي الوحوش، كالمقيدة له إذا نجا في طلبها. والناس يستجيدون لامرىء القيس هذه اللفظة فيقولون: هو أول مَنْ قيّد الأوابد.

ومنه قول ليلى الأخيلية:

ومخرّقٍ عنه القميصُ تخاله
بين البيوتِ من الحياء سقيما

فإنما أرادت وصفه بالجود والكرم، فجاءت بالأرداف والتوابع لهما، أما ما يتبع الجود فإن تخرق قميص هذا المنعوت فسّر أن العفاة تجذبه، فتخرق قميصه من مواصلة جذبهم إيّاه. وأمّا ما يتبع الكرم فالحياء الشديد الذي كأنه من إماتة نفس هذا الموصوف وإزالته عنه الأشَر يُخال سقيماً.

ومنه قول الحكم الخُضْريّ:

قد كان يعجبُ بعضَهن براعتي
حتى سمعن تنحنحي وسعالي

فأراد وصف الكبَر والسّن، فلم يأت باللفظ بعينه، ولكنه أتى بتوابعه، وهي السّعال والتنحنح.

ومن هذا النوع ما يدخل في الأبيات التي يسمونها (أبيات معان) وذلك إذا ذكر الرِّدْف وحده، وكان وجه إتباعه لما هو ردف له غير ظاهر، أو كانت بينه وبينه أرداف آخر كأنه وسائط، وكثرت حتى لا يظهر الشيء المطلوب بسرعة. وهذا الباب إذا غمُض لم يكن داخلاً في جملة ما ينسب إلى جيّد الشعر، إذ كان من عيوب الشعر الانغلاق في اللفظ، وتعذر العلم بمعناه. «نقد الشعر ٩٠».

وانظر (الكناية) وستأتي في باب الكاف.

وانظر (التتبيع) وقد سبق في باب التاء.

٣١٨ ـ الأرْداف والتوابع

عرّفها أبو هلال بمثل ما عرف به قدامة (الإرداف) ومثل له بقول الله تعالى: ﴿ فيهنّ قاصراتُ الطرفِ ﴾ وقصور الطرف موضوعة في الأصل للعفاف على جهة (التوابع والإرداف) وذلك أن المرأة إذا عفّتْ قصرتْ طرفها على زوجها، فكان قصور الطرف ردفاً للعفاف، والعفاف ردف وتابع لقصور الطرف.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ ولكمْ في القصاص حياة ﴾ وذلك أن الناس يتكافّون عن الحرب من أجل القصاص فيحيون، فكأن حياتهم ردفٌ للقصاص الذي يتكافّون عن القتل من أجله...

ومن المنظوم قول التغلبيّ:

وكلُّ أناسٍ قاربُوا قيدَ فحلِهِمْ
ونحن خلَعْنَا قَيْدَهُ فهو ساربُ

أراد أن يذكر عزّ قومه، فذكر تسريح الفحل في المرعى، والتوسيع له فيه، لأنّ هذه الحال تابعة للعزّة، رادفة للمنعة. وذلك أن الأعداء لعزّهم لا يقدمون عليهم، فيحتاجون إلى تقييد فحلهم، مخافة أن يساق، فيتبعه السّرح... وانظر (الصناعتين) ٣٥١.

وانظر (الإرداف) وقد سبق قبل هذا.

وانظر (التتبيع) وقد سبق في باب التاء.

وانظر (الكناية) وستأتي في باب الكاف.

٣١٩ ـ الروادف

من التأريخ الشعري. وقد سبق في باب الهمزة.

٣٢٠ ـ إرسال المثل

وهو عبارة عن أن يأتي الشاعر في بعض بيت بما يجري مجرى المثل من حكمة أو نعت أو غير ذلك مما يحسن التمثل به. ويجيء أيضاً في غير الشعر كما في قوله تعالى: ﴿ ليس لها من دون الله كاشفة ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مرَّ السحاب صُنْعَ الله الذي أتقن كل شيء ﴾، وقوله تعالى: ﴿ صبْغة الله ومن أحسنُ من الله صبْغة ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها ﴾. وفي حديث النبي ﷺ: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»، وقوله: «لا ضرر ولا ضرار»، وقوله: «خير الأمور أوساطها»، وقوله:

«المرء مع من أحبَّ»، وقوله: «المستشار مؤتمن»، وقوله: «ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيهاً يوم القيامة». وفي الشعر مثل قول النابغة:

ولستَ بمستبقٍ أخـاً لا تلمّـه
على شعثٍ، أي الرجال المهذَّب؟

٣٢١ ـ الرسَالـة

من التجنيس، وهي أن يكنى عن إحدى الكلمتين، كقول الشاعر:

إنّي أحبُّـك حبّاً لـو تضمّنـهُ
سَلْمَى سَميُّك زال الشاهق الراسي

أراد بسميّهـا «سلَمى» أحـد جبلي طيّـىء. وجعـل منه الـزنجـاني وعبـد اللطيف البغدادي قول الشاعر:

حُلِقَتْ لحيـةُ مـوسى بـاسْمـهِ
وبـهـارونَ إذا مـا قُـلبـا

وكذلكَ قول الشماخ:

ومـا أرْوَى وإن كـرُمَتْ علينـا
بـأدْنى من مُـوقّفـةٍ حَـرونِ

يشير إلى الأروَى التي في الجبال.

وتجنيس الـرسـالـة هـو تجنيس (الإشارة).

وانظر (الإضمار) وسيـأتي في باب الضاد.

٣٢٢ ـ المرسَـل

من التشبيه، هو ما ذكرت فيه أداة التشبيه، وقد يترك الوجه ـ وفيه قـوة ـ لإفادته تعميم المشابهة.

وقد يسمى التشبيه الذي ذكرت فيه الأداة (التشبيه المظهر).

وانظر (التشبيه المؤكد) وقد سبق في باب الهمزة.

وانظر (التشبيه المضمر) وسيأتي في باب الضاد.

٣٢٣ ـ المرْسَـل

من المجاز اللغوي. والمجاز اللغوي قسمان، هما المجاز المرسل، والمجاز الاستعاري (الاستعارة).

والمجاز المرسل ما كانت العلاقة بين المجاز والمعنى المراد فيه غير المشابهة. والاستعارة ما كانت العلاقة بينهما فيها هي المشابهة.

والمجـاز اللغـوي يـأتي في اللفظ المفرد، فيكون في استعمال الكلمة في غير ما وُضِعَت له عند أصحاب اللغة، لعلاقة مع قرينة تمنع من إرادة المعنى الـوضعي، ويـأتي في المـركب، إذا استعمل التركيب في غير ما وضع له، كقولك للحائر المتردّد في أمر: «ما لي

أراك تقدّم رِجْلاً وتؤخّر أُخرى».

فالمجاز المرسل: ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه، مثل لفظ «اليد» إذا استعملت في النعمة، لأنّ من شأنها أن تصدر عن هذه الجارحة، ومنها تصل إلى المقصود بها. ويشترط أن يكون في الكلام إشارة إلى المُولي لها. فلا يقال: اتّسعت اليدُ في البلد، أو اقتنيتُ يداً، كما يقال: اتّسعت النعمة في البلد، أو اقتنيتُ نعمة. وإنما يقال: جلّت يده عندي، وكثرت أياديه عليّ، ونحو ذلك.

ونظير ذلك قولهم في صفة راعي الإبل: «إنّ له عليها إصبعاً» أرادوا أن يقولوا: له عليها أثر حذق، فدلّوا عليه بالإصبع، لأنه ما من حذق في عمل يد إلّا وهو مستفادٌ من حسن تصريف الأصابع، واللطف في رفعها ووضعها، كما في الخطّ والنقش.

وكلفظ «اليد» أيضاً إذا استعملت في القدرة، لأن أكثر ما يظهر سلطانها في اليد، وبها يكون البطش والضرب والقطع والأخذ والدفع والوضع والرفع، وغير ذلك من الأفعال التي تنبىء عن وجوه القدرة ومكانها.

وعلاقات (المجاز المرسل) كثيرة منها:

١ ـ الجزئية: وقد سبقت في باب الجيم.
٢ ـ الكلية: وستأتي في باب الكاف.
٣ ـ السببية: وستأتي في باب السين.
٤ ـ المسببية: وسيأتي في باب السين.
٥ ـ اعتبار ما كان: وسيأتي في باب العين.
٦ ـ اعتبار ما يكون: وسيأتي في باب العين.
٧ ـ المحلية: وقد سبقت في باب الحاء.
٨ ـ الحالّية: وقد سبقت في باب الحاء.
٩ ـ الآليّة: وقد سبقت في باب الهمزة.
١٠ ـ المجاورة: وقد سبقت في باب الجيم.

٣٢٤ ـ الترشيح

وهو أن يريد المتكلم ضرباً من ضروب البديع، فلا يتأتّى له الإتيان به مجرّداً حتى يأتي بشيءٍ في الكلام، ليرشحه لمجيء ذلك الضرب.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ اذكرني عند ربّك فأنساه الشيطان ذكر ربّه﴾، فإن لفظة «ربك» رشحت لفظ «ربّه» لأنه يكون تورية، إذ يحتمل أن يراد بها الإلّه

تعالى، وأن يراد به الملك. ولو وقع الاقتصار عل قوله: ﴿فأنساه الشيطانُ ذكر ربّه﴾، دون قوله: ﴿اذكرني عند ربّك﴾ لم تدل لفظة «ربّه» إلا على الإلّه فحسب. ولكن لما تقدّمت لفظة «ربّك» وهي لا تحتمل إلا الملك صلحت «ربّه» للمعنيين. . .

وكثير من أبواب البديع يدخله الترشيح. . .

(بديع القرآن) ١٠٤

٣٢٥ - المرشحة

أحد أقسام التورية. وهي التي اقترنت بما يلائم المعنى القريب. وسميت بذلك لتقويتها به، لأن القريب غير مراد. فكأنه ضعيف، فإذا ذكر لازمه تقوّى به، نحو قوله تعالى: ﴿ والسماء بنيناها بأيدٍ ﴾ فإنه يحتمل الجارحة، وهو المعنى القريب. وقد ذكر من لوازمه «البنيان» على وجه الترشيح.

ويحتمل «القدرة» وهو المعنى البعيد.

وفي الترشيح قد يذكر اللازم قبل لفظ التورية، وقد يذكر بعده.

٣٢٦ - المرشحة

من الاستعارة التي تنقسم باعتبار ملائمها إلى ثلاثة أقسام: مرشحة، ومجردة، ومطلقة.

والاستعارة المرشحة هي: التي تقترن بما يلائم المستعار منه «المشبه به» كقولك: رأيت أسداً دامي الأنياب طويل البراثن. وكقول الشاعر:

ينازعني ردائي عبد عمرو
رويدك يا أخا عمرو بن بكرِ
ليَ الشطر الذي ملكت يميني
ودونك فاعتجر منه بشطرِ

فإنه استعار الرداء للسيف، لأنه يصون عرض صاحبه، وأثبت له الاعتجار الذي هو صفة المستعار منه. والترشيح أبلغ من التجريد والإطلاق، لما فيه من قوة توكيد المبالغة التي تؤديها الاستعارة.

وهو مبني على تناسي التشبيه، حتى لقد يستعيرون الوصف المحسوس للمعقول، ويجعلون تلك الصفة كأنها ثابتة لذلك الشيء حقيقة، وكأن الاستعارة لم توجد أصلاً، كقول أبي تمام:

ويصعد حتى يظن الجهولُ
بأن له حاجةً في السماء

فقد استعار لفظ العلو المحسوس، وهو الصعود، لعلو المنزلة، ووضع الكلام وضع من يذكر علواً مكانياً، ولولا

قصده نسيان التشبيه وإنكاره وجعله صاعداً في السماء صعوداً مكانياً، لما كان لهذا الكلام وجه.

وجمهور البلاغيين على أن الاستعارة التي قرنت بما يلائم المستعار منه، أي المشبه به هي: «الاستعارة المرشحة» بالراء. أما العلوي صاحب (الطراز) فإنه يذكرها اسمها: «الاستعارة الموشحة».

وانظر (الاستعارة الموشحة) وستأتي في باب الواو.

٣٢٧ - الإرصاد

قال العلوي في «الطراز»: اعلم أن الإرصاد في اللغة مصدر أرصد الشيء، إذا أعده، ومنه قوله تعالى: ﴿ إن ربك لبالمرصاد ﴾. قال: وهو في لسان علماء البيان مَقُول في المنظوم والمنثور على أن يكون أول الكلام مرصداً لفهم آخره ويكون مشعراً به، فمتى قرع سمع السامع أول الكلام فإنه يفهم آخره لا محالة.

ومن أمثلته من كتاب الله تعالى: ﴿ وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا، ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما كانوا فيه يختلفون ﴾.

فإذا قرع سمع السامع قوله تعالى: ﴿ وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا ﴾ ثم وقف على قوله: ﴿ ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم ﴾ فإنه يعرف لا محالة، لما سبق من تصدير الآية أن تتمّتها وتكملتها: ﴿ فيما كانوا فيه يختلفون ﴾ لتقدّم ما يشعر بذلك ويدل عليه.

والإرصاد عند البلاغيين هو: أن يذكر قبل الفاصلة من الكلام المنثور أو القافية من البيت في الكلام المنظوم ما يدل عليها نحو قوله تعالى: ﴿ وسبِّح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿ وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ﴾ وكقول الشاعر:

أحلّت دمي من غير جرم وحرَّمتْ
بلا سبب عند اللقاء كلامي
فليس الذي حلَّلتِه بمحلّل
وليس الذي حرمتِه بحرام

ونحو:

إذا لم تستطع شيئاً فدعْه
وجاوزه إلى ما تستطيع

فالسامع إذا وقف على قوله تعالى: ﴿ قبل طلوع الشمس ﴾ بعد الإحاطة بما تقدم علم أنه ﴿ وقبل الغروب ﴾.

وكذلك البصير بمعاني الشعر وتأليفه

إذا سمع المصراع الأول «أحلّت دمي» . . . علم أن العجز «وحرمت» ليس إلا ما قاله الشاعر، لأنه عرف قبل ذلك حرف الفاصلة كما عرف الرويّ الذي بنيت عليه القصيدة.

ومن البلاغيين من يسمي هذا الفن (التسهيم).

والتسهيم في الأصل جعل البرد أو الثوب ذا خطوط كأنها فيه سهام.

وسيأتي (التسهيم) في باب السين. . .

٣٢٨ - الترصيع

من نعوت الوزن عند قدامة. وهو أن يتوخّى فيه تصيير مقاطع الأجزاء في البيت على سجع أو شبيه به، أو من جنس واحد في التصريف، كما يوجد ذلك في أشعار كثير من القدماء المجيدين من الفحول وغيرهم، وفي أشعار المحدثين المحسنين منهم.

فمما جاء في أشعار القدماء قول امرىء القيس الكندي:

مخشٍّ مجشٍّ مقبل مدبرٍ معاً
كتيس ظباء الحُلّبِ العَدَوَانِ

فأتى باللفظتين الأوليين مسجوعتين في تصريف واحد، وبالتاليتين لهما شبيهتين بهما في التصريف. وربما كان السجع ليس في لفظة لفظة، ولكن في لفظتين لفظتين بالوزن نفسه، كقوله:

أَلَصُّ الضروس حنيّ الضلوع
تبوعٌ طلوبٌ نشيط أشِرْ

وفي قصيدة أُخرى: سجّع في لفظتين لفظتين بالحرف نفسه، مثل قوله:

وأوتاده ماذية وعماده
ردينية فيها أسنة قعضبِ

وقال زهير بن أبي سلمى:

كبداء مقبلة وركاء مجبرة
قوداء فيها إذا استعرضْتَهَا خَضَعُ

فأتى بفعلاء مفعلة تجنيساً للحروف بالأوزان. وقال أوس بن حجر:

جُشّاً حناجرها علماً مشافرها
تستنُّ أولادُها في دحض أنضاحِ

قال: وأكثر الشعراء المصيبين من القدماء والمحدثين قد غزوا هذا المغزى، ورموا هذا المرمى، وإنما يحسن إذا اتفق في البيت موضع يليق به، فإنه ليس في كل موضع يحسن، ولا على كل حال يصلح، ولا هو أيضاً إذا تواتر واتصل في الأبيات كلها بمحمود، فإن ذلك إذا كان دلّ على تعمل، وأبان عن تكلف.

على أن من الشعراء القدماء والمحدثين من قد نظم شعره كله أو والى بين أبيات كثيرة منه. منهم أبو صخر الهذلي، فإنه أتى من ذلك بما يكاد لجودته أن يقال فيه إنه غير متكلف، وهو:

وتلك هيكلةٌ خَوْد مبتَّلة
صفراء رعبلة في منصب سَنِمِ
عذب مقبَّلها جدل مخلخلها
كالدِّعْص أسفلها مَخْصُورَة القدمِ
سود ذوائبها بيض ترائبها
محض ضرائبها صيغت على الكرمِ
عبل مقيَّدها حال مقلدها
بض مجردها لَفّاء في عَمَمِ
سمح خلائقها دُرم مرافقها
يروى مُعانقها من بارد الشبَمِ
كأن معتقة في الدَّن مغلقة
صهباء مصفقة من رابئٍ رذمِ
شيبت بموهبة من رأس مرقبة
جرداء مهيبة في حالق شمَمِ
خالط طعم ثناياها وريقتها
إذا يكون توالي النجم كالنظمِ

ومنهم أبو المثلم، فإنه قال:

لو كان للدهر مال كان مُتلده
لكان الدهر صخر مال قنيان
آبي الهضيمة ناء بالعظيمة متـ
ـلاف الكريمة جلد غير ثنيانِ
حامي الحقيقة نسّال الوديقَة معـ
ـتاق الوسيقة لا نِكس ولا وانِ
ربّاء مرقبة مناع مغلبةٍ
وهّاب سلهبة قطاع أقرانِ
هباط أودية حمال ألويةٍ
شهاد أندية سرحان فتيانِ
يعطيك ما لا تكاد النفس ترسله
من التلاد وهوبٌ غير منانِ

ومثل ذلك للمحدثين أيضاً كثير. وإنما يذهبون في هذا الباب إلى المقاربة بين الكلام بما يشبه بعضه بعضاً، فإنه لا كلام أحسن من كلام رسول الله ﷺ، وقد كان يتوخى فيه مثل ذلك. فمنه ما روي عنه عليه السلام من أنه عوَّذ الحسن والحسين عليهما السلام فقال: «أعيذهما من السّامّة والهامة وكل عين لامّة». وإنما أراد (ملمة) فلإتباع الكلمة أخواتها في الوزن قال (لامّة). وكذلك ما جاء عنه ﷺ أنه قال: «خير المال سِكّة مأبورة ومهرة مأمورة»، فقال (مأورة) من أجل (مأبورة) والقياس (مؤمرة) وجاء في الحديث: «يرجعن مأزورات غير مأجورات». وإذا كان هذا مقصوداً له في الكلام المنثور فاستعماله في الشعر الموزون أقمن وأحسن...

(نقد الشعر) ١٩

وقال أبو هلال العسكري في (الترصيع) هو أن يكون حشو البيت مسجوعاً وأصله من قولهم: «رصّعت العقد» إذا فصلته...

انظر (الصناعتين) ٣٧٩.

وقال رشيد الدين الوطواط (الترصيع) في اللغة: بمعنى وضع الجواهر وغيرها في الذهب. ومعناه في أبواب البلاغة: أن يقسم الكاتب أو الشاعر عباراته إلى أقسام منفصلة، ثم يجعل كل لفظ منها في مقابل لفظ آخر يتفق معه في الوزن وحروف الروي. قال: وإذا تحدثنا عن النثر فقلنا: «حروف الروي» فما ذلك إلا من باب التوسع، لأن «حروف الروي» لا تكون في الحقيقة إلا في الشعر.

ومثال الترصيع في القرآن المجيد: ﴿إن الأبرار لفي نعيم، وإن الفجار لفي جحيم﴾. ومثال آخر في القرآن: ﴿إن إلينا إيابهم، ثم إن علينا حسابهم﴾.

ومثاله من الكلام النبوي: «اللهم اقبل توبتي، واغسل حوبتي»، ومثاله من نثر الفصحاء: «من أطاع غضبه أضاع أدبه»، ومثال آخر: «والعاقل يفتخر بالهمم العالية، لا بالرمم البالية»...

وانظر (حدائق السحر) ٩٠.

٣٢٩ - الترصيع مع التجنيس

قال الوطواط: صناعة الترصيع رفيعة الشأن في ذاتها، ولكنها إذا اقترنت بصناعة أخرى فإنها تزداد علواً ورفعة شأن. ومثال الترصيع مع التجنيس «قد وطئت الدهماء أعقابهم، وخشيت الأعداء إعقابهم»، ومثال آخر: «الكئوس في الراحات، والنفوس في الراحات» ويقول المؤملي الكاتب:

لم نزل نحن في سداد ثغور
واصطلام الأبطال من وسط لام
واقتحام الأهوال من وقت حام
واقتسام الأموال من وقت سام

٣٣٠ - رعاية الفاصلة

من الأغراض البلاغية التي تستدعي تقديم المفعول به على الفعل وتأخير الفاعل عن موضعه، مثل قوله تعالى: ﴿خذوه فغلّوه، ثم الجحيم صلّوه، ثم في سلسلة ذَرعها سبعون ذراعاً فاسلكُوه﴾. وكقوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر﴾، وكقوله تعالى: ﴿ولكن كانوا أنفسَهم يظلمون﴾.

ورعاية الفاصلة كذلك من الأغراض

البلاغية التي تستدعي حذف المفعول به، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ والضحى، والليل إذا سجى، ما ودّعك ربك وما قلى ﴾ أي: وما قلاك.

٣٣١ - مراعاة النظير

مراعاة النظير، وتسمى أيضاً: التناسب، والتوافق، والائتلاف: هي الجمع بين أمرين أو أمور متناسبة لا على جهة التضاد، وذلك إما بين اثنين نحو قوله تعالى: ﴿ وهو السميع البصير ﴾. وإما بين أكثر نحو قوله تعالى: ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم ﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿ الشمس والقمر بحسبان، والنجم والشجر يسجدان ﴾، والنجم هنا: هو النبات الذي ينجم أي يظهر من الأرض لا ساق له كالبقول، والشجر: الذي له ساق. فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما، وفي هذه الحالة يكون المثال من (إيهام التناسب) وبالمعنى الأول يكون التناسب بين الشمس والقمر وبين النجم والشجر. ويلحق بمراعاة النظير ما بني على المناسبة في المعنى بين طرفي الكلام، يعني أن يختم الكلام بما يناسب أوله في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ لا تدركه الأبصار، وهو يدرك الأبصار، وهو اللطيف الخبير ﴾ فإن «اللطيف» يناسب عدم إدراك الأبصار له، و «الخبير» يناسب إدراكه سبحانه وتعالى للأبصار.

٣٣٢ - الارتفاد

انظر (الحشو وفضول الكلام) وقد سبق في باب الحاء.

٣٣٣ - المرافدة

هي أن يعين الشاعر صاحبه بالأبيات يهبها له، كما قال جرير لذي الرُّمّة: أنشدني ما قلت لهشام المرئي، فأنشده قصيدته:

نَبَتْ عيناك عن طللٍ بحزوى
محته الريح وامتنع القطارا

فقال:

ألا أعينك؟ قال: بلى بأبي وأمي!!..

قال: قل له:

يَعُدُّ الناسبون إلى تميم
بيوتَ المجدِ أربعةً كبارا
يَعُدُّون الربابَ وآل سعدٍ
وعَمْراً ثم حَنظلة الخيارا
ويهلك بينها المرئي لغواً
كما ألغيتَ في الدية الحوارا

فلقيه الفرزدق فاستنشده، فلما بلغ هذه قال: جيد، أعده! فأعاده، فقال: كلا، والله لقد علكهن من هو أشد لحيين منك. هذا شعر ابن المراغة.

واسترفد هشام المرئي جريراً على ذي الرمة، فقال في أبيات:

يماشي عديّاً لؤمها ما تجنُّه
من الناس ما ماشت عديّاً ظلالها
فقل لعديٍّ تستعن بنسائها
عليَّ فقد أعيا عديّاً رجالُها

فقال ذو الرمة لما سمعها: يا ويلتا! هذا والله شعر حنظلي، وغلب هشام على ذي الرمة بعد أن كان ذو الرمة مستعلياً عليه.

وقد استرفد نابغة بني ذبيان زهيراً، فأمر ابنه كعباً فرفده.

والشاعر يستوهب البيتين والثلاثة وأكثر من ذلك، إذا كانت شبيهة بطريقته، ولا يعد ذلك عيباً، لأنه يقدر على عمل مثلها.

ولا يجوز ذلك إلا للحاذق المبرز.

٣٣٤ ـ المرفوّ

من جناس التركيب، وهو أن يكون أحد اللفظين المتجانسين مركباً من كلمة، وبعض كلمة مثل قول الحريري:

ولا تلهُ عن تذكار ذنبك وابكِهِ
بدمع يحاكي الوبْل حال مَصابِهِ
ومثّل لعينيك الحِمام ووقعَه
وروعة مَلْقاهُ ومطعم صابِهِ

يعني أن «المصاب» في الأول مفرد، والثاني مركب من صاب وميم «مطعم»، ولا نظر إلى الضمير المضاف إليه فيهما.

٣٣٥ ـ التركيب

من ضروب الجناس التام ـ سبق في باب التاء ـ وجناس التركيب أن يكون أحد اللفظين مركباً، بألا يكون مجموعة كلمة واحدة، بل كلمتين، أو كلمة وجزء كلمة أُخرى، وجزأين من كلمتين، ويكون اللفظ الآخر مفرداً.

وسمي (جناس التركيب) لتركيب أحد لفظيه ومن أقسامه:

١ ـ المرفو وقد سبق.
٢ ـ والمتشابه: وسيأتي في باب الشين.
٣ ـ والمفروق: وسيأتي في باب الفاء.

وجعل بعض البلاغيين من جناس التركيب ما كان اللفظان المتجانسان فيه مركبين.

وبعضهم خص هذا النوع باسم (جناس التلفيق) وسيأتي في باب اللام.

٣٣٦ - التركيب

هو أن يؤلف البيت من أبيات قد ركب بعضهـا من بعض، وبعضهم يسميه (الالتقـاط والتلفيق) وبعضهم يسميه (الاجتذاب والتركيب) مثل قول يزيد بن الطثرية:

إذا ما رآني مقبلاً غضّ طرفه
كأن شعاع الشمس دوني يقابله

فأوله من قول جميل:

إذا مـا رأوني طالعـاً من ثنيـة
يقولون من هذا؟ وقد عرفوني

ووسطه من قول جرير:

فغضّ الطرف إنك من نمير
فـلا كعبـاً بلغتْ ولا كـلابـا

وعجزه من قول عنترة الطائي:

إذا أبصـرتني أعـرضتَ عني
كأنّكَ الشمس من حولي تدور

٣٣٧ - المركّبة

أحـد قسمي الكنايـة باعتبـار ذاتها «المفـردة» وستأتي في حـرف الفـاء، والمركبة، وأكثر ورود الكنايـة عليها. وهذا كقولك: الكرم في برديه، والمجد في ثوبيه، والعفاف في عِطفيه، وهذا كله في المدح.

فأما الكناية في الذم فكقولهم: فلان عريض الوساد. كما ورد في الحديث عن الرسول ﷺ أنه لما نزل قولـه تعالى: ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيطُ الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾ جعل عديُّ بن حاتم خيطين في يده، أحـدهما أسـود والآخر أبيض عـلامـة للفجر، فحكى ذلك لـرسول الله ﷺ، وأخبره بما فعل، فقال لـه الرسـول: يا عدي، إنك لعريض الوساد. وهو كناية عن بَلَه الإنسان، وقلة فطانته، ونقصان كياسته.

٣٣٨ - أركـان التشبيـه

للتشبيه أركان أربعة:

١ - المشبه: وسيأتي في باب الشين.
٢ - المشبه به: وسيأتي في باب الشين.

ويسمى المشبه والمشبه به (طرفي التشبيه).

٣ - أداة التشبيه: وقد سبقت في باب الهمزة.
٤ - وجه الشبه: وسيأتي في باب الواو.

٣٣٩ - الرمْـز

قال صاحب البرهان: وأما (الرمز) فهو

ما أخفي عن الكلام. وأصله الصوت الخفيُّ الذي لا يكاد يفهم. وهو الذي عناه الله عز وجل بقوله: ﴿قال ربِّ اجعل لي آية قال آيتك ألا تكلّم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً﴾.

وإنما يستعمل المتكلم (الرمز) في كلامه فيما يريد طيه عن كافة الناس والإفضاء به إلى بعضهم، فيجعل للكلمة أو الحرف اسماً من أسماء الطير أو الوحش أو سائر الأجناس أو حرفاً من حروف المعجم. ويطلع على ذلك الموضع من يريد إفهامه، فيكون ذلك قولاً مفهوماً بيناً مرموزاً عن غيرهما. وقد أتى في كتب المتقدمين من الحكماء والمتفلسفين من الرموز كثير.

وكان أشدهم استعمالاً للرمز أفلاطون.

وفي القرآن من الرموز أشياء عظيمة القدر جليلة الخطر، وقد تضمنت علم ما يكون في هذا الدين من الملوك والممالك والفتن والجماعات ومدد كل صنف منها وانقضائه، ورمزت بحروف المعجم وبغيرها من الأقسام كالتين، والزيتون، والفجر، والعاديات، والعصر، والشمس.

واطلع على علمها الأئمة المستودعون علم القرآن[1] ولذلك قال أمير المؤمنين رضي الله عنه: «ما من مائة تخرج إلى يوم القيامة إلا وأنا أعلم قائدها وناعقها وأين مستقرها من جنة أو نار».

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن: آلم، وحم، وطسم، وغير ذلك مما في القرآن من هذه الحروف، فقال: «ما أنزل الله كتاباً إلا وفيه سر، وهذه أسرار القرآن»... وهي حروف الجمّل، ومنها كان عليٌّ يعلم حساب الفتن. فهذه الرموز هي أسرار آل محمد، ومن استنبطها من ذوي الأمر وقف عليها فعلم جليل ما أودعهم الله إياه من الحكمة».

انظر كتاب (البرهان في وجوه البيان) ١٣٧.

٣٤٠ - الرَّمْز

من الكناية، وهو الذي تقلّ فيه الوسائط، أو تنعدم مع خفاء في اللزوم بين المستعمل فيه والأصل.

فأما الأول، وهو ما قلّت فيه الوسائط فكعرض الوساد، كناية عن البَلَه، إذ ليس بين عُرض الوساد وبين البَلَه إلاّ عُرض القفا.

---

(١) ذلك ما يراه الشيعة الذين يقولون بالإمامة، ومؤلف الكتاب شيعي يقول بقولهم.

وأما الثاني، وهو ما انعدمت فيه الوسائط أصلاً فكعرض القفا في البَلَه، إذ ليس بينهما واسطة عرفاً.

وإنما سميت هذه الكناية رمزاً لأن الرمز أن تشير إلى قريب منك مع خفاء الإشارة، كإشارة بالشفة أو الحاجب، فإنه إنما يشار بهما غالباً عند قصد الإخفاء، كما قال:

رمزت إليَّ مخافة من بعلها
من غير أن تبدي هناك كلامها

وانظر (التلويح) وسيأتي في باب اللام.

وانظر (الإيماء) وسيأتي في باب الواو.

٣٤١ - الرّمز

من أقسام (الإشارة) ذكر ذلك ابن رشيق في العمدة. وسيأتي في باب الشين.

٣٤٢ - الرّمز والإيماء

ذكره ابن أبي الأصبع في (بديع القرآن) وقال عنه هو أن يريد المتكلم إخفاء أمر ما في كلامه، مع إرادته إفهام المخاطب ما أخفاه، فيرمز له في ضمنه رمزاً يهتدي به إلى طريق استخدام ما أخفاه في كلامه.

والفرق بينه وبين الوحي والإشارة أن المتكلم في الوحي والإشارة لا يودع كلامه شيئاً يستدل منه على ما أخفاه، لا بطريق الرمز ولا غيره، بل يوحي مراده وحْياً خفياً لا يكاد يعرفُه إلا أحذق الناس. فخفاء الوحي والإشارة أخفى من خفاء الرمز والإيماء.

والفرق بينه وبين الإلغاز أن الإلغاز لا بد أن يكون فيه ما يدل على المعمّى، بذكر بعض أوصافه المشتركة بينه وبين غيره وأسمائه، فهو أظهر من الرمز.

ومثال الرمز قول النابغة الذبيانيّ:

فاحكم كحُكمِ فتاة الحيّ إذ نظرت
إلى حمام سراع وارد الثمد
يحفّه جانباً نيق ويتبعه
مثل الزجاجة لم تكحل من الرَّمَدِ
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
إلى حمامتنا أو نصفه فقدِ
فكمّلت مائة فيها حمامتنا
وأسرعت حسبةً في ذلك العددِ

فإنه رمز عدة الحمام التي رأتها الزرقاء، وعدته ست وستون حمامة، فأخفى هذه العدة، ولم يدل عليها بصريح الدلالة، ورمز للدلالة على عدتها بهذا الطريق.

انظر (بديع القرآن) ٣٢٣

باب الزاي

باب الزاي

٣٤٣ - الزمانيّة

وهي إحدى علاقات المجاز العقلي، فيما بني للفاعل وأسند للزمان، لمشابهته الفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل لكل منهما، مثل: «نهاره صائم، وليله قائم» لأن النهار لا يصوم، والليل لا يقوم، وإنما يصام في النهار، ويقام في الليل. والصائم الحقيقي والقائم الحقيقي هو الإنسان.

ومنه قوله تعالى: ﴿ والضحا والليل إذا سجى ﴾ ومعنى «سجى» سكن، والليل لا يسكن، وإنما تسكن حركات الناس فيه، فأجرى سبحانه وتعالى صفة السكون عليه، لما كان السكون واقعاً عليه.

قال ابن فارس: ومن سنن العرب وصف الشيء بما يقع فيه أو يكون منه كقولهم: «يوم عاصف» المعنى «عاصف الريح»، قال الله جل ثناؤه: ﴿ في يوم عاصف ﴾ فقيل «عاصف» لأن عصوف ريحه يكون فيه، ومثله «ليل نائم» و«ليل ساهر» لأنه يُنام فيه ويسهر. قال أوس بن حَجَر:

خذلت على ليلة ساهره
بصحراء شرج إلى ناظره[1]

وقال ابن براق:

تقول سليمى لا تعرَّضْ لتلْفة
وليلك من ليل الصعاليك نائم

ومثله قول الشاعر:

لقد لمتنا يا أُمَّ غيلان في السُّرى
ونمتِ وما ليلُ المطيِّ بنائمِ

٣٤٤ - الازدواج

هو تجانس اللفظين المتجاورين نحو: من جَدَّ وجَدَ، ومن لَجّ ولَجَ.

(١) شرج وناظره: اسما مكان بأرض بني أسد.

٣٤٥ ـ الازدواج

من علماء البلاغة من يسمِّي توافق الفاصلتين في الوزن (الازدواج) ولا يشترطون فيه التوافق في التقفية، كقول الله عزّ وجلّ: ﴿ وآتيْنَاهما الكتابَ المسْتبين، وهَديْناهما الصِّراطَ المسْتقيم ﴾، وقوله تعالى: ﴿ ونمارِقُ مصْفُوفة وَزَارابيٌّ مبْثوثة ﴾.

ومنهم من يخصّ ذلك باسم (المماثلة).

ومنهم من يسميه «السجع العاطل».

وقد تجتمع التقفية والوزن، فيكون الكلام مسجوعاً مُزْدَوَجاً، مثل قوله تعالى: ﴿ فأمّا اليتيم فلا تَقْهرْ، وأمّا السّائلَ فلا تَنْهَرْ ﴾، وقوله جلّ شأنه: ﴿فإذا فرغْتَ فانصَبْ، وإلى ربِّك فارغَبْ﴾.

وقد يكون أكثر ما في القرينتين متفقاً في الوزن والتقفية، كما في قول الحريريّ: «هو يقرَعُ الأسماعَ بزواجر وَعْظِه، ويطبعُ الأسجاعَ بجواهر لفظِه».

وقد يَنفرد السجع دون الازدواج، كما في قول الله تعالى: ﴿ ما لكُمُ لا ترجون لله وقاراً، وقد خلقكمْ أطواراً ﴾.

وانظر (التسجيع) وسيأتي في باب السين.

وانظر (الموازنة) وستأتي في باب الواو.

وانظر (المماثلة) وستأتي في باب الميم.

وانظر (المتوازي) وسيأتي في باب الواو.

وانظر (المتوازن) وسيأتي في باب الواو.

وانظر (المطرَّف) وسيأتي في باب الطاء.

وانظر (العاطل) وسيأتي في باب العين.

٣٤٦ ـ المزاوجة

هي أن يزاوج المتكلم بين معنيين في الشرط والجزاء، بأن يرتب على كل منهما معنى رُتِّب على الآخر كقوله:

إذا ما نهى الناهي فلجَّ بي الهوى
أصاخت إلى الواشي فلجَّ بها الهجرُ

فقد زاوَجَ الشاعر بين نهي الناهي وإصاختها إلى الواشي في الشرط والجزاء بترتُّب اللجاج على كل منهما.

وكقول الشاعر:

إذا احتربت يوماً ففاضت دماؤها
تذكرت القربى ففاضت دموعها

زاوج الشاعر بين الاحتراب ـ أي التحارب ـ وبين تذكر القربى في الشرط والجزاء بترتيب الفيض عليهما.

٣٤٧ ـ المزاوجة

أحد قسمي (تجانس البلاغة) عند أبي الحسن علي بن عيسى الرماني.

وانظر (تجانس البلاغة) وقد سبق في باب الجيم.

وانظر (المناسبة) وستأتي في باب النون.

٣٤٨ ـ المزدوج

من الجناس (غير التام). وهو أن تأتي في آخر الأسجاع في الكلام المنثور أو القوافي من المنظوم بلفظتين متجانستين، إحداهما ضميمة إلى الأخرى، على جهة التتمّة والتكملة لمعناها.

وانظر (المردّد) في باب الراء.

وانظر (المجنّب) في باب الجيم.

٣٤٩ ـ الزّيادة

الزيادة البليغة هي التي تفيد اللفظ فصاحة وحسناً، والمعنى توكيداً، أو تمييزاً لمدلوله عن غيره.

مثال ما أفادت زيادته اللفظ فصاحة، والمعنى توكيداً قوله تعالى: ﴿ فبما رحمة من الله لِنْت لهم ﴾ فإن كل ذي ذوق سليم وذهن مستقيم، ونظر صحيح يفرق ما بين هذا اللفظ بهذه الزيادة وبينه عريّاً عنها، فإنه لو قيل: فبرحمة من الله لنت لهم، لم تجد لها الوقع في النفوس ما لقوله: ﴿ فبما رحمة من الله ﴾ ويشهد الطبع الجيد المعتدل بأنها بالزيادة أفصح، وأن الزّيادة أفادتها هذه الجزالة والطلاوة، مع كونها مؤكدة للمعنى. ومثال الزيادة التي من القسم الثاني قوله تعالى: ﴿ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ فإنه كان يمكن أن تأتي اللفظتان بغير زيادة، فيقال: لها ما كسبت وعليها ما كسبت. وإنما منع من ذلك ما يحصل للنظم من العيب، وإغماض المعنى الذي قصد.

أما العيب فاستثقال تكرار لفظة «كسبت» بغير زيادة في نظم قربت فيه الثانية من الأولى فسمج.

وأما الإغماض فلأن المراد الإشارة إلى أن الفطرة التي فطر الله سبحانه وتعالى الناس عليها فطرة الخير. فالإنسان بتلك الفطرة السابقة في أصل الخلق لا يحسن أن ينسب إليه إلاّ كسب الحسنات، وما يعمله من السيئات يعمل لمخالفة الفطرة، فكأنه تكلف من ذلك ما ليس في جبلّته، فوجبت زيادة التاء التي للافتعال، فحصلت بزيادته إماطة العيب عن النظم، لمخالفة إحدى اللفظتين

أختها، والإشارة إلى المعنى المراد، ليوافق معنى هذا الكلام معنى قوله تعالى: ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ ومعنى قوله عليه السلام: «كل مولود يولد على الفطرة. حتى يكون أبواه يهوّدانه وينصّرانه ويمجّسانه».

ومن هذا القسم قوله تعالى أيضاً: ﴿ لو نشاءُ لجعلناه حطاماً ﴾ بزيادة لام التوكيد، لأن أمر الزرع يحتمل أن يظن الضعيف بادىء الأمر أنه من صنع متولي أمره، وجعله حُطاماً من فعل الشمس وعدم السقي، فأكد للإخبار بأنه من فعله سبحانه، لدفع هذا الاحتمال، بخلاف الماء فإنه لا يظن أحد أن أحداً يقدر على إنزاله من المزن غير الله تعالى، فلم يحتج إلى توكيد. (بديع القرآن) ٣٠٦.

٣٥٠ - زيادة البيان مع المساواة في المعنى

وذلك بأن يؤخذ المعنى، فيضرب له مثال يوضحه. فمما جاء منه قول أبي تمام:

هو الصنع إن يعجل فنفع وإن يرِثْ
فلَلريثُ في بعض المواطن أنفعُ

أخذه أبو الطيب، فأوضحه بمثال ضربه له، وذلك في قوله:

ومن الخير بطءُ سيبِك عني
أسرعُ السّحْب في المسير الجهامُ

٣٥١ - المستزاد

انظر (البنود والمستزاد) وقد تقدم في باب الباء.

بَابُ السِّين

باب السين

٣٥٢ ـ السؤال والجواب

ومثاله قول أبي فراس:

لك جسمي تعلّهُ
فدمي لِمْ تُحِلُّهُ
قال: إن كنتُ مالكاً
فليَ الأمرُ كُلُّهُ

وكقول الباخرزي:

قلتُ لها هجرْتني ما العلّهْ؟
فتمايلتْ دَلًّا، وقالتْ: قُبلَهْ

ومن المستظرف في هذا الباب قولُ وضّاح اليمن:

قالتْ: ألَا لا تلِجَنْ دارنا
إنّ أبانا رجُلٌ غائرُ
قلتُ: فإني طالبٌ غِرّةً
منه وسيفي صارم باترُ
قالتْ: فإن البحرَ ما بيننا
قلتُ: فإني سابح ماهرُ
قالتْ: أليس الله من فوقنا؟
قلت: بلى، وهو لنا غافرُ
قالتْ: لقد أعيْيتنا حيلةً
فأتِ إذا ما هجع السّاهِرُ
واسقطْ علينا كسقوط الندى
ليلةَ لا ناهٍ ولا آمرُ

وهو كثير في شعر عمر بن أبي ربيعة، وعليّ بن الجهم...

٣٥٣ ـ السَّببية

من علاقات المجاز المرسل وهي: أن يطلق لفظ السبب ويراد المسبَّب، نحو قولهم: «رعينا الغيث» أي النبات الذي سببه الغيث، فسمّى النبات غيثاً، لأن الغيث سبب النبات.

ومنه تسمية القدرة يداً في قوله تعالى: ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ أي قدرته، فإن اليد سبب القدرة. ومنه قول عمرو بن كلثوم:

ألا لا يجهلنْ أحد علينا
فنجهل فوق جهل الجاهلينا

أي: لا يسفهن أحد علينا، فنجازيه ونعاقبه بما هو أشد من سفه السفهاء.

٣٥٤ - السببيّة

وهي إحدى علاقات المجاز العقلي، فيما بني للفاعل وأُسند للسبب مجازاً، مثل: «بنى الأمير المدينة»، فإن الأمير لم يبْن ولم يزاول عملية البناء، وإنما بنى العمالُ بسبب أمره.

وهذا في القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿ وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً ﴾ نسبت الزيادة التي هي فعل الله تعالى إلى الآيات، لكونها سبباً فيها. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وذلك ظنُّكم الذي ظننتم بربكم أرداكم ﴾، وقوله تعالى: ﴿ يذبح أبناءهم ﴾ الفاعل غيره، ونسب الفعل إليه لكونه الآمر به، وكقوله: ﴿ ينزع عنهما لباسهما ﴾ نسب النزع الذي هو فعل الله تعالى إلى إبليس، لأن سببه أكل الشجرة، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين. وكذلك قوله تعالى: ﴿ألم ترَ إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار ﴾ نسب الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابرهم، لأن سببه كفرهم، وسبب كفرهم أمر أكابرهم.

٣٥٥ - المسبَّبيّة

وهي من علاقات المجاز المرسل. وذلك فيما إذا ذكر لفظ المسبب وأريد السبب، نحو: أمطرت السماء نباتاً، ذكر النبات وأريد الغيث والنبات مسبب عن الغيث. وكذا قوله تعالى: ﴿ وينزِّل لكم من السماء رزقاً ﴾ أي مطراً هو سبب الرزق، وكقوله تعالى: ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً ﴾ أي مالاً تتسبب عنه النار.

٣٥٦ - التسبيغ

هو (تشابه الأطراف) الذي سيأتي في باب الشين، وتسميته (التسبيغ) انفرد بها أبو إسحاق الإجدابي صاحب كتاب «كفاية المتحفّظ» في اللغة. وقد انتقده في هذه التسمية ابن أبي الأصبع، بأن التسمية لا تناسب المسمّى.

وانظر (تشابه الأطراف) في باب الشين.

٣٥٧ - التّسْجيع

قال العلوي: اعلم أن هذا النوع من

علوم البلاغة كثير التدوار، عظيم الاستعمال في ألسنة البلغاء. ويقع في الكلام المنثور، وهو في مقابلة (التصريع) في الكلام المنظوم الموزون في الشعر. ومعناه في لغة علماء البيان: اتفاق الفواصل في الكلام المنثور في الحرف أو في الوزن أو في مجموعهما[1].

فإن اتفقت الأعجاز في الفواصل مع اتفاق الوزن سمي (المتوازي) وسيأتي في باب الواو.

وإن اتفقا في الأعجاز من غير وزن سمي (المطرَّف) وسيأتي في باب الطاء.

وإن اتفقا في الوزن دون الحرف سمي (المتوازن) وسيأتي في باب الواو.

وانظر (الازدواج) وقد سبق في باب الزاي.

٣٥٨ ـ التسجيل على السامع

حتى لا يتأتى له الإنكار. وذلك من المواضع التي يترجح فيها ذكر المسند إليه. كما يقول القاضي للشاهد: هل أقر زيد هذا بأن عليه لمحمد كذا؟ فيقول الشاهد: نعم. زيد هذا أقر بأن عليه لمحمد كذا، فيذكر المسند إليه، ليكون متعيناً، فلا يقع فيه التباس، ولا يجد المشهود عليه سبيلاً إلى الإنكار، فيقول مثلاً: إن الشاهد قد أشار إلى غيري.

٣٥٩ ـ الإسجال بعد المغالطة

وهو أن يقصد الشاعر أو الناثر غرضاً من ممدوح، فيشترط لحصوله شرطاً يلزم من وقوعه وقوع ذلك الغرض، ثم يخبر بوقوعه مغالطة، وإن لم يكن قد وقع بعد، ليقع المشروط بعد أن يسجل استحقاق مقصوده.

قال ابن أبي الأصبغ: وقد يقع الإسجال بغير مغالطة.

والقسم الذي ذكرناه أولاً يأتي في الشعر وغيره من كلام البشر، ولا يقع في الكتاب العزيز إلا القسم الثاني، وهو الإسجال بغير مغالطة...

ومثاله قوله تعالى: ﴿ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك﴾، وكقوله تعالى: ﴿ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم﴾ إلى كثير من هذه المواضع لمن تتبعها.

ومثال القسم الأول من هذا الباب، وهو ما تقع فيه المغالطة، قول الشاعر:

---

(١) المعروف عند البلاغيين هو: الاتفاق في الحرف فقط. أما الاتفاق في الوزن فيخصونه باسم (الازدواج) وقد سبق في باب الزاي.

جاء الشتاء وما عندي له عُدَد
إلا ارتعادي وتصفيقي بأسناني
فإن هلكتُ فمولانا يُكفِّنني
هبني هلكت فهبني بعض أكفاني

٣٦٠ - الانسجام

وهو أن يأتي الكلام متحدراً كتحدر الماء المنسجم، بسهولة سبك، وعذوبة ألفاظ، وسلامة تأليف، حتى يكون للجملة من المنثور وللبيت من الموزون وقع في النفوس، وتأثير في القلوب ما ليس لغيره، وإن خلا من البديع، وبعد عن التصنيع.

وأكثر ما يقع الانسجام غير مقصود، كمثل الكلام المتزن الذي تأتي به الفصاحة في ضمن النثر عفواً كأشطار وأنصاف أبيات، وقعت في أثناء الكتاب العزيز، ورويت عن النبي الكريم.

والانسجام على ضربين:

١ - ضرب يأتي مع البديع الذي لم يقصد: ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿إنما أشكو بَثّي وحزني إلى الله﴾، و﴿أعلم من الله ما لا تعلمون﴾ فأنت ترى سهولة هذا النظم وعذوبة هذه الألفاظ، ومثله الآية التي بعدها وهي قوله تعالى: ﴿يا بنيَّ اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه ولا تيئسوا من روح الله إنه لا ييئس من روح الله إلا القوم الكافرون﴾.

٢ - والضرب الثاني لا بديع فيه كقوله تعالى: ﴿خذ العفو وأمرْ بالعُرف وأعرضْ عن الجاهلين﴾، وقوله عز وجل: ﴿ولله غيبُ السموات والأرض وإليه يرجع الأمر كله فاعبده وتوكل عليه وما ربك بغافل عما تعملون﴾. وأكثر آي القرآن من شواهد هذا الباب...

(بديع القرآن) ١٦٧

٣٦١ - التسخير

من الأغراض التي تخرج إليها صيغ الأمر عن معناها الأصلي، وهو جعل المأمور به مسخَّراً منقاداً لما أمر به، فيبدل من حالة إلى أُخرى فيها إهانة، نحو قوله تعالى: ﴿كونوا قِردة خاسئين﴾.

وهنالك فرق بين التسخير والإهانة تجده في باب الهاء.

وابن فارس يسمي التسخير (التكوين)، ومثل له بالمثال السابق.

٣٦٢ ـ السَّرَقُ

هو الأخذ من كلام الغير، وهو أخذ بعض المعنى أو بعض اللفظ سواء أكان ذلك لمعاصر أو قديم، والفرق بينه وبين (الإغارة) أن (الإغارة) أخذ اللفظ بأسره والمعنى بأسره. أما السرق فإنه أخذ بعض المعنى أو بعض اللفظ كما سبق.

٣٦٣ ـ السلب

أحد ضربي (الطباق).

وطباق السلب هو الجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت، والآخر منفي، أو أحدهما أمر، والآخر نهي.

فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿ ولكن أكثر الناس لا يعلمون، يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا ﴾ فإن العلم الأول منفي والآخر مثبت.

والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿ فلا تخشوا الناس واخشوني ﴾.

ومن طباق السلب قول الشاعر:

ونُنكر إن شئنا على الناس قولهم
ولا ينكرون القول حين نقول

وقول البحتري:

يُقَيِّض لي من حيث لا أعلم النوى
ويسري إليّ الشوق من حيث أعلم

وقول أبي الطيب:

ولقد عَرَفْتُ، وما عرفت حقيقةً
ولقد جهلتُ، وما جهلت خمولا

وقول الآخر:

خُلقوا، وما خلقوا لمكرمة
فكأنهم خلقوا وما خلقوا

رزقوا، وما رزقوا سماح يدٍ
فكأنهم رزقوا وما رزقوا

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿ لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ﴾ أي لا يعصون الله في الحال، ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل. وفيه نظر، لأن العصيان يضادُّ فعل المأمور به، فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضاداً؟.

قال ابن سنان الخفاجي: وبعض أصحاب صناعة الشعر يجعلون (السلب والإيجاب) فناً مستقلاً، ولم يجعلوه من المطابق.

٣٦٤ ـ السَّلْب والإيجاب

باب واحد عند بعض البلاغيين، وهو الفصل السادس والعشرون من الباب التاسع في كتاب الصناعتين. قال أبو هلال العسكري: (السلب والإيجاب)، هو أن تبني الكلام على نفي

من جهة، وإثباته من جهة أُخرى، أو الأمر به في جهة، والنهي عنه في جهة، وما يجري مجرى ذلك، كقول الله تعالى: ﴿ ولا تقل لهما أفٍّ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً ﴾، وقوله تعالى: ﴿ فلا تخشوا الناس واخشوني ﴾، وكقوله تعالى: ﴿ مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً ﴾.

ومثاله من النثر قول رجل ليزيد بن المهلب: «قد عظم قدرك من أن يستعان بك، أو يستعان عليك، ولست تفعل شيئاً من المعروف إلا وأنت أكبر منه، وهو أصغر منك، وليس العجب من أن تفعل، وإنما العجب من ألا تفعل».

وقول الشعبي للحجاج: «لا تعجب من المخطىء كيف أخطأ، واعجب من المصيب كيف أصاب!».

وقيل لبعض العلماء: إن صاحبنا مات، وترك عشرة آلاف، فقال: أما العشرة آلاف فلا تترك صاحبكم!.

وقال بعض الأوائل: ليس معي من فضيلة العلم إلا أني أعلم أنني لا أعلم.

٣٦٥ - الأسلوب الحكيم

ومن خلاف المقتضى ما سماه السِّكاكي (الأسلوب الحكيم)، وهو تلقّي المخاطب بغير ما يترقب، يحمل كلامه على خلاف مراده، تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب، بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أنه الأولى بحاله أو المهم به.

أما الأول: فكقول القبعثري للحجاج لما قال له متوعداً بالقيد: «لأحملنك على الأدهم»، فقال القبعثري: «مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب» فإنه أبرز وعيده في معرض الوعد، وأراه بألطف وجه أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد فجدير أن يَصفِّد لا أن يُصفِّد، وكذا قوله لما قال له في الثانية: «إنه حديد» أجاب: «لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً».

وعن سلوك هذه الطريقة في جواب المخاطب عبَّر من قال مفتخراً:

أتتْ تشتكي عندي مزاوَلَةَ القِرى
وقد رأت الضيفان ينحون منزلي
فقلت كأني ما سمعت كلامها
هم الضيفُ، جِدّي في قِراهم وعجِّلي

وسماه الشيخ عبد القاهر (مغالطة).

وأما الثاني، فكقوله تعالى: ﴿ يسألونك عن الأهلّة قل هي مواقيت للناس والحج ﴾، قالوا: ما بال الهلال يبدو رقيقاً مثل الخيط، ثم يتزايد قليلاً

قليلاً، حتى يمتلىء ويستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟ وكقوله تعالى: ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾، سألوا عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان المصْرِف.

٣٦٦ - السّلخ

وهو أخذ بعض المعنى، مأخوذاً ذلك من سلخ الجلد الذي هو بعض الجسم المسلوخ. ومن ضروبه الكثيرة التي استخرجها ابن الأثير:

١ - أن يؤخذ المعنى، ويستخرج ما يشبهه، ولا يكون هو إياه.

وهذا من أدق السرقات مذهباً، وأحسنها صورة، ولا يأتي إلا قليلاً. فمن ذلك قول الطِرِمّاح بن حكيم من شعراء الحماسة:

لقد زادني حباً لنفسي أنني
بغيضٌ إلى كل امرىء غير طائل

أخذ المتنبي هذا المعنى، واستخرج منه معنى آخر غيره إلا أنه شبيه به، فقال:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص
فهي الشهادة لي بأني كامل

والمعرفة بأن هذا المعنى أصله من ذاك عسر غامض، وهو غير متبين إلا لمن أعرق في ممارسة الأشعار، وغاص في استخراج المعاني. وبيانه: أن الأول يقول: إن بغض الذي هو غير طائل إياي مما زاد نفسي حباً إليّ، أي جمّلها في عيني، وحسّنها عندي كون الذي هو غير طائل مبغضي. والمتنبي يقول: إن ذم الناقص إياي شاهدٌ بفضلي، فذم الناقص إياه كبغض الذي هو غير طائل ذلك الرجل، وشهادة ذم الناقص إياي بفضله كتحسين بغض الذي هو غير طائل نفس ذلك الرجل عنده.

٢ - أن يؤخذ المعنى مجرداً من اللفظ، وذلك يصعب جداً، ولا يكاد يأتي إلا قليلاً. ومنه قول عروة بن الورد من شعراء الحماسة:

ومن يكُ مثلي ذا عيالٍ ومقتراً
من المال يطرحْ نفسه كل مطرحِ
ليبلغ عذراً أو ينال رغيبة
ومبلغ نفسي عذرها مثل منجحِ

أخذ أبو تمام هذا المعنى فقال:

فتى مات بين الضرب والطعن ميتة
تقوم مقام النصر إن فاته النصر

فعروة بن الورد جعل اجتهاده في طلب الرزق عذراً يقوم مقام النجاح، وأبو تمام جعل الموت في الحرب الذي

هو غاية اجتهاد المجتهد في لقاء العدو قائماً مقام الانتصار. وكلا المعنيين واحد غير أن اللفظ مختلف.

٣ ـ أخذ المعنى ويسير من اللفظ، وذلك من أقبح السرقات، وأظهرها شناعة على السارق، فمن ذلك قول البحتري في غلام:

فوق ضعف الصغير إن وكل الأمـ
ـر إليـه ودون كيـد الكبـار

سبقه أبو نواس فقال:

لم يخف من كبرٍ عما يراد به
من الأمور ولا أزرى من الصغر

٤ ـ أن يؤخذ المعنى فيعكس، وذلك حسن، يكاد يخرجه حسنه عن حد السرقة، فمن ذلك قول أبي الشِّيص:

أجد الملامة في هواك لذيذة
شغفاً بذكـرك فَلْيَلُمْني اللُّوَّمُ

أخذ أبو الطيب هذا المعنى وعكسه، فقال:

أأحبـه وأحب فيـه مـلامـة
إن المـلامـة فيـه من أعـدائـه

فإن الإنكار راجع إلى الجمع بين أمرين: محبته، ومحبة الملامة فيه. وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مبغوضاً، وهذا نقيض معنى أبي الشِّيص.

٥ ـ أن يؤخذ بعض المعنى، ومن ذلك قول أمية بن أبي الصلت: يمدح عبد الله بن جدعان:

عطاؤك زين لامرىء إن حبوته
ببـذل وما كـل العطاء يـزينُ
وليس بشين لامرىء بذل وجهه
إليك كما بعض السؤال يشينُ

أخذه أبو تمام فقال:

تُدعى عطاياه وفراً وهي إن شهرت
كانت فخاراً لمن يعفوه مؤتنفا
ما زلت منتظراً أعجوبة زمناً
حتى رأيت سؤالاً يجتني شرفا

فأمية بن أبي الصت أتى بمعنيين اثنين: أحدهما أن عطاءك زين، والآخر أن عطاء غيرك شين. وأما أبو تمام فإنه أتى بالمعنى الأول لا غير.

٦ ـ أن يؤخذ المعنى فيزاد عليه معنى آخر، فمما جاء منه قول الأخنس بن شهاب:

إذا قصُرت أسيافنا كان وصلها
خطانا إلى أعدائنا فنضارب

أخذه مسلم بن الوليد فزاد عليه، وهو قوله:

إن قصّر الرمح لم يَمشِ الخطا عدداً
أو عرّدَ السيفُ لم يهمم بتعريد

٧ - أن يؤخذ المعنى فَيُكْسَى عبارة أحسن من العبارة الأولى، وهذا هو المحمود الذي يخرج به حسنه عن باب السرقة، فمن ذلك قول أبي تمام:

جَزْلان، من ظفر، حرّان إن رجعت
مخضوبة منكمُ أظفاره بدمِ

أخذه البحتري فقال:

إذا احتربت يوماً ففاضت دماؤها
تذكَّرتِ القربى ففاضت دموعها

٨ - أن يؤخذ المعنى ويسبك سبكاً موجزاً، وذلك من أحسن السرقات، لما فيه من الدلالة على بسطة الناظر في القول، وسعة باعة في البلاغة، فمن ذلك قول بشّار:

من راقب الناس لم يظفر بحاجته
وفاز بالطّيبات الفاتكُ اللهِجُ

أخذه سلْم الخاسر - وكان تلميذه - فقال:

من راقب الناس مات غمّاً
وفاز باللذة الجسورُ

٩ - أن يكون المعنى عامّاً فيجعل خاصاً، وهو من السرقات التي يسامح صاحبها. فمن ذلك قول الشاعر:

لا تنه عن خلُق وتأتيَ مثله
عار عليك إذا فعلت عظيم

أخذه أبو تمام فقال:

أألوم من بخلتْ يداه وأغتدي
للبخل تِرباً؟ ساء ذاك صنيعا

١٠ - زيادة البيان مع المساواة في المعنى، وقد سبق في باب الزاي.

١١ - اتحاد الطريق واختلاف المقصد، وسيأتي في باب الواو.

٣٦٧ - سلامة الاختراع من الاتباع

وهو أن يخترع الأول معنى لم يسبق إليه، ولم يتبع فيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له، وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضَعُفَ الطالب والمطلوب ﴾، فانظر إلى غرابة هذا التمثيل الذي تضمن الإفراط في المبالغة مع كونها جارية على الحق، خارجة مخرج الصدق. وذلك حين اقتصر سبحانه على ذكر أضعف المخلوقات، وأقلها سلباً لما تسلبه، وتعجيز كل من دونه سبحانه كائناً من كان عن خلق مثله.

٣٦٨ - التسليم

وهو أن يفرض المتكلم فرضاً محالاً،

إما منفياً أو مشروطاً بحرف الامتناع، ليكون ما ذكره ممتنع الوقوع، لامتناع وقوع شرطه، ثم يسلم وقوع ذلك تسليماً جدلياً، ويدل على عدم فائدة ذلك على تقدير وقوعه. كقوله سبحانه: ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذن لذهب كل إله بما خلق، ولعلا بعضهم على بعض ﴾. خلاصة معنى هذا الكلام أن ليس مع الله من إله. وكأن قائل ذلك قال: ولو سلّمنا أن معه سبحانه إلهاً للزم من ذلك التسليم بذهاب كل إله من الاثنين بما خلق، وعلوٍّ بعضهم على بعض، فلا يتم في العالم أمر، ولا ينفذ حكم، ولا تنتظم أحوال، والواقع خلاف ذلك، ففرضُ إلهين فصاعداً محال، لما يلزم منه من المحال.

٣٦٩ - التسميط

هو أن يجعل المتكلم مقاطع أجزاء البيت والقرينة على سجع يخالف قافية البيت أو آخر القرينة. كقول مروان بن أبي حفصة:

هم القوم إن قالوا أصابوا أو إن دُعُوا
أجابوا وإن أعطَوْا أطابوا وأجزلوا

فإن أجزاء البيت مسجّعة على خلاف قافيته، فتكون القافية بمنزلة السمط والأجزاء المسجعة بمنزلة حبّ العقد.

وقد جاء من النثر في الكتاب العزيز من ذلك قوله تعالى: ﴿ وربك أعلم بمن في السموات والأرض، ولقد فضلنا بعض النبيّين على بعض، وآتينا داود زبوراً ﴾.

٣٧٠ - المسَمَّط

المسمَّط أن يبتدىء الشاعر ببيت مصرّع، ثم يأتي بأربعة أقسمة على غير قافيته، ثم يعيد قسيماً «شطراً» من جنس ما ابتدأ به وهكذا إلى آخر القصيدة.

ويقال إن أول من فعل ذلك امرؤ القيس، وهو غير مسلَّم، ورَوَوْا له في ذلك قوله:

توهمْتُ من هندٍ معالمَ أطلالِ
عَفَاهنّ طولُ الدهر في الزمنِ الخالي
مرابعُ من هندٍ خلَتْ ومصايفُ
يصيحُ بمغناها صدًى وعوازفُ
وغيّرها هُوجُ الرياحِ العواصف
وكــلّ مُسِفٍّ ثـم آخـرُ رادفُ
بأسْحَمَ من نَوْءِ السِّماكين هطال

وربما كان (المسمّط) بأقلّ من أربعة أقسمة، وبلا بيت مصرّع، كقول بعضهم:

غـزالٌ هـاجَ لـي شجَـنـاً
فـبـتُّ مـكـابـداً حَـزَنـا
عـمـيـدَ الـقـلب مُـرْتَـهَـنـاً
بـذكْـر الـلهـوِ والـلعـبِ

٣٧١ - الإسناد الخبريّ

هو ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها - كالجملة الواقعة موقع مفرد - إلى أخرى، على وجه يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفي عنه. نحو: «الحزم نافع»، ونحو: «عليٌّ أخلاقه حسنة»، و«علي حسنت أخلاقه»، ونحو: «ما علي بخائن».

٣٧٢ - السِّناد

من عيوب القوافي. ذكره قدامة في نقد الشعر، قال: وهو أن يختلف تصريف القافية، كما قال عدي بن زيد:

ففاجأها وقد جمعت جموعاً
على أبواب حصن مصلتينا
فقدَّدت الأديم لراهشيه
وألفى قولها كذباً ومَيْناً

وكقول الفضل بن العباس اللِّهبي:

عبد شمس أبي فإن كنت غضبي
فاملئي وجهك المليح خموشا
نحن كنا سكانها من قريش
وبنا سميت قريش قريشا

والسناد من قولهم: خرج بنو فلان برأسين متساندين، أي كل واحد منهم على حياله. وهو مثل ما قالوا: كانت قريش يوم الفجار متساندين، أي لا يقودهم رجل واحد..

«نقد الشعر» ١١١.

وقال ابن قتيبة: (السناد) أن يختلف إرداف القوافي، كقولك: «علينا» في قافية و«فينا» في أخرى. كقول عمرو بن كلثوم:

* ألا هبّي بصحنك فاصبحينا *

فالحاء مكسورة. وقال في آخر:

* تصفقها الرّياح إذا جَرَيْنا *

فالراء مفتوحة وهي بمنزلة الحاء. وكقول القائل:

* كأن عيونهن عيون عينٍ *

ثم قال:

* وأصبح رأسه مثل اللجَيْنِ *

وانظر (الشعر والشعراء) ١/٤٣)

٣٧٣ - المسند

يكون مفرداً لا جملة، لكونه غير سببي، ولم يقصد به تقوية الحكم، نحو: «عليّ مسافر».

فأما السّببيّ نحو: «زيد أبوه منطلق»، أو «انطلق أبوه» وما شاكل ذلك من كل جملة واقعة خبراً عن مبتدأ يربطها به عائد غير مسند إليه في تلك الجملة، فيبقى جملة، لتعينها في الإخبار، وكذلك ما قصد به تقوية الحكم، فلا يعدل عنه إلى المفرد، حتى لا تزول التقوية إذا أفرد.

ويكون المسند فعلاً تقييده على أخصر وجه مع إفادة التجدد بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، وهو الزمان الذي قبل الذي أنت فيه. والمستقبل، وهو ما يترقب وجوده بعد هذا الزمان. والحال، وهو في عرف أهل العربية أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، قد تطول وقد تقصر، بحسب اختلاف الفعل في نحو قولنا: «زيد يصلّي، أو يحج» مراداً بذلك الحصول في الحال.

ويكون اسماً لإفادة الثبوت[1] لأغراض تتعلق بذلك، كما في مقام المدح، فقولنا: «زيد مكرم لضيفه» يدل على ثبوت إكرام الضيفان لزيد، من غير نظر إلى زمان ولا تجدد بعد عدم، ولا كذلك قولنا: «زيد أكرم أو يكرم ضيفه» فإنه يدل على حصول في الماضي، وثانياً على حصول في الحال أو في المستقبل بعد أن لم يكن.

ويكون المسند جملة للأغراض الآتية:

١ - تقوية ثبوت المسند للمسند إليه، أو نفيه عنه، نحو: «زيد قام»، ويختص التقوِّي بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ المعتد به كما في المثال السابق. وسبب التقوِّي تكرر الإسناد.

٢ - كون المسند سببيّاً، نحو: «زيد أبوه قائم»، و «عليّ أكرمته».

٣ - كون المسند إليه ضمير شأن، نحو: «هو الله أحد».

٤ - إرادة التخصيص، نحو: «أنا سعيت في حاجتك»، فالتقوية وإن كانت حاصلة هنا ليست مقصودة لذاتها.

وتكون جملة المسند اسمية لإفادة الثبوت، وفعلية لإفادة التجدد والحدوث في أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه، وشرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط في نحو: «زيد إن تلقه يكرمك» أو «إذا لقيته يكرمك». فقد أخبرت أوّلاً بالإكرام الذي يحصل على تقدير اللقاء المشكوك فيه، وثانياً بالإكرام

---

(١) الاسم بأصل وضعه لا يدل على أكثر من الثبوت، فأما الحدوث أو الدوام فيدل عليهما بقرائن.

الحاصل على تقدير وقوع اللقاء المحقق.

ومواضع المسند ثمانية:

١ ـ خبر المبتدأ: نحو «قادر» من قولك: «الله قادر».
٢ ـ الفعل التام: نحو «حضر» من قولك: «حضر الأمير».
٣ ـ واسم الفعل: نحو «هيهات» و «وَيْ» و «آمين».
٤ ـ والمبتدأ الوصف المستغني عن الخبر بمرفوعه: نحو «عارف» من قولك: «أعارفٌ أخوك قدر الإنصاف»؟.
٥ ـ وأخبار النواسخ «كانَ ونظائرها» و «إنّ ونظائرها».
٦ ـ والمفعول الثاني لظِنّ وأخواتها.
٧ ـ والمفعول الثالث لأرى وأخواتها.
٨ ـ والمصدر النائب عن فعل الأمر.

٣٧٤ ـ المسند إليه

ويسمى (المحكوم عليه) أو المتحدث عنه. وله ستة مواضع:

١ ـ الفاعل للفعل التام.
٢ ـ وأسماء النواسخ: كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها.
٣ ـ والمبتدأ الذي له خبر.
٤ ـ والمفعول الأول لِظنّ وأخواتها.
٥ ـ والمفعول الثاني لأرى وأخواتها.
٦ ـ ونائب الفاعل.

٣٧٥ ـ التسهيم

وقدامة يسميه (التوشيح). وقيل إن الذي سمّاه (التسهيم) علي بن هارون المنجم. وأما ابن وكيع فسماه (المُطْمع). وهو أن يتقدّم من الكلام ما يدلّ على ما يتأخر، وهو أنواع:

منه ما يشبه المقابلة وهو الذي اختاره الحاتمي نحو قول جنوب، أخت عمرو ذي الكَلْب:

فأقسم يا عمرو لو نبّها
كَ إذن نبّها منك داء عُضالا
إذن نبّها ليْثَ عِرّيسَةٍ
مُقِيتاً مفيداً نفوساً ومالا
وخرق تجاوزت مَجهولة
بوجناء حرفٍ تشكّي الكلالا
فكنت النهار به شمسه
وكنت دجى الليل فيه الهلالا

أرادت قولها: «مُقِيتاً نفوساً، ومفيداً مالاً» فقابلت مُقِيتاً بالنفوس ومفيداً بالمال. وكذلك قولها في البيت الأخير لما ذكرت النهار جعلته شمساً، ولما ذكرت الليل جعلته هلالاً، لمكان

القافية. ولو كانت القصيدة رائية لجعلته قمراً، فقد دلّ المتقدم على المتأخّر بالمعنى في البيت الأول.

أما الثاني فقد دل المتقدم على المتأخر دلالة لفظية، بعد أن عرفت القافية.

وسِرّ الصنعة في هذا الباب أن يكون معنى البيت مقتفياً قافيته، وشاهداً بها، دالاًّ عليها، كالذي اختاره قدامة للراعي، وهو قوله:

وإن وُزن الحصى فوزنت قومي
وجدت حصى ضريبتهم رزينا

فهذا النوع الثاني وهو أجود من الأول، للطف موقعه. والنوع الثالث شبيه بالتصدير، وهو دون صاحبه إلاّ أن قدامة لم يجعل بينهما فرقاً... وأنشد للعباس ابن مرداس:

همُ سوّدوا هجناً وكل قبيلة
يبيّن عن أحسابها من يسودها

وقد حكي أن ابن أبي ربيعة جلس إلى ابن عباس رضي الله عنه فابتدأ ينشده:

* تشطّ غداً دار جيراننا *

فقال ابن عباس:

* وللدار بعد غد أبعد *

فقال له عمر: هكذا صنعت! فأنت ترى كيف طبق المفصل، وأصاب شاكلة الرّوي.

٣٧٦ - سوق المعلوم مساق غيره

هو (تجاهل العارف) و(تجاهل العارف ومزج الشك باليقين) وهذه التسمية (سوق المعلوم مساق غيره) منسوبة للسكاكي الذي نقل عنه قوله: لا أحب تسميته بالتجاهل، لوروده في كلام الله تعالى[1].

ويكون لنكته كالتوبيخ في قول الخارجية:

أيا شجر الخابور مالك مورقاً
كأنك لم تجزع على ابن طريف

فإنها علمت أن الشجر لا علم له بابن طريف ولا بهلاكه، فتجاهلت وأظهرت أنها كانت تعتقد علمه بابن طريف ومآثره، وأنه يجزع عليه كغيره جزعاً يوجب ذبوله، وألاّ يخرج ورقه. فلما أورق وبّخته على إخراج الورق وأظهرت أنها حينئذ تشك في جزعه. فإذا كان الشجر يوبَّخ على عدم الجزع فأحرى

(١) لم أجد ذكر هذه العلة في مفتاح العلوم. انظر صفحة ٢١٢ وعبارة السكاكي: ومنه (أي من المعنوي) سوق المعلوم مساق غيره، ولا أحبّ تسميته بالتجاهل، واستشهد عقب هذه العبارة ببيتين من الشعر وآية من القرآن.

غيره. فالتجاهل هنا المؤدي إلى تنزيل ما لا يعلم منزلة العالم صار وسيلة للتوبيخ على الإيراق، ووسيلة إلى أن مآثره بلغت إلى حيث يعلم الجمادات.

وكالمبالغة في المدح في قول البحتري:

ألمعُ برقٍ سرى أم ضوءُ مصباح
أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي

وكالمبالغة في الذم في قول زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري
أقومٌ آل حصنٍ أم نساء

وكالتدلّه في الحب، أي التحير والدهش، كما في قول الشاعر:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا
ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وكالتحقير في قوله تعالى في حق النبي ﷺ حكاية عن الكفار: ﴿ هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد ﴾. كأنهم لم يكونوا يعرفون منه إلّا أنه رجل ما. وكقولك لمعروف: ما هذا؟ إشارة إلى أنه أحقر من أن يعرف!.

وكالتعريض في قوله تعالى: ﴿ وإنّا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾. وفي مجيء هذا اللفظ على الإبهام فائدة أخرى، وهي أنه يبعث المشركين على الفكر في حال أنفسهم وحال النبي ﷺ والمؤمنين، وإذا فكروا فيما هم عليه من إغارات بعضهم على بعض، وسبي ذراريهم، واستباحة أموالهم، وقطع الأرحام، وإتيان الحرام، وقتل النفوس، وشرب الخمر، وفكروا فيما عليه النبيّ عليه السلام والمؤمنون من صلة الأرحام، واجتناب الآثام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإطعام المساكين، وبر الوالدين، والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا أن النبيّ عليه السلام والمسلمين على الهدى، وأنهم على الضلالة بعثهم ذلك على الإسلام، وهذه فائدة عظيمة.

وانظر (تجاهل العارف) وقد سبق في باب الجيم.

٣٧٧ ـ المساواة

عند قدامة، من نعوت ائتلاف اللفظ مع المعنى، وهي عنده أن يكون اللفظ مساوياً للمعنى، حتى لا يزيد عليه، ولا ينقص عنه. وهذه هي البلاغة التي وصف بها بعض الكتاب رجلاً، فقال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه، أي مساوية لها، لا يفضل أحدهما على الآخر. وذلك مثل قول امرىء القيس:

فـإن تكتمـوا الـداءَ لا تخفـه
وإنْ تبعثـوا الحـربَ لا نقعُـدِ
وإنْ تـقـتـلونـا نـقـتّـلكُـمُ
وإنْ تقصـدوا لـدمٍ نـقصِـدِ
وأعـددتُ لـلحـرْب وثـابـة
جـواد الـمحشـة والـمـرْودِ

ومثل قول زهير:

ومهما يكنْ عند امرىء من خليقة
وإنْ خالها تخفَى على الناسِ تُعْلم

و (المسـاواة) عنـد البـلاغيين هي (المساواة) عند قدامة، فقد عَرفوها بأن تكون المعاني بقدر الألفاظ، والألفاظ بقدر المعاني، لا يزيد بعضهما عن بعض.

والمساواة هي المذهب المتوسط بين (الإيجاز) و (الإطناب). ومما في القرآن من المساواة قول الله تعالى: ﴿ حورٌ مقصورات في الخيام ﴾ أي: محبوسات على أزواجهنّ. وقوله تعالى: ﴿ ودّوا لو تُـدْهِن فيدهنـون ﴾[1]، وقولـه تعالى: ﴿ ولا يحيقُ المكرُ السّيّء إلا بأهله ﴾.

ومنها في الشعر قول النابغة:

فإنك كالليل الذي هو مُدركي
وإنْ خلتُ أنّ المنتأى عنك واسِعُ

والمعتبر في (المساواة) عُرْفُ أوساط الناس الذين لم يرتقوا إلى مرتبة البلاغة، ولم ينحطوا إلى غاية الفهاهة.

وقد عدَّ بعض العلمـاء (المساواة) ضرباً من ضروب (الإيجاز)، فقالوا إن من الإيجاز ما لا يكون فيه حذف يقدّر من مفرد ولا جملة، ويقال له (إيجاز البلاغة) وهذا ينقسم عندهم إلى:

١ ـ ما يساوي لفظه معناه من غير زيادة.
ويُسمّـى هـذا النـوع عنـدهم (التقدير).

٢ ـ وما يزيد معناه على لفظه.
ويسمّى هذا النوع عندهم (القِصَر).

وانظر (الإيجاز)، وسيأتي في باب الواو.

وانظر (الإطناب) وسيأتي في باب الطاء.

وانظر (التقديـر) وسيأتي في بـاب القاف.

وانظر (القِصَر) وسيأتي في باب القاف أيضاً.

٣٧٨ ـ التسويَـة

يسمّى التشبيه (تشبيه التسـوية) إذا

(١) قال في اللسان: عن الفراء ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾ بمعنى ودوا لو تكفر فيكفرون. وقيل: ودوا لو تصانعهم في الدين فيصانعونك.

تعدّد «المشبّه» دون «المشبّه به» للتسوية فيه بين مشبهاته. نحو قول الشاعر:

صُدْغُ الحبيب وحالي
كلاهما كالليالي
وثغره في صَفَاءٍ
وأدمعي كاللآلي

٣٧٩ - التسْويَة

من الأغراض التي تخرج إليها صيغة الأمْر عن معناه الأصلي، نحو قوله تعالى: ﴿ اصبروا أو لا تصبروا ﴾.

والفرق بينها وبين الإباحة أن الإباحة يخاطَب بها من يتوهم أن الأمر محظور عليه، فيؤذن له في الفعل، مع عدم الحرج في الترك.

وأما (التسْوية) فيخاطب بها من يتوهم أن أحد الطرفين - من الفعل والتّرْك - أرجح من الآخر وأنفع له، فيدفع ذلك ويسوّي بينهما، ففي نحو قوله تعالى: ﴿ قلْ أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يُتقَبَّلِ منكم ﴾ ربما يتوهم أن الإنفاق طوعاً مقبول دون الإكراه، فسوّى بينهما في عدم القبول.

وانظر (الإباحة) وقد سبقت في باب الباء.

وانظر (التخيير) وقد سبق في باب الخاء.

٣٨٠ - المستوي

إذا كان التركيب في الجناس بحيث لو عكس حصل المعنى بعينه فإنه يسمى (المستوي)، ويسمى أيضاً: «ما لا يستحيل بالانعكاس»، نحو: ﴿كلٌّ في فَلَك﴾، ونحو: ﴿ وربك فكبّر ﴾ ومثل قول الشاعر:

مودته تدوم لِكلِّ هول
وهل كلٌّ مودته تدوم؟

بَابُ الشِّينِ

باب الشين

٣٨١ - الإشباع والتأكيد

تقول العرب: «عشرة وعشرة فتلك عشرون» وذلك زيادة في التأكيد.

ومنه قوله جلّ ثناؤه: ﴿ فصيامُ ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم، تلك عشرة كاملة ﴾. وإنما قال هذا لنفْي احتمالٌ أن يكون أحدهما واجباً، إمّا ثلاثة وإما سبعة، فأكد، وأزيل التوهم، بأن جمع بينهما.

ومن هذا الباب قوله جلّ ثناؤه: ﴿ ولا طائرٍ يطير بجناحيه ﴾، إنما ذكر الجناحين لأن العرب قد تسمي الإسراع طيراناً، قال رسول الله ﷺ: «كلما سمع هيعة طار إليها»[١].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ يقولون بألسنتهم ﴾ فذكر الألسنة لأن الناس يقولون: «قال في نفسه كذا». قال الله جلّ ثناؤه: ﴿ ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول ﴾، فأعلم أن ذلك باللسان دون كلام النفس.

وانظر (الصاحبي) لأحمد بن فارس ٤٦٢

٣٨٢ - شبه كمال الانقطاع

من مواضع (الفصل). ويكون بين الجملتين إذا كان عطف الجملة الثانية على الجملة الأولى يوهم عطفها على غيرها مما ليس بمقصود، ويسمى الفصل لذلك (قطعاً)، لقطعه توهم خلاف المراد، نحو قوله:

وتظن سلمى أنني أبغي بها
بدلاً، أراها في الضلال تهيمُ

فجملة: «تظن سلمى» وجملة: «أراها» متفقتان في الخبرية، وبينهما مناسبة ظاهرة، وهي اتحاد المسندين فيهما، لأن «أراها» بصيغة البناء

(١) الهيعة الصوت الذي تفزع منه وتخافه من عدوّ (غريب الحديث) لأبي عبيد ١/٦.

للمجهول شاع استعماله بمعنى الظن. أو كون المسند إليه «محبوباً» في الأولى و «محِبّاً» في الثانية. ولا مانع من العطف، إذ لو عطفت الثانية على الأولى لكان المعنى: تظن سلمى كذا، وأظنها كذا. وهذا المعنى صحيح ومراد للشاعر.

لكنه ترك العطف لئلا يتوهم السامع أنها معطوفة على جملة «أبغي» فتكون من مظنونات سلمى. والمعنى حينئذ: إن سلمى تظن أنني أبغي بها بدلاً، وتظن أيضاً أنني أراها تهيم في الضلال. وليس هذا مراد الشاعر.

ويحتمل أن تكون جملة «أراها» استئنافاً. أي أنها جواب لسؤال اقتضته الجملة الأولى. فكأنه قيل: كيف تراها في هذا الظن؟ فقال: أراها تهيم في أودية الضلال! فيكون الفصل حينئذ سببه (شبه كمال الاتصال) ـ وسيأتي.

وإنما يشبه هذا النوع بكمال الانقطاع، لأن في كليهما مانعاً من العطف، إلا أن المانع في كمال الانقطاع أمر ذاتي لا يمكن دفعه أصلاً، وهو كون إحدى الجملتين خبرية، والثانية إنشائية، أو لا جامع بينهما.

أما (شبه كمال الانقطاع) فالمانع فيه خارجي عن ذات الجملتين، وهو إيهام خلاف المقصود، فهو عارض يمكن دفعه بنصب قرينة.

٣٨٣ ـ شبه كمال الاتصال

من مواضع (الفصل) بين الجملتين، ويكون ذلك إذا كانت الجملة الثانية جواباً عن سؤال اقتضته الجملة الأولى، ويسمى الفصل لذلك (استئنافاً) وكذلك تسمّى الجملة الثانية (استئنافاً) أو (مستأنفة) نحو قول الشاعر:

لَمْ تَمتْ أنتَ، إنّما مات مَنْ لم
يُبْقِ في المجد والمحامد ذِكْرَا

واختلف في علّة الفصل فيه:

فذهب القزويني إلى أن الموجب للفصل بين الجملتين هو تنزيل الأولى في منزلة السؤال المقدّر، لكونها مقتضية له، فتعطي بالنسبة إلى الثانية حكم السؤال بالنسبة إلى الجواب، أي تفصل الثانية عنها، كما يفصل الجواب عن السؤال ـ ويفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من كمال الانقطاع، إذ السؤال إنشاء، والجواب خبر، أو لما بينهما من الاتصال والربط الذاتي المنافي للعطف.

ومذهب السكاكي أن السؤال الذي تقتضيه الأولى وتدل عليه بالفحوى، ينزّل

منزلة السؤال المحقّق المصرّح به. وتجعل الثانية جواباً عن ذلك السؤال، فتقطع حينئذ عن الأولى، إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر.

فعلى مذهب القزويني: الجملة الأولى نُزِّلَتْ منزلة السؤال المقدّر، فالثانية جواب لها. وعلى مذهب السكاكي: السؤال المقدر هو الذي نزّل منزلة السؤال المحقّق، فالثانية جواب للسؤال المقدّر.

وعلى كلا الرأيين فالتنزيل لنكتة، كأن يراد إغناء السّامع عن أن يَسأل إراحة له، أو تعظيماً، أو يُراد ألا يسمع منه شيء كراهية لكلامه أو تحقيراً له. أو ألا ينقطع كلام المتكلم بكلامه، أو التنبيه على فطانته، وأن المقدّر عنده كالمذكور، أو التنبيه على بلادته، وأنّه لا يفهم إلاّ بالصراحة، أو القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وذلك بسبب تقدير السؤال وترك العطف.

وانظر (الاستئناف) وقد سبق في باب الهمزة.

٣٨٤ - التشابه

التشبيه الجاري على الأصل، أو التشبيه المطرد: هو ما يلحق فيه الأدنى بالأعلى، والمجهول بالمعلوم، والخفي بالجلي، والناقص بالكامل، والأصل في ذلك اعتبار وجه الشبه الذي يكون أوضح وأتم في المشبه به منه في المشبه.

كما أن التشبيه المقلوب هو ما عكست فيه هذه الأمور، فيدعي أن العلم والجلاء والكمال متوافرة في المشبه على درجة أتم من توافرها في المشبه به، للمبالغة في وصف المشبه به بالأوصاف التي أريد إثباتها له، حتى يخيل أنه أصل يقاس عليه ويلحق به.

وقد لا تراد المفاضلة بين الشيئين في صفة من الصفات، ولكن يراد إثبات أن أحدها مثل الآخر، لا يزيد عنه ولا ينقص. وهذا ما يسميه البلاغيون: (التشابه) ويعزلونه عن (التشبيه).

فإذا أريد الجمع بين شيئين في أمر من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً، سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم يوجدا فالأحسن ترك التشبيه، لأن الغرض أنه لم يقصد إلحاق الناقص بالزائد، فلا يؤتى بصيغة في التشبيه المقتضية لذلك احترازاً عن ترجيح أحد المتساويين عن الآخر، لأن في التشبيه ترجيح المشبه به على المشبه. وإنما قلنا إن «التشابه» يقتضي

التساوي، لأن تشابه زيد وعمرو قضية تنحلُّ في المعنى إلى قولنا: زيد يشبه عمراً، عمرو يشبه زيداً. فيكونان متساويين فيصير مضمون التشابه التساوي، وصار الكلام لمجرد الجمع الذي هو أعم من التفاوت.

وفي التشابه يترك التشبيه، ويعدل عن صيغته إلى الحكم بالتشابه بأن يؤتى بما يدل على التشابه والتساوي. وذلك بأن يعبر بالتفاعل المقتضي لحصول مدلوله من الجانبين، فيكون كل من الأمرين مشبهاً ومشبهاً به، فلا يكون من التشبيه السابق المقتضي لتعين المشبه من المشبه به. قيل: وشرط ذلك كون الفعل لازماً كتشابها وتماثلا؛ وأما إن كان متعدياً أفاد التشبيه، كيشبه كذا، أو يماثل كذا. وإنما يعدل إلى الحكم بما يدل على التماثل، لكونه هو المدعى المراد. كقول أبي إسحاق الصابي:

تشابه دمعي إذا جرى ومُدامتي
فمن مثل ما في الكأس عيني تسكبُ
فوالله ما أدري أبالخمر أسبلت
جفوني أم من عَبرتي كنت أشرب

لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه...

ومن التشابه قول الصاحب بن عباد:

رق الزجاج وراقت الخمرُ
وتشابها فتشاكل الأمرُ
فكأنما خمر ولا قدح
وكأنما قدح ولا خمرُ

ويجوز عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر التشبيه أيضاً، لأنهما وإن تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم، إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبهاً به لغرض من الأغراض وسبب من الأسباب، مثل زيادة الاهتمام، وكون الكلام فيه، كتشبيه غرة الفرس بالصبح، وتشبيه الصبح بغرة الفرس؛ متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك، إذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبهاً والصبح مشبهاً به، وتشبيه الشمس بالمرآة المجلوّة، أو الدينار الخارج من السكة، كما قال:

وكأن الشمس المنيرة دينا
رٌ جَلَتْهُ حدائدُ الضَّرَّابِ

وتشبيه المرآة المجلوّة أو الدينار الخارج من السكة بالشمس، متى أريد استدارة متلألىء متضمن الخصوص في اللون، وإن عظم التفاوت بين بياض الصبح وبياض الغرة، ونور الشمس،

ونور المرآة والدينار، وبين الجرمين، فإنه ليس شيء من ذلك بمنظور إليه في التشبيه. وعلى هذا ورد تشبيه الصبح في الظلام بعلَم أبيض على ديباج أسود في قول ابن المعتز:

والليل كالحلة السوداء لاح به
من الصباح طراز غير مرقومِ

فإنه تشبيه حسن مقبول، وإن كان التفاوت في المقدار بين الصبح والطراز في الامتداد والانبساط شديداً.

٣٨٥ ـ تشابه الأطراف

قال ابن أبي الإصبع: هذا الباب انفرد الإجدابي أبو إسحاق صاحب «كفاية المتحفظ» في اللغة باستنباطه، وسماه تسمية غير هذه التسمية فإنه سماه (التسبيغ) فلما تدبرت شواهده لم أجدها تطابق تسميته، لأن أصل التسبيغ في اللغة: الطول، ومن ذلك قولهم: درع سابغة، إذا كانت طويلة الأذيال، والتسبيغ في اصطلاح العروضيين عبارة عن زيادة حرف ساكن على السبب الخفيف في آخر الجزء وهو من الأول، وعلى هذا لا تكون تسمية أبي إسحاق لائقة بمسمى الباب.

وإذا سمعت ما أنشده بالباب علمت صحة ما قلت، فإنه أنشد في الباب قول ليلى الأخيلية في الحجاج بن يوسف:

إذا نزل الحجاج أرضاً مريضة
تتبع أقصى دائها فشفاها

شفاها من الداء العضال الذي بها
غلامٌ إذا هز القناةَ سقاها

سقاها فروّاها بشرب سجاله
دماء رجال يحلبون صداها

وقد كنت رأيت في شعر أبي نواس ما يدخل في هذا الباب، ورأيته أكثر بديعاً، لكونه شعر مولَّد، والأول أجزل، وهو:

خزيمة خير بني خازم
وخازم خير بني دارم

ودارم خير تميم وما
مثل تميم في بني آدم

إلا البهاليل بني هاشم
وهم سيوف لبني هاشم

والبيتان الأولان أردت، لأنهما من شواهد هذا الباب، وقد تبين ما أراده، وأن التسمية لا تليق بما أتى به من الشواهد، ولم أظفر من الكتاب العزيز في هذا الباب إلا بقوله تعالى: ﴿ الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دريّ ﴾ فالحظ تشابه أطراف هذه الجمل لتقدر هذا النظم قدره.

(بديع القرآن) ٢٣٠

٣٨٦ - التشبيـه

هـو الإخبار بـالشبه، وهـو اشتراك الشيئين في صفة أو أكثر، ولا يستوعب جميع الصفات، أو هو الوصف بأن أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة التشبيه، ناب منابه أو لم ينب، وقد جاء في الشعر وسائر الكلام بغير أداة التشبيه. أو هو صفة الشيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو جهات كثيرة، لا من جميع جهاته، لأنه لو ناسبه مناسبة كلية لكان إياه.

وللتشبيه تعريفات كثيرة لا تخرج في جوهرها عن مثل ما مرّ، ومنها ما ذكره عبد القاهر في «أسرار البلاغة»، وهو أن يثبت لهذا معنى من معاني ذاك أو حكماً من أحكامه، كإثباتك للرجل شجـاعة الأسد، وللحجة حكم النـور في أنها يفصل بها بين الحق والباطل، كما تفصل بالنور بين الأشياء، وهذا التعريف يبين وظيفة التشبيه وعمله، أكثر مما يدل على حقيقته وحدِّه.

والتمثيل ضرب من ضروب التشبيه، والتشبيه عام والتمثيل أخص منه فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلاً. وكثير من العلماء ينظرون إلى المعنى اللغوي للتشبيه، وهو التمثيل، لأن أهل اللغة يقولون: شبهته إياه، وشبهته به، تشبيهاً: مَثّلْتُه، فيجعلون التشبيه والتمثيل مترادفين، ومن هؤلاء ابن الأثير الذي ينعي على علماء البيان أنهم قد فرقوا بين التشبيـه والتمثيل، وجعلوا لهـذا بـابـاً منفـرداً، وهما شيء واحـد في أصل الوضع، يقال: شبهت هذا الشيء بهذا الشيء، كما يقال مثلته به، وما أعلم كيف خفي ذلك على أولئك العلماء مع ظهوره ووضوحه؟.

قال قدامة: إنه من الأمور المعلومة أن الشيء لا يشبه بنفسه، ولا بغيره من كل الجهات، إذ كان الشيئان إذا تشابها من جميع الوجوه ولم يقع بينهما تغاير البتة اتحدا فصار الاثنان واحداً، فبقي أن يكون التشبيه إنما يقع بين شيئين بينهما اشتراك في معانٍ تعمهما ويوصفان بها، وافتراق في أشياء ينفرد كل واحد منهما عن صاحبه بصفتهـا. وإذا كان الأمـر كذلك فأحسن التشبيه هو ما وقع بين الشيئين اشتراكهما في الصفات أكثر من انفرادهما فيها، حتى يدني بهما إلى حال الاتحاد.

ومما جاء من التشبيهات الحسان قول يزيد بن عوف العليمي، يذم صوت جرع رجل قراه اللبن:

فعبّ دخالاً جرْعُه متواتر
كوقع السحاب بالطِّراف الممدَّدِ

فهذا المشبِّه إنما شبه صوت الجرع بصوت المطر على الخباء الذي من آدم. ومن جودته أنه لما كانت الأصوات تختلف، وكان اختلافها إنما هو بحسب الأجسام التي يحدث الأصوات اصطكاكها فليس يدفع أن اللبن وعصب المريء اللذين حدث عن اصطكاكها صوت الجرع قريب الشبه من الأديم الموتر والماء اللذين حدث عن اصطكاكهما، صوت المطر.

وعند سلوك هذه السبيل في تعرف جودة التشبيه يستجاد قول جبهاء الأشجعي في تشبيه صوت حلب عنز بصوت الكير إذا نفخ:

كأن أجيج الكير إرزام شُخْبِها
إذا امتاحها في محلب الحي مائح

وقد قال أوس بن حجر: يشبه ارتفاع أصواتهم في الحرب تارة، وهمودها وانقطاعها تارة، بصوت التي تجاهد أمر الولادة:

لنا صرخة ثم إسكاتة
كما طرقت بنفاسٍ بكرْ

ولم يرد المشبه في هذا الموضع نفس الصوت وإنما أراد حاله في أزمان مقاطع الصرخات، وإذا نظر في ذلك وجد السبب الذي وفق بين الصوتين واحداً وهو مجاهدة المشقة والاستعانة على الألم بالتمديد بالصرخة. ومن جيد التشبيه قول الشمّاخ يذكر لواذ الثعلب من العقاب:

تلوذ ثعالب الشرفين منها
كما لاذ الغريم من التّبيع

وقد يختلف اللوذان بحسب اختلاف اللائذين، فأما التَّبِيع فهو مُلحٌّ في طلب الغريم لفائدة يرومها منه، والغريم بحسب ذلك مجتهد في الروغان واللواذ خوفاً من مكروه يلحقه، وكذلك الثعلب والعقاب سواء، لأن العقاب ترجو شبعها، والثعلب يخاف موته.

وقد يقع في التشبيه تصرف إلى وجوه تستحسن، فمنها أن تجمع تشبيهات كثيرة في بيت واحد وألفاظ يسيرة، كما قال امرؤ القيس:

له أيطلا ظبي وساقا نعامة
وإرخاءُ سِرحانٍ وتقريبُ تتفُلِ

فأتى بأربعة أشياء مشبهة بأربعة أشياء، وذلك أن مخرج قوله: «له أيطلا ظبي» إنما هو عَلى أن له أيطلين كأيطلي ظبي، وكذا «ساقان كساقي نعامة وإرخاء كإرخاء السرحان وتقريب كتقريب التتفل».

ومنها أن يشبَّه شيء بأشياء في بيت أو لفظ قصير، وذلك كما قال امرؤ القيس:

وتَعْطُو برخص غير شَثْنٍ كأنه
أساريع ظبي أو مساويك إسْحِلِ

ومنها أن يشبه شيء في تصرف أحواله بأشياء تشبهه في تلك الأحوال، كما قال امرؤ القيس يصف الدرع في حال طيّها:

ومسرودة السّكِّ موضونة
تضاءل في الطيِّ كالمِبْرَدِ

ثم وصفها في حال النشر في هذه الأبيات فقال:

تفيض على المرء أردانها
كفيض الأتيِّ على الجدجد

وكما قال يزيد بن الطّثْريّة يشبه رأسه في حال كون الجمَّة عليه وبعد حلق ثور أخيه إياها:

فأصبح رأسي كالصخيرة أشرفت
عليها عقاب ثم طارت عقابها

فقد أحسن يزيد في هذا البيت، حيث تصرف فيه في التشبيه، وأحسن أيضاً في تشبيه رأسه بعد الحلق بالصخرة، وذلك أنه قريب منها في الضخامة والملاسة واللون المائل إلى الخضرة.

ومن أبواب التصرف في التشبيه أن يكون الشعراء قد لزموا طريقاً واحدة في تشبيه شيء بشيء، فيأتي الشاعر من تشبيهه بغير الطريق التي أخذ فيها عامة الشعراء مثال ذلك: أن أكثر الشعراء يشبهون الخوذ بالبيض، كما قال سلامة ابن جندل:

كأن النعام باض فوق رؤوسهم
بنهي القذاف أو بنهي مُخفِّق

وقال معقِّر البارقي:

كأن نعام الدوِّ باض عليهمُ
وأعينهم تحت الحبيك الجواحِرُ

وأكثر الشعراء يلتزمون هذا التشبيه. قال أبو شجاع أحد بني سلامان بن مفرِّج من الأزد:

فلم أر إلا الخيل تعدو كأنما
سِنَوَّرُها فوق الرؤوس الكواكبُ

وربما كان الشعراء يأخذون في تشبيه شيء بشيء، والشبه بين هذين الشيئين من جهة ما، فيأتي شاعر آخر بتشبيهه من جهة أخرى، فيكون ذلك تصرفاً أيضاً. مثال ذلك أن جُلَّ الشعراء يشبهون الدرع بالغدير الذي تصفقه الرياح كما قال أوس ابن حجر:

وأملس حَوْليًّا كَنِهْيِ قرارة
أحسَّ بقاعٍ نفحَ ريحٍ فأجْفَلا

وقال آخر:

وعليَّ سابغة الذيول كأنها
سوْق الجنوب جناب نِهْيٍ مُفْرِط

وكثير من الشعراء ينحون في تشبيه الدروع هذا المنحى، وإنما يذهبون إلى الشكل، وذلك أن الريح تفعل بالماء في تركيبها إياه بعضاً على بعض ما يشبهه في حال التشكيل، بحال الدروع في مثل هذا الشكل، فقال سلامة بن جندل، عادلاً عن تشبيه الشكل إلى تشبيه اللين، وذلك أن اللين من دلائل جودة الدرع، لصغر قتيرها وحلقها:

فألقوا لنا أرسان كل نجيبة
وسابغة كأنها متنُ خِـرْنِق

وقال يذكر بريقها، وهو وجه غير الوجهين الأولين:

مداخَلةٍ من نسج داود سكُّها
كمنكِبِ ضاحٍ من عماية مشرقِ

وقال أبو هلال العسكري: يصح تشبيه الشيء بالشيء جملة، وإن شابهه من وجه واحد، مثل قولك: وجهك مثل الشمس ومثل البدر وإن لم يكن مثلهما في ضيائهما وعلوهما ولا عظمهما، وإنما شبهه بهما لمعنى يجمعهما وإياه وهو الحسن. وعلى هذا قول الله عز وجل: ﴿ وله الجوار المنشئات في البحر كالأعلام ﴾ وإنما شبه المراكب بالجبال من جهة عظمها، لا من جهة صلابتها ورسوخها ورزانتها. ولو أشبه الشيء الشيء من جميع جهاته لكان هو هو.

والتشبيه على ثلاثة أوجه:

فواحد منها تشبيه شيئين متفقين من جهة اللون مثل: تشبيه الليلة بالليلة، والماء بالماء، والغراب بالغراب، والحرة بالحرة.

والآخر تشبيه شيئين متفقين يعرف اتفاقهما بدليل، كتشبيه الجوهرة بالجوهرة، والسواد بالسواد.

والثالث تشبيه شيئين مختلفين لمعنى يجمعهما، كتشبيه البيان بالسحر، والمعنى الذي يجمعهما لطافة التدبير ودقة المسلك. وتشبيه الشدة بالموت، والمعنى الذي يجمعهما كراهية الحال، وصعوبة الأمر.

وأَجْوَدُ التشبيه وأبلغه ما يقع على أربعة أوجه:

أحدها: إخراج ما لا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه، وهو قول الله عز وجل: ﴿ والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ﴾ فأخرج ما لا يُحَسُّ إلى ما يُحَسُّ. والمعنى الذي يجمعهما بطلان المتوهَّم مع شدة الحاجة، وعظم الفاقة. ولو قال: يحسبه الرائي ماء لم

يقع موقع قوله (الظمآن) لأن الظمآن أشد فاقة إليه، وأعظم حرصاً عليه.

والوجه الآخر: إخراج ما لم تجر به العادة إلى ما جرت به العادة، كقوله تعالى: ﴿ وإذ نَتَقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة ﴾ والمعنى الجامع بين المشبه والمشبه به الانتفاع بالصورة.

والوجه الثالث: إخراج ما لا يعرف بالبديهة إلى ما يعرف بها. فمن هذا قوله عز وجل: ﴿ وجنة عرضها السموات والأرض ﴾ قد أخرج ما لا يعلم بالبديهة إلى ما يعرف بها، والجامع بين الأمرين العظم. والفائدة فيه التشويق إلى الجنة بحسن الصفة.

والوجه الرابع: إخراج ما لا قوة له في الصفة إلى ما له قوة فيها، كقوله عز وجل: ﴿ وله الجوار المنشئات في البحر كالأعلام ﴾ والجامع بين الأمرين العظم، والفائدة البيان عن القدرة في تسخير الأجسام العظام في أعظم ما يكون من الماء.

وعلى هذا الوجه يجري أكثر تشبيهات القرآن، وهي الغاية في الجودة، والنهاية في الحسن.

وقد جاء في أشعار المحدثين تشبيه ما يرى بالعيان بما ينال بالفكر، وهو رديء، وإن كان بعض الناس يستحسنه، لما فيه من اللطافة والدقة. وهو مثل قول الشاعر:

وكنت أعزَّ عزاً من قَنُوعٍ
يعوِّضه صَفُوحٌ من مَلُولِ

فصرت أذل من معنى دقيق
به فقر إلى فهم جليلِ

وكقول الآخر:

ونَدمان سقيت الراح صرفاً
وأفق الليل مرتفع السُّجوفِ

صَفَتْ وصفت زجاجتها عليها
كمعنى دقّ في ذهن لَطِيفِ

فأخرج ما تقع عليه الحاسة إلى ما لا تقع عليه، وما يعرف بالبيان إلى ما يعرف بالفكر. ومثله كثير في أشعارهم.

قال: والتشبيه بعد ذلك في جميع الكلام يجري على وجوه. منها تشبيه الشيء بالشيء صورة مثل قول الله عز وجل: ﴿ والقمرَ قدّرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ﴾ أخذه ابن الرومي فقال في ذم الدهر:

تأتي على القمر الساري نوائبه
حتى يُرى ناحلاً في شخص عُرجونِ

وأين يقع هذا من لفظ القرآن؟.

ومنها تشبيه الشيء بالشيء لوناً

وحسناً، كقول الله عز وجل: ﴿ كأنهن الياقوت والمرجان ﴾، وقوله تعالى: ﴿ كأنهن بيض مكنون ﴾.

ومنها تشبيهه به لوناً وسبوغاً، كقول امرىء القيس:

ومشدودة السَّكِّ موضونة
تضاءلُ في الطَّيِّ كالْمِبرَدِ
تفيض على المرء أردانها
كفيض الأتيِّ على الجَدْجَدِ

ومنها تشبيهه به لوناً وصورة. كقول النابغة:

تجلو بقادمتي حمامة أيكةٍ
بردٍ أُسِفَّ لِثَاتُه بالإثمد
كالأقحوان غَداةَ غبِّ سمائه
جفتْ أعاليه وأسفله ندِ

شبه الثغر بالأقحوان لوناً وصورة، لأن ورق الأقحوان صورته كصورة الثغر سواء، وإذا كان الثغر نقياً كان في لونه سواء.

ومما يتضمن معنى اللون وحده قول الأعشى:

وسبيئة مما تُعتِّقُ بابل
كدم الذبيح سلبتُها جريالها

ومنها تشبيهه به حركة، وهو قول عنترة:

غَرِداً يحك ذراعَه بذراعه
قدْح المكبِّ على الزناد الأجذمِ

وقال ابن رشيق: إن التشبيه على ضربين، والأصل واحد. فأحدهما التقدير، والآخر التحقيق.

فالذي يأتي على التقدير: التشبيه من وجه واحد دون وجه.

والذي يأتي على التحقيق: التشبيه على الإطلاق.

وقد يقع التشبيه بين الضدين والمختلفين، كقولك: العسل في حلاوته كالصبر في مرارته، أو كالخل في حموضته.

قال أبو الحسن العرّماني: وهذا الضرب من التشبيه لا يقال إلا بتقييد وتفسير.

ومن هذا النوع الذي ذكره الرماني قول إبراهيم بن المهدي للمأمون يعتذر:

لئن جحدتك معروفاً مَنَنْتَ به
إني لفي اللؤم أحظى منك في الكرمِ

وكذلك قول أبي نواس:

أصبح الحسن منك يا أحسن الأمّـ
ـة يحكي سماحة ابن حبيش

يريد أن هذا غاية كما أن ذاك غاية...

(العمدة) ١/ ٢٠٠

وقال صاحب البرهان: إن التشبيه ينقسم قسمين:

١ ـ تشبيه للأشياء في ظواهرها وألوانها وأقدارها، كما شبهوا اللون بالخمر، والقدَّ بالغُصْن، وكما شبه الله النساء في رقة ألوانهن بالياقوت، وفي نقاء أبشارهن بالبيض. قال تعالى: ﴿ كأنهن بيض مكنون ﴾.

٢ ـ ومنه تشبيه في المعاني، كتشبيههم الشجاع بالأسد، والجواد بالبحر، والحسن الوجه بالبدر. وكما شبه الله أعمال الكافرين في تلاشيها مع ظنهم أنها حاصلة لهم بالسراب الذي إذا دخله الظمآن الذي وعد نفسه به لم يجِده شيئاً. وكما شبه من لا ينتفع بالموعظة بالأصم الذي لا يسمع ما يخاطب به. وشبّه من ضل عن طريق الهدى بالأعمى الذي لا يبصر ما بين يديه.

وهذا كثير في القول وفي القرآن والشعر...

(البرهان) ٥٩

٣٨٧ ـ تشبيه شيئين بشيئين

خصّه ابن حجة الحموي بفصل خاص، فقال: هذا النوع أعني (تشبيه شيئين بشيئين) من المحاسن العزيزة الوقوع، بخلاف كبيرة العدد في التشبيه، فإن ذلك نوع (اللّفّ والنّشر) أحق به.

ومما حُكي عن بشّار بن برد أنه قال: ما زلت منذ سمعت قول امرىء القيس في وصف العقاب:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً
لدى وكرها العنّابُ والحشف البالي

لا يأخذ مني الهجوع حسداً له إلى أن قلت في وصف الحرب:

كأنّ مُثار النقع فوق رءوسنا
وأسيافنا ليلٌ تهاوت كواكبه

قال ابن حِجّة: ومما يعجبني في هذا الباب إلى الغاية قول إبراهيم بن سهل الإشبيلي:

كأن القلب والسلوان ذهن
يحوم عليه معنى مستحيل

ومن الغايات التي لا تدرك في هذا الباب ـ وأنا أستغفر الله ـ قولي من قصيدة:

حمرة الخدّ أبدت خيط عارضه
فخلت كأسَ مُدام وهو مشعور

وانظر (خزانة الأدب) ١٨٩

٣٨٨ ـ المتشابه

من جناس التركيب، وهو أن يتفق

اللفظان المتجانسان اللذان أحدهما مفرد والآخر مركب في الخط.

وسمِّي متشابهاً لتشابه اللفظين في الكتابة، كما تشابها في أنواع الاتفاقات الأُخرى غير الاسمية والفعلية والحرفية، وذلك كقول أبي الفتح البستي:

إذا ملك لم يكن ذاهبة
فدعه فدولته ذاهبة

فإن (ذاهبة) الأول مركب من (ذا) بمعنى صاحب و(هبة) وهي فِعلة من وهب، والثاني مفرد إذ هو اسم فاعل المؤنث من ذهب. وكتابتهما متفقة في الصورة، فالجناس بينهما متشابه.

وانظر (المرفوّ) وقد تقدم في باب الراء.

وانظر (المفروق) وسيأتي في باب الفاء.

٣٨٩ - المشابهة

مما ألحقه البلاغيون بالجناس. والمقصود بها ما يشبه الاشتقاق - وسيأتي - وليس به، بل هو اشتقاق أكبر، أي اتفاق في الحروف فقط من غير اشتراط الترتيب نحو قوله تعالى: ﴿ اثّاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾، وقوله تعالى: ﴿ قال إني لعملكم مِن القالين ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وجنى الجنّتين دانٍ... ﴾.

٣٩٠ - مشَابهةُ الصُّوَر

من الجناس الخطّي، ذكره عبد الرحمن بن عليّ اليزدَاديّ، وقال إنه سماه بهذا الاسم لتشابه صور الكلمات في الخطّ، كقوله: «إذا حَالَف فاحسبه قد خَالَفَ، وإذا أعار فاحسبه قد أغار»، فحالفَ وخالفَ في صورة واحدة، وأعار وأغار كذلك...

وانظر [كمال البلاغة] ٢٦

٣٩١ - المشجَّـر

هو نوع من النظم يُجْعَل في تفرُّعه على أمثال الشجرة. وسمي مشجّراً لاشتجار بعض كلماته ببعض، أي تداخلها. وكل ما تداخل بعض أجزائه في بعض فقد تشاجر.

والمشجَّر هو: أن ينظم البيت الذي هو جذع القصيدة، ثم يفرع على كل كلمة منهُ تتمة له من نفس القافية التي نظم بها، وهكذا من جهتيه اليمنى واليسرى، حتى يخرج منه مثل الشجرة. وإنما يشترط فيه أن تكون القطع المكملة كلها من بحر البيت الذي هو جذع

القصيدة، وأن تكون القوافي على رويّ قافيته أيضاً، وهو من عمل رجال الصنعة المتأخرين عن القرن الحادي عشر. وكان أدباء ذلك القرن يسمون بالمشجر هذا النوع المعروف اليوم بالمطرّز.

ولعل أخذ هذه التسمية مما يسمونه بشجرة النسب، إذ هما متشابهان في الوضع متفقان على الجملة في الترتيب، وهذه الكلمة: «شجرة النسب» كانت مستعملة في القرن الرابع وما بعده، بدليل وجود بعض كتب في الأنساب مسماة بهذا الاسم... وانظر (تأريخ آداب العرب للرافعي) ٢/٤٤٥.

٣٩٢ ـ شجاعة العربية

هي (الالتفات) وسيأتي في باب اللام. قالوا: إنما سمي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام. وذلك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره، ويتورد ما لا يتورده سواه. وكذلك هذا (الالتفات) في الكلام، فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات. ذكر ذلك ابن الأثير ـ (المثل السائر) ٢٢٥.

٣٩٣ ـ الشرط

الشرط في عرف أهل العربية قيد كحكم الجزاء. فقولك: «إن جئتني أكرمتك» بمنزلة قولك: أكرمك وقت مجيئك إليّ.

ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية أو الإنشائية، بل إن كان الجزاء خبراً فالجملة الشرطية خبرية كما في المثال السالف. وإن كان الجزاء إنشاءً فالجملة إنشائية نحو: «إن جاءك زيد فأكرمه».

وعند المنطقيين أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية، واحتمال الصدق والكذب. وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم به بلزوم الثاني للأول. فإذا قلت: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فعند أهل العربية (النهار) محكوم عليه، و (موجود) محكوم به، والشرط قيد له.

وعند المنطقيين المحكوم عليه الشرط، والمحكوم به هو الجزاء، ومفهوم القضية عندهم الحكم بلزوم الجزاء للشرط. وعند أهل العربية ثبوت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط.

وانظر (إنْ) وقد سبقت في باب الهمزة.

ونظر (إذا) وقد سبقت في باب الهمزة أيضاً.

وانظر (لوْ) وستأتي في باب اللام.

وانظر (تقييد المسند) وسيأتي في باب القاف.

٣٩٤ ـ التشريع

انظر (ذوات القوافي) وقد سبقت في باب الذال.

٣٩٥ ـ التشريع

هو (التوشيح) وسيأتي في باب الواو.

٣٩٦ ـ الاشتراك

عن ابن فارس: معنى (الاشتراك) أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر، كقوله جل ثناؤه: ﴿فاقذفيه في اليمّ فلْيُلقه اليمّ بالساحل﴾، فقوله: ﴿فليلقه﴾ مشترك بين الخبر وبين الأمر، كأنه قال: فاقذفيه في اليمّ يلقه اليمّ. ومحتمل أن يكون اليمّ أمر بإلقائه.

ومنه قولهم: أرأيت؟ فهو مرة للاستفتاء والسؤال، كقولك: أرأيت إن صلّى الإمام قاعداً، كيف يصلي من خلفه؟.

ويكون مرة للتنبيه، ولا يقتضي مفعولاً، قال الله جلّ ثناؤه: ﴿أرأيت إن كذّب وتولّى ألم يعلم بأن الله يرى﴾؟ ومن الباب قوله: ﴿ذرني ومن خلقتُ وحيداً﴾ فهذا مشترك محتمل أن يكون لله جلّ ثناؤه، لأنه انفرد بخلقه، ومحتمل أن يكون خلقته وحيداً فريداً من ماله وولده.

[الصاحبي ٢٢٥]

قال ابن رشيق: والاشتراك أنواع: منها ما يكون في اللفظ، ومنها ما يكون في المعنى.

فالذي يكون في اللفظ ثلاثة أشياء:

أحدهما: أن يكون اللفظان راجعين إلى حدّ واحد، ومأخوذين من حد واحد، فذلك اشتراك محمود، وهو (التجنيس).

والثاني: أن يكون اللفظ يحتمل تأويلين، أحدهما يلائم المعنى الذي أنت فيه، والآخر لا يلائمه، ولا دليل فيه على المراد. كقول الفرزدق:

وما مثلُه في الناس إلا مملّكاً
أبو أمّه حيٌّ أبوه يقاربه

فقوله: «حَيّ» يحتمل القبيل، ويحتمل الواحد الحيّ.

وهذا الاشتراك مذموم قبيح.

ومنه المليح الذي يحفظ كقول كثّير في قوله يشبب:

لعَمري لقد حبّبت كل قصيرة
إليّ وما يدري بذاك القصائرُ

عنيت قصيراتِ الجمال ولم أُرد
قصار الخُطا شرُّ النساء البحاترُ

فأنت ترى فطنته لما أحسّ بالاشتراك كيف نفاه، وأعرب عن معناه الذي نحا إليه.

النوع الثالث: ليس من هذا في شيء، وهو سائر الألفاظ المبتذلة للتكلم بها. ولا يسمى تناوله سرقة، ولا تداولها اتّباعاً، لأنها مشتركة لا أحد من الناس أولى بها من الآخر، فهي مباحة غير محذورة، إلّا أن تدخلها استعارة أو تصحبها قرينة تحدث فيها معنى، أو تفيد فائدة، فهناك يتميز الناس، ويسقط اسم الاشتراك الذي يقوم به العذر، ولو غيرت اللفظة، وأتى بما يقوم مقامها، كقول ابن أحمر:

بمقلَّص دَرَكَ الطريدَةَ متنُهُ
كصفَى الخليقة بالفضاء المُلْبَدِ

فقوله: (دَرَكَ الطريدة) وقول الأسود ابن يعفُر:

بمقلّص عَتِدٍ جهيرٍ شدُّه
قيد الأوابد والرهان جواد

جميعاً، كقول امرىء القيس:

* بمنجرد قيد الأوابد هيكل *

والاشتراك في المعاني نوعان:

أحدهما: أن يشترك المعنيان وتختلف العبارة عنهما، فيتباعد اللفظان، وذلك هو الجيّد المستحسن، نحو قول امرىء القيس:

كبكْر المقاناة البياض بصفرة
غذاها نمير الماء غير محلّل

وقول غيلان ذي الرّمّة:

نجلاء في بَرَجٍ صفراء في نعج
كأنها فضة قد مسَّها ذهب

فوصفها جميعاً لوناً بعينه، فشبه الأول بلون بيضة النعام. وشبه الثاني بلون الفضة قد خالطها الذهب، يسيراً: ولذلك قال: «قد مَسّها».

والنوع الثاني على ضربين:

أحدهما: ما يوجد في الطباع من تشبيه الجاهل بالثور والحمار، والحسن بالشمس والقمر، والشجاع بالأسد، وما شابه ذلك، لأن الناس كلّهم، الفصيح والأعجم، والناطق والأبكم فيه سواء، لأنّا نجده في الخليقة أولاً.

والآخر: ضرب كان مخترعاً، ثم كثر حتى استوى فيه الناس، وتواطأ عليه الشعراء آخراً عن أول، نحو قولهم في صفة الخدّ كالورد، وفي القدّ كالغصن، وفي العين كعين المهاة من الوحش، وفي

العنق كعنق الظبي، وكإبريق الفضة أو الذهب. فهذا النوع وما ناسبه قد كان مخترعاً، ثم تساوى الناس فيه، إلا أن يولّد أحد منهم فيه زيادة، أو يخصه بقرينة، فيستوجب بها الانفراد من بينهم. ومثل ذلك تشبيه العزم بهبوب الريح، والذكاء بشواظ النار...

(العمدة) ٢/ ٨٠

٣٩٧ ـ المشترك

هو اللفظ الذي لا يدل على معنى بعينه. فقد يريد الأديب الإبانة عن معنى، فيأتي بألفاظ لا تدل عليه خاصة، بل تشترك معه فيها معان أُخَر، فلا يعرف السامع أيها أراد.

وربما استبهَمَ الكلام في نوع من هذا الجنس، حتى لا يوقف على معناه إلا بالتوهم.

فمن الجنس الأول قول جرير:

لو كنت أعلم أن آخر عهدكم
يوم الرحيل فعلتُ ما لم أفعلِ

فوجه الاشتراك في هذا الباب أن السامع لا يدري إلى أي شيء أشار من أفعاله في قوله: «فعلت ما لم أفعل» أأراد أن يبكي إذا رحلوا؟ أو يهيم على وجهه من الغمّ الذي لحقه؟ أو يتبعهم إذا ساروا؟ أو يمنعهم من المضيّ على عزمة الرحيل؟ أو يأخذ منهم شيئاً يتذكرهم به؟ أو يدفع إليهم شيئاً يتذكرونه به؟ أو غير ذلك مما يجوز أن يفعله العاشق عند فراق أحبته، فلم يُبِن عن غرضه، وأحوج السامع إلى أن يسأله عمّا أراد فعله عند رحيلهم.

وليس هذا كقولهم: «لو رأيت عليّاً بين الصفّين» لأن دليل البسالة والنكاية في هذا الكلام بيِّن، وأمارة النقصان في بيت جرير واضحة، فمن يسمعه ـ وإن لم يكن من أهل البلاغة ـ يستبرده ويستغثه، ويسترجع الآخر ويستجيده.

ومثل ذلك قول سعد بن مالك الأزديّ:

فإنك لو لاقيتَ سعدَ بنَ مالكٍ
للاقيت منه بعض ما كان يفعلُ

فلم يُبن عمّا أراد بقوله: «يلقى» أخيراً أراد أم شرّاً؟ إلّا أن يسمع ما قبله أو ما بعده، فيتبين معناه. وأما في نفس البيت فلا يتبين مغزاه. ومثله قول أبي تمام:

وقمنا فقلنا بعد أن أفرد الثرى
به ما يقال في السحابة تُقلِعْ

فقول الناس في السحاب إذا ما أقلع على وجوه كثيرة، فمنهم من يمدحه، ومنهم من يذِمّه، ومنهم من كان يحب

إقلاعه، ومنهم من يكره انقشاعه، على حسب ما كانت حالاته عندهم ومواقعه منهم. فلم يُبن بقوله: «ما يقال في السحابة تقلع» معنى يعتمده السامع.

وأبين منه قول مسلم بن الوليد:

فاذهب كما ذهبت غوادي مزنة
أثنى عليها السهل والأوعار

على أن المحتجّ له لو قال: إن أكثر العادة في السحاب أن يحمد أثره، ويثني عليه بعده، لما كان مبعداً.

قال أبو هلال: ولم أرد عيب أبي تمام، وإنما أردت الإخبار عن وجوه الاشتراك، وذكر ما يتشعب منه، وما يقرب من بابه، وينظر إليه من قريب أو بعيد.

وأما ما يستبهم فلا يعرف معناه إلّا بالتوهم فهو مثل قول أبي تمام:

جهمية الأوصاف إلّا أنهم
قد لقبوها جوهر الأشياء

فوجه الاشتراك في هذا أن لجهم مذاهب كثيرة وآراء مختلفة متشعبة، لم يدل فحوى كلام أبي تمام على شيء منها يصلح أن يشبه الخمر، وينسب إليه. إلّا أن يتوهم المتوهم فيقول: إنه أراد كذا وكذا من مذاهب جَهْم[1]، من غير أن يدل الكلام على شيء بعينه. ولا يعرف معنى قوله: «قد لقبوها جوهر الأشياء» إلّا بالتوهم أيضاً... (الصناعتين) ٣٤.

٣٩٨ ـ المشترك

من المعاني هو الذي لا ينفرد أحد منه بسهم لا يساهم عليه، ولا يختص بقسم لا ينازع فيه، كتشبيه الحسن بالشمس والبدر، والجواد بالغيث والبحر، والبليد البطيء بالحجر والحمار، والشجاع الماضي بالسيف والنار، والصّب المستهام بالمخبول في حيرته، والسليم في سهره، والسقيم في أنينه وتألّمه.

قال القاضي الجرجاني في «الوساطة» فتلك أمور متقررة في النفوس، متصوّرة للعقول، يشترك فيها الناطق والأبكم، والفصيح والأعجم، والشاعر والمفحم، والحكم بالسرقة في هذا منتفية، والأخذ بالاتّباع مستحيل ممتنع.

وانظر (المبتذل من المعاني) وقد تقدم في باب الباء.

وانظر (المختص من المعاني) وقد تقدم في باب الخاء.

---

(١) هو جهم بن صفوان، زعيم الجهمية، الذين = يتفقون مع أهل السنة في القضاء والقدر مع ميل إلى الجبر. ولذلك يضعهم البعض تحت الجبرية، يقولون بخلق القرآن، وينفون صفات الباري ورؤيته، وغير ذلك من مقالاتهم.

٣٩٩ - التشطير

هو أن يقسم الشاعر بيْتَه شطرين، ثم يصرع كل شطر من الشطرين. ولكنه يأتي بكل شطر من بيته مخالفاً لقافية الآخر، كقول مسلم بن الوليد:

موفٍ على مُهَجٍ في يوم ذي رَهَجٍ
كأنه أجل يسعى إلى أمل

وكقول أبي تمام:

تدبيرُ معتصم بالله منتقِمٍ
لله مرتقب في الله مرتغب

٤٠٠ - التشطير

عند أبي هلال العسكري: وهو أن يتوازن المصراعات والجزآن، وتتعادل أقسامهما، مع قيام كل واحد منهما بنفسه، واستغنائه عن صاحبه.

ويكون في المنظوم كما يكون في المنثور. ومثاله من النثر قول بعضهم:

«مَن عتب على الزمان طالت معتبته، ومن رضِيَ عن الزمان طابت معيشته». وقول الآخر: «رأسُ المداراة تركُ المماراة».

فالجزآن من هذه الفصول متوازنا الألفاظ والأبنية.

وأما مثاله من المنظوم فكقول أوس بن حَجر:

فتحدِرُكمْ عبسٌ إلينا وعامرٌ
وترفعنا بكرٌ إليكمْ وتغلِبُ

وقول ذي الرُّمّة:

استحدث الركبُ عن أشياعهم خبراً
أمْ راجعَ القلبَ من إطرابه طربُ؟

وقول الآخر:

فأمّا الذي يُحصيهمُ فمكثِّرٌ
وأمّا الذي يُطريهمُ فمقلِّلُ

... وكقول البحتري:

إذا اسودّ فيه الشكُّ كان كواكباً
وإن سار فيه الخطبُ كان حبائلا
لأذْكرْتَه بالرُّمحِ ما كان ناسياً
وعلّمته بالسيف ما كان جاهلا
فمن كان منهم ساكتاً كنت ناطقاً
ومن كان منهم قائلاً كنت فاعلا

وكقول أبي هلال:

وعلى الرُّبا حُلَلٌ وشَاهنَّ الحَيَا
فمسَهَّمٌ ومعصّبٌ ومفوَّفُ
والبرقُ يلمعُ مثلَ سيفٍ يُنتضى
والسَّيلُ يجري مثل أفْعَى تزحفُ
والقطرُ يهمي وهو أبيضُ ناصعٌ
ويصيرُ سيلاً وهو أغبرُ أكلفُ

٤٠١ - المشطور

من التصريع، أن يكون التصريع في البيت مخالفاً لقافيته، فمن ذلك قول أبي نواس:

أَقِلْني قد ندمتُ على ذنوبي
وبالإقرار عُذْتُ من الجحودِ

فصرَّع بحرف الباء في وسط البيت، ثم قفّاه بحرف الدّال.

(المثل السائر ١/٣٤١)

وهذا هو (التجميع) عند قدامة، وقد سبق في حرف الجيم.

٤٠٢ - الاشتقاق

ألحقه البلاغيون بالجناس، وهو عند السّابقين منهم جناسٌ أيضاً، بل إن قدامة ابن جعفر يقصر اسم (التجنيس) عليه، ويسمّي الجناس التامّ (مُطابقاً).

والاشتقاق أن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد.

والمراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق، وهو (الاشتقاق الأصغر) الذي يفسّر بتوافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الترتيب، والاتفاق في أصل المعنى.

فخرج بذلك (الاشتقاق الأكبر) مثل الثّلْب، والثلْم.

وخرج به أيضاً (الاشتقاق الكبير) مثل الجذْب، والجبْذُ.

واشتراط الاتفاق في أصل المعنى هنا ليخرج به (الجناس التامّ) لأن المعنى فيه مختلف. ولذا لم يكن هذا (الاشتقاق) في حقيقته جناساً، بل ملحقاً بالجناس، لأنه لا بد في الجناس من اختلاف معنى اللفظين.

ومثله قوله تعالى: ﴿ فأَقِمْ وجهَك للدِّين القيِّم ﴾، فإن «أقِمْ» مع «القيّم» مأخوذان من «القيام»، أو من «قام، يقومُ»، ففيهما الأصول من الحروف، مع الترتيب، والاتفاق في أصل المعنى.

ومنه قوله تعالى: ﴿ فرَوْح ورَيْحان وجنّة نعيم ﴾. وقول النبيّ ﷺ: «الظلم ظلماتٌ يوم القيامة». وقول الشافعي رضي الله عنه، وقد سئل عن النّبيذ: «أجمع أهل الحرمين على تحريمه». وقول أبي تمام:

* فيا دمعُ أنجِدْني على ساكِني نجْدِ *

وقول البحتري:

يَعْشَى عن المجد الغَبيُّ ولن ترى
في سُؤْدَدٍ أَرَباً لغير أريبِ

٤٠٣ ـ المشْتَق

وهو فن من البديع، استخرجه أبو هلال العسكريّ، وهو عنده على وجهين:

١ ـ فوجهٌ منهما أن يشتق اللفظ من اللفظ. وذلك مثل قول الشاعر في رجل يقال له يحاب:

* وكيفَ ينجحُ مَنْ نصف اسمه خابا *

وقوله في «البانياس»:

في البانِياس إذا أُوطئتَ ساحَتِها
خوفٌ وحيفٌ وإقلالٌ وإفلاسُ
وكيف يَطمع في أمْنٍ وفي دَعَةٍ
مَنْ حلّ في بلدٍ نصف اسمه ياسُ

٢ ـ والوجه الآخر أن يشتق المعنى من اللفظ:

وذلك مثل قول أبي العتاهية:

حُلِقتْ لحيةُ موسى باسمهِ
وبِهَارُونَ إذا ما قُلبَا!

وقال ابن دريد:

لو أُوحِيَ النحوُ إلى نِفْطَوَيْهِ
ما كانَ هذا النحوُ يُقْرا عليهِ
أحرقه الله بنصْفِ اسمِهِ
وصيّر الباقي صُراخاً عليْهِ!

٤٠٤ ـ التشكك

عند ابن رشيق هو (تجاهل العارف) عند ابن المعتز، وهو (تجاهل العارف ومزج الشكّ باليقين) كما سمّاه أبو هلال العسكري. وهو (سوق المعلوم مساق غيره) عند السكاكي، وقَدْ مرّ كل ذلك في بابه.

قال ابن رشيق: وهو من مُلَح الشعر وطُرف الكلام. وله في النفس حلاوة وحسن موقع، بخلاف ما للغلوّ والإغراق.

وفائدته الدلالة على قرب الشبهين، حتى لا يفرق بينهما، ولا يميّز أحدهما من الآخر.

وقد سبقت أمثلة هذا الفن من المنظوم والمنثور في تلك الأبواب.

٤٠٥ ـ التشكيك

وهو أن يأتي المتكلم في كلامه بلفظة تشكك المخاطب، هل هي حشو أو أصليّة لا غنى للكلام عنها.

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ يأيها الذين آمنوا إذا تداينتُمْ بدَيْنٍ إلى أجلٍ مسمّىً فاكتبوه ﴾.. الآية. فإن لفظة «بدَيْنٍ» ـ الجارّ والمجرور ـ تُشكك السّامع، هل هي فضلة؟ إذ لفظة «تداينتمْ» تغني عنها أم هي يُحتاج إليها؟.

والجواب أنها أصلية، لأن لفظة «الدَّين»

لها محامل في اللسان، تقول: داينتُ فلاناً المحبّة، يعني جازيتُه. ومنه: «كما تَدينُ تُدانُ» كما قال رؤبة بن العجاج:

داينْتُ أَرْوَى والـديونُ تُقْضَى
فمـطلَتْ بعضاً وأدّت بعضَـا

وكلّ هذا هو الدَّيْن المجازي الذي لا يكتب به، ولا يُشهدُ عليه ولا فيه.

ولما كان المراد في الآية تبين الدَّين الذي يكتب عليه وفيه، وتبين الأحكام المتعلقة به، وما ينبغي أن يعمل فيه، أوجبت البلاغة أن يقول سبحانه «بدَيْن»: معناه يكتب به ويشهد عليه، ليقول بعد ذلك «فاكتبوه» فيعود الضمير على الدين المخصوص الذي يكتب، لا على مطلق الـدَّين الذي يـدلّ عليـه «تـداينتم». والمصادر تأتي في موضع لبيان النوع، كقولك ضربت ضرباً شديداً، فإنك إنما جئت بالمصدر لتصفه بالشدّة، لتبين نوعٍ الضّرب، فإن الضرب يكون شديداً، ويكون غير ذلك، ولم تردْ أن تخبر بوقوع الضرب منك، فإن ذلك عُلِم منك من قولك: «ضربت».

٤٠٦ ـ التشكيـك

هناك نوع آخر من التشكيك. وهو أن يـأتي المتكلم بجمـل من المعـاني، معطوف بعضها على بعض (بأوْ) التي للتشكيك خاصة، لا التي للتخيير، ولا التي للإباحة. كقوله تعالى: ﴿ ومن أظلم ممّن افترى على الله كذباً أو قال أُوحِيَ إليّ ولم يُوحَ إليه شيء ﴾.

وكقوله عزّ وجلّ: ﴿ أوْ جاء أحد منكم من الغائط أو لامَسْتم النساءَ ﴾..

(بديع القرآن ٢٨٠)

٤٠٧ ـ المشَاكلـة

المشاكلةُ في اللغة هي الممـاثلة، والذي تحرَّر في المصطلَح عند علماءِ هذا الفنّ أن المشاكلة هي: «ذِكْر الشَّيءِ بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير».

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وجزاءُ سيِّئةٍ سيِّئة مثلها ﴾ فالجزاء عن السيئـة في الحقيقة غير سيِّئة، والأصل: وجزاء سيئة عقوبة مثلها.

ومثله قوله تعـالى: ﴿ تعلمُ ما في نفسي ولا أعلمُ مـا في نفسـك ﴾. والأصل: تعلم ما في نفسِي، ولا أعلمُ ما عنـدك، فإن الحقّ تعـالَى وتقدّس لا يُستَعمل في حقه لفظ: «النفس» إلاّ أنها استُعملتْ هنا مشاكلة، لما تقدّم من لفظ النفس.

ومنه قوله تعالى: ﴿ ومَكـروا ومكرَ

اللهُ ﴾. والأصل: أخذهم بمكرهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدُوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾. أي: فعاقبوه، فعدَل عن هذا لأجل المشاكلة اللفظية.

وفي الحديث قوله ﷺ: «فإنّ الله لا يَملُّ حتّى تَملّوا». الأصل: فإن الله لا يقطع عنكم فضله حتى تملّوا من مسألته، فوضع «لا يملّ» موضع «لا يقطع الثواب» على جهة المشاكلة، وهو مما وقع فيه لفظ المشاكلة أولاً.

ومنه قول عمرو بن كلثوم:

ألَا لا يجْهلَنْ أحدٌ علينا
فنجهلَ فوقه جهلِ الجاهلينا

أي: فنجازيه على جهله، فجعل لفظة «نجهل» موضع «فنجَازِيه»، لأجل المشاكلة.

ومنه قول الشاعر:

قالُوا اقترحْ شيئاً نُجِدْ لك طبخَه
قلتُ اطبخُوا لي جُبَّةً وقميصا

أراد «خِيطُوا» فذكره بلفظ: «اطبخوا» لوقوعه في صحبة «طَبْخَهُ».

قال ابن حجة الحموي: قد تقرر أن هذا النوع، أعني (المشاكلة اللفظية) أن يأتي المتكلم في كلامه باسم من الأسماء المشتركة في موضعين، فتشاكل إحدى المشاكلتين اللفظيتين الأخرى في الخطّ واللفظ، ومفهومهما مختلف. ومن إنشادات التبريزي في هذا الباب قول أبي سعيد المخزومي:

حَدَقُ الآجالِ آجالُ
والهوَى للمرْءِ قتَّالُ

فلفظة «الآجال» الأولى أسراب البقر الوحشية، والثانية منتهى الأعمار، وبينهما مشاكلة في اللفظ والخط.

قال الشيخ زكي الدين ابن أبي الأصبع في كتابه المسمّى بتحرير التحبير: هذا الشاهد وأمثاله داخل في باب (التجنيس).

قال ابن حجة: قول الشيخ زكيّ الدين ظاهر، ليس في صحته سقم. وهذا البيت الذي أنشده التبريزي من أحسن الشواهد على (الجناس التام).. ولو اعتمد البديعيون على (المشاكلة المعنوية) لخلصوا من هذا الاعتراض..

[خزانة الأدب وغاية الأرب ٣٥٦]

وانظر (التجنيس) وقد سبق في باب الجيم.

وانظر (تجانس البلاغة) وقد سبق في باب الجيم.

٤٠٨ - المشكِل

قال ابن فارس: وأما (المشْكل) فالذي يأتيه الإشكال من غرابة لفظه، أو أن تكون فيه إشارة إلى خبر لم يذكره على جهته، أو أن يكون الكلام في شيء غير محدود، أو أن يكون وجيزاً في لفظه غير مبسوط، أو أن تكون ألفاظه مشتركة.

٤٠٩ - الشماتة

قال ابن أبي الأصبع:

ولم أظفر منه في الكتاب العزيز بشيء إلا قوله تعالى لفرعون وقد قال فرعون: ﴿آمنت أنه لا إلَه إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل﴾ إلى قوله تعالى: ﴿آلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها. وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون﴾، وعجز الآية أردت وكقوله سبحانهُ: ﴿هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون﴾.

(بديع القرآن ٢٨٢)

٤١٠ - الاستشهاد والاحتجاج

مما استخرجه أبو هلال العسكري قال: وهذا الجنس كثير في كلام القدماء والمحدثين، وهو أحسن ما يتعاطى من أجناس صنعة الشعر، ومجراه مجرى التذييل لتوليد المعنى، وهو أن تأتي بمعنى، ثم تؤكده بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأول، والحجة على صحته.

فمثاله من النثر: ما كتب به كافي الكفاة في فصل له: فلا تقس آخر أمرك بأوَّله، ولا تجمع من صدره وعجزه، ولا تحمل خوافي صنعك على قوادمه، فالإناء يملؤه القطر فيُفعَمُ، والصغير يقترن بالصغير فيعظم، والدَّاء يُلِمُّ ثم يَصْطَلِمُ، والجرح يتباين ثم ينفتق، والسيف يمَسُّ ثم يقطع، والسهم يردُّ ثم ينفذ.

ومن الاستشهاد قول الآخر:

إنما يعشق المنايا من الأقـ
ـوام من كان عاشقاً للمعالي
وكذاك الرماح أول ما يُكـ
ـسر منهن في الحروب العوالي

وقال أبو تمام:

همُ مزقوا عنه سبائب حلمه
وإذا أبو الأشبال أُحْرِج عاثا

وقال أيضاً:

عتقت، وسيلته وأية قيمة
للمشرفي العضب ما لم يعتقِ

وقال أيضاً:

فاضمم قواصيهم إليك فإنه
لا يزخر الوادي بغير شعابِ
والسهم بالريش اللؤام ولن ترى
بيتاً بلا عمد ولا أطناب[1]

وقول بشار:

فلا تجعل الشورى عليك غضاضة
فإن الخوافي قوة للقوادم

وقول الفرزدق:

تصرَّمَ مني وُدُّ بكر بن وائل
وما كاد لولا ظلمهم يتصرمُ
قوارضُ تأتيني ويحتقرونها
وقد يملأ القطرُ الإناءَ فيُفْعمُ
(الصناعتين ٤١٧)

قلت: ما مثل به أبو هلال لما سماه (الاستشهاد والاحتجاج) لا يبعد عما مثل به قدامة وغيره (للتمثيل)، بل إن أبا هلال نفسه ذكر في آخر هذا الباب أن أكثر هذه الأمثلة تدخل في التشبيه أيضاً، فتأمل!.

وانظر (التمثيل) وسيأتي في باب الميم.

(١) القواصي: البعيدون، زخر: ارتفع ماؤه، الشعاب: الطرق في الجبل، اللؤام: الجيد الالتئام، الأطناب: حبال يشد بها سرادق البيت.

٤١١ - الإشارة

من التجنيس، وهي تجنيس (الرسالة) وقد سبق في حرف الراء. وتجنيس الإشارة هو الضرب الثاني من الجناس المعنوي، والضرب الأول هو جناس (الإضمار) وسيأتي في حرف الضاد.

قال ابن حجة الحموي في «جناس الإشارة والكناية»: وسبب ورود هذا النوع في النظم أن الشاعر يقصد المجانسة في بيته بين الركنين من الجناس، فلا يوافقه الوزن على إبرازهما، فيضمر الواحد، ويعدل بقولته إلى مرادف فيه كناية تدل على الركن المضمر. فإن لم يتفق له مرادف الركن المضمر يأتي بلفظة فيها كناية لطيفة تدل عليه. وهذا لا يتفق في الكلام المنثور. والذي يدل عليه المرادف قول امرأة من عقيل، وقد أراد قومها الرحيل عن بني ثهلان، وتوجه منهم جماعة يحضرون الإبل، وهو:

فما مكثنا دام الجمال عليكما
بثهلان إلا أن تُشدَّ الأباعرُ

أرادت أن تجانس بين الجَمال والجِمال فلم يُساعدها الوزن ولا القافية، فعدلت إلى مرادفة الجِمال بالأباعر. والذي يدل على مضمره اللفظة الظاهرة

بالكناية اللطيفة قول دعبل في امرأته سلمى:

إني أحبك حباً لو تضمنه
سلمى سميُّك ذاك الشاهق الراسي

فالكناية اللطيفة في سَمِيُّكِ لأنها أشعرت أن الركن المضمر في سلمى يظهر منه جناس الإشارة بين الركن الظاهر والمضمر في «سلمى» و«سلمى» الذي هو الجبل؛ ومثله قول الآخر:

وتحت البراقع مقلوبُها
تدبُّ على ورد تلك الخدود

فكنى عن العقارب بمقلوب البراقع. ولا شك أن بين اللفظ المصرح به والمكنى عنه تجانساً. ومثله قول الآخر يهجو مغنياً ثقيلاً:

قال غنّيت ثقيلاً
قلتُ قد غنّيت نفسك!

ومن الكنايات بالمرادف قول شرف الدين بن المحلاوي، وهو غاية في هذا النوع:

وبدت نظائر ثغره في قرطه
فتشابها متخالفين فأشكلا
فرأيت تحت البدر سالفة الطلا
ورأيت فوق الدُّرّ مُسْكرة الطلا

أراد أن يجانس بين سالفة الطلا وسلافة الطلا، فلم يساعده الوزن، فعدل بقوته إلى المسكرة وهي مرادفة السلافة.

٤١٢ ـ الإشارة

من الكناية، وهي (الإيماء) وسيأتي في باب الواو.

٤١٣ ـ الإشارة

من أصناف الدلالات، ذكرها الجاحظ، قال: فأما الإشارة فباليد وبالرأس، وبالعين، والحاجب، والمنكب، إذا تباعد الشخصان، وبالثوب والسيف. وقد يتهدَّد رافع السيف والسَّوط، فيكون ذلك زاجراً ومانعاً رادعاً، ويكون وعيداً وتحذيراً. والإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه.

وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط. وبعد، فهل تعدو الإشارة أن تكون صورة معروفة، وحلية موصوفة، على اختلافها في طبقاتها ودلالاتها؟. وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح مرفق كبير، ومعونة حاضرة، في أمور يسترها بعض الناس من بعض، ويخفونها من الجليس وغير الجليس. ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى

خاص الخاص، ولجهلوا هذا الباب البتة... وقد قال الشاعر في دلالات الإشارة:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها
إشارة مذعور ولم تتكلمِ
فأيقنتُ أن الطرف قد قال مرحبا
وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيِّمِ

وقال الآخر:

وللقلب على القلب
دليل حين يلقاه
وفي الناس من الناس
مقاييس وأشباه
وفي العين غنى للمر
ء أن تنطق أفواه

وقال آخر:

العين تبدي الذي في نفس صاحبها
من المحبة أو بغض إذا كانا
والعين تنطق والأفواه صامتة
حتى ترى من ضمير القلب تبيانا

هذا ومبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت. فهذا أيضاً باب تتقدم فيه الإشارة الصوت.

والصوت هو آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يوجد التأليف. ولن تكون حركات اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً إلا بظهور الصوت ولا تكون الحروف كلاماً إلا بالتقطيع والتأليف. وحسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللسان، مع الذي يكونٍ مع الإشارة من الدلِّ والشكل، والتقتّل والتثني[1]، واستدعاء الشهوة، وغير ذلك من الأمور.

(البيان والتبيُّن ١ / ٧٩)

وانظر (الدلالة) وقد تقدمت في باب الدال.

٤١٤ - الإشارة

عند قدامة، هي إيجاز القصر (في باب القاف) عند غيره، وهي من نعوت ائتلاف اللفظ والمعنى، وهي أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معان كثيرة بإيماء إليها، أو لمحة تدل عليها، كما قال بعضهم - وقد وصف البلاغة - فقال: هي لمحة دالة.

وذلك مثل قول امرىء القيس:

فإن تهلكْ شنوءة أو تبدّل
فسيري إن في غسان خالا
بعزِّهم عززتِ وإن يذلّوا
فذلُّهمُ أنالك ما أنالا

(١) التقتل بالقاف: الاختيال والتثني والتكسر في المشي.

فبنية هذا الشعر على أن ألفاظه مع قصرها قد أشير بها إلى معان طوال، فمن ذلك قوله: «تهلك أو تبدّل»، ومنه قوله: «إن في غسان خالاً» ومنه ما تحته معان كثيرة وشرح طويل، وهو قوله: «أنا لك ما أنالا» ومثل قول طرفة:

موضوعها زوْل ومرفوعها
كمرٍّ غيث لَجِب وسْط ريحْ

فقوله: «زول» مشارٌ به إلى معان كثيرة وهو شبيه بما يقول الناس في إجمال نعت الشيء واختصاره: عجيب. ومثل قول إسماعيل بن يسار:

هاج ذا القلبَ من تذكر جُمْلٍ
ما يهيج المتيّمَ المحزونا

فقد أشار هذا الشاعر بقوله: «ما يهيج المتيم المحزونا» إلى معان كثيرة.

ومثل قول امرىء القيس:

على هيكل يعطيك قبل سؤاله
أفانين جرْيٍ غير كزٍّ ولا وانِ

فقد جمع بقوله: «أفانين جري» على ما لو عُدَّ لكان كثيراً، وضم إلى ذلك أيضاً جميع أوصاف الجودة في هذا الفرس، وهو قوله: «قبل سؤاله» أي يذهب في هذه الأفانين طوعاً من غير حثٍّ، وفي قوله: «غير كزّ ولا وان» ينفي عنه أنه يكون معه الكزازة من قبل الجماح والمنازعة، والونى من قِبَل الاسترخاء والفترة.

والإشارة عند أبي هلال: هي أن يكون اللفظ القليل مشاراً به إلى معان كثيرة بإيماء إليها، ولمحة تدل عليها، وذلك كقوله تعالى: ﴿ إذ يغشى السدرة ما يغشى ﴾. وقول الناس: لو رأيت علياً بين الصفين، في حث وإشارة إلى معان كثيرة.

قال: وأخبرنا أبو أحمد قال: أخبرنا أبو بكر الصولي قال: أخبرنا الحَزَنْبلُ، قال: لما ولِّي المهتدي بالله وزارته سليمان بن وهب قام إليه رجل من ذوي حرمته، فقال: أعز الله الوزير، خادمك المؤمل لدولتك، السعيد بأيامك، المنطوي القلب على مودتك، المبسوط اللسان بمدحتك، المرتهن الشكر بنعمتك، وإنما أنا كما قال القيسي: ما زلت أمتطي النهار إليك، وأستدل بفضلك عليك، حتى أجنني الليل، فقبض البصر، ومحا الأثر، قام بدني، وسافر أملي، والاجتهاد عذر، وإذا بلغتك فقدْني. فقال سليمان: لا بأس عليك، فإني عارف بوسيلتك محتاج إلى كفايتك، ولست أؤخر عن يومي هذا توليتك بما يحسن عليك أثره، ويطيب لك خيره إن شاء الله.

فقوله: «وإذا بلغتك فَقَدْني» إشارة إلى معان كثيرة يطول شرحها. . .

(الصناعتين ٣٤٨)

قال ابن رشيق: والإشارة من غرائب الشعر وملحه، وبلاغته عجيبة تدل على بعد المرمى وفرط المقدرة، وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرز والحاذق الماهر، وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة، واختصار وتلويح يعرف مجملاً، ومعنى بعيد من ظاهر لفظه، فمن ذلك قول زهير:

فإني لو لقيتك واتجهنا
لكان لكل منكرة كفاء

فقد أشار له بقبح ما كان يصنع لو لقيه، وهذا عند قدامة أفضل بيت في الإشارة، وقول الآخر:

جعلت يديَّ وشاحاً له
وبعض الفوارس لا يعتنق

وهذا النوع من الشعر هو (الوحي) عندهم. وأنشد الحاتمي عن علي بن هارون عن أبيه عن حماد عن أبيه إسحاق ابن إبراهيم الموصلي:

جعلنا السيف بين الخدِّ منه
وبين سواد لِمّته عذارا

فأشار إلى هيئة الضربة التي أصابه بها دون ذكرها إشارة لطيفة دلت على كيفيتها، وإنما وصف أنهم ضربوا عنقه، ويروى «بين الجيد». ومثله قول الآخر:

ويوم يُبيل النساء الدِّماء
جعلت رداءك فيه خمارا

يريد بالرداء الحسام، كما قال متمم بن نويرة:

لقد كفَّن المنهالُ تحت ردائه
فتى غير مبطان العشيات أروعا

وقوله إنه جعله خماراً، أي قنعت به الفرسان، وأشار بقوله: «يبيل النساء الدماء» إلى وضع الحوامل من شدة الفزع. ومما جاء من الإشارة على معنى التشبيه قول الراجز يصف لبناً ممذوقاً:

* جاءوا بمذقٍ هلْ رأيت الذئب قطْ *

فإنما أشار إلى تشبيه لونه، لأن الماء غلب عليه فصار كلون الذئب.

ومن أنواع الإشارة (التفخيم) و(الإيماء) فأما التفخيم فكقول الله تعالى: ﴿ القارعة ما القارعة ﴾! وقال كعب بن سعيد الغنوي:

أخي ما أخي لا فاحشٌ عند بيته
ولا ورعٌ عند اللقاء هَيُوبُ

وأما الإيماء فكقول الله عز وجل: ﴿ فغشيهم مَن اليم ما غشيهم ﴾ فأومأ

إليه، وترك التفسير معه. وقال كثير:

تجافيتِ عني حين لا ليَ حيلةٌ
وخلّفتِ ما خلّفتِ بين الجوانحِ

فقوله: «وخلفت ما خلفت» إيماء مليح. ومثله قول ابن ذريح:

أقول إذا نفسي من الوجدْ أصعدتْ
بها زفرة تقتادني هي ما هيا

ومن أنواعها (التعريض) كقول كعب ابن زهير لرسول الله ﷺ:

في فتية من قريش قال قائلُهم
ببطْن مكة لما أسلموا: زولوا

فعرّض بعمر بن الخطاب، وقيل بأبي بكر، رضي الله عنهما، وقيل برسول الله ﷺ تعريض مدح، ثم قال:

يمشون مشي الجمال الزُّهر يعصمُهمُ
ضربٌ إذا عرَّد السود التنابيلُ

فقيل إنه عرّض في هذا البيت بالأنصار، فغضبت الأنصار، وقال المهاجرون: لمْ تمدحنا إذ ذممتهم، حتى صرح بمدحهم في أبيات يقول فيها:

من سرَّه كرم الحياة فلا يزل
في مقنب من صالحي الأنصار

ومن مليح التعريض قول أيمن بن خريم الأسدي لبشر بن مروان يمدحه ويعرِّض بكلف كان بوجه أخيه عبد العزيز، حين نفاه من مصر على يد نصيب الشاعر مولاه:

كأن التاجَ تاجَ بني هرقل
جَلَوْه لأعظم الأعياد عيدا
يصافح خد بشرٍ حين يمسي
إذا الظلماء باشرت الخدودا

فهذا من خفيِّ التعريض، لأنه أوهم السامع أنه إنما أراد المبالغة بذكر الظلماء لا سيما وقد قال: «حين يمسي» وإنما أراد الكلف. هكذا حكت الرواة.

ومن أفضل التعريض مما يجل عن جميع الكلام قول الله عز وجل: ﴿ ذق إنك أنت العزيز الكريم ﴾ أي الذي كان يقال له هذا أو يقوله، وهو أبو جهل، لأنه قال: ما بين جبليها - يعني مكة - أعز مني ولا أكرم. وقيل: بل ذلك على معنى الاستهزاء به.

ومن أنواعها (التلويح) كقول المجنون قيس بن معاذ العامري:

لقد كنت أعلو حبَّ ليلى فلم يزل
بيَ النقض والإبرام حتى علانيا

فلوّح بالصحة والكتمان، ثم بالسقم والاشتهار تلويحاً عجيباً.

وإياه قصد أبو الطيب بعد أن قلبه ظهراً لبطن، فقال:

كتمت حبك حتى منك تكرمةً
ثم استوى فيك إسراري وإعلاني
لأنه زاد حتى فاض عن جسدي
فصار سقمي به في جسم كتماني

إلا أنه أخفاه وعقّده كما ترى، حتى صار أحجية يتلافاها الناس.

ومن أجود ما وقع في هذا النوع قول النابغة يصف طول الليل:

تقاعس حتى قلت ليس بمنقضٍ
وليس الذي يرعى النجوم بآيب

«الذي يرعى النجوم» يريد به الصبح، أقام مقامه الراعي الذي يغدو فيذهب بالإبل والماشية، فيكون حينئذ تلويحه هذا عجباً في الجودة.

وأما من قال: إن الذي يرعى النجوم إنما هو الشاعر الذي شكا السهر وطول الليل فليس على شيء.

ومن أنواع الإشارات (الكناية والتمثيل) كما قال ابن مقبل ـ وكان جافياً في الدين يبكي أهل الجاهلية، وهو مسلم ـ فقيل له في ذلك، فقال:

وما ليَ لا أبكي الديار وأهلَها
وقد رادها رُوّادُ عَكٍّ وحمِيْرا
وجاء قطا الأحباب من كل جانب
فوقّع في أعطاننا ثم طيّرا

فكنى عما أحدثه الإسلام، ومثّل كما ترى.

ومن أنواعها (الرمز) كقول أحد القدماء يصف امرأة قتل زوجها وسُبِيَتْ:

عَقَلْتُ لها من زوجها عدد الحصى
مع الصبح أو معْ جنح كل أصيلِ

يريد أني لم أعطها عقلاً ولا قوداً بزوجها إلا الهمَّ الذي يدعوها إلى عدِّ الحصى. وأصله من قول امرىء القيس:

ظللت ردائي فوق رأسي قاعداً
أعدُّ الحصى ما تنقضي عبراتي

ومن مليح (الرمز) قول أبي نواس يصف كئوساً ممزوجة فيها صور منقوشة:

قرارتها كسرى وفي جنباتها
مها تدَّريها بالقسى الفوارسُ
فللخمر ما زُرَّتْ عليها جيوبها
وللماء ما دارت عليه القلانسُ

يقول إن حد الخمر من صور هذه الفوارس التي في الكئوس إلى التراقي والنحور، وزيد الماء فيها مزاجاً، فانتهى الشراب إلى فوق رءوسها. ويجوز أن يكون انتهاء الحباب إلى ذلك الموضع لما مزجت فأزبدت. والأول أملح، وفائدته معرفة حدِّها صِرفاً من معرفة حدِّها ممزوجة. وهذا عندهم مما سبق

إليه أبو نواس. وأرى والله أعلم أنه إنما تحلّق هذا المعنى من قول امرىء القيس:

فلما استطابوا صبّ في الصّحن نصفه
ووافي بماء غير طَرْقٍ ولا كَدْرِ

وأصل (الرمز) الكلام الخفي الذي لا يكاد يفهم، ثم استعمل حتى صار (الإشارة).

وقول الفرّاء: الرمز بالشفتين خاصة.

ومن الإشارات (اللمحة) كقول أبي نواس يصف يوماً مطيراً:

وشمسه حرَّة مخدَّرة
ليس لها في سمائها نور

فقوله (حرة) يدل على ما أراد في باقي البيت إذ كان من شأن الحرة الخفر والحياء، ولذلك جعلها مخدَّرة، وشأن القيان والمملوكات التبذل والتبرج... (العمدة) ١/ ٢١٠.

ومن الإشارة أيضاً عند ابن رشيق:

اللُّغز: وسيأتي في باب اللام.
واللّحن: وسيأتي في باب اللام.
والتّعمية: وستأتي في باب العين.
والتورية: وستأتي في باب الواو.
والمصحوبة: وستأتي في باب الصاد.
والحذف: وسبق في باب الحاء.
والتتبيع: وسبق في باب التاء.

باب الصاد

باب الصاد

٤١٥ - المصحوبة

المصحوبة من أقسام (الإشارة) عند ابن رشيق. قال وهي عند أكثرهم معيبة، كأنها حشو واستعانة على الكلام. نحو قول أبي نواس:

قال إبراهيم بالـ
ـمال كذا غرباً وشرقا

ولم يأت بها أبو نواس حشواً، ولكن شطارة وعبثاً بالكلام، وإن شئت قلت بياناً وتثقيفاً، كما قال رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص: «وكيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس قد مرجتْ عهودهم وأماناتهم، واختلفوا، فكانوا هكذا...»، وشبّك بين أصابع يديه. ولا أحد أفصح من رسول الله ﷺ، ولا أبعد كلاماً منه من الحشو والتكلف.

وقالوا: مبلغ الإشارة أبلغ من مبلغ الصوت. فهذا باب تتقدم الإشارة فيه الصوت.

وقيل حسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللسان، جاء بذلك الرُّمّاني نصاً، وقاله الجاحظ من قبل. وأخذ على بعض الشعراء في قوله:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها
إشارة مذعور ولم تتكلمِ
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً
وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيمِ

إذْ كان هذا كله مما لا تحتمله إشارة خائف مذعور.

ولما أقام معاوية الخطباء لبيعة يزيد قام رجل من ذي الكلاع، فقال: هذا أمير المؤمنين، وأشار بيده إلى معاوية، فإن مات فهذا، وأشار إلى يزيد، فمن أبى فهذا، وأشار إلى السيف. ثم قال:

معاوية الخليفة لا نماري
فإن يهلك فسائسنا يزيدُ
فمن غلب الشقاء عليه جهلاً
تحكّم في مفارقة الحديدُ

وقد جاء أبو نواس بإشارات أخر لم تجر العادة بمثلها، وذلك أن الأمين بن زبيدة قال له مرة: هل تصنع شعراً لا قافية له؟ قال: نعم. وصنع من فوره ارتجالاً:

ولقد قلت للمليحة قولي
من بعيد لمن يحبك (إشارة إلى قبلة)
فأشارت بمعصم ثم قالت
من بعيد خلاف قولي (إشارة لالا)
فتنفست ساعة ثم إني
قلت للبغل ذلك (إشارة امش)

فتعجب جميع من حضر المجلس من اهتدائه وحسن تأتيه، وأعطاه الأمين صلة شريفة...

(العمدة) ٢١٣/١

قلتُ: ما ذكره ابن رشيق في هذا اللون من إشارة يبعد عن الإشارة بمعناها المعروف عند النقاد والبلاغيين، وهو إيجاز العبارة حتى تصير كاللمحة الدالة.

وما ذكره ابن رشيق لا ينطبق إلّا على الإشارة الحسية، وقد عدها الجاحظ قبله من صنوف البيان.

٤١٦ - صحة التفسير

من نعوت المعاني عند قدامة، وهي أن يضع الشاعر معاني يريد أن يذكر أحوالها في شعره الذي يصفه، فإذا ذكرها أتى بها من غير أن يخالف معنى ما أتى به منها، ولا يزيد أو ينقص، مثل قول الفرزدق:

لقد خنتَ قوماً لو لجأتَ عليهم
طريدَ دم أو حاملاً ثقل مَغْرَمِ

فلما كان هذا البيت محتاجاً إلى تفسير قال:

لألفيت فيهم معطياً أو مطاعناً
وراءك شزراً بالوشيج المقوَّمِ

ففسر قوله: «حاملاً ثقل مغرم» بأنه يلقي فيهم من يعطيه. وفسر قوله: «طريد دم» بقوله إنه يلقي فيهم من يطاعن دونه ويحميه.

ومثل قول الحسين بن مُطير الأسدي:

فله بلا حزن ولا بمسرة
ضحكٌ يراوح بينه وبكاءُ

ففسّر «بلا حزن» ببكاء، وفسر «ولا بمسرة» بضحك.

وقال صالح بن جناح اللخمي:

لئن كنتُ محتاجاً إلى الحلم إنني
إلى الجهل في بعض الأحايين أحوجُ

وفسر ذلك بأن قال:

ولي فرس للحلم بالحلم مُلْجَمٌ
ولي فرس للجهل بالجهل مسرجُ

فلم يزد المعنى ولا نقص منه. ثم فسر البيت الثاني أيضاً، فقال:

فمن رام تقـويمي فإني مقـوَّم
ومن رام تعويجي فإني معـوّجُ

وقال سهل بن هارون:

فواحسرتا حتى متى القلب موجع
بفقـد حبيب أو تعـذر إفضـال

وفسّر ذلك فقال:

فراق خليل مثله يورث الأسى
وخلة حُـرٍّ لا يقوم بهـا مـالي

(نقد الشعر) ٧٥

وصحـة التفسيـر عنـد أبي هـلال العسكـري: أن يورد المتكلم معـاني فيحتاج إلى شرح أحوالها، فإذا شرحت تأتي في الشرح بتلك المعاني من غير عدول عنها أو زيادة فيها. كقول الله تعالى: ﴿ ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ﴾، فجعـل السكون للّيـل وابتغاء الفضـل للنهار، فهو في غـاية الحسن ونهـاية التمام.

ومن النثر ما كتب بعضهم: إن الله عز وجل نعماً لو تعاون خلقه على شكر واحدة منها لأفنوا أعمارهم قبل قضاء الحق فيها. ولي ذنوب لو فرِّقت بين خلقه جميعاً لكان كل واحد منهم عظيم الثقل منها. ولكنه يستر بكرمه، ويعود بفضله، ويؤخر العقوبـة انتظاراً للمـراجعة من عبده، ولا يخلي المطيع والعاصي من إحسانه وبرِّه.

فذكر جملتين وهما: «نعم الله تعالى» و «ذنوب عبده». ثم فسر كل واحدة منهما مرتين تفسيراً صحيحـاً: قولـه: «يستر بكرمه» راجع إلى الذنوب، وقوله: «يعود بفضله» راجع إلى النعم، فاستوفى. ثم قال: «ويؤخر العقوبة» فهذا أيضاً راجع إلى الذنوب، وقوله: «ولا يخلي المطيع والعاصي من إحسانه وبرِّه» راجع إلى النعم. فهذا تفسير صحيح في تفسير صحيح.

(الصناعتين) ٣٤٥

وقـال ابن رشيق: التفسير هـو أن يستوفي الشاعر شرح ما أتى به مجملاً، وقلّما يجيء هذا إلّا في أكثر من بيت نحو قول الفرزدق، واختاره قدامة (لقد خنت قوماً. . . . البيتين).

هذا جيد في معناه إلّا أنه غـريب مريب، لأنه فسر الآخر أولاً، والأول آخـراً. فجـاء فيـه بعض التقصيـر والإشكال، على أن من العلماء من يرى أنّ رد الأقرب على الأقرب والأبعد على الأبعد أصح في الكلام.

قال: وأكثر ما في التفسير عندي السلامة من سوء التضمين، إلاّ أنه هو بعينه، ما لم يكن في بيت واحد أو شبيه به.

ومن التفسير الجيد قول حاتم الطائي، ويروي لعتيبة بن مرداس:

متى ما يجيء يوماً إلى المال وارثي
يجد جُمْع كفّ غير ملأى ولا صفر
يجد فرساً مثل العنان وصارماً
حساماً إذا ما هز لم يرض بالهبر
وأسمر خطياً كأن كعوبه
نوى القسْب قد أربى ذراعاً على العشر

فهذا هو التفسير الصحيح السالم من ضرورة التضمين، لأنه لم يعلق كلامه بلو كما فعل الفرزدق، ولا بما يقتضي الجواب اقتضاءً كلياً، فلهذا حسن عندي.

قال: ومن التفسير ما يفسِّر الأكثر فيه بالأقل، وهو من باب الإيجاز والاختصار، وذلك ما أتت فيه الجملة بعد الشرح، نحو قول أبي الطيب:

من مبلغ الأعراب أني بعدها
جالست رسطاليس والإسكندرا
ومللت نحر عشارها فأضافني
من ينحر البدر النضار لمن قرى
وسمعت بطليموس دارس كتْبه
متملكاً متبدياً متحضرا
ولقيت كل الفاضلين كأنما
رد الإِلّه نفوسهم والأعصرا
نسقوا لنا نسق الحساب مقدما
وأتى فذلك إذ أتيت مؤخرا

فقوله: «نسقوا لنا نسق الحساب مقدما وأتى فذلك إذ أتيت» تفسير مليح قليل النظير في أشعار الناس... وقال لقمان لابنه: إياك والكسل والضجر، فإنك إذا كسلت لم تؤد حقاً، وإذا ضجرت لم تصبر على حق..

(العمدة) ٢/ ٣١

وانظر (فساد التفسير) وسيأتي في باب الفاء.

٤١٧ - صحة المقابلة

من نعوت المعاني عند قدامة: وهي أن يضع الشاعر معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض، أو المخالفة، فيأتي في الموافق بما يوافق، وفي المخالف بما يخالف على الصحة. أو يشرط شروطاً، ويعدد أحوالاً في أحد المعنيين، فيجب أن يأتي فيما يوافقه بمثل الذي شرطه وعدّده، وفيما يخالفه بأضداد ذلك، كما قال بعضهم:

فواعجباً كيف اتفقنا فناصح
وفيٌّ ومطويٌّ على الغِلّ غادرُ

فقد أتى بإزاء كل ما وصفه من نفسه بما يضاده على الحقيقة ممن عاتبه، حيث قال بإزاء «ناصح»، «مطويّ على الغل»، وبإزاء «وفيّ»، «غادر». ومثل قول الآخر:

تقاصرْنَ واحْلَوْلَيْنَ لي ثم إنه
أتت بَعْدُ أيامٌ طوالٌ أمرتِ

فقابل القصر والحلاوة بالطول والمرارة. ومثل قول الآخر:

وإذا حديث ساءني لم أكتئب
وإذا حديث سرّني لم آشَرِ

فقد جعل بإزاء «سرني» «ساءني» وبإزاء الاكتئاب الأشر. وهذه المعاني في غاية صحة التقابل. ومثل قول عقيل بن حجاج:

تشتق في حيث لم تبعد مصعدة
ولم تصوّب إلى أدنى مهاويها

فجعل بإزاء «تبعد مصعدة» «أدنى مهاويها». ولو جعل بإزاء الإبعاد في الصعود الهُويّ من غير أن يقول: «أدنى المهاوي» لكانت المقابلة ناقصة. لكن لما قال «تبعد» قال «أدنى». ولو لم يقل «تبعد» لقُنِعَ منه بأن يقول: «تهوي» فقط من غير أن يأتي بالدنوّ. وللطرماح بن حكيم:

أسرناهم وأنعمنا عليهم
وأسقينا دماءهم الترابا
فما صبروا لبأس عند حرب
ولا أدوا لحسن يد ثوابا

فجعل بإزاء أن أسقوا دماءهم التراب وقاتلوهم أن يصبروا، وبإزاء أن أنعموا عليهم أن يثيبوا. (نقد الشعر ٧٣).

وليست صحة المقابلة عند قدامة مقياساً من مقاييس جودة معاني المنظوم فحسب، بل هي كذلك مقياس لجودتها في المنثور.

ومثل قدامة لصحة المقابلة في المنثور بقول القائل: «أهل الرأي والنصح لا يساويهم ذوو الأفن والغش، وليس من جمع إلى الكفاية الأمانة كمن جمع إلى العجز الخيانة».

فإذا تؤملت هذه المقابلات وجدت في غاية المعادلة، لأنه جعل بإزاء الرأي الأفَن، وبإزاء النصح الغش، وفي مقابلة الكفاية العجز، وفي مقابلة الأمانة الخيانة.

ومثل ذلك قول القائل: «ولو أن الأقدار إذ رمت بك من المراتب إلى أعلاها بلغت بك من أفعال السؤدد إلى ما وازاها، لوازنت مساعيك مراقيك، وعادلت النعمة عليك النعمة فيك.

ولكنك قابلت سموّ الدرجة بدنوّ الهمة، ورفيع الرتبة بوضيع الشيمة، فعاد علوّك بالاتفاق، إلى حال دونك بالاستحقاق، وصار جناحك في الانهياض، إلى مثل ما عليه قدرك من الانخفاض، ولا لوم على القَدَر إذ أذنب فيك فأناب، وغلط بك فعاد إلى الصواب».

وإذا تؤمِّلت أجزاء هذا الكلام وجدت متقابلة تقابل تعديل في الموافقة والمضادة.

وكذلك قول القائل: «شكرتك يد نالتها خصاصة بعد نعمة، وأغناك الله عن يد نالت ثروة بعد فاقة»...

(جواهر الألفاظ ٥

وانظر (المقابلة) وستأتي في باب القاف.

وانظر (فساد المقابلات) وسيأتي في باب الفاء.

٤١٨ - صحة التقسيم

وهي أيضاً من نعوت المعاني عند قدامة. وهي أن يبتدىء الشاعر فيضع أقساماً فيها، ولا يغادر قسماً منها. مثال ذلك قول نُصَيْب:

فقال فريق القوم: لا، وفريقهم:
نعمْ، وفريق قال: وَيْحَكَ لا أدري!

فليس في أقسام الإجابة عن مطلوب إذا سئل عنه غير هذه الأقسام.

ومثال في ذلك أيضاً قول الشَّمَّاخ يصف سنابك الحمار، وشدة وطئه الأرض:

متى ما تقع أرساغه مطمئنة
على حجرٍ يرفَضُّ أو يتدحرجُ

فليس في أمر الوطء الشديد إلّا أن يوجد الذي يوطأ رخواً فيرضُّ، أو صلباً فيدفَع. ومثال ذلك أيضاً قول الأسعر بن حُمْران الجُعْفِيّ يصف فرساً على هيئته من جميع جهاته:

أمّا إذا استقبلتَه فكأنّه
بازٌ يكفكف أن يطير وقد رأى

أما إذا استدبرته فتسوقه
ساق قموص الوقع عارية النّسَا

أما إذا استعرضته متمطراً
فتقول: هذا مثل سِرْحان الغضا

فلم يدع هذا الشاعر قسماً من أقسام النِّصبة التي تُرى في الفرس إذا رؤي عليها إلّا أتى به.

وقد يظن ظانّ في قولنا إن هذا الشاعر أتى بجميع الأقسام ليس بحق، أنه إذا كان الفرس أحد الأجسام، وكل جسم فله ست جهات، فإذا ذكرت حال أربع منها بقيت جهتان لم تذكرا. وحلّ هذا الشك

إن وقع من أحد هو أن هذا الشاعر إنما وصف فرساً لا جسماً مطلقاً. وللفرس أحوال يمتنع بهـا من أن ينتصب كل نِصْبَة. ومع ذلك فإن الشاعر إنما وصف الجهات التي يراها الإنسان من الفرس إذا كان على بسيط الأرض، وكان الرجل قائماً أو قاعداً، إذ كانت هذه الحال هي التي يرى الإنسان عليها الخيل في أكثر الأمر.

فأما مثل أن يكون الإنسان في عليّة فيرى من الفرس متنه فقط، أو يكون نائماً فيرى بطنه فقط، فما أبعد ما يقع ذلك، ولم يقصده الشاعر، ولا وجه له في أن يقصده. إذ كان ليس فيما يعرف ويعهد من النظر إلى الخيل إلّا ما ذكره، وهو أن تستقبل، أو تستدبر، أو تستعرض من أحد الجانبين.

ومثال في هذا الباب أيضاً قول أبي زيد الطائي:

يا أسمَ صبراً على ما كان من حدث
إن الحــوادث مَلْقِيٌّ ومنتــظرُ

فليس في الحوادث إلّا أن تكون قد لُقيت أو ينتظر لَقيها.

(نقد الشعر) ٧٢

والتقسيم الصحيح عند أبي هـلال العسكري، هو أن تقسّم الكلام قسمة مستوية، تحتوي على جميع أنواعه، ولا يخرج منها جنس من أجناسه.

فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿ هو الذي يريك البرق خوفاً وطمعاً ﴾. وهذا أحسن تقسيم، لأن الناس عند رؤية البرق بين خائف وطامع، ليس فيهم ثالث.

ومن القسمة الصحيحة قـول أعـرابي لبعضهم: «النعم ثلاث: نعمة في حال كونها، ونعمة تُرْجَى مستقبلة، ونعمة تأتي غير محتسبة، فأبقى الله عليك ما أنت فيه، وحقق ظنّك فيما ترتجيه، وتفضّل عليك بما لم تحتسبه». فليس في أقسام النعم التي يقع الانتفاع بها قسم رابع سوى هذه الأقسام.

ووقف أعرابي على مجلس الحسن، فقال: «رحم الله عبداً أعطى من سَعة، أو آسَى من كَفاف، أو آثر من قلة». فقال الحسن: ما ترك لأحد عذراً!.

(الصناعتين) ٣٤١

وانظر (التقسيم) وسيأتي في باب القاف.

وانظر (فساد التقسيم) وسيأتي في باب الفاء.

٤١٩ - التصحيف

من التجنيس. ومن العلماء من يسميه (جناس الخط). وهو ما تماثل ركناهُ خطّاً واختلفا لفظاً. والمقدَّم في هذا قوله تعالى:

﴿ والذي هويطعمني ويسقين، وإذا مرضت فهويشفين ﴾. أوبعبارة أخرى، هوأن يتغير الشكل والنقط مثل قوله تعالى: ﴿ وهم يحسبون أنهم يحسنون صُنْعاً ﴾.

ومنه قول النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه: «قصِّر ثوبك، فإنه أنقى، وأتقى، وأبقى». وقول النبي ﷺ حين سمع رجلاً ينشد على سبيل الافتخار ـ وقيل سأله عن نسبه ـ فقال:

إني امرؤ حميري حين تنسبني
لا من ربيعةَ آبائي ولا مضرِ

فقال له النبيّ ﷺ: «ذلك والله أَلأَمُ لحدِّكَ، وأقلّ لِجَدِّك». ومنه قول عمر بن الخطاب رضيَ الله عنه: «لو كنت تاجراً ما اخترت غير العطر، إن فاتني ربحه لم تفتني ريحه». ومنه قول القاضي الفاضل في بعض رسالاته: فأنتم يا بني أيوب أيديكم آفة أنفس الأموال، كما أن سيوفكم آفة أَنْفُس الأبطال». ومثاله من المنظوم قول الشاعر:

فإن حلُّوا فليس لهم مقرٌّ
وإن رحلوا فليس لهم مفرٌّ

ومثله قول أبي فراس:

من بحر جودك أغترف
وبفضل علمك أعترف

وقال الحريري في إحدى مقاماته:

زُيّنَتْ زَيْنَبُ بقدٍّ يقدّ
وتلاه ويلاه نَهْدٌ يَهُدُّ

وهذا الجناس اجتمع فيه التصحيف والتحريف.

٤٢٠ ـ المصحّفات

هذا النوع يلحق بالصناعات، لأن المدار فيه على القصد والتعمّل، فتجيء بالألفاظ توهم المدح، فإذا صحّفت خرجت ذمّاً وقدحاً، كما تقول: هو كاتب أمين، فإذا صحّفته قلت: هو كاذب أفين، مثلاً. فذلك كالهجو في معرض المدح الذي يعرفه البديعيون. وهو من مستخرجات ابن أبي الأصْبُع، ولكن ذلك في الألفاظ بما يدل ظاهرها وباطنها باعتبار مواقعها في الكلام لا غير، وكان المولى شمس الدين المتوفي في حدود التسعمائة ينظم القصائد العربية والفارسية والتركية، ويمدح بها الأكابر ويرسلها إليهم. وكل قصيدة إذا صحفت من أولها إلى آخرها يحصل منها هجو.

وقد ينظمون الأبيات إذا قرئت صدورها وأعجازها كانت مدحاً. فإذا أفردت الصدور خرجت منها أبيات في الذمّ، وأبيات أخرى إذا قرئت معكوسة

الألفاظ كانت هجاءً، وهي في طردها مديح.

٤٢١ ـ التصدير

عند بعض البلاغيين هو (ردّ أعجاز الكلام على ما تقدمها) وقد سبق في باب الراء.

٤٢٢ ـ صدق الخبر وكذبه

ذهب جمهور العلماء إلى أن الخبر إما صدق وإما كذب، أو هو ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه.

وقد اختلفوا في تفسير الصدق والكذب:

١ ـ فقيل (صدق الخبر) مطابقة حكمه للواقع، وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبريّ.

و (كذبه) عدم مطابقته للواقع.

وذلك أن الشيئين اللذين أوقعنا بينهما نسبة كلامية في نحو قولنا: «عليٌّ مسافر» و «علي غير مسافر» وهي ثبوت السفر لعلي أو نفيه. إما أن تكون النسبة الخارجية بينهما مطابقة للنسبة الكلامية، ثبوتاً في الأول، وسلباً في الثاني فيكون الخبر (صدقاً) وإما أن تكون إحداهما ثبوتية، والأُخرى سلبية، فيكون الخبر (كذباً).

٢ ـ وقيل (صدق الخبر) مطابقته لاعتقاد المخبر، ولو كان ذلك الاعتقاد خطأً غير مطابق للواقع. و (كذبه) عدم مطابقته لاعتقاد المخبر، ولو كان مطابقاً للواقع. فقول القائل: «السماء تحتنا» معتقداً ذلك (صدق)، وقوله: «السماء فوقنا» غير معتقد ذلك (كذب).

والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح، فيشمل العلم والظن.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بقوله تعالى: ﴿ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله، والله يعلم إنك لرسوله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ فقد وصفهم الله تعالى بالكذب في قولهم: ﴿إنك لرسول الله﴾ لعدم مطابقته لاعتقادهم، وإن كان مطابقاً للواقع.

وردّ هذا الاستدلال بأن المعنى: لكاذبون في الشهادة، وادعائهم أن هذه الشهادة من صميم قلوبهم. فكأنه قيل لهم: دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب!.

فالتكذيب إذن راجع إلى الشهادة، باعتبار تضمنها خبراً كاذباً غير مطابق للواقع، وهو أنها من صميم القلب

وخلوص الاعتقاد، بدليل أنّ، واللام، واسمية الجملة.

أو إنهم لكاذبون في تسمية هذه الخبر شهادة، لأنّ الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد. أو لكاذبون في المشهود به، لعدم مطابقته للواقع في اعتقادهم، وإن كان مطابقاً للواقع في نفس الأمر.

وعلى ما تقدّم لا يكون الكذب إلّا بمعنى عدم المطابقة للواقع، ولو بحسب زعم المخبر واعتقاده، فلا دليل لأصحاب هذا القول من الآية الكريمة.

وأنكر الجاحظ انحصار الخبر في الصدق والكذب، وأثبت الواسطة. فصدق الخبر عنده: مطابقته للواقع، مع اعتقاد أنه مطابق.

وكذب الخبر عنده: عدم مطابقته للواقع والاعتقاد معاً.

وما عدا ذلك فليس بصدق ولا كذب. وهو أربعة أحوال:

الأول: ما طابق الواقع، مع اعتقاد عدم المطابقة.

الثاني: ما طابق الواقع، ولا اعتقاد أصلاً.

الثالث: ما لا يطابق الواقع، مع اعتقاد المطابقة.

الرابع: ما لا يطابق الواقع، ولا اعتقاد أصلاً.

واستدلّ الجاحظ على رأيه بقوله تعالى: ﴿أفْترى على الله كذباً أم به جِنّة﴾؟ لأنّ الكفار حصروا إخبار النبيّ ﷺ بالبعث في أمرين: الافتراء، والإخبار في حال الجنون.

فيكون الثاني غير الكذب، لأنه قسيمه. وقسيم الشيء ينبغي أن يكون غيره. وغير الصدق، لأنهم يعتقدون عدم صدقه. فمرادهم بكونه خبراً حالَ الجِنّة غير الصدق وغير الكذب. وهم عقلاء من أهل اللسان، عارفون باللغة. فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصدق ولا كذب، حتى يكون هذا منه بزعمهم.

وردّ هذا الاستدلال بأنّ معنى قولهم: «أم به جنّة»؟ أمّ لم يَفترِ! فعبّر عن عدم الافتراء بالجنّة، لأن المجنون لا افتراء له. إذ الافتراء هو الكذب عن عمد، ولا عمد للمجنون. فالثاني ليس قسيماً للكذب، بل لما هو أخصّ منه، وهو الافتراء. فيكون ذلك حصراً للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه: أعني الكذب عن عمد، والكذب من غير عمد.

قال صاحب (البرهان): و(الكذب) إثبات شيء لشيء لا يستحقه، أو نفي

شيء عن شيء يستحقه. و(الصدق) ضد ذلك، وهو إثبات شيء لشيء يستحقّه، أو نفيُ شيء عن شيء لا يستحقه.

و(الخُلْف) في القول إذا كان وعداً دون غيره، وهو أن يعمل خلاف ما وعد، فيقال: «أخلف فلان وعده» ولا يقال «كذب».

وقد يخلف الرجل الوعد بفعل ما هو أشرف منه، فلا يقال: «أخلف وعده» وذلك كرجل وعد رجلاً بثوب، فأعطاه ألف دينار. وإن كان عمل به خلاف ما وعده. فلا يسمى ذلك مخلفاً لوعده. وبهذا تعلّق من أبطل الوعيد، فزعموا أن الوعد كرم، وأن إخلاف الوعيد عفو وتفضّل. وأنشدوا:

وكنتُ إذا أوعدْتُه أو وعدْتهُ
لأخلِفَ إيعادي وأنجز موعدي

وانظر (الخبر) وقد تقدّم في باب الخاء.

٤٢٣ ـ التصريحية

الاستعارة، بمعنى اللفظ المستعار، إن كانت مذكورة في نظم الكلام لفظاً أو تقديراً فهي استعارة مصرّحة، أي مصرَّح بها، ويقال لها (استعارة مصرَّح بها) على الأصل، و(استعارة تصريحية) نحو «أسد» في قولك: عندي أسدٌ يرمي. ونحو «أسد» المدلول على الجملة الواقع فيها بنعم، الواقعة في جواب من قال: أعندك أسدٌ يرمي؟.

فالأولى استعارة مصرَّحة مذكورة لفظاً. والثانية مصرحة مقدّرة، إذ تقدير الكلام «عندي أسد يرمي» بقرينة السؤال.

وإذا لم يكن اللفظ المستعار مذكوراً سميت الاستعارة (استعارة مكنية) وستأتي في باب الكاف.

٤٢٤ ـ التصْريع

من نعوت القوافي عند قدامة. قال: وهو أن يُقصَد لتصيير مقطع المصراع الأول في البيت الأول من القصيدة مثل قافيتها، فإنّ الفحول المجيدين من الشعراء القدماء والمحدثين يتوخّوْن ذلك، ولا يكادون يعدلون عنه. وربّما صرّعوا أبياتاً آخر من القصيدة بعد البيت الأوّل. وذلك يكون من اقتدار الشاعر وسَعة بحره. وأكثر من كان يستعمل ذلك امرؤ القيس لمحلّه من الشعر فمنه قوله:

قِفَا نبْكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ
بسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فحوْمَلِ

ثم أتى بعد هذا البيت بأبيات، فقال:

أفاطمُ مهلاً بعضَ هذا التّدلّل
وإن كنتِ قد أزمعْتِ صَرْمي فأجْمِلي

ثم أتى بأبيات بعد هذا البيت، فقال:

ألا أيّها الليلُ الطويلُ ألاَ انجلِ
بصبحٍ وما الإصباحُ منكَ بأمثلِ

وقال في قصيدة أُخرى أولها:

ألا انْعَمْ صباحاً أيها الطّلَلُ البالي
وهل ينعمنْ من كان في العُصُرِ الخالي

وقال بعد بيتين من هذا البيت:

ديار لسلمى عافياتٌ بذي الخالِ
ألحَّ عليها كلُّ أسْحَمَ هَطّالِ

ثم قال بعد أبيات أخر:

ألا إنني بالٍ على جمل بال
يقود بنا بالٍ ويتبعنا بالِ

وقال في قصيدة أُخرى أولها:

غَشِيتُ ديار الحيّ بالبكراتِ
فَعَارِمَةٍ فبرقة العِيَرَاتِ

وأتى ببيتين ثم قال:

أعِنّي على التّهْيام والذّكراتِ
يبتن على ذي الهمِّ مُعْتكراتِ

وقد سلك هذا السبيل غير امرىء القيس شعراء كثيرون...

ومن الشعراء مَنْ رُبّما أغفل (التصريع) في البيت الأول، فأتى به في بعض الأبيات من القصيدة فيما بعد. قال ابن أحمر الباهليّ قصيدة أولها:

قد بكرَتْ عاذلتي بُكرَةً
تزعمُ أني بالصبا مُشْتَهَرْ

فلم يصرع أول القصيدة، وأتى ببيتين بعد الأول، ثم قال:

بل ودِّعيني طَفْلَ إني بَكُرْ
وقد دنا الصبح فما أنتظرْ

وقال ابن أحمر أيضاً من قصيدة أولها:

لَعَمْري ما خُلّفْتُ إلا لما أرى
وراء رجال أسلموني لما بيا

فأتى بالبيت الأول غير مصرع، وقال أبياتاً بعده ثم قال:

فأمسى جنابُ الشَّوْلِ أغبر كابيا
وأمسى جنابُ الحيِّ أبْلَجَ واريا

وإنما يذهب الشعراء المطبوعون المجيدون إلى ذلك لأن بنية الشعر إنما هي التسجيع والتقفية، فكلما كان الشعر أكثر اشتمالاً عليه كان أدخل في باب الشعر، وأخرج له عن مذهب النثر. (نقد الشعر) ٢٣.

وعقد ابن رشيق باباً سمّاه (بابُ التقفية والتصريع) وقال: هذا باب يشكل على

كثير من الناس علمه. . . فأما (التصريع) فهو ما كانت عروض البيت فيه تابعة لضربه، تنقص بنقصه، وتزيد بزيادته، نحو قول امرىء القيس في الزيادة:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان
ورسم عَفَتْ آياته منذ أزمانِ

وهي في سائر القصيدة «مفاعلن». وقال في النقصان:

لمن طلل أبصرتُهُ فشجاني
كخط زبور في عسيب يماني

فالضرب «فعولن» والعروض مثله لمكان التصريع، وهي في سائر القصيدة «مفاعلن» كالأولى، فكل ما جرى هذا المجرى في سائر الأوزان فهو مصرع.

قال: واشتقاق التصريع من مصراعي الباب، ولذلك قيل لنصف البيت «مصراع» كأنه باب القصيدة ومدخلها، وقيل هو من الصرعين، وهما طرفا النهار.

قال أبو إسحاق الزجّاج: الأول من طلوع الشمس إلى استواء النهار، والآخر من ميل الشمس عند كبد السماء إلى وقت غروبها. قال شيخنا أبو عبد الله: وهما العصران. وقال قوم: الصِّرْع المثل.

وسبب التصريع مبادرة الشاعر القافية، ليعلم في أول وهلة أنه أخذ في كلام موزون غير منثور، ولذلك وقع في أول الشعر.

وربما صرع الشاعر في غير الابتداء، وذلك إذا خرج من قصة إلى قصة، أو من وصف شيء إلى وصف شيء آخر، فيأتي حينئذ بالتصريع إخباراً بذلك وتنبيهاً عليه. وقد كثر استعمالهم هذا حتى صرّعوا في غير موضع التصريع. وهو دليل على قوة الطبع وكثرة المادة إلّا أنه إذا كثر في القصيدة دلّ على التكلف. . . وإذا لم يصرع الشاعر قصيدته كان كالمتسوِّر الداخل من غير باب. . .

(العمدة) ١/١١٥

قال ابن سنان: والذي أراه أن التصريع يحسن في أول القصيدة ليميز بين الابتداء وغيره، ويفهم قبل تمام البيت رويّ القصيدة وقافيتها. ولذلك قال أبو تمام:

وتقفو لي الجدوى بجدوى وإنما
يروقك بيت الشعر حين يُصَرَّعُ

فأمّا إذا تكرر التصريع في القصيدة فلست أراه مختاراً. وهو عندي يجري مجرى تكرار الترصيع والتجنيس والطباق وغير ذلك. وإن هذه الأشياء إنما يحسن

منها ما قلّ وجرى منها مجرى اللمعة واللمحة. فأما إذا تواتر وتكرّر فليس ذلك عندي مرضياً. .

(سر الفصاحة) ٢٢٢

والتصريع عند ابن الأثير سبع مراتب:

فالمرتبة الأولى: وهي أعلى التصريع درجة - أن يكون كل مصراع من البيت مستقلاً بنفسه في فهم معناه، غير محتاج إلى صاحبه الذي يليه، ويسمى (التصريع الكامل). وذلك كقول امرىء القيس:

أفاطمُ مهلاً بعضَ هذا التدلُّلِ
وإن كنتِ قد أزْمعتِ هجراً فأجملي

فإن كلّ مصراع من هذا البيت مفهوم المعنى بنفسه، غير محتاج إلى ما يليه. وعليه ورد قول المتنبي:

إذا كان مدحٌ فالنسيبُ المقدَّمُ
أكلُّ فصيح قال شعراً متيَّمُ؟

المرتبة الثانية: أن يكون المصراع الأول مستقلاً بنفسه، غير محتاج إلى الذي يليه، فإذا جاء الذي يليه كان مرتبطاً به، كقول امرىء القيس:

قفا نبْكِ من ذكرى حبيب ومنزل
بسقطُ اللِّوى بين الدَّخول فحوملِ

فالمصراع الأول غير محتاج إلى الثاني في فهم معناه، ولكن لما جاء الثاني صار مرتبطاً به. وكذلك ورد قول أبي تمام:

ألَمْ يأنِ أن تُرْوَى الظماءُ الحوائمُ
وأن ينظم الشملَ المبدَّدَ ناظمُ؟

وعليه ورد قول المتنبي:

الرأيُ قبل شجاعة الشُّجعانِ
هو أوّلٌ وهي المحلُّ الثاني

المرتبة الثالثة: أن يكون الشاعر مخيّراً في وضع كل مصراع موضع صاحبه، ويسمى (التصريع الموجَّه) وذلك كقول ابن الحجاج البغدادي:

من شروط الصَّبُوحِ في المهرجانِ
خِفَّةُ الشُّرْبِ مَعْ خلوِّ المكان

فإن هذا البيت يُجعل مصراعه الأوّل ثانياً، ومصراعُه الثاني أوّلاً. وهذه المرتبة كالثانية في الجودة.

المرتبة الرابعة: أن يكون المصراع الأول غير مستقلّ بنفسه، ولا يفهم معناه إلا بالثاني. ويسمى (التصريع الناقص) وليس بمرضيٍّ ولا حسن، فمما ورد منه قول المتنبِّي:

مغاني الشِّعْبِ طيباً في المغاني
بمنزلة الربيع من الزمان

فإن المصراع الأول لا يستقل بنفسه في فهم معناه دون أن يُذكر المصراع الثاني.

المرتبة الخامسة: أن يكون التصريع في البيت بلفظة واحدة وسطاً وقافيةً، ويسمى (التصريع المكرر).

وهو ينقسم قسمين، أحدهما أقرب حالاً من الآخر:

فالأول: أن يكون بلفظة حقيقية لا مجاز فيها، وهو أنزل الدرجتين، كقول عبيد بن الأبرص:

فكلّ ذي غَيْبةٍ يئُوبُ
وغائبُ الموت لا يئُوبُ

والقسم الآخر: أن يكون التصريع بلفظة مجازية يختلف المعنى فيها، كقول أبي تمام:

فتىً كان شِرْباً للعُفاةِ ومُرْتعىً
فأصبح للهندية البِيضِ مَرْتعاً

المرتبة السادسة: أن يذكر المصراع الأول، ويكون معلّقاً على صفة يأتي ذكرها في أول المصراع الثاني، ويسمَّى (التصريع المعلّق). فمما ورد منه قول امرىء القيس:

ألَا أيها الليلُ الطويلُ ألا انْجَلِ
بصبح وما الإصباحُ منكَ بأمثلِ

فإن المصراع الأول معلَّق على قوله: «بصبح» وهذا معيب جدّاً. وعليه ورد قول المتنبي:

وقد علّم البينُ منا البينَ أجفانا
تدمَى وألّف في ذا القلب أحزانا

فإن المصراع الأول معلق على قوله: «تدمَى».

المرتبة السابعة: أن يكون التصريع في البيت مخالفاً لقافيته، ويسمى (التصريع المشطور) وهو أنزل درجات التصريع وأقبحها، فمن ذلك قول أبي نواس:

أقِلْني قد ندمتُ على الذنوبِ
وبالإقرار عُذْتُ من الجحُودِ

فصرَّع بحرف الباء في وسط البيت، ثم قفاه بحرف الدال، وهذا لا يكاد يستعمل إلا قليلاً نادراً[1].

قلتُ: يبدو من هذه المراتب التي فصّلها ابن الأثير على هذا النحو حرصه الشديد على الإيجاز الذي يعدّونه البلاغة كلها، تعلّقاً بفكرة (المثل السائر) الذي يسهل حفظه، وجريانه على الألسنة، حتى يصلح للتمثل به فيما يناسب معناه الأحوال التي قيل فيها. والأفكار التي تضمنها.

ولا يتحقق هذا المثل السائر إلا إذا

---

(١) انظر (المثل السائر) بتحقيقنا ٣٧٥/١ من الطبعة الثانية (دار الرفاعي ـ الرياض ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م).

صيغ في أوجز عبارة منظومة أو منثورة.

وإذا كان هذا هو الدافع إلى حرصهم على ما يسمى «وحدة البيت» التي يعنون بها أن يقوم البيت بنفسه، ويستقل في فهم معناه عما قبله وما بعده من الأبيات؛ فإن ابن الأثير يتجاوز هذا الحرص على «وحدة البيت» إلى الحرص على «وحدة الشطر» كما رأينا. وقد كانوا يعدُّون افتقار البيت من الشعر إلى ما قبله أو إلى ما بعده ليتمم معناه عيباً يسمونه «التضمين» ويسميه قدامة بن جعفر «المبتور».

ولكن ابن الأثير يعارض هذا القول، ويتصدّى لأصحابه بالتفنيد ويدلي بالحجّة التي تدل على الوعي الأدبي، وعلى المعرفة بأسرار القوة والجمال في الفن الأدبي.

قال ابن الأثير: وأما المعيب عند قوم فهو (تضمين الإسناد) وذلك يقع في بيتين من الشعر أو فصلين من الكلام المنثور، على أن يكون الأول منهما مسنداً إلى الثاني، فلا يقوم الأول بنفسه، ولا يتمّ معناه إلا بالثاني، وهذا هو المعدود من عيوب الشعر.

ويصرّح بأن ذلك عنده غير معيب، لأنه إذا كان سبب عيبه أن يعلّق البيت الأول على الثاني فليس ذلك بسبب يوجب عيباً، إذ لا فرق بين البيتين من الشعر في تعلق أحدهما بالآخر، وبين الفقرتين من الكلام المنثور في تعلق إحداهما بالأخرى، لأن الشعر هو كل لفظ موزون مقفى دل على معنى، والكلام المسجوع هو كل لفظ مقفى دل على معنى. فالفرق بينهما يقع في الوزن لا غير.

فاعجب لابن الأثير الذي يرضى حاجة البيت إلى ما قبله وما بعده ليتم معناه، ويأبى أن يحتاج شطر من البيت إلى شطره الآخر ليتم بهما المعنى!.

وانظر (التقفية) وستأتي في باب القافية.

وانظر (التجميع) وقد تقدّم في باب الجيم.

٤٢٥ - الصَّرف

قال صاحب البرهان: وأما (الصرف)، فإنهم يصرفون القول من المخاطب إلى الغائب، ومن الواحد إلى الجماعة، كقوله عزّ وجلّ: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة﴾، وكقول الشاعر:

وتلك التي لا وصل إلا وصالها
ولا صَرْم إلا ما صَرَمْتِ يضير

وقال آخر:

يا لهف نفسي كان جدةُ خاله
وبياض وجهك للتراب الأعفرِ
(البرهان) ٧٠

وانظر (الالتفات) وسيأتي في باب اللام.

٤٢٦ - التصرف

هو أن يتصرف المتكلم في المعنى الذي يقصده، فيبرزه في عدة صور، تارة بلفظ الاستعارة، وطوراً بلفظ التشبيه، وآونة بلفظ الإرداف، وحيناً بلفظ الحقيقة. كقول امرىء القيس يصف الليل:

وليل كموج البحر أرخى سدوله
عليّ بأنواع الهموم ليبتلي
فقلت له لما تمطى بصلبه
وأردف أعجازاً وناء بكلكلِ

فإنه أبرز هذا المعنى بلفظ الاستعارة، ثم تصرف فيه، فأتى بلفظ التشبيه، فقال:

فيا لك من ليل كأن نجومه
بكل مغار الفتل شدّت بيذبل

ثم تصرف فيه، فأخرجه بلفظ الإرداف، فقال:

كأن الثريا علِّقت في مصامها
بأمراسِ كتَّانٍ إلى صُمّ جندلِ

ثم تصرف فيه، فعبر عنه بلفظ الحقيقة، فقال:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلِ
بصبحٍ وما الإصباحُ منكَ بأمثلِ

وهذا يدل على قوة الشاعر وتمكنه.

٤٢٧ - التصريف

ذكره أبو الحسن علي بن عيسى الرماني في أقسام البلاغة. وهو تصريف المعنى في المعاني المختلفة، لتصريفه في الدلالات المختلفة، وهي عقدها به على جهة التعاقب.

فتصريف المعنى في المعاني كتصريف الأصل في الاشتقاق في المعاني المختلفة، وهو عقدها به على جهة المعاقبة، كتصريف الملك في معاني الصفات، فصرف في مالك وملك، وذي الملكوت، والمليك. وفي معنى التمليك والتمالك، والإملاك، والتملّك، والمملوك.

وهذا (التصريف) يأتي لوجوه من الحكمة، منها:

التصرّف في البلاغة من غير نقصان عن أعلى مرتبة.

ومنها تمكين العبرة والموعظة.

ومنها حلّ الشبهة في المعجزة.

٤٢٨ - التصريف

انظر (المضارع) وسيأتي في باب الضاد.

وانظر (اللاحق) وسيأتي في باب اللام.

٤٢٩ - التصريف

هو من الجناس التام. وهو أن تختلف الكلمتان المتجانستان كل منهما عن الأخرى بحرف واحد.

٤٣٠ - الاصطراف

هو أن يعجب الشاعر ببيت من الشعر فيصرفه إلى نفسه. فإن صرفه إلى نفسه على جهة المثل سمي هذا (اجتلاباً) كما يسمى (استلحاقاً) وهذا نحو قول النابغة الذبياني:

وصهباء لا تخفي القذى وهو دونها
تصفّق في راووقها حين تقطب

تمزّزتها والديك يدعو صباحه
إذا ما بنو نَعْشٍ دنوا فتصوبوا

فاستلحق البيت الأخير فقال:

وإجّانة ريّا السرور كأنها
إذا غُمستْ فيها الزجاجة كوكبُ

تمزّزتها والديك يدعو صباحه
إذا ما بنو نعشٍ دنوا فتصوبوا

وكان أبو عمرو بن العلاء وغيره لا يرون ذلك عيباً.

قال ابن رشيق: سمعت بعض المشايخ يقول (الاصطراف) في شعر الأموات مثل (الإغارة) على شعر الأحياء، إنما هو أن يرى الشاعر نفسه أولى بذلك الكلام من قائله.

٤٣١ - الإصلاح

لا يسمّى سرقة عند العلماء، لأنه قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة.

فمن ذلك قول أبي الطيب المتنبي:

لو كان ما تعطيهم من قبل أن
تعطيهُم لم يعرفوا التأميلا

وقول ابن نباتة السّعدي:

لم يُبْقِ جُودك لي شيئاً أؤمِّله
تركْتني أصحبُ الدنيا بلا أملِ

وشتّان ما بين القولين. ويسمّى هذا أيضاً (تهذيباً).

٤٣٢ - تصوير الشرط

تصوير الشرط في صورة ما لا ينبغي أن يقع إلا على سبيل الفرض والتقدير.

وهو من الأغراض البلاغية التي تسوّغ استعمال (إنْ) في حالة الجزم بوقوع الشرط، خلافاً للأصل.

وانظر (إنْ) وقد تقدمت في باب الهمزة.

٤٣٣ ـ صون المسند إليه عن اللسان

وهو من الأغراض البلاغية التي ترجح حذف المسند إليه. وذلك يكون بقصد تعظيم المسند إليه كقولك: «مقرّرٌ للشرائع، وموضح للدليل، فيجب اتباعه» تريد رسول الله ﷺ، ولم تذكره تعظيماً وصوناً له عن لسانك، وكقول الشاعر:

سأشكر عمراً إن تراخت منيتي
أيادي لم تمنن وإن هي جلّتِ

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه
ولا مظهر الشكوى إذا النعل زَلّتِ

والبيتان لأبي الأسود الدؤلي يمدح عمرو بن سعيد العاصي.

وكذلك قول الآخر:

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم
دجى الليل حتى نظّم الجزَع ثاقبه

نجوم سماء كلّما انقض كوكب
بدا كوكب تأوي إليه كواكبه

وقد يكون ذلك لتحقير المسند إليه بعدم ذكره، مثل قوله تعالى: ﴿ صُمٌّ بكمٌ عميٌ ﴾. وكقول الشاعر:

سريع إلى ابن العمّ يلطم وجهَه
وليسَ إلى داعي الندى بسريعِ

باب الضاد

باب الضاد

٤٣٤ ـ التّضاد

من وجوه التقابل، مثل الشرير للخيّر، والحارّ للبارد، والأبيض للأسود. ووصف الأشياء بالمتضادّين فيْ آن واحد معيب في الشعر والأدب، وهو من عيوب المعاني.

وانظر (الاستحالة والتناقض) وقد تقدمت في باب الحاء.

٤٣٥ ـ التضادّ

هو (الطباق) وسيأتي في باب الطاء.

٤٣٦ ـ التضادّ

من أنواع التقابل.

انظر (الطباق) وسيأتي في باب الطاء.
وانظر (المقابلة) وستأتي في باب القاف.

٤٣٧ ـ المضادة

قال ابن رشيق: ومن (التصدير) نوع سماه عبد الكريم بن إبراهيم النهشلي (المضادة) وأنشد للفرزدق:

أصدرْ همومَك لا يغلبك واردُها
فكل واردة يوماً لها صَدَرُ

وخص هذا البيت باسم (المضادةْ) دون أن يجعله تصديراً. ويقاربه من كلام المحدثين قول ابن الرومي:

ريحانها ذهب على دُرَرٍ
وشرابهم درر على ذهب

قال: والكتّاب يسمون هذا النوع (التبديل) حكاه أبو جعفر النحّاس...
(العمدة) ٢/٦

٤٣٨ ـ أضرب الخبر

إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة

المخاطب الحكم الذي تضمنه الخبر فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذراً من اللغو.

وأضرب الخبر ثلاثة على حسب حال المخاطب.

١ - الضرب الابتدائي: وقد تقدم في باب الباء.
٢ - الضرب الطلبي: وسيأتي في باب الطاء.
٣ - الضرب الإنكاري: وسيأتي في باب النون.

٤٣٩ - المضارع

من الجناس غير التام الذي يختلف اللفظان المتجانسان فيه في أنواع الحروف، واشترطوا في اللفظين إذا اختلفا في نوعية الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيداً، وإلّا كان من (الناقص).

واللفظان إذا اختلفا في نوعية الحروف على هذا الوجه فلا يكون الإتيان بهما من البديع الجناسي إلّا بشرط، وهو ألا يقع ذلك الاختلاف بأكثر من حرف واحد. فإن وقع بأكثر من حرف كائنين فأكثر لم يكن من التجنيس في شيء، لبعد ما بينهما عن التشابه الجناسي، إذ لولا ذلك لم يخلُ غالب الألفاظ من الجناس.

ويختص باسم (المضارع) ما إذا كان الحرفان المختلفان في اللفظين المتجانسين متقاربين في المخرج، كأن يكونا حلقيين معاً، أو شفويين معاً.

وإنما سمي مضارعاً لمضارعة المباين في اللفظين لصاحبه في المخرج.

والمضارع ثلاثة أقسام، لأن الحرف المباين لمقابله إما أن يكون:

١ - في أول اللفظين، نحو قول الحريريّ: بيني وبين كِنّي ليل دامِس، وطريق طامس[1]، فـ «دامس» و «طامس» بينهما تجنيس المضارعة، لأن الطاء والدال المتباينين متقاربان في المخرج، لأنهما من اللسان مع أصل الأسنان.

٢ - أو في وسط المتجانسين، نحو قوله تعالى: ﴿وهم يَنْهَوْن عنه وينأوْن عنه﴾، فـ «ينهَوْن» و «ينأوْن» بينهما تجنيس المضارعة، لأن الهاء والهمزة وهما المتباينان في اللفظين متقاربان، إذ هما حلقيان معاً، وقد وُجِدَا في الوسط.

(١) الكن: بكسر الكاف، المنزل، والدامس: المظلم، والطامس: المطموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد.

٣ ـ أو في آخر المتجانسين، نحو قوله ﷺ: «الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يـوم القيـامـة». فبين «الخيـل» و«الخير» تجنيس المضارعة، لتقارب مخرج الرّاء واللام، إذ هما من الحنك واللسان.

وانـظر (اللاحق) وسيـأتي في باب اللام.

٤٤٠ ـ ضعـف التأليـف

مما يُخلُّ بفصاحة الكلام. وهو أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي الذي استمده العلماء مما ألفه العرب في لغتهم، وتداولته ألسنتهم في الكثير الغالب.

وذلك كالإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً في قولك: «ضرب غلامُه زيداً» ومن هذا قول حسّان:

ولو أن مجداً خلّد الدّهرَ واحداً
من الناس أبقى مجدَه الدهرَ مطعِما

فإن الضمير في «مجدَه» راجع إلى «مُطْعِماً» وهو متأخر في اللفظ، ومتأخر في الرتبة، لأنه مفعول به، فالبيت غير فصيح.

ومثله قول الآخر:

جزى بنُوه أبا الغِيلان عن كِبَرٍ
وحُسْنِ فعْل كما يُجْزى سِنِمَّارُ

فإن أصله «جزى أبا الغيلان بنُوه» وقد أرجع الضمير في «بنوه» إلى «أبا الغيلان» وهو متأخر في اللفظ كما ترى، ومتأخر في الرتبة، لأنه مفعول به، فالبيت غير فصيح.

٤٤١ ـ المضاعفة

مما استخرجه أبو هلال العسكري. قال: وهو أن يتضمن الكلام معنيين: معنى مصرّحاً به، ومعنى كالمشار إليه. وذلك مثل قول الله تعالى: ﴿ ومنهم من يستمعون إليك، أفأنت تسمع الصمَّ ولو كانوا لا يعقلون. ومنهم من ينظر إليك، أفـأنت تهـدي العُمْيَ ولـو كـانـوا لا يبصرون ﴾.

فالمعنى المصرَّح به في هذا الكلام أنه لا يقدر أن يهـدي من عَميَ عن الآيات، وصمّ عن الكلم البينات، بمعنى أنه صرف قلبه عنها فلم ينتفع بسماعها ورؤيتها. والمعنى المشار إليه أنه فضل السمع على البصر، لأنه جعل مع الصمم فقدان العقل، ومع العمى فقدان النظر فقط.

ومن نثر الكتاب ما كتب به الحسن بن

وهب: «كتابي إليك، وشطر قلبي عندك، والشطر الآخر غير خِلْوٍ من تذكرك، والثناء على عهدك. فأعطاك الله بركة وجهك، وزاد في علو قدرك، والنعمة عندك، وعندنا فيك».

فقوله: «بركة وجهك» فيه معنيان: أحدهما أنه دعا له بالبركة. والآخر أنه جعل وجهه ذا بركة عظيمة، ولعظمها عدل إليها في الدعاء عن غيرها من بركات المطر وغيره.

ومثله قول أبي العيناء: «سألتك حاجة فرددت بأقبح من وجهك». فتضمن هذا اللفظ قبح وجهه وقبح ردّه. ومن المنظوم قول الأخطل:

قوم إذا استنبح الأضياف كلبَهمُ
قالوا لأمهم بولي على النارِ

فأخبر عن إطفاء النار فدل على بخلهم، وأشار إلى مهانتهم ومهانة أمهم عندهم. وقول أبي تمام:

يُخرج مِن جسمك السّقامَ كما
أُخْرِج ذمُّ الفعالِ من عنقكْ
يَسحُّ سَحّاً عليك حتى يرى
خَلْقَك فيها أصحَّ من خُلُقكْ

فدعا له بالصحة، وأخبر بصحة خلقه. فهما معنيان في كلام واحد. ومن هذا الباب نوع آخر، وهو أن تُورد الاسم الواحد على وجهين، وتضمِّنه معنيين، كل واحد منهما معنى، كقول بعضهم:

أفدي الذي زارني والسيف يخفره
ولحظ عينيه أمضى من مضاربه
فما خلعت نجادي في العناق له
حتى لبست نجاداً من ذوائبه

فجعل في السيف معنيين: أحدهما أنه يخفره، والآخر أن لحظه أمضى من مضاربه.

وضرب منه آخر، قول ابن الرومي:

بجهلٍ كجهل السيفِ، والسيفُ منتضًى
وحلمٍ كحلْم السيفِ، والسيفُ مغمدُ

وضرب منه قول مسلم:

وخالٍ كخال البدر في وجه مثله
لقينا المنى فيه فحاجزنا البذلُ

٤٤٢ - الإضمار

من الجناس المعنوي. و(الجناس المضمر) هو أن يضمر الناظم أحد ركني التجنيس، ويأتي في الظاهر بما يرادف المضمر للدلالة عليه. فإن تعذر المرادف أتى بلفظ فيه كناية لطيفة تدل على المضمر بالمعنى، كقول أبي بكر بن عبدون المشار إليه، وقد اصطبح بخمرة ترك بعضها إلى الليل، فصارت خلاً.

ألا في سبيل اللهو كأس مدامة
أتتنا بطعم عهده غير ثابت

حكت بنت بسطام بن قيس صبيحة
وأمست كجسم الشنفري بعد ثابت

فبنت بسطام بن قيس كان اسمها «الصهباء» والشنفري قال:

أسقنيها يا سواد بن عمرو
إن جسمي من بعد خالي لخلٌّ

والخل هو الدقيق المهزول، فظهر من كناية اللفظ الظاهر جناسان مضمران في صهباء وصَهْباء وخلّ وخلّ وهما في صدر البيت وعجزه. ومن هنا أخذ الشيخ صفي الدين الحلّي وقال:

وكل لحظ أتى باسم ابن ذي يزنٍ
في فتكه بالمعنّى أو أبي هرم

فابن ذي يزن اسمه «سيف»، وأبو هرم اسمه سنان فظهر له جناسان مضمران من كنايات الألفاظ الظاهرة.

٤٤٣ ـ الإضمار

هو (الحذف) وقد تقدم في باب الحاء.

٤٤٤ ـ الإضمار

من الجناس المعنوي، وهو قريب من الفن السابق، إلا أن المتكلم هنا يأتي بلفظ يحضر في ذهنك لفظاً آخر. وذلك اللفظ المُضْمَر يراد به غير معناه بدلالة السياق كقول:

منعّم الجسم تحكي الماءَ رقتُه
وقلبه «قسوة» يحكي أبا أوس

وأوس شاعر مشهور من شعراء العرب واسم أبيه حَجَر، فلفظ أبي «أوس» يحضر في الذهن اسمه وهو «حجر» وهو غير مراد. وإنما المراد الحجر المعلوم. وقد ولع به المتأخرون، وقالوا منه كثيراً. فمن ذلك قول البهاء زهير:

وجاهلٍ طال به عنائي
لازمني وذاك من شقائي

أبغض للعين من الأقذاء
أثقل من شماتة الأعداء

فهو إذا رأته عينُ الرائي
أبو معاذٍ أو أخو الخنساء

٤٤٥ ـ الإضمار على شريطة التّفْسير

ومثاله: أكرمني وأكرمت عبد الله، أي: أكرمني عبدُ الله وأكرمت عبد الله.

ومما يشبه ذلك مفعول المشيئة إذا جاء بعد لو، فإن كان مفعولها أمراً عظيماً أو غريباً فالأولى ذكره، كقوله:

ولو شئت أن أبكي دماً لبكيته
عليه، ولكنْ ساحة الصبر أوسعُ

فإن بكاء الإنسان دماً عجيب. وإن لم يكن كذلك فالأولى حذفه، كقوله تعالى: ﴿ ولو شاء الله لجمعهم على الهدى ﴾ والتقدير: ولو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم. وكذلك قوله تعالى: ﴿ فلو شاء الله لهداكم أجمعين ﴾، وقوله: ﴿ فإن يشأ الله يختم على قلبك ﴾، و﴿ من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم ﴾.

وقد تترك الكناية إلى التصريح، لما فيه من زيادة الفخامة. كقول البحتري:

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ
دد والمجد والمكارم مِثلا

المعنى: قد طلبنا لك مثلاً، ثم حذف لأن هذا المدح إنما يتم بنفي المثل فلو قال: قد طلبنا مثلاً في السؤدد والمجد فلم نجده لكان قد أوقع نفس الوجود على ضمير المثل، فلم يكن فيه من المبالغة ما إذا أوقعه على صريح المثل، فإن الكناية لا تبلغ مبلغ التصريح.

٤٤٦ - ضمير الفصل

يؤتى بعد المسند إليه بضمير فصل لأغراض بلاغية:

منها التخصيص، أي قصر المسند على المسند إليه، حيث لم يكن في الترتيب ما يفيد القصر سوى الإتيان بضمير الفصل. نحو قوله تعالى: ﴿ ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ﴾.

ومنها توكيد التخصيص أي تأكيد قصر المسند على المسند إليه، أو قصر المسند إليه على المسند، حيث كان في التركيب ما يفيد كلام الجنس، نحو: ﴿ إنه هو التواب الرحيم ﴾. ونحو: إنما الكرم هو التقوى. فالأول لتأكيد تخصيص الخبر بالمبتدأ، أي لا تواب إلا الله دون غيره.. والثاني لتأكيد تخصيص المبتدأ بالخبر، أي لا كرم إلا التقوى دون غيرها. ومن هذا قول أبي الطيب:

إذا كان الشباب السكر والشيْـ
ـبُ همًّا فالحياة هي الحِمام

أي لا حياة حينئذ إلا الموت، أيِ أن الإنسان إذا كان في شبابه كالسكران المسلوب العقل غافلاً عن عواقب الأمور، وفي الشيب حزيناً بسبب ضعفه وعجزه عن ضروريات نفسه واكتساباته المنجية له، فلا خير في الحياة، بل هي الموت لا غير، لعدم الانتفاع بها.

٤٤٧ ـ المضمر

يسمّى التشبيه الذي ذكرتْ فيه الأداة (مُظْهَراً) والذي لم تذكر فيه (التشبيه المضمر).

وهذا التشبيه المضمر الأداة ينقسم أقساماً:

فمنه ما يقع فيه المشبه والمشبه به موقع المبتدأ وخبره المفرد، كقولك: وجهه بدر. ولا يصعب تقدير الأداة.

ومنه ما يقع فيه المشبه موقع المبتدأ، وخبره مضاف ومضاف إليه وهو المشبه به. كقول النبي ﷺ: «الكمأة جدريّ الأرض». وهذا يتنوع نوعين:

أ ـ إذا كان المضاف إليه معرفة كهذا الخبر النبوي، فإنه لا يحتاج في تقدير أداة التشبيه إلى تقديم المضاف إليه، بل إن شئنا قدمناه وإن شئنا أخرْناه، فقلنا: الكمأة للأرض كالجدريّ، أو الكمأة كالجدري للأرض.

ب ـ وإذا كان المضاف إليه نكرة فلا بد من تقديمه عند تقدير أداة التشبيه، فمن ذلك قول البحتري:

غمام سحاب لا يُحَبُّ له حياً
ومسعر حرب لا يضيع له وِتْرُ

فإذا قدرنا أداة التشبيه هنا قلنا: سماح كالغمام. ولا يقدر إلا هكذا. والمبتدأ في هذا البيت محذوف، وهو الإشارة إلى الممدوح، كأنه قال: «هو غمام سماح» ومن هذا النوع قول أبي تمام:

أي مرعى عينٍ ووادي نسيبٍ
لَحَبْتهُ الأيامُ في مَلْحُوبِ

ومراد أبي تمام أن يصف هذا المكان بأنه كان حسناً ثم زال عنه حسنه. فقال بأن العين كانت تلتذ بالنظر إليه كالتذاذ السائمة بالمرعى، فإنه كان يشبب به في الأشعار لحسنه وطيبه.

وإذا قدرنا أداة التشبيه هنا قلنا: كأنه كان للعين مرعى، وللنسيب منزلاً ومألفاً... وكقول الفرزدق يهجو جريراً:

ما ضرّ تغلب وائلٍ أهجوتها
أم بُلْتَ حين تناطح البحران

فشبه هجاء جريرٍ تغلبَ وائلٍ ببوله في مجمع البحرين، فكما أن البول في مجمع البحرين لا يؤثر شيئاً، فكذلك هجاؤك هؤلاء القوم لا يؤثر شيئاً. وهو من الأبيات التي أقرّ الناس له بالإحسان فيها. وكذلك ورد قوله أيضاً:

قوارص تأتيني وتحتقرونها
وقد يملأ القطرُ الإناءَ فَيُفْعَمُ

فإنه شبه القوارص التي تأتيه محتقرة

بالقطر الذي يملأ الإناء على صغر مقداره، يشير بذلك إلى أن الكثرة تجعل الصغير من الأمر كبيراً.

٤٤٨ ـ التضمّن

من أقسام (الدلالة اللفظية).

انظر (الدلالة) وقد تقدمت في باب الدال.

٤٤٩ ـ تضمين الكلام

من أقسام البلاغة عند الرماني. وهو حصول معنى في الكلام من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه:

وهو على وجهين:

الأول: ما كان يدل عليه الكلام دلالة الإخبار، كذكرك الشيء بأنه محدث. فهذا يدل على المحدث دلالة الإخبار.

والآخر: التضمين الذي يدل عليه دلالة القياس، فهو إيجاز في كلام الله عزّ وجلّ خاصة، لأنه تعالى لا يذهب عليه وجه من وجوه الدلالة، فنصبه لها يوجب أن يكون قد دلّ عليها من كل وجه يصح أن يدل عليه. فمن ذلك: «بسم الله الرحمن الرحيم» قد تضمن التعليم لاستفتاح الأمور على التبرّك به، والتعظيم لله بذكره، وأنه أدب من آداب الدين، وشعار للمسلمين.

٤٥٠ ـ التّضْمِين

من عيوب الشعر والكلام عند أبي هلال العسكري. وهو أن يكون الفصل الأول مفتقراً إلى الفصل الثاني، والبيت الأول محتاجاً إلى الأخير، كقول الشاعر:

كأنّ القلبَ ليلةَ قيل يُغْدَى ... بلَيْلَى العامريّة أو يُراحُ
قَطاةٌ غرّها شركٌ فباتَتْ ... تجاذبه وقد عَلِقَ الجناحُ

فلم يتم المعنى في البيت الأول، حتى أتمه في البيت الثاني، وهو قبيح.

ومثاله من نثر الكتاب قول بعضهم: «وجعل سيّدنا آخذاً من كل ما دُعِيَ ويَدْعَى به في الأعياد، بأجزلِ الأقسام وأوفر الأعداد».

وقال ابن رشيق: (التضمين) أن تتعلّق القافية أو لفظة مما قبلها بما بعدها كقول النابغة الذبياني:

وهمْ وردُوا الجفارَ على تميم ... وهمْ أصحاب يومِ عكاظ إنّي
شهِدْتُ لهمْ مواطِنَ صادقاتٍ ... وثقتُ لهمْ بحسْن الظنّ منّي

وكلّما كانت اللفظة المتعلقة بالبيت

الثاني بعيدة من القافية كان أسهل عيباً من التضمين. ويقرب من قول النابغة قول كعب بن زهير:

ديارُ الّتي تَبّتْ حِبَالِي وصرّمتْ
وكنتُ إذا ما الحبلُ من خلةٍ صُرِمْ
فزعتُ إلى وجناءَ حَرْفٍ كأنما
بأقرابِها قارٌ إذا جلدُها استَحمْ

وأخفّ من هذا قول إبراهيم بن هَرْمة:

إمّـا تَـرَيْني شـاحباً متبـذّلاً
كـالسّيف يخلقُ جَفْنُه فيضيعُ
فلرُبَّ لَـذّةِ ليلةٍ قـدْ نلتُـهـا
وحـرامُها بحـلالها متبُـوعُ

وليس منه قول متمِّم بن نُويرة:

لَعمْرِي وما دهري بتأبين هالكٍ
ولا جَزِعاً مما أصابَ فـأوجَعا
لقدْ كفّنَ المِنهالُ تحتَ ردائِه
فتًى غيرَ مبْطان العشيّة أرْوَعَا

وربّما حالت بين بيتي التضمين أبياتٌ كثيرة بقدر ما يتسع الكلام، وينبسِطُ الشاعر في المعاني. ولا يضرّه ذلك إذا أجاده.

٤٥١ ـ التّضمين

من محاسن الكلام عند ابن المعتز ما سمّـاه (حسن التضمين) مثـل قـول الأخيطل:

ولقـدْ سما للخُـرَّميّ فلم يقلْ
بعد الوغَى: لكن تضايق مقدَمي[١]

وقال:

إذا دلّه عزمٌ على الجود لم يقلْ:
غداً عَوْدُها إن لم تعقْها العوائقُ
ولكنه ماضٍ على عـزم يومـه
فيفعلُ ما يرضاه خلقٌ وخـالقُ

وقال آخر:

عـوّذَ لمـا بتُّ ضيفـاً لـه
أقـراصَـهُ بخـلاً بيـاسيـنِ
فبِتُّ والأرض فـراشي وقـد
غنّت «قفـا نبك» مصـاريني

قال أبو هلال العسكري: وقد تسمى استعارتك الأنصافَ والأبيات من شعر غيرك، وإدخالك إيّاه في أثناء أبيات قصيدتك (تضميناً) وهـذا حسن... كقول ابن الرومي في مغنٍّ:

مـجلسُـه مـأتـم الـلذاذة والـ
ـقَصْفِ وعُرْسُ الهموم والسقمِ

---

(١) الخرمي هو بابك الخرمي الذي استولى على جبال طبرستان في عصر المأمون عشرين عاماً، حتى انتدب له الأفشين القائد التركي، فظفر به وأسـره وأحضره إلى المعتصم فقتله سنـة ٢٢٣ هـ. والبيت تضمين لبيت عنترة:

إذ يتقـون بي الأسنـة لم أخم
عنهـا ولـو أني تضـايق مقـدمي

يُنشــدنـا اللهــو عنـد طلعتــه
«من أُوحشْته الديـار لم يُقِمِ»

وكقول جَحْظة:

أصبحت بين معاشر هجروا الندى
وتقبّلوا الأخـلاق عن أسلافهمْ
قــومٌ أحـاول نَيلَهم فكــأنمـا
حاولتُ نتف الشّعْرِ من آنافهمْ
هـاتِ اسقنيها بـالكبيـر وغَنِّني
«ذهب الذين يُعاشُ في أكنافهمْ»

والتضمين عنــد ابن رشيق هـو قصدك إلى البيت من الشعر والقسيم، فتأتي به في آخر شِعْرك أو في وسطه كالمتمثل. نحو قول محمود بن الحسين كشاجم الكاتب:

يا خاضبَ الشيب والأيام تظهره
هـذا شبابٌ لَعمرُ الله مصنوعُ
أذكرتني قول ذي لُبّ وتجـربة
في مثله لـك تأديبٌ وتقـريـعُ
إن الجديد إذا ما زيد في خَلَق
تبيّن النـاس أن الثوب مـرقوعُ

فهذا جيد في بابه، وأجود منه أن لو لم يكن في البيت الأول والآخر واسطة، لأن الشاعر قـد دل بذلـك على أنه متهم بالسّرقة، أو على أن هذا البيت مشهور، وليس كذلك، بل هو كالشمس اشتهاراً ولو أسقط البيت الأوسط لكان تضميناً عجيباً، لأن ذكر الثوب قد أخرج الثاني من باب الأول إلاّ في المعنى، وهذا عند الحذاق أفضل التضمين، فإنما احتذى كشاجم قول ابن المعتز في أبيات له:

ولا سوء لي إن ساء ظنك بعدما
وفيتُ لكم، ربي بذلك عـالمُ
وهــأنــذا مستعتــبٌ متنصــلٌ
كمـا قـال عبّاس وأنفيَ راغمُ
تحمّلْ عظيم الذنب عمّن تحبُّهُ
وإن كنتَ مظلوماً فقل أنا ظالمُ

وأبيات العباس بن الأحنف التي منها البيت المضمن هي قوله:

وصبّ أصاب الحبُّ سوداءَ قلبه
فـأنـحله والحبُّ داءٌ مـلازِمُ
تحمّلْ عظيم الذَّنْبِ عَمّنْ تحبُّهُ
وإن كنت مظلوماً فقل أنا ظالمُ
فإنك إن لم تحمل الذنب في الهوى
يفارقْك من تهوَى وأنفك راغمُ

فهذا النوع من التضمين جيـد... وأجود منه أن يصرف الشاعر المضمِّنُ وجه البيت المضمَّن عن معنى قائله إلى معناه، نحو قول ابن الروميّ:

يا سائلي عن خالدٍ عهدي به
رطبَ العجـانِ وكفُّه كـالجلمدِ
كـالأقحوان غـداةً غبّ سمائِـه
جفّتْ أعــاليــهِ وأسفلهِ نَــدِ

فصرف الشاعر قول النابغة في صفة الثغر:

تجلو بقادِمَتَيْ حمامة أيكةٍ
بردٌ أسفَّ لثاته بالإثمِدِ
كالأقحوان غداة غبِّ سمائِهِ
جفّت أعاليه وأسفله نَدِ

إلى معناه الذي أراد. ومن الشعراء من يضمن قسيماً، نحو قول بعضهم، أظنه الصوليّ:

خلقْتُ على باب الأمير كأنني
قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ
إذا جئتُ أشكو طول ضيق وفاقةٍ
يقولون لا تهلك أسى وتحمّلِ
ففاضت دموع العين من سوء ردهمْ
على النحر حتى بل دمعيَ محملي
لقد طال تردادي وقصدي إليكُم
فهل عند رسم دارسٍ من مُعَوَّلِ

ومنهم من يقلب البيت، فيضمنه معكوساً، نحو قول العباس بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لمَسْلَمَة بن عبد الملك:

لقد أنكرْتَني إنكارَ خَوْفٍ
يضمُّ حشاك عن شتمي وذحْلِي
كقول المرء عمروٍ في القوافي
لقيس حين خالف كل عَذْلِ
عذيرك من خليلك من مُراد
أريد حياته ويريدُ قتلي

والبيت المضمّن لعمرو بن معد يكرب، يقوله لابن أخته قيس بن زهير المرادي، وكان بينهما بعد شديد وعداوة عظيمة، وحقيقته في شعر عمرو:

أريد حياته ويريد قتلي
عذيرك من خليلك من مُرَادِ

وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه إذا رأى ابنَ مَلجم تمثل بهذا البيت.

ومن التضمين ما يجمع فيه الشاعر قسمين من وزنين كقول علي بن الجهم يعرِّض بفضل الشاعرة جارية المتوكل وبنان المغني، وكانا يتعاشقان، فإذا غنّى بنان:

اسمعي أو خبّرينا
يا ديار الظاعنينا

غنت هي كالمجاوبة له عما يقول:

ألا حييتِ عنّا يا مدينا
وهل بأسٌ بقول مسلّمينا

فقال عليٌّ منبهاً عليهما في ذلك:

كلما غنّى بنانٌ
اسمعي أو خبّرينا
أنشدت فضْلٌ ألا حُيْـ
ـيتِ عنّا يا مدينا

عـارضت معنى بمعنى
والـنـدامـى غـافـلونـا
أحسنتْ إذ لم تجاوبِ
ـهُمْ ديار الظاعنينا
لـو أجابتهمْ لصرنا
آيـةً لـلسائلينا
واستعاد الصوت مولا
ها وحثّ الشاربينا
قلتُ للمولى وقد دا
رت حُمَيّا الكأس فينا
ربّ صوتٍ حسنٍ يُنـ
ـبت في الرأس قرونا

ومن التضمين ما يحيل الشاعر فيه إحالة، ويشيره به إشارة، فيأتي به كأنه نظم الأخبار أو شبيه به، وذلك كقول بعضهم في معنى قول ابن المعتز: «كما قال عباس وأنفي راغم» أنه لم يرد الأبيات المقدم ذكرها، وإنما أراد قوله للرشيد حين هجرته ماردة:

لا بد للعَاشق من وقفةٍ
تكون بين الوصل والصّرْمِ
حتى إذا الهجر تمادى به
راجعَ من يهوَى على رَغْمِ

فهذا النوع أبعد التضمينات كلها، وأقلها وجوداً.

وانظر (الاقتباس) وسيأتي في باب القاف.

٤٥٢ - الضمني

التشبيه (الضِّمْني) هو تشبيه لا يوضع فيه المشبّه والمشبّه به في صورة من الصُّورِ المعروفة، بل يلمح المشبّه والمشبّه به، ويفهمان من المعنى. ويكون المشبّه به برهاناً على إمكان ما أسند إلى المشبّه. كقول المتنبي:

مَنْ يَهُنْ يسْهُلِ الهوانُ عليه
ما لِجُرْحٍ بميِّتٍ إيلامُ

أي أن الذي اعتاد الهوانَ يسهل عليه تحمّله، ولا يتألّم له، وليس هذا الادّعاء باطلاً، لأنّ الميت إذا جُرح لا يتألم.

وفي ذلك تلميح بالتشبيه في غير صراحة. وليس على صورة من صور التشبيه المعروفة.

٤٥٣ - الإضافي

أحد قسمي (القصر): الحقيقي، والإضافي.

والقصر الإضافي: هو ما كان المتخصص فيه بحسب الإضافة - أي النسبة - إلى شيء معين، بألا يتجاوز المقصور عليه إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر. نحو: ما خالدٌ إلا شُجاع، أي أنه لا يتجاوز الشجاعة إلى الجبن، لا بمعنى أنه لا

يتجاوزها إلى صفة أخرى مثلاً.

وقد لا يتجاوزه إلى شيء آخر، كما إذا اعتبر القصر في مثل قول القائل: «لا إلّـه إلّا الله» بالنسبة إلى آلهة بعض البلدان، فهو إضافي مع عدم التجاوز لشيء آخر أصلاً.

والقصر الإضافي أنواع:

١ ـ قصر إفراد: في باب الفاء.
٢ ـ قصر قلب: في باب القاف.
٣ ـ قصر تعيين: في باب العين.

٤٥٤ ـ التضايُف

من أنواع التقابل، كتقابل الأبوّة والنبوّة. وسيأتي في (الطباق) في باب الطاء.

٤٥٥ ـ المضاف

معنى المضاف الشيء الذي يقابَل بالقياس إلى غيره، مثل الضِّعف بالنسبة إلى نصفه، والمولى إلى عبده، والأب إلى ابنه، فكل واحد من الأب والابن، والمولى والعبد، والضعف والنصف، يقال بالإضافة إلى الآخر. وهذه الأشياء كلّ واحد منها يقال بالقياس إلى غيره، فهي من المضاف. وكلّ واحد منها بإزاء صاحبه كالمقابل له، فهو من المتقابلات.

وانظر (الاستحالة والتناقض) وقد تقدمت في باب الحاء.

٤٥٦ ـ المضاف

من التجنيس، ذكره القاضي الجرجاني في (الوساطة). قال: التجنيس المضاف كقول البحتري:

أيا قمرَ التمام أعنْتَ ظلماً
علّي تطاول الليل التمام[1]

«ومعنى التمام» واحد في الأمرين، ولو انفرد لم يعد تجنيساً، ولكن أحدهما صار موصولاً بالقمر، والآخر بالليل، فكانا كالمختلفين.

وقد يكون من هذا الجنس ما تجانس به المفرد بالمضاف. وقد تكون الإضافة اسماً ظاهراً ومكنياً، وقد تكون نسباً، ومن أملح ما سمعت فيه قول أبي الفتح ابن العميد:

فإن كان مسخوطاً فقل شعر كاتب
وإن كان مرضياً فقل شعر كاتب

قال ابن رشيق في هذا البيت: وهو داخل عندي في باب (الترديد)، إذ كان قوله عند السخط «شعر كاتب» إنما معناه

(١) أتم القمر: اكتمل، وهو بدر تمام بفتح التاء وكسرها، ويرى ابن دريد أنه بكسرها. وليل التمام: أطول ليالي الشتاء.

التقصير به، وبسط العذر له، إذ ليس الشعر من صناعته. . . وقوله عند الرضا «شعر كاتب» إنما معناه التعظيم له، وبلوغ النهاية في الظرف والملاحة، لمعرفة الكتاب باختيار الألفاظ وطرق البلاغات، فقد ضادّ، وطابق في المعنى، وإن كان اللفظ تجنيساً مردداً.

انظر (الوساطة) ٤٣.
وانظر (العمدة) ٢/٤.

٤٥٧ - التضييق

هو (لزوم ما لا يلزم) وسيأتي في باب اللام.

٤٥٨ - التضييق والتوسيع

اشترط العلماء بصناعة الأدب أن تكون الألفاظ على أقدار المعاني، ولا يكون اللفظ أطول من المعنى ولا أقصر منه. ولذلك قالوا: خير الكلام ما كانت ألفاظه قوالب لمعاني. ومتى كان اللفظ أكثر من المعنى كان الكلام واسعاً وضاع المعنى فيه. والتضييق هو أن يضيق اللفظ عن المعنى لكون المعنى أكثر من اللفظ.

قلتُ: الإيجاز قوة وبلاغة، وفي بعض تعريفات البلاغة أنها الإيجاز. ويبدو أن العلماء الذين تحدثوا عن التضييق والتوسيع يقصدون بالتضييق ما يسميه البلاغيون (الإخلال) وهو الذي ينشأ عنه فساد المعنى، كما أنه يُقصد بالتوسيع ما يسمونه (التطويل) وهو زيادة في الكلام لغير فائدة، بعكس (الإطناب) فإنه زيادة لفائدة.

بَابُ الطَّاءِ

بـاب الطـاء

٤٥٩ ـ الطِّبَـاق

هو «المطابقة» وستأتي، ويسمى أيضاً «التطبيق» و «التضاد» و «التكافؤ».

وهو الجمع بين متضادين، أي معنيين متقابلين في الجملة، بأن يكون بينهما تقابل وتنافٍ ولو في بعض الصور، سواء كـان التقابـل حقيقياً، كتقـابل القِدم والحدوث، أو اعتبارياً كتقابل الإحياء والإماتة، فإنهما لا يتقابلان إلا باعتبار بعض الصور، وهو أن يتعلق الإحياء بحياة جِرم في وقت، والإماتة بإماتته في ذلك الوقت. وإلا فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما، ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت. وسواء كـان التقابـل الحقيقي (تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون على الجِرم الموجود بناء على أنهمـا وجوديان، أو تقابل (الإيجاب والسلب) كتقابل مطلق الوجود وسلبه، أو تقابل (العدم والملكة) كتقابل العمى والبصر، والقدرة والعجز ـ بناء على أن العجز نفي القدرة عمّن من شأنه الاتصاف بالقدرة ـ أو تقابل (التّضايُف) كتقابل الأبوّة والنبوّة، وقيل إن الأبوة والبنوة من باب (مراعاة النظير) ـ وقد تقدم في باب الرّاء ـ ورُدَّ ذلك بأن مراعاة النظير فيما لا تنافي فيه كالشمس والقمر بخلاف ما فيه التنافي كالأبوّة والبنوّة. أو تقابل ما يشبه شيئاً مما ذكر مما يشعر بالتنافي، لاشتماله بوجه ما على مـا يوجب التنـافي مثل «هـاتـا» و «تلك» في قول الشاعر:

مَهَا الوحش إلا أنَّ هاتا أوانسٌ
قَنَـا الخطِّ إلا أن تلك ذوابـلُ

لما في «هاتا» من القرب و «تلك» من البعد.

وكمـا في قولـه تعالى: ﴿ أُغْـرِقـوا فأُدْخِلوا ناراً ﴾ لما يُشعر به الإغراق من الماء المشتمل على البرودة غالباً، ويشعر به إدخال النار من حرارة النار.

ويكون ذلك الجمع:

١ - إما بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة:

اسمين: كقوله تعالى: ﴿وتحسبهُم أيقاظاً وهم رُقودٌ﴾.

أو فعلين: كقوله تعالى: ﴿تُؤتي الملك مَنْ تشاءُ وتنزِع الملكَ ممّن تشاءُ﴾. وقول النبي ﷺ للأنصار: «إنكم لتكثُرون عند الفزع، وتقلّون عند الطمع».

وقول أبي صخر الهذلي:

أما والّذي أبكى وأضْحَكَ والذي
أماتَ وأحْيا والذي أمرُه الأمرُ

وقول بشار:

إذا أيْقظَتْك حروبُ العِدا
فَنَبِّه لها عُمَراً ثُمَّ نَمْ

أو حرفين: كقوله تعالى: ﴿لها ما كَسَبتْ وعليها ما اكتسبتْ﴾ لأن اللام تُشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع، و «على» تشعر بالعلو المشعر بالتحمل والثقل المؤذن بالتضرر، فصار تقابلهما كتقابل النفع والضر، وهما ضدان، وكقول الشاعر:

على أنني راضٍ بأن أَحملَ الهوى
وأخلُصَ منه لا عَلَيَّ ولا ليا

٢ - وإما بلفظين من نوعين: كقوله تعالى: ﴿أوَمَنْ كان مَيْتاً فأحييناه﴾ أي ضالاً فهديناه. وكقول طُفيل:

بساهمِ الوجه لم تُقطع أباجلُه
يُصان وهو ليومِ الرّوع مبذولُ

والطباق ضربان:

١ - طباق الإيجاب - كما مَرّ.

٢ - طباق السَّلْب - وقد تقدّم في باب السين.

ومن الطباق ما سمّاه بعضهم (التّدْبيج) وقد تقدم في باب الدال، و (المُخالِف) وقد تقدم في باب الخاء. ويُلحق بالطباق شيئان:

أحدُهما: أن يُجمع بين معنيين ليس أحدهما مقابلاً للآخر، ولكن يتعلق بما يقابل الآخر نوع تعلّق مثل السببية واللّزوم، نحو قوله تعالى: ﴿محمّد رسولُ الله والذين معه أشدَّاء على الكفّار رُحَمَاءُ بينهم﴾، فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدّة، لكنها مسبّبة عن اللّين الذي هو ضد الشدَّة.

وعليه قوله تعالى: ﴿ومن رحمتِه جعلَ لكم الليلَ والنهارَ لتسكنُوا فيه ولتبتغُوا من فضلِه﴾ فإن ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادَّة للسكون والعُدول عن لفظ الحركة إلى لفظ ابتغاء الفضل،

لأن الحركة ضربان:

حركةٌ لمصلحة، وحركة لمفسدة. والمراد الأولى لا الثانية. ومن فاسد هذا الضرب قول أبي الطيّب:

لِمنْ تطْلُب الدّنيا إذا لم تُرد بها
سرورَ مُحبٍّ أو إساءةَ مُجْرِمِ

لأن ضد المُحِبّ هو المُبْغِض، والمجْرِمُ قد لا يكونُ مبغِضاً.

والآخر: ما يسمى (إيهامَ التضادّ) وسيأتي في باب الواو.

ويدخل في الطباق ما يختص باسم (المقابلة) وستأتي في باب القاف.

وسمّى أصحاب صناعة الشعر ما كان قريباً من التضاد (المُخالِف).

وقسّم بَعضهم التضاد، فسمّى ما كان فيه لفظتان معناهما ضدّان كالسواد والبياض (المطابق). وسمّى تقابل المعاني والتوفيق بين بعضها وبعض، حتى تأتي في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة (المقابلة). وسمّى ما كان فيه سَلْبٌ وإيجاب (السّلب والإيجاب) وجعله باباً مستقلاً، ولم يلحقه بالطباق.

وأصحاب صناعة الشعر لا يجعلون الليلَ والصبح ضِدّين، بل يجعلون ضدّ الليل النهار، لأنهم يراعُون في المضادَّة الألفاظ. وأكثر ما يُقال الليل والنهار، ولا يقال الليلُ والصبحُ. وبعضهم يقول في مثل هذا (مطابقٌ مَحْض) و(مطابقٌ غيرُ مَحْض) فالليل والصبح عنده في مثل قول المتنبي:

أزُورهم وسوادُ الليلِ يشفعُ لي
وأنْثَنِي وبياضُ الصبح يُغْرِي بي

طباقٌ غيرُ محض. . .

(سرّ الفصاحة) ٣٣٦.

ونقل ابن أبي الأصبع أن الطباق على ضربين:

حقيقي ومجازي، وكل من الضربين على قسمين: لفظي ومعنوي.

فما كان منه بألفاظ الحقيقة أبقَوا عليه اسم (الطباق).

وما كان منه بألفاظ المجاز أو بعضه (التكافؤ) بشرط أن تكون الأضداد لموصوف واحد.

فإن كان الضدان أو الأضداد لموصوفين والألفاظ حقيقية فهو (الطباق) إن كان الكلام جامعاً بين ضدين فَذَّيْن. وإن كان الأضداد أربعة فصاعداً كان في ذلك مقابلة.

فالفرق بين الطباق والمقابلة إذن من وجهين:

أحدهما: أن الطباق لا يكون إلاّ بالجمع بين ضدين فَذَّيْن فقط، والمقابلة لا تكون إلا بما زاد على الضدين من الأربعة إلى العشرة.

والوجه الثاني: أنّ المقابلة تكون بالأضْداد وبغير الأضداد.

قال: وعلى هذا فلا بد أن يأتي في الكلام المتضمِّن (التكافؤ) استعارة، فإن لم تكن فيه استعارة فلا تكافؤ. وأمّا

وأمّا الطباقُ الذي يأتي بألفاظ الحقيقة فهو على ثلاثة أقسام:

١ - **طباق السلب**: نحو قوله تعالى: ﴿ وإن يَروا سبيلَ الرُّشْدِ لا يتّخذُوه سبيلاً وإن يَروْا سبيلَ الغَيِّ يتخذوه سبيلاً.. ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ إن الذين كفرُوا سواءٌ عليهم أأنذرتَهُمْ أم لم تنذرْهم لا يؤمنون ﴾، وقوله عز وجل: ﴿ تعلمُ ما في نفسي ولا أعلمُ ما في نفسِك ﴾.

٢ - **طباق الإيجاب**: ومنه قوله تعالى: ﴿ وأنّه هُو أضْحَك وأبْكى، وأنّه هو أماتَ وأحْيا، وأنه خلق الزَّوجين الذكرَ والأنثى ﴾ فانظر إلى فضل هذا الطباق، كيف جمع إلى الطباق البليغ التسجيع الفصيح، لمجيء المناسبة التامة في فصل الآي. ومما جاءت المطابقة فيه على انفرادها من هذا القسْم قوله تعالى: ﴿ اللهُ يعلمُ ما تحمل كل أنْثى وما تَغِيضُ الأرحامُ وما تزداد ﴾ أي ما تنقصُ الأرحامُ وما تزيد.

ومن هذا القسم أيضاً قوله تعالى: ﴿ الذينَ هُمْ في صلاتهم خاشِعون والّذين هُمْ عن اللّغْوِ مُعْرِضون ﴾ فجمع سبحانه للمؤمنين في هذا الوصف بين الفعل والترك، إذ وصفهم بالخشوع في الصلاة وترك اللغو. وهذا كله من طباق الإيجاب المعنوي.

٣ - **طباق الترديد**: وقد سبق في باب الراء.

وقد جاء للطباق قسم غير ما تقدم ذكرُه، وهو (ائتلاف الطباق والتكافؤ). وقد سبق في باب الهمزة.

وانظر (المطابقة) وستأتي.

وانظر (التكافُؤ) وسيأتي في باب الكاف.

وانظر (المقابلة) وستأتي في باب القاف.

وانظر (صحة المقابلات) وقد تقدمت في باب الصاد.

وانظر (الإيجاب) وسيأتي في باب الواو.

وانظر (السّلب) وقد تقدم في باب السين.

وانظر (المخالف) وقد سبق في باب الخاء.

٤٦٠ ـ التطبيق

هو (الطباق) وقد سبق.

٤٦١ ـ المطابق

هو (الطباق) وقد سبق، و(المطابقة) وستأتي.

٤٦٢ ـ المطابق

عند قدامة بن جعفر هو (الجناس التام) عند سائر البلاغيين.

قال: وقد يضع الناس من صفات الشعر المطابق والمجانس، وهما داخلان في باب ائتلاف اللفظ والمعنى. ومعناهما أن تكون في الشعر معان متغايرة قد اشتركت في لفظة واحدة، وألفاظ متجانسة مشتقة. فأما (المطابق) فهو ما يشترك في لفظة واحدة بعينها، مثل قول زياد الأعجم:

وَنُبِّئْتُهُمْ يَسْتَنْصِرُونَ بكاهِلٍ
ولِلُّؤْمِ فيهِمْ كاهِلٌ وسَنَامُ[1]

وقال الأفوه الأودي:

وأقطعُ الهَوْجَلَ مُسْتَأنِساً
بِهَوْجَلٍ عَيْرانَةٍ عنتريس[1]

فلفظة «الهَوْجَل» في هذا الشعر واحدة، قد اشتركت في معنيين، لأن الأولى يراد بها الأرض، والثانية الناقة. وكذلك قول أبي داؤد الإياديّ:

عَهِدْتُ لها منزلاً دَاثِراً
وآلاً على الماءِ يحملْن آلا

فالآل الأول في المعنى غير الثاني، لأن الأول أعمدة الخيام، والثاني من السراب...

(نقد الشعر) ٩٣

وحكى أبو علي محمد بن المظفر الحاتمي عن أبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، قال: قلتُ لأبي الحسن عليّ بن سليمانَ الأخفش: أجدُ قوماً يخالفون في الطباق، فطائفة تزعمُ ـ وهي الأكثر ـ أنه ذكْرُ الشيء وما يقابلُه، وطائفةٌ تخالف في ذلك وتقول: هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد. فقال: مَنْ هو الذي يقول هذا؟ فقلت: قدامة! فقال:

---

(١) كاهل الأول: اسم رجل، والثاني المراد به الحارك وهو ما بين الكتفين. قلت: مثل بهذا البيت ابن المعتز للتجنيس، والمطابق عند قدامة =

= هو الجناس التام عند ابن المعتز والبلاغيين كما ذكرت.

(١) العيرانة: السريعة. والعنتريس: الغليظة الوثيقة.

هذا يا بنيَّ هو التجنيس، ومن زعم أنه طباق فقد ادّعى خلافاً على الخليل والأصمعيّ . . .

(سرّ الفصاحة) ٢٣٤

٤٦٣ ـ المطابقة

هي الباب الثالث من البديع عند ابن المعتز، ونقل عن الخليل رحمه الله: يقال: طابقت بين الشيئين إذا جمعتهما على حَذْوٍ واحد، وكذلك قال أبو سعيد.

فالقائل لصاحبه: أتيناك لتسلك بنا سبيل التوسّع فأدخلتنا في ضيق الضّمان[1]، قد طابق بين السعة والضيق في هذا الخطاب.

وقال الله تعالى: ﴿ولكمْ في القِصَاصِ حياةٌ﴾ . . . وقال عيسى بن طلحة لعروة بن الزبير حين ابتلي في رجله: إنْ ذهبَ أَهْوَنُكَ علينا فقد بَقِيَ أعزُّكَ علينا! فطابق كما ترى بين العز والهوان[2].

وقال أُدَدُ بنُ مالكِ بن زَيد بن كهْلان، وهو طائي، في وصيته لوُلْده: لا تكونوا كالجراد أكلَ ما وجدَ، وآكلهُ من وَجَدَه!.

وقيل لابن عمر رضي الله عنهما: ترك فلان مائة ألف، فقال لكنها لا تتركه. وقال الحجاج في خطبته: إن الله كفانَا مَئُونَةَ الدنيا وأمرَنَا بطلب الآخرة، فليت اللهَ كفانا مَئُونةَ الآخرة، وأمرَنا بطلب الدّنيا. وقال: من العملِ ما هو تَرْكُ العمل، ومِنْ تَرْكِ العمل ما هو عملٌ.

ومن المطابقة قول الحسن المشهور: ما رأيتُ يقيناً لا شكَّ فيه أشْبَه بشَكٍّ لا يقينَ فيه من الموتِ. وقال الوليد بن عُتبة ابن أبي سُفيانَ للحسَين، وهو حوالي المدينة في بعض منازعاتهم: ليتَ طُولَ حِلمنا عنْك لا يدعُو جهلَ غيرنا إليك! وقال أبو الدَّرداء: معروفُ زماننا منكرُ زمانٍ قد فاتَ، ومنكَرُه معروفُ زمانٍ لم يأتِ. وقال الحسنُ رضي الله عنه ـ وقد أنكر عليه الإفراط في تخويف الناس ـ: إنَّ من خَوَّفَكَ حتى تبلغَ الأمنَ خيرٌ ممّن آمنك حتّى تبلغ الخوفَ!. ولما حضر بشرَ بنَ منصور الموت فرح!، فقيلَ له: أتفرحُ بالموت؟ فقال: أتجعلون قُدومي على خالقٍ أرجُوه كمقامي مع مخلوقٍ أخافُه؟ . .

(كتاب البديع) ٧٦

وقال أبو هلال العسكري: قد أجمع الناس أن المطابقة في الكلام هي الجمع بين الشيء وضدّه في جزء من أجزاء الرسالة أو الخطبة أو البيت من بيوت

(١) ضمن الشيء ضماناً: تكفل به.
(٢) قلت: وكذلك طابق بين ذهب وبقي.

القصيدة، مثل الجمع بين البياض والسواد، والليل والنهار، والحرّ والبرد. وخالفهم قدامة بن جعفر الكاتب، فقال: المطابقة إيراد لفظتين متشابهتين في البناء والصيغة، مختلفتين في المعنى، كقول زياد الأعجم: «ونبئتهم... البيت» وسمي الجنس الأول (التكافؤ).

وأهل الصنعة يسمون النوع الذي سماه (المطابقة) التعطُّف. قال وهو أن يذكر اللفظ ثم يكرِّره، والمعنى مختلف...

(الصناعتين) ٣٠٧

وقال ابن رشيق: المطابقة في الكلام أن يأتلف في معناه ما يضاد في فحواه. قال: (والمطابقة) عند جميع الناس جمعك بين الضدين في الكلام أو بيت شعر، إلاّ قدامة ومن اتبعه، فإنهم يجعلون اجتماع المعنيين في لفظة واحدة مكررة طباقاً.

وقال الرمّاني: (المطابقة) مساواة المقدار من غير زيادة ولا نقصان.

وقال ابن رشيق: هذا أحسن قول سمعته في المطابقة من غيره، وأجمعه لفائدة، وهو مشتمل على أقوال الفريقين وقدامة جميعاً. وأما قول الخليل: إذا جمعت بينهما على حذو واحد، وألصقتهما فهو مساواة المقدار من غير زيادة ولا نقصان، كما قال الرمّاني: يشهد بذلك قول لبيد:

تعاورْنَ الحديثَ وطبّقتهُ
كما طَبّقْتَ بالنعلِ المثالا

ومنه طبّقت المفصل، أي أصبته فلم أزد في العضو شيئاً، ولم أنقصْ منه، وكذلك قول الأصمعي: أصلها من وَضْع الرِّجل موضعَ اليد في مشي ذوات الأربع، وهو مساواة المقدار أيضاً.

وانظر (التكافُؤ) وسيأتي في باب الكاف.

وانظر (التجنيس) وقد تقدم في باب الجيم.

وانظر (الطِّباق) وقد سبق في هذا الباب.

٤٦٤ - المطابقة

من أقسام (الدلالة اللفظية) وقد سبقت في باب الدال.

٤٦٥ - المطابقة

البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

والحال، ويسمى (المقام) هو الأمر الحامل للمتكلم على أن يورد عبارته على

صورة مخصوصة دون أخرى.

والمقتضَى، ويسمّى (الاعتبار المناسب) هو الصورةُ المخصوصةُ التي نورد عليها العبارة.

ففي المدح مثلاً: المدحُ حال يدعو لإيراد العبارة على صورة الإطناب، وذكاء المخاطَب حال يدعو لإيرادها على صورة الإيجاز.

فكلّ من المدح حالٌ ومقام.

وكلّ من الإطناب والإيجاز (مُقتضَى).

وإيراد الكلام على صورة الإطناب أو الإيجاز (مطابَقة للمقتضَى).

٤٦٦ ـ الاطِّرَاد

الاطّراد في اللغة مصدر اطَّرَدَ الماء وغيره إذا جرى من غير توقّف.

ومعناه في الاصطلاح أن يذكر الشاعر اسم الممدوح واسم من أمكنه من آبائه في بيت واحد على الترتيب بشرط ألّا يخرج عن طرق السهولة، ومتى تكلف أو تعسف في بناء بيته لم يعد إطراداً، فإن المقصود من هذا النوع أن يكون كلام الناظم في سهولة جريانه واطّراده كجريان الماء في اطّراده. فمتى جاء كذلك دلّ على قوة الشاعر وتمكُّنه وحسن تصرّفه.

ولم يزد العلماء في ذلك على اسم الممدوح واسم من أمكن من آبائه، ولكن صفيّ الدين الحلّي نقل في شرح بديعته أن (الاطّراد) عبارة عن اسم الممدوح ولقبه وكنيته وصفته اللائقة به واسم من أمكن من أبيه وجدّه وقبيلته، ليزداد الممدوح تعريفاً، وشرط أن يكون ذلك في بيت واحد، من غير تعسُّف ولا تكلّف ولا انقطاع بألفاظ أجنبيّة، وأورد على ذلك قول بعضهم:

مُؤيّدُ الدّين أبو جَعفرٍ
محمّدُ بنُ العلقميّ الوزير

هذا البيت جمع ناظمه فيه بين اللقب والكنية واسم الممدوح واسم أبيه والصفة اللائقة به وهو القدر الذي قرره صفيّ الدين الحلّي.

(خزانة الأدب) ١٦١

أمّا غيره فقد قالوا إن (الإطّراد) أن يطّرد الشاعر أسماء متتالية يزيد الممدوح بها تعريفاً لا تكون إلّا أسماء آبائه تأتي منسوقة غير منقطعة من غير ظهور كلفة على النظم، كاطّراد الماء، لسهولته وانسجامه، كقوله:

أقيسَ بنَ مسعود بن قيس بن خالدٍ
وأنتَ الذي ترجو حِباءَكَ وائلُ

وأحسن منه قول دريد، لكون الأسماء المطّرِدة جاءت في عجز البيت:

قَتَلْنـا بعبـد اللهِ خيـرَ لِـدَاتِـهِ
ذُؤابَ بنَ أَسماءَ بنِ زيدِ بنِ قاربِ

ويقال إنَّ عبد الملك بن مروان قال لما سمع هذا البيت: لولا القافية بلغ به آدم. وقال ابن أبي الأصبع: وقد أرْبى على هؤلاء بعض القائلين:

مَنْ يكنْ رامَ حاجةً بَعُدتْ عَنْـ
ـهُ وأعيتْ عليـه كـلَّ العَيَـاءِ
فلها أحمدُ المرجّى بنُ يحيى بْـ
ـنِ معـاذِ بنِ مسْلمِ بنِ رَجاءِ

ـ لو لم يقع فيهما التضمين، والفصْل بين الأسماء بلفظة «المَرجّى» قال: وكتب شيخنا مجد الدين بن الظهير الحنفي على إجازة:

أجـازَ مـا قـد سـألـوا
بـشـرط أهـلِ الـسّـنَـدِ
مـحـمـدُ بـنُ أحـمـدَ بْـ
ـنِ عُـمَـرَ بـن أَحْـمَـدِ

فلم يدخل بين الأسماء في البيت لفظة أجنبيّة.

وُصف أبو الطيّب المتنبي بالتعسّف في قوله لسيف الدولة:

فأنْتَ أبو الهيجا ابنُ حمدانَ يابْنَهُ
تشابَـه مـولـودٌ كـريمٌ ووالـدُ
وحمدانُ حمدونٌ وحمدونُ حارثٌ
وحـارثُ لقمانٌ ولقمـانُ راشـدُ

ففي هذا المعنى من التقصير أنه جاء في بيتين، وأنّه جعلهم أنياب الخلافة في قوله:

أولئـك أنيـابُ الخـلافـة كلِّهـا
وسـائرُ أمـلاكِ البلادِ الـزوائـدُ

وهم سبعة بالممدوح، والأنياب في المتعارف أربعة، إلَّا أن تكون الخلافة تمساح نيل أو كلب بحر، فإن أنياب كل واحد منهما ثمانية! إلَّا أن يريد أن كل واحد منهم ناب الخلافة في زمانه خاصة، فإنه يصحّ. وفيه من الزيادة على ما قبله أنه زاد واحداً في العدد؛ فإنه جعل كلّ ابن هو أبوه في الخلافة إلى أن بلغ راشداً، فلم يقصد إلى ذلك أحدٌ من أصحابه، وإنما مقت شعره هذا تكريره كل اسم مرتين في بيت واحد، وهي أربعة أسماء.

٤٦٧ ـ الاسْتطـراد

الاستطراد في اللغة مصدر استطرد الفارس من قِرْنه في الحرب، وذلك أن يفرَّ من بين يديه يوهمه الانهزام، ثم يعطف عليه على غِرَّة منه، وهو ضربٌ من المكيدة.

ومعناه في الاصطلاح: أن يكون الشاعر في غرض من أغراض الشعر يوهم أنه مستمرّ فيه، ثم يخرج منه إلى غيره لمناسبة بينهما. ولا بد من التصريح باسم المستطرد به، بشرط ألاَّ يكون قد تقدّم له ذكر، ثم يرجع إلى الأول ويقطع الكلام، فلا يكون المستطرد به آخر كلامك.

وهذا هو الفرق بينه وبين (المخْلَص)، فإن الاستطراد يُشترط فيه الرجوع إلى الكلام الأول، وقطع الكلام بعد المستطرد به. والأمران معدومان في (المخلَص)، فإنه لا يرجع إلى الأوّل، ولا يقطع الكلام، بل يستمرّ إلى ما يخلص إليه.

وأوجز صاحب «الإيضاح» في حدّ الاستطراد، فقال: هو الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به، لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى الثاني.

وذكر الحاتمي في «حلية المحاضرة» أنه نقل هذه التسمية من البحتري. وذكر غيره أن البحتريّ نقلها عن أبي تمام.

وقال ابن المعتزّ إن الاستطراد هو الخروج من معنى إلى معنى.. فمنه قوله تعالى: ﴿ ألاَ بُعْداً لِمَدْيَنَ كما بَعِدتْ ثمود ﴾. فذكرُ ثمود استطراد.

وقيل إن أول شاهد ورد في هذا النوع قول السّموءَل:

وإنَّا لقومٌ لا نرى الموت سبّةً
إذا ما رأته عامرٌ وسَلولُ

فقد خرج من الفخر إلى هجاء عامرٍ وسَلُول.

ومنه قول حسّان بن ثابت رضي الله عنه:

إنْ كنتِ كاذبةَ الذي حدَّثتني
فنَجوْتِ مَنْجى الحارث بن هشامِ
تَرَكَ الأحبّةَ أنْ يقاتل دونهم
ونجا برأسِ طِمِرَّةٍ ولجامِ[1]

فقد استطرد من الغزل إلى هجو الحارث بن هشام. ومنه قول البحتريّ من قصيدة في وصف فرس:

كالهيكل المبنيِّ إلاَّ أنه
في الحسْنِ جاءَ كصُورة في هيْكلِ
ملَكَ العيونَ فإنْ بدا أعطيْنَه
نظرَ المحبِّ إلى الحبيب المقبِلِ
ما إنْ يَعافُ قذًى ولو أوردته
يوماً خلائق «حمدويه» الأحولِ

و(الاستطراد) عند أبي هلال العسكري هو أن يأخذ المتكلم في

(١) الطمر بتشديد الراء: الفرس الجواد، وقيل المستفز للوثب، والأنثى طمرة.

معنى، فبيْنا يمرّ فيه يأخذ في معنى آخر، وقد جعل الأول سبباً إليه، كقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ ومن آياتِه أنّك تَرى الأرض خاشعةً فإذا أنزلْنا عليها الماءَ اهتزَّتْ وربَتْ ﴾، فبيْنا يدلّ الله سبحانه على نفسِه بإنزال الغيث واهتزاز الأرض بعد خشوعها قال: ﴿ إنَّ الذي أحْياها لمحْيِي الموْتى ﴾ فأخبر عن قدرته على إحياء الموتى بعد إفنائها.. وقد جعل ما تقدّم من ذكر الغيث والنّبات دليلاً عليه. ولم يكن في تقدير السّامع لأول الكلام إلَّا أنه يريد الدلالة على نفسه بذكر المطر، دون الدلالة على الإعادة، فاستوفى المعنيين جميعاً..

ومن (الاستطراد) ضرب آخر، وهو أن يجيء بكلام يظنّ أنه يبدأ فيه بزُهدٍ، وهو يريد غير ذلك، كقول الشاعر:

يا مَنْ تَشاغَل بالطَّلَلْ ... أقْصِرْ فقدْ قَرُب الأجَلْ
وَاصِلْ غَبُوقَك بالصَّبُو ... حِ، وَعَدِّ عن وَصْفِ المَلَلْ

قال ابن رشيق: الاستطراد أن يرى الشاعر أنّه في وصف شيء، وهو إنّما يريد غيره، فإن قطع أو رجع إلى ما كان فيه، فذلك (استطراد)، وإن تمادى فذلك (خروج). قال: وأكثر الناس يسمّي الجميع (استطراداً).

قال الحاتميّ: وقد يقع من هذا الاستطراد ما يخرج به من ذم إلى مدح، كقول زهير:

إنَّ البخيلَ مَلُومٌ حيثُ كان ولَـ ... ـكِنّ الجوادَ على علّاتِه هَرِمُ

وحكى أحمد بن يوسف الكاتب أنه دخل على المأمون، وفي يده كتاب من عمرو بن مسعَدَة يردّد فيه النظر. فقال: لعلّك فكرت في ترديدي النظر في هذا الكتاب! قال: نعم! يا أمير المؤمنين. قال: إني عجبتُ من بلاغته واحتياله لمراده: «كتبتُ كتابي إلى أمير المؤمنين أعزّه الله، ومَنْ قِبَلي من قوّاده وأجناده في الطاعة والانقياد على أحسن ما يكون عليه طاعةُ جندٍ تأخّرت أرزاقهم، واختلّت أحوالهم» ألا ترى يا أحمد إدماجه المسألة في الإخبار، وإعفاء سلطانه من الإكثار؟ ثم أمر لهمْ برزق ثمانية أشهر!.

وهذا النوع أقل في الكلام من الاستطراد المتعارف وأغرب!.

٤٦٨ - المطّرد

من التشبيه. وضدّه (المنعكس) وسيأتي في باب العين.

قال العلوي: اعلم أن المبالغة في التشبيه لا يمكن حصولها إلَّا إذا كان

المشبه به أدخلَ في المعنى الجامع بينهما، إما بالكبر كقوله تعالى: ﴿ وله الجوار المُنْشئَات في البحر كالأعلام ﴾ فمثّلها بالجبال لما كانت الجبال أكبر من السفن. وهكذا القول في السواد، والبياض، والحمد، والذم، والإيضاح، والبيان، إلى غير ذلك من الأوصاف الجارية في التشبيه.

وآية ذلك وعلامته أنه لا بد من أن تكون لفظة «أفعل التفضيل» جارية في التشبيه. وهذا يدل على ما قلناه من اعتبار زيادة المشبه به على المشبه في تلك الصفة الجامعة بينهما. فإن لم يكن الأمر على ما قلناه من الزيادة كان التشبيه ناقصاً، وكان معيباً، ولم يكن دالاً على البلاغة.

وهكذا الحال إذا كانا حاصلين على جهة الاستواء، فلا مبالغة في ذلك. فإذنْ لا بد من اعتبار الزيادة كما أشرنا إليه. وهو في ذلك على أربعة أوجه:

أولهما: تشبيه صورة بصورة كقوله تعالى: ﴿ كالفَراش المبثوث ﴾ شبه الناس يوم القيامة في الضعف والهوان بالفراش، لما فيه من الدقة وضعف الحال، وقوله تعالى: ﴿ وتكون الجبال كالعِهْنِ المنفوش ﴾ شبه الجبال ـ مع اختصاصها بالصلابة والقوة ـ بأضعف ما يكون وأرخاه، وهو الصوف، لأنه ألين ما يكون عند نفشه.

وثانيها: تشبيه معنى بمعنى كقولك: زيد كالأسد في شجاعته، وكالأحنف في حلمه، وكإياس في ذكائه، وكحاتم في جوده، وكعنترة في شجاعته[1] إلى غير ذلك من التشبيهات المعنوية.

وثالثها: تشبيه معنى بصورة، وهذا كقوله تعالى: ﴿ والذين كفروا أعمالُهم كرمادٍ اشتدت به الريح في يوم عاصف ﴾. وقوله تعالى: ﴿ والذين كفروا أعمالهم كسراب بِقِيعَةٍ ﴾.

ورابعها: تشبيه صورة بمعنى. وهذا كقول أبي تمام:

وفتكتَ بالمال الجزيل وبالعدا
فتْكَ الصبابة بالمحبِّ المغرَمِ

فشبّه فتكه بالمال وبالعدا، وذلك من

(١) قلت: لا أدري كيف يكون هذا التشبيه معنى لمعنى فإن المعنى فيما نحن بصدده يقصد به الجامع بين الطرفين، وإن كان المعنى هنا قد تحقق في المشبه به الذي تحول من ذات إلى معنى، فاكتسب صفة المعنى من الذات التي اشتهرت به. أما المشبهات فيما استشهد به العلوي في هذا الوجه فإنها لم تخرج عن ذواتها. ولعل الوجه الرابع الذي سيأتي أقرب إلى ما أراد العلوي من تشبيه المعنى بالمعنى.

الصورة المرئية، بفتك الصبابة وذلك أمر معنوي ليس محسوساً.

وقد يقال: إسلامٌ كنور الشمس، وجهلٌ كظلمة الليل، وحجة كضوء القمر. وكل ما أوردناه على اتساعه ووضوح أمره جارٍ على الاطِّراد في تشبيه الأدنى بالأعلى، والأقل بالأكثر، والفاضل بالأفضل، والخيِّر بالخيِّر، ومنه قول امرىء القيس في وصف الفرس:

كأنه سراته لدى البيت قائماً
مَدَاكُ عروسٍ أو صلايَةُ حنظل

(الطراز) ٣٠٨/١

وانظر (المنعكس) وسيأتي في باب العين..

٤٦٩ - الطَّرْدُ والعَكْس

هذه تسمية ضياء الدين بن الأثير للتشبيه المقلوب. قال هو أن يجعل المشبه به مشبهاً، والمشبه مشبهاً به.

ومما جاء منه قول البحتري:

في طلعةِ البدر شيء من محاسنها
وللقضيب نَصيبٌ من تثنِّيها

وقول عبد الله بن المعتز في تشبيه الهلال:

ولاح ضوء قُميْر كاد يفضَحُنا
مثل القُلامة قدْ قُدَّتْ من الظُفُر

٤٧٠ - التطريز

وهو أن يبتدىء المتكلم أو الشاعر بذكر جمل من الذوات غير منفصلة ثم يخبر عنها بصفة واحدة من الصفات مكررة بحسب تعداد جمل تلك الذوات تعداد تكرُّر واتحاد، لا تعداد تغاير، وذلك كقول ابن الرومي:

أموركمُ بني خاقان عندي
عُجابٌ في عُجابٍ في عُجابِ
قرون في رءُوسٍ في وجوهٍ
صِلابٌ في صِلابٍ في صِلابِ

وكقوله:

وتسقيني وتشربُ من رحيقٍ
خليق أن يشبَّه بالخلوق
كأن الكأس في يدها وفيها
عقيقٌ في عقيقٍ في عقيقِ

وكقول ابن المعتز:

فثوبي والمُدامُ ولونُ خدّي
شقيقٌ في شقيقٍ في شقيقِ

٤٧١ - التطريز

وهو من الفنون التي استخرجها أبو هلال العسكري. ومعناه عنده أن يقع في أبيات متوالية من القصيدة كلمات متساوية في الوزن، فيكون فيها كالطراز في الثوب.

وهذا النوع قليل في الشعر. وأحسن ما جاء فيه قول أحمد بن أبي طاهر:

إذا أبو قاسمٍ جادت لنا يدُه
لم يُحْمَد الأجودان: البحر والمطرُ
وإن أضاءت لنا أنوارُ غُرّته
تضاءل الأنوران: الشمسُ والقمرُ
وإن مضى رأيهُ أو حدُّ عزمته
تأخّر الماضيان: السيف والقدَرُ
من لم يكن حذراً من حدِّ صولته
لم يدر ما المزعجان: الخوف والحذَرُ

فالتطريز في قوله «الأجودان»، «الأنوران»، «الماضيان»، «المزعجان»؛ ونحوه قول أبي تمام:

أعوام وصلٍ كاد يُنسي طولُها
ذِكْرَ النوى فكأنّها أيامُ
ثم انبرتْ أيامُ هجر أردفت
نجوى أسى فكأنها أعوام
ثم انقضت تلك السنون وأهلها
فكأنهم وكأنها أحلامُ

وقال في مرثية:

أصبحتْ أوجُهُ القبورِ وِضاءً
وغدت ظلمة القبور ضياءً
يوم أضحى طريدةً للمنايا
ففقدنا به الفتى والفتَاءَ
يوم ظل الثرى يضم الثّريا
فعدمنا منه السنى والسناءَ
يوم فاتتْ به بوادرُ شؤمٍ
فرُزينا به الثرى والثراءَ
يوم ألقى الردى عليه جراناً
فحُرمنا منه الجدى والجداءَ
يوم ألوتْ به هَنَاتُ الليالي
فلبسْنا به البلى والبلاءَ

ومن ذلك قول زيادٍ الأعجم:

ومتى يؤامرْ نفسَه مستلحباً
في أن يجود لذي الرجاء يقل: جُدِ
أو أن يعود له بنفحة نائل
يُعِدْ الكرامةَ والحياءَ يقل: عِدِ
أو في الزيادة بعد جزل عطيّة
للمستزيدين العُفَاةِ يقل: زِدِ

وانظر (التوشيع) وسيأتي في باب الواو.

٤٧٢ - التطريز

من الصنعة البديعية. وذلك أن بعضهم كانوا إذا أرادوا أن ينظموا في مدح «أحمد» مثلاً جعلوا أوائل الأبيات على حسب حروف هذا الاسم، فيبدؤون بالألف، ثم بالحاء، ثم بالميم، ثم بالدال، وهو نوع كان يعرف في القرن الحادي عشر بالمشجّر.

وربما جاءوا بالتشجير في المصراعين، فتكون أوائل الشطور الأولى

على حروف الاسم المشجَّر به، وكذلك أوائل الشطور الثانية.

وانظر (المشجّر) وقد سبق في باب الشين.

وانظر (محبوك الطرفين) وقد جاء في باب الحاء.

٤٧٣ - طرفا التشبيه

هما الركنان الأساسيان في التشبيه. ولا يقال تشبيه إلا إذا كانا فيه، وهما المشبه والمشبه به.

وأساس التشبيه عند قدامة أنه يقع بين شيئين، بينهما اشتراك في معانٍ تعمهما ويوصفان بها، وافتراق في أشياء يتفرَّد كل واحد منهما بصفتها. وعلى هذا فإن أحسن التشبيه عنده ما وقع بين الشيئين اشتراكهما في الصفات أكثر من انفرادهما فيها، حتى يدني بهما التشبيه إلى حال الاتحاد.

ويمنع أن يشبه الشيء بنفسه، ولا بما يغايره من كل الجهات، لأن الشيئين إذا تشابها في كل الوجوه اتحدا، فصار الاثنان شيئاً واحداً.

وهذا يوافق قول ابن رشيق في العمدة: إن المشبه لو ناسب المشبه به مناسبة كلية لكان إياه. ألا ترى أن قولهم: «خدٌّ كالورد» إنما أرادوا حمرة أوراق الورد وطراوتها، لا ما سوى ذلك من صفرة وسطه وخضرة كمائمه؟ وكذلك قولهم: «فلان كالبحر» أو «فلان كالليث» إنما يريدون أنه كالبحر سماحة، وكالليث شجاعة، ولا يريدون ملوحة البحر وزعوقته، ولا شتامة الليث وزهومته[1].

وقول أبي هلال: يصح تشبيه الشيء بالشيء جملة، وإنما شابهه من وجه واحد، مثل قولك: وجهك مثل الشمس، ومثل البدر، وإن لم يكن مثلهما في ضيائهما وعلوهما، وإنما شبِّهه بها لمعنى يجمعهما وإياه، وهو الحسن... ولو أشبه الشيءُ الشيءَ من جميع جهاته لكان هو هو.

وعلى هذا قول السكاكي: لا يخفى عليك أن التشبيه مستدع طرفين مشبهاً ومشبهاً به، واشتراكاً بينهما من وجه وافتراقاً من آخر، مثل أن يشتركا في الحقيقة ويختلفا في الصفة أو بالعكس. فالأول كالإنسانية إذا اختلفا طولاً وقصراً، والثاني كالطويلين إذا اختلفا حقيقة إنساناً وفرساً. وإلا فأنت خبير بأن ارتفاع الاختلاف من جميع الوجوه حتى التعيُّن يأبى التعدد، فيبطل التشبيه، لأن تشبيه

(١) شتامة الأسد: عبوسه، وزهومته: ريحه المنتنة.

الشيء لا يكون إلا وصفاً له بمشاركته المشبه به في أمر، والشيء لا يتصف بنفسه، كما أن عدم الاشتراك بين الشيئين في وجه من الوجوه يمنعك محاولة التشبيه بينهما، لرجوعه إلى طلب الوصف حيث لا وصف.

قلتُ: خلاصة هذا الكلام أنه لا بد أن يكون في التشبيه نواح للاتفاق بين الطرفين. وهي التي تجمعهما وتقارب بينهما، ونواحٍ أخرى للاختلاف، وهي التي تميّز كلّاً منهما بحقيقته، وتجعل له وجوداً مستقلاً عن الآخر.

فإذا لم تكن هنالك جهات للاتفاق بين الشيئين فلا مجال لعقد التشبيه بينهما، لأن العبارة الأدبية روابط وعلاقات بين أجزائها، وروابط وعلاقات بين معانيها. فإذا انعدمت هذه العلاقات بين الأشياء امتنع التشبيه، وكان من العبث أن يعقد الأديب في عباراته صوراً لعلاقات غير موجودة في الطبيعة، ولا متصوَّرة في الأذهان، لأن الأديب حينئذ يحاول أن يصور ما لا يتصوَّر. وليس الأدب عبثاً أو إكراهاً للأشياء على أن تخرج على طبائعها وحقائقها.

ويبقى الخلاف بعد ذلك في كثرة وجوه الاتفاق أو كثرة وجوه الاختلاف بين الطرفين، وأيهما الذي يُعدُّ أجود من الآخر؟ أو بعبارة أُخرى أي التشبيهين أجود؟ التشبيه الذي كثرت جهات الاتفاق بين طرفيه، أم الذي كثرت فيه جهات الاختلاف بينهما؟ والذي أراه في ذلك أنه كلما كثرت جهات الاختلاف بين الطرفين كان التشبيه أجود، لأنه يدل حينئذ على أن الأديب أكثر إحساساً وإدراكاً لحقائق الأشياء، وإنه بما أوتي من فطنة يستطيع أن يفطن إلى علاقات بين الأشياء لا يفطن إليها غيره من الناس، ولكنهم يسلمون له بما اهتدى إليه. بعكس الأديب الذي يصور علاقات ظاهرة معروفة لكثرتها، فلا يكون له شيء من الفضل في استخراجها، ولا يقرون له بشيء من العظمة أو القدرة على الإبداع[1].

أما هذان الطرفان فيكونان:

أ - حسِّيَّين: والمراد بالحسيّ ما يدرَك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة: البصر، والسمع، والشم، والذوق، واللمس.

(١) انظر كتابنا (علم البيان: دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية) ص ٥٤ من الطبعة الثالثة.

١ ـ فيكون الطرفان من المبصرات، كقوله تعالى: ﴿وعندهم قاصرات الطرف عِين كأنهن بيضٌ مكنون﴾ والجامع بينهما البياض. وقوله تعالى: ﴿كأنهن الياقوت والمرجان﴾ فالجامع الحمرة، ونحو تشبيه الخد بالورد في البياض المشرب الحمرة، والشعر بالليل في سواده، وكقول الشاعر:

وكأن أجرامِ السماء لوامعاً
درر نُثرن على بساطٍ أزرقِ

فشبه أديمَ السماء في صفاء زرقته وبياض النجوم بدرر منثورة على بساط أزرق.

٢ ـ ويكونان من المسموعات، وهذا نحو تشبيه صوت الخلخال بصوت الصنج، وتشبيه أواخر الميس بأصوات الفراريج في قول الشاعر:

كأن أصواتَ من إيغالهن بنا
أواخرِ الميس إنقاضُ القَراريج[1]

تقدير البيت: كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: «من إيغالهن بنا» وهذا عيب من ناحية التركيب، مع دقة الصورة في التشبيه. ونحو تشبيه الأسلحة في وقعها بالصواعق.

٣ ـ ويكونان في المذوقات، وهذا نحو تشبيه الفواكه الحلوة بالعسل، والريق بالخمر، قال الشاعر:

كأن المُدام وصوبَ الغمام
وريحَ الخُزَامَى وذَوْبَ العسلْ
يُعَلُّ به بردُ أنيابها
إذا النجمُ وسط السّماء اعتدلْ

٤ ـ ويكونان في المشمومات، وهذا نحو تشبيه النكهة بالعنبر، وتشبيه شم الريحان بالكافور والمسك، ومثال تشبيه الرياحين المجتمعة في الريح بالغالية، لكونها مجموعة من أنواع طيبة.

٥ ـ ويكونان في الملموسات، وهذا نحو تشبيه الجسم الناعم بالحرير، قال الشاعر:

لها بشر مثلُ الحرير ومنطق
رخيم الحواشي لا هراء ولا نَزْرُ

ويدخل في الحِسِّيّ «الخيالي» وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من عدة أمور، فأدركت أفراده بالحس، أي أجزاء كل جزئي منه، ولم تدرك هيئته الاجتماعية، فيكون ملحقاً بالحسِّ، لاشتراك الحسِّ والخيال في أن المدرك

(١) الميس: شجرة تتخذ منه الرحال، للينه وقوته، ويطلق على الرحال نفسها، وهو المراد هنا والبيت لذي الرمة.

بهما صورة لا معنى، ومثله قول الشاعر:

وكأن محمرّ الشقيـ
ـق إذا تصوَّبَ أو تصعّدْ
أعلام ياقوت نُشِرْ
ن على رماح من زبرجدْ

فالهيئة التركيبية التي قصد التشبيه بها، وهي هيئة نشر أعلام مخلوقة من الياقوت على رماح مخلوقة من الزبرجد لم تشاهد قط، لعدم وجودها، ولكن هذه الأشياء التي اعتبر التركيب معها التي هي مادة أي أصل تلك الهيئة، وهي العلم والياقوت والزبرجد، شوهد كل واحد منها لوجوده، فهو محسوس.

وقول الشاعر:

كلُّنا باسط اليد
نحو نيلوفر نَدِ
كدبابيس عسجد
قُضبها من زبرجد

ب - عقليين: لا يُدرك واحد منهما بالحسّ، بل بالعقل، كتشبيه العلم بالحياة، والجهل بالموت.

ويدخل البلاغيون في العقلي ما يسمونه «الوهمي» وهو ما ليس مدركاً بشيء من الحواس الخمس الظاهرة، مع أنه لو أدرك لم يكن مدركاً إلا بها، كما في قول الله تعالى في شجرة الزقوم:

﴿ طلعُها كأنه رُءُوسُ الشياطين ﴾.

وقول امرىء القيس:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي
ومسنونةٌ زرقٌ كأنياب أغوالِ

والشياطين والغول وأنيابها مما لا يدركه الحس، لعدم تحققها، مع أنها لو أدركت لم تُدْرَكْ إلا بحسٍّ البصر. ويدخل في العقلي أيضاً ما أُدرك بالوجدان كاللذة والألم والشبع والجوع.

ج - مختلفين: بأن يكون أحدهما عقلياً والآخر حسياً، كتشبيه المنية بالسبع، والمعقول هو المشبه، وكتشبيه العطر بالخلق الكريم، والمعقول هو المشبه به.

٤٧٤ - الْطُرْفَة

انظر (الاستغراب) وسيأتي في باب الغين.

٤٧٥ - المطرَّف

من الجناس غير التام. وهو ما زاد أحد ركنيه على الآخر حرفاً في طرفه الأول. وهذا هو الفرق بينه وبين (المذيّل) فإن الزيادة في (المذيل) تكون في آخره. وأما «المطرَّف» فتكون زيادته في أوله، لتصير له كالطرف. وقد يسمى «الناقص»،

و «المرْدَف». وفي تسميته اختلاف كثير. ومثاله قوله تعالى: ﴿ والتفّت الساقُ بالساقِ إلى ربك يومئذ المساق ﴾.

والزيادة تارة تكون في أول الركن الثاني كما تقدم، وتارة في أول الركن الأول كقول أبي الفتح البَسْتي:

أبا العباس لا تحسب بأني
بشيء من حُلاَ الأشعار عاري
فلي طبعٌ كسلسال مَعينٍ
زلال من ذرا الأحجار جاري
إذا ما أكبت الأدوارُ زَنْداً
فلي زَنْدٌ على الأدوار واري

ومثله قول الشاعر:

وكمْ سبقتْ منه إليّ عوارفٌ
ثنائي على تلك العوارف وارفُ
وكم غررٍ من برِّه ولطائف
فشكري على تلك اللطائف طائفُ

٤٧٦ - الْمطرَّف

من السجع هو اتفاق الفواصل في الأعجاز من غير وزن كقوله تعالى: ﴿ ما لكم لا ترجون لله وَقاراً، وقد خلَقكم أطواراً ﴾.

وكقول بعض البلغاء: «من حسنت حاله استحسن مُحَالُه».

٤٧٧ - الطّفْر

كانت العرب عند فراغهم من نعت الإبل وذكر القفار وما هم بسبيله يقولون «دَعْ ذا» و «عدِّ عن ذا» ويأخذون فيما يريدون، أو يأتون بإنّ المشددة ابتداء للكلام الذي يقصدونه. فإذا لم يكن خروج الشاعر إلى المدح متصلاً بما قبله، ولا متصلاً بقوله: «دع ذا» و «عدّ عن ذا» ونحو ذلك سمي طفراً وانقطاعاً.

وكان البحتري كثيراً ما يأتي به، نحو قوله:

لولا الرجاء لُمتُّ من ألم الهوى
لكنّ قلبي بالرجاء موكّلُ
إن الرعيّة لم تزل في سيرة
عُمَريّة مذ ساسها المتوكلُ

ولربما قالوا بعد صفة الناقة والمفازة «إلى فلان قصدتْ»، و «حتى نزلتْ بفناء فلان» وما شاكل ذلك.

(العمدة) ١٥٩/١

وانظر (الخروج) وقد سبق في باب الخاء.

وانظر (التخلص) وقد سبق في باب الخاء.

وانظر (الاستطراد) وقد سبق في هذا الباب.

وانظر (الإلمام) وسيأتي في باب اللام.

٤٧٨ - الطلب

قال صاحب البرهان: (الطلب) كل ما طلبته من غيرك، ومنه: الاستفهام، والدعاء، والتمني. لأن ذلك كله طلب، فإنك تطلب من الله بدعائك ومسألتك، وتطلب من المنادي الإقبال عليك أو إليك، وتطلب من المستفهم منه بذل الفائدة لك.

٤٧٩ - الطَّلبي

الإنشاء (الطلبي) هو الذي يستدعي مطلوباً غير حاصل في اعتقاد المتكلم وقت الطلب.

وأنواعه خمسة:

١ - الأمر - وقد تقدم في باب الهمزة.
٢ - والنهي - وسيأتي في باب النون.
٣ - والاستفهام - وسيأتي في باب الفاء.
٤ - والتمني - وسيأتي في باب الميم.
٥ - والنداء - وسيأتي في باب النون.

وانظر (غير الطلبي) وسيأتي في باب الغين.

٤٨٠ - الطلبي

هو الضرب الثاني من أضرب الخبر.

وهو الذي يحسن تقويته بمؤكد واحد، إذا كان المخاطب متردداً في الحكم طالباً له، بأن حضر في ذهنه طرفَا الحكم وتحير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها. واستحسن تقويته بمؤكد واحد! ليزيل تردده ويتمكن الحكم، مثل قوله تعالى: ﴿ قد يعلم الله المعوِّقين منكم والقائلين لإخوانهم هلمَّ إلينا، ولا يأتونَ البأس إلاّ قليلاً ﴾.

ومن ذلك نرى أن التأكيد يحسن عند التردد والطلب، ومتى كان حسناً حينئذ فأولى أن يكون حسناً إذا كان للمخاطب ظن في خلاف الحكم المؤكد.

وذهب الجرجاني في «دلائل الإعجاز» إلى أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن في خلاف الحكم المؤكد لا عند الطلب. واعتبار النفي هنا كاعتبار الإثبات، فتقول للطالب: ما عليٌّ بخائن، مؤكداً بالباء الزائدة.

٤٨١ - الإطلاق

إذا اقتصر في الجملة على ذكر جزأيها (المسند إليه والمسند) فالحكم (مطلق) وذلك حين لا يتعلق الغرض بتقييد الحكم بوجه من الوجوه، ليذهب السامع فيه كل مذهب ممكن.

٤٨٢ ـ المطلق

من التجنيس، ويسميه السكاكي وغيره (المتشابه) و (المتقارب).

والجناس المطلق، لشدة تشابهه بالمشتق يوهم أحد ركنيه أن أصلهما واحد، وليس كذلك، كقوله تعالى: ﴿ وإن يُرِدْك بخير فلا رادَّ لفضله ﴾.

وكقوله تعالى: ﴿ ليُرِيَه كيف يواري سوءة أخيه ﴾، ومنه ما كتب المأمون في حق عامل له، وهو: «فلان ما ترك فضة إلّا فضَّها، ولا ذهباً إلا أذهبه، ولا مالاً إلّا مال عليه، ولا فرساً إلّا افترسه، ولا داراً إلّا أدارها ملكاً، ولا غلة إلّا غلّها، ولا ضيعة إلّا ضيَّعها، ولا عقاراً إلّا عقره، ولا حالاً إلا أحاله، ولا جليلاً إلّا أجلاه، ولا دقيقاً إلّا دقّه»، فهذه الأركان هنا شواهد على الجناس المطلق ليس فيها ركنان يرجعان إلى أصل واحد كالمشتق، ومن هذا قول النابغة:

وأقطع الخرْق بالخرقاء قد جعلتْ
بعد الكلال تشكّى الأينَ والسأمَا

وقول الشّنفري:

فَبِتنا كأن الموتَ فُجِّر فوقَنَا
بريحانة ريحتْ[1] عشاءً فطُلَّتِ

(١) ريحت: أصابتها ريح فجاءت بنسيمها.

وقول رؤبة:

* أحضَرتَ أهلَ حَضْرَمَوْتَ موْتا *

فجانس في موضعين في بيت رجز، وكقول أبي تمام:

تُطل الطلولُ الدمعَ في كل موقف
وتمثلُ بالصبر الديارُ المواثلُ

فجانس في المصراعين.

وانظر (المحقَّق) وقد تقدم في باب الحاء.

وانظر (التجنيس) وقد تقدم في باب الجيم.

٤٨٣ ـ المطلقة

تنقسم الاستعارة باعتبار ملائمها إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ الاستعارة المطلقة.
٢ ـ الاستعارة المجردة: وقد سبقت في باب الجيم.
٣ ـ الاستعارة المرشحة: وقد سبقت في باب الراء.

والاستعارة (المطلقة) هي التي لم تقترن بما يلائم المستعار له أو المستعار منه، نحو قولك: ظمئي إلى لقاء من أُحبُّ شديد.

وكقوله تعالى: ﴿ إنا لما طغى الماء

حملناكم في الجارية﴾ ففي الأول شبه الشوق بالظمأ، وفي الآية الكريمة شبهت الزيادة بالطغيان. وليس في العبارتين شيء يلائم أحد الطرفين.

والاستعارة المطلقة أيضاً هي التي تقترن بما يلائمهما معاً، كقول كثيِّر عزَّة:

رمتني بسهم ريشةُ الكحْلُ لم يَضِرْ
ظواهر جلدي وهو للقلب جارحُ

فقد استعار السهم للطرف بجامع التأثر من كل. والريش من ملائمات المشبه به، والكحل من ملائمات المشبه..

٤٨٤ ـ المُطْمِع

هو (التسهيم) وقد تقدم في باب السين.

وهو: أن يتقدم من الكلام، ما يدل على ما يتأخر. و(المطمع) تسمية ابن وكيع.

٤٨٥ ـ الإطناب

هو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة من غير ترديد.

وقولهم في التعريف: «زيادة اللفظ على المعنى» عام في الإطناب، وفي الألفاظ المترادفة كقولنا: ليث وأسد، فإنه من زيادة اللفظ على معناه.

وقولهم: «لفائدة» يخرج عنه (التطويل) الذي هو زيادة من غير فائدة.

وقولهم: «جديدة» تخرج عنه الألفاظ المترادفة، فإنها زيادة في اللفظ على المعنى لفائدة لغوية، ولكنها ليست جديدة.

وقولهم: «من غير ترديد» يحترز به عن التواكيد اللفظية في مثل: «اضرب اضرب» فإنها زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة وهي التأكيد، لكنه ترديد اللفظ وتكريره، بخلاف الإطناب فإنه خارج عن التأكيد.

وحاصل الإطناب الاشتداد في المبالغة في المعاني أخذاً من قولهم: أطنبت الريح إذا اشتد هبوبها، وأطنب الرجل في سيره، إذا اشتد فيه.

والإطناب مقابل للإيجاز، لأن الإيجاز دلالة اللفظ على معناه من غير نقصان فيخلّ، ولا زيادة فيملّ. وأما التطويل والإطناب فهما متساويان في تأدية المعنى خلا أن الإطناب مختص بفائدة جديدة، ولأجلها كان ممتازاً عن التطويل، ومثال ذلك كمن سلك لطلب مقصد من المقاصد ثلاث طرق، فإنها كلها موصلة

إلى ما يريده، فأحدها أقرب الطرق، وهو نظير الإيجاز، والطريقان الأخريان متساويان في الإطالة وهما نظير الإطناب، والتطويل، خلا أن أحدهما مختص إما بمتنزه حسن، أو بمياه عذبة أو زيارة صديق، أو غير ذلك من الفوائد، فهو نظير الإطناب، أما التطويل فإنه لا فائدة وراءه، وهو مذموم في الكلام.

وأصدق مثل في الإيجاز والإطناب والتطويل ما حكاه ابن الأثير، وهو أن المأمون لما وجه طاهر بن الحسين في عسكر لحرب عيسى بن ماهان فقتله، وهزم عسكره واستولى على جنده، ثم كتب إليه طاهر يخبره بذلك فقال: «كتابي إلى أمير المؤمنين - ورأس عيسى بن ماهان بين يدي، وخاتمه في يدي، وعسكره متصرف تحت أمري، والسلام». فهذا كتاب قد أوجز فيه غاية الإيجاز، وأتى فيه بالغرض المقصود من غير تطويل ولا إطناب، لاشتماله على القصة وإجمالها، وهو من أحسن أمثلة الإيجاز.

وإن وجّهته على جهة الإطناب فإنك لتشرح القصة مفصلة، وتودع التفاصيل مزيداً من تعظيم المأمون، وقوة سلطانه، ونهضة جند الإسلام، واستطالته على الكفار، وتحكي صفة الواقعة وما كان. فما هذا حاله يكون إطناباً لاحتوائه على ما ذكر من الفوائد.

وإن حكاها بصفة التطويل العريّ عن الفوائد بأن يقول: صدر الكتاب يوم كذا من مكان كذا في شهر كذا. والتقى عسكرنا بعسكره، وتزاحف الجمعان، وتطاعن الفريقان، وحمي القتال، واشتد النزال مع تفاصيل كثيرة. . . فهذا يقال له (التطويل).

قال أصحاب الإطناب: المنطق إنما هو بيان، والبيان لا يكون إلا بالإشباع، والشفاء لا يقع إلّا بالإقناع، وأفضل الكلام أبينه، وأبينه أشده إحاطة بالمعاني، ولا يحاط بالمعاني إحاطة تامة إلّا بالاستقصاء، والإيجاز للخواص، والإطناب مشترك فيه الخاصة والعامة، والغبي والفطن. .

والقول القصد أن الإيجاز والإطناب يُحتاج إليهما في جميع الكلام، وكل نوع منه، ولكلّ واحد منهما موضع، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه، فمن أزال التدبير في ذلك عن جهته واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ. .

وأمر يحيى بن خالد بن برمك اثنين

أن يكتبا كتاباً في معنى واحد، فأطنب أحدهما، واختصر الآخر، فقال للمختصر - وقد نظر في كتابه -: ما أرى موضع مزيد! وقال للمطيل: ما أرى موضع نقصان!.

وقال غيره: البلاغة الإيجاز في غير عجز، والإطناب في غير خطل، وقال الخليل: يختصر الكتاب ليحفظ، ويبسط ليفهم. وقيل لأبي عمرو بن العلاء. هل كانت العرب تطيل؟ قال: نعم! كانت تطيل ليُسمع منها، وتوجز ليُحفظ عنها!.

والإطناب قد يكون واقعاً في الجملة الواحدة، وقد يرد في الجمل المتعددة:

١ - فما يكون في الجملة الواحدة يرد تارة على جهة الحقيقة، وتارة على جهة المجاز.

أ - ما يرد من الإطناب **على جهة الحقيقة**، وهذا كقولنا: رأيته بعيني وقبضته بيدي، ووطئته بقدمي، وذقته بلساني، إلى غير ذلك من تعليق الأفعال بأدواتها. وقد يظن الظانّ أن التعليق بهذه الآلات إنما هو لغو لا حاجة إليه، فإن تلك الأفعال لا تفعل إلّا بها، وليس الأمر كما يظن، بل إن هذا يقال في كل شيء يعظم مناله، ويعسر الوصول إليه، فيؤتى بذكر هذه الأدلة على جهة الإطناب، دلالة على إمكان نيله، وأن حصوله غير متعذر.

وعلى هذا ورد قوله تعالى: ﴿ ذلكم قولكم بأفواهكم ﴾، وقوله تعالى: ﴿ إذ تلقونه[1] بألسنتكم ﴾ لأن هذا إنما ورد في شأن الإفك، وفي جعل الزوجات أمهات، وفي جعل الأدعياء أبناء، فأعظم الله الرد والإنكار في ذلك بقوله: ﴿ وتقولون بأفواهكم ﴾ على أهل الإفك في الرمي بفاحشة الزنا لمن هي ظاهرة العفاف والستر، وبقوله: ﴿ ذلكم قولكم بأفواهكم ﴾ على من قال لزوجته هي عليه كظهر أمي، أو لمن قال لمملوكه: يا بني! فبالغ في الرد بهذه المقالة والإنكار عليها عن أن تكون الزوجة أماً، والعبد ابناً، وأن هذا يكون محالاً، وهو أن يجمع بين الزوجية والأمومة، وبين البنوّة والعبودية.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه ﴾ فقد علم أن القلب لا يكون إلّا في الجوف، ولكن الغرض المبالغة في الإنكار بأن يكون للإنسان قلبان فأكد بقوله: «في جوفه».

---

(١) تلقونه: أي تقبلونه وتقولونه، وتلقونه (بكسر اللام بعد تاء مفتوحة) من الولق وهو الكذب في القراءة الأخرى.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ فخرَّ عليهم السقف من فوقهم ﴾ فإن المعلوم من حال السقف أنه لا يكون إلّا فوق، وإنما الغرض المبالغة في الترهيب والتخويف والإنكار والردّ، كما أشار إليه بقوله: ﴿قد مكر الذين من قبلهم فأتى الله بنيانهم من القواعد ﴾ يعني بالخراب والهدم فخرَّ عليهم السقف من فوقهم، تشديداً في الأمر وتهديداً لهم، وإعظاماً لحامله. وهكذا قوله تعالى في سورة الحاقة: ﴿ نفخة واحدة ﴾ و﴿ دُكّتا دَكّة واحدة ﴾ فإن التاء مؤذنة بالوحدة، ولكنه أتى على جهة المبالغة بالإطناب في فخامة الأمر وعظمه.

ب ـ وما يرد على جهة المجاز في الإطناب، وهذا كقوله تعالى: ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ﴾ فالفائدة بذكر الصدور هنا، وإن كانت القلوب حاصلة في الصدور على جهة الإطناب بذكر المجاز. وبيانه أنه لما علم وتحقق أن العمى على جهة الحقيقة إنما يكون في البصر، وهو أن تصاب الحدقة بما يذهب نورها ويزيله، واستعماله في القلوب إنما يكون على جهة التجوز بالتشبيه، فلما أريد ما هو على خلاف المتعارف من نسبة العمى إلى القلوب، ونفيه عن الأبصار، احتاج الأمر فيه إلى زيادة تصوير وتعريف، ليتقرر أن مكان العمى هو القلوب لا الأبصار، ولو قال فإنها لا تعمى الأبصار ولكنها تعمى الأبصار التي في الصدور لكان مفتقراً إلى ذكر الصدور كافتقار القلوب، لكن القلوب أدخل في الحاجة، ولهذا وردت الآية عليه، لأنه قد يتجوز بلفظة الأبصار في العقول، ولا يتجوز بالقلوب عن العقول، ولهذا كان ذكر قوله: «في الصدور» عقيب «القلب» أحسن من ذكرها عقيب الأبصار.

٢ ـ وما يرد في الجمل المتعددة يرد على صور مختلفة:

أ ـ ما يرد عن طريق النفي والإثبات: بأن يذكر الشيء على جهة النفي ثم يذكره على جهة الإثبات، أو بالعكس من ذلك، ولا بد أن يكون في أحدهما زيادة فائدة ليست في الآخر تؤكد ذلك المعنى المطلوب، وإلّا كان تكريراً ومثاله قوله تعالى: ﴿ لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم ﴾... ثم قال: ﴿ إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون ﴾.

فالآية الثانية كالآية الأولى إلا في النفي والإثبات، فإن الأولى من جهة

النفي، والثانية من جهة الإثبات، فلا مخالفة بينهما إلا فيما ذكرناه، خلا أن الثانية اختصت بمزيد فائدة، وهي قوله: ﴿ وارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون ﴾ إعلاماً بحالهم من عدم الإيمان بالله واليوم الآخر، وأنهم في وجل وإشفاق من تكذيبهم، حيارى في ظلم الجهل، لا يخلصون إلى نور وهدى. ولولا هذه الفائدة لكان ذلك تكريراً. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وعْدَ الله لا يُخْلف الله وعده، ولكن أكثر الناس لا يعلمون، يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهمْ عن الآخرة هم غافلون ﴾، فقوله: «يعلمون» بعد قوله: «لا يعلمون» نفى فيه عنهم العلم بما خفي عنهم من تحقيق وعده، ثم أثبت لهم العلم بظاهر الحياة الدنيا، فكأنه قال: علموا وما علموا، لأن العلم بظاهر الأمور ليس علماً على الحقيقة، وإنما العلم هو ما كان علماً بطريق الآخرة ومؤدياً إلى الجنة.

ب ـ أن يصدّر الكلام بذكر المعنى الواحد على الكمال والتمام، ثم يردف بذكر التشبيه على جهة الإيضاح والبيان، ومثاله قوله البحتري:

ذاتَ حُسْنٍ لو استزادتْ من الحسْـ
ـنِ إليه لما أصابت مزيدا

فهي كالشمس بهجة والقضيب اللَّدْ
نِ قَدًّا والرئم طرفاً وجيدا

فالبيت الأول كان كافياً في إفادة المدح وبالغاً غاية الحسن، لأنه لما قال: «لو استزادت لما أصابت مزيداً» دخل تحته كل الأشياء الحسنة، خلا أن للتشبيه مزية أخرى تفيد السامع تصويراً وتخييلاً لا يحصل من المدح المطلق. وهذا الضرب له موقع بديع في الإطناب. وهكذا ورد قوله:

تردَّد في خُلقَي سؤدد
سماحاً مُرجًّى وبأساً مهيبا

فكالسيف إن جئتَه صارخاً
وكالبحر إن جئتَه مستثيبا

فالبيت الأول دال على نهاية المدح، لكن البيت الثاني موضح ومبين لمعناه، لأن البحر للسماح، والسيف للبأس المهيب، مع اختصاصه بالتشبيه الفائق الذي يكسب الكلام رونقاً وجمالاً، ويزيده قوةً وكمالاً، وله وَقْع في البلاغة وتأكيد في المعنى..

ج ـ أن يذكر الموصوف فيؤتى في ذلك بمعانٍ متداخلة خلا أن كل واحد من تلك المعاني مختصٌ بخصِّيصةٍ لا تكون للآخر، ومثاله قول أبي تمام يصف رجلاً أنعم عليه:

مِنْ مِنَّـةٍ مشهـورة وصنيعـة
بِكْرٍ وإحسـان أغـرَّ مُحَجَّلِ

فقوله: مِنّة مشهورة، وصنيعة بكر، وإحسان أغرّ محجَّل، معان متداخلة، لأن المنّة والإحسان والصنيعة كلها أمور متقاربة في بعضها من بعض. وليس ذلك من قبيل التكرير، لأنها إنما تكون تكريراً لو اقتصر على ذكرها مطلقة من غير صفة، كأن يقول مِنّة وصنيعة وإحسان. ولكنه وصف كل واحدة منها بصفة تخالف الأخرى، فأخرجها ذلك عن حكم التكرير، فقال: «مِنّة مشهورة» لكونها عظيمة الظهور لا يمكن كتمانها، وقوله: «صنيعة بكْر» وصفها بالبكارة أي أن أحداً من الخلق لا يأتي بمثلها، وقوله: «وإحسان أغرّ محجّلٍ» فوصفه بالغُرَّة ليدلّ على تعداد محاسنه وكثرة فوائده.

فلما وصف هذه المعاني المتداخلة الدالة على شيء واحد بأوصاف متباينة صار ذلك إطناباً. وكقول أبي تمام أيضاً:

ذكيٌّ سجـاياه، تُضِيفُ ضُيُـوفُه
ويُـرْجَى مُرجيِّـه ويُسأل سـائلُهْ

فإن غرضه فيما قاله ذكر الممدوح بالكرم وكثرة العطاء، فوصفه بأوصاف متعددة، فجعل ضيوفه تُضيف، وراجيه يُرجّى، وسائله يُسْأل، وكل واحد منها دالٌّ على خلاف ما دلّ عليه الآخر، لأن ضيفَه يستصحبُ ضيفاً طمعاً في كرم مضيفه، وسائله يُسأل أي يُعطي السائلين عطاءً جزلاً يصيرون به مُعطين غيرهم، وراجيه يُرجّى، أراد إذا تعلق به رجاء راج فقد ظفر بنجاح حاجته، وفاز بإنجاز مطلبه. وهذا أعظم وصف وأبلغه.

د ـ ومن الإطناب أن المتكلم إذا أراد الإطناب فإنه يستوفي معاني الغرض المقصود من الرسالة أو الخطبة أو تأليف كتاب أو قصيدة أو غير ذلك من فنون الكلام. وهذا أصعب هذه الضروب الأربعة وأدقها مسْلكاً. وبه تتفاضل المراتب، ويتفاوت الأدباء في أساليب النظم والنثر.

وقد يوصف الكلام بالإيجاز أو الإطناب باعتبار قلة حروفه وكثرتها بالنسبة لكلام آخر مساوٍ له في أصل المعنى. فيقال للأكثر حروفاً إنه مُطْنَب، وللأقل إنه موجَز. كقول الشاعر:

يصدُّ عن الدنيا إذا عنَّ سؤْدَدٌ
ولو برزت في زيِّ عذراء ناهِدِ

وقول الآخر:

ولست بنظّارٍ إلى جانب الغنى
إذا كانت العلياء في جانب الفقر

فالبيت الثاني إطناب بالنسبة إلى المصراع الأول في البيت الأول. ويقرب من ذلك قوله تعالى: ﴿ لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون ﴾.

وقول السموأل:

ونُنكر إن شئنا على الناس قولهم
ولا يُنكرون القولَ حين نقولُ

فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت.

وإنما قلنا «يقرب» لأن ما في الآية يشمل كل فعل، والبيت مُختص بالقول، فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى، بل كلامه سبحانه وتعالى أجلّ وأعلى.

ويكون الإطناب بأمور كثيرة منها:

١ - الإيضاح بعد الإبهام: وسيأتي في باب الواو.
٢ - عطف الخاص على العام: وسيأتي في باب العين.
٣ - عطف العام على الخاص: وسيأتي في باب العين.
٤ - التكرير: وسيأتي في باب الكاف.
٥ - الإيغال: وسيأتي في باب الواو.
٦ - التذييل: وقد تقدم في باب الذال.
٧ - التكميل: وسيأتي في باب الكاف.
٨ - التتميم: وقد تقدم في باب التاء.
٩ - الاعتراض: وسيأتي في باب العين.

٤٨٦ - الطاعة والعصيان

هذه التسمية هي تسمية أبي العلاء المعري عندما نظر في شعر المتنبي، وتكلم عليه في كتابه المترجم «بمعجز أحمد» يعني المتنبي فأتى على قوله:

يردّ يداً عن ثوبها وهو قادرٌ
ويعصي الهوى في طيفها وهو راقدُ

وقال: أراد المتنبي الطباق، فعصاه وأطاعه الجناس. فإنه أراد أن يقول يردّ يداً عن ثوبها وهو مستيقظ، فعصاه ذلك لامتناع دخوله في الوزن، فقال: «وهو قادر» لأن القادر مستيقظ وزيادة، ليكون بينها وبين القافية تجانس.

ورأى ابن أبي الأصبع أن (الطاعة والعصيان) كل كلام وقع فيه تكميل للوزن والمعنى، وذكر له أمثلة من الكلام ومن الكتاب العزيز، كما وقع في قوله تعالى: ﴿ أيودُّ أحدكم ﴾ إلى قوله: ﴿ فاحترقت ﴾ فإن هذه الآية وقع فيها التكميل والتتميم من عشرة أوجه ذكرها في باب التتميم. وقال إن ما كان فيها من التكميل فهو شاهد باب (الطاعة والعصيان). فإن المتكلم البليغ يقصد المساواة في كل ما يتكلم به، فإذا عصته المساواة، إما لضرورة أو لاعتراض ما هو أهم منها لبلاغة أو سلامة النظم من

الـدّخل، أتى بـذلك في لفظ يعـطي المعنى كمالاً بعد تمامه، كما وقع في هذه الآية الكريمة، فإن قوله فيها: ﴿ من نخيل وأعناب تجري من تحتها الأنهار ﴾ كله تكميل أي بعد تمام المعنى المراد وكذلك قوله: ﴿ ولـه ذرية ضعفـاء ﴾ وأمثال ذلك.

(بديع القرآن) ١١١

قلت: لعلّ تعلق ابن أبي الأصبع بالصنعة البديعية ومحاولته استخراج ما يستطيع منها من كتاب الله هو الذي ورّطه في هذا التناقض إذ أن التتميم والتكميل باب واحد أو بابان عنده وعند علماء البلاغة، ولكل واحد منهما، أو لهما معاً مفهوم مستقل يعرفه البلاغيون، ويعرفه ابن أبي الأصبع أيضاً.

وما كنت أحب له أن يتمادى فيما ذهب إليه، فيذهب إلى أن في القرآن ما عصى ثم أطاع. فإن كلام المعري في بيت أبي الطيب لا غبار عليه في رأينا، ولا بـأس من أن يـرد مثله في شعـر الشعراء، أو كتابـة الكتاب الـذين قد يستبدلون باللفظ أو بالمعنى ما تدعوهم الضرورة إليه. وليس في كتاب الله موضع لضرورة من ضرورات القول. ثم إن هذه (الطاعة والعصيان) في رأينا عيب من عيوب الكلام، وليس فنّاً جميلاً يعده ابن أبي الأصبع من البديع، ثم يحاول أن يستخرج من القرآن شواهد له. تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً...

٤٨٧ - التطويـل

التطويل نقيض الإيجاز. وهو مخالف لجانب البلاغة، وبمعزل عن مقـاصد الفصاحة. وحاصله أن يورد المتكلم في الكلام ألفاظاً إذا أسقطت بقي الكلام على حاله في الإفادة. وأكثر ما يكون ذلك في الأشعار لحرص قائليها على استقامة الوزن.

والفرق بين الإطناب والتطويل: أن الإطنـاب زيادة لفـائدة، ولـذلك كـان معدوداً من بلاغة الكلام. أما التطويل فإنه زيادة لغير فائدة، وهو صفة مذمومة في الكلام.

والبلاغيون يفرِّقون بين نـوعين من الكلام:

الذي فيه زيادة لغير فائدة، فيجعلون ما كانت الزيادة فيه غير متعينـة قسماً مستقلاً ويخصونه باسم (التـطويل).

أما إذا كانت الزيادة متعينـة فإنهم يخصونه باسم (الحشو) وقد سبق في باب الحاء.

وقد مثل البلاغيون للتـطويل بقـول

عديّ بن زيد العبادي من قصيدة طويلة يخاطب بها النعمان بن المنذر حين كان حابساً له، ويذكّره فيها حوادث الدهر، وما وقع لجذيمة الأبْرَش، وللزّباء:

وقَــدّدَتْ الأديـم لــراهشيـه
وألفى قـولهـا كـذبـاً ومينـا[1]

فإنهم قالوا إن الكذب والمين واحد، فإن الزائد هو «كذباً» أو «مَيْناً» ولا يتعين أحدهما للزيادة، ولا يترجّح.

وقد اعترض على ذلك أحد البلاغيين فقال: إن ذكر الشيء مرتين فيه فائدة التأكيد، وقد قال النحاة: إن الشيء يعطف على نفسه تأكيداً، وعدم تعين الزائد لا يدفع الفائدة وهي التأكيد. والفائدة التأكيدية معتبرة في الإطناب. واعترض أيضاً على قولهم إن الزائد لم يتعين فإن الأول مترجح أو متعين، لأنه السابق لتكملة الكلام، ولأن الثاني مؤكد، والمؤكِّد متأخر عن المؤكَّد أبداً.

٤٨٨ ـ الطّيّ والنشر

الطّيّ والنشر أن يُذكر متعدد، ثم يذكر ما لكل من أفراده شائعاً من غير تعيين، اعتماداً على تصرف السامع في

(١) الراهشان: عرقان في باطن الذراع.

تمييز ما لكل واحد منها، وردّه إلى ما هو له.

وهو نوعان:

أ ـ إما أن يكون النشر فيه على ترتيب الطيّ، نحو قوله تعالى: ﴿ومن رحمته جعل لكم الليلَ والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله﴾ فقد جمع بين الليل والنهار، ثم ذكر السكون لِلّيل، وابتغاء الرزق للنهار، على الترتيب. وكقول الشاعر:

عيـونٌ وأصـداغٌ وفـرعٌ وقـامـةٌ
وخالٌ ووجناتٌ وفـرق ومرشفُ
سيـوفٌ وريحـانٌ وليـل وبـانـةٌ
ومسكٌ وياقوتٌ وصبحٌ وقرقفُ

وكقولـه:

فعـل المُدام ولـونها ومـذاقهـا
في مقلتيــه ووجنتيــه وريقِـه

ب ـ وإما أن يكون النشر على خلاف ترتيب الطيّ، نحو قوله تعالى: ﴿فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة، لتبتغوا فضلاً من ربكم، ولتعلموا عدد السنين والحساب﴾.

ذكـر ابتغـاء الفضـل للثاني، وعلم الحساب للأول، على خلاف الترتيب. كقول الشاعر:

ولحظُه ومحيّاه وقامتُه
بدر الدجى وقضيب البان والراحُ

فبدر الدجى راجع إلى «المحيّا» الذي هو الوجه و«القضيب البان» راجع إلى «القامة»، و«الراح» راجع إلى «اللحظ».

ويُسمّى (اللّفّ والنّشْر).

بَابُ الظَّاءِ

بـاب الظـاء

٤٨٩ ـ ظاهر الحال

هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام على صورة مخصوصة، ويشترط أن يكون ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع.

وانظر (الحال) وقد تقدم في باب الحاء.

وانظر (مقتضى الحال) وسيأتي في باب القاف.

٤٩٠ ـ إظهار الشماتة

من الأغراض التي يخرج بها الخبر عن غرضه الأصلي. نحو قولك: «هلك الظالم» و «زهق الباطل».

٤٩١ ـ إظهار الضعف

من الأغراض التي يخرج بها الخبر عن غرضه الأصلي. نحو قوله تعالى حكايةً عن نبيه زكريا عليه السلام: ﴿ ربِّ إنّي وَهَنَ العظمُ منّي واشْتَعَلَ الرأسُ شيْباً ﴾.

ومثل قول أبي الطيب المتنبي:

روح تردَّدُ في مثل الخلال إذا
أزاحت الريح عنه الثوبَ لم يَبِنِ
كفى بجسمي نحولاً إنني رجل
لولا مخاطبتي إياك لم تَرَني

٤٩٢ ـ إظهار الفرح

من الأغراض التي يخرج بها الخبر عن غرضه الأصلي. نحو قوله تعالى: ﴿ فمنَّ اللهُ علينا ووقانا عذاب السَّموم ﴾، ونحو: نلنا آمالنا، وانجاب عنّا الكربُ.

٤٩٣ ـ المُظْهـرَ

من التشبيه ما ذكرت فيه أداة التشبيه.

وانظر (أداة التشبيه) وقد سبقت في باب الهمزة.

وانظر (التشبيه المضمر) وقد سبق في باب الضاد.

باب العين

باب العين

٤٩٤ ـ العبارة

أو بيان اللسان، من وجوه البيان عند صاحب (البرهان).

وقال: لمّا كان ما يعتقده الإنسان من بيان الاعتقاد يحصل في نفسه غير متعدٍّ له إلى غيره، وكان الله عز وجل قد أراد أن يتم فضيلة الإنسان، خلق له اللسان، وأنطقه بالبيان، فخبّر به عما في نفسه من الحكمة التي أفادها، والمعرفة التي اكتسبها، فصار ذلك بياناً ثالثاً أوضح من بيان (الاعتبار) وبيان (الاعتقاد)، لأن الإنسان يشترك فيه مع غيره. والذي قبله إنما ينفرد به وحده. إلا أن البيانين الأولين بالطبع فلا يتغيّران. وهذا البيان وبيان الكتاب بالوضع منهما يتغيران بتغير اللغات، ويتباينان بتباين الاصطلاحات.

ألا ترى أن الشمس واحدة في ذاتها، وكذلك هي في اعتقاد العربي ثم العجمي؟ فإذا صرت إلى اسمها وجدتها في كل لسان من الألسن بخلاف ما هو في غيره. وكذلك الكتاب، فإن الصور والحروف تتغير بلغات أصحابه، وإن كانت الأشياء غير متغيرة بتغير الألسن المترجِمة عنها.

ولشرف البيان وفضيلة اللسان قال الإمام عليّ: «المرء مخبوء تحت لسانه، فإذا تكلم ظهر». وقال بعضهم وقد سئل: في كم تعرف الرجل؟ قال: «إن سكتَ ففي يوم، وإن نطق ففي ساعة». وقال بعض الحكماء: إن الله عز وجل أعلى درجةَ اللسان على سائر الجوارح، وأنطقه بتوحيده. وقال الشاعر:

وهذا اللسان بريدُ الفؤا
د يدل الرجال على عقله

وقال الآخر:

وكائنْ ترى من مُعْجِبٍ لك صامِت
زيادته أو نقصُه في التكلُّم

واللسان هو ترجمان اللب، وبريد

القلب، والمبين عن الاعتقاد بالصحة أو الفساد، وفيه الجمال، كما قال الله عز وجل: ﴿ ولتعرفنّهم في لحن القول ﴾. وكما قال النبي ﷺ، وقد سأله العباس رضي الله عنه بعرفة فقال: فيم الجمال يا رسول الله؟ فقال: في اللسان.

إلا أنه لما كان النقص للناس شاملاً، والجهل في أكثرهم فاشياً، وكان كثير منهم يسرع إلى القول في غير موضعه، ويعجَب بما ليس بمعجِب من منطقه، احتاطت العلماء على الدهماء بأن أمروهم بالصمت، ومدحوه عندهم، وأعلموهم أن الخطأ في السكوت أيسر من الخطأ في القول.

قال: وأما البيان بالقول فهو (العبارة). وقد قلنا إنه يختلف باختلاف اللغات، وإن كانت الأشياء المبيّن عنها غير مختلفة في ذواتها، وإن منه ظاهراً ومنه باطناً، وإن الظاهر منه غير محتاج إلى تفسير، وإن الباطن هو المحتاج إلى التفسير، وهو الذي يُتوصل إليه بالقياس والنظر والاستدلال والخبر. أما الذي يتوصل إلى معرفته من باطن القول بالتميز والقياس فمثل قول الله عز وجل: ﴿ اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير ﴾ وهو لم يفوّض إليهم أن يعملوا بما أحبُّوا، ولم يُخْلِهِم من الأمر والنهي.

ومثل قوله: ﴿ فمن شاء فليؤمنْ ومن شاء فليكفر ﴾ وهو لم يطلق لهم الكفر ولم يُبِحْهُم إياه. فهذا وإن كان ظاهرة التفويض إليهم فإن باطنه التهدد لهم والوعيد. ويدل على ذلك قوله تعالى بعقب هذا: ﴿إنا أعتدنا للظالمينَ ناراً أحاط بهم سُرادقها وإن يستغيثوا يُغاثوا بماءٍ كالمهل يشوي الوجوه بئس الشرابُ وساءت مرتَفَقاً ﴾.

وأما ما يوصل إليه بالخبر فمثل (الصلاة) التي هي في الحقيقة الدعاء؛ و (الصيام) الذي هو الإمساك؛ و (الكفر) الذي هو ستر الشيء. فلولا ما أتانا من الخبر في شرح مراد الله في الصلاة والصيام ومعنى الكفر، لما عرفنا باطن ذلك ولا مُراد الله فيه، ولا كان ظاهر اللغة يدل عليه؛ بل كنا نسمي كل من دعا مصلِّياً، وكل من أمسك عن شيء صائماً، وكل من ستر شيئاً كافراً. فلما أتانا الرسول ﷺ بحدود الصلاة من التكبير والركوع والسجود والتشهد، وبحدود الصيام من ترك الأكل والشرب والنكاح نهاراً، وأن الكافر هو الذي يجحد الله ورسله، وصلنا إلى علم جميع ذلك بالخبر ولولاه ما عرفناه.

وللغة العربية التي نزل بها القرآن، وجاء بها رسول الله ﷺ، من البيان،

وجوه وأحكام ومعان وأقسام، متى لم يقف عليها من يريد تفهُّم معانيها واستنباط ما يدل عليه لفظها، لم يبلغ مراده، ولم يصل إلى بغيته، فمنها ما هو عام للسان العرب وغيرهم، ومنها ما هو خاص له دون غيره، ويجمع ذلك في الأصل والخبر والطلب.

(البرهان) ٤٤

وانظر (البيان) وقد سبق في باب الباء.

وانظر (الخبر) وقد سبق في باب الخاء.

وانظر (الطلب) وقد سبق في باب الطاء.

٤٩٥ ـ الاعتبار

من وجوه البيان، عند صاحب البرهان، وهو بيان الأشياء بذواتها وإن لم تُبِنْ بلغاتها.

قال: فالأشياء تبين للناظر المتوسم والعاقل المتبين بذواتها، وبعجيب تركيب الله فيها، وآثار صنعته في ظاهرها، كما قال عزّ وجلّ: ﴿ إنّ في ذلك لآيات للمتوسِّمين ﴾، وقال: ﴿ ولقد تركنا منها آيةً بينة لقوم يعقلون ﴾. ولذلك قال بعضهم: «قل للأرض من شقَّ أنهارك، وغرس أشجارَك، وجنى ثمارك؟ فإن هي أجابتك حواراً، وإلا أجابتك اعتباراً».

فهي وإن كانت صامتة في أنفسها فهي ناطقة بظاهر أحوالها. وعلى هذا النحو استنطقت العرب الرَّبع، وخاطبت الطَّلَل، ونطقت عنه بالجواب، على سبيل الاستعارات في الخطاب. وقد قال عزّ وجلّ في هذا المعنى: «أَوَ لم يسيروا في الأرض فينظروا كيف عاقبةُ الذين كانوا من قَبلهم ﴾. وقال الشاعر:

يا ربْع بشرةَ بالجناب تكلّم
وأبِنْ لنا خبراً ولا تستعجمِ
ما لي رأيتك بعد أهلك موحَشاً
خَلِقاً كحوض الباقر[1] المتهدِّمِ

فاستنطق ما لا ينطق بلسانه، لأن أحواله مظهرة لبيانه. وقال آخر، وأجاب عن صامت غير مجيب، لما ظهر من حاله للقلوب:

فأجْشهتُ للتوباذ حين رأيتُهُ
وكبّر للرحمن حين رآني
فقلتُ له: أين الذين عهدتُهم
حواليك في عيشٍ وخير زمانِ
فقال: مَضَوْا واستودعوني ديارهمْ
ومن ذا الذي يبقى على الحدَثَان؟

وإنما تعبر هذه الأشياء لمن اعتبر بها،

(١) الخلق: البالي، والباقر: جماعة البقر مع رعاتها.

وتُبين لمن طلب البيان منها. ولذلك جعل الله الآية لمن توسّم وتفكّر، وعقل وتذكّر، فقال: ﴿ إنّ في ذلك لآياتٍ للمتوسِّمين ﴾، و﴿ إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾، و﴿ إن في ذلك لآيةً لقوم يذّكّرون ﴾ فهذا وجه بيان الأشياء بذواتها لمن اعتبر بها.

قد قلنا إن الأشياء تبين بذواتها لمن تبيّن، وتعبِّر بمعانيها لمن اعتبر، وإن بعض بيانها ظاهر وبعضه باطن، ونحن نذكر ذلك ونشرحه فنقول: إن الظاهر من ذلك ما أُدرك بالحس، كتبيُّننا حرارة النار وبرودة الثلج عند الملاقاة لهما، وما أُدرك بفطرة العقل التي تتساوى العقول فيها، مثل تبيننا أن الزوج خلاف الفرد، وأن الكل أكثر من الجزء.

والباطن ما غاب عن الحس، واختلفت العقول في إثباته.

فالظاهر مستغنٍ بظهوره عن الاستدلال عليه والاحتجاج له، لأنه لا خلاف فيه، والباطن هو المحتاج إلى أن يُستدل عليه بضروب الاستدلال، ويعتبر بوجود المقاييس والأشكال.

وانظر (البيان) وقد تقدم في باب الباء.

وانظر (النصبة) وستأتي في باب النون.

٤٩٦ ـ اعتبار ما كان

من علاقات المجاز المرسل، وهو تسمية الشيء باسم ما كان عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ وآتوا اليتامى أموالهم ﴾ أي الذين كانوا يتامى، فإنهم لا يسمّون يتامى بعد البلوغ الذي تُدفع فيه إليهم أموالهم. وقوله تعالى: ﴿ إنه من يأتِ ربّه مجرماً ﴾ سماه مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجرام.

٤٩٧ ـ اعتبار ما يكون

وذلك أيضاً من علاقات المجاز المرسل، وهو إطلاق اسم الشيء على ما يئول إليه، كقوله تعالى: ﴿ إني أراني أعصر خمراً ﴾، وقوله تعالى: ﴿ إنك ميّتٌ وإنهم ميّتون ﴾، وقوله عزّ وجلّ: ﴿ ولا يلدوا إلا فاجراً كفّاراً ﴾. أي: أعصرُ عنباً يكون خمراً، وأنت وهم أحياء ستموتون، ويشبون ويكبرون فيفجُرون ويكفرون.

٤٩٨ ـ عتاب المرء نفسه

قال ابن أبي الأصبع: وهو من أفراد ابن المعتز، ومنه قوله تعالى: ﴿ يا حسرتا على ما فرّطتُ في جنب الله ﴾، وقوله سبحانه: ﴿ ويوم يَعَضُّ الظالمُ على يديه

يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً. ويا ويلتا ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً. لقد أَضَلَّني عن الذِكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولاً ﴾.

(بديع القرآن) ٦٤

قلتُ: ليس هذا الباب من الفنون التي أوردها ابن المعتز في كتاب البديع، سواء منها ما خصه باسم (البديع) وما سماه (محاسن الكلام).

٤٩٩ ـ التعجُّب

قال ابن فارس: أما التعجب فتفضيل شخص من الأشخاص أو غيره على أضرابه بوصف، كقولك: «ما أحسن زيداً»!.

وفي كتاب الله جل ثناؤه: ﴿ قُتِلَ الإنسان ما أكفرَه»! وكذلك قوله جل ثناؤه: ﴿فما أصبرَهم على النار﴾!. وقد قيل: إن معنى هذا «ما الذي صبّرهم»؟ وآخرون يقولون: «ما أصبرهم: ما أجرأهم»!. قال: وسمعت أعرابياً يقول لآخر: ما أصبَرَك على الله! أي: ما أجرأك عليه!.

٥٠٠ ـ التعجُّب

من الأغراض البلاغية التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الأصلي. نحو قول الشاعر:

أنشـا يمـزّقُ أثـوابي يؤدّبُني
أبعدَ شيبيَ يبغي عنديَ الأدبا

وقوله تعالى: ﴿ ما لي لا أرى الهدهدَ ﴾! لأن الهدهد كان لا يغيب عن سليمان إلا بإذنه، فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبصاره إياه.

ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه، لأنه أعرف بها.

٥٠١ ـ التعجُّب

من الأغراض البلاغية التي يخرج بها النداء عن معناه الأصلي ـ وهو طلب الإقبال ـ نحو: يا لجمال السماء!.

٥٠٢ ـ التعجُّب

من الدعاء على جهة الذم لا يراد معناه. وهو من (مخالفة ظاهر اللفظ معناه) وقد تقدم في باب الخاء.

٥٠٣ ـ التعجيز

من الأغراض التي تخرج إليها صيغ الأمر عن معناها الأصلي. نحو قوله

تعالى: ﴿ فأتُوا بسورةٍ من مثله ﴾ إذ ليس المراد إتيانهم بسورة من مثله، لكونه محالاً.

وقوله: «من مثله» يحتمل وجهين:

الأول: إن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا من شخص مماثل لعبدنا بسورة.

والثاني: أنه صفة السورة بأنها من مثل ما نزلنا على عبدنا في حسن النظم، وعذوبة البيان.

ومن التعجيز قول الشاعر:

أرُوني بخيلاً طال عمراً ببخله
وهاتوا كريماً مات من كثرة البذلِ

وكقوله تعالى: ﴿ فانفُذوا، لا تنفُذون إلا بسلطان ﴾.

٥٠٤ - تعجيل المسرة أو المساءة

من الأسباب التي ترجّح تقديم المسند إليه. ومثال تقديم المسند إليه لغرض تعجيل المسرة قولك لمتهم: «العفو صدر عنك».

ومثال تقديم المسند إليه لغرض تعجيل المساءة قولك لمتهم أيضاً: «القصاص منك حكم به القاضي».

٥٠٥ - المعجم والمهمل

هذاالنوع من النثر والنظم الذي يلتزمون فيه إهمال بعض الأحرف وإعجام الأخرى.

أول من وضعه وبرز فيه الحريري صاحب المقامات، ولم يتكلفه أحد قبله فيما نعلم، وإن كان كثيراً ما يتفق في منظوم الكلام ومنثوره لكن على غير اطّراد، ولغير قصد.

فالاطّراد والقصد إذن هما معنى الاختراع فيه. وليس يخلو الكلام البتة من أحرف مهملة وأخرى معجمة، لأن بالقسمين جُماعَ مادته وقوام تركيبه.

والذي يدل على أن الحريري هو أول من قصد إلى هذا النمط ما وطّأ له به في المقامة السادسة، إذ يقول على لسان أبي زيد، بعد أن تنقّص القدماء لأنهم لم يؤثر عنهم إلا لتقادُم الموالد، لا لتقدم الصادر على الوارد «وإني لأعرف الآن من إذا أنشأ وشّى، وإذا عبّر حبّر، وإن أسهب أذهب، وإذا أوجز أعجز، وإن بَدَه شدَهَ، . . . . . .».

ثم ذكر أن إنشاء رسالةٍ حروف إحدى كلمتيها يعمها النقط، وحروف الأخرى غير معجمة «عُضْلةُ العُقَد، ومَحكُّ المنتقد».

وأول هذه الرسالة: «الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين، واللؤم عض الدهر جفن حسودك يشين».

ثم عاد إلى ذلك في المقامة السادسة والعشرين، فساق رسالة سماها «الرقطاء»، لأن أحد حروفها مهمل والآخر معجم. وأولها «أخلاق سيدنا تُحَبّ، وبعَقْوته يُلَبّ»[1] إلا أنه اعتبر المد في «لا» حركة، كما اعتبر التاء المربوطة في الرسالة الأولى وما بعدها هاءً.

وكذلك ذكر في المقامتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين خطبتين عريّتين عن الإعجام. ثم عاود الكرَّة في المقامة السادسة والأربعين، فجاء بأبيات مهملة الأحرف سماها «العواطل»، وأبيات معجمة سماها «العرائس»، وأبياتٍ كلمةٌ منها مهملة وأُخرى معجمة، وسماها «الأخياف».

فهذه المصطلحات التي أطلقها أسماء، وتغليبه هذا النوع على الأوجه المختلفة كلها أدلة على أن الحريري هو واضع هذه الطريقة؛ لأنك لا تصيب هذه العناية في مقاماته لغير هذا النوع مما عرف لمن قبله، وإن كان له فيه زيادة كالنوع الذي لا يستحيل بالانعكاس.

وقد زاد صفيُّ الدين الحليّ في تقسيم نوع «المعجم والمهمل»، فأتى بأبيات صدورها معجمة وأعجازها مهملة، ولم يأت به الحريري في تقسيمه.

ووضع بعض المتأخرين نوعاً جديداً سماه «عاطل العاطل» واستخرج ذلك من أن بعض الحروف تكون مهملة ولكن أسماءها في النطق ليست كذلك، كالعين والميم، وبعضها تكون مهملة الاسم والمسمَّى، وهي ثمانية أحرف: الحاء، والدال، والراء، والصاد، والطاء، واللام، والواو، والهاء، فنظم منها أبياتاً.

وإنما مدار هذه الصناعة على أن تكون في نسق الكلام لا في نسق العقد.

٥٠٦ ـ المعجَم والمهمل

من (التأريخ الشعري) وقد تقدم في باب الهمزة.

٥٠٧ ـ التعْديد

ذكره الإمام فخر الدين الرازي وغيره. وسماه قومٌ (الإعداد). وهو عبارة عن إيقاع أسماء منفردة على سياق واحد. فإن روعي في ذلك ازدواج أو مطابقة أو تجنيس أو مقابلة فلذلك الغاية في حسن النسَق. ومثاله قوله تعالى: ﴿ ولَنَبْلُوَنَّكُم بشيء من الخوف والجوع ونقصٍ من

(١) العقوة ما حول الدار، والإلباب الإقامة.

الأمـوال والأنفس والثمـرات وبَشِّـر الصابرين ﴾.

ومن الأمثلة الشعرية قول أبي الطيب المتنبي:

الخيلُ والليلُ والبَيْـداء تعرفني
والسيفُ والرمحُ والقرطاسُ والقلمُ

وقول صفي الدين الحليّ في هذا النوع في مدح النبيّ ﷺ:

يا خاتمَ الرّسْلِ يا مَنْ علمُهُ علَمٌ
وَالعدْلُ والفضلُ والإيفاءُ للذّمَمِ

٥٠٨ - المعَـدَّل

المعدَّل من الشعر - عند ثعلب - هو ما اعتدل شطراه، وتكافأت حاشيتاه، وتَمَّ بأيهما وُقف عليه معناه، وإنما بذّ سائر الأنـواع سـابقـاً، ولاح دونهـا نيّـراً، لاختصـاصه بفضلهـا... قال: وهـذا القسم هو أقرب الأشعار من البلاغة، وأحمدُها عند أهل الـرواية، وأشبهها بالأمثال السائرة. فمن ذلك قول امرىء القيس:

اللهُ أنجـحُ مـا طلبـتَ بـهِ
والبـرُّ خيـرُ حقيبـة الـرَّحْـلِ

وقول النابغة:

اليـأسُ عمّا فـات يُعقب راحةً
ولـربَّ مَطعمةٍ تعودُ ذُبـاحَـا

وقول زهير بن أبي سلمى:

ومن يغتربْ يحسبْ عدوّاً صديقَهُ
ومَنْ لا يكـرِّمْ نفسَه لا يكـرَّم

وقول طرفة:

ستُبدي لك الأيام ما كنتَ جاهلاً
ويأتيكَ بـالأخبار من لم تـزَوِّدِ
أرَى الدهر كنزاً ناقصاً كلَّ ليلة
وما تنقُصُ الأيامُ والدهرُ ينْفَـدِ

٥٠٩ - العدَمُ والمَلكة

من أنواع التقابل.

انظر (الطباق) وقد تقـدم في باب الطاء.

٥١٠ - العرائـس

انظر (المعجم والمهمل) وقد تقدم في هذا الباب.

٥١١ - الاعتـراض

ذكره ابن المعتز في محاسن الكلام. قال: ومن محاسن الكلام أيضاً والشعر اعتراض كلام في كلام لم يتمّم معناه، ثم يعود إليه، فيتممه في بيت واحد، كقول بعضهم:

فظلُّوا بيومٍ - دعْ أخاك بمثله -
على مشرع يُرْوِي ولمّا يُصَرِّدِ[1]

وقال كُثيِّر:

لو أنّ الباخلين - وأنتِ منهم -
رأوْكِ تعلّمُوا منك المِطَالا

وقال النابغة الجعدي:

ألا زعمتْ بنُو سعدٍ بأنِّي
- ألا كذبوا - كبيرِ السِّنِّ فانِ

والاعتراض عند البلاغيين من ضروب (الإطناب)، وهو أن يؤتى في أثناء الكلام[2] أو بين كلامين متّصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، لنكتة سوى دفع الإيهام:

١ - كالتنزيه في قوله تعالى: ﴿ويجعلون لله البناتِ سُبحانه ولهم ما يشتهون﴾، فقوله ﴿سبحانه﴾ جملة لأنه مصدر بتقدير الفعل، وقعت في أثناء الكلام، لأن قوله: ﴿ولهم ما يشتهون﴾ عطف على قوله: ﴿لله البنات﴾ عطف مفردات، فـ ﴿لَهُمْ﴾ عطف على ﴿الله﴾ و ﴿ما يشتهون﴾ عطف على ﴿البنات﴾.

٢ - والدعاء في قول الشاعر:

إن الثمانين - وبُلِّغْتَها -
قد أحوجتْ سمعي إلى ترجمان

٣ - والتنبيه في قول الشاعر:

واعلمْ - فعلم المرء ينفعه -
أن سوف يأتي كلُّ ما قُدِرَا

ومن الاعتراض الواقع بين كلامين متصلين، وهو أكثر من جملة أيضاً، قوله تعالى: ﴿فأتوهنَّ من حيث أمَرَكُم الله إن الله يحب التوّابين ويحب المتطهِّرين. نساؤكم حَرْثٌ لكم﴾ ففيه اعتراض بجملتي: ﴿إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين﴾ بين كلامين متصلين معنى، لأن قوله: ﴿نساؤكم حرثٌ لكم﴾ بيان لقوله: ﴿فأتوهن من حيث أمركم الله﴾ وهو مكان الحرث، فإن الحكمة الأصيلة من الإتيان طلب النّسل لا قضاء الشهوة. والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أُمروا به، والتنفير مما نُهُوا عنه.

وينقسم الاعتراض إلى قسمين:

أحدهما: لا يأتي في الكلام إلا لفائدة، وهو جارٍ مجرى التوكيد في كلام العرب.

والآخر: يأتي في الكلام لغير فائدة.

ومن الأول قوله تعالى: ﴿فلا أُقسِم

(١) مشرع الماء: مورد الشاربة. يصرد: من التصريد، وهو في السقي دون الري.

(٢) المراد بالكلام مجموع المسند إليه والمسند مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع؛ لا ما يتركب من ركني الإسناد فقط.

بمواقع النجوم، وإنه لَقَسَمٌ لو تعلمون عظيم، إنه لقرآنٌ كريم في كتاب مكنون﴾. ففي هذه الآية اعتراضان: أحدهما: ﴿وإنه لَقَسَم لو تعلمون عظيم﴾ لأنه اعتراض بين القَسَم الذي هو﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ وبين جوابه الذي هو﴿إنه لقرآنٌ كريم﴾. وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف ﴿قسمٌ﴾ وبين صفته ﴿عظيم﴾ وهو قوله تعالى: ﴿لو تعلمون﴾. فذانك اعتراضان كما ترى.

ولو جاء الكلام غير معترض فيه لكان: فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم.

وفائدة هذا الاعتراض بين القسم وجوابه إنما هي تعظيم المُقْسَمِ به في نفس السامع.

ومن هذا الجنس قول النابغة:

لعمري، وما عمري عليَّ بهيِّن
لقد نطقتْ بُطْلًا عليَّ الأقارعُ

فقوله: «وما عمري علي بهين» من محمود الاعتراض ونادرِه، لما فيه من تفخيم المقسَم به.

وأما الثاني: وهو الذي يأتي في الكلام لغير فائدة فهو ضربان:

الأول: أن يكون دخوله في التأليف كخروجه منه، لا يؤثر حُسناً ولا قبحاً. فمن ذلك قول النابغة:

يقول رجال يجهلون خليقتي
لعل زياداً ـ لا أبالكَ ـ غافلُ

فقوله: «لا أبالك» اعتراض لا فائدة فيه. وليس يؤثّر في هذا البيت حسناً ولا قبحاً. ومثله قول زهير:

سئمتُ تكاليفَ الحياة ومن يعشْ
ثمانين حولاً ـ لا أبا لكَ ـ يسأمِ

الثاني: هو الذي يكون مؤثراً في الكلام نقصاً، وفي المعنى فساداً. فمما جاء منه قول بعضهم:

فقد والشَّكُّ بيّن لي عناءٌ
بوشك فراقهم صُرَدٌ يَصيحُ

فإن هذا البيت من رديء الاعتراض الفصل بين «قد» والفعل «بيّن». وذلك قبيح لوجوب اتصال «قد» بما تدخل عليه من الأفعال، ولو كان الفصل بين «قد» والفعل بالقسم لم يكن بأس. ولكنه فصل بين المبتدأ «الشك» وبين الخبر «عناءٌ» وفصل بين «بيّن» وبين فاعله «صُرَد» بخبر المبتدأ «عناء». فجاء البيت وقبحه لا خفاء به.

والاعتراض يباين (التّتميم) لأن التتميم عند البلاغيين، إنما يكون

بفضلة، والفضلة لا بد لها من إعـراب، والاعتراض يكون بجملة لا محل لها من الإعراب.

وكذلك يباين الاعتراضُ (التّكْميل) لأن التكميل إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود، والاعتراض إنما يكون لغير ذلك الدفع.

كما يباين الاعتراض (الإيغال) لأن الإيغال لا يكون إلا في آخر الكلام، والاعتراض لا يكون كذلك.

لكن الاعتراض قد يشمل بعض صور (التذييل) أي ما يكون بجملة لا محل لها من الإعـراب، وقعت بيـن جمـلتيـن متصلتين معنى، نحو: فلان ينصر الحق ـ إن الحق منصور ـ ويخذل الباطل، لأن الشرط في التذييل كونه بجملة عقب أخرى، بقيد كونها للتأكيد، سواء أكانت تلك الجملة بين كلامين متصلين معنى أم لا.

وقـال قوم: قـد تكـون النكتـة في الاعتراض غير ما ذُكر مما سوى دفع الإيهام، حتى إنه قد يكون لدفع إيهام خـلاف المقصـود، ثم افتـرق هؤلاء فرقتين:

فريق يقول: إن (الاعتراض) هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة، سواء كانت دفع الإيهام أو غيره.

وعلى ذلك فهو يشمل (التذييل) مطلقاً وبعض صور (التكميل) وهو ما يكون في جملة لا محل لها من الإعراب، فإن التكميل قد يكون بجملة، وقد يكون بغيرها. والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب، وقد لا تكون. لكن (الاعتراض) يباين (التتميم) لأن الفضلة لا بد فيها من إعراب.

وفريق يقول: إن (الاعتراض) هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما. وعلى هـذا فهـو يشمـل بعض صـور التتميم، وبعض صـور التكميـل. أي ما كان واقعاً في أثناء الكـلام أو بين الكلامين المتصلين.

وقال ابن فارس: من سنن العرب أن يعترض بين كلام وتمامه كلام، ولا يكون هذا المعترِض إلا مفيداً. ومثال ذلك أن يقول القائل: اعملْ ـ والله ناصري ـ ما شئت. إنمـا أراد: اعمـل مـا شئت، واعترض بين الكلامين ما اعترض.

وانظر (التتميم) وقد تقدم في باب التاء.

وانظر (التذييل) وقد تقدم في باب الذال.

وانظر (التكميل) وسيأتي في باب الكاف.

وانظر (الالتفات) وسيأتي في باب اللام.

٥١٢ ـ التعريض

هو ما أشير به إلى غير المعنى بدلالة السياق، وهو أن يُمال بالكلام إلى جانب يُفهم بالسياق والقرائن وهو المقصود. فاستعمال الكلام فيما يفهم المقصود من غير استعمال اللفظ في ذلك المقصود هو (التعريض)، يقال: عرّضْتَ لفلان أو بفلانٍ، إذا قُلتَ قولاً وأنت تعْنيه.

والتعريض عند السكاكي وكثير من البلاغيين من أقسام الكناية. قالوا: الكناية إذا سيقت لأجل موصوف غير مذكور فهي التعريض، فيكون مفهوم التعريض أخص من مفهوم الكناية.

والتحقيق أن التعريض ليس من مفهوم الحقيقة فقط، ولا من المجاز، ولا من الكناية، لأن الحقيقة هي اللفظ المستعمل في معناه الأصلي، والمجاز هو المستعمل في لازم معناه فقط، والكناية هي المستعمل في اللازم مع جواز إرادة الأصل، والتعريض أن يفهم من اللفظ معنى بالسياق والقرائن من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلاً.

ومثال التعريض المستعمل في المعنى الحقيقي قولك عند المؤذي: أنا لست بمؤذٍ للناس، فإن معناه نفي أذاك للناس، ويشير بدلالة السياق إلى كون من تكلمت عنده مؤذياً لهم.

ومثال التعريض المستعمل في المعنى المجازي قولك: أنا لست طاعناً في عيونهم، فإن معناه الأصلي نفي طعنك في عيونهم، ومعناه المراد ههنا نفي أذاك لهم باستعارة الطاعن في العيون للمؤذي، ويشير بالسياق إلى كون من تكلمت عنده مؤذياً أيضاً.

ومثال التعريض المستعمل في المعنى الكنائي: «المسلم من سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده»، إذ معناه الأصلي انحصار الإسلام فيمن سلموا من لسانه ويده، ومعناه الكنائي اللازم للمعنى الأصلي انتفاء الإسلام عن المؤذي مطلقاً، وهو المقصود في اللفظ، ويشير بسياقه إلى نفي الإسلام عن المؤذي المعيّن الذي تكلمت عنده.

فظهر أن التعريض يجامع كلًّا من الحقيقة والمجاز والكناية، بأن يُقصد باللفظ واحد منها، ويشار بدلالة السياق

إلى المعنى المعرَّض به. فلا يوصف اللفظ بالنسبة للمعنى التعريضي لا بحقيقة ولا بمجازٍ ولا بكناية. فالتعريض ما أشير به إلى أمر آخر غير ما استعمل فيه اللفظ من حقيقة ومجاز وكناية.

وموقع التعريض يكون في الجمل المترادفة والألفاظ المركبة، ولا يرد في الكلم المفردة بحال.

والسرُّ في ذلك أن دلالته على ما يدل عليه لم تكن من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز، فيجوز وروده في الألفاظ المفردة والمركبة كما جاز في الحقائق، وكما جاز في المجازات ورودهما معاً، كالاستعارة والكناية، فإنهما واردان في الأمرين جميعاً. وإنما دلالة التعريض كانت من جهة القرينة والتلويح والإشارة، وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد، ولكنه إنما ينشأ من جهة التركيب، فلهذا كان مختصاً بالوقوع فيه.

ويظهر الفرق بين الكناية والتعريض من أوجه ثلاثة:

١ ـ أن الكناية واقعة في المجاز معدودة منه ـ وهذا رأي بعض البلاغيين ومنهم العلوي ـ بخلاف التعريض فلا يعدُّ منه، وذلك لأن التعريض مفهوم من جهة القرينة، فلا تعلّق له باللفظ، لا من جهة حقيقته ولا من جهة مجازه.

٢ ـ أن الكناية كما تقع في المفرد فقد تكون واقعة في المركب، بخلاف التعريض فإنه لا موقع له في باب اللفظ المفرد.

ومثال وقوع الكناية في المفرد قول الله تعالى: ﴿ إنّ هذا أخي له تسعٌ وتسعون نعجةً وَلِيَ نعجةٌ واحدة ﴾ فقد كنى بالنعجة عن المرأة.

٣ ـ أن دلالة الكناية مدلول عليها من جهة اللفظ بطريق المجاز، بخلاف التعريض فإنما دلالته من جهة القرينة والإشارة، ولا شك أن ما كان اللفظ يدل عليه فهو أوضح مما لا يدل عليه اللفظ، وإن علم بدلالة أخرى.

٥١٣ ـ التعريض

والتعريض عند صاحب البرهان هو (اللحن). قال: والعرب تفعل ذلك لوجوه، وهي تستعمله في أوقات ومواطن، فمن ذلك ما استعملوه للتعظيم، أو للتخفيف، أو للاستحياء، أو للبُقْيا، أو للإنصاف، أو للاحتراس.

فأما ما يستعمل من التعريض (للإعظام) فهو أن يريد مريدٌ تعريف مَنْ فوقه قبيحاً إن فعله، فيعرِّض له بذكر ذلك من فعل غيره، ويقبِّح له ما ظهر منه، فيكون قد قبّح له ما أتاه من غير أن يواجهه به، وفي ذلك يقول:

ألا ربَّ من أطْنبتُ في ذم غيره
لديه على فِعْلٍ أتاه على عَمْدِ
لِيعْلَم عند الفكر في ذاك أنّما
نصِيحَتُه فيما خطبْتُ به قَصْدِي

وأما التعريض (للتخفيف) فهو أن تكون لك إلى رجلٍ حاجة، فتجيئه مسلّماً ولا تذكر حاجتك، فيكون ذلك اقتضاءً له، وتعريضاً بمرادك منه، وفي ذلك يقول:

أروح لتسليم عليك وأغْتدي
وحسبُك بالتسليم مِني تقاضيا

وأما التعريض (للاستحياء) فكالكناية عن الحاجة بالنجوِ والعذِرة. والنجو: المكان المرتفع، والعذِرات: الأفنية. وبالغائط: وهو الموضع الواسع. فكنّى عن الحاجة بالمواضع التي تقصد لوضعها فيها.

وأما التعريض (للبُقْيا) فمثل تعريض الله عز وجل بأوصاف المنافقين، وإمساكه عن تسميتهم، إبقاءً عليهم، وتألُّفاً لهم.

ومثل تعريض الشعراء بالديار والمياه والجبال والأشجار بُقْيا على ألأفهم، وصيانة لأسرارهم، وكتماناً لذكرهم.

وأما التعريض (للإنصاف) فكقول الله عز وجل: ﴿ وإنّا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾. ومنه قول حسان بن ثابت، في مفاضلته بعض من هجا رسول الله ﷺ:

أتهجوه ولستَ له بكفءٍ
فشَرُّكُما لخيرِكما الفداءُ

وأما التعريض (للاحتراس) فهو ترك مواجهة السفهاء والأنذال بما يكرهون، وإن كانوا لذلك مستحقين، خوفاً من بوادرهم وتسرعهم، وإدخال ذلك عليهم بالتعريض والكلام اللين. وفي ذلك يقول الله عز وجل: ﴿ ولا تسبُّوا الذين يدعون من دون الله فيسبُّوا الله عَدْواً بغير علم ﴾.

وقال لموسى وهارون في فرعون: ﴿ فقولا له قولاً ليِّناً لعله يتذكّر أو يخشى ﴾.

(البرهان في وجوه البيان) ٦١

٥١٤ ـ التعريض

من أقسام (الإشارة) ذكر ذلك ابن رشيق. وقد تقدم في باب الشين.

٥١٥ ـ التعريـض

من الأغراض البلاغيـة التي تسوِّغ العدول عن لفظ الفعلِ المستقبل إلى الماضي في الشرط بإنْ أو إذا، إذ أنّ الجملة الشرطية تكون مع كل منهما فعلية استقبالية، إذ هما لتعليق مضمون الجزاء على حصــول مضمــون الشــرط في المستقبل.

والتعريض هنا أن ينسب الفعل إلى واحد، والمراد غيره ممنْ وقع منه الشرط فعلاً. نحو قوله تعالى: ﴿لئنْ أشركتَ لـيَحْـبَـطَنَّ عمـلُك﴾ إذا الـخـطاب للنبي ﷺ، والغرض التعريض بأن من صدر عنهم الإشراك من الكفار قد حبطت أعمالهم، فاستحقوا العقوبة.

وانـظر (إنْ) وقـد سبقت في بـاب الهمزة.

٥١٦ ـ التعريض والكناية

ذكرهما ابن المعتز معاً، وجعلهما من محاسن الكلام. قال: ومنها التعريض والكناية، قال علي رضي الله عنه لعقيل ومعه كبش له: أحد الثلاثة أحمق! فقال عقيل: أما أنا وكبشي فعاقلان!.

وكان عروة بن الزبير إذا أسرع إليه إنســان بسوء لم يجبـه، ويقول: إني لأتركك رفعاً لنفسي عنك!.

فجرى بينه وبين علي بن عبد الله بن عباس كلام، فأسرع إليه عروة بسوء، فقال: إني أتركك لما تترك الناس له! فاشتد ذلك على عروة.

وقال بعض وَلَدِ العباس بن محمد لابنه: يا بن الزانية! فقال: الزانيـة لا ينكحها إلا زانٍ أو مشرك!...

(البديع) ١١٥

وكذلك فعل أبو هلال العسكري وكثير من قدامى البلاغيين. قال أبو هلال في (الكناية والتعريض): وهو أن يكنى عن الشيء ويُعرَّض به ولا يصرِّح، على حسب ما عملوا باللحن والتـورية عن الشيء...

(الصناعتين) ٣٦٨

وفي كل من الكناية والتعريض تفصيل يذكر في باب كل منهما.

انـظر (الكنايـة) وستـأتي في بـاب الكاف.

وانظر (الإرداف) وقد تقدم في باب الراء.

٥١٧ ـ التعريض بغباوة السّامع

من الأغراض البلاغية التي ترجح ذكر

المسند وعدم حذفه، كما تقول: محمد نبيُّنا، فقد ذكر المسند، وهو «نبيّنا» مع العلم به من قرينة السؤال الذي سأله هو: مَنْ نبيّكم؟. ودلالة هذا الغرض أن المخاطب لا يفهم بالقرينة، بدليل أنه يسأل عن نبيّ هو أجلّ من أن يتوهم خفاؤه.

٥١٨ ـ المعارضة

ذكر صاحب البرهان أن (المعارضة) في الكلام هي المقابلة بين الكلامين المتساويين في اللفظ. وأصله من عارضْتَ السلعة بالسلعة في القيمة والمبايعة.

وإنما تستعمل المعارضة في (التقيّة)، وفي مخاطبة مَنْ خِيف شرُّه، فيُرضَى بظاهر القول، ويتخلص في معناه من الكذب الصُّراح. وذلك مثل قول بعضهم، وقد سأله بعض أهل الدولة العباسية عن قوله في لبس السواد، فقال: وهل النور إلا في السواد؟! وأراد نور العين في سوادها، فأرضى السائل ولم يكذب.

وكقول شُريْح، وقد خرج من عند عبد الملك في الساعة التي مات فيها، وقد سئل عن حاله، فقال: تركته يأمر وينهى! فلما فُحص عن ذلك قال: تركته يأمر بالوصية، وينهى عن النوح.

٥١٩ ـ المعارضة والمناقضة

أن يناقض الشاعر كلامه أو يعارض بعضه بعضاً. ذكر ذلك أسامة بن منقذ في كتابه (البديع في نقد الشعر) وعدّ ذلك من عيوب الشعر.

وانظر (المناقضة) وستأتي في باب النون.

٥٢٠ ـ العرْض والتحضيض

من معاني الكلام العشرة التي ذكرها أحمد بن فارس في كتابه «الصاحبي». وستأتي في هذا الباب.

وقد قال عن (العَرْض والتحضيض) إنهما متقاربان، إلّا أن العَرْض أَرْفَق، والتحضيض أعْزَم.

وذلك كقولك في العرض: ألَا تنزل؟ ألَا تأكل؟.

والإغراء والحثّ قولك: ألمْ يأنِ لك أن تطيعني؟ وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: ﴿ ألمْ يأنِ للذين آمنوا أن تخشع قلوبُهُم لِذكر الله ﴾؟.

قال: والحثّ والتحضيض كالأمر، ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿ أنِ ائتِ القومَ الظالمين، قومَ فِرعونَ ألا يتّقون ﴾؟.

فهذا من الحث والتحضيض، ومعناه:

انْهَهُمْ ومُرْهُمْ بالاتِّقاء.

و«لولا» يكون لهذا المعنى. وربما كان تأويلها النفْي، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿لولا يأتـونَ عليهم بسُلطانٍ بيِّن﴾؟ المعنى: اتخذوا من دونه آلهةً لا يأتون عليهم بسلْطان بيِّن!.

٥٢١ ـ العُرْفـيّ

أحد قسمي (الاستغراق) وسيأتي في تعريف المسند إليه.

وانظر (أل) وقد سبق في باب الهمزة.

٥٢٢ ـ تعريف المسند

ويكون لإرادة المتكلم إفادة السامع حكماً معلوماً له على أمر آخر معلوم له كذلك[1] بطريق من طرق التعـريف، سواء اتحد الطريقان نحو: الواقف هو الفائز بالجائزة؛ أو اختلفا نحو: علي الناجح، ولا بد من اختلاف المسنـد والمسند إليه بحسب المفهوم، وإن اتحدا في المصدوق الخارجي.

وأما نحو: «أنا أبو النجم وشعري شعري» فعلى تقدير شعري الآن كشعري القديم في فصاحته وبلاغته..

وكون المبتدأ والخبر معلومين للسامع لا ينافي إفادة الكـلام للسامـع فائـدة مجهولة لـه، لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر، ومثل الحكم لازم الحكم، فنحو زيد أخوك إذا قيل لمن لا يعرف أخوة زيد له يكون لإفادة الحكم. وإذا قيل لمن يعرف ذلك، ولكنه لا يعلم أنك تعرف أخوَّته للمخاطب، يكـون للازم الفائدة.

واعلم أن علماء البلاغة يفرقون بين «زيدٌ أخوك» و«أخوك زيدٌ» فيقال الأول لمن يعرف زيداً بعينه واسمه، ولكنه لا يعرف أخوَّته له. ويقال الثاني لمن يعرف أن له أخاً، ولكنه لا يعرفه على وجه التعيين.

وضـابط ذلك أنـه إذا كان للشيء صفتـان من صفات التعـريف وعـرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأُخرى، فما عُلم اتصاف الذات به يقدَّم ويجعل مبتدأ، وما جُهل اتصاف الذات به يُجعل خبراً. فإذا عـرف المخاطب كـلاً من الصفتين للذات، ولم يعرف أن زيداً وأخاه متحدان، وأردت أن تفيده ذلك

(١) يفهم من هذا أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه، إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة، ومسند معرفة في الجملة الخبرية؛ بخلاف الإنشائية نحو: من أبوك؟ وكم درهماً مالك؟.

الاتحاد، فأنت حينئذ بالخيار، فاجعل أيهما شئت مسنداً، والآخر مسنداً إليه.

وإذا عُرِّف أحد ركني الجملة الخبرية باللام الدالة على الجنس دلّ ذلك غالباً على أنه مقصور على غير المعرف بها[1] قصراً حقيقياً لإفادة الاستغراق الحقيقي أو العرفي، أو قصْراً غير حقيقي للمبالغة. فإذا قلت: زيد الشجاع، أو الشجاع زيد، دل ذلك على أن الشجاعة مقصورة على زيد. فالمعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر، سواء أكان الخبر معرفة أم نكرة[2]. وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ. وإذا عُرِّف كل من المبتدأ والخبر بلام الجنس احتمل أن يكون المبتدأ مقصوراً على الخبر، وأن يكون الخبر مقصوراً على المبتدأ. واستحسن بعضهم جعل الأعم منهما مقصوراً، فنحو: «الناس العلماء» يكون المبتدأ وهو «الناس» مقصوراً. ونحو: «العلماءُ الناس» يكون الخبر وهو «الناس» مقصوراً. وإلاّ فالأظهر أن المبتدأ هو المقصور.

ثم اعلم أن الجنس قد يبقى على إطلاقه نحو: زيدٌ الأميرُ. وقد يقيّد بوصف أو ظرف أو حال أو نحو ذلك؛ نحو: إبراهيم هو الصديق الوفيّ، أو في الشِّدَّة، أو هو الواهب المئات، فيكون الحصر حينئذ باعتبار القيد؛ كما يعرف ذلك من تراكيب البلغاء.

انظر (تنكير المسند) وسيأتي في باب النون.

وانظر (القصر) وسيأتي في باب القاف.

وانظر (تعريف المسند إليه) وسيأتي بعد هذا.

٥٢٣ - تعريف المسند إليه

الأصل في المسند إليه أن يكون معرفة، ويتنوع تعريفه بأحد أنواع التعاريف للأسباب التي تذكر مع كل نوع:

١ - التعريف بالإضمار: ويكون

---

(١) قد لا يكون ذلك لإفادة القصر كما في قول الخنساء:

إذا قبح البكاء على قتيل
رأيت بكاءَكَ الحسن الجميلا

فليس الكلام هنا لإفادة القصر، بل الرد على من يتوهم أن البكاء قبيح على المرثي كما هو قبيح على غيره.

(٢) مذهب الإمام الرازي أن قولنا (القائم زيد) يتعين فيه أن يكون (زيد) مبتدأ لدلالته على الذات. و(القائم) خبراً لدلالته على أمر منسوب للذات. لأن معنى المبتدأ المنسوب إليه، ومعنى الخبر المنسوب. والذات هي المنسوب إليها، والصفة هي المنسوبة.

بحسب المقام من تكلُّم أو خطاب نحو: أنا سافرت، وأنت تأخرت، أو غيبة نحو: هو لم يفعل، حين يكون لضمير الغيبة مرجع تقدَّم ذكره لفظاً نحو: جاءني زيدٌ وهو يضحك، أو تقديراً نحو: «اعْدِلوا هو أقربُ للتّقْوى» أي «العدل» المفهوم من «اعدلوا»، أو حُكْماً كضمير رُبَّ والشأن، فالمرجع في حكم المتقدم ذكره.

والأصل في الخطاب أن يكون لمعيَّن، وقد يكون لغير معيَّن، ليُعمَّ كل مخاطب، كما في قوله تعالى: ﴿ولو تَرى إذِ المجرمون ناكسُو رءُوسهم﴾ فالمراد أن حالهم تناهت في الظهور، حتى لا يختص برؤيتها راءٍ دون آخر، ويكون هذا من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ أو الخطاب موجّه للماهية في ضمن كل فرد، كما في «يأَيُّها الإنسان» فهو خطاب للجميع، فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر.

٢ ـ التعريف بالعَلَميّة: ويكون لإحضار المسند إليه بعينه في ذهن السامع ابتداءً[١] باسم مختص به، نحو: ﴿قلْ هو الله أحد، اللهُ الصمَد﴾ فالله علَم للذات، الواجب الوجود، الخالق للعالم.

وقد يكون للتعظيم، أو الإهانة، أو الكناية عن معنى يصلح العلَم له؛ نحو قولك في رجل عالم اسمه أبو الفضل: أبو الفضل قضى بهذا الرأي، تريد أن له من اسمه نصيباً. وهو اتصاله بالعلم والفضل، ولذا يكون قضاؤه مقبولاً. ونحوه: أبو لهب فعل كذا، تشير بذلك إلى أنه جهنّمي، وإن لم يكن ذلك من مفهوم العلَم عند التسمية به.

وقد يكون للتلذُّذ بذكر الاسم نحو:

بالله يا ظبياتِ القاع قُلْنَ لنا
لَيْلاي منْكنَّ أَم ليلَى من البشر؟

أو للتبرُّك نحو: اللهُ الهادي، ومحمد الشفيع.

أو التفاؤل، نحو: سعدٌ في دارك.

أو التشاؤم؛ نحو: السّفّاحُ في دار صديقك.

أو التسجيل؛ نحو: زيد هذا فعل كذا.

٣ ـ التعريف بالموصولية: ويكون اسماً موصولاً، لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصِّلة، نحو: جاء الذي كان معنا أمس في الحديقة.

---

(١) يخرج بقولنا (ابتداء) الإحضار بشرط كما في ضمير الغائب، والمعرف بلام العهد فإنه يشترط تقدم ذكره، والموصول فإنه يشترط العلم بالصلة، وبقولنا (باسم مختص) الإحضار بضمير المتكلم والمخاطب وباسم الإشارة.

وقد يكون لزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام، أو تقرير المسند، أو المسند إليه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَرَاوَدَتْهُ التي هو في بيتها عن نفسه ﴾ فالتعبير بقوله: ﴿التي هو في بيتها﴾ أدلُّ على طهارة يوسف مما لو ذكر الاسم، لأنه إذا كان في بيتها ولم يمكّنها من غرضها كان ذلك غاية في نزاهته. وقيل هو لتقرير المراودة فيه، لما فيه من فرط الاختلاط والألفة. وقيل لتقرير المسند إليه، لإمكان وقوع الإبهام في زليخا أو امرأة العزيز. وفي رأي السعد أن هذا مثال لزيادة التقرير، ولاستهجان ذكر الاسم معاً.

ويكون للتفخيم والتهويل، نحو قوله تعالى: ﴿ فَغَشِيَهُمْ من اليمِّ ما غَشِيَهُمْ ﴾، ولتنبيه المخاطب على الخطأ كما في قوله:

إن الذين تَرونَهم إخوانَكُمْ
يَشْفِي غَليلَ صُدُورهِمْ أَنْ تُصْرعُوا

ففي هذا من التنبيه على خطأ المخاطبين ما ليس في قولك: إن قوم كذا يشفي غليل صدورهم أن تصرعُوا.

ويكون للإيماء إلى نوع الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿ إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنّمَ داخرين ﴾، ففي ذكر الموصول إشارة إلى أن الخبر المبنيّ عليه من جنس العقاب والإذلال.

وربما جعل للتعريض بتعظيم شأن الخبر، كما في قول الفرزدق:

إن الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا
بيتاً دعَائمُهُ أعزُّ وأطولُ

ففي قوله: «إن الذي سمك السماء» إيماء إلى أن الخبر المرتب عليه من جنس الرفعة، وفيه تعريض بتعظيم بيته، لأنه مِنْ فِعْل مَنْ رفع السماء التي لا بناء أعظم منها.

وقد يكون لتعظيم شأن غير الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿ الذين كذَّبُوا شُعيْباً كانوا هم الخاسرين ﴾، ففيه مع الإيماء إلى الخبر تعظيم لشأن شعيب عليه السلام.

وقد يكون لتهوين شأن الخبر، نحو: إن الذي لا يحسن الفقه قد صَنّفَ فيه كتاباً. ولتحقيق الخبر نحو: إن الذي انقطع عن زيارتي بغير سبب قد أهمل صحبتي.

٤ - **التعريف بالإشارة**: ويكون لتمييز المسند إليه أكمل تمييز، نحو: هذا زيدٌ قد خدمك أجلَّ خدمة، ومنه قول الشاعر:

هذا أبو الصقر فرداً في محاسِنِه

مِنْ نَسْل شيبانَ بين الضَّال والسَّلم [1]

ويكون للتعريض بغباوة السامع، كأنه لا يدرك إلاَّ المحسوس، كقول الفرزدق:

أولئـك آبَـائِي فَجِئْنِي بمثلهمْ

إذا جمعتْنا يا جَـريرُ المجـامعُ

ويكون لبيان حاله في القـرب، أو البعد، أو التوسُّط، نحو: هذا أو ذلك أو ذاك عليّ. فإن بيان ذلك زائد على أصل المراد، وهو الحكم على المسند إليه الذي يمكن أن يعبّر عنه بما يقتضي تصوره على أي وجه كان.

ويكون لتحقيره بالقرب، نحو: ﴿أهذا الذي يذكرُ آلهتكم﴾؟ وبالبعـد، نحو: ذلك اللعين فعل كذا.

ولتعظيمه بالبعد نحو: ﴿ ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه﴾ تنزيلاً لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة.

ويكون للتنبيه على أن المشار إليه الموصوف بأوصاف جدير بما يرد بعد اسم الإشارة من مَدْحٍ أو ذمٍّ، فالأول كما في قوله تعالى: ﴿ الذين يؤمنون بالغيبِ ويقيمون الصلاةَ ومما رزقناهم يُنفقونَ. أولئك على هدىً من ربهم وأولئك هم المفلحون﴾، ففي «أولئك» إشارة إلى «الـذين» المـوصـوفين بمـا ذُكـر من الصفات، للتنبيه على أنهم مستحقون للهدى والفلاح. والثاني كقولك: الذين يعرفون أصحابهم في السّرَّاء، وينكرونهم في الضّرَّاء، ولا يحبون لهم ما يحبُّون لأنفسهم، أولئـك لا يستـحقُّـون أن يُحْمدُوا.

٥ ـ **التعريف باللام**: للإشـارة إلى معهود، لتقدم ذكره صريحاً أو كناية، نحو: ﴿ ربِّ إنّي وضَعْتُها أنثى واللهُ أعلمُ بما وضَعتْ وليس الذكرُ كالأنثى﴾، فالأنثى إشارة إلى ما تقدم ذكره صَريحاً في قول امرأة عمران: ﴿ربِّ إنِّي وضَعْتُها أنْثَى﴾. والذَّكر إشارة إلى ما تقدَّم ذكْرُه ضِمْناً في قولها: ﴿ ربِّ إنِّي نذرْتُ لك ما في بطْني محرَّراً﴾، لأن التحرير إنما كان للذكور دون الإناث.

ويكون للإشارة إلى نفس الحقيقة، نحو: الرجل خير من المرأة، على معنى أن المفهوم المسمّى بالرجل خيرٌ من المفْهوم المسمّى بالمرأة، من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد.

وقد يكون المعرف بلام الحقيقة مراداً به واحداً مِن أفـرادها بـاعتبار العهـد الذِّهْني، وذلك عند قيام القرينة على أنَّ

(١) أبو الصقر عطف بيان، وخبر اسم الإشارة (من نسل شيبان) والضال والسلم، نوعان من شجر البادية.

المُرادَ إنما هو الحقيقةُ في فَرْد منها، لا في جميع أفرادها، نحو: ادخُلِ السُّوق. ومن هذا قوله تعالى: ﴿ وأخافُ أن يأكُلَه الذئْبُ ﴾ وهذا في المعنى كالنكرة[1] وإن كان في اللّفظ مما تجري عليه أحكام المعارف، ولكونه كالنّكرة ساغ وصفه بالجملة في قول الشاعر:

ولقـد أمُـرُّ على اللّئِيم يسُبُّنِي
فَمَضَيْتُ ثُمّتَ قُلْتَ لا يَعْنِينِي

فجملة (يسبُّني) صفة للئيم، تنزيلاً له منزلة النكِرَة، وليست حالاً، لأنه لم يُرِد أن يمرَّ حال السّبِّ، ولكن بيان أنَّ دَأبه كذلك.

وقد يكون لإفادة (الاستغراق)، نحو: ﴿ إنّ الإنسان لَفي خُسْر ﴾ بدليل صحّةِ الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنَى منه.

والفـرق بين لام الاستِغْـراق ولام العهد، أن هذه للإشارة إلى حصة من الحقيقة، وتلك للإشارة إلى الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد.

والاستغراقُ نوعان:

١ - **حقيقي**: أن يُرادَ كلُّ فردٍ مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو: ﴿ عالِمُ الغيْبِ والشَّهادة ﴾ أي كل غيْبٍ وكُلِّ شَهادة.

٢ - **عرفي**: وهو أن يُراد كل فردٍ مما يتناوله اللفظ بحسب العرف، نحو: جمع الأمير الصاغة، تـريدُ صاغَة بلده أو مَمْلَكَتِهِ.

واستغراقُ المفرد النّكرة أشْمَلُ من استغراق المثنى والجمع، فهو يتناول كلَّ واحدٍ من الأفراد، على حين أن المثنى يتناول كل اثنين، وأن الجمعَ يتناولُ كل جماعةٍ. فتقول: لا رجال في الدَّار، إذا كان فيها رجل أو رجلان. وإذا قلت: لا رجُلَ؛ امتنع الواحد والأكثر. ولا تنافي بين الاستِغْراق وإفْرادِ الاسم، لأن ما يدلُّ على الاستغراق كحرف النّفي والتّعريف، إنما يدخل على الاسم بعد تجريده عن اعتبار دلالته على الوحدة، فيصيرُ محتملاً للوحـدة والتعـدُّد، وبـدخـول حـرف الاستغراق يتعين التعدد، وامتناع وصفه بالجمع، لأنه بمعنى كل فرد، لا بمعنى مجموع الأفراد.

٦ - **التعريـف بالإضافة**: ويعرَّف بها لأنها أخصر طريق إلى إحضاره في ذهن السامع، فـ «كتابي»، أخصر من «الكتاب الذي هو لي».

---

[1] الفرق بينه وبين النكرة أن المراد بالنكرة بعض غير معين من جملة الحقيقة، وهذا معناه نفس الحقيقة، وإنما تستفاد البعضية من القرينة، كالدخول والأكل في المثالين المذكورين.

ولتعظيم شأن المضاف أو المضاف إليه أو غيرهما، نحو: خادم الملك عندي، وخادمي حاضر، وكتاب الملك وصل إليَّ. أو لتحقير ذلك، نحو: ابن الحجّام حضر، وضاربك مسافر، وابن الخادم يأكل معك.

وللإغْناء عنْ تفصيلٍ متعذِّر، نحو: أهل العلم اتفقوا على كذا؛ أو متعسِّر، نحو أهل البلدة حضروا. أو لأنه يمنع من التفصيل مانع، كتقديم فردٍ على فَرْدٍ قد يتألَّمُ له المتأخر، نحو: علماء البلدةِ حضَرُوا.

انظر (تنكير المسند إليه) وسيأتي في باب النون.

٥٢٤ ـ التعسُّف

(التكلُّف والتّعسُّفُ) وهو الكثيرُ من البديع، كالتطبيق والتّجْنيس في القصد، لأنه يدلُّ على تكلّف الشاعر لذلك وقَصْده إليه. وإذا كان قليلاً نسب إلى أنَّه طبع في الشاعر.

ولهذا عابوا على أبي تمام أنه كثر في شعره، واستَحْسَنُوهُ في شِعِر غيره لقِلّته.

٥٢٥ ـ عَسَى

من أدوات الترجِّي، وهو طلب الممْكِن المتوقع الحصول، نحو:

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه
يكون وراءه فَرَجٌ قَريبُ

٥٢٦ ـ العطف

انظر (القطع والعطف) وسيأتي في حرف القاف.

٥٢٧ ـ عطف الخاص على العام

من ضروب الإطناب، ويكون ذلك للتنبيه على فضل الخاصِّ، حتى كأنه ليس من جنس العام، لما امتاز به عن سائر أفراده من الأوصاف، تنْزيلاً للتّغايُر في الوصْف منزلةَ التّغاير في الذَّات، نحو قوله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ الملائِكَةُ والرُّوحُ فيها ﴾ فقد خصَّ الله سبحانه وتعالى الروح وهو (جبريل) بالذِّكْر مع أنه داخلٌ في عموم الملائكة تكريماً له وتعظيماً لشأنه، كأنّه من جِنْسٍ آخر، وفائدة الزيادة هنا التنويه بشأن الخاص.

٥٢٨ ـ عطف العام على الخاص

من ضروب الإطناب، ويكون ذلك لإفادة العموم والشمول، نحو: ﴿ وما

أوتِي مُوسَى وعيسَى والنَّبِيُّون﴾ وذلك لإفادة الشُّمول مع العناية بالخاصِّ لذكره مرتين: مرَّةً وحدهُ، ومرَّةً مندرجاً تحت العام.

٥٢٩ - التَعطُّف

مما استخرجه أبو هلال العسكري، وهو أن تذكر اللّفظ ثم تُكرِّره، والمعنى مختلف. قالوا: وأول مَنْ ابتداه امرؤ القَيْس، في قوله:

أَلَا إنّني بَالٍ على جمل بالٍ
يسوقُ بِنا بالٍ ويتْبعُنا بالِ

قال: وليس هذا من التَعطّف على الأصل الذي أصَّلُوه، وذلك أنَّ الألفاظ المكرَّرة في هذا البيت على معنى واحد يجمعها «البِلَى» فلا اختلاف بينها، وإنما صار كلٌّ منها صفةً لشيءٍ؛ فاختلف لهذه الجهة، لا من جهة اختلافها في معانيها. وكذلك قول الآخر:

* عَوْدٌ على عَوْدٍ خَلق *

وإنما التعطف على أصلهم، كقول الشمّاخ:

كادتْ تُساقطُني والرَّحْلَ إذْ نطقتْ
حمامةٌ فدعتْ ساقاً على ساقِ

أي دعتْ حمامة، وهو - ذكَر القماريّ ويُسمّى السّاق عندهم - على ساق شجرة.

وقول الأفوه:

وأقطعُ الهَوْجَلَ مستأْنِساً
بهَوْجَلٍ عيْرانةٍ عَنْتَريسِ

فالهَوْجَل الأول: الأرض البعيدة الأطراف، والهَوْجل الثاني: الناقة العظيمة الخَلْق.

قال: ومما يدخل في التّعطّف ما أنشدنا أبو أحمد، قال: أنشدنا أبو عبد الله المفجّع، قال: أنشدنا أبو العباس ثعلب:

أَتَعْرِفُ أَطْلالاً شجَوْنَكَ بالخَالِ
وعيش ليالٍ كان في الزَّمن الخالي

الخال: موضع. والخالي من الخلوة[1].

ليالِيَ ريعَانُ الشّبابِ مسلّطٌ
عليَّ بعصيانِ الإمارةِ والخالِ

يعني أن يعصِي أمْر مَنْ يلي أمرَهُ، وأمْرَ من يُنصِحُه ليصلح حاله، وهو من قولهم: فلان خال مال، إذا كان يقوم به ويصلحه.

وإذ أنا خِدْنٌ للغَويِّ أخِي الصِّبا
وللمَرِح الذَّيّالِ واللّهو والخالِ[2]

---

(١) في اللسان: «الماضي».
(٢) الذي في اللسان: «وللغزل المريح ذي اللهو=

الخال هَا هُنَا: من الخيلاء وهو الكبر.

إذا سكنتْ ربْعاً رَئِمْتُ رِبَاعَها
كما رَئِمَ المِيثاء ذُو الرَّثْيَة الخالي (١)

الخالي: الذي لا أهل له.

ويقْتــادُنِي ظَبْيٌ رخيـمٌ دلاَلُــه
كما اقتاد مُهْراً حين يألَفُه الخَالِي

الخالي: الذي يقطع الخلا، وهو النبات الرطب.

نيـالِيَ سَلْمى تَسْتبيكَ بـدَلِّهـا
وبالمنظرِ الفتّانِ والجيد والخَالِ

الخال: الذي يُرْشَمُ على الخدّ شبيه الشامّة.

وقد علمتْ أنِّي وإنْ مِلْتُ للصِّبا
إذا القومُ كفُّوا لسْتُ بالرَّعِشِ الخالي

الخـالي: الذي لا أصحـاب معـه يعاونونه.

ولا أرْتَــدِي إلاَّ الـمــروءَةَ حُـلَّةً
إذا ضَنَّ بعضُ القومِ بالعَصْبِ والخالِ

الخال: ضربٌ من البرود.

وإنْ أنَا أَبْصرْتُ المُحُول ببلدةٍ
تنكَّبْتُهَا واشْتَمْتُ خالاً إلى خالِ

الخال: السحابة المخيلة للمطر.

فخالف بخلْقي كُلَّ حُرٍّ مُهذَّبٍ
وإلاَّ فَصَارِمْهُ، وخالٍ إذا خال

المخالاة: قطع الحِلف، يقال: أَخَلَّ مِنْ فلان، وتَخَلَّ منه، أي فارقه. وقال النابغة:

* قالت بنو عامر خالوا بني أسد *

فإني حليفٌ للسّماحـةِ والنّدى
إذا اختلفتْ عبسٌ وذُبيان بالخالِ

الخال: موضع.

ومثلـه:

يا طِيبَ نعمةِ أيّامٍ لنا سلفَتْ
وحُسْنَ لذَّةِ أيّام الصِّبـا عُودِي

أيّامَ أسْحَبُ ذيْلي في بَطَالتِهـا
إذا تـرنّمَ صوتُ النّاي والعُودِ

وقهوةٍ من سُلافِ الخَمْر صافيةٍ
كالمسْك والعنْبر الهنْديِّ والعودِ

تَسُلُّ عَقلَك في لِينٍ وفي لُطفٍ
إذا جرت منك مجرى المال في العودِ

ومن هذا النوع قول أبي تمام:

السيفُ أصدق أنباءً من الكتب
في حدِّهِ الحَدُّ بين الجدّ واللعب

قال: ولم أجد منه شيئاً في القرآن إلا

= والخال». المريح: الكثير المراح والنشاط، والذيال: الطويل الذيل.

(١) الرئم: من رئمت الناقة ولدها إذا عطفت عليه ولـزمته، والميثـاء: الأرض اللينة. والـرثية: الحمق والفتور والضعف.

قوله تعالى: ﴿ ويومَ تقوم الساعةُ يُقْسِمُ المجْرِمون ما لبثوا غير ساعة ﴾ والله أعلم.

قلت: ما أفرد له أبو هلال في هذا الباب، وخَصّهُ بهذا الاسم، لا يختلف عن التّجْنيسِ التّام، وقد ذكرت ألقابه في حروفها.

٥٣٠ - التّعطُّف

هو (التّرديد) وقد سبق في حرف الرّاء، قيل سُمّي التّعطُّف لأنّه يتعطّف على الكلمة الواحدة، فيوردها مرتين، ومنه تعطّفتْ النّاقةُ على ولدها إذا كانتْ تُرضِعُهُ مرّة بعد مَرَّة.

(الطراز ٨٣/٣).

٥٣١ - العاطل

من (السّجع) هو (الازدواج)، وهو أن تتوازن كلماتُ القرينتين أو أكثرها، أو الكلمتان الأخيرتان من القرينتين فقط. مثل قول الله تعالى: ﴿ وآتيناهما الكتابَ المسْتبين، وهديناهما الصّراط المستقيم ﴾، وقوله عزّ وجلّ: ﴿ ونمارقُ مصفوفة، وزَرَابيُّ مبثوثة ﴾[1].

وانظر (السّجع) في باب السين.

وانظر (الازدواج) في باب الزاي.

٥٣٢ - عاطل العاطل

انظر (المعجم والمهمل) وقد سبق في هذا الباب.

٥٣٣ - العواطل

انظر (المعجم والمهمل) وقد سبق في هذا الباب.

٥٣٤ - التّعظيل

عند قدامة، من عيوب (ائتلاف اللفظ والوزن)، وهو ألا ينتظم للشاعر نسق الكلام على ما ينبغي لمكان العروض، فيقدّم ويؤخر، كما قال دريد بن الصِّمّة:

وبلِّغْ نُميْراً إن عَرَضْتَ ابْن عامرٍ
فأيُّ أخٍ في النّائباتِ وطالبِ

ففرّق بين «نمير بن عامر» بقوله: «إن عرضْت».

وكما قال أبو عديّ القرشي:

خيرُ راعي رعيّةٍ سرّه اللّـ
ـهُ هشامٌ وخيرُ مأوى طريدِ

أي: خيرُ راعي رعية هشامٌ سرّه الله.
وكما قال الآخر:

(١) النمارق: الوسائد، والزرابي: بسط لها خمل.

لعَمْـر أبيهـا لا تقـول خليلتي
ألَا فَرَّ عنّي مالكُ بنُ أبي كعْبِ

يريد: لعمْر أبي خليلتي!.

٥٣٥ ـ المُعاظلـة

من عيـوب الشعـر وهي فـاحشُ الاستعارة عند قدامة، قال: وهي التي وصف عمر بن الخطاب زهيراً بمجانبته لها، فقال: «وكان لا يعاظِل بين الكلام» قـال: وسـألت أحمـد بن يَحْيَى عن (المعاظلة) فقال: «مداخلةُ الشيء في الشيء. يقـال: تعاظلت الجـرادتـان، وعاظل الرجل المرأة، إذا ركب أحدهما الآخر»... وإذا كان الأمر كذلك فمحال أن ينكر مداخلة بعض الكلام فيما يشبهه مع بعضه، أو فيما كان من جنسه. وبقي النكير إنما هو في أن يدخل بعضه فيما ليس من جنسه، وما هو غير لائق به.

قال: وما أعرف ذلك إلَّا (فـاحِشَ الاستعارة) مثل قول أوس بن حجر:

وذاتُ هِـدْمٍ عـارٍ نـواشرُهـا
تُصْمِتُ بـالمـاءِ تَـوْلَبـاً جَـدِعَـا

فسمّى الصبيّ تولباً، وهو ولدُ الحمار. ومثل قول الآخر:

ومـا رقدَ الـولدانُ حتّى رأيتُـهُ
على البَكْرِ يَمْرِيهِ بسَاقٍ وحافرِ

فسمّى رِجْل الإنسان حافراً..

فـإنّ ما جـرى هـذا المجـرى من الاستعارة قبيح، لا عذر فيه.

وقد استعمل كثير من الشعراء الفحول المجيدين أشياء من الاستعارة ليس فيها شناعة كهذه، وفيها لهم معاذير، إذ كان مُخْرجها مُخْرج التشبيه، فمن ذلك قول امرىء القيس يصف الليل:

فقلت لـه لمـا تمـطّى بصلبـه
وأردف أعجـازاً ونـاء بكلكـلِ

فإنه أراد أن هذا الليل في تطاوله كالذي يتمطى بصلبه، لأنَّ له صُلباً، وهذا مُخرج لفظه إذا تُؤُمِّل. ومنه قول زهير:

صحا القلب عن سلمَى وَأقصر باطلُهْ
وعُـرِّيَ أفـراسُ الصِّبـا ورواحلُهْ

فكأن مخرج كلام زهير إنما هو مخرج كلام من أراد أنه لما كانت الأفـراس للحرب، وإنما تُعَرَّى عند تركها ووصفها، فكذلك تُعَرَّى أفراس الصبا إن كانت له أفراس عند تركه والعزوف عنه.

وكذلك قول أوس بن حَجَر:

وإني امرؤ أعددْتُ للحرب بعدما
رأيتُ لها ناباً من الشرّ أعْصَلا

فإنه إنما أراد أن هذه الحرب قديمة قد اشتد أمرها، كما يكون ناب البعير أعصلَ

إذا طال عمره واشتد.

فما جرى هذا المجرى مما له مجاز كان أخف وأسهل مما فَحُش ولم يعرف له مجاز، وكان منافراً للعادة بعيداً عما يستعمل الناس مثله.

٥٣٦ - المُعاظلة

قال ابن الأثير: و(المعاظلة) معاظلتان: لفظية ومعنوية.

أما (المعاظلة اللفظية)، وهي المخصوصة بالذكر في باب صناعة الألفاظ. وحقيقتها مأخوذة من قولهم: تعاظلت الجرادتان إذا ركبت إحداهما الأخرى. فسمِّي الكلام المتراكب في ألفاظه أو في معانيه (المعاظلة) مأخوذاً من ذلك، وهو اسم لائق بمسماه. ووصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه زهير بن أبي سلمى، قال: «كان لا يعاظِل بين الكلام» وقد اختلف علماء البيان في حقيقة (المعاظلة): فقال قدامة ابن جعفر الكاتب: «. . . ونقل الكلام قدامة الذي سبق».

قال ابن الأثير: هذا ما ذكره قدامة بن جعفر، وهو خطأ، إذ لو كان ما ذهب إليه صواباً لكانت حقيقة المعاظلة دخول الكلام فيما ليس من جنسه. وليست حقيقتها هذه، بل حقيقتها ما تقدم، وهو التراكُب، من قولهم: تعاظلت الجرادتان، إذا ركبت إحداهما الأخرى.

وهذا المثال الذي مثّل به قدامة لا تراكب في ألفاظه ولا في معانيه.

وأما غير قدامة فإنه خالفه فيما ذهب إليه، إلا أنه لم يقسم المعاظلة إلى لفظية ومعنوية، ولكنه ضرب لها مثالاً كقول الفرزدق:

وما مثلُه في الناس إلَا مملَّكاً
أبـو أمِّـه حيٌّ أبـوه يقاربُـهْ

وهذا من القسم المعنوي لا من القسم اللفظي، ألا ترى إلى تراكُبِ معانيه، بتقديم ما كان يجب تأخيره، وتأخير ما كان يجب تقديمه، لأن الأصل في معناه: وما مثله في الناس من يقاربه إلا مملّكاً أبو أمِّه أبوه.

قال ابن الأثير: وإذْ حقَّقتُ القول في بيان المعاظلة، والكشف عن حقيقتها، فإني أتبع ذلك بتقسيم القسم اللفظي منها إلى خمسة أقسام:

الأول منها: يختص بأدوات الكلام، نحو: من، إلى، عن، على، وأشباهها. فإن منها ما يسهل النطقَ به إذا ورد مع أخواته، ومنها ما لا يسهل، بل يرد ثقيلاً على اللسان. ولكل موضع يخصُّه من

السبك. فمِمَّا جاء منه قول أبي تمام:

إلى خـالدٍ راحتْ بنـا أرحبيَّـةٌ
مرافقُها مِن عَن كراكِرِها نُكْبُ

فقوله: «من عن كراكرها»[1] من الكلام المتعاظل الذي يثقل النطق به.. على أنه قد وردت هاتان اللفظتان، وهما: من، عن في موضع آخر فلم يثقل النطق بهما، كقول القائل: من عن يمين الطريق.

والسبب في ذلك أنهما وردتا في بيت أبي تمام مضافتين إلى لفظ الكراكر، فثقلت منهما، وجعلتهما مكروهتين كما ترى. وإلا فقد وردتا في شعر قطريّ بن الفجاءة، فكانتا خفيفتين كقوله:

ولقـد أراني لـلرمـاح دريئـةً
من عن يميني مـرةً وأمـامي

والأصل في ذلك راجع إلى السبك، فإذا سبكت هاتان اللفظتان أو ما يجري مجراهما مع ألفاظ تسهل معهما لم يكن بهما من ثقل كما جاءتا في بيت قطريّ.

ومن الحسن في هذا الموضع قول أبي تمام:

دارٌ أُجِلُّ الهوى عن أن أُلِمَّ بها
في الركْب إلا وعيني من منائِحِها

فقوله: «عن أن» في هذا البيت من الخفيف الحسن الذي لا بأس به.

(١) الكراكر: جمع كركرة بكسر الكافين رحى بزور البعير، وصدر كل ذي خُفّ.

القسم الثاني: من المعاظلة اللفظية يختص بتكرير الحروف. وليس ذلك مما يتعلق بتكرير الألفاظ، ولا بتكرير المعاني. وإنما هو تكرير حرف واحد أو حرفين في كل لفظة من ألفاظ الكلام المنثور أو المنظوم، فيثقل حينئذٍ النطق به. فمن ذلك قول بعضهم:

وقبـر حـرب بمكـانٍ قفـر
وليس قـرب قبـر حـرب قبـرُ

فهذه القافات والراءات كأنها في تتابعها سلسلة، ولا خفاء بما في ذلك من الثقل. وكذا ورد قول الحريري في مقاماته:

وازْوَرَّ مـن كـان لـه زائـراً
وعـافَ عافي العُـرْف عرفـانـه

فقوله: «وعاف عافي العرف عرفانه» من التكرير المشار إليه.

وكذلك ورد قوله أيضاً في رسالتيه اللتين صاغهما على حرف السين والشين، فإنه أتى في إحداهما بالسين في كل لفظة من ألفاظها، وأتى في الأخرى بالشين في كل لفظة من ألفاظها، فجاءتا كأنهما «رُقَى العقارب» أو «خُذْروفة العزائم». وما أعلم كيف خفي ما فيهما من القبح على مثل الحريري، مع معرفته بالجيد والرديء من الكلام. وعلى هذا

الأسلوب ورد قول بعضهم، وهو البيت المشهور الذي يتذاكره الناس:

مَلِلْتُ مِطالَ مولودٍ مُفدًّى
مليح مانع منّي مُرادِي

وهذه الميمات كأنها عقدٌ متصلة بعضها ببعض.

القسم الثالث: من المعاظلة: وهو أن ترد الألفاظ على صيغة الفعل يتبع بعضها بعضاً. فمنها ما يختلف بين ماض ومستقبل، ومنها ما لا يختلف.

فالأول كقول القاضي الأرّجاني في أبيات يصف فيها الشمعة. وفيها معنى هو له مبتدع، لم يسمع من غيره. وذلك أنه قال على لسان الشمع إنه إلف العسل، وهو أخوه الذي ربّي معه في بيت واحد، وأن النار فرقت بينه وبينه، وأنه نذر أن يقتل نفسه بالنار أيضاً من ألم الفراق، إلا أنه أساء العبارة، فقال:

بالنار فرّقت الحوادثُ بيننا
وبها نذرْتُ أعودُ أقتل روحي

فقوله: «نذرت أعود» من المعاظلة المشار إليها.

وأما ما يرد على نهج واحد من الصيغة الفعلية فكقول أبي الطيب المتنبي:

أَقِلْ أَنِلْ أَقطِع احمل علِّ سلِّ أعدْ
زد هَشَّ بَشَّ تفضّل أدْنِ سُرَّ صِلِ

فهذه ألفاظ جاءت على صيغة واحدة، وهي صيغة الأمر، كأنه قال: افعل افعل هكذا إلى آخر البيت. وهذا تكرير للصيغة، وإن لم يكن تكريراً للحروف إلا أنه أخوه، ولا أقول ابن عمه. وهذه الألفاظ متراكبة متداخلة، ولو عطفها بالواو لكانت أقرب حالاً، كما قال عبد السلام بن رغبان:

فسد الناس فاطلب الرزق بالسيـ
ـف وإلا فمتْ شديد الهزالِ
آحلُ وأمْرُرْ وضُرَّ وانفع ولِنْ واخـ
ـشُنْ وأبرِزْ ثم انتدِبْ للمعالي

ألا ترى أنه لما عطف ههنا بالواو لم تتراكب الألفاظ كتراكبها في بيت أبي الطيب المتقدم ذكره.

القسم الرابع: من المعاظلة. وهو الذي يتضمن مضافات كثيرة كقولهم: سرج فرس غلام زيدٍ، وإن زيدَ على ذلك قيل: لبد سرج فرس غلام زيد. وهذا أشد قبحاً، وأثقل على اللسان. وعليه ورد قول ابن بابك الشاعر، في مفتتح قصيدة له:

حمامةَجرعا حومةِ الجندل اسجعي
فأنتِ بمرأى من سعاد ومسمعِ

وانظر (تتابع الإضافات) وقد سبق في باب التاء.

القسم الخامس: من المعاظلة أن ترد صفات متعددة على نحو واحد، كقول أبي تمام يصف جملاً:

سأخرِق الخَرْق بابن خَرْقاءَ كالـ
ـهَيْق إذا ما استحمَّ من نَجَدِه
مقابل في الجديل صلب القرا
لـوحُكَ من عجْبـه إلى كَتَـدِه
تـامِكِـهِ نهـدِهِ مـداخَـله
ملمـومِـهِ محـزئـلِّه أجُـدِه

فالبيت الثالث من المعاظلة التي قلع الأسنان دون إيرادها!.

والمعاظلة المعنوية:

هي تقديم ما الأولى به التأخير، لأن المعنى يختلُّ بذلك ويضطرب، وهـو كتقـديم الصفـة ومـا يتعلق بهـا على المـوصـوف، وتقـديم الصلة على الموصول، وغير ذلك مما يرد بيانه.

فمن هذا القسم قول بعضهم:

فقـد والشـكُّ بين لي عنـاءٌ
بـوَشك فـراقهم صُـرَدٌ يصيـح

فإنه قدم قوله: «بوشك فراقهم» - وهو معمول «يصيح»، ويصيح صفة لصرد - على صرد. وذلك قبيح. فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها فكذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها.

ومما يجري هذا المجرى قول الفرزدق:

إلى مَلِكٍ ما أمُّه من مُحـاربٍ
أبوه ولا كانت كليبٌ تصـاهره

وهو يريد إلى ملك أبوه ما أمه من محارب. وهذا أقبح من الأول وأكثر اختلالاً. وكذلك جاء قوله أيضاً:

وليست خراسان التي كان خالد
بها أسد إذ كـان سيفاً أميـرها

ومثل ذلك من التعاظل كثيـر، ولا يجيء إلا متكلفاً مقصوداً. وإلا فإذا ترك مؤلف الكلام نفسه تجري على سجيتها وطبعها في الاسترسال لم يعرض له شيء من هذا التعقيد، إذ المقصود من الكلام إنما هو الإيضاح والإبانة وإفهام المعنى، فإذا ذهب هذا الـوصف المقصود من الكلام ذهب المراد به. ولا فرق عند ذلك بينه وبين غيره من اللغات كالفارسية والرومية وغيرهما.

واعلم أن هذا الضرب من الكلام هو ضد الفصاحة، لأن الفصاحة هي الظهور والبيان، وهذا عار عن الوصف.

٥٣٧ - المعَاظلة

عند الخليل بن أحمد عيب من عيوب القافية، سمّاه أيضاً (التضمين). ومعناه ألّا تستقـل الكلمة التي هي القـافيـة

بالمعنى، حتى تكون موصولة بما في أول البيت التالي. وذلك مثل قول النابغة الذبياني:

وهمْ وردُوا الجِفَار على تميمٍ
وهم أصحابُ يوم عُكَاظَ إنّي
شهدتُ لهمْ مَواطِنَ صادقاتٍ
أتيتُهمُ بنُصْح الودّ مِنّي

ويروي: «شهدْنَ لهم بحسْنِ الظن مني».

وانظر (التضمين) وقد تقدّم في باب الضاد.

٥٣٨ ـ المعاظلة

ذكر أبو زيد القرشي (جمهرة أشعار العرب ـ ٣٢) أن المعاظلة هي أن يتردّد الكلام في القافية بمعنى واحد.

٥٣٩ ـ الإعظام

من بعض مقاصد (التعريض) وقد سبق في هذا الباب.

٥٤٠ ـ التعظيم

من الأغراض البلاغية التي يعرّف من أجلها المسند إليه. وقد سبق في هذه المادة.

وهو أيضاً من الأغراض البلاغية التي ينكّر من أجلها المسند إليه.

انظر (تنكير المسند إليه) وسيأتي في باب النون.

٥٤١ ـ التعقيب

انظر (التقسيم) وسيأتي في باب القاف.

٥٤٢ ـ التعقيب بضمير الفصل

ويكون لتخصيص المسند إليه بالمسند وقصره عليه، فإذا قلت: زيدٌ هو القائم، كان المعنى أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى غيره.

٥٤٣ ـ العَقْد

عدَّه الجاحظ من أصناف الدلالات. والعَقْد عندهم ضرب من الحساب يكون بأصابع اليدين، يقال له: «حساب اليد». وقد ورد في الحديث ﷺ: «عَقَد عَقْدَ تسعين» وقد أُلِّفت فيه كتب وأراجيز.

قال الجاحظ: وأما القول في (العَقْد) وهو الحساب دون اللفظ والخط، فالدليل على فضيلته، وعظم قدر الانتفاع به قول الله عز وجل: ﴿ فالقُ الإصباح، وجاعلُ الليلِ سَكناً، والشمس والقمر حسباناً، ذلك تقدير العزيز العليم ﴾، وقال جلّ

وتقدّس: ﴿ الرحمنُ، علّم القرآن. خلق الإنسانَ، علّمه البيان، الشمسُ والقمر بحُسبان ﴾، وقال جلّ وعز: ﴿ هو الذي جعل الشمس ضياءً والقمرَ نوراً وقدّره منازل لتعلموا عدد السنينَ والحساب ما خلق الله ذلك إلا بالحقّ ﴾، وقال: ﴿ وجعلنا الليلِ والنهار آيتين فمحونا آية الليلِ وجعلنا آية النهار مبصِرة لتبتغوا فضلاً من ربّكم ولتعلموا عدد السنين والحساب ﴾.

والحساب يشتمل على معان كثيرة ومنافع جليلة. ولولا معرفة العباد بمعنى الحساب في الدنيا لما فهموا عن الله عز وجل معنى الحساب في الآخرة.

وفي عدم اللفظ وفساد الخط والجهل بالعقد فساد جُلِّ النِّعم، وفقدان جمهور المنافع، واختلال كل ما جعله الله عز وجل لنا قواماً، ومصلحة ونظاماً...

(البيان والتبيُّن) ١/ ٨٠)

وانظر (الدلالة) وقد تقدمت في باب الدال.

٥٤٤ ـ العقْدُ

(العَقْد) ضد (الحلّ) لأن العقد نظم المنثور، والحلّ نثر المنظوم.

ومن شرائط العقد أن يؤخذ المنثور بجملة لفظه أو بمعظمه، فيزيد الناظم فيه وينقص، ليدخل في وزن الشعر. ومتى أخذ بعض معنى المنثور دون لفظه كان ذلك نوعاً من أنواع السرقات. ولا يسمّى عَقْداً إلا إذا أخذ الناظم المنثور برمّته، وإن غيّر منه طريقاً من الطرق كان المتبقي منه أكثر من المغيّر، بحيث يعرف من البقيّة صورة الجميع. كما فعل أبو تمام في كلامٍ عزّى به الإمامُ عليٌّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه الأشعثَ بنَ قيس في ولده، وهو: «إن صبرت صبر الأحرار، وإلا سلوْتَ سُلوَّ البهائم»[1]، فعقده أبو تمام شعراً فقال:

وقال عليٌّ في التعازي لأشعَثٍ
وخافَه عليه بعضَ تلك المآثمِ
أَتَصْبِرُ للبلْوَى عزاءً وحِسْبَةً
فتؤجرَ؟ أم تسلُو سلُوَّ البهائمِ

وقال صفي الدين الحليّ:

ما شبَّ من خَصلتي حِرْصي ومنْ أَمَلي
سِوَى مديحِكَ في شَيْبي وفي هَرَمي

(١) الذي أعرفه أن كلمة الإمام للأشعث بن قيس هي: «إنك إن صبرت جرى قضاء الله وأنت مأجور، وإن جزعت جرى قضاء الله وأنت موزور. فإنك إن لم تسل احتساباً سلوت كما تسلو البهائم»! وفي صدر البيت الثاني من بيتي أبي تمام «رجاء» موضع «عزاء».

المقصود في هذا البيت من العَقْد قول النبيّ ﷺ: «يَشيب ابن آدم، ويشبّ فيه خصلتان: الحرصُ وطول الأمل»[1]!

٥٤٥ - الاعتقاد

من وجوه البيان عند صاحب (البرهان)، وهو البيان الذي يحصل في القلب عند إعمال الفكرة واللُّب. فإذا حصل بيان (الاعتبار) للمتفكر صار عالماً بمعاني الأشياء، وكان ما يعتقد من ذلك بياناً ثانياً غير ذلك البيان، وخُصَّ باسم (الاعتقاد).

وهذا البيان على ثلاثة أضرب:

١ - فمنه حقٌّ لا شبهة منه.
٢ - ومنه علم مشتبه يُحتاج إلى تقويته بالاحتجاج فيه.
٣ - ومنه باطل لا شك فيه.

فأما الحق الذي لا شبهة فيه فهو علم اليقين. واليقين ما ظهر عن مقدّمات طبيعية. كظهور الحرارة للمتطبِّب عند توقد اللون وسرعة النبض واحمرار البول. أو عن مقدمات ظاهرة في العقل، كظهور تساوي الأشياء إذا كانت مساوية لشيء واحد. وكظهور زيادة الكل على الجزء. أو عن مقدمات خلقية مسلّمة بين جميع الناس، كظهور قبح الظلم.

وأما المشتبه الذي يحتاج إلى التثبت فيه وإقامة الحجة على صحته فكل نتيجة ظهرت عن مقدمات غير طبيعية، ولا ظاهرة للعقل بأنفسها، ولا مسلّمة عند جميع الناس، بل تكون مسلمة عند أكثرهم، أو تظهر للعقل بغيرها، وبعد الفحص عنها، والاستدلال عليها. وذلك كرأي كل قوم في مذاهبهم، وما يحتجّون به لتصحيح اعتقادهم.

وأما الباطل الذي لا شك فيه فما ظهر عن مقدمات كاذبة مخالفة للطبيعة مضادَّة للعقل، أو جاء في أخبار الكاذبين الذين يخبرون بالمحال، وما يخالف العرف والعادة. وذلك مثل اعتقاد السوفسطائية أنه لا حقيقة لشيء، وأن الأمور كلها بالظن والحسبان. واعتقادهم حقيقة ما يقولونه دليل على أن الأشياء لها حقائق في نفسها، وأنهم مبطلون في دعواهم.
(البرهان) ٣٩

وانظر (الاعتبار) وقد تقدم في هذا الباب.
وانظر (البيان) وقد تقدم في باب الباء.

٥٤٦ - التعقيد

مما يُخل بفصاحة الكلام. وهو أن

---
(١) انظر (خزانة الأدب) للحموي ٤٥٩.

يكون الكلام خفيَّ الدلالة على المعنى المراد. ويكون ذلك لسببين:

الأول: اختلاف نظم الكلام بحيث لا تكون الألفاظ مرتبة على وفق ترتيب المعاني، أو بأن يحذف من الكلام ما لا دليل عليه، أو بغير ذلك، كالفصل بين المبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والبدل والمبدل منه. ومن هذا قول الفرزدق يمدح إبراهيم بن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك:

وما مثله في الناس إلا مملَّكاً
أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربه

يريد أنه لا يشبه الممدوح أحد من الناس إلا ابن أخته، وترتيب البيت «وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملَّكاً أبو أمه أبوه» ففيه فصل بين المبتدأ والخبر، أعني «أبو أمه أبوه» بالأجنبي الذي هو «حيّ». وفصل بين الموصوف والصفة. أعني «حي يقاربه» بالأجنبي الذي هو «أبوه». وقدّم المستثنى وهو «مملّكاً» على المستثنى منه وهو «حيّ». وفيه فصل بين البدل وهو «حيّ» والمبدل منه وهو «مثله».

وكقول أبي الطيب المتنبي:

أنّى يكون أبا البرية آدمُ
وأبوك والثقلانِ أنتَ محمدُ

والوضع الصحيح أن يقول: «كيف يكون آدم أبا البريّة، وأبوك محمد، وأنت الثقلان» يعني أنه قد جمع ما في الخليقة من الفضل والكمال. فقد فصل بين المبتدأ والخبر وهما «أبوك محمد»، وقدّم الخبر على المبتدأ تقديماً قد يدعو إلى اللَّبس في قوله: «والثقلان أنت».

ويسمى هذا النوع (التعقيد اللفظي).

الثاني: استعمال المجازات أو الكنايات البعيدة التي يصعب معها انتقال الذهن من المعنى المفهوم بحسب اللغة إلى المعنى المقصود بطريق المجاز أو الكناية. وذلك كقول العباس بن الأحنف:

سأطلب بُعدَ الدار عنكم لتقرُبوا
وتسكبُ عيناي الدموعَ لتجمُدا

فقد جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن، وقد أصاب في ذلك. ولكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور، وإنما يكنى به عن بخلها بالدمع عند إرادة البكاء، وهي حالة الحزن.

ويسمى هذا النوع (التعقيد المعنوي).

وقال أبو هلال العسكري: التعقيد

والإغلاق والتقعير سواء. وهو استعمال وحشيّ الكلام، وشدة تعليق الكلام بعضه ببعض حتى يستبهم المعنى...

فمثال الوحشيّ قول بعض الأمراء وقد اعتلّت أمه، فكتب رقاعاً، وطرحها في المسجد الجامع بمدينة السلام وفيها: «صِينَ امرُؤٌ ورُعِيَ، دعا لامرأة إنْقَحْلة مُقْسَئِنّة[1]، قد منيتْ بأكل الطُّرْموق، فأصابها من أجله الاستمصال، أن يمن الله عليها بالاطرغشاش والابرغشاش»، فكل من قرأ رقعته دعا عليها ولعنه ولعن أمّه! الطرموق: الطين. والاستمصال: الإسهال. اطرغَشّ، وابرغشّ إذا أبلّ وبرأ.

ومثال الشديد التعليق بعض ألفاظه ببعض حتى يستبهم المعنى قول أبي تمام:

جارى إليه البين وصل خريدة
ماشتْ إليه المطل مَشي الأكبَد[2]
يا يوم شرّد يوم لهوي لهوه
بصبابتي وأذلّ عز تجلُّدي
يوم أفاض جوى أغاض تعزِّيا
خاض الهوى بَحْرَي حجاه المزبد

جعل الحجى مزبداً، وقوله أيضاً:

والمجد لا يرضى بأن ترضى بأن
يرضى المعاشرُ منك إلا بالرضا

وبلغنا أن إسحاق بن إبراهيم سمعه ينشد هذا وأمثاله عند الحسن بن وهب فقال: يا هذا، لقد شددت على نفسك. والكلام إذا كان بهذه المثابة كان مذموماً.

(الصناعتين) ٤٦

٥٤٧ - العقلي

من المجاز، هو إسناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر. لعلاقة مع قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له.

وقال الخطيب: الإسناد منه حقيقة عقلية، ومنه مجاز عقلي.

أما الحقيقة فهي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل، وقولنا «في الظاهر» ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه.

فهي عنده على أربعة أضرب:

(١) قحل الشيخ: يبس جلده على عظمه، وهو قحل وانقحل. واقسأن الرجل: كبر وعسا.
(٢) الخريدة: البكر. والمطل: التسويف. الأكبد: من يشتكي وجع الكبد، أو الضخم الوسط البطيء السير.

أحدها: ما يطابق الواقع واعتقاده، كقول المؤمن: أنبت الله البقل، وشفى الله المريض.

والثاني: ما يطابق الواقع دون اعتقاده، كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله، وهو يخفيها منه: «خالق الأفعال كلها هو الله تعالى».

والثالث: ما يطابق اعتقاده دون الواقع، كقول الجاهل: شفى الطبيبُ المريضَ، معتقداً شفاء المريض من الطبيب. ومنه قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار: ﴿ وما لهم بذلك من علمٍ إن هم إلا يظنّون ﴾.

والمتجوّز المخطىء في العبارة لا يوصف بالظن، وإنما الظن يكون من الذي يعتقد أن الأمر على ما قاله.

والرابع: ما لا يطابق شيئاً منهما، كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالِماً بحالها دون المخاطب.

وأما (المجاز العقلي) فهو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل. وللفعل ملابسات شتى...

(الإيضاح) ١٠٦/١

وعرفه السّكاكي بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التأوّل إفادة للخلاف، لا بوساطة وضع، كقولك: أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة، وهزم الأمير الجند، وبنى الوزير القصر...

(مفتاح العلوم) ١٨٥

فالفعل يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب. كقولهم في المفعول به: «عيشة راضية» و «ماء دافق». وفي عكسه: «سيل مفعَم». وفي المصدر: «شعرٌ شاعرٌ». وفي الزمان: «نهارُه صائم، وليله قائم». وفي المكان: «طريق سائر، ونهر جارٍ». وفي السبب: «بنى الأمير المدينة». وقال:

فلا تسْأليني واسألي عن خليقتي
إذا رَدَّ عافي القِدْر من يستعيرُها

واشترط التأوّل في الإسناد ليخرج نحو قول الجاهل: «شفى الطبيب المريض»، فإن إسناد الشفاء إلى الطبيب ليس بتأوّل. ولهذا لم يحمل نحو قول الشاعر الحماسي:

أشابَ الصَّغيرَ وأفْنى الكبيـ
ـر كرُّ الغداةِ ومرُّ العشِيّ

على المجاز ما لم يُعلم أو يظنّ أنّ قائله لم يُرِدْ ظاهره. كما استدلّ على أن إسناد «ميّز» إلى «جذب الليالي» في قول أبي النجم:

قـد أصبحتْ أمُّ الخيـار تـدَّعي
علـيَّ ذنبـاً كـلّه لـم أصْنَـعِ
مِنْ أن رأتْ رأسي كرأس الأصلَعِ
ميّـز عنـه قُنْزُعاً[1] عن قُنْـزُعِ
جذبُ الليالي أبطِئي أو أسْرِعي

مجاز بقوله عقيبه:

أفْنـاه قيلُ الله للشمس: اطلعي
حتّى إذا واراكِ أفْـقٌ فـارجعي

وسمِّي الإسْناد في هذا الكلام عقليّاً لاستناده إلى العقل دون الوضع، لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة، فلا يصير «ضرَب» خبراً عن «زيد» بواضع اللغة، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له.

وإنما الذي يعود إلى واضع اللغة أنْ «ضـرَب» لإثبات الضـرْب، لا لإثبات الخروج، وأنه لإثباته في زمان ماضٍ، وليس لإثباته في زمان مستقبل. فـأما تعيين من ثبت له فإنّما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين. ولو كان لغوياً لكان حكمنا بأنه مجاز في مثل قولنا: «خطٌّ أحسنُ ممَّا وشّى الربيع» من جهة أن الفعل لا يصحّ إلّا من الحيّ القادر حكماً بأن اللغة هي التي أوجبت أن يختصّ الفعل بالحيّ القادر دون الجماد. وذلك مما لا شك في بطلانه!..

وأنواع العلاقة بين المسند والمسند إليه في المجاز العقلي:

١ - **المفعولية**: وستأتي في باب الفاء.
٢ - **الفاعلية**: وستأتي أيضاً في باب الفاء.
٣ - **المصدرية**: فيما بني للفاعل وأسند إلى المصدر مجازاً، مثل «شعرٌ شاعرٌ» فقد أسند «شاعر» إلى ضمير المصدر، وحقّه أن يسند للفاعل أي الشاعر، لأنه هو الفاعل الحقيقي.
٤ - **الزمانية**: وقد تقدمت في باب الزاي.
٥ - **المكانية**: وستأتي في باب الميم.
٦ - **السببية**: وقد سبقت في باب السّين.

أقسام المجاز العقلي:

ويقسّم البلاغيون (المجاز العقلي)، باعتبار حقيقية الطرفين ومجازيتهما، أربعة أقسام:

١ - ما طرفاه - وهما المسند والمسند إليه - حقيقتان لغويتان، نحو: بنى الوزير المدينة، لأن البناء وهو المسند، والوزير هو المسند إليه، حقيقتان بالاستعمال لكل منهما في معناه اللغوي. ولا مجاز إلا في الإسناد الذي أضيف فيه الفعل

(١) القُنْزُع على وزن قُنْفُذ الشعر حوالي الرأس، والخصلة من الشعر تترك على رأس الصبيّ.

لغير فاعله الحقيقي. وكقول النعمان بن بشير:

ألَمْ تبتـدرْكم يومَ بـدْرٍ سيوفُنـا
وليلُك عمـا نابَ قـومَكَ نـائمُ

فالليل والنوم حقيقتان، لاستعمال كل منهما في معناه اللغوي، ولا مجاز إلا في إسناد «نائم» إلى ضمير الليل، والليل لا يَنام، وإنما يُنام فيه. وكقول الشاعر:

نهاري بأشـراف التِّلاع مُـوكّلٌ
ولَيلي إذا ما جنّني الليلُ آرقُ

٢ ـ ما طرفاه مجازان لغويان، مثل قولهم: «أحْيا الأرضَ ربيعُ الزمان». فإن الإحياء الذي هو إيجاد الحياة قد استعمل في غير معناه، وهو إيجاد نضارة الأرض وإحداث خضرتها، ففي «أحيا» استعارة تبعيّة، وذلك أنه شبّه إيجـاد الخضرة وأنواع الأزهار بإعطاء الحياة وإيجادها.

ووجه الشبه أن كلاً منهما أحـدث منفعة وحسناً. وكذلك «الشباب» وهو المسنـد إليـه، ومعنـاه الأصلي كـون الحيوان في زمن ازدياد قوّته، وإنما سمي هذا المعنى شباباً لأن الحرارة الغريزيّة حينئذ تكون مشبوبة مشتعلة، من: شب النار، أشعلها، وقد استعير لكون الزمان في ابتداء حرارته الملابسـة له، وفي ابتداء ازدياد قواه. ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسناً، لما يترتب عليه من نشـأة الأفراح والمحـاسن، عكس الهرم الذي يكون في آخر الزمان.

فالطرفان مجازان لغويان، والإسناد مع ذلك (مجاز عقلي)، ولا منافاة بينهما.

وكذلك قولك لمن تراعيه: «أحياني اكتحالي بطلعتك» فإنه قد استعمل لفظ «الإحياء» في غير موضوعه بالأصـالة، وأسند الإحياء إلى الاكتحال، مع أنه في الحقيقة غير منتسب إليه، فقد حصل المجاز في الإفراد والتركيب كما ترى.

٣ ـ مـا كـان المسنـد فيـه حقيقـة والمسند إليه مجازاً لغوياً، نحو: «أنبت الزهر شباب الزمان» فالمسند ـ وهو إثبات الزهر للنبات ـ حقيقيّ. والمسند إليه «شباب الزمان» مجازي. والإسناد عقلي.

٤ ـ ما كان المسند فيه مجازاً لغوياً والمسند إليه حقيقة، نحو: «أحيا الأرضَ الرّبيع» وقول الرجل لصاحبه: «أحيتْني رؤيتك» أي: آنستْني وسرّتْني. فقد أسند في الأول الإحيـاء، وهو مجـاز، إلى الربيع، وهو حقيقة. وفي الثاني: جعل الحاصل بـالرؤيـة من الأنس والمسرّة حياة، ثم جعل الرؤية وهي حقيقة فاعلة له.

ومثله قول أبي الطّيب المتنبي:

وتُحْيي له المالَ الصوارمُ والقَنا
ويقتلُ ما تُحْيي التبسُّمُ والجَدا

جعل الزيادة والوفور حياة للمال، وتفريقه في العطاء قتلاً له. ثم أثبت الإحياء فعلاً للصوارم، والقتل فعلاً للتبسّم، مع أن الفعل لا يصحّ منهما. ونحوه قولهم: «أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ» جعلت الفتنة إهلاكاً، ثم أثبت الإهلاك للدينار والدرهم.

فإذا كان المجاز في المثبت كنحو قوله تعالى: ﴿ فأحيْينا به الأرضَ ﴾ فإنما كان مأخذه اللغة، لأجل أن طريقه المجاز بأن أجرى اسم الحياة على ما ليس بحياة تشبيهاً وتمثيلاً، ثم اشتق منها، وهي في هذا التقدير الفعل الذي هو «أحيا». واللغة هي التي اقتضت أن تكون الحياة اسماً للصفة التي هي ضدّ الموت، فإذا تجوِّز في الاسم فأجري على غيرها فالمجاز مع اللغة.

ولا يختصّ المجاز العقلي بأسلوب الخبر. بل يجري في الإنشاء أيضاً، كقوله تعالى في حكاية عن فرعون: ﴿ يا هامانُ ابنِ لي صَرْحاً ﴾ فإنّ البناء فعل العملة بأمر هامان. وقوله أيضاً: ﴿فأوقدْ لي يا هامانُ على الطين فاجعلْ لي صَرْحاً ﴾. وقوله تعالى: ﴿ فلا يُخرجنّكما من الجنة فتشْقَى ﴾.

ومن الإسناد المجازيّ في الإنشاء قولك: «ليجِدَّ جَدُّكَ» أي لتعظمْ عظمتُك، بمعنى: لتجدّ أنت، أي لتعظمْ عظمةً. و«ليصُمْ نهارُك» أي: لتصمْ أنت في نهارك.

القرينة في المجاز العقلي:

ولا بد في المجاز العقلي من قرينة تمنع من تحقق نسبة المسند للمسند إليه. وهذه القرينة:

١ - إما لفظية، كما سبق في قول أبي النجم.
٢ - أو غير لفظية، أي: معنوية، كاستحالة صدور المسند من المسند إليه المذكور أو قيامه به عقلاً، كقولك: «محبتك جاءت بي إليك». أو: عادة، كقولك: هزم الأمير الجند، وكسا الخليفة الكعبة، وبنى الأمير القصر؛ لاستحالة ذلك في العادة.

٥٤٨ - العقلي

من أقسام الجامع، وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الشيئين في القوة المفكرة، وذلك بأن يكون بينهما اتحاد أو تماثل أو تضايف.

أ - فالاتحاد: أن يتحدا عند تصور

العقل لهما، بأن يكون الثاني هو الأول، فيتحد المسند إليهما نحو: عليٌّ كاتب وهو شاعر، أو المسندان نحو: علي كاتب وخالد كاتب، أو قيد من قيودهما نحو: علي الشاعر خفيف الروح، وخالد الشاعر ثقيل الظل، نحو: علي مهندس ماهر، وخالد طبيب ماهر.

ب ـ والتماثل: أن يتفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض، فالتماثل في المسند إليهما نحو: علي كاتب وخالد شاعر، فبين علي وخالد تماثل في الحقيقة الإنسانية فكأنه قيل: الإنسان كاتب والإنسان شاعر. والتماثل بين المسندين نحو: عليٌّ أب لبكر وعمر أب لخالد؛ فأبوة علي وأبوة عمر حقيقتهما واحدة، وإن اختلفا بالشخص.

وإنما كان التماثل جامعاً عقلياً لأن العقل يدرك المثلين بعد تجريدهما من مشخصاتهما الخارجية؛ أي أنه لا يلاحظ ما فيهما من تلك المشخصات المميزة لهما في الخارج التي بها يباين أحدهما الآخر من طول وعرض ولون... الخ؛ وإنما ينتزع منهما المعنى الكلي، وذلك يرفع ما بينهما من التعدد، فيصيران حينئذ شيئاً واحداً في الفكر كالمتحدين.

ج ـ والتضايف: أن يكون الشيئان بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر، كالأب والابن، والعلة والمعلول، والصغير والكبير، والأعلى والأسفل، والأقل والأكثر... الخ، نحو: أبوك كاتب وابنك شاعر، ونحو: هذا النصيب الأقل لك، وذلك النصيب الأكثر لأخيك.

٥٤٩ ـ العقلية

من الصفة الحقيقية، والمراد بها ما لا تُحس أفراده بل تدرك بالعقل ويكون لها تحقق في الخارج. وذلك كالكيفيات النفسانية، أي المختصة بذوات الأنفس، من ذكاء، وغضب، وحلم، وعلم، وكرم، وقدرة، وشجاعة.

٥٥٠ ـ العقلية

الحقيقة العقلية هي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر. أي: إسناد الفعل أو معنى الفعل كالمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف، إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله، وذلك بألا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده. ومعنى كونه له أن حقه أن يسند إليه، لأنه وصف له، وذلك كإسناد الفعل

المبني للفاعل إلى الفاعل، وإسناد الفعل المبني للمفعول إلى المفعول...

٥٥١ ـ العكس

قال أبو هلال العسكري: العكس أن تعكس الكلام فتجعل في الجزء الأخير منه ما جعلته في الجزء الأول، وبعضهم يسميه (التبديل). وهو مثل قول الله عز وجل: ﴿يُخرِج الحيَّ من الميِّت ويخرج الميتَ من الحيِّ﴾، وقوله تعالى: ﴿ما يفتحِ الله للناس من رحمة فلا مُمْسِكَ لها، وما يمسكْ فلا مرسل له﴾.

وكقول القائل: اشكر لمن أنعم عليك، وأنعم على من شكرك. وقول الآخر: اللهم أغنني بالفقر إليك، ولا تفقرني بالاستغناء عنك.

وقول بعض النساء لولدها: رزقك الله حظاً يخدمك به ذوو العقول، ولا رزقك عقلاً تخدم به ذوي الحظوظ. وقال بعضهم لرجل كان يتعهده: أسأل الله الذي رحمني بك أن يرحمك بي. وقال بعض القدماء: ما أقل منفعة المعرفة مع غلبة الشهوة! وما أكثر قلة المعرفة مع ملك النفس! وقال بعضهم: كن من احتيالك على عدوك أخوف من احتيال عدوك عليك. وقال آخر: ليس معي من فضيلة العلم إلا أني أعلم أني لا أعلم. وفي معناه قول الشاعر:

جهلتَ ولم تعلم بأنك جاهلٌ
فمن لي بأن تدري بأنك لا تدري

وعزّى رجل أخاه على ولد فقال: عوّضك الله منه ما عوّضه منك ـ يعني الجنة.. وقال بعضهم: إني أكره للرجل أن يكون مقدار لسانه فاضلاً على مقدار علمه، كما أكره أن يكون مقدار علمه فاضلاً عن مقدار لسانه. وقال عمر بن الخطاب رضوان الله عنه: إذا أنا لم أعلم ما لم أر فلا علمتُ ما رأيت. وقيل للحسن بن سهل وكان يكثر العطاء: ليس في السرف خير، فقال: ليس في الخير سرف. فعكس اللفظ واستوفى المعنى. وقال بعضهم: كان الناس ورقاً لا شوك فيه، فصاروا شوكاً لا ورق فيه. ومثاله من المنظوم قول عديّ بن الرِّقاع:

ولقد ثنيت يد الفتاة وسادة
لي جاعلاً إحدى يديّ وسادها

وقال بعض المحدثين:

لساني كتومٌ لأسراركم
ودمعي نمومٌ لسري مذيعُ
فلولا دموعي كتمت الهوى
ولولا الهوى لم تكنْ لي دموعُ

وقال آخر:

تلك الثنايا من عقدها نظمت
أو نظّم العقد من ثناياها

والعكس أيضاً من وجه آخر؛ وهذا أن يذكر المعنى ثم يعكسه إيراد خلاف، كقول الصاحب:

* وتسمى شمس المعالي وهو كسوفها *

(الصناعتين) ٣٧٢

٥٥٢ ـ العكس

العكس من ضروب الأخذ، ويختص بأن يجعل الآخذ مكان كل لفظة ضدها. مثل قول أبي قيس، ويروى لأبي حفص البصري:

ذهب الزمان برهط حسّان الأُلَى
كانت مناقبهم حديث الغابر
وبقيت في خلق يحلّ ضيوفهم
منهم بمنزلة اللئيم الغادر
سودُ الوجوه لئيمة أحسابهم
فُطْسُ الأنوف من الطراز الآخر

فإن البيت الآخر عكس لبيت حسّان المشهور في مديح آل جفنة:

بيض الوجوه كريمة أحسابهم
شم الأنوف من الطراز الأول

٥٥٣ ـ العكس

من (التجنيس) هو الجناس (المقلوب) وسيأتي في باب القاف.

٥٥٤ ـ عكس الْمذيّل

من (التأريخ الشعري) وقد سبق في باب الهمزة.

٥٥٥ ـ عكس الظاهر

وهو نفي الشيء بإثباته. وهو من مستظرفات علم البيان؛ وذاك أنك تذكر كلاماً يدل ظاهره أنه نفيٌ لصفة موصوف وهو نفي للموصوف أصلاً. فمما جاء منه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه في وصف مجلس رسول الله ﷺ: «لا تُنثي فلتاته». أي: لا تذاع. وليس المراد ذلك، بل المراد أنه لم يكن ثمّ فلتات فتنثى. وهذا من أغرب ما توسعتْ فيه اللغة العربية، وقد ورد في الشعر قول عمرو بن أحمد الباهلي:

* ولا ترى الضبَّ بها ينجحر[1] *

فإن ظاهر المعنى من هذا البيت أنه كان هناك ضبّ، ولكنه غير منجحر وليس كذلك، بل المعنى أنه لم يكن هناك ضب أصلاً.

وهذا النوع من الكلام قليل الاستعمال، وسبب ذلك أن الفهم يكاد يأباه ولا يقبله إلا بقرينة خارجة عن دلالة

(١) في وصف فلاة، وصدر البيت:
* لا تفزع الأرنبَ أهوالُها *

لفظه على معناه.

وما كان عارياً عن قرينة فإنه لا يفهم منه ما أراد قائله.

قال ابن الأثير: وسأوضح ذلك فأقول: أما قولنا عن مجلس رسول الله ﷺ: «لا تنثى فلتاته» فإن مفهوم هذا اللفظ أنه كان هناك فلتات إلا أنها تطوى ولا تنشر، وتكتم ولا تذاع، ولا يُفهم منه أنه لم يكن هناك فلتات إلا بقرينة خارجة عن اللفظ، وهي أنه قد ثبت في النفوس وتقرر عند العقول أن مجلس رسول الله ﷺ منزَّه عن فلتات تكون به، وهو أكرم من ذلك وأوقر. فلما قيل: إنه لا تنثى فلتاته فهمنا منه أن لم يكن هناك فلتات أصلاً. وأما قول القائل:

* ولا ترى الضبَّ بها يَنْجَحِرْ *

فإنه لا قرينة تخصصه حتى يفهم منه ما فهم من الأول، بل المفهوم أنه كان هناك ضب ولكنه غير منجحر. ولقد مكثت زماناً أطوف على أقوال الشعراء قصداً للظفر بأمثلة من الشعر جارية هذا المجرى، فلم أجد إلا بيتاً لامرىء القيس وهو:

على لاحبٍ لا يُهْتَدى لمناره
إذا سافه العَوْدُ الدِّيافيّ جَرْجَرا[1]

فقوله: لا يهتدى لمناره. أي أن له مناراً إلا أنه لا يهتدى به، وليس المراد ذلك، بل المراد أنه لا منار له يهتدى به.

قال ولي أنا بيت من الشعر وهو:

أدْنينَ جلبابَ الحياءِ فلن يُرى
لذيولهنَّ على الطريق غُبارُ

وظاهر هذا الكلام أنّ هؤلاء النساء يمشين هوناً لحيائهن، فلا يظهر لذيولهن غبار على الطريق. وليس المراد ذلك، بل المراد أنهن لا يمشين على الطريق أصلاً، أي أنهن مخبآت لا يخرجن من بيوتهن، فلا يكون إذاً لذيولهن على الطريق غبار. وهذا حسن رائق. وهو أظهر بياناً من قوله:

* ولا ترى الضب بها ينجحرْ *

فمن استعمل هذا النوع من الكلام فليستعمله هكذا، وإلا فليدَعْ. على أن الإكثار من استعماله عسر، لأنه لا يظهر المعنى فيه.

(المثل السائر ٢/٢٩١)

٥٥٦ - المنعكس

من (التشبيه) وضده (المطّرد) وقد سبق في باب الطاء.

قال العلوي: اعلم أن هذا النوع من التشبيه يرد على العكس والندور، وبابه الواسع هو الإطراد كما أشرنا إليه، وإنما

(١) اللاحب الطريق، سافه شمّه، العود الجمل المسنّ، دياف قرية بالشام تنسب إليها النجائب.

لقب بالمنعكس لما كان جارياً على خلاف العادة والإلف في مجاري التشبيه، وقد يقال له: (غلبة الفروع على الأصول). وكل هذه الألقاب دالة على خروجه عن القياس المطرد، والمهيع المستمر، وله موقع عظيم في إفادة البلاغة، وقد ذكره ابن الأثير في كتابه «المثل السائر» وقرره ابن جني في كتاب «الخصائص». والشرط في استعماله أن لا يرد إلا فيما كان متعارفاً حتى تظهر فيه صورة الانعكاس، كما سنقرره في أمثلته، لأنه لو ورد في غير المتعارف لكان قبيحاً، لأن مطرد العادة في البلاغة على تشبيه الأدنى بالأعلى، فإذا جاء على خلاف ذلك فهو معكوس.

ومن الأمثلة الواردة فيه قول ذي الرمّة:

ورملٍ كأرداف العذارى قطعتُه
إذا لبسته المظلماتُ الحنادسُ

فانظر إلى ما فعله ذو الرمّة، كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً... وذلك أن العادة جارية بتشبيه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء، فعكس ذو الرمة القضية، فشبه كثبان الأنقاء بأعجاز النساء. وإنما قصد بذلك المبالغة في أن هذا المعنى قد صار ثابتاً للنساء، بحيث لا يتمارى فيه أحد، فلا جرم كان أصلاً في التقرير وغيره فرعاً له، وقد تابعه البحتري على هذا في قوله:

في طلعة البدر شيءٌ من محاسنها
وللقضيب نصيبٌ من تَثَنِّيها

فالعادة جارية على جهة الاطراد في تشبيه الوجوه الحسنة بالبدور، فعكس البحتري هذه القضية، وشبّه البدر بها مبالغة في الأمر، وتعظيماً لشأنها. ومن هذا القبيل ما قاله عبد الله بن المعتز في قصيدته المشهورة التي مطلعها: «سقى الجزيرة ذات الظل والشجر» فقال منها:

ولاح ضوء هلال كاد يفضحنا
مثل القلامة إذا قُصَّت من الظفر

فالجاري في الاطِّراد، هو تشبيه القلامة من الظفر بالهلال في نحولها وتقوسها واعوجاجها، فعكس ابن المعتز ذلك، وشبه الهلال بالقلامة مبالغة ودخولاً وإغراقاً من جهته في التشبيه، كما هو رأيه وهجِّيراه، وعادته المألوفة في الخمريات وغيرها.

فحاصل الأمر فيما ذكرناه من تشبيه العكس، أن جريه إنما يكون فيما قد أُلف وعرف حاله، فلهذا لم يلتبس حاله، وأما ما لا يعرف ولا يؤلف فلا يجري فيه، فإن جرى فعلى القلة والندور، ويكون من التشبيه المهجور، الذي قد بعد عن

البلاغة، ونأى بعض النأي عن استعمال الفصحاء..

(الطراز) ١/ ٣١١

وانظر (التشبيه المطَّرد) وقد سبق في باب الطاء.

٥٥٧ - المعكوسُ

ما تنعكس فيه الألفاظ في القرينتين، ذكره اليزدادي، ومثل له بقوله: «إني لا أجْتَوي ما تجتنيه، ولا أجتني ما تجتويه».. [وانظر كمال البلاغة] ٢٦.

٥٥٨ - العلاقة

هي الأمر الذي يقع به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، فيصح الانتقال من الأول إلى الثاني.

وهي في المجاز إما المشابهة نحو: أقبل الأسد. تريد: رجلاً كالأسد في الجراءة.

وإما غير المشابهة كالمحلية في قوله تعالى: ﴿ يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم ﴾ يريد بألسنتهم، والأفواه محل الألسنة.

والعلاقة في الاستعارة هي المشابهة، وفي كل من المجاز العقلي والمجاز المرسل علاقات تذكر في كل منهما.

٥٥٩ - التعليق

وهو أن يأتي المتكلم بمعنى في غرض من أغراض الكلام، ثم يعلق به معنى آخر يقتضي زيادة معنى من معاني ذلك الفن، كمن يروم مدح إنسان بالكرم فيعلق به شيئاً يدل على الشجاعة، بحيث لو أراد تخليص ذكر الشجاعة من ذكر الكرم لما قدر، بشرط أن يبقى كلامه غير مدخول.

ومنه قسم يتخلص فيه الوصفان في اللفظ وهما متلاحمان في المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ﴾. فإنه سبحانه لو اقتصر على وصفهم بالذل لإخوانهم المؤمنين لاحتمل أن يتوهم ضعيف أن ذلهم عن عجز وضعف، فنفى ذلك بذكر عزتهم على الكافرين، ليعلم أن ذلهم للمؤمنين عن تواضع، فحصل بهذا الاحتراس تتميم للمعنى، وتكميل للمدح، وجاء هذا الاحتراس مدمجاً في المطابقة، وحصل من المطابقة تعليق التواضع بالشجاعة في فن المدح، وهذا مثال القسم الثاني من التعليق.

ومن القسم الأول قوله تعالى: ﴿ يأيُّها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا

لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غُزّاً لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قُتلوا ﴾ فإنه سبحانه علّق وصفهم بالكفر بوصفهم بالجبن تعليقاً متلاحماً، والفرق بين التعليق والتكميل: أن الوصفين في التكميل مفترقان في اللفظ والمعنى، وهما في التعليق متلاحمان إما في المعنى وإما في اللفظ والمعنى...

(بديع القرآن) ١٧٢

٥٦٠ ـ المعلَّق

من التصريع، أن يذكر المصراع الأول، ويكون معلقاً على صفة يأتي ذكرها في أول المصراع الثاني، مثل قول امرىء القيس:

ألا أيها الليلُ الطويلُ ألا انْجَلِ
بصُبح وما الإصباحُ منكَ بأمثلِ

فإن المصراع الأول معلق على قوله: «بصبح» في أول المصراع الثاني.. وعليه ورد قول المتنبي:

قد علّم البَيْنُ منا البَيْنَ أجفاناً
ترقى، وألّفَ في ذا القلب أحزانا

٥٦١ ـ التعليل

وهو أن يريد المتكلم ذكر حكم واقع أو أمر متوقع، فيقدّم قبل ذكره علة وقوعه لتكون رتبة العلة التقدم على المعلول، كقوله تعالى: ﴿ لولا كتابٌ من الله سبق لمسّكم فيما أخذتم عذاب عظيم ﴾، فسبق الكتاب من الله تعالى هو العلة في النجاة من العذاب، وكقوله عز وجل: ﴿ ولولا رهطك لرجمناك ﴾ فوجود رهط شعيب هو العلة في سلامته من رجم قومه..

(بديع القرآن) ١٠٩

٥٦٢ ـ التعليل

قال العلوي: والتعليل تفْعيل من قولهم علّل ماشيته إذا سقاها مرّة بعد مرّة، وعلّلتُ هذا إذا جعلت له علّة وسبباً، وسمي المرض علّة لأنه سبب في تغير حال الإنسان وفساد صحته.

وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن أن تقصد إلى حكم من الأحكام، فتراه مستبعداً من أجل ما اختص به من الغرابة واللطف والإعجاب أو غير ذلك، فتأتي على جهة الاستطراف بصفة مناسبة للتعليل، فتدّعي كونها علّة للحكم لتوهم تحقيقه وتقريره نهاية التقرير من أجل أن إثبات الشيء معللاً آكد في النفس من إثباته مجرداً عن التعليل، ثم مجيئه في ذلك على وجهين:

الوجه الأول: أن يأتي التعليل صريحاً، إما باللام كقول ابن رشيق يعلل قوله عليه السلام: «جعلت لي الأرض مسجداً طهوراً» فقال في معنى ذلك:

سألْتُ الأرض لِمْ جُعلت مُصَلىً
ولِم كانت لنا طُهْراً وطيبا
فقالت غيرَ ناطقةٍ لأني
حَوَيتُ لكلِّ إنسان حبيبَا

ولقد أحسن في الاستخراج وألطف في التعليل. فلأجل ما قاله كان ذلك علة في كونها طهوراً ومسجداً، وكقول أبي نواس:

ولولم تصافح رجلها صفحةُ الثَّرى
لما كنتُ أدْري علَّةً للتَيمُّم

فقد صرح بأن الوجه الباعث على جواز التيمم بالترب شرعاً، هو ما ذكره من وطئها له بأخمص قدميها، فلأجل ذلك كان جائزاً.

الوجه الثاني: أن لا يكون التعليل صريحاً في اللفظ، وإنما يؤخذ من جهة السياق والنظم والمعنى، وهذا كقول بعض الشعراء:

يا واشياً حسُنتْ فينا إساءته
نَجّى حذارُك إنساني من الغرق

فلقد أبدع فيما قاله، وأظنه يحكي عن مسلم بن الوليد، وهو من دقائقه التي اختص بها ونفائس ما نظمه، وأراد أن الواشي مذموم لا محالة لما يفعله من القبيح، لكن العلة في حسن إساءته هو أنه يخاف على محبوبته من وشايته، فامتنع دمع عينيه من أجل الخوف والفشل، فسلم إنسان عينه عن أن يغرق بدموعه لما كان خائفاً مذعوراً من الوشاية، فلا وجه لتعليل حسن الوشاية إلّا هذا. وكقول من قال من الشعراء:

فإن غارت الغُدْرانُ في صحْن وَجْنتي
فلا غَرْو منه لم يزلْ وابلٌ يهمي

وألحق به ما هو بمعناه وهو التعجب، كقوله:

أيا شمعاً يضيءُ بلا انطفاء
ويا بدراً يلوحُ بلا مَحَاقِ
فأنْتَ البدرُ ما معنى انتقاصي
وأنت الشّمْعُ ما سبب احتراقِي(١)

٥٦٣ - المُعْتَلُّ

من التجنيس وهو ما تقابل في لفظه حرفا مدّ ولين متغايران، أصليان أو زائدان. مثل: نار ونور، وشمال وشمول.

---

(١) انظر (الطراز) ١٤١/٣ وانظر كذلك (خزانة الأدب) ٤١٦.

٥٦٤ ـ العامية

تنقسم الاستعارة باعتبار الجامع إلى قسمين: الاستعارة العامية، والاستعارة الخاصية.

والاستعارة (العامية) هي القريبة المبتذلة التي لاكتها الألسن، فلا بحث عنها، ويكون الجامع فيها ظاهراً، نحو: رأيت أسداً يرمي.

وكقول الشاعر:

وأدهم يستمد الليل منه
وتطلع بين عينيه الثريّا

فقد استعار الثريا لغُرة المهر، والجامع بين الطرفين ظاهر، وهو البياض. وقد يتصرف في العامية بما يخرجها إلى الغرابة..

وانظر (الخاصية) وقد سبقت في باب الخاء.

٥٦٥ ـ المُعَمَّى

هذا الفن وأشباهه يسمى: المعاياة، والعويص، واللغز، والرمز، والمحاجاة، وأبيات المعاني، والملاحق، والمرموس، والتأويل، والكناية، والتعريض، والإشارة، والتوجيه، والمعمّى، والممثل، والمعنى في الجميع واحد، وإنما اختلفت أسماؤه بحسب اختلاف وجوه اعتباراته، فإنك إذا اعتبرته من حيث هو مغطًى عنك سميته معمّىً، مأخوذ من النظر العمي، وهو تغطية البصر عن إدراك المعقول، وكل شيء تغطّى عنك «مَرْمُوس» مأخوذاً من الرمس، وهو القبر، كأنه قُبر ودفن ليخفي مكانة على ملتمسه، وقد ذكر جمال الدين ابن نباتة في «سَرْحِ العيون» أن (المعمى) سمي في عصره (المترجم)، وأن الخليل واضع العروض هو أول من استخرجه ونظر فيه قال: وذلك أن بعض اليونان كتب بلغتهم كتاباً إلى الخليل فخلا به شهراً حتى فهمه، فقيل له في ذلك فقال: علمت أنه لا بد وأن يفتتح باسم الله تعالى، فبنيت على ذلك وقِست وجعلته أصلاً ففتحته، ثم وضعت كتاب «المعمًى».. اهـ.

واستمر فن المعمًى بعد الخليل أمثلة متفرقة لا تفرد بالتدوين، ولا تنشعب في المعالجة، حتى كان الجاحظ يقول: ليس المعمًى بشيء، فقد كان كيسان مستملى أبي عبيدة يسمع خلال ما يقال، ويكتب خلاف ما يسمع، ويقرأ خلاف ما يكتب. وكان أعلم الناس باستخراج المعمّى، وكان النّظام على قدرته على أصناف العلوم لا يقدر على استخراج

أخف ما يكون من المعمّى.

وفي كلمة الجاحظ تحامل بَيِّن على الخليل، وما كان النّظّام وهو ما هو ليتفرغ لشيء كالمعمَّى.

وتجد شيئاً من تلك الأمثلة المتفرقة في «يتيمة الدهر» للثعالبي، ذكر في ترجمة أبي أحمد بن أبي بكر الكاتب أن أبا طلحة قسورة بن محمد كان من أولع الناس بالتصحيفات، فقال له أبو أحمد يوماً: إن أخرجت مصحَّفاً أسألك عنه وصلتك بمائة دينار. قال: أرجو ألا أقصر عن إخراجه، فقال أبو أحمد: «في قشور هينم جُمَد» فوقف حمار قسورة وتلبّد طيفه، فقال: إن رأى الشيخ أن يمهلني يوماً فعل، فقال: أمهلتك سنة، فحال الحول ولم يقطع شعرة، فقال له أبو أحمد: هو اسمك: قسورة بن محمد؛ فازداد خجله وأسفه.

وما زال ذلك أمره حتى وقع إلى الأعاجم، فدونوه واستنبطوا قواعده، وأنزلوه في رتبته بين الفنون والعلوم. وأول من فعل ذلك منهم شرف الدين علي اليزدي الفارسي صاحب تاريخ «ظفر نامة» في الفتوحات التيمورية، وقد أطلقوا عليه لقب الواضع له.

قال قطب الدين المكّي: وما زال فضلاء العجم يقتفون أثره، ويوسعون دائرة الفن، ويتعمقون فيه، إلى أن ألف فيه المولى نور الدين عبد الرحمن الجامي المتوفي سنة ٨٩٧ هـ صاحب «شرح الكافية» عشر مسائل، فدونت وشرحت وكثر فيها التصنيف، إلى أن نبغ في عصره المولى مير حسين النيسابوري المتوفي سنة ٩١٢ هـ فأتى فيه بالسحر الحلال.

وحدُّ المعمّى: أنه قول يستخرج منه كلمة فأكثر بطريق الرمز والإيماء بحيث يقبله الذوق السليم، ويشترط فيه أن يكون له في نفسه معنى وراء المعنى المقصود بالتعمية.

وقال القطب في الفرق بينه وبين اللغز: إن الكلام إذا دل على اسم شيء من الأشياء بذكر صفات له تميّزه عما عداه كان ذلك لغزاً، وإذا دل على اسم خاص بملاحظة كونه لفظاً بدلالة مرموزة سمي ذلك معمى؛ فالكلام الدال على بعض الأسماء يكون معمًّى من حيث إن مدلوله اسم من الأسماء بملاحظة الرمز على حروفه، ولغزاً من حيث إن مدلوله ذات من الذوات بملاحظة أوصافها، فعلى هذا يكون قول القائل في كمون:

يـأيها العطار أَعْرِبْ لنا
عن اسم شيءٍ قلَّ في سوْمكا

تـنـظره بـالعين فـي يقـظة
كما ترى بـالقلب في نَوْمكـا

يصلح أن يكون لغزاً بملاحظة دلالته على صفات الكمون، ويصلح أن يكون في اصطلاحهم معمًى باعتبار دلالته على اسمه بطريق الرمز.

٥٦٦ ـ المُعَمّى

من (التأريخ الشعري) وقد تقدم في باب الهمزة.

٥٦٧ ـ الإعنات

هو (لزوم ما لا يلزم) وسيأتي في باب اللام.

٥٦٨ ـ العناديّة

تنقسم الاستعارة المصرحة باعتبار الطرفين إلى عنادية ووفاقية. والاستعارة (العنادية) هي التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد لتنافيهما، كاجتماع النور والظلام.

ففي قوله تعالى: ﴿ أوَمَن كان ميتاً فأحييناه ﴾ أي ضالاً فهديناه، قوله: ﴿ميتاً﴾ شبه الضلال بالموت بجامع ترتب نفي الانتفاع في كل، واستعير الموت للضلال، واشتق من الموت بمعنى الضلال «ميتاً» بمعنى ضالاً؛ وهي استعارة عناديّة لأنه لا يمكن اجتماع الموت والضلال في شيء واحد.

والعنادية قد تكون (تمليحية) أي المقصود منها التمليح والظرافة؛ وقد تكون (تهكمية) أي المقصود منها التهكم والاستهزاء، بأن يستعمل اللفظ الموضوع لمعنى شريف على ضده أو نقيضه نحو: رأيت أسداً، تريد جباناً، قاصداً التمليح والظرافة أو قاصداً التهكم والسخرية؛ وهما اللتان نُزل فيهما التضاد منزلة التناسب، نحو: ﴿ فبشرهم بعذاب أليم ﴾ أي أنذرهم، فاستعيرت البشارة التي هي الخبر السار للإنذار الذي هو ضده بإدخال الإنذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء. وكقوله تعالى: ﴿ فاهدوهم إلى صراط الجحيم ﴾..

وانظر (الوفاقية) وستأتي في باب الواو.

٥٦٩ ـ العنوان

وهو أن يأخذ المتكلم في غرض له، من وصف أو فخر أو مدح أو عتاب أو هجاء أو غير ذلك من الفنون، ثم يأتي لقصد تكميله وتوكيده بأمثلة من ألفاظ

تكون عنوانات لأخبار متقدمة وقصص سالفة.

ومنه نوع عظيم جداً، وهو ما يكون عنوان العلوم، وذلك أن تُذكر في الكلام ألفاظ تكون مفاتيح لعلوم ومداخل لها. وقد جاء النوعان معاً في الكتاب العزيز.

فمن النوع الأول قوله تعالى: ﴿ واتلُ عليهم نبأ الذي آتيناه آياتِنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطانُ فكان من الغاوين ﴾ إلى آخر الكلام. فإن هذا عنوان قصة بلعام.

ومن النوع الثاني قوله تعالى: ﴿ ألمْ ترَ أن الله يُزْجي سحاباً ثم يؤلّف بينه ثم يجعلُه ركاماً فترى الوَدْقَ يخرج من خلاله وينزِّل من السماء من جبال فيها من بَرَد ﴾ الآية، فيها عنوان العلم المعروف بالآثار العلوية. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ انطلقوا إلى ظِلٍّ ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب ﴾، وهذا عنوان العلم المنسوب إلى إقليدس فإن الشكل المثلث أول الأشكال وهو أصلها، ومنه تتركب بقية الأشكال، وهو شكل إذا نصب في الشمس كيفما نصب على أي ضلع كان من أضلاعه لا يكون له ظل لتحديد رؤُوس زواياه فأمر الله سبحانه الجْهنميين بالانطلاق إلى ظل هذا الشكل تهكماً بهم. ومن العنوانات أيضاً في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿ وكذلك نُري إبراهيم ملكوتَ السموات والأرضِ ليكون من الموقنين ﴾. ثم ذكر سبحانه في تفصيل ما أجمل من ﴿ ملكُوت السموات والأرض ﴾ أفول الكواكب والنَّيرين. وأفول ذلك إنما يكون بما يحول بين الأبصار وبين رؤية الكواكب والنَّيرين، من مخروط ظل الأرض، وهذا عنوان العلم المعروف بالمجسطي وهو علم الهيئة.

وفي قوله تعالى من هذا الكتاب في بقية هذه الآية: ﴿ فلما جَنَّ عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي فلما أَفَل ﴾... الخ الآية عنوان علم الكلام، لأن منها ينتظم الدليل على حدوث العالم بما دل عليه من أفول الكواكب وبزوغ القمر وأفوله وبزوغ الشمس وأفولها، فإن في ذلك تصريحاً بقبول العالم الحوادث، وقبوله التغيير دليل على كونه ممكناً أعني ممكن الوجود، والممكن ما تساوى طرفا وجوده وعدمه، فلا يترجح أحدهما على الآخر إلا بمرجح، ولا يجوز أن يكون المرجّح ممكناً، وإلا لزم أحد المحالين إما بالدور وإما بالتسلسل، فيجب أن ينتهي الأمر إلى مرجح هو وجود الوجود لذاته، يكون متقدماً بالرتبة تقدم العلة على معلولها، فإنه يكون غير مختار، ووجود

العالم في الهيئة التي وجد عليها في غاية الاتقان، فلا بد وأن يكون موجده مختاراً[1]. . .

٥٧٠ ـ المعاني ـ علم المعاني

أحد علوم البلاغة الثلاثة: المعاني، والبيان، والبديع.

وهو قواعد يعرف بها أحوال اللفظ العربي التي يطابق بها مقتضى الحال. والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك، وبمقتضى الحال الكلام الكلي المصوَّر بكيفية مخصوصة.

وأحوال الإسناد أيضاً من أحوال اللفظ، باعتبار أن التأكيد وتركه من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة.

وتنحصر مسائل هذا العلم في ثمانية أبواب:

١ ـ أحوال الإسناد الخبري: وقد سبق في باب السين.
٢ ـ أحوال المسند إليه: وقد سبق في باب السين.
٣ ـ أحوال المسند: وقد سبق في باب السين.
٤ ـ أحوال متعلقات الفعل.
٥ ـ القصر: وسيأتي في باب القاف.
٦ ـ الإنشاء: وسيأتي في باب النون.
٧ ـ الفصل والوصل: وسيأتي في باب الفاء.
٨ ـ الإيجاز والإطناب والمساواة: وقد سبق في باب الطاء. والسين ـ أما (الإيجاز) فسيأتي في باب الواو.

ووجه انحصاره في هذه الأبواب أن الكلام لا بد أن يشتمل على نسبة تامة بين طرفيه، وهي تعلق أحدهما بالآخر تعلقاً يصح السكوت عليه، سواء أكان إيجاباً أم سلباً أم غيرهما، كما في الإنشائيات.

فإن كان لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة تطابقه هذه النسبة ثبوتاً أو سلباً أو لا تطابقه بأن تكون النسبة الكلامية ثبوتية والخارجية سلبية أو بالعكس، فالكلام «خبر». وإن كانت نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجداً لها من غير قصد إلى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الخارج بين شيئين تطابق النسبة الكلامية أو لا تطابقها، فهو «إنشاء».

والخبر لا بد له من «إسناد» و «مسند إليه» و «مسند». والمسند قد يكون له «متعلّقات» إذا كان فعلاً، أو ما في معناه كالمصدر واسم المفعول واسم الفاعل.

وكل من الإسناد والتعلق إما أن «يقصر» أو «بغير قصر».

(١) انظر (بديع القران) ٢٥٩.

وكل جملة قرنت بأُخرى فهي إما معطوفة أو غير معطوفة، وهذا هو «الفصل والوصل».

والكلام إما زائد على أصل المعنى المراد لفائدة، أو مساوٍ له أو أقل مما يدل به عليه عادة وهذا هو «الإطناب والمساواة والإيجاز».

وهذه أبحاث يشترك فيها كل من الخبر والإنشاء.

ولما كان للإنشاء أبحاث مختصة به جعل «الإنشاء» باباً وحده، ومن هذا تعرف وجه انحصار العلم في هذه الأبواب.

وعرَّف السّكاكي «علم المعاني» بأنه تتبُّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره.

قال: وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالّها بحسب ما يتفق. وأعني بخاصيّة التركيب ما يسبق إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب جارياً مجرى اللازم له لكونه صادراً عن البليغ، لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو، أو لازماً لما هو هو حيناً. وأعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة، مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب (إنّ زيداً منطلق) إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصوداً به نفي الشك أو ردّ الإنكار، أو من تركيب «زيد منطلق» من أنه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار، أو من نحو «منطلق» بترك المسند إليه من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة مما يلوح به مقامها، وكذا إذا لفظ بالمسند إليه، وهكذا إذا عرّف أو نكّر أو قيّد أو أطلق أو قدّم أو أخّر...

٥٧١ - معاني الكلام

ذكر ابن فارس في كتابه «الصاحبي» أن معاني الكلام عند بعض أهل العلم عشرة، وهي:

١ - الخبر: وقد تقدّم في باب الخاء.
٢ - الاستخبار: وقد تقدّم في باب الخاء.
٣ - الأمر: وقد تقدّم في باب الهمزة.
٤ - النهي: وسيأتي في باب النون.
٥ - الدعاء: وقد تقدّم في باب الدال.
٦ - الطلب: وقد تقدّم في باب الطاء.
٧ - العرض: وقد تقدّم في هذا الباب.
٨ - التحضيض: وقد تقدّم في هذا

الباب وفي باب الحاء.

٩ ـ التمني: وسيأتي في باب الميم.

١٠ ـ التعجب: وقد تقدّم في هذا الباب.

٥٧٢ ـ العهد الحضوري

سبق في (ألْ) العهدية ـ في باب الهمزة.

٥٧٣ ـ العهد الصريحي

سبق في (ألْ) العهدية ـ في باب الهمزة.

٥٧٤ ـ العهد الكنائي

سبق في (ألْ) العهدية ـ في باب الهمزة.

٥٧٥ ـ المعنويّ

من الجناس ضربان:

١ ـ تجنيس الإضمار، وهو أن يضمر الناظم ركني التجنيس، ويأتي في الظاهر بما يرادف المضمَر للدلالة عليه، فإن تعذَّر المرادف أتى بلفظ فيه كناية لطيفة تدل على المضمر بالمعنى، كقول أبي بكر بن عبدون، وقد اصطبح بخمرةٍ ترك بعضها إلى الليل فصارت خَلاً:

ألا في سبيل اللهو كأسُ مُدامةٍ
أتتْنا بطعم عهدهُ غيرُ ثابتِ
حكتْ بنتَ بسطام بن قيس صبيحةً
وأمستْ كجسم الشنْفَرى بعد ثَابتِ

فبنت بسطام بن قيس كان اسمها «الصَّهباء» والشنْفَرى قال:

اسقنيها يا سواد بن عمرو
إنّ جسمي من بعد حالي لخَلّ

والخلّ هو الرقيق المهزول، فظهر من كناية اللفظ الظاهر جناسان مضمران في صهباء وصهباء، وخَلّ وخَلّ، وهما في صدر البيت وعجزه.

ومن هذا أخذ صفيّ الدين الحلّي وقال:

وكلّ لحظ أتى باسم ابن ذي يَزَنِ
في فتْكهِ بالمعنّى أو أبي هَرِمِ

فابن ذي يزن اسمه «سيف» وأبو هرم اسمه «سِنان» فظهر له جناسان مضمران من كنايات الألفاظ الظاهرة.

وقال ابن حجة الحموي في ذلك:

أبا مُعاذٍ أخا الخنساءِ كنتُ لهمْ
يا معنويُّ فهدُّوني بجورِهُمُ

أبو معاذ اسمه «جبل» وأخو الخنساء اسمه «صَخْر» فظهر له من كنايات الألفاظ الظاهرة أيضاً جناسان مضمران في صدر

البيت، وهما جبل وجبل، وصخْر وصخْر.

٢ - تجنيس الإشارة، وقد يسمى «تجنيس الكناية»، وهو أن يقصد الشاعر المجانسة في بيته بين الركنين من الجناس، فلا يوافقه الوزن على إبرازهما، فيضمر الواحد، ويعدل بقوّته إلى مرادف فيه كناية تدلّ على الركن المضمر. فإن لم يتفق له مرادف الركن المضمَر يأتي بلفظةٍ فيها كناية لطيفة تدل عليه. وهذا لا يتفق في الكلام المنثور.

والذي يدل عليه المرادف قول امرأة من عقيل، وقد أراد قومها الرحيل عن بني ثهلان، وتوجّه منهم جماعة يحضرون الإبل، وهو:

فما مُكْثُنا دام الجمال عليكما
بثهلانَ إلا أن تُشدَّ الأباعِرُ

وأرادت أن تجانس بين الجَمال والجِمال فلم يساعدها الوزن ولا القافية، فعدلت إلى مرادفه؛ الجِمال بالأباعِر. والذي يدلّ على مضمره اللفظة الظاهرة بالكناية اللطيفة قول دعبل في امرأته «سَلْمَى»:

إنّي أحبُّك حبّاً لو تضمَّنهُ
سَلْمَى سَمِيُّكِ دكّ الشاهقُ الرَّاسي

فالكناية اللطيفة في «سَمِيُّك» لأنها أشعرت أن الركن المضمرَ في سَلْمى يظهر منه جناس الإشارة بين الركن الظاهر والمضمر في سَلمى وسَلمى الذي هو الجبل. ومثله قول الآخر:

وتحتَ البراقع مقلوبُها
تدِبُّ على ورْد تلك الخدود

فكنى عن العقارب بمقلوب «البراقع» ولا شك أن بين اللفظ المصرّح به والمكنّى عنه تجانساً. ومثله قول الآخر يهجو مغنّياً ثقيلاً:

قال غنَّيْتُ ثقيلاً
قلتُ قدَ غنيتَ نَفْسَكْ!

٥٧٦ - المعْنوي

(التعقيد) المعنوي. تقدم في هذا الباب.

٥٧٧ - الإعَارة

قال ابن فارس: العربُ تعير الشيءَ ما ليس له، فيقولون: مرّ بين سمع الأرض وبَصَرها. ويقول قائلهم:

كذلكَ فِعلُه والناسُ طُرّاً
بكفِّ الدهر تقتلهمْ ضُروبا

فجعل للدهر كَفّاً. ويقولون:

ثأرْتُ المِسْمَعَيْن وقلتُ: بُوءَا
بقتل أَخي فزارةَ والخيارِ

قال الأصمعي: لم يكن واحد منهما «مِسْمَعا» وإنما كانا «عامراً» و«عبد الملك» ابنيْ «مالك بن مِسْمَع» فأعارهما اسم جدِّهما. ومثله «الشعْثَمان» لم يكن اسم أحدهما «شعْثما» وإنما أُعيرا اسم أبيهما «شَعْثم». ومثله «المهالبة» و«الأشعرون»[1].

وانظر (الاستعارة) وستأتي.

٥٧٨ ـ الاستعارة

ذكرها الجاحظ، فقال في قول النمر بن تولب:

أعاذلُ إنْ يُصبحْ صدايَ بقفزةٍ
بعيداً نآني صاحبي وقريبي
ترَيْ أنَّ ما أبقيْتُ لم أكُ ربّه
وأنّ الذي أمضيْتُ كان نصيبي

إنّ «الصَّدى» هنا مستعار، أي: أصبحتُ أنا... وقال في قول الشاعر:

وطفقتْ سحابةٌ تغشاها
تبكي على عِراصها عيْناها

... جعل المطر بكاء من السحاب على طريق «الاستعارة» وتسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه[2]...

(١) انظر كتاب (الصاحبي) ٢١٦.
(٢) انظر كتاب (البيان والتبين) ١٥٣/١.

و(الاستعارة) أول أبواب البديع عند ابن المعتز، ومثّل لها بقوله تعالى: ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ محكَمات هنَّ أمُّ الكتاب ﴾، وقال: ﴿ واخفضْ لهما جَناحَ الذلِّ من الرحمة ﴾، وقال: ﴿ واشتعل الرأسُ شيباً ﴾، وقال: ﴿ أو يأتيهم عذابُ يومٍ عقيم ﴾، وقال: ﴿ وآيةٌ لهم الليلُ نسلخ منه النهار ﴾.

قال: ومن الاستعارة قول الشاعر:

أوردْتُهُمْ وصدورُ العيس مُسْنفةٌ
والصبحُ بالكوكبِ الدرِّيِّ منحورُ[1]

وإنما هي استعارة الكلمة لشيء لم يُعرف بها من شيء عُرِف بها[2].

وقال ابن قتيبة: العرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمّى بها بسبب من الأُخرى، أو مجاوراً لها، أو مشاكلاً، فيقولون: للنبات: نَوْءٌ، لأنه يكون عن النَّوْء عندهم... ويقولون للمطر: سماء، لأنه من السّماء ينزل[3]... ويقولون: ضحكت

(١) مسنفة: مشدودة بالسناف، وهو خيط يشد به البعير. ومعنى منحور بالكوكب الدري أي صار الكوكب في نحره.
(٢) انظر كتاب (البديع) ١٩.
(٣) يلاحظ أن ما ذكر هو من علاقات المجاز المرسل عند البلاغيين.

الأرض، إذا أنبتت، لأنها تُبْدي عن حسن النبات، وتنفتق عن الزهر، كما يفترّ الضاحك عن الثغر[1].

قال صاحب «البرهان»: وأما (الاستعارة) فإنما احتيج إليها في كلام العرب لأن ألفاظهم أكثر من معانيهم. وليس هذا في لسان غير لسانهم. فهم يعبّرون عن المعنى الواحد بعبارات كثيرة. وربما كانت مفردة له، وربما كانت مشتركة بينه وبين غيره. وربما استعاروا بعض ذلك في موضع بعض على التوسّع والمجاز، فيقولون إذا سأل الرجلَ شيئاً فبخل به عليه: لقد بخّله فلان. وهو لم يسأله ليبخل، وإنما سأله ليعطيه. لكن البخل لما ظهر منه عند مسألته إياه جاز في توسّعهم ومجاز قولهم أن ينسب ذلك إليه.

ومن ذلك قول الشاعر:

* فلِلْموتِ ما تلِدُ الوالدَهْ *

والوالدة إنما تطلب الولد ليعيش لا ليموت. لكن لما كان مصيره إلى الموت جاز أن يقال: للموت ولدتْه.

ومثله في القرآن: ﴿وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاباً مستوراً، وجعلنا على قلوبهم أكنّة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً﴾. وذلك أنهم كانوا عند تلاوة القرآن قد حجبوا قلوبهم عن تفهمه، وصدفوا بأسماعهم عن تدبّره، فجاز أن يقال على المجاز والاستعارة، إن الذي تلا ذلك عليهم جعلهم كذلك[1]...

و (الاستعارة) عند أبي هلال العسكري هي نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض.

وذلك الغرض إما أن يكون شرح المعنى وفضل الإبانة عنه، أو تأكيده والمبالغة فيه، أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ، أو تحسين المعرض الذي يبرز فيه.

وهذه الأوصاف موجودة في (الاستعارة المصيبة) ولولا أنّ (الاستعارة المصيبة) تتضمن ما لا تتضمنه الحقيقة من زيادة فائدة لكانت الحقيقة أولى منها استعمالاً[2]...

وقال أبو الحسن الرّمّاني: (الاستعارة): استعمال العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة. وذكر قول الحجّاج: إني لأرى رُءُوساً قد أينعتْ

(1) انظر كتاب (تأويل مشكل القرآن) ١٠٢.

(1) انظر (البرهان في وجوه البيان) ١٤٣.

(2) انظر كتاب (الصناعتين) ٢٦٨.

وحان قطافُها. . . والاستعارة الحسنة ما أوجب بلاغةً ببيانٍ لا تنوبُ منابه الحقيقة.

(والاستعارة) عند القاضي أبي الحسن عليٍ بن عبد العزيز الجرجاني هي ما اكتُفِيَ فيها بالاسم المستعار عن الأصلي، ونقلتْ العبارة فجعلت في مكان غيرها. وملاكها تقريب التشبيه. ومناسبة المستعار له، وامتزاج اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما منافرة، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر[1].

وذكر ابن رشيق أن الاستعارة أفضل المجاز، وأول أبواب البديع، وليس في حلي الشعر أعجب منها. وهي من محاسن الكلام إذا وقعت موقعها، ونزلت موضعها. والناس مختلفون فيها: منهم من يستعير للشيء ما ليس منه ولا إليه، كقول لبيد:

وغَداةِ ريح قد وزعتُ وقِرّة
إذ أصبحتْ بيد الشّمال زِمامُها

فاستعار للريح الشمال يداً، وللغداة زماماً. وجعل الغَداة بيد الشمال، إذ كانت الغالبة عليها. وليست اليد من الشمال، ولا الزمام من الغداة.

ومنهم من يخرجها مخرج التشبيه، كما قال ذو الرُّمّة:

أقامتْ به حتى ذوَى العودُ والْتَوى
وساقَ الثريّا في مُلاءته الفجرُ

فاستعار للفجر مُلاءة، وأخرج لفظه مخرج التشبيه. وكان أبو عمرو بن العلاء لا يرى أن لأحد مثل هذه العبارة. ويقول: ألا ترى كيف صيّر له ملاءة، ولا مُلاءة له؟ وإنما استعار له هذه اللفظة.

ويرى بعض المتعقبين أن ما كان من نوع بيت ذي الرمّة ناقص الاستعارة، إذا كان محمولاً على التشبيه. ويفضل عليه ما كان من نوع بيت لبيد! قال: وهذا عندي خطأ، لأنهم إنما يستحسنون الاستعارة القريبة. وعلى ذلك مضى جلّة العلماء، وبه أتت النصوص عنهم، وإذا استعير للشيء ما يقرب منه ويليق به كان أولى مما ليس منه في شيء.

ولو كان البعيد أحسن من القريب في الاستعارة لما استهجنوا قول أبي نواس:

بَحَّ صوتُ المال ممّا
منك يشكو ويصيح

فأي شيء أبعد من «صوت المال»؟ فكيف حتى بحَّ من الشكوى والصياح؟.

. . . وكذلك قول بشار:

وجَذَّتْ رقابَ الوصل أسيافُ هجرها
وقدَّتْ لرِجْل البيْن نَعلين من خدِّي

فما أهجن «رِجْل البين» وأقبح

[1] الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤١.

استعارتها! ولو كانت الفصاحة كلها فيها، وكذلك «رقاب الوصل»[1].

والأساس في الاستعارة النقل من الأصل المعروف أو المعنى الذي دلّ عليه باللفظ الوضعي إلى شيء آخر لم يوضع له ذلك اللفظ، ولم يعرف به عند أصحاب اللغة وواضعيها.

وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: أما المجاز ـ وهو يقصد به هنا ما يشمل الاستعارة وغيرها ـ فقد عوَّل الناس في حدّه على حديث النقل، وأن كل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز. ثم يذكر الاستعارة بلفظها الصريح، ويقول فيها: (الاستعارة) أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به، فتعيره المشبه، وتجريه عليه.

تريد أن تقول: رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته، وقوة بطشه سواء، فتدع ذلك وتقول: «رأيت أسداً».

وضرب آخر من الاستعارة، وهو ما كان نحو قوله: «إذ أصبحت بيد الشمال زمامها». هذا الضرب وإن كان الناس يضمونه إلى الأول حيث يذكرون الاستعارة فليسا سواء. وذاك أن تجعل

(1) ابن رشيق (العمدة) ١/ ١٨٠.

في الأول للشيء الشيء ليس له، وفي الثاني تجعل للشيء الشيء له[1].

فالأساس الذي تقوم عليه الاستعارة هو التشبيه. ولذلك عُدَّ أصلاً وعُدَّت الاستعارة فرعاً له.

ومنذ ابتداء البحث فيهما والعلماء يخلطون بينهما، فيجعلون بعض الاستعارات تشبيهات. وكثيراً ما يعكسون، فيطلقون على بعض التشبيهات لقب الاستعارة.

فقول الوأواء الدمشقي:

وأَسْبَلَت لؤلؤاً من نَرْجسٍ وسَقَتْ
وردًا وعضّت على العُنّاب بالبَرَدِ

يعدّه أبو هلال العسكري من أتمّ التشبيه، لأنه شبه خمسة أشياء بخمسة أشياء في بيت واحد. الدمع باللؤلؤ، والعين بالنرجس، والخدّ بالورد، والأنامل بالعناب لما فيهن من الخضاب، والثغر بالبرَد.

وكذلك فعل ببيتي أبي نواس:

يا قمراً أبصرتُ في مأتمٍ
ينــدُبُ شجْواً بين أتراب
يبكي فيذري الدّرَّ من نرجس
ويلطِمُ الوردَ بعُنّابِ

ويجعل من الاستعارة قول الشاعر:

(1) دلائل الإعجاز ٥٣.

صَفَتْ مثل ما تصفو المُدامُ خلاله
ورقّتْ كما رقّ النسيم شمائلُهْ

وكثيـر من العلماء ينحُوْن هـذا المنحى، حتى كأنهم لا يفرقـون بين التشبيه والاستعارة. ومن هؤلاء أبو هلال والغانميّ والخفاجيّ وغيرهم من علماء البيان، فإنهم يعدون التشبيه المضمر الأداة استعارةً، فلا يكون التشبيه عندهم إلّا إذا كانت فيه تلك الأداة مميزة لهُ. ولهم في هذا حجتان:

أولاهما: أنْ الاستعارة ليس لها آلة، والتشبيه له الآلة. فما كانت فيه آلة التشبيه ظاهرة فهو تشبيه. وما لم تكن فيه ظاهرة فهـو استعارة. فقـولك: «زيـد الأسد» لا آلة فيه، فوجب كونه استعارة.

والحجة الأخرى: أن المفهوم من قولنا: «زيد أسد»، مثـل المفهوم من قولنا: «لقيت الأسد» و«زارني الأسد». فإذا كان مفهومهما واحداً في المبالغة في المجاز فإذا قضيت بكون أحدهما استعارة وجب أن يكون الآخر كذلك من غير تفرقة بينهما.

وعلى هذا فإن التشبيـه عند بعض العلمـاء ضربـان: تشبيه تـام، وتشبيه محذوف، فالتشبيه التام أن يذكر المشبه والمشبه به، والتشبيه المحذوف أن يذكر المشبـه دون المشبـه بـه، ويسمّى (استعارة). وهذا الاسم وُضع عندهم للفـرق بينه وبين التشبيـه التام، وإلّا فكـلاهما يجـوز أن يطلق عليـه اسم (التشبيه) ويجوز أن يـطلق عليه اسم (الاستعارة) لاشتراكهما في المعنى.

ولقـد اعتـرض على هـذا الخلط القاضي الجرجاني صاحب «الوساطة» فقد رأى أنه ورد ما يظنه الناس استعارة، وهو تشبيه أو مَثَل، وأن بعض أهل الأدب ذكر أنواعاً من الاستعارة عدّ فيها قول أبي نواس:

والـحُبُّ ظـهـرٌ أنـت راكـبـه
فـإذا صـرفت عنـانـه انصـرفا

قال: وليس هذا وما أشبهه استعارة، وإنما معنى البيت: أن الحب مثل ظهر، أو الحبّ كظهر تديره كيف شئت إذا ملكت عِنانه. فهو إما ضرب مثل، أو تشبيه شيء بشيء. وإنما الاستعارة ما اكتُفِيَ فيها بالاسم المستعار عن الأصل، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها. ومـلاكهـا تقـريب المشبـه، ومنـاسبـة المستعار له للمستعار منه، وامتزاج اللفظ بالمعنى، حتى لا يوجد بينهما منافرة، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر.

والوجه الذي يقتضيه القياس في رأي

عبد القاهر، ويدلُّ عليه كلام القاضي في الوساطة، ألا تطلق الاستعارة على نحو قولنا: «زيد أسد» و«هند بدر» ولكن نقول: هو تشبيه. فإذا قيل: «هو أسد» لم نقل استعار له الأسد، ولكن نقول شبهه بالأسد. وتقول في قولك: «عنّتْ لنا ظبية» وأنت تريد امرأة، و«وردنا بحراً» وأنت تريد الممدوح: إنه استعارة لا تتوقف ولا تتحاشى البتة.

وإن قلت في هذا القسم إنه تشبيه كنت مصيباً من حيث تخبر عما في نفس المتكلم، وعن أصل الغرض. وإن أردت تمام البيان قلت أراد أن يشبه المرأة بالظبية، فاستعار لها اسمها مبالغة.

فإن قلت: فكذلك قل في قولك: «زيد أسد» إنه أراد تشبيهه بالأسد فأجرى اسمه عليه، ألا ترى أنك ذكرته بلفظ التنكير فقلت: «زيد أسد» كما تقول: زيد واحد من الأسود، فما الفرق بين الحالين وقد جرى الاسم في كل واحد منهما على المشبه؟.

والجواب: أن الفرق بيِّن، وهو أنك عزلت في القسم الأول الاسم الأصلي عنه واطرحته، وجعلته كأنه ليس باسم له، وجعلت الثاني هو الواقع عليه، والمتناول له. فصار قصدك التشبيه أمراً مطويًّا في نفسك مكنوناً في ضميرك. وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام وقضيته كأنه الشيء الذي وضع له الاسم في اللغة، وتصور أن تعلقه الوهم كذلك. وليس كذلك القسم الثاني لأنك قد صرحت فيه بالمشبه، وذكرك له صريحاً يأبى أن يتوهم كونه من جنس المشبه به، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يفصل بين القسمين، فيسمى الأول (استعارة) على الإطلاق، ويقال في الثاني إنه (تشبيه)؛ فأما تسمية الأول تشبيهاً فغير ممنوع ولا غريب، إلاّ أنه على أنك تخبر عن الغرض، وتنبىء عن مضمون الحال.

فأما أن يكون موضوع الكلام وظاهره موجباً له صريحاً فلا[1].

وبهذا اتضحت معالم الاستعارة، واستقلت عن أصلها الذي استمدت منه، وهو التشبيه، وأصبح التفريق بينهما أمراً معنوياً. وقيل: إن دلالة التشبيه دلالة وضعية، وإن دلالة الاستعارة دلالة عقلية، وألحقت بباب المجاز، بل كانت أهم أصول ذلك المجاز.

ومن تعاريف الاستعارة:

١ - الاستعارة استعمال العبارة في غير ما وضعت له في أصل اللغة.

(١) أسرار البلاغة ٢٨.

٢ - الاستعارة تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة.

٣ - الاستعارة نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما بسبب ما. وهذا الحد فاسد، لأن التشبيه يشارك الاستعارة فيه.

٤ - الاستعارة نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما، مع طيّ ذكر المنقول إليه. وهذا الحدّ قاصر، لأن هذا التعريف يخص الاستعارة المصرحة، ولا يشمل الاستعارة بالكناية.

٥ - الاستعارة ذكر الشيء باسم غيره وإثبات ما لغيره له، لأجل المبالغة في التشبيه.

٦ - الاستعارة تصييرك الشيء الشيءَ وليس به. وجعلك الشيء للشيء وليس له، بحيث لا يلحظ فيه معنى التشبيه صورة ولا حكماً.

٧ - الاستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض.

٨ - الاستعارة أن تذكر أحد طرفي التشبيه، وتريد به الطرف الآخر، مدّعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به.

٩ - الاستعارة مجاز لغوي علاقته المشابهة.

١٠ - الاستعارة تشبيه حذف أحد طرفيه.

وتنقسم الاستعارة من حيث ذكر أحد طرفيها إلى قسمين:

أ - الاستعارة التصريحية: وقد تقدمت في باب الصاد.

ب - الاستعارة المكنية: وستأتي في باب الكاف.

وتنقسم الاستعارة باعتبار لفظها قسمين:

١ - الاستعارة الأصلية: وقد سبقت في باب الهمزة.

٢ - الاستعارة التبعية: وقد سبقت في باب التاء.

وتنقسم الاستعارة باعتبار ملائمها إلى:

١ - الاستعارة المطلقة: وقد سبقت في باب الطاء.

٢ - الاستعارة المجرّدة: وقد سبقت في باب الجيم.

٣ - الاستعارة المرشحة: وقد سبقت في باب الراء.

وتنقسم الاستعارة بحسب طرفيها إلى:

أ ـ الاستعارة الوفاقيّة: وستأتي في باب الواو.

ب ـ الاستعارة العناديّة: وقد سبقت في هذا الباب.

والاستعارة مفردة كما سبق، وقد تكون مركبة، وتسمى في حالة التركيب «التمثيل» أو «الاستعارة التمثيلية»، وهي مجاز مركبٌ علاقته المشابهة، كقول الرمّاح بن ميّادة، وقد أراد أن يعبِّر أنه كان مقدَّماً عند صاحبه، ويتمنى ألّا يؤخره، وكان مقرّباً فلا يبعده، ومجتبىً فلا يجتنبه، فعبر عن تلك المعاني بقوله:

ألم تكُ في يُمنى يديكَ جعلْتني
فلا تجعلنّي بعدَها في شمالكا
ولو أنني أذنبتُ ما كنتُ هالكاً
على خَصلةٍ من صالحات خصالكا

فعدل عن أن يعبر بما أراد، ولكنه مثل له بأن قال: إنه كان في يمنى يديه، فلا يجعله في اليسرى، ذهاباً نحو الأمر الذي قصد الإشارة إليه بلفظ ومعنىً يجريان مجرى المثل والإبداع في المقالة.

وكقول عمير بن الأيهم:

راح القطينُ من الأوطان أو بكَروا
وصدَّقوا من نهار الأمس ما ذكروا
قالوا لنا وعرفْنا بعدَ بَيْنهمُ
قولاً فما وردُوا عنه ولا صدرُوا

كان يمكن أن يستغني فيه عن قوله: (فما وردوا عنه ولا صدروا) بأن يقول: (فما تعدّوه) أو (فما تجاوزوه)، ولكن لا يكون لمثل هذا القول من موضع الإيضاح وغرابة المثل ما لقوله: (فما وردوا عنه ولا صدروا).

ومنها قوله تعالى: ﴿ إنك لا تُسْمع الموتى ولا تُسْمع الصُّمّ الدعاء ﴾، وكقولك لمن يبخسك في ناحيتين: أحشفاً وسوء كيلة؟ ومتى اشتهرت الاستعارة التمثيلية وكثر استعمالها صارت مثلاً، والأمثال لا تغير، فلا يلتفت فيها إلى مضاربها إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، بل يشبه المثل بمورده، فينقل لفظه كما هو بلا تصرف.

فتقول لرجال ضيعوا الفرصة على أنفسهم ثم جاءوا يطلبونها، «الصيف ضيّعْتِ اللبنَ» بتاء مكسورة، لأنه في الأصل خطاب لامرأة...

٥٧٩ ـ التعويض

قال ابن فارس: من سنن العرب (التعويض)، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة، فيقيمون الفعل الماضي مقام الراهن، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ قال سننظر أصدقْتَ أم كنتَ من الكاذبين ﴾ المعنى أم أنت من الكاذبين. ومنه: ﴿ وما جعلْنا القِبلةَ التي كنت عليها ﴾ بمعنى: أنتَ عليها.

ومن ذلك إقامة المصدر مقام الأمر،

كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ فسُبحان الله حين تُمْسُون وحين تُصْبِحون ﴾، والسُّبْحَةُ: الصلاة. يقولون: سبِّح سُبْحة الضحا. فتأويل الآية: سبِّحوا الله جلّ ثناؤه، فصار في معنى الأمر والإغراء، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿فضرْبَ الرقاب﴾.

ومن ذلك إقامة الفاعل مقام المصدر، يقولون: قم قائماً قال:

قُمْ قـائمـاً، قـم قـائمـاً
لقيت عبـداً نـائـمـا
وعُـشـراءَ رائـمـا
وأمَـةً مُـراغِـمَـا

وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: ﴿ ليس لوقعتها كاذبة ﴾ أي: تكذيب.

ومن ذلك إقامة المفعول مقام المصدر، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ بأيّكم المفتون ﴾ أي: الفتنة. تقول العرب: ما له معقول، وحلف محلوفه بالله، وجَهَد مجهوده. ويقولون: ما له معقول ولا مجلود، يريدون: العقل والجلد. قال الشماخ:

من اللواتي إذا لانتْ عريكتُها
يبقى لها بعدها آلٌ ومجلود

ويقول الآخر:

* إن أخا المجلود من صَبَرا *

ومن ذلك إقامة المصدر مقام الفعل، يقولون: لقيت زيداً وقيله كذا، أي يقول كذا. قال كعب:

يسعَى الوشاةُ حواليها وقيلَهُم
إنك يا ابن أبي سلمى لمقتولُ

تأويله: يقولون، ولذلك نصب.

ومن ذلك وضعهم «فَعيلا» في موضع «مُفْعَل» نحو «أمرٌ حكيم» بمعنى: محكم. ووضعهم «فَعيلا» في موضع «مُفْعِل» نحو: ﴿ عذاب أليم ﴾ بمعنى: مؤلم. وتقول:

* أمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعي السَّميعُ *

بمعنى: مُسْمِع.

ومن ذلك وضعهم «مفعولاً» بمعنى فاعل، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ حجاباً مستوراً ﴾ أي ساتراً. وقيل: مستوراً عن العيون، كأنه أُخْذة لا يُحَس بها أحد.

ومن ذلك إقامة الفعل مقام الحال، كقوله جل ثناؤه: ﴿ يأيها النبيّ لم تحرّم ما أَحلَّ الله لك تبتغي مرضاة أزواجك ﴾ أي مبتغياً. وقال:

الريح تبكي شجوَهُ
والبرق يلمع في غمامه

أراد: لامعاً.

(الصاحبي) ٢٠١

٥٨٠ ـ تعَيُّن المراد

أو ادعاء تعيُّنه، من الأسباب التي تقتضي حذف المسند إليه. وقد سبق في باب الحاء.

٥٨١ ـ التعيين

من ضروب القصر الإضافي، وهو أن يتساوى الأمران عند المخاطب. نحو قولك: «ما عليٌّ إلا مسافر» لمن يعتقد اتصافه بالسفر أو الإقامة، من غير علم بالتعيين. وقولك: «ما مسافر إلا عليٌّ» لمن يعتقد أن المسافر علي أو خالد من غير أن يعلمه على التعيين. وسمي (قصر تعيين) لتعيينه ما هو معين عند المخاطب.

وقد جعل القزويني قصر التعيين من التخصيص بشيء مكان شيء، والأولى أن يكون من التخصيص بشيء دون شيء، فإن قولك: «ما علي إلا مسافر» لمن يردّده بين السفر والإقامة، تخصيص له بالسفر دون الإقامة، ولهذا جعل السكاكي قصر التعيين من التخصيص بشيء دون شيء.

وقصر التعيين أعمّ من أن تكون الصفتان فيه متنافيتين أو لا، فكل مثال لقصر الإفراد أو القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس...

٥٨٢ ـ المعاياة

هي (اللغز) وسيأتي في باب اللام.

وانظر «المعمَّى» وقد سبق في هذا الباب.

٥٨٣ ـ التعقيب المصدري

يُعمد إلى التعقيب بالمصدر لضرب من التأكيد لما تقدَّمه، والإشعار بتعظيم شأنه، أو بالضّدّ من ذلك.

مثال الأول: قوله تعالى: ﴿يوم يُنْفَخُ في الصُّور ففزِعَ مَنْ في السّموات ومَن في الأرض إلاّ مَن شاءَ الله وكلٌّ أتوْهُ داخرين وترى الجبال تحسبُها جامدةً وهيَ تمرُّ مرَّ السحاب صُنْعَ الله الذي أتقن كل شيءٍ إنه خبير بما تفعلون. من جاء بالحسنة فله خيرٌ منها وهمْ من فزع يومئذٍ آمنون﴾ فـ «صُنْعَ الله» من المصادر المؤكِّدة لما قبلها، كقوله «وَعْدَ الله» و «صبغة الله».

ألا ترىَ أنه لما جاء ذكر هذا الأمر العظيم الدالّ على القدرة الباهرة، من النفخ في الصُّور، وإحياء الأموات، والفزع، وإحضار الناس للحساب، ومسير الجبال كالسّحاب في سرعتها، وهي عند الرؤية لها والمشاهدة كأنها جامدة، عقّب ذلك بقوله «صُنعَ الله»!

والمعنى أن هذا الأمر العجيب البديع صنع الله.

وأما الثاني ـ وهو ضد الأول ـ وذلك ما يراد به تصغير الشأن، فكقولك إذا أخّرت ذكر إنسان تريد ذمَّه: «قد ركب هواه، واستمرّ على غيِّه، وتمادى في جهله، وسحب ذيل عجبه..» وما أشبه ذلك، ثم تقول: «صُنْعَ الشيطان الذي يخلب النفوس، ويسْلب الألباب..»!

باب الغين

باب الغين

٥٨٤ - الغرابَة

وهي وصف في الكلمة يخلّ بفصاحتها، لكونها غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال عند العرب؛ ومن الغريب لفظ «مسرَّج» في قول العجاج:

أَزْمَانُ أبدتْ واضحاً مفلّجاً
أغرَّ برَّاقاً وطرْفاً أبرجَا
ومُقلةً وحاجباً مُزَجَّجَا
وفاحِماً ومَرْسِناً مُسَرَّجَا

فقد خرج قوله: «مُسَرَّجاً» على أن المراد أنه كالسيف السّريجيّ - نسبة إلى «سُريج» اسم قَين تنسب إليه السيوف - في الدقة والاستواء.

وعلى أنه كالسِّراج في البريق واللمعان.

وعلى أنه مأخوذ من قولهم: «سرَّجَ اللهُ وجهَه» أي حسّنه وبهّجَه، أو جعلَه ذا سَراج وضوء.

فكلمة «مسرَّج» من الغريب الذي يحتاج في فهمه إلى بحث في كتب اللغة، أو إلى تخريج بعيد، وكلا الأمرين مما يوجب الغرابة.

قلتُ: إن تمثيلهم بهذا أو نحوه أدخلُ في باب «المشترك» الذي يحتمل أكثر من معنى منه في باب (الغريب)، لأن كل معنى من المعاني التي قالوها للفظ «مُسرَّج» يصحّ المعنى بها، ولا يوصف اللفظ بالغرابة إلا لخفاء معناه، لا لتعدّد معانيه.

قال ابن سنان الخفاجي في قول أبي تمام:

لقدْ طلعتْ في وجْه مصرَ بوجْههِ
بلا طائرٍ سعْدٍ ولا طائرٍ كهْلِ
وساوسُ آمالٍ ومذهبُ همّةٍ
تخيَّلُ لي بين المطيّة والرّحْلِ

إن «كَهْلاً» هنا من غريب اللغة، وقد روي أن الأصمعيّ لم يعرف هذه

الكلمـة، وليست مـوجـودة في شعـر الهذليين.

وهذه الغرابة قسمان:

القسم الأول: ما يوجب حيرة السّامع في فهم المعنى المقصود من الكلمة التي تتردّد بين معنيين أو أكثر، مثل كلمة «مسرَّجاً» في بيت العجّاج أو رؤبـة السَّـابق، فقد اختلف أئمـة اللغة في تخريجها، فقال ابن دريد: يريد أن أنفها في الاستواء والدقة كالسيف السّريجي، وقال ابنُ سِيده: يريد أنـه في البريق واللمعان كالسّراج.

فلهذا يحتار السّامع في فهم المعنى المقصود، لتردّد الكلمة بين معنيين بدون قرينة تعين المقصود منهما.

وأمّا مع القرينة فلا غرابـة، كلفظ «عزَّر» في قوله تعالى: ﴿ فالذين آمنوا وعزّروه ونصرُوه ﴾ فإن الكلمة مشتركة بأصل وضعها للتعظيم وللإهانة، ولكنّ ذكر النصر قرينة على إرادة التعظيم.

القسم الثاني: ما يعاب استعماله، لاحتياجه إلى تتبّع اللغات، وكثرة البحث عن معناه في المعجمات وكتب اللغة.

ومن هذا القسم ما يعثر على معناه بعد كدّ وصعوبة، وفيه ما لا يوقف على معناه برغم طول البحث والعناء مثل كلمـة «جَحْلَنْجَع» التي وردتْ في قول أبي الهمَيْسَع:

إنْ تمنعي صوتَكِ صوب المدْمعِ
يجْري على الخدّ كضِئْبِ الثعْثعِ
من طمحةٍ صَبيرها جَحْلَنْجعِ[1]
لم يُحصَها الجدولُ بالتنوّعِ

فقد قال صاحب القاموس: ذكروا «جحلنجع» ولم يفسّروه!.

وقالوا: كان أبو الهميسع من أعراب مَدْينَ، وكنّا لا نكاد نفهم كلامه!.

٥٨٥ ـ الاستغراب والطرفَة

قال قدامة: قد يضع الناس في باب أوصاف المعاني (الاستغراب والطرفة) وهو أن يكون المعنى مما لم يسبق إليه.

قال: وليس عندي أن هذا داخل في الأوصاف، لأن المعنى المستجاد إنما يكون مستجاداً إذا كان في ذاته جيّداً. فأمّا أن يقال له «جيّد» إذا قاله شاعر من غير أن يكون تقدمه من قال مثله فهذا غير مستقيم!.

بلى! يقال لما جرى هذا المجرى: «طريف» و «غريب» إذا كان فرداً قليلاً.

---

(١) الطمحة: النظرة. والصبير: السحاب المتراكم. والضئب: الحب. والثعثع: اللؤلؤ.

فإذا كثر لم يسمّ بذلك. و«غريب» و«طريف» هما شيء آخر، غير «حسَن» و«جيّد»!

لأنه قد يكون حسنٌ جيدٌ غيرَ طريفٍ ولا غريبٍ، وطريفٌ غريبٌ غيرَ حَسنٍ ولا جيّد!.

فأما حسنٌ جيّد غير غريب ولا طريف، فمثل تشبيههم الدروع بحباب الماء الذي تسوقه الرياح. فإنه ليس يزيل جودة هذه التشبيه تعاوُر الشعراء إياه قديماً وحديثاً.

وأمّا غريبٌ وطريفٌ لم يسبق إليه، وهو قبيح بارد، فملءُ الدنيا. مثل أشعار قوم من المحدثين سَبقوا إلى البرد فيها.

قال: والذي عندي في هذا الباب أن الوصف فيه لاحق بالشاعر المبتدىء بالمعنى الذي لم يُسبق إليه لا إلى الشعر، إذ كانت المعاني مما لا يجعل القبيح منها حسَناً سَبْق السّابق إلى استخراجها. كما لا يجعل الحَسَن قبيحاً الغفلةُ عن الابتداء بها.

وأحسبُ أنه اختلط على كثير من الناس وصف الشعر بوصف الشاعر، فلم يكادوا يفرِّقون بينهما. وإذا تأملوا هذا الأمر نِعِمّاً علموا أن الشاعر موصوف بالسّبق إلى المعاني، واستخراج ما لم يتقدمه أحد إلى استخراجه، لا الشعر[1]...

٥٨٦ - الغريب

من (التشبيه) هو ما يحتاج إلى نوع فكرة وتأمّل. وضدّه (القريب) وسيأتي في باب القاف.

ومثال التشبيه (الغريب) الذي يحتاج في إدراكه إلى دقة نظر وقوّة فكر، تشبيه الشمس بالمرآة في كفّ الأشلّ في قول الشاعر:

* والشمسُ كالمرآة في كفّ الأشلّ *

فقد قرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون، فالهيئة حاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة، وما يحصل من الإشراق بسبب تلك الحركة من التموج والاضطراب، حتى يُرى الشعاع كأنه يهمّ بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بدا له إلى الانقباض، كأنه يجتمع من الجوانب إلى الوسط، فإن الشمس إذا أحدَّ الإنسان النظر إليها ليتبين جِرْمها وجدها مؤدّية لهذه الهيئة، وكذا المرآة إذا كانت في يد الأشلّ. ومثله قول المهلبيّ الوزير:

(١) نقد الشعر ٧٣.

والشمسُ من مشرقها قد بدتْ
مشــرقــةً ليس لهــا حــاجبُ
كــأنهــا بَــوْتقــةُ أحـميَـتْ
يـجــولُ فيهــا ذهــبٌ ذائـبُ

فإنّ البوتقة إذا أحميت، وذاب فيها الذهب، تشكل بشكلها في الاستدارة، وأخذ يتحرّك فيها بجملته تلك الحركة العجيبة، كأنه يهمّ بأن ينبسط حتى يفيض من جانبها، لما في طبعه من النعومة، ثم يبدو له فيرجع إلى الانقباض، لما بين أجزائه من شدة الاتصال والتلاحم. وذلك لأنه ليس فيه غليان على الصفة التي تكون في الماء ونحوه مما يتخلّله الهواء. ونحو تشبيه الخمر في الكأس في لونها بمداهن دُرٍّ حشْوُهنّ عقيق. ومثل تشبيه حمرة الشقائق مع خضرة أعوادها بأعلام ياقوت منصوبة على رماح من زبرجد.. إلى غير ذلك ممّا يحتاج إلى مزيد فكرة ونظر.

٥٨٧ - الغُرُّ

(الأبيات الغُرّ) ذكرها ثعلب في «قواعد الشعر» وقال: إن واحدها «أغرّ» وهو ما نجم من صدر البيت بتمام معناه دون عجُزه، وكان لو طرح آخره لأغنى أوّله بوضوح دلالته. لأن سبيل التكلم الإفهام، وبغية المستعلم الاستفهام. فأخفّ الكلام على الناطق مئونة، وأسهله على السامع محملاً، ما فهم من ابتدائه مراد قائله، وأبان قليلُه، ووضح دليلُه.

فقد وصفت العرب الإيجاز فقرّظته، وذكرت الاختصار ففضّلْته. فقالوا: «لمحة دالة لا تخطىء ولا تبطىء» و«وحْيٌ صرّح عن ضمير» و«أوْمأ فأغنَى». كقول الخنساء:

وإنَّ صخْراً لتأتَم الهُداةُ به
كأنه علَمٌ في رأسه نارُ

وقول زهير بن أبي سلمى:

أخو ثقةٍ لا تُذهِبُ الخمرُ مالَهُ
ولكنّه قد يُذهبُ المالَ نائلُهْ

وقول حسّان بن ثابت:

رُبَّ حلمٍ أضاعَه عدمُ الما
لِ وجَهلٍ غطّى عليه النعيمُ

٥٨٨ - الإغراق

من المبالغة، مأخوذ من قولهم: «أغرقَ الفرسُ» إذا استوفى الحدَّ في جريه، وهو عند البلاغيين أن يكون الوصفُ المدَّعى ممكناً عقلاً لا عادةً. وذلك كقول الشاعر:

ونكرِمُ جارَنا ما دامَ فينا
ونتْبِعُه الكرامةَ حيثُ مالا

فإنه ادَّعى أن جاره لا يميل عنه إلى جهة إلّا وهو يتبعُه الكرامة، وهذا ممتنع عادةً، وإن كان غير ممتنع عقلاً.

وقال ابن حجّة: إن هذا النوع فوق المبالغة ولكنه دون (الغلوّ). وهو في الاصطلاح إفراط وصف الشيء بالممكن البعيد وقوعه عادة، قال: وقلّ من فرّق بينهما، وغالب الناس عندهم المبالغة، والإغراق والغلوّ نوع واحد. . . وكل من الإغراق والغلوّ لا يعدّ من المحاسن إلّا إذا اقترن بما يقرّبُه إلى القبول، كقد للاحتمال، ولو للامتناع، وكاد للمقاربة، وما أشبه ذلك من أنواع التقريب. وما وقع شيء من الإغـراق والغلوّ في الكتاب العزيز، ولا في الكلام الفصيح إلا مقروناً بما يخرجه من باب الاستحالة، ويدخله في باب الإمكان، مثل كاد ولو، وما يجري في مجراهما كقوله تعالى: ﴿ يكاد سنَا برقِهِ يذهبُ بالأبصار ﴾ إذ لا يستحيل في العقل أنّ البرق يخطف الأبصار، ولكنه يمتنع عادة. وما زاد وجه الإغراق هنا جمالاً إلا تقريبه بكاد، واقتران هذه الجملة بها هو الذي صرفها إلى الحقيقة، فقلبت من الامتناع إلى الإمكان[1]. .

ولا يؤخذ على ابن حجة فيما قال إلا خلطه بعض أمثلة (الاستغـراق) بأمثلة (الغلوّ)، كاستشهاده على تقريب نوع الإغراق بلو بقول زهير:

لو كان يقعدُ فوق الشمس من كرمٍ
قومٌ بأولهم أو مجـدهمْ قعدُوا

فإنّ قعود قوم أيّاً ما كانوا فوق الشمس مما يدخـل في باب المستحيـل عقلاً وعادةً!.

وانظر (المبالغة) وقد سبقت في باب الباء.

وانظر (التبليغ) وقد سبق في باب الباء أيضاً.

وانظر (الغلوّ) وسيأتي في هذا الباب.

٥٨٩ ـ الاستغراق الحقيقي

سبق في (أل الجنسيـة) في بـاب الهمزة.

٥٩٠ ـ الاستغراق العرفي

سبق في (أل الجنسيـة) في بـاب الهمزة.

٥٩١ ـ الإغـراء

من الأغراض البلاغية التي يخرج بها النداء عـن معناه الأصلي، كقولك لمن

(١) انظر (خزانة الأدب) ٢٢٧.

جاء يتظلم: «يا مظلوم» لتغريه بالحديث وبثّ شكواه.

٥٩٢ - الغصْب

من ضروب الأخذ. وذلك مثل ما صنع الفرزدق بالشمردل اليربوعي، وقد سمعه ينشد في محفل من المحافل:

فما بيْن من لم يُعْطِ سمعاً وطاعةً
وبين تميمٍ غيرُ حزِّ الحلاقِمِ

فقال له الفرزدق: والله لتدَعنّه أو لتدَعنَّ عِرضك، فقال الشمردل: خذْه، لا بارك الله لك فيه!.

وقال ذو الرُّمّة بحضرة الفرزدق: لقد قلتُ أبياتاً إنّ لها لَعروضاً، وإن لها لمراداً ومعنى بعيداً! قال له الفرزدق: وما قلت؟ فقال: قلت.

أحينَ أعاذتْ بي تميمٌ نسَاءها
وجُرِّدْتُ تجريدَ اليماني من الغِمْدِ
ومدّتْ بضبْعَيّ الرِّبَابُ ومالكٌ
وعمروٌ وسالتْ من ورائي بنو سعدِ
ومن آلِ يربوعٍ زُهاءٌ كأنّهُ
دُجى الليلِ محمودُ النكاية والرِّفدِ

فقال له الفرزدق: إياك وإياها، لا تعودَنّ إليها، وأنا أحقّ بها منك! قال ذو الرُّمّة: والله لا أعود فيها، ولا أنشدها أبداً إلاّ لك!

قال ابن رشيق: سمعت بعض المشايخ يقول (الاصطراف) في شعر الأموات مثل (الإغارة) على شعر الأحياء، إنما هو أن يرى الشاعر نفسه أولى بذلك الكلام من قائله[١]!.

٥٩٣ - غلبة الفروع على الأصول

هذه تسمية أبي الفتح عثمان بن جنّي للتشبيه المقلوب الذي يجعل فيه المشبه مشبهاً به، والمشبه به مشبهاً. وقال إنه فصل من فصول العربية طريف تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الأعراب، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة[٢].

وانظر (المقلوب) وسيأتي في باب القاف.

وانظر (المنعكس) وقد سبق في باب العين.

٥٩٤ - تغليب غير المتصف بالشرط

تغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به من الأغراض البلاغية التي تسوّغ استعمال (إنْ) في حالة الجزم

(١) العمدة ٢/٢١٩.

(٢) انظر كتاب (الخصائص) ١/٣٠٨.

بوقوع الشرط خلافاً للأصل. كما إذا كان الصدق مقطوعاً به بالنسبة إلى زيد، ولكنه مشكوك فيه بالنسبة إلى عمرو. فتقول لهما: إن صدقتما نجزْتُما، فتغلّب جانب عمرو المشكوك في صدقه على جانب زيد المقطوع بصدقه.

وأما قوله تعالى: ﴿ وإن كنتم في رَيْب ممّا نزّلنا على عبدنا فأتوا بسورةٍ من مثله ﴾ ففيه احتمالان: التغليب والتوبيخ.

وبيان الاحتمال الأول، وهو التغليب، أنّ المخاطَبين فريقان: فريق مرتابون حقيقة، وفريق كانوا يعرفون الحق ولكنهم ينكرونه عناداً، وهؤلاء لا يتصفون بالريب، فالريب مقطوع بعدم وقوعه منهم، وقد غلّب غير المرتابين على المرتابين. ولكن المقام بعد هذا التغليب سيصير مقام جزم بعدم وقوع الارتياب، وهو ما لا تصلح له «إنْ» لأنها إنما تستعمل في موضع الشك. ومن أجل ذلك كان لا بدّ من خطوة أُخرى، وهي تنزيل ذلك الريب المقطوع بعدم وقوعه منزلة المشكوك في عدم وقوعه على سبيل الفرض، كما يفرض المحال لتبكيت الخصم، كما في قوله تعالى: ﴿ قلْ إن كان للرحمن ولد ﴾.

وأما الاحتمال الثاني فبيانه أن الخطاب هنا موجّه إلى المرتابين فحسب، وليس في المخاطبين غير مرتاب. فالرِّيب هنا إذن مقطوع بوقوعه، ولكنّه نزّل منزلة المشكوك فيه قصداً إلى التوبيخ والدلالة على أن من الواجب ألّا يكون هذا الريب إلا على سبيل الفرض كما يفرض المحال، لاشتمال المقام من الآيات على ما فيه كفاية لإزالته من صدور المرتابين، على نحو ما قلنا في قوله تعالى: ﴿ أفنضربُ عنكم الذِّكر ﴾..

٥٩٥ ـ المغَالطة المعنويّة

هي أن تكون اللفظة الواحدة دالّة على معنيين على جهة الاشتراك، فيكونان مرادين بالنيّة دون اللفظ. وذلك لأن الوضعَ في اللفظة المشتركة أن تكون دالة على معنيين فصاعداً على جهة البدليّة. هذا هو الأصل في وضع اللفظ المشترك.

فإذا كان المعنيان مرادين عند إطلاقها فإنما هو بالقصد دون اللفظ.

والتفرقة بين المغالطة والإلغاز، هو أن (المغالطة) إنما تكون بالألفاظ المشتركة، وهي دالةٌ على أحدهما على جهة البدلية وضعاً، وقد يرادان جميعاً بالقصد والنيّة.

بخلاف (الإلغاز) فإنه ليس دالاً على معنيين بطريق الاشتراك، ولكنه دالّ على معنى من جهة لفظه، وعلى المعنى الآخر من جهة الحدْس، لا بطريق اللفظ.

ومثال المغالطة المعنوية ما قاله أبو الطيّب المتنبّي:

يشلّهمُ بكلِّ أقبَّ نَهْدٍ
لفارسه على الخيل الخيارُ
وكلِّ أصمَّ يَعْسِلُ جانباه
على الكعبين منه دمٌ معارُ
يغادرُ كلَّ ملتفتٍ إليه
ولبّته لثعلبه وِجَارُ

فالثعلب هو الحيوان المعروف، والثعلب هو طرف سنان الرمح مما يلي الصَّعْدة. فلما اتفق الاسْمان حسُنَ لا محالة ذكر الوجار، لما كان الوجار يصلح لهما جميعاً، فاللّبة وِجارُ ثعلب السّنان، وهو بمنزلة جُحر الثعلب أيضاً.

ومن ذلك ما أنشد لبعض العراقيين يهجو رجلاً كان على مذهب أحمد ابن حنبل، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، فقال فيه:

فمنْ مبلغٌ عنّي الوجيهَ رسالةً
وإن كان لا تُجْدي لديه الرسائلُ
تمذْهبْت للنعمان بعد ابن حنبلٍ
وفارقْته إذا أعوزتْك المآكلُ
وما اخترْتَ رأيَ الشافعي تديّناً
ولكنّما تهوَى الذي هو حاصِلُ
وعمّا قليلٍ أنت لا شكّ صائرٌ
إلى مالكٍ فاسمعْ لما أنا قائلُ

فـ «مالك» ها هنا يصلح أن يكون مالك بن أنَس صاحبَ المذهب، ويصلح أن يكون مالكاً خازنَ النار. فهذه مغالطة لطيفة كما ترى.

٥٩٦ ـ المغالطة

هي تسمية عبد القاهر الجرجاني لما سمّاه البلاغيّون «الأسلوب الحكيم». وقد سبق في باب السّين.

٥٩٧ ـ الإغلاق

هو (التعقيد) وقد سبق في باب العين.

٥٩٨ ـ الغُلوّ

قال قدامة: إني رأيت الناس مختلفين في مذهبين من مذاهب الشعر، وهما الغلوّ في المعنى إذا شرع فيه، والاقتصار على الحدّ الأوسط فيما يقال منه. وأكثر الفريقين لا يعرف من أصله ما يرجع إليه ويتمسّك به، ولا من اعتقاد خصمه ما يدفعه، ويكون أبداً مضادّاً له؛ لكنّهم

يخبطون في ظلماء، فمرّة يعمد أحد الفريقين إلى ما كان من جنس قول خصمه فيعتقده، ومرّة يعمد إلى ما جانس قوله في نفسه، فيدفعه ويعتقد نقيضه. وقد شهدْت أنا ممن هذه سبيله قوماً يقولون إنّ قول المهلهل بن ربيعة:

فلولا الريحُ أسمِعَ من بحجْرٍ
صليلَ البيْض تُقرعُ بالذكور

خطأ، من أجل أنه كان بين موضع الوقعة التي ذكرها وبين «حَجْر» مسافة بعيدة جدّاً. وكذلك يقولون في قول النمر ابن تَوْلب:

أبقَى الحوادثُ والأيامُ من نمرٍ
أسْبادَ سيف قديم إثرهُ بادِ
تظلّ تحفِرُ عنه إن ضربْتَ به
بعد الذراعين والسّاقين والهادي

وكذلك قول أبي نواس:

وأخفْتَ أهلَ الشّرْك حتى أنّه
لَتخافُك النّطفُ التي لم تُخْلقِ

ثم رأيت هؤلاء بأعيانهم في وقت آخر يستحسنون ما يرون من طعن النابغة على حسّانَ بن ثابت في قوله:

لنا الجفَناتُ الغُرُّ يلمعْنَ بالضُّحا
وأسيافنا يقطرْن من نجدةٍ دمَا

وذلك أنهم يرون موضع الطعن على حسّان إنّما هو في قوله «الغُرُّ»، وكان ممكناً أن يقول «البِيض»، لأن الغُرَّة بياض قليل في لونٍ آخر غيره كثير. وقالوا: لو قال «البيض» لكان أكثر من «الغرّ».

وفي قوله: «يلمعن بالضّحا» ولو قال «بالدّجى» لكان أحسن، وفي قوله: «أسيافنا يَقطرْن من نجدة دماً»، ولو قال: «يجرين» لكان أحسن، إذ كان الجرْي أكثر من القطْر.

فلو أنهم يحصلون مذهبهم لعلموا أن هذا المذهب في الطعن على شعر حسّان غير المذهب الذي كانوا معتقدين له من الإنكار على مهلهل والنمر وأبي نواس، لأن المذهب الأول إنما هو لمن أنكر الغلوّ، والثاني لمن استجاده..

ويعود قدامة إلى ما بدأ بذكره من الغلوّ والاقتصار على الحدّ الأوسط، فيقول: إن الغلوّ عندي أجود المذهبين، وهو ما ذهب إليه أهل الفهم بالشعر، وكذلك يرى فلاسفة اليونانيين في الشعر على مذهب لغتهم[1]..

و (الغلوّ) عند أبي هلال العسكري هو تجاوز حدّ المعنى، الارتفاع فيه إلى غاية لا يكاد يبلغها، كقول الله تعالى:

(١) انظر (نقد الشعر) ٢٨.

﴿ وبلغَت القلوبُ الحناجر ﴾، وقال تأبّط شراً:

ويـوم ٍكيـومِ العيكتين وعَـطْفـة
عطفْتُ وقد مسّ القلوبَ الحناجرُ[1]

وقال الله تعالى: ﴿وإنْ كان مكرُهم لَتزول منه الجبال﴾ بمعنى لتكاد تزول منه... وقال الشاعر:

يتقارضُونَ إذا الْتَقَوْا في موْطنٍ
نـظراً يزيـلُ مـواطىءَ الأقـدامِ

و «كاد» إنما هي للمقاربة، وهي أيضاً مع إثباتها توسّع، لأن القلوبَ لا تقارب البلوغ إلى الحناجر وأصحابها أحياء.

وقوله تعالى: ﴿ لا يدخلون الجنّة حتّى يلجَ الجملُ في سَمّ الخِيَاط ﴾ وهذا إنما هو على البعيد. ومعناه: لا يدخل الجمل في سمّ الخياط، ولا يدخل هؤلاء الجنّة.

وقال أعرابي: لنا تمرةٌ فطساء جرداء، تضع التمرةَ في فيك، فتجد حلاوتها في كعْبك!.

ووصف أعرابي فرسه فقال: إنَّ الوابل لَيصيب عَجُزَه، فلا يبلغ مَعْرَفته حتى أبلغَ حاجتي!.

وذمّ أعرابيّ رجلًا فقال: يكادُ يُعْدي لُؤمُه من تسمّى باسمه!

قال أبو هلال: ومن عيوب هذا الباب أن يخرج فيه إلى المحال، ويشوبه بسوء الاستعـارة وقبيـح العبـارة. كـقـول أبي نواس في الخمر:

تـوهّمتُها في كـأسِـهـا فكـأنّمـا
توهّمْتُ شيئاً ليس يُدرك بالعقل

وصفراء أبقى الدهرُ مكنونَ رُوحها
وقد مات من مخبورِها جوهرُ الكلِّ

فما يرتقي التكييفُ منها إلى مدىً
تحـدُّ بـه إلّا ومن قبله قبْـلُ

فجعلها لا تدرك بالعقل، وجعلها لا أوّل لهـا. وقـولـه: «جـوهـر الكـلّ» و «التكييف» في غـاية التكلّف ونهـاية التعسّف.

ومثل هذا الكلام مردود، ولا يُشتغل بالإحتجاج عنه له، والتحسين لأمره. وهو بتـرك التـداول أولى، إلّا على وجـه التعجب منه ومن قائله[1].

٥٩٩ ـ الغُلـوّ

عند البلاغيين من أقسام المبالغة الثلاثة:

١ ـ **التبليغ**: وقد سبق في باب الباء.

(٢) العيكتان اسم موضع.

(١) أبو هلال في كتاب (الصناعتين) ٣٦٤.

٢ - والإغراق: وقد تقدم في هذا الباب.

٣ - والغلو:

ومعنى (الغلو) عندهم أن يكون الأمر المدَّعَى غير ممكن عقلاً، ويلزم ألاَّ يكون ممكناً عادة أيضاً، كقول أبي نواس:

وأخفْتَ أهلَ الشِّرْكِ حتى إنه
لَتخافك النطفُ التي لم تُخْلَقِ

فإن خوف النطف الغير المخلوقة ممتنع عقلاً وعادةً.

والمقبول من هذا الغلوّ أصناف:

أحدها: ما أُدخل عليه ما يقرّبه إلى الصِحّة نحو لفظة «يكاد» في قوله تعالى: ﴿ يكاد زَيْتُها يضيء ولو لم تمسَسْه نار﴾. وفي نحو قول الشاعر:

ويكادُ يخرجُ سرعةً عن ظِلِّه
لو كان يرغبُ في فراقِ رفيقِ

والثاني: ما تضمّن نوعاً حسناً من التخييل، كقول أبي الطيب:

عَقدتْ سَنابكُها عليها عِثْيَراً
لو تبتغي عَنَقاً عليه لأمكنا[1]

فلا شك أن مشي الخيل على الغبار في الهواء، وهو مدَّعَى الشاعر، محال، لضعف مقاومته ثقل الخيل لوهنه. ولكن يخيّل إلى الوهم تخييلاً حسناً من ادّعاء كثرته، وكونه كالجبال في الهواء. فصار مقبولاً بخلاف إخافة النطف في بيت أبي نواس المتقدم.

وقد اجتمع إدخال ما يقرّبه إلى الصحة وتضمّن التخييل الحسن في قول القاضي الأرّجاني:

يخيّلُ لي أن سُمّر الشُّهب في الدُّجَى
وشُدَّتْ بأهدابي إليهنَّ أجْفَاني

أي: يقع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها، وأنّ أجفان عيني قد شدَّت بأهدابها إلى الشهب، لطول ذلك الليل وغاية سهري فيه. وهذا تخييل حسن، ولفظ «يخيّل» يزيده حسناً.

والثالث: ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة، أي الإتيان بما يكون للتضاحك وعدم المبالاة بما يؤتي من منكر أو غيره، والإتيان بما يراد من غير رعاية لفساده أو صحّته. وذلك كقول الشاعر:

أسكرُ بالأمْسِ إن عزمت على الـ
ـشُّربِ غداً إن ذا من العَجبِ

ولا شكّ أنّ سكره بالأمس إن عزم

(١) السنابك: حوافر الجياد. والعثير الغبار. والعنق السير المسرع.

على الشرب غداً محال، إن أُريدَ بالسّكر ما يترتّب على الشرب، وهو المقصود هنا.

ولكن لما أتى بهذا الكلام على سبيل الهـزل لمجـرّد تحسيـن المجـالس والتضاحك، وعلى سبيل الخلاعة إذ لم يبالِ بما ينكر وما يصحّ وما يفسد كما يلوح ذلك على برنامج الكلام لدلالته على أنه مشغوف بالشرب، وعلى عدم مبـالاته بقبيـح ينهي عنه، قُبِـل الغلو الموجود فيه.

٦٠٠ ـ الاستغاثـة

من الأغراض البلاغية التي يخرج بها النداء عن معناه الأصلي ـ وهـو طلب الإقبال ـ نحو: يا ناصرَ العدل للمظلوم! ويا أهل الإحسان لذوي العُدْم!.

٦٠١ ـ غير الخارج

من وجه الشبه ما يكون تمام ماهية الطرفين، أو جزءاً منها، كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهمـا أو جنسهما أو فصلهما، كما يقال: هذا القميص مثل ذلك القميص في كونهما كتاناً أو ثوباً من الحرير أو من القطن.

٦٠٢ ـ غير الرئيسة

الجملة غير الرئيسة عند علماء المعاني هي الجملة التي لا تستقـل بنفسهـا، ولكنها تكون قيداً في غيرها.

راجع معنى (القيد) وسيأتي في باب القاف.

وانظر (الرئيسة) وقد سبقت في باب الراء.

٦٠٣ ـ غير الطلبي

أحد قسمي (الإنشاء) الطلبي ـ وقد سبق في باب الطاء ـ وغير الطلبي.

والإنشاء (غير الطلبي) وهو مـا لا يستـدعي مطلوبـاً غيـر حـاصـل وقت الطلب.

ويكون بصيغ المدح والذمّ، وصيغ العقود، والقسم، والتعجّب، والرجـاء ويكون بربَّ ولعلّ، وكم الخبريّة.

١ ـ أمـا المدح والـذم فيكونـان بنِعْمَ وبئْسَ، وما جرى مجراهما نحو: حبّذا ولا حبّذا، والأفعال المحوّلة إلى «فَعُلَ» نحو: طاب محمد نفساً، وخَبُثَ فلانٌ أصلاً.

٢ ـ وأمـا صيغ العقـود فـإنهـا تكـون بـالمـاضي كثيـراً، نحـو: بِعْتُ:

واشتـريتُ، ووهبْت، وأعـتقت، وتكون بغير الماضي قليلًا، نحو: أنا بائع، وعبدي حرّ لوجه الله تعالى.

٣ ـ وأما القسم فإنه يكون بالواو، وبالباء، وبالتاء، وبغيرها، نحو: لَعُمْرك ما فعلت كذا!.

٤ ـ وأما التعجّب، فيكون قياساً بصيغتين «ما أفعلَه»! و«أَفْعِلْ به» وسماعاً بغيرهما، نحو: لله درُّه عالماً! وقوله تعالى: ﴿ كيف تكفُرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ﴾!.

٥ ـ وأما الرجاء فيكون: بعسَى، وحَرَى، واخلولَق، نحو قوله تعالى: ﴿ عسَى الله أن يأتيَ بالفتح ﴾.

ولا يبحث علماء البلاغة في الإنشاء غير الطلبي، لأن أكثر صيغه في الأصل أخبارٌ نقلت إلى الإنشاء.

٦٠٤ـ غيرُ المحْض

من (التجريد) سبق في باب الجيم.

٦٠٥ ـ التغايُر

وهو أن يتضادّ المذهبان في المعنى حتى يتقادما ثم يصحّا جميعاً. وذلك من افتنان الشعراء وتصرّفهم وغوص أفكارهم.. من ذلك قول بعض العرب المتقدمين يذكر قوماً بأنهم لا يأخذون إلّا القَوَد[1] دُون الدِّية:

لا يشربُون دماءَهم بأكفِّهم
إنَّ الدِماءَ الشافياتِ تُكالُ

وقال آخر، وقد أخذ بثأره إلّا أنه ـ فيما زعم ـ قتل دون من قتل له ـ ويروى لامرأة حارثية ـ:

فيقتل خيرٌ بامرئٍ لم يكنْ لهُ
وفاءً، ولكنْ لا تكايُلَ بالدَّمِ

زعم أن قتيله قليل المثل والنظير، فمتى لم يقتل به إلّا نظيره بَعُد انتقامه، وعسُر إدراكه الثأر، فقال إن الدماء ليست مما يكايلُ به في الحقيقة. وقيل إنما يعني بذلك أن الإسلام لما جاء أزال المكايلة بالدم، فكانوا لا يقتلون بالرئيس إلّا رئيساً مثله..

ومن هذا الباب قول أبي تمام في التكرُّم يفضّله على الكرم المطبوع:

قد بلَوْنا أبا سعيدٍ حديثاً
وبلونا أبا سعيدٍ قديما
ووردْنا سائحاً وقليباً
ورعيناهُ بارضاً وجميما

(١) القود بفتحتين: القصاص، وأقاد القاتل (بفتح اللام) بالقتيل: قتله به.

فعلمْنا أنْ ليس إلّا بشقّ النفـ
ـس صار الكريمُ يدْعى كريما

وقال أبو الطيّب في خلافه:

لــو كفَـر العــالمــون نعمتَــه
لمَـا عـدتْ نفسُـه سجـايـاهـا
كالشمس لا تبتغي بما صنعتْ
تـكـرِمـةً عنـدهم ولا جـاهـا

وأصل معنى قول أبي الطيب من قول بشّار:

ليسَ يُعـطيـك للرّجـاء وللخـو
فِ، ولكن يَلذُّ طعمَ العـطاءِ

وقال البحتري في نحو ذلك:

لا يُتعِبُ النائلُ المبذولُ هِمّتَهُ
وكيف يُتعبُ عينَ الناظرِ النظرُ

وكان أبو الطيب لقدرته واتساعه في المعاني كثيراً ما يخالف الشعراء، ويغاير مذاهبهم.. ألا ترى إلى قول علي بن العباس النوبختي، وهــو في روايـة الجرجاني لابن الروميّ، يصف القلم ويفضّله على السيف، وكتب بذلك إلى علي بن مقلة في قصيدة:

إن يَخْدم القلمُ السيفَ التي خضعتْ
له الرقابُ ودانتْ خوفَـه الأممُ
كذا قضى الله للأقلام مُذ بُرِيَتْ
أن السيوفَ لها مذْ أُرهفتْ خَدمُ

فالموتُ، والموتُ لا شيءٌ يُعادله،
ما زال يتبعُ ما يجْري به القلمُ

وهـذا كلام متقن البنيـة، صحيـح المعنى، لا مطعن فيه، فجاء أبو الطيّب فخالفه، وذهب مذهباً آخر يشهد بصحته العيان، ويصححه البرهان[1]، فقال:

حتى رجعْتُ وأقلامي قوائلُ لي
المجدُ للسّيفِ ليس المجدُ للقلمِ
اكتبْ بذا أبداً قبلَ الكتاب بها
فإنّما نحنُ للأسيافِ كـالخَدمِ

والمغايرة هنا مليحة، لكن المعنى مأخوذ من قول أبي تمام:

السيف أصدقُ أنباءً من الكُتب
في حدّه الحدّ بين الجِدّ واللعبِ

٦٠٦ ـ التغَايـر

هو تغاير المذهبين إما في المعنى الواحد بحيث يمدح إنسان شيئاً أو يذمه، أو يذمّ ما مدحه غيره، وبالعكس، أو يفضل شيئاً على شيء، ثم يعود فيجعل المفضول فاضلاً، والفاضـل مفضولاً. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قال الملأ الذين استكبّروا من قومه لِلَّذِينَ استُضْعفوا لمن آمن منهم أتعلمون أن صالحاً مرسَلٌ من ربه؟ قالوا: إنا بما أُرسِل به مؤمنون. قال

(١) انظر كتاب (العمدة) ٢/٢٨٣.

الـذين استكبروا إنّـا بالـذي آمنتم به كافرون ﴾ فغاير بعضهم بعضاً في باب «الـطاعة والعصيـان» بعد التغـايـر في مقالهم، واعتقادهم في نياتهم.

وهذا هو ما يغاير به الإنسان فيه غيرَه.

وأمّا ما يغاير فيه نفسه، فمنه قول قريش عن القرآن: ﴿ ما سمعنا بهذا في آبـائنا الأوّلين ﴾ إنكـاراً منهم لغـرابـة أسلوبه، وما بهرهم من فصاحته. ويلزم من هذا الكلام إقرارهم بالعجز عنه، ثم غايروا أنفسهم في وقت آخر، فقالوا: ﴿ قد سَمِعنا لو نشاء لقلْنا مثلَ هذا ﴾ ولو كان القولان في وقت واحد لكان ذلك تنـاقضـاً، وهــو عيب، ولم يعـدّ من المحـاسن، لكن لوقـوعه في زمـانين مختلفين، ووقتين متباينين لا يعدّ من العيوب، واعتدّ به من المحاسن. ولذلك سمّي تغايراً، لا تناقضاً.

ومن التغاير تغـاير المعنى لمغـايرة اللفظ. مثل قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاقٍ نحن نرزقكم وإياهم ﴾ فإنّ ذلك غير قوله في هذا المعنى بعينه في بني إسـرائيل: ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشيةَ إملاقٍ نحن نرزقهم وإياكم ﴾.

فقدّم في الآية الأولى وعده بالرزق للآباء على وعده برزق الأبناء. وفي الآية الثانية بالعكس.

وسبب المغايرة بينهما أن الخطاب في الأنعام للفقراء، بدليل قوله تعالى: ﴿ من إملاق ﴾ فاقتضت البلاغة تقديم وعْدهم، أعني الآبـاء المملِقين بمـا يغنيهم من الرزق، واقتضت البلاغة تكميل المعنى بقوة الأبناء بعد عدة الآباء، ليكمل سكون النفس، ولم يبق لها تعلّق بشيء. وفي بني إسرائيل الخطاب للأنبياء بدليل قوله تعالى: ﴿ خشية إملاق ﴾ فإنه لا يخشى الفقر إلّا الغنيّ. أما الفقير ففقره حاصل، فـاقتضت البلاغـة تقديم وعـد الأبنـاء بالرزق، ليشيـر هذا التقـديم إلى أنه سبحانه هو الذي يرزق الأبناء، ليزول ما توهّم الأغنياء من أنهم بإنفاقهم على الأبناء يصيرون إلى الفقر بعد الغنى، ثم كمل الطمأنينة بعدتهم بالرزق بعد عِدَة أبنائهم[1].

٦٠٧ ـ التَّغْييـر

عند قدامة من عيوب (ائتلاف اللفظ والوزن) وهو أن يُحيل الشاعر الاسم من حاله وصورته إلى صورة أُخرى إذا اضطرّه العروض إلى ذلك. كما قال بعضهم

(١) ابن أبي الأصبع (بديع القرآن) ١٠٦.

يذكر سليمان عليه السلام:

* ونَسْجُ سُليمٍ كلَّ قَضّاءَ ذائل[1] *

وكما قال آخر:

* ... من نسْجِ داودَ أبي سَلاَّمِ[2] *

قال ابن فارس في رسالته في ذم الخطأ في الشعر: وأي خطأ أقبح من قول القائل في صنعة درع... فإنه لم يرضَ أن جعل الصنعة لسليمان، وهي لداود عليهما السلام، حتى جعل اسمه «سلاّماً»!

٦٠٨ - الإغارة

هي أن يصنع الشاعر بيتاً، ويخترع معنى مليحاً، فيتناوله من أعظم منه ذكراً، وأبعد صوتاً، فيروى له دون قائله.

وذلك مثل ما فعل الفرزدق بجميل بن معمر، وقد سمعه ينشد قوله:

نرى الناس ما سِرْنا يسيرُونَ خَلْفَنا
وإنْ نحْن أوْمأنا إلى الناسِ وقّفُوا

فقال الفرزدق: متى كان الملك في بني عذرة؟ إنما هو في مُضَر، وأنا شاعرها، فغلب الفرزدق على البيت، ولم يتركه جميل، ولا أسقطه من شعره.

وقد زعم بعض الرواة أن الفرزدق قال لجميل: تجافَ لي عنه! فتجافى جميل عنه، والأول أصحّ. فما كان هكذا فهو (إغارة).

ويرى قومٌ أن «الإغارة» أخذُ اللفظ بأسره والمعنى بأسره، وأن «السّرَق» أخذُ بعض المعنى أو بعض اللفظ، سواء أكان ذلك لمعاصر، أم كان لقديم.

قلتُ: والفرق حينئذ بين الإغارة والغصْب أنّ الشاعر في الغصْب يتنازل عن شعره لمن غصَبه، ولكنه في الإغارة لا ينزل له عنه.

---

(١) القضاء: الدرع المسمورة، وذائل: ذات ذيل.

(٢) قطعة من بيت للحطيئة، وتمام هذا البيت:

فيه الرماح وكل سابغة
جدلاء محكمة من صنع سلام

باب الفاء

باب الفاء

٦٠٩ - التفاؤل

وبعثه في نفس السّامع بذكره ما يسرّه، من الأغراض البلاغية التي تسوّغ العدول عن لفظ الفعل المستقبل إلى الماضي في الشرط بـ (إنْ) و (إذا)، وذلك لأن الجملة الشرطية تكون مع كل منهما فعلية استقبالية، إذ هما لتعليق مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في المستقبل. ويكون بعث التفاؤل في نفس السّامع إذا كان يتمنى شيئاً، فيعمد المتكلم إلى التعبير له بالماضي الذي يشعر بحصول ما يتمناه. وذلك نحو: إن نجحتَ فكيف يكون شكرك لله؟.

٦١٠ - التفاؤل

بتقديم ما يسرُّ المخاطب، من الأغراض البلاغية التي تقتضي تقديم المسند، نحو قول الشاعر:

سَعِدتْ بغُرّة وجهكَ الأيامُ
وتزيَّنتْ بلقائك الأعوامُ

فقد قدّم المسند، وهو «سَعِدَ» رغبة في إسماع المخاطب ما يسرّه وما يتفاءل به، ونحو قولك لمريض: في عافية أنت.

٦١١ - التفاؤل

من الأغراض البلاغية التي تدعو إلى العدول عن أسلوب الإنشاء إلى أسلوب الخبر. نحو: «هداك الله للتقوى» كأن الهداية والتوفيق قد حصلا بالفعل، فأخبر عنهما.

٦١٢ - التفخيم

من الأغراض البلاغية التي تقتضي تنكير المسند، لما يفيده التنكير عندئذٍ من أن المسند بلغ من خطورة الشأن

وسموّ المنزلة حدًّا لا يدرك كنهه. وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هدىً للمتّقين﴾. فقد دلّ بتنكير المسند «هدىً» على فخامة هداية الكتاب وكمالها.

هذا على اعتبار أن «هدى» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو هدىً، أو خبر المبتدأ «ذلك الكتاب». وأما إن أُعربَ حالاً فهو خارج عن اعتباره مسنداً - إذ أن الحال قيد في الجملة - وإن كان التنكير فيه للتفخيم والتعظيم أيضاً.

٦١٣ - التفخيـم

من أقسام (الإشارة). ذكر ذلك ابن رشيق. وقد تقدّمت (الإشارة) في باب الشين.

٦١٤ - الإفـراد

من الأغراض البلاغية التي تقتضي تنكير المسند إليه، وهو إرادة الدلالة على فرد معين من الأفراد التي يصدق عليها مفهوم اللفظ، إما لعدم تعلّق الغرض بتعيينه، وإن كان معروفاً، نحـو قولـه تعالى: ﴿وجاءَ من أقصى المدينة رَجلٌ يسْعى﴾ أي: رجل واحد، أو بعبارة أخرى فرد واحد من الأفراد المندرجة تحت مفهوم كلمة «رجُل». ولم يعين، لأن الغرض لم يتعلّق بتعيينه، وإن كان معروفاً، إذ المقصود قصّ القصة المتعلقة به للموعظة والذكـرى. وذلك القصـد يتحقق دون تعيين من تتعلق به.

وإما لأن المتكلم لا يعلم جهة من جهات التعريف بالمسند إليه، من علمية أو صلة أو غيرهما. وذلك نحو: «جاء هنا رجل يسـأل عنك»، تقول ذلك إذا لم تعرف عن هذا الرجل شيئاً، فأنت تقصد إذَن مطلق فرد من أفـراد مفهوم لفظ «رجُل». وقد دعاك إلى تنكيره جهلُك به.

٦١٥ - الإفـرادي

ينقسم القصر الإضافي بحسب حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام:

١ - **قصر إفراد**:
٢ - **قصر قلب**: إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي نثبته بالقصر - وسيأتي في باب القاف.
٣ - **قصر تعيين**: إذا كان المخـاطب متردداً في الحكم بين المقصور عليه وغيره - وقد سبق في باب العين.

أما قصر الإفراد ويسمى (الإفرادي) فهو تخصيص بشيء دون شيء.

ويخاطب به من يعتقد الشركة، أي

شركة صفتين في موصوف واحد، أو شركة موصوفين في صفة واحدة.

فتخاطب بقولك: «علي شاعر» من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة.

وبقولك: «ما شاعر إلا علي» من يعتقد اشتراك علي وخالد في الشعر. ويسمى هذا القصر (قصر إفراد) لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب.

ويشترط في قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافي الصفتين «المثبتة والمنفية» حتى يصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف. فنحو قولك: «ما أنا طامع بل قانع» لا يصح أن يكون قصر إفراد، إذ لا يتأتى أن يعتقد المخاطب اتصافك بالقناعة والطمع معاً.

ونحو قولك: «ما خالدٌ إلّا شاعر» يصح أن يكون قصر إفراد، إن كانت الصفة المنفية كونه كاتباً، أما إن كانت الصفة المنْفِيَّة كونه مُفحماً فلا يجوز، والمفحَم هو من لا يقدر أن يقول شعراً، والعيّي.

٦١٦ ـ الفرائد

الفرائد نوع لطيف مختص بالفصاحة دون البلاغة، لأن المراد منه أن يأتي الناظم أو الناثر بلفظة فصيحة من كلام العرب العرباء تنزل من الكلام منزلة الفرائد من العقد. وتدل على فصاحة المتكلم بها، بحيث إن تلك اللفظة لو سقطت من الكلام لم يَسُدَّ غيرها مَسَدَّها. كقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لكم ليلةَ الصيام الرفَثُ إلى نسائكم ﴾، فقوله تعالى: ﴿الرفث﴾ فريدة لا يقوم غيرها مقامها. وكقوله تعالى: ﴿ هي عصاي أتوكّأ عليها وأهُشُ بها على غنمي ﴾، فقوله سبحانه وتعالى: ﴿أهشّ بها على غنمي﴾ فريدة يعزُّ على الفصحاء أن يأتوا بمثلها في مكانها.

ومن الفرائد أيضاً قوله تعالى: ﴿ الآن حصحص الحق ﴾، وقوله سبحانه: ﴿ فلما استيئسوا منه خَلَصوا نجيّاً ﴾ فألفاظ هذه الجملة كلها من هذا الباب. وأجزلها قوله تعالى: ﴿استيئسوا﴾ وأفصحها قوله سبحانه: ﴿خلصوا نجيّاً﴾، وقلَّ أن تجتمع الفصاحة والبلاغة في جملة من هذا الباب مثل ما هي في هذه الجملة، فإن هاتين اللفظتين تضمنتا مع الفصاحة الإيجاز، وهو أعلى ضروب البلاغة.

ومنه في الشعر قول عنترة في معلقته:

يا دار عبلة بالجواء تكلّمي
وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي

فقوله: «عمي صباحاً» فريدة في مكانها. وروي أن أبا ذرٍّ أتى النبي ﷺ فقال: عم صباحاً، فقال النبي ﷺ: «إن الله قد أبدلني ما هو خير منها»، فقال: ما هي؟ قال: «السلام».

٦١٧ - المفـرد

لما كان وجه الشبه هو المعنى الذي قصد اشتراكه بين الطرفين فلا بد وأن يشملهما. ففي قولهم: النحو في الكلام كالملح في الطعام يجعل وجه الشبه الصلاح بالوجود، والفساد بالعدم، لا الفساد بالكثرة، إذ لا تعقل كثرة النسبة للمشبه ضرورة أن رفع الفاعل أو نصب المفعول لا يتكثر بتكثر المواد. فإن وجد في كل مادة فقد وجد النحو وصلح الكلام، وإن فقد لم يوجد النحو وفسد الكلام، هذا هو المفرد من وجه الشبه.

٦١٨ - المفـردة

تنقسم الكناية باعتبار ذاتها إلى (مفردة) و (مركّبة). وقد سبقت في حرف الراء.

والكناية (المفردة) هي ما كانت الكناية حاصلة في اللفظة الواحدة، وهذا كقوله تعالى: ﴿إن هذا أخي له تسعٌ وتسعون نعجةً وليَ نَعجةٌ واحدة﴾، فالمراد بالنعجة في كلا الموضعين، المرأة، وإنما كنّى بالنعجة عن المرأة لما بينهما من الملاءمة في التذلل والضعف والرحمة وكثرة التآلف، وكقوله تعالى: ﴿أو لامستم النساء﴾ فإنه كناية عن الجماع، وحكي عن الفراء أنه قال: إن الجبال في قوله تعالى: ﴿وإن كان مكرُهم لتزول منه الجبال﴾ المراد منه أمرُ النبي ﷺ، فجعل الجبال كناية عنه، وهذا إنما يحمل على هذا المعنى إذا كانت «إنْ» نافية، فيكون المعنى وما كان مكرهم ليزول به أمر النبي ﷺ وما جاء به من الحجج الواضحة، فأما إذا كانت «إنْ» على بابها في التوكيد للجملة، فالجبال باقية على حقيقتها، ويكون المعنى فيه: وإن كان مكرهم من عظمة أمره وفخامة شأنه في الإنكار والتكذيب لتزول منه الجبال الرواسي على رسوخها، وقوة أمرها في الثبوت والاستقرار. فعلى هذين التأويلين وردت القراءتان في نصب اللام ورفعها، فالنصب يؤيد التأويل الأول، فتكون اللام مؤكدة للجحد، والرفع يؤيد التأويل الثاني، وتكون اللام فيها هي الفارقة بين المؤكدة والنافية، وتكون القراءة بالرفع في قوله ﴿لَتَزُولُ﴾ دالة على التخييل، كأنها لعظم دخولها في الإنكار وإغراقها

فيه، بمنزلة قلْع الجبال، وإزاحة الصخور. ونظيره قوله تعالى: ﴿تكاد السموات يتفطرنَ منه وتنشقُّ الأرض وتخرُّ الجبال هدًّا أن دَعَوا للرحمن ولداً﴾، وهذا ورد على جهة الكثرة. ومنه قول أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه لولده محمد بن الحنفية لما عقد له الراية في معسكر: (أعز الله حجتَك، وأيد في الأرض قدمك، تزول الجبال الرواسي ولا تزول)[1]...

وانظر (الكناية المركبة) وقد سبقت في باب الراء.

٦١٩ - الإفراط في الصفة

من محاسن الكلام عند ابن المعتز. قال: ومنها الإفراط في الصفة، فممَّنْ ملُح في هذا المعنى إبراهيم بن العباس الصولي في قوله:

يا أخاً لم أر في الناس خلًّا
مثلَه أسْرَعَ هجراً ووصلا
كنتَ لي في صدر يومي صديقاً
فعلى عهدك أمْسَيْتَ أم لا

وقال أبو نواس:

ملك أغرُّ إذا احتبى بنجاده
غَمَرَ الجماجمَ والسماطُ قيامُ[2]

ثم أسرف الخثعمي حتى خرج عن حد الإنسان فقال:

يدلي يديه إلى القليب فيستقي
في سرجه بدل الرِّشاءِ المُكْربِ

وقال آخر يهجو رجلًا:

تبكي السموات إذا ما دعا
وتستعيذُ الأرضُ من سَجدتِهْ
إذا اشتهى يوماً لحوم القطا
صَرَّعها في الجوِّ من نكهته

وقال أبو نواس يصف قدراً صغيرة:

يغصُّ بحيزوم الجرادةِ صدرُها
وينضَجُ ما فيها بعودِ خِلالِ
وتغلي بذكْر النار من غيرِ حرها
وتنزلها عفْواً بغيرِ حمالِ
هي القدْرُ قِدْرُ الشيخ بكرِ بن وائل
ربيعِ اليتامى عام كل هزال

وقال إسحاق بن إبراهيم الموصلي: قالت سعدة بنت عبد الله بن سالم: لقيت سكينة بنت الحسين صلوات الله عليه بين مكة والمدينة، فقالت: قفي يا بنت عبد الله، ثم سفرت عن وجه ابنتها، وإذا هي قد أثقلتها بالدر وقالت: ما ألبسها إياه إلا لتفضحه.

---

(١) الطراز ١/٤٢٩.

(٢) النجاد: حمائل السيف، والسماط من النخل والناس: الجانب. والمعنى أن الخليفة المهدي الممدوح إذا جلس محتبياً بحمائل سيفه علا الرجال الوقوف في جانبي السماط.

وكانت امرأة من العجم حسناء، فكانت لا تظهر من بيتها إذا طلع القمر والشمس، فقيل لها في ذلك فقالت: أخاف أن يكسفاني. وقال المؤمل:

مَن رأى مثلِ حبَّتي
تُشْبِه البدْرَ إذْ بَدَا
تدخلُ اليومَ ثمَّ تدْ
خُل أردَافُها غدَا

وقال عباس الخيّاط:

لأبي عيسى رغيفٌ
فيه خمسون علامهْ
فعلى جانبه الوا
جِدِ لُقِّيتَ الكرامهْ
ثم لاذاقكَ ضيفٌ
ما، إلى يوم القيامهْ
وعلى الآخرِ سطرٌ
نسألُ اللهَ السّلامهْ

وانظر (الغلوّ) وقد تقدم في باب الغين.

وانظر (المبالغة) وقد سبقت في باب الباء.

٦٢٠ ـ التفريط

هو أن يقدم الشاعر على شيء فيأتي بدونه، فيكون تفريطاً فيه إذ لم يكمل اللفظ، أو لم يبالغ في المعنى. وهو باب واسع يعتمد عليه النقاد.

٦٢١ ـ التفريع

وهو من (الاستطراد) مثل (التدريج) من (التقسيم)؛ وذلك أن يقصد الشاعر وصفاً، ثم يفرّع منه وصفاً آخر يزيد الموصوف توكيداً نحو قول الكميت:

أحلامكمْ لسَقام الجهلِ شافيةٌ
كما دماؤكمُ يُشْفَى بها الكَلَبُ

فوصف شيئاً، ثم فرّع شيئاً آخر لتشبيه شفاء هذا بشفاء هذا. وقال ابن المعتز:

كلامُهُ أخْدعُ من لحظِهِ
ووعدُه أكذبُ من طَيفِهِ

فبينا هو يصف خدع كلامه فرّع منه خدع لحظه، ويصف كذب وعده فرّع كذب طيفه. وقال أيضاً يصف ساقي كأس:

فكأن حُمْرةَ لونها من خدِّه
وكأنَّ طيبَ نَسِيمِها من نَشْرِهِ
حتى إذا صبَّ المزاج تبسّمتْ
عن ثغرها فحسبْتُهُ من ثغرهِ
ما زال يُنجزني مواعِدَ عَيْنه
فمُه وأحسَبُ ريقَه من خمْرهِ

البيتان الأولان من هذه الثلاثة تفريع، والآخر ليس بتفريع جيد، لأن الخمرة

نازلة عن رتبة الريق عند العاشق، وحق التفريع أن يكون الآخر من الموصوفين زائداً على أول درجة في الحسن إن قصد المدح، وفي القبح إن قصد الذم، وهو نوع خفيّ إلا على الحاذق البصير بالصنعة. ومثل بيت ابن المعتز قول البحتري:

وإذا تألّق في النَّديِّ كلامُه الـ
ـمصْقولُ خلتَ لسانَه من عَضْبِهِ

لأن حقِ العضب في باب المدح أن اللسان أمضى منه. ومن التفريع الجيد قول الصنوبري:

ما أخطأتْ نوناتُـه من صُدْغِـه
شيئـاً ولا أَلِفـاتُـه من قَـدِّهِ
وكـأنمـا أنفـاسُـه من شعـرِه
وكـأنمـا قـرطـاسُـه من جلْدِهِ

فانظر إليه كيف يزيده رتبة في الجودة كلما فرّع[1].

وانظر (الاستطراد) وقد تقدم في باب الطاء.

٦٢٢ - التفريع

هو أن يأخذ الشاعر في وصف من الأوصاف، فيقول: ما كذا، وينعت شيئاً من الأشياء نعتاً حسناً، ثم يقول: بأفعل

(١) العمدة ٢/٣٥.

من كذا.. كما قال الأعشى:

ما روضةٌ من رياض الحَزْنِ مُعْشبةٌ
خَضْراءُ جَادَ عليها مُسْبلٌ هَطِلُ
يضاحكُ الشمسَ منها كوكبٌ شرقٌ
مؤزَّرٌ بعَميم النَّبْت مُكْتَهِـلُ
يـوماً بـأطيبَ منها نَشْـرَ رائحةٍ
ولا بأحسَنَ منها إذ دنا الأُصُلُ

وقال عبدُ بني الحَسْحَاس:

وما بيضةٌ بـات الظلِيمُ يَحُفّهـا
ويـرفعُ عنهـا جُؤْجُؤاً متجـافيَـا
ويـرفعُ عنهـا وهي بيضاءُ طَلّةٌ
وقد واجَهتْ قرناً من الشمس ضَاحيَا
ويجعلُهـا بين الجنـاحِ ودَفِّهـا
ويُلحفُها وحْفاً من الريش واقيا
بأحسنَ منها يومَ قالت: أرائحٌ
من الرَّكْبِ أمْ ثاوٍ لـدَيْنا لياليا[1]؟

وهذا الباب كثير في أشعارهم... [قانون البلاغة ١٢٧].

٦٢٣ - التفريق

التفريق: أن يفرق بين أمرين من نوع واحد في اختلاف حكمهما. نحو قوله تعالى: ﴿ وما يستوي البحران هذا عذبٌ

(١) الظليم: ذكر النعام، والجؤجؤ: الصدر، والطلّة: الجميلة، والدفّ: الجنب، والوحف: الشعر الكثير الأسود، والجناح: الكثير الريش.

فراتٌ سائغ شرابُه، وهذا ملحٌ أُجاج ﴾،
وكقول الشاعر:

ما نوالُ الغمام وقتَ ربيعٍ
كنَوال الأمير يومَ سخاءِ
فنوالُ الأمير بَدْرَةُ عَيْنٍ
ونَوالُ الغمامِ قطرةُ ماءِ

وكقوله:

مَن قاسَ جدوَاك يوماً
بالسُّحْب أخطأ مدْحَكْ
السحْبُ تُعطي وتبكي
وأنْت تُعطي وتضحَك

وكقوله:

من قاسَ جدوَاك بالغمام فمَا
أنصفَ في الحكْم بين شكْلَينِ
أنتَ إذا جُدْتَ ضاحكٌ أبداً
وهو إذا جَادَ دامعُ العيْنِ

وكقوله:

وَرْدُ الخدود أرقُّ من
وَردِ الرِّياض وأنعَمُ
هذَاكَ تنشقُه الأنُو
فُ وذا يقبِّله الفمُ

٦٢٤ ـ التفريق والجمع

وهو أن يفرّق المتكلم بين كلامين مرتبطين متلاحقين بكلام يتلو به الأول من كلامه، يوهم السامع أنه غير مرتبط، ليفيد بذلك معنى لا يفيده الكلام لو جاء على مقتضى وضع النظم وترتيبه. ثم يعود فيجمع ما تفرق من الكلام بما كان يجب أن يقوم لتأهيله لنفع الأول وملاءمته له، وارتباطه به، وكونه في الظاهر لا يصلح أن يجاوره غيره. كقوله تعالى: ﴿ ولقد أرسلنا إلى أمم من قبلك فأخذناهم بالبأساء والضرّاء لعلهم يتضرعون. فلولا إذ جاءهم بأسُنا تضرعوا ولكن قسَتْ قلوبهم وزَيَّنَ لهم الشيطانُ ما كانوا يعلمون. فلما نسُوا ما ذُكّروا به ﴾. ومقتضى حسن الجواب في النظم أن يقول ها هنا: «أخذناهم بغتة» فلم يقل ذلك، وقال: ﴿فتحنا عليهم أبواب كل شيء، فلما فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة﴾. فأوهم النظم أن قوله: ﴿فتحنا عليهم أبواب كل شيء﴾ بعد قوله: ﴿فلما نسوا ما ذكروا به﴾ غير ملائم، وأن الأليق أن يقال: «أخذناهم بغتة». ولو جاء النظم على توهم السّامع لحصل الإخلال بما أفاده الفصل من المعاني، لأن الإخبار بفتح أبواب كل شيء عقيب معاملتهم بما يبطل أعذارهم، وينبّههم بأمر معاصيهم، ويسلكهم في خبر الكتب المنزلة من الله، بأخذهم من وسط ما استدرجهم به من النعم، ليكون ألم

الأخذ أعظم، والعذاب أشقّ. ثم قال بعد الإخبار بفتح أبواب النعم العميمة ﴿أخذناهم﴾ فاجتمع ما تفرق من الكلام، وانتظم ما انفصم من ذلك النظام. وهذا سر من أسرار البلاغة لا يهتدي إليه إلاّ أهله[1].

٦٢٥ - المفروق

من جناس التركيب، وهو إذا لم يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخطّ. وخصّ هذا النوع من جناس التركيب باسم (المفروق) لأن اللفظين فيه افترقا في صورة الكتابة. وذلك كقول أبي الفتح البسْتي:

كلُّكُمْ قد أخذ الجا ... مَ، ولا جَامَ لنَا
ما الّذي ضرَّ مدير الجا ... مِ لوْ جَامَلَنَا

«الجامُ» إناءُ يُشرب فيه الخمر. فقوله: «جامَ لنا» الأول اسم لا النافية للجنس وخبرها.

وقوله: «جامَلَنا» ثانياً فعل، أي عاملنا بالجميل.

وكقوله الآخر:

لا تعْرِضنَّ على الرُّواةِ قصيدةً ... ما لَمْ تبالِغْ قبلُ في تَهْذيبِها
فمتَى عرضْتَ الشِّعرَ غيرَ مهذَّبٍ ... عدُّوهُ منْك وساوساً تهذِي بِها

٦٢٦ - المفروق

من (التشبيه)، إن أتى بمشبه ومشبه به ثم بآخر وآخر سمي التشبيه مفروقاً، كقول ابن سكرة:

الخدّ وردٌ والصُّدغُ غاليةٌ ... والريقُ خمرٌ والثّغر كالدُّرَرِ

وقوله:

النّشرُ مسكٌ والوجوه دنا ... نير وأطرافُ الأكفِّ عنَمْ

والنشر: طيب الرائحة، والعنم: شجر أحمر لين. ويروى: وأطراف البنان عنم.

٦٢٧ - الفساد

هو فساد المجاورة، أو التشبيه، أو غير ذلك.

٦٢٨ - فساد التفسير

من عيوب المعنى عند قدامة، قال: مثال ذلك ما جاءني به بعض الشعراء في هذا الوقت وأنا أطلب مثالات في هذا

---

(١) بديع القرآن ٣١٤.

الباب يستفتيني فيه وهو:

فيأيها الحيرانُ في ظُلَم الدُّجى
ومَنْ خاف أن يلقاهُ بغْيٌ من العِدَى
تعالَ إليه تلقَ من نور وجهه
ضياءً ومن كفّيه بحراً من النّدى

وقد كان هذا الرجل يسمعني كثيراً أخوض في أشياء من نقد الشعر، فيعي بعض ذلك، ويستجيد الطريق التي أوضحها له، فلما وقع هذان البيتان في قصيدة له، ولاح له ما فيهما من العيب، ولم يتحققه صار إليَّ فيهما، وذكر أنه عرضهما على جماعة من الشعراء وغيرهم ممّن ظنّ أن عنده مفتاحاً له، وأنّ بعضهم جوَّزهما، وبعضهم شعر بالعيب فيهما، ولم يقدرِ على شرحه، فذكر له الحال فيه، وأثبتّ البيتين في هذا الباب مثالاً.

ووجه العيب فيهما أن هذا الشاعر لما قدّم في البيت الأول «الظُّلم» و«بغى العدى» كان الجيد أن يفسر هذين المعنيين في البيت الثاني بما يليق بهما، فأتى بإزاء الإظلام بالضياء، وذلك صواب! وكان يجب أن يأتي بإزاء بغي العدى بالنصرة أو بالعصمة أو بالوَزر، أو بما جانس ذلك ما يحتمي به الإنسان من أعدائه. فلم يأت بذلك، وجعل مكانه ذكر الندى، ولو كان ذكرَ الفقر أو العدم لكان ما أتى به صواباً.

٦٢٩ - فساد المقابلات

من عيوب المعاني عند قدامة، وهو أن يضع معنى يريد أن يقابله بآخر، إما على جهة الموافقة أو المخالفة، فيكون أحد المعنيين لا يخالف الآخر ولا يوافقه، مثال ذلك قول أبي عدي القرشي:

يا ابنَ خير الأخيار من عبد شمس
أنتَ زَيْنُ الدنيا وغيثُ الجنُودِ

فليس قوله: «وغيث الجنود» موافقاً لقوله: «زين الدنيا» ولا مضاداً، وذلك عيب. ومنه قول هذا الرجل أيضاً في مثل ذلك:

رُحَماء بذي الصّلاحِ وضَرّاً
بون قدما لهامة الصِّنديدِ

فليس للصنديد فيما تقدم ضدٌّ ولا مثلٌ، ولعله لو كان مكان قوله «الصنديد» «الشرير» لكان جيداً لقوله: «الصلاح». وللعدول عن هذا العيب غير الرواة قول امرىء القيس:

فلوْ أنّها نفسٌ تَموتُ سَويّةً
ولكنّها نفسٌ تساقطُ أنْفُسَا

فأبدلوا مكان «سوية» «جميعة»؛ لأنها

في مقابلة «تساقط أنفساً» أليق من «سويّة».

٦٣٠ ـ فساد التقسيم

من عيوب المعاني عند قدامة، وذلك يكون إما بأن يكررها الشاعر، أو يأتي بقسمين أحدهما داخل تحت الآخر في الوقت الحاضر، أو يجوز أن يدخل أحدهما في الآخر في المستأنف، أو أن يدع بعضها، فلا يأتي به. فأما التكرير فمثل قول هذيل الأشجعي:

فما بَرِحَتْ تُومي إليَّ بطرفها
وتومض أحياناً إذا خَصْمها غَفَل

لأن «تومض» و«تُومئ بطرفها» متساويان في المعنى.

وأما دخول أحد القسمين في الآخر فمثل قول أحدهم:

أبادِرُ إهلاكَ مستهلِكٍ
لمالِيَ أو عبَثَ العابثِ

فإن «عبث العابث» داخل في «إهلاك مستهلك». ومثل قول أمية ابن أبي الصلت الثقفي:

لِلّهُ نعمتُنا تباركَ ربُّنا
ربُّ الأنام وربُّ من يتأبَّدُ

فليس يجوز أن يكون أمية أراد بقوله: «من يتأبد» الوحش، وذلك أن (مَنْ) لا تقع على الحيوان غير الناطق، وعلى هذا فمن يتوحّش داخل في الأنام، أو يكون أراد بقوله: «يتأبد» يتقوَّت، من الأبد[1]، وذلك داخل في الأنام أيضاً.

وأما أن يكون القسمان مما يجوز دخول أحدهما في الآخر فمثل قول أبي عديّ القرشي:

غيرَ ما أكونُ نِلتُ نوالاً
من نداها عفواً ولا مهْنِئاً

فالعفو قد يجوز أن يكون مهنئاً، والمهنىء قد يجوز أن يكون عفواً.

وقد ضُحك من أنوَك سأل مرة، فقال علقمة بن عبدة: جاهليٌّ أو من بني تميم؟ لأن الجاهلي قد يكون من بني تميم ومن بني عامر، والتميميّ يكون جاهلياً وإسلامياً.

ومن ذلك قول عبد الله بن سليم الغامدي:

فهبطتُ غيثاً ما تفزَّع وحشُهُ
من بين سربٍ ناوىء وكُنُوسِ

---

(١) الذي في لسان العرب (الأُبَيْد) وهو نبات مثل زرع الشعير سواء، وله سنبلة كسنبلة الدُّخْنَة فيها حبّ صغير أصغر من الخردل، وهي مُسَمِّنة للمال جداً.

ناوىء: سمين، يقال: نوى أي سمن، والسمين يجوز أن يكون كانساً أو راتعاً. والكانس يجوز أن يكون سميناً أو هزيلاً.

وأما الأقسام التي يترك بعضها مما لا يحتمل الواجب تركه، فمثل قول جرير في بني حنيفة:

صارتْ حَنيفَةُ أثلاثاً فثلْثُهُم
من العبيد وثُلْثٌ من مواليها

وبلغني أن هذا الشعر أُنشد في مجلس، ورجل من بني حنيفة حاضر فيه، فقيل له: من أيهم أنت؟ فقال: من الثلث الملغى ذكره!..

(نقد الشعر) ١٢١

ومن هذا الجنس ما ذكره قدامة أن ابن ميّادة كتب إلى عامل من عماله هرب من صارفه: «إنك لا تخلو في هربك من صارفك أن تكون قدَّمت إليه إساءة خفته معها، أو خشيت في عملك خيانة رهبت بكشفه إياك عنها، فإن كنت أسأت:

«فأول راضٍ سنةً مَن يسيرُها»

وإن كنتَ خفْتَ خيانةً، فلا بد من مطالبتك بها».

فكتب العامل تحت هذا التوقيع: في الأقسام ما لم يدخل فيما ذكرته، وهو أني خفت ظلمه إياي بالبعد عنك، وتكثره عليّ بالباطل عندك، فوجدت الهرب إلى حيث يمكنني فيه دفع ما يتخرصه أنفي للظِّنّة عني، وبعد عمّن لا يؤمن ظلمه أولى بالاحتياط لنفسي. فوقع ابن ميادة تحت ذلك: قد أصبت، فصِرْ إلينا آمناً من ظلمه عاجلاً، على أن ما يصحُّ عليك فلا بد من مطالبتك به.

وقد ذهب أبو القاسم الآمدي إلى «فساد القسمة» في قول أبي عبادة البحتري:

ولا بدَّ من ترْكِ إحْدى اثْنَتين
إما الشّبَابُ وإما العُمُرْ

قال: لأن ها هنا قسماً آخر، وهو أن يتركا معاً، فيموت الإنسان شاباً. وأجاب الشريف المرتضى رضي الله عنه عن ذلك بأن المراد بترك الشباب تركه بالشيب، وبترك العمر تركه بالموت، وهذا هو المستعمل المألوف في هذه الألفاظ، فمن مات شاباً فلا يقال عنه إنه ترك الشباب، لأنه لم يشب، وإنما يقال عنه إنه ترك العمر، فدخل في أحد القسمين[1]..

٦٣١ - التفسير

انظر (صحة التفسير) وقد سبق في باب الصاد.

---

(١) سر الفصاحة ٢٨١.

٦٣٢ ـ التفسير

انظر (الإبهام والتفسير) وقد سبق في باب الباء.

٦٣٣ ـ الفصاحة

قال أبو هلال العسكري: أما الفصاحة فقد قال قوم: إنها من قولهم: أفصح فلان عما في نفسه إذا أظهره. والشاهد على أنها الإظهار قول العرب: أفصح الصبح إذا أضاء، وأفصح اللبن إذا انجلت عنه رغوته فظهر. وفصُح أيضاً، وأفصح الأعجمي إذا أبان بعد أن لم يكن يفصح ويبين. وفصح اللحّانُ إذا عبر عما في نفسه، وأظهره على جهة الصواب دون الخطأ.

وإذا كان الأمر على هذا فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد، وإن اختلف أصلاهما، لأن كل واحد منهما إنما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له. وقال بعض علمائنا: الفصاحة تمام آلة البيان، فلهذا لا يجوز أن يسمى الله تعالى فصيحاً، إذ كانت الفصاحة تتضمن معنى الآلة، ولا يجوز على الله تعالى الوصف بالآلة، ويوصف كلامه بالفصاحة، لما يتضمن من تمام البيان.

والدليل على ذلك أن الألثغ والتمتام لا يسميان فصيحين لنقصان آلتهما عن إقامة الحروف. وقيل «زياد الأعجم» لنقصان آلة نطقه عن إقامة الحروف، وكان يعبر عن «الحمار» بـ (الهمار)، فهو أعجم، وشعره فصيح لتمام بيانه.

فعلى هذا تكون (الفصاحة) و (البلاغة) مختلفتين، وذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان، فهي مقصورة على اللفظ، لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب، فكأنها مقصورة على المعنى. ومن الدليل على أن الفصاحة تتضمن اللفظ، والبلاغة تتناول المعنى أن الببغاء يسمى فصيحاً، ولا يسمى بليغاً؛ إذ هو مقيم الحروف، وليس له قصد إلى المعنى الذي يؤديه.

وقد يجوز مع هذا أن يسمّى الكلام الواحد فصيحاً بليغاً إذا كان واضح المعنى، سهل اللفظ، جيد السبك، غير مستكره فج، ومتكلف وخم، ولا يمنعه من أحد الاسمين شيء، لما فيه من إيضاح المعنى وتقويم الحروف.

قال: وشهدت قوماً يذهبون إلى أن الكلام لا يسمّى فصيحاً حتى يجمع مع هذه النعوت فخامة وشدة جزالة، فيكون مثل قول النبي ﷺ: «ألا إن هذا الدين

متين، فأوغل فيه برفق، فإن المنبتّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى»، ومثل كلام الحسين بن علي رضي الله عنهما: إن الناس عبيدُ الأموال، والدين لغو على ألستهم، يحوطونه ما درَّتْ به معايشهم، فإذا محصوا بالابتلاء قل الديّانون.

ومثل المنظوم قول الشاعر:

تَرى غايَةَ الخطِّيِّ فوقَ رءُوسهِمْ
كما أشرفَتْ فوقَ الصُّوارِ قرونها[1]

قالوا: وإذا كان الكلام يجمع نعوت الجودة، ولم يكن فيه فخامة وفضل جزالة سمي بليغاً، ولم يسمّ فصيحاً، كقول بعضهم - وقد سئل عن حاله عند الوفاة فقال: «ما حالُ من يريد سفراً بعيداً بلا زاد، ويقدم على ملك عادل بغير حجّة، ويسكن قبراً موحشاً بلا أنيس». وكقول أخٍ لأخٍ له: «مَدَدْتَ إلى المودّة يداً فشكرناك، وشفعت ذلك بشيء من الجفاء فعذرْناك، والرجوع إلى محمود الودّ أوْلى بك من المُقام على مكروه الصدّ».

وأنشدنا أبو أحمد عن أبي بكر الصولي لإبراهيم بن العباس:

(١) الخطي: الرماح نسبت إلى الخط، وهو مرفأ السفن بالبحرين، والصوار: بالضم والكسر القطيع من بقر الوحش.

تمرُّ الصَّبَا صفْحاً بساكنة الغَضَا
ويصدعُ قلبي أن يهُبَّ هبوبُها
قريبة عهدٍ بالحبيب وإنما
هوَى كلِّ نفس حيثُ حلَّ حبيبُها

فالبيت الأول فصيح وبليغ، والبيت الثاني بليغ وليس بفصيح.

واستدلوا على صحة هذا المذهب بقول العاص بن عدي: «الشجاعة قلب ركين، والفصاحة لسان رزين». واللسان ها هنا الكلام، والرزين الذي فيه فخامة وجزالة[1].

٦٣٤ - فصاحة الكلمة

فصاحة الكلمة خلوصها من (الغرابة) ومن (التنافر) ومن (مخالفة القياس)، أي لا تكون الكلمة فصيحة حتى تكون خالية من جميع ذلك، ليسلم من الخلل مادتها وصيغتها ومعناها.

وانظر (الغرابة) وقد سبقت في باب الغين.

وانظر (التنافر) وسيأتي في باب النون.

وانظر (مخالفة القياس) وقد سبقت في باب الخاء.

(١) انظر (الصناعتين) ٩.

٦٣٥ ـ فصاحة الكلام

وتكون بخلوصه من ثلاثة أشياء:

١ ـ ضعف التأليف: وقد سبق في باب الضاد.

٢ ـ تنافر الكلمات: وسيأتي في باب النون.

٣ ـ التعقيد: وقد سبق في باب العين.

٦٣٦ ـ فصاحة المتكلم

ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، أي كيفية وصفةٌ من العلم راسخة وثابتة في نفس صاحبها، يكون قادراً بها على أن يعبِّر عن كل ما قصده من أي نوع من المعاني، كالمدح والذمّ والرِّثاء والوصف وغير ذلك، بكلام فصيح.

فعلم من ذلك أن المدار على الاقتدار المذكور، وجد التعبير أو لم يوجد، وإن قدر على تأليف كلام فصيح في نوعٍ واحد من تلك المعاني لم يكن فصيحاً، وأنه لا يكون فصيحاً إلا إذا كان ذا صفة وكيفية من العلم راسخة فيه، وهي المسمّاة بالملكة يقتدر بها على أن يعبِّر عن أي معنى قصده بكلام فصيح، أي خال عن الخلل في مادته. وذلك بعدم تنافر كلماته، وعن الخلل في تأليفه، وذلك بعدم ضعفه فيه، وعن الخلل في دلالته على المعنى التركيبي، وذلك بعدم التعقيد اللفظي والمعنوي.

٦٣٧ ـ الفصـل

انظر (الفصل والوصل) وسيأتي.

ومواضع الفصل هي:

١ ـ كمال الانقطاع: وسيأتي في باب الكاف.

٢ ـ كمال الاتصال: وسيأتي في باب الكاف.

٣ ـ شبه كمال الانقطاع: وقد سبق في باب الشين.

٤ ـ شبه كمال الاتصال: وقد سبق في باب الشين.

٦٣٨ ـ الفصل والوصل

قيل للفارسي: ما البلاغة؟ فقال: معرفة الفصل من الوصل.

وقال المأمون لبعضهم: من أبلغُ الناس؟ قالوا: من قرّب الأمرَ البعيد المتناول، والصَّعْب الدَّرْك، بالألفاظ اليسيرة! قال: ما عدَلَ سهمُك عن الغرض! ولكن البليغ من كان كلامه في مقدار حاجته، وألا يجيل الفكرة في اختلاس ما صعب عليه من الألفاظ، ولا

يُكرِه المعاني على إنزالها في غير منازلها، ولا يتعمد الغريب الوحشي، ولا الساقط السوقي، فإن البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلىء بلا نظام.

وقال أبو العباس السفّاح لكاتبه: قِفْ عند مقاطع الكلام وحدوده، وإياك أن تخلط المرعيَّ بالهمَل، ومن حلية البلاغة المعرفة بمواضع الفصل والوصل.

وقال الأحنف بن قيس: ما رأيت رجلاً تكلّم فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام، ولا عرف حدوده إلا عمرو بن العاص رضي الله عنه، كان إذا تكلّم تفقّد مقاطع الكلام، وأعطى حق المقام، وغاص في استخراج المعنى بألطف مخرج، حتى كان يقف عند المقطع وقوفاً يحول بينه وبين تبيعته من الألفاظ.

وكان يزيد بن معاوية يقول: إياكم أن تجعلوا الفصل وصلاً، فإنه أشدُّ وأعْيب من اللّحن!.

وكان أكثم بن صيفي إذا كاتب ملوك الجاهلية يقول لكتّابه: افصلوا بين كل معنى مُنْقَض، وصلوا إذا كان الكلام معجوناً بعضه ببعض.

وكان الحارثِ بن أبي شَمِر الغسّاني يقول لكاتبه المرقّش: إذا نزع بك الكلام إلى الابتداء بمعنى غير ما أنت فيه فافصل بينه وبين تبيعته من الألفاظ، فإنك إذا مَذَقْت ألفاظك بغير ما يحسن أن تُمْذَقَ به نفّرت القلوب عن وعيها، وملّته الأسماع، واستثقلته الرواة.

وكان بزرجمهر يقول: إذا مدحت رجلاً وهجوت آخر فاجعل بين القولين فصلاً حتى تعرف المدح من الهجاء، كما تفعل في كتبك إذا استأنفت القول، وأكملت ما سلف من اللفظ.

والوصل عند البلاغيين هو عطف بعض الجمل على بعض.

والفصل: هو ترك هذا العطف.

فإذا أنت جملةٍ بعد جملة، فالأُولى إما أن يكون لها محل من الإعراب، بأن تكون خبراً، نحو: الله يعز من يشاء ويذل من يشاء. أو حالاً نحو: أبصرت عليّاً يلهو ويلعب. أو صفة نحو: أبصرت ولداً يلهو ويلعب. أو مفعولاً نحو: أتخال الحق يخفى ويُطمس؟ أو مضافاً إليه نحو: إذا أعنت البائسين وأغثت الملهوفين أحبوك... الخ.

وإما ألا يكون لها محل نحو: «جاء الحق وزهق الباطل»:

أ ـ فإن كان للأولى محل، وقصد تشريك الثانية لها في حكم إعرابها،

عطفت عليها بالواو وغيرها، ليدل العطف على التشريك المقصود كالمفرد، فإنه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو نحو ذلك وجب عطفه عليه[1] نحو: أقبل عليٌّ وأخوه، وقابلت علياً وأخاه، وأحسنت إلى عليٍّ وأخيه.

تنبيهـــان:

١ - إذا كان العطف بالواو فشرط كونه مقبــولاً أن يكــون بين الجملتـين أو المفردين جهة جامعة، نحو: خالدٌ يكتب ويشعر، لما بين الكتـابة والشعـر من التنـاسب الظاهـر. ونحو: الله يقبض ويبسط، والأمير يعطي ويمنع، لما بين القبض والبسط، وبين الإعطاء والمنع من التضاد الموجب للتلازم، لأن الضد أقرب خطوراً بالبال عند خطور مقابله. بخلاف نحو: «خالد يشعر ويمنع». ومن أجل هذا عابوا على أبي تمام قـوله يمـدح أبا الحسين بن الهيثم من قصيدة:

زعمت هواك عَفَا الغداة كما عفا
عنهــا طـلولٌ بــاللِّوى ورســومُ
لا والـذي هو عـالم أن النـوى
صَبِــرٌ وأن أبـا الحسين كــريمُ
ما حلت عن سنن الوداد ولا غدتْ
نفسي على إلفٍ ســواك تحـومُ

إذ لا مناسبة ظاهرة بين كـرم أبي الحسين ومرارة النوى، فهذا العطف غير مقبول. سواء أجعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر، لأن «أنّ» تؤول مع خبرها بمفرد مضاف لاسمها، أو جعل عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي عالم وسـدّه مسدّهمـا، والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر، لأن الجامع شرط في الصورتين.

وقد انتصر بعض الناس لأبي تمام فقال: الجامع (خيالي) لتقـارنهما في خيال أبي تمام، أو (وهمي) وهو ما بينهما من شبه التضاد، لأن مرارة النوى كالضد لحلاوة الكرم، لأن كـرم أبي الحسين حلو، ويدفع بسببه ألم احتياج السائل، والصبر مرّ ويدفع به بعض الآلام. أو التناسب لأن كلا دواء، فـالصبر دواء للعليـل، والكـرم دواء للفقيـر، وقـال البلاغيون: كل هذه تكلفات باردة، إذ المعتبـر المناسبـة الـظاهـرة القـريبـة، والمناسبة هنا خفية بعيدة.

(١) هذا في الاستعمال الأغلب، فقد جوزوا ترك العطف في الأخبار وكذا في الصفات المتعددة مطلقاً، بل هو الأحسن فيها، ما لم يكن فيها إيهام التضاد، وإلا كان العطف أحسن. فالقسم الأول كقوله تعالى: ﴿ الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العـزيز الجبـار المتكبر ﴾، والثاني: أي الذي فيه ما يوهم التضاد، كقوله تعالى: ﴿ هو الأول والآخر والظاهر والباطن ﴾.

٢ ـ هذا الشرط في العطف بالواو فقط، لأن التشريك في حكم الإعراب موجود في جميع حروف العطف، لكن ما عدا الواو منها لها معان أخر، تزيد على التشريك، كالترتيب مع التعقيب في الفاء، والترتيب مع التراخي في ثم . . . الخ، فإن تحققت هذه المعاني وقصد التشريك حسن العطف، وإن لم توجد جهة جامعة نحو: أقول خرج علي ثم انهمر المطر، بخلاف الواو فإنها لمطلق الجمع، فلا يحسن العطف بها إلا إذا وجدت الجهة الجامعة.

ب ـ وإذا كان للأولى محل ولم يقصد تشريك الثانية لها في حكم إعرابها لم تعطف عليها، لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود، نحو قوله تعالى: ﴿ وإذا خَلَوْا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم، إنما نحن مستهزئون، الله يستهزىء بهم ﴾.

فالجملة الثانية: ﴿الله يستهزىء بهم﴾ لا يصح عطفها على الأولى ﴿إنا معكم﴾، لأن هذه مقول القول، فلو عطفت الثانية عليها، لزم تشريكها لها في حكمها، فتكون من مقول المنافقين، وهي ليست كذلك. بل من مقول الله تعالى.

جـ ـ وإن لم يكن للأولى محل من الإعراب: فإما أن يقصد ربط الثانية بها أو لا:

١ ـ فإن قصد ربط الثانية بها على معنى حرف عاطف سوى الواو عطفت عليها به، من غير اشتراط أمر آخر، نحو: دخل محمد فخرج علي، أو ثم خرج علي. إذا قصد التعقيب أو المهلة، لما قدمنا من أن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني زائدة وضعها لها الواضع، وهي مفصلة في علم النحو، فإذا وجد معنى منها كان كافياً في صحة العطف بالحرف الدال عليه، وإن لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو فإنها لا تفيد إلا مجرد الاشتراك.

وإفادة الواو للاشتراك إنما تظهر فيما له حكم إعرابي، كالمفردات والجمل التي لها محل، فإذا كان للجملة الأولى محل ظهر المشترك فيه وهو الأمر الموجب للإعراب. فيقال اشترك المفردان أو الجملتان فيه، الخبرية أو الحالية مثلاً. أما إفادتها للاشتراك فيما لا محل له من الإعراب ففيها خفاء ودقة، لعدم ظهور المشترك فيه، وتوقف الاشتراك على الجهة الجامعة. وهذا هو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل، حتى حصرت البلاغة عند بعضهم في معرفة الفصل والوصل.

٢ ـ وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى حرف عاطف سوى الواو. فإما أن يكون للأولى قيد زائد على مفهوم الجملة لم يقصد إعطاؤه للثانية، أو لا.
فإن كان الأول، فالفصل واجب، لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك القيد نحو: ﴿وإذا خَلَوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم، إنما نحن مستهزئون، الله يستهزىء بهم﴾، فجملة ﴿قالوا﴾ مقيدة بالظرف وهو (إذا)، وتقديم الظرف يفيد الاختصاص، أي أنهم إنما يقولون: ﴿إنا معكم﴾ في وقت خلوِّهم إلى شياطينهم. فلو عطفت جملة: ﴿الله يستهزىء بهم﴾ على جملة: ﴿قالوا﴾ لزم أن تشاركها في ذلك الاختصاص، فيكون المعنى أن استهزاء الله بهم مختص بهم بذلك الحين، وليس كذلك، لأن استهزاءه بهم، أي مجازاته لهم باستهزائهم، متصل لا انقطاع له، خلوا إلى شياطينهم أو لم يخلوا إليهم.

وإن كان الثاني، وهو صادق بصورتين:

أ ـ ألا يكون للأولى قيد أصلاً، كما في قولك: قام علي وأكل عمر.

ب ـ أن يكون لها قيد، ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضاً، نحو: بالأمس سافر محمد وقدم أخوه.

فإن كان بين الجملتين حينئذ كمال الانقطاع بلا إيهام ـ بمعنى أنه إذا فصلت الجملتان لم يؤدِّ الفصل إلى إيهام خلاف المقصود ـ أو كمال الاتصال، أو شبه كمال الانقطاع، أو شبه كمال الاتصال، كما يذكر في موضع كلّ، تعين الفصل في هذه الأحوال الأربعة.

وعلة ذلك في الحالة الأولى أن العطف بالواو يقتضي كمال المناسبة بينهما. والمناسبة تنافي كمال الانقطاع.

وفي الحالة الثانية أن العطف فيها لشدّة المناسبة بين الجملتين، بمنزلة عطف الشيء على نفسه. ولا معنى له ضرورة.

وأما في الثالثة والرابعة فالعلة ظاهرة مما ذكر في الأولى والثانية، لأن شبيه الشيء حكمه حكم ذلك الشيء.

وإن لم يكن بين الجملتين شيء مما ذكر، بأن كان بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام، أو التوسط بين الكمالين، فالوصل متعين في هذين الحالين، لوجود الداعي وعدم المانع.

وانظر (المقاطع المطالع) وستأتي في باب القاف.

٦٣٩ - التفصيـل

هو أن يأتي الشاعر بشطر بيت له متقدِّم، صدراً كان أو عَجُزاً، ليفصِّل به كلامه بعد حُسْن التصريف في التوطئة لملائمة، وغالب علماء البديع لم يذكروه في مصنفاتهم، غير أن صفيّ الدين الحليّ أورده في بديعيته. وقد وصفه ابن حِجّة الحموي بأنه نوع رخيص بالنسبة إلى فنّ البديع والمغالاة في نظمه[١].

وقال ابن أبي الأصبع: التفصيل على قسمين: متصل، ومنفصل.

فالمتصل منه: كل كلام وقع فيه أمّا، وأمّا. . . وقبل ذلك إجمال وما بعده: إما تفصيل مثل قوله تعالى: ﴿ يوم تبيضّ وجوه وتسودّ وجوه، فأمّا الذين اسودّت وجوههم ﴾. . . الخ، ثم قال تعالى: ﴿ وأما الذين ابيضّت وجوههم. . . ﴾ الخ.

وكقوله عز وجل: ﴿ فمنهم شقيٌّ وسعيد، فأما الذين شقوا ففي النار ﴾، ثم قال: ﴿ وأما الذين سعدوا ففي الجنة ﴾.

الآية الأولى روعي فيها حسن الجوار، فقدم على الترتيب، والآية الثانية روعي فيها الترتيب.

(١) انظر (خزانة الأدب) ٢٢٢.

وأما المنفصل من التفصيل فهو: ما يأتي مجمله في سورة، ومفصَّلة في أخرى، أو في مكانين مفترقين من سورة واحدة، كقوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿ فمن ابتغى وراءَ ذلك فأولئك هم العادون ﴾. فإن قوله تعالى: ﴿وراء ذلك﴾ إجمال المحرمات، جاءت مفَسّرة في قوله تعالى: ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿ وأحِل لكم ما وراء ذلكم ﴾ إن هذه الآية اشتملت على خمسة عشر محرَّماً: من أصناف النساء ذوات الأرحام ثلاثة عشر صنفاً، ومن الأجانب صنفان[١].

قلتُ: أما المنفصل من التفصيل الذي ورد في كلام ابن أبي الإصبع، والذي مثل له بآيات بليغة من كتاب الله لا يجحد أحد فضلها، لحسن ما فصِّلت مما هو مجمل، فهو النوع الذي حاول بعض الشعراء أن يحتذيه بأن أجمل في شطر بيت بعيد ثم فصَّل في موضع بعيد، أو أجمل في بيت من قصيدة وفصَّل إجماله في أخرى لا ملاءمة بينها وبين القصيدة الأولى. ولعلَّ ذلك هو الذي دفع ابن

(١) بديع القرآن ١٥٥.

حِجّة الحموي بأن يصفه بأنه نوع رخيص بالنسبة إلى فنّ البديع.

٦٤٠ - التفصيل

هو نوع من التقسيم. وهي تسمية قوم من العلماء منهم عبد الكريم بن إبراهيم النهشلي لما يسمونه (التقطيع) كما ذكر ذلك ابن رشيق في كتاب (العمدة) وأنشد في ذلك قول الشاعر:

بيضٌ مفارقنا تغلي مراجلُنا
نأسو بأموالنا آثار أيدينا

وقول البحتري:

قف مشوقاً أو مُسْعِداً أو حزيناً
أو معيناً أو عاذراً أو عذولا

فقطّع وفصّل كما تراه. وقال أبو الطيب:

فيا شوق ما أبقَى! ويا لي من النوى!
ويا دمع ما أجرى! ويا قلب ما أصْبَى!

ففصّل كما فعل أصحابه وجاءه على تقطيع الوزن، كل لفظتين ربع بيت.

وقال أيضاً:

لِلسّبْي ما نكحوا، والقتل ما ولدوا
والنهب ما جمعوا، والنار ما زرعوا

وإذا كان تقطيع الأجزاء مسجوعاً أو شبيهاً بالمسجوع فذلك هو (الترصيع) عند قدامة، وقد فضّله وأطنب في وصفه إطناباً عظيماً[1].

٦٤١ - المفصَّل

المفصَّل من التشبيه هو ما ذكر فيه وجه الشبه، كقول الشاعر:

وثغره في صفاء
وأدمعي كاللآلي

وقد يذكر على وجه التسامح مكان وجه الشيء شيء يستلزمه، أي يكون وجه الشبه لازماً له في الجملة، كقولهم للكلام الفصيح: هو كالعسل في الحلاوة. فوجه الشَّبه في ذلك ليس الحلاوة، وإنما هو ما يلزمها من ميل الطبع، لأنه المشترك بين الطرفين، أعني العسل والكلام، والحلاوة من خواص المطعومات.

٦٤٢ - الانفصال

هو أن يقول المتكلم كلاماً يتوجّه عليه فيه دخَل، فلا يقتصر عليه حتى يأتي بما ينفصل به عن ذلك، إمّا ظاهراً أو باطناً يظهره التأويل، كقوله تعالى في القسم الثاني منه: ﴿ وما من دابّةٍ في الأرض ولا طائرٍ يطير بجناحيه إلا أممٌ أمثالُكم ﴾،

(١) انظر كتاب (العمدة) ٢/ ٢٢.

فإنّ لقائل أن يقول: جملة قوله تعالى: ﴿يطير بجناحيه﴾ لا فائدة في الإتيان بها ظاهرة، إذ كل طائر يطير بجناحيه، وهذا إخبار بمعلوم. والانفصال عن ذلك أن يقال: إنه سبحانه وتعالى أراد، وهو أعلم بمراده، أن يدمج في هذا الخبر النهي عن قتل الحيوان الذي لا يؤذي عبثاً، بدليل قوله تعالى: ﴿أمم أمثالكم﴾ ففي مساواته بين ذلك وبين المكلفين في قوله تعالى: ﴿أمم أمثالكم﴾ إشارة إلى أن الإنسان يدان بما يفعله مع كل جسم قابل للحياة. وفي دواب الأرض ما لا حرج على قاتله، وكذلك ما يطير، فإن فيما يطير ما يطير بغير جناح حقيقي، كالذباب والبعوض، والنمل، والعقارب، والجعلان، وسائر الهمج، فأراد تبيين الصنف من هذا النوع، وهو أشرف أصنافه الذي امتنَّ سبحانه على نبيه داود عليه السلام بتسخيره له، وعلى ابنه سليمان بتعليم منطقه، وقال فيه رسول الله ﷺ مصرحاً بأن الإنسان يُدان به: «من قتل عصفوراً عبثاً...» الحديث، فخصص هذا الصنف بصفة مميزة له من بقية الأصناف، فقال: ﴿يطير بجناحيه﴾ لأنه لا يطلق الجناح حقيقة إلا على العضو الذي ليس له ريش وقصب وأباهر وخوافٍ وقوادم، ليستدل بكون هذا الصنف من بين جميع أصناف الطائر هو المقصود بالنهي عن قتله وتعذيبه، على أن المراد بالدَّابّة المذكورة في صدر الآية هي الصنف الشريف من أصناف الدّوابّ لتخرج الحشرات من ذلك النوع، كما خرجت الهمج من نوع الطائر بتمييز الصنف المشار إليه منه، واكتفى بتبيين الثاني عن تبيين الأول لعلمه أن العارف بترتيب نظم الكلام يقيس الأول منه على الثاني.

والفرق بين الانفصال والإيضاح أن الإيضاح يكون إشكاله في بعض الكلام الواحد، وإيضاحه في بقيته. والانفصال وإشكاله معاً في موضع واحد من الكلام.

وربما جاء الدَّخَل والانفصال في كلمة واحدة، وغالب مجيئه في جملة واحدة وبيت واحد، ويندر مجيئه في الأبيات المتعددة والجمل المترددة.

وانظر (بديع القرآن) ٣٣٩.

٦٤٣ - الفواصل

عرّف الرمّاني (الفواصل) بأنها حروف متشاكلة في المقاطع، توجب حسن إفهام المعاني.

قال: والفواصل بلاغة، والأسجاع عيب. وذلك أن الفواصل تابعة للمعاني. وأما الأسجاع فالمعاني تابعة لها، وهو

قلب ما توجبه الحكمة في الدلالة، إذ كان الفرض الذي هو حكمة إنما هو الإبانة عن المعاني التي الحاجة إليها ماسة، فإذا كانت المشاكلة وصلة إليه فهو بلاغة، وإذا كانت المشاكلة على خلاف ذلك فهو عيب ولكنة، لأنه تكلف من غير الوجه الذي توجبه الحكمة.

قلت: ما ذكره الرماني في حسن الفواصل وقبح الأشجاع قال به بعض العلماء الذين يخصُّون ما ورد في القرآن الكريم من ذلك باسم (الفواصل)، وما ورد في غير القرآن باسم (السجع).

ولست أوافق الرماني ومن يذهب مذهبه في التفريق بين الفواصل والأسجاع، مع اتحاد مفهومها عند الجميع.

ولا يخلو ذمّ السجع على إطلاقه من نظر، لأن في كثير منه حسناً وجمالاً. أما المتكلّف الذي يُتطلب على حساب المعاني فلا خلاف في عيبه وإنكاره.

٦٤٤ ـ فضُول الكلام

فضول الكلام ما يكون الكلام مع إسقاطه تاماً غير منقوص، ولا يكون في زيادته فائدة.

وذلك مثل ما رُوي عن معاوية أنه قال لصحار العبديّ: «ما البلاغة»؟ فقال: أن تقول فلا تخطىء، وتسرع فلا تبطىء. ثم قال: أقِلْني، هو ألّا تخطىء ولا تبطىء. فألقى اللفظتين لأن في الذي أبقى غنىً عنهما، وعوضاً منهما.

فأما إذا كان في زيادة الألفاظ وتكثيرها، وترديدها وتكريرها، زيادة فائدة فذلك محمود[1].

وانظر (الحشو وفضول الكلام) وقد سبق في باب الحاء.

٦٤٥ ـ الفَاعليّة

من علاقات (المجاز العقلي). وذلك يكون فيما بُني للمفعول وأسند للفاعل الحقيقي، مثل: «سَيْلٌ مُفْعَم»، لأن السيل هو الذي يُفْعِم أي يملأ. وأصله أفعم السيل الوادي، أي ملأه.

قال ابن فارس: وزعم ناس أن الفاعل يأتي بلفظ المفعول به، ويذكرون قوله جلّ ثناؤه: ﴿إنه كان وعده مأتيّاً﴾ أي: آتياً. قال ابن السكيت: ومنه «عيش مغبون» أي غابن غير صاحبه.

٦٤٦ ـ المفعوليّة

وهي أيضاً من علاقات (المجاز

(١) انظر (الصناعتين) ٣٢.

العقلي)، وذلك فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به الحقيقي، كقوله تعالى: ﴿عيشة راضية﴾ إذ هي مرضية، فالإسناد مجازي. وأصله: رضي المؤمن عيشته. فأقيمت عيشته مقام المؤمن في تعلق الفعل، وهو الرضا بكل، فأسندت ﴿راضية﴾ للضمير المستتر الذي هو للعيشة.

وقال بعضهم: إنما قال تعالى ﴿في عيشة راضية﴾ لأنها في معنى: ذات رضاً، كما قيل لابن، وتامر، أي ذو لبن وذو تمر. وكما قالوا لذي الدّرع: دارع، ولذي النّبْل: نابل، ولصاحب الفرس: فارس. وإنما جاءوا به على النسب، ولم يجيئوا به على الفعل. وعلى ذلك قول النابغة الذبياني:

كِليني لهمٍ يا أميمة ناصب
وليل أقاسيه بطيء الكواكب

أي: ذي نصَب. قال: فكأن العيشة أعطيت من النعيم حتى رضيت، فحسن أن يقال: راضية، لأنها بمنزلة الطالب للرضا[1].

وعقد ابن فارس في «الصاحبي» باباً «للمفعول يأتي بلفظ الفاعل» وقال فيه:

(١) انظر (تلخيص البيان في مجازات القرآن) للشريف الرضي ٣٤٥.

نقول: «سرّ كاتم» أي: مكتوم. وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: ﴿لا عاصمَ اليوم من أمر الله﴾ أي: لا معصوم.

قلتُ: ليس هذا التأويل ضرورياً، فقد يكون المعنى على الظاهر. أي: لا أحد يعصم من أمر الله، أو لا يعصم من أمر الله إلا الله سبحانه، وهو الراحم ﴿إلّا من رحم﴾. أو لا مكان يعصم من أمر الله. وذلك أنه لمّا جعل الجبل عاصماً من الماء قال له، لا يعصمك اليوم مُعْتصَم قطّ من جبل ونحوه سوى مُعْتصَم واحد، وهو مكان من رحمهم الله، ونجّاهم، يعني السفينة.

وكذلك مثل ابن فارس لذلك الباب بقوله تعالى: ﴿من ماء دافق﴾ أي مدفوق، و﴿عيشة راضية﴾ أي مرضيّ بها، و﴿جعلنا لهم حَرَماً آمناً﴾ أي مأموناً فيه.

ويقول الشاعر:

إن البغيضَ لَمَنْ يُمَلُّ حديثُه
فانْقع فؤادك من حديث الوامِقِ

أي: الموموق[2].

٦٤٧ - الفكّ

هو أن ينفصل المصراع الأول من بيت

(٢) انظر كتاب (الصاحبي) ١٨٧.

الشعر من المصراع الثاني، ولا يتعلق بشيء من معناه.

٦٤٨ - الافتنان

هو أن يَفْتنّ الشاعر، فيأتي بفنّين متضادين من فنون الشعر في بيت واحد فأكثر، مثل النسيب والحماسة والمديح والهجاء والعزاء. فأما ما افتنّ به الشاعر من النسيب والحماسة فكقول عنترة:

إن تُغْدفِي دوني القناع فإنني
طَبٌّ بأخذ الفارس المستلْئِم

فأول البيت نسيب وآخره حماسة. وكقول أبي دُلَف، ويروى لعبد الله بن طاهر:

أحبك يا ظلومُ وأنتِ مني
مكان الروح من جسد الجبان
ولو أني أقول مكان روحي
لَخِفْتُ عليك بادرة الطعانِ

ومما جمع بين تهنئة وتعزية قول بعض الشعراء ليزيد بن معاوية، يعزيه بأبيه ويهنئه بالخلافة:

اصبرْ يزيدُ، فقد فارقت ذا مِقةٍ
واشكر حباء الذي للملك أصفاكا
لا رزء أصبح في الأقوام نعلمه
كما رُزِئْتَ ولا عقبى كعقباكا

ومن أحسن ما ورد في ذلك قول أبي نواس للفضل بن الربيع، يعزيه في الرشيد، ويهنيه بالأمين، حيث قال:

تَعَزَّ أبا العباس عن خير هالك
بأكرم حيٍّ كان أو هو كائن
حوادث أيام تدور صروفها
لهنّ مساوٍ مرة ومحاسنُ
وفي الحيّ بالميْت الذي غُيّب الثرى
فلا أنت مغبون ولا الموت غابنُ

ومن إنشاء العلاّمة الشهاب الخفاجي ما كتب به من رسالة تهنئة وتعزية لمن رزقه الله تعالى ولداً ذكراً في يوم وماتت له بنت قوله: «ولا عتب على الدهر فيما اقترف، إن كان قد أساء فيما مضى فقد أحسن الخلف، واعتذر بما وهب عما سلب، فعفا الله عما سلف».

٦٤٩ - الافتنان

قال ابن أبي الأصبع: إن (الافتنان) هو أن يفتنّ المتكلم فيأتي في كلامه بفنين، إما متضادين أو مختلفين أو متفقين...

ومما مثل به للجمع بين فن العتاب وفن الاعتذار قوله:

أعرضْتَ عني ولم أذنب وملتَ إلى الـ
ـواشي وهبنيَ قد أذنبت فاغتفرِ

ولا تضع ما حباك الفكر من مِدَحي
عن صفو ودّ حماه الله من كدرِ

٦٥٠ - الاستفهام

من الإنشاء الطلبي. ومعناه طلب الفهم، أي طلب حصول صورة الشيء المستفهَم عنه في ذهن المستفهِم.

فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين أمرين أو عدم وقوعها فإدراكها هو (التصديق).

وإلّا، بأن كانت موضوعاً أو محمولاً أو نسبة مجرّدة، فإدراكها هو (التصوُّر).

فالتصديق هو إدراك وقوع نسبة تامة بين أمرين، أو لا وقوعها.

والتصوُّر هو إدراك الموضوع أو المحمول أو النسبة.

والألفاظ الموضوعة للاستفهام هي: الهمزة، وهلْ، وما، ومَنْ، وأيّ، وكمْ، وكَيْفَ، وأيْنَ، وأنّى، ومتى، وأيّان.

قال صاحب البرهان: وأنواع البحث والسؤال تسع أنواع:

فأولها: البحث عن الوجود بـ (هل) تقول: هل كان كذا وكذا؟ فيقال: «نعم» أو «لا».

والثاني: البحث عن أنواع الموجودات بـ (ما) تقول: ما الإنسان؟ فيقال: الحيّ الناطق. وما رأيك في كذا وكذا؟ فيقال: رأيي...

والثالث: البحث عن الفصل بين الموجودات بـ (أيّ) تقول: أيُّ الأشكال المربّع؟ فيقال: هو الذي تحيط به أربعة خطوط...

والرابع: البحث عن أحوال الموجودات بـ (كيف) تقول: كيف الإنسان؟ فيقال: منتصب القامة.

والخامس: البحث عن عدد الموجودات بـ (كمْ) تقول: كمْ مالك؟ فيقال: عشرون درهماً.

والسادس: البحث عن زمن الموجودات بـ (متى) تقول: متى كان هذا؟ فيقال: في زمن الرشيد.

والسابع: البحث عن مكان الموجودات بـ (أين) تقول: أين زيد؟ فيقال: في الدّار.

الثامن: البحث عن أشخاص الموجودات بـ (مَنْ) تقول: مَنْ خرج؟ فيقال: زيد. و «من» لا تستعمل إلا في المسألة عمّن يميّز ويعقل.

والتاسع: البحث عن علل الموجودات بـ (لِمَ)[1]...

(١) كتاب (البرهان في وجوه البيان) ٢٧.

قال ابن فارس: ومن دقيق باب الاستفهام أن يوضع في الشرط وهو في الحقيقة للجزاء. وذلك كقول القائل: إنْ أكرمتك تكرمني؟ المعنى: أتكرمني إن أكرمتك؟.

قال الله جلّ ثناؤه: ﴿أفإن مِتَّ فهم الخالدون﴾ تأويل الكلام: أفهم الخالدون إن مِتَّ؟ ومثله: ﴿أفإن مات أو قُتل انقلبتم على أعقابكم﴾ تأويله: أفتنقلبون على أعقابكم إن مات؟.

وربما حذفت العرب ألفاظ الاستفهام، من ذلك قول الهُذَليّ:

رفوني وقالوا: يا خُوَيْلدُ لم تُرَع
فقلتُ ـ وأنكرتُ الوجوه ـ هُمُ هُمُ

أراد: أهم؟ وقال آخر:

لعمرُكَ ما أدري وإن كنت دارياً
بسبعٍ رمين الجمر أم بثمانِ؟

وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله جلّ ثناؤه في قصّة إبراهيم عليه السلام: ﴿هذا ربي﴾ أي: أهذا ربي[1]؟.

وقال صاحب البرهان أيضاً: ومن (الاستفهام) ما يكون سؤالاً عما لا تعلمه لتعلمه، فيخص باسم (الاستفهام).

ومنه ما يكون سؤالاً عما تعلمه ليُقَرَّ لكَ به، فيسمى (تقريراً).

ومنه ما يكون ظاهره الاستفهام ومعناه (التوبيخ) كقوله: ﴿ألم يأتكم رسلٌ منكم يقصّون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا﴾.

ومن السؤال ما هو (محظور) ومنه ما هو (مفوّض).

فالمحظور: ما حظرت فيه على المجيب أن يجيب إلا ببعض السؤال، كقولك: ألحماً أكلت أم خبزاً؟ فقد حظرت عليه أن يجيبك إلّا بأحدهما.

والمفوّض: كقولك: ما أكلت؟ فله أن يقول ما شاء من المأكولات، لأنك فوّضت الجواب إليه[2]...

وانظر (التصوُّر): وقد تقدم في باب الصاد.

وانظر (التصديق): وقد تقدم في باب الصاد أيضاً.

وانظر (الاستخبار): وقد تقدم في باب الخاء.

٦٥١ ـ المفوّض

من (الاستفهام) وقد سبق.

---

(١) الصاحبي ١٥٤.

(٢) البرهان في وجوه البيان ٤٥.

٦٥٢ ـ التفويف

التفويف في اللغة مأخوذ من الثوب المفوّف الذي فيه خطوط بيض، والمراد تلوينه ونقشه.

والتفويف في الصناعة عبارة عن إتيان المتكلم بمعان شتّى من المدح والغزل وغير ذلك من الفنون والأغراض، كل فنّ في جملة من الكلام، منفصلة عن أختها، مع تساوي الجملة في الوزنيّة.

ويكون بالجملة الطويلة، أو المتوسطة، أو القصيرة. وأحسنها وأصعبها مسلكاً القصار.

فمثال ما جاء منه بالجملة الطويلة قول النابغة:

وأعظم أحلاماً، وأكبر سيداً
وأفضل مشفوعاً، وأكرم شافع

وبالجملة المتوسطة قول أبي الوليد ابن زيدون:

تِهْ أحتمل، واحتكم أصبر، وعِزّ أهن
وذلّ أخضع، وقل أسمع، ومُرْ أُطِع

ومثال ما جاء بالجملة القصيرة قول أبي الطيب المتنبي:

أقِلْ أنِلْ أقطعْ أحملْ علّ أسْلِ أعد
زِدْ هشّ بشّ تفضلّ ادنُ سَرّ صِل

٦٥٣ ـ التفويف

قال العلوي: إن التفويف في مصطلح علماء البيان هو ما يدل على معنى آخر بقرينة أُخرى. وهو ضربان:

١ ـ **الضرب الأول**: منهما راجع إلى المعنى. وضابطه هو أن تصف الممدوح بما يدل على مدحه من صفات المكارم وسمات المحامد، ثم تورد صفات دالّة على ذمِّه، لكن اقترن بها ما يرشد إلى كونها مدحاً، فالتفويف داخل في هذه الجهة. ومثاله قول جرير:

همُ الأخيارُ منسكةً وهدياً
وفي الهيجا كأنهمُ صقورُ
بهم حدِبَ الكرامُ على المعالي
وفيهم عن مساويهم فتورُ
خلائقُ بعضهم فيها كبعض
يؤم كبيرَهم فيها الصغيرُ
عن النكراءِ كلهمُ غبيٌّ
وبالمعروف كلهمُ بصيرُ

فكل واحد من هذه الأبيات قد تضمن ما يرشد إلى الذم، لكنه اقترن به ما أخرجه إلى المدح. فقوله: «كأنهم صقور» صفة ذم، لأن من شأن الصقور الخطف والبغي. لكنه لما اقترن بقوله: «الهيجا» كان مدحاً، لأن الإنسان إذا كان في الحرب كالصقر يغلب غيره، ويسلبُه

فهو مدح لا محالة.

وهكذا قوله: «وفيهم عن مساويهم فتور» لأن الفتور هو الضعف والعجز وهما ذمّان، خلا أنه اقترن بقوله: «بهم حدب الكرام على المعالي» فصيَّره مدحاً، لأن الإنسان إذا كان عظيم الولوع بالخصال السامية والمراتب العالية، وكان ضعيفاً متكاسلاً عن المساوىء ففيه نهاية المدح.

وهكذا قوله: «يؤم كبيرَهم فيها الصغيرُ» فإنه يكون ذماً، لأنه لا خير في الكبير إذا كان مقتدياً بالصغير.

وإنما المدح هو عكسه، لكنه لما اقترن بقوله: «خلائق بعضهم فيها كبعض» أفهم أن الصغير والكبير فيهم سواء في فعل المعروف والإحسان.

وهكذا قوله:

عن النكراء كلهمُ غبيٌّ
وبالمعروف كلهم بصيرُ

فإن الغباوة صفة ذمّ، خلا أنه لما اقترن به قوله: «وبالمعروف كلهم بصير» كان دليلاً على المدح، فهذا ما يحتمله هذا الضرب.

٢ ـ الضرب الثاني: أن يكون راجعاً إلى الألفاظ. وهو أن تأتي بجمل مقطعة، وهذا كقول من قال يصف السحاب:

تسربل وشياً من حرير تطرزتْ
مطارفها لَمْعاً من البرق كالتِّبْرِ
فوشْيٌ بلا رقْم، ونَقْسٌ بلا يدٍ
ودمع بلا عين، وضحك بلا ثَغرِ

فهذا وأمثاله يعدّ في التفويف لما جاء مقطعاً على أوزانه في العروض[١]...

٦٥٤ ـ فائدة الخبر

هي الحكم الذي تضمنه الخبر، ويراد إفادة المخاطب إيّاه. وهو وقوع النسبة أو عدم وقوعها. نحو: صحبتُ الأخيار، لم أخلف الوعد.

على أن قصد المُخْبِر إفادة وقوع النسبة لا يستلزم تحقق تلك النسبة في الواقع.

وذلك لأن دلالة الألفاظ على معانيها دلالة وضعية يجوز تخلفها، وليست دلالة عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاماً عقلياً، كدلالة الأثر على المؤثر.

فإذا قلت: «عليّ مسافر» فهذا الخبر يدل على ثبوت السفر لعليّ، ولكن دلالته على ذلك لا تستلزم أن يكون ثبوت السفر له متحققاً في الواقع.

(١) انظر (الطراز) ٣/٨٧.

وذلك أنه يجوز أن يكون الخبر كذباً، فهو يحتمل عدم ثبوت السفر له.

ولكن هذا الاحتمال ليس مدلولاً للفظ أصلاً، وإنما هو احتمال عقلي، نشأ من كون دلالة الخبر دلالة وضعية، يجوز فيها التخلف.

ومن أجل ذلك قالوا: إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه في الواقع.

وفائدة الخبر أحد الغرضين الأصليين اللذين يلقي الخبر من أجلهما.

والغرض الآخر هو ما يسميه البلاغيون (لازم فائدة الخبر) وسيأتي في باب اللام.

وانظر (الخبر) وقد سبق في باب الخاء.

وانظر (الاستخبار) وقد سبق في باب الخاء أيضاً.

وانظر (خروج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر) وقد سبق في باب الخاء.

٦٥٥ ـ إفادة الشمول

من الأغراض البلاغية التي تقتضي وصف المسند إليه، كما في قول الله تعالى: ﴿ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ﴾، فوصف الدّابّة والطائر بما هو من خواص الجنس للإشارة إلى الاستغراق، وأنه ليس المقصود دواب أرض واحدة، ولا طيور جوٍّ واحد. فأفاد الوصف زيادة التعميم والإحاطة.

٦٥٦ ـ إفادة عموم السلب

وهي من الأغراض البلاغية التي تقتضي تقديم المسند إليه، وذلك إذا كان المسند إليه مقروناً بما يفيد العموم كاللفظ (كلّ) والمسند مقروناً بحرف نفي نحو: كل إنسان لم يقم. فإن ذلك يفيد نفي القيام عن كل فرد من أفراد الإنسان. ولو تأخر المسند إليه وقيل: لم يقم كل إنسان، لأفاد ذلك نفي الحكم عن جملة الأفراد، لا عن كل فرد فقط.

فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي. والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول، فيحتمل أن يكون النفي عن الأفراد المجملة التي لم تفصل بكونها كلًّا أو بعضاً، وأن يكون عن كل فرد، فلا نص فيه على عموم السلب.

باب القاف

بـاب القـاف

٦٥٧ ـ الاقتبـاس

الاقتباس هو أن يضمّن المتكلم كلامه كلمة من آية، أو آية من آيات كتاب الله تعالى خاصة. هذا هو الإجماع.

والاقتباس من القرآن على ثلاثة أقسام: مقبول، ومباح، ومردود.

فالأول: ما كان في الخطب والمواعظ والعهود ومدح النبي ﷺ، ونحو ذلك.

والثاني: ما كان في الغزل والرسائل والقصص.

والثالث: على ضربين:

أحدهما: ما نسبه الله تعالى إلى نفسه، ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه. كما قيل عن أحد بني مروان أنه وقّع على مطالعة فيها شكاية من عمّاله «إنّ إلينا إيابَهم، ثمّ إنّ علينا حسابَهم».

والآخر: تضمين آية كريمة في معنى هزل، ونعوذ بالله من ذلك، كقول القائل:

أوْحَى إلى عشّاقه طرْفُهُ
هَيْهَاتَ هيهاتَ لما تُوعَدونْ!
ورِدفُهُ ينطقُ من خلْفِهِ
لمثل هذا فليعمل العاملونْ!

ومن الاقتباسات التي هي غيرُ مقبولة قول ابن النبيه في مدح الفاضل:

قمتُ ليلَ الصُّدود إلا قليلاً
ثم رتَّلْتُ ذكركمْ ترتيلا
ووصلْتُ السهادَ أقبح وصلٍ
وهجرْتُ الرقاد هجراً جميلا
مقمعي كَلَّ عن سماع عذولٍ
حين ألقَى عليه قولاً ثقيلا
وفؤادي قد كان بين ضلوعي
أخذته الأحباب أخذاً وبيلا
قلْ لراقي الجفون إنّ لعيْني
في بحار الدموع سبحاً طويلا

ماسَ عجْباً كأنه ما رأى غصْـ
ـناً طليحاً ولا كثيباً مَهيلا
وحمَى عن محبِّه كأس ثغرٍ
كان منه مزاجُها زنجبيلا
بان عنّي فصحْتُ في أثر العيـ
ـس ارحموني وأمهلوهم قليلا
أنا عبدٌ للفاضل ابن عليّ
قد تبَتّلْتُ بالثنا تبتيلا
لا تسمه وعْدْ بغير نوالٍ
إنّه كان وعدُه مفعولا

واعلم أن (الاقتباس) على نوعين:

نوع لا يخرج به المقتبس عن معناه، كقول الحريري: «فلم يكنْ إلّا كلمح البصر أو أقرب، حتى أنشد فأغرب» فإنّ الحريريّ كنى به عن شدة القُرب. وكذلك هو في الآية الشريفة:

ونوع يخرج به المقتبس عن معناه، كقول ابن الرومي:

لئن أخطأتُ في مدحيـ
ـك ما أخطأتَ في منعي
لقد أنزلتُ حاجاتي
بوادٍ غير ذي زَرْعِ

فإنّ الشاعر كنى به عن الرجل الذي لا يرجى نفعه، والمراد به في الآية الكريمة أرض مكة شرّفها الله وعظّمها.

ويجوز أن يغير لفظ المقتبس منه بزيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، أو إبدال الظاهر من المضمر، أو غير ذلك.

فالزيادة وإبدال الظاهر من المضمر كقول الشاعر:

كان الّذي خِفْتُ أنْ يكُونا
إنّا إلى اللهِ راجعونا

فزاد الألف في «راجعون» على جهة الإشباع، وأتى بالظاهر مكان المضمر في قوله: «إنا إلى الله» ومراده آية التعزية في المصيبة، وهي قوله تعالى: ﴿ إنَّا لله وإنا إليه راجعون ﴾. والنقصان في مثل ما تقدّم من قول الحريري: «فلم يكنْ إلاّ كلمح البصر أو أقرب» فإنه أسقط لفظة «هو» إذ الآية الكريمة لفظها: ﴿كلمح البصر أو هو أقرب﴾.

والتقديم والتأخير كقول الشاعر:

قال لي: إن رقيبي
سَيِّىءُ الخُلْقِ فدارِهْ!
قلتُ: دعْني وجْهُك الجَنّةُ
حُفَّتْ بالمكارِهْ!

هذا الاقتباس من الحديث، فإنه تقدّم أن الإجماع على جواز الاقتباس من القرآن. ومنهم من عدَّ المضمّن من الحديث النبويّ اقتباساً، وزاد بعضهم في الاقتباس من مسائل الفقه.

والشاعر قدّم في لفظ الحديث وأخّر، لأن لفظ الحـديث: «حُفّت الجنّـة بالمكاره»!.

ومن هنا يتبين لك قطع نظرهم في الاقتباس عن كونه نفس المقتبَس منه. ولولا ذلك للزمهم الكفر في لفظ القرآن والنقص منه.

ومن أمثلته الشعرية قول الحماسيّ:

إذا رُمْتُ عنها سلوةً قال شافعٌ
من الحُبِّ: ميعادُ السّلوّ المقابرُ
سيبقَى لها في مضمر القلب والحشَا
سرائرُ تبقى يومَ تُبلى السّرائـرُ

ومنه قول الشاعر:

أهْدَى إليكمْ على بُعْدٍ تحيته
حَيُّو بأحسنَ منها أو فَرُدّوهـا

ومنه قول ابن سناء الملك في بعض مطالعه:

رحلُوا فلسْتُ مسائلاً عن دارهمْ
أنـا باخـعٌ نفْسي على آثارهمْ

ومن لطائف هذا الباب قول القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر في معشوقه المسمّى بالنسيم[1]:

إنْ كانت العشاقُ من أشواقهمْ
جعلُوا النّسيمَ إلى الحبيب رسولا
فأنا الـذي أتلو لهم: يا ليتَني
كنت اتخذت مع الرسول سبيلا

(١) انظر (خزانة الأدب): للحموي ٤٤٣.

٦٥٨ ـ التقَابـل

هو (المقابلة) وستأتي.

وانظر (الطِّباق) و(المطابقـة): وقد سبقا في باب الطاء.

٦٥٩ ـ المقَابلـة

١ ـ عند أبي هلال العسكري:

هي إيراد الكلام، ثم مقابلته بمثله في المعنى واللفظ على جهة الموافقة أو المخالفة.

فأمّا ما كان منها في المعنى فهو مقابلة الفعل بالفعل. ومثاله قوله الله تعالى: ﴿ فتلك بيوتهم خاوية بما ظلمـوا ﴾؛ فخواء بيوتهم وخرابها بالعذاب مقابلة لظلمهم. ونحو قوله تعالى: ﴿ ومكرُوا مكراً ومكرْنا مكراً ﴾ فالمكر من الله تعالى العـذاب، جعله الله عزّ وجـلّ مقابلة لمكرهمْ بأنبيائه وأهل طاعته[1].

وقوله تعالى: ﴿ نسُوا الله فنَسِيهُمْ ﴾،

(١) تقدم أن هذه الآية من (المشاكلة) وهي عند البلاغيين: التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير. وكثير من الأمثلة التي سيوردها أبو هلال هنا من هذا القبيل.

وقوله تعالى: ﴿إنّ الله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيِّروا ما بأنفسِهمْ﴾. ومن ذلك قول تأبّط شرّاً:

أهـزّ به في نَـدْوة الحيّ عِطفَـهُ
كما هزّ عِطفي بالهجان الأَوَارِكِ[1]

وقول الآخر:

ومَن لـو أراهُ صـاديـاً لسقيتُـهُ
ومَن لـو رآني صادياً لسقـاني
ومن لـو أراهُ عـانيـاً لفـديتُـهُ
ومَن لـو رآني عـانيـاً لفَـداني

فهذا مقابلة باللفظ والمعنى.

وأما ما كان منها بالألفاظ، فمثل قول عديّ بن الرِّقاع:

ولقـد ثنيتُ يـدَ الفتـاةِ وسـادَة
لي جاعلاً إحدى يديَّ وسادَها

وقال عمرو بن كلثوم:

ورِثنـــاهنَّ عـن آبـاءِ صِــدْقٍ
ونــورثـهــا إذا مُتْنـا بنِيـنَـا

ومن النثر قولُ بعضهم: «فإذا أهلَ الرأيِ والنُّصح لا يُساويهم ذَوُو الأفْنِ والغشّ. وليس من جمع إلى الكفايةَ الأمانة كمن أضاف إلى العجْز الخيانة»!

فجعل بإزاء الرأي الأفْن، وبإزاء الأمانة الخيانة. فهذا على وجه المخالفة.

وقيل للرشيد: إنّ عبـد الملك بن صالح يُعِدُّ كلامَه! فأنكر ذلك الرشيد، وقال: إذا دخل فقولوا له: وُلِد لأمير المؤمنين في هذه الليلة ابنٌ ومات له ابنٌ! ففعلوا، فقال: «سرَّك الله يا أمير المؤمنين فيما ساءك، ولا ساءك فيما سرَّك، وجعلها واحدة بواحدة: ثواب الشاكر، وأجْرَ الصابر» فعرفوا أن بلاغته طبع.. وقال الجعدي:

فتىً كان فيه ما يسرُّ صـديقَهُ
على أنَّ فيه ما يَسُوءُ الأعاديـا

وقال آخـر:

وإذا حديثٌ ساءَني لم أكتئِبْ
وإذا حـديثٌ سـرَّني لم آشَــرِ

وهذا في غاية التقابل.

ومن مقابلة المعاني بعضها لبعض، وهو من النوع الذي تقدّم في أول الفصل قول الآخر:

وذي إخوةٍ قطّعْتُ أقرانَ بيْنهمْ
كما تركوني واحداً لا أخاً ليَا

وقـول الآخـر:

أســرْنـاهم وأنعـمنـا عـليهـمْ
وأسقيْـنَـا دمـاءَهم التُّـرابـا

---

(١) الهجان: الإبل. والأوارك: التي ترعى شجر الأراك.

فما صبرُوا لبأسٍ عند حَرْبٍ
ولا أدَّوْا لُحسْنِ يدٍ ثوابا

فجعل بإزاء الحرب أن لم يصبروا، وبإزاء النعمة أن لم يثيبوا، فقابل على وجه المخالفة. وقال آخر:

جزَى اللهُ عنّا ذات بعلٍ تصدّقتْ
على عزَبٍ حتّى يكونَ له أهلُ
فإنا سَنجزيها بمثلِ فعالها
إذا ما تزوّجنا وليس لها بَعْلُ

فقابل حاجته وهو عَزَب بحاجتها وهي عَزَب، ووصاله إياها في حال عزبتها كوصالها إيّاه في حال عزبته. فقابل من جهة الموافقة[1].

٢ ـ وقال ابن رشيق:

(المقابلة) مواجهة اللفظ بما يستحقه في الحكم.. والمقابلة بين (التقسيم) و (انطباق). وهي تتصرَّف في أنواع وأصلها ترتيب الكلام على ما يجب، فيعطي أول الكلام ما يليق به أوّلاً، وآخره ما يليق به آخراً، ويأتي في الموافق بما يوافقه، وفي المخالف بما يخالفه.

وأكثر ما تجيء المقابلة في الأضداد، فإذا جاوز الطباق ضدين كان مقابلة. مثال ذلك ما أنشده قدامة لبعض الشعراء، وهو:

فيا عجباً! كيف اتفقْنا فناصحٌ
وفيٌّ، ومَطويٌّ على الغِلّ غادِرُ

فقابل بين النصح والوفاء بالغلّ والغدر. وهكذا تكون المقابلة الصحيحة. لكن قدامة لم يبال بالتقديم والتأخير في هذا الباب. وأنشد للطرّماح: «أسرْناهم»... البيتين، فقدّم ذكر الإنعام على المأسورين، وأخَّر ذكر القتل في البيت الأوّل، وأتى في البيت الثاني فعكس الترتيب، وذلك أنه قدَّم ذكر الصبر عند بأس الحرب، وأخَّر ذكر الثواب على حسن اليد. اللهم إلاَّ أن يريد بقوله: «فما صبروا لبأسٍ عند حربٍ» القوم المأسورين إن لم يقاتلوا حتى يُقتلوا دون الأسر وإعطاء اليد، فإن المقابلة حينئذ تصحّ، وتترتب على ما شرطناه... وهذه عندهم تسمّى (مقابلة الاستحقاق)... (العمدة) ٢ / ١٤ وانظر (نقد الشعر) ٧٢.

٣ ـ وقال ضياء الدين بن الأثير:

إن المقابلة هي (المطابقة) ولا يخلو الحال فيها من ثلاثة أقسام:

إما أن يقابل الشيءُ بضدِّه، أو بغيره، أو بمثله.

فأما القسم الأول: (مقابلة الشيء بضدّه) كالسواد والبياض، وما جرى مجراه، فكقوله تعالى: ﴿ فليضحكوا

---
(١) انظر (نقد الشعر) لقدامة ٧٣.

قليلاً وليبكوا كثيراً ﴾ ألا ترى إلى صحة هذه المقابلة البديعة حيث قابل الضحك بالبكاء، والقليل بالكثير؟! وكذلك قوله تعالى: ﴿ لكيلا تأسَوْا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ﴾ وهذا من أحسن ما يجيء في هذا الباب.. وقال رسول الله ﷺ: «خيرُ المال عين ساهرة لعين نائمة»..

ومن هذا قول بعضهم في السحاب:

ولهُ بلا حُزْنٍ ولا بمسرّةٍ
ضحكٌ يراوحُ بينَه وبُكاءُ

فقابل الضحك بالبكاء، والحزن بالسرور في بيت واحد. وقال آخر:

فلا الجودُ يُفني المالَ والجدُّ مقبلٌ
ولا البخلُ يُبقي المالَ والجدُّ مدبرُ

فإنه قابل الجود بالبخل، ويُفني بيبقي، ومقبل بمدبر..

وأما القسم الثاني: (مقابلة الشيء بغيره) فهو ضربان:

١ ـ **أحدهما**: ما كان بين المقابل والمقابل له مناسبة وتقابل، كقول بعضهم:

يجزُونَ من ظُلم أهل الظُّلْم مغفرةً
ومن إساءةِ أهلِ السُّوء إحسانا

فقابل الظلم بالمغفرة. والظلم ليس ضد المغفرة، وإنما هو ضدّ العدل، إلَّا أنه لما كانت المغفرة قريبة من العدل مناسبة له حسنت المقابلة بينها وبين الظلم.

٢ ـ **والضرب الآخر**: أن يُقابل الشيءُ بما بينه وبينه بُعْد، ولا مناسبة بينهما بحالٍ من الأحوال. وذلك مما لا يحسن استعماله. ومنه قول الشاعر:

أمْ هلْ ظعائنُ بالعلياءِ رافعةً
وإن تكاملَ فيها الدَّلُّ والشنبُ؟

فإن ذلك غير مناسب، لأنه إنما يحسن الدلّ مع الغنج، والشنب مع اللّعَس، أو ما يجري مجراه من أوصاف الثغر والفم.

وأما القسم الثالث: (مقابلة الشيء بمثله) فهو ضربان:

١ ـ **أحدهما**: التقابل في اللفظ والمعنى.

٢ ـ **والآخر**: التقابل في المعنى دون اللفظ.

فالضرب الأول: كقوله تعالى: ﴿ نسُوا الله فنسِيهُمْ ﴾، وكقوله تعالى: ﴿ ومكروا مكراً ومكرْنا مكراً ﴾.

والضرب الثاني: أن تقابل الجملة بمثلها، إن كانت مستقبلة قوبلت بمستقبلة، وإن كانت ماضية قوبلت

بمـاضية. وربمـا قـوبـل المـاضي بالمستقبل، والمستقبل بالماضي، وذلك إذا كان أحدهما في معنى الآخر.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ قل إن ضللتُ فإنما أضلّ على نفسي، وإن اهتديتُ فبما يوحي إليّ ربّي ﴾، فإن هذا تقابل من جهة المعنى. ولو كان التقابل من جهة اللفظ لقال: وإن اهتديت فإنما أهتدي لها.

ومن هذا الضرب أيضاً قوله تعالى: ﴿ أو لم يرَوْا أنا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصراً إنّ في ذلك لآيات لقوم يؤمنون ﴾؟ فإنه لم يراع التقابل في قوله: ﴿ ليسكنوا فيه والنهار مبصراً ﴾ لأن القياس يقتضي أن يكون: والنهار ليبصروا فيه. وإنما هو مراعىً من جهة المعنى، لا من حيث اللفظ[1].

٤ ـ والمقابلة عند سائر البلاغيين:

أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ثم يؤتى بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة على الترتيب، فيدخل في (الطباق) ـ وإن جعله السكاكيّ وغيره قسماً مستقلاً من المحسنات المعنوية ـ لأنه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة.

(١) انظر (الجامع الكبير) لابن الأثير ٢١٢.

والمراد بالتوافق خلاف التقابل، حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين. وقد تتركب (المقابلة) من طباقٍ وملحق به.

فمقابلة اثنين باثنين كقوله تعالى: ﴿ فليضحكوا قليلاً وليبْكوا كثيراً ﴾ أتى بالضحك والقِلّة المتوافقين، ثم البكاء والكثرة المتماثلين. وقد قابل الأول من الطرف الثاني وهو البكاء بالأول من الطرف الأوّل وهو الضحك، والثاني وهو الكثرة من ذلك الطرف يقابل الثاني من الأول وهو القِلّة.

وكذلك قوله ﷺ: «إنَّ الرِّفق لا يكون في شيءٍ إلَّا زانه، ولا ينزَع من شيء إلَّا شانه».

ومقابلة ثلاثة بثلاثة كقول أبي دُلامة:

ما أحسنَ الدِّينَ والدّنيا إذا اجتمعا
وأقبح الكُفْرَ والإفلاسَ بالرَّجُلِ

فالحسْن، والدِّين، والغنَى ـ وهو المعبّر عنه بالدنيا ـ متوافقة لعدم التنافي بينها. وقد قوبلتْ بثلاثة، وهي القبح، والكفْر، والإفلاس، وهي متوافقة أيضاً لعدم التنافي بينها، الأوّل للأول، والثاني للثاني، والثالث للثالث. ومثل قول أبي الطيب المتنبي:

فلا الجودُ يُفْني المالَ والجدُّ مقْبلٌ
ولا البخلُ يُبقي المالَ والجَدُّ مدْبِرُ

ومقابلة الأربعة بالأربعة نحو قوله تعالى: ﴿ فأمَّا مَن أعْطى واتّقى وصدّق بالحسْنى فسنُيسِّره لليسْرى، وأمَا من بَخِل واستغنَى وكذّب بالحسْنى فسَنيسِّره للعسرى ﴾ فالآية الأولى طرف من المقابلة اجتمعت فيه متوافقات خلافية أربعة، وهي: الإعطاء، والتّقى، والتصديق بالحسنى - وهي كلمة التوحيد: لا إلَه إلاّ الله - والتيسير لليسْرى - وهي الجنة. والطرف الآخر هو الآية الثانية، ففيها أربعة أخرى تقابل الأربعة الأولى على الترتيب: البخل المقابل للإعطاء، والاستغناء المقابل للتقوى - فإن المراد باستغنى إنه زهد فيما عند الله كأنه مستغْن عنه فلم يتّق، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة - والتكذيب المقابل للتصديق، والعسْرى - وهي النار - المقابلة لليسْرى - وهي الجنة.

ومن مقابلة خمسة بخمسة قول أبي الطيب المتنبي:

أزورُهمْ وسوادُ الليلِ يشفعُ لي
وأنثني وبياضُ الصّبح يُغْري بي

قال ابن سنان الخفاجي: هذا البيت مع بُعده من التكلّف، كل لفظة من ألفاظه مقابلة بلفظة هي لها من طريق المعنى بمنزلة الضد، فأزورهم وأنثني، وسواد وبياض، والليل والصبح، ويشفع ويُغري، ولي وبي.

وأصحاب صناعة الشعر لا يجعلون الليل والصبح ضدّين، بل يجعلون ضدّ الليل النهار، لأنهم يراعون في المضادّة استعمال الألفاظ، وأكثر ما يقال: الليل والنهار، ولا يقال: الليل والصبح، وبعضهم يقول في مثل هذا: مطابق محض، ومطابق غير محض. فالليل والصبح عنده (طباق غير محض).

والفرق بين (الطباق) و(المقابلة) من وجهين:

أحدهما: أن الطباق لا يكون إلاَّ بالجمع بين ضدّين فَذّين فقط، والمقابلة لا تكون إلاَّ بما زاد على الضدّين من الأربعة إلى العشرة.

والوجه الآخر: أن المقابلة تكون بالأضداد وبغير الأضداد.

وانظر (الطباق) و(المطابقة) وقد تقدّما في باب الطاء.

وانظر (صحة المقابلة) وقد تقدمت في باب الصاد.

وانظر (المخالف) وقد تقدم في باب الخاء.

وانظر (التكافؤ) وسيأتي في باب الكاف.

٦٦٠ - المقابلة

من (التأريخ الشعري) وقد سبق في باب الهمزة.

٦٦١ - المقبول

ينقسم التشبيه باعتبار الغرض إلى:

١ - تشبيه مقبول: وهو الوافي بإفادة الغرض، كأن يكون المشبّه به أعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال، أو يكون المشبه به أتمّ شيء في وجه الشبه في إلحاق الناقص بالكامل، أو يكون المشبه به مسلّم الحكم في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الإمكان.

٢ - تشبيه مردود: وقد سبق في باب الراء.

٦٦٢ - الاقتدار

وهو أن يبرز المتكلم المعنى الواحد في عدة صور، اقتداراً منه على نظم الكلام وتركيبه، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض، فتارة يأتي به في لفظ الاستعارة، وطوراً يبرزه في صورة الإرداف، وآونة يخرجه مخرج الإيجاز، وحيناً يأتي به في ألفاظ الحقيقة... إلخ.

وانظر (الافتنان) وقد تقدم في باب الفاء.

٦٦٣ - التقدير

عند الرُّمّاني: هو التشبيه من وجه واحد دون وجه.

وانظر (التشبيه) في باب الشين.

وانظر (التحقيق) في باب الحاء.

٦٦٤ - التقدير

عند بعض البلاغيين ضرب من (الإيجاز). وتعريفه عندهم ينطبق على تعريف (المساواة) عند غيرهم.

قالوا: إن التقدير هو الإيجاز الذي تكون الألفاظ فيه مساويةً للمعنى، لا يزيد أحدهما على الآخر، بحيث لو قدّر نقص من لفظه لتطرّق الخرم إلى معناه على قدر ذلك النقصان.

ومثله قوله تعالى: ﴿ قُتل الإنسانُ ما أكفره، من أيّ شيء خلَقه، من نُطفةٍ خلقه فقدّره، ثمّ السبيل يسّره، ثم أماتَه

فأقبره، ثمّ إذا شاء أنشره، كلّا لمّا يقض ما أمره ﴾.

فقد حصل هذا الكلام على نهاية المطابقة للمقصود منه. فلو أردت زيادة عليه لكانت فضلاً، ولو أجدت نقصاناً منه لكان إخلالاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿ على الموسع قَدَرَهُ وعلى المقْترِ قَدرُه ﴾، وقوله: ﴿ مَنْ كفر فعليه كفره ﴾. وقول الرسول ﷺ: «الحلالُ بيِّن، والحرامُ بيِّن، وبين ذلك مشتبهات».

وانظر (المساواة) في باب السّين.

وانظر (الإيجاز) وسيأتي في باب الواو.

٦٦٥ - التقديم والتأخير

قال ابن فارس: من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخّر، وتأخيرُه وهو في المعنى مقدَّم، كقول ذي الرُّمّة:

* ما بالُ عينِكَ منها الماءُ ينسَكِبُ *

أراد: ما بالُ عينِكَ ينسكب منها الماءُ؟.

وقد جاء مثل ذلك في القرآن. قال الله جلّ ثناؤه: ﴿ ولو ترى إذْ فَزِعُوا فلا فَوْتَ وأخِذُوا من مكانٍ قريب ﴾ تأويله - والله أعلم -: ولو ترى إذا فزعُوا وأخِذُوا من مكان قريب فلا فوْتَ، لأن الفوْتَ يكون بعد الأخذ.

ومن ذلك قوله جلّ ثناؤه: ﴿ هلْ أتاك حديث الغاشية ﴾ يعني القيامة: ﴿ وجوه يومئذٍ خاشعة ﴾ وذلك يوم القيامة، ثم قال: ﴿ عاملةٌ ناصبةٌ ﴾ في الدنيا، يومئذٍ أي: يوم القيامة خاشعة. والدليل على هذا قوله جلّ اسمُه: ﴿ وجوهٌ يومئذٍ ناعمة ﴾.

ومنه قوله جلّ ثناؤه: ﴿ فلا تُعجبْك أموالُهم ولا أولادُهم، إنّما يريدُ اللهُ ليعذِّبهم بها في الحياة الدنيا ﴾ المعنى: لا تعجبْك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا.

وكذلك قوله جلّ ثناؤه: ﴿ فألْقِه إليهم ثمّ تَولَّ عنهم فانظرْ ماذا يرجعون ﴾ معناه: فألقه إليهم فانظرْ ماذا يرجعون ثم تولّ عنهم.

ومن ذلك قوله جلّ ثناؤه: ﴿ إن الذين كفروا ينادَوْن لَمَقْتُ الله أكبرُ من مقتكم أنفسَكمْ إذ تُدعَوْنَ إلى الإيمان فتكفرون ﴾ تأويله: لَمَقْتُ الله إياكم في الدنيا حين دُعيتم إلى الإيمان فكفرتم، ومقتُه إياكم اليومَ أكبر من مقتكم أنفسَكم اليوم إذا دعيتم إلى الحساب، وعند

ندمكم على ما كان منكم.

ومنه قوله جلّ ثناؤه: ﴿ ولولا كلمةٌ سبقت من ربّك لكان لِزاماً وأجلٌ مُسمّى﴾ «فأجَلٌ» معطوف على «كلمةٌ» التأويل: ولولا كلمةٌ سبقتْ من ربّك، وأجلٌ مسمّىً ـ أراد الأجل المضروب لهم وهي الساعة ـ لكان هذا العذاب لازماً لهم[1]..

٦٦٦ ـ تقديمُ المسْنَد

يقدّم المسنَد على المسند إليه للأغراض البلاغية الآتية:

١ ـ إفادة قصر المسند إليه على المسند، نحو: تميميٌّ أنا، فالمسند إليه وهو «أنا» مقصور على كونه تميمياً، لا يتجاوز ذلك إلى كونه قيْسياً مثلاً. فهو من قصر الموصوف على الصفة.

ومن هذا قوله تعالى في وصف خمر الجنّة: ﴿ لا فيها غَوْل ﴾ والغوْل هو ما يتبع شربَ الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء. فهو كذلك من قصر المسند. وهو عدم الغول ـ إذا اعتبر النفي في جانب المسند إليه ـ أو عدم الحصول فيها إذا اعتبر النفي في جانب المسند.

والمعنى على الاعتبار الأول أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خمور الجنّة، لا يتجاوزه إلا الاتصاف بكونه في خمور الدنيا.

وعلى الاعتبار الثاني يكون المعنى أن الغَوْل مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة، لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا.

ونظيره قوله تعالى: ﴿ لكم دينُكُمْ ولي دِين ﴾ والقصر في ذلك قصر إضافي، قُصِر فيه المسند إليه على المسند. وهو قصر موصوف على صفة. ولهذا لم يقدّم المسند على المسند إليه في قوله تعالى في وصف الكتاب الكريم: ﴿ لا ريبَ فيه ﴾، فيقال: لا فيه ريبٌ، لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر الكتب السماوية، لأنها المعتبرة في مقابلة القرآن الكريم.

٢ ـ التنبيه من أول الأمر على أن المقدّم خبر لا نعت، نحو قول الشاعر:

لـهُ هممٌ لا منتهى لكبارهـا
وهمّته الصُّغرى أجلّ من الدهرِ

لم يقل: «هممٌ له» لئلا يتوهم أن الظرف نعت، إذ حاجة النكرة إليه أشدّ من حاجتها إلى الخبر. وفي جعله نعتاً صرف للكلام عن الغرض الذي سيق له، وهو مدح النبيّ ﷺ إلى مدح هممه.

وليس التقديم هنا للحصر، إذ ليس

(١) الصاحبي ٢٠٩.

المقصود حصر الهمم الموصوفة عليه وإن كان سائغاً، بل إثباتها له كما يقتضي ذلك الذوق السليم.

٣ - التفاؤل: نحو:

* سعدتْ بغرَّة وجهِكَ الأيامُ *

لم يقل: «الأيام سعدت» تفاؤلاً بتقديم ما يدلّ على السعادة.

٤ - التشويق إلى ذكر المسند إليه. وذلك نحو قول الشاعر:

ثلاثةٌ تُشرِقُ الدنيا ببهجتها
شمسُ الضُّحا وأبو إسحاقَ والقمرُ

ففي المسند طول يشوّق النفس إلى ذكر المسند إليه، فيكون له وقع في النفس، ومحل من القبول.

وانظر (تأخير المسند) وقد سبق في باب الهمزة.

وانظر (تأخير المسند إليه) وقد سبق في باب الهمزة.

وانظر (تقديم المسند إليه) وسيأتي.

٦٦٧ - تقديم المسند إليه

على المسند، ويكون لأن ذكره أهمّ، لأحد الأسباب الآتية:

١ - لأن تقديمه هو الأصل، ولا مُقتضى للعدول عنه، إذ هو المحكوم عليه، ولا بد من تحققه قبل الحكم، لأنه موصوف في المعنى، والحكم صفة، فثبوتها فرع ثبوت الموصوف. وقد يُعدل عن هذا الأصل لمقْتضٍ، كما في الفاعل، فيؤخر لأن مرتبة العامل التقدم على المعمول.

٢ - تمكين الخبر في ذهن السامع، وذلك حين يكون في المبتدأ تشويق إليه، نحو قول الشاعر:

والذي حارتَ البريّةُ فيه
حيوانٌ مستحْدثٌ من جمادِ

والمراد باستحداثه من الجماد بعثه يوم القيامة، أو استحداثه من النطفة أو من التراب.

٣ - تعجيل المسرّة أو المساءة: نحو: سعد في دارنا، والسفّاح في دار فلان.

٤ - تخصيصُ المسند إليه بالخبر الفِعْلي - وذلك إذا وقع بعد نفْي نحو: ما أنا فعلتُ هذا. فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المُتكلِّم، وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص. فإذا قصد القصر الإضافي، كان التخصيص بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه، أو انفرادك به دونه. وإذا قصد القصر الحقيقي، كان جميع من عداك فاعلاً له.

ولأن التقديم يفيد التخصيص، لا

يصح أن تقول: ما أنا فعلت هذا ولا غيري، لأن مفهوم (ما أنا فعلت) أن غيرك قد فعل، ومنطوق (لا غيري) أنه لم يفعل، وهما متناقضان.

وكذلك لا يجوز أن تقول: ما أنا رأيت أحداً، لأن ذلك يقتضي أن إنساناً غيرك رأى كل أحد، إذ أن من المعلوم أن النَّكرة في سياق النفي تعُمُّ، ومتى نفيْتَ الرؤية عن المتكلِّم عن وجه العموم في المفعول، وجب أن تثبت لغيره عن وجه العموم فيه، ليتحقّق تخصِيصُ المتكلم بهذا النّفْي.

وكذلك لا يجوز «ما أنا ضربت إلا زيداً» لاقتضائه أن إنساناً غيرك قد ضرب كل أحدٍ إلا زيداً، لأن المستثنى منه يُقدَّر عامّاً، وكل ما نفيته عن المسند إليه على وجه الحصر يجب أن يثْبُت لِغَيْره على هذا الوَجْهِ، تحقيقاً لمعنى الحصر، إنْ عامّاً فعامّ، وإن خاصّاً فخاصّ.

أما إذا لم يل المسند إليه حرف نفي فقد يكون تقديمه للتّخصيص ردّاً على من زعم انفراد الغير بالخبر، أو مشاركته للمسند إليه فيه نحو: أنا سَعَيْتُ في حَاجتِكَ، أي لا غيري، فيكون قصر قلب؛ أو وَحْدي، فيكون قصر إفراد. ويؤكد على الأول بنحو (لا غيـري)، وعلى الثاني بنحو (وحـدي) للدلالـة الصريحة على ما أردت.

وقد يكون لتقوية الحكم في تقريره في ذهن السامع نحو: هو يعطي الجزيل، وأنت لا تكذب، لما فيـه من تكْريـر الإسناد.

فقـولنا: (أنت تكـذب) أقْـوى في الحكْم من (لا تكذب) ومن (لا تكذب أنت) لعدم تكرير الإسناد في الأول، ولأن التوكيد بلفظِ (أنت) في المثـال الثاني جاء لتوكيد المحكوم عليه، لا لتوكيد الحكْم.

وإذا بُني الفِعْل على منَكّر أفاد التقديم تخصيص الخبر أو الواحد به. فإذا قلت: رجل حضر، فقدْ تريد (لا امرأة) فيكون لتخصيص الجنس. وقد تريد (لا أكثر) فيكون لتخْصيص الواحد. وقيل: البناء على منكّر يكون للتّخْصيص أو للتّقْوية كالبناء على معرّف.

٥ ـ إفادة عموم السلب: وقد تقدمت في باب الفاء.

وانظر (تأخير المسند إليه). وقد سبق في باب الهمزة.

٦٦٨ ـ تَقديمُ المفْعول به

يقدم المفعول به على الفعل، ومثله

في ذلك ما أشبهه من الجار والمجرور والظرف والحال، للأغراض الآتية:

١ ـ ردّ خطأ السامع أو إزالة تردّده: فتقول: زيداً أكرمتُ، لتدلَّ على أنّكَ أكرمته وحده، ردّاً على من زعم أنّكَ أكرمتَ عَمْراً وحده، أو مع زيد، أو لم يدر أيهما أكرمتَ.

ويكون على الأول (قصر قلب) وعلى الثاني (قصر إفراد) وعلى الثالث (قصر تعيين).

وتقول مؤكداً للتقديم في الردِّ على من زعم الغير أو الشركة: زَيْداً أكرمْتُ لا غَيْرَهُ، فلفظ: «لا غيرَهُ» توكيد لما دلَّ عليه التقديم من القصر.

ولأنَّ التقديم لردِّ الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما، لا يجوز أن تقول: ما زَيْداً ضربتُ ولا غيره، لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيْد. وقول؛ «ولا غيره» ينفي ذلك، فيكون مفهوم التقديم مناقضاً لمنطوق «لا غيره».

ولا يجوز أن تقول: ما زيداً ضربتُ ولكن أكرمتُه، لأنَّ التقديم لا يُفْهم منه أن الخطأ واقع في الفعل حتى تَردَّه إلى الصوابِ بأنك أكرمْتَهُ. ولكنّه واقعٌ في المفعول به. فردُّه إلى الصواب أن تقول: «ما زَيْداً ضربْتُ ولكن عمْراً».

ونحو قولك: «زَيْداً عرفْتُه» يحتمل أن يكون تأكيداً، إن قُدِّر الفِعْل المحذوفُ المفسّر بالمذكور قبل الاسم، على معنى: عرفتُ زَيْداً عرفْتُه.

ويحْتَملُ أن يكون تَخْصيصاً إنْ قُدِّر الفعل المحذوف بعد المفْعُول على معنى: زيداً عرفْتُ عرفْتُه. والرجُوع في تعيين أحد المعنيين إلى القرائن.

وكالمفْعول به ـ في تقديمه لإفادة الاختصاص ـ الجار والمجرور في نحو: بزيْدٍ مررْتُ. والظرف نحو: يومَ الجمعة سافرتُ، وأمام الحديقة جلستُ. والمفعول لأجله نحو: إجْلالاً لك وقفْتُ. والحال نحو: راكباً سافرتُ.

٢ ـ الاهتمام بالمتقدم، نحو: القائدَ رأيْتُ.

٣ ـ التبرّك، نحو: محمّداً ﷺ زُرْتُ.

٤ ـ التّلذّذ، نحو: الحبيبَ رأيْتُ.

٥ ـ ضرورة الشِّعر، ومثلها رعاية السّجْع في النّثر.

٦ ـ رعاية الفاصلة في القرآن الكريم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خذوه فغُلُّوه، ثم الجحيمَ صلُّوه، ثم في سِلْسلة ذرعها

سبعون ذراعاً فاسلكوه ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا أنْفُسَهمْ يظلمون ﴾.

واعلم أن التقديم يكون للتخصيص غالباً، بشهادة الاستقراء، وحكم الذّوق. ولهذا قالوا في معنى قوله تعالى: ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾، نخصُّك بالعبادة والاستعانة. وفي معنى قوله تعالى: ﴿ لإلى الله تُحشَرُون ﴾ أي إليه لا إلى غيره.

ويفيد التقديم مع التخصيص في جميع حالاته الاهتمام بالمتقدم. ولهذا يُقدَّر المحذوف في (بسم الله) مؤخّراً، أيْ باسم الله أفْعَل، ليفيد مع الاختصاص الاهتمام، لأن المشركين كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم، فقصد الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والردّ عليهم.

وأورد على هذا قوله تعالى: ﴿ اقرأ باسم ربّك ﴾ فلم يتقدم الجار والمجرور الفعل. وأجيب بأن الأهم في هذه السورة القراءة، لأنها أول سورة نزلت، وإن كان اسم الله في نفسه أهمَّ؛ أو بأن ﴿اقرأ﴾ الأولى لم يتعدَّ إلى ما بعده، فالمراد طلب القراءة من غير اعتبار تعديته إلى مفعول به، وقوله تعالى: ﴿ باسم ربّك ﴾ متعلّقٌ ﴿باقرأ﴾ الثانية.

٦٦٩ - تقديم بعض المعمولات على بعض

معمولات الفعل التي أُريدَ ذكرها معه لفائدة تستوي من حيث هي ألفاظ مقْصودٌ بكل منها الدَّلالة على جزءٍ من معنى الكلام في المنزلة، ولا مرَجِّحَ لتقديم أحدها على غيره عقْلاً. ولكنّا نقدم بعضها على بعض لأسباب، منها ما جرى عليه العرب في الاستعمال، ومنها ما يعرض لترتيب وضع الألفاظ من نكت بلاغية تستدعي أن يُقَدَّم بعضها.

وأسباب التقديم إجمالاً هي:

١ - اتباع الاستعمال، كتقديم الفاعل على المفعول، لأن الفاعل عمدةٌ في الكلام لا يتم المعنى بدونه، والمفعول فضلةٌ، يُمكن أن يسْقُط مع صحة الكلام. ويكون ذلك حين لا يُوجد مقتضٍ للعدول عن هذا الأصل.

ومثل الفاعل المفعول به الأول في نحو: أعطيتُ زيداً درهماً. فأصله التقديم، لما فيه من معنى الفاعلية.

٢ - أن يكون المقدَّمُ أهمّ، والاهتمام يكون مراعاةً لحال المتكلم أو السامع، أو لحالهما معاً. فنقول: قتل الذئبَ فلانٌ، ونقدّم المفعول لأن الأهمَّ في تعلّق القتل هو الذئب الذي عاث في البلدة.

٣ ـ أن يوهم التأخير خلاف المقصود.
وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وقال رجلٌ مؤمنٌ من آل فرعونَ يكتُمُ إيمانه ﴾، فلو تأخر ﴿من آل فرعونَ﴾ عن ﴿يكتم إيمانه﴾ لتُوُهِّم أنه من صلة ﴿يكتم﴾ أي يكتم إيمانه من آل فرعون، فلا يُفْهم أن ذلك الرجل كان منهم مع أن المراد ذلك، لمزيد العناية به.

٤ ـ رعاية التناسب. كما في قوله تعالى: ﴿ فأوجس في نفسه خيفةً موسى﴾ أخّر لفظة ﴿موسى﴾ وهو الفاعل، لأن فواصل الآي على الألف.

٦٧٠ ـ القريب

القريب من التشبيه هو ما يحضر في الذّهن، ويسهل إدراكه.

وعكسه (الغريب) وقد سبق في باب الغين.

ومثال التشبيه القريب أنك متى أخطرت ببالك استدارة قرص الشمس وتنورها وتموّج ضوئها فإن المرآة المجلوة تقع في قلبك، وتَعرفُ من أول وهلة كونها مُشْبهة للشّمس.

وهكذا إذا نظرتَ إلى السّيف المصقول عند سلّه، فإنّك تذكر لمعانَ البرق، فلهذا تشبهه به.

وإذا رأيت الثياب الموشّاة من الحرير في رقّتها وصفائها وإحكام ألوانها فإنك تشبهها بالروض الممطور المفتّر عن أزهاره، المبْتسم عن أنواره.

فهذه الأمور وما شابهها تُعدّ من التشبيه القريب[1].

وانظر (التشبيه الغريب) وقد سبق في باب الغين.

٦٧١ ـ التقرير

من الأغراض التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الأصلي، وهو حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه، وإلجاؤه إلى الاعتراف به، بأن تجعل الذي أردتَ أن تحمل المخاطب على الإقرار به والياً الهمزة: فتقول: أقتلتَ خالداً؟ في تقريره بالفعْل. وأأنتَ قتلتَ؟ في تقريره بالفاعل. وأخالداً قتلت؟ في تقريره بالمفعول؛ وهكذا.

وقد يطلق التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت، فيقال: أقتلتَ خالداً؟ بمعنى أنك قتلته ألبتّة.

٦٧٢ ـ المقارنة

هي أن يقْرن الشاعرُ الاستعارة بالتشبيه

(١) انظر (الطراز) ١/٣٦١.

أو المبالغة، أو غير ذلك من المعاني بوصل يخفى أثره إلا على مُدْمِن النّظر في هذه الصناعة، وأكثر ما يقع ذلك بالجمل الشرطية، كقول بعض شعراء المغرب:

وكنتَ إذا استُنْزلتَ من جانب الرّضا
نزلتَ نزول الغيثِ في البلد المحْلِ
وإن هيّج الأعْداءُ منكَ حفيظةً
وقعْتَ وقوعَ النّار في الحطب الجزْلِ

فإنه لاءم بين الاستعارة والتشبيه المنزوع الأداة في صدري بيتيه وعجزهما.

وأما ما قُرنتْ فيه الاستعارة بالمبالغة فمثاله قول النابغة الذبياني:

وأنْتَ ربيعٌ يُنعشُ النّاسَ سيْبُه
وسيفٌ أُعيرتْهُ المنيّةُ قاطعُ

فإن في كل من صدر البيت وعجزه استعارة ومبالغة، وإنما التي في العجز أبلغ.

ومما اقترن فيه الإرداف بالاستعارة فكقول تميم بن مقبل:

لدُنْ غُدوةً حتّى نزعْنا عشيّةً
وقَدْماتُ شَطْرِ الشّمسِ والشطرُ مُدْنَفُ

فإنه عبّر بموت شَطْر الشّمس عن الغروب، واستعار للشطر الثاني المُدْنَف.

٦٧٣ ـ المقارنة

هي عند بعض العلماء ما يقرن الشاعر به شِعره من شِعْر غيره.

وهو عكس الإبداع والاستعانة، فإنّ الإبداع والاستعانة يقدم الشّاعر فيهما شعر نفسه على شعر غيره. والمقارنة يقدم فيها شعر غيره، ويبْني عليه ما شاء من شعره. كما حكي عن الرشيد هارون أنه قال يوماً للجمّاز:

أجِزْ وأبْدِهْ:

* الملكُ للهِ وحْدَهْ *

فقال الجمّاز:

* وللخليفةِ بعدَه *

وللمحبِّ إذا ما
حبيبُهُ باتَ عندهْ

٦٧٤ ـ القرينة

القرينة هي الأمر الذي يصرف الذهن عن المعنى الوضعي إلى الوضع المجازي، وهي إما عقلية نحو: «أقبل الأسد» والسامع يرى رجلاً، وإما لفظية نحو: «بين هؤلاء الرجال أسد، في يمينه سيف صارم»، فـ«بين هؤلاء الرجال» و«في يمينه سيف» قرينة لفظية.

٦٧٥ - القَسَم

هو أن يَقْصد الشاعر الحلف على شيء، فيحلفُ بما يكون له مدْحاً، وما يُكسبه فَخْراً، وما يكون هجاءً لغيره.

فمثال الأول قول مالك بن الأشْتَر النّخعي في معاوية:

بقّيْتُ وَفْري وانْحرفتُ عن العلا
ولقيتُ أضْيافي بوجه عبوسِ
إن لم أَشُنَّ على ابن هندٍ غارةً
لم تَخلُ يوماً من ذهاب نفوسِ

فقول ابن الأشْتر تضمّن المدحَ لنفسه، والفخر الزائد والوعيد للغير.

ومثله قول أبي علي البصير يُعرّض بعلي بن الجهم:

أكذبْتُ أحْسَنَ ما يَظُنُّ مؤمِّلي
وهدمْتُ ما شادتْه لي أسلافي
وعدمْتُ عاداتي التي عُوِّدْتها
قِدْماً من الأسلافِ والأخلافِ
وغضضتُ من ناري ليخْفى ضوؤها
وقريْتُ عُذراً كاذباً أضيافي
إن لم أشُنَّ على عليٍّ خَلّةً
تُمسي قذىً في أعين الأشرافِ

وقد يُقْسِم الشاعر بما يريده الممدوح ويختاره كقول الشاعر:

إن كان لي أملٌ سواك أعدّه
فكفرتُ نعمتك التي لا تُكفَرُ

وأحسنُ ما سمع في القسم على المدح قول الشاعر:

حلفت بمن سوّى السماء وشادها
ومن مَرَجَ البحرين يلتقيانِ
ومن قام في المعقول من غير رؤيةٍ
فأثْبتَ في إدراكِ كلِّ عيانِ
لَما خُلقتْ كفّاك إلّا لأربعٍ
عقائلَ لم تُعْقَلْ لهنَّ ثوانِ
لتقْبيلِ أفْواهٍ وإعطاء نائلٍ
وتقليب هنديٍّ وحبس عِنانِ

والمقدّم في هذا الباب، وهو الذي انتهت إليه نهاية البلاغة، قوله تعالى: ﴿ فوربِّ السماءِ والأرضِ إنه لَحَقٌّ مثلَ ما أنّكم تنطِقون ﴾ فإنه قسمٌ يُوجب الفخر، لتضمنه التمدّح بأعظم قدرة وأكمل عظمة حاصلة من ربوبية السماء والأرض، وتحقيق الوعد بالرزق، وحيث أخبر سبحانه تعالى أن الرزق في السماء، وأنه رب السماء، يلزم من ذلك قدرته على الرزق الموعود به دون غيره.

وأما ما جاء من القسم في النسيب فكقول الشاعر:

جنى وتجنّى والفؤادُ يُطيعه
فلا ذاق من يجْني عليه كما يجْني
فإن لم يكن عندي كعيْني ومسمعي
فلا نظرتْ عيني ولا سمعتْ أذْني

وكقول جميل بن معْمر العُذري على لسان محبوبته:

قالت: وعيش أبي وأكبر إخوتي
لأنبّهنّ الحيَّ إن لم تـخـرجِ
فخرجتُ خيفة أهلهـا فتبسّمتْ
فعلمتُ أن يمينهـا لم تُلجِجِ

٦٧٦ ـ التقسيم

قال ابن رشيق: اختلف الناس في التقسيم، فبعضهم يرى أنه استقصاء الشاعر جميع أقسام ما ابتدأ به كقول بشار:

بضربٍ يذوقُ الموتَ من ذاق طعمَهُ
وتدرك من نجّى الفرارُ مثـالبُـهْ
فـراح فريق في الأسـارَى، ومثله
قتيـلٌ، ومثْلٌ لاذ بـالبحرِ هـاربُـهْ

فالبيت الأول إما موتٌ، وإما حياةٌ تُورثُ عاراً ومثْلبةً.

والبيت الثاني ثلاثة أقسام: أسير، وقتيـل، وهـارب. فـاستقْصى جميع الأقسام. ولا يُوجد في ذكر الهزيمة زيادة على ما ذكر.

ومثل ذلك قول عمرو بن الأهتم إلّا أنّه أكثر إيجازاً:

اشـربـا مـا شـربتمـا فهـذيـلٌ
من قتيـلٍ وهـاربٍ وأسيـرِ

فجمـع الوجـوه كلهـا في مصـراعٍ واحد.

ومن أشرف المنثور في هذا الباب قول رسول الله ﷺ: «وهل لك يا بن آدم من مالكَ إلا مـا أكلت فأفنيت، أو لبست فأبليت، أو تصدّقْت فأمضيت» فلم يبق عليه الصلاة والسلام قسماً رابعاً لو طُلب يوجد.

وقال نافع بن خليفة: يا بنيّ، اتقوا الله بطاعته، واتّقُوا السلطان بحقه، واتّقوا الناس بالمعروف، فقال رجـل منهم: ما بقي شيء من أمر الدين والدنيا إلا وقد أمرتنا به!

ومن التقسيم نوعٌ هو هذا الأول إلا أن فيه زيادة وتدريجاً، فصعب لذلك على متعاطيه وقلّ جدّاً. فأحسنه قول زهير بن أبي سُلمى:

يطعنهم ما ارتمَوْا حتى إذا طعنُوا
ضاربَ، حتى إذا ما ضاربوا اعتنقا

فأتى بجميع مـا استعمل في وقت الهياج، وزاد ممدوحه رتبة، وتقدّم به خطوة على أقرانه.

قال ابن رشيق: ولا أرى في التقسيم عديل هذا البيت. ويليه في بابه قول عنترة:

إن يلْحقُوا أكْرُرْ، وإن يستلْحمُوا
أشْدُدْ، وإن يُلْفَوْا بضنْكٍ أنْزلِ

ويروى «وإن يقفوا». ومما ينضاف إليهما قول طريح بن إسماعيل الثقفي:

إن يَسمعوا الخيرَ يُخْفُوهُ، وإن سمعُوا
شرّاً أذاعوا، وإنْ لَم يسمعُوا كذبُوا

وقال الحصين بن الحمام:

دفعناكمُ بالحلْم حتى بَطِرْتُمُ
وبالكفِّ حتّى كان رفعُ الأصابعِ
فلمّا رأينا جَهلَكمْ غيرَ مُنْتهٍ
وما قد مضَى من حلمكم غيرَ راجعِ
مَسَسْنَا من الآباء شيئاً وكلّنا
إلى حسَبٍ في قومه غير واضعِ
فلما بلغْنا الأمّهات وجدْتُمُ
بني عمّكم كانوا كرامَ المضاجعِ

كأنه يقول: نحن أكرم منكم أمهات، فهذا هو (التدريج) في الشعر.

قال: وبعضهم في التقسيم على خلاف ما قدمت، زعم أبو العيناء أن خير تقسيم قيل قول ابن أبي ربيعة:

تهيمُ إلى نُعْمٍ فلا الشملُ جامعٌ
ولا الحبلُ موصُولٌ ولا أنت مُقْصرُ
ولا قُرْبُ نُعْمٍ إنْ دنتْ منك نافعٌ
ولا نأيُها يُسْلي ولا أنت تَصْبرُ

واختار قوم آخرون قول الحاركي:

فلا كمدي يفنَى، ولا لك رقّةٌ
ولا عنك إقصارٌ، ولا فيك مطمعُ

وزعم الفرزدق أن أكمل بيت قالته العرب، أو قال: أجمع بيت قول امرىء القيس:

له أيطلا ظبي وساقا نعامةٍ
وإرخاءُ سرحانٍ وتقريبُ تَتْفُلِ

وقال الأعشى يصف فرساً:

سَلِسٌ مُقلّدُهُ أسيـ
ـل خدُّه مَرِعٌ جنابُه

وقال عمرو بن شاس:

مدمَجٌ سابغ الضلوع طويل الـ
ـشخْص عَبْلُ الشّوَى مُمِرُّ الأعالي

فهذا وما قبله يسمّى (جمع الأوصاف)، وسمّاه بعض الحذّاق من أهل الصناعة (التعقيب).

وكان محمد بن موسى المنجّم يحب التقسيم في الشعر، وكان مُعْجباً بقول العباس بن الأحنف:

وِصالكمُ صَرْمٌ، وحبّكمُ قلىً
وعطفُكمُ صدٌّ، وسلمكمُ حربُ

ويقول: أحسن والله فيما قسّم، حين جعل كل شيء ضدّه، والله إن هذا التقسيم لأحسنُ من تقسيمات إقليدس.

حكى ذلك الصولي.

ومن أنواع التقسيم (التقطيع). أنشد الجرجاني للنابغة الذّبياني:

ولله عينا من رأى أهل قبة
أضرَّ لمن عادى وأكثر نافعاً
وأعظمَ أحلاماً وأكبر سيّداً
وأفضل مشفوعٍ إليه وشافعاً

وسماه قوم منهم عبد الكريم بن إبراهيم النّهشلي (التفصيل). وقد سبق في باب الفاء.

و (التقسيم) عند البلاغيين من البديع المعنوي. وهو ذكر متعدّد ثم إضافة ما لكلٍّ إليه على التعيين. وبهذا القيد خرج اللف والنشر، وقد أهمله السكاكي، فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعمُّ من (اللّف والنّشر)، وذكرُ الإضافة مغْنٍ عن هذا القيد، إذ ليس في اللف والنشر إضافة ما لكلٍّ إليه، بل يُذكر فيه ما لكلٍّ حتى يضيفه السامع إليه ويردّه. والتقسيم كقول أبي تمام:

فما هو إلا الوحي أو حَدُّ مرهفٍ
تُميلُ ظُباه أخْدعَي كلِّ مائلِ
فهذا دواءُ الدّاء من كلِّ عالمٍ
وهذا دواء الداء من كلِّ جاهلِ

وكقول المتلمّس:

ولا يقيمُ على ضيْمٍ يُراد به
إلّا الأذلّان عَيْرُ الحيِّ والوتدُ
هذا على الخسْف مربوط برمّته
وذا يُشجُّ فلا يرثي له أحدُ

ذكر العيْر والوتد، ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف، وإلى الثاني الشّجَّ على التعيين. وقيل: لا تعيين، لأن «هذا» و«ذا» متساويان في الإشارة إلى القريب. فكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير وإلى الوتد، فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم. قالوا: وفيه نظر، لأنّا لا نسلم التساوي، بل إن في حرف التنبيه إيماء إلى أن القُرب فيه أقلّ، بحيث يحتاج إلى تنبيه ما، بخلاف المجرد عنها، فهذا للقريب «العير» وذا للأقرب «الوتد».

وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تهمل في عبارات البلغاء، بل ليست البلاغة إلا رعاية أمثال ذلك.

وقال السكاكي: التقسيم هو أن تذكر شيئاً ذا جزأين أو أكثر، ثم تُضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك، كقوله:

أديبان في بلخَ لا يأكلان
إذا صحبا المرءَ غير الكبد
فهذا طويلٌ كظل القناة
وهذا قصيرٌ كظل الوتد

قالوا: وقد يطلق (التقسيم) على أمرين آخرين:

أحدهما: أن يذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل حال من تلك الأحوال ما يليق بها، كقول أبي الطيب المتنبي:

سأطلب حقّي بالقنا ومشايخ
كأنّهمُ من طول ما التثموا مردُ
ثقالٌ إذ لاقَوْا خفافٌ إذا دُعُوا
كثيرٌ إذا شَدّوا قليلٌ إذا عُدُّوا

ذكر أحوال المشايخ وأضاف إلى كل حال ما يناسبها؛ بأن أضاف إلى الثّقل حال الملاقاة، وإلى الخفة حال الدعاء، وهكذا إلى الآخر.

وكقوله أيضاً:

بدتْ قمراً، ومالتْ خُوط بانٍ
وفاحتْ عنْبراً، ورنَتْ غزالاً

ونحوه قول الآخر:

سفـرْن بـدوراً، وانتقبْن أهلّةً
ومسْنَ غِصوناً والتفتْن جآذرا[1]

وقد ذكره القاضي الجرجاني في (الوساطة) باسم (التقسيم الموصول).

والآخر: استيفاء أقسام الشيء بالذكر، كقوله تعالى: ﴿ثم أورثنا الكتابَ الذين اصطفينا من عبادِنا، فمنهم ظالم لنفسِه؛ ومنهم مقتصدٌ، ومنهم سابقٌ بالخيرات بإذن الله﴾، وقوله تعالى: ﴿ يَهَبُ لمن يشاءُ إناثاً ويهبُ لمن يشاء الذكور، أو يُزَوِّجُهُم ذكراناً وإناثاً ويجعلُ من يشاء عَقيماً ﴾.

ومنه ما حكي عن أعرابي وقف على حلقة الحسن، فقال:

«رحم الله من تصدق من فضل، أو آسى من كفاف، أو آثر من قوت». فقال الحسن: ما ترك لأحد عُذراً.

ومثاله من الشعر قول زهير:

وأعلمُ علم اليوم والأمس قبله
ولكنني عن علم ما في غدٍ عمِ

وانظر (صحة التقسيم) في باب الصاد.

وانظر (فساد التقسيم) في باب الفاء.

وانظر (الجمع مع التقسيم) في باب الجيم.

وانظر (الجمع مع التفريق والتقسيم) في باب الجيم.

٦٧٧ - التقسيم المُفْرد

هو أن يذكر قسمة ذات جزأين أو أكثر، ثم يُضم إلى كل واحد من الأقسام ما يليق به، كقول ربيعة الرّقّي:

[1] انظر (الوساطة بين المتنبي وخصومه) ٤٦ - ٤٧.

لشتّان ما بين اليزيدين في النّدى
يـزيد سُليْم والأغـرّ ابن حاتِم
يزيدُ سُليْم سالم المال والغنى
فتى الأزْدِ من أمواله غير سالِم
فهمُّ الفتى الأزْديّ إتلافُ ماله
وهمُّ الفتى العبْسيّ جمعِ الدراهم
فلا يحسَب التّمتام أني هجوتُه
ولكنّني فضّلْت أهـل المكـارِم

ومنه قول ابن حيّوس:

ثمانية لم تفتـرق مذ جمعتُهـا
فلا افترقت ما ذبَّ عن ناظرٍ شَعْرُ
يَقينُك والتّقوى وجودُك والغنى
ولفظُك والمعنى وسيفُك والنّصْرُ

وقـول آخـر:

لِمُلْتَمِس الحاجاتِ جمعُ ثنائـه
فهـذا لـه فنٌّ، وهـذا لـه فَنُّ
فللخامل العَلْيَا، وللمُعْدِمِ الغنى
وللمذنِب الرُّحْمَى، وللخائفِ الأمْنُ

ويجوز أن يُعدّ هذا من الجمع مع التقسيم.

٦٧٨ - القصائد المعرّاة

يراد بهذا النوع من المنظوم أن تكون القصيدة بجملتها خالية من أحد حروف الهجاء. فحيث التمسته كنت كطالب ما لا يوجد، أو كملْتمسٍ حرفاً أجنبياً في الحروف العربية.

والأصل في هذا ما يروى من خبر واصل بن عطاء المتوفى سنة ١٨١ هـ.

قال الجاحظ: إنه لما علم أنه ألثغ فاحش اللثغ، وأن مخرج ذلك منه شنيع، وأنه كان داعية مقالة ورئيس نِحْلة، وأنه يـريد الاحتجاج على أربـاب النِّحَـل وزعماء الملل، وأنه لا بُدَّ له من مقارعة الأبـطال، ومن الخطب الـطِّوال، وأن البيان يحتاج إلى تمييز وسياسة، وإلى تـرتيب ورياضـة، وإلى تمـام الآلـة، وإحكام الصنعة، وإلى سهولة المخرج، وجهـارة المنطق، وتكميـل الحروف، وإقامة الوزن... وعلم واصل أنه ليس معه ما ينوب عن البيان التام واللسان المتمكن، والقوة المتصرفة... رام أبو حذيفة إسقاط الراء من كلامه، وإخراجها من حروف منطقه، فلم يزل يكابد ذلك ويغـالبه، ويـناضله ويساجله... حتى انتظم له ما حاول، واتّسق له ما أمّل، حتى صار لغرابته مثلاً، ولظرافته معْلماً.

وكان هذا الأمر مقصوراً على المنثور حتى جاء الصاحب بن عباد فجعله في المنـظوم. قـال الثعـالبي في تـرجمـة أبي الحسين علي بن الحسين الحسني

الهمذاني: وكان الصاحب صاهره بكريمته التي هي واحدته... ولما قال الصاحب قصيدته المُعَرَّاة من الألف التي هي أكثر الحروف دخولاً في المنظوم والمنثور، وأولها:

قد ظل يجرح صدري
من ليس يعدوه فكري

وهي في مدح أهل البيت، وتبلغ سبعين بيتاً، تعجب الناس منها وتداولها الرُّواة. واستمر الصاحب على ذلك، فعمل قصائد كل واحدة خالية من حرف من حروف الهجاء، وبقيت عليه واحدة تكون مُعَرَّاة من الواو، فانبرى أبو الحسين لعملها، وقال قصيدة فريدة ليس فيها واو، مدح الصاحب في أثنائها، وأولها:

برق ذكرت به الحبائبْ
لمّا بدا فالدَّمعُ ساكبْ
أمدامعي منْهَلَّةٌ
هاتيك أم غُرر السحائبْ
نشرتْ لآلىء أدْمع
لم تفترعها كفُّ ثاقبْ

وكلها من هذا النمط، يتحامل بعضها على بعض.

٦٧٩ - القَصْرُ

هو تخصيص شيء بشيء بطريق من الطرق الآتية:

١ - **العطف بلا**: مثل: محمد شاعر لا كاتب. والمقصور عليه هو المقابل لما بعد «لا».

٢ - **العطف ببل ولكن**: مثل: ما خالد شاعراً بل محمد، ما محمد كاتباً بل شاعراً، ما محمد مقيماً لكن مسافراً.

والمقصور عليه ما بعد «بل» أو «لكن».

٣ - **النفي والاستثناء**: مثل: ما محمد إلا شاعر، وما شاعر إلا محمد. والمقصور عليه هو ما بعد «إلا».

٤ - **إنما**: مثل: إنما محمد شاعر، إنما الشاعر محمد. والمقصور عليه هو المتأخر في الكلام.

٥ - **تقديم ما حقه التأخير**: نحو: شاعر محمد، عن محمد دافعتُ. والمقصور عليه هو المتقدم في الكلام.

ومن طرق القصر أيضاً (تعريف ركني الإسناد) نحو: زيد المنطلق، والمنطلق زيد. وهو يفيد حصر الانطلاق في زيد، تقدم أو تأخر.

وكما يقع القصر بين المبتدأ والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو: ما فاز إلا المجدُّ. وبين الفاعل والمفعول نحو: ما

أجاد علي إلا الحساب، وما أجادَ الحساب إلا علي. وبين المفعولين نحو: ما أعطيت السائل إلا درهماً، وما أعطيت درهماً إلا السائل. وغير ذلك من المتعلقات.

وإذا قلت: ما أجاد علي إلا الحساب، فقد قصرت الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول. وإذا قلت: ما أجاد الحساب إلا عليٌّ، فقد قصرت الفعل الواقع على المفعول على الفاعل.

وفي القصر بطريق النّفي والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء، فتقول: ما حلّ المسألة إلا أحمدُ، إذا أريد القصر على الفاعل. وتقول: ما حل أحمد إلا مسألة، إذا أريد القصر على المفعول.

ويجوز على قلّة تقديمهما على المقصور بحالهما، أي بأن يلي المقصور عليه الأداة، فتقول في المثال الأول: ما حلّ أحمدُ إلا المسألة، وفي المثال الثاني: ما حل إلا مسألة أحمد.

وإنما اشْتُرط تقديمهما بحالهما احترازاً عن تقديمهما مع إزالتهما عن حالهما، بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه. فإذا قلت في الأول: ما حلّ أحمدُ إلا المسألة، وفي الثاني: ما حلّ مسألةً إلا أحمدُ، لم يجز ذلك لما فيه من اختلال المعنى بانعكاس المقصود.

وإنما قل تقديمهما بحالهما، لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها.

ففي المثال الأول الصفة المقصورة على الفاعل هي الفعل الواقع على المفعول، كما قدّمنا، لا مطلق الفعل، فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول، وهكذا يقال في المثال الثاني.

وإذا كان القصر بإنما أُخِّر المقصور عليه، ولا يجوز تقديمه منعاً للّبس، فقد عرفت أن المقصور عليه حينئذ هو المتأخر في الكلام، فإذا قُدِّم أوقع تقديمه في لبس.

والقصر نوعان:

أ ـ قصر موصوف على صفة:

وهو ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر. نحو: إنما عليٌّ يجيد الخطابة.

ب ـ قصر صفة على موصوف:

وهو ألا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر. لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى. نحو: إنما يجيد الخطابة علي.

والمراد بالصفة هنا الصفة المعنوية، وهي أعمُّ من الصفة النحوية، فتشمل الفعل.

وبالتأمّل في هذا المثال والمثال السابق له، نرى أن الثّاني أبلغ في مدح الموصوف من الأول لوجهين:

١ - المثال الأول يفيد أن الموصوف مستقل بإجادة الخطابة لا يشركه فيها غيره. ولكنّ الأول لا يمنع أن يتصف غيره بتلك الصفة.

٢ - المثال الثاني لا ينفي أن الموصوف يتصف بصفات أخرى غير إجادة الخطابة. ولكنّ الأول ينفي ذلك.

وينقسم القصر عدا ما تقدم قسمين:

١ - القصر الحقيقي: وقد تقدم في باب الحاء.

٢ - القصر الإضافي: وقد تقدم في باب الضاد.

٦٨٠ - القِصَر

أحد قسمي (الإيجاز): إيجاز الحذف، وإيجاز القِصَر.

وإيجاز القصر: هو ما كان لفظه قصيراً يسيراً ومعناه كثيراً دون حذف. كقوله تعالى: ﴿ والفُلْك التي تجري في البحر بما ينفعُ الناس ﴾، جمع أنواع التجارات وصنوف المرافق التي لا يبلغها العدّ والإحصاء، ومثله قوله تعالى: ﴿ ليشهدوا منافع لهم ﴾ جمع منافع الدنيا والآخرة. وقوله تعالى: ﴿ فاصدَعْ بما تؤمر ﴾ ثلاث كلمات تشتمل على أمر الرسالة وشرائعها وأحكامها على الاستقصاء، لما في قوله: ﴿فاصدَعْ﴾ من الدلالة على التأثير، كتأثير الصدْع.

وقوله تعالى: ﴿ ولكمْ في القصاصِ حياةٌ ﴾ فإن معناه أن الإنسان متى علم أنه إن قتل يُقتل امتنع عن القتل، فكان في ذلك حياته وحياة غيره. وهذا القول يفضل ما كان يعدّ عند العرب أوجز كلام من هذا المعنى، وهو قولهم: «القتل أنفَى للقتل» من وجوه:

أ - أن قوله تعالى: ﴿ في القصاصِ حياةٌ ﴾ أقلّ حروفاً، إذ حروفها المنطوقة عشرة، وحروف «القتل أنفى للقتل» أربعة عشر حرفاً.

ب - في الآية الكريمة نصٌّ على المطلوب وهو الحياة.

جـ - ما يفيده تنكير ﴿حياة﴾ من التعظيم، وذلك أنهم كانوا في الجاهلية إذا قتل واحد شخصاً قتلوا القاتل وعصبته، فلما شرع لهم القصاص الذي هو قتل القاتل فقط منعهم عما كانوا عليه

من قتل جماعة بواحد؛ فكان لأولياء القاتل بهذا الجنس من الحكم حياة عظيمة.

د ـ اطّراده وعمومه لأفراده، إذ أن الاقتصاص مطلقاً سبب للحياة، بخلاف القتل فإنه قد يكون أنفى للقتل كالذي على وجه القصاص، وقد يكون أدْعَى له كالقتل ظلماً.

هـ ـ خلوّه من التكرار، بخلاف قولهم فإن فيه تكرار لفظ القتل.

و ـ اشتماله على المطابقة وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة، فإن القصاص إنما كان مقابلاً للحياة ومضادّاً لها باعتبار أن فيه قتلاً، والقتل يشتمل على الموت المقابل للحياة.

والقسم الثاني من الإيجاز هو (إيجاز الحذف) وقد سبق في باب الحاء.

وانظر (الإشارة) وقد سبقت في باب الشين.

٦٨١ ـ المقصور

من التجنيس غير التام، نحو: سنا، وسناء.

٦٨٢ ـ الاستقصاء

وهو أن يتناول المتكلم معنى فيستقصيه، ويأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جمع أوصافه الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً يقوله. وذلك كقول البحتري في وصف الإبل التي براها السّير والسُّرى، وأنضاها مكابدة جذب البرى، فقال فيها ما أجمع الناس على تقديمه في بابه، وهو قوله:

كالقسِيِّ المعطَّفاتِ بل الأسـ
ـهم مبْريّةً بل الأوتارِ

فإن هذا البيت جمع التشبيه والتّتْميم في موضعين، وحسْن النّسق، والتهذيب، والإيغال.

وذلك أنه شبه هذه الركائب بالقسيِّ وهو من التشبيه البليغ، وتمم معنى الوصف ليقع التشبيه من أكثر الوجوه التي يقرب بها المشبّه من المشبّه به، فقال «المعطَّفات» لما في خلق الإبل من الحدْب والانحناء، ثم انتقل من الأدنى إلى الأعلى، فنسبها بعد التشبيه بالقسيّ إلى الأسهم، لأنها أنحف من القسيِّ، ثم تمم معنى الوصف فقال «مبريّة»، ثم انتقل من الأسهم إلى «الأوتار» التي هي أنْحف من الأسهم. وكل ذلك على الترتيب المرضيِّ الذي استحق الكلامُ بسببه وصفه بالتهذيب. ونسّق جُمَلَ البيت بعضها على بعض بلفظة «بل» التي

هي للإضراب، ليشير إلى أنه غلط أولاً في تشبيهها بالقسيِّ، إذ كانت أنحف منها ثم شبهها بالأسهم، وتبين له أنه غلط أيضاً، فانتقل إلى تشبيهها بالأوتار. ولذلك أضرب عن كل تشبيه كان آخذاً فيه، وأخذ في غيره، وجعل الأوتار قافية لشدة مشابهتها بتلك الركائب، إذ كانت لم تبق إلا أعصاباً جافة، فكانت أشبه الأشياء بها، وأقرب إليها من كل ما تقدم من الكلام، ولم يخرج عن الألفاظ الملائم بعضها لبعض، ليأتي الكلام موصوفاً بالائتلاف، إذ كانت الأسهم من أنسب الأشياء للقسيِّ، والأوتار أنسب وأقرب إليها. وهذا أفضل بيت وقع فيه الاستقصاء لواحد من المولّدين. وقد أفاد في ذلك من قول رسول الله ﷺ: «لو صليتم لِلّهِ حتى تعودوا كالقسيّ، وصمْتم حتى تعودوا كالأوتار».

وإذا نظرتَ بين بيت البحتري وبين قوله تعالى: ﴿ أيودُّ أحدُكم أن تكونَ له جنّةٌ من نخيلٍ وأعنابٍ تجري من تحتها الأنهارُ له فيها من كلِّ الثمراتِ وأصابَهُ الكِبَرُ وله ذريّةٌ ضعفاءُ فأصابها إعصارٌ فيه نارٌ فاحترقتْ ﴾ علمْتَ مقدار ما في نظم القرآن من البلاغة..

والفرق بين (الاستقصاء) و (التكميل) و (التّتميم) ورود التّتميم على المعنى الناقص ليتم، وورود التكميل على المعنى التام فتكمل أوصافه. أما الاستقصاء فإنه يرد على المعنى التّامّ الكامل فيستقصي لوازمه وعوارضه وأوصافه وأسبابه، حتى يستوعب جميع ما تقع الخواطر عليه فيه، فلا يبقى لآخذه مساغٌ، ولا لاستحقاقه مجال[1]...

٦٨٣ - الاقتضاب

قال العلوي في الطراز: إن (الاقتضاب) هو نقيض (التخليص).

ومعنى الاقتضاب عنده أن يقطع الشاعر كلامه الذي هو بصدده، ثم يستأنف كلاماً آخر غيره من مديح أو هجاء، أو غير ذلك من أفانين الكلام، بحيث لا يكون بين الأول والثاني ملاءمة ولا مناسبة. وهذا هو مذهب الشعراء المتقدمين من العرب، كامرىء القيس والنابغة وطرفة ولبيد، ومن تلاهم من طبقات الشعراء. فأما المحدثون من الشعراء كأبي تمام وأبي الطيب وغيرهم ممن تأخر فإنهم تصرفوا في التلخيصات فأبدعوا فيها، وأظهروا كل غريبة.

ومن الاقتضاب في كتاب الله تعالى: ﴿ واذكُرْ عبادَنا إبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوبَ

(١) انظر (بديع القرآن) ٢٥١.

أُولي الأيدي والأبصار، إنّا أخْلَصْنَاهُم بِخالصةٍ ذِكْرَى الدار، وإنهم عندنا لَمِنَ المُصْطَفين الأخيار، واذكرْ إسماعيلَ واليسعَ وذا الكفل وكلٌّ من الأخيار، هذا ذِكْرٌ وإن للمُتَّقين لحسْنَ مآب، جنَّاتِ عدنٍ مُفَتَّحةً لهم الأبواب﴾، فصدَّر الكلام أوّلاً بذكر الأنبياء والثناء عليهم، ثم ذكر بعده باباً آخر غير ذلك لا تعلُّق به بالأول، وهو ذكر الجنة وأهلها، ثم لما أتمَّ ذكره عقّبه بذكر النار وأهلها بقوله: ﴿هذا وإن للطاغين لشرَّ مآب﴾. فانظر إلى هذا الاقتضاب الرائق، والذي حسّن من موقعه لفظة ﴿هذا﴾ فإنها جعلت له موقعاً أحسن من التخليص...

ومن محاسن الاقتضاب قول القائل: أما بعد حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة على رسوله، فإنها تأتي لقطع الكلام الأول عن الثاني. وهذه اللفظة قد أجمع أهل التحقيق من علماء البيان على أنها هي فصل الخطاب الذي أراد الله في قوله: ﴿وآتيناه الحكمةَ وفصلَ الخطاب﴾ واللفظة المقصودة هنا هي عبارة «أما بعد».

ومثاله من السنة النبوية قوله ﷺ: «فليأخذ العبدُ من نفسِه لنفسِه، ومن دنياهُ لآخرتِهِ، ومن الشبيبةِ قبلَ الكِبَر، ومن الحياةِ قَبْلَ الموت»، بعد قوله: «ألا وإن المرءَ بين مخافتين: بين أجلٍ قد مضى لا يدري ما الله صانعٌ به، وبين أجل قد بقي لا يدري ما الله قاضٍ فيه، فليأخذ العبد من نفسه لنفسه...»، فانظر إلى هذا الاقتضاب، ما أعجبه وألطفه!! يكاد يكون أقرب من التخليص. ومَن تتبّع كلامه ﷺ فإنه يجد فيه من حسن الاقتضاب شيئاً كثيراً.

ومن بديع ما جاء في الاقتضاب قول البحتري، يمدح الفتح بن خاقان بعد انخساف الجسر به، في قصيدته التي مطلعها:

متى لاحَ برقٌ أو بدا طَلَلٌ قفرُ
جرى مستهلٌّ لا بكيءٌ ولا نَزْرُ

وبعده:

فتى لا يزال الدهرَ بين رباعه
أيادٍ له بيضٌ وأفنيةٌ خضْرُ

فبينا هو في غزله إذ خرج إلى المديح على جهة الاقتضاب بقوله:

لعمرُك ما الدنيا بناقصة الجَدا
إذا بقي الفتح بن خاقان والقطرُ

فخرج إلى المديح من غير أن يكون هناك له سبب من الأسباب كما ترى[1]..

ومن ذلك ما قاله أبو نواس، في

(١) انظر (الطراز) ٢/٣٥٣.

قصيدته التي مدح بها محمداً الأمين، وهي قوله:

يا كثير النّوح في الدِّمن ... لا عليها بل على السَّكنِ

سُنّة العشّاق واحدةٌ ... فإذا أحببت فاسْتَبِنِ

ظن بي مَنْ قد كلفْتُ به ... فهو يجفوني على الظّنَنِ

نام لا يعنيه ما بقيت ... عينُ ممنوع من الوسَنِ

رشأٌ لولا ملاحته ... خَلت الدنيا من الفتنِ

ما بدا إلّا استرق له ... حُسنه عبداً بلا ثمنِ

فاسقني كأساً على عَذَلٍ ... كرهَتْ مسموعَهُ أُذني

من كميت اللون صافيةٍ ... خير ما سلسلت في بدنِ

ما استقرّت في فؤاد فتىً ... قد رأى ما لوعة الحَزَنِ

مُزِجَتْ من صوب غاديةٍ ... حلبتْه الرّيحُ من مُزُنِ

تضحك الدنيا إلى مَلِكٍ ... قام بالآثار والسُّنَنِ

فهو كما ترى انتقل من وصف الخمرة إلى المديح، من غير مناسبة تلائم بينهما.

٦٨٤ ـ مُقتضى الحال

ويسمى (الاعتبار المناسب) وهو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة، مثلاً المدح حال يدعو لإيراد العبارة على صورة الإطناب، وذكاء المخاطب حال يدعو لإيرادها على صورة الإيجاز.

فكلّ من المدح والذكاء حال.

وكلّ من الإطناب والإيجاز مقتضى.

وإيراد الكلام على صورة الإطناب أو الإيجاز مطابقة للمقتضى.

وانظر (الحال) وقد تقدم في باب الحاء.

وانظر (ظاهر الحال) وقد تقدم في باب الظاء.

٦٨٥ ـ القطع

هو الفصل بين الجملتين، إذا كان عطف الثانية على الأولى يوهم عطفها على غيرها مما ليس بمقصود، وسُمِّي قطعاً لقطعه توهُّم خلاف المراد.

وانظر (شبه كمال الانقطاع) وقد سبق في باب الشين.

٦٨٦ ـ القطع والعطف

ذكر صاحب البرهان، قال: وهو واضح لمن أراد أن يعرف، وهو في

القرآن كثير. فمما قُطع الكلام فيه، وأخذ في فن آخر من القول، ثم عطف بتمام القول الأول قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عليكم الميّتةُ والدَّمُ ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السّبُعُ إلاّ ذكّيتم وما ذُبح على النُّصُب وأن تَسْتَقْسِمُوا بالأزلام ذلكم فسْقٌ اليومَ يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم وأخشون ﴾ ثم قطع وأخذ في كلام آخر فقال: ﴿ اليوم أكملتُ لكم دينكم وأتممتُ عليكم نعمتي ورضيتُ لكم الإسلام ديناً ﴾، ثم رجع إلى الكلام الأول فقال: ﴿فمن اضْطُرَّ في مخمصةٍ غيرَ متجانف لإثم فإن الله غفورٌ رحيم ﴾.

ومثل ذلك ما حكاه عن لقمان في وصيته لابنه إذ قال له: ﴿ يا بني لا تُشْرِكْ بالله إنّ الشركَ لظلمٌ عظيم ﴾ ثم قطع وأخذ في فن آخر فقال: ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهناً على وهن ﴾، إلى قوله: ﴿ فأنبئكم بما كنتم تعملون ﴾ ثم رجع إلى تمام القول الأول في وصية لقمان، فقال: ﴿ يا بنيّ إنّها إن تك مثقالَ حبّةٍ من خردلٍ فتكُن في صخرة أو في السموات أو في الأرض يأت بها اللهُ إن اللهَ لطيفٌ خبير ﴾[1].

(١) كتاب البرهان في وجوه البيان ـ ٧٣.

٦٨٧ ـ المقاطع والمطالع

ذكر ابن رشيق أن أهل المعرفة اختلفوا في المقاطع والمطالع.

فقال بعضهم: هي الفصول والوصول بعينها، فالمقاطع أواخر الفصول، والمطالع أوائل الوصول. وهذا القول هو الظاهر من فحوى الكلام، والفصل آخر جزء من القسيم الأول، وهي العَروض أيضاً، والوصل أول جزء يليه من القسيم الثاني.

وقال غيرهم: (المقاطع) منقطع الأبيات، وهو القوافي. و(المطالع) أوائل الأبيات.

وقال قدامة بن جعفر، وقد ذكر الترصيع: هو أن يتوخى تصبير مقاطع الأجزاء في البيت على سجع أو شبيه به أو جنس واحد في التصريف، فأشار بهذه العبارة إلى أن (المقاطع) أواخر أجزاء البيت كما ترى.

وقد نجد من الشعر المرصّع ما يكون سجعه في غير مقاطع الأجزاء، نحو قول أمُّ مَعْدَان الأعرابية في مرثيّة لها:

فعلُ الجميل وتفريج الجليل وإعـ
ـطاء الجزيل الذي لم يُعطه أحدُ

فالسجع في هذا البيت اللام المطّردة

في ثلاثة أمكنة منه، وآخر الأجزاء التي هي المقاطع على شريطة الياء قبل اللام، اللهم إلّا أن يجعل السجع هو الياء الملتزمة، فحينئذ. على أنا لا نعلم حرف السجع يكون متأخراً إلّا في مثل هذا المكان، ومثل هذا في أنواع الأعاريض كثير.

ومن الناس من يزعم أن المطلع والمقطع أول القصيدة وآخرها، وليس ذلك بشيء، لأنا نجد في كلام جهابذة النقاد إذا وصفوا قصيدة قالوا «حسنة المقاطع جيدة المطالع»، ولا يقولون المقطع والمطلع. وفي هذا دليل واضح، لأن القصيدة إنما لها أولٌ واحد وآخر واحد، ولا يكون لها أوائل وأواخر، إلّا على ما قدمت من ذكر الأبيات والأقسمة وانتهائها. . وسألت الشيخ أبا عبد الله محمد بن إبراهيم بن السمين عن هذا، فقال: المقاطع أواخر الأبيات، والمطالع أوائلها. قال: ومعنى قولهم: حسن المقاطع جيد المطالع، أن يكون مقطع البيت، وهو القافية، متمكناً غير قلق ولا متعلق بغيره، فهذا هو حُسنه. والمطلع وهو أول البيت جودته أن يكون دالاً على ما بعده كالتصدير وما شاكله.

وروى الجاحظ أن شبيب بن شبة كان يقول: الناس موكلون بتفضيل جودة الابتداء وبمدح صاحبه، وأنا موكّل بتفضيل جودة المقطع وبمدح صاحبه. وحظ جودة القافية وإن كانت كلمة واحدة أرفع من حظ سائر البيت أو القصيدة. وحكاية الجاحظ هذه تدل على أن المقطع آخر البيت أو القصيدة، وهو بالبيت أليق لذكر حظ القافية.

وحكى أيضاً عن صديق له أنه قال للعتابي: ما البلاغة؟ فقال: كلّ ذي كلام أفهمك صاحبه حاجته من غير إعادة ولا حُبْسة ولا استعانة فهو بليغ. قال: قلت: قد عرفت الإعادة والحبسة، فما الاستعانة؟ قال: أما تراه إذا تحدث قال عند مقاطع كلامه: يا هناه، اسمع مني، واستمع إليَّ، وافهم، وألست تفهم هذا؟ كلّه عيّ وفساد.

وهذا القول من العتّابي يدل على أن المقاطع أواخر الفصول.

ومثله ما حكاه الجاحظ أيضاً عن المأمون أنه قال لسعيد بن أسلم: والله إنك لتصغي لحديثي، وتقف عند مقاطع كلامي.

وإذا جُعل المقطع والمطلع مصدرين بمعنى القطع والطلوع كانت الطاء واللام مفتوحتين، وإذا أريد موضع القطع والطلوع كسرت اللام خاصة، وهو

مسموع على غيز قياس.
(العمدة ١/١٤٥)

قال أبو هلال العسكري: وقلّما رأينا بليغاً إلّا وهو يقطع كلامه على معنى بديع، أو لفظ رشيق. قال لقيط في آخر قصيدة:

لقدْ محضْتُ لكمْ وُدِّي بلا دَخَلٍ
فاستيقظوا إن خير العلم ما نفعَا

فقطعها على كلمة حكمة عظيمة الموقع. ومثله قول امرىء القيس:

ألا إنّ بعد العُدْم للمرء قنْوةً[1]
وبعد الشباب طولَ عمرٍ ومَلْبَسا

فقطع القصيدة أيضاً على حكمة بالغة. وقال أبو زبيد الطائي في آخر قصيدة:

كلُّ شيءٍ تحتالُ فيه الرّجالُ
غير أنْ ليسَ للمنايا احتيالُ

وقال أبو كبير:

فإذا وذلك ليس إلّا ذكرُهُ
وإذا مضى شيء كأن لمْ يُفْعَلِ

فينبغي أن يكون آخر بيت قصيدتك أجود بيت فيها، وأدخل في المعنى الذي قصدت له في نظمها، كما فعل ابن الزِّبَعْري في آخر قصيدة يعتذر فيها إلى النبي ﷺ ويستعطفه:

فخُذ الفضيلةَ عن ذُنوبٍ قد خلَتْ
واقبلْ تضرّعَ مُستَضيفٍ تائبِ

فجعل نفسه مستضيفاً، ومن حقّ المستضيف أن يُضاف، وإذا أضيف فمن حقه أن يُصان، وذكر تضرّعه وتوبته مما سلف، وجعل العفو عنه مع هذه الأحوال فضيلة، فجمع في هذا البيت جميع ما يحتاج إليه في طلب العفو.

وقول تأبط شراً في آخر قصيدته:

لتقرعَنَّ عليَّ السِّنَّ من ندمٍ
إذا تذكّرْتَ يوماً بعضَ أخلاقي

هذا البيت أجود بيت فيها، لصفاء لفظه وحسن معناه. ومثله قول الشنفري في آخر قصيدة:

وإنّي لحلوٌ إذْ أُريد حلاوتي
ومُرٌّ إذا النّفْسُ العَزُوفُ أمرَّتِ
أبيٌّ لما آبى قريبٌ مَقادتي
إلى كل نفسٍ تنتحي في مسرتي

فهذان البيتان أجود ما فخر به من هذه القصيدة. وقال بشر بن أبي خازم في آخر قصيدته:

(١) القنوة بالكسر وتضم: الكسبة من المال يقتنيه.

ولا يُنْجِي من الغَمراتِ إلاّ
بَرَاكاءُ[1] القتالِ أو الفرارُ

فقطعها في مثل سائر، والأمثال أحبّ إلى النفوس لحاجتها إليها عند المحاضرة والمجالسة. وقال الهُذَليّ:

عصَاكَ الأقاربُ في أمرهِمْ
فزَايِلْ بأمرِكَ أو خالطِ
ولا تسقُطنَّ سقوطَ النّوا
ةِ من كفّ مرتضخٍ لاقطِ

فقطعها على تشبيه مليح ومثل حسن. وهكذا يفعل الكتاب الحذّاق، والمترسلون المبرِّزون. ألا ترى ما كتب الصاحب في آخر رسالة له: «فإن حنثت فيما حلفتِ، فلا خَطَوْتَ لتحصيل مجد، ولا نهضْتَ لاقتناء حمْد، ولا سعيْتَ إلى مقام فخْر، ولا حرَصْتَ على علوّ ذكر. وهذه اليمين التي لو سمعها عامر بن الظَّرِب لقال هي الغَموس، لا القسم باللات والعُزّى ومناة الثالثة الأخرى» فأتى بأيمان ظريفة غريبة[2].

وانظر (الفصل والوصل) في باب الفاء.

(١) البراكاء: الثبات في الحرب والجد.
(٢) انظر كتاب (الصناعتين) ٤٤٤.

وانظر (جودة الفاصلة) في باب الجيم.
وانظر (الترصيع) في باب الراء.

٦٨٨ - الانقطاع

هو (الطّفْر) وقد سبق في باب الطاء.

٦٨٩ - التقطيع

انظر (التقسيم) وقد سبق في هذا الباب.

٦٩٠ - المُقطّع

من (ذوات القوافي) وقد سبق في باب الذال.

٦٩١ - التقعير

هو (التعقيد) وقد سبق في باب العين.
وانظر (التكلُّف) وسيأتي في باب الكاف.

٦٩٢ - التقفية

هي أن يتساوى العروض والضرب من غير نقص ولا زيادة، فلا يتبع العروض الضرب في شيء إلاّ في السجع خاصة، مثال ذلك قول امرىء القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل
بسِقط اللوى بين الدَّخول فحوْمَل

فهما جميعاً «مَفَاعِلُنْ» إلاّ أن العروض مقفّى مثلُ الضّرب. فكلّ ما لم يختلف عروض بيته الأول مع سائر عروض أبيات القصيدة إلاّ في السجع فقط فهو مُقفّى. ذكره ابن رشيق وفرق بينه وبين التّصريع[1].

وانظر (التصريع) وقد تقدم في باب الصاد.

٦٩٣ - القلب

من ضروب القصر الإضافي. وهو تخصيص بشيء مكان شيء. ويُخاطب به من يعتقد عكس الحكم الذي أثبته المتكلم.

فتخاطب بقولك: «ما علي إلاّ مسافر» من اعتقد اتصافه بالإقامة لا السفر. وبقولك: «ما مسافر إلاّ علي» من اعتقد أن المسافر خالدٌ لا علي.

ويسمى هذا القصر (قصر القلب) لقلب حكم المخاطب.

واشترط القزويني في قصر الموصوف على الصفة قلباً تحقّق تنافي الصفتين

(١) كتاب (العمدة) ١/١١٥.

نحو: «ما أنا مسافر بل مقيم».

وأهمل السكاكي هذا الشرط، فنحو: «ما عليٌّ إلاّ شاعر» لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلبٍ على رأيه مع عدم تنافي الشعر والكتابة.

وانظر (قصر التعيين) وقد تقدم في باب العين.

٦٩٤ - القلب

من الجناس غير التام، وسمّاه قومٌ (جناس العكس)، وهو الذي يشتمل كلّ واحد من ركنيه على حروف الآخر من غير زيادة ولا نقص، ويخالف أحدُهما الآخر كقوله تعالى حكاية عن هارون: ﴿خشيتُ أن تقول فرّقْتَ بين بني إسرائيل﴾.

ومنه قول النبي ﷺ: «يقال لصاحب القرآن يوم القيامة اقرأ وارقأ». وما ألطف ما أشار الصاحب بن عباد إلى الجناس المقلوب بقوله لأبي العباس بن الحارث في يوم قيظ، وقد طلب مِرْوحة الخَيْش: ما يقول الشيخ في قلبه؟ يعني الخَيْش. ومروحة الخَيْش أحدثها بنو العبّاس، وذكرها الحريريّ في المقامات، وقال: اسمعوا وُقيتُمْ الطّيْش، وأنشد لُغْزاً في مِرْوحة الخيْش:

وجاريةٍ في سيرها مُشْمَعلّةٍ
ولكن على إثر المسير أُفُولها
لها سائق من جنسها يستحثّها
على أنه في الاحتثاث رسيلها
تُرى في أوان القيظ تنْطفُ بالنّدى
ويبدو إذا ولّى المصيف قُحُولها

ومن الجناس المقلوب قول بعضهم:

حكاني بهارُ الرَّوض حين أَلفْتُه
وكلُّ مشُوقٍ للبهار مصاحبُ
فقُلْتُ له ما بال لونك شاحباً
فقال لأني حين أُقْلب راهبُ

ومثله قول القائل:

إن بين الضّلوع منّي ناراً
تتلظّى فكيف لي أن أُطيقا
فبحقّي عليك يا من سقاني
أَرَحيقاً سقيْتَني أمْ حَريقا

قال ابن حِجّة الحمويّ: ومن الغايات في هذا الباب قول القائل:

لبقٌ أقْبل فيه هَيَفٌ
كلُّ ما أَملكْ إنْ غَنّى هبَهْ

فهذا البيت كل كلمة منه بانضمامها إلى أختها تجانسها في القلب.

وأعلى منه مرتبة قول سيف الدين بن المشدّ:

ليلٌ أضاءَ هلالُه
أنّى يُضِيء بكوكب

وهذا البيت كل كلمة منه تقرأ مستوية ومقلوبة، وهو مما لا يستحيل بالانعكاس.

ومنه في التنزيل قوله تعالى: ﴿ كلّ في فلك ﴾، ﴿ وربّك فكبّر ﴾.

ومنه قولهم: «ساكب كاس»، وقول عماد الدين الكاتب للقاضي الفاضل:

«سِرْ فلا كبا بِكَ الفرس» وجواب القاضي الفاضل له: «دَام علا العَماد». والظاهر أن القاضي الفاضل استشهد بها، فإنها في أول قصيدة للأرَّجاني، مطْلعُها: «دام علا العمامِ».

ومن ذلك قول الأرّجاني:

مودّتُه تدومُ لكلِّ هوْلٍ
وهلْ كلٌّ مودّتُه تدومُ

وقد بنى الحريري بعض مقاماته على ذلك.

٦٩٥ - القلب

من الجناس غير التام، وهو أن يختلف اللفظان المتجانسان في ترتيب الحروف فقط. وإنما يختلفان في ترتيب الحروف إذا اتحدا في النوع والعدد والهيئة. ثم

الاختلاف في الترتيب هو أن يقدم في أحد اللفظين بعض الحروف ويؤخر ذلك البعض في اللفظ الآخر.

وسمّي (تجنيس القلب) لوقوع القلب، أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر إلى الآخر.

وهو قسمان:

١ ـ قلب الكل: وسيأتي.

٢ ـ قلب البعض: وسيأتي.

وانظر (المقلوب المجنّح) وقد سبق في باب الجيم.

٦٩٦ ـ قلب البعض

في الجناس غير التام. وهو وقوع التبديل في بعض حروف اللفظين، كما جاء في الخبر: «اللهم استر عوراتنا، وآمن روعاتنا»، وقول بعضهم: «رحم الله امرأً أمسك ما بين فكّيه، وأطلق ما بين كفّيه».

وعليه قول أبي الطيب المتنبي:

ممنَّعةٌ منعَّمةٌ رداحٌ
يكلِّفُ لفظُها الطّيْرَ الوُقُوعَا

٦٩٧ ـ قلب الكلّ

في الجناس غير التام أيضاً. سمي بذلك لانعكاس ترتيب الحروف كلها، لأن ما كان في أحد اللفظين مقدماً صار مؤخّراً. فوقع العكس في مجموع الحروف.

ومثاله قول القائل: «حُسَامُه فَتْح لأوْليائه، حتْفٌ لأعدائه».

٦٩٨ ـ المقلوب

من عيوب ائتلاف المعنى والوزن عند قدامة.

وهو أن يضطر الوزن الشعري إلى إحالة المعنى، فيقلبه الشاعر إلى خلاف ما قصد به.

مثال ذلك قول عروة بن الورد:

فلوْ أنّي شهدْتُ أبا سُعادٍ
غداةَ غَدَا بمهجته يَفُوقُ
فديْتُ بنفسه نفسي ومالي
وما آلوكَ إلا ما أطيقُ

أراد أن يقول: «فديتُ نفسه بنفسي» فقلب المعنى.

وللحطيئة:

فلما خشيتُ الهُونَ والعيرُ مُمْسكٌ
على رغمه ما أثبت الحبل حافرُه

أراد «الحبلُ حافرَهُ» فانقلب المعنى[1]...

---
(١) انظر (نقد الشعر) ١٣٩.

٦٩٩ - المقلوب

(التشبيه المقلوب) هو الذي يُجعل فيه المشبه الذي هو الناقص بالأصالة مشبّهاً به، ويجعل فيه المشبه به الذي هو الكامل بالأصالة مشبّهاً. وإذا جُعل كذلك صار بمقتضى أصل تركيب التشبيه الناقص كاملاً وهو المشبه به لفظاً. أو بعبارة أخرى يُجعل ما الوجه فيه أتمّ مشبّهاً، ليتوهم السامع أن المشبّه به أتمّ في الوجه من الشبه، اعتماداً على القاعدة من كون الوجه في المشبه به أتم، ويكون الأمر بالعكس.

ويسميه ابن جني (غلبة الفروع على الأصول).

وذكر ابن الأثير أن هذا الضرب يسمّى (الطرد والعكس).

والعلوي صاحب الطراز يُسمّي هذا النوع (التشبيه المنعكس).

ويقول إن هذا النوع يرد على العكس والندور. وباب التشبيه الواسع هو الاطّراد، وإنما لُقّب بالمنعكس لما كان جارياً على خلاف العادة والإلف في مجاري التشبيه[1].

ولما شاع ذلك في كلام العرب واتسع صار كأنه هو الأصل. وهو موضع من علم

(١) انظر (الطراز) ١/٣٠٩.

البيان، حسن الموقع لطيف المأخذ. فأنت تقول في النجوم: «كأنها مصابيح» ثم تقول في حالة أخرى في المصابيح: «كأنها نجوم». ومثله في الظهور والكثرة تشبيه الخد بالورد، والورد بالخدّ، وتشبيه العيون بالنّرجس، ثم تشبيه النرجس بالعيون، كقول أبي نواس:

لدى نرجس غضّ القطاف كأنه
إذا ما منحناه العُيونَ عيونُ

وكما يشبهون السيوف عند الانتضاء بالبروق، ثم يعودون فيشبّهون البرق بالسيوف المنتضاة، كما قال ابن المعتز يصف سحابة:

وسارية لا تملّ البكا
جرى دمعها في خدود الثرى
سَرَتْ تقدح الصبح في ليلها
ببرق كهنديّةٍ تُنْتَضى

ومن ذلك أن الدموع تُشبّه إذا قطرت على خدود النساء بالطّلّ والقطر على ما يشبه الخدود من الرياحين، كقول الناشيء:

بَكَتْ للحبيب وقد راعها
بكاءُ الحبيبِ لبُعْدِ الدّيار
كأن الدموع على خدّها
بقية طلٍّ على جُلّنار[1]

(١) الجلنار: زهرة الرمان، فارسي معرب.

وشبيه به قول ابن الرومي:

لو كنتَ يوم الوداع حاضرنا
وهنّ يُطْفِين غُلّةَ الوجدِ
لم تر إلا الدموع ساكبة
تقطر من مُقْلةٍ على خدٍّ
كأن تلك الدموع قطر ندى
يقطر من نرجس على وردِ

ثم يعكس كقول البحتري:

شقائق يحملن الندى فكأنه
دموع التصابي في خدود الخرائد

يقصد الشاعر على عادة التخيل أن يوهم في الشيء الذي هو قاصر عن نظيره في الصفة أنه زائد عليه في استحقاقها، واستيجاب أن يُجعل أصلاً فيها. فيصح على موجب دعواه وشوقه أن يجعل الفرع أصلاً. وإن كنا إذا رجعنا إلى الحقيقة لم نجد الأمر يستقيم على ظاهر ما يقع اللفظ عليه. ومثاله قول محمد بن وهيب:

وبدا الصباح كأن غرّته
وجه الخليفة حين يُمتدَحْ

فهذا على أنه جعل الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتم وأكمل في النور والضياء من الصباح، فاستقام له بحكم هذا القصد أن يجعل الصباح فرعاً، وأن يجعل وجه الخليفة أصلاً.

وهذه الدعوى تشبه قولهم: «لا يُدْري أوجهه أنْورُ أم الصبح»؟

وقولهم إذا أفرطوا: «نور الصباح يخفى في ضوء وجهه» أو «نور الشمس مسروق من جبينه» وما جرى في هذا الأسلوب من وجوه الإغراق والمبالغة. إلا أن في الطريقة الأولى خلابة وشيئاً من السحر، وهو أنّه كان يستكثر للصباح أن يشبهه بوجه الخليفة، ويوهم أنّه قد احتشد له واجتهد في طلب تشبيه يُفْهم أمره. وجهته الساحرة أن يوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر، ويفيد لها من غير أن يظهر ادعاؤه لها، لأنه وضع كلامه وضْع من يقيس على أصل متفق عليه، ويزجي الخبر عن أمر مسلّم لا حاجة فيه إلى دعوى، ولا إشفاق من خلاف مخالف، وإنكار منكر وتجهّم معترض، لأن المعاني إذا وردت على النفس هذا المورد كان لها ضرب من السرور خاص.

والمثال فيما جاء التمثيل مردوداً فيه الفرع إلى موضع الأصل، والأصل إلى محل الفرع قول الشاعر:

وكأن النجوم بين دجاه
سُنَن لاح بينهُنَّ ابتداع

وذلك أن تشبيه السُّنن بالنجوم تمثيل،

والشبه عقلي. وكذلك تشبيه خلافها من البدعة والضلالة بالظلمة، ثم إنه عكس، فشبه النجوم بالسُّنن، كما كان يفعل فيما مضى من المشاهدات، إلا أنّا نعلم أنه لا يجري مجرى قولنا: «كأن النجوم مصابيح» تارة، و «كأن المصابيح نجوم» أخرى. والتأويل في هذا البيت أنه جعل ما ليس بمتلوّن كأنه متلوّن، ثم بنى على ذلك[1].

والشرط في استعمال هذا التشبيه المنعكس ألّا يرد إلا فيما كان متعارفاً، حتى تظهر فيه صورة الانعكاس. ولو ورد في غير المتعارف لكان قبيحاً، لأن مطرد العادة في البلاغة على تشبيه الأدنى بالأعلى. فإذا جاءعلى خلاف ذلك فهو معكوس، للمبالغة والإغراق، وإثبات التداخل بين الطرفين. فلو شبه البحتري طلعة البدر بغير طلعة الحسناء، والقضيب بغير قدّها لما حسُن هذا التشبيه. وهكذا القول في تشبيه عبد الله ابن المعتز صورة الهلال بالقلامة، لأن من العادة أن تشبه القلامة بالهلال، فلما صار ذلك مشهوراً متعارفاً حسُن عكس القضية فيه.

(١) انظر (أسرار البلاغة) ١٩٨، وانظر كذلك كتابنا (علم البيان) ٩٩.

٧٠٠ ـ التقليل

من الأغراض البلاغية التي تقتضي تنكير المسند إليه. ومنه تنكير كلمة ﴿رضوان﴾ في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ الله المؤمنين والمؤمنات جناتٍ تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر﴾ أي: قليل من رضوان الله خير من الجنات التي تجري من تحتها الأنهار ومن المساكن الطيبة في الجنة. وذلك لأن ما سوى الرضوان من صنوف النعيم إنما هو من ثمراته ونتائجه.

٧٠١ ـ القِنْية والعدم

انظر (الاستحالة والتناقض) وقد سبقنا في باب الحاء.

٧٠٢ ـ القَوافي الحسّيّة

هذا نوع عجيب، تنوب فيه الحركة أو الإشارة عن اللفظ في موضع القافية موقّعة على عروضها. وهو نهايةٌ في الظرف والملاحة، لأن من المعاني ما قد تكون الحركة أو الإشارة فيه أبلغ من اللفظ دلالة، وأبدع موقعاً، وأحسن إطراباً. يكون لها ذلك إذا كان فيها معنى من معاني القلب. فكأن القلب هو الذي ينطق، ولذلك لا يعدو أن يصيب مواقع

الهوى، ويحرّك في النفوس العَجَب والاستحسان، وذلك كقول بعضهم:

ظفرت بمعشوقٍ له الحسن حُلّة
فقبّلته شفعاً وقلت له...
فقال أتهواني؟ فقلت له نعم
فقال ومن غيري؟ فقلت له...

البيتان من الطويل، وقد جعل قافية البيت الأول صوت القبلة مكرراً مرتين كما يدل عليه قوله: «شفعاً»، وقافية الثاني الصوت الدال على النفي مكرراً أيضاً، وهو ينشأ من القَرْع بطرف اللسان على أطراف الثنيتين المتقدمتين من أعلى الثغر. وليس في البيتين من الحُسْن أكثر من هذه الحركة كما ترى. ولما كانت مما لا سبيل إلى تصور حروفه بالخط كانت إلى الطبيعة أقرب، وكانت لذلك أمْلح.

وقد جاء أبو نواس بإشارات أُخرى، لم تجر العادة بمثلها، وذلك أن الأمين قال له مرة: هل تصنع شعراً لا قافية له؟ قال: نعم. وصنع من فوره ارتجالاً:

ولقد قلت للمليحة قولي
من بعيد لمن يحبّك...
(إشارة إلى قبلة)

فأشات بمعصم ثم قالت
من بعيد خلاف قولي...
(إشارة لا لا)

فتنفّستُ ساعة ثم إني
قلت للبغل بعد ذلك...
(إشارة امشِ)

والإشارات في هذه الأبيات إما أن تكون باليد، أو بحركات الشفة على نحو ما سبق.

٧٠٣ ـ القوافي المشتركة

من الكلام ألفاظ تشترك في معان كثيرة، وهي هي في الدلالة على كل تلك المعاني المختلفة. وقد تناول الشعراء تلك الألفاظ واستعملوها قوافي للشعر على طريقة (الجناس التام).

وأول ما جاء من الشعر في ذلك أبيات للخليل، وهي:

يا ويح قلبي من دواعي الهوى
إنْ رحل الجيرانُ عند الغروب
أتبعتهم طرفي وقد أزمعوا
ودمع عينيَّ كفيض الغروب
بانوا وفيهم طَفْلة حُرّةٌ
تفترُّ عن مثل أقاحي الغروب

فلفظ «الغروب» الأولى غروب الشمس، والثانية جمع غَرْب وهو الدلو العظيمة، والثالثة جمع غرب وهو الوهاد المنخفضة. ثم نظم الحريري في إحدى مقامات خمسة أبيات أولها:

سلَّ الزمان عليَّ عضْبهْ
ليروعني وأحدّ غربهْ

ولكن النظم على هذا النوع لم يشتهر إلا في القرن الحادي عشر. ومهما يكن فالنظم في هذه الأنواع مما يجوز أن يحاضر به في اللغة على وجه المعاياة. وكان هذا من فائدته قبل أن يشيع.

٧٠٤ ـ القَوْل بالمُوجِب

ويقال له (أسلوب الحكيم). وللناس فيه عبارات مختلفة: منهم مَنْ قال هو أن يخصص الصفة بعد أن كان ظاهرها العموم. أو يقول بالصفة الموجبة للحكم، ولكن يثبتها لغير مَا أثبتها المتكلم.

وقال ابن أبي الأصبع: هو أن يخاطب المتكلمُ مخاطباً بكلام، فيعمد المخاطب إلى كلمة مفردة من كلام المتكلم، فيبني عليها من كلامه ما يوجب عكس معنى المتكلم. وذلك عين القول بالموجب، لأن حقيقة القول بالموجب ردّ الخصم كلام خصمه من فحوى لفظه، كقول ابن حجاج:

قلتُ: ثقّلْتُ إذ أتيتُ مراراً
قال: ثَقّلْتَ كاهلي بالأيادي

قلتُ: طوّلتُ، قال لي: بل تطوَّ
لتَ، وأبرمتَ، قال: حبلَ ودادي

والفرق بين القول بالموجب، وبين (التعطّف) في الصناعة أن التعطف في الألفاظ، والقول بالموجب في المعاني.

ومنه قول ابن الدويدة المغربي في رجل أوْدع بعض القضاة مالاً، فادّعى ضياعه من أبيات:

إن قال قدْ ضاعتْ فصدّق أنّها
ضاعتْ ولكن منك يعني لو يعي

أو قال قد وقعتْ فصدّق أنها
وقعتْ، ولكن منه أحسن موقعِ

ومن أمثلة هذا الباب من القرآن المجيد قوله تعالى: ﴿ يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليُخرجن الأعزُّ منها الأذل ﴾. وموجب هذا القول إخراج الرسول ﷺ المنافقين منها، لأنه الأعزُّ وهم الأذلون. وقد كان ذلك، ألا ترى أن الله سبحانه وتعالى قال على إثر ذلك: ﴿ ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون ﴾[1].

وقال الخطيب القزويني في «التلخيص» و«الإيضاح»: القول بالموجب ضربان:

(١) انظر (بديع القرآن) ٣١٥.

١ ـ **أحدهما**: أن تقع صفة من كلام الغير كناية عن شيء أُثْبت له حكم، فتُثْبِت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم وانتفائه. ومثّل له بالآية الكريمة السابقة.

ومنه قول القبعثري للحَجَّاج لما توعّده، فقال: «لأحملنّك على الأدهم»، والمراد به القيد، فرأى القبعثري أن الأدهم يصلح للقيد وللفَرس، فحمل كلامه على الفرس، وقال: «مثلُ الأمير يحمِل على الأدهم والأشهب» فصرف الوعيد بالهوان إلى الوعد بالإحسان.

٢ ـ **والآخر**: أن القول بالموجب هو حمل لفظٍ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه. ومثّلوا له بقول ابن حجاج السابق.

٧٠٥ ـ الإقـواء

من عيوب القوافي ذكره قدامة في نقد الشعر قال: وهو أن يختلف إعراب القوافي، فتكون قافية مرفوعة مثلاً، وأخرى مخفوضة.

وهذا في شعر الأعراب كثير، وفيمن دون الفحول من الشعراء.

قال إسحاق: قلت ليونس: عبيد الله ابن الحرّ يُقْوي، فقال: الإقواء خير منه.

وقد ركب بعض الفحول الإقواء في مواضع، مثل ما قال سُحيْم بن وَثيل الرّياحي:

عذَرْتُ البُزْل إن هي خاطرتْني
فما بالي وبالُ ابنِ اللّبُونِ
وماذا تدّري الشّعراء مني
وقد جاوزْتُ رأس الأربعينَ

فنون «الأربعين» مفتوحة، ونون «اللبون» مكسورة. ولكنه كأنه وقف القوافي فلم يحركها. وقال جرير:

عرينٌ من عُرينةَ ليس منّا
برئْتُ إلى عرينةَ من عرينِ
عرفنا جعفراً وبني عُبيدٍ
وأنكرنا زعانفَ آخرينا[1]

وقال ابن قتيبة: كان أبوعمرو بن العلاء يذكر أن (الإقواء) هو اختلاف الإعراب في القوافي، وذلك أن تكون قافية مرفوعة، وأخرى مخفوضة. كقول النابغة:

قالت بنو عامر: خالُوا بني أسَد
يا بُؤس للجَهْلِ ضرَّاراً لأقْوامِ

وقال فيها:

تبدو كواكبه والشمس طالعة
لا النّورُ نُورٌ ولا الإظلام إظلامُ

(١) انظر (نقد الشعر) ١١٠.

وكان يقال: إن النابغة الذبياني وبشر ابن أبي خازم كانا يُقْويان، فأما النابغة فدخل يثرب فغُنِّي بشعره، ففطن فلم يعد للإقواء.

وبعض الناس يسمي هذا (الإكفاء). ويزعم أن (الإقواء) نقصانُ حرف من فاصلة البيت، كقول حَجْل بن نَضْلة، وكان أسر بنت عمرو بن كلثوم، وركب بها المفاوز واسمها «النوّار»:

حنَّتْ نـوارُ ولات هنّـا حنّتِ
وبـدا الذي كـانتْ نوار أجنّتِ
لمـا رأت ماء السّـلاَ مشروبـاً
والفَرْثَ يعْصَرُ في الإناء أرنّتِ[1]

سُمِّي (إقواء) لأنه نقص من عروضه قـوة - وكان يستـوي البيت بأن تقـول مُتَشرِّباً - يقال: «أقوى فلان الحبل إذا جعل إحدى قواه أغلظ من الأخرى»، وهو حبل قَوٍ...

(الشعر والشعراء ١/٤٣)

وقد مثّل ثعلب للإقواء بقول الشاعر:

خليليَّ إنِّي قـدْ سألتُ فـأبشرا
بمكـة أيّـامَ التحـرّج والنّحْرِ

(١) ارنت: صاحت، وإنما صاحت وبكت لأنها أيقنت الهلاك في تلك المفازة إذ لم يجد ماء إلاّ ما يعصر من فرث الإبل.

إذا قبّـل الإنسانُ آخـرَ يشْتهي
ثنـاياه لم يـأثَمْ وكانَ لـه أجَرُ
فـإن زاد زاد اللهُ في حسناتـهِ
مثاقيلَ يمحو اللهُ عنه بها الوِزرَا

فكسـر ورفـع ونصب «أي اختلفت حـركـة الـرّويّ بين الكسـرة والضمـة والفتحة».

٧٠٦ - القيـد

القيد في الجملة عند علماء المعاني ما ليس مسنداً، ولا مسنداً إليه، ولا مضافاً إليه، ولا صلة.

والقيـود فـي الجـملة هـي أدوات الشرط، والنفي، والمفاعيل، والحال، والتمييز، والتوابع، والنواسخ.

٧٠٧ - تقييد المسند

يقيد المسند فعلاً كان أو غير فعل بما يُذكر بعده مما يناسبه من مفعول، أو حال، أو تمييز، أو نعت، أو مضاف إليه، لزيادة الفائدة، لأن الحكم كلما ازداد خصوصاً زاد إفادة.

والمقيّد في نحو قولنا: «كـان زيد مسـافراً» هـو «مسافراً» لا «كان» لأن

«مسافراً» هو نفس المسند، و «كان» قَيْد للدلالة على زمان النسبة. فهو كما تقول: «زيد مسافر في الزمن الماضي».

ويترك تقييده بشيء مما سلف لخوف انقضاء الفرصة، أو لعدم تعلق الغرض بذكر القيد، أو لجهله.

ويقيّد الفعل بأداة شرط في نحو: «إن تكرمْني أكرمْك» لاعتبارات تقتضي تقييده بإحدى أدوات الشرط الحرفية، والاسمية، فيعتبر في كلّ مقام ما يناسبه من الأدوات، فتقول: كلما جئتَ أكرمتك، لمن يظن أنه إذا كرر المجيء مللْتَ منه، نفْياً لظنّه.

وتقول لمن يشك في أنك لا ترضى أن تسافر معه إلاّ إلى أمكنة معينة: «أينما تسافر أسافر معك»، لنفي هذا أيضاً. وهذا مما يُعلم تفصيلُه من علم النحو:

وانظر (الشرط) وقد تقدم في باب الشين.

وانظر (إنْ) وقد تقدمت في باب الهمزة.

وانظر (إذا) وقد تقدمت في باب الهمزة.

وانظر (لو) وستأتي في باب اللام.

٧٠٨ ـ تقييد الفعل وما يشبهه

يُقيّد الفعل وما يشبهه من اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق، أو به، أو فيه، أو له، أو معه، أو حال، أو تمييز، أو استثناء، وأمثلتها ظاهرة فلا نطيل بها، لتربية الفائدة، أي ازديادها وتكثيرها، لأن ازدياد التقييد يوجب زيادة التخْصيص، وهي موجبة لازدياد الغرابة المستلزمة لزيادة الفائدة، وفي التميز تفسير بعد إبهام، وهو أوقع في النفس، كتفصيل بعد إجمال لأن السامع إذا لم يفهمه انتظره، فإذا فسّر أو فصّل تمكّن في ذهنه أكثر هذا.

وإياك أن تظن خبر كان ونحوها وما ماثله من مشبهات المفعول به، وتجعله قيداً والفعل مقيّداً، إذ لا فائدة بدونه حتى يكون لتربيتها، بل القيد في باب النواسخ الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي الأفعال الناقصة وأفعال القلوب هو نفس تلك الأفعال، فيؤتى بكان لتفيد الاستمرار أو الحكاية. نحو: ﴿ وكان الله عليماً حكيماً ﴾، ونحو: ﴿ وكنتم أمواتاً فأحياكم ﴾، فإن المسند في الأول هو «عليماً» وما معه و «كان» قيد للحكم دال على استمراره. وفي الثاني هو «أمواتاً» والكون قيد دال على وقوع الحكم في

الزمان الماضي. كما تقول: أنتم أموات في الزمان الماضي. ويؤتى بصار للانتقال، وبليس للنفي، وبلا زال للدَّوام، وبما دام للتوقيت، إذ هي موضوعة للدلالة على دوام اتصاف شيء بصفة مؤقتاً باتصاف اسمها بخبرها. ويؤتى بكاد ونحوها للقرب، فإن أفعال المقاربة أفعال ناقصة وُضعت للدلالة على قرب الخبر، ويؤتى بعَلِمَ ونحوها للاعتقاد، فإن أفعال القلوب أيضاً قيود للنسبة بين مفعوليها، يؤتى بها للدلالة على أن النسبة معلومة أو مظنونة. والأمثلة معلومة في النحو[1]..

٧٠٩ - القياس

انظر (الاعتبار). والقياس في اللغة التمثيل والتشبيه، وهما يقعان بين الأشياء في بعض معانيها، لا في سائرها؛ لأنه ليس يجوز أن يشبه شيء شيئاً في جميع صفاته ويكون غيره.

والتشبيه لا يخلو من أن يكون تشبيهاً في حدٍّ أو وصف أو اسم.

فالشبه في الحدّ هو الذي يحكم لشبهه بمثل حكمه إذا وجد، فيكون ذلك قياساً صادقاً، وبرهاناً واضحاً.

والشبه في الوصف هو الذي يحكم لشبهه به في بعض الأشياء، فيكون صادقاً، وفي بعضها فيكون كاذباً.

والشبه في الاسم غير محكوم فيه بشيء إلاّ أن يكون الاسم مشتقاً من وصف.

ونحن نمثل ذلك فنقول: إن حلول الحركة في المتحرك لمّا كانت حدّاً له وجب أن يكون كلّ ما حلّت فيه الحركة متحركاً، وهذا حق لا مطعن فيه. فأما السّواد الذي هو من أوصاف الحبشي فليس حيث وجدناه حكماً لحامله بأنه حبشيّ، ومتى قلنا ذلك كنا مبطلين، ولكنّا إذا قلنا أن بعض من يوصف بالسّواد حبشيّ صدقنا. وأما زيد الذي هو من الأسماء فليس بموجب أن يكون بينه وبين غيره ممن اتفق له هذا الاسم مماثلة ولا مشابهة إلاّ أن يكون الاسم مشتقاً من وصف فيلحق ما شاركه في ذلك الاشتقاق ما يلحقه، مثل الأبيض الذي يسمى به كل من غلب البياض عليه، لأنه مشتق منه. والاشتباه في الأسماء لا يوافق بين معانيها إذا اختلفت ذواتها؛ فإن «الهوى» الواقع على هوى النفس مخالف للهواء الذي بين السماء والأرض وإن اتفقا في الاسم.

---

(١) انظر (أنوار الربيع) ٢٢.

وكذلك اختلاف الأسماء إذا اتفقت المعاني لا يوجب اختلافاً في المعنى كالنأي والبعد، وكلاهما واقع على معنى واحد.

فمن أراد أن يحكم الأمر في القياس فليصحح الكلام، وليتفقد أمر الحدّ والوصف، ويتأمل ذلك تأملاً شافياً حتى لا يجعل الوصف الذي يوجب الحكم الجزئي في موضع الحدّ الذي يوجب الكلي، وأن يتثبت في القضاء، ولا يعجل في الحكم، فإن العَجَل موكَّل به الزلل. وقد قالت الحكماء: إن أحد أسباب الخطأ في القضية قصر مدّة الرّوية. وأكثر من غلط في القياس إنما غلط من سوء التمثيل، ومسامحة النفس في ترك التحصيل، والمبادرة إلى الحكم بغير رويّة ولا فكرة.

وليس يجب القياس إلاَّ عن قول يتقدم فيكون القياس نتيجة ذلك كقولنا: إذا كان الحيّ حساساً متحركاً فالإنسان حي. وربما كان ذلك في اللسان العربي مقدمة أو مقدمتين أو أكثر على قدر ما يتجه من إفهام المخاطب. فأما أصحاب المنطق فيقولون: إنه لا يجب قياس إلاَّ عن مقدمتين لإحداهما بالأخرى تعلّق. والقول على الحقيقة كما قالوا.

وإنما يكتفي في لسان العرب بمقدمة واحدة على التوسع وعلم المخاطب.

والنتائج:

إحداها: ما صدر عن قول مسلّم في العقل لا خلاف فيه، فتكون النتيجة عنه برهاناً كقولنا: إذا كان الزوج ما ركّب من عددين متساويين، فالأربعة زوج.

والأخرى: ما صدر عن قول مشهور إلاَّ أنه مختلف فيه فتكون النتيجة عنه إقناعاً، كقولنا: إذا كان حق الباري عزَّ وجلَّ واجباً علينا، لأنه علّة لوجودنا، فقد وجب حق الوالد أيضاً علينا. وصحة هذه النتيجة إنما تقع بالاحتجاج لمقدمتها حتى يعترف بها من لا يعترف ثم تصح.

والثالثة: ما صدر عن قول كاذب وضع للمغالطة، كقولنا: إن اللصوص يخرجون بالليل للسرقة، ففلان سارقٌ لأنه خرج بالليل، وهذا باطل لأن السارق ليس هو سارقاً من أجل خروجه، ولا كلٌّ من خرج بالليل فهو سارق...

(البرهان في وجوه البيان) ٢١..

وانظر (البيان) في باب الباء.

وانظر (الاعتبار) في باب العين.

٧١٠ - تقوية الحكم وتقريره

من الأغراض التي تقتضي تقديم المسند إليه، نحو: هو يعطي الجزيل. وأنت لا تكذب. لما في ذلك من تكرير الإسناد. ومنه قوله تعالى: ﴿والذين هم بربهم لا يشركون﴾ فهذا أبلغ في تأكيد نفي الإشراك مما لو قيل: والذين لا يشركون بربهم، أو بربهم لا يشركون.

ومما آثرت العرب تقديمه من المسند إليه، مع إرادة التقوية - لفظ مثل ولفظ غير، وذلك فيما إذا استعملا في إثبات الحكم على سبيل الكناية لا على سبيل التعريض بأحد، وذلك نحو قولك: «مثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود» من غير أن تقصد التعريض بمثل أو غير معيّن، وإنما تريد نفي البخل عن المخاطب في المثال الأول، وإثبات الجود له في المثال الثاني - بطريق الكناية، لأنك إذا أردت العموم في «مثل» و«غير» هنا فقد نفيت البخل عن كل من كان مثل المخاطب، ولزم من ذلك نفي البخل عنه، ونفيت الجود عن كل ما عداه، ولزم من ذلك إثبات الجود له، لأن الجود حينئذٍ لا يكون له محل يقوم به إلاّ هو.

ومن ذلك قول أبي تمام:

وغيري يأكل المعروف سُحْتاً
وتشحبُ عنـده بيضُ الأيـادي

يـريد: أنـا أقدّر المعـروف وأحفظ الجميل.

ونحو قول المتنبي:

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع
إن قاتلوا جبنُوا أو حدّثوا شجُعوا

أي: أنا لا أُخدع بأكثر الناس.

ونحو قوله يعزي عضد الدولـة في عمته:

مثلك يثني الحزن عن صَوْبـه
ويستـردّ الـدّمـع عن غَـرْبـه

أي أنت قدير على صـرف الحزن والتغلب عليـه، وعلى ردّ الدمع إلى مجراه.

ونحو قول القبعثري للحجّاج: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب.

أي: أنـت تحـمـل على الأدهـم والأشهب من الخيل.

وقد اطّرد تقديم «مثل» و«غير» في تلك الحال حتى صار ذلك كاللازم. والسر البلاغي في ذلك هو أن التقديم للتقوية ملائم للكناية من حيث إنها هي أيضاً تفيد التقوية والتثبيت، إذ هي تفيد إثبات الحكم بالانتقال من الملزوم إلى

اللازم، فإثبات الحكم فيها كإثبات الدعوى بالدليل والبرهان، وإذن فالكناية والتقديم هنا يتضامنان في إثبات الحكم بالطريق الأبلغ، وهو طريق التقرير والتثبيت.

وأما إذا أريد بهما التعريض بأن قُصد بهما «مُعيّن» فلا يلزم فيهما التقديم، وذلك لأنهما حينئذ يكونان جاريين على سبيل الحقيقة لا على سبيل الكناية، فليس هناك إذن ما يوجب التقديم للتقوية الذي يتضامن مع الكناية في إثبات الحكم بالطريق الأبلغ، وهو طريق التقرير والتثبيت.

ومعنى ذلك أن التعريض هنا ليس المراد به التعريض الاصطلاحي الذي هو من أنواع الكناية، وإنما المراد به التعريض بالمعنى اللغوي، وهو ما يقابل التصريح، وهو بذلك المعنى يجري مجرى الحقيقة. ومن ذلك قول الشاعر:

غيري جنى وأنا المعاقَب فيكم
فكأنني سبّابة المتندّم

فالمراد بغير هنا «غير معين» هو الجاني الذي لم يصرح الشاعر به وإنما ذكره على سبيل التعريض الذي تفيده «غير».

٧١١ ـ قوّةُ اللفظ لقوّة المعنَى

وصفه ضياء الدين بن الأثير بأنه «نوع من علم البيان شريف المحلّ، لطيف المأخذ، وإنما يعمد إليه لضرب من المبالغة»(١).

فإن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلا بد أن يتضمَّن من المعنى أكثر مما كان يتضمّنه أولاً.

والدليل على ذلك أن الألفاظ هي أدلّة على المعاني، وأمثلة للإبانة عنها، فإذا زيدَ في الألفاظ زادت المعاني بقدر ما زيد في الألفاظ.

فمن ذلك «خَشُنَ» و«اخْشَوْشَنَ» فمعنى «خَشُنَ» دون معنى «اخشوْشَنَ» لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو. ونحو «فَعَل» و«افْعَوْعَلَ». وكذلك قولهم «أعْشَب المكان» فإذا أرادوا كثرة العُشْب قالوا «اعْشَوْشَب». ومنه «فعَل» و«افتعل» نحو «قَدَرَ» و«اقتدر» فاقتدر أقوى معنى من قولهم «قَدَر»، قال الله تعالى: ﴿ فأخذناهمْ أَخْذَ عزيز مقتدِر ﴾ فمقتدر هنا أبلغ من «قادر» من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر، وشدّة الأخذ الذي لا يصدر إلا عن وفور الغضب، وكثرة السخط.

(١) انظر (الجامع الكبير) ١٩٣.

٧١٢ - القَبْض [1]

(القبض) عكس (البسط) الذي سبق في آخر باب الباء.

وهو نقصان من عدد الحروف في الألفاظ المفردة، كقول القائل:

* غَرْثَى الوشاحين صَمُوتُ الخَلْخَلِ *

أراد الخَلْخَال. وكقول الآخر:

* كأنما تُـذْكي سنابكها الحُبَا *

أراد نار الحُباحب. وكقول أبي النجم:

* أمْسِكْ فلاناً عن فُلِ *

أراد عن فلان. وربما وقع الحذف في الأوّل، كقوله:

* باسم الذي في كلِّ سُورَةٍ سِمُهْ *

أراد اسمه، وكقول ذي الأصبع:

لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أفضلْتَ في حَسَبٍ
عنِّي، ولا أنت دَيَّاني فتخْزُوني

أراد «لله ابنُ عمّك».

قال ابن فارس: «وما أحسبُ أنّ في كتاب الله شيئاً منه، إلّا أنه رُوِيَ عن بعض القرّاء أنه قرأ ﴿ونادَوْا يا مالِ ليَقْضِ علينا ربُّك﴾. والله أعلم بصحّة ذلك» [1].

وانظر (التثليم) وقد سبق في باب الثاء.

---

(١) تأخّر عن موضعه الهجائي في هذا الباب.

(١) ابن فارس (الصاحبي) ٢٨٣.

باب الكاف

باب الكاف

٧١٣ - الكاف

وهي الأصل في أدوات التشبيه. والأصل فيها أن يليها المشبه به. كقول المعرّي:

أنت كالشمس في الضياء وإن جاوز
ت كيوانَ في علوّ المكانِ

وقول شوقي:

أسرى بك الله ليلاً إذْ ملائكه
والرسْلُ في المسجد الأقصى على قدمِ
لما خطرتَ به التفّوا بسيِّدهم
كالشّهب بالبدر أو كالجند بالعلَمِ

وقد يليها مفرد لا يتأتى التشبيه به. وذلك إذا كان المشبه به مركباً كقوله تعالى: ﴿ واضربْ لهم مثل الحياة الدنيا كماءٍ أنزلناه من السماء فاختلط به نباتُ الأرض فأصبح هشيماً تذروه الرياح ﴾، إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يُتعمّل لتقديره، بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها، وما يعقبها من الهلاك والفناء، بحال النبات يكون أخضر وارفاً، ثم يهيج فتطيّره الرياح كأن لم يكن.

قال ابن فارس: وتدخل الكاف في أول الاسم للتشبيه فتخفض الاسم، نحو: «زيد كالأسد». وأهل العربية يقيمونها مقام الاسم، ويجعلون لها محلاً من الإعراب، ولذلك يقولون: «مررت بكالأسد» أرادوا بمثل الأسد.

٧١٤ - كَأنَّ

ويليها المشبه. كقول أحمد شوقي:

أمسى كأنك من جلالك أمّة
وكأنه من إنسه بيداءُ

وقال قوم في (كأن) هي (إنّ) دخلت عليها كاف التشبيه ففُتحت، وقد تخفّف، قال الله تعالى: ﴿ كأنْ لم يدعُنا إلى ضرٍّ

مسّه ﴾ إلا أنّها إذا ثُقِّلت في هذا الموضع قرنتْ بها الهاء، كأنه لم يدْعُنا.

وكون (كأن) للتشبيه على الإطلاق هو المشهور. وذهب جماعة من النحاة إلى أنها إن كان خبرها اسماً جامداً فهي للتشبيه، وإن كان مشتقاً فهي للشكّ، بمنزلة ظننت وتوهمت.

وقال بعضهم: إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو صفة فهي فيهن للظن والحسبان. ولا تكون للتشبيه إلا إذا كان الخبر مِمَّا يُتمثل به. فإن قلتَ: «كأنّ زيداً قائم» لا يكون تشبيهاً، لأن الشيء لا يشبه بنفسه.

وأكثر الناس على الأول، أي: أن (كأن) للتشبيه مطلقاً، وقالوا: إن معنى «كأن زيداً قائم» تشبيه حالته غير قائم بحالته قائماً.

٧١٥ - الكتاب

من وجوه البيان عند صاحب البرهان (البيان بالكتاب) الذي يبلغ من بعدُ أو غاب، وهو البيان الرابع.

قال: إن الله عز وجل لما علم أن بيان اللسان مقصور على الشاهد دون الغائب، وعلى الحاضر دون الغابر، وأراد الله تعالى أن يعمَّ بالنفع بالبيان جميع أصناف العباد، وسائر آفاق البلاد، وأن يساوي فيه بين الماضين من خلقه والآتين، والأولين والآخرين، ألهم عباده تصوير كلامهم بحروف اصطلحوا عليها، فخلّدوا بذلك علومهم لمن بعدهم، وعبّروا به عن ألفاظهم، ونالوا به ما بعُد عنهم، وكمُلتْ بذلك نعمة الله عليهم، وبلغوا به الغاية التي قصدها عزّ وجلّ في إفهامهم، وإيجاب الحجة عليهم.

ولولا الكتاب الذي قيّد على الناس أخبار الماضين لم تجب حجة الأنبياء على من أتى بعدهم، ولا كان النقل يصح عنهم. ولذلك صارت الأمم التي ليس لها كتاب قليلة العلوم والآداب. وقد امتدح الله عز وجل تعليم الكتاب في كتابه، وبين احتجاجه على الناس فقال: ﴿ اقرأ وربّك الأكرم. الذي علّم بالقلم. علّم الإنسان ما لم يعلم ﴾، وقال عزّ وجل: ﴿ أو لم تأتهم بينة ما في الصحف الأولى ﴾، وقال: ﴿ ائتوني بكتابٍ من قبل هذا أو أثارة من علْمٍ إن كنتم صادقين ﴾[١].

وانظر (البيان) وقد تقدم في باب الباء.

وانظر (الخط) وقد تقدم في باب الخاء.

(١) انظر (البرهان في وجوه البيان) ١٥.

٧١٦ - التكثير

من الأغراض البلاغية التي ينكَّر من أجلها المسند إليه. مثل قولهم: «إن له لإبلاً، وإن له لغنماً» أي: إن له كثيراً من الإبل والغنم، وإن كثرة إبله وغنمه مما لا يمكن الإحاطة بها.

وانظر (تنكير المسند إليه) وسيأتي في باب النون.

٧١٧ - كذب الخبَر

تقدم تفصيل ذلك في (صدق الخبر وكذبه). وذلك في باب الصاد.

٧١٨ - التّكْرار

هو أن يكرر المتكلم اللفظة الواحدة باللفظ والمعنى. والمراد بذلك تأكيد الوصف أو المدح أو الذم أو التهويل أو الوعيد أو الإنكار أو التوبيخ أو الاستبعاد، أو أي غرض من الأغراض.

فأما ما جاء منه للذم فكقول مهلهل بن ربيعة أخي كليب:

يـا لَبكْـرٍ أُنشـروا لي كُلَيْبـاً
يـا لـبَكْـرٍ أيـن أين الـفـرارُ

وأما ما جاء منه للمدح فكقول كثّير في عمر بن عبد العزيز:

فـأرْبِحْ بهـا من صفقةٍ لمبـايع
وأعظِمْ بها، أعظم بها، ثم أعظِمِ

وكقول أبي تمام:

بالصريح الصريح والأروع الأر
وع منهم وبـاللُّبـاب اللبـاب

وأمّا ما جـاء منه للتهـويل فكقـوله تعالى: ﴿ القارعةُ ما القارعة وما أدراك ما القارعة ﴾، وكقولـه: ﴿ الحاقـةُ ما الحاقة ﴾.

وأمّا ما جاء منه للإنكار والتوبيخ فهو تكرار قوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿ فبأيّ آلاء ربكما تكذّبان ﴾ فـإن الرحمن جل جلاله ما عدّد آلاءه هنا إلا ليبكّت من أنكرها على سبيل التقريع والتوبيخ، كما يُبكّت منكر أيادي المُنْعِم عليه من الناس بتعديدها له.

وأما ما جاء منه للاستبعاد فكقـوله تعـالى: ﴿ هيهـات هـيهـات لـمـا توعَدون ﴾.

وأما ما جاء منه في النسيب وهو في غاية اللطف فقول بعضهم:

يقُلْن وقـد قيـل إني هجعْتُ
عسى أن يُلمَّ بـروحي الخيالْ
حقيقٌ حقيقٌ وجـدْتَ الـسُّلُوَّ
فقلتُ لـهنّ: مـحـالٌ محـالْ

وألطف منه قول القاضي:

ماذا تقول اللواحي ضلَّ سعيُهُم
وما تقول الأعادي زاد معناهُ
هل غير أنّيَ أهواه وقد صدقوا
نعم نعم، أنا أهواه أهواه

وما أحلى ما قال بعده:

حسب البريّة أجراً فضل رؤيته
فما رُئي قطُّ إلاَّ سُبِّح اللهُ

وقال صفي الدين الحِليّ في بديعيته عن النبي ﷺ:

الطاهر الشّيم ابن الطاهر الشّيم ابـ
ـن الطاهر الشيم ابن الطاهر الشيم[1]

وللتكرار مواضع يحسن فيها، ومواضع يقبح فيها. ولا يُحَبُّ للشاعر أن يكرّر أسماء إلا على جهة التشوق والاستعذاب إذا كان في تغزل أو نسيب، كقول امرىء القيس:

ديارٌ لسلمى عافيات بذي الخالِ
ألحَّ عليها كُلُّ اسحمَ هطّالِ
وتحسب سلمى لا تزال كعهدنا
بوادي الخزامى أو على رأس أو عالِ
وتحسبُ سلمى لا تزال ترى طلاً
من الوحش أو بيضاً بميساء مِحْلالِ
ليالِيَ سلمى إذ تريكَ منضّداً
وجيداً كجيد الرئم ليس بمِعْطالِ

وكقول قيس بن ذريح:

ألا ليت لُبنى لم تكن لي خِلّة
ولم تلقَني لبنى ولم أدرِ ما هيا

أو على سبيل التنويه به والإشارة إليه بذكرٍ إن كان في مدح، كقول أبي الأسد:

ولائمةٍ لامتْك يا فيضُ في النّدى
فقلتُ لها: هل يقدح اللوم في البحرِ
أرادت لتثني الفيضَ عن عادة الندى
ومن ذا الذي يثني السحاب عن القطرِ
كأن وفود الفيض يوم تحمّلوا
إلى الفيض لاقَوْا عنده ليلة القدرِ
مواقع جود الفيض في كل بلدة
مواقع ماء المُزن في البلد القفرِ

فتكرير اسم الممدوح ههنا تنويه به وإشادة بذكره، وتفخيم له في القلوب والأسماع. وكذلك قول الخنساء:

وإن صخراً لمَولانا وسيدُنا
وإن صخراً إذا نشتو لنحّارُ
وإن صخراً لتأتمُّ الهداة به
كأنه عَلَمٌ في رأسه نارُ

فأما قول محمد بن مناذر في معنى التكثير:

(١) انظر (خزانة الأدب) للحموي ١٦٤.

كم وكم كم كم وكم كم كم وكم
قال لي أنجز حرٌّ ما وعد

فقد زاد على الواجب وتجاوز الحدّ... ولما أنشدوا للصاحب أبي القاسم إسماعيل بن عباد قول أبي الطيب:

عظُمْتَ فلمّا لم تكلَّم مهابةً
تواضَعْتَ وهو العُظْم عُظْماً عن العُظْم

قال: ما أكثر عظام هذا البيت!.

قال ابن رشيق[1]: ومن مليح هذا الباب ما أنشدنيه شيخنا أبو عبد الله محمد بن جعفر لابن المعتز، وهو قوله:

لساني لسرِّي كتومٌ كتومْ
ودمعي بحبِّي نمومٌ نَمُومْ
ولي مالكٌ شَفَّني حبُّه
بديع الجمال وسيمٌ وسيمْ
له مقلتا شادنٍ أحورٍ
ولفظ سحُورٌ رخيمٌ رخيمْ
فدمْعي عليه سجُومٌ سجومْ
وجسمي عليه سقيمٌ سقيمْ

٧١٩ - التكرير

من ضروب (الإطناب). والتكرير البليغ ما كان لنكتة بلاغية:

كتأكيد الإنذار في نحو قوله تعالى: ﴿ كلّا سوف تعلمون، ثم كلّا سوف تعلمون ﴾. وفي «ثم» دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول، تنزيلاً لبعد المرتبة لبعد الزمان، واستعمالاً للفظ «ثم» في التدرج في دَرَج الارتقاء.

أو الإرشاد إلى الطريقة المثلى في نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْلَى لك فأوْلَى، ثم أَوْلَى لك فأَوْلَى ﴾.

أو لطول الفصل، نحو قول الشاعر:

وإن امْرَأً دامتْ مواثيق عهده
على مثل هذا إنه لكريمُ

أو لزيادة الترغيب في العفو، نحو قوله تعالى: ﴿ إن مِن أزواجكم وأولادكم عدوّاً لكم فاحذروهم وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم ﴾.

أو للتنبيه، نحو قوله تعالى: ﴿ وقال الذي آمن يا قوم اتّبعوني أهدِكم سبيل الرشاد، يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع ﴾.

أو للتحسر، نحو قول الشاعر:

فيا قبر مَعْنٍ أنت أول حُفْرةٍ
من الأرض خُطّتْ للسماحة موضعَا
ويا قبر معْنٍ كيف واريتَ جودَ
وقد كان منه البَر والبحرُ مُتْرَعا

(١) انظر (العمدة) ٢/٦٣.

٧٢٠ ـ المكـرّر

من التصريع، أن يكون التصريع في البيت بلفظةٍ واحدةٍ وسطاً وقافيةً. وهو ينقسم قسمين: أحدهما أقرب حالاً من الآخر:

فالأوّل: أن يكون بلفظة حقيقيّة لا مجاز فيها، وهو أنزلُ الدرجتين، كقول عبيد بنِ الأبرص:

وكـلُّ ذِي غَـيْـبَـةٍ يئـوبُ
وغـائـبُ الـمـوتِ لا يئـوبُ

القسم الآخر: أن يكون التصـريع بلفظةٍ مجازية يختلف المعنى فيها، كقول أبي تمام:

فتىً كان شرباً للعفاة ومُـرْتَعىً
فأصبح للهنـديّة البيض مَـرْتَعَا

وانظر (المثل السائر) ١/٣٧٨

٧٢١ ـ المُكـرّر

في الجناس غير التام.

انـظر (المردّد) وقـد سبق في باب الراء.

٧٢٢ ـ الكراهـة في السمع

من الأسبـاب التي تُخلّ بفصـاحـة الكلام، وهي كون الكلمة وحشية تأنفها الطباع، وتمجّها الأسماع، وتنبو عنها كما تنبو عن سماع الأصوات المنكرة، كلفظ الجرِشّى، وهي النفس، في قول أبي الطيب المتنبّي يمدح سيف الدولة:

مبـاركُ الاسْمِ أَغَـرُّ الـلّقبْ
كريمُ الْجِرِشَّى شـريف النّسَبْ

وانظر (الوحشي) وسيأتي في باب الواو.

٧٢٣ ـ كشف المَعْنَى

يعده العلماء في باب الأخذ، وذلك إذا استطاع اللاحق الكشف عن معنى السابق وإيضاحه.

فقد قال امرؤ القيس:

نمشُّ بـأعـراف الجيـاد أكفّنـا
إذا نحن قمنا عن شواءٍ مُصهّبِ

وقال عبدة بن الطَّبيب بعده:

ثمّـة قمنـا إلى جُـرْدٍ مسـوَّمـةٍ
أعـرافهنَّ لأيـديـنـا منـاديـل

فكشف المعنى وأبرزه.

٧٢٤ ـ الإكفـاء

الإكفـاء عنـد بعض العلمـاء هـو (الإقواء)، أي اختلاف حركة الرّويّ. وقد سبق في باب القاف.

٧٢٥ ـ الإكفاء

عرفه العلماء بأنه اختلاف الرّويّ بحروف متقاربة المخارج، مثل قول الشاعر:

* ما تنقم الحرب العوان مني *
* بازلُ عامَين حديث السّنّ *
* لمثل هذا ولدتني أمي *

وقال ثعلب إن (الإكفاء) هو دخول الذال على الظاء، والنون على الميم، وهي الأحرف المتشابهة على اللسان. نحو قول أبي محمد الفقعسي:

يا دار هندٍ وابنتي مُعاذِ
كأنّها والعهدُ من أقْياظِ

فجمع الذال والظاء. وكقول الآخر:

بُنَيَّ إن البِرَّ شيء هيّنُ
والمنطقُ الطيّب والطُعَيّمُ

وانظر (الإجازة) وستأتي في باب الواو.

٧٢٦ ـ التكافؤ

من نُعوت المعاني عند قدامة. قال: وهو أن يصف الشاعر شيئاً أو يذمّه أو يتكلم فيه بمعنىً ما أيّ معنى كان، فيأتي بمعنيين متكافئين.

قال: والذي أريد بقولي «متكافئين» في هذا الموضع: متقاومان، إما من جهة المضادّة أو السلب والإيجاب، أو غيرهما من أقسام التقابل. مثل قول أبي الشّغْب العبسيّ:

حلوُ الشّمائل وهو مُرٌّ باسلٌ
يحمي الذمار صبيحة الإرهاقِ

فقوله: «حلو» و«مرّ» تكافؤ. ومثل قول أم الضحّاك المحاربيّة:

وكيف يسامي خالداً أو ينالُه
خَميصٌ من التقوى بطينٌ من الخمر

فقولها: «خميص» و«بطين» تكافؤ. ومثل قول زهير:

حلماء في النادي إذا ما جئتَهم
جُهَلَاء يومَ عَجاجةٍ ولقاءِ

فقوله: «حلماء» و«جهلاء» تكافؤ. ومثل قول حميد بن ثور الهلالي:

ولم أر مَحْزُوناً له مثل صوتها
ولا عربيّاً شاقه صوت أعْجما

فقوله: «عربياً» و«أعجما» تكافؤ. ومثل قول الآخر:

بِطاءٌ عن الفحشاء لا يحضرونها
سِراعٌ إلى داعي الصباح المثوِّبِ

وقال الفرزدق:

لعمري لئن قلّ الحصى في رجالكم
بَني نهشلٍ ما لؤمكم بقليلِ

فهذا ضرب من المكافأة من جهة السلب. . . ومن هذه الجهة استجاد دِعْبِل قوله، حتى روي أنه قال: أنا ابن قولي:

لا تعجبي يا سَلْمَ من رجلٍ
ضحكَ المشيب برأسه فبكى

لأن «ضحك» و«بكى» مكافأة.

وقد أتى المحدثون من التكافؤ بأشياء كثيرة، وذلك أنه بطباع أهل التحصيل والروية في الشعر والتطلّب لتجنيسه أولى منه بطباع القائلين على الهاجس بحسب ما يسنح من الخاطر، مثل الأعراب ومن جرى مجراهم. على أن أولئك بطباعهم قد أتوا بكثير منه، وقد قدّمْنا بعضه. ومما للمحدَثين في ذلك قول بشار:

إذا أيقظتك حروب العدا
فنبِّهْ لها عُمَراً ثم نَمْ

فـ«نبّه» و«نَمْ» تكافؤ، وله أثر في تجويد الشعر قوي، فإنه لو قال مثلاً: «فجرّد لها عمراً» لم يكن لهذه اللفظة من الموقع مع «نم» ما لـ«نبّهْ»[1].

ومن أمثلة قدامة للتكافؤ في النثر قول القائل: «كدر الجماعة خير من صفو الفرقة» لأنه لما قال «كدر» قال «صفو»، ولما قال «الجماعة» قال «الفرقة».

(١) انظر (نقد الشعر) ٨١.

وقول القائل: «فكان اعتدادي بذلك اعتدادَ منْ لا تنضَبُ عنه نعمةٌ غمرتْك، ولا يَمُرُّ عليه عيشٌ يحلو لك». وقوله: «إنما هو مالك وسيفك، فازرع بهذا من شكرك، واحصد بهذا من كفرك».

وكقول بعضهم ـ وقد قيل له: إنك لسيِّد لولا جمود يدك ـ فقال: «ما أجْمُد في الحق، ولا أذوب في الباطل». وكقوله: «إن كنا أسأنا في الذّنب فما أحسنت في العفو»[1].

قلتُ: هذا (التكافؤ) عند قدامة هو (المطابقة) عند ابن المعتز. وهذا هو الذي جعل النقاد والبلاغيين يتصدَّوْنَ لقدامة لمخالفته في وضع الألقاب، ومن هؤلاء الآمدي الذي يقول في «الموازنة» في هذا الموضع: وهذا باب ـ أعني المطابق ـ لقّبه أبو الفرج قدامة بن جعفر في كتابه المؤلف في نقد الشعر (المتكافىء) وسمّيَ ضرباً من المجانس (المُطابق). وهو أن تأتي الكلمة مثل الكلمة سواء في تأليفها واتفاق حروفها، ويكون معناها مخالفاً.

قال: وما علمت أن أحداً فعل هذا غير أبي الفرج قدامة بن جعفر، فإنه وإن كان اللقب يصحّ لموافقته معنى الملقّبات،

(١) قدامة بن جعفر (جواهر الألفاظ) ٧.

وكانت الألفاظ غير محظورة، فإني لم أكن أحب له أن يخالف من تقدّمه مثل أبي العباس عبد الله بن المعتز وغيره ممن تكلم في هذه الأنواع وألف فيها، إذ قد سبقوه إلى اللقب وكفَوْه المئُونة[1].

وقد فرّق ابن أبي الأصبع بين الطباق والتكافؤ. فالطباق عنده على ضربين: حقيقي، ومجازي. وكل من الضربين على قسمين: لفظي، ومعنوي.

فما كان منه بألفاظ الحقيقة أبْقَوْا عليه اسم (الطباق). وما كان منه بألفاظ المجاز أو بعضه سمَّوْه (التكافؤ) بشرط أن تكون الأضداد لموصوف واحد.

فإن كان الضدان أو الأضداد لموصوفين والألفاظ حقيقة فهو (الطباق) إن كان الكلام جامعاً بين ضدّين فذّين، وإن كانت الأضداد أربعة فصاعداً كان ذلك (مقابلة).

ومثال (التكافؤ) قول أبي الشّغْب العبْسيّ، من إنشادات قدامة:

حلو الشّمائل وهو مرّ باسلٌ
يحي الذِّمار صبيحة الإرهاق

وقول ابن رشيق:

وقد أطفئوا شمس النهار وأوقدوا
نجوم العوالي في سماء عَجَاجِ

(١) انظر (الموازنة بين أبي تمام والبحتري) ١٢٤.

لأن قول أبي الشّغْب «حلو» و«مرّ»، وقول ابن رشيق: أطفئوا» و«أوقدوا» كل ذلك خارج مخرج الاستعارة، فألفاظه مجاز لا حقيقة.

وكقوله تعالى: ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ﴾ فإن اشتراء الضلالة وبيع الهدى مجاز.

ومن شواهد التكافؤ أيضاً قوله تعالى: ﴿ أو مَنْ كان ميتاً فأحييناه ﴾ أي: ضالاً فهديناه، فإن الموت والحياة هنا مجاز، فإن لم تكن فيه استعارة فلا تكافؤ.

وأما (الطباق) الذي يأتي بألفاظ الحقيقة فقد قسّموه ثلاثة أقسام:

١ - طباق الإيجاب: وقد سبق في باب الطاء.

٢ - طباق السلب: وقد سبق في باب الطاء.

٣ - طباق الترديد.. وهو أن يردَّ آخر الكلام المطابق على أوله. فإن لم يكن الكلام مطابقاً فهو (ردّ الأعجاز على الصدور). ومثال ترديد الطباق قول الأعشى:

لا يرقع الناس ما أوهوا وإن جهدوا
طول الحياة ولا يُوهون ما رقعوا[1]

(١) انظر (تحرير التحبير) ١٨ و(بديع القرآن) ٢٤.

وانظر (الطباق) وقد سبق في باب الطاء.

وانظر (المطابقة) وقد سبقت في باب الطاء.

وانظر (المقابلة) وقد سبقت في باب القاف.

وانظر (صحة المقابلات) وقد سبقت في باب الصاد.

وانظر (المخالف) وقد سبق في باب الخاء.

٧٢٧ - الكفّ

قال ابن فارس: ومن سُنن العرب (الكفّ)، وهو أن يكفّ عن ذكر الخبر اكتفاء بما يدل عليه الكلام، كقول القائل:

وجدِّك لو شيءٌ أتانا رسُولُه
سواكَ ولكن لم نجدْ لك مدفَعَا

المعنى: لو أتانا رسول سواك لدفعناه. وقال آخر:

إذا قلتُ سيري نحو ليلى لعلّها
جرَى دون ليلى مائل القَرْن أعْضَبُ

وترك خبر «لعلها». وقال:

فمَنْ له في الطّعْن والضِّراب
يلمع في كفِّيَّ كالشّهابِ

أي: من له سيف؟.

ومنه قوله عز وجل في قصة فرعون: ﴿ أفلا تبصرون أم ﴾ أراد: أم تبصرون.

ومما يقرب من هذا الباب قوله:

تُضيء الظّلامَ بالعِشاء كأنّها
منارةُ مُمْسَى راهبٍ مُتَبتِّلِ

أي: سُرُج منارة[1].

وانظر (الإيجاز) وسيأتي في باب الواو.

وانظر (الحذف) وقد سبق في باب الحاء.

٧٢٨ - الإكفاء

هو اختلاف الرّوِيّ بحروف متقاربة المخارج، ويخصه ثعلب بدخول الذال على الظاء، والنون على الميم، ومفهومه عند بعض العلماء هو مفهوم (الإقواء) وقد سبق في باب القاف، وأمثلة الإكفاء هناك.

٧٢٩ - الاكتفاء

هو أن يأتي الشاعر ببيت من الشعر وقافيته متعلّقة بمحذوف فلم يفتقر إلى ذكر المحذوف لدلالة باقي لفظ البيت

(١) انظر كتاب (الصاحبي) ٢١٥. وممسى الراهب صومعته.

عليه، ويكتفي بما هو معلوم في الذهن مما يقتضي تمام المعنى.

وهو ينقسم إلى قسمين: قسم يكون بجميع الكلمة، وقسم يكون ببعضها.

والاكتفاء بالبعض أصعب مسلكاً، لكنّه أحلى موقعاً. قال ابن حجة: «ولم أره في كتب البديع ولا في شعر المتقدمين».

فشاهد الاكتفاء بجميع الكلمة كقول ابن مطروح:

لا أنتهي، لا أنثني، لا أرعوي
ما دمت في قيد الحياة ولا إذا

فمن المعلوم أن باقي الكلام «ولا إذا متّ» لما تقدم من قوله «الحياة». ومتى ذكر تمامه في البيت الثاني كان عيباً من عيوب الشعر[1] مع ما يفوته من حلاوة الاكتفاء ولطفه وحسن موقعه في الأذهان.
ومنه قول شيخ شيوخ حماة:

أهْلاً بطيفكمُ وسهلاً
لو كنتُ للإغْفَاء أهْلاَ
لكنّه وَافى وقد
حلف السّهاد عليّ أنْ لا

(١) يسميه النقاد (التضمين) ويسميه قدامة (المبتور).

وشاهد الاكتفاء، بالبعض - وقد تقدّم أنه عزيز الوقوع جدّاً، ولم يوجد في كتب البديع - قول ابن سناء الملك من قصيدة:

أهوى الغزالة والغزال وإنما
نهْنَهْتُ نفسي عفةً وتديّنا
ولقد كففْت عنان عيني جاهداً
حتى إذا أعيْيت أطلقْتُ العنا

ومنه قول شيخ شيوخ حماة:

إليكمُ هجرتي وقصدي
وأنتم الموت والحياة
أمنت أن توحشوا فؤادي
فآنِسوا مقلتي ولاتو

وقول ابن مكانس مع زيادة التورية:

لله ظبيٌ زارني في الدّجى
مستوطناً مُمْتطياً بالخفرْ
فلم يقُمْ إلا بمقدار أنْ
قلت له أهلاً وسهلاً ومَرْ

٧٣٠ - الاكتفاء

هو إيجاز الحذف، وذكر ابن رشيق أنه داخل في باب المجاز.

قال: وفي الشعر القديم والمحدَث منه كثير، يحذفون بعض الكلام لدلالة الباقي على هذا الذاهب.

من ذلك قول الله عز وجل: ﴿ ولو أن قرآناً سُيّرتْ به الجبال، أو قطعت به الأرض أو كُلّم به الموتى ﴾ كأنه قال: لكان هذا القرآن.

ومثله قولهم: «لو رأيت علياً بين الصفّين» أي: لرأيتَ أمراً عظيماً.

وإنما كان هذا معدوداً من أنواع البلاغة لأن نفس السامع تتسع في الظن والحساب، وكل معلوم فهو هين لكونه محصوراً. وقال امرؤ القيس:

فلو أنّها نفسٌ تموتُ سويّةً
ولكنّها نفْسٌ تساقطُ أنْفُسَا

كأنه قال: لهان الأمر، ولكنها نفسٌ تموت موتات، ونحو هذا.

ومن الحذف قول الله عز وجل: ﴿ فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ﴾، أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم؟.

ومن كلام النبي ﷺ قوله للمهاجرين، وقد شكروا عنده الأنصار: أوليس قد عرّفتم ذلك لهم؟ قالوا: بلى! قال: فإن ذلك! يريد: فإن ذلك مكافأة لهم.

وروى أبو عبيدة أن سفيان الثوري قال: جاء رجل من قريش إلى عمر بن عبد العزيز يكلمه في حاجة له، فجعل يمتّ بقرابته، فقال عمر: فإن ذلك! ثم ذكر حاجته، فقال: لعل ذلك.

وقال الطِّرمّاح يوماً للفرزدق: يا أبا فراس أأنت القائل:

إن الذي سمك السماء بنى لنا
بيتاً دعائمه أعزّ وأطول

أعز مماذا؟ وأطول مماذا؟ وأذّن المؤذّن، فقال له الفرزدق: يا لُكَعُ: ألا تسمع ما يقول المؤذّن: الله أكبر؟ أكبر مماذا؟ أعظم مماذا؟ فانقطع الطرمّاح انقطاعاً فاضحاً.

وزعم بعض العلماء أن معنى قول الفرزدق: عزيز طويل، ولكن بناه على «أَفْعَل» مثل أبيض وأحمر، وما شاكلهما، فجعله لازماً لما في ذلك من الفخامة في اللفظ والاستظهار في المعنى(١).

٧٣١ - التكلّف

هو طلب الشيء بصعوبة، للجهل بطرائق طلبه بسهولة.

فالكلام إذا جُمع وطُلب بتعبٍ وجَهْدٍ، وتنوولت ألفاظه من بُعْد فهو متكلّف. ومثاله قول بعضهم في دعائه: «اللهم ربنا وإلّهنا، صلِّ على محمّدٍ نبيّنا، ومَنْ أراد

(١) انظر (العمدة) ١/١٦٨.

بنا سوءاً فأحطْ ذلك السّوء به، وأرسخه فيه كرسوخ السِّجِّيل على أصحاب الفيل، وانصرنا على كل باغ حَسُود، كما انتصرت لناقة ثمود[1].

٧٣٢ - التّكلّف والتعسّف

وهو الإكثار من البديع كالتطبيق والتجنيس في القصد، لأنه يدل على تكلف الشاعر لذلك وقصده إليه.

وإذا كان قليلاً نسب إلى أنه طبع في الشّاعر.

ولهذا عابوا على أبي تمام أنه أكثر في شعره من البديع، واستحسنوا البديع في شعر غيره لقلّته.

٧٣٣ - الكلام الجامع

الكلام الجامع هو أن يأتي الشاعر ببيت مشتمل على حكمة أو وعظ أو غير ذلك من الحقائق التي تجري مجرى الأمثال، ويتمثّل النّاظم بحكمها أو وعظها أو بحالة تقتضي إجراء المثل. كقول زهير ابن أبي سُلمى:

ومن يكُ ذَا فضْلٍ فيبخلْ بفضْله
على قومه يُسْتَغْنَ عنه ويُذْمَمِ

(١) انظر (الصناعتين) ٤٤.

وقول أبي نواس:

إذا كان غيرُ الله في عُدَّة الفَتَى
أَتَتْهُ الرّزَايا من وُجُوهِ الفَوَائدِ

وقول المتنبي:

وإذا كانت النفوس كباراً
تعبتْ في مرادها الأجسامُ

٧٣٤ - الكليّة

من علاقات المجاز المرسل، وذلك فيما إذا ذكر اسم الكل وأريد الجزء، نحو قوله تعالى: ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم ﴾ أي: أناملهم، فأطلق الأصابع الموضوعة للأعضاء المعلومة، وأراد الأنامل. وجَعْلُ الأصابع بتمامها في الآذان غير واقع.

وقال الزمخشري في الكشاف عند الكلام على مجاز الآية السابقة: مثل قوله تعالى: ﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديَكم ﴾، وقوله تعالى: ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ إذ المراد في الأولى أيديكم إلى المرافق، وفي الثانية فاقطعوا أيديهما إلى الرسغ.

٧٣٥ - كَمْ

من أدوات الاستفهام. ويسأل بها عن العدد المبهم، نحو: ﴿كم لبثْتم؟﴾،

ونحو: ﴿سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة؟﴾، أي كم آية آتيناهم، عشرين أم ثلاثين: وقيل إن الغرض من السؤال في هذه الآية التقريع والتوبيخ.

٧٣٦ - الإكمـال

وهو إفْعالٌ من «أكمـل الشيء» إذا حصَّله على حالة لا زيـادة عليها في تمامه.

وهو في مصطلح علماء البيان، أن تذكر شيئاً من أفانين الكلام، فترى في إفادته المدح كأنه ناقص، لكونه موهماً بعيب من جهة دلالة مفهـومه، فتـأتي بجملة فتكمله بها تكون رافعةً لذلـك العيب المتوهَّم. وهذا مثاله أن تذكر من كان مشهوراً بالشجاعة دون الكرم، ومن كان عالماً بالبلاغة دون سداد الرأي ونفاذ العزيمة، فترى في ظاهر الحال أنه ناقص بالإضافة إلى عدم تلك الصفة المفقودة عنه، فتذكر كلاماً يكمل المدح، ويرفع ذلك التوهم، كما قال كعب بن سعد الغَنَويّ في ذلك:

حَليمٌ إذَا مــا الـحِلْم زيّـن أهْلَهُ
مـع الحلم في عيْن العدوِّ مَهِيبُ

فإنه لو اقتصر على قوله: «حليم إذا ما الحلم زين أهله» لأوهم السامع أنه غير وافٍ بالمدح، لأن كل من لا يُعرف منه إلا الحلم ربما طمع فيه عدوّه فنال منه ما يُذمّ به. فلما كان ذلك متوهَّماً عند إطلاقه أرْدفه بما يكون رافعاً للاحتمال مكمّلاً للفائدة بوصف الحلم، وهو قوله: «مع الحلم في عين العدوِّ مهيب» ليدفع به ذلك التوهم، وكقول السمـوءَل بن عادياء:

وما مات منا سيّدٌ حتف أنفـه
ولا طُـلَّ منّا حيث كـان قتيلُ

لو اقتصر على الشطر الأول لأفهم أنهم صُبُرٌ في الحرب، وأوهم أنهم لا ينتصرون على أعدائهم، فأكمله بالشطر الثاني، فارتفع ذلك الاحتمال المتوهَّم وزال.

وكما قال ابن الرومي نثراً: «إني وليّك الذي لم يزل تنقاد إليك مودَّته من غير طمع ولا جزع، وإن كنت لذي الرغبة مطلباً، ولذي الرهبة مهرباً». فلو سكت على قوله: «إني وليك الذي لم يزل تنقاد إليك مودته من غير طمع ولا جزع» لأوهم أنه لا يُطمع فيه لقلة ذات يده، ولا يُرهب لعجزه. فلما قال: «وإن كنت لذي الرغبة مطلباً ولذي الرهبة مهرباً» أكمله ورفع الاحتمال المذموم.

والإكمال هو (التكميل) عند بعض

البلاغيين كما سيأتي.

وانظر (الاحتراس) وقد تقدم في باب الحاء.

وانظر (التتميم) وقد تقدم في باب التاء.

٧٣٧ - التكميل

من ضروب الإطناب، ويسمّى الاحتراس. وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه. وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام كقول الشاعر:

فسقى ديارِكِ غيرَ مفسدها
صوبُ الربيع وديمةٌ تهْمي

فلما كان المطر قد يئول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله: «غير مفسدها» دفعاً لذلك.

وقد يكون التكميل في آخر الكلام كما في قوله تعالى: ﴿أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين﴾ فإنه لما وصفهم بالذلّ مما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم، دفعه بقوله: ﴿أعزّة على الكافرين﴾ تنبيهاً على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين، ولذلك عُدِّي الذّل بعلَى، مع أنه يتعدّى باللام، لتضمُّنه معنى العطف أي عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع.

وذكر بعض البلاغيين اسم (الإكمال) دون (التكميل) وقالوا عن الإكمال: هو أن تذكر شيئاً من أفانين الكلام... الخ...

والتتميم عند هؤلاء مختلف في معناه عن المعاني السابقة، إذ هو أن يُؤتى في كلام لا يُوهم خلاف المقصود بفضلة، مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة، ولا ركن كلام. وتلك الزيادة تفيد نكتة كالمبالغة. إذ كان بعض كلامهم عن (التكميل) ينطبق على كلامهم في (التتميم) كما سبق في بابه، وكلامهم في (الاحتراس) الذي عُدّ ضرباً من التتميم، وعُدّ مرّة أخرى مرادفاً للتكميل كما ترى في صدر هذا الكلام حتى اختلط هذا بذاك. وقد نبّه على هذا الخلط ابن حجة الحموي بقوله في «خزانة الأدب»: ولقد وهم جماعة من المؤلفين وخلطوا التكميل بالتتميم، وساقوا في باب التتميم شواهد التكميل وبالعكس...

والفرق بين التكميل والتتميم أن التتميم يرد على الناقص فيتمّه، والتكميل يرد على المعنى التام فيكمّله، إذ الكمال أمر زائد على التمام، وأيضاً أن التتميم يكون متمماً لمعاني النقص، لا لأغراض الشعر ومقاصده، والتكميل يكملها.

ومع نعيه عليهم خلطهم أمثلة هذا بأمثلة ذاك وقع هو نفسه في هذا الخلط، إذ أنه مثّل للتتميم بقوله تعالى: ﴿ ويُطعمون الطعام على حُبِّهِ ﴾ كما مثّلوا هم به للتتميم أيضاً.

قلتُ: قد يكون تمثيلهم يجري مع قولهم: إن التتميم إتيان بفضلة لفائدة في كلام لا يوهم خلاف المقصود، أي أنها زيادة تنشأ عنها فائدة، مع جواز استغناء الكلام عنها، فمثالهم مستقيم مع كلامهم وتعريفهم. وابن حجة بتقريره أن التتميم يرد على المعنى الناقص فيتمّه والتكميل يرد على المعنى التام فيكمله، يناقض نفسه باستشهاده بالآية، لأن معانيها بدون هذه الفضلة لا نقص فيها فيُتَمَّم، ولا وهم يراد دفعه. ولو استشهد بها للتكميل لكان أحرى بكلامه وتفريقه بين الاصطلاحين.

أما أبو هلال العسكري فيجعل التكميل والتتميم شيئاً واحداً، أو هما في نظره مترادفان، إذ هما عنده أن تُوفّي المعنى حظّه من الجودة وتعطيه نصيبه من الصحة، ثم لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلا تورده، أو لفظاً يكون فيه توكيده إلا تذكره، كقول الله تعالى: ﴿ من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينّه حياة طيبة ﴾، فبقوله تعالى: «وهو مؤمن» تمّ المعنى. ونحو قوله سبحانه: ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا ﴾، فبقوله: ﴿استقاموا﴾ تمّ المعنى أيضاً. وقد دخل تحته جميع الطاعات، فهو من جوامع الكلم.

ومن النثر قول أعرابية لرجل: «كبت الله كل عدوٍّ لك إلا نفسك» فبقولها: «إلا نفسك» تمّ الدّعاء، لأن نفس الإنسان تجري مجرى العدوّ له، يعني أنها تورّطه، وتدعوه إلى ما يوبقه. ومن المنظوم قول عمرو بن براق:

فلا تأمنَن الدهرَ حرّاً ظلمته
فما ليل مظلومٍ كريمٍ بنائم

فقوله: «كريم» تتميم، لأن اللئيم يغضي على العار وينام على الثأر.

وانظر (التتميم) في باب التاء.
وانظر (الاحتراس) في باب الحاء.
وانظر (التحرز مما يوجب الطعن) في باب الحاء أيضاً.

٧٣٨ ـ الكامل

هو الجناس التام، وقد سبق في باب التاء.

٧٣٩ ـ الكامل

من (التصريع)، أن يكون كل مصراع من البيت مستقلاً بنفسه في فهم معناه،

غير محتاج إلى صاحبه الذي يليه. وذلك كقول امرىء القيس:

أفاطمُ مهلاً بعض هـذا التدلُّل
وإن كنتِ قد أزْمعْتِ صَرْمي فأجملي

فإن كل مصراع من هذا البيت مفهوم المعنى بنفسه، غير محتاج إلى ما يليه...

وانظر (التصريع) وقد سبق في باب الصاد.

وانظر (الناقص) وسيأتي في باب النون.

٧٤٠ ـ الكامل

من (الترصيع)، وهو أن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الأوزان والقوافي من غير مخالفة أحدهما للثاني في زيادة ولا نقصان. ومثاله من الشعر قول بعضهم:

فمكارمُ أوْلَيْتَها متبرِّعاً
وجرائمٌ ألغيتَها متورِّعا

فـ «مكارم» بإزاء «جرائم»، و«أوليتها» بإزاء «ألغيتها»، و«متبرّعاً» بإزاء «متورّعاً».

ومثاله في النثر قول الحريري في مقاماته: «فهو يطبعُ الأسجاعَ بجواهر لفظه، ويقرعُ الأسماعَ بزواجر وعظه»... فإنه جعل ألفاظ الفصل الأول مساوية لألفاظ الفصل الثاني وزنا وقافية، فجعل «يطبع» بإزاء «يقرع» و«الأسجاع» بإزاء «الأسماع»، و«جواهر» بإزاء «زواجر»، و«لفظه» بإزاء «وعظه».

وانظر (المثل السائر) ٣٦٢/١

وانظر (الترصيع) وقد سبق في باب الراء.

وانظر (الناقص) وسيأتي في باب النون.

٧٤١ ـ كمال البيان

ومراعاة حسنه. ذكره العلوي في الطراز، وقال: إن لهذا الصنف من المكانة في البلاغة موقعاً عظيماً. وحاصله في لسان أهل البلاغة أنه كشف المعنى وإيضاحه، حتى يصل إلى النفوس على أحسن شيء وأسهله. وقد قسّمه إلى ثلاثة أقسام، أو ثلاث درجات:

الوجه الأول: أن يكون قبيحاً، وهو ما يكون فيه دلالة على العيّ، وهذا كالذي يحكى عن (باقل) وقد سئل عن ثمن ظبي وهو ممسك له، فقيل له: كم ثمن هذا

الظبي؟ فأراد أن يقول أحد عشر درهماً، فأدركه العيّ والحمق، فأرسل الظبي وفرّق بين أصابع يديه، وأدلع لسانه، إشارة إلى أنه بأحد عشر درهماً، فأفلت الظبي من يده. ومن ركيك البيان ونازل القدر فيه أن رجلاً كانت في يده محبرة من زجاج، فقيل كم أصحاب الكسا؟ ففتح كفه، وأشار بأصابعه الخمس، فسقطت المحبرة من يده وانكسرت، ولقد كان يغنيه عن ذلك أن يحرك لسانه، وينطق بلفظة الخمسة، فيسلم من ذلك.

فهذا وما شاكله معدود في غاية القبح والرّكّة، ولا يكاد يفعله إلا أهل البلاهة ومن لا لبّ له.

الوجه الثاني: ما يعدُّ في الحسن، وهو ما يأتي موضحاً للمعنى من غير زيادة فيكون فضلاً، ولا نقصان فيكون فيه إخلال.

وتارة يأتي مع الإيجاز وتارة مع الإطناب.

فمن مجيئه مع الإيجاز قول الشاعر:

له لحظات عن حفافي سريره
إذا كرّها فيها عقاب ونائلُ

فإنه قد جمع إلى الإيجاز مدحه بالخلافة والقدرة وشدة الانتقام وإعطاء المعروف والهيبة والجلالة العظيمة والأبّهة.

ومن مجيئه مع الإطناب قول بعض الشعراء في المدح:

لقد وقفتُ عليه في الجموع ضُحاً
وقد تعرّضتْ الحجّابُ والخدمُ
حييته بسلامٍ وهو مرتفقٌ
وضجةُ الناس عند الباب تزدحمُ
في كفّه خيزرانٌ ريحه عبق
في كفِّ أروع في عِرْنينه شممُ
يُغْضي حياء ويُغْضَى من مهابته
فما يكلَّمُ إلا حين يبتسمُ

الوجه الثالث: وهو المتوسط من البيان وهو ما ليس فيه قبح كالذي حكي عن باقل، ولا له حظ من الإيجاز أو الإطناب. ومثاله إذا قيل: كم أصحاب الكُسَا؟ فقيل: خمسة. وكم المبشّرون بالجنة من الصحابة؟ فقيل: عشرة. فهذا بيان متوسط(1).

قلتُ: لقد اضطرب العلوي في هذا الباب ما لم يضطرب في غيره، ولم توف هذه الأقسام أو الوجوه ببيان المراد من حسن البيان وكماله. وأوضح الدلائل على اضطرابه في علاج هذا الموضوع أن

---

(1) انظر (الطراز) ٣/١٠١.

يعدُّ الوجه الأول من كمال البيان مع ما وصف بـه أصحاب شواهدهِ من العيِّ والغفْلة والبلاهة، ثم ذلك الوجه الثالث الذي جعله متوسطاً في البيان. فكيف يكون القبيح والمتوسط من كمال البيان؟! فتأمل.

٧٤٢ ـ كمال الانقطاع

من مواضع الفصل. ويكون بين الجملتين بإحدى صورتين:

الصورة الأولى: أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً، إما لفظاً ومعنىً، نحو قول الشاعر:

يا مَنْ يُقتّل من أراد بسيفه
أصبحتُ من قتلاك بالإحْسانِ

ونحو:

لا تسأل المرء عن خلائقه
في وجهه شاهد من الخبرِ

وإما معنى فقط. وهذا يصدق بحالتين:

أ ـ أن تكون إحداهما خبرية لفظاً ومعنى، والثانية خبرية لفظاً إنشائية معنىً، نحو: «مرض فلان، عافاه الله».

ب ـ أن تكون إحداهما إنشائية لفظاً خبرية معنى، والثانية إنشائية لفظاً ومعنى نحو: «أليس الله بكافٍ عبده، اتق الله أيها العبد».

الصورة الثانية: ألا يكون بين الجملتين جامع نحو قول الشاعر:

وإنما المرء بأصغريهِ
كل امرىء رهنٌ بما لديهِ

٧٤٣ ـ كمال الانقطاع مع الإيهام

من مواضع الوصل بين الجملتين. وفيه تكون إحدى الجملتين خبريّة والأخرى إنشائية، ولكن ترك العطف يوهم خلاف المقصود، فيجب الوصل لدفع الإيهام، كقولهم في المحاورات عند قصد النفي لشيء تقدم، مع الدعاء للمخاطب بالتأييد: «لا، وأيدك الله»، فكلمة «لا» ردّ لكلام سابق، كأن يقال: هل اقترفت هذا الذّنب؟ أو هل الأمر كما زعم فلان؟. فهذه الجملة التي تضمنتها «لا» جملة خبرية، و«أيدك الله» جملة إنشائية دعائية، فبينهما كمال الانقطاع، لكن عُطفتْ عليها، لأن ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد، مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد.

وذكروا أن أبا بكر الصديق رضي الله

عنه مرّ برجل في يده ثوب، فقال له الصدّيق: أتبيع هذا؟ فقال: لا، يرحمك الله! فقال له الصدّيق: لا تقل هكذا، قل: لا، ويرحمك الله.

فأينما وقع مثل هذا الكلام مما جمع فيه بين «لا» التي لردّ كلام سابق وجملة دعائية - نحو: لا، ونصرك الله، أو: لا، وأصلحك الله، فالمعطوف عليه هو مضمون «لا».

٧٤٤ - كمال الاتّصال

من مواضع الفصل. ويكون بين الجملتين بإحدى ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن تكون الجملة الثانية مؤكدة للجملة الأولى:

أ - إما تأكيداً معنوياً، لدفع تجوّز أو غلط، نحو قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريبَ فيه﴾ - إذا جعل ﴿ذلك الكتاب﴾ جملة أخرى لا محل لها من الإعراب، و ﴿لا ريب فيه﴾ جملة أخرى لا محل لها أيضاً.

وبيان ذلك أنه وقعت المبالغة في وصف الكتاب بأنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال من طريقين:

١ - جعل المبتدأ لفظ «ذلك»، فهو دالّ على كمال العناية بتمييزه من حيث إن اسم الإشارة موضوع للمشاهد المحسوس، وعلى التوصل ببُعْده - لاشتماله على لام البعد - إلى التعظيم وعلوِّ الدرجة.

٢ - تعريف الخبر بأل، لأن تعريف الجزأين في الجملة الخبرية يدلّ على الانحصار، مثل: حاتم الجواد، أي: لا جواد إلا حاتم، إذ جود غيره بالنسبة إلى جوده كالعدم.

فكأنه قيل: لا كتاب إلا هذا الكتاب، أي: هو الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يُسمّى كتاباً، حتى كأن ما عداه من الكتب ليس بكامل النسبة إلى كماله، أو ليس بكتاب.

ومن حيث إن كثرة المبالغة في المدح لا تخلو غالباً من التجوّز، كما جرت بذلك العادة، جاز أن يتوهم السامع قبل التأمل في كمالات الكتاب أن قوله: ﴿ذلك الكتاب﴾ المفيد للمبالغة في المدح مما يُرْمى به جُزافاً من غير صُدورٍ عن رويّة وبصيرة. ومن أجل ذلك أتبع بقوله: ﴿لا ريب فيه﴾ نفياً لذلك التوهُّم.

ويعلم مما تقدم أن الجملتين اللتين بينهما تأكيد معنوي بين معنييهما تخالُف.

ب - وإما تأكيداً لفظياً: بأن يكون مضمون الجملة الثانية هو مضمون الجملة الأولى نحو: ﴿هدى للمتقين﴾

بالنسبة لقوله: ﴿ذلك الكتاب﴾ إذا جعل «هدى» خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو هدى للمتقين، أي الضالين الصائرين إلى التقوى.

وبيان ذلك أن معنى «هو هدى للمتقين» بأنه بالغٌ في الهداية درجة لا يُبلغ كنهها، لما في تنكير «هدى» من التفخيم والتعظيم، حتى صار كأنه نفس الهداية، ولذلك أخبر عنه بالمصدر فقيل هو هدى، ولم يقل: هو هادٍ، كما يقال: رجلٌ عدْلٌ، مبالغة في عدله، حتى كأنه نفس العدل. وهذا هو المقصود من «ذلك الكتاب» فإن المقصود منه كما تقدم أنه الكتاب الكامل. والمراد بكماله كماله في الهداية، لأن الكتب السماوية إنما تتفاوت في درجات الكمال، بحسب الهداية لا بحسب غيرها، إذ أنها هي المقصود الأصلي من الإنزال.

ومن ذلك يُعلم أن الجملتين اللتين بينهما تأكيد لفظي بين معنَيْيهما اتحاد واتّفاق، وليس المراد بالتأكيد اللفظي التأكيد بتكرير نفس اللفظ، لأنه لا يتوهم فيه صحة العطف.

الصورة الثانية: أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى، بدل بعض أو اشتمال. وإنما يحتاج إلى ذلك لأن الأولى غير وافية بتمام المراد، لما فيها من إجمال أو خفاء في الدلالة؛ بخلاف الثانية فإنها وافية كمال الوفاء، والمقام يقتضي اعتناء بشأن المراد لكونه مطلوباً، وشأن المطلوب أن يعتني به ويبيّن.

١ ـ فبدل البعض كقوله تعالى: ﴿ واتقوا الذي أمدّكم بما تعلمون، أمدكم بأنعام وبنين، وجنات وعيون ﴾ فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه، لكونه مطلوباً في نفسه، لأنه تذكير بالنّعم لتُشكر، وذريعة إلى غيره وهو التقوى المشار لها بقوله: ﴿واتقوا﴾ بأن يعلموا لذلك التنبيه أنّ مَنْ قدر أن يتفضّل عليهم بهذه النّعم فهو قادر على الثواب والعقاب، فيتقونه.

والجملة الثانية: ﴿أمدّكم بأنعام وبنين﴾ أوفى بتأدية المراد، لدلالتها على تلك النّعم بالتفصيل، حيث سميت بنوعيها من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين، بخلاف الأولى: ﴿أمدّكم بما تعلمون﴾ فإنها تدل عليها إجمالاً.

٢ ـ وبدل الاشتمال كقول الشاعر:

أقول له: ارحل لا تقيمنَّ عندنا
وإلّا فكنْ في السّرّ والجهر مُسْلما

فإن كلاً من «ارْحل» و «لا تقيمنَّ» دالّ

على كمال وإظهار الكراهة لإقامة المخاطب، ولكن الثانية أوفى في الدلالة من الأولى.

وبيان ذلك أن «ارْحل» موضوع لطلب الرّحيل، لكن جرى العُرْف بأن طلب الشيء يقتضي غالباً محبته، ومحبة الشيء تستلزم كراهة ضدّه، وهو هنا الإقامة، فهو إذن يدل على كراهة إقامة المخاطب باللزوم.

وأما قوله: «لا تقيمنَّ عندنا» فإنه يدل على ذلك المعنى بالمطابقة، باعتبار الوضع العرفي، فإنه كثيراً ما يقال: لا تُقم عندي، ولا يُقْصد بحسب العُرف كفّه عن الإقامة، بل مجرّد إظهار كراهة الإقامة، هذا إلى ما فيه من التوكيد بالنّون، فهو إذن يفوق الأول في الدلالة على المراد.

وليس بتأكيد لفظي له، لأن عدم الإقامة المطلوب بلا تقيمنَّ مغايرٌ للارتحال المطلوب بـ «ارحل» بحسب المفهوم، وإن تلازما بحسب الوجود. ولا بتأكيد معنوي، لأن الثاني أوفى. ولا بدل بعض منه، لأنه غير داخل في مفهومه، ولا بدل كلٍّ كما سيتبين.

الصورة الثالثة: أن تكون الجملة الثانية بياناً للأولى، لما فيها من الخفاء، نحو قوله تعالى: ﴿ فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلّك على شجرة الخلد ومُلكٍ لا يبلى ﴾ ففي الأولى خفاء، إذ لم تتبين الوسوسة، فبينت بقوله: ﴿قال يا آدم﴾.

وليس لفظ «قال» فقط بياناً وتفسيراً للفظ «وسوس» فقط حتى يكون هذا من بيان الفعل للفعل، بل المبيَّن هو مجموع الجملة، وكذلك المبيِّن.

والفرق بين البدل والبيان، مع وجود الخفاء في كلٍّ من المبدل منه والمبين، أن المقصود في البدل هو الثاني لا الأول، والمقصود في البيان هو الأول، وأما الثاني فهو توضيح له.

٧٤٥ ـ الكناية

الكناية في أصل الوضع مصدر كنّيت بكذا عن كذا، ولام الفعل على هذا ياء. وقد يقال كنْوت به عنه بالواو، فتكون لامه واواً، ولكن هذه اللغة ينافيها المصدر، إذ لم يسمع كناوة بالواو. والتزام الياء في المصدر يدل على أن لام الفعل ياء، وأن الواو في «كنْوت» قلبت عن الياء سماعاً.

وللكناية تعريفات كثيرة منها:

١ ـ الكناية هي ترك التصريح بالشيء إلى مساويه في اللزوم، لينتقل منه إلى

الملزوم[1]. فترك التصريح بالشيء عام في جميع الأعمال المجازية، فإنّها متفقة في ترك التصريح بحقائقها الموضوعة من أجلها، واحترز عن الاستعارة بقوله: «إلى مساويه في اللزوم لينتقل منه إلى الملزوم» لأن الانتقال في الكناية هو عن لفظ إلى ما يساويه في مقصود دلالته، بخلاف الاستعارة فإن الانتقال فيها ليس إلى المساوي في الدلالة، بل إلى المشارك في بعض المعاني.

٢ ـ الكناية هي اللفظ الدال على الشيء بغير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكنّى عنه، وهذا فيه تفسير الشيء بنفسه، وإحالة أحد المجهولين على الآخر[2].

٣ ـ الكناية هي اللفظ الذي يحتمل الدلالة على معنى وعلى خلافه، وهو تعريف بعض الأصوليين. وهو تعريف فاسد، لأنه يبطل باللفظ المشترك، فإنه يدل على المعنى وعلى خلافه، ويبطل أيضاً بالحقيقة والمجاز.

٤ ـ تعريف ابن الأثير: الكناية كل لفظ دل على معنى يجوز حمله على

(١) نقله العلوي عن ابن سراج صاحب المصباح ـ انظر (الطراز) ١/٣٦٨.
(٢) (الطراز) ١/٣٦٩.

جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز[1].

٥ ـ الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه، لينتقل من المذكور إلى المتروك. كما تقول: «فلان طويل النّجاد» ليُنتقل منه إلى ما هو مَلْزُومُه، وهو طول القامة. وسمي هذا النوع كناية لما فيه من إخفاء وجه التصريح، ودلالة «كنّى» عن ذلك، لأنها، كيفما تركبت، دارت مع تأدية معنى الخفاء، من ذلك «كنّى عن الشيء يكنّى» إذا لم يصرّح به[2].

والفرق بين الكناية والمجاز من وجهين:

أحدهما: أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها، فلا يمنع في قولك: «طويل النجاد» أن تريد: طول نجاده من غير ارتكاب تأوّل مع إرادة طول قامته. وفي قولك: «فلانة نئوم الضحا» أن تريد: أنها تنام ضحا، لا عن تأويل في ذلك مع إرادة كونها مخدومة مرفهة.

والمجاز ينافي ذلك، فلا يصح في نحو: «رعينا الغيث» أن تريد معنى الغيث، وفي نحو قولك: «في الحمام

(١) (المثل السائر) ٣/٥٢.
(٢) انظر (مفتاح العلوم) ٢١٣.

أسد» أن تريد معنى الأسد من غير تأويل. ولذلك كان في المجاز قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، بعكس الكناية فلا قرينة فيها تمنع من إرادة المعنى الحقيقي، بعكس الكناية فلا قرينة فيها تمنع من إرادة الحقيقة.

ثانيهما: أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

وذهب ابن الأثير وغيره إلى أن الكناية جزء من الاستعارة، لأن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له، وكذلك الكناية فإنها لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المكنّى عنه.

ونسبة الكناية إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام، فيقال: كل كناية استعارة وليست كل استعارة كناية.

ويفرق بينهما من وجه آخر، وهو أن الاستعارة لفظها صريح، والصريح هو ما دل عليه ظاهر لفظه، والكناية ضد الصريح لأنها عدول عن ظاهر اللفظ.

وعلى هذا يكون بين الكناية والاستعارة ثلاثة فروق:

أحدها: الخصوص والعموم.

ثانيها: الصريح وغير الصريح.

ثالثها: حمل الكناية على جانبي الحقيقة والمجاز، والاستعارة لا تكون إلا مجازاً.

وذكر صاحب الطراز أن أكثر علماء البيان على عدّ الكناية من أنواع المجاز، وأنكر على ابن الخطيب الرازي ما ذهب إليه من أنها ليست مجازاً.

والمطلوب بالكناية عند السكاكي لا يخرج عن أقسام ثلاثة:

القسم الأول: الكناية المطلوب بها نفس الموصوف. والكناية في هذا القسم تقرب وتبعد.

فالقريبة: هي أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معيّن عارض، فتذكرها متوصلاً بها إلى ذلك الموصوف، مثل أن تقول: جاء المضياف، وتريد زيداً لعارض اختصاص للمضياف بزيد.

والبعيدة: هي أن تتكلف بأن تضمَّ إلى لازم آخر وآخر، فتلفّق مجموعاً وصفيّاً مانعاً من دخول كل ما عدا مقصودك فيه، مثل أن تقول في الكناية عن الإنسان: «حي مستوي القامة عريض الأظفار»

القسم الثاني: الكناية المطلوب بها

نفسِ الصفة. والكنايةِ في هذا القسم أيضاً تقرب تارة وتبعد أُخرى.

فالقريبة: هي أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه إليه، مثل أن تقول: فلان طويل نجاده، متوصلاً به إلى طول قامته، أو مثل أن تقول: فلان كثير أضيافه، أو كثير الأضياف، متوصلاً به إلى أنّه مِضْياف.

وهذا النوع القريب تارة يكون واضحاً كما في المثالين المذكورين، وتارة خفياً كما في قولهم: «عريض القفا» كناية عن الأبله.

وأما البعيدة: فهي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة، كأن تقول: فلانٌ كثير الرماد، فتنتقل من كثرة الرّماد إلى كثرة الجمر، ومن كثرة الجمر إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومن كثرة إحراق الحطب إلى كثرة الطبائخ، ومن كثرة الطبائخ إلى كثرة الأكلة، ومن كثرة الأكلة إلى كثرة الضيفان، إلى أنه مضياف، فانظر بين الكناية وبين المطلوب بها كم ترى من لوازم.

القسم الثالث: الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف، وهي أيضاً تتفاوت في اللطف، فتارة تكون لطيفة، وأُخرى ألطف. مثل قول زياد الأعجم:

إن السماحة والمروءة والنّدى
في قبة ضُربت على ابن الحشرج

فإنه حين أراد ألا يصرح بتخصيص السماحة والمروءة والندى بابن الحشرج فيقول: السماحة لابن الحشرج والمروءة والندى له، فإن الطريق إلى تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح إما الإضافة أو معناها، وإما الإسناد أو معناه، فالإضافة كقولك: سماحة ابن الحشرج أو سماحته مظهراً كان المضاف أو مضمراً، ومعناها كقولك: السماحة لابن الحشرج أو السماحة له، والإسناد كقولك: سمح ابن الحشرج أو حصل السماحة، ومعناه: كقولك ابن الحشرج سمح بتقدير ضمير ابن الحشرج في سمح العائد إليه كما هو، أعني تخصيص الصفة بالموصوف مصرح به في جميع ما تقدم من الأمثلة[1].

فالشاعر جمع السماحة والمروءة والندى في قبّة، تنبيهاً بذلك أن محلّها محلُّ ذي قبة، محاولاً بذلك اختصاصها بابن الحشرج.

والخلاصة: أن الكناية ثلاثة أقسام:

١ - كناية عن صفة.
٢ - كناية عن موصوف.
٣ - كناية عن نسبة.

(١) انظر (مفتاح العلوم) ١٩٢.

وعنــد بعض البــلاغيين - ومـنهـم السكاكي - أن الكناية تتفاوت إلى :

١ - التعـريض: وقـد تقـدم في بـاب العين.

٢ - والتلويح: وسيأتي في باب اللام.

٣ - والرّمز: وقد تقدم في باب الرّاء.

٤ - والإيماء: وسيأتي في باب الواو.

٥ - والإشـارة: وقد تقـدمت في باب الشين.

وانظر (الإرداف) وقد تقدم في باب الراء.

٧٤٦ - الكناية والتمثيل

من أقسام «الإشارة» ذكر ذلك ابن رشيق. وقد سبق في باب الشين.

٧٤٧ - المكنيـة

أحد قسمي الاستعارة من حيث ذكر أحد طرفيها، التصريحية والمكنية.

وقد سبقت في باب الصاد (الاستعارة التصريحية).

أما الاستعارة المكنية فإن لم تكن الاستعــارة - بمعنى اللفظ المستعـار - مذكورة في نظم الكلام ولا مقدرة، بل ذكـر ما يخصهـا، أي لازمها، كـانت الاستعارة «مكنية» أي تسمى بـذلك، وتسمّى «استعارة بالكناية» أيضاً. ومثالها قول الشاعر:

وإذا العنـاية لاحـظتكَ عُيـونُها
نَمْ فـالمخـاوف كُلّهنَّ أمَــانُ
واصطدْ بها العنقاء فهي حبائلٌ
واقْتـدْ بها الجـوزاء فهي عِنانُ

شبه «العناية» بإنسان، واستعاره لها في نفسه، وحذفه ورمز له بالعيون.

ونحو قوله:

ولئن نـطقتُ بشكر بِرّك مفصحاً
فلسـانُ حـالي بـالشكـايــة أنـطَقُ

شبه «الحال» بإنسان، واستعاره لها، وحذفه، ورمز له باللسان. ونحو قوله:

وإذا المنيّـة أنشبت أظفـارهــا
ألْفيْتَ كـلّ تميمـةٍ لا تنفـعُ

شبه «المنية» بالسبع، واستعير السبع للمنية في النفس، من غير ذكر السبع، ولا تقديره في نظم الكلام، وأشير إلى جعل السّبع المسكوت عنه مستعاراً للمنية في النفس، بإثبات «أظفار» التي هي من لوازم السبع للمنية، فكانت الاستعارة بالكناية.

قـال صاحب الكشـاف: من أسرار البلاغة ولـطائفها أن يسكتـوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه، فينبه بذلك الرمز على مكانه، نحو: «شجاع يفترس أقرانه» ففيه

تنويه على أن الشجاع أسد. وهذا الكلام صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحاً، المرموز إليه بذكر لوازمه. ويكون ذلك لعقد التأكيد والمبالغة، ويكون ذلك لخطاب الذكي دون الغبيّ.

وقد يُسمُّون الاستعارة بالكناية «التشبيه المضمر» لأن التشبيه يضمر في النفس، فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه، ويُدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس بأن يُثبت للمشبّه أمر مختصّ بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسّاً أو عقلاً، يطلق عليه اسم ذلك الأمر. فيسمى التشبيه المضمر في النفس «استعارة بالكناية». وسميت كذلك، لأنه لم يصرَّح به، بل إنما دُلّ عليه بذكر خواصه ولوازمه.

٧٤٨ - التكوين

هذه تسمية ابن فارس لما يسميه البلاغيون (التسخير).

قال: وهذا لا يجوز إلا أن يكون من الله جل ثناؤه كما في قوله تعالى: ﴿ كونوا قردة خاسئين ﴾.

٧٤٩ - كيف

من أدوات الاستفهام، ويسأل بها عن الحال، تقول: «كيف أنت؟».

أيْ: بأيِّ حال أنت؟.

وقال بعض أهل اللغة، لها ثلاثة أوجه:

١ - سؤال محض عن حال، تقول: «كيف زيدٌ؟».

٢ - حال لا سؤال معه، كقولك: «لأكرمنّك كيف كنت».

أي: على أيّ حال كنت.

٣ - «كيف» بمعنى التعجيب.

وعلى هذين الوجهين يفسَّر بقوله تعالى: ﴿ فقُتِل كيف قَدَّر ﴾ قالوا: معناها: على أيّ حال قدَّر، وتعجيب أيضاً.

ومن التعجيب قوله جلَّ ثناؤه: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكُم﴾!.

وقد يكون «كيف» بمعنى النفي، قال:

كيفَ يرجُون سِقاطِي بعدما
لاح في الرأس مشيبٌ وصَلَعْ

ومنه قوله جلَّ ثناؤه: ﴿ كيف يكون للمشركين عهدٌ عند الله وعند رسوله ﴾، و﴿ كيف يهدي الله قوماً كفروا بعد إيمانهم ﴾.

وتكون توبيخاً، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ وكيف تكفرون وأنتم تُتْلَى عليكم آيات الله وفيكم رسولُه ﴾.

باب اللام

باب اللام

٧٥٠ - لام الجنس

سبقت في «أل» في باب الهمزة.

٧٥١ - لام الحقيقة

سبقت في «أل» في باب الهمزة.

٧٥٢ - لام العهد الجنسي

سبقت في «أل» في باب الهمزة.

٧٥٣ - التلاؤم

من أقسام البلاغة عند الرُّمَّاني. و(التلاؤم) نقيض (التنافر).. والتلاؤم تعديل الحروف في التأليف.

والتأليف على ثلاثة أوجه:

متنافر، ومتلائم في الطبقة الوسطى، ومتلائم في الطبقة العليا.

والمتلائم في الطبقة العليا القرآن كله. وذلك بيِّن لمن تأمله، والفائدة في التلاؤم حسن الكلام في السمع، وسهولته في اللفظ، وتقبل المعنى له في النفس، لما يرد عليها من حسن الصورة، وطريق الدلالة.

ومثل ذلك مثل قراءة الكتاب في أحسن ما يكون من الحرف والخط، فذلك متفاوت في الصورة، وإن كانت المعاني واحدة.

٧٥٤ - الإلجاء

وهو أن تكون صحة الكلام المدخول ظاهرهُ موقوفة على الإتيان فيه بما يبادر الخصم إلى ردّه بشيء يلجئه إلى الاعتراف بصحته، أو ملخص تعريفه أن يقال: لكل كلام يرد فيه على المعترض عليه جواب مدخول إذا دخله الخصم به التجأ إلى تصحيح الجواب، كقوله تعالى: ﴿لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين﴾، فإن

للخصم أن يقول: إنما أردنا القصص والأخبار، ونحن نعلم أن الأعجمي إذا ألقى الكلام إلى العربي لا يخرجه عن كونه تعلّم معانيه من الأعجمي. فظاهر الكلام لا يصلح أن يكون رداً على المشركين، فيقال لهم: هبْ أن الأعجمي علمه المعاني فهذه العبارة الهائلة التي قطعت أطماعكم عن الإتيان بمثلها مَنْ علّمها له؟ فإن كان هو الذي أتى بها من قبل نفسه كما زعمتم، فقد أقررتم أن رجلاً واحداً منكم أتى بهذا المقدار من الكلام الذي هو مائة سورة وأربع عشرة سورة، وقد عجزتم بأجمعكم، وكلّ مَنْ تدعونه من دون الله عن الإتيان بأقصر سورة: فإن قلتم: إن الأعجمي علّمه المعاني والألفاظ، فهذا أشد عليكم، لأنه إقرار بأن رجلاً أعجمياً قدر على ما بيّن من الآيات المتضمنة الأخبار والقصص، وقد عجزتم عن ثلاث آيات منهن، يلجئهم ذلك إلى القرار بأنه من عند الله[1].

٧٥٥ ـ الالتجاء والمعاظلة

وهو أن تُستعمل اللفظة في غير موضعها من المعنى.

(١) بديع القرآن ٢٢٧.

٧٥٦ ـ الملاحظة

النظر والملاحظة من ضروب الأخذ، وهما أن يتساوى المعنيان دون اللفظ، مع خفاء الأخذ. وقد مثلوا لذلك بقول مهلهل:

أنْبضوا مَعْجسَ[1] القِسِيِّ وأبْرقْـ
ـنا كما توعِدُ الفحولُ الفحولا

وقال إنّ زهيراً لاحظه ونظر إليه في قوله:

يطعنُهم ما ارتموْا حتّى إذا اطَّعنوا
ضارَبَ حتّى إذا ما ضاربُوا اعتنقا

وأبو ذؤيب بقوله:

ضَروبٌ لهامات الرِّجال بسيفِه
إذا حنَّ نبعٌ بينهم وشريحُ

٧٥٧ ـ اللاحق

من الجناس غير التام. وذلك إذا تباعد الحرفان المتباينان في اللفظين المتجانسين في المخرج. ويكون هذان الحرفان المتباينان إمّا:

١ ـ في أول المتجانسين، نحو قوله تعالى: ﴿ ويلٌ لكلِّ هُمزَة لُمزَة ﴾.

٢ ـ أو في الوسط، نحو قوله تعالى:

(١) المعجس ـ على زنة مجلس ـ مقبض القوس.

﴿ ذلكمْ بما كنتمْ تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتمْ تَمرَحون ﴾!
فـ «تفرحون» و «تمرحون» بينهما جناس الإلحاق، لاتحاد نوع حروفهما إلاّ الميم والفاء، وهما غير متقاربين.

قلتُ: في هذا الذي مثّل به البلاغيون نظر، إذ الفاء والميم شفويتان معاً، إلاّ أن الفاء من طرف الأسنان العليا مع باطن الشفة السّفلى، والميم من باطن الشفتين، ولا يخرجهما ذلك عن كونهما شفويتين.

والأوْلى أن يمثّل لهذا بنحو قوله تعالى: ﴿ وإنّه على ذلك لشَهيد، وإنه لحبِّ الخير لشديد ﴾ لأن الدال والهاء متباعدتان مخرجاً.

٣ ـ أو في آخر المتجانسين، نحو قوله تعالى: ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ﴾، فـ «الأمر» و «الأمن» متفقان إلاّ في الراء والنون، وهما متباعدتان مخرجاً.

ومثله قول البحتري:

هلْ لما فاتَ من تلاقٍ تَلافِ
أمْ لشَاكٍ من الصَّبابة شَافِ؟

وانظر (المضارع) وقد تقدّم في باب الضّاد.

٧٥٨ ـ الاستلحاق

هو أن يعجب الشاعر ببيت من شعر غيره، فيصرفه إلى نفسه على جهة المثل.

وانظر (الاجتلاب) في باب الجيم.
وانظر (الاصطراف) في باب الصاد.

٧٥٩ ـ اللحْنُ

وهو كلام يعرفه المخاطب بفحواه، وإن كان على غير وجهه. قال الله تعالى: ﴿ ولتعرفنّهم في لحن القول ﴾، وإلى هذا ذهب الحذّاق في تفسير قول الشاعر:

منطقٌ صائبٌ وتلحنُ أحْيا
نأ وخيرُ الحديثِ ما كان لَحْنا

ويسميه الناس (المحاجاة) لدلالة الحجا عليه، وذلك نحو قول الشاعر يحذر قومه:

خلُّوا على الناقةِ الحمراءِ أرحُلَكُمْ
والبازلَ الأصْهَبَ المعقول فاصطنعُوا
إنّ الذئاب قد اخضرَّت براثنُها
والناسُ كلُّهم بَكْرٌ إذا شبعُوا

أراد بالناقة الحمراء الدهناء، وبالجمل الأصهب الصّمان، وبالذئاب الأعداء. يقول: قد اخضرت أقدامهم من المشي

في الكلأ والخصب، والناس كلهم إذا شبعوا طلبوا الغزو فصاروا عدُوّاً لكم كما أن بكر بن وائل عدو لكم. . ومثل ذلك

ومثل ذلك قول مهلهل لما غدره عبداه، وقد كبرت سنه، وشق عليهما ما يكلّفهما من الغارات وطلب الثارات، فأرادا قتله، فقال: أوصيكما أن ترويا عني بيت شعر، قال: وما هو؟ قال:

مَنْ مُبْلغ الحَيّين أنّ مُهلْهِلاً
لله درُّكما ودرُّ أبيكُمَا

فلما زعما أنه مات، قيل لهما: هل أوصى بشيء؟ قالا: نعم، وأنشدوا البيت المتقدم، فقالت ابنته: عليكم بالعبدين فإنما قال أبي:

مَنْ مُبلغ الحيّين أن مهلهلاً
أمْسَى قتيلاً بالفلاةِ مُجدَّلا
لله درّكما ودرّ أبيكما
لا يبرح العبدان حتى يُقتلا

فاستقروا العبدين فأقرا أنهما قتلاه، ورويت هذه الحكاية لمرقّش.

وسبيل (المحاجاة) أن تكون كالتعريض والكناية. وكلّ لغز داخل في الأحاجي.

و (اللحنْ) عند صاحب «البرهان» هو (التعريض) من غير تصريح، أو الكناية عنه بغيره، كما قال عزّ وجلّ: ﴿ ولو نشاء لأريناكم فلعرفتهم بسيماهم ولتعْرِفنَّهم في لحن القول ﴾.

قال: والعرب تفعل ذلك لوجوه. وهي تستعمله في أوقات ومواطن، فمن ذلك ما استعملوه للتعظيم، أو للتخفيف، أو للاستحياء، أو للبُقيا، أو للإنصاف، أو للاحتراس[1]. . .

و (اللحن) عند ابن رشيق قسم من أقسام (الإشارة). وقد سبقت في باب الشين.

وانظر (التعريض) في باب العين.

٧٦٠ ـ لازم فائدة الخبر

هو إفادة المخاطب أن المخبِر عالم بالحكم الذي تضمنه الخبر، نحو: «أنت زرت أخاك أمس».

وذلك لأن كل خبر يفيد الحكم يفيد أن المخبر عالم بذلك الحكم، وليس كل خبر يفيد أن المتكلم عالم بالحكم يفيد نفس الحكم. لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبار. ومن هذا يتبين أن إفادة الخبر تستلزم كون المخبر عالماً

(١) البرهان في وجوه البيان: ٥٩.

بالحكم، أو بعبارة أخرى: كون المخبر عالماً بالحكم لازم لإفادة الخبر الحكم.

وقد قدمنا أن الحكم يسمى (فائدة الخبر) إذن كون المخبر عالماً بالحكم لازم لفائدة الخبر.

وانظر (فائدة الخبر) في باب الفاء.

٧٦١ - لزوم ما لا يلزم

من محاسن الكلام عند ابن المعتز، مع أنه وصفه بأنه من إعنات الشاعر نفسه في القوافي، وتكلّفه من ذلك ما ليس له! ومثل له بقول رافع بن هُرَيم اليربوعي:

فـإلّا تحـامَـوني تصبكم بعُـرَّةٍ
مُفارقتي أو تقبسُوا من شـراريا
إذا صار لوني كل لون وَبُدِّلَتْ
نضارة وجهي مُخْضباً باصفراريا
فسرّي كإعلاني وتلك سجيتي
وظلمة ليلي مثلُ ضوءِ نهاريـا
بني عاصم من ذا الذي ترسلونه
مع الخيل يجري مثلما كنت جاريا
له مثل طِرْفي سامياً عند غايتي
وطـول عناني وارتفـاعِ عِذاريـا
ويمسي ورائي من عُرَام جماعةٌ
شياطين أصليها بشهبـان ناريـا

وقـال آخـر:

يقولون في البستان للعين لذة
وفي الخمرِ والماءِ الذي غير آسنِ
فإن شئت أن تلقَى المحاسن كلّها
ففي وجه من تهوى جميعُ المحاسن

وقال آخر، وأظنه قديماً:

عصانيَ قومي، والرشادَ الذي به
أمرت، ومن يعص المجرِّب يندمِ
فصبراً بني بكر على الموت إنني
أرى عارضاً ينهلُّ بالموت والدَّمِ [1]

وهذا النوع سمّاه قوم (الالتـزام)، ومنهم من سمّاه (الإعنات)، ومنهم من سماه (التضييق).

ومعناه في الاصطلاح أن يلتزم الناثر في نثره أو الناظم في نظمه قبل حرف الرويّ أو ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في السجع، مثل التزام حرف أو حركة يحصل السجع بدونه.

فمن التزام الحركة والحرف:

أصالة الرأي صانتني عن الخطَل
وحلية الفضل زانتني لدى العطَلِ

ومن التـزام الحـركـة قـول امـرىء القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللّوى بين الدَّخول فحومل

(١) انظر كتاب (البديع) ١٨٣.

فتوضح فالمِقْراةِ لم يعفُ رسمُها
لما نسجتها من جنوبٍ وشمألِ

فإنه التزم الفتح قبل الرّوي في البيتين، وهو ليس بلازم في السجع وقولهم: «قبل حرف الروي أو ما في معناه» إشارة إلى أنه يجري في النظم والنثر. نحو قوله تعالى: ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر ﴾، فالراء بمنزلة حرف الروي، ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم، وقوله الشاعر:

سأشكر عَمْراً إن تراخت منيّتي
أيادي لم تُمْنَنْ وإن هي جَلّتِ

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه
ولا مُظهر الشكوى إذا النعل زلّتِ

رأى خَلّتي من حيثُ يخفي مكانُها
فكانت قذى عينيه حتى تجلّتِ

فقد التزم أكثر من حرف، وهذا بالنسبة إلى قدرة الشاعر مع عدم التكلف، وقد جاء في الكتاب العزيز في مواضع تجلّ عن الوصف، كقوله تعالى: ﴿ فلا أقسم بالخُنّس الجوارِ الكُنّس ﴾. وكقوله تعالى: ﴿ ما أنت بنعمة ربك بمجنون، وإنّ لك لأجراً غير ممنون ﴾، ومثله قوله تعالى: ﴿ والليل وما وسق، والقمر إذا اتّسق ﴾. وأما الشعراء فأبو العلاء كان أكثرهم في هذا النوع التزاماً، حتى أنه صنع كتاباً وسمّاه (اللزوميات) جاء فيه بأشياء بديعة، إلا أنّ فيه كثيراً من آرائه المعروفة مثل قوله:

ضحكنا وكان الضّحك منا سفاهة
وحقٌّ لسكان البسيطة أن يبكوا

يحطّمنا صَرف الزمان كأننا
زجاجٍ ولكن لا يُعاد لنا سَبْكُ

ومنه قوله:

لا تطلبنّ بآلة لك رفعةً
قلمُ البليغ بغير خطّ مِغْزَلُ

سكن السّما كان السماءَ كلاهما
هذا لهُ رُمحٌ وهذا أعْزَلُ

قال ابن سنان الخفاجي: فأما القوافي في الشعر فإنها تجري مجرى السجع، وإن المختار منها ما كان متمكناً يدل الكلام عليه، وإذا أنشد صدر البيت عرفت قافيته. قال ابن نباتة في وصف قصيدته:

خُذها إذا أُنْشدَتْ للقوم من طربٍ
صدورُها عُلمت منها قوافيها

وقد صنف العلماء في باب القوافي كتباً بينوا فيها ما تجب إعادته من الحروف والحركات، وما لا تجب إعادته، ووضعوا لتلك الحروف والحركات أسماء

لا حاجة بنا إلى ذكر شيء من ذلك، لأنه هناك مستوفىً مستقصًى، وليس مما نحن بسبيله.

وقد التزم بعض الشعراء في القوافي إعادة ما لا يلزمه طلباً للزيادة في التناسب والإغراق في التماثل، كقول الحطيئة:

ألا من لقلب عارم النظرات
يقطِّعَ طولَ الليل بالزفراتِ
إذا ما الثريا آخر الليل أعنقتْ
كواكبها كالجزع[1] منحدراتِ

فالتزم الراء في جميعها قبل حروف الرويّ، وهي غير لازمة. وكقول حسّان:

بكلِّ كُميتٍ جَوْزُه نصفُ خَلقه
وقُبٍّ طوالٍ مشرفات الحوارِكِ[2]

فالتزم الراء التي يسميها أصحاب القوافي (الدخيل) بين ألف التأسيس وحرف الرويّ.

قال الخفاجي: وكان شيخنا[3] يذهب إلى أن قصيدة كثيّر التي أولها:

(١) عارم النظرات: مشتدها، وأعنقت: مالت للغروب، والجزع: خرز فيه سواد وبياض.

(٢) الكميت: ما لونه بين السواد والحمرة، وجوزه: وسطه، والقب: الخيل الضوامر، والحوارك: جمع حارك وهو أعلى الكاهل.

(٣) يعني به أبا العلاء المعري.

خليليَّ هذا رَبعُ عـزَّةَ فاعقلا
قلُوصيْكما ثم آبكيا حيث حلّتِ

قد لزم اللام في جميعها. فلما سألناه عن البيت الذي يروى فيها، وهو:

أصابَ الرَّدَيَ مَن كانَ يهويَ لكِ الردَى
وجُنَّ اللواتي قُلْن عزَّةُ جُنَّتِ

قال: هذا البيت ليس من القصيدة!.

وأما أبو عبادة البحتري فإنه التزم الدال في قصيدته التائية التي مدح فيها المهتدي بالله. وفيها يقول:

أسِفْتُ لأقوامٍ ملكْتَ بُعيدَهمْ
وكانتْ دجَتْ أيامُهم واسْوَأدَّتِ
مضوا لم يروْا من حسن عدلك منظراً
ولم يلبسوا نعماك حين استجدَّتِ
ولم يعْلموا أن المكارمَ أبْديَتْ
جِذاعاً ولا أنّ المظالم رُدّتِ[1]

وكان عليّ بن العباس الرومي يلتزم هذا كثيراً، وهو موجود في شعره. ونظم أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان شعره المعروف بلزوم ما لا يلزم على هذه الطريقة. وكذلك أكثر كلامه المنثور سلك فيه هذا المنهج.

(١) جذاعاً: جمع جذع وهو من البهائم الشاب الحدث، يشبه بها المكارم في القوة.

وليس يغتفر للشاعر إذا نظم على هذا الفنّ لأجل ما ألزم نفسه ما لا يلزمه شيء من عيوب القوافي، لأنه إنما فعل ذلك طوعاً واختياراً من غير إلجاءٍ ولا إكراه. ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق، وأقرب السّبل. وليس بنا حاجة إلى المتكلف المطّرح، وإن ادّعى علينا قائله أن مشقة نالته، وتَعَباً مرّ به في نظمه..[1].

وانظر (المجنَّب) وقد سبق في باب الجيم.

٧٦٢ - الالتـزام

تسمية بعض العلماء للفن الذي سبق (لزوم ما لا يلزم).

٧٦٣ - الالتـزام

من أقسام الدلالة اللفظية.

وانظر (الدلالة) وقد سبقت في باب الدال.

٧٦٤ - التلطُّـف

وهــو فنٌّ استخـرجــه أبـو هــلال العسكري. قال: هو أن تتلطف للمعنى الحسَن حتّى تهجِّنه، والمعنى الهجين حتّى تحسِّنه..

فمن ذلك أن يحيى بن خالد البرمكي قال لعبد الملك بن صالح: أنت حـقود! فقال: إن كان الحقد عندك بقاءَ الخير والشرّ فإنهما عندي لباقيان! فقال يحيى: ما رأيت أحداً احتجّ للحقد حتى حسّنه غيرك...

ورأى الحسَنُ على رجـل طيلسـان صوف، فقال له: أيعجبك طيلسـانك هذا؟ قال: نعم! إنه رجل كان على شاة قبلك! فهجّنه من وجه قريب.

وروي عن أبي العيناء أنه قال: لما دخلت على المتوكل دعوت له، وكلمته فاستحسن كلامي، وقال لي: يا محمد، بلغني أن فيك شرّاً! قلت: يـا أميـر المؤمنين، إن يكن الشر ذكرَ المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته، فقد زكّى الله عز وجل وذمَّ! فقال في التزكيـة: «نِعم العبد إنه أوّاب»، وقال في الذمّ: ﴿همّازٍ مشّاء بنميم، منّاع للخير معتدٍ أثيم، عتلٍّ بعد ذلك زنيم﴾ فذمه الله تعالى حتى قذفه، وقد قال الشاعر:

إذ أنا بالمعـروف لم أُثْنِ دائماً
ولم أشتم الجِبْسَ اللئيم المذمّما
ففيمَ عرفتُ الخير والشر باسمه
وشقَّ لي الله المسـامـع والفمـا

وكان عبد الله بن أميـة وَسَمَ دوابّه «عُدَّة»، فلما جاز بها الحجّاج جعل إلى جانبه «للفرار»!

---

[1] انظر (سرّ الفصاحة) لابن سنان الخفاجي ص ٢١٢.

وقيل لعُبادة: إن السودان أسْخَنْ، فقال: نعم، للعيون!.

وقال رجل لرجل كان يراه فيبغِضُه: ما اسمك؟ فقال: سعد، قال: على الأعداء.

قال: وسمعت والدي رحمه الله يقول: لعن الله الصبر، فإن مضرته عاجلة، ومنفعته آجلة، يتعجل ألم القلب بأمثال المنفعة في العاقبة، ولعلها تفوتك لعارض يعرض، فكنت قد تعجلت الغمَّ من غير أن يصل إليك نفع!. وما سمعت هذا المعنى من غيره، فنظمته بعد ذلك، فقلت:

الصبر عمّن تحبّه صَبِرُ
ونفْع من لامَ في الهوى ضررُ
من كان دون المرام مصْطبِراً
فلسْتُ دون المرام أصطبرُ
منفعة الصبر غير عاجلة
وربما حال دونها الغِيَرُ
فقم بنا نلتمسْ مآربنا
أقام أو لمْ يقُمْ بنا القدَرُ
إن لنا أنْفُساً تُسَوِّدُنَا
أعَانَهُنّ الزَّمَانُ أو يَذَرُ
وابْغِ من العَيْش ما تُسرُّ به
إن عَذَلَ النّاسُ فيك أو عَذَرُوا

ومن المنظوم قول الحطيئة في قوم كانوا يلقبون أنف الناقة فيأنفون، فقال فيهم:

قومٌ همُ الأنفُ والأذناب غيرهمُ
ومن يُسوّي بأنف الناقة الذَّنَبا

فكانوا بعد ذلك يتبجحون بهذا البيت. ومدح ابن الرومي البخل وعذر البخيل، فقال:

لا تلُم المرءَ على بُخْله
ولُمْه يا صاح على بذْلهِ
لا عَجَبٌ بالبُخْل من ذي حجىً
يُكرِمُ ما يُكرَمُ من أجلهِ

وعذر أبو العتاهية البخيل في منعه منه، فقال:

جُزيَ البخيل عليَّ صالْحِةً
عني بخفته على ظهري
أعلى فأكرم عن نداه يدي
فَعَلَتْ ونَزَّه قدرُه قدْري
ورُزقت من جدْوَاه عارفةً
ألاَّ يضيقَ بشكره صدري
وظفرت منه بخير مَكْرُمةٍ
من بُخْله من حيث لا يدري
ما فاتني خير امرىءٍ وَضَعَتْ
عني يداه مئونة الشّكرِ

وقال ابن الرومي يعذر إنساناً في المنع:

أجْمَمْتَ حسْرى أياديك التي ثقلت
على الكواهل حتى آدها ذاكا
وما مللتَ العطايا فاسترحت إلى
إغبابهم، بل همُ ملّوا عطاياكا
وما نهتهُمْ عن المرعَى وخامتُه
لكنه أسبق الرَّاعين مَرْعاكا
تدبّر الناس ما دبّرتَهُ فإذا
عليهمُ لا على الأموال بُقْياكا
أمسكتَ سَيْبَكَ إضْرَاءً لرغبتهم
وما بخلتَ وما أمسكْتَ إمساكا

وكان شمّ الورد يضرّه، فكان يذمّه ويمدح النرجس، واحتال في تشبيهه، حتى هجّن فيه أمره، وطمس حسنه، وهو قوله:

وقائل لِمْ هَجوتَ الوردَ معتمداً
فقلتُ: من بغضه عندي ومن عبطهْ
كأنه سُرْمُ بَغْلٍ حين يُخْرِجُهُ
عند الرِّياثِ وباقي الرَّوث في وسطِهْ

ومثل قول يزيد المهلّبي:

ألا مبلغٌ عنّي الأميرَ محمّداً
مقالاً له فضل عل القول بارعُ
لنا حاجةٌ إن أمكنتك قضيتَها
وإن هي لم تُمكن فعذرك واسعُ

وقال ابن الرومي أيضاً:

وإني لذو حَلِفٍ كاذبٍ
إذا ما اضطررْتُ وفي الأمر ضيقُ
وما في اليمين على مَدْفعٍ
يدافِعُ باللهِ ما لا يَطيقُ[1]

٧٦٥ - لعلَّ

وأصل استعمالها في الترجي، وهو طلب الشيء الممكن المتوقع حصوله، نحو: ﴿لعلَّ اللهَ يُحْدث بعد ذلك أمراً﴾. وقد تستخدم في التمني على
وقد تستخدم في التمني على غير الأصل، فتوضع موضع ليت، نحو قال الشاعر:

أسِرْبَ القَطَا هل من يعير جناحه
لعلّي إلى مَنْ قد هويتُ أطيرُ

وذلك لإبراز المتمنَّى في صورة الممكن القريب الحصول، لكمال العناية به، والتشوق إليه.

٧٦٦ - اللُّغْز

وهو أن يكون للكلام ظاهر عجب لا يمكن، وباطن ممكن غير عجب، كقول ذي الرُّمة يصف عين الإنسان:

وأصغر من قَعْبِ الوليد ترى به
بيوتاً مَبنّاةً وأودية قَفْرا

فالباء في «به» للإلصاق كما تقول: لمسته بيدي، أي ألصقتها به، وجعلتها

(١) انظر (الصناعتين) ٤٢٩.

آلة اللمس، والسّامع يتوهمها بمعنى «في»، وذلك ممتنع لا يكون، والأول حسن غير ممتنع.

ومثله قول أبي المقدام:

وغُلامٍ رأيته صار كلباً
ثم من بعد ذاك صار غزالا

فقوله: (صار) إنما هي بمعنى عطف وما أشبهه من قول الله عزّ وجلّ: ﴿ فخذ أربعةً من الطّيْر فَصُرْهُنَّ إليك ﴾ ومستقبله يَصُورُ، وقد قيل يَصيرُ، وهي لغة قليلة، وليس (صار) التي هي من أخوات كان، مستقبلها يصير فقط ومعناها استقر بعد تحوّل...

واشتقاق اللغز من: أَلْغَزَ اليربوع ولَغَزَ، إذا حفر لنفسه مستقيماً، ثم أخذ يمنة ويسرة، يورّي بذلك ويُعمّي على طالبه[1]....

واللغز يعدّه ابن رشيق من أقسام (الإشارة) وقد سبقت في حرف الشين.

وقال الخفاجي: إن قيل: فما تقولون في الكلام الذي وضع لُغْزاً، وقصد ذلك فيه؟ قيل: إن الموضوع على وجه الإلغاز قد قصد قائله إغماض المعنى وإخفاءه، وجعل ذلك فنّاً من الفنون التي يستخرج بها أفهام الناس، وتمتحن أذهانهم، فلما

(١) انظر (العمدة) ١/ ٢١٠.

كان وضعه على خلاف وضع الكلام في الأصل كان القول فيه مخالفاً لقولنا في فصيح الكلام، حتى صار يحسن فيه ما كان ظاهره يدل على التناقض، أو ما جرى مجرى ذلك، كما قال بعضهم في الشّمع:

تحيا إذا ما رؤوسُها قُطِعتْ
وهنَّ في اللّيل أَنْجم زُهْر

وقد كان شيخنا أبو العلاء يستحسن هذا الفنّ، ويستعمله في شعره كثيراً، ومنه قوله:

وجُبْتُ سرابيّاً كأنّ إكامَهُ
جَوَارٍ ولكن ما لهنّ نُهُودُ
تمجّسَ حِرْباءُ الهجير وحولهُ
رواهبُ خيْطٍ[1] والنّهار يَهُودُ

فألغز بقوله: «جوارٍ» عن الجواري من الناس، وهو يريد: كأنهن يجرين في السراب، وبقوله: «نهود» عن نهود الجواري، وهو يريد بنهود نهوض، أي كأنهن يجرين في السراب وما لهن على الحقيقة نهوض. وأراد بقوله: «تمجّس حرباء» أي صار لاستقباله الشمس كالمجوس التي تعبدها وتسجد لها، وجعل الرواهب النّعام لسوادها، ويهودُ

(١) الحرباء: دويبة تتلون للشمس ألواناً مختلفة، والخيط من النعام: الجماعة.

يرجع[١]، وهو يلغز بذلك عن اليهود لما ذكر المجوس والرواهب، وكذلك قوله:

إذا صدق الجدُّ افترى العمُّ للفتى
مكارم لا تكْرَى وإن كذبَ الخالُ

لأنه يريد بالجدّ الحظ، وبالعمّ الجماعة من الناس، وبالخال المخيّلة، وقد ألغز بذلك عن العمّ والجدّ والخال من النسب. فهذا وأمثاله ليس من الفصاحة بشيء، وإنما هو مذهب مفرد وطريقة أُخرى[٢]...

قال صاحب البرهان: وأما (اللغز) فإنه من ألْغز اليربوع ولَغز إذا حفر لنفسه مستقيماً ثم أخذ يمنة ويسرة ليعَمّيَ بذلك على طالبه. وهو قول استعمل فيه اللفظ المتشابه طلباً للمعاياة والمحاجاة. والفائدة في ذلك في العلوم الدنيوية رياضة الفكر في تصحيح المعاني، وإخراجها من المناقضة والفساد إلى معنى الصواب والحق، وقدح الفطنة في ذلك، واستنجاد الرأي في استخراجه. وذلك مثل قول الشاعر:

رُبّ ثورٍ رأيْتُ في جُحْر نَمْل
ونهارٍ في ليلةٍ ظلماءِ

(١) مضارع هاد بمعنى رجع.
(٢) انظر (سر الفصاحة) ٢٦٦.

والثور ها هنا: القطعة من الأقِطِ[١]، والنهار: فرخُ الحُبارى[٢] فإذا استخرج هذا صحَّ المعنى، وإذا حمل على ظاهره كان محالاً.

وكذلك قول الشاعر:

فأصبحت والليل لي ملبس
وأصبحت الأرض بحراً طمَى

فأصبحت: أشعلت المصباح، ولو حمل على الصبح لتنابى القول وفسد[٣].

وقال العلوي: (الإلغاز) هو ميلك بالشيء عن وجهه واشتقاقه من قولهم: طريقٌ لَغَزٌ إذا كان يلتوي. ويشكلُ على سالكه، ويقال له (المُعَمّى) أيضاً. ويفارق ما ذكرناه من المغالطة المعنوية فإنها مبنيّة على اشتراك اللفظ بين معنيين كما أسلفنا تقريره، بخلاف اللغز، فإنه إنما يوجد من جهة الحدْس والحَزْر، لا من جهة دلالة اللفظ بحقيقته، ولا بمجازه. ومثاله قول بعض الشعراء في الضِّرْس:

(١) الأقط: شيء مثل الجبن يتخذ من اللبن المخيض، والقطعة منه أقطة.
(٢) الحبارى: طائر طويل العنق، رمادي اللون، في منقاره بعض طول. قال الدميري: وأهل مصر يسمون الحباري (الحبرج) وفرخ الحبارى ولده.
(٣) انظر (البرهان) ٦٨.

وصاحبٍ لا أَمَلُّ الدّهْرَ صُحْبَتَهُ
يسْعى لنفْعي وعَيْشِي سعي مُجْتهِدِ
ما إن رأيت له شخصاً فمذ وقعت
عيني عليه افْترقْنا فُرقَةَ الأبَدِ

فماهذا حاله من الكلام ليس فيه دلالة على الضرس، لا من جهة حقيقة اللفظ، ولا من جهة مجازه، وإنما هو شيء يُعْرفُ بدقة الذّكاء وجودة الفطنة، ومن أجل هذا تختلف القرائح في السُّرْعة والإبطاء في فهمه. ومن الأمثلة ما قال بعض الشعراء في أيام الأسبوع ولياليه:

سبْعُ روَاحِلُ ما يُنَخْنَ من الونى
شيم تُساق لسبعةٍ زُهْرِ
متواصلات لا الدؤوب يملّها
باقٍ تعاقبها على الدهرِ

فما ذكره لا يفهم من طريق الحقيقة ولا من جهة المجاز، ولا من جهة المفهوم، وإنما يفهم بطريق الحدْس والحَزْر. ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي يصف السّفن، في قصيدته التي يمدح بها سيف الدولة، عند ذكره لصورة الفُراتِ التي مطلعها: «الرأي قبل شجاعة الشجعان» قال فيها:

وحَشاهُ عاريةٌ بغير قوائم
عُقْم البطونِ حوالك الألوانِ
تأتي بما سَبَتِ الخُيول، كأنها
تحت الحسانِ مرابض الغزلان

وهذا من جيّد ما يذكر في الإلغاز وبديعه، لما فيه من الرشاقة والحسن. ومن ذلك ما قاله بعضهم يصف حجر المحكّ الذي تستعمله الصّاغةُ:

ومُدَّرع من صبغة الليل برده
يفوَّق طوراً بالنُّضارِ ويُطْلَسُ
إذا سألوه عن عويصيْن أشكلا
أجاب بما أعْيَا الوَرَى وهو أخرسُ

وقد أجاب بعض الشعراء عن لغز هذين البيتين فقال:

سؤالك جُلْمودٌ من الصَّخْر أسودُ
خفيفٌ لطيفٌ ناعم الجسم أمْلسُ
أُقيم بسُوق الصّرْف حكماً كأنه
من الزّنْج قاضٍ بالخلُوق مُطَلّسُ

ومن لطيف الإلغاز ورشيقه ما قاله الشعراء في الخلخال:

ومضْروب بلا جُرْمٍ
مليح اللون معشوقِ
له قدُّ الهلال على
مليح القدِّ ممشوق
وأكثر ما يرى أبداً
على الأمشاط في السوق

فهذا ما أردنا ذكره من أمثلة الإلغاز في المنظوم. فأما أمثلته من المثور فهي كثيرة، وقد ورد في الحريريات كالذي

ضمّنه المقامة الثامنة في الإبرة والمِرْوَد وغير ذلك فيها.

فأما القرآن الكريم فليس فيه شيء من ذلك، لأن ما هذا حاله إنما يعرف بالحدس والنظر، والقرآن خالٍ عن ذلك، لأن معرفة معانيه مقررة على ما يكون صريحاً لا يحتمل سواه من المعاني، أو ظاهراً يحتمل غيره، أو مجملاً يفْتقر إلى بيان، فأما ما يعلم بالحزْر والحدْس فلا وجه له في القرآن. وأما السنة فقد روي أن الرسول ﷺ كان سائراً بأصحابه يريد بدْراً فلقيه بعضُ العرب فقال لهم: ممنْ القومُ؟ فقال الرسول ﷺ: «نحن من ماء» فأخذ الرجل يفكر ويقول: من ماء، من ماء، لينظر أي العرب له ماء، وهذا ليس يعد من الإلغاز، وإنما يعدّ من المغالطة المعنوية، لأن قوله: «ماء» يحتمل أن يكون بعض بطون العرب يقال له «ماء» كما يقال هو «ماء السماء»، ويحتمل أن يكون مراده أنهم مخلوقون من الماء أي النطفة، فهذا كما ذكرناه صالحٌ للأمرين على جهة الاشتراك، ودلالة الإلغاز إنما هي من جهة الحدْس لا من جهة اللفظ كما أشرنا إلى ذلك، فإذن القرآن والسنة جميعاً منزهان عما ذكرناه من الإلغاز. ويحكى عن امرىء القيس أنه تزوج امرأة فأراد امتحانها بشيء من هذه الإلغازات، فقال لها قبل أن يتزوجها: ما اثنان، وما ثلاثة، وما ثمانية، فقالت: أما الإثنان فثديا المرأة، وأما الثلاثة فأخلاف الناقة، وأما الثمانية فأطباء الكلبة. وهو كثير في كلام العرب في منظومها ومنثورها كما أشرنا إليه(1)..

٧٦٧ - اللُّغويّ

أحد قسمي (المجاز) وانظرهُ في باب الجيم.

٧٦٨ - الالتفات

هو أول محاسن الكلام عند ابن المعتز، وعرفه بأنه انصرافُ المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة، وما أشبه ذلك.

ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر.

قال الله جلّ ثناؤه: ﴿حتى إذا كنتم في الفُلْكِ وجرَيْن بهم بريح طيّبة﴾، وقال: ﴿إن يشأ يُذْهبكم ويأتِ بخلق جديد﴾، ثم قال: ﴿وبرزوا لله جميعاً﴾ وقال جرير:

متى كان الخِيامُ بذي طلوحٍ
سُقيتِ الغيْث أيتها الخيامُ

(1) انظر (الطراز) ٣/٧٠.

أتنْسى يـوْمَ تصقُـل عـارِضَيْهـا
بعـود بشامـة سُقِي البشـامُ[1]

وقـال:

ودعا الزُّبَيْـر فما تحـرّكت الحُبا
لو سُمْتَهُمْ أكْلَ الخزيرِ لطارُوا[2]

وقال الطائي:

وأنجدتمُ من بعد إتْهـامِ داركمْ
فيا دمعُ أنجدْني على ساكني نَجْدِ

وقال جرير:

طرب الحمامِ بذي الأراكِ فشاقني
لا زلتَ في غلَلٍ[3] وأيْكٍ ناضِرِ

و(الالتفات) عند قدامة من أنـواع نعوت المعاني، وهو عنده أن يكـون الشاعر آخذاً في معنىً، فكأنه يعترضه إما شك فيه، أو ظنٌّ بأن رادّاً يرد عليه قوله، أو سائلاً يسأل عن سببه، فيعود راجعاً على ما قدّمه، فإمّا أن يؤكده، أو يذكر سببه، أو يحل الشّك فيه. مثال ذلك قول المُعطّل أحد بني رُهم من هذيل:

تَبِينُ صُلاَةُ الحرْب منـا ومنهمُ
إذا مـا التقينا والمُسـالِمُ بَـادِنُ

فقوله: «والمسالم بادن» رجوع على المعنى الذي قدّمه حين بيّن أن علاقة صُلاة الحرب من غيرهم أن المسالم يكون بادناً والمحارب ضـامراً. وقـول الرَّمّاح بـن ميادة:

فلا صَرمُه يبدو، وفي اليأس راحةٌ
ولا وصْلُهُ يَصفُـو لنا فنكـارِمُـهْ

فكأنه بقـوله: «وفي اليـأس راحة» التفت إلى المعنى لتقديره أن معارضاً يقول له: وما تصنع بِصَرْمه؟ فقال: لأن في اليأس راحة. ومن هذا الجنس قول عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر:

وأَجْملْ إذا ما كُنتَ لا بُدَّ مانعاً
وقد يمنعُ الشيءَ الفتى وهو مُجْمِلُ

ومنه قول امرىء القيس:

يا هَلْ أَتاكَ وقد يحدِّثُ ذو الـ
ـودّ القـديم مَسَمَّـة الـدَّخْـل

فكأنه لما قال: «أتاك» وكان المعنى مُسَرّاً غير مُظْهَر، توهم أن المخاطب يقـول له: كيف يبلغني؟ فقـال: وقد يحدّث ذو الود القديم مسمّة الدّخل.

---

(١) ذو طلوح: واد فيه شجر كثير من الطلح، والطلح شجر عظام من شجر العضـاة، والعارضان: صفحتا الخدين، والبشام: شجر طيب يستاك به.

(٢) احتبى: جمع بين ظهره وساقيه بثوب، والاسم الحبوة بفتح الحاء وضمها، والخزير: طعام شبه عصيدة.

(٣) الغلل: المكان الخصب الذي يجود بالغلة. انظر (البديع) ١٠٨.

وقول طرفة:

وتصدّ عنك مخيلةَ الرجلِ الشّـ
ـنوف مُوضِحَةٌ عنِ العَظْم
بِحُسام سيْفِكَ أو لسانِكَ. والـ
ـكَلِمُ الأصيلُ كأرْغبِ الكلْم

فكأنه لما بلغ بعد «حسامك» إلى «لسانك» قدّر أن مُعْترضاً يعترضُه فيقول: كيف يكون مجرى السيف واللسان وأحداً، فقال: والكلم الأصيل كأشدّ الجراح وأكثرها اتّساعاً. ومنه قول جُدَيْر ابن رِبْعان:

معازيلُ في الهيجاءِ ليسُوا بذادةٍ
مَجَازيعُ عند اليَأس والحُرُّ يَصْبر

ففي قوله: «والحر يصبر» التفات إلى أول كلامه(1)...

وأول ما ورد الالتفات على لسان الأصمعي ـ حكى عن إسحاق بن إبراهيم الموصلي أنه قال: قال لي الأصمعيّ: أتعرف التفات جرير؟ قلتُ: وما هو؟ فأنشدني:

أتَنْسَى إذْ تُوَدِّعُنّا سُليمَى
بعُود بشامةٍ؟ سُقِيَ البَشَامُ

ثم قال: أما تراه مقبلاً على شعره إذْ التفت إلى البشام فدعا له؟

والالتفات عند أبي هلال العسكري على ضربين:

فواحد أن يفرغ المتكلم من المعنى، فإذا ظننت أنه يريد أن يجاوزه، يلتفت إليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره به، أخبرنا أبو أحمد، قال: أخبرني محمد بن يحيى الصولي، قال: قال الأصمعي: أتعرف التفاتات جرير؟ قلت: لا، فما هي؟ قال:

أتنْسَى إذْ تُودّعنا سُليْمى
بعُودِ بشامةٍ سُقِيَ البَشَامُ

ألا تراه مقبلاً على شعره، ثم التفت إلى البشام فدعا له؟

وقولـه:

طرب الحمامُ بذي الأراك فشاقني
لا زلت في غللٍ وأيك ناضر

فالتفت إلى الحمام فدعا له. ومنه قول الآخر:

لقد قتلْتُ بني بكر بربِّهم
حتى بكيتُ وما يبْكي لهم أحدُ

فقوله: «وما يبكي لهم أحد» التفات.

والضرب الآخر أن يكون الشاعر آخذاً

(1) انظر (نقد الشعر) ٨٣.

في معنى وكأنه يعترضه شك أو ظن أن ردّاً يردّ قوله، أو سائلاً يسأل عن سببه، فيعود راجعاً إلى ما قدّمه، فإما أن يؤكده، أو يذكر سببه، أو يزيل الشك عنه... ثم ينقل كلام قدامة وأمثلته[1].

قال ابن رشيق: إن (الالتفات) هو (الاعتراض) عند قوم، وسمّاه آخرون (الاستدراك)... قال: ومنزلة الالتفات في وسط البيت كمنزلة (الاستطراد) في آخر البيت. وإن كان ضدّه في التحصيل، لأن الالتفات يأتي به عفواً وانتهازاً، ولم يكن لك في خلد، فتقطع له كلامك ثم تصله بعدُ إن شئت. والاستطراد تقصده في نفسك وأنت تحيد عنه في لفظك، حتى تصل به كلامك عند انقطاع آخره، أو تلقيه إلقاء، وتعود إلى ما كنت فيه، وقد جاء الالتفات في آخر البيت، نحو قول امرىء القيس:

أَبَعْد الحارثِ الملكِ بن عمروٍ
له ملكُ العراقِ إلى عُمانِ
مجاورة بني شمجى بن جرم
هَوَاناً ما أتيح من الهَوانِ
ويمْنَحُها بنو شمجى بن جرم
معيرهم حنانك ذا الحنانِ

فقوله: «ما أتيح من الهوان»، وقوله: «حنانك ذا الحنان» التفات.

وقد غالى قوم في الالتفات، ووصفوه بأنه خلاصة علم البيان، وإليه تستند البلاغة، وحقيقته مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله، فهو يقبل بوجهه تارة كذا وتارة كذا، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة؛ لأنه ينتقل فيه من صيغة إلى صيغة، كالانتقال من خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر. ومن مغالاتهم أنهم يسمونه (شجاعة العربية)؛ وإنما سُمِّي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام، وذلك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره، ويتورّد ما لا يتورّده سواه، وكذلك هذا الالتفات في الكلام فإن العربية تختص به دون غيرها من اللغات[1]...

وقد أحسن الزمخشريّ الكلام عن سرّ بلاغة الالتفات، فقرر أن الرجوع من الغيبة إلى الخطاب إنما يستعمل للتفنّن في الكلام والانتقال من أسلوب إلى أسلوب تطرية لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه...

قلت: وإطالة الإنصات إلى أسلوب واحد يصحبها الملل والانصراف عن المتكلم، والمغايرة في الأسلوب تجديد

(١) انظر (الصناعتين) ٣٩٢.

(١) انظر (المثل السائر) ٢/ ١٨١.

لنشاط السامع، وكذلك المغايرة في المعاني. وهناك دواعٍ أخرى غير هذا الأمر، فقد يكون من أسبابه تعظيم شأن المخاطب بالتوجّه إليه، أو الانصراف عنه، أو تكذيب القول بعد روايته، وتنبيه السامع إلى ما فيه من الخطأ.

٧٦٩ - اللّفْظي

من الجناس غير التام، هو النوع الذي إذا تماثل ركناه وتجانسا خطّاً خالف أحدهما الآخر بإبدال حرف منه فيه مناسبة لفظية. وجاء من هذا النوع في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وجوهٌ يومئذ ناضرةٌ إلى ربها ناظرة ﴾ فالأول من النضارة، والثاني من النّظر.

وألحقوا به ما يكتب بالهاء والتاء كقولهم: جُبلت القلوب على معاداة المعادات، أو بالنون والتنوين كقول الأرّجاني:

وبيضُ الهنْدِ من وجدي هوازٍ
بإحدى البيض من عليا هوازن

أو بالألف والنون كقول الشاعر ابن العفيف:

أحسنُ خلق الله وجهاً وفماً
إن لم يكن أحق بالحسن فمَنْ

٧٧٠ - اللّفْظي

(التعقيد اللفظي) سبق في باب العين.

٧٧١ - اللّفّ والنّشْر

تسمية بعض البلاغيين «للطيّ والنّشر» وقد سبق في باب الطاء.

٧٧٢ - التّلْفيف

ذكره ابن أبي الأصبع في بديع القرآن فقال: إنه عبارة عن إخراج الكلام مخرج التعليم بحكم أو أدب، لم يرد المتكلم ذكره، وإنما قصد ذكر حكم خاص داخل في عموم الحكم المذكور الذي صرح بتعليمه.

وبيان هذا التعريف أن يسأل السائل عن حكم هو نوع من أنواع جنس تدعو الحاجة إلى بيانها، كلها أو أكثرها، فيعدل المسئول عن الجواب الخاص عما سئل عنه من تبيين ذلك النوع، ويجيب بجواب عام يتضمّن الإبانة عن الحكم المسئول عنه وعن غيره بادعاء الحاجة إلى بيانه. كقوله تعالى: ﴿ ما كان محمدٌ أبا أحد من رجالكم ولكنْ رسول الله وخاتم النبيين ﴾، فإن هذا

الكلام جاء جواباً عن سؤال مقدّر، وهو قول القائل: أترى محمداً أبا زيد بن حارثة؟ فأتى الجواب يقول: ﴿ما كان محمد أبا أحد من رجالكم﴾. وكان يكفي في الجواب قوله: ما كان محمد أبا زيد، لو أراد الجواب عن نفس هذا السؤال فقط. فلم يُرد ذلك، لقصوره عن بلوغ المعنى المراد، فإن المراد أن يرشح في الجواب بأن محمّداً ﷺ خاتم النبيين. ولا يتمّ هذا الترشيح حتى ينفي أبوّته لأحد من الرجال. فلذلك عدل عن الجواب الخاص إلى الجواب العام، ليفيد هذا الترشيح التمهيدَ للمعنى المراد، فإنه ﷺ لا يكون خاتم النبيين إلا بشرط ألّا يكون له ولد من الرجال. وإذا كان كذلك يصدق عليه أن يكون خاتم النبيين، فالتفّ المعنى الخاص في المعنى العام، فأفاد نفي الأبوّة الكلية لأحد من الرجال، وفي ذلك نفي الأبوّة زيد.

فإن قيل: فقد حصل المراد من قوله تعالى: ﴿ما كان محمد أبا أحد من رجالكم﴾ فما فائدة بقية الكلام الذي جاء بلفظ الاستدراك؟

قلتُ: لو اقْتُصر على ما قبل الاستدراك لكان الحكم غير معلّل. فيكون المعنى ناقصاً، لأنّه يرد عليه قول القائل: ولِمَ لا يكون أبا أحد من الرجال؟ وما في ذلك من الغضاضة؟ وقد كان للأنبياء صلوات الله عليهم أبناء؟ فيقال: ذلك لأن الله سبحانه اختص محمداً ﷺ بمرتبة لم يختص بها أحداً من الأنبياء.. فاحتاج الكلام إلى تتمّة تتضمّنُ الإخبار بأنه رسول الله، ليرشّح ذلك الإخبار إلى قوله: ﴿وخاتم النبيين﴾ ﷺ إذ لا يختم النبيين إلا نبيّ.

ومن التلفيف أيضاً قوله تعالى: ﴿ من كان يريد ثواب الدنيا فعند الله ثواب الدنيا والآخرة ﴾، فقد استوفى الشرط جوابه بقوله: ﴿فعند الله ثواب الدنيا﴾، وعطف عليه لفظ ﴿الآخرة﴾ تلفيفاً للمعنى الثاني في المعنى الأول لتكمل العِدّة، حتى لا يبقى للنفوس تشوّق إلى مطلوب.

وقد جاء في الحديث من التلفيف قول عائشة رضي الله عنها، وقد سئلت: أتدخل المرأة الحمّام؟ فقالت: «أيما امرأةٍ نزعت ثيابها في غير بيتها، فقد هتكت ما بينها وبين الله من حجاب».

ومن هذا الباب في السنة أيضاً قول رسول الله ﷺ، وقد سئل عن الوضوء من ماء البحر، فقال ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحِلّ ميتتُه» فاستوفى أحكامه.

٧٧٣ - المَلْفُوف

يُسمّى التشبيه ملفوفاً إذا تعدد المشبه والمشبه به واتّحدتْ الأداة، بأن يؤتى أولاً بالمشبهات على طريق العطف أو غيرها، ثم بالمشبهات بها كذلك. كقول امرىء القيس:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً
لدى وكرها العُنّابُ والحشفُ البالي

يصف عُقاباً بكثرة اصطياد الطيور، شبه الرطب الطريّ من قلوب الطير بالعُنّاب، واليابس العتيق منها بأردأ التّمر، فذكر أولاً المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب.

٧٧٤ - التلفيق

من الجناس المركب، وهو الذي تكون فيه اللفظتان المتجانستان مركبتين. وذلك مثل قول أبي الفتح البسْتي:

إلى حتْفي سَعَى قدمي
أرى قَدَمِي أَرَاقَ دَمِي

٧٧٥ - الالتقاط والتلفيق

أن يؤلف البيت من أبيات قد ركب بعضها من بعض، وبعضهم يسميه (الاجتذاب والتركيب)، مثل قول يزيد بن الطثرية:

إذا ما رآني مقبلاً غضّ طرفه
كأن شعاع الشمس دوني يقابله

فأوله من قول جميل:

إذا ما رأوني طالعاً من ثنيّة
يقولون مَنْ هذا؟ وقد عرفوني!

ووسطه من قول جرير:

فغُضَّ الطّرْف إنّك من نُمير
فلا كعباً بلغْت ولا كلابا

وعجزه من قول عنترة الطائي:

إذا أبْصرْتَني أعرضْتَ عنِّي
كأنّ الشّمسَ من حولي تدورُ

٧٧٦ - اللّمْحة

من أقسام (الإشارة) عند ابن رشيق. وقد سبقت في باب الشين.

٧٧٧ - التّلْميح

التلميح في الاصطلاح هو أن يشير الناظم في بيت أو قرينة سجع إلى قصة معلومة، أو نكتة مشهورة، أو بيت شعر حفظ لتواتره، أو إلى مثل سائر يُجْريه في كلامه على جهة التمثيل.

وأحسنه وأبلغه ما حصلت به زيادة في المعنى المقصود. وسمّاه قوم (التمليح)

إذا أتى الناظم في بيته بنكتة زادته ملاحة كقول ابن المعتز:

أترى الجيرة الذين تداعَوْا
عند سير الحبيب وقت الزوالِ

علمُوا أنني مقيمٌ وقلْبِي
راحلٌ فيهمُ أمام الجِمالِ

مثل صاع العزيز في أرحُل القو
م ولا يعلمون ما في الرحالِ

هذا التلميح فيه إشارة إلى قصة يوسف عليه السلام حين جعل الصاع في رَحْلِ أخيه، وإخوتُه لم يشعروا بذلك.

ومن لطائف التلميح قول أبي نواس:

فلا خير في ردّ الأذى بمذلّة
كما ردّه يوماً بسوأته عمرُو

هذا التلميح فيه إشارة إلى قصة عمرو ابن العاص مع الإمام عليٍ رضي الله عنه في يوم صِفين، حين حمل عليه الإمام ورأى عمرو أن لا مخلص له منه، فلم يسعه غير كشف العورة.

ومن الحديث على جهة التورية قول بعضهم في مليح اسم «بدر»:

يا بدرُ أهلُك جَارُوا
وعلّمُوك التجرّي

وقبّحوا لك وَصْلي
وحسّنوا لك هجْري

فليفعلوا ما أرادوا
فإنهم أهل بدرِ

هذا التلميح فيه إشارة إلى قول النبي ﷺ لعمر حين سأله عن قتل حاطب: «لعل الله قد اطّلع على أهل بدرٍ فقال اعلموا ما شئتم فقد غفرت لكم».

ومن ذلك قول الشاعر:

لعمرو مع الرمضاء والنّار تلتظي
أرقُّ وأحْنى منكِ في ساعة الهجْرِ

هذا الشاعر أشار بتلميحه في هذا البيت إلى البيت المشهور الذي ما برح الناس يتمثلون به عند من هو موصوف بالقسوة وهو:

المستجيرُ بعمرو عند كربته
كالمستجير من الرّمْضاء بالنّارِ

٧٧٨ ـ الالتماس

من الأغراض التي تخرج إليها صيغة الأمر عن معناها الأصلي، وهو طلب فعل غير كفّ على جهة الاستعلاء مع الإلزام. والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة: انتظرني حتى أفرغ. بدون الاستعلاء المعتبر في الأمر، وبدون التضرّع المعتبر في الدعاء.

وإنما قلنا بدون الاستعلاء، لأن

الاستعلاء لا يستلزم العلوّ، إذ هو كما تقدم عدّ الآمر نفسه عالياً، فيجوز أن يتحقق من المُساوِي.

٧٧٩ - الالتماس

من الأغراض البلاغية التي تخرج إليها صيغة النهي عن معناها الأصلي - ومعناها الأصلي هو طلب الكفّ عن الفعل على وجه الاستعلاء مع الإلزام - ومثال الالتماس الذي يكون بين المتساويين: لا تتدخل فيما لا يعنيك يا صديقي.

٧٨٠ - الإلمام

نوع من (التخلّص) ذكره ابن رشيق فقال: وقد يقع من هذا النوع شيء يعترض في وسط النسيب من مدح من يريد الشاعر مدحه بتلك القصيدة، ثم يعود بعد ذلك إلى ما كان فيه من النّسيب، ثم يرجع إلى المدح. كما فعل أبو تمام، وإن أتى بمدحه الذي تمادى فيه منقطعاً، وذلك قوله في وسط النسيب من قصيدة له مشهورة:

ظَلَمَتْك ظالمةُ البريءِ ظلومُ
والظّلْمُ من ذي قُدرةٍ مذْمُومُ
زعمتْ هواكَ عفا الغداة كما عفت
منها طلولٌ باللِّوى ورسُومُ
لا والذي هو عالمٌ أن النّوى
صَبِرٌ وأن أبا الحسين كريمُ
ما حُلْتُ عن سَنَنِ الوِدَاد ولا غدتْ
نفْسي على إلْفٍ سواك تحومُ

ثم قال بعد ذلك:

لمحمدِ بن الهيثَمِ بن شبابةٍ
مجْدٌ إلى جنْبِ السِّمَاكِ مُقيمُ

ويسمى هذا النوع (الإلمام)[1].

وانظر (التخلص) في باب الخاء.

وانظر (الخروج) في باب الخاء أيضاً.

وانظر (الاستطراد) في باب الطاء.

وانظر (الطفر) في باب الطاء أيضاً.

٧٨١ - الإلمام

هو ضرب من الأخذ معدود مما يُسمّى (النّظر والملاحظة). ومعنى (الإلمام) أن يتضاد المعنيان السابق واللاّحق، ويدل أحدهما على الآخر، مثل قول أبي الشّيص:

أجدُ الملامة في هواكِ لذيذةً
حُبّاً لذِكرك فلْيلُمْني اللُّوَّمُ

وقول أبي الطيب المتنبي:

(١) انظر كتاب (العمدة) ١/١٥٩.

أأحبّـه وأحب فيـه مـلامـةً
إن المـلامـة فيـه من أعـدائـه

٧٨٢ - لَوْ

أداة شرط، تدل على امتناع الجزاء وانتفائه لامتناع الشرط، فمعنى قولنا: «لو جاء علي لأكرمته» أن الإكرام لم يحصل لعدم حصول المجيء. هذا هو المشهور عند الجمهور.

واعترض على هذا ابن الحاجب بأن الأول سبب، والثاني مسبّب. وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبّب، لجواز أن يكون للشيء أسبابٌ متعدّدة. بل الأمر بالعكس، لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه، فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾، إنما سيق ليُسْتدلَّ بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة، دون العكس.

وقد اسْتَحْسَنَ المتأخّرون رأي ابن الحاجب، حتى كادُوا يجمعون على أن (لو) لامتناع الأول لامتناع الثاني، إمّا لما ذكره ابن الحاجب، وإما لأن الأول ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس، لجواز أن يكون اللازم أعمّ.

ففي قولنا: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً، طلوع الشمس ملزوم، ووجود الضوء لازم، وانتفاء وجود الضوء وهو اللازم يلزم منه انتفاء طلوع الشمس وهو الملزوم. ولكنّ انتفاء طلوع الشمس لا يلزم منه انتفاء وجود الضوء، لجواز أن يكون بمصباح أو بغيره.

فالذي يدل عليه هذا المثال هو انتفاء طلوع الشمس لانتفاء وجود الضوء، فهي إذن لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، ولا عكس.

وقد أجاب السعد عن اعتراض ابن الحاجب بأنه ليس معنى قولهم: إن (لو) لامتناع الثاني لامتناع الأول، أنه يُستدلّ بامتناع الأول على امتناع الثاني، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبّب أو اللازم لجواز تعدّد الأسباب، أو كون اللازم أعمّ.

بل المراد أنّ (لو) للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فيه. فمعنى: ﴿لو شاء الله لهداكم﴾ أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء تعلّق المشيئة بها. من غير التفات إلى أن انتفاء الأول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه كما فهم ابن الحاجب.

ألا ترى أن قولهم إنَّ (لولا) تدل على

امتناع الثاني لوجود الأول، نحو: لولا عليٌّ لهلك عمرُ، معناه: أن وجود عليٍّ سببٌ لعدم هلاك عمر، لا أنّ وجوده دليل على أن عمر لم يَهلِك.

ولهذا صحَّ مثل قولنا: لو جئتني لأكرمتكَ لكنَّك لم تجيء، أي أن عدم الإكرام بسبب عدم المجيء. وعلى هذا قول أحد شعراء الحماسة في وصف فرسه:

ولــو طـار ذو حــافرٍ قـبْلهــا
لـطارتْ ولـكـنّــه لــم يـطرْ

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطرْ ذو حافر قبلها.

وهذا هو الاستعمال الكثير الشائع في اللغة.

أمّا المنطقيّون فيجعلون (لو) ونحوها كإنْ وإذا وكما، أداة لِلُّزُوم دائماً. فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علّة للعلم بانتفاء الأول، ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، من غير التفات إلى أن علة الجزاء في الخارج ما هي - كما التفت إلى ذلك علماء اللغة - فهي عندهم تدل على انتفاء الأول لانتفاء الثاني.

وقوله تعالى: ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ واردٌ على طريقة المنطقيين، لأن المقصود به تعليم الخلْق الاستدلال على الوحدانية بأن يستدلّوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدّد.

وإذا كانت (لو) للتعليق في الماضي لزم في جملتيها أمران:

أحدهما: عدم الثبوت، إذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي المدلول عليه بلو.

الثاني: أن يكون كل من الشرط والجزاء فعلاً ماضياً، لأن الاستقبال ينافي المُضيّ المدلول عليه بها.

وقد تدخل (لو) على المضارع لأغراض بلاغية من أشهرها:

١ - الإشارة إلى استمرار الفعل فيما مضى استمراراً تجدّديّاً، نحو قوله تعالى: ﴿ لو يطيعكم في كثير من الأمر لعَنِتُّمْ ﴾ أي لوقعتُم في جهْد وهلاك، والفعل هنا إمّا الإطاعة، فيكون المعنى: إن امتناع العنت لامتناع الاستمرار على الإطاعة. وهذا لا ينافي أنّه ﷺ كان يطيع في القليل من الأمور. وإما لامتناع الإطالة، ويكون المعنى: أنّ امتناع العنت لاستمرار امتناعه عن الإطاعة، وهذا يلزمه نفي الإطاعة مطلقاً، أو نفي الاستمرار عن الإطاعة في الكثير دون القليل.

٢ ـ تنزيل المضارع منزلة الماضي، لصدوره عمّنْ لا خلاف في أخباره، نحو قوله تعالى: ﴿ ولو ترى إذ وُقِفُوا على النّار ﴾ وجواب لـو محذوف، تقـديره لرأيت أمراً فظيعاً.

فالرؤية أمر مستقبل، جُعلتْ بمنزلة الماضي المتحقّق، فاستُعملتْ فيها (لو) للإشارة إلى أنها مستقبلاً كأنما وقعتْ فعلاً. وكأنه قيل قد انقضى هذا الأمر ولكنّك ما رأيتَهُ، ولو رأيته لرأيت أمراً فظيعاً.

ولك أن تجعل العدول عن الماضي إلى المضارع في هذه الآية لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار، لأن المضـارع مما يـدلّ على الحـال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد.

ويُفْعـل ذلـك في كـل أمـر يُهتَمُّ بمشاهدته لغرابةٍ، أو فظاعةٍ، أو نحوها.

وانظر (إنْ) و (إذا) وقد تقدمتا في باب الهمزة.

وانظر (الشرط) وقد تقدم في باب الشين.

٧٨٣ ـ لـوْ

أداة غير أصلية في التمني، نحو: ﴿ فلو أن لنا كرّةً فنكون من المؤمنين ﴾.

ويكون ذلك للإشعار بعزّة المتمنى وندرته، لأن المتكلّم يبرزه في صورة الممنوع، إذ أن «لو» تدل بأصل وضعها على امتناع الجواب لامتناع الشرط، ونحو:

وَلّى الشّبـابُ حَمِيـدَةً أيّـامُـه
لَوْ كَانَ ذَلِكَ يُشْتَرَى أو يَرْجعُ

٧٨٤ ـ لـولا

من حروف (التّنْديم)، إذا دخلت على الفعل الماضي أفادت جعل المخاطب نادماً على ترك الفعل، نحو: لولا أكرمت عليّاً. على معنى ليتك أكرمته، قصداً إلى جعله نادماً على ترك الإكرام لعليٍّ.

وهي من حروف (التحضيض)، إذا دخلت على الفعل المضارع فإنها تفيد حضّ المخاطب وحثّه على الفعل. نحو: لولا تغيث المنكوبين، على معنى: ليتك تغيثهم قصداً إلى حثه على الإغاثة.

٧٨٥ ـ لومـا

مثل (لولا) السابقة في إفادة (التنديم) إذا دخلت على الماضي، و (التّحضيض) إذا دخلت على المضارع.

٧٨٦ ـ التّلويح

من الكناية، وهو الذي تكثر فيه الوسائط بين اللازم والملزوم. كما في كثرة الرّماد المستعملة في المضيافية، فإن بينهما وسائط، وهي كثرة الإحراق، وكثرة الطبائخ، وكثرة الأكلة، وكثرة الأضياف. وكما في مهزولية الفصيل المستعملة في المضيافية أيضاً، فإن بينهما عدم اللّبن وموت الأمّ، وإطعام لحمها، وكثرة طاعميه، وكثرة الأضياف. وكما في جبن الكلب المستعمل في المضيافية أيضاً، فإن بينهما عدم جراءة الكلب، وأنس الكلب بالناس، وكثرة مخالطة الواردين، وكثرة الأضياف.

وإنما سمّيتْ الكناية الكثيرة الوسائط تلويحاً، لأن التلويح في الأصل هو أن يُشار إلى الشيء من بُعْد، وكثرة الوسائط بعيدة الإدراك غالباً.

وانظر (الرّمز) وقد تقدم في باب الرّاء.

وانظر (الإيماء) وسيأتي في باب الواو.

٧٨٧ ـ التلويح

من أقسام (الإشارة) ذكر ذلك ابن رشيق. وقد سبق في باب الشين.

٧٨٨ ـ ليْتَ

هي الأداة الأصلية في (التمني) وستأتي في باب الميم.

٧٨٩ ـ اللائق بالخطاب

واللائق في الخطاب الذي هو توجيه الكلام نحو الحاضر أن يكون لمعيّن. وقد يُعدل عن الأصل فلا يراد به مخاطب معيّن. بل يعمّ كلَّ مَنْ يمكن خطابه، نحو: فلان لئيم إن أحسنتَ إليه أساء إليك. حيث لا يراد مخاطب معين. وعليه على احتمال قوله تعالى: ﴿ وإذا رأيتَ ثمَّ رأيتَ نعيماً وملكاً كبيراً ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم ﴾، وقوله تعالى: ﴿ ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رءُوسهم ﴾ أي تناهت حالهم في الظهور لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها، فلا تختصُ بها رؤية راء دون راءٍ، بل كل من يتأتى له الرؤية له مدخل في هذا الخطاب.

باب الميم

باب الميم

٧٩٠ - ما

من أدوات الاستفهام.

ويطلب بها شرح الاسم، أي الكشف عن معناه، وبيان مفهومه الإجمالي. كما إذا سمعت لفظ «الغضنفر» ولم تفهم معناه، فإنك تقول: ما الغضنفر؟ طالباً أن يشرح لك هذا الاسم، ويبين مفهومه. فيجاب بلفظ أشهر منه وهو «الأسد».

أو يطلب بها شرح ماهية المسمَّى، أي حقيقته، كقولك: ما الإنسان؟ أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ؟. فيجاب بإيراد ذاتياته فيقال: حيوان ناطق.

وفي حال ترتيب الطلب يقع السؤال بهل البسيطة. وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء - بين (ما) التي لشرح الاسم، وبين (ما) التي لطلب الماهية. فيقال مثلاً:

١ - ما الغضنفر؟.
٢ - هل هو موجود؟.
٣ - ما هو؟ أي: ما ماهيته وحقيقته؟

وذلك لأن مقتضى الترتيب العقلي أن يُطلب أولاً شرح الاسم، وذلك بما الأولى. ثم يُطلب وجود المفهوم في نفسه، وذلك بهل. ثم يطلب بيان ماهيته، وذلك بما الثانية.

وقال السكاكي: يُسأل بما عن الجنس من ذوي العلم أو من غيرهم. تقول: ما عندك؟ أيْ: أيّ جنس من أجناس الأشياء عندك؟. وجوابه: كتاب، أو فرس، أو إنسان.

والمراد بالجنس هنا الجنس اللغوي، فيدخل فيه النوع الذي هو الماهية والحقيقة، نحو: ما الكلمة؟ أيْ: أيِ جنس من أجناس الألفاظ هي؟ أيْ: أيُّ نوعٍ مِنْ أنواعها؟ وجوابه: لفظ مفرد مستعملٌ.

ويُسأل بما أيضاً عن الوصف، تقول: ما زيدٌ؟ أيْ: أيُّ وصف يذكر عند وصفه؟ فكأنه قيل: هل يقال فيه: كريم؟ أو بخيل؟ أو غير ذلك؟ وجوابه: كريم، أو بخيل، أو شجاع، أو جبان...

٧٩١ ـ ما

الزائدة، تُزاد في الكلام لتأكيد الخبر في الضّربين الطّلبي والإنكاري.

وانظر (مؤكدات الحكم) وقد سبقت في باب الهمزة.

٧٩٢ ـ ما لا يستحيل بالانعكاس

هذا الفنّ سماه قوم (المقلوب والمستوي)، وسمّاه السكاكي (مقلوب الكل)، وعرَّفه الحريري في مقاماته بما لا يستحيل بالانعكاس.

وهو أن يكون عكس البيت أو عكس شطره كطرده. وهذا النوع غايته أن يكون رقيق الألفاظ، سهل التركيب، منسجماً في حالتي النثر والنظم.

وجاء منه في الكتاب العزيز: ﴿كلّ في فلك﴾، و﴿ربك فكبر﴾.

ومن الكلام الذي رقّ لفظه: «أرض خضرا» وأورد الحريري في مقاماته «ساكب كاس» وزاد في العِدّة: «كبّر رجاء أجر ربك» وزاد في العِدّة أيضاً، فقال: «لِذْ بكل مؤمل إذا ألم وملك بذل».

وهذا الكلام صحيح التركيب في طرده وعكسه، ولكن لم يخفَ على الحذّاق أنّ التكلّف فيه ظاهر.

ومن أمثلته قول شرف الدين بن البارزي الجُهنيّ: «سور حماة بربها محروس». ومن الغايات أيضاً في هذا النوع قول العماد الكاتب وقد مرّ عليه القاضي الفاضل راكباً: «سرْ فلا كبا بك الفرس» فأجابه الفاضل على الفور وقد علم القصد: «دام علا العماد».

وقال الحريري في المقامات: «إن أحببت أن تنظم، فقل للذي تُعظم، آس أرملاً إذا عرا، وارع إذا المرء أسا».

وهذا النظم لا يخفي أنه يتجافى عن الرقة.

ومن الشواهد المقبولة على هذا النوع في النظم قول الشاعر:

عُجْ تَنَمْ قربك دعْدٌ آمناً
إنما دعْدُ كبرقٍ منتجعْ

ومنها أيضاً:

أراهن نادمنه ليل لهو
وهل ليلهن مُدَانٌ نهاراً

والذي وقع عليه الإجماع أن أبلغ الشواهد على هذا النوع الذي استوعب ناظمه فيه الشروط التي تقدم ذكرها قول القاضي الأرّجاني:

مـودّتـه تـدوم لكـل هـول
وهـلْ كـلٌّ مـودّتـه تـدومُ

ومثال شطر البيت الذي نُسجَتْ أبيات البديعيّات على منواله:

* أرانا الإلّه هلالاً أنارا *

٧٩٣ - مَتَى

من أدوات الاستفهام، ويسأل بها عن الزمن ماضياً كان أو مستقبلاً، نحو: متى قدمت؟ ومتى تسافر؟

٧٩٤ - المثل السائر

انظر (الأمثال) وستأتي.

٧٩٥ - الأمثال

قال صاحب البرهان: فأمّا الحكماء والأدباء فلا يزالون يضربون (الأمثال)، ويبيّنون للناس تصرّف الأحوال بالنظائر والأشباه والأشكال. ويرون هذا النوع من القول أنجح مطلباً، وأقرب مذهباً. ولذلك قال الله عز وجل: ﴿ ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل ﴾، وقال: ﴿ وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال ﴾.

وإنما فعلت العلماء ذلك لأن الخبر في نفسه إذا كان ممكناً فهو يحتاج إلى ما يدل عليه وعلى صحته. والمثل مقرون بالحجة. ألا ترى أن الله عز وجل لو قال لعباده: إني لا أشرك أحداً من خلائقي في ملكي، لكان ذلك قولاً محتاجاً إلى أن يُدَلّ على العلّة فيه، ووجه الحكمة في استعماله.

فلما قال: ﴿ ضرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواءٌ تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ﴾، كانت الحجة من تعارفهم مقرونة بما أراد أن يخبرهم به أنه لا شريك له في ملكه من خلقه، لأنهم عالمون أنهم لا يقرون أحداً من عبيدهم على أن يكون فيما ملكوه مثلهم، بل يأنفون من ذلك ويدفعونه، فإن الله عز وجل أولى بأن يتعالى عن ذلك.

فلهذا جعلت القدماء أكثر آدابها وما دوَّنْته من علومها بالأمثال والقصص عن الأمم، ونطقت ببعضه على ألسن الوحش والطير. وإنما أرادوا بذلك أن يجعلوا

الأخبار مقرونة بذكر عواقبها، والمقدمات مضمومة إلى نتائجها، وتصريف القول فيها، حتى يتبين للسامع ما آلت إليه أحوال أهلها عند لزومهم الآداب، أو تضييعهم إياها.

ولهذا بعينه قصَّ الله علينا أقاصيص من تقدَّمنا ممن عصاه وآثر هواه، فخسر دينه ودنياه، ومن اتبع رضاه فجعل الخير والحسنى عقباه، وصيّر الجنة مثواه ومأواه، وقال في مثل ذلك: ﴿ ولقد وَصَّلنا لهم القول لعلّهم يتذكرون... ﴾[1].

وقال ابن رشيق: (المثل السائر) في كلام العرب كثير نظماً ونثراً. وأفضله أوجزه، وأحكمه أصدقه. وقولهم: «مثل شَرودٌ» و«شارد» أي سائر لا يُردُّ كالجمل الصعب الشارد الذي لا يكاد يُعرضُ له ولا يُرَدُّ.

وزعم قوم أن «الشَّرود» ما لم يكن له نظير كالشاذ والنادر. فأما قول أبي تمام، وكان إمام الصنعة ورئيسها:

لا تنكروا ضربي له مَن دونه
مثلاً شروداً في الندى والباسِ

حين عيب عليه قوله في أحمد ابن المعتصم:

إقدام عمرو، في سماحة حاتم
في حلم أحنفَ، في ذكاء إياسِ

فإنه يشهد للقول الأول، لأن المثل بعمرو وحاتم مضروب قديماً، وليس بمثل لا نظير له كما زعم الآخر.

وقد تأتي الأمثال الطوال محكمة إذا تولاها الفصحاء من الناس. فأما ما كان منها في القرآن فقد تضمَّن الإعجاز. قال الله عزّ وجلّ: ﴿ كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً وإن أوهنَ البيوت لبيتُ العنكبوت ﴾، وقال سبحانه: ﴿ فمثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ﴾، وقال: ﴿ كمثل الحمار يحمل أسفاراً ﴾. فهذه أمثال قصار.

وقال: ﴿ إن الله لا يَسْتَحْيِي أن يضرب مثَلاً مّا بعوضَةً فما فوقها ﴾.

ومن الأمثال الطوال قوله تعالى: ﴿ ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط... ﴾ الآية. ﴿ وضربَ الله مثلاً للذين آمنوا امرأة فرعون... ﴾ الآية. ﴿ ومريم ابنة عمران... ﴾ الآية. وقال: ﴿ فمثله كمثل صفوان عليه تراب... ﴾ الآية.

(١) انظر كتاب (البرهان في وجوه البيان) ٦٧.

ومن كـلام النبي ﷺ في (الأمثال) قولـه: «كل الصيد في جوف الفرا» قاله لأبي سفيان بن حرب حين أسلم.

ومن الأمثال أيضاً كلمات سارت على وجه الدهر، كقولهم: «تسمع بالمُعَيْدِيِّ خير من أن تراه» يضرب مثلاً للذي رؤيته دون السماع به، وفي كل ما جرى هذا المجرى. وكذلك قولهم: «على أهلها جنت براقش» يضرب مثلاً للرجل الذي يهلك قومه بسببه[1].

٧٩٦ - التمثيـل

من نعوت ائتلاف اللفظ والمعنى عند قدامة بن جعفر.

وهو أن يريد الشاعر إشارة إلى معنى، فيضع كلاماً يدل على معنى آخر. وذلك المعنى الآخر والكلام ينبئان عما أراد أن يشير إليه. مثال ذلك قـول الرَّمّـاح بن ميّادة:

ألـم تك في يمنى يديكَ جعلتني
فـلا تجعلنِي بعدهـا في شمالكـا
وَلَـوْ أنني أذنبتُ ما كنتُ هـالكـاً
على خَصْلة من صالحات خصالكا

فعدل عن أن يقول في البيت الأول إنه كان عنده مقدَّماً فلا يؤخره، أو مقرَّباً فلا يُبعده، أو مجتبى فلا يجتنبه. . إلى أن قال: إنه كان في يمنى يديه فلا يجعلْه في اليسرى، ذَهَاباً نحو الأمر الذي قصد الإشارة إليه بلفظ ومعنى يجريان مجرى المثل له، وقصد الإغراب في الدلالة، والإبداع في المقالة.

وكذلك قول عمير بن الأيْهم:

راح القطينِ من الأوطان أو بَكَرُوا
وصدَّقُوا من نهار الأمس ما ذكروا
قـالـوا لنـا وعـرفنـا بعـد بينِهمُ
قولاً فما وردوا عنه ولاَ صدروا

فقد كان يستغني عن قوله: «فما وردوا عنه ولا صدروا»، بـأن يقـول: «فـما تَعَدَّوْهُ» أو «فما تجاوزوه»، ولكن لم يكن له من موقع الإيضاح وغرابة المثل ما لقوله: «فما وردوا عنه ولا صدروا».

ومن هذا قول بعض بني كلاب:

دع الشـرَّ واحلُلْ بالنجـاة تَعَزُّلاً
إذا هو لم يَصْبُغْكَ في الشر صابغُ
ولكن إذا مـا الشـر ثـار دفينـه
عليك فأنضج دبغ ما أنت دابغُ

فأكثر اللفظ والمعنى في هذين البيتين جارٍ على سبيل التمثيل.

وقد كان يجوز أن يقال مكان ما قيل

(١) العمدة ١/١٩٣.

فيه: دع الشر ما لم تنشب فيه فإذا نشبت فيه فبالغ. ولكن لم يكن لذلك من الحظ في الكلام الشعري والتمثيل الظريف ما لقول الكلابي. ومنه قول يزيد بن مالك الغامدي:

فإن ضجوا منا زأرْنا فلم يكن
شبيهاً بزأر الأسد ضَبْحُ الثعالبِ[1]

فقد أشار إلى قوتهم وضعف أعدائهم إشارة مستغربة، لها من الموقع بالتمثيل ما لم يكن لو ذكر الشيء المشار إليه بلفظه[2].

و (التمثيل) عند ابن رشيق من ضروب (الاستعارة).

قال: وهو المماثلة عند بعضهم، وذلك أن تمثل شيئاً بشيء فيه إشارة، نحو قول امرىء القيس:

وما ذَرَفَتْ عيناكِ إلا لتقدحي
بسهميك في أعشار قلب مُقَتّلِ

فمثّل عينيها بسهمي الميسر، يعني (المعلّى) وله سبعة أنصباء، و «الرقيب» وله ثلاثة أنصباء، فصار جميع أعشار قلبه للسهمين اللذين مثّل بهما عينيها، ومثّل قلبه بأعشار الجزور، فتمّت له جهات الاستعارة والتمثيل، وقال حريث بن زيد الخيل:

أفأنا بقتلانا من القوم عصبةً
كراماً ولم نأكل بهم حَشفَ النخلِ

فمثّل خساسَ الناس بحشف النخل، ويجوز أن يريد أخذ الدية، فيكون حينئذ (حذفاً) أو (إشارة). وقال الأخطل لنابغة بني جعدة:

لقد جارى أبو ليلى بقَحْم
ومنتكث عن التقريب وانِ
إذا هبط الخبارَ كبا لِفيهِ
وخرّ على الجحافل والجرانِ

وإنما عيّره بالكبر، وإنما هو شاب حديث السن. وقال بعض الرواة: إنهما تهاجيا في مسابقة فرسين، وهو غلط عند الحذاق. ومن التمثيل أيضاً قوله:

فنحن أخٌ لم تلقَ في الناس مثلنا
أخاً حين شاب الدهرُ وابيضَّ حاجبُه

قال: ومعنى (التمثيل) اختصار قولك مثل كذا وكذا وكذا..

وقال أبو خراش في قصيدة رثى بها زهير بن عجردة، وقد قتله جميل بن معمر يوم حنين مأسوراً:

فليس كعهد الدار يا أم مالك
ولكن أحاطت بالرّقاب السلاسلُ

(١) الضبح والضباح صوت الثعلب.
(٢) انظر (نقد الشعر) ٩٢.

يقول: نحن من عهد الإسلام في مثل السلاسل، وإلا فكنّا نقتل قاتله، وهو من قول الله عز وجل في بني إسرائيل: ﴿ ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ﴾ يريد بذلك الفرائض المانعة لهم من أشياء رُخِّص فيها لأمة محمد ﷺ.

وإلى نحو ذلك ذهب عمرو بن معديكرب حين خفقه عمر رضي الله عنه بالدِّرَّة فقال له: الحُمّى أضرعتني لك: يعني الدِّين.

وإن كان المثل قديماً: إنما الحمّى أضرعتني للنوم.

ومن كلام النبي ﷺ في التمثيل قوله: «الصوم في الشتاء الغنيمة الباردة»، وقوله: «ظَهْر المؤمن مشجبه، وخزانته بطنه، وراحلته رِجله، وذخيرته ربه»، وقوله: «المؤمن في الدنيا ضيف، وما في يديه عاريّة، والضيف مرتحل، والعارية مؤداة، ونعم الصِّهْر القبر»!.

ومن مليح أناشيد التمثيل قول ابن مقبل:

إني أقيّد بالمأثور راحلتي
ولا أبالي وإن كنّا على سفرِ

فقوله: «أقيّد بالمأثور» تمثيل بديع، و «المأثور» هو السيف الذي فيه إثر، وهو الفرِنْد.. وقوله: «لا أبالي» حشو مليح، أفاد مبالغة عجيبة. وقوله: «وإن كنا على سفر» زيادة في المبالغة، وهذا النوع يسمى «إيغالاً» وبعضهم يسميه (التبليغ).

قلت: لقد اختلطت أمثلة ابن رشيق في هذا الباب اختلاطاً عجيباً. والظاهرة المشتركة في مجموع هذه الأمثلة هي المشابهة، وإن كان فيها ما هو معدود من التشبيه الصريح، وما هو معدود من الاستعارة، وما هو معدود من الكناية في بعض هذه الأمثلة.

٧٩٧ ـ التمثيل

مذهب الخطيب وجمهور البلاغيين في التمثيل أنه هو التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه صورة من أمور متعددة.

وللعلماء في (التمثيل) مذاهب أربعة نجملها فيما يأتي:

١ ـ مذهب الخطيب وجمهور البلاغيين وهو الذي أشرنا إليه. أي أنهم لا يشترطون في التشبيه التمثيلي غير تركيب الوجه، سواء أكان ذلك الوجه حسّيّاً أم كان عقلياً، حقيقياً أو غير حقيقي. وهذا هو المذهب المشهور.

٢ ـ مذهب الزمخشري وابن الأثير وهو

أن (التمثيل) مرادف للتشبيه، فكل تشبيه عندهما تمثيل، وكل تمثيل عندهما تشبيه. حتى لو كان وجه الشبه مفرداً، لأنهما ينظران في ذلك إلى المعنى اللغوي لكل منهما، فالتشبيه عند أصحاب اللغة هو التمثيل، والتمثيل عندهم هو التشبيه، بدلالة الوضع اللغوي.

٣ ـ مذهب عبد القاهر الجرجاني الذي يرى أن التشبيه الذي هو أحق باسم التمثيل هو ما كان وجه الشبه فيه أمراً عقلياً غير حقيقي، أي غير متقرِّر في ذات الموصوف ـ أي المشبّه ـ إلا بتأوُّل وصرف عن الظاهر، لأن المشبه لا يشارك المشبه به في صفته الحقيقية، ويستوي عنده في ذلك أن يكون وجه الشبه مفرداً، وأن يكون مركباً. ومثال المفرد عنده: «لفظ كالعسل» فإن الحلاوة التي هي الجامع بينهما متحققة في المشبه به، وليست متحققة في الموصوف ـ أي المشبه ـ إلا بتأوُّل، كأن يقال إن اللفظ إذا كان سمحاً سهلاً، ولم يكن معقّداً ولا غريباً وحشياً، ولا مبتذلاً عامِّيّاً تقبلته النفوس واستساغته، ووجد له من الأثر في النفس ما تجده الألسنة في العسل من الحلاوة، أي أن الحلاوة ليست موجودة في المشبه إلا على ضرب من النظر والتأوُّل كما ترى.

٤ ـ رأي السكاكي، وهو أن التشبيه لا يكون تمثيلاً إلا إذا كان وجه الشبه فيه عقلياً غير حقيقي، كما يرى عبد القاهر ـ ولا بد أن يكون مُركباً كما هو رأيِ الخطيب وجمهور البلاغيين.

وقد مثّل السكاكي للوصف غير الحقيقي المنتزع من متعدد بعدة أمثال منها قول الشاعر:

اصبِـرْ على مضض الحسو
د فإنَّ صبرك قاتِلُهْ
فالنار تأكل بعضها
إن لم تجد ما تأكُلُهْ

فإن تشبيه الحسود المتروك مقاولته مع رغبته الجامحة في ذلك ليشفي غليله بالنار التي تُمَدُّ بالحطب، فيسرع فيها الفناء ليس إلا أمراً متوهماً. وقول صالح ابن عبد القدوس:

وإن من أدّبْتَه في الصبا
كالعود يُسقَى الماءَ في غرسهِ
حتى تراه مورقاً ناضِراً
بعد الذي أبصرْتَ من يُبسِهِ

فإن تشبيه المؤدَّب في صباه بالعود المسقي أوان الغرس المونق بأوراقه ونضرته ليس إلا فيما يلازم كونه مهذّب الأخلاق مرضيّ السيرة حميد الفعال بسبب التأديب المصادف وقته من تمام

الميل إليه، وكمال استحسان حاله. وإنه كما ترى أمر تصوُّريٌّ لا صفةٌ حقيقيّة. وهو مع ذلك منتزع من عدة أمور.

وعلى هذا فإن ما مثل به السكاكي يلتقي هو وعبد القاهر والخطيب وجمهور البلاغيين في اعتباره تمثيلاً لتحقُّق شرْط عبد القاهر والسكاكي في أن وجه الشبه أمر عقلي غير حقيقي، ويلتقي رأي السكاكي والخطيب وجمهور البلاغيين في كونه مُرَكباً.

وينفرد عبد القاهر باعتبار مثل: «لفظ كالعسل» تمثيلاً دون السكاكي والخطيب وجمهور البلاغيين، لاشتراطهم التركيب، وهو ما لا يشترطه عبد القاهر.

وقول بشّار:

كأن مُثار النقع فوق رءُوسنا
وأسيافنا ليلٌ تهاوى كواكبه

معدود من التمثيل عند الخطيب وجمهور البلاغيين دون عبد القاهر والسكاكي. وذلك لكون الوجه في هذا البيت حسِّياً في حين أن عبد القاهر والسكاكي يشترطان أن يكون الوجه عقلياً غير حقيقي. كما أسلفنا، لأن وجه الشبه هنا هو الهيئة الحاصلة من هُويّ أجسام مشرقة مستطيلة متناسبة المقادير متفرقة في جوانب شيء مظلم. وذلك متحقق في المشبه والمشبه به، إذ أن المشبه هو النقع المثار الذي تتحرك فيه السيوف، والمشبه به هو الليل تتساقط كواكبه، وكلاهما أمر حسيّ.

ومعنى ذلك أن عبد القاهر يستبعد من التمثيل ما كان الوجه فيه حسياً سواء أكان مفرداً أم كان مركباً، كما يستبعد من التمثيل أيضاً ما كان من الأخلاق والطباع المقررة أي الثابتة في الطرفين، كالشجاعة المتحققة في الإنسان والأسد، أي الموجودة على حقيقتها فيهما، وإن كانت تتفاوت في الدرجة والقوة.

ومن أمثلة عبد القاهر أيضاً: «حُجَّةٌ كالشمس» لأن الشمس تظهر للعيون إذا لم يكن بينها وبين الشمس حجاب من سَحاب وغيره. أما الحجة فلا تدرك بحاسة من الحواس، وإنما تدرك بتأول وصرف عن الظاهر، بأن يقال إن الحجّة التي لا يحول بينها وبين إدراك العقل لها شبهة نظير الشمس إذا لم يكن بينها وبين العين حجاب من سحاب ونحوه كما ترى.

وعند عبد القاهر أن ما طريقه التأول يتفاوت تفاوتاً شديداً. فمنه ما يقرب مأخذه، ويسهل الوصول إليه، ويعطي المقادة طوْعاً، حتى إنه يكاد يداخل

الضرب الأول ـ وهو يعني به التشبيه الأصلي أو التشبيه الحقيقي أو التشبيه الظاهر ـ الذي ليس من التأوُّل في شيء. ومنه ما يُحتاج فيه إلى قدر من التأمل، ومنه ما يدِقّ ويغمض، حتى يحتاج في استخراجه إلى فضل رويّة ولُطْف فكرة.

ومثال ما تقوى فيه الحاجة إلى التأوُّل حتى لا يعرف المقصود من التشبيه فيه ببديهة السماع قول كعب الأشقري وقد أوفده المهلّب على الحجاج، فوصف له بنيه، وذكر مكانتهم من الفضل والبأس، فسأله في آخر القصة، قال: فكيف كان بنو المهلّب فيهم؟ قال: «كانوا حماة السّرْح نهاراً فإذا أَلْيَلُوا ففرسان البيات[1]!»، قال: فأيهم كان أنجد؟ قال: «كانوا كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها»!.

فهذا كما ترى ظاهر الأمر في فقره إلى فضل الرفق به والنظر. ألا ترى أنه لا يفهمه حق فهمه إلا من له ذهن ونظر يرتفع به عن طبقة العامة؟.

(١) السرح: المال السائم من الأنعام. أليلوا: دخلوا في الليل. البيات: الهجوم على العدو ليلاً. أي هم يقظون لا يطرقهم طارق إلا كانوا على صهوات خيولهم لملاقاته، وأنهم يتبعون العدو ليلاً فيفجعونه.

وليس كذلك تشبيه الحجة بالشمس، فإنه كالمشترك البيِّن الاشتراك، حتى يستوي في معرفته اللبيب اليقظ والمضعوف المُغَفَّل.

وهكذا تشبيه الألفاظ بما ذكرت قد تجده في كلام العامي، فأما ما كان مذهبه في اللطف مذهب قوله: «هم كالحلقة المفرغة» فلا تراه إلا في الآداب المأثورة عن الفضلاء، وذوي العقول الكاملة.

قال عبد القاهر: «وإذ قد عرفت الفرق بين الضربين فاعلم أن التشبيه عامّ، والتمثيل أخص منه، فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلاً. فأنت تقول في قول قيس بن الخطيم:

وقد لاح في الصبح الثريا لمن رأى
كعنقود مُلاَّحِيَّة حين نَوَّرا[1]

إنه تشبيه حسن، ولا تقول هو تمثيل. وكذلك تقول: ابن المعتز حسن التشبيهات بديعها، لأنك تعني تشبيهه المبصرات بعضها ببعض، وكل ما لا يوجد التشبيه فيه عن طريق التأوُّل.

ومعنى ذلك أن عبد القاهر يرى في

(١) المُلاَّحي: بضم وتشديد اللام وتخفيفها عنب أبيض طويل. ونور الزرع تنويراً: أدرك، ونور التمر: خلق فيه النوى.

التشبيه ما لا يقل جمالاً عن التمثيل، فيرى من بديع المركب الحسي ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة ويكون على وجهين:

أحدهما: أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون، كما في قول الشاعر:

* والشمس كالمرآة في كفِّ الأشلّ *

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة، وما يحصل من الإشراق بسبب تلك الحركة من التموُّج والاضطراب، حتى يُرى الشعاع كأنه يَهُمُّ بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بدا له إلى الانقباض، كأنه يجتمع من الجوانب إلى الوسط، فإن الشمس إذا أحدَّ الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة، وكذلك المرآة إذا كانت في يد الأشلّ.

والوجه الآخر: أن تجرّد هيئة الحركة عن كل وصف غيرها للجسم، فهناك أيضاً لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم إلى جهات مختلفة له. كأَنْ يتحرك بعضه إلى اليمين، وبعضه إلى الشمال وبعضه إلى العلوّ، وبعضه إلى السفل. فحركة الرحا والدولاب والسهم لا تركيب فيها، لاتحاد الحركة «أي لسيرها في اتجاه واحد».

وكلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك أبعاض الجسم إليها أشد كان التركيب في هيئة المتحرك أكثر. ومنه قول الشاعر:

حُفَّتْ بِسَرْوٍ كالقيانِ تلحفتْ
خضر الحرير على قوام معتدلْ

فكأنها والريح جاء يُميلها
تبغي التعانق ثم يمنعها الخجلْ

فإن فيه تفصيلاً دقيقاً، وذلك أنه راعى الحركتين: حركة التهيؤ للدنو والعناق، وحركة الرجوع إلى أصل الافتراق، وأدى ما يكون في الثانية من سرعة زائدة تأدية لطيفة، لأن حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها إلى اعتدالها أسرع لا محالة من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال، وكذلك حركة من يدركه الخجل فيرتدع أسرع من حركة من يهم بالدنو، لأن إزعاج الخوف أقوى أبداً من إزعاج الرجاء.

وكما يقع التركيب في هيئة الحركة قد يقع في هيئة السكون، فمن لطيف ذلك قول أبي الطيب المتنبي في صفة كلب:

يُقْعِي جلوسَ البدوِي المصطلي
بـأربع مجـدولـة لم تجـدلِ[1]

إنما لَطُفَ من حيث كان لكل عضو من الكلب في إقعائه موقع خاص، والمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع.

والمركب العقلي كالمنظر المطمع مع المخبر المؤيس الذي هو عكس ما قدّر في قوله تعالى: ﴿ والذين كفروا أعمالهُم كسراب بقِيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفّاه حسابه ﴾.

ويرى عبد القاهر أن التشبيه الذي هو الأولى أن يسمى (تمثيلاً)، لبعده عن التشبيه الظاهر الصريح، ما تجـده لا يحصل لك إلا من جملة الكلام أو من جملتين أو أكثر. حتى إن التشبيه كلّما كان أوغل في كونه عقلياً محضاً كانت الحاجة إلى الجملة أكثر.

ألا ترى إلى نحو قـوله عـز وجل: ﴿ إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفَها وازّينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأنْ لم تَغْنَ بـالأمس ﴾ كيف كثرت الجمل فيه حتى أنك ترى في هذه الآية عشر جمل إذا فُصِّلت. وهي وإن كانت قد دخل بعضها في بعض حتى كأنها جملة واحدة، فإن ذلك لا يمنع من أن تكون صور الجمل معاً حاصلةً تشير إليها واحدة. ثم إن الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، وإفراد شطر من شطر، حتى إنك لو حذفت منها جملة واحدة من أي موضع كـان أخلَّ ذلـك بالمغـزى من التشبيه.

٧٩٨ - المماثلة

ضرب من التجنيس، وهو أن تكون اللفظة واحدة مع اختلاف المعنى، نحو قـول زيـاد الأعجم، وقيـل الصَّلَتَـان العبدي، يرثي المغيرة بن المهلّب:

فانْعَ المغيرة للمغيرة إذ بـدتْ
شَعْـوَاءُ مُشعَلَةٌ كنبـح النـابـحِ

فـ (المغيرة) الأولى رجل، و (المغيرة) الثانية للفرس وهي الخيل التي تغير. وأنشد سيبويه:

أنيخت فـألقت بلدة فوق بلدةٍ
قليل بها الأصوات إلا بغامُهـا

(١) أي على أربع قوائم وهي يداه ورجلاه، مجدولة أي محكمة الخلق. والجدل المنفي هنا هو جدل الإنسان.

(البلدة) الأولى صدر الناقة، والثانية المكان من الأرض. ومثله أنشد ثعلب:

وثنيةٍ جاوزْتها بثنيةٍ
حرْف يعارضها ثنيٌّ أدهمُ

(الثَّنِيَّة) الأولى عقبة، والثانية ناقة... والثني الأدهم الظلُّ، استعار له هذا الاسم؛ ويروى «حبيب أدهم» ومثله أنشد أبو عمرو بن العلاء:

* عَوْدٌ على عَوْدٍ على عوْدٍ خلقْ *

وقال: الأول «الشيخ»، والثاني «الجمل المسنّ»، والثالث «الطريق القويم» قد ذُلل بكثرة الوطء عليه.. وزعم الحاتمي أن أفضل تجنيس وقع لمحدث قول عبد الله بن طاهر:

وإنيَ للثغر المخيف لكالىءٌ
وللثغر يجري ظلمه لَرَشُوفُ

(العمدة) ١/٢٢١

وقيد البلاغيون (المماثلة) بأن يكون اللفظان المتجانسان الجناس التام من نوع واحد من أنواع الكلمة التي هي اللفظ المفرد المستعمل وأنواعه الاسم والفعل والحرف، وذلك كأن يكونا اسمين معاً، أو يكونا فعلين معاً، أو يكونا حرفين معاً، فيسمى الجناس الحاصل بين اللفظين اللذين هما من نوع واحد (مماثلاً) أخذاً من المماثلة التي هي الاتحاد في النوع جرياً على اصطلاح المتكلمين في المماثلة، والمستحق أن يسمى بالمماثل جرياً على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجناس بينهما، لكن لا حجْر في الاصطلاح.

ثم الجناس الذي في الاسمين إما في الجمعين كقول الشاعر:

حَدَقُ الآجال آجالُ
والهوى للمرء قَتّالُ

فالآجال الأول جمع إجل بكسر الهمزة وهو القطيع من بقر الوحش، والثاني جمع أجل بفتحها، وهو مدُّ العمر. وإما في مفرد وجمع كقوله:

وذي ذمامٍ وفتْ بالعهد ذمته
ولا ذمام له في مذهب العربِ

فالذمام الأول مفرد بمعنى العهد، والثاني جمع ذمة وهي البئر القَليلة الماء. وإما في مفردين نحو قوله تعالى: ﴿ ويوم تقوم الساعة يُقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة ﴾. الأولى القيامة، والثانية الوقت اليسير من ساعات الأيام الدنيوية. وقيل إنه لا جناس في الآية أصلاً، لأن استعمال لفظ الساعة في القيامة مجاز لوقوعها في لحظة، فسميت القيامة ساعةً لملابستها للساعة، واللفظ الحقيقي مع

مجازيه لا يكون من التجنيس، كما لو قيل: رأيت أسداً في الحمام وأسداً في الغابة، وكما لو قلت: ركبت حماراً ورأيت حماراً، تعني بليداً. وقد يقال على تقدير تسليم إنه لا جناس بين اللفظ الحقيقي ومجازيه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية في القيامة.

ومثال المماثل بين الفعلين أن يقال: لمّا قال لديهم قال لهم كذا وكذا.. فالأول من «القيلولة»، والثاني من «القول». ومثاله بين الحرفين أن يقال: قد يجود الكريم وقد يعثر الجواد، فإن قد الأولى للتكثير، والثانية للتقليل، فالمعنى مختلف مع اتفاق اللفظين في نوع الحرفية، وفي جميع ما مرّ.

وانظر (التامّ) وقد سبق في باب التاء.

وانظر (المستوفي) وسيأتي في باب الواو.

٧٩٩ - المماثلة

وهي تماثل ألفاظ الكلام كلها أو بعضها في الزِّنة دون التقفية، كقوله تعالى: ﴿ والسّماءِ والطارق. وما أدراك ما الطارق. النجم الثاقب. إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظ ﴾.

فألفاظ الطارق، والثاقب، وحافظ، متماثلات في الزنة دون التقفية.

٨٠٠ - المُمَاثلة

هي تماثل الألفاظ في المعنى مع اختلاف اللفظ. ومثالها قول أبي تمام:

وقال ذو أمرهِمْ لا مرتعٌ صَدَرٌ
للسّارحين وليسَ الوِرْدُ من كثبِ

الصَّدَر: القريب، والكثب: القريب.

ويكون مثل هذا في الكتاب العزيز: ﴿ إنما أشكو بثّي وحُزْني إلى الله ﴾.. وأمثال ذلك كثيرة[١]..

٨٠١ - المُمَاثلة

عند أبي هلال العسكري، هي أن يريد المتكلم العبارة عن معنى، فيأتي بلفظة موضوعة لمعنى آخر، إلا أنه ينبىء ما أورده عن المعنى الذي أراده، كقولهم: «فلان نقيُّ الثوب» يريدون أنه لا عيب فيه. وليس موضوع نقاء الثوب البراء من العيوب، وإنما استعمل فيه تمثيلاً. وقول امرىء القيس:

ثيابُ بني عوف طهارى نقية
وأوجُهُهمْ عند المشاهدِ غُرّانُ[٢]

---

(١) بديع القرآن ١٠٧.

(٢) غران جمع أغر وهو الأبيض.

وكذلك قولهم: «فلان طاهر الجيب» يريدون أنه ليس بخائن ولا غادر. وقولهم: «فلان طيّب الحُجْزَة» أي: عفيف. قال النابغة:

رِقاقُ النِّعال طيّبٌ حُجُزاتُهمْ
يُحيّوْن بالرَّيحان يومَ السباسبِ[1]

وقال الأصمعي: إذا قالت العرب: الثوب والإزار، فإنهم يريدون البدَن. وأنشد:

ألا أبلغْ أبا حفْصٍ رسُولاً
فِدىً لك من أخي ثقةٍ إزاري

ويقولون: «فلان أوسعُ بني أبيه ثوباً» أي أكثرهم معروفاً، و«فلان غمرُ الرداء» إذا كان كثير المعروف.

وفي القرآن ﴿ولا تكونوا كالتي نقضتْ غزْلَها من بعد قوةٍ أنكاثاً﴾ فمثّل العمل ثم إحباطه بالنقض بعد الفتل.

وقال النبيّ ﷺ: «إياكم وخضراءَ الدِّمَن» أراد المرأة الحسناء في منبت السُّوء، فأتى بغير اللفظ تمثيلاً.

قلتُ: ما مثل به أبو هلال للمماثلة يدخل بعضه في باب الكناية، وبعضه في باب التشبيه، وبعضه في باب التمثيل.

وانظر كلّاً في بابه.

(١) السباسب يوم عيد عند النصارى.

٨٠٢ ـ المُمَثّل

من (التأريخ الشعري). وقد تقدم في باب الهمزة.

٨٠٣ ـ التمثيليّة

تنقسم الاستعارة إلى (مفردة) و(مركبة). والاستعارة المفردة ما أجريت في لفظ واحد، والمركبة ما أجريت في تركيب.

وتسمى الاستعارة في حالة التركيب (الاستعارة التمثيلية)، وهي مجاز لغوي مركب علاقته المشابهة، كقولك لمن يبخسك في ناحيتين: «أحشَفاً وسُوءَ كيلة»؟! فإن الاستعارة هنا لم تجر في لفظ مفرد من ألفاظ العبارة، وإنما أجريت في التركيب كله الذي نقل من المعنى الأول الذي استعمل فيه إلى معنى جديد، والعلاقة بين المعنيين هي المشابهة.

وينبه عبد القاهر إلى ضرورة ملاحظة الفرق بين الاستعارة في المفرد والاستعارة في التركيب، وذلك في قوله:

«واعلم أنك تجد الاسم وقد وقع من نظم الكلام الموقع الذي يقتضي كونه مستعاراً ثم لا يكون مستعاراً. وذلك لأن التشبيه المقصود منوطٌ به مع غيره، وليس

له شبه ينفرد به، لأن الشبه يجيء منتزعاً من مجموع جملة من الكلام، فمن ذلك قول داود بن علي حين خطب فقال: «شكراً شكراً، إنا والله ما خرجنا لنحفر فيكم نهراً، ولا لنبني فيكم قصراً. أظنَّ عدوّ الله أن لن نظفر به؛ أن روخي له في زمامه، حتى عثر في فضل خطامه؟ فالآن عاد الأمر إلى نصابه، وطلعت الشمس من مطلعها، والآن قد أخذ القوس باريها، وعاد النَّبل إلى النَّزَعة، ورجع الأمر إلى مستقرّه، في أهل بيت الرأفة والرحمة»[1].

فقوله: «الآن أخذ القوس باريها» لا يجوز أن يقال فيه: إن القوس مستعار للخلافة، على حدّ استعارة النور والشمس، لأنه لا يتصوّر أن يخرج للخلافة شبه من القوس على الانفراد، وأن يقال «هي قوس» كما يقال «هي نور وشمس». وإنما الشبه مؤلّف بحال الخلافة مع القائم بها، ومن حال القوس مع الذي براها. وهو أن الباري للقوس أعرف بخيرها وشرّها، وأهدى إلى توتيرها وتصريفها، إذ كان العامل لها. فكذلك الكائن على الأوصاف المعتبرة في الإمامة والجامعُ لها يكون أهدى إلى توفية الخلافة، وأعرف بما يحفظ مصارفها من الخلل، وأن يراعي في سياسة الخلق بالأمر والنهي التي هي المقصود منها، ترتيباً ووزناً تقع به الأفعال مواقعها من الصواب، كما أن العارف بالقوس يراعي في تسوية جوانبها، وإقامة وترها، وكيفيّة نزعتها، ووضع السهم الموضع الخاص منها ما يوجب في سهامه أن تصيب الأغراض، وتقرطس[1] في الأهداف، وتقع في المقاتل وتصيب شاكلة الرَّمِيّ[2].

٨٠٤ - المدح في معرض الذم

انظر (تأكيد المدح بما يشبه الذم) في باب الهمزة.

وانظر (الاستثناء) في باب الثاء.

---

(١) الخطام حبل يجعل في عنق البعير ويلقى في خطمه ليقتاد به، والنزعة بالتحريك الرماة بالنبل جمع نازع، وفي الأمثال: «عاد إلى النزعة» أي: عاد إلى أهل الأناة والسياسة. ومنها: «عاد السيف إلى النزعة» أي: رجع الحق إلى أهله.

(١) تقرطس تصيب القرطاس، وهو الهدف.
(٢) انظر (أسرار البلاغة) ٢٢٥ - والشاكلة الخاصرة. والرمي الصيد المرمي، والعرب يقولونها بالتاء «الرمية».

٨٠٥ ـ مزج الشك باليقين

انظر (تجاهل العارف) في باب الجيم.

٨٠٦ ـ التمزيج

وهو أن يمزج المتكلم معاني البديع بفنون الكلام، بشرط أن يكون ذلك في الجملة الواحدة، أو الجمل من النثر، والبيت الواحد من الشعر أو البيوت.

والتمزيج يلتبس بأربعة أبواب من البديع، وهي: التكميل، والافتنان، والتعليق، والإدماج.

والفرق بينهما: أن التمزيج لا يكون إلا بالفنون ومعاني البديع. والمعاني فيه ظاهرة.

وإن كان في الكلام فنّان فلا بدّ أن يظهر أحدهما ويخفى الآخر بخلاف التكميل، فإن التكميل بالفنون ومعاني النفس، لا معاني البديع. ولا بد أن يكون الفنّان فيه إما ظاهرين معاً أو مخفيين معاً. وهنا في التمزيج يظهر أحدهما ويخفى الآخر.

والفرق بين التمزيج والافتنان: أن الافتنان مثل التكميل لا يكونان إلا بالفنون دون المعاني، وأن التكميل يكون فيه الفنان ظاهرين أو مخفيين أبداً. وهما في الافتنان يجوز ظهورهما وخفاء أحدهما.

والفرق بين التمزيج والتعليق: أن الفنين في التعليق يكونان ظاهرين معاً، وأحدهما متعلق بالآخر، يلزم من ثبوته ومن عدمه، بخلاف التمزيج في الإتيان بالمعاني والفنون فيه. ويكون أحد الفنّيْن ممتزجاً بالآخر متحداً به.

والفرق بين التمزيج والإدماج: أن الإدماج لا يكون إلا بالمعاني البديعية دون الفنون.

وقد جاء من هذا الباب في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿قال ربِّ احكم بالحق﴾ فإنّها امتزج فيهما فنّا الأدب والهجاء بمعنى الإرداف والتّتميم. وتولّد من ذلك ما تقدّم ذكره من الأنواع[1].

٨٠٧ ـ المَحْض

من (التجريد) وقد سبق في باب الجيم.

٨٠٨ ـ المَسْخ

في باب (السرقات)، وهو قلب الصورة الحسنة إلى صورة قبيحة، وإحالة

---

(١) انظر (بديع القرآن) ٢٤٧.

المعنى إلى ما دونه، مأخوذاً ذلك من مسخ الآدميين قردة، كقول أبي تمام:

فتىً لا يرى أنَّ الفريصَةَ مقْتلُ
ولكنْ يرى أن العيوبَ مقاتلُ[1]

وقول أبي الطيب المتنبّي:

يرى أنَّ ما بـان منك لضـاربٍ
بـأقْتـلَ ممّـا بَـان منـك لعـائبِ

فهو وإن لم يشوّه المعنى فقد شوّه الصورة. وهذا من أرذل السرقات.

وعلى نحوٍ منه جاء قول عبد السلام ابن رُغْبان:

نحن نُعـزِّيـك ومنـك الهُدى
مستخْـرجٌ والصّبْـر مستقْبـلُ
نقـول بـالعقـل وأنت الـذي
نـأوي إلـيـه، وبـه نعْـقِـلُ
إذا عفا عنك وأوْدَى بنا الدهـ
ـرُ فـذاك المُحسِنُ المجْمـلُ

أخذه أبو الطيب، فقلب أعلاه أسفله، فقال:

إن يكنْ صبر ذي الرَّزيّة فضْلاً
تكنْ الأفضـلَ الأعـزَّ الأجـلّا
أنت يا فوْقَ أن تُعزّى عن الأحـ
ـباب فوق الـذي يُعَزّيـكَ عقْلا
وبـألفاظـك اهتـدى، فـإن عـزّا
ك قـال الـذي قُـلتَ قـبْـلا

(١) الفريصة عرق في العنق.

والبيت الأخير من هذه الأبيات هو الآخر قدَراً وهو المخصوص بالمسخ.

وأمّا قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة فهذا لا يُسمّى سرقة، بل يسمّى (إصلاحاً) و(تهذيباً). فمن ذلك قول أبي الطيب المتنبي:

لو كان ما تعطيهمُ من قبل أنْ
تعـطيهمُ لم يعـرفـوا التّـأميـلا

وقول ابن نباتة السّعدي:

لم يُبقِ جـودك لي شيئاً أؤملُه
تركْتني أصحبُ الدنيا بلا أملِ

وشتان ما بين القولين.

٨٠٩ - المكانيّـة

من علاقات المجاز العقلي. وذلك فيمـا إذا بني الفعل للفـاعـل وأسند للمكان، لمشابهته الفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل لكلٍّ منهما، مثل: جرى النهر، فإن النهر مكان جـرْي الماء، والنهر لا يجري وإنما يجري ما فيه، وهو الماء.

٨١٠ - التّمْكِيـن

التمكين هو (ائتلاف القـافية). من العلماء من سمّاه (التّمكين)، ومنهم من سمّاه (ائتلاف القافية).

وهو أن يمهد الناثر لسجعة فقره، أو الناظم لقافية بيته تمهيداً تأتي به القافية ممكّنة في مكانها، مستقرَّةً في قرارها، غير نافرة ولا قلقة ولا مُسْتدعاة بما ليس له تعلّق بلفظ البيت ومعناه. بحيث إن منشد البيت إذا سكن دون القافية أكملها السامع بطباعه، بدلالةٍ من اللفظ عليها.

وأكثر فواصل القرآن على هذه الصورة. ومن أمثلته في الشعر قول أبي الطيب المتنبي:

يا مَنْ يعزّ علينا أنْ نفارقهم
وِجدانُنا كلَّ شيء بعْدكم عدمُ

وقال ابن أبي الأصبع: لم نسمع لمتقدم شعراً متمكّناً في قافية أشدَّ من تمكين النابغة الذبياني حيث قال:

كالأقحوان غداةَ غِبِّ سمائه
جفّتْ أعاليه وأسفلُه ندِ

زعم الهُمام ولم أذقه بأنه
يُرْوِي بريقته من العطش الصَّدِي

٨١١ - تمكين الخبر

في ذهن السامع، وذلك حين يكون في المبتدأ تشويق إليه. وهو من الأسباب التي يُقدَّم من أجلها المسند إليه، إذا كان في تقديمه ما يوجب تمكّن الخبر في ذهن السّامع، وذلك لاشتماله على وصف يدعو إلى التشوق إلى الخبر. والحاصل بعد الشوق إليه ألذّ وأمكن في النفس. ومن ذلك قول أبي العلاء المعرّي:

والذي حارت البريّة فيه
حيوانٌ مستحدَثٌ من جمادِ

فقوله: «حارت البريّة فيه» مما يدعو إلى الدَّهَش والتشوق إلى الخبر. ومثله قول الشاعر:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمسُ الضُّحَا وأبو إسحاق والقمرُ

قدّم المسند إليه وهو «ثلاثة» لأن فيه ما يشوق النفس إلى الخبر، لاتصاله بما يدعو إلى الاستغراب والعجب، وهو قوله: «تشرق الدنيا ببهجتها»، فإن إشراق الدنيا بأسرها يشوق النفس إلى أن تعرف ذلك الذي جعل العالم أجمع يتألّق ويضيء، فإذا عرفتْ ذلك تمكّن فيها واستقرّ.

٨١٢ - التّمْليح

هو تسمية بعض العلماء (للتّلميح) وقد سبق في باب اللام.

٨١٣ - التّمْليط

هو أن يتساجل الشاعران، فيصنع هذا

قسيماً وهذا قسيماً، ليُنْظر أيهما ينقطع قبل صاحبه.

وفي الحكاية أن امـرأ القيس قال للتّوءم اليشكُري: إن كنت شاعراً كما تقول فملِّطْ أنصاف ما أقول فأجزها. قال: نعم؟ فقال امرؤ القيس:

* أحارِ تَرَى بريْقاً هبّ وَهْناً *

فقال التّوءم:

* كنارِ مجوسَ تستعرُ استعارَا *

فقال امرؤ القيس:

* أرِقْتُ له ونام أبو شُريْحٍ *

فقال التوءم:

* إذا ما قلتُ قد هدأ استطارَا *

ولم يزالاً هكذا يصنع هذا قسيماً وهذا قسيماً إلى آخر الأبيات.

وربّما ملّط الأبيات شعراء جماعة، كما يحكى أن أبا نـواس والعباس بـن الأحنف والحسين بن الضحاك الخليع ومسلم بـن الوليد الصريع خرجوا في مُتنزّهٍ لهم، ومعهم يحيى بن المعلّى، فقام يُصلي بهم، فنسي الحمد وقرأ: ﴿ قل هو الله أحد ﴾ فارتج عليه في نصفها. فقال أبو نواس: أجيزوا:

أكـثـر يـحـيـى غـلـطاً
فـي قُـل هـو الله أحـدْ

فقال العباس:

قـام طـويـلا سـاهـيـاً
حـتـى إذا أعـيـا سـجـدْ

فقال مسلم بن الوليد:

يـزْحـرُ فـي مـحـرابـه
زحـيـر حُـبـلَى بـولـدْ

فقال الخليع:

كـأنـمـا لـسـانـه
شُـدَّ بـحـبـل مـن مـسـدْ

قـال ابن رشيق: وأنشـدني بعض أصحـابنـا هـذه الأبيـات على طـريق الاستملاح لها والاستظراف بها. وقال: هذا الذي يعجز الناس عنه. فقلتُ: فما بال عباس وأبي نواس لم يقولا بعد البيت الأول:

ونـسِـي الـحـمْـدَ فـمـا
مـرَّت لـه عـلـى خَـلَدْ

ولا سيما وقد كـان ذلك حقيقـة، وكذلك جرت الحكايـة. فقال: ولمن البيت؟ فقلتُ: لابن وقته!.

واشتقاق (التّمليط) من أحد شيئين:

أولهما: أن يكون من المـلاطَيْن، وهما جانبا السّنام في مردّ الكتفين.

قال جرير:

ظللْنَ حَوَالَيْ خدْرِ أسماءَ وانْتَحى
بـأسمـاء مَــوَّار المـلاطين أرْوَحُ

فكأن كل قسيم مِلاط أي جانب من البيت. وهما عند ابن السِّكّيت العضدان.

والآخـر: وهو الأجـود: أن يكـون اشتقاقه من الملاط، وهو الطين يُدْخل في البناء، يُمْلَطْ به الحائط ملْطاً، أي يُـدْخِلٍ بين اللَّبِن، حتى يصير شيئاً واحداً.

وأما «المِلط» وهو الذي لا يُبالي ما صنع، و«الأملط» الذي لا شَعر عليه في جسده فليس لاشتقاقه منهما وجْه[1].

٨١٤ ـ مَـنْ

من أدوات الاستفهام. ويطلب بها العارض المشخِّص لذي العلم، أي الأمر الذي يعرض لذي العلم، فيُفيد تشخيصه وتعيّنه. كقولك: مَنْ في الدار؟ فهذا سؤال عن الوصف الذي يعيّن الشخص الكـائن في الـدار من أجــل العلم، فيجــاب: عليٌّ، ونحـوه ممــا يفيــد تشخيصه، وقال السكاكي: يُسأل بِمَنْ عن الجنس من ذوي العلم تقول: من جبـريل؟ أي: أبشـرٌ هـو أم ملك أم جِنّـيٌّ؟.

وفي قول السكاكي إن (مَنْ) للسؤال عن الجنس نظر، فإنه لا يسلّم ورود (مَنْ) في اللغة للسؤال عن الجنس، ولا يسلّم في أنه يصح في جواب: «مَن جبريل»؟ أن يقال «ملك». بل يقال في جوابه: مَلَكٌ من عند الله يأتي بالوحي إلى الأنبياء! مما يفيد تشخصه. وإذن فتكون (مَنْ) لطلب العارض المشخِّص لذي العلم كما مرّ.

٨١٥ ـ التّمنّـي

من أنـواع (الإنشاء الـطلبي). وهو طلب حصول شيء محبوب، بشرط أن يكـون مستحيلاً، أو ممكناً لا يتوقـع حصوله.

فـإن كان متـوقـع الحصـول سُمِّي (ترجِّياً).

فمثال التمني:

ليت الكواكب تدنو لي فأنظمها
عقود مدحٍ فما أرضى لكم كَلِمي

وللتمني أربع صيغ:

واحدة أصلية وهي (ليت). وثلاث غير أصلية، وهي:

١ ـ **هـل**: نحو: ﴿هـل من شفيع﴾ حيث يعلم القائل أنه لا شفيع، لأنه

(١) انظر كتاب (العمدة) ٢/٧٥.

حينئـذ يمتنـع حمله على حـقيـقـة الاستفهام، لحصول الجزم بانتفائه.

٢ ـ **لو**: نحو: ﴿فلو أن لنا كرَّةً فنكونَ من المؤمنين﴾ فإن نصب «نكونَ» قرينة على أن (لو) ليست شرطية على أصلها، إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمارِ «أنْ» كما في هذا المثال.

٣ ـ **لعلَّ**: وهي في الأصل للترجي، ومثلها في التمني:

أسربَ القطا هَلْ من يُعير جناحه
لعلِّي إلى مَنْ قـد هـويتُ أطيـرُ

وتستعمـل هذه الأدوات في التّمني لغرضٍ بلاغي، وهذا الغرض في هل ولعـلّ، هو إبـراز المتمنى في صورة الممكن القريب الحصول لكمال العناية به والتشوق إليه.

والغـرض في (لـو) الإشعـار بعـزّة المتمنى وندرته، لأنّ المتكلم يبرزه في صورة الممنوع، إذ أن (لو) تدل بأصل وضعهـا على امتناع الجـواب لامتنـاع الشرط.

وإذا كان الأمر المحبوب مما يُرجى حصوله كان طلبه ترجّياً، ويعبر فيه بلعلّ نحو قوله تعالى: ﴿لعلَّ الله يُحْدِثُ بعد ذلك أمْراً﴾ وبعسى نحو قول الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه
يـكـون وراءه فـرَجٌ قـريـبُ

وقد تستعمل في الترجّي (ليت) نحو قول أبي الطيب المتنبي:

فيـا ليتَ مـا بيني وبينَ أحبّتي
من البُعد ما بيْني وبين المصائبِ

وذلك لغرض بلاغي هو إبراز المرجوّ في صورة المستحيل مبالغةً في بعد نيله.

قال ابن فارس: إن التمني، قولك: «ودِدْتُك عندنا»، وقول الشاعر:

ودِدْتُ ومـا تُغْني الودادةُ أنّني
بما في ضمير الحاجبيّةِ عَـالمُ

قال قوم: هو من الإخبار، لأن معناه (ليس)، إذا قال القائل: «ليت لي مالاً» فمعناه: ليس لي مال. وآخرون يقولون: لو كان خبراً لجاز تصديق قائله أو تكذيبه، وأهل العربية مختلفون فيه على هذين الوجهين.

قلتُ: أورد ابن فارس المثال الأول: «وددتك عندنا» في المعاني التي يحتملها لفظ الخبر، وهذا المعنى هو (التّمني).

٨١٦ ـ التّمني

من الأغراض البلاغية التي تخرج إليها صيغة الأمر عن معناها الأصلي، نحو قول الشاعر:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلِ
بصُبْحٍ وما الإصبَاحُ منك بـأَمثلِ

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل، فليس ذلك في وسعه، لكنه يتمنى ذلك تخلصاً مما نابه في الليل من تباريح الجوى، ولاستطالته تلك الليلة، كأنه لا طماعية في انجلائها.

٨١٧ - التّمنّي

من الأغراض التي تخرج إليها صيغة النهي عن معناها الأصلي، كقول الشاعر:

فيا ربِّ لا يصدقْ حديثٌ سمعتُه
لقد راعَ قلبي ما جرى في مَسَامِعِي

٨١٨ - مِثْل

يُفْرِد كثير من علماء البلاغة كلمة (مِثْل) ببحث خاص في بعض استعمالاتها البليغة، وعدّها بعضهم فرعاً من فروع (الإرداف) الذي هو (الكناية) عند بعضهم، أو نوع من أنواعها عند بعضهم.

وقالوا إن باب (مثل) باب دقيق الصفة، لطيف المغزى..

وقالوا إن العرب تأتي بـ (مثْل) توكيداً للكلام، وتثبيتاً لأمره.

يقول الرجل إذا نفى عن نفسه القبيح: «مثلي لا يفعل هذا» أي أنا لا أفعله، فهو ينفي ذلك عن مثله، وهو يريد نفيه عن نفسه، قصداً للمبالغة، فيسلك به طريق (الكناية)، لأنه إذا نفاه عمّن يماثله أو يشابهه فقد نفاه عن نفسه لا محالة.

وكذلك أيضاً قولهم «مثلُك إذا سُئِل أعطى» أيْ: أنت كذلك، وهو كثير في الشعر القديم والمولَّد والكلام المنثور.

وسبب توكيد هذه المواضع بِـ (مثْل) أنه يراد أن يجعل من جماعة هذه أوصافهم، تثبيتاً للأمر، وتمكيناً له. لأنه لو كان فيه وحده لقلق منه موضعه، ولم تُرْسَ قدمه فيه. ومثل ذلك قولهم في مدح إنسان: «أنت من القوم الكرام»، أي لك في هذا الأمر سابقة، وأنت حقيق به، ولست دخيلاً فيه.

وقد ورد هذا الباب في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيءٌ وهو السميع البصير﴾ فإن الفرق بين قوله تعالى ﴿لَيْس كمثله شيءٌ﴾ وبين قولك «ليس كالله شيء» هو ما ذكر، وإن كان الله سبحانه وتعالى لا مثل له حتى يكون لمثله مثل.

وإنما ذكر ذلك على طريق (المجاز) قصداً للمبالغة.

باب النون

باب النون

٨١٩ - التنبيه

ذكره العلويّ في (الطراز) وقال إن حاصله أن تطلق كلاماً ثم تردفه بما يؤيده، ويقرر معناه. ومثاله قول من قال:

هو الذئب أو لَلذئب أَوْفَى أمانةً
وما منهما إلّا أذلُ خئونُ

فأطلق قوله: «هو الذئب» للإخبار عنه بالغدر والمكْر، ثم أردفه بقوله: «أو لَلذئب أَوْفَى أمانة» تنبيهاً على قول من يقول وأي أمانة للذئب أَوْفى، فقال مستدركاً مقرّراً للمعنى: «وما منهما إلّا أذل خئون» فالتنبيه إنما كان بقوله: «أو لَلذئب أَوْفَى أمانة» ليستدعي قوله: «وما منهما إلَّا أذل خئون». ومنه قول الآخر:

وقد أعددتُ للحدَثان حصْناً
لَو آنّ المرء تنفعه العُقُولُ

فقوله: «أعددتُ للحدثان حصناً» تنبيه على قول قائل: وهل يمنع من الحدثان حِصْنٌ؟ فتلافاه بقوله: «لو أنّ المرء تنفعه العقول». وقال بعض الشعراء:

إذا ما ظمئْتُ إلى رِيقِها
جعلْتُ المُدامةَ عنها بديلا
وأين المُدامَةُ من ريقها
ولكن أعلّلُ قلباً عليلا

فنبّه بقوله: «وأين المدامة من ريقها» على قول القائل: وهل تكون المدامة بدلاً عن ريقها، فاستدرك عند ذلك بقوله: «ولكن أعلل قلباً عليلا».

ومما هو منسحب في أذيال التنبيه (التّتميم)، وهو أن تأخذ في بيان معنىً فيقَعَ في نفسك أن السامع لم يتصوره على حدّ حقيقته وإيضاح معناه فتعودُ إليه مؤكداً له، فيندرج تحت ما ذكرناه من خاصة التنبيه، وهذا كقول ابن الرومي:

آراؤكم ووجوهكم وسيُوفُكم
في الحادثات إذا دَجَوْن نُجُومُ

منها مَعَالِمُ للهدى ومصابِحٌ
تجلو الدُّجى والأخريات رجُومُ

فقوله: «نجوم» وَرَدَ غَيْر مَشْروح، لأنه لا يفهم منه ما ذكره من التّفصيل في البيت الآخر، فلهذا كان مُبْهماً، فلما شرح تقاسيم النّجوم في البيت الثاني جاء متمّماً له، ومكملاً لمعناه، فلا جرم كان معنى التتميم فيه حاصلاً، وكان فيه التنبيه على ما ذكرناه، فلهذا أوْردناه على أثر التنبيه لما كان قريباً منه وملتصقاً به، فكان أحق بالإيراد على أثره، وبالله التوفيق[1]..

٨٢٠ - التنبيه على الضلال

من الأغراض التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الأصلي، نحو: ﴿فأين تذهبون﴾ فليس القصد الاستفهام عن مذهبهم، بل التنبيه على ضلالهم، وأنهم لا مذهب لهم ينجون به.

٨٢١ - الانتحال

أن يدعي الشاعر شعر غيره وينسبه إلى نفسه على غير سبيل المثل، كما فعل جرير ببيتي المعلوط السّعدي:

إن الذين غدوْا بلبّك غادروا
وشلاً بِعَيْنكَ لا يزال معِينا
غيّضْنَ من عبراتهنَّ وقُلْنَ لِي
ماذا لقِيتَ من الهوى ولَقينا

فإن الرواة مُجمعون على أن البيتين للمعلوط السّعدي، انتحلهما جرير، وانتحل أيضاً قول طفيل الغنوي:

ولما التقى الحيان أُلقيت العَصَا
ومات الهوى لما أصيبتْ مقاتلُه

ولذلك قال الفرزدق:

إن تذكروا كرَمي بلؤم أبيكُمُ
وأوابدي تَتَنَحّلُوا الأشعارَا

وأما قول جرير للفرزدق، وكان يرميه بانتحال شعر أخيه «الأخطل بن غالب»:

ستعلمُ من يكون أبوه قَيناً
ومن كانت قصائده اجتلابا

فإنما وضع جرير «الاجتلاب» مكان «السّرق» و«الانتحال» لضرورة القافية، وهذا رأي العلماء من المحدثين.

أما ابن سلام الجُمحي فينقل عن خلف الأحمر أنه سمع أهل البادية من بني سعد يروون بيت النابغة الذبياني:

تعدو الذئاب على من لا كلاب له
وتتقي مربض المستنفر الحامي

---

(١) انظر (الطراز) ٣/٨٩.

للزبرقان بن بدر. قال ابن سلام: سألت يونس عن هذا البيت فقال هو: للنابغة، أظن الزبرقان استزاده في شعره كالمثل، حين جاء موضعه، لا مجتلباً له. وقد تفعل ذلك العرب لا يريدون به السرقة. وقد قال النابغة الجعدي في كلمة فخربها، وردَّ فيها على القشيري:

فإن يكن حاجب ممّن فخرت به
فلا يكن حاجب عمّاً ولا خالا

هلاّ فخرت بيومي رحرحان[1] وقد
ظنّت هوازن أن العزَّ قد زالا

تلك المكارم لا قعبان[2] من لبن
شِيبا بماء فعادا بعدُ أبْوالا

فإن بنيء عامر يروونه للنابغة الجعدي، ولكن الرواة مجمعون على أن قائله أبو الصلت بن ربيعة الثقفي. فإن ابن سلام جعل ما يأتي من كلام الغير على سبيل المثال ليس اجتلاباً، أي أن الاجتلاب عنده هو السرقة أو الانتحال. فقد ذهب ابن سلام في (الاجتلاب) مذهب جرير في بيته السابق الذي هجا فيه الفرزدق. قال ابن رشيق: ولم أر محدثاً

(١) رحرحان: اسم جبل قرب عكاظ، كان له يوم من أيام العرب.

(٢) القعبان: مثنى القعب، وهو القدح الضخم الذي يروي الرجل.

غيره يقول هذا القول[1]..

٨٢٢ ـ النُّدْبَة

من الأغراض البلاغية التي يخرج بها النداء عن معناه الأصلي ـ وهو طلب الإقبال ـ نحو: وا كبدي! ويا صدري! ووا مؤذي الحيوان! ووا حسين، أو ولداه!

٨٢٣ ـ التّنديد

وهو أن يأتي المتكلم بنادرة حلوة أو نكتة مستظرفة يعرِّض فيها بمن يريد ذمه بأمر. وغالب ما يقع في الهزل، فمنه قول أبي تمام فيمن سرق له شعراً:

مَنْ بنو بَجْدل مَنْ ابن الحُباب
مَنْ بنو تغلبٍ حُداة الكِلابِ

مَنْ طفيل مَنْ عامرٍ أم مَنْ الحا
رث أم من عُيَيْنة بن شهَابِ

إنما الضَّيْغَمُ الهصور أبو الأشـ
ـبال هتّاك كل خيس وغابِ

من عدت خيله على سرح شعري
وهو للجبن راقع في كتابي

يا عذارى الكلام صرتُن من بعـ
ـدي سبايا تُبعْن في الأعرابِ

(١) انظر (طبقات الشعراء) ١/٥٩، و(العمدة) ٢/١٨.

لـو تـرى منـطقي أسيـراً لأصـ
ـبحت أسيـراً ذا عَبرة واكتئـابِ
طـال رغبي إليـك ممـا أقـاسيـ
ـه ورهبي يا ربّ فاحفظ ثيابي

ومن لطيف ما وقع في ذلك قـول شهاب الدين بن الخيمي، يُعرض بنجم الدين بن إسرائيل لما تنازعا في القصيدة المعروفة لابن الخِيْمي، وهي:

* يا مطلباً ليس لي في غيره أَرَبُ *

فقال في قطعة:

هم العريب بنجدٍ مـذ عرفتهم
لم يبقَ لي معهم مالٌ ولا نشَبُ

فمـا ألمّـوا بحيّ أو ألم بهم
إلّا أغاروا على الأبيات وانتهبوا

لم يبق منطقهُ قـولاً يروق لنـا
إلا شكت ظلمة الأشعار والخطبُ

٨٢٤ ـ التندير

وهو أن يأتي المتكلم بنادرة حلوة، أو نكتـة مستظرفـة، وهو يقـع في الجد والهزل. ومن لطيف ما جاء منه في الجد وبديعه قوله تعالى: ﴿ فإذا جاء الخوف رأيتهم ينظرون إليك تدور أعينهم كالذي يُغشى عليه من الموت ﴾ فـانظر إلى مبـالغتـه سبحـانـه وتعـالى في وصف المنافقين بالجبن والخوف، حيث أخبر عنهم بالخبر الصادق أنهم عند الخوف تدور أعينهم حالة الملاحظة كحالة من يُغشى عليـه من الموت، ولـو اقتصر سبحانه ـ وهو أعلم ـ على قوله: ﴿كالذي يغشى عليه من الموت﴾ لكان كافيا في المقصود، ولكنه لم يقف ـ سبحانه ـ عند ذلك حتى زاد شيئاً بقوله: ﴿من الموت﴾؛ إذ حالة المغشي عليه من الموت أشد حالة من غيره، ولو جاء عز وجل في موضع الموت بالخـوف لكان الكـلام بليغاً. والذي جاء به التنزيل أبلغ، وهو مع ذلك خارج مخرج الحق، وجارٍ مجرى الصدق، فإن المنافقين من الجبن والجزع بهذه المثابة، وذلك الذي دعاهم إلى النفاق، فإن كان قوي النفس، شجاع القلب، لا يرضى بالنفاق، بل يُظهر ما يبطنه الخائف، لقلة مبالاته بالموت.

وفي هذا الكلام من التنـديد لمن يتدبره ما يبهرج كل نادرة.

والفـرق بين (التنـديـر) و(التهكم) و(الهزل الذي يراد به الجد) أن التندير ظاهر لفظه جد، وباطنه هزل، بخلاف البابين بالنسبة إلى كلامنا[1]..

---

(١) انظر (بديع القرآن) ٢٨٦.

٨٢٥ - النّوادر

سماها قوم (الإغراب والطرفة) وهي أن يأتي الشاعر بمعنى يُستغرب لقلة استعماله، لا لأنه لم يسمع بمثله. وهذا مما اختاره قدامة بن جعفر دون غيره. ولكن غالب علماء البديع اختاروا غير رأي قدامة في هذا النوع. فإنهم قالوا: لا يكون المعنى غريباً إلّا إذا لم يسمع بمثله.

وأورد ابن أبي الأصبع في كتابه «تحرير التحبير» حداً للنوادر أقرب إليه من اختيار قدامة. قال: وهو أن يعمد الشاعر إلى معنى مشهور ليس بغريب في بابه، فيغرب فيه بزيادة لم تقع لغيره، ليصير بها ذلك المعنى المشهور غريباً، ويتفرد به كل من نطق به. وبيان ذلك أن تشبيه الحسان بالشمس والبدر مبذول معروف، قد ذهبت طلاوته لكثرة ابتذاله.

وكان القاضي الفاضل قد أنفت نفسه من هذا الابتذال، وكثرة تشبيه الحسان بالبدور، فقال:

تـراءى ومـرآة السمـاء صَقِيلَـةٌ
فـأثر فيهـا وجهه صـورة البدرِ

وكذلك فعل أبو تمام، فأتى بنوع أغرب به لم يسمع لمن قبله، حيث قال:

فردَّت علينا الشمس والليل فاحمٌ
بشمس لهم من جانب الخِدْرِ تطلعُ
فـوالله مـا أدري أأحـلام نـائم
ألمّت بنا أم كان في الركب يُوشَعُ

فانظر إلى حذق الشاعر، كيف جاء إلى معنى قد ابتذله الناس حتى ذهبت طلاوته، فتحيل على الإتيان بزيادة يُصور بها ما كان معروفاً غريباً طريفاً.

ومنه قسم يكون الإغراب فيه في المعنى كقول المتنبي:

يُطمع الطّيرَ فيهم طول أكلهِمُ
حتى تكاد على أحيائهم تَقَـعُ

فإنه عمد إلى المعنى المعروف في هذا الفن من كون الطير تقع على القتلى وتتبع الجيوش ثقة بالشبع، فتجاوزه بزيادة المبالغة المستحسنة، لاقترانها بتكاد، فحصل في بيته من الإغراب والطرفة ما لا يحصل لغيره.

ومنه قسم لا يكون الإغراب في معناه ولا ظاهر لفظه، بل في تأويله، وهو الذي إذا حُمل على ظاهره كان الكلام معيباً، وإذا تؤول ردّه التأويل إلى نمط الكلام الفصيح.

قال ابن الأصبع: ولم أظفر في الكتاب العزيز بشيء من أقسام هذا الباب

إلاّ بهذا القسم، فوجدت فيه قوله تعالى: ﴿ حبطتْ أعمالهم فأصبحوا خاسرين ﴾ فإن ظاهر هذه الآية من حيث إنّ لفظة: «أصبحوا» حشو لا فائدة فيه، في حين أنها أفادت معنىً حسناً جليلاً. وفي رأيه أن ظاهر الآية لا عيب فيه، وإن كان قد نقل هذا العيب من غيره، فإن لفظة «أصبحوا» يحتاج الكلام إليها، ومعناه مبني عليها.

٨٢٦ - التّنْديم والتحضيض

سبقا في باب الحاء.

٨٢٧ - النّـداء

من أنواع الإنشاء الطلبي، وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب «أدعو» ملفوظاً به، نحو: يا محمد، أو مقدّراً، نحو: ﴿ يوسف أعرِضْ عن هذا ﴾.

وأدواته ثمان:

يا، والهمزة، وأيْ، وآ، وآي، وأيا، وهيا، ووا.

فالهمزة وأي لنداء القريب، وغيرهما لنداء البعيد.

وقد ينزل البعيد منزلة القريب، فينادى بالهمزة، أو بأيْ، تنبيهاً على أنه حاضر في القلب لا يغيب عنه أبداً، حتى صار كالمشهود الحاضر، كقوله:

أسكّانَ نعمانَ الأراكِ تيقّنُوا
بأنكمُ في ربع قَلبِيَ سُكّانُ

وقد ينزل القريب منزلة البعيد، فينادى بأحد الحروف الموضوعة له، وذلك لاستبعاد الداعي نفسه عن مرتبة المنادى، وإعظامه إياه، فكأن بُعد درجته عنه في الرفعة والعظم بُعد حسّي، كقولنا (يا الله) مع أنه أقرب إلينا من حبل الوريد. أو لانحطاط قدر المنادي وسفول درجته، فكأنه بعيد عن مجلس الحضور، نحو: من أنت يا هذا؟ أو للتنبيه على بلادته، فكأنه بعيد من التنبيه لا يسمع، نحو: تنبّه أيها الغافل.

وقد تستعمل صيغة النداء في غير معناه الأصلي وذلك: كالإغراء: في قولك لمن أقبل يتظلم: يا مظلوم! قصداً إلى إغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى، وليس القصد طلب إقباله، لأن الإقبال حاصل.

والاختصاص: في نحو: «بي أيها الجواد ينجاب الكرب عن المنكوبين»، فقولنا: «أيها الجواد» أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك، ثم جعل مجرداً عن طلب الإقبال، ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه.

والاستغاثة: نحو: «يا الله للمظلومين».

والتعجب: نحو: «يا للفن الجميل».

والتحسر والتوجع: كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا، نحو:

ألا عمْ صباحاً أيها الطللُ البالي
وهل يَعمِن من كان في العُصُر الخالي

أيا منازل سلمى أين سلماكِ؟
من أجل هذا بكيناها بكيناكِ!

والنّدبة: نحو: «وا محمّداه».

٨٢٨ - النّزاهة

وهي فنّ مختص غالباً بالهجاء، وإن وقع نادراً في غيره من الفنون، والنزاهة عبارة عن براءة ألفاظ الهجاء وغيره من الفُحش، حتى يكون الهجاء كما قال فيه أبو عمرو بن العلاء - وقد سئل عن أحسن الهجاء -: هو الذي إذا أنشدته العذراء في خدرها لا يقبح عليها.

ومنها قوله تعالى: ﴿وإذا دُعُوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون، وإن لم يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين. أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون﴾، فإن ألفاظ الذم المخبر عنها في كلام الآية أتت منزهة عما يقع في غير هذا القسم من الفحش في الهجاء. والمرض هنا عبارة عن إبطان الكفر.

ومن النزاهة البديعية في النظم قول أبي تمام:

بني فعيلة ما بالي وبالكمُ
وفي البلاد مناديحٌ ومضطرَبُ

لحاجةٍ لي فيكم ليس يشبهها
إلّا لجاجتكم في أنّكم عربُ

ومن غريب هذا النوع قول معبد بن الحسين بن جبارة لرجل كان يدعو قوماً إلى سماع قينة له، ثم انكشف له بعد هذا أنّهم كانوا ينالون منها القبيح:

ألم أقل لك إن القوم بغيتُهمْ
في ربّة العُود لا في رنّة العودِ

لا تأسفنَّ على الشّاة التي عُقرت
فأنتَ غادرتها في مسرح السِّيدِ

فانظر إلى مصاحبة هذه المعاني ونزاهة ألفاظها عن الفحش.

٨٢٩ - نِسْبَة الشّيْءِ إلى مَا ليس له

من عيوب المعاني عند قدامة. وقد مثل لها بقول خالد بن صفوان:

فإنْ صُورةٌ راقتْك فاخبر فربّما
أمرَّ مذاقُ العودِ والعُود أخضَرُ

فهذا الشاعر بقوله: «ربما أمرَّ مذاق العود والعود أخضر» كأنه يومىء إلى أنّ سبيل العود الأخضر في الأكثر أن يكون عذباً أو غير مُر، وهذا ليس بواجب، لأنّه ليس العود الأخضر بطعم من الطعوم أولى منه بالآخر[1].

٨٣٠ - المناسبة

المناسبة على ضربين: مناسبة في المعاني، ومناسبة في الألفاظ.

فالمناسبة المعنوية: هي أن يبتدىء المتكلم بمعنىً ثم يتمّم كلامه بما يناسبه معنى دون لفظ. وهذا النوع كثير في الكتاب العزيز. فمنه قوله تعالى: ﴿أو لم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم إنّ في ذلك لآياتٍ أفلا يسمعون. أو لم يروا أنا نسوق الماء إلى الأرض الجرُز فنخرج به زرعاً تأكل منه أنعامهم وأنفسهم أفلا يبصرون﴾، فانظر إلى قوله سبحانه وتعالى في صدر الآية التي هي للموعظة: ﴿أو لم يَهْدِ لهم﴾ ولم يقل: أو لم يروا، لأن الموعظة سمعية. وقد قال

(١) انظر (نقد الشعر) ١٣٤.

بعدها: ﴿أفلا يسمعون﴾؟ وانظر كيف قال في صدر الآية التي موعظتها مرئية ﴿أو لم يروا﴾؟ وقال بعد الموعظة البصرية: ﴿أفلا يبصرون؟﴾.

ومما يذكر أن أخاً لقاضي القضاة علاء الدين الحنفي نظم قصيدة في المدح، وعرضها قبل إنشاده للمدح على أخيه، فانتهى منها في المديح إلى بيت يقول فيه:

خبير بتدبير الأمور فمنْ يرى
سوى ما يراه فهو في هذه أعمى

فقال له قاضي القضاة: يجب أن تقول لأجل المناسبة المعنوية «بصير» موضع «خبير». وقد عدّوا من محاسن الأمثلة المعنوية قول أبي الطيب المتنبي:

على سابحٍ موجُ المنايا بنحره
غَداةَ كأنّ النّبل في صدره وَبْل

وقال ابن رشيق القيرواني في المدح:

أَصَحُّ وأقوى ما رويناه في النّدى
من الخبر المأثور منذ قديمِ
أحاديث ترويها السّيُول عن الحيا
عن البحر عن جود الأمير تميمِ

قال ابن أبي الأصبع: هذا أحسن شعر سمعته في المناسبة المعنوية، فإنه وفّى

المناسبة حقّها، وناسب في البيت الأول بين الصحة والقوة، والرواية والخبر المأثور. وناسب في البيت الثاني بين الأحاديث والرواية والعنعنة.

وأما **المناسبة اللفظية**، وهي دون رتبة المعنوية، فهي الإتيان بكلمات متّزنات، وهي على ضربين: تامة، وغير تامة.

فالتّامة: أن تكون الكلمات مع الاتزان مقفّاة نحو قوله تعالى: ﴿ نٓ، والقلم وما يسطرون، ما أنت بنعمة ربك بمجنون، وإن لك لأجراً غير ممنون ﴾. وفي السنّة الشريفة قول النبي ﷺ مما كان يُرْقي به الحَسَن والحسين عليهما السلام: «أعيذكما بكلمات الله التّامة، من كل شيطان وهامّة، ومن كل عين لامّة». ولم يقل عليه السلام «ملمّة» وهي القياس لمكان المناسبة اللفظية.

والناقصة: تكون موزونة غير مقفاة. ومن أمثلة المناسبتين الناقصة والتامة معاً قول أبي تمام:

مَهَا الوَحْش إلاّ أن هَاتَا أوانِسٌ
قَنَا الخطِّ إلاّ أن تلكَ ذَوَابِلُ

فناسب بين «مها» و «قنا» مناسبة تامة، وبين «الوحش» و «الخط» و «أوانس» و «ذوابل» مناسبة غير تامة.

٨٣١ - المناسبة

أحد قسمي (تجانس البلاغة) عند أبي الحسن علي بن عيسى الرماني.

وانظر (تجانس البلاغة) وقد سبق في باب الجيم.

وانظر (المزاوجة) وقد سبقت في باب الزاي.

٨٣٢ - النّسخ

من السرقات. وهو أخذ اللفظ والمعنى برمّته من غير زيادة عليه، مأخوذاً ذلك من نسخ الكتاب. وهو ضربان:

الأول: يسمّى (وقوع الحافر على الحافر) كقول امرىء القيس:

وقُوفاً بها صحبي عليَّ مَطِيّهمْ
يقُولُون لا تهلِكْ أسىً وتجمّلِ

وقول طرفة:

وقوفاً بها صحبي عليّ مَطِيّهُمْ
يقولون لا تهْلِكْ أسىً وتجلّدِ

ومنه ما ورد فيه الشاعران مورد امرىء القيس وطرفة في تخالفهما في لفظة واحدة، كقول الفرزدق:

أتعدلُ أحساباً لئاماً حُماتُها
بأحسابنا؟ إنِّي إلى اللهِ راجعُ

وكقول جرير:

أتعدِلُ أحْسَاباً كراماً حُماتُها
بأحسابكم؟ إنِّي إلى الله راجعُ

ومنه ما تساويا فيه لفظاً بلفظ، كقول الفرزدق:

وغُرٌّ قد وسَقْتُ مشمَّراتٍ
طوالِعَ لا تُطيق لها جوابا
بكلِّ ثنيَّةٍ وبكلِّ ثَغْرٍ
غرائبُهنَّ تنتسب انتسابا
بلغْنَ الشَّمْس حين تكون شرقاً
ومسقط رأسها من حيث غابا

وكذلك قال جرير من غير أن يزيد.

ويقال إن الفرزدق وجريراً كانا ينطقان في بعض الأحوال عن ضمير واحد، وهذا مستبعد فإن ظاهر الأمر يدل على خلافه، والباطن لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى. وإلا فإذا رأينا شاعراً متقدّم الزمان قد قال قولاً، ثم سمعناه من شاعر أتى بعده علمنا بشهادة الحال أنه أخذه منه. وهبْ الخواطر تتّفق في استخراج المعاني الظاهرة المتداولة، فكيف تتفق الألسنة أيضاً في صوغها الألفاظ؟

وقد كان ابن الأثير يستحسن من شعر أبي نواس قوله من قصيدته التي أولها: «دعْ عنك لومي فإن اللّوم إغراءُ»:

دارتْ على فتية ذلَّ الزمانُ لهمْ
فما يصيبهمُ إلا بما شاءُوا

ويعدّه من عالي الشعر، ثم وقف في كتاب الأغاني على هذا البيت في أصْوَات مَعْبد، وهو:

لَهفِي على فتيَةٍ ذلَّ الزمان لهمْ
فما أصابهمُ إلا بما شاءُوا

الثاني: وهو الذي يؤخذ فيه المعنى وأكثر اللفظ، كقول بعض المتقدمين يمدح معبداً صاحب الغناء:

أجاد طويسٌ والسُّريجِيُّ بعده
وما قصباتُ السَّبْق إلاَّ لمعْبدِ

ثم قال أبو تمام:

محاسنُ أصناف المغنين جمّةٌ
وما قصباتُ السّبق إلاّ لمعْبدِ

من قصيدته التي أولها: «غدتْ تستجير الدّمع خوفَ نوى غِد» فقال:

وقائع أصل النّصر فيها وفرْعُه
إذا عُدّدَ الإحسانُ أو لم يُعدَّدِ
فمهما تكنْ من وقفةٍ بعدُ لا تكنْ
سوى حسنٍ ممّا فعلتَ مردَّدِ
محاسنُ أصناف المغنين جمّة
وما قصبات السّبق إلاّ لمعْبدِ

٨٣٣ ـ الإنشاءُ

هو كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب لذاته. وذلك لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به واقع خارجيّ يطابقه أو لا يطابقه. وذلك نحو قول بعض الحكماء لابنه: يا بني تعلّمْ حُسْن الاستماع كما تتعلم حسن الحديث. وكقول عبد الله بن عباس يوصي رجلاً: لا تتكلّم بما لا يعنيك، ودع الكلام في كثير مما يعنيك، حتى تجد له موضعاً.

وكقول المتنبي:

لا تلقَ دَهْرك إلا غير مكترثٍ
ما دام يصحَب فيه رُوحَك البدنُ

ونحو: نم مبكراً واستيقظ مبكّراً. ونحو: لا تؤخر عمل يومك إلى غدك.

ففي المثال الأول نداء وأمر، وفي المثال الثاني نهي وأمر، وفي المثال الثالث نهي، وفي المثال الرابع أمر، وفي المثال الأخير نهي. وأنت لا تستطيع أن تقول لمن ينادي شخصاً ويأمره أو ينهاه: إنك صادق أو كاذب لأنه لا يُعلمنا بحصول شيء أو عدم حصوله، وليس لمدلول لفظه قبل النطق به واقع خارجيّ يمكن أن يقارن به، فإن طابقه قيل: إنه صادق، أو خالفه قيل: إنه كاذب. إن من ينادي أو يأمر أو ينهى ليس لندائه أو أمره أو نهيه وجود خارجي قبل حصول النداء أو الأمر أو النهي، فكيف يحتمل كلامه الصدق أو الكذب. وذلك لا يكون إلا بمطابقته الواقع أو عدم المطابقة. وفي مثل هذه الأساليب لا واقع تعرض عليه مدلولاتها وتقارن به؟

وعدم احتمال الأسلوب الإنشائي للصدق والكذب إنما هو بالنظر إلى ذات الأسلوب بغض النظر عما يستلزمه، وإلا فإنه يستلزم خبراً يحتمل الصدق والكذب. فقول القائل: «يا بني تعلّم» مثلاً يستلزم خبراً هو: أنا طالب منك التعلّم، وقول القائل: «لا تتكلم» يستلزم خبراً هوَ: أنا طالب منك عدم التكلم... وهكذا.

ولكن ما تستلزمه الصيغة الإنشائية من الخبر ليس مقصوداً، ولا منظوراً إليه. إنما المقصود والمنظور إليه هو ذات الصيغة الإنشائية. وبذلك يكون عدم احتمال الإنشاء للصدق والكذب إنما هو بالنظر إلى ذات الإنشاء.

وينقسم الإنشاء قسمين: طلبيّ، وغير طلبيّ. وقد تقدّما في بابي الطاء والغين.

٨٣٤ - النَّشْرُ

انظر (الطّيّ والنّشْر) وقد تقدم في باب الطاء.

٨٣٥ - النُّصْبَةُ

من أصناف الدلالات عند الجاحظ. والنُّصبة هي الحال الدّالة التي تقوم مقام أصناف الدلالات.

قال: وأما (النّصبة) فهي الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد. وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض، وفي كل صامت وناطق، وجامد ونامٍ، ومقيم وظاعنٍ، وزائدٍ وناقصٍ.

فالدلالة في الموات الجامد كالدلالة في الحيوان الناطق. فالصامت ناطق من جهة الدلالة، والعَجْماءُ مُعْربة من جهة البرهان. ولذلك قال الأول: «سلْ الأرض فقل: من شقَّ أنهاركِ، وغرس أشجاركِ، وجنى ثماركِ، فإن لم تُجبْك حِواراً، أجابتْك اعتباراً»!.

وقال بعض الخطباء: «أشهد أن السّموات والأرض آيات دالّاتٌ، وشواهد قائمات، كلٌّ يؤدي عنك الحجّة، ويشهد لك بالرّبُوبية، موسومة بآيات قدرتك، ومعالم تدبيرك، التي تجلّيْت بها لخلقك، فأوصلْتَ إلى القلوب من معرفتك ما آنسها من وحشة الفكر ورجم الظنون. فهي على اعترافها لك، وافتقارها إليك، شاهدة بأنّك لا تحيط بك الصفات، ولا تحدّك الأوهام، وأن حظّ الفكر فيك، الاعتراف لك».

وقال خطيب من الخطباء حين قام على سرير الإسكندر وهو ميّت: الإسكندر كان أمس أنطقَ منه اليوم، وهو اليوم أوعظُ منه أمس!.

ومتى دلّ الشيء على معنى فقد أخبر عنه، وإن كان صامتاً، وأشار إليه، وإن كان ساكتاً. وهذا القول شائع في جميع اللغات، ومتّفقٌ عليه مع إفراط الاختلافات.

وقال عنترةٌ بن شدّاد العبسيّ، وجعل نعيب الغراب خبراً للزاجر:

حَرِقُ الجناح كأنّ لِحْيَيْ رأسِهِ
جلمانِ بالأخبار هشٌّ مُولَعُ

الحرق: الأسود. شبه لحييه بالجلمين، لأن الغراب يُخبّر بالفُرقة والغُربة، ويقطع كما يقطع الجلمان. وأنشدني أبو الرّديني العُكلي، في تنسّم الريح واستنشائه واسترواحه:

يسْتخبرُ الريحَ إذا لم يسْمعِ
بمثلِ مقراعِ الصَّفا الموقَعِ

المقراع: الفأس التي يكسر بها

الصخر، والموقَع: المحدّد. يقال: وقّعت الحديدة إذا حدّدتُها. وقال آخر، وهو الرّاعي:

إن السّماء وإن الريحَ شاهدةٌ
والأرض تشهدُ والأيام والبَلَدُ
لقد جزيتُ بني بذْرٍ ببغيهمُ
يوم الهباءة يوماً ما له قَوَدُ

وقال نُصيب في هذا المعنى، يمدح سليمان بن عبد الملك:

أقولُ لركب صادرين لقيتُهُمْ
قَفا ذاتِ أوشالٍ ومولاك قاربُ
قِفُوا خبِّرُونا عن سليمانَ إنني
لمعروفه من أهلِ وَدَّانَ طالبُ
فعاجوا فأثنوا بالّذِي أنْتَ أهْلُهُ
ولو سكتُوا أثنتْ عليك الحقائبُ

وهذا كثير جداً[1]...

قلتُ: وبيان (النُّصْبة) عند الجاحظ هو بيان (الاعتبار) عند ابن وهب.

وانظر (الدلالة) في باب الدال.

وانظر (الاعتبار) في باب العين.

وانظر (الاعتقاد) في باب العين أيضاً.

٨٣٦ ـ الإنْصافُ

من بعض مقاصد (التّعريض). وقد سبق في باب العين.

(١) انظر (البيان والتبيّن) ١/٨٣.

٨٣٧ ـ النَّظرُ والمُلاحَظَةُ

في باب الأخذ أن يتساوى المعنيان دون اللفظ، مع خفاء الأخذ.

وانظر (الملاحظة) في باب اللام.

وانظر (الإلمام) في باب اللام أيضاً.

٨٣٨ ـ التّنْظير

وهو أن ينظر الإنسان بين كلامين إما متفقين في المعاني وإما مختلفين فيها، لظهر الأفضل منهما.

مثال الأول:

يا بدر والأمثال يضـ
ـربها لذي اللبّ الحكيمُ
دمْ للخليل بودِّه
ما خير ودٍّ لا يدومُ
واعرف لجارك حقّه
والحق يعرفه الكريمُ
واعلم بأن الضيف يو
ماً سوف يحمد أو يلومُ

فانظر بين هذه الوصايا وبين قوله تعالى: ﴿وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنُب والصاحب بالجنْب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم﴾، وما جمعت هذه الآية من الوصايا، وما حصل في نظمها

من (صحة التقسيم)، لاستيفائها جميع أقسام مَنْ تجب الوصية به والإحسان إليه، و (الإيجاز والمساواة) لكون لفظها طبق معناه، و(التهذيب) لما وقع فيها من حُسْن التّرتيب، إذ بدأ سبحانه بذي القُربى، وعطف عليهم اليتامى، لما يجب مِنْ تقديمهم على المساكين، وأفرده بالذكر بعد دخوله في عموم المساكين لينبه على العناية به، وعطف عليه الجار الجنُب، أي الصاحب، وقدمه على الصاحب المجاور في السفر والحضر، وعطف على ذلك ابن السبيل، وختم الوصية بحسْن الملكة.

ومثل ذلك أيضاً قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قل تعالوا أتلُ ما حرّم ربكم عليكم ألاّ تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً ﴾ إلى آخر الوصايا.

ومثال الثاني ما اقتصه الأعشى من قصة السموءَل في وفائه بأدراع امرىء القيس التي أودعه إيّاها عند دخوله بلاد الروم، وقصد الحارث الأعرج الغسّاني صاحب الشام السموءَل، ومحاصرته له في حصنه المعروف بالأبلق الفرد، وقتله لولد السموءَل، وهو مشرف ينظر، ولم يسلم الأدراع، ولم تزل عنده حتى سلّمها لورثة امرىء القيس في قصيدته الرائية المشهورة، وذلك قوله في القصيدة يخاطب النعمان بن المنذر:

كن كالسموءَل إذ طاف الهُمام به
في جحفلٍ كسواد الليل جرّارِ

بالأبلق الفرد من تيماءَ منزلُه
حصْنٌ حصينٌ وجارٌ غير غدارِ

إذ سامه خُطّتيْ خسف فقال له
مهما تقلْه فإني سامع حارِ

فقال غدر وثُكل أنت بينهما
فاختر فما فيهما حظ لمختارِ

فشكَّ غير طويلٍ ثم قال له
اقتلْ أسيرَك إني مانعٌ جاري

إنّا له خَلَفٌ إن كنت قاتله
وإن قتلتَ كريماً غير عُوَّارِ

مالاً كثيراً وعرضاً غير ذي دَنَس
وإخوةً مثله ليسُوا بأشرارِ

جروا على أدب مني بلا نزق
ولا إذا شمّرت حرب بأغمارِ

وسوف يخلفه إن كنت قاتله
ربٌّ كريمٌ وبيضٌ ذاتُ أطهارِ

لا سرّهن لدينا ضائع هدراً
وكاتماتُ إذا استُودِعْن أسراري

فقال تقدمةً إذ قام يقتله
أشرف سموءَل فانظر للدم الجاري

أأقتل ابنك صبراً أو تجيء بها
طوعاً، فأنكر هذا أي إنكارِ

فشك أوداجه والصدر في مضض
عليه منطوياً كاللذع بالنارِ

واختار أدْراعَهُ كيلا يُسبَّ بها
ولم يكن عهده فيها بختّارِ
وقال لا تشتري عاراً بمكرمة
فاختار تكرمة الدنيا على العارِ
والصبر منه قديماً شيمة خلقٌ
وزنده في الوفاء الثاقب الواري

هذه القصيدة أجمع العلماء البصراء بنقد الكلام على تقديمها في هذا الباب على جميع الأشعار التي اقتُصت فيها القصص، وتضمنت الأخبار، وإذا نظرت بينها وبين قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿ ورفع أبويه على العرش وخرّوا له سُجّداً وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبلُ قد جعلها ربي حقًّا وقد أحسن بي إذ أخرجني من السّجن وجاء بكم من البدو من بعد أن نزغ الشيطان بيني وبين إخوتي إن ربي لطيف لما يشاء ﴾، رأيت تفاوت ما بين الكلامين وأدركت الفرق ما بين البلاغتين، وكذلك اقتصاصه سبحانه قصة الطوفان مستقصاة بجميع ما اتفق فيها من قوله تعالى: ﴿ وقيل يا أرض ابلعي ماءك[1] ﴾....

٨٣٩ ـ تنافر الأضداد

أطلق على طباق أبي تمام لقب (تنافر الأضداد). وقيل في سبب ذلك أن

(١) انظر (بديع القرآن) ٢٤١.

أبا تمام لم يكتف بالتقابل اللفظي الساذج، بل بالغ فيه وأبعد، وحمله الأفكار العقلية البعيدة الغور.

٨٤٠ ـ تَنَافُر الحروف

هو وصف في الكلمة يُخِلُّ بفصاحتها لأنه يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها، نحو كلمة: «مستشزرات» في قول امرىء القيس:

غدائرها مستشزراتٌ إلى العلا
تضِلُّ العقاصُ في مثنّىً ومرسَلِ[1]

فهي كلمة غير فصيحة لتنافر حروفها. وضابط ذلك أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلاً متعسّر النطق فهو متنافر، سواء أكان ذلك من قرب مخارج الحروف أم من بُعدها أم من غير ذلك، ومنشأ الثقل في «مستشزرات» اجتماع التاء والشين والزاي، ولو جُعل مكان الزاي راء كما في مثل «مستشرف» لزال الثقل.

وقد يكون الثقل من قرب مخارج الحروف في الكلمة، ويرى صاحب هذا

(١) الغدائر: جمع غديرة وهي الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر، مستشزرات: مرتفعات أو مرفوعات، العقاص: جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر، والمثنى: المفتول، المرسل: المتروك بدون أن يضفر.

القول أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة، كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيّاً.

واللفظة الفصيحة عنده هي التي تتألف من حروف متباعدة المخارج، وذلك أن الحروف التي هي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة، ولهذا كان البياض مع السّواد أحسن منه مع الصفرة، لقرب ما بينه وبين الأصفر، وبُعد ما بينه وبين الأسود. وإذا كان موجوداً على هذه الصفة لا يحسُن النزاع فيه، كانت العلة في حُسْن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هي العلة في حُسْن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة.

والحق أن المرجع في تنافر الحروف إلى الذوق السليم وحده.

٨٤١ ـ تَنافُر الكلمات

مما يُخل بفصاحة الكلام، وذلك أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كلٌ منها فصيحاً، ويكون الثّقل شديداً متناهياً كما في قول الشاعر:

وقبْـرُ حـربٍ بمكـانٍ قَفْـر
وليسَ قُربَ قبْـرِ حـرْبٍ قَبْرُ

قيل: إن هذا البيت لا يتهيأ لأحد أن يُنشده ثلاث مرات متتاليات دون أن يتتعتع، لأن اجتماع كلماته، وقرب مخارج حروفها، يُحدثان ثقلاً ظاهراً، مع أن كل كلمة منه لو أخذت وحدها ما كانت مستكرهة ولا ثقيلة.

وقد يكون التنافر خفيفاً كما في قول أبي تمام:

كريمٌ متى أمْدحْهُ أمْدَحْهُ والورى
معي وإذا ما لُمتهُ لُمتـهُ وحدِي

فقد كرر لفظ «أمدحه» المشتمل على الحاء والهاء، وهما من حروف الحلق، وهذا منشأ الثقل، لا مجرد الجمع بين الحاء والهاء.

٨٤٢ ـ نَفْي الشّيْءِ بإيجَابـه

هو أن يثبت المتكلم شيئاً في ظاهر كلامه وينفي ما هو من سببه مجازاً والمنفي في باطن الكلام حقيقة هو الذي أثبته، كقوله تعالى: ﴿ ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع ﴾ فإن ظاهر هذا الكلام نفي الذي يطاع من الشفعاء، والمراد نفي الشفيع مطلقاً، وكقوله

تعالى: ﴿ لا يسألون الناس إلحافاً ﴾ فإن ظاهر الكلام نفي الإلحاف في المسألة، والباطن نفي المسألة بتة، وعليه إجماع المفسرين.

وذكر ابن أبي الأصبع في كتابه المسمى بـ «تحرير التحبير» أنه منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما. وهذا هو الحد الذي قرره ابن رشيق في «العمدة» فإنه قال: نفي الشيء بإيجابه إذا تأملته وجدت باطنَهُ نفياً وظاهرَهُ إيجاباً، واستشهد عليه بقول زهير:

بأرض خلاءٍ لا يُسدُّ وصيدُها
علَيَّ ومعروفي بها غير منكَرِ

فأثبت لها في الظاهر وصيداً، ومراده في الباطن أن ليس لها وصيد فيسدّ. وألطف ما يُرْوَى من شواهد هذا النوع، أعني نفي الشيء بإيجابه، قول مسلم بن الوليد:

لا يعبقَ الطيب خدّيه ومفرقه
ولا يمسّحُ عينيه من الكُحُلِ

فإن ظاهر الكلام نفي عبق الطيب ومسح الكحل، والمراد نفي الطيب والكحل مطلقاً.

ومثله قول أبي الطيب:

أفدي ظباءَ فلاةٍ ما عَرفْن بها
مضغ الكلام ولا صبغ الحواجيب

ولا برزن من الحمّام مائلة
أوراكهن صقيلات العراقيبِ

فظاهر الكلام عدم بروزهن من الحمام على تلك الهيئات، والمراد في باطن الكلام عدم الحمام مطلقاً فإنهنّ عربيات كظباء الفلاة، ولهذا قال ذو الرمّة:

بالله يا ظَبْياتِ القَاعِ قُلْن لنا
لَيْلايَ مِنكُن أَمْ لَيْلى من البَشرِ

والقصد أن حسنهن لم يفتقر إلى تصنّع، ولا إلى تطرية بدخول الحمام.

٨٤٣ - النفي المتضمّنُ للإثبات

تقول العرب: «ليس بحلوٍ ولا حامضٍ» يريدون أنه قد جمع من ذا وذا.

وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: ﴿ لا شرْقية ولا غَربية ﴾ قال أبو عبيدة: لا بشرقية تضحى للشمس ولا تصيب ظلاً، ولا بغربية في الظلّ ولا يصيبها الشرق، ولكنها شرقية وغربية، يصيبها الشرق والغرب، وهو خير الشجر والنبات.

وانظر (مجاز القرآن) لأبي عبيدة ٢/٦٦.

وانظر (الصاحبي) لابن فارس ٤٥٥.

٨٤٤ - النّاقص

من الجناس غير التّام، وهو أن يختلف اللفظان المتجانسان في أعداد الحروف، بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائد أو أكثر إذا أسقط ذلك الحرف الزائد حصل الجناس التام، وسمّي هذا الجناس ناقصاً لنقصان أحد اللفظين عن الآخر.

وذلك الاختلاف إما بحرف واحد في الأول، مثل قوله تعالى: ﴿ والتَفّت الساق بالساق إلى ربّك يومئذٍ المسَاقُ ﴾ فالميم في «المساق» زيد أوّلاً، والباقي مجانس لمجموع المقابل.

أو يكون بزيادة الحرف الواحد في الوسط، نحو: جَدّي جَهْدي، بفتح الجيم فيهما مع زيادة الهاء وسطاً في الثاني، والباقي بعد إسقاطها مجانس جناساً تاماً للمقابل، إذ لا عبرة بتشديد الدال لأن المشدّد في هذا الباب مثل المخفف، كما سبق في (المحرَّف)، والجد بفتح الجيم الغنى والحظ، والجهد المشقة والتعب.

أو يكون بزيادة حرف في الآخر، كقول أبي تمام:

يمدّون من أيْدٍ عواصٍ عواصِم
تصُولُ بأسيافٍ قواضٍ قواضِبِ

فعواصٍ وعواصم متساويان إلا في زيادة الميم آخراً في الثاني، وكذا قواض وقواضب متساويان إلا في زيادة الباء آخراً، ولا عبرة بالتنوين في «عواصٍ» و«قواضٍ» لأنه في حكم الانفصال، أو بصدد الزوال في الوقف والإضافة.

وكقول البحتري:

لئن صدفتْ عنّا فرُبّتَ أنْفُسٍ
صَوَادٍ إلى تلك الوجوه الصوادِفِ

ومنه ما كتب به بعض ملوك المغرب إلى صاحب له يدعوه إلى مجلس أنس:

أيها الصاحبُ الذي فارقَتْ عيـ
ـني ونفسي منه السّنا والسّناءَ
نحن في المجلس الذي يهبُ الرّا
حة والمسمعَ الغِنَى والغِنَاءَ
نتعاطى التي تُنْسِي من اللّـ
ـذّةِ والرّقّة الهوى والهواءَ
فَأتِهِ تُلْفِ راحةً ومحيّاً
قد أعَدّا لك الحيَا والحياءَ

وربما سُمي هذا القسم الذي تكون الزيادة فيه في الآخر (المطرّف)، ووجه حسنه أنّك تتوهم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة كالميم من عواصم أنها هي التي مضتْ، وإنما أتى بها للتوكيد حتى إذا تمكّن آخرها ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهّم، وفي هذا حصول الفائدة.

والوجه الثاني أن يختلف المتجانسان بزيادة أكثر من حرف واحد في أحدهما. وذلك كقول الخنساء:

إن البكاء هو الشفا
ءُ من الجوى بين الجوانِحْ

فقد نقص في الأول عن الثاني حرفان. وربّما سمّي ما نقص عن مجانسه بأكثر من حرف (المذيّل).

وأول من ذكر (التجنيس الناقص) القاضي الجرجاني في الوساطة، قال: والتجنيس الناقص كقول الأخنس بن شهاب:

وحامي لواءٍ قد قتلنا وحاملٍ
لواءً مَنَعْنا والسيوفُ شوارعُ

فجانس بحامي وحامل، والحروف الأصلية في كل واحد منهما تنقص عن الآخر، ومثله قول أبي تمام:

يمدّون من أيْدٍ عواصٍ عواصم
تصولُ بأسيافٍ قواضٍ قواضِبِ

فأما قوله:

خلّفْتَ بالأفق الغربيِّ لي سكَناً
قد كان عيشي به حُلْواً بحُلْوانِ

فهو من الأول (التجنيس المستوفى)، لأن الألف والنون في (حلوان) زائدتان.

وانظر (المحرَّف) وقد سبق في باب الحاء.

وانظر (اللاحق) وقد سبق في باب اللام.

وانظر (غير التام) وقد سبق في باب الغين.

٨٤٥ - الناقص

من (الترصيع)، وهو أن يكون أحد ألفاظ الفصل الأول مخالفاً لما يقابله من الفصل الثاني..

(المثل السائر ١/٣٦٢)

وقال العلوي: هو أن يختلف الوزن، وتستوي الأعجاز..

(الطراز ٢/٣٧٥)

ويمثل ابن الأثير لهذا النوع من الترصيع بقول ذي الرمّة:

كحلاءُ في بَرَجٍ صفراءُ في دَعَجٍ
كأنّها فضّةٌ قد مسَّها ذهبُ[١]

قال ابن الأثير: وصدر هذا البيت مرصّع، وعجزه خالٍ من الترصيع.

---

(١) الكحلاء: الشديدة سواد العين أو التي كأنها مكحولة ولم تكحل، والبرج: محركة أن يكون بياض العين محدقاً بالسواد كلّه، والدعج: محركة سواد العين مع سعتها.

وانظر (الترصيع) وقد سبق في باب الراء.

وانظر (الكامل) وقد سبق في باب الكاف.

٨٤٦ - الناقص

من (التصريع)، أن يكون المصراع الأول غير مستقل بنفسه، ولا يفهم معناه إلا بالثاني.. كقول المتنبي:

مغاني الشِّعب طيباً في المغاني
بمنزلة الربيع من الزمانِ

فإن المصراع الأول لا يستقل بنفسه في فهم معناه دون أن يذكر المصراع الثاني..

وانظر (المثل السائر ١/ ٣٤٠)

وانظر (التصريع) وقد سبق في باب الصاد.

وانظر (الكامل) وقد سبق في باب الكاف.

٨٤٧ - التَّنَاقُض

انظر (الاستحالة والتناقض) في باب الحاء.

٨٤٨ - المناقضة

وهي تعليق الشرط على نقيضين: ممكن ومستحيل. ومراد المتكلم المستحيل دون الممكن، ليؤثر التعليق على عدم وقوع المشروط. فكأن المتكلم ناقض نفسه في الظاهر، إذ شرط وقوع أمر بوقوع نقيضين.

ومثال ذلك قول النابغة الذبياني:

وإنك سوف تحكمِ أو تباهي
إذا ما شِبْتَ أو شابَ الغرابُ

فإن تعليقه وقوع حكم المخاطب على شيبه ممكن، وعلى شيب الغراب مستحيل.

ومراده الثاني لا الأول، لأن مقصوده أن يقول: إنك لا تحكم أبداً. والفرق بين (المناقضة) وبين (نفي الشيء بإيجابه) أن هذا الباب ليس فيه نفي ولا إيجاب، ونفي الشيء بإيجابه ليس فيه شرط.

ومن المناقضة قول صفيّ الدين الحلي:

وإني سوف أسلوهم إذا عُدمتْ
روحي وأُحْييتُ بعد الموت والعدمِ

فتعليق الشرط بين النقيضين الممكن والمستحيل ظاهر.

ومنها في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿إنّا كاشفو العذابِ قليلاً إنكم

عائدون ﴾. فقوله تعالى: ﴿إنّا كاشفو العذاب قليلاً﴾ وعد، ووصف كشف العذاب بالقلّة وعيد. ففي هذا الكلام ما يسرّ وما يسوء في حال واحدة وكلام واحد. وإنما وصف سبحانه كشف العذاب بالقلّة المنافية لعطاء الكريم من أجل أنه علّق كشف العذاب بعدم العَوْد إلى فعل يوجب العذاب. فاقتضت البلاغة أن يقول «قليلاً» ليدمج في دلائل النبوّة الإخبار بالغيب، وهو وقوع العود، فرشّح سبحانه بذكر لفظ «قليلاً» للإيضاح والإخبار بوقوع العَوْد الذي اقتضى أن يكون كشف العذاب قليلاً من أجله..

ومن المناقضة نوع آخر، وهو مناقضة المتكلم غيره في معنى ما، كمناقضة ابن حجّاج دريدَ بن الصِّمّة في قوله:

صَبا ما صبَا حتّى علا الشيبُ رأسَهُ
فلمّا علاه قال للباطل ابعدِ[1]

٨٤٩ - المناقضة والمعارضة

أن يناقض الشاعر كلامه، أو يعارض بعضه بعضاً.

٨٥٠ - نقل المعنى

هو (الاختلاس) وقد سبق في باب الخاء.

٨٥١ - التنكيت

وهو أن يقصد المتكلم إلى شيء بالذكر دون أشياء كلها تسدّ مسدّه، لولا نكتة في ذلك الشيء المقصود ترجّح اختصاصه بالذكر. وعلماء هذا الفن أجمعوا على أنه لولا تلك النكتة التي انفرد بها لكان القصد إليه دون غيره خطأ ظاهراً عند أهل النقد.

وجاء من ذلك في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿ وأنّه هو ربُّ الشِّعرى ﴾.

فإنه سبحانه خصّ الشِّعْرَى بالذكر دون غيرها من النجوم، وهو ربّ كلّ شيء، لأنّ من العرب من عَبَد الشِّعْرَى، وهو رجل كان يعرف بابن أبي كبشة عَبَدها، ودعا خلقاً إلى عبادتها، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿ وأنّه هو ربّ الشِّعرى ﴾ التي ادّعيتْ فيها الربوبية دون سائر النجوم. وفي النجوم ما هو أعظم منها.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وإنْ من شيءٍ إلّا يسبّح بحمده، ولكن لا تفقهون تسبيحَهم ﴾ فإنه سبحانه وتعالى خصّ «تفقهون» دون «تعلمون» لما في الفقه من

---

(١) انظر (خزانة الأدب) ١١٤، و(بديع القرآن) ٣٢٦.

الزيادة على العلم. والمراد الذي يقتضيه معنى الكلام هو الفقه في معرفة كنه التسبيح من الحيوان البهيمي والنبات والجماد الذي تسبيحه بمجرّد وجود الدّال على قدرة موجده ومخترعه.

ومن أمثلة التنكيت قوله تعالى: ﴿ تلك حدودُ الله ومن يطع الله ورسولَه يُدخله جنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم. ومنْ يَعْصِ الله ورسولَه ويتعدّ حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مُهين ﴾.

فالنكتة التي جاءت من أجلها الجنّات بلفظ الجمع، والخالد فيها بلفظ الجمع، ولفظ النار بلفظ الواحدة، والخالد فيها بلفظ الواحد، أنّ أهلِ الطاعة فيها وفَوْا بالطاعات. ولذلك قالَ سبحانه وتعالى: ﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعضٍ درجات ﴾: لكلّ أهل الطاعة، وإنْ تعدّدت طاعاتهم، وتفاوتت درجاتهم، فكلهم خالدون، بدليل قوله تعالى: ﴿ وما همْ منها بمخرَجين ﴾ وإن تعدّدت المساكن. فلهذا أتى لفظ مساكن أهل الطاعة مجموعاً، وأتت هيئتهم بالخلود مجموعة أيضاً.

ولما كان المخلّدون في النار فرقة واحدة كان مسكنهم واحداً. فاقتضت البلاغة مجيء مسكنهم بلفظ الوحدة، وصفة خلودهم بلفظ الوحدة، كما اقتضت صفة أهل الطاعة لفظ الجمع ومساكنهم كذلك.

وإنما كان مسكن أهل الخلود في النار واحداً لقوله تعالى: ﴿ إنّ المنافقين في الدرْك الأسفل من النار ﴾، وقوله تعالى: ﴿ إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً ﴾. والمنافقون كفّار في الحقيقة، لأنّ ما أظهروه من الإيمان غير معتدّ به لمخالفته ما يبطنون، فإنما الأعمال بالنيات. وقوله تعالى: ﴿ في الدرْك الأسفل ﴾ يؤذن بأن النار دركات منها ما هو أسفل، ومنها ما هو أعلى. ولهذا كانت أبوابها سبعة، فآذنت بأن دركاتها سبع، لكل دركة قوم على اختلاف معبوداتهم.

ومن الأمثلة الشعرية للتنكيت قول الخنساء:

يذكّرني طلوعُ الشمسِ صخراً
وأذكرُه بكلِ غروب الشمس

فخصّت هذين الوجهين بالذكر دون سائر الأوقات. وإن كانت تذكره كلِ وقت، لما في هذين الوقتين من النكتة

(١) الشعرى كوكب، وهما شعريان: الشعرى العبور، والشعرى الغميصاء. وتزعم العرب أنهما أختا سهيل.

المتضمنة للمبالغة في وصفه بالشجاعة والكـرم، لأن طلوع الشمس وقت الإغارات على الأعداء، وغروبها وقت إيقاد النيران للقِرَى.

٨٥٢ ـ الإنكـار

من الأغراض البلاغية التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الأصلي. هو كالتقرير في إيلاء المنكر الهمزة، كالفعل في قول امرىء القيس:

أيقْتُلُنِي والمشـرفيُّ مُضـاجعي
ومسْنونةٌ زُرْقٌ كـأنياب أغـوالِ

والفـاعل في قـوله تعـالى: ﴿ أهمْ يقْسِمون رحمة ربِّك ﴾، والمفعول في قوله تعالى: ﴿ أغيرَ اللهِ أتّخذُ وليّاً ﴾، وقوله تعالى: ﴿أغيرَ الله تدْعون﴾.

ومما جاءت الهمزة فيه للإنكار قوله تعالى: ﴿ أليس اللهُ بكافٍ عبـدَه ﴾، فالمراد إنكار ما دخلت عليه الهمزة وهو النفي، وإنكار النفي نفي لذلك النفي، ونفي النفي إثبـات، فيكـون المـراد الإثبات، أي «الله كاف عبـده» وهذا المعنى هو مراد من قال إن الهمزة في الآية للتقرير، أي لحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي وهو «الله كاف»، لا لحمله على الإقرار بالنفي وهو «ليس الله بكاف». فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الوالي للهمزة، بل بما يعلمه المخاطب من ذلك الحكم إثباتاً أو نفياً. فيكون بالإثبات، ولو وليها النفي كما في الآية. ويكون بالنفي ولو وليها الإثبات كما في قوله تعالى: ﴿ أأنت قلتَ للناس اتخذوني وأمّي إلَهَين من دون الله ﴾؟ فالهمزة فيه للتقرير بما يعلمه عيسى عليه السلام من هذا الحكم، والذي يعلمه هو أنه ما قال لهم اتخذوني. لا للتقرير بأنه قال لهم ذلك. فإذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه ما قال ذلك ـ انقطعت أوهام الذين ينسبون إليه ادّعاءه الألوهية وكذبهم بإقرار عيسى، فقامت الحجة عليهم.

والإنكار إمّا أن يكون للتوبيخ على أمر قد وقع في الماضي، أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان، كقولك لمن صدر منه عصيان: أعصيتَ ربكَ؟ أي ما كان لك أن تعصيه. أو على أمر خيف وقوعه في المستقبل، أي لا ينبغي أن يكون، كقولك لمن همّ بالعصيان، ولمّا يقع منه: أتعصي ربك؟ أي أن هذا العصيان الذي أنت بصدد عمله لا ينبغي أن يصدر منك في الاستقبال.

وإما أن يكون للتكذيب في الماضي فيكـون بمعـنى «لـم يكـن» نحـو:

﴿ أفأصفاكم ربُكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً ﴾؟ أي لم يفعل هذا الذي تدّعون. أو في المستقبل فيكون بمعنى «لا يكون» نحو: ﴿ أنُلْزِمُكمُوها وأنتم لها كارهون ﴾؟ أي أنلزمكم تلك الحجة أو الهداية، بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقرّكم على الإسلام، والحال أنكم لها كارهون؟ بمعنى لا يكون منا هذا الإلزام.

٨٥٣ - الإنكاري

من أضرب الخبر وهو الضرب الثالث، الذي يقال لمنكر الحكم الذي تضمنه الخبر، ويجب توكيده بحسب الإنكار قوةً وضعفاً، فتجب زيادة التوكيد بحسب زيادة الإنكار إزالةً له، نحو: إن أخاك ناجح، إنه لناجح، والله إنه لناجح، ونحو قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام الذين أرسلهم إلى أنطاكية إذ كذبوا في المرة الأولى: ﴿إنّا إليكم مرسَلون﴾، مؤكداً بإن واسمية الجملية، وفي المرة الثانية: ﴿ ربّنا يعلم إنّا إليكم لمرسَلون﴾ مؤكداً بالقسم وهو ﴿ربنا يعلم﴾ لأنه في قوة نقسم بعلم ربّنا أو بربّنا العليم، وإن، واللام، واسمية الجملة، لمبالغة المخاطبين في الإنكار، حيث قالوا: ﴿ ما أنتم إلاّ بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلاّ تكذبون ﴾.

واعتبار النفي هنا كاعتبار الإثبات، فتقول للمنكر: ما عليٌ بخائنٍ. مؤكّداً بالقسم وبالباء الزائدة.

٨٥٤ - تنكير قيود الجملة

تُنكّر قيود الجملة كما ينكّر ركناها لأغراض أهمها: الإفراد والنوعية والتعظيم والتحقير وغير ذلك.

فمن التنكير للإفراد أو النوعية، قوله تعالى: ﴿ والله خلق كل دابة من ماء ﴾ فقد نُكّر كل من (دابة) و (ماء) للإفراد أو النوعية، فالمعنى على الإفراد: والله خلق كل فرد من أفراد الدوابِّ من فرد خاص من أفراد المياه وهو الماء الخاص بأبيه. والمعنى على النوعية: والله خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع خاص من أنواع المياه، وهو نوع النطفة المختصة بذلك النوع من الدواب.

ومن التنكير للتعظيم قوله تعالى: ﴿ فأذنوا بحرب من الله ورسوله ﴾ أي حرب عظيمة. ويحتمل أن يكون التنكير في كلمة «حرب» في هذه الآية للنوعي. أي فأذنوا بنوع من الحرب غير متعارف لديكم.

ومن التنكير للتحقير، قوله تعالى: ﴿ إن نظن إلاَّ ظنّاً ﴾ أي إن نظن بالساعة إلَّا ظناً حقيراً ضعيفاً. فتنكير المفعول المطلق هنا للإشارة إلى تحقيره، وإلى أنه ظن ضعيف.

ومن التنكير للتقليل، قول المتنبي مادحاً:

فيوماً بخيلٍ تطرد الروم عنهمُ
ويوماً بجود يطرد الفقر والجدبا

يريد بعدد قليل من خيلك، وبيسير من فيض جودك.

٨٥٥ ـ تَنْكيرُ المُسْنَد

يُنكَّر المسند لأغراض بلاغية أهمها:

١ ـ إرادة عدم حصر المسند في المسند إليه، وعدم العهد والتعيين في المسند ـ وذلك لأن المقام يقتضي ذلك، نحو: زيد كاتب وعمرو شاعر ـ حيث يراد مجرد الإخبار بالكتابة والشعر، لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو، ولا أن أحدهما معهود، بحيث يراد الكتابة المعهودة أو الشعر المعهود.

ولو أريد إفادة حصر المسند لعرِّف بأل الجنسية، فقيل: «زيد الكاتب» و«عمرو الشاعر» بمعنى حصر الكتابة في زيد، والشاعرية في عمرو، وذلك لما تقدم من أن تعريف المسند بأل الجنسية يفيد حصره في المسند إليه.

ولو أريد إفادة أن المسند معهود لعرِّف بأل العهدية، أو بالإضافة فقيل زيد الكاتب وعمرو الشاعر، أو زيد كاتب الدولة، وعمرو شاعرها، بمعنى صاحب الكتابة المعهودة، وصاحب الشعر المعهود.

٢ ـ للتفخيم والتعظيم، وذلك لما يفيده التنكير عندئذ من أن المسند بلغ من خطورة الشأن وسمو المرتبة حدّاً لا يدرك كنهه، نحو قوله تعالى: ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾. فقد دل بتنكير المسند «هدى» على فخامة هداية الكتاب وكمالها ـ هذا على اعتبار أن هدى خبر لمبتدأ محذوف، أي هو هدى، أو خبر المبتدأ «ذلك الكتاب». وأما إنْ أعرب حالاً فهو خارج عن اعتباره مسنداً، وإن كان التنكير فيه للتعظيم أيضاً.

٣ ـ التحقير نحو: نصيبي من هذا المال شيء ـ أي حقير تافه لا يؤبه له.

٨٥٦ ـ تنكير المسْند إليه

ينكَّر المسند إليه لأغراض منها:

١ ـ الدلالة على فرد غير معين من

الأفراد التي يصدق عليها مفهوم اللفظ، إما لعدم تعلق الغرض بتعيينه وإن كان معروفاً. نحو قوله تعالى: ﴿ وجاء رجل من أَقْصَى المدينة ﴾ أي رجل واحد، أو بعبارة أخرى فرد واحد من الأفراد المندرجة تحت مفهوم كلمة «رجل» ولم يعيَّن، لأن الغرض لم يتعلق بتعيينه، وإن كان معروفاً، إذ المقصود قص القصة المتعلقة به للموعظة والذكرى، وذلك القصد يتحقق دون تعيين من تتعلق به.

وإما لأن المتكلم لا يعلم جهة من جهات التعريف بالمسند إليه، من عَلَمية أو صلة أو غيرهما، وذلك نحو: جاء هنا رجل يسأل عنك. تقول ذلك إذا لم تعرف عن هذا الرجل شيئاً، فأنت تقصد إذن مطلق فرد من أفراد مفهوم لفظ «رجل»، وقد دعاك إلى تنكيره جهلك به.

٢ ـ الدلالة على نوع خاص من أنواع الجنس المنكر. نحو قوله تعالى: ﴿ ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم، وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ أي وعلى أبصارهم نوع خاص من أنواع الأغشية أي الأغطية. وذلك النوع هو غشاء التعامي عن آيات الله. ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

لكُلِّ داءٍ دواءٌ يُسْتَطبُّ به
إلاَّ الحماقة أعْيتْ من يداويها

أي لكل داء دواء خاص يصلح لعلاجه.

٣ ـ التعظيم والتحقير:

فمن التعظيم قوله تعالى: ﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾ أي حياة عظيمة تقاصرت العبارة عن بيان كنهها. وتلك هي الحياة التي يكفل القصاص توفيرها للمجتمع، وذلك بردع السفّاكين عن تماديهم في سفك الدماء، ومنع ما كان عليه العرب من الإسراف في القتل، وقتل جماعة بواحد.

ومن التعظيم والتحقير قول مروان بن أبي حفصة:

له حاجبٌ عن كل شيء يشينه
وليس له عن طالب العرف حاجب

فتنكير «حاجب» الأولى للتعظيم، وتنكير «حاجب» الثانية للتحقير، وذلك لأن مقام المدح يتطلب أن يكون ما يحجب الممدوح عن كل ما يعيبه حاجباً عظيماً، يحول بينه وبين كل منكر قبيح، كما يتطلب ألاَّ يحجبه أتفه حاجب عن طالب بره وإحسانه.

وكذلك من أمثلة التعظيم والتحقير قول الشاعر:

ولله مني جـانب لا أُضِيعُـهُ
وللّهو منّي والخلاعة جانب

فتنكير «جانب» في الشطر الأول للتعظيم، وتنكير «جانب» في الشطر الثاني للتحقير.

٤ ـ للتكثير أو التقليل. فمن التنكير للتكثير قولهم: «إن لـه لإبلاً وإن له لغنماً» أي إن له كثيراً من الإبل والغنم، وإن كثرة إبله وغنمه مما لا يمكن الإحاطة بها. ومن التنكير للتقليل تنكير «رضوان» في قوله تعالى: ﴿ وعدَ الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوانٌ من الله أكبر ﴾ أي قليل من رضوان الله خير من الجنات التي تجري من تحتها الأنهار، ومن المساكن الطيبة في الجنة. وذلك لأن ما سوى الرضوان من صنوف النعيم إنما هو من ثمراته ونتائجه.

والفرق بين (التعظيم) و(التكثير) أن التعظيم يكون بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة، وأما التكثير فهو باعتبار الكميات والمقادير. وكذلك يقال في الفرق بين التحقير والتقليل، فالأول يرجع إلى الكيفيات، لأنه يرجع إلى انحطاط الشأن ودناءة القدر، والثاني يرجع إلى الكميات وقلة العدد.

وقد اجتمع التعظيم والتكثير في قوله تعالى: ﴿ وإن يكذّبوك فقد كذبت رسل من قبلك ﴾ أي رسل ذوو آيات عظام وذوو عدد كثير.

٥ ـ أن يمنع من التعريف مانع كما في قول الشاعر:

إذا سئمتْ مهنّده يمينٌ
لطول العهد بدّله شمالا

فالشاعر لم يقل «يمينه» تحاشياً من نسبة السآمة ليمين الممدوح.

٦ ـ أن يقصد إخفاءه عن المخاطب، حتى لا يلحقه أذى كقولك: قال لي رجل: إنك تشرب الخمر، فتخفي اسم الرجل خوفاً عليه من أذى المخاطب.

٨٥٧ ـ النّهْي

من أنواع الإنشاء الطلبي، وهو: طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء. وله صيغة واحدة، وهي لا الناهية، نحو: ﴿ ولا تَمْشِ في الأرض مرحاً ﴾ وهو كالأمر في الاستعلاء.

وقد تستعمل صيغته في غير ما وضعت له:

كالدعاء: وقد سبق في باب الدال.
والالتماس: وقد تقدم في باب اللام.
والتهديد: وقد سبق في باب الهاء.
والتمني: وقد تقدم في باب الميم.

٨٥٨ - النَّوعيّة

من الأغراض البلاغية التي ينكّر لها المسند إليه.

انظر (تنكير المسند إليه) وقد سبق في هذا الباب.

٨٥٩ - التّنْوينُ

من التجنيس. وهو إما مقصور، نحو: شجىً وشجن، أو منقوص نحو: مُطاعِن ومُطاعٍ ، في قافية نونية.

باب الهاء

باب الهاء

٨٦٠ - التهجين

هو أن يصحب اللفظ والمعنى لفظ آخر ومعنى آخر يزري به، ولا يقوم حسن أحدهما بقبح الآخر.

٨٦١ - الهجو في معرض المدح

هذا النوع مما استخرجه ابن أبي الأصبع. وهو أن يقصد المتكلم هجاء إنسان، فيأتي بألفاظ موجهة ظاهرها المدح وباطنها القدح، فيوهم أنه يمدح وهو يهجو. كقول الحماسي:

يجزون مِن ظلم أهل الظلم مغفرة
ومن إساءة أهل السوء إحسانا
كأن ربك لم يخلق لخشيته
سواهمُ من جميع الناس إنسانا

ظاهر هذا الكلام المدح بالحلم والعفة والخشية والتقوى، وباطنه المقصود أنهم في غاية الذل وعدم المنعة. ومنه قول بعضهم في الشريف ابن الشجري:

يا سيدي والذي يعيذُك من
نظم قريض يصدا به الفكرُ
ما فيك من جَدِّك النبي سوى
أنك لا ينبغي لك الشعرُ

والفرق بين الهجاء في معرض المدح وبين التهكم أن التهكم لا تخلو ألفاظه من اللفظ الدال على نوع من أنواع الذم، أو لفظة توهم من فحواها الهجو. وألفاظ المدح في معرض الذم لا يقع فيها شيء من ذلك. ولا تزال تدل على ظاهر المدح حتى يقرن بها ما يصرف عنه.

٨٦٢ - التهديد

من الأغراض البلاغية التي تخرج إليها صيغ الأمر عن معناها الأصلي. ومعناه

التخويف، نحو قوله تعالى: ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ إذ ليس المراد الأمر بكل عمل شاءُوا.

والتهديد أعَمُّ من الإنذار، لأن الإنذار تخويف مع دعوة لما ينجي من المخوف، كما في قوله تعالى: ﴿ قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار ﴾. وأما التهديد فهو تخويف مطلقاً.

٨٦٣ ـ التهديد

وهذا أيضاً من الأغراض البلاغية التي تخرج إليها صيغة النهي عن معناها الأصلي، كقولك لعبْد لا يمتثل لأمرك: «لا تمتثل أمري».

٨٦٤ ـ الاهتدام

هو السرقة فيما دون البيت، وقد يسمى أيضاً (النسخ) نحو قول النجاشي:

وكنت كذي رِجْلين رِجل صحيحةٍ
ورِجْلٍ رمت فيها يد الحَدَثانِ

فأخذ كثير عزة القسم الأول، واهتدم باقي البيت، فجاء بالمعنى في غير اللفظ فقال:

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فَشَلَّتِ

٨٦٥ ـ التهذيب

هو عبارة عن ترداد النظر في الكلام بعد عمله، والشروع في تهذيبه وتنقيحه، نظماً كان أو نثراً، وتغيير ما يجب تغييره، وحذف ما ينبغي حذفه، وإصلاح ما يتعين إصلاحه، وكشف ما يشكل من غريبه وإغرابه، وتحرير ما يدق من معانيه، واطراح ما يتجافى عن مضاجع الرقة من غليظ ألفاظه، فإن الكلام إذا كان موصوفاً بالمهذب منعوتاً بالمنقح علت رتبته، وإن كانت معانيه غير مبتكرة.

وكل كلام قيل فيه: لو كان موضع هذه الكلمة غيرها، أو لو تقدم هذا المتأخر وتأخر هذا المتقدم، أو لو تمم هذا النقص بكذا، أو لو تكمّل هذا الوصف بكذا، أو لو حُذفت هذه اللفظة، أو لو اتضح هذا المقصد، وسهل هذا الطلب، لكان الكلام أحسن والمعنى أبين ـ كان ذلك الكلام غير منتظم في سلك نوع التهذيب والتأديب.

وكان زهير بن أبي سلمى معروفاً بالتنقيح والتهذيب، وله قصائد تعرف بالحوليات. قيل: إنه كان ينظم القصيدة في أربعة أشهر، ويهذبها وينقحها في أربعة أشهر، ويعرضها على علماء قبيلته

في أربعة أشهر، ويروى أنه كان يعمل القصيدة في شهر، وينقحها ويهذبها في أحد عشر أشهر. وما أحسن ما أشار أبو تمام إلى التهذيب بقوله:

خذها ابنة الفكرِ المهذَّب في الدجى
والليل أسودُ رقعة الجلباب

فإنه خص تهذيب الفكر بالدجى لكون الليلِ تهدأ فيه الأصوات، وتسكن الحركات، فيكون الفكر فيه مجتمعاً، ومرآة التهذيب فيه صقيلة، لخلو الخاطر وصفاء القريحة.

واسمه في (خزانة الأدب) لابن حجّة (التهذيب والتأديب). وقد ذكر فيه أن العلماء لم يقرروا له شاهداً يخصُّه، لأنه وصف يعُم كل كلام منقَّح محرَّر[1].

قال ابن أبي الأصبع: وهو على ثلاثة أقسام:

قسم يكون بعد الفراغ من نظم الكلام بإعادة النظر فيه، لينقحه ويحرره. وهذا القسم لا يقع في الكتاب العزيز، لأنه لا يحتاج إليه إلا من جُبل على السهو والغلط، أو الغفلة والذهول، أو ضعف العارضة في العمل.. وهذه من صفات المخلوق الناقص. والقرآن العزيز كلام قادرٍ منزه عن صفات النقص.

والقسمان الأخيران اللذان يقعان في حالة الإنشاء:

أحدهما: حسن الترتيب في النظم، إما بالارتقاء من الأدنى إلى الأعلى، أو بتقديم ما يجب تقديمه، وتأخير ما يجب تأخيره.

والقسم الآخر: بحيث يعضد المعنى أو يُقل التركيب من سوء الجوار، إما في حروف مفردات الكلمة، فيتجنب وقت التأليف تلك اللفظة التي وقع فيها ذلك من المواضع الأُوَل، أو سوء الجوار إذا كانت بهذه المثابة.

وعلى الجملة، إن هذا القسم عبارة عن تجنب عيوب النظم.

وهذان القسمان هما اللذان جاء نظم القرآن عليهما غير مقصود ولا متكلَّف، لكونه كلام قادر مطلق القدرة.

٨٦٦ - التهذيب

وقد يسمّى الإصلاح وهو من ضروب الأخذ. ولا يَعُدُّه العلماء بالأدب من السرقة. وذلك أن يقلب الشاعر أو الناثر اللاحقُ الصورة القبيحة التي صوَّرها السابق إلى صورة حسنة.

(١) انظر (خزانة الأدب) ٢٣٥.

ومن ذلك قول أبي الطيب المتنبي:

لو كان ما تعطيهُمُ من قبل أن
تعطيهمُ لم يعرفوا التأميلا

وقول ابن نباتة السعدي:

لم يُبْقِ جودك لي شيئاً أؤمله
تركتني أصحَبُ الدنيا بلا أملِ

وشتان ما بين القولين.

٨٦٧ - الهزل يراد به الجدّ

من محاسن الكلام عند ابن المعتز. قال: ومنها هزل يراد به الجدّ.. قال أبو العتاهية:

أرْقيكَ أرْقيكَ باسم الله أرْقيكا
من كل نفس لعل الله يَشفيكا

ما سِلْمَ نفسكَ إلا من يُتاركُهَا
وما عَدوُّك إلا من يُرَجِّيكا

وقال أبو نواس:

إذا ما تميميٌّ أتاك مُفاخراً
فقل عدِّ عن ذا، كيف أكلُك للضبِّ؟

وقال أيضاً للفضل بن الربيع:

ولي حُرَمٌ فلا تتغَطَّ عنها
لتدفع حقها دفع الغريم

تَغافلُ لي كأنك واسطيٌّ
وبيتك بين زمزم والحطيم

وقال آخر:

من رأى فيمن رأى رجلاً
تيهُهُ مرْبٍ على جِدَتِه
يتباهى راجلاً وله
شاكريٌّ في قلنسوته[١]

و(الهزل الذي يراد به الجد) عند البلاغيين من البديع المعنوي، وقد مثلوا له ببيت أبي نواس: «إذا ما تميمي...» وقالوا: إن هذا كلام هزل في أصله، لأنه لو أتاك إنسان مفاخراً، وخاطبته غير مفاخر في مجلس ممن تريد المطايبة معهم والمضاحكة، قلتَ: إذا أتاك فلان مفاخراً فقل له: اترك هذا عنك، أين أكلك للضبّ؟ كان هزلاً، لأنه يقصد به الضحك والمطايبة، ولكن مقصود الشاعر به الجد، وهو ذم التميمي بأكل الضبّ، وأنه لا مفاخرة له مع كونه يرتكب أكل الضب الذي يعافه أشراف الناس.

وعرّفه بعضهم بأن يُذكر الشيء على سبيل اللعب والمباسطة، ويقصد به أمر صحيح في الحقيقة.

(١) الشاكري: بمعنى الأجير والمستخدم فارسي معرب، والجند الشاكرية من جند الخلافة. وانظر كتاب (البديع) ١١٢.

والفرق بينه وبين (التهكم) أن التهكم ظاهره جد وباطنه هزل، وهذا بعكسه.

وهو واقع في كلامهم كثيراً، كقول الإمام مالك لبعض تلامذته حين سأله: أتعرف بيت قدامة؟! وقد كان ذلك البيت يلعب فيه بالحمام.

ومنه قول ابن نُباتة:

سلبتْ محاسنُك الغزالَ صفاتِه
حتى تحَيّــر كــل ظبي فيكَــا
لــك جيدُه ولحــاظــه ونفــاره
وكــذا نـظيــر قــرونــه لأبيكَـا

وانظر (التهكم) وسيأتي.

٨٦٨ - التهكّـم

التهكم في الأصل التهدُّم يقال: تهكمت البئر إذا تهدمت، وتهكم عليه إذا اشتد غضبه، والمتهكم المحتقر. قال أبـو زيـد: تهكمت غضبت، وتهكمت تحقرت. وعلى هذا يكون المتهكم لشدة الغضب قد فعل ذلك. وفي اصطلاح البلاغيين هو عبارة عن الإتيان بلفظ البشارة في موضع الإنذار، والوعد في مكان الوعيد، والمدح في معرض الاستهزاء. فشاهدُ البشارة في موضع الإنذار قوله تعالى: ﴿ بشِّر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً ﴾.

وشاهد المدح في معرض الاستهزاء بلفظ المدح قوله تعالى: ﴿ ذقْ إنك أنت أنت العزيز الكريم ﴾.

قال الزمخشري: إن في تأويل قوله تعالى: ﴿ له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله ﴾ تهكُّماً، فإن «المعقبات» هم الحرس من حول السلطان يحفظونه على زعمه من أمر الله على سبيل التهكم، فإنهم لا يحفظونه من أمره في الحقيقة. إذا جاء. والله أعلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ قل بئسما يأمركم به إيمانُكم إن كنتم مؤمنين ﴾، فقوله: «إيمانكم» تهكم.

ومن التهكّم في السنّة الشريفة قوله ﷺ: «بشِّر مال البخيل بحادث أو وارث».

وشاهد المدح في موضع الاستهزاء من النظم قول ابن الذرْوِيّ في ابن أبي حُصَيْنَة من أبيات:

لا تـظنَّنّ حدبـة الـظهـر عيبـاً
فهي في الحسن من صفات الهلالِ
وكــذاك القِسِيُّ محــدودبــات
وهي أنكى من الظبا والعوالي
وإذا مــا عــلا السنــام ففيــه
لقــروم الجمــال أيُّ جمــالِ

وأرى الانحناء في مخلب البا
زيّ ولم يَعْدُ مخلب الرئبالِ
كوّن الله حدبة فيك إن شئـ
ـت من الفضل أو من الإفضالِ
فأنت ربوةً على طود عِلم
وأتت موجة ببحر نوالِ
ما رأتها النساء إلا تمنّت
أن غدت حلية لكل الرجالِ
وإذا لم يكن من الهجر بدٌّ
فعسى أن تزورني في الخيالِ

وكقول ابن الرومي:

فيا له من عملٍ صالح
يرفعه الله إلى أسفلِ

٨٦٩ ـ التهكّم

من الأغراض البلاغية التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الأصلي نحو: ﴿أصلاتُك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا﴾، وذلك أن شُعيْباً عليه السلام كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا، فقصدوا بقولهم: ﴿أصلاتك تأمرك...﴾ الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام.

٨٧٠ ـ هَلْ

أداة استفهام، وهي لطلب (التصديق) فحسب. وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية نحو: هل سافر إبراهيم؟ وهل إبراهيم مسافر؟ إذا كان المطلوب التصديقَ بثبوت السفر لإبراهيم.

ولاختصاصها بطلب (التصديق) امتنع الجمع بينها وبين ما يدل على السؤال عن (التصوُّر).

فيمتنع أن يقال: هل إبراهيم سافر أم خالد؟ لأن أم هنا وقع بعدها مفرد فدلّ على كونها متصلة، والمتصلة تدل على كون السؤال عن التصور، لأنها لطلب تعيين أحد الشيئين حين لا يعلم من وقعت منه النسبة منهما، بعد العلم بأصل تلك النسبة.

وأما هل فهي لطلب أصل النسبة، فمقتضاها جهل ذلك الأصل إذ لا يسأل عن معلوم، ومقتضى أم المتصلة العلم به، فتنافيا فلا يجمع بينهما في تركيب واحد.

ولاختصاصها بطلب (التصديق) أيضاً قبح استعمالها في تركيب هو مظنَّة للعلم بحصول أصل النسبة، وهو ما يتقدم فيه المعمول على الفعل، لأن تقديم المعمول يقتضي غالباً أن المتكلم حصل له تصديق بنفس وقوع الفعل، وإنما سأل عن تعيين المفعول. فإذا قال: هل خالداً

أكرمت؟ فكأنه يقول: هذا الإكرام الصادر منك، من الذي وقع عليه؟ هل هو خالد أو غيره، فتكون هل لطلب تحصيل الحاصل، فيكون طلبه حينئذ عبثاً.

وإنما لم يمتنع مثل التركيب السابق لاحتمال أن يكون «خالداً» مفعول فعل محذوف مقدر قبله، ومفعول الفعل المذكور محذوفاً. والتقدير: هل أكرمت خالداً أكرمته؟ وحينئذ فليس هناك تقديم. أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام للتخصيص، لكن ذلك خلاف الظاهر.

والقبح المذكور، إنما يكون حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال، أما إذا اتصل به نحو: هل خالداً أكرمته؟ فلا يقبح، لجواز تقدير الفعل المفسّر قبل «خالداً» فيكون الأصل هل أكرمت خالداً أكرمته؟.

وأما القبح في نحو «هل رجل عرف؟» و «هل محمد عرف؟» فعلّته أن هل بمعنى (قد) في الأصل. والاستفهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها، فأصلها «أهل»؟ بهمزة الاستفهام وتركت الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام، فأقيمت هي مقام الهمزة، وتطفلت عليها في الاستفهام و (قد) من خواص الأفعال، فكذلك ما هي بمعناه. ولم يقبح نحو: «هل محمد مسافر» لأن الفعل ليس في حَيزها، بخلاف ما إذا كان الفعل في حيزها فإن الاسم لا يفرق بينهما. وهما قسمان: بسيطة ومركبة..

فالبسيطة: هي التي يطلب بها وجود الشيء أو لا وجوده، نحو: «هل المروءة موجودة؟».

والمركبة: هي التي يطلب بها وجود شيء لشيء أو لا وجوده، نحو: «هل الشمس مضيئة؟» فإن المطلوب وجود الإضاءة للشمس أو عدم وجودها لها. لذا سميت الأولى بسيطة لبساطة المسئول عنه فيها، والثانية مركبة لأنه وجد فيها ما اعتبر في الأولى وزيادة، فإن قولنا: «هل المروءة موجودة؟» المعتبر فيه وجود المروءة، وقولنا: «هل الشمس مضيئة؟» المعتبر فيه وجود الشمس وإضاءتها، فكانت الثانية مركبة بالنسبة للآدمي، والأولى بسيطة بالنسبة إلى الثانية.

والفرق بين الهمزة وهل في الاستفهام:

١ - أن الهمزة تستعمل لطلب التصور والتصديق، وأن هل لطلب التصديق فقط.

٢ - هل تخلِّص المضارع للاستقبال بحكم الوضع بعد أن كان محتملاً للحال

أو للاستقبال كالسين وسوف، فيمتنع أن تستعمل هل فيما يراد به الحال، فلا يصح أن تقول: «هل تسيء إلى علي وهو أخوك؟» كما يصح أن تقول: «أتسيء إلى علي وهو أخوك؟»، فلا تصح لإنكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة فـإنهـا ليست مخصصـة للمضـارع بالاستقبال، فتصلح لإنكار الفعلِ الواقع في الحال.

وهذا الامتناع جارٍ في كل ما توجد فيه قرينة تدل على أن المراد إنكار الفعل الواقع في الحال، سواء أكانت القرينة لفظية كما إذا عمل المضارع في جملة حالية كقولك: أتسيء إلى علي وهـو أخوك؟ فجملة: وهو أخوك، قرينة على أن الفعل المنكر واقع في الحال. أم كـانت القرينـة حاليـة كقولـه تعـالى: ﴿ أتقولون على الله ما لا تعلمون ﴾؟ وكقولك: «أتؤذي أباك؟» «أتشتم الأمير؟» فالقرينـة في هذه الأمثلة حـالية وهي التوبيخ، لأنه لا يكون إلا على فعل واقع في الحـال أو في الماضي، لا على المستقبل. فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع.

وهل لها مزيد اختصاص بما زمانيته أظهر وهو الفعل. فإن الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم. وذلك لعلتين: قصرها على طلب التصديق، وتخصيصها المضارع بالاستقبال. أما اقتضاء العلة الثانية لذلك فظاهر؛ وأما الأولى فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء، وهمـا إنمـا يتـوجهـان إلى المعـاني والأحـداث التي هي من مدلـولات الأفعـال، لا إلى الـذوات التي هي مدلولات الأسماء.

ولأن لهل مزيد اختصاص بالفعل كان قوله تعالى: ﴿ فهل أنتم شاكرون ﴾؟ حيث عدل فيه عن الفعل إلى الجملة الاسمية أدل على طلب الشكر من أن يقال: فهل تشكرون؟ بإدخال هل على الفعل تقديماً، لأن أنتم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعلِ المذكور، إذ أنه إذا كان الفعل في حيِّزها لم يفرِّق الاسم بينهما.

وإنمـا كـان الأول أدلَّ من الثـاني والثالث، مع أن الثالث مؤكد بالتكرير إذ الأصل: هل تشكرون تشكرون؟ فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير - لأن إبراز ما سيتجدد وهو مضمون الفعـل، أي الشكر، في صورة الأمـر الثابت غيـر المقيد بالزمان حيث دُلَّ بالجملة الاسمية الدالة على الثبـوت، أدل على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله، بخلاف الثاني والثالث ففيهما إبقاء ما سيتجدد على أصله، لأن هل فيهما باقية

على أصلها لدخولها على الفعل تحقيقاً في الثاني وتقديراً في الثالث.

ثم إن الآية أدلّ على طلب الشكر أيضاً من أن يقال: أفأنتم شاكرون؟ بإدخال همزة الاستفهام على الجملة الاسمية، وإن كان هذا القول للثبوت لكونه جملة اسمية، لأن هل أقوى طلباً للفعل من الهمزة. فالفعل لازم بعد هل بخلافه بعد الهمزة، وترك اللازم لا يكون إلا لنكتة، كشدة الاعتناء بحصول ما سيتجدد، بخلاف الهمزة فالترك معها أسهل.

٣ - تختص الهمزة بأنه يجوز دخولها على النافي، نحو: ﴿ألم نشرحْ لك صدرك﴾؟ وواو العطف وفائه، نحو: ﴿أوَلا يذكر الإنسان إنّا خلقناه من قبلُ ولم يك شيئاً﴾؟ ونحو: ﴿أفإن مات أو قُتل انقلبتم على أعقابكم﴾؟ والشرط، نحو: ﴿أئذا كنا تراباً أئنّا لفي خلق جديد﴾؟، وأنْ، كما في قول ابن الدمينة:

أأن هتفتْ ورقاءُ في رونق الضّحا
على فَنَن غضِّ النّبات من الرّنْد

بكيتُ كما يبكي الحزين صبابة
وذبْتُ من الشوق المبرّح والصّدِّ

و(هل) لا يجوز أن تدخل على ما ذكر.

٨٧١ - هَلْ

و(هَلْ) من أدوات التمني غير الأصلية، نحو: ﴿هل من شفيع﴾؟ حيث يعلم ألا شفيع، لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه.. والنكتة البلاغية في التمني بهل والعدول عن (ليت) هو إبراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه.

٨٧٢ - هَلَّا

مثل (ألاّ) في إفادتها التنديم إذا دخلت على الفعل الماضي، مثل: هلاّ أكرمت علياً، على معنى ليتك أكرمته، قصداً إلى جعله نادماً على ترك الإكرام.

وفي إفادتها التحضيض إذا دخلت على الفعل المضارع نحو: هلاّ تغيث المنكوبين، على معنى ليتك تغيثهم، قصداً إلى حثه على الإغاثة.

٨٧٣ - المهمل

انظر (المعجم والمهمل) وقد سبق في باب العين.

٨٧٤ ـ التهويل

من الأغراض التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الأصلي، وذلك كقراءة ابن عباس: ﴿ولقد نجّينا بني إسرائيل من العذاب المهين. مَنْ فرعونُ﴾؟ بفتح ميم من ورفع فرعون، فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيه، بل المراد أنه لما وصف الله عذاب فرعون لبني إسرائيل بالشدة والفظاعة، حيث قال: ﴿من العذاب المهين﴾ زاد المخاطبين تهويلاً بقوله: ﴿مَنْ فرعونُ﴾؟ أي هل تعرفون من هو، في فرط عتوّه وشدة تجبره، فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله؟ ولهذا قال: ﴿إنه كان عالياً من المسْرِفين﴾ زيادة في تعريف حاله، وتهويل عذابه، أي، كان عالياً في ظلمه، من المسرفين في عتوّه، فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله؟

٨٧٥ ـ الإهانة

من الأغراض التي تخرج إليها صيغ الأمر عن معناه الأصلي، وهي إظهار ما فيه تصغير المهان وقلة المبالاة به، نحو قوله تعالى: ﴿ كونوا حجارة أو حديداً ﴾ وقوله جل شأنه: ﴿ ذُقْ إنك أنت العزيزُ الكريمُ ﴾.

والفرق بين التسخير والإهانة، أن التسخير يحصل فيه الفعل حال إيجاد الصيغة، وأما الإهانة فلا يحصل فيها الفعل أصلا، بل الغرض منها تحقيرهم، بإظهار قلة المبالاة بهم والاعتداد بشأنهم.

٨٧٦ ـ هَيَا

أداة نداء للبعيد، قالوا وأصلها (أيا) قلبت همزتها ياء.

٨٧٧ ـ المهيأة

من التورية، وهي التي لا تقع التورية فيها إلا بلفظ قبلها أو بعدها، فهي قسمان أيضاً:

فالأول: وهو ما تتهيأ بلفظ قبل، نحو قوله:

وأظهرْتَ فينا من سماتِك سنّةً
فأظهرْتَ ذاك الفَرْضَ من ذلك النَّدبِ

فالفرض والندب معناهما القريب الحكمان الشرعيان. والبعيد: الفرض معناه العطاء. والندب معناه الرجل السريع في قضاء الحوائج، ولولا ذكر السنة لما تهيأت التورية، ولا فهم الحكمان.

والثاني: وهو ما تتهيأ بلفظ بعد: «كقول الإمام علي رضي الله تعالى عنه في الأشعث بن قيس، أنه كان يحرك الشمال باليمين. فالشمال معناها القريب ضد اليمين، والبعيد جمع «شملة»، ولولا ذكر اليمين بعده لما فهم السامع معنى اليد الذي به التورية. ومن المجردة قوله:

حملناهمُ طرّاً على الدُّهْم بعدما
خَلعْنا عليه بالطِّعان ملابسا

فإن الدُّهْم له معنيان ـ قريب: وهو الخيل الدُّهم، وليس مراداً. وبعيد وهو القيود الحديد السود. وهو المراد. ومن المرشحة قوله تعالى: ﴿ ولا يدينون دينَ الحقّ من الّذين أُوتُوا الكتابَ حتّى يُعطوا الجزيةَ عن يدٍ وهم صاغرون ﴾، فإن المراد من اليد الذلة، وقد اقترنت بالإعطاء الذي يناسب المعنى القريب. وهو العضو.

باب الواو

باب الواو

٨٧٨ ـ وَا

حرف نداء للبعيد.

وقد تأتي (وا) للنُّدبة، نحو: وا رأساه، وا محمداه.

٨٧٩ ـ التوءم

انظر (ذوات القوافي) وقد سبقت في باب الذال.

٨٨٠ ـ المتائيم

هذا نوع من الجناس اخترعه الحريري، وذكر منه أبياتاً في المقامة السادسة والأربعين سماها (الأبيات المتائيم)، لأنها مبنية على الألفاظ المزدوجة، فكأنها جمع «مُتْئم»، وهي من النساء التي من عادتها أن تلد توأمين. وهي خمسة أبيات، أولها:

زُيِّنَتْ زَيْنَبُ بِقَدٍّ يَقُدُّ
وتَلاهُ وَيْلاهُ نَهْدٌ يَهُدُّ
جُندُها جِيدها وظَرْفٌ وطَرْفٌ
نَاعِسٌ تَاعِسٌ بحدٍ يحدُّ

وأخص صفات هذا النوع أنك إذا أصبتَه عاطلاً من النقط، مغفلاً من الضبط، غُمّي عليك وجه قراءته، فلا تتبين من ذلك شيئاً.

وهو نفس الجناس الذي يسميه أهل البديع (المصَحّف) ويقولون في حده: إنه ما تماثل ركناه خطاً واختلفا لفظاً، كقوله تعالى: ﴿والذي هو يطعمني ويسقين، وإذا مرضت فهو يشفين﴾. إلا أن هذا النوع قد أضيف على التصحيف فيه التحريف باختلاف الحركة فهو مصحَّف محرف، ولم يمثلوا له بغير قول الحريري.

قال الرافعيّ: وقد كنت وقعت على كلمات من هذا النوع لبعض الكتاب، ولا أدري إذا كان متقدماً على الحريري

أو هو متأخر عنه، فلا بد أن يكون أحدهما أخذ عن الآخر، وهذه عبارة ذلك الكاتب: «غَرَّكَ عِزُّكَ فَصَارَ قُصَارُ ذَلِّكَ ذُلَّك، فاخْشَ فاحِشَ فِعْلك، فَعَلَّكَ بهذا تهدأ» ولكن ما لا شك فيه أن الحريري أول من نظم في هذا النوع ثم وطئوا عقبه فيه، وقد ذكر في كتاب «الكنز المدفون» المنسوب للسيوطي بعض أبيات ركيكة على تلك الطريقة أفسدها التحريف، ولم تنسب هناك لأحد، ومنها:

دلّها ذُلُّها فضَنّتْ قضيب
واعْتدت واغتدت بعتب تعبُّ

ولم يذلل هذه الطريقة كصفي الدين الحلي، فإنه جاء فيها بأربعمائة فقرة نثراً وثمانية نظماً في عشرة بيات، وضمن ذلك جميعه رسالته التي سماه التوأمية «وذكرت في ديوانه التوأمية خطًّا» وقد أنشأها سنة ٧٠٠، وقال في سبب ذلك إنه أنشأها حين جرى بحضرة المولى السلطان الملك المنصور نجم الدين أبي الفتح بن أرتق ذكر أبيات الحريري وعجْز المتأخرين عن هذه الصناعة نظماً ونثراً. قال: وكنت أوثر من قبل أن أعرفه طرفاً من صورة واقعتنا بالعراق التي أوجبت انتزاحي، وأعرض بطلب خدمة ببلده مدة مقامي عندهم في «إنشاء بعض الرسائل المعجزة»، فعندها أنشأت هذه الرسالة في تلك الصناعة، وضمنتها ذكر ذلك كله ولقب السلطان لإزالة الشبهة عنها..

وأول هذه الرسالة:

قبَّلَ قبْل يَرَاك ثَرَاك
عبد عند رخاك رجاك

ولا ينظر في هذا النوع إلا إلى محض الصنعة، فهو بعيد من التصفح والانتقاد فيما سوى ذلك، وما أرى الكاتب يحمل منه إلا على مثل مشتبك الأسنة في ساحة الأوراق، وهو إذا ظفر بعد ذلك كان الفتح الذي أقل ما يقال فيه إنه استغلاق..

(تاريخ آداب العرب للرافعي) ٤٤٢/٢

٨٨١ - المتوْءَم

هو من السجع والجناس، ذكره عبد الرحمن بن عليّ اليزدادي، وقال إنه سماه بهذا الاسم لأنه شبهه بولدين توءَمين، وهما المولودان في بطن واحد، ومثّل له بقوله: «قاصمُ الأصلاب، وقاسم الأسلاب».. [وانظر كمال البلاغة] ٢٥.

٨٨٢ - التوبيخ

من الأغراض البلاغية التي تسوغ استعمال (إنْ) في حالة الجزم بعد وقوع

الشرط. كقولك لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه! فهو يعلم أنه أبوه، ولكنه نُزِّل منزلة الجاهل، لمخالفته لمقتضى العلم.

وانظر (إنْ) وقد سبقت في باب الهمزة.

٨٨٣ ـ التوبيخ

من الأغراض البلاغية التي يلقى لها الخبر، ويجاوز بها غرضه الأصلي من فائدة الخبر أو لازم الفائدة. ومثال التوبيخ: «لقد جاوزتَ حد الاعتدال»، و«ما أنت بالرجل الذي يركن إليه».

٨٨٤ ـ الإيجاب

أحد ضربي (الطباق): طباق الإيجاب، وطباق السلب.

انظر (الطباق) في باب الطاء.

٨٨٥ ـ الإيجاب والسلب

انظر (الاستحالة والتناقض) في باب الحاء.

٨٨٦ ـ الإيجاب والسلب

من أنواع التقابل.

وانظر (الطباق) في باب الطاء.

٨٨٧ ـ الإجازة

هي عند جمهور العروضيين اختلاف الرويّ بحروف متباعدة المخارج، كاللام والميم.

ولكن أبا العباس أحمد بن يحيى «ثعلب» يرى أن (الإجازة) هي: اجتماع الأخوات كالعين والغين، والسين والشين، والتاء والثاء. ومثل لذلك بقول الشاعر:

قُبِّحْت من سالِفَةٍ ومن صُدُغ
كأنما كشْيَةُ ضَبٍّ في صُقُع[1]

وكقول الشاعر:

ألذُّ من ظهور فرس
يومٌ على بطن فُرُش

وكقول اليهودي:

رب شتمٍ سمعته فتصامـ
ـتُ ولَعْنٍ تركته فكُفِيتُ
ينفع الطِّيب القليل من الرز
قِ ولا ينفع الكثير الخبيثُ

فجمعوا بين العين والغين، والسين

(١) السالفة: ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط إلى قلت الترقوة. والصدغ ما بين العين والأذن، ويسمى أيضاً الشعر المتدلي عليه صدغاً. والكشية شحمة بطن الضب أو أصل ذنبه، والصقع: الناحية أو البرد.

والشين، والتـاء والثاء، ويسمي ثعلب دخول الأحرف المتشابهة على اللسان كالذال على الظاء، والنون على الميم (الإكْفاء) وقد تقدم في باب الكاف.

٨٨٨ - الإيجاز

ويقال له (الإشارة) أيضاً. ومعناه في اصـطلاح علماء البيـان هـو: انـدراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل.

وأصـدق مثـال فيـه قـولـه تعـالى: ﴿ فاصدع بما تُؤْمَرُ ﴾ فهاتان الكلمتان قد جمعتا معاني الرسالة كلها. واشتملت على كليات النبوة وأجزائها.

وكقوله تعـالى: ﴿ خذ العفـو وَأْمُرْ بالعُرف وأعرض عن الجاهلين ﴾، فهذه الكلمات على قصرها وتقارب أطرافها قد احتوت على جميع مكـارم الأخلاق، ومحامد الشيم، وشريف الخصال.

قال أصحاب الإيجاز: الإيجاز قصور البلاغة على الحقيقة، وما تجاوز مقدار الحاجة فهو فضلٌ داخلٌ في باب الهَذَر والخطَل، وهما من أعظم أدواء الكلام، وفيهما دلالة على بلادة صاحب الصناعة.

وفي تفضيل الإيجاز يقول جعفر بن يحيى لكتّابه: إذا قَـدَرْتم أن تجعلوا كتبكم توقيعات فافعلوا. وقال بعضهم: الزيادة في الحد نقصان. وقال محمد الأمين: عليكم بالإيجاز، فإن له إفهاماً وللإطالة استبهاماً. وقال شَبيب بـن شبّة: القليل الكافي خير من كثير غير شافٍ.

وقال آخر: إذا طال الكلام عرضت له أسباب التكلف، ولا خير في شيء يأتي به التكلف.

وقيل لبعضهم: ما البلاغة؟ فقال: الإيجاز؟ قيل: وما الإيجاز؟ قال: حذف الفضول، وتقريب البعيد!.

وقيل للفرزدق: ما صيّرك إلى القصائد القِصار بعد الطِّوال؟ فقال: لأنّني رأيتها في الصدور أوقع، وفي المحافل أجْوَلَ.

وقالت بنت الحطيئة لأبيها: ما بالُ قصارك أكثر من طوالك؟ فقال: لأنها في الآذان أولج، وبالأفواه أعلق.

وقيل لبعض المحدثين: ما لك لا تـزيد على أربعـة واثنين؟ قـال: هن بـالقلوب أوقع، وإلى الحفظ أسـرع، وبـالألسن أعلق، وللمعـاني أجمـع، وصاحبها أبلغ وأوجز.

وذكر ابن الأثير أن جماعة من مدعي علم البيان ذهبوا إلى أن الكلام ينقسم قسمين:

فمنه ما يحسن فيه الإيجاز، كالأشعار والمكاتبات.

ومنه ما يحسن فيه التطويل، كالخطب والتقليدات وكُتُب الفتوح التي تقرأ في ملأ من عوام الناس، فإن الكلام إذا طال في مثل ذلك أثّر عندهم وأفهمهم، ولو اقتصر فيه على الإيجاز والإشارة لم يقع لأكثرهم، حتى يقال في ذكر الحرب: التقى الجمعان، وتطاعن الفريقان، واشتد القتال، وحمي النضال.. وما جرى هذا المجرى.

قال: والمذهب عندي هو أن فهم العامة ليس شرطاً معتبراً في اختيار الكلام، لأنه لو كان شرطاً لوجب على قياسه أن يستعمل في الكلام الألفاظ العامية المبتذلة عندهم، ليكون ذلك أقرب إلى فهمهم، لأن العلة في اختيار تطويل الكلام إذا كانت فهم العامة إياه، فكذلك تجعل تلك العلة بعينها في اختيار المبتذل من الكلام، فإنه لا خلاف في أن العامة إلى فهمه أقرب من فهم ما يقل ابتذالهم إياه، وهذا شيء مدفوع. وأما الذي يجب توخّيه واعتماده فهو أن يسلك المذهب القويم في تركيب الألفاظ على المعاني بحيث لا تزيد هذه على هذه مع الإيضاح والإبانة، وليس على مستعمل ذلك أن يفهم العامة كلامه، فإن نور الشمس إذا لم يره الأعمى لا يكون ذلك نقصاً في استنارته، وإنما النقص في نظر الأعمى.

والإيجاز قسمان:

١ - (إيجاز حذف) وقد سبق في باب الحاء.

٢ - (إيجاز قِصَر) وقد سبق في باب القاف.

والإيجاز عند الرمّاني على ضربين:

مطابق لفظه لمعناه، لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، كقولك: سَلْ أهل القرية.

ومنه ما حذف للاستغناء عنه في ذلك الموضع، كقول الله عز وجل: ﴿ واسأل القرية ﴾.

وعبر عن الإيجاز بأن قال: هو العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف. ونعم ما قال، إلّا أن هذا الباب متسع جداً، ولكل نوع منه تسمية سمّاها أهل هذه الصناعة.

فأما الضرب الأول ممّا ذكر فهم يسمُّونه (المساواة)، ومن بعض ما أنشدوا في ذلك قول الشاعر:

يا أيها المتحلّي غير شيمته
إن التخلق يأتي دونه الخلقُ

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث
إلّا أخـو ثقة فـانـظر بمن تثقُ

فهذا شعر لا يزيد لفظه على معناه ولا معناه على لفظه شيئاً.

ومثله قـول لأبي العتـاهيـة، ورواه بعضهم للحطيئة:

الحمـد لله إني في جوار فتى
حـامي الحقيقـة نفّـاع وضـرّارِ
لا يرفع الطرف إلّا عند مكرمة
من الحياء ولا يُغضي على عارِ

والضـرب الثاني ممـا ذكر الـرُّمانِي يسمونه (الاكتفاء) وقد سبق في بـاب الكاف.

٨٨٩ ـ وجه الشبه

وهـو المعنى الذي قصـد اشتـراك الطرفين فيه تحقيقاً أو تخييلاً.

فالأول: نحو: تشبيه الشعر بالليل، ووجـه الشبه السـواد في كل منهمـا. وكتشبيه النشر بالمسك. ووجـه الشبه طيب الرائحة في كل منهما. فوجه الشبه هنا مأخوذ من صفة موجودة في كل واحد من الطرفين. وذلك أن السواد ملاحظ في الشعـر والليـل، والـطيب مـراعى في رائحتها وفي رائحة المسك. وكلاهما على حقيقته موجود في الإنسان وفيهما.

وكذلك إذا شبهت الرجل بالأسد، بالوصف الجامع بينهما وهو الشجاعة، وهي على حقيقتها موجودة في الإنسان وفي السبع. وإنما يقع الفرق بينه وبين السبع الذي شبّه به من جهة القوة والضعف، والزيادة والنقصان.

والثاني: ما لا يكون في أحد الطرفين إلّا على سبيـل التخييل، بـأن تجعل المخيلة ما ليس بمحقق محققاً. نحو تشبيه السيرة بالمسك، والأخلاق بالعنبر، فقد شاع وصف كل من السيرة والأخلاق بالطيب توسعاً، حتى تخيـل أنهمـا من الأجناس ذات الرائحة الطيبة، فشبهوهما بكل من المسك والعنبر في الطيب.

وكقول القاضي التنوخي:

وكـأن الـنجـوم بـيـن دجـاه
سـنـنٌ لاح بـيـنـهـن ابـتـداعُ

فقد شاع وصف البدعة والشُّبْهة، وكل ما كان باطلاً، بأنه مظلم أو أسود وأصبح يقال: شاهدت سواد الكفـر أو ظلمة الجهل من جبين فلان. وكان من أثر هذا الشيوع أن تخيل البدعة من الأنواع التي لها ظلمة وسواد.

ومن هنا صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين البدع، وعلى قياس تشبيههم النجوم في الظلام ببياض الشيب في سواد

الشباب، أو بالأزهار المؤتلفة بين نبات شديد الخضرة. ولا يتم هذا التشبيه إلّا بتخيل الألوان فيما لا لون له.

ووجه الشبه قد يكون واحداً حسياً، كالنعومة في تشبيه البشر بالحرير.

وقد يكون واحداً عقلياً: كالهداية في قوله ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم».

وقد يكون متعدداً، كقول أبي بكر الخالدي:

يا شبيه البدر حُسناً
وضياءً ومنالا
وشبيه الغصن ليناً
وقواماً واعتدالاً
أنت مثل الورد لوناً
ونسيماً وبلالا
زارنا حتى إذا ما
سرّنا بالقرب زالا

وضابطه أن ينظر إلى عدة صفات اشترك فيها الطرفان، ليكون لكل منهما وجه شبه، بحيث لا يرتبط بعضهما ببعض، فلو حذفت بعضها دون بعض أو قدّمت بعضها على بعض ما اختل التشبيه.

والمتعدد الحسِّي نحو: هذه الفاكهة مثل تلك في لونها وشكلها وريحها وحلاوتها.

والمتعدد العقلي نحو: زيد كعمرو في شجاعته وحلمه وإيمانه. والمتعدد المختلف نحو: زيد كعمرو في طوله ولونه وشجاعته وعلمه.

وينقسم التشبيه باعتبار وجه الشبه إلى تشبيه تمثيل، وتشبيه غير تمثيل.

والتشبيه غير التمثيلي، ويسميه عبد القاهر التشبيه الأصلي كما يسميه التشبيه الحقيقي، والتشبيه الظاهر، وهو: ما كان وجه الشبه فيه أمراً بيناً في نفسه لا يحتاج إلى تأوُّل وصرف عن الظاهر، لأن المشبه يشارك المشبه به في صفته الحقيقية، وذلك كتشبيه المحسوسات بعضها ببعض، وكذلك ما كان من الأخلاق والطباع التي توجد على حقيقتها في المشبه كما توجد في المشبه به.

٨٩٠ - التوجيه

التوجيه مصدر وجَّهه إلى ناحية كذا إذا جعله يستقبلها ويسعى نحوها.

وفي الاصطلاح أن يحتمل الكلام وجهين من المعنى احتمالاً مطلقاً من غير تقييد بمدح أو غيره.

والتوجيه عند المحدثين هو (الإبهام)

عند المتقدمين، لأن الاصطلاح فيهما واحد. ويستشهدون على التوجيه بقول الشاعر في الحسن بن سهل عندما زوج بنته بوران بالخليفة المأمون:

بارك الله للحسن
ولبوران في الختن
يا إمام الهدى ظفر
تَ ولكن ببنت من؟!

فلم يعلم ما أراد بقوله: «ببنت من» في الرفعة أو في الحقارة. وقد سبق أن الحسن سهل قال لقائل هذا الشعر: أسمعت هذا المعنى أم ابتكرته، فقال: لا والله نقلته من شعر شاعر مطبوع كان كثير الولوع بهذا النوع، واتفق أنه فصّل قباء عند خياط أعور اسمه زيد: فقال له الخياط على سبيل العبث: سآتيك به لا تدري أقباء هو أم درّاج، فقال له الشاعر: إن فعلت ذلك نظمت فيك بيتاً لا يعلم من سمعه أدعوت لك أم دعوت عليك! ففعل الخياط، فقال الشاعر:

خاط لي زيد قباء
ليت عينيه سواء

فإن قيل قصد التساوي في عينيه بالعمى صحّ، وإن قيل إنه قصد التساوي في الإبصار صح!

قال ابن حجّة: إن تسمية النوع هنا بالإبهام أليق من تسميته بالتوجيه. قال: ولم أسمع من شواهد الإبهام غير البيت المنظوم في الخياط، والبيتين المنظومين في الحسن بن سهل. وهذا النوع صعب المسلك في نظمه، لأن المراد من الناظم أن يبهم المعنيين بحيث لا يكاد أحدهما يترجح على الآخر.

وقد حاول ابن حجة أن يحدد معنى التوجيه ويفصله عن الإبهام فقال: إن المتأخرين قد قرروا أن التوجيه هو أن يوجه المتكلم بعض كلامه أو جملته إلى أسماء متلائمة اصطلاحاً من أسماء الأعلام أو قواعد العلوم أو غير ذلك مما يتشعب له من الفنون توجيهاً مطابقاً لمعنى اللفظ الثاني من غير اشتراك حقيقي بخلاف التورية. وقد أدخل التوجيه في التورية، وليس منها. والفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أن التورية تكون باللفظة المشتركة، والتوجيه باللفظ المصطلح عليه.

والثاني: أن التورية تكون باللفظة الواحدة، والتوجيه لا يصح إلّا بعدة ألفاظ متلائمة، كقول علاء الدين الوداعي:

من أمّ بَابَك لم تبْرِحْ جوارحُه
تروي أحاديثَ ما أوْليت من منن

فالعين عنِ قرَّة والكف عن صِلة
والقلب عن جابر والأذن عن حسنِ

أما قرة فهو قرة بن خالد السدوسي، وهو ثقة يروي عن الحسن وابن سيرين وليس بتابعيّ. وأما صلة فهو صلة بن أشيم العدوي كان من كبار التابعين، وهو زوج معاذة العدوية، وهي تروي عن عائشة. وأما جابر فهو جابر بن عبد الله صاحب رسول الله ﷺ. وليس بجابر الجُعْفي لأن جابراً الجعفي ضعيف وهو تابعي، وإنما ضعّفوه لأنه كان يؤمن بالرجعة. وأما الحسن فهو الحسن البصري، كان تابعياً كبيراً رأى من أصحاب رسول الله ﷺ نحواً من ثلثمائة رجل[1].

وقال ابن أبي الإصبع في (التوجيه) إنه إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين. من قولهم كلام موجّه، إذا كان ظاهر وباطن، فكأنه ذو وجهين، واستشهد له بقوله:

مكرمات بنشرها الفضل بن يحيى
لكريمٍ لولاه مات الرجاء
لا تقس واصلاً بمن كل وقت
واصلٌ منه للوفود عطاء

فلفظة (النشر) تحتمل معنيين ها هنا.

أحدهما: النشر الذي هو خلاف الطيّ، والمراد به الإذاعة، من نشر الخبر إذا أذاعه.

وثانيهما: النشر الذي هو الإحياء بعد الموت.

وليست هذه اللفظة من التوجيه بشيء، وإنما جيء بها لمناسبة الألفاظ التي وقع فيها التوجيه.

وهذا النوع يسمى (التوجيه بأسماء الأعلام)، لأن لفظة الفضل، ويحيى، وواصل، وعطاء، تحتمل معنيين: أحدهما: العلمية. وثانيهما: «الفضل» الذي هو خلاف النقص، و «يحيا» الفعل من الحياة التي هي ضد يموت، و «واصل» اسم فاعل الأولى من وصلة، والثانية من وصل إليه. و (عطاء) وهو الاسم من الإعطاء. وهو أيضاً أبو واصل.

إذا تقرر هذا فنقول إن التوجيه قد يكون باستعمال ألفاظ أهل صناعة معلومة، فيكون ظاهره تلك الصناعة وباطنه غيرها.

وقد يكون بإيراد الكلام يحتمل المدح والذم، كقول ابن هانىء الأندلسي:

لا يأكل السِّرحان شِلْوَ طعيمهم
مما عليه من القنا المتكسِّرِ

(١) انظر (خزانة الأدب) ١٣٥.

فإنه يحتمل المدح، ويكون المقتول منهم، والرماح لأعدائهم، ويحتمل الذم، ويكون المقتول من أعدائهم، والرماح لهم.

٨٩١ - التوجيه

قال العلوي: إنه من مصطلح علماء البيان أن يكون الكلام له وجهان، ثم إنه يرد في البلاغة على استعمالين:

الاستعمال الأول: أن يؤكد المدح بما يكون مشبهاً للذم، بأن تنفي عن الممدوح وصفاً معيناً، ثم تعقبه بالاستثناء، فتوهم أنك استثنيت ما يذم به، فتأتي بما من شأنه أن يُذم به، وفيه المبالغة في مدح الممدوح.

انظر (تأكيد المدح بما يشبه الذم) وقد تقدم في باب الهمزة.

وانظر الاستثناء في باب التاء.

والاستعمال الثاني من التوجيه: هو أن يُمدح شيء يقتضي المدح بشيء آخر. وهذا كقول المتنبي:

نَهبْتَ منِ الأعمار ما لو حويتَه
لهنئتِ الدنيا بأنك خالدُ

فأول البيت دال على المدح بالشجاعة، وآخره دال على علو الدرجة.

ومن هذا قول بعضهم من النثر: هم بحار العُلا إلاّ أنهم جبال الحلم[1].

قلتُ: لم أجد هذا المصطلح (التوجيه) بهذا المفهوم عند واحد من علماء البيان عدا العلويّ!

٨٩٢ - الموجَّه

من (التصريع)، أن يكون الشاعر مخيَّراً في وضع كلّ مصراع موضع صاحبه.. وذلك كقول ابن الحجاج البغدادي:

من شروط الصَّبوح في المِهرجان
خفَّةُ الشَّربِ مع خلوِّ المكانِ

فإن هذا البيت يجعل مصراعه الأول ثانياً، ومصراعه الثاني أولاً..

وانظر (التصريع) وقد سبق في باب الصاد.

٨٩٣ - اتحاد الطريق واختلاف المقصد

من ضروب الأخذ، وهو نوع من (السَّلْخ) ومثاله أن يسلك الشاعران طريقاً واحدة، فتخرج بهما إلى موردين. وهناك يتبين فضل أحدهما على الآخر.

ومن ذلك قول أبي تمام في مرثية في ولدين صغيرين:

(١) انظر (الطراز) ١٣٨/٣.

مجدٌ تأوّب طارقاً حتى إذا
قلنا أقام الدهرَ أصبح راحلا
نجمان شاء الله ألّا يطلعا
إلّا ارتداد الطرف حتى يأفلا

وقول أبي الطيب في مرثية بطفل صغير:

فإن تك في قبر فإنك في الحشا
وإن تك طفلاً فالأسى ليس بالطفلِ
ومثلك لا يُبكى على قدر سنه
ولكن على قدر الفراسة والأصلِ

وهما قصيدتان طويلتان، وقد اتفق الشاعران في المقصد الواحد ثم هام كل منهما في واد منه، مع اتفاقهما في بعض معانيه. والتفضيل بين المعنيين المتفقين أيسر خطباً من التفضيل بين المعنيين المختلفين.

وقد ذهب قوم إلى أن المفاضلة بين الكلامين لا تكون إلا باشتراكهما في المعنى، فإن اعتبار التأليف في نظم الألفاظ لا يكون إلّا باعتبار المعاني المندرجة تحتها. فما لم يكن بين الكلامين اشتراك في المعنى حتى يعلم مواقع النظر في قوة ذلك المعنى أو ضعفه، واتساق ذلك اللفظ أو اضطرابه، وإلّا فكل كلام له تأليف يخصُّه بحسب المعنى المندرج تحته.

ومن هذا قول النابغة الذبياني:

إذا ما غزا بالجيش حلّق فوقه
عصائب طير تهتدي بعصائبِ
جوانح قد أيقنَّ أن قبيله
إذا ما التقى الجمعان أولُ غالبِ

وهذا المعنى قد توارد عليه الشعراء قديماً وحديثاً، وأوردوه بضروب من العبارات، فقال أبو نواس:

تتمنى الطير غزوته
ثقةً باللحم من جَزرهْ

وقال مسلم بن الوليد:

قد عوَّدَ الطير عادات وثقن بها
فهنَّ يتبعْنه في كل مُرتَحلِ

وقال أبو تمام:

وقد ظلّلت أعناق أعلامه ضحا
بعقبان طير في الدماء نواهِلِ
أقامت مع الرايات حتى كأنها
من الجيش إلّا أنها لم تقاتلِ

وقد ذكر هذا المعنى غير هؤلاء، إلا أنهم جاءُوا بشيء واحد لا تفاضل بينهم فيه، إلا من جهة حسن السبك، أو جهة الإيجاز في اللفظ. ولم يقرب أحد من هذا المعنى، فسلك هذه الطريق مع اختلاف مقصده إليها إلا مسلم بن الوليد في قوله:

أشـربْت أرواحِ العـدا وقلوبهـا
خـوفـاً فـأنفُسهـا إليـك تـطيـرُ
لو حاكمتْك فطالبتـك بِذَحْلِهَا
شهـدت عليك ثعـالبٌ ونسـورُ

فهذا من المليح البديع الذي فَضَل غيره.

٨٩٤ - الوحشي

من عيـوب اللفظ، وهـو مـا ليس بمستعمل إلا في الفرَط، ولا يتكلم به إلا شاذاً. وهكذا وصفه قدامة: وذلك هو الوحشي الذي مدح عمر بن الخطاب زهيراً بمجانبته له وتنكبه إياه، فقال: كان لا يتبع وحشي الكلام.

وهـذا البـاب مجـوَّز للقـدمـاء، ليس من أجل أنه حسن، لكن لأن من شعـرائهم من كان أعـرابياً قـد غلبت عليه العجرفيـة، وللحاجـة أيضاً إلى الاستشهاد بأشعارهم في الغريب، ولأن من كان يأتي منهم بالوحشي لم يكن يأتي به على جهة التطلب له، والتكلف لما يستعمله منه، لكن لعادته وعلى سجية لفظه، فأما أصحاب التكلف لذلك فهم يأتون منه بما ينافر الطبع وينبـو عن السمع، مثل شعر أبي حزام غالب بن الحـارث العُـكلي، وكـان فـي زمن المهدي، وله في أبي عبيد الله كاتب المهدي قصيدة أولها:

تـذكـرتُ سلمى وإهْـلاسَهـا
فلم أنس والشـوق ذو مَـطْرُؤَهْ

وفيها يقول:

لأوحى وزيـرُ إمـام الهـدى
لنـا وهـو بـالإرْب ذو محجؤهْ
يســوس الأمـور فتـأتـي لـه
ومـا فـي عـزيمتـه منهُـؤهْ
وَفَى بـالأمـانـة صفـو التَّقى
ومـا الصفـوُ بـالـرَّنَقِ المحْمُؤَهْ
وعنـد معـاويـة المصـطفى
حِبـا غيـر مـأجٍ ولا مطرُؤَهْ
فقـال الـوزيـر الأمين انـظمـوا
قـريضاً عـويصاً على لؤلؤهْ
فـعبّـرتُ مـرتـفـقـاً وحـيـهُ
بغيـر انصبـابٍ إلى المشكُؤَهْ
سيـدني من الحقِّ ذو فـطنـة
معي في العـواقب والمبـدؤهْ
بيـوتـاً علـيّ لـهـا وُجْـهَـةٌ
بغيـر السِّنـاد ولا المكْفُؤَهْ

ومثـل شعـر أحمـد بن جحـدر الخراساني في مالك بن طوق، ويُقَالُ إنها لمحمد بن عبد الرحمن الغريبي الكوفي في عيسى الأشعريّ:

هَيَا منزل الحيّ جنبَ الغضـا
سـلامك إن النـوى تصْـرِمُ

ويـا طَـللاً أيّـةً مـا ارتمتْ
بليـلاك غَـرْبَتُـهـا المِـرْجَـمُ
حـلفْتُ بـمـا أرقَـلتْ نـحـوَه
هَـمَـرْجَلَةً خَـلْقـهـا شَـيْـظَمُ
ومـا شَبْـرَقَتْ من تَنـوفِـيّـةٍ
بهـا من وَحَى الجنِّ زيـزيـرَمُ

فبلغني أنـه أنشد هـذه القصيدة ابن الأعرابي، فلما بلغ إلى ها هنا قال له ابن الأعرابي: إن كنت جادّاً فحسبيك الله!

لأمٌّ لـكـم نَـجَـلَتْ مـالـكـاً
من الشمس لـو نَجَلَتْ أكْـرَمُ
ومن أين مـثلك لا أيْـن هــو
إذا الرِّيقُ أقـفـر منـه الـفمُ

ومن الأعراب أيضاً من شعره فظيع التوحش، مثل ما أنشدنَـاه أحمد بـن يحيـى عن ابن الأعـرابي لمحمد بن علقمة التيميّ، يقولها لرجل من كلب، يقال له «ابن الفنشـخ» وَرَدَ عليه فلم يسقه:

أَفَـرِخ أخا كلبٍ وأَفْـرِخْ أَفْرِخ
أخطأتَ وجه الحق في التطخْطُخِ
أمـا وربِّ الـراقصـات الـرُّمَّـخ
يخرجنَ من بين الجبال الشُّمَّخِ
يـزرن بيت الله عند المصْـرَخ
لَـتَـطْمَخَـنَّ بـرِشـاءٍ مِمْـطَخ
ماء سوى مائِيَ يا ابن الفنشخ
أو لتجيئَنَّ بـوشي بَـخْ بَـخِ
من كيس ذي كيسٍ مِئِنٍّ مِنْفَح
قـد ضَمّـهُ حَـوْلَيْن لم يُسنَّـخِ
ضمَّ الصَّماليخَ ضِمَاخَ الأَصْلخِ[1]

٨٩٥ - الوَحْـي

من أقسام (الإشارة) ذكر ذلك ابن رشيق، وقد سبقت في باب الشين.

وقال صاحب البرهان: أما (الوحي) فـإنـه الإبـانـة عمـا في النفس بغير المشافهة، على أي معنىً وقعت: من إيماء، وإشارة، ومكاتبة. ولذلك قال الله عزّ وجل: ﴿ وما كان لبشرٍ أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب ﴾[2].

٨٩٦ - المُوَاربـة

حقيقة المواربة أن يقول المتكلم قولاً يتضمن ما يُنكَر عليه فيه بسببه، ويتوجه عليه المؤاخذة. فإذا حصل الإنكار عليه استحضر بحذقه وجهاً من الوجوه التي يمكن التخلص بها من تلك المؤاخذة: إما بتحريف كلمـة، أو تصحيفها، أو بزيادة، أو نقص، أو غير ذلك.

---

(١) انظر (نقد الشعر) ٢٠٣. وكتابنا (قدامة بن جعفر والنقد الأدبي) ٢٠٤ من الطبعة الثالثة.

(٢) انظر (البرهان) ٦٣.

وشاهد ما وقع من المواربة بالتحريف قول عتبان الحروري:

وإن يكُ منكمْ كان مروان وابنه
وعمروٌ ومنكمْ هاشمٌ وحبيبُ
فمنّا حُصَيْنٌ والبُطيْنُ وقَعْنَب
ومنّا أميرُ المؤمنين شبيبُ

فلما بلغ هذا الشعر هشاماً وظفر به قال له: أنت القائل: «ومنا أميرُ المؤمنين شبيب»؟ فقال: ما قلتُ هذا، وإنما قلتُ: «ومنا أميرَ المؤمنين شبيبُ»، فتخلّص بفتح الراء بعد ضمّها. وهذا ألطف مواربة وقعت في هذا الباب.

وشاهد الحذف قول أبي نواس في خالصة جارية أمير المؤمنين هارون الرشيد هاجياً لها:

لقد ضاع شعري على بابكم
كما ضاع حَلْيٌ على خالصهْ

فلما بلغ الرشيد ذلك أنكره عليه، وتهدّده بسببه، فقال: لم أقل إلا:

لقد ضاء شعري على بابكم
كما ضاء حَلْيٌ على خالصهْ

فاستحسن الرشيد مواربته. وقال بعض من حضر: «هذا بيت قُلعتْ عيناه فأبصر»!

وشاهد التصحيف في المواربة قول الشيخ عز الدين الموصلي لمّا بلغه وفاة القاضي فتح الدين بن الشهيد، وكان القاضي فتح الدين يرجِّح جانب الشيخ شمس الدين المزيّن على الشيخ عزّ الدين لبغض كان في خاطره:

دمشقُ قالت لنا مقالاً
معناه في ذا الزمان بيّنْ
انْدَمَلَ الجرحُ واستراحتْ
ذاتي من الفتح والمزيّنْ

قال ابن أبي الأصبع: وقد جاء في الكتاب العزيز من ذلك قوله تعالى حكاية عن كبر وُلْد يعقوب عليه السلام: ﴿ارجعوا إلى أبيكم فقولوا يا أبانا إن ابنك سَرَق﴾ فإن بعض العلماء قرأ هذا الحرف: ﴿إن ابنك سُرِّق﴾ ولم يسرق. بفعل ما لم يُسمّ فاعله، توخّياً للصدق، فإن أخا يوسف عليه السلام سُرِّقَ ولمْ يَسْرِق، فأتى بالكلام على الصحة بإبدال الضّمّة من فتحة، وتشديد الرّاء وكسرتها(١).

٨٩٧ ـ المُوَارَدَةُ

أن يتفق الشاعران، دون أن يسمع أحدهما بقول الآخر، بشرط أن يكونا في عصر واحد. وقد ادّعاها قوم في بيت

(١) انظر (بديع القرآن) ٩٥، وانظر (خزانة الأدب) ١١٢.

امرىء القيس وطرفة بن العبد. قال ابن رشيق: ولا أظن هذا مما يصح، لأن طرفة كان في زمان عمرو بن هند شاباً حول العشرين، وكان امرؤ القيس في زمان المنذر الأكبر كهلاً، واسمه وشعره أشهر من الشمس، فكيف يكون هذا مواردة؟ إلا أنهم ذكروا أن طرفة لم يثبت له البيت، حتى استُحلف أنه لم يسمعه قط فحلف، وإذا صحّ هذا كان مواردة، وإن لم يكونا في عصر.

وسئل أبو عمرو بن العلاء: أرأيت الشاعرين يتفقان في المعنى، ويتواردان في اللفظ، لم يلق واحد منهما صاحبه، ولم يسمع شعره؟ قال: تلك عقول رجال توافت على ألسنتها! وسئل أبو الطيب المتنبي عن مثل ذلك فقال: الشعر جادة، وربما وقع الحافر على موضع الحافر. وبيت امرىء القيس:

وقوفاً بها صحبي عليّ مطيّهمْ
يقولونَ لا تهلك أسىً وتجمّلِ

وبيت طرفة:

وقوفاً بها صحبي عليّ مطيّهمْ
يقـولون لا تهلك أسىً وتجلّدِ

فلم يغير فيه إلا لفظ القافية فقط.

وذكر العلوي أن (المواردة) عند علماء البيان أن يتفق الشاعران إذا كانا متعاصرين، أو كان أحدهما متأخراً عن الآخر على معنىً واحد، يوردانه جميعاً بلفظ واحد من غير أخذ ولا سماع، وقد مثلوا لذلك بما ذكره أحمد بن يحيى «ثعلب» عن ابن الأعرابي، قال: أنشدني ابن ميّادة لنفسه:

مُفيـدٌ ومتْلافٌ إذا مـا أتيْتـهُ
تهلّلَ واهتـزّ اهتـزاز المهنّـدِ

فقيل له: أين يُذْهب بك؟ هذا للحطيئة! فقال: أكان ذلك؟ فقيل له: نعم! فقال: الآن علمت أني شاعر حين وافقته على ما قاله، وما سمعت به إلا الساعة!

قال العلوي[1]: وليس هذا من باب السرقة الشعرية، لأن ذلك إنما يكون فيمن علم حاله بالسبق لذلك الكلام، ثم يأخذه غيره مع علمه بأنه له، كسرقة المتاع يأخذه السارق وهو حقّ لغيره على جهة الحقيقة..

٨٩٨ ـ التّوريَـة

هي مصدر ورَّيْتُ الخبر تـورية إذا سترته وأظهرتَ غيره، كأن المتكلم يجعله وراءه بحيث لا يظهر.

(١) انظر (الطراز) ٣/١٧٠.

والتورية في الاصطلاح أن يذكر المتكلم لفظاً منفرداً له معنيان حقيقيان، أو حقيقة ومجاز، أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية. فيريد المتكلم المعنى البعيد، ويُورِّي عنه بالمعنى القريب، فيتوهم السامع أول وهلة أنه يريد القريب، وليس كذلك.

ومثل ذلك قول أبي العلاء المعري:

وحرفٍ كنون تحت راءٍ ولم يكن
بدالٍ يؤمُّ الرَّسْمَ غيّره النّقطُ

فمن سمع هذا البيت توهم أنه يريد براء ودال حرفي الهجاء، لأنّه صدّر بيته بذكر الحروف، وأتبع ذلك بالرسم والنقط. وهذا هنا هو المعنى القريب المتبادر أولاً إلى ذهن السامع. والمراد غيره، وهو المعنى البعيد المورّى عنه بالقريب، لأن مراده بالحرف «الناقة»، وبحرف النون «تشبيه الناقة به في تقويسها وضمورها» وبراء «اسم الفاعل من رأى» إذا ضرب الرئة، وبدال «اسم الفاعل من دلا يدلو إذا رفق في السير» وبالرسم «أثر الدار»، وبالنقط «المطر».

ومعنى هذا البيت أن هذه الناقة لضعفها وانحنائها مثل نُونٍ تحت رجل يضرب رئتيها، ولم يرفق بها في السّير فهو غير دَالٍ. وقد تقدم أن الدّالي هو الرفيق، ويؤم بها داراً غيّر المطر رسمها. واجتماع هذه الأوصاف دليل على ضعف النّاقة، لأنها لو كانت قوية لما احتاجت إلى ضرب رئتها، وإلى الرفق بها مع شدّة شوقه إلى ديار أحبابه. وذلك باعث على شدّة السّير.

وبعض العلماء يقسم التورية إلى قسمين:

١ ـ **التورية المجردة**: وهي التي لا تجامع شيئاً مما يلائم المُورَّى به، أي المعنى القريب، كقوله تعالى: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾.

٢ ـ **التورية المرشحة**: وهي التي قُرن بها ما يلائم المُورّى به: إما قبلها كقوله تعالى: ﴿ والسماء بنيناها بأيدٍ ﴾ أي بقوّة.

ومنه قول الحماسيّ:

فلما نأت عنّا العشيرة كلها
أنخنا فحالفْنا السّيوف على الدّهرِ
فما أسلمتنا عند يوم كريهةٍ
ولا نحن أغضينا الجفون على وتْرِ

فإن الإغضاء مما يلائم جفن العين لا جفن السيف، وإن كان المراد به إغماد السيوف، لأن السيف إذا أغمد انطبق

الجفْنُ عليه، وإذا جُرِّد انفتح للخلاء الذي بين الدّفّتين.

وإما بعدها كلفظ «الغزالة» في قول القاضي عياض في صيفية باردة:

كأن كانون أهدى من ملابسه
لشهر تمّوز أنواعاً من الحللِ
أو الغزالة من طول المدى خَرِفتْ
فما تُفرّق بين الجدْيِ والحَمَلِ

وابن رشيق يعدّ التورية من أقسام (الإشارة)، كقول عُليّة بنت المهدي في «طلّ» الخادم:

أيا سرحة البُستان طال تشوفي
فهلْ لِي إلى ظِلٍّ إليك سبيلُ
متى يشتفي من ليس يُرجَى خُرُوجُه
وليس لمن يَهْوَى إليه دُخُولُ

فورَّتْ بـ «ظل» عن «طل».

وقال: أما التورية في أشعار العرب فإنما هي كناية بشجرة أو شاة أو بيضة أو ناقة أو مُهْرةٍ أو ما شاكل ذلك، كقول المُسيّب بن عَلَسْ:

دعا شجر الأرض داعيهمُ
لينصره السِّدْرُ والأثْأَبُ[1]

فكنى بالشجر عن الناس، وهم يقولون في الكلام المنثور: جاء فلان بالشوك والشجر، إذا جاء بجيش عظيم.

(١) الأثاب نوع من الشجر وأحدثه «أثْأبة».

وانظر (المغالطة المعنوية) في باب العين.

وانظر (الإلغاز) في باب اللام.

٨٩٩ - المُوَازنة

الموازنة هي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية. نحو قوله تعالى: ﴿ونمارق مصفوفة وزرابيّ مبثوثة﴾؛ فإن ﴿مصفوفة﴾ و ﴿مبثوثة﴾ متفقتان في الوزن دون التقفية.

وقال ضياء الدين بن الأثير: وهذا النوع من الكلام هو أخو السجع في المعادلة دون المماثلة، لأن في السجع اعتدالاً وزيادة على الاعتدل، وهي تماثل أجزاء الفواصل لورودها على حرف واحد.

وأما الموازنة ففيها الاعتدال الموجود في السجع، ولا تماثل في فواصلها.

ونفى السّبكي في «عروس الأفراح» أن تكون الموازنة من السجع، فذكر أن من العلماء من عدّها من ضروب السجع، ومنهم من لم يعدّها منه، وقال إن القول الأخير هو الصحيح.

وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿سُرُرٌ مرفوعة، وأكواب موضوعة﴾ سجع وموازنة عند ابن الأثير. ونحو: «شديد»

و «وقريب» إذا ختم بهما قرينتان لا يكون من السجع لعدم التقفية، ويكون من الموازنة لوجود الوزن.

وقد عقّب الدسوقي على كلام ابن الأثير بأنه يلزم على كلامه أن نحو قوله تعالى: ﴿ما لكمْ لا ترجُونَ لله وقاراً، وقد خلقكمْ أطواراً﴾ ليس من السجع، لعدم الوزن، ولا من الموازنة لذلك أيضاً، فيكون خارجاً عن النوعين، وهو في غاية البعد.

وانظر (الازدواج) وقد سبق في باب الزاي.

٩٠٠ - المُوَازنة

وهي مقارنة المعاني بالمعاني، ليعرف الراجح في النظم من المرجوح، كقول السموءَل:

وننكرُ إنْ شئنا على الناسِ قولهم
ولا يُنكرونَ القولَ حينَ نقولُ

فإنك إذا وازنته بقوله سبحانه وتعالى: ﴿لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون﴾ تبين لك ما بين الكلامين من الفرق.

وأمثال هذا الباب كثيرة. وهذا أحد وجوه الإعجاز، وهو قياس القرآن بكل معجز من الكلام.

٩٠١ - المُوازنة

وهي من ضروب الأخذ، وقد ذكروا أنها أخذ بينة الكلام فقط. مثل قول كُثير عَزَّة:

ألا تلك عزّةُ قد أقبلتْ
تقلّب للهجْر طرْفاً غضيضا
تقول مرضنا فما عُدْتنا
وكيف يعود مريضٌ مريضا

فقد وازن فيه قول نابغة بني تغلب:

بخلنا لبُخلكِ قدْ تعلمين
وكيف يعيبُ بخيلٌ بخيلا

فإن جُعل مكان كل لفظة ضدها فذلك هو (العكس). مثل قول أبي قيس، ويروى لأبي حفص البصري:

ذهب الزمان برهط حسّان الألى
كانتْ مناقبُهمْ حديث الغَابِرِ
وبقيتُ في خلْفٍ يحِلُّ ضيوفهُمْ
منهم بمنزلة اللئيم الغادِرِ
سودُ الوجوهِ لئيمة أحسابُهُمْ
فُطْسُ الأنوف من الطِّراز الآخِرِ

فإن البيت الأخير عكسٌ لبيت حسان المشهور في مدح آل حفنة:

بيض الوجوه كريمةٌ أحسابُهُمْ
شُمُّ الأنوف من الطراز الأولِ

٩٠٢ ـ المُتَوازِنُ

عند بعض العلماء ضرب من السجع، اتفقت الفواصل فيه في الوزن دون الحروف.

وانظر (الموازنة) وقد تقدمت.

٩٠٣ ـ المُتَوَازِي

من السجع، هو ما اتفقت فيه أعجاز الفواصل في الحرف مع اتفاق الوزن. كقوله تعالى: ﴿ فيها سررٌ مرفوعة، وأكواب موضوعة ﴾.

٩٠٤ ـ التّوسُّطُ بَيْنَ الكَمالَيْن

من مواضع الوصل. ومعناه التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال.

ويكون بين الجملتين إذا اتفقتا خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنىً، أو معنىً فقط مع وجود جامع بينهما.

فالمتفقتان خبراً، لفظاً ومعنىً، كقوله تعالى: ﴿ يخادعون الله وهو خادعهم ﴾، وقوله: ﴿ إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجّار لفي جحيم ﴾. وهما في المثال الثاني متناسبتان في الاسمية بخلاف الأول.

والمتفقتان إنشاء، لفظاً ومعنىً، كقوله تعالى: ﴿ كُلوا واشربوا ولا تسرفوا ﴾.

وأما اتفاقهما خبراً أو إنشاءً معنىً فقط فهو صادق بستة أحوال، لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنىً، فاللفظان إمّا خبران، أو الأولى خبر والثانية إنشاء، أو العكس. وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إنشاءان، أو الأولى خبر والثانية إنشاء، أو العكس.

فمثال الثاني قوله تعالى: ﴿ وإذ أخذْنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحساناً وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسناً ﴾ فعطف ﴿قولوا﴾ على ﴿لا تعبدون﴾ مع كون الأولى خبراً لفظاً والثانية إنشاء لفظاً، لكنهما إنشائيتان معنى، لأن ﴿لا تعبدون﴾ خبرٌ في معنى الإنشاء، أي: لا لا تعبدوا.

ومثال الأول والثاني أيضاً الآية السابقة، ومحل الشاهد فيها عطف ﴿بالوالدين إحساناً﴾ على ﴿لا تعبدون﴾.

وبيان ذلك أن قوله: ﴿وبالوالدين إحساناً﴾ لا بدّ فيه من تقدير فعل عامل في المصدر. وهذا الفعل إما أن يُقدَّر خبراً في معنى الطلب، أي تحسنون بمعنى: أحسنوا، فهو من الأول، لأن الجملتين خبر لفظاً، إنشاء معنى.

ولتقدير الفعل خبراً ثم جعله بمعنى الإنشاء فائدة لفظاً ومعنى، أما لفظاً

فالملاءمة بينه وبين «لا تعبدون» حتى يكون كل منهما خبراً مراداً به الطلب. وأما المعنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه سارع إلى الامتثال فهو يخبر عنه، كما تقول: «تذهب إلى فلان تقول له كذا» تريد الأمر، أي: اذهب إلى فلان فقل له كذا. والتعبير بالخبر مكان الأمر أبلغ من صريح الأمر.

وإما أن يقدر من أول الأمر صريح الطلب، كما هو الظاهر، أي وأحسنوا إحساناً. فهو إذن من الثاني لأنهما إنشائيتان معنى، والأولى خبريّة لفظاً، والثانية إنشائية لفظاً.

ومثال الثالث: أطع مَنْ فوقك، وأنت ترحم مَنْ دونك. فَهُمَا إنشائيتان معنى، والأولى إنشاءٌ لفظاً والثانية خبر لفظاً.

ومثال الرابع: ألم آمرك بالتقوى، وألم آمرك بالعدل؟ أي: قد أمرتك بالتقوى، وأمرتك بالعدل، فهما خبريتان معنى إنشائيتان لفظاً.

ومثال الخامس: أمرتك بالتقوى، وألم آمرك بالعدل؟ فهما خبريتان معنى، الأولى خبر لفظاً، والثانية إنشاء لفظاً.

ومثال السادس: ﴿ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ألَّا يقولوا على الله إلَّا الحق ودرسوا ما فيه﴾ أي: أخذ عليهم ميثاق الكتاب، ودرسوا ما فيه. فهما خبريتان معنى، والأولى إنشاء لفظاً والثانية خبر لفظاً.

٩٠٥ـ الاتّسَاعُ

وذلك أن يقول الشاعر بيتاً يتّسع فيه التأويل على قدر قوى الناظم فيه، وبحسب ما تحتمله ألفاظه من المعاني. كقول امرىء القيس:

إذا قامتا تضوَّع المسك منهما
نسيم الصَّبَا جاءت بريَّا القَرَنْفل

فإن هذا البيت اتّسع النقد في تأويله، فمن قائل: تضوّع المسك منهما بنسيم الصَّبا، ومن قائل: تضوع المسك منهما تضوُّع نسيم الصَّبا، ومن قائل: تضوع المَسْك منهما بفتح الميم يعني: الجلد بنسيم الصبا. وهو أضعف الوجوه.

ومن ذلك فواتح السُّور التي أقسم الله تعالى بها، فإنهم اتّسعُوا في تأويلها، ولم يترجّحْ من ذلك إلَّا أنها أسماء للسُّور.

٩٠٦ـ التّوسُّعُ

قسّم ضياء الدين بن الأثير المجاز قسمين، وسمى أوّل القسمين (التوسع في الكلام) وجعل القسم الآخر هو (التشبيه).

قال: وأمّا التوسّع فإنه يذكر للتصرّف في اللغة، لا لفائدة أخرى. وإن شئت قُلْتَ: إن المجاز ينقسم إلى: توسّع في الكلام، وتشبيه، واستعارة. ولا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثلاثة، فأيها وُجد كان مجازاً.

وسمّى القسم الذي يكون فيه العدول عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه (التوسّع) وقال: إن ذلك لا يكون إلّا بطلب التوسع في الكلام، وهو سبب صالح، إذ التوسع في الكلام مطلوب.

والتوسع ضربان:

١ ـ **أحدهما**: يرد على وجه الإضافة، واستعماله قبيح لبعد ما بين المضاف والمضاف إليه، وذلك لأنه يلتحق بالتشبيه المضمر الأداة، وإذا ورد التشبيه ولا مناسبة بين المشبه والمشبه به كان ذلك قبيحاً. ولا يتعمّل هذا الضرب من التوسع إلّا جاهلٌ بأسرار الفصاحة والبلاغة، أو ساهٍ غافل يذهب خاطره إلى استعمال ما لا يجوز ولا يحسن، كقول أبي نواس:

بحَّ صوتُ المال ممّا
منك يشكو ويصيحُ

فقوله: «بحّ صوت المال» من الكلام النازل بالمرة، ومراده من ذلك أن المال يتظلم من إهانتك إياه بالتمزيق، فالمعنى حسنٌ والتعبير قبيح، وكذلك قول أبي نواس:

ما لرجْل المال أمستْ
تَشْتكي منك الكلالا

فإضافة «الرِّجْل» إلى «المال» أقبح من إضافة الصوت إلى المال.

وأما الضرب الآخر من التوسّع فإنه يرد على غير وجه الإضافة، وهو حَسَنٌ لا عيب فيه. وقد ورد في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ثم استوى إلى السماء وهي دخانٌ فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين﴾ فنسبة القول إلى السماء والأرض من باب التوسّع، لأنهما جماد، والنطق إنما هو للإنسان لا للجماد، ولا مشاركة هنا بين المنقول والمنقول إليه. وكذلك قوله تعالى: ﴿فما بكتْ عليهم السماءُ والأرضُ وما كانوا منظَرين﴾. وعليه ورد قول النبي ﷺ، فإنه نظر إلى أُحد يوماً فقال: «هذا جبل يحبّنا ونحبّه»، فإضافة المحبة إلى الجبل من باب التوسّع، إذ لا مشاركة بينه وبين الجبل الذي هو جماد.

وعلى هذا وردت مخاطبة الطلول ومساءلة الأحجار.

٩٠٧- التّوْسِيع

عند بعض علماء البيان هو (التوشيع) وسيأتي في هذا الباب.

٩٠٨- التّوْشيحُ

عند قدامة، من أنواع ائتلاف القافية مع ما يدل عليه سائر البيت، وهو أن يكون أول البيت شاهداً بقافيته، ومعناها متعلقاً به، حتى أنّ الذي يعرف قافية القصيدة التي البيت منها إذا سمع أول البيت عرف آخره، وبانت له قافيته، مثال ذلك قول الراعي:

وإنْ وُزن الحَصَى فوزنْتُ قوْمِي
وجدْت حَصَى ضريبتهم رَزِينا

فإذا سمع الإنسان أول هذا البيت، وقد تقدمت عنده قافية القصيدة، استخرج لفظ قافيته، لأنه يعلم أن قوله: «وُزن الحصى» سيأتي بعده «رزين» لعلتين:

إحداهما: أن قافية القصيدة توجبه.

والأخرى: أن نظام المعنى يقتضيه، لأن الذي يفاخر برجاحة الحصى يلزمه أن يقول في حصاه: إنه رزين. وقول عباس ابن مرداس:

همُ سوّدُوا هُجْناً وكلّ قبيلةٍ
يُبيِّن عن أحسابها من يَسُودُها

فمَنْ تأمّل هذا البيت وجد أوله يشهد بقافيته. وقول نصيب:

وقد أيقنت أنْ ستبِينُ ليلى
وتُحْجبُ عنك إن نفع اليقينُ

وقول مضرِّس بن رِبعيّ:

تمنّيت أن ألْقى سُلَيْماً ومالكاً
على ساعةٍ تُنْسِي الحليمَ الأمانيا

وذكر أبو هلال العسكري أن هذا النوع سُمِّي (التوشيح). وهذه التسمية غير لازمة بهذا المعنى، ولو سمّي (تَبْييناً) لكان أقرب.

قال: وهو أن يكون مبتدأ الكلام ينبىء عن مقطعه وأوله يخبُر بآخره، وصدره يشهد بعجزه، حتى لو سمعت شعراً أو عرفت رواية، ثم سمعت صدر بيت منه وقفت على عجزه قبل بلوغ السماع إليه. وخير الشعر ما تسابق صدوره وأعجازه، ومعانيه وألفاظه، فتراه سلساً في النظام، جارياً على اللسان، لا يتنافى ولا يتنافر كأنه سبيكة مُفْرغة، أوْ وشْيٌ مُنَمْنَم أو عِقْد مُنظّم، من جوهر متشاكل، متمكن، القوافي غير قلقة، وثابتة غير مُرَجّة، ألفاظه متطابقة وقوافيه متوافقة، ومعانيه متعادلة، كل شيء منه

موضوع في موضعه، وواقع في موقعه، فإذا نقض بناؤه وحُلَّ نظامه، وجُعل نثراً لم يذهب حسنُه، ولم تبطل جودته في معناه ولفظه، فيصلح نقضه لبناء مستأنف، وجوهرهُ لنظام مستقبل.

فممّا في كتاب الله عز وجل من هذا النوع قوله تعالى: ﴿ وما كان الناس إلاَّ أمةً واحدةً فاختلفوا ولولا كلمةٌ سَبَقَتْ من ربِّك لَقُضِيَ بينَهم فيما هم فيه يختلفون ﴾ فإذا وقفت على قوله تعالى: ﴿فيما﴾ عرف فيه السامع أن بعده ﴿يختلفون﴾ لما تقدم من الدلالة عليه، وهكذا قوله تعالى: ﴿ قل الله أسرع مكراً إن رسلنا يكتبون ما تمكرون ﴾ إذا وقف على ﴿يكتبون﴾ عرف أن بعده ﴿تمكرون﴾ لما تقدم من ذكر المكر.

وضرب منه آخر: وهو أن يعرف السامع مقطع الكلام، وإن لم يجد ذكره فيما تقدم، وهو كقوله تعالى: ﴿ ثم جعلناكم خلائفَ في الأرض من بَعْدِهم لِنَنْظُرَ كيف تعملون﴾ فإذا وقف على قوله ﴿لننظر﴾ مع ما تقدم من قوله تعالى: ﴿ جعلناكم خلائف في الأرض ﴾ علم أن بعده ﴿تعملون﴾ لأن المعنى يقتضيه.

ومن الضرب الأول قوله تعالى: ﴿ ومنهم من خسفنا به الأرض ومنهم من أغرقنا وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ﴾. وهكذا قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ العنكبوت اتخذَتْ بيتاً وإن أوْهن البيوتِ لَبَيْتُ العنكبوت ﴾ إذا وُقف على ﴿أوهن البيوت﴾ يُعرف أن بعده ﴿بيت العنكبوت﴾[1].

وانظر (ردّ أعجاز الكلام على ما تقدمها) في باب الراء.

وانظر (الإرصاد) وقد سبق في باب الراء.

وانظر (التّسْهيم) في باب السين.

٩٠٩ - التّوشيح

قال العلوي: اعلم أن هذا النوع إنما لقّب بالتوشيح لأن معناه أن يبني الشاعر قصيدته على بحرين من البحور الشعرية، فإذا وقف على القافية الأولى فهو شعر كاملٌ مستقيم، وإذا وقف على الثانية كان بحراً آخر، وكان أيضاً شعراً مستقيماً من بحر آخر، فلما كان ما يضاف إلى القافية الأولى زائداً على الثانية سُمّي (توشيحاً)، لأن الوشاح ما يكون من الحليّ على الكشح، زائداً عليه، ويقال له (التشريع) أيضاً، لأن ما هذا حاله من الشعر فإن النفس تشرع إلى تمام القافية وكمالها، وقد يقع في المنثور أيضاً على معنى أن

(١) انظر (الصناعتين) ٣٨٢.

الفقرة الأولى تكون مختصة بتسجيعتين وتكون الثانية تابعة لها على هذا الحدّ، وهذا (التوشيح) إنما يقع ممن كان يتعاطى الشعر، وهو كثير التمكن من صناعة النظم، عظيم البراعة في ذلك، مقتدراً على كثير من الأساليب. ومن أمثلته ما قاله بعض الشعراء:

اسلم ودمت على الحوادث ما رسا
ركنـاً ثَبير أو هضـاب حـراءِ
ونَـلْ المـراد ممكّنـاً منـه على
رغم الـدّهـور وفُـزْ بـطول بقـاءِ

فإذا اقتصرت على القافية الأولى وهي قوله: «ما رسا ركناً ثَبير» كان شعراً تامّاً قد اختص ببحر مخصوص، وإذا زدت قولك: «أو هضاب حراء» كان شعراً آخر مختصاً ببَحْر آخر.

وهكذا حال البيت الثاني كما ترى. وهكذا قوله:

وإذا الرياح مع العشيّ تناوحت
هَدَج الرئـال تكُبُّهن شمـالا
ألفيتنـا نقـري العبيط لضيفنـا
قبـل العيـال ونقتـل الأبـطالا

فالاقتصار على قوله: «هدج الرئال» بيت على حياله، على بحر من بحور الشعر، فإذا زدتَ قوله: «تكبُّهن شمالاً» كان شعراً، وخرج عن البحر الأول؛ وهكذا حال البيت الثاني في قوله: «قبل العيال»، مع قوله: «ونقتل الأبطالا». وقد وقع في الحريريات كقوله:

يـا خاطب الـدنيا الـدنيّة إنهـا
شـركُ الـردى وقـرارة الأكـدارِ

فقوله: «شرك الردى» بيت كامل على بحر مخصوص، وإذا أضفت إليه قوله: «وقرارة الأكدار» كان شعراً وكان من بحر آخر، وقد روي عن بعض الشعراء أنه كان ينظم القصيدة على ثلاثة أبحر من الشعر، ثم يُنْشد كل واحد منها على حياله مخالفاً للآخر، واقترح عليه بعض أصحابه أن يصنع مثل ذلك فصنعه وأجاد فيه، نعم وإن كان وارداً في المنظوم والمنثور كما ذكرناه، ولكن وروده في المنظوم أحسن بهجة وأرسخ عرقاً في البلاغة[1].

٩١٠ ـ المُوَشّحة

هي الاستعارة (المرشحة) بالراء، وقد سبقت ـ وهي التي اقترنت بما يلائم المستعار منه، أي المشبه به. ولكن العلوي صاحب الطراز يذكر اسمها (الاستعارة الموشحة). ويعلل تسمية هذه

(١) انظر (الطراز) ٣/٧٢.

الاستعارة بالموشحة بأنك إذا قلت: «رأيت أسداً وافر الأظفار منكر الزئير دامي الأنياب» فقد ذكرت اللفظ المستعار وذكرت خصائصه، فوشحت هذه الاستعارة وزينتها بما ذكرته من لوازمها وأحكامها الخاصة، أخذاً لها من التوشيح وهو ترصيع الجلد بالجواهر واللآلىء تحمله المرأة من عاتقها إلى كشحها وهذا هو (الوشاح) واشتقاق (التوشيح) للاستعارة منه. ومثالها قوله تعالى: ﴿ اشتروا الضلالة بالهدى ﴾ ثم قال على إثره: ﴿ فما ربحت تجارتهم ﴾ فلما استعار لفظ الشراء عقّبه بذكر لازمه وحكمه وهو الربح توشيحاً للاستعارة. ولو قال: فهلكوا، أو عموا وصمّوا، عوض قوله: «فما ربحت» لكان تجريداً، ولم يكن توشيحاً[1].

٩١١ ـ التَّوْشيع

من ضروب الإطناب، وهو من الإيضاح بعد الإبهام، وقد يقال له (التوسيع) أيضاً، واشتقاقه من توشيع الشجرة وهو تفريع أصولها. وأما التوسيع بالسين المهملة فاشتقاقه من قولهم: وسع في حفر البئر إذا فسّح فيها، ومنه فسّح في المجلس إذا وسّعه لمن يجلس فيه.

وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن أن يأتي المتكلم بمثنى يفسّره بمعطوف ومعطوف عليه، وذلك أن التثنية أصلها العطف، فيوشع الاسم المثنى بما يدل على معناه، ويرشد إليه على جهة العطف، ومثاله قوله عليه السلام: «يشيب ابن آدم وتشبُّ معه خصلتان: الحرص وطول الأمل»، وقوله عليه السلام: «خصلتان لا تجتمعان في مؤمن: البخل وسوء الخلق»،

ومنه قول ابن الرومي يمدح عبد الله ابن سليمان بن وهب:

إذا أَبو قاسم جادت لنا يده
لم يُحْمد الأجودان: البحرُ والمطرُ
وإن أضاءت لنا أنوارُ غُرّته
تضاءل النّيران: الشمس والقمرُ
وإن نضا حدّه أو سلّ عزْمته
تأخّر الماضيان: السيف والقدرُ
من لم يبتْ حذراً من سَطْو سطوته
لم يدرِ ما المزعجان: الخوف والحذرُ
ينال بالظنّ ما يعيا العيان به
والشاهدان عليه: العين والأثرُ
كأنه وزمام الدّهر في يده
يدري عواقب ما يأتي وما يذرُ

ومنه قول بعض المتأخرين:

(١) انظر (الطراز) ٢٣٨/١.

يا مَنْ له الأطيبان: المجدُ والكرم
ومَنْ له الماضيان: السيف والقلمُ
ومَنْ خلائقه كالرّوض ضاحكة
فطبعه الأحسنانَ: الجودُ والشّيَمُ
أنت الجواد وأنت البدر لا كذب
يحمي به الأسودان: الظّلْم والظّلَمُ
هنّاك ربك ما أوْلاك من نِعمٍ.
لا مسّك المؤذيان: السّقْم والألمُ
وعادك الشهر أعواما مكرّرة
ما عُظّم الأشرفان: البيت والحرمُ

وانظر (التطريز) وقد سبق في باب الطاء.

٩١٢ ـ وصْفُ المسند إليه

يُنعت المسند إليه للأغراض الآتية:

١ ـ توضيح معناه: كقوله: «الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله»، فإن هذه الأوصاف مما يوضح معنى الجسم، ويقع تعريفاً له.

٢ ـ تخصيصه: والمراد بالتخصيص عند البلاغيين ما يشمل تقليل الاشتراك في النكرات، ورفع الاحتمال في المشارك، وذلك نحو: زيد التاجر عندنا. فوصف زيد بالتاجر خصصه برفع احتمال التاجر وغيره. والنحويون يُسمّون تقليل الاشتراك تخصيصاً، ورفع الاحتمال توضيحاً.

٣ ـ المدح والذمّ: وذلك إذا تعين المسند إليه قبل ذكر الوصف نحو: جاء زيد العالم أو الجاهل.

٤ ـ تأكيد المدح وتقريره: نحو: أمس الدّابرُ لا يعود. فلفظ «الأمس» مما يدل على الدُّبور، وإنما يؤكد بالوصف حين يقتضيه المقام في إظهار فرحٍ بذهابه أو حزن لفراقه، فهو «إطناب» لا حشو؛ لأنه زيادة لفائدة.

٥ ـ إفادة الشمول: وقد سبقت في باب الفاء.

٩١٣ ـ الوَصْل

انظر (الفصل والوصل) في باب الفاء.

ومواضع الوصل بين الجمل هي:

١ ـ كمال الانقطاع مع الإيهام. وقد سبق في باب الكاف.

٢ ـ التوسط بين الكمالين. وقد سبق في هذا الباب.

ومن محسنات الوصل تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية، وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة، فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض

للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى قلت: قام محمد وقعد أحمد، وكذا محمد قائم وأحمد قاعد، إلاَّ لمانع كأن يراد في إحداهما التجدّد وفي الأخرى الثبات فيقال: قام محمد وأحمد قاعد. ومنه قوله تعالى: ﴿ أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين﴾ أو يراد في إحداهما المضي، وفي الأخرى المضارعة، فيقال: محمد قام وأحمد يقعد. ومنه قوله تعالى: ﴿ فريقاً كذّبتهم وفريقاً تقتلون﴾ أو يراد في إحداهما الإطلاق وفي الأخرى التقييد بفعل الشرط، كقوله تعالى: ﴿ وقالوا لولا أُنزل عليه مَلَكٌ ولو أنزلنا ملكاً لقضي الأمر﴾ فالمعطوف عليه جملة «قالوا» وهي مطلقة، والمعطوف جملة «قضي الأمر» وهي مقيدة بفعل الشرط «أنزلنا» لأن الشرط قيدٌ للجواب. ومنه قوله تعالى: ﴿ فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾ فقوله ﴿ولا يستقدمون﴾ عطف على مجموع الجملة قبله شرطها وجزائها، فالمعطوف مطلق والمعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآية السابقة.

٩١٤ - التوَصُّل

انظر (التخلّص) وقد سبق في باب الخاء.

٩١٥ - الموصول

من (التقسيم) وهو أن يذكر أحوال الشيء، مضافاً إلى كلّ حال من تلك الأحوال ما يليق بها.

ذكره القاضي الجرجاني في الوساطة (٤٦ - ٤٧).

وانظر (التقسيم) وقد سبق في باب القاف.

٩١٦ - الإيضاح

وهو أن يذكر المتكلم كلاماً في ظاهره لبس، ثم يوضحه في بقية كلامه، والإشكال الذي يحلّه الإيضاح يكون في معاني البديع من الألفاظ وفي إعرابها ومعاني النفس دون الفنون.

والفرق بينه وبين الاحتراس وقوع الاحتراس في الفنون.

ومنه قوله تعالى: ﴿ كلما رُزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا هذا الذي رُزقنا من قبل وأُتوا به متشابهاً﴾، فإن هذه الآية لو اقتصر فيها على قوله: ﴿من قبل﴾ دون بقية الآية لأشكل على المخاطب لا يدري: هل أراد سبحانه بما حكاه أهل الجنة، إشارتهم إلى صنف الثمرة، أو مقدار ما يؤتون منها بحيث تكون مقادير الثمار متساوية؟ فأوضح سبحانه هذا الإشكال بقوله تعالى:

﴿وأُتُوا به متشابهاً﴾ أي: يشبه بعضه بعضاً في الكمية وإن تغايرت أصنافه.

وتقرير الإشكال في قولهم: ﴿هذا الذي رزقنا من قبل﴾ فإن ظاهر هذا اللفظ يدل على أن الذي رزقوه الآن هو عين ما رزقوا من قبل، والمداومة على المأكول الواحد وغيره من الملاذ موجب للسآمة والملل. وكمال النّعم وغاية التفكّه والتلوّن في المطاعم والتفنّن في المآكل، ونعيم الجنة أتم نعيم وأكمله»، فمقتضى البلاغة أن يكون سبحانه وتعالى أراد - وهو أعلم - المقدار لا عين الصنف. ويؤيد ذلك قوله في تتمة الآية: ﴿ وأُتُوا به متشابهاً ﴾ أي متغايراً، فإن الشيء لا يشبه نفسه، فاتضح أنه سبحانه أراد بقوله: ﴿ هذا الذي رزقنا من قبل ﴾ أي هو في المقدار لا في الصنف.

ومن الإيضاح نوع آخر يأتي موضحاً الإشكال في جملتين من الكلام متضمنتين معنى واحداً قد اختلفت العبارة فيهما، فيتوجه على الظاهر إشكال أوجبه اختلاف العبارة فيجب إيضاحه. كقوله تعالى في الأنعام: ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ﴾، وقال سبحانه في بني إسرائيل: ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم ﴾. وقد سبق هذا.

٩١٧ - الإيضاح

من ضروب الإطناب (الإيضاح بعد الإبهام). نحو قوله تعالى: ﴿ أمدّكم بما تعلمون أمدّكم بأنعام وبنين وجنات وعيون﴾. وذلك ليدرك السامع المعنى في صورتين مختلفتين. إحداهما مبهمة والأخرى موضّحة. وعلمان خير من علم واحد، أو ليتمكّن المعنى في نفسه زيادة تمكّن؛ لأن الشيء إذا ذكر مبهماً ثم بُين كان أوقع في النفس، أو لتكمل لذة العلم به، لأن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألذّ.

ومن الإيضاح بعد الإبهام باب (نِعْمَ) نحو: نِعْمَ الرجل خالد. على قول من يجعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوفٌ، إذ لو أريد ترك الإطناب لكفى أن يقال: نعم خالد. وإن كان هذا التركيب في نفسه ممتنعاً لفقد شرط فاعل «نعْم».

ووجه حُسْن باب «نعْم» سوى ما ذُكر إبراز الكلام في صورة الاعتدال، فليس بإطناب محض، ولا بإيجاز محض، بل هو جامع بين الإطناب (بالإيضاح بعد الإبهام) والإيجاز (بحذف المبتدأ أو الخبر).

ونقل العلوي في الطراز عن علماء

البيان أن (الإيضاح) عبارة عن أن ترى في كلامك لبْساً، بأن يكون موجّهاً، أو خفيّ الحكم، فتردفه بكلام يوضح توجيهه، ويظهر المراد منه، فهذان وجهان:

الوجه الأول: أن يكون الذي يؤتى به من الكلام موضحاً لتوجيهه، ومثاله قول الشاعر:

يُـذَكِّـرُنِيـكَ الخيـرَ والشَّـر كلّه
وفيك الحَيَا والعِلْمُ والحلمُ والجَهْلُ

فـألْقـاكَ عن مكـروههـا مُتنـزّهـاً
وألقاك في محبوبها ولك الفضـلُ

فـالبيت الأول دالٍ على التـوجيـه، بمعنى أنه يحتمل أن يريد مدحه، وأن يريد ذمّه، لأنه صرّح بأن فيـه الخير والشرّ، وفيه الحلم والجهل، فيحتمل أن يكون المراد مدحه، ويحتمل أن يريد ذمّه. فإذا قال بعد ذلك في البيت الثاني أنه بريء عن مكروهها ومنزّهٌ عنه، وأنه في محبوبها له الزيادة على غيره في الصفات المحمودة، أزال ما يحتمله الأول من الذّم، وأزال توجيهه الذي يحتمله.

الوجه الثاني: أن يكون الذي يؤتى به من الكلام. موضحاً لحكم خفيّ. مثاله قول الشاعر:

ومُقَرْطَقٍ[1] يُغْني النديم بـوَجْهه
عن كـأسه المُملى وعن إبـريقهِ

فِعْـلُ المُـدَام ولـونُهـا ومـذاقُهـا
فـي مقـلتيـه ووجـنتيـه وريقـهِ

فالبيت الأول حكمه خَفِي إيراد القصد فيه، لأنه لم يفصح بمقصوده عن كون النديم يغني بوجهه، وما الذي أغناه عن حمـلِ الكأس والإبـريق، فقال البيت الثاني، وأراد أن المقلتين تُسكران من نظر إليهما وتخجلانه، كما تُسكر الخمر القلوب وتحيّـرها وتـدهشهـا، وحمـرة المُـدام تشبهها حمـرة خدّيـه، ومذاق المُدام يشبه ريقه، فصار البيت الثاني موضحاً لهذه الأمور الثلاثة، مبيناً لها ولحكمها.

ومن الإيضاح بعد الإبهام (التوشيع) وقد سبق في هذا الباب.

٩١٨ - واضح الكلام

قال ابن فارس: أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب. كقول القـائل: شـربت ماء، ولقيت زيداً.

---

(١) المقرطق بالقافين: لابس القباء، والمقرطف بقاف وفاء هو اللابس لثوب له خمل.

وكما جاء في كتاب الله: ﴿حُرِّمتْ عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير﴾.

وكقول النبي ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء، حتى يغسلها ثلاثاً». وكقول الشاعر:

إن يحسدوني فإني غير لائمهم
قبلي من الناس أهلُ الفضل قد حُسِدوا

وهذا أكثر الكلام وأعمّه.

٩١٩ - المُوَضَّحة

الأبيات الموضّحة هي ما اتّفقتْ أجزاؤها، وتعاضدت وصولها، وكثرت فقرها، واعتدلت فصولها، فهي كالخيل الموضحة، والفصوص المجزّعة والبرود المحبّرة. كقول امرىء القيس:

مِكـرٍّ مِفـرٍّ مُقْبـلٍ مُـدْبـرٍ معاً
كجلْمُود صخْرٍ حطّه السيلُ من علِ

وقول الأعشى:

طويل العِماد رفيعُ الوسا
د يحمي المضاف ويُعطي الفقير

وقول زهير:

وفي الحلم إدْهانٌ وفي العفْو دُرْبة
وفي الصدق منجاةٌ من الشرّ فاصدُقِ

٩٢٠ - الإيطاءُ

من عيوب القوافي، ذكره قدامة في نقد الشعر، قال: وهو أن تتفق القافيتان في قصيدة، فإن زادت على اثنين فهو أسمج، فإن اتفق اللفظ واختلف المعنى كان جائزاً، كقولك «خياراً» تريد: خياراً لك من الله في كذا، و«خيار الشيء» أجوده.

والمواطأة الموافقة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ليواطئوا عدّة ما حرّم الله﴾ أي ليوافقوا[1].

وذكرهُ ابن قتيبة فقال: (الإيطاء) هو إعادة القافية مرّتين، وليس بعيب عندهم كغيره[2].

وقال ابن رشيق: أما (الإيطاء) فهو أن يتكرر لفظ القافية ومعناها واحد، كما قال امرؤ القيس في قافية «سرح مرقب» وفي قافية أخرى «فوق مرقب» وليس بينهما غير بيت واحد. وكلما تباعد الإيطاء كان أخفّ، وكذلك إن خرج الشاعر مِنْ مدح إلى ذم، أو من نسيب إلى أحدهما، ألا ترى إلى قولهم «دع ذا» و«عدّ عن ذا» فكأن الشاعر في شعر آخر. وأقبح من هذا الإيطاء قول تميم بن أبي مقبل:

---

(١) انظر (نقد الشعر) ١١٠.
(٢) انظر (الشعر والشعراء) ١/٤٤.

أو كـاهتـزاز رديـنيٍّ تـداولُـهُ
أيدي التِّجار فـزادُوا متْنه لينـا

ويروي «تذاوقه» ثم قال في القصيدة غير بعيد:

نـازعت ألبابهـا لبِّي بمقتصدٍ
من الأحاديث حَتَّى زدتني لينا

فكرر القافية والمعنى مع أكثر لفظ القسيم. وأشدّ من ذلك قول أبي ذؤيب في بنيه:

سبقُـوا هَوَيَّ وأعنقُـوا لهـواهمُ
فتخـرّموا ولكـلّ جنْبٍ مَصْرعُ

ثم قال في صفة الثّور والكلاب:

فصـرعْنَه تحت العجـاج فجنبه
متتـرِّبٌ ولكـل جنبٍ مصْــرعُ

فكرر ثلث البيت.

وإذا اتفقت الكلمتـان في القـافيـة واختلف معناهما لم يكن (إيطاء) عند أحد من العلماء إلا عند الخليل وحده، فإن «يزيد» عنده بمعنى الاسم. و «يزيد» بمعنى الفعل إيطاء، وكذلك «جَـوْن» لـلأبيض والأسـود، و «جلل» للصغيـر والكبير. إذا كان أحد الاسمين نكرة، والآخر معرفة لم يكن إيطاء، وكذلك «ضربَ» للواحد و «ضربا» للاثنين، و «لم تضـرب» للمـذكـر، و «لم تضـربي» للمؤنث، و «من غلام» و «من غلامي» مضافاً؛ كل ذلك ليس بـإيطاء. وأمـا اختلاف الحروف على الاسم كقولك: «لزيد» و «بزيد»، وعلى الفعل كقولك: «أضـرب» و «يضرب» و «تضـرب» في مخاطبة المذكر والحكاية عن المؤنث، فكل ذلك إيطاء.

والإيـطاء جائز للمـولدين إلا عنـد الجُمحي وحده، فإنه قال: قد علموا أنه عيب.

وقال الفرّاء: إنما يواطىء الشاعر من عيّ.

وإذا كرر الشاعر قافية للتصريع في البيت الثاني لم يكن عيباً، نحو قول امرىء القيس:

* خليليّ مُرَّا بي على أمّ جُنْدب *

ثم قال في البيت الثاني:

* . . . . لدى أم جُنْدب[1] *

٩٢١ - الوعيـد

من الأغـراض التي يخـرج إليهـا الاستفهام عن معناه الأصلي، كقولك لمن يسيء الأدب معـك: ألم أؤَدِّبْ

(١) انظر (العمدة) ١/١١٣.

فلاناً؟ إذا علم المخاطب ذلك، فيفهم معنى الوعيد والتخويف.

٩٢٢ - الإيغال

عند البلاغيين من ضروب الإطناب، وعدّه قدامة من أنواع (ائتلاف القافية مع سائر البيت)، وقال في تعريفه هو أن يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تامّاً من غير أن يكون للقافية فيما ذكره صنع، ثم يأتي بها لحاجة الشعر في أن يكون شعراً إليها، فيزيد بمعناه في تجويد ما ذكره في البيت، كما قال امرؤ القيس:

كأن عيونَ الوحْش حولَ خبائنا
وأرْحُلِنا الجَزْعُ الّذي لم يُثقّبِ[1]

فقد أتى امرؤ القيس على التشبيه كاملاً قبلَ القافية. ذلك أن عيون الوحش شبيهة بالجَزْع، ثم لما جاء بالقافية أوغل بها في الوصف وولّده وهو قوله: «الذي لم يثقب» فإن عيون الوحش غير مثقبة، وهي بالجزع الذي لم يثقّب أدخل في التشبيه.

(١) الجزع - بالفتح والكسر - الخرز اليماني فيه سواد وبياض؛ قال الأصمعي: الظبي والبقرة إذا كانا حيين فعيونهما كلها سوداء، فإذا ماتا بدا بياضها، وإنما شبهها بالجزع وفيه سواد بعد موتها. والمراد كثرة الصيد.

وقال زهير:

كأن فُتات العِهْن في كل منزل
نـزلْن به حَبُّ الفَنَا لم يُحطّمِ

فالعهْنُ هو الصوف الأحمر، والفَنَا حبّ تنبته الأرض أحمر، فقد أتى على الوصف قبل القافية. لكن حبّ الفَنَا إذا كسر كان مكسره غير أحمر، فاستظهر في القافية لما أن جاء بها بأن قال «لم يحطّم» فكأنه وكّد التشبيه بإيغاله في المعنى.

وقال امرؤ القيس:

إذا ما جرى شأْوَيْن وابتلّ عِطْفُه
تقول هزيزُ الريح مرتْ بأثْأَبِ

فقد تم الوصف والتشبيه قبل القافية، لأنه يشبه حفيف جري الفرس بالريح.

فلما أتى بالقافية أوغل إيغالاً زاد به في المعنى. وذلك أن الأثأب شجر للريح في أضعاف أغصانه حفيف شديد.

ومما يدل على أن هذه المعاني قد كانت في نفوس الناس قديماً أن أبا العباس محمد بن يزيد النحوي قال: حدثني التّوّزيّ قال: قلت للأصمعي: مَنْ أشعر الناس؟ فقال: مَنْ يأتي إلى المعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيراً، أو إلى الكبير فيجعله بلفظه خسيساً، أو ينقضي كلامه قبل القافية، فإذا احتاج

إليها أفاد بها معنى. قال: قلت: نحو مَنْ؟ قال: نحو ذي الرمّة حيث يقول:

قِفِ العيس في أطلال ميّة فاسْأَلِ
رسوماً كأخلاق الرداء المُسَلْسَلِ

فتمّ كلامه قبل «المسلسل» ثم قال «المسلسل» فزاد شيئاً. ثم قال:

أظن الذي يجدي عليك سؤالُها
دُمُوعاً كتبديد الجمانِ المُفَصّلِ

فتم كلامه، ثم احتاج إلى القافية، فقال «المفصّل» فزاد شيئاً.

قال: قلت: ونحو مَنْ؟ قال: الأعشى، حيث قال:

كناطحٍ صخرةً يوماً ليفْلقها
فلم يَضرْها وأوْهى قرنَه الوعِلُ

فتم مثله إلى قوله: «قرنه»، فلما احتاج إلى القافية قال: «الوعل» فزاد معنى.

قلت: فكيف صار الوعل مفضلاً على كل ما ينطح؟ قال: لأنه ينحط من قُلَّة الجبل على قرنيه فلا يضيره.

وقال البلاغيون: إن (الإيغال) عبارة عن الإتيان في مقطع البيت وعجزه أو في الفقرة الواحدة بنعت لما قبله مفيد للتأكيد والزيادة فيه. ومثلوا له بقول الخنساء:

وإن صخْراً لتأتمّ الهداة به
كأنه علم في رأسه نارُ

فقولها «في رأسه نار» من الإيغال الحسن، لأنها لم تكتف بكونه جبلاً عالياً مشهوراً، بل زادت لكثرة إيغالها في مدحه وشهرته بقولها «في رأسه نار» لما فيه من زيادة الظهور والانكشاف، لأن الجبل ظاهر، فكيف به إذا كان في رأسه نار؟ والنار ظاهرة، فكيف حالها إذا كانت في رأس جبل؟

وقال بعضهم إن (الإيغال) هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، وعلى هذا فإنه مختص بالشّعر.

وقيل لا يختص بالشعر، ومثلوا له بقول الله تعالى: ﴿قال يا قوم اتّبعوا المرسَلين، اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون﴾، فقوله: ﴿وهم مهتدون﴾ مما يتم المعنى بدونه، لأن الرسول مُهتدٍ لا محالَة. إلا أن فيه زيادة حث على الأتباع وترغيب في الرسل.

وعند أبي هلال العسكري أن (الإيغال) هو أن يستوفي معنى الكلام قبل البلوغ إلى مقطعه، ثم يأتي بالمقطع فيزيد معنى آخر، يزيد به وضوحاً وشرحاً وتوكيداً وحسناً.

قال: وأصل الكلمة من قولهم: «أوغل في الأمر» إذا أبعد الذهاب فيه[1].

---

(١) انظر (الصناعتين) ٣٨٠.

والفرق بين الإيغال والتتميم أن الإيغال يكون في القافية لا يعدوها. أما التتميم فيأتي في حشو البيت من الشعر.

و (الإيغال) ضرب من (المبالغة) عند ابن رشيق، إلا أنه في القوافي خاصة لا يعدوها.

٩٢٣ - الوِفَاقيّة

تنقسم الاستعارة المصرحة باعتبار الطرفين إلى:

١ - الاستعارة الوفاقية.
٢ - والاستعارة العنادية.

والاستعارة (الوفاقية) هي التي يمكن اجتماع طرفيها، لعدم التنافي، كاجتماع النور والهدى.

وذلك كما في قول الله تعالى: ﴿ أَوَ من كان ميتاً فأحييناه ﴾ أي ضالاً فهديناه.

ففي ﴿أحييناه﴾ استعارة (وفاقية)، لإمكان اجتماع الإحياء والهداية في الله تعالى، فهو محيٍ وهادٍ.

وانظر (العنادية) وقد تقدمت في باب العين.

٩٢٤ - المُسْتوفى

هو (الجناس التام).

وينسب تلقيب الجناس التام بالمستوفي إلى القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني.

قال في الوساطة؛ وقد يكون منه، التجنيس المستوفي كقول أبي تمام:

ما مات من كرم الزمان فإنه
يحيا لدى يحيى بن عبدالله

فجانس بيحيا ويحيى، وحروف كل واحد منهما مستوفاة في الآخر. وإنما عُدّ في هذا الباب لاختلاف المعنيين، لأن أحدهما فعل، والآخر اسم.

ولو اتفق المعنيان لم يعدّ تجنيساً، وإنما كان لفظة مكررة، كقول امرىء القيس:

فلمّا دنَوْتُ تسَدَّيتُها[1]
فثوباً نسيتُ وثَوْباً أجرُّ

فقد تكرر في البيت ذكر الثوب، كما تكرر ذكر يحيى في بيت أبي تمام، إلا أن هذين اتفق معناهما، واختلف ذانك المعنيان، فعدّ الأول من البديع.

وقال القاضي:

ومما أضيفه إلى هذا الباب، وخالفني فيه بعض أهل الأدب، قول الأعشى:

---

(١) تسديتها: تناولتها وقصدت إليها.

إن تَسُدِ الحُوصُ[1] فلمْ تعدُهمْ
وعــامــرٌ ســادَ بــنــي عــامــرِ

فأقول: إنّه قد جانس بعامر وعامر، لأن الأول اسمُ رجل، والآخر اسم قبيلة. وأراه يخالف قول الآخر:

قتلنا به خيرَ الضُّبيعَاتِ كُلِّها
ضُبيعةَ قَيْسٍ لا ضُبيعةَ أضْجَمَا

لأن كِلتيهما قبيلتان، فكأنه جمع بين رجلين متّفقَيْ الاسم.

قال ابن رشيق: وأنا على خلاف رأي الجرجاني، لأن الشاعر قال «بني عامر» وأضاف «بني» إليه. ولو قال: ساد عامراً، يعني القبيلة لكان تجنيساً غير مدفوع[2].

وقيّد البلاغيون (المستوفي) بأن يكون اللفظان المتجانسان الجناس التام من نوعين.

وفيهما حينئذٍ ثلاثة أقسام: أن يكونا اسماً وفعلاً، وأن يكونا اسماً وحرفاً، وأن يكونا حرفاً وفعلاً.

ويُسمّى ذلك الجناس الحاصل بين النوعين (الجناس المستوفي)، لاستيفاء كلٍّ من اللفظين أوصاف الآخر.

(١) الحوص: هم قوم الأحوص بن جعفر بن كلاب، وعمرو بن الأحوص.
(٢) انظر كتاب (العمدة) ١/٢٢٧.

فالأول: وهو أن يكون الجناس بين اسم وفعل كقول الشاعر:

وسميتُه يَحْيى لِيَحْيَا فلم يكنْ
إلى ردّ أمــرِ اللهِ فيــه سبيــلُ

فقد تمّ الجناس بين «يَحْيَى» الأول وهو اسم و «يحيا» الثاني وهو فعل.

والثاني: وهو أن يكون بين اسم وحرف كأن يقال: ربَّ رجلٍ شرب رُبَّ آخر. «فربّ» الأول حرف جرّ، والثاني اسم للعصير المعروف.

والثالث: وهو أن يكون بين الحرف والفعل كقولك: علا زيدٌ على جميع أهله. أي ارتفع عليهم، فـ «علا» الأولى فعل، والثانية «على» حرف.

وانظر (التام) في باب التاء.
وانظر (المماثلة) في باب الميم.

٩٢٥ - المستوفي

من (التأريخ الشعري) وقد سبق في باب الهمزة.

٩٢٦ - إيقاع الممتنع

من عيوب المعاني عند قدامة. قال: ومن عيوب المعاني إيقاع الممتنع فيها في حال ما يجوز وقوعه، ويمكن كونه.

والفرق بين الممتنع والمتناقض الذي تقدم الكلام فيه، أن المتناقض لا يكون، ولا يمكن تصوره في الوهم، والممتنع لا يكون، ويجوز أن يتصوّر في الوهم.

ومما جاء في الشعر قدْ وقع الممتنع فيه فيما لا يجوز وقوعه قول أبي نواس:

يــا أمــيــنَ اللهِ عِشْ أبــداً
دُمْ عــلى الأيــامِ والــزّمــنِ

فليس يخلو هذا الشاعر من أن يكون تفاءل لهذا الممدوح بقوله: «عش أبداً» أو دعا له، وكلا الأمرين ممّا لا يجوز، وهو مستقبح.

قال: ولعل معترضاً أن يعترض هذا القول مِنّا في هذا الموضع، فيقول: إنه مناقضة لما استجزناه ورأيناه صواباً من الغلوّ، ويجعل قول أبي نواس هذا غلوّاً يلزمنا تجويزه، كما أصّلْناه في تجويز الغلوّ وتجويده.

ونحن نقول: إن هذا وما أشبهه ليس غلوّاً ولا إفراطاً، بل خروجاً عن حدّ الغلوّ الذي يجوز أن يقع إلى حدّ الممتنع الذي لا يجوز أن يقع، لأن الغلوّ إنما هو تجاوز في نعت مآل الشيء أن يكون عليه، وليس خارجاً عن طباعه، إلا ما لا يجوز أن يقع له..

وليس في طباع الإنسان أن يعيش أبداً. وأيضاً فإنّا كنّا قد قدّمنا أن مخارج الغلوّ إنما هي على «يكاد». وليس في قول أبي نواس: «عش أبداً» موضع يحسُن فيه، لأنه لا يحسُن على مذهب الدّعاء أن يقال: يا أمين الله تكاد تعيش أبداً.

وانظر (الاستحالة والتناقض) في باب الحاء.

وانظر (الغلوّ) في باب الغين.

٩٢٧ ـ وقوع الحافر على الحافر

هو أحد ضربي (النسخ) في باب الأخذ. وقد سبق في باب النون.

٩٢٨ ـ وقوع الإنشاء موقع الخبر

قد يقع الإنشاء موقع الخبر لأغراض منها:

١ ـ إظهار العناية بالشيء، كقوله تعالى: ﴿قل أمرَ ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد﴾. لم يقل: وإقامة وجوهكم، إشعاراً بالعناية بأمر الصلاة لعظم شأنها.

٢ ـ إظهار الرضا بالواقع حتى كأنه مطلوب، كقوله ﷺ: «من كذب عليَّ

متعمّداً فلْيتبَوَّأ مقعده النار». لم يقل ﷺ: تبوأ ـ إشارة إلى الرضا بأن يتبوأ الكاذب عليه مقعده من النار، حتى لكأن ذلك مما ينبغي أن يُطْلَب.

٣ ـ الاحتراز عن مساواة اللاحق بالسابق، كقوله تعالى: ﴿ قال إني أُشهد الله واشهدوا أنّي بريء مما تشركون من دونه ﴾ لم يقل: وأشهدكم ـ تحاشياً وفراراً من مساواة شهادتهم بشهادة الله تعالى.

٩٢٩ ـ وقوع الخبر موقع الإنشاء

يكون ذلك بلفظ الماضي:

١ ـ إما للتفاؤل: كأن يقصد طلب الشيء «وصيغة الأمر هي الدالة عليه» فيعدل عنها إلى صيغة الماضي الدالة على تحقق الوقوع، تفاؤلاً بتحققه، نحو: «وفقك الله للتقوى». أي اللهمَّ وفّقك!.

٢ ـ أو لإظهار الحرص على وقوعه: وذلك أن الطالب لشيء إذا عظمت رغبته فيه كثر تصوره إياه، وانتقشت صورة مطلوبه في خياله، فيخيل إليه أن مطلوبه غير الحاصل حاصل من زمان مضى، فيعبر بالماضي نحو «رزقني الله لقاءك».

والدعاء بصيغة الماضي من البليغ. كقوله: «رحمه الله» يحتمل الأمرين.

وقد يقع الخبر موقع الإنشاء بلفظ المضارع:

١ ـ للاحتراز عن صورة الأمر: كقول العبد للمولى وقد حوّل عنه وجهه: «ينظر المولى إليَّ ساعة» دون أن يقول «انظر» لأنه في صورة الأمر المشعر بالاستعلاء، وإن قصد به الدعاء.

٢ ـ وقد يكون ذلك لحمل المخاطب على تحصيل المطلوب، بسبب كونه لا يجب أن ينسب إلى المتكلم كذب، كقول المتكلم لصاحبه: «تأتيني غداً» دون أن يقول «ائتني» فإنه بذلك يحمل صاحبه على الإتيان بألطف وجه، فيسعى ويبادر خوفاً من أن ينسب إلى المتكلم الكذب، لأنه إن لم يأته غداً صار المتكلم كاذباً من حيث الظاهر، لكون كلامه في صورة الخبر، وإن كان في نفس الأمر لا كذب فيه، لأن كلامه في المعنى إنشاء، وهو لا يتصف بصدق ولا كذب.

٩٣٠ ـ الاتكاء

انظر (الحشو وفضول الكلام) وقد سبق في باب الحاء.

٩٣١ ـ توكيد المسند إليه

يكون للأغراض الآتية:

١ ـ دفع توهم المجاز أو السّهو: وذلك في التوكيد اللفظي، وبعض المعنوي، نحو: جاء زيدٌ زيد، أو جاء زيدٌ نفسُهُ.

٢ ـ دفع توهم عدم الشمول: وذلك في التوكيد المعنوي بنحو: «كل» و«جميع»، نحو: جاء القوم كلهم أو جميعهم.

٩٣٢ ـ التوليد

قال ابن رشيق: (التوليد) أن يستخرج الشاعر معنى من معنى شاعر تقدّمه أو يزيد فيه زيادة، فلذلك يسمّى (التوليد)، وليس (باختراع) لما فيه من الاقتداء بغيره، ولا يقال له أيضاً (سرقة) إذا كان ليس آخذاً على وجهه، مثل ذلك قول امرىء القيس:

سموتُ إليها بعد ما نام أهلُها
سمُوَّ حَبَابِ المَاءِ حالاً على حالِ

فقال عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، وقيل وضّاح اليماني:

فاسقطْ علينا كسقوط النّدى
ليلةَ لا ناهٍ ولا زاجرُ

فولّد معنى مليحاً اقتدى فيه بمعنى امرىء القيس، دون أن يشركه في شيء من لفظه، أو ينحو نحوه إلا في المحصول، وهو لطف الوصول إلى حاجته في خفية.

وأما الذي فيه زيادة فكقول جرير يصف الخيل:

يخرجْن من مستطير النّقْع داميةً
كأن آذانها أطرافُ أقلامِ

فقال عديٌّ بن الرِّقاع يصف قرن الغزال:

تُزْجي أغَنَّ كأنَّ إبرةَ روْقِهِ
قلمٌ أصاب من الدّواة مدادَهَا

فولّد بعد ذكر القلم إصابته مداد الدواة بما يقتضيه المعنى، إذ كان القرن أسود.

وقال العُماني الراجز بين يدي الرشيد يصف الفرس:

تخال أُذْنيه إذا تَشَوّفا
قادمةً أو قلماً مُحرَّفا

فولّد ذكر التحريف في القلم، وهو زيادة صفة.

ومن (التوليد) قول أمية بن أبي الصّلْت يمدح عبد الله بن جُدعان:

لكـــلِّ قبـيلةٍ ثـبـــجٌ وصُــلْبٌ
وأنت الـــرّأسُ أوّلُ كـلِّ هـــادِ

فقـال نصيب لمولاه عمـر بن عبد العزيز:

فأنت رأس قريْشٍ وابنُ سيّدها
والرأسُ فيه يكون السمع والبصرُ

فولّد هذا الشرح، وإن كان مجملاً في قول أمية ابن أبي الصلت. ثم جاء علي ابن جَبَلَة فقـال يـمـدح حُمـيْـد بن عبد الحميد:

فـالنـاس جسم وإمـامُ الهُـدَى
رأسٌ وأنـت العـينُ في الرأسِ

فأوقع ذكر العين على مشبه معين، ولم يفعل نُصيْب كذلك، لكن أتي بالسّمع والبصر على جهة التعظيم، لأنّ من ولد عمر ولي عهد، ففي قول علي بن جبلة زيادة.

وجاء ابن الرومي فقال:

عـينُ الأمـيـر هـي الـــوزيـر
وأنـتَ نــاظـرُهـا الـبـصِيـر

فرتّب أيضاً ترتيباً فيه زيادة، فهـذا مجرى القول في التوليد. وأكثر المولّدين اختـراعاً وتـوليداً فيمـا يقول الحـذّاق أبو تمام وابن الرومي[1]..

(١) انظر (العمدة) ١/ ١١٧.

وانظر (المخترع) في باب الخاء.

٩٣٣ - الإيمـاء

من الكنـاية، وهـو الذي تقـل فيه الوسائط، أو تنعدم بلا خفاء.

فالأول: وهو ما قلّت فيه الوسائط مع وجود التوسط في الجملة بلا خفاء كقول البحتري:

أَوَمَـا رأيتَ المجدَ ألقَى رحلَه
في آلِ طَلْحَةَ ثم لم يتحوَّلِ

فإن إلقاء المجد رحله في آل طلحة مع عدم التحول معنى مجازي، إذ لا رحل للمجد، ولكن شبه برجل شريف له رحل يخص بنزوله من شاء، ووجهُ الشبه الرغبة في الاتصال به، فأضمر التشبيه في النفس كناية، واستعمل معه ما هو من لوازم المشبه به، وهو إلقاء الرحل أي الخيمة والمنزل. ولما جعل المجد ملقياً رحله في آل طلحة بلا تحوّل لزم من ذلك كون محله وموصوفه آل طلحـة لعدم وجدان غيرهم معهم، وذلك بواسطة أن المجد ولو شبه بذي الرّحل هو صفة لا بد له من محلٍ وموصوف، وهذا الوسط بين نفسه، فكانت هـذه الكنايـة ظاهـرة، والواسطة واحدة، فقد قلت الوساطة مع الظهور.

وأما الظهور بلا واسطة أصلاً فكعرض القَفَا في البَلَه، بناءً على ظهورهِ عُرفاً كما قيل.

وقد يسمى هذا الإيماء (إشارة) لأن أصل الإشارة أن تكون حسيّة، وهي ظاهرة، ومثلها الإيماء.

وانظر (التلويح) في باب اللام.
وانظر (الرمز) في باب الراء.

٩٣٤ ـ الإيماء

من أقسام (الإشارة) ذكر ذلك ابن رشيق، وقد سبق في حرف الشين.

قال ابن فارس: العرب تشير إلى المعنى إشارة وتومىء إيماء دون التصريح، فيقول القائلُ: «لو أنّ لي مَنْ يَقْبل مشورتي لأشرْتُ». وإنما يحث السامع على قبول المشورة، وهو في أشعارهم كثير، قال الشاعر:

إذا غرّدَ المكّاءُ في غير روضةٍ
فويل لأهلِ الشّاءِ والحمُراتِ

أومأ إلى الجدب، وذلك أن المكّاء يألف الرياض، فإذا أجدبت الأرض سقط في غير روضه. ومنه قول الأفْوَه الأوْدِيّ:

إن بني أوْدٍ هُمُ ما هُمُ
للحرْب أو للجدْب عام الشُّمُوسْ

أومأ بقوله: «الشّموس» إلى الجدب وقلة المطر والغيم، أي: إن كل أيامهم شموس بلا غيم، ويقولون: «هو طويل نجاد السيف» إنما يريدون طول الرجل. و«غَمْرُ الرّداءِ» يومئون إلى الجود. و«فداً له ثوبي» و«هو واسع جيب الكُمّ» إيماء إلى البذل. و«طَرِبُ العِنان» يومئون إلى الخفة والرشاقة.

وفي كتاب الله جل ثناؤه: ﴿ وقل ربِّ أعوذ بك من همزات الشياطين، وأعوذ بك ربِّ أن يَحضُرون ﴾، هذا إيماء إلى: أن يُصِيبوني بسوء؛ وذلك أن العرب تقول: اللبن محضور، أي تصيبه الآفات[١]...

٩٣٥ ـ الوهمي

من أقسام الجامع، وهو أمر بسببه يتخيل الوهم اجتماع الشيئين في القوة المفكرة «بخلاف العقل فإنه إذا خُلّي ونفسه لم يحكم به» وذلك بأن يكون بينهما شبه التماثل، أو التضاد، أو شبه التضاد.

أ ـ فشبه التماثل: أن يكون بينهما تقارب وتشابه باعتبار، وتباين باعتبار آخر، كالبياض والصفرة في قولك:

(١) (الصاحبي) ٢١٠.

بياض الفضة يذهب الغمّ، وصفرة الذهب تذهب الهمّ، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة أنه يسبق إليه أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض بأن يدّعي أن أصل الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير من الكدرة لا يخرجه عن حقيقته، بخلاف العقل فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هذا اللون.

ومن أجل ذلك حسن الجمع بين الثلاثة التي في قول محمد بن وهيب يمدح المعتصم العباسي «ويكني أبا إسحاق»:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمس الضحَا وأبُو إسْحَاقَ والقَمرُ

فإن الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد، وإنما اختلفت بالعوارض، والعقل يعرف أنها أمور متباينة.

ب ـ والتضادّ: هو التقابل بين أمرين وجوديين بينهما غاية الخلاف، يتعاقبان على محل واحد كالسواد والبياض في المحسوسات، فتقول: البياض لون محبوب، والسّواد لون بغيض. وكالإيمان والكفر في المعقولات، فتقول: اندحر الكفر وانتصر الإيمان، وكذا ما يتصف بما ذكر، كالأسود والأبيض، وكالمؤمن والكافر، فهما ليسا ضدّين باعتبار ذاتيهما، بل لاشتمالهما على الوصفين المتضادين.

ج ـ وشبه التضاد: ألا يكون أحد الشيئين ضد الآخر، ولا موصوفاً بضد ما وصف به الآخر. ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه الآخر، ومنه:

(١) **(ما يكون في المحسوسات):** كالسماء والأرض، فيقال: السماء مرفوعة، والأرض موضوعة، فشبه التضاد بينهما كون أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط، وليسا متضادين لعدم تعاقبهما على محل واحد، لأنهما من الأجسام دون الأعراض، ولا من قبيل الأسود والأبيض، لأن الوصفين المتضادين في الأسود والأبيض جزآن من مفهوميهما، إذ أن الأسود شيء ثبت له السّواد، والأبيض شيء ثبت له البياض، بخلاف السماء والأرض، فإن الوصفين المتضادين فيهما، وهما الارتفاع والانخفاض، لا زمان لهما، وليسا داخلين في مفهوميهما.

(٢) **(وما يكون في المحسوسات والمعقولات):** كالأول والثاني، فإن

الأول سابق، والثاني لاحق، فبينهما شبه التضاد، لأن الأول هو الذي يكون سابقاً على الغير، ولا يكون مسبوقاً بالغير، والثاني الذي يكون مسبوقاً بواحد فقط فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما، ولم يجعلا متضادّين كالأسود والأبيض، لأنه قد يشترط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف، وهذا الشرط غير موجود هنا، لأنه لا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع فما فوقهما للأول أكثر مخالفة من مخالفة الثاني له. هذا إلى أنه يشترط في المتضادين أن يكونا وجوديين، وهذان ليسا موجودين لأن العدم معتبر في مفهوميهما، أما الأول فلأنه لا يكون مسبوقاً بشيء أصلاً، فليس بوجوديّ لأن الوجوديّ ما لا يشتمل مفهومه على عدم، وأما الثاني فلاعتبار قيد «فقط» فيه، وهو بمعنى لا غير.

وإنما جعل التضاد وشبهه جامعاً وهميّاً، لأن الوهم ينزلهما منزلة التضايف، فكما أنه لا ينفك أحد المتضايفين عن الآخر عند العقل، بل من خطر عنده أحدهما خطر الآخر، كذلك لا ينفك أحد المتضادّين عن الآخر عند الوهم، ولذلك تجد الضدّ أقربَ خطوراً بالبال مع الضدّ. وذلك مبنى حكم الوهم، وإلا فإن العقل يتعقل كلاً منهما ذاهلاً عن الآخر.

٩٣٦ - الوهمّيـة

من الصفة الإضافية، وهي كالصورة الوهمية المشبهة بالمخلب للمنية، فإنها وهمية محضة لا تحقق لها في الخارج كالحقيقة، ولا يتصف بها الموصوف في نفس الأمر كالإضافة.

٩٣٧ - التوهُّم

قال ابن فارس: ومن سنن العرب (التوهم) و(الإيهام) وهو أن يتوهم أحدهم شيئاً ثم يجعل ذلك كالحق. منه قولهم: «وقفت بالربع أسأله» وهو أكمل عقلاً من أن يسأل رسْماً يعلم أنه لا يسمع ولا يعقل، لكنه تفجع لما رأى السّكن رحلوا، وتوهم أنه يسأل الرّبع أين انتووا. وذلك كثير في أشعارهم، قال:

وقفتُ على ربعٍ لميّةَ ناقتي
فما زلت أبكي عنده وأخاطبُهْ
وأسأل حتى كاد ممّا أبثّهُ
تُكلمني أحجاره وملاعبُهْ

وتوهم وأوهم أن ثَمَّ كلاماً ومكلِّماً. وبين ذلك لبيد بقوله:

فوقفتُ أسألها وكيف سؤالُنا
صُمّاً خوالدُ ما يبينُ كلامُها

ومن الباب قوله:

* لا يُفْزِعُ الأرنبَ أهْوالُها *

إنما أراد: ليس بها أرنب يفزع. وكذلك:

* على لاحب لا يُهتدى لمنارِه *

إنما أراد: لا منار به. وأظهر ذلك قول الجعدي:

سبقتُ صياحَ فراريجها
وصوتَ نواقيسَ لم تُضْربِ

وقال أبو ذؤيب:

متفلّق أنساؤها عن قانىءٍ
كالقُرْط صاوٍ غُبْرُهُ لا يُرضَعُ

أوهم أن ثمّ غُبراً، وإنما أراد لا غبر به فيرضع[1].

٩٣٨ - التوهيم

قال ابن حجّة في «خزانة الأدب»:

هذا النوع - أعني التوهيم - وتقدّمه باب (الترشيح) كان الأليق بهما أن ينتظما في سلك بابِ (التّوْرية) ويذكر التوهيم مع إبهامها، والترشيح مع المرشحة، وقد تقرّر كل من النوعين، وتقدم في بابه.

قال: والذي مشى عليه الشيخ صفيّ الدين هنا هو (إيهام التورية) وهو قوله:

حتّى إذا صدرُوا والخيلُ صائمةٌ
مِنْ بَعدما صلّت الأسياف في القِمَمِ

فذكر صيام الخيل هنا يوهم السّامع أن السّيوف صلّت «من الصلاة» ومرَادُه «الصليل» وهو صوت الحديد.

وأعظم الشواهد على هذا النوع قوله تعالى: ﴿والنجمُ والشجر يسْجدان﴾ بعد قوله: ﴿ الشمسُ والقمر بحسْبان﴾ فإنّ ذكر الشمس والقمر هنا يوهم السّامع أن المراد بالنجم أحد النجوم، والمراد به النبْت الذي لا ساق له.

قال ابن أبي الأصبع: وقد يأتي (التوهيم) للمطابقة كقول أبي تمام:

تردّى ثيابَ الموت حُمراً فما أتى
لها الليلُ إلاّ وهي من سندسٍ خضْرُ

فإنه أوهم المطابقة بين الأحمر والأخضر، وليس يطابق، إذا الأحمر لا يطابق الأخضر.

وفرّع منه ضرباً آخر، وهو أن يأتي المتكلم بكلمة توهم بما بعدها من أن المتكلم أراد تصحيفها، ومراده خلاف ذلك، كقول أبي الطيّب المتنبي:

(١) انظر (الصاحبي) ١٩٣ والأنساء جمع نسا، وهو عرق يخرج من الورك حتى يبلغ الحافر، والصاوي اليابس، ويعني به الضرع، والغبر الثدي.

وإن الفئام التي حولَهُ
لتحسُدُ أرْجُلَها الأرْؤُسُ

فإن «الأرجُل» أوهمت السّامع أن لفظة «القيام» بالقاف، ومراد الشاعر «الفِئام» بالفاء، وهي الجماعات الكثيرة. هكذا رُوي هذا البيت، والمبالغة تقتضيه، فإن القيام بالقاف يصدق عليه أقلّ الجمع.

٩٣٩ - الإِيهام

هو (التوهّم) وقد سبق في هذا الباب.

٩٤٠ - الإِيهام

ويقال له (التورية والتخييل). وهو أن يذكر المتكلم ألفاظاً لها معانٍ قريبة وبعيدة، فإذا سمعها الإنسان سبق إلى فهمه القريب، ومراد المتكلم البعيد.

ومثاله قول عمر بن أبي ربيعة:

أيّها المنكحُ الثريّا سُهَيلاً
عَمْرَكَ الله كيفَ يلتقيانِ؟
هي شاميّة إذا ما استقلّتْ
وسُهَيْلٌ إذا استقلّ يَمانِ!

فذكر «الثريّا» و«سُهيلاً» ليوهم السّامع أنه يريد النجمين، ويقول: كيف يجتمعان؟ والثريّا من منازل القمر الشامية، وسُهيلٌ من النجوم اليمانية!.

ومراد الشاعر بالثريّا المرأة التي كان يتغزل بها لما تزوجتْ بسُهيْل، وببُعد ما بين المنازل الشامية والنجوم اليمانية تأتّى له الإنكار على مَنْ فعل ذلك.

قلتُ: لم يزد مفهوم (الإيهام) هنا على مفهوم (التورية) وقد سَبَقَتْ في موضعها، ولكن ذلك الاختلاف إنما هو في اختلاف العلماء في اختيار الألقاب والمصطلحات. وقد سبق لهذا نظائر كثيرة.

٩٤١ - إيهام التضاد

مما يلحقه البلاغيون بالطباق. وهو الجمع بين معنيين غير متقابلين، والتعبير عنهما بلفظين يتقابل معنياهما الحقيقيان:

ومثل ذلك قول دعبل الخزاعي:

لا تعجبي يا سَلْم من رجلٍ
ضحك المشيبُ برأسِه فبكَى

فقد جمع بين الضحك والبكاء. والمراد بالضحك ظهور الشيب من باب التعبير باللازم عن الملزوم، لأن الضحك الذي هو هيئة للفم معتبرة من ابتداء حركة، وانتهاء إلى شكل مخصوص يستلزم عادة ظهور البياض أي بياض الأسنان، فعبّر به عن مطلق ظهور البياض في ضِمْن الفعل.

ولا تضادَّ في الحقيقة بين الشيب

الذي هو ضحك المشيب وبين البكاء، بل هما متناسبان، إلا أنه لما كان الضحك الحقيقي معناه السّرور أوهم باستعارته للمشيب أنه ضحك حقيقة، فقابله بضدّ الضحك الحقيقي، وهو البكاء.

ومعنى ذلك أن ظهور الشيب لا يقابل البكاء، إلا أنه قد عبّر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء.

ويسمى (إيهام التضاد) لأن المعنيين قد ذُكرا بلفظين يوهمان التضادّ، نظراً إلى الظاهر.

وانظر (الطباق) وقد تقدّم في باب الطاء.

٩٤٢ - إيهام التناسُب

مما يلحقه البلاغيون بالتناسب، أو (مراعاة النظير).

ونسبة (إيهام التناسب) لمراعاة النظير كنسبة (إيهام التضاد) للطباق.

وإيهام التناسب أن يجمع بين معنيين غير متناسبين في أنفسهما لعدم وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أو عِلّيّة أو دلالة أو نحو ذلك. ولكن عبّر عنهما بلفظين بينهما تناسب باعتبار أصل استعمالهما في معنييهما، ولو لم يقصد المعنيان المتناسبان في الحالة الراهنة.

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ الشمسُ والقمرُ بحسْبان. والنجم والشجرُ يسجدان ﴾.

أما تناسب الشمس والقمر فظاهر، ولكن قصد التمثيل باعتبارهما مع «النجم»، إذ النجم في أصل معناه المتبادر يناسب الشمس والقمر، لأنه يقترن معهما في الخيال، لكونه جسماً نورانيّاً سماويّاً. ففيه باعتبار معناه الأصلي المتبادر مناسبة.

وأما اعتبار المراد منه في هذا الاستعمال فإنه لا يناسبهما، إذ هو النبات الذي لا ساق له، والشجر ما له ساق مما ينبت في الأرض.

والمراد بسجودهما انقيادهما لما يراد منهما، فكأنهما خاضعان مستسلمان بالقول والفعل لما يراد منهما.

ولأجل أن معنى هذا القسم في الحالة الراهنة لا يناسب، وإنما يناسب باعتبار أصل المعنى غير المناسب، يسمّى (إيهام التناسب) لتخيّل الوهم فيه باعتبار ما يتبادر إلى الأذهان.

وانظر (مراعاة النظير) وقد سبقت في باب الراء.

٩٤٣ - وَيْكَـأَنَّ

قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله تعالى ﴿ وَيْكأنّه لا يُفلحُ الكافـرون ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَيْكأنَّ الله يبسُط الرزقَ لمن يشاء ﴾ فزعم أنهـا مفْصولـة من «كأنّ»، والمعنى على أن القوم انتبهوا، فتكلموا على قدر علمهم، أو نبِّهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون ذا عندكم. وأما المفسّرون فقالوا: «ألم تر أن الله».

وقال ابن فارس: اختلف أهل العلم فيها، فقال أبو زيد: معنى «وَيْكأنّه» «ألمْ ترَ». وأنشد:

ألا وَيْـكَ المسـرّةُ لا تـدومُ
ولا يبقَى على الـدهر النعيمُ

وأنشد أبو عبيدة:

سـألتاني الـطلاقَ أنْ رَأَتـاني
قلّ مالي، قد جِئْتماني بنُكْرِ
وَيْكأنْ مَنْ يكنْ لهُ نَشَبٌ يُحْـ
ـبَبْ، ومن يفتقرْ يعِشْ عيشَ ضُرِّ

ونقل عن الفرّاء: «وَيْكأنّ» في كلام العرب تقرير، كما يقول القائل: «أمَا ترى إلى صنع الله»؟ وحكِيَ عن الفرّاء أنّ أعـرابية قـالت لـزوجهـا: «أين ابنُـك ويلك»؟ فقـال زوجها: «ويْكـأنّه وراء الباب» معناه: أما ترينه وراء الباب»؟

وقيل أن (وَيْ) كلمة تعجُّب، يقال: وَيْلَكَ ووَيْ لعبد الله. قال عنترة:

ولقد شَفَى نفسي وأبرأ سقْمها
قيلُ الفوارس وَيْكَ عنترُ أقدِمِ

قالوا: وقد تدخل (وَيْ) على (كأنَّ) المخفَّفة والمشدّدة، تقول:

وَيْكأنَّ الله! قال الخليل: هيَ (وَيْ) مفصـولة، تقـول: (وَيْ) ثم تستـأنف فتقول: كأنّ الله.. و«كأنّ» في معنى الظنّ والعلم، وفيها معنى التعجب.

باب الياء

باب الياء

٩٤٤ - يَـا

أداة نداء للبعيد. وقد ينادى بها القريب المنزّل منزلة البعيد، لأغراض منها:

١ - الإشعار بأن المنادَى رفيع القدر عظيم الشأن، فيُجعل بُعْدُ المنزلة كأنه بُعد في المكان، كقول أبي نواس:

يا ربِّ إن عظمتْ ذنُوبِي كثرةً
فلقد علمتُ بأنّ عفوَك أعظمُ

٢ - أو للإشارة إلى انحطاط منزلته، كقوله تعالى على لسان فرعون مشيراً إلى ازدراء فرعون لموسى: ﴿ وإنّي لأظنّك يا موسى مسحوراً ﴾.

وكقول الفرزدق يفتخر بآبائه ويهجو جريراً:

أولئك آبائي فجئني بمثلهمْ
إذا جمعتْنا يا جريرُ المجامعُ

٣ - أو للتنبيه إلى أن السّامع - لغفلته وشرود ذهنه - كأنه غير حاضر مع المتكلم في مكان واحد، كقولك للسّاهي: يا فلان!

وقال ابن هشام في المغْنِي: (يا) حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً. وقد ينادى بها القريب توكيداً، وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد. وقيل بينهما وبين المتوسط.

وقد تستعمل (يا) في غير النداء، لغرض بلاغي.

١ - كالإغراء: في قولك لمن أقبل يتظلم: يا مظلوم! قصداً إلى إغرائه وحثّه على زيادة التظلّم، وبثّ الشكوى. وليس القصد طلب إقباله، لأن الإقبال حاصل.

٢ - وكالاستغاثة: في قولك: «يا لله للمظلومين»!

٣ ـ وكالتعجّب: في قولك: «يا للفنّ الجميل»!.

٤ ـ وكالتحسّر والتوجع: كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا، نحو قول الشاعر:

أيا منازل سَلْمَى أين سَلْماكِ؟
من أجلِ هذا بكيناها بكيناك!

٥ ـ التلهّف والتأسف: نحو قوله جلّ ثناؤه: ﴿يا حَسْرَةً على العِبَادِ﴾.

٦ ـ التنبيه: كقول الصَّلَتان العبدي:

يا شاعِرَ الأشاعـرَ اليوْمَ مثلُهُ
جريرٌ، ولكنْ في كُلَيْبٍ تواضُعُ

٧ ـ المدح: كقول الشاعر:

يا فارساً ما أبو أوْفَى إذا شُغِلتْ
كلتا اليدين كَرُوراً غيرَ فـرَّارِ

٨ ـ الذم: نحو قول الشاعر:

أبو حازمٍ جارٌ لها وابنُ بُرْثُنٍ
فيـا لكَ جـارَيْ ذلّةٍ وصغـارِ

ولا يخلُو المدح والذمّ هنا من معنى.

٩ ـ التلذُّذ: (ذكره ابن فارس) نحو قوله:

* يا بَرْدَها على الفؤاد لو يَقِفْ *

٩٤٥ ـ تيسير الإنكار

عند الحاجة إلى هذا الإنكار.

وانظر (تأتّي الإنكار) في باب الهمزة.

* * *

وهذا آخر ما تيسّر لنا تحقيقه من (معجم البلاغة العربية) بعون الله وحسن توفيقه.

الخَاتـمَة

الحمد لله على نعمائه، والشكر له على إحسانه، والصلاة والسلام على صفوة خلقه، وأشرف رسله، سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه وتابعيه الذين آمنوا به، واتَّبعوا النور الذي أنزل معه، واستمسكوا بالعروة الوثقى، ولم تصرفْهم عاجلتهم عما هو خيرٌ وأبقى.

وبعد؛ فهذا جهد المقلّ مما يمكن أن تحيط به معرفة إنسان، المكثر بنعمة الله وفضله العميم، أقدمه في هذه الطبعة الجديدة إلى طالبي المعرفة البلاغية، الحِرَاص على تراث العروبة والإسلام في هذا المجال الفنّي الجميل، بعد أن أفرغتُ فيه غاية الجهد في البحث ومحاولة الاستقصاء، وفي التحقيق والتمحيص.

وأرجو أن أكون بهذا الصنيع قد حققت بعون الله الغايتين اللتين سعيت إليهما بتأليف هذا المعجم، وهما:

١ ـ خدمة هذا التراث الغالي، وصيانة ما اشتمل عليه من كنوز ثمينة أنفق الأسلاف في صيانتها وتعهّدها زهرة حياتهم، ودوّنوا فيها خلاصة تجاربهم، وثمرات أذواقهم، ونتاج وعيهم في التعرّف على هذه الخصائص الفنية لفنّهم الأثير، وصبّها في هذه القوالب العلمية، ليفيد منها أخلافهم، وليضيفوا إليها ما يستطيعون من ثمرات المعارف، وخلاصة التجارب.

٢ ـ تقديم خلاصة وافية لمعالم البلاغة العربية، يفيد منها خاصَّة الباحثين، وعامَّة الطالبين لهذا العلم العريق في علوم الأدب في لغتنا الشريفة.

وإذا كان الباحث في هذا العلم يستطيع أن يستغني بهذه الخلاصة الوافية عن كلّ

ما عداها، فإنها تُغْريه بطلب المزيد من التفصيلات في مظانّها الرئيسة التي لم أُغْفِل الإشارة إليها في كلّ موضع إفادة منها، ليطمئن بنفسه على سلامة هذا التأليف من الخطأ في التصوّر؛ أو التعسف في الفهم، أو السَّهو عن شيء لا بد منه، لينبّه المؤلف إلى وجه الصواب الذي خفي عليه. فإني لا أبرِّىء نفسي من الخطأ الذي لا يسلم منه إنسان غير معصوم، ولا عملي من النقص المستولي على جملة البشر.

والله سبحانه يضاعف الأجر للمجتهد إذا أصاب، ولا يحرمه هذا الأجر إذا أخطأ، وكان عمله خالصاً لوجهه الكريم.

وهو سبحانه المسئول أن ينفع بهذا الجهد كلَّ طالب للعلم، وكلَّ مستزيد من المعرفة، وأن يجعله في كِفَّة حسناتنا يوم العرض عليه، إنه سميع مجيب.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

الدكتور بدوي طبانة

***

تمّت بعون من الله هذه النشرة الثالثة لمعجم البلاغة العربية.

وكان الفراغ من مراجعة هذه الطبعة عشية يوم الخميس سادس أيام شهر شعبان سنة ١٤٠٨ هـ الموافق لليوم الرابع والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٨٨ م.

وذلك في دارنا بمدينة النصر بالقاهرة المعزّية حاضرة جمهورية مصر العربية.

والحمد لله رب العالمين

الدكتور بدوي طبانة



فهرس

تابع باب الهمزة

الرقم		الصفحة
٢١	ـ أل ـ العهدية	٤٠
٢٢	ـ ألَا ـ بالفتح والتخفيف	٤٠
٢٣	ـ ألّا ـ بالفتح والتشديد	٤٢
٢٤	ـ إلّا ـ بالكسر والتشديد	٤٢
٢٥	ـ ائتلاف الطباق والتكافؤ	٤٢
٢٦	ـ ائتلاف القافية	٤٣
٢٧	ـ ائتلاف اللفظ مع اللفظ	٤٣
٢٨	ـ ائتلاف اللفظ مع المعنى	٤٣
٢٩	ـ ائتلاف اللفظ مع الوزن	٤٣
٣٠	ـ ائتلاف المعنى مع الوزن	٤٤
٣١	ـ الائتلاف مع الاختلاف	٤٥
٣٢	ـ الآلية	٤٥
٣٣	ـ أمْ ـ المتصلة والمنقطعة	٤٥
٣٤	ـ أم	٤٦
٣٥	ـ أمَا ـ بالفتح والتخفيف	٤٦
٣٦	ـ أمّا ـ بالفتح والتشديد	٤٦
٣٧	ـ إمّا ـ بالكسر والتشديد	٤٦
٣٨	ـ الأمر	٤٧
٣٩	ـ إنْ	٤٨
٤٠	ـ الاستئناف	٥٠
٤١	ـ أنّ	٥٣
٤٢	ـ أنّ	٥٣
٤٣	ـ إنّ	٥٣
٤٤	ـ أنّما ـ بالفتح	٥٣
٤٥	ـ إنّما ـ بالكسر	٥٤
٤٦	ـ إنّما ـ بالكسر	٥٥
٤٧	ـ أنّى	٥٥
٤٨	ـ أوْ	٥٦
٤٩	ـ آيْ	٥٧
٥٠	ـ أيْ	٥٧
٥١	ـ أيَا	٥٧
٥٢	ـ أيّانَ	٥٧
٥٣	ـ أينَ	٥٧
٥٤	ـ أيّ	٥٧

باب الباء	الرقم		الصفحة
	٥٥	ـ الباء ـ التجريدية	٦١
	٥٦	ـ المبتور	٦١
	٥٧	ـ الابتدائي ـ من أضرب الخبر	٦١
	٥٨	ـ الإبداع	٦٢
	٥٩	ـ الإبداع	٦٢
	٦٠	ـ إبداع القرائن	٦٥
	٦١	ـ البديع	٦٦
	٦٢	ـ البديع = علم البديع	٦٧
	٦٣	ـ بدل البُداء	٦٧
	٦٤	ـ التبديل	٦٧
	٦٥	ـ التبديل	٦٧
	٦٦	ـ المبتذل	٦٧
	٦٧	ـ البراعة	٦٨
	٦٨	ـ البراعة	٦٨
	٦٩	ـ براعة المطلب	٦٨
	٧٠	ـ براعة المقطع	٦٨
	٧١	ـ براعة الاستهلال	٧٠
	٧٢	ـ البسط	٧١
	٧٣	ـ بسط الكلام	٧٤
	٧٤	ـ الاستبطاء	٧٥
	٧٥	ـ الاستبعاد	٧٥
	٧٦	ـ البقْيا	٧٥
	٧٧	ـ البلاغة	٧٥
	٧٨	ـ بلاغة الكلام	٨٤
	٧٩	ـ بلاغة المتكلم	٨٥
	٨٠	ـ البليغ	٨٥
	٨١	ـ التبليغ	٨٦
	٨٢	ـ التبليغ	٨٦
	٨٣	ـ المبالغة	٨٦
	٨٤	ـ المبالغة	٨٧
	٨٥	ـ المبالغة	٨٨
	٨٦	ـ المبالغة	٨٩
	٨٧	ـ البنود والمستزاد	٩٠

باب الجيم

تابع باب الجيم	الرقم	الصفحة
	١٥٤ ـ تجانس البلاغة	١٣٨
	١٥٥ ـ المجانس	١٣٩
	١٥٦ ـ التجاهل	١٣٩
	١٥٧ ـ تجاهل العارف	١٤٠
	١٥٨ ـ الجهامة	١٤١
	١٥٩ ـ جودة الفاصلة	١٤١
	١٦٠ ـ المجاورة	١٤٢
	١٦١ ـ المجاورة	١٤٣
	١٦٢ ـ الإجازة	١٤٣
	١٦٣ ـ الإجازة	١٤٥
	١٦٤ ـ التجاوز	١٤٥
	١٦٥ ـ المجاز	١٤٥
	١٦٦ ـ المجازي	١٤٨

باب الحاء		
	١٦٧ ـ محبوك الطرفين	١٥٣
	١٦٨ ـ الاحتجاج	١٥٤
	١٦٩ ـ الأحجية	١٥٤
	١٧٠ ـ المحاجاة	١٥٤
	١٧١ ـ المحذور	١٥٤
	١٧٢ ـ الحذف ـ من الإشارة	١٥٤
	١٧٣ ـ الحذف ـ من الإيجاز	١٥٥
	١٧٤ ـ حذف المسند	١٥٧
	١٧٥ ـ حذف المسند إليه	١٥٨
	١٧٦ ـ المحاذاة	١٥٩
	١٧٧ ـ الاحترار من العبث	١٦٠
	١٧٨ ـ التحرز مما يوجب الطعن	١٦٠
	١٧٩ ـ الاحتراس ـ من الأطناب	١٦١
	١٨٠ ـ الاحتراس ـ من التعريض	١٦١
	١٨١ ـ التحريف	١٦١
	١٨٢ ـ المحرّف	١٦١
	١٨٣ ـ تحريك الهمة	١٦٢
	١٨٤ ـ التحسّر والتحزّن	١٦٢
	١٨٥ ـ الحسِّيّ ـ من وجه الشبه	١٦٢

تابع باب الحاء

تابع باب الحاء	الرقم	الصفحة
	٢٢٠ ـ الحكمي	١٨١
	٢٢١ ـ الحلف على المراد	١٨١
	٢٢٢ ـ الحلّ	١٨٢
	٢٢٣ ـ الحالّية	١٨٢
	٢٢٤ ـ المحليّة	١٨٢
	٢٢٥ ـ الحال	١٨٢
	٢٢٦ ـ الحيدة والانتقال	١٨٢
	٢٢٧ ـ الاحتياط	١٨٣
	٢٢٨ ـ الاحتياط	١٨٣
	٢٢٩ ـ الاستحالة والتناقض	١٨٣
	٢٣٠ ـ الاستحياء	١٨٦

باب الخاء	الرقم	الصفحة
	٢٣١ ـ الخبر	١٨٩
	٢٣٢ ـ اختبار تنبّه السامع	١٩١
	٢٣٣ ـ الاستخبار	١٩١
	٢٣٤ ـ الاستخدام	١٩٣
	٢٣٥ ـ الاستخدام	١٩٣
	٢٣٦ ـ الخروج	١٩٣
	٢٣٧ ـ الخروج من النسيب	١٩٤
	٢٣٨ ـ خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر	١٩٥
	٢٣٩ ـ إخراج المحمود بما يوهم غيْره	١٩٧
	٢٤٠ ـ المخترَع	١٩٧
	٢٤١ ـ الاختصار الذي ينوب عن الإطالة	١٩٨
	٢٤٢ ـ التخصيص	١٩٨
	٢٤٣ ـ تخصيص المسند إليه	١٩٨
	٢٤٤ ـ تخصيص المسند	١٩٩
	٢٤٥ ـ المختَصّ	١٩٩
	٢٤٦ ـ الخاصيّة ـ الاستعارة	١٩٩
	٢٤٧ ـ الخط ـ من التجنيس	٢٠٠
	٢٤٨ ـ الخط ـ من الدلالة	٢٠٠
	٢٤٩ ـ الخطاب العام	٢٠٠
	٢٥٠ ـ التخفيف	٢٠١
	٢٥١ ـ الاختلاس	٢٠١

	الرقم	الصفحة
تابع باب الخاء	٢٥٢ ـ التخلّص	٢٠١
	٢٥٣ ـ التخليع	٢٠٣
	٢٥٤ ـ الخُلْف	٢٠٤
	٢٥٥ ـ المخالف	٢٠٤
	٢٥٦ ـ المخالف ـ من التجنيس	٢٠٥
	٢٥٧ ـ المخالفة	٢٠٥
	٢٥٨ ـ مخالفة العرف	٢٠٥
	٢٥٩ ـ مخالفة ظاهر اللفظ معناه	٢٠٥
	٢٦٠ ـ مخالفة القياس	٢٠٨
	٢٦١ ـ الخلل	٢٠٨
	٢٦٢ ـ الإخلال	٢٠٨
	٢٦٣ ـ الإخلال	٢٠٩
	٢٦٤ ـ المخلخَل	٢٠٩
	٢٦٥ ـ التخميع	٢٠٩
	٢٦٦ ـ التخيير	٢٠٩
	٢٦٧ ـ التخيير	٢١٠
	٢٦٨ ـ التخيير	٢١١
	٢٦٩ ـ التخيير	٢١٢
	٢٧٠ ـ الأخياف	٢١٢
	٢٧١ ـ الخيالي ـ من الجامع	٢١٢
	٢٧٢ ـ الخيالي ـ من التشبيه	٢١٣
	٢٧٣ ـ الخيالية ـ الاستعارة	٢١٣
	٢٧٤ ـ التخييلي ـ من وجه الشبه	٢١٤
	٢٧٥ ـ خذلان المخاطب	٢١٤
باب الدال	٢٧٦ ـ التدبيج	٢١٩
	٢٧٧ ـ الاستدراج	٢٢٠
	٢٧٨ ـ التدريج	٢٢١
	٢٧٩ ـ الاستدراك	٢٢١
	٢٨٠ ـ الاستدراك	٢٢١
	٢٨١ ـ الاستدراك والرجوع	٢٢١
	٢٨٢ ـ الدعاء	٢٢٢
	٢٨٣ ـ الدعاء	٢٢٢

	الرقم	الصفحة
تابع باب الراء	٣١٥ ـ المردود ـ من التشبيه	٢٤٨
	٣١٦ ـ المردوف ـ من الجناس	٢٤٨
	٣١٧ ـ الإرداف	٢٤٨
	٣١٨ ـ الأرداف والتوابع	٢٥٠
	٣١٩ ـ الروادف	٢٥٠
	٣٢٠ ـ إرسال المثل	٢٥٠
	٣٢١ ـ الرسالة ـ من التجنيس	٢٥١
	٣٢٢ ـ المرسل ـ من التشبيه	٢٥١
	٣٢٣ ـ المرسل ـ المجاز	٢٥١
	٣٢٤ ـ الترشيح	٢٥٢
	٣٢٥ ـ المرشحة ـ التورية	٢٥٣
	٣٢٦ ـ المرشحة ـ الاستعارة	٢٥٣
	٣٢٧ ـ الإرصاد	٢٥٤
	٣٢٨ ـ الترصيع	٢٥٥
	٣٢٩ ـ الترصيع مع التجنيس	٢٥٧
	٣٣٠ ـ رعاية الفاصلة	٢٥٧
	٣٣١ ـ مراعاة النظير	٢٥٨
	٣٣٢ ـ الارتفاد	٢٥٨
	٣٣٣ ـ المرافدة	٢٥٨
	٣٣٤ ـ المرفو	٢٥٩
	٣٣٥ ـ التركيب ـ من الجناس	٢٥٩
	٣٣٦ ـ التركيب	٢٦٠
	٣٣٧ ـ المركبة ـ الكناية	٢٦٠
	٣٣٨ ـ أركان التشبيه	٢٦٠
	٣٣٩ ـ الرمز	٢٦٠
	٣٤٠ ـ الرمز من الكناية	٢٦١
	٣٤١ ـ الرمز	٢٦٢
	٣٤٢ ـ الرمز والإيماء	٢٦٢
باب الزاي	٣٤٣ ـ الزمانية	٢٦٥
	٣٤٤ ـ الازدواج	٢٦٥
	٣٤٥ ـ الازدواج	٢٦٦
	٣٤٦ ـ المزاوجة	٢٦٦

الرقم	الصفحة

تابع باب الزاي

باب السين

الرقم		الصفحة

تابع باب الضاد	الرقم	الصفحة
	٤٤٢ ـ الإضمار ـ من الجناس	٣٥٠
	٤٤٣ ـ الإضمار ـ الحذف	٣٥١
	٤٤٤ ـ الإضمار ـ من الجناس	٣٥١
	٤٤٥ ـ الإضمار على شريطة التفسير	٣٥١
	٤٤٦ ـ ضمير الفصل	٣٥٢
	٤٤٧ ـ المضمر ـ من التشبيه	٣٥٣
	٤٤٨ ـ التضمّن ـ من الدلالة	٣٥٤
	٤٤٩ ـ تضمن الكلام	٣٥٤
	٤٥٠ ـ التضمين	٣٥٤
	٤٥١ ـ التضمين	٣٥٥
	٤٥٢ ـ الضمني ـ من التشبيه	٣٥٨
	٤٥٣ ـ الإضافي ـ من القصر	٣٥٨
	٤٥٤ ـ التضايف	٣٥٩
	٤٥٥ ـ المضاف	٣٥٩
	٤٥٦ ـ المضاف ـ من التجنيس	٣٥٩
	٤٥٧ ـ التضييق	٣٦٠
	٤٥٨ ـ التضييق والتوسيع	٣٦٠

باب الطاء		
	٤٥٩ ـ الطباق	٣٦٣
	٤٦٠ ـ التطبيق	٣٦٧
	٤٦١ ـ المطابق	٣٦٧
	٤٦٢ ـ المطابق	٣٦٧
	٤٦٣ ـ المطابقة ـ التضادّ	٣٦٨
	٤٦٤ ـ المطابقة ـ من الدلالة	٣٦٩
	٤٦٥ ـ المطابقة ـ في البلاغة	٣٦٩
	٤٦٦ ـ الاطّراد	٣٧٠
	٤٦٧ ـ الاستطراد	٣٧١
	٤٦٨ ـ المطّرد ـ من التشبيه	٣٧٣
	٤٦٩ ـ الطرد والعكس	٣٧٥
	٤٧٠ ـ التطريز	٣٧٥
	٤٧١ ـ التطريز	٣٧٥
	٤٧٢ ـ التطريز	٣٧٦
	٤٧٣ ـ طرفا التشبيه	٣٧٧

تابع باب العين

تابع باب العين

الرقم	الصفحة

الرقم	الصفحة

تابع باب العين

باب الغين

الرقم	الصفحة

تابع باب القاف	الرقم	الصفحة
	٦٦٧ ـ تقديم المسند إليه	٥٣٠
	٦٦٨ ـ تقديم المفعول به	٥٣١
	٦٦٩ ـ تقديم بعض المعمولات على بعض	٥٣٣
	٦٧٠ ـ القريب ـ من التشبيه	٥٣٤
	٦٧١ ـ التقرير	٥٣٤
	٦٧٢ ـ المقارنة	٥٣٤
	٦٧٣ ـ المقارنة	٥٣٥
	٦٧٤ ـ القرينة	٥٣٥
	٦٧٥ ـ القسم	٥٣٦
	٦٧٦ ـ التقسيم	٥٣٧
	٦٧٧ ـ التقسيم المفرد	٥٤٠
	٦٧٨ ـ القصائد المعرّاة	٥٤١
	٦٧٩ ـ القَصْر	٥٤٢
	٦٨٠ ـ القِصَر	٥٤٤
	٦٨١ ـ المقصور	٥٤٥
	٦٨٢ ـ الاستقصاء	٥٤٥
	٦٨٣ ـ الاقتضاب	٥٤٦
	٦٨٤ ـ مقتضى الحال	٥٤٨
	٦٨٥ ـ القطع	٥٤٨
	٦٨٦ ـ القطع والعطف	٥٤٨
	٦٨٧ ـ المقاطع والمطالع	٥٤٩
	٦٨٨ ـ الانقطاع	٥٥٢
	٦٨٩ ـ التقطيع	٥٥٢
	٦٩٠ ـ المقطّع	٥٥٢
	٦٩١ ـ التقعير	٥٥٢
	٦٩٢ ـ التقفية	٥٥٢
	٦٩٣ ـ القلب ـ من القصر	٥٥٣
	٦٩٤ ـ القلب ـ من الجناس	٥٥٣
	٦٩٥ ـ القلب ـ من الجناس	٥٥٤
	٦٩٦ ـ قلب البعض	٥٥٥
	٦٩٧ ـ قلب الكل	٥٥٥
	٦٩٨ ـ المقلوب ـ من التشبيه	٥٥٥
	٦٩٩ ـ المقلوب ـ من الائتلاف	٥٥٦

الرقم		الصفحة
تابع باب القاف		

باب الكاف

الرقم	الصفحة

تابع باب النون

الرقم	الصفحة

تابع باب الواو

الرقم	الصفحة

تابع باب الواو	الرقم	الصفحة

من آثار المؤلف

الكتب المطبوعة:

١ ـ **التيارات المعاصرة في النقد الأدبي:**

دراسة وتقويم للنقد الأدبي الحديث.

٢ ـ **دراسات في نقد الأدب العربي:**

نشأة النقد، وآثار النقاد ومناهجهم، حتى القرن الرابع.

٣ ـ **قدامة بن جعفر والنقد الأدبي:**

تحقيق لحياته وآثاره، ودراسة لمنهج جديد في النقد الأدبي.

٤ ـ **أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغية والنقدية:**

منابع بلاغته ونقده، ومنهجه، ومقاييسه، وأثره في البلاغة والنقد.

٥ ـ **قضايا النقد الأدبي:**

الوحدة ـ الالتزام ـ الوضوح ـ الإطار والمضمون.

٦ ـ **النقد الأدبي عند اليونان:**

النقد قبل أرسطو، آراء أرسطو في الشعر والخطابة، وأثر الفكرة اليونانية في النقد الأدبي والبلاغة العربية.

٧ ـ **السرقات الأدبية:**

دراسة في ابتكار الأعمال الأدبية وتقليدها.

٨ ـ **نظرات في أصول الأدب والنقد:**

دراسات في بنية الأدب واتجاهات النقد.

٩ ـ **معلقات العرب:**

دراسة نقدية تاريخية في عيون الشعر الجاهلي.

١٠ ـ **البيان العربي:**

دراسة في تطوّر الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها، ومصادرها الكبرى.

١١ ـ **علم البيان:**

دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية.

١٢ ـ **معجم البلاغة العربية:**

موسوعة في فنون البلاغة وأدواتها ومصطلحاتها.

١٣ ـ معروف الرصافي:

دراسة أدبية لشاعر العراق وبيئته السياسية والاجتماعية.

١٤ ـ أدب المرأة العراقية:

دراسة في الأدب النسوي، وتعريف بشواعر العراق.

١٥ ـ الصاحب بن عباد:

الوزير العالم الأديب.

١٦ ـ شاعرية أحمد محرم:

حياته وشعره الإسلامي والوطني والاجتماعي.

١٧ ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:

لضياء الدين بن الأثير ـ تقديم وشرح وتحقيق.

١٨ ـ الفلك الدائر على المثل السائر:

لابن أبي الحديد ـ تقديم وشرح وتحقيق.

١٩ ـ مقدمة في التصوف الإسلامي:

ودراسة تحليلية لشخصية الغزالي، وفلسفته في الإحياء.

٢٠ ـ شعراء الصحوة في المملكة العربية السعودية:

(يظهر قريباً).

الآثار المعـدّة للطبع:

١ ـ البلاغة العربية:

تخطيط لمنهج جديد في البحث البلاغي.

٢ ـ معاني الكلام:

الفكرة والصورة في الفن الأدبي.

٣ ـ خمسة عرفتهم من شعراء العراق:

حافظ جميل ـ خالد الشواف ـ هلال ناجي ـ حازم سعيد ـ نعمان ماهر.

٤ ـ خريدة القصر وجريدة العصر ـ للعماد الأصفهاني:

(القسم المصري) تقديم وشرح وتعريف وتحقيق.

٥ ـ خواطر وذكريات.. على هامش الحياة الأدبية.

المؤلف في سطور

الدكتور بدوي أحمد طبانة:

□ ولد بمدينة «الشهداء» بمحافظة المنوفية بجمهورية مصر العربية، في اليوم الثامن من شهر سبتمبر سنة ١٩١٤ م.
□ حفظ القرآن الكريم، وأتم الدراسة الابتدائية في مسقط رأسه.
□ رحل إلى القاهرة، وأتمّ بها دراسته الثانوية، والتحق بكلية دار العلوم، وحصل منها على درجة «الليسانس» في اللغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية، بتقدير «ممتاز» سنة ١٩٣٨ م.
□ عيّن عقب تخرجه مدرساً بوزارة المعارف المصرية.
□ حصل على درجة «الماجستير» في النقد الأدبي والبلاغة، بتقدير «ممتاز» من جامعة القاهرة سنة ١٩٥١ م.
□ حصل على درجة «الدكتوراه» في النقد الأدبي والبلاغة، بمرتبة الشرف الأولى من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٣ م.
□ تنقّل في درجات التدريس الجامعي، مدرساً، فأستاذاً مساعداً، فأستاذاً، فأستاذ كرسي ورئيساً لقسم البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.
□ اختاره المجلس الأعلى للجامعات في جمهورية مصر العربية عضواً في اللجنة الدائمة العليا لترقية الأساتذة والأساتذة ذوي الكراسي في الجامعات المصرية.
□ شارك في عدد من المؤتمرات العلمية، ومؤتمرات الأدباء العرب.
□ أشرف على عدد كبير من حملة الدكتوراه والماجستير المتخصصين في البلاغة والنقد الأدبي.
□ انتدب أستاذاً في جامعتي بغداد وطرابلس.
□ يعمل الآن أستاذاً للدراسات العليا ورئيساً لقسم البلاغة والنقد في كلية اللغة العربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وعضواً بالمجلس العلمي بالجامعة.

DICTIONARY

OF

ARABIC RHETORIC

By

Dr. BADAWI A. TABANA

Third Edition

1988

DAR AL MANARAH
JEDDAH

DAR AL REFAI
RIYADH